



مكانة العراق

في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

وقائع المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/جامعة النهرين الذي عقد بتاريخ 2024 / 4 / 21

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيد

إعداد وتحرير

أ.د. علي حسين حميد

م.د. انمار علي ابراهيم

م.د. ليث علاء خضير

اولا : اللجنة التحضيرية

1. ا.د. اسامة مرتضى باقر
2. ا.د. قاسم محمد عبد
3. ا.د. خضر عباس عطوان
4. ا.د. احمد غالب محي
5. ا.د. نصر محمد علي
6. ا.د. اخلاص قاسم نافل
7. ا.د. عباس سعدون رفعت
8. ا.م.د. استبرق فاضل شعير
9. م.د. ندى عمران حسين
10. م.د. شيماء تركان صالح
11. م.د. محمد حميد محمد
12. م.د. هديل حربي ذراي
13. م.د. عبد الامير سليم عباس

ثانيا : اللجنة العلمية

1. ا.د. شيماء عادل فاضل
2. ا.د. هشام حكمت عبد الستار
3. ا.د. ياسين سعد محمد
4. ا.د. هيثم كريم صيوان
5. ا.د. وسن احسان عبد المنعم
6. ا.د. قاسم محمد عبيد
7. ا.د. عماد صلاح عبد الرزاق
8. ا.د. محمد كريم كاظم
9. ا.د. اسراء علاء الدين نوري
10. ا.د. سهاد اسماعيل خليل
11. ا.د. ياسر علي ابراهيم
12. ا.د. رياض مهدي عبد الكاظم
13. ا.د. ايضاح نعمان خزعل
14. ا.د. انسام عوني رشيد
15. ا.د. علي فارس حميد
16. ا.م.د. خذام بدر حسين
17. ا.م.د. اشراق كامل كعيد
18. ا.م.د. عصام اسعد محسن
19. ا.م.د. سولاف مصعب مهدي
20. ا.م.د. نسرين رياض شنشول
21. ا.م.د. زينب عبدالله منكاش
22. ا.م.د. صلاح مهدي هادي
23. ا.م.د. هديل سعد احمد
24. ا.م.د. صلاح مهدي هادي
25. م.د. رندا طلال حسن
26. م.د. فيان هادي عبد
27. م.د. زينة عبد الكريم ابراهيم
28. م.د. سري موفق جعفر
29. م.د. مريم محمد حسين
30. م.د. شذى عبد الرضا مجيد
31. م.د. حسن هادي رشيد
32. م.د. حيدر قحطان سعدون
33. د. ندى عمران حسين
34. د. اسعد تركي سواربي
35. ا.د. علي حسين حميد / مقرر اللجنة العلمية

ثالثا : اللجنة المالية

1. سهيلة سعدي احمد - امينة الصندوق
2. م.م. خبيب منذر عباس
3. غفران عادل عباس

رابعا : اللجنة الاعلامية

1. م.م. زينب حسان خلف
2. م.م. علي صباح محمد
3. م.م. سديف محمد كامل

خامسا : لجنة الاستقبال

في المؤتمر

1. ا.د. سعد محمد دخيل
2. ا.م.د. الاء طالب خلف
3. م.د. سامر ناهض خضير
4. م.د. احمد هاتف طاهر
5. م. اثمار علي ابراهيم
6. م.م. صبا رشيد جبير
7. م.م. نور الدين عبد الله نايف
8. م.م. عمر سعد خالد
9. م.م. فيصل غازي ناصر
10. م.م. هناء رحيم زيدان
11. م.م. منتهى علي حسين
12. م.م. هبة حسن رؤوف
13. م.م. سماء ابراهيم لطيف
14. م.م. سارة شكر احمد
15. م.م. فاطمة حسن جاسم
16. م.م. فيان فاروق محمد
17. م.م. ريام علي حسين
18. م.م. هبة علي حسين جاسم
19. م.م. علياء محمد طارش
20. م.م. عقاف ظافر هادي
21. م.م. منار شاكر محمود
22. م.م. مريم علي ابراهيم
23. م.م. عمار عايد كطوف
24. م.م. محمد معن محسن
25. م.م. فرقان عبد حمود
26. م.م. هديل لطيف ياسر
27. م.م. غنق صادق عبد الرضا
28. م.م. مها عباس فاضل
29. م.م. ميسر محمود عداي
30. م.م. هبة حميد شمخي
31. م.م. عماد نهاد عبدالله
32. م.م. زهراء كريم جاسم
33. م.م. زهراء عبدالامير خلبوص
34. م.م. هيثم عقيل محمود
35. م.م. مينا حاتم محمد
36. م.م. فاطمة عيال طعان
37. م.م. رعد حماد رجة
38. م.م. نادية علي عبد الرضا حسين
39. م.م. سجي فاضل عباس
40. م.م. نور سمير محمد
41. م.م. نور هادي جاسم
42. م.م. عبدالله محمد قاسم
43. م.م. شهد قاسم محمد
44. م.م. مها غافل حسين
45. م.م. ليث علاء خضير
46. ر.مترجمين سري عبد القادر خلف

المحتويات

محاور المؤتمر

المحور الأول: التحولات الأمنية الإقليمية والدولية وتأثيرها على العراق

يركز المحور على تأثير التغيرات الإقليمية والدولية على العراق منذ عام 2003 وصولاً الى وقتنا الحالي. إذ يتطرق الى مجموعة من البحوث التي بدورها تستعرض تأثير الوجود الأجنبي داخل العراق، والسياسات الخارجية، الى جانب التدخلات الإقليمية، فضلاً عن المكانة الجيوسياسية للعراق في المنطقة. البحوث في هذا المحور:

1. مستقبل البقاء الباهض: الوجود العسكري الأمريكي في العراق ما بعد داعش 23- 6 (تحليل ومراجعة ورؤية)

أ.م.د. صلاح مهدي هادي
جامعة النهريين كلية العلوم السياسية
أ.د. علي حسين حميد
جامعة النهريين كلية العلوم السياسية
يناقش البحث تداعيات الوجود الأمريكي في العراق بعد هزيمة داعش الارهابي، والتوجهات المستقبلية للوجود الأمريكي، وتأثيره على السيادة الوطنية العراقية.

2. التوجهات العراقية تجاه الدول الاقليمية (الكوابح والفرص) 32 - 24

م.د. زيد محمد علي إسماعيل
جامعة النهريين كلية العلوم السياسية
م.م. سراج مهند منير
جامعة النهريين كلية العلوم السياسية
يستعرض البحث كيفية تأثير العراق في علاقاته الخارجية اقليمياً فضلاً عن؛ وما هيه التحديات والفرص التي تواجهه في تفاعلاته الخارجية.

3. العراق وحتمية المكانة الإقليمية والدولية: دراسة في مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي 46 - 33

م.د. انمار علي إبراهيم الزهيري
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية
م.د. ليث علاء خضير
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية
يناقش هذا البحث مكانة العراق الإقليمية والدولية من منظور استراتيجي في ظل التوظيفات الاستراتيجية الحالية المتمثلة بمشروع طريق التنمية، وكيف يمكن للعراق الاستفادة من موقعه الجغرافي لتعزيز دوره السياسي.

4. مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التفاعلات الاقليمية والدولية 61 - 47

أ.م.د. رواء طه درويش
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية
م.م. حرير عصام محمد
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية

يتناول البحث: السياسة الخارجية للعراق في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، ويركز على التوترات مع دول الجوار والتدخلات الخارجية في ضوء رؤية مستقبلية

5. مبادئ واهداف سياسة العراق الخارجية 68 - 62

م.م. مها غافل حسين
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية
يتناول البحث: تعكس السياسة الخارجية لأي دولة طبيعة النظام ونظرة نخبة السياسة لمصالح الدول العليا التي يتأثر تحديدها ليس فقط بطبيعة النظام

6. التحولات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل العراق السياسي 84 - 69

صراع المصالح الوطنية والقيم العليا
م.د. حسن هادي رشيد
جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية
يستعرض البحث التحولات المؤثرة في الصراعات الإقليمية والدولية وتأثيرها على واقع العراق، ودوره في تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والدولية.

98 - 85

7. الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2003

د. خالد هاشم محمد

جامعة الانبار كلية القانون والسياسة / قسم العلوم السياسية

يناقش البحث الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العراق بعد عام 2003، بما في ذلك الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية.

111 - 99

8. دور العراق في التوازنات الإقليمية

م.م عبد الله محمد قاسم

م.م عماد نهاد عبد الواحد

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يتطرق البحث الى فاعلية الدور العراقي في تحقيق التوازنات الاقليمية اذ يرتبط الاداء الاستراتيجي العراقي بقدرة صانع القرار على اعداد توليفة من ممكنات القوة الداخلية وتوظيفها على المستوى الإقليمي.

9. العراق والمنظومة الأمنية في الخليج العربي (دراسة مستقبلية) 134 - 112

م.م محمد معن محسن

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

ويبحث في العلاقة الأمنية بين العراق ودول الخليج، وكيفية تأثير التغيرات الإقليمية على مستقبل الأمن الجماعي.

141 - 135

10. العراق وتحديات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على علاقات العراق الخارجية

د. نور عماد تركي

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث التحديات التي تواجه العراق في محيطه الإقليمي والدولي، بما في ذلك التدخلات الخارجية وأثرها على العلاقات العراقية.

155 - 142

11. وجود التحالف الدولي في العراق وأثره على السيادة

م.م فيصل غازي ناصر

م.م نورالدين عبد الله نايف

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يتطرق البحث الى دور التحالف الدولي في العراق، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب، وتأثير هذا الوجود على سيادة الدولة العراقية.

164 - 156

12. السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الإقليمية

م.م. محمد معزز الحديشي

ديوان الوقف السني

يناقش البحث تطور السياسة الخارجية العراقية في ظل التوترات الإقليمية، ودور العراق في الحفاظ على مصالحه الوطنية.

177 - 165

13. العراق وجدلية الصراع في منطقة الشرق الأوسط

أ.د مالك دحام متعب

جامعة المشرق / كلية القانون

يتناول البحث كيفية تأثر العراق بدائرة الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

186 - 178

14. سياسة العراق الخارجية في ظل التحولات الإقليمية والدولية

م.م. تغريد رياض علي

يناقش البحث كيفية تأثيرات التغيرات على السياسة الخارجية للعراقية، ودوره في تحديد مواقفه تجاه التفاعلات الدولية.

194 - 187

15. الدور الإقليمي العراقي: رؤية في الأبعاد المستقبلية

أ.د. اسراء شريف

أ.م.د. عمر كامل حسن

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

جامعة الانبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

يتطرق البحث الى دور العراق الإقليمي، ومكانته الإقليمية والدولية في ضوء الابعاد المستقبلية، وكيف يمكن أن يلعب دوراً أكثر فعالية في المستقبل في المنطقة امنيا واقتصاديا.

16. مركزية الطاقة العراقية في الادراك الاستراتيجي الصيني : قراءة مستقبلية 195 - 202

م. زيدون سلمان محمد *

أ.م.د. محسن حساني ظاهر **

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المحور الثاني: العراق واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

يركز هذا المحور على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق والتحديات التي تواجهها. يتناول الدراسات التي تسلط الضوء على السياسات الاقتصادية وإعادة الإعمار، خاصة بعد الصراعات التي شهدتها العراق. البحوث في هذا المحور:

1. استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق: التحديات والفرص 203 - 210

أ. احمد عبد إسماعيل

م.م. زهراء حسن محمد

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث خطط التنمية الوطنية الشاملة في العراق، مع التركيز على التحديات الاقتصادية، مثل إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي...خ.

2. سياسات العراق المناخية بعد عام 2021 ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار 211 - 221

الباحث: صفاء ابراهيم الموسوي

كلية القانون - جامعة الأمين

يتطرق البحث الى السياسات المناخية التي تبنتها الحكومة العراقية وتتبع أثرها على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3. أثر التحول من المركزية في الحكم إلى الحكم اللامركزي في تحقيق التنمية والاستقرار 222 - 230

م.م. عمار عايد كطوف

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث كيفية التحول إلى الحكم اللامركزي، وتتبع كيف يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار على المستوى الداخلي

4. التنافس الاقتصادي الإيراني-التركي في العراق منذ عام 2003 231 - 242

د. فيان هادي عبد

د. رندا طلال حسن

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يتطرق البحث الى المنافسة الاقتصادية بين إيران وتركيا داخل العراق وتأثيرها على الاقتصاد الوطني العراقي.

5. السياسات التنموية في العراق ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد عام 2017 243 - 264

م.د. سامر ناهض خضير

م.م. علياء محمد طارش

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث دور السياسات التنموية في جذب الاستثمارات الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي

6. مشروع طريق التنمية الاستراتيجية ودوره في تعزيز مكانة العراق الإقليمية 265 - 273
م. م منار شاكر محمود
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
يتناول البحث الدور الاستراتيجي لمشروع طريق التنمية وأثره على تعزيز مكانة العراق الاقتصادية في المنطقة.

7. توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية 274 - 285
م. م شهد قاسم محمد
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
تناول البحث دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

8. تحديات تطوير قطاعات البنى التحتية في العراق (قطاع الطاقة إنموذجاً) 286 - 301
أ. م. د. نسرین ریاض شنشول
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
يتناول البحث التحديات التي تواجه تطوير البنية التحتية في العراق، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة.

9. مراجعة إستراتيجية الأمن القومي العراقي بعد عام 2003 302 - 314
م. د. حيدر قحطان سعدون
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
يبحث البحث في تطورات الأمن القومي العراقي منذ عام 2003، وكيفية مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

المحور الثالث: العراق والقضايا البيئية والمناخية

هذا المحور يركز على التحديات البيئية التي تواجه العراق، بما في ذلك إدارة الموارد المائية والسياسات المتعلقة بالتغير المناخي. البحوث في هذا المحور:

1. سياسات العراق المائية في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري: تحديات الترشيح والاستدامة 315 - 324
أ. د. أحمد عبدالله ناهي
م. م. عمر حسين علوان
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث تأثير الاحتباس الحراري على موارد المياه في العراق، فضلاً عن تتبع الجهود المبذولة لتحقيق الترشيح والاستدامة في ظل وجود حالة من التزايد في الاحتباس الحراري

2. تأثير السياسة الحكومية العراقية في قضايا الأمن المائي على العلاقات الخارجية: 325 - 340

حالة دراسية ميسان

م. م. نشوان علاء حسين
م. م. نور موفق عبد الغني
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
تطرق البحث تأثير السياسات المائية العراقية على العلاقات الخارجية، مع دراسة حالة خاصة بمحافظة ميسان.

3. سياسات العراق التعليمية والسكانية والمناخية 341 - 353

م. م. هديل لطيف ياسر
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
يناقش البحث السياسات التعليمية والسكانية في العراق وأثرها على التنمية المستدامة فضلاً عن تتبع الأطر والسياسات المناخية المؤثرة على بيئة العراق الداخلية

4. واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق 354 - 386

أ.م.د. كمال حسين ادهم
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

يتناول البحث تأثير التغير المناخي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، فضلا عن دور التنمية في تعزيز مكانة العراق اقليمياً

المحور الرابع: العراق والبيئة الاجتماعية والثقافية والتنمية

يركز هذا المحور على الجوانب الاجتماعية والثقافية في التنمية بالعراق، بما في ذلك دور المؤسسات الدينية والتعليمية والرياضية في تحقيق التنمية. البحوث في هذا المحور:

1. دور العتبات المقدسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 369 - 381

م.م نور سمير محمد

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يناقش البحث دور المؤسسات الدينية العراقية، وخاصة العتبات المقدسة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق رؤية عام 2030.

2. الدبلوماسية الرياضية والعلاقات العراقية الخليجية: خليجي 25 أنموذجاً 382 - 394

أ.م.د. ايناس عبد السادة علي

الباحثة ايه غانم نمر

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

يتناول البحث دور الدبلوماسية الرياضية في تعزيز العلاقات بين العراق ودول الخليج، مع التركيز على بطولة خليج 25.

3. أمن العراق في ظل وبعد طوفان الأقصى 395 - 406

أ.م.د. سامي احمد كلاوي

م.م. سحر عبد السادة

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

يستعرض البحث التحديات الأمنية التي واجهها العراق بعد الأزمات الإقليمية الكبرى وتأثيراتها على الأمن الوطني.

4. ملائمة سياسة العراق مع متطلبات تعزيز المكانة 407 - 417

م.م فرقان عبد حمود

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

يتطرق البحث كيفية ملائمة السياسة العراقية مع المتطلبات الدولية والإقليمية والدولية لتعزيز مكانتها في المجتمع العالمي.

5. دور المؤسسات التعليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 418 - 428

م.م سجا فاضل حسن الرماحي

م.م رديم مهدي رحيم المحنه

جامعة الكوفة / كلية اللغات

م.م مريم عبد الحسين جبار العبدلي

جامعة الكوفة / كلية العلوم

السياسية

يناقش البحث دور المؤسسات التعليمية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.



المحور الأول: البيئة الإقليمية والدولية وتأثيرها على العراق

مستقبل البقاء الباهض: الوجود العسكري الأمريكي في العراق ما بعد داعش
(تحليل ومراجعة ورؤية)

أ. د. علي حسين حميد(*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

أ.م.د. صلاح مهدي هادي(*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Abstract:

It was not assumed that things would happen in this way, after three years since the withdrawal of American forces from Iraq, the political authority in Iraq in 2014 pays the price of misconceptions in the human security and military.

A tremendous amount of oppression, bloodshed, and war that crosses the Iraqi borders to include the governorates, all the way to the parties of the capital, Baghdad Start everything easy after the withdrawal of the US end of December forces, the first of 2011 to inaugurate a new phase of the history of Iraq's political, security and economic, developments that took place the emergence of the "ISIS" in Syria and the situation in Iraq the Middle East region as a whole on the political, security, military and economic stake, including his campaign this The stage of challenges to Iraq as a country and to the region as a whole, but to put the Iraqi military security system in a new test, as that system failed to fall the Iraqi governorates in the hands of the terrorist organization My Declaration of Mosul, the Caliphate State, which put the Iraqi government in serious trouble, as it proved that the US withdrawal was not an easy task after becoming its presence is not welcome at the internal level, both at the level of government and the people. The important question that arises here is: What is the future of the US military presence in Iraq after 2019? In order to answer this question, we divided the study into three main axes, as the first deals with: the rise of ISIS and the internal confrontation strategy. It deals with the second axis: the American withdrawal from Iraq in 2011 and the restoration of its existence in 2014. While it deals with the third axis: the US military presence (options and possibilities). The study ends with conclusions about the future of the US military presence in Iraq after 2019.

الملخص :

لم يكن مفترضاً أن تجري الأمور على هذا النحو، فبعد ثلاث أعوام على انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أصبحت السلطة السياسية الحاكمة في العراق عام 2014م تدفع ثمن سوء التقدير السياسي والعسكري الأمني جراء الانسحاب الأمريكي منه في كانون الأول عام 2011م. فكان لهذا الكيان المزعوم (داعش) استراتيجية عبر عنها (إدارة التوحش) عبر البطش وسفك الدماء وحرب تتخطى الحدود العراقية لتشمل المحافظات وصولاً لأطراف العاصمة "بغداد". بدء كل شيء خاطف وسريع بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية كانون الأول من عام 2011م ليدشن مرحلة جديدة من تاريخ العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً، فالتطورات التي حصلت بظهور تنظيم "داعش" في سوريا والعراق وضع منطقة الشرق الأوسط برمتها على المحك السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، بما حملته هذه المرحلة من تحديات للعراق كدولة وللمنطقة ككل، بل وضع منظومة الأمن العسكري العراقي في اختبار جديد، إذ لم تتمكن تلك المنظومة الأمنية من المحافظة على مناطق شاسعة من العراق مما مكن التنظيم الارهابي من إعلان الموصل "دولة الخلافة"، الأمر الذي وضع الحكومة العراقية في مأزق خطير، كونه اثبت لها بأن الانسحاب الأمريكي لم يكن بالأمر الهين بعد ان أصبح وجودها غير مرحب به على الصعيد الداخلي سواء على مستوى الحكومة والشعب. والسؤال المهم الذي يطرح هنا: ما هو مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م؟، ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، إذ يتناول الأول : صعود تنظيم "داعش" واستراتيجية المواجهة الداخلية. ويتناول المحور الثاني : الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م واستعادة وجوده عام 2014م. في حين يتناول المحور الثالث : الوجود العسكري الأمريكي (خيارات واحتمالات). وتنتهي الدراسة باستنتاجات حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م.



أولاً: المقدمة

ان الترهل في الاداء السياسي لحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003، كان نتيجته تعرض العراق للعودة النوعية للإرهاب، فبعد أن أصبح العراق من جهة منكشفاً إستراتيجياً نتيجة الخروج العسكري الأمريكي عام 2011م، ومن جهة أخرى يعاني من أزمات داخلية (الاعتصامات، المواجهة العسكرية، مطالب العشائر)، ليعود العراقيون إلى أصل محتهم لكن هذه المرة "بديلاً عن الحرب الطائفية عام 2006م" إلى معضلة أمنية وحرب إرهابية طاحنة والمتمثلة بصعود تنظيم "داعش الإرهابي" مستفيداً من الفرص لتبدو نواتجها عنوان مبتغاه الأولي أحداث الموصل حزيران عام 2014م.

ثانياً: أهمية الدراسة

هناك مخاطر وأهمية لموضوع الإرهاب، فبعد أن تبدلت فواعله بصعود تنظيم "داعش"، والذي شن هجومه على المحافظات العراقية وبعد أن وجد "فرصة إستراتيجية" متمثلة بالانسحاب الأمريكي من العراق أواخر عام 2011م، وفقدان الحكومة العراقية مقود السيطرة في إدارة الملف الأمني العسكري، الأمر الذي جعل البعض ينظر على هذا "الترحيل العسكري الأمريكي" قصور الوعي لدى الساسة وهو الذي أوصل الأمور إلى هذه "المحنة الأمنية الساخنة". كون هذا التنظيم الإرهابي لم ينتشر ويقوى ويتحول لدولة، لولا الانسحاب العسكري الأمريكي، وضعف القيادات العسكرية العراقية "آنذاك". فكانت أحداث "داعش" وكأنها متغير منظر، يعيد الجميع من خلاله الحسابات، فرصاً وتحدياً، تفكيراً وتخطيطاً، قدراتاً وأهدافاً.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

حمل لنا عنوان الدراسة مستقبل البقاء الباهض: الوجود العسكري الأمريكي في العراق ما بعد داعش (تحليل ومراجعة ورؤية) إشكالية كبيرة اكتظت بتساؤلات عدة وأثارت الجدل للإجابة عنها، ومن هذه التساؤلات : ما الأسباب والعوامل التي أدت تطور تنظيم "داعش" الإرهابي في العراق ؟، وهل العوامل الداخلية العراقية (السياسية، والعسكرية الأمنية) هي التي ساهمت بوجود تنظيم "داعش" ؟، وهل كان بالإمكان ابقاء القوة العسكرية الأمريكية في العراق أن تحول دون تحقيق تنظيم "داعش" تمدده الجغرافي ؟، وهل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام ملف تنظيم "داعش" للضغط على الحكومة العراقية ؟، وما مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد عام 2019م ؟ في ظل تطورات الأحداث على الساحة الداخلية العراقية والإقليمية "الإيرانية"، وانعدام استقلال القرار السياسي العراقي نتيجة ازدياد النفوذ الإيراني حتى داخل المؤسسات الرسمية العراقية.

رابعاً: فرضية الدراسة

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها ان الوجود العسكري الأمريكي قد تغيرت مبررات وجوده وعودته بعد ظهور تنظيم "داعش" الإرهابي لدى البعض من الكتل السياسية العراقية بين مؤيد ومعارض، فضلاً عن مواقف الأطراف الإقليمية المهمة والمؤثرة في المشهد العراقي.

المحور الأول : صعود تنظيم "داعش" واستراتيجية المواجهة الداخلية

بعد عام 2005م، كان الواقع السياسي والأمني في العراق هشاً، لجملة أسباب منها تصاعد معدلات الفساد المالي والإداري، وترهل الجهاز الحكومي، وعجز واضح عن تلبية مطالب الناس،(1) والزيادة المستمرة في انعطاف العملية السياسية عن مسارها والتحول إلى الطائفية السياسية وما صاحبه بعدها من تفجيرات سامراء في عام 2006م، كل ذلك أفرز واقعاً هشاً أسهم في خلخلت الوضع السياسي والاقتصادي والأمني.(2)

على اثرها، تم إعلان ما يسمى "دولة العراق الإسلامية" أول مرة في 2006/10/15م، واتخذت من محافظة الأنبار عاصمة لها، إذ قسم "التنظيم العراق إلى "إمارات إسلامية"، تحت عنوان (الدولة الإسلامية) وقد أسقطتها صحوات الأنبار عام 2007م وطردها من المحافظة بحلول عام 2008م. وظلت في تراجع كبير بين عامي (2008 2009) بفعل مجالس الصحوات التي ظهرت بين عامي (2006 2007).

وبرغم الدور الكبير الذي لعبته الصحوات، لم تكن الحكومة العراقية مطمئنة لوجودها وكانت دائماً تنتظر اليها بعين القلق والريبة، إذ رفضت طلب عناصر الصحوة بإدماجهم في القوات الأمنية العراقية، مما أعطى لعناصر (القاعدة في بلاد الرافدين) أو عناصر (الدولة الإسلامية) فرصة كبيرة في العودة واحياء دولتهم في وثيقة إستراتيجية أعلنوا عنها في 2010/1/15م، إذ أكدوا ان إقامة هذه الدولة المشروع الاساسي للقاعدة في العراق.

من جانب آخر، اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة القاعدة قبل الانسحاب من العراق، على تكوين مجالس للصحوات العشائرية قادها في البداية الشيخ (عبد الستار أبو ريشة) شيخ قبيلة الدليم في محافظة الأنبار، الذي اغتالته القاعدة في 2007/9/13م بتخطيط مما سمته وزارة الأمن فيها، لكن استمرار الصحوات ونجاحها في مواجهة (القاعدة ودولة العراق الإسلامية) وطردها من مناطق نفوذها في الأنبار والفوجة وبعض مناطق الشمال العراقي.(3)



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وعليه، اعترفت "دولة العراق الإسلامية" بسقوط دولتها الإسلامية في وثيقتها الإستراتيجية الصادرة في كانون الثاني عام 2010م، تحت عنوان (خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية) وأكدت إمكانية العودة، مستغلة التخبط والتبدل في الأجندة الأمنية للحكومية العراقية، وتغيرها من استثمار الصحوات وتمكينها الى خلاف ذلك، مما ساعد في عودة القاعدة وقيامها بعدد من العمليات الكبيرة منذ أيلول / عام 2009م حتى نيسان / عام 2010م رغم استهداف ومقتل ما يعرف بـ أميرها (أبي عمر البغدادي) و (أبي حمزة المهاجر) نائب أمير الدولة في 2010/4/20م. (4)

اذ كان الغرض الاساسي للوثيقة : (خطة إستراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية) هو وضع إستراتيجية لمرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بنهاية كانون الأول عام 2011م. وقد وضعت الوثيقة خمس أعمدة لهذه الإستراتيجية، هي : (5)

أولاً : السعي الجاد لتوحيد الجهود / بمعنى أن الوحدة هنا تعني بصورة أساسية انضمام الفصائل الأخرى إلى "دولة العراق الإسلامية" التي ترى القاعدة أنها ضحكت وتنازلت في سبيل إقامتها، إذ تنقل عن (أبو حمزة المهاجر) وزير الحرب قوله للجماعات الأخرى : (يا عباد الله هذا مشروعكم ومشروع الأمة وليس حكرأ علينا. ولقد تخلينا عن أسماء جماعتنا وتركتنا إمارتها لصالح هذا المشروع الكبير).

ثانياً : التخطيط العسكري المتوازن / وفي هذا الجانب تضع الوثيقة الملامح الأبرز للإستراتيجية المقبلة للجماعة، إذ تلاحظ الوثيقة أن القوات الأمريكية قد أجمعت أمرها على الرحيل، ولم تعد تطبيق البقاء في العراق. وعلى هذا الأساس تدعو الوثيقة لتركيز الجهود على استهداف من أسمتهم الأعداء الداخليين، إذ تضع مبدأ (تسع رصاصات على المرتدين ورصاصة على الصليبيين). كما تحدثت على التركيز على قصف مراكز وتجمعات القوات العراقية واستهداف وحدات النخب منها خصوصاً.

ثالثاً : تقرر الوثيقة بذكاء فكرة قيام الصحوات العشائرية، وتضع ملامح لخطة معاكسة للتعامل مع هذا الموضوع تتمثل بما أسمته بالصحوات الجهادية، وهي كما يبدو أسلوب إدارة لا مركزي، يعطي صلاحية واسعة لشيوخ العشائر في إدارة الوضع الأمني لمناطقهم في ظل "دولة العراق الإسلامية".

رابعاً : العناية بالرمز السياسي / تقول الوثيقة هنا إن أمير "دولتها" (أبو عمر البغدادي) قد أصبحت له رمزية؛ بسبب السياسة الإعلامية للحكومة العراقية التي تصفها الوثيقة بالحمقاء بسبب كثرة الأخبار عن ملاحقة البغدادي واعتقاله مما أدى إلى أن يصبح محط اهتمام الإعلام. ولكن الوثيقة تدعو إلى الاهتمام بتعيين نواب للأمير حتى لا يعتمد مشروعها على رجل واحد. وكانت الوثيقة صدرت قبل شهرين من مقتل (أبي عمر البغدادي) و (أبي حمزة المهاجر) في نيسان عام 2010م. وقد كان من اللافت مسارعة التنظيم بإعلان مبايعته للأمير ونائب معاً (أبو بكر البغدادي). كما سبق هذا الإعلان بيان أصدره وزير الحرب الجديد (الناصر لدين الله أبو سليمان) يتوعد فيه بمواصلة القتال.

خامساً : طمأننة المخالفين بما تصفه الوثيقة بالحكم العادل / ويعني الاهتمام بالجوانب الإدارية ومحاولة إقامة الاستقرار وبناء الجبهة الداخلية عن طريق إرساء هياكل قانونية لتنظيم الاقتصاد والقانون الجنائي وفق الشريعة الإسلامية. وتدعو الوثيقة هنا إلى تنظيم التعامل مع الجماعات الأخرى وتثني على تجربة تقول إنها حسنة حين دفع المسيحيون الجزية لتنظيمهم من أجل العيش في الأراضي التي يسيطر عليها.

بعد مقتل (أبي عمر البغدادي) بقصف جوي لطائرات أمريكية منزلاً كان فيه في منطقة الثرثار بتاريخ 2010/4/19م، تولى (أبي بكر البغدادي) أمارة (دولة العراق الإسلامية). وبعد توليه أكد من جانبه على ولائه لزعيم القاعدة (أسامة بن لادن)، وأعلن بيعته له، واستعاد نشاط القاعدة بقوة، واستطاع تنفيذ استراتيجيته الثانية في استعادة الدولة والقضاء على الصحوات وتنشيط عملياتها والتمدد في سوريا، ولكن بعد مقتل (أسامة بن لادن) في 2011/5/2م وتولي (أيمن الظواهري) لم يسارع (أبي بكر البغدادي) ببيعته، ووصلت المراحل في النهاية لفك الارتباط. ويمكن القول إن "داعش" كانت ترى نفسها أولى واقعياً وعملياً بقيادة الجهادية العالمية، من القاعدة، وأثبت ركناً وغلبة منها.

تأكد ذلك في 2014/5/12م، إذ قطع تنظيم "داعش" الارهابي علاقة بالقاعدة، وطالب (أبي محمد العدناني) المتحدث باسم "داعش" في العراق والشام، تنظيم القاعدة وأميرها (أيمن الظواهري) ببيعته كامارة ودولة، كما فعل هو وشيخه (أسامة بن لادن) مع طالبان و (الملا عمر) سابقاً. وتوالت انتقادات قيادات القاعدة لتنظيم الدولة بعد مقتل أمير حركة أحرار الشام في حلب (أبي خالد السوري) الملقب بـ (أبو عميرة الشامي) في 2014/2/21م، الذي اتهم فيه تنظيم "داعش" رغم تبرؤها منه، واتسعت الهوة بينها وبين القيادة المركزية للقاعدة وغيرهم.

وتوالت انتقادات (أيمن الظواهري) و (آدام يحيى غدن "الملقب عزام الأمريكي") و (أبي قتادة) الفلسطيني في آذار نيسان / عام 2014م، لـ "داعش" بالغلو والشطط والتطرف. ولكن الحقيقة أن هذا التنظيم العنيف أصبح الأقوى سورياً وعراقياً.

في العراق، كانت عودة داعش قوية منذ عام 2013م، لاسيما بعد تظاهرات المناطق الغربية، ومطالبتها بإعادة التوازن في المناصب السيادية، واطلاق صراح المعتقلين، الذين يتم اعتقالهم دون مذكرات قبض قانونية وعدم تقديمهم إلى المحاكم



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

حتى بعد مرور عدة أعوام على اعتقالهم، وإلغاء قانون المسألة والعدالة، والمادة (4) من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من المطالب التي تعكس معاناة طيلة أعوام الاحتلال، وما بعدها.(6) وبعد فض القوات الأمنية في عهد رئيس الوزراء "السابق" (نوري المالكي) اعتصام محافظة الأنبار بالقوة في 2013/1/1م، غدا العراق أكثر بلد في العالم يتعرض لعمليات إرهابية، ووفقاً لمنظمة (Iraq Body Count) غير الحكومية كان عام 2013م الأكثر دموية منذ عام 2008م مع مقتل (9475) ألف مدنياً.(7)

لكن الأهم من كل ذلك، عدم تمكين الحكومة العراقية للصالحات بالشكل الكافي، أدى بالمقابل إلى أحياء تنظيم "داعش". إذ استمرت معارك الأنبار والفلوجة بين الجيش وعناصر "داعش" الارهابي.(8)

في 2014/6/11م، "سقطت الموصل"، ثاني أكبر المحافظات العراقية، وبقيّة مدن محافظة نينوى، واستولى التنظيم من بنوك الموصل على ما يقدر (425) مليون دولار والكثير من سبائك الذهب، ليتسلم التنظيم المال والأسلحة وملايين الدولارات من بنوك الموصل ونيوى. وقبل ذلك سقطت مناطق واسعة من محافظة الأنبار، ومحافظة صلاح الدين على التوالي. كل ذلك تم في ظرف زمني قياسي، فاجأ العالم، وأخافه.

قدر البعض عدد المهاجمين من تنظيم "داعش" بقوة عددها بأكثر من 3 آلاف مسلح، استطاعوا السيطرة على المدينة، قاموا بأطلاق سراح أكثر من (1400) معتقل من سجن "بادوش"، وهو عدد خطير جداً، واتجهت "داعش" جنوباً إلى الشرايط وبيجي والصينية التابعتين لمحافظة صلاح الدين بقيادة (علي سلمان الدليمي) المكنى بـ (أبو رعد).

ليلة 2014/6/11م، سقطت المناطق العربية في كركوك بيد تنظيم "داعش"، تحت قيادة (نعمة عبد نايف الجبوري) المكنى بـ (أبو فاطمة)، ولم تكن هناك أي مقاومة تذكر من لدن "الفرقة 12" من الجيش العراقي وقطاع عمليات دجلة المسؤولة عن حماية تلك المناطق، إذ سلمت كل معداتها وأسلحتها إلى قوات البيشمركة الكردية وذلك لمواجهة "داعش". وفي 2014/6/15م، ارتكب التنظيم الارهابي أكبر مجزرة أعدام بحق المنتسبين في قاعدة "سبايكر" شمالي تكريت.(9)

كما أعلن في 2014/6/29م، قيام "دولة الخلافة الإسلامية" بقيادة ومبايعه زعيمها (أبو بكر البغدادي) "خليفة للمسلمين"، وتغيير أسم التنظيم إلى (الدولة الإسلامية) فقط، وتطرق بيان "داعش" إلى إلغاء الحدود بين العراق وسوريا، ودعا المسلمين إلى الهجرة إلى "دولة الخلافة". وبعد ذلك وبأيام، وفي أول ظهور علني له، وزع تنظيم "داعش" شريط فيديو لخطبة القاها (أبو بكر البغدادي) في "الجامع الكبير" في مدينة الموصل، دعا فيها المسلمين إلى طاعته.(10)

ختاماً، لا مجال الآن، وبعد كل الذي جرى، إلا أن يتولى العراق إدارة أمنه بعد الانسحاب الأمريكي منه، ولعل من أولى ملامح ذلك، إن وظف العامل الديني توظيفاً دقيقاً، في الارتفاع إلى مستوى التحدي الذي يتعرض له الوطن، وإن كان مدخل التبرير ورديفه حماية المقدسات، ذلك الارتفاع، وإن حمل من قبل الآخر بهواجس، إلا أن ولادته كانت ذا وقع عملياتي حيث إعلان مرجعية النجف في 2014/6/13م الدعوة لـ (الجهاد الكفائي) ودالته "الحشد الشعبي".(11)

المحور الثاني : العراق بين الانسحاب الأمريكي عام 2011م والعودة عام 2014م

لا يخطئ من يظن، أن صناعات القرار في الولايات المتحدة الأمريكية مازالوا حاذقين جداً في توصيف خطوط رجعة لتصرفاتهم الإستراتيجية. فالمتابع للأحداث المتلاحقة قبل أحداث الموصل في 2014/6/11م وما بعدها لاسيما بصيغتها العملياتية، يجد أن التصرفات الإستراتيجية الأمريكية حيال مكافحة الإرهاب عموماً وحيال العراق على وجه الخصوص، كانت في قسطها الأكبر تتضمن إيجاد ساحة مركزية لمواجهة الإرهاب، حتى أصبحت هذه الفكرة واحدة من أهم المسوغات المستدامة لأي عمل (وقائي) أو (إجرائي) تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تراه تهديداً لمصالحها. وكان المواجهة مع الإرهاب حلت محل ما سمي أبان الحرب الباردة بـ (الحرب بالوكالة).(12)

قبل عام 2011م، توصلت ادارة الرئيس (بوش "الأبن") إلى اتفاق مع الحكومة العراقية تشمل كل المجالات السياسية والعسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية، والاهم في ذلك الاتفاق هو التوصل إلى تأطير قانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وتكون اساس تعتمد عليه الادارة الأمريكية التي ستخلفه.

وعلى هذا الاساس وقعت الادارة الأمريكية مع حكومة (نوري المالكي) رئيس الوزراء "الاسبق" في 2007/1/26م، على اعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف وضع أساس لعلاقات طويلة الأمد بين البلدين تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

فضلاً عن ذلك، لجأت الادارة الأمريكية إلى "اعلان مبادئ" لتجنب عرضه على الكونغرس، ومنحها مزيد من المرونة في التوصل إلى اتفاقات أخرى مع العراق، وبالفعل من أجل ضمان أساس قانوني للوجود العسكري الأمريكي والعمليات العسكرية في العراق تم عقد اتفاقيتين في 2008/11/17م هي اتفاقية الإطار الإستراتيجي المعروفة باسم (Strategic Framework Agreement – SFA) واتفاقية وضع القوات المعروفة باسم (Status of Forces Agreement – SOFA)، وبرز ما تم التأكيد فيها على سيادة العراق، وإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق هو مؤقت، والتأكيد على انسحاب القوات الأمريكية من مدن العراق بحلول عام 2009م، والانسحاب الكامل في موعد



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أقصاه 2011/12/31م. (13) وعلى الجانب العراقي تمت الموافقة ومصادقة (جميع القوى والأحزاب والكتل السياسية الموجودة حينها عام 2008م والتي لازالت موجودة في السلطة "عينها" وتم اقرارها في البرلمان العراقي بالأغلبية المطلقة).

وإذا ما أردنا التحقق مما تقدم، نجد أن الانسحاب الأمريكي من العراق الذي أطلق عليه الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ب (الانسحاب المسؤول)، كان محمل بخطوط رجعة كثيرة ما دام الإرهاب موجوداً. إذ استغل الإرهابيون هذا الفراغ، وإن أبطأته موجات الربيع العربي، ليعاودوا نشاطهم في العراق أو عند تخومه، طالما بدا العراق ساحة صراع مشيدة أساساً، تتاعم ذلك مع ضعف التخطيط (التدبير العراقي)، وعدم قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة عن فك أسرار لغز الإرهاب، وعدم تقنين العلاقة بين العراق والاطراف الإقليمية والدولية بخصوص مكافحته والتي خضعت إستراتيجيتها عراقياً إلى نوع من المزايدة السياسية والزهو بقدرة العراقيين على مجابهته، حتى إذا ما حانت الفرصة للإرهاب لكي يفعل فعلته وجد العراق نفسه مكشوفاً إستراتيجياً، من القدرة والقوة وحرية العمل (الحراك الإستراتيجي)، ويعاني من أزمات جعلت منه واهناً على الصعد عدة. (14)

وعند التدقيق في كل ما جرى، يبرز لنا التساؤل التالي، (هل كان بالإمكان على ابقاء قوة عسكرية أمريكية في العراق أن تحول دون تحقيق تنظيم "داعش" انتصاراته ؟، ولكانت الولايات المتحدة تولي اهتماماً أكبر للموضوع في حينه، والجيش العراقي أفضل تدريباً من دون شك، وهل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام ملف تنظيم "داعش" للضغط على الحكومة العراقية ؟)، (15) وللإجابة نقول : إن الكثير من الدراسات الإستراتيجية التي صدرت في تلك الفترة الزمنية، تشير إلى أن غالباً ما كان يلقي اللوم في قدرة تنظيم "داعش" من التمدد في العراق عام 2014م، على :

أولاً : فشل إدارة رئيس الوزراء "السابق" (نوري المالكي) في الابقاء على قوات عسكرية أمريكية كونه ولد فراغ أمني من حيث أن القوات الأمنية العراقية كانت ما تزال بحاجة إلى قوات أمريكية مساندة في عملياتها العسكرية ضد الإرهاب، (16) إذ حذر البعض أن حصول فراغ أمني كبير في العراق من شأنه أن ينجم عنه صراعات داخلية تؤدي إلى حرب أهلية كارثية. (17)

ثانياً : توجهات الإدارة الأمريكية برئاسة "باراك أوباما" على الوفاء بالوعود التي اطلقها قبيل انتخابه باتخاذ قرار الانسحاب من العراق، وهو أمر لا يحصل في الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً، إذ غالباً ما يتصل الرؤساء من تعهداتهم بحجة ان ظروف السياسة تدخل مدخلات جديدة للعمل، فضلاً عن اعادة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية على أساس أكثر قبولاً من الدور الذي كان سائداً في مدة حكم الرئيس (بوش "الأب") والذي أبدى تراجعاً. (19)

لذا؛ إن احتلال تنظيم "داعش" لمحافظة عراقية وسيطرته على ما يقارب ثلث مساحة العراق أصبح مفتاح لإعادة الوجود الأمريكي من جديد. (20) أي دفع العراق للانزلاق مجدداً نحو الفوضى، عبر اشعال فتيل العنف، في سبيل الإقرار بأهمية استمرار تواجد ملحوظ لتلك القوات من قبل الأطراف المحلية والإقليمية كافة.

وبهذا المعنى أن الولايات المتحدة وتساقاً مع هذا التحليل لديها سياسة وإستراتيجية واضحة تتمثل في إضعاف العراق، فإذا كانت السياسة هي فن الممكن (ماهو كائن)، فإن الإستراتيجية هي فن المستقبل (ماينبغي ان يكون). قوامها الأساسي أن تتنبأ بما قد يحدث، وأن تستعد لاتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف وغايات محددة.

اذ عمدت الإدارة الأمريكية إلى ترك العراق في نهاية كانون الأول عام 2011م، ليتحلل إلى مكوناته العرقية والدينية تحت مظلة نظرية الفوضى، من منطلق أن التوترات والانقسامات العرقية والطائفية سوف تتصاعد بصورة تلقائية عند الانسحاب الأمريكي، وبغياب الدولة وانعدام النظام وسلطة القانون. وهي في سبيل إتمام هدفها هذا وبعد أن خططت ملياً للانسحاب، خططت أيضاً لما بعد الانسحاب من خلال الفوضى والتخريب كاسلوب مقصود لإلغاء أسس الدولة التي كانت قائمة. متخذة من خيارات الوضع المعقد في العراق والمتمثل بسياسة الفوضى، والارهاب درياً لإعادة الوجود العسكري الأمريكي. (21)

كون الانسحاب الأمريكي في عام 2011م جرى، من دون الحصول على قواعد عسكرية دائمة أو مؤقتة، مما عد من قبل الكثير من الأمريكيين بأنه خطأ إستراتيجي، (22) لا تتحملة إدارة (باراك أوباما) لوحدها، وإنما تشاركها في هذا الفشل إدارة (بوش "الأب") في وضع الاعتبار الصحيح بخصوص وجود مركز دائم للقوات الأمريكية في العراق. (23)

وعلى صعيد آخر، كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" تراقب تنظيم "داعش" قبل انتقاله إلى المحافظات العراقية في 2014/6/9م، (24) وهو ما أشار اليه (Dean Boyd) المتحدث باسم وكالة الـ "CIA" بقوله : (أن المنظومة الاستخباراتية قدمت تحذيرات كثيرة إلى إدارة الرئيس "باراك أوباما"، بشأن إمكانية تحرك تنظيم "داعش" على محافظات عراقية). وأضاف بقوله : (يمكن لأي أحد أن يطلع فعلاً على حجم المعلومات التي قدمتها الـ "CIA" عن تنظيم "داعش"، والعراق لا ينبغي أن يتفاجأ بالوضع الحالي). وهو ما أكدته (Michael S. Rogers) رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، بقوله : " ان الامر لم يكن فشلاً استخباراتياً، بل فشلاً في سياسة التعامل مع المعلومات الاستخباراتية ". (25)



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وبطبيعة الحال، جدد احتلال تنظيم "داعش" لكبرى محافظات العراق الحرب السياسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين (الديمقراطيين) من جهة، و (الجمهوريين) من جهة ثانية. وهو في الحقيقة يترجم اختلاف الحزبين حول موضوع العراق برمته منذ الغزو والاحتلال عام 2003م، مروراً بانسحاب القوات العسكرية الأمريكية نهاية عام 2011م، وصولاً لعام 2014م وظهور تنظيم "داعش" الإرهابي فيه. ففي هذا السياق وجد "الجمهوريون" ومن خلفهم "المحافظون الجدد" في ذلك فرصة لانتقاد الإدارة الديمقراطية وكيفية تعاملها مع ملفات "السياسة الخارجية" ولاسيما حيال العراق، إذ أرجع "الجمهوريون" سبب الانتكاسة التي تعرض لها العراق وظهور تهديد "داعش" إلى سحب القوات العسكرية منه نهاية عام 2011م الذي عارضوه بشدة ووجدت هذه الانتقادات صداها في الكونغرس، إذ انتقد (John Boehner) رئيس مجلس النواب (الجمهوري) الرئيس (باراك أوباما) بشدة قائلاً: (إن المصالح القومية الجوهرية في خطر مع ذلك ظل البيت الأبيض ينأى بنفسه على الرغم من تحذيرات الزعماء العراقيين وأعضاء الكونغرس بل وحتى أعضاء من إدارته)، وأضاف بقوله: (إن مثل هذا التفكير الضيق هو الذي شجع العدو وبدد تضحيات الأمريكيين)، أما (Michael Thomas Mc Caul) رئيس لجنة الأمن الوطني في مجلس النواب (الجمهوري)، انتقد الرئيس (باراك أوباما) بشدة قائلاً: (إن عدم جدية الإدارة في محاربة الإرهاب هو السبب في انتشاره في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، كما انتقد النائب الجمهوري (Peter King) إصرار الرئيس (باراك أوباما) على عدم إرسال قوات لقتال "داعش" مضيفاً أن الولايات المتحدة أصبحت دورها محدود جداً في الأزمة. فيما عد السيناتور الجمهوري (Lindsey Graham) "قرار الانسحاب الأمريكي من أكثر قرارات السياسة الخارجية خطورة على المستوى الإستراتيجي".

وعلى الجانب الآخر، جاء موقف (الديمقراطيين) داعماً للرئيس "للإدارة الديمقراطية" في تعامله مع العراق رافضين توسيع الهجمات. وتمحورت إستراتيجيتهم في الدفاع عن موقفهم تذكيراً للرأي العام الأمريكي بقرار غزو العراق، إذ أرجع الديمقراطيون؛ سبب تدهور الوضع الأمني إلى قرار الغزو الخاطئ الذي فجر الصراع الطائفي في العراق وجعله هدفاً للإرهاب، وفي ذات السياق أكدت (Nancy Pelosi) زعيمة الأقلية إن إدارة الرئيس (بوش "الأب") زيفت الحقائق على الشعب الأمريكي بشأن العراق وإن الشعب الأمريكي قد أنهكتته الحروب، وأضافت أنها سعيدة لأن (باراك أوباما) لم يرسل قوات إلى العراق. وفي نفس السياق ذهب (Adam Smith) العضو الديمقراطي البارز في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب إلى أنه يدعم إدارة (باراك أوباما) في توجهاتها، لكنه شدد على أن القوة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل الصراع، بقوله: (لسنوات كان لدينا عشرات الآلاف من القوات في العراق لكن مع ذلك استمر الصراع الطائفي)، وأضاف: (إن العراقيين يجب أن يتحملوا المسؤولية عبر تشكيل حكومة شاملة). (26)

وعلى ما يبدو أن الولايات المتحدة كانت لديها أسباب عديدة في عدم دعم حكومة آنذاك ضد تنظيم "داعش"، منها : (27)

- 1- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في معاقبة الحكومة العراقية لرفضها إقامة قواعد عسكرية أمريكية على أرضه.
- 2- سعيها إلى إبراز ضعف المجهود العسكري الإيراني وعجز طهران وبغداد عن إيجاد قوة نارية جوية واستخباراتية لاحتواء تقدم تنظيم "داعش".
- 3- رغبتها في رضوخ الإرادة العراقية لكل طلباتها التي سنأتي لاحقاً.
- 4- والاهم في كل ذلك، هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية، وذلك يعني ضمناً إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية عدّ مبرراً لتجميد وعدم أحياء اتفاقية الإطار الإستراتيجي، بمعنى في حالة (تقاطع الأهداف) ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية. (28)

لكن على ضوء الإفرازات التي نجمت عن احتلال تنظيم "داعش" لمحافظة عراقية، جاء التحرك الأمريكي ضد التنظيم استجابة للمعطيات الآتية :

إن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) تدخل لحماية إقليم كردستان العراق "شبه المستقل" من السقوط، لما يمثله من أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية.

جاء تدخل "باراك أوباما" بعد ساعات قليلة من إعلان شركات نفطية غربية كبرى (Chevron, Exxon Mobil, D.N.O. النرويجية، Genel Energy التركية) سحب موظفيها من شمال العراق بسبب تقدم تنظيم "داعش"، ما يعني تأثيراً مباشراً على إمدادات النفط.

إن سقوط إقليم كردستان العراق، يفتح الطريق أمام تنظيم "داعش" لتهديد دول مجاورة، في شرق العراق وشماله، ما يحوله إلى خطر إقليمي مباشر على المصالح الأمريكية.

إن سقوط (سد الموصل) الإستراتيجي تحديداً يمثل تنويعاً لقوات تنظيم "داعش"، ما سيشتجها على استهداف العاصمة بغداد، وهو ما كان ينذر بمجازر وحرب شوارع قد تستمر لفترات طويلة.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

ان الغارات الجوية الأمريكية قد تفشل في تحقيق أهدافها، إذ ان مواجهة تنظيم "داعش" تستلزم وضع قوات أمريكية على الأرض، وهو ما كان يرفضه "باراك أوباما" تفادياً لتكرار خطيئة سلفه بوش "الأب"، فضلاً عن ذلك أن التدخل الأمريكي أصبح يفتقر إلى الشعبية؛ بسبب جرائم الحرب التي ارتكبتها الأمريكيةان اثناء احتلالهم للعراق.

بعد تشكيل الحكومة العراقية برئاسة (حيدر العبادي) في 2014/9/8م، أشاد الرئيس الأمريكي "السابق" باراك أوباما بهذه التشكيلة الحكومية من خلال اتصال هاتفي برئيس الوزراء (حيدر العبادي)، وأكد "باراك أوباما" بالتزام الولايات المتحدة بدعم القوات العراقية، من خلال تنظيم برامج تدريبية وتزويد القوات العراقية بالمعدات والأسلحة ومواصلة الضربات الجوية ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

وفي ظل ذلك نادت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل التحالف الدولي في 2014/9/10م، إذ سعت من خلاله إلى إعادة النفوذ الأمريكي وبشكل متدرج وبصيف جديدة، فهي كما يرى الكثيرون بأنها تخسر تدريجياً منطقة ذات أهمية إستراتيجية، إذ أن بانسحابها تركت المجال أمام التدخل والنفوذ الإيراني ؛ لذلك أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عودة نفوذها، لا يتم دون إثبات حاجة العراق للدعم الأمريكي، فهي لا تريد أن تفرض نفسها كحامي للعراق، وإنما تكون ضرورة إستراتيجية، وكان ذلك واضحاً من خلال استخدام وسائل الضغط السياسي على العراق، فيما تتعلق بالحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي والتي قدر أمدها المسؤولون الأمريكيون لثلاث سنوات أو أكثر بقليل.(29) وهذا ما حذر منه "سابقاً" السناتور (John McCain) خلال حملته الانتخابية للرئاسة في 2008/7/16م بقوله : (إن خطة أوباما بسحب معظم القوات الأمريكية من العراق خلال 16 شهراً من توليه السلطة تشكل وصفاً لهزيمة وفوضى وزيادة في النفوذ الإيراني في المنطقة وربما لحرب وفوضى على نطاق أوسع).(30)

وفي 2014/9/10م أعلن الرئيس (باراك أوباما) في خطابه إلى الشعب الأمريكي عن إستراتيجيته الشاملة والمستمرة لمكافحة الإرهاب، والقضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتستند هذه الإستراتيجية على أربع ركائز أساسية، في كل جزء من هذه الأجزاء الأربعة سينضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحالف واسع من الشركاء، وستعمل الولايات المتحدة مع حلفائها في أوروبا والدول العربية وغيرها لدعم الجهود وتعزيز وحدة التحالف، هذه الركائز هي : (31)

القيام بضربات جوية منظمة ومتواصلة ضد الإرهابيين ومعاقلم في العراق وسوريا، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، وتوسيع نطاق الحماية الأمريكية للبعثات الإنسانية وملاحقة الإرهابيين.

زيادة الدعم الأمريكي للقوى التي تحارب الإرهابيين على الأرض، ولهذا الغرض أكد الرئيس (باراك أوباما) أنه أرسل عدة مئات من الجنود الأمريكيين إلى العراق لتقييم كيف يمكن دعم قوات الأمن العراقية على أفضل وجه، دون الدخول في حرب برية مباشرة مع الإرهابيين، وإنما تقديم الدعم والتدريب والمعدات والمعلومات إلى القوات العراقية المركزية والكردية في الاقليم، ولا يقتصر ذلك على العراق وإنما يمتد ليشمل سوريا، إذ قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية للمعارضة السورية في الحرب ضد "داعش"، ولهذا طلب الرئيس (باراك أوباما) من الكونغرس منحه المزيد من السلطات والموارد الإضافية لتدريب وتجهيز المعارضة السورية كأفضل قوة مضادة للإرهابيين كتنظيم "داعش" وغيره.

الاعتماد على قدرات الولايات المتحدة الكبيرة في مكافحة الإرهاب ومنع هجمات "داعش" الإرهابي، والتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة لتكثيف الجهود الرامية إلى قطع مصادر تمويل هذا التنظيم الإرهابي، ومواجهة إيديولوجية المتطرفة، ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من وإلى الشرق الأوسط، والعمل على تعبئة المجتمع الدولي حول هذا المجهود.

مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية إلى النازحين والاقليات الدينية، وعدم السماح لتنظيم "داعش" الإرهابي من طرد الاقليات والمدنيين الأبرياء من مواطنهم الأصلية.

وبالفعل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربات جوية على مواقع التنظيم استهدف عناصره ومخازن أسلحته وعرباته المتحركة، مما ساعد القوات العراقية في مواجهة هذا التنظيم. فضلاً عن ذلك، قدمت الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأسلحة إلى القوات الكردية "البيشمركة"، الأمر الذي أثار قلق بعض القوى الداخلية والإقليمية من أن يؤدي ذلك إلى اختلال التوازن في القوة والسلطة بين الحكومة الاتحادية "بغداد" وحكومة الإقليم مما يؤدي إلى تقوية مساعي الاكراد للانفصال.

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية عودتها للعراق وتحركها على أراضيها بموجب "اتفاقية التعاون الإستراتيجي" و"الاتفاقية الأمنية" مع حكومة بغداد، والتي تنص الفقرة (الأولى) من المادة (الرابعة) منها على أنه : (يحق للحكومة العراقية أن تطلب المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى، والجماعات الخارجة عن القانون)، وبناءً على ذلك ولغرض محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي تدخلت القوات الأمريكية في العراق، وأيضاً في سوريا، باعتبار أن التنظيم يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وهنا عبر معارضو الوجود العسكري الأمريكي في العراق بقولهم : (أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من باب "المقاومة"، وعادت من شبك تنظيم "داعش").(32)



في 2014/11/15م وصل الجنرال (مارتن ديمبسي) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي إلى بغداد، ومن بعدها إلى إقليم "كردستان"، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين العراقيين في المركز والاقليم، وعلى رأسهم (حيدر العبادي) رئيس الوزراء، تركزت على تنسيق الجهود في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وبحث المرحلة المقبلة من الحملة التي تشنها البلاد ضد التنظيم المتطرف، والاطلاع عن كثب على سير العمليات العسكرية للتحالف الدولي ضد التنظيم، وكيفية استفادة القوات العراقية من المساعدة الأمريكية، مضيفاً أن هذه الحرب قد تمتد لسنوات طويلة، كما ناقش إمكانية تجنيد عراقيين لبرنامج تأمل الولايات المتحدة الأمريكية إطلاقه عام 2015م لإعادة تدريب وحدات عراقية. (33)

المحور الثالث : هزيمة (كيان داعش الإرهابي) والبيئة الأمنية العراقية: مراجعة الارتدادات واكلافها

لا نجانب الصواب بالقول، إن البيئة الأمنية العراقية هي شبكة من العوامل داخل معادلة (الانضباط الامني) والتي تشمل، العناصر الاتية (الجغرافية، السكان، الاقتصاد، السياسة، عناصر الاجتماعية)، إذ تدخل في ما بينها شبكة من التفاعلات المتشابكة بحيث يسود عامل الغموض والتعقيد على فضاء واسع من مخارج هذه التفاعلات، ومن ثم فإن مكونات البيئة الأمنية للعراق رغم انها تتمظهر بملامح البساطة والوضوح لدى بعض المحللين الامنيين، الا انها في حقيقة الامر لها من التداخل ما لا يمكن حصره، لاسيما عندما تكون عناصر هذه البيئة تسهم بشكل كبير في التأثير على المشهد الأمني الاستراتيجي داخل العراق. (34) فضلاً عن ذلك، فهناك أيضاً عوامل خارجية كان لها دور كبير في ظاهرة الانهيار الأمني في العراق ولعل أبرزها هو التدخل السلبي لدول الجوار الإقليمي في الشأن الداخلي من خلال دعم الجماعات المتطرفة مادياً ومعنوياً، نتيجة لاختلاف سياساتها الإقليمية بأبعادها الجيوسياسية عكستها على نحو علني في المجال العراقي. (35)

ومن ناحية أخرى رغم اعلان العراق عن هزيمة تنظيم داعش الارهابي في العام (2017)، لكن خلايا التنظيم وبقيائه ما زالت تنشط في العديد من تلك المناطق وتنفذ تباعاً هجمات دموية ضد المراكز العسكرية والمدنية العراقية. (36) وإزاء ذلك يعد الملف الأمني أحد أبرز التحديات أمام صانع القرار العراقي، خاصة في ظل تصاعد عمليات تنظيم "داعش" ومحاولاته باستعادة جزء من نشاطه بشكل كبير في المناطق الرخوة في الجغرافية العراقية، وهنا تكمن أهمية تبني الحكومة العراقية إلى استراتيجية جديدة تتطلب تحقيق الاستقرار الداخلي. انطلاقاً من ذلك يشير العديد من المختصين والباحثين إن تنظيم "داعش" الإرهابي يحاول أن يعطي انطباعاً بأنه قادم بشكل واضح وسيؤثر بعمق في المناطق المحورية الهشة، وهي تلك التي كان يسيطر عليها، من خلال استغلال الحكومات العراقية بمواجهة الازمات الداخلية، وتداعيات الاقتصادي على الشأن المحلي العراقي، والشروع نحو التخفيف من حدتها، ولا بد أن ينتج ذلك اثاراً سلبية، وبالتالي هذا الوضع يحفز ويشجع على التهديدات غير المتماثلة من قبل الجماعات الإرهابية بالنسبة للحكومة العراقية. (37)

وهنا أيضاً تتدخل التصورات المختلفة فبحسب تقرير لمركز (جين الاستراتيجي) فإن هزيمة تنظيم (داعش) في مناطق سيطرته لن ينهي التهديد المستمر الذي يمثله سواء محلياً أو دولياً، بل قد يدفعه إلى تكتيك جديد لبناء دولة ظل في ذات المناطق التي خسرها. ويتجلى بموقف (مات هينمان - Matt Henman) الذي ينطلق من افتراض إنه "على الرغم من هزيمة تنظيم (داعش) ككيان جغرافي، فإن ذلك لن يعني هزيمته كجماعة مسلحة غير مركزية، أو منعه من مواصلة هجماته، حيث يسعى التنظيم إلى الحفاظ على بعض مظاهر هيكله المركزي السابق كدولة ظل، من خلال عمليات الاختطاف والإعدام القائم على محاكمات وجيزة، للتأكيد على ممارسته لنوع من السلطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة". (38)

خلاصة الطرح أعلاه، ان من الأمور المهمة التي ساعدت على تصاعد نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي هو اقدام التحالف الدولي على ايقاف الدعم اللوجستي من استطلاع ومراقبة وعمليات استخباراتية والذي كان يشكل أهمية كبرى بالنسبة للعراق في تدعيم عملياته العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية.

المحور الرابع : مستقبل الوجود العسكري الأمريكي (خيارات واحتمالات)

إن أية قراءة لقياس اتجاهات مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق، بعد الإعلان عن هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي نهاية عام 2018م، يبقى مرهوناً من جهة على أساس الوقائع المتجددة أو المتقلبة أو الإحداث العرضية (فواصل طوارئ)، وعلى التشكيلة الحكومية في مجلس النواب العراقي التي تشكلت عام 2018م وانخراط قيادات فصائل المقاومة في العملية السياسية من جهة أخرى، الامر الذي جعل من الصعب تقدير المعطيات المستشفة لمستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

ومن خلال قراءة المواقف (الداخلية السياسية "العراقية"، والإقليمية "الإيرانية"، وأخيراً الأمريكية)، يمكن حصر مستقبل الوجود الأمريكي، وكما يأتي :

المطلب الأول / الداخل العراقي :

أولاً / العقلانية في مواجهة الانسحاب الأمريكي : هناك فئات ترى أن وجود القوات العسكرية الأمريكية ضماناً لحفظ الأمن ومواجهة التحديات الإرهابية، وأنه حتى في حال وجود رغبة بسحب القوات الأمريكية من العراق فإن ذلك يحدهه القادة العسكريون وليس القيادات السياسية. (39)



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

فهناك من هم مرحبون بشكل كبير لبقاء القوات الأمريكية، وهو ما عبر عنه النائب (فيصل العيساوي) عن تحالف النصر حينها بقوله : (أن الوجود الأمريكي على الأرض العراقية وجود فاعل ومهم ولا يستطيع العراقيين مطالبته بالرحيل الآن، كما انه ليس احتلالاً)، واستطرد بقوله : (أن القوات الأمريكية بعموم العراق لا تتحرك الا بموافقة الجهات العراقية المختصة)، لافتاً إلى أن زمر الإرهاب و"داعش" ما زالت موجودة بالصحراء والجبال والحدود وما زالت خلاياهم النائمة موجودة أيضاً.(40)

ثانياً / رفض تواجد القوات العسكرية الأمريكية على الأراضي العراقية : فالمكون (العربي "الشيعي" داخل البرلمان) انقسم على نفسه أيضاً، فعموم (فصائل الحشد الشعبي المسلحة) تناهض في تصريحاتها الوجود الأمريكي في العراق، وتمثل ذلك في المسعى الدائم لنواب لهم في البرلمان العراقي لاستحصال الموافقة على مشروع قرار لإخراج القوات الأمريكية من العراق ورفض تصرفاتها "غير المسؤولة" وهذا ما حصل فعلاً. وهو ما أكدته آنذاك (محمد كريم البلداوي) النائب عن "تحالف الفتح" بقوله : (أن الوجود الأمريكي في العراق يهدد الأمن العراقي)، وأضاف بقوله : (أن تصريحات الرئيس "ترامب" تجاوزت اللياقة والأدب والعرف السائد بين الدول في احترام سيادة بعضها، وإن السياسة الأمريكية الجديدة التي يتبعها "ترامب" تعتمد على الاستفزاز ومحاولة التقليل من شأن الآخرين وقد تحصل حروب دامية بالعالم نتيجة لتلك السياسة "الرعناء").(41)

وتصف فصائل "الحشد الشعبي" القوات العسكرية الأمريكية بأنها (قوة احتلال) يتوجب عليها الانسحاب من العراق "فوراً" بعد أن انتهت من مهمتها في الحرب على تنظيم "داعش" الإرهابي، وتعتقد هذه الفصائل أن العراق لن يستقر أمنياً بوجود قوات عسكرية أمريكية عادت إلى العراق دون موافقة "مجلس النواب العراقي".(42)

وفي استمرار مشهد رفض التواجد العسكري الأمريكي في العراق، شهدت الساحة العراقية تصريحات مترجمة على الأرض ما بين القوات الأمريكية وقوات "الحشد الشعبي"، إذ كشفت لجنة الأمن والدفاع النيابية العراقية عن مخطط أمريكي لإخراج "الحشد الشعبي" من المحافظات الغربية. وهو ما أكدته (علي جبار) عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية في تصريحاته بقوله : (إن القوات الأمريكية الموجودة في قاعدة "عين الأسد" بمحافظة الأنبار والمحافظات الغربية الأخرى تخطط لإخراج "الحشد الشعبي" من تلك المحافظات).

أما بالنسبة (للتحالفات السياسية العراقية) وموقفها من الوجود العسكري الأمريكي وتصريحات الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" لبقاء قواعد عسكرية أمريكية في العراق، فإنها تصدر عن منظومة واحدة تتخذ من الرؤية الإيرانية التي تعد من القوات الأمريكية في العراق تهديداً حقيقياً يستهدف وجودها، ولعل أكثر الكتل تأثيراً في الساحة السياسية العراقية بعد انتخابات عام 2018م هم (سائرون، والفتح) الذين اتفقا على مفردات تشكيل الحكومة وتبعهما من بعدهما تحالف (الإصلاح والإعمار) بقيادة "سائرون"، وتحالف (البناء) بقيادة "الفتح"، إذ خرج تحالفاً "الفتح" بزعامته (هادي العامري)، و "سائرون" المدعوم من (السيد مقتدى الصدر)، برد مشترك على تصريحات الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بشأن إبقاء قوات بلاده في العراق لمراقبة إيران.(43)

ومع بدايات انعقاد مجلس النواب العراقي منتصف شهر تشرين الأول من عام 2018م، اتفق عشرات الأعضاء على تقديم مشروع قرار يقضي بانسحاب القوات العسكرية الأمريكية بشكل كامل من العراق وفقاً لجدول زمني محدد مسبقاً. وسبق للمجلس في دورته السابقة (آب عام 2014م آيار عام 2018م) أن صوت في 2018/3/1م على مشروع قرار يطلب من الحكومة وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق، وفي الغالب فإن مثل هذه القرارات يتم طرحها من كتل نيابية توصف بقرعها من إيران.(44)

أما (الموقف الرسمي للحكومة العراقية) والمتمثلة برئيس الوزراء "الاسبق" (عادل عبد المهدي)، فإنه تعامل مع وجود القوات العسكرية الأمريكية بتنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتجديدها كل مرة لكون الولايات المتحدة الأمريكية وفق الاتفاق مسؤولة عن تدريب وتأهيل القوات العراقية كما أن التسليح يمر من عبرها، مع اعتبار حماية أمريكية للنظام الديمقراطي في العراق كما تنص الاتفاقية. ويمكننا القول أن (عادل عبد المهدي) لم يعترف بوجود قواعد أمريكية على الأراضي العراقية بل يقول هناك قوات أمريكية تابعة للتحالف الدولي وتمارس مهامها في تدريب القوات المسلحة العراقية. وهو ما أكدته في 2019/2/12م خلال استقباله (Patrick Michael Shanahan) وزير الدفاع الأمريكي بالوكالة عدم قبول أية قواعد أجنبية على الأراضي العراقية.(45)

وبعد الغارة الجوية الأمريكية على مقرات القواعد العسكرية لكتائب "حزب الله" و"الحشد الشعبي" في منطقة "القائم" الحدودية بتاريخ 2019/12/29م والتي أدت إلى مقتل 28 مسلحاً من الكتائب وإصابة 48 آخرين بجروح،(46) رداً على مقتل "متعاقدين مدنيين" أمريكيين بهجوم صاروخي على قاعدة (K 1) في محافظة كركوك بتاريخ 2019/12/27م،(47) اقتحم آلاف المحتجين مجمع السفارة الأمريكية في "المنطقة الخضراء" بتاريخ 2019/12/31م للتنديد بالضربات الجوية وإحراق العلم الأمريكي رافعين إعلام الفصائل المسلحة وحزب الله العراقي وهيئة الحشد الشعبي والهتاف بشعارات ضد الولايات المتحدة الأمريكية بحضور كبار قادة الحشد الشعبي بينهم (هادي العامري، قيس الخزعلي، أبو مهدي المهندس)، فضلاً عن قيادات عسكرية وأمنية والمئات من قوات الحشد.(48)



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وعلى صعيد تطورات الأحداث، وبعد يومين على اقتحام كتائب "حزب الله" العراقي السفارة الأمريكية، جاء الرد الأمريكي في 2020/1/3م بهجوم طائرة مسيرة استهدفت سيارة (أبو مهدي المهندس) نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، و (قاسم سليماني) قائد "فيلق القدس" على طريق مطار بغداد الدولي، (49) لتتعالى الاصوات داخل البرلمان العراقي وسط غياب كتل "كردية وسنية" بإخراج القوات العسكرية الأمريكية والتصويت على قرار يلزم الحكومة العراقية بطلب سحب القوات الأمريكية من العراق.

وعلى الرغم من تهديد العديد من الفصائل المسلحة بطرد القوات الأمريكية بـ "القوة"، إلا ان الحكومة في حينها ادركت أن المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تؤدي إلى خسارة استراتيجية قدر تعلق الامر بعواقب الفعل الأمريكي، وبالتالي اقتصر الأمر على التنديدات والتهديدات الكلامية دون الانجرار لأفعال على أرض الواقع، وحتى مع اتخاذ البرلمان العراقي قراره في إنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، فإن الحكومة العراقية كانت مقيدة عن تنفيذ هكذا قرارات وحتى قوانين، لأسباب عدة، منها : (50)

المديونية والتي يتطلب دفع العراق مليارات الدولارات للولايات المتحدة الأمريكية قبل المطالبة بخروجها عن العراق.

إنهاء إعفاء العراق من موضوع تعامله في شراء الكهرباء والغاز الإيراني.

إيقاف بيع قطع الغيار والذخيرة للجيش العراقي، والذي تبلغ أسلحته الأمريكية منها نحو (70%) من ترسانته العامة، بما في ذلك مقاتلات (F-16).

عقوبات تطال البنك المركزي العراقي، فضلاً عن بنوك أخرى. وهو ما حذر منه في حينها (محمد الحلوسي) رئيس مجلس النواب العراقي في جلسة المجلس بتاريخ 2020/1/5م من تداعيات قرار إنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، عبر المباشرة بـ (إلغاء طلب المساعدة) المقدم لقتال تنظيم "داعش" الإرهابي، موجهاً حديثه إلى أعضاء المجلس بقوله : (إن قرار إنهاء الوجود الأجنبي في العراق سيؤدي إلى وقف المجتمع الدولي تعاملاته المالية مع العراق، وقد لا نكون قادرين على الإيفاء حتى بالتزاماتنا المالية أمام مواطنينا، في أي لحظة).

عقوبات على شخصيات سياسية عراقية.

ثالثاً / التأييد الكردي : يرحب الاكراد بالتواجد الأمريكي سواء في العراق أو في "إقليم كردستان"، وهو ما عبر عنه (نيجيرفان بارزاني) في 2019/1/27م، بقوله : (نرى في حكومة إقليم كردستان أن وجود القوات العسكرية الأمريكية في العراق ضروري لمساعدة القوات الأمنية طالما بقي "داعش" في البلاد، وهذا الوجود مرتبط بمصلحة العراق).

اذ ينظر "الكورد" إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعدها (حليف إستراتيجي) لا يمكن الاستغناء عنه، وعلى الرغم من مرور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إقليم كردستان" بمشاكل محددة، مثل: (أزمة الاستفتاء في 2017/9/25م) التي وقفت فيها الولايات المتحدة بجانب الحكومة الاتحادية، إلا ان العلاقة ما زالت ثابتة ومترسخة؛ بسبب إسهام الجانب الأمريكي في بناء "إقليم كردستان" منذ فرض الحظر الجوي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م وإلى الآن، إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء أكبر قنصلية في العالم في "أربيل" عاصمة "إقليم كردستان"، ما يساهم في تعزيز وتطوير العلاقات بشكل أكبر بين الطرفين، دون أن ننسى القواعد العسكرية المنتشرة في الإقليم. (51)

المطلب الثاني / الجانب الإيراني

تعد إيران من أكثر الدول الإقليمية اكتراثاً بالأوضاع العراقية، هذا الاهتمام نابع بالأساس من منطلق رؤية إستراتيجية لتحقيق مصالحها القومية. (52) إذ استغلت إيران فرصة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق نهاية كانون الأول عام 2011م لملاً الفراغ الأمني بدعم مختلف الاطراف سواء أكانوا حلفاء أو غير حلفاء. (53)

بعد هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي عسكرياً، وبدت القوى العراقية التي تجد في ايران حليفاً أكثر اندفاعاً باتجاه تبني فكرة انسحاب القوات الأمريكية من العراق على الرغم من حاجة القوات الأمنية للتدريب والاستشارات التي يقدمها الأمريكيون لإعادة تأهيلها وتعزيز قدراتها لمواجهة التهديدات الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تشكلها بقايا تنظيم "داعش" الإرهابي التي لاتزال تنشط في شرق وشمال غربي العراق.

اذ تعتقد إيران أن نفوذها في العراق عامل أساس في إستراتيجيات أمنها القومي، وجزء من جهودها في إنفاذ مشروعها عبر ربط مراكز القيادة والسيطرة في "الحرس الثوري" بالقوات الحليفة لها في (سوريا، ولبنان) عبر الأراضي العراقية. (54) فضلاً عن ذلك، ان العراق يمثل رنة اقتصادية رئيسية للاقتصاد الإيراني المنهك والمحاصر جراء العقوبات الدولية، فبعد إيقاف الكثير من الدول تعاملاتها مع إيران أصبح العراق مورداً هاماً ورئيساً للعملة الصعبة بالنسبة لإيران نتيجة التعاملات التجارية بين البلدين، فضلاً عن الارتباط الكبير بين اقتصاد البلدين والمعاملات الاقتصادية الكبيرة بينهما.

ومع اشتداد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على بعض مناطق النفوذ والاستحواذ ويأتي العراق في صدارتها، ستعمل إيران ومن خلال أذرعها في الضغط على أي صانع قرار عراقي؛ من أجل لعب دور أكبر في مواجهة



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

التمدد الأمريكي في العراق "سياسياً" من خلال مشروعات القوانين المطالبة بطرد القوات الأمريكية أو على الأقل تحجيمها وتحديد مهامها بشكل واضح.(55)

المطلب الثالث / على الصعيد الأمريكي :

أولاً / استمرار بقاء الوجود العسكري الأمريكي : إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد تنظيم "داعش"، ولا سيما بعد تشكيل التحالف الدولي أوجدت بيئة مغايرة تماماً لبيئة قبل أحداث حزيران عام 2014م، إذ زرعت إحساساً لدى الجميع في الحكومة العراقية بضرورة إعادة التفكير بالمصلحة الوطنية(56) سيما وأن القدرات العسكرية العراقية "كانت" غير قادرة على تحمل مسؤوليتها في حماية شعبها وأنها في وضع انكشاف أمني وإستراتيجي خطير. وكان من نتائج ذلك، فسح المجال أمام عودة ما يسمى في الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية ب (الإدراك الحقيقي للخطر)، الذي ظهرت تجلياته في تنظيم "داعش" الإرهابي، وهذا بعد ذاته مقرب للتدخل الأمريكي، الأمر الذي يجعل المهمة الأمريكية محملة بواجبين، مساومة ومراقبة إيران، ومجابهة تنظيم "داعش".(57)

وعليه يمكن القول، إن احتلال تنظيم "داعش" لعدد من المحافظات العراقية عام 2014م، وإعادة الوجود العسكري الأمريكي، حقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية وأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، دفع العراق "خارج عن ارادته" دور محوري في تحقيق تلك الأهداف، والتي هي على النحو الآتي : (58)

أولاً / سياسياً :

الظروف المعقدة للصراعات وتداخل مستوياتها الإقليمية "الإيرانية"، مع الدولية "الأمريكية".

الحفاظ على استقرار العراق والمنطقة من خلال منع تجديد تنظيم "داعش" نشاطاته أو عودته ثانية. وهو ما أكده (Norman Roll) المسؤول "السابق" في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "CIA" وكبير مستشاري مكافحة التطرف بقوله : (سيستغل "داعش" خروج القوات الأمريكية ويضع العراق والقوات العراقية واستقراره أمام اختبار صعب وكبير).(59)

منع تحول العراق إلى دولة خاضعة كلياً للنفوذ والهيمنة الإيرانية.

ثانياً / عسكرياً :

تدريب القوات الأمنية العراقية ومساعدتها في التصدي لما تبقى من عناصر التنظيم الإرهابي.

تمركز القوات العسكرية الأمريكية في مجموعة قواعد أساسية توزعت على جغرافية العراق بهذا الشكل : (60)

شمال العراق / ففي عام 2014م، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع "حكومة إقليم كردستان" شمالي العراق، نصت على بناء قواعد بمناطق مختلفة تحت سيطرتها تتوزع على النحو التالي : (قاعدة قرب سنجار)، وأخرى في منطقتي (أتروش "شرقي دهوك"، والحرير)، فضلاً عن قاعدتين في (مدينة حلبجة) بمحافظة السليمانية قرب الحدود الإيرانية، و (التون كوبري "شمال غربي كركوك") التابعة لمحافظة كركوك، وقاعدة كركوك "رينج" هي بمثابة معسكر نموذجي للتدريب والتأهيل العسكري.(61)

وفي أيلول عام 2017م، أكد (رشاد كلالي) مسؤول الإتحاد الوطني الكردستاني في "مخمور"، أن القوات العسكرية الأمريكية أقامت قاعدة عسكرية جديدة تضم مختلف أنواع الأسلحة والمعدات جنوب محافظة أربيل، وأضاف بقوله في تصريحه خلال مقابلة مع (ALSUMARIA NEWS) بقوله : (إن القوات الأمريكية أنشأت مؤخراً قاعدة عسكرية في منطقة مخمور جنوب أربيل)، مبيناً أن القاعدة أقيمت على مساحة 8 دونمات من الأراضي وتحتوي على كافة أنواع الأسلحة منها الصواريخ الذكية والمدفعية الثقيلة والدبابات والناقلات وأكثر من (1500) عجلة.(62)

يشار إلى أن محيط مطار أربيل يضم قاعدة عسكرية أمريكية، فضلاً عن مقر قيادة قوات "الزيرفاني" الكردية والتي تعد جزء من "البيشمركة" والتابعة لوزارة داخلية الإقليم، ومقر "منظمة الأمم المتحدة".

إن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على بناء قاعدة عسكرية في منطقة "حرير" شمال محافظة "أربيل" سيساعدها في احتوائها للمنطقة برمتها وكل ما يطلق عليه "التهديدات الكامنة للولايات المتحدة الأمريكية"، فضلاً عن ذلك تحويل شمال العراق إلى كتلة عسكرية لقواتها تكون بديلة عن قاعدة "انجيلريك" التركية، وخيراً الترتيب للصدام المحتمل مع الوجود الإقليمي الإيراني في المنطقة.

أما محافظة نينوى، قاعدة كبيرة لقواتها في مطار "القيارة" العسكري، جنوبي مدينة الموصل بعد تأهيل المدرجين وتهيئة البنى التحتية للمطار، وقاعدة أخرى عند "سد الموصل" لكنها ليست بحجم "قاعدة القيارة الجوية".(63)

غرب العراق / اتخذت القوات العسكرية الأمريكية قاعدتين أساسيتين لها في محافظة الأنبار غربي العراق، والتي تحاذي سوريا والأردن، هما قاعدة "عين الأسد" في قضاء البغدادي، وقاعدة "الحبانية" والتي تضم جنوداً ومستشارين.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وسط العراق / اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة "بلد الجوية" الواقعة في محافظة صلاح الدين مقراً لها للتحكم بطائرات (F-16)، فضلاً عن قوة في قاعدة (معسكر التاجي) شمالي بغداد، ولأغراض التدريب.

أما العاصمة بغداد، اتخذت القوات العسكرية الأمريكية من قاعدة (فكتوري "النصر") داخل حدود "مطار بغداد الدولي" مقراً لها، هذه القاعدة تستخدم للقيادة والتحكم والتحقيقات وللمعلومات الاستخباراتية.⁽⁶⁴⁾

وبالرغم مما تقدم، يمكن رصد التوجهات الأمريكية حول تلك القواعد في الدراسة المطولة التي نشرها الجيش الأمريكي بتاريخ 2019/1/17م، ضمت مجلدين زاد عدد صفحاتها عن (1300) صفحة، متضمنة (1000) وثيقة رفعت عنها السرية حول "التاريخ العسكري في العراق"، بهدف "استخلاص العبر من الحرب". ومن أبرز الاستنتاجات التي وصلت إليها الدراسة، الاعتراف بفشل ردع إيران، والفشل في تدريب قوات عراقية قادرة على الاعتماد على نفسها، مع فشل (بارك أوباما، نوري المالكي) في التوصل إلى اتفاق حول تمديد الوجود الأمريكي الذي قوض إمكانية تحقيق الاستقرار.

يأتي هذا التقرير بالتزامن مع الانسحاب الأمريكي من سوريا والتوجه إلى العراق، وزيادة نشاط الجيش الأمريكي في المحافظات العراقية، مع بناء المزيد من القواعد العسكرية وتعزيز التواجد في "إقليم كردستان" العراق والمناطق الحدودية بين العراق وسوريا، فضلاً عن محافظات "غرب العراق". يشار إلى أنه يبلغ تعداد الجيش الأمريكي في العراق (6132) جندياً على الأقل منتشرين في قواعد عسكرية بأرجاء العراق، يتولون مهمل تدريب الجيش العراقي، فضلاً عن تقديم المشورة.⁽⁶⁵⁾

ثالثاً / اقتصادياً : (66)

المحافظة على قوة الاقتصاد الأمريكي : من خلال التواجد قرب مصادر الطاقة وتأمين انسيابية النفط، وضمان وصوله إلى السوق، إذ يعبر بعض المختصين بشؤون النفط : (إن النفط العراقي كنز القرن الحادي والعشرين). وهو ما أشار إليه تقرير "معهد الشرق الأوسط للبحوث" بتاريخ 2019/1/20م، بعنوان (البعد الاستراتيجي للعودة الأمريكية للعراق)، جاء فيه : (إن الأحداث الأخيرة في المنطقة دفعت الولايات المتحدة لتأمين سوق لاستيعاب النفط والغاز الأمريكي، ومن أجل ذلك فهي تعول على عودتها القوية للعراق، الذي يعد ثاني منتج للنفط في "أوبك"، والعودة القوية للعراق يضمن لها التحكم بثاني أكبر منتج في "أوبك").

رابعاً / أمنياً :

حماية المصالح الأمريكية في العراق : ففي 2018/10/4م، حمل (مايك بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إيران والقوات الحليفة لها في العراق مسؤولية الهجمات التي تعرضت لها المصالح الأمريكية في العراق خلال شهر أيلول / 2018م. إذ أطلق مهاجمون قذائف "الهاون" على محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء، وصواريخ "كاتيوشا" على القنصلية الأمريكية في مطار محافظة البصرة وهذا الفعل تلتها أفعال مشابهة عدة وفي أماكن مختلفة حيث تواجد القواعد العسكرية الأمريكية ومصالحها.

المحافظة على أمن "الكيان الصهيوني" : يضمن التواجد العسكري الأمريكي عبر قواعد في صحراء (محافظة الأنبار) وغرب العراق وصولاً إلى الجنوب بمحاذاة الحدود (العراقية السعودية)، يضمن مظلة أمنية وغطاءً (دفاعياً جواً) لأي طلعات عسكرية جوية للطيران "الإسرائيلي" لقصف المصالح الإيرانية في العراق التي تمثلها مقار "الحشد الشعبي" والفائل العسكرية التابعة لها، وهو ما عبر عنه (مايك بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي لـ (عادل عبد المهدي)، بأن واشنطن لن تتدخل إذا ما قررت "تل أبيب" قصف أهداف عسكرية للحشد الشعبي في العراق.⁽⁶⁷⁾

مراقبة إيران : من خلال قيام الإدارة الأمريكية بفرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق، وهو عدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق كما كان في السابق، إذ أن هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعتبره ضرورياً في هذه المرحلة، فضلاً عن حدوث تغيير كبير في المزاج الشعبي نحو القوات العسكرية الأمريكية، إذ أصبح الكثير من العراقيين ينظرون إلى التواجد العسكري الأمريكي كأمر طبيعي ولا يرونه احتلالاً جديداً، بل لديهم أمل في مساهمة التواجد الأمريكي في تخفيف وطأة النفوذ الإيراني داخل العراق.

من هنا تنطلق الاستراتيجية الأمريكية في العراق على (مراقبة وتفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي)، وهذا الخيار أفضل من المواجهة العسكرية مع أدوات إيران في العراق ؛ لأن المواجهة العسكرية ستسبب بانتهاء الاستقرار الهش الموجود في العراق والتي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة عليه في الوقت الحالي، وبالتالي تجنب المواجهة مع الفصائل المسلحة في العراق ؛ لأن التصادم يؤدي إلى عودة الفوضى والدمار إلى العراق، فضلاً عن إلحاق الأضرار بالقوات العسكرية الأمريكية.⁽⁶⁸⁾

وبما أن إيران هي الهدف الأكبر في الإستراتيجية الأمريكية، والتي تتطلب التواجد العسكري قرب الحدود (العراقية الإيرانية)، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية مناطق محافظات (صلاح الدين، ديالى، كركوك) وهي المحافظات الواقعة شرق دجلة التي تعتبر مجاًلاً حيوياً لإيران ومشروعها في المنطقة.



كما إن أمن (الحدود الغربية) والتواجد في صحراء (محافظة الأنبار) وبناء قواعد على (التنف، والقائم) في أقصى غرب العراق، يعد من متطلبات تثبيت أمن "إسرائيل" الذي يعد من الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، والذي يوفر غطاءً أمنياً لأي محاولة إيرانية استخدام الصواريخ "بعيدة المدى" لضرب "تل أبيب" أو حتى الأردن أو باتجاه قواعد في المملكة العربية السعودية.(69)

الرؤية الأمريكية للساحة العراقية بعد القضاء على تنظيم "داعش" الإرهابي كما وصفها الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) بأنها مملوءة بـ (الوجود الإيراني)، الذي نفذ إليها بعد الانسحاب الأمريكي العسكري من العراق عام 2011م، ففي مقابلة مع (قناة ABC) في كانون الثاني عام 2017م عبر "ترامب" عن "إن بلاده اقترفت خطأ فادحاً حينما دخلت العراق ثم سلمته إلى إيران"، مؤكداً أن لديه عدة حلول لأوضاع العراق منها "عسكرية" لن يعلنها قبل تنفيذها، كما عبر عن استيائه الشديد من سياسة الإدارة السابقة لبلاده تجاه العراق، التي قال إنها (تركت العراق وحيداً)، وإن ذلك أنشأ فراغاً إستراتيجياً استغله الإيرانيون وتنظيم "داعش" الإرهابي".(70) ليؤكد مرة أخرى في 2019/2/3م خلال لقائه مع قناة (BBC) على أهمية احتفاظ بجزء من القوات الأمريكية في العراق من أجل مراقبة إيران كونها تمثل مشكلة حقيقية للمصالح الأمريكية العراقية.

فضلاً عن محاربة تجدد نشاطات تنظيم "داعش" الإرهابي، تهدف العودة الأمريكية إلى إعادة السيادة للعراق، وهو ما عبر عنه (مايكل بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي خلال مؤتمر صحفي في واشنطن بتاريخ 2019/12/7م حول أحداث التظاهرات "السلمية" في العراق، بقوله : (إن الشعب العراقي يريد استعادة بلده) في إشارة للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق وأضاف قائلاً : (إنهم يطالبون بإصلاحات صادقة وبالمحاسبة وبقيادة جديرين بالثقة يولون مصلحة العراق الأولوية).(71) وكان زعيم تحالف "الفتح" (هادي العامري) قد هدد بإسقاط أي حكومة عراقية يتم تشكيلها بتدخل أمريكي خلال شهرين، في أشاره إلى التدخل والتحركات الأمريكية وأصرارها على عدم مغادرة العراق في المرحلة القادمة.

وحول تصويت مجلس النواب العراقي في 2020/1/5م على إنهاء التواجد الأمريكي في العراق، جاء رد (مايكل بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي بما يلي : (72)

لا يمكن تطبيق هذا القرار على أرض الواقع؛ لأن معظم العراقيين يرفضون تواجد "المليشيات" في شوارعهم.

الحكومة التي صوتت هي "فاقة للشرعية" وعادل عبد المهدي مستقبل؛ لذا لا يمكن الاخذ بقراراتهم.

نحن مستمرون في العراق ولا نهتم لذلك قرارات مرفوضة من قبل الشعب العراقي الحقيقي ونحن نقاتل في سبيل تحقيق مطالب متظاهرين العراق. مستمرين في مكافحة الإرهاب واجواء العراق هي تحت سلطة القوات الجوية الأمريكية.

ثانياً / تقليل الوجود العسكري الأمريكي : كشفت صحيفة (NEW YORK TIMES) عن خطة أمريكية لإعادة التمويع العسكري حول العالم، تبدأ بتقليص عدد القوات المنتشرة في غرب أفريقيا، وتشمل فضلاً عن ذلك (العراق، وأفغانستان)، بهدف التركيز على مجابهة قوى صاعدة مثل (روسيا، والصين). وأضافت الصحيفة أن الخطة تشمل جميع القوات المنتشرة خارج البلاد، والتي يبلغ قوامها نحو (200) ألف جندي.

من جانبه أكد مسؤولون في "البنتاغون"، أن (مارك إسبر) وزير الدفاع الأمريكي السابق يدرس في الإطار ذاته تقليص عدد القوات المنتشرة في الشرق الأوسط، وذلك بتخفيض عددها في العراق من (5000) آلاف جندي إلى (2500)، وسحب نحو (4000) من أصل (12) ألف جندي في أفغانستان.(73)

ومع هزيمة تنظيم "داعش" الإرهابي، فضلاً عن تطورات الأحداث على صعيد الداخل العراقي ستعيد القوات العسكرية الأمريكية تركيزها على: بناء قدرة عسكرية للعراق "لاسيما كونه من أبرز دول الشرق الأوسط المستوردة للسلاح الأمريكي مما يتطلب تدريب القوات العراقية عليها التي تستمر لأعوام"، وحفظ الأمن، مراقبة الحدود، وأخيراً مكافحة الإرهاب "لاسيما وان الضرورة تستدعي مكافحته بكل الوسائل المتاحة ومن أجل الحيلولة دون عودته مجدداً، فإن ذلك يتطلب وجود عسكري محدود وبموافقة وتنسيق من قبل الحكومة العراقية".(74)

الخاتمة :

ووفقا لكل ما تقدم، نجد، ان إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق لن تتغير، وأن القوات العسكرية الأمريكية حتى وأن انسحبت، لكنها "تبقى جزئياً بصورة قواعد عسكرية دائمة داخل العراق" (هذا الاحتمال الأكثر ترجيحاً)، "الهدف في الظاهر" تحسباً لعودة تنظيم "داعش" الإرهابي، أما "الأهداف الخفية" فتتمثل في الحفاظ على المصالح والأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية "السابقة الذكر"، وهو ما أكدته الرئيس الأمريكي السابق ترامب في 2020/1/7م بقوله : (أن انسحاباً أمريكياً سيكون أسوأ ما يمكن أن يحدث للعراق، وإذا غادرنا العراق فإننا سنتركه بالكامل لإيران)، مشدداً بتصريحه على الاخطار التي تمثلها إيران، وأضاف بقوله : (في توقيت معين سنخرج "...)، لكن هذا التوقيت لم يأت بعد). (75) كما جاءت تصريحات (مارك إسبر) وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله : (أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسحب قواتها من العراق)، نافياً وجود رسالة موقعة من



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

العميد (William Sealy) قائد قوة المهمات الأمريكية في العراق بتاريخ 2020/1/6م، تعلن (سحب تلك القوات، وإعادة التركز خلال الأيام والأسابيع المقبلة). وأضافت الرسالة أن القرار جاء (احتراماً لسيادة جمهورية العراق، وحسب ما طلب في جلسة البرلمان العراقي ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي "المستقبل" عادة جلسة صوت فيها النواب على تفويض الحكومة إنهاء تواجد القوات الأجنبية في العراق). (76) كما أشار (عادل عبد المهدي) رئيس الوزراء "المستقبل حينها" تلقيه نسخة موقعة من رسالة أمريكية تعرض خطوات "الخروج" من العراق والذين يتولون تدريب القوات العراقية ويقودون تحالفاً لقتال بقايا تنظيم "داعش" الإرهابي.

المصادر :

- (*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية - قسم الإستراتيجية.
- (*) جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية - قسم الإستراتيجية.
- (1) د. خالد عليوي العرداوي، الديمقراطية التوافقية والدولة الوقفية في العراق، صحيفة المثقف، العدد (2237)، نشرت بتاريخ 2012/10/7، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
<http://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama-09/67744>
- (2) اسعد طارش، فراس كوركيس، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2015، ص166.
- (3) خالد عكاشة، امراء الدم: صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص443.
- (4) محمد عبد العظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الطبعة الأولى، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص38.
- (5) رافد فاضل علي، تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ 2010/9/19م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/2010/201172205212515802.html>
- (6) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول / تركيا، 24 أبريل / 2019، ص 24 - 27.
- (7) خالد عكاشة، امراء الدم : صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 445 - 446.
- (8) محمد عبد العظيم الشيمي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، مصدر سبق ذكره، ص40.
- (9) خالد عكاشة، امراء الدم : صناعة الارهاب من المودودي إلى البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 460.
- وللمزيد عن ذلك، ينظر : هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى اعلان الخلافة، الطبعة الأولى، دار الحكمة - لندن / دار بابل للنشر والتوزيع - بغداد، 2015، ص 264 - 265.
- (10) ما هو تنظيم "داعش"؟، صحيفة الحياة، نشرت بتاريخ 2014/7/24م.
- كذلك ينظر : د. فكري نامق العاني، كرار أنور ناصر، العراق وتنظيم داعش : دراسة في الأسباب المنشئة للارهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص7.
- (11) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات إستراتيجية، الطبعة الأولى، مكتب الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص 53 - 58.
- (12) المصدر السابق، ص 21.
- (13) م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (57)، نيسان - أيار - حزيران / 2019، ص227.
- (14) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، ص22.
- (15) James F. Jeffrey, Behind the U.S. Withdrawal from Iraq, Wall Street Journal, November 2, 2014, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- (16) محمود أحمد عزت، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الحديثة، ضمن كتاب : إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص338.
- (17) ايمان رجب، العراق بعد عام 2011 : التحديات في مدة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص77.
- (18) العراقية تحذر من انهيار العملية السياسية إذا تم الإقدام على إقالة وزرائها، قناة (السومرية) الاخبارية، بتاريخ 2011/12/31م.
- (19) أحمد فاضل جاسم، عامر هاشم عواد، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في معادلة ما بعد الانسحاب العسكري، مجلة دراسات دولية، العدد (52)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 4 – 6.
- (20) معمر فيصل خولي، لماذا يتزايد الوجود العسكري الأمريكي في العراق ؟، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية، نشر بتاريخ 2017/4/13م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <http://rawabetcenter.com/archives/44445>
- (21) صلاح حسن الشمري، الإستراتيجية الأمريكية حيال العراق : قراءة في ملامح التغيير، الطبعة الأولى، منشورات ضفاف، مكان الطبعة "بلا"، 2014، ص 387 – 389.
- (22) د. فكرت نامق العاني، د. محمد ياس خضير، العودة الأمريكية للعراق... مقاربة إستراتيجية، مجلة حمورابي، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد، 2015، ص75.
- (23) ريك بيرنان، أعراض الانسحاب : تخطب الخروج من العراق، ترجمة : أ.م.د. سعد علي، مجلة حمورابي، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد، 2015، ص167.
- (24) CIA: IS has 20,000 – 31,500 Fighters in Iraq, Syria, Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: <https://en.tempo.co/read/606495/cia-is-has-20000-31500-fighters-in-iraq-syria>
- (25) Marc A. Thiessen , Defense Intelligence Agency warned Obama about ISIS in 2012, <https://www.aei.org/foreign-and-defense-policy/intelligence/defense-intelligence-agency-warned-obama-about-isis-in-2012>
- &: The Obama Doctrine, <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525>
- (26) د. نصر محمد علي، الديمقراطيون والجمهوريون والسياسة الخارجية الأمريكية (دراسة حالة : تهديد داعش في العراق 2014)، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 250 – 253.
- (27) معمر فيصل خولي، لماذا يتزايد الوجود العسكري الأمريكي في العراق ؟، مصدر سبق ذكره.
- (28) د. فكرت نامق عبد الفتاح، الباحث كرار أنور ناصر، العراق وتنظيم داعش : دراسة في الأسباب المنشئة للإرهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (41)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2015، ص 18 – 19.
- (29) د. فكرت نامق العاني، د. محمد ياس خضير، العودة الأمريكية للعراق... مقاربة إستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 83 – 84.
- (30) ماكين يسخر من خطة أوباما للانسحاب من العراق، قناة الجزيرة (الاخبارية)، 2008/7/18م.
- (31) د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مصدر سبق ذكره، ص 235 – 236.
- (32) القواعد الأمريكية في العراق.. تساؤلات بين النفوذ والسيادة، نشرت بتاريخ 2018/12/28م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://alkhaleeonline.net>
- (33) الجنرال الأمريكي مارتن ديمبسي في العراق لتنسيق الجهود ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، قناة أوروبا (الاخبارية) الناطقة باللغة العربية، 2014/11/16م.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

- (34) د.علي حسين حميد، علي زياد عبدالله، "تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور امني"، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (34-33)، (2020)، ص 215.
- (35) عمار احمد رشيد، "تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2214 : تنظيم داعش انموذجاً"، مجلة المعهد، العدد (8)، (2022)، ص 537.
- (36) العراق يحكم قبضته على داعش بـ"تكتيكات غير تقليدية"، سكاي نيوز عربية، 30/ 3/ 2023، شوهد في <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1609106> في : 2023/5/8
- (37) د.فراس عباس هاشم، فروض المتغيرات الجيوسياسية العالمية أثر جائحة كورونا وانعكاساتها على العراق، المركز الديمقراطي العربي، 2020/6/28، شوهد في 2023/5/8، في : <https://democraticac.de/?p=67576>
- (38) د.علي حسين حميد، فراس عباس هاشم، "هجومونيا التَّطَرُّف : منطلقات تحوُّل التَّنْظِيمات المتطرفة للإرهاب الجوال في هجماتها نحو فضاءات التأريض"، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، العدد (1)، (2019)، ص 33.
- (39) محمد فوزي، منى قشطة، مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ 2019/4/9، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://democraticac.de/?p=59984>
- (40) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :
- <https://www.newiraqcenter.com/archives/4943>
- (41) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق... خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- (42) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.
- (43) رائد الحامد، لا اتفاق عراقي على إخراج الأمريكيين من العراق، رؤية تحليلية، وكالة الأناضول الإخبارية، إسطنبول، نشرت بتاريخ 2019/5/2، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://www.aa.com>
- (44) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.
- (45) رائد الحامد، لا اتفاق عراقي على إخراج الأمريكيين من العراق، مصدر سبق ذكره.
- (46) د. عبد الناصر المهداوي، أثر التواجد العسكري الأمريكي على مستقبل العملية السياسية، في : مستقبل التواجد الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.
- (47) قتلى وجرحى في غارات أمريكية استهدفت "حزب الله" العراقي، قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية، بتاريخ 2019/12/30.
- (48) استهداف "K1" تفاصيل الهجوم الأكبر على قاعدة تضم قوات أمريكية في كركوك، قناة الحرة "عراق" الفضائية الإخبارية، بتاريخ 2019/12/28.
- (49) اقتحام السفارة الأمريكية ببغداد، قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية، بتاريخ 2019/12/31.
- (50) مقتل قاسم سليمان قائد فيلق القدس وأبو مهدي المهندس نائب رئيس الحشد بقصف ببغداد، قناة الجزيرة الفضائية الإخبارية، بتاريخ 2020/1/3.
- (51) العقوبات الأمريكية المتوقع فرضها على العراق، قناة السومرية الفضائية، بتاريخ 2020/1/7.
- (52) شأهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/2/3، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://www.newiraqcenter.com/archives/4831>
- (53) د.حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار أهداف ومصالح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (33)، 2011، ص 12.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

(54) شاهو القرة داغي، تداعيات التواجد الأمريكي على النفوذ الإيراني ومستقبل الميليشيات في العراق، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

<https://www.newiraqcenter.com/archives/4943>

(55) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(56) محمد فوزي، منى قشقة، مستقبل التواجد العسكري الأمريكي في العراق، مصدر سبق ذكره.

(57) د. منعم صاحي العمار، من يدين لمن ؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، بغداد، 2012، ص 17.

(58) د. منعم صاحي حسين العمار، جوف المحنة : اقتفاء أثر الذات العراقية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(59) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 24 – 27.

(60) لقاء مع "نورمان رول" المسؤول السابق في الاستخبارات المركزية الأمريكية، قناة الحدث الفضائية الاخبارية، بتاريخ 2020/1/8م.

(61) القواعد الأمريكية في كردستان العراق.. الغايات والأعداد ؟، نشرت بتاريخ 2018/12/19م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://www.alalamtv.net>

(62) رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق.. خلفياته ومستقبله، مصدر سبق ذكره، ص 26 – 27.

– كذلك ينظر : شاهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مركز العراق الجديد، مصدر سبق ذكره.

(63) د. زيد عبد الوهاب، تداعيات التواجد الأمريكي الدائم في العراق إقليمياً ودولياً، مركز العراق الجديد، نشرت بتاريخ 2019/3/6م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

<https://www.newiraqcenter.com/archives/4943>

(64) شاهو القرة داغي، تداعيات التواجد الأمريكي على النفوذ الإيراني ومستقبل الميليشيات في العراق، مصدر سبق ذكره.

(65) د. زيد عبد الوهاب، تداعيات التواجد الأمريكي الدائم في العراق إقليمياً ودولياً، مصدر سبق ذكره.

(66) د. علي حسين حميد، العراق ما بعد داعش من وجهة نظر أمريكية : حروب طاحنة ومستقبل مجهول، صحيفة (كلمة) الإلكترونية، نشر بتاريخ 2017/12/31م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

<http://kalimaiq.com/contents/view/details?id=97>

(67) ترامب يريد الإبقاء على وجود عسكري في العراق لمراقبة إيران، صحيفة (الشرق الأوسط)، العدد (14678)، نشرت بتاريخ 2019/2/4م.

(68) شاهو القرة داغي، أسباب العودة الأمريكية إلى العراق، مصدر سبق ذكره.

(69) معاذ العمري، العراق : قتل المتظاهرين يواكب العقوبات الأمريكية، صحيفة (الشرق الأوسط)، العدد (14984)، نشرت بتاريخ 2019/12/7م.

(70) هكذا علق بومبيو على إنهاء القوات الأجنبية في العراق، قناة العربية الفضائية الاخبارية، بتاريخ 2020/1/5م.

(71) أمريكا تدرس تقليص تواجدها العسكري في العراق لمواجهة "قوى صاعدة"، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://www.shafaaq.com>

(72) بيتر كورزون، انسحاب أمريكي تدريجي من العراق، صحيفة (الخليج) الإخبارية، نشرت بتاريخ 2018/2/19م.

– كذلك ينظر : م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ العام 2014، مصدر سبق ذكره، ص 243.

(73) المصدر السابق، ص 244.

(74) المصدر نفسه.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

- (75) ترامب : انسحاب الولايات المتحدة الآن سيكون "أسوأ ما قد يحدث" للعراق، قناة أوروبا الفضائية الاخبارية (Euro news) الناطقة باللغة العربية، بتاريخ 2020/1/7م.
- (76) بيتر كورزون، انسحاب أمريكي تدريجي من العراق، مصدر سبق ذكره.



التوجهات العراقية تجاه الدول الاقليمية (الكواج والفرص)

م.د زيد محمد علي اسماعيل*

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

م.م سراج مهند منير**

جامعة النهرين كلية العلوم السياسية

المقدمة :

كان العراق على الدوام عنصراً أساسياً في معادلة التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم مقوماته الحضارية والتاريخية والروحية والمادية، والدور الذي لعبه عبر التاريخين العربي والإسلامي. لكن الغزو العراقي للكويت في عام 1990 مثّل ضربة قوية لدور العراق وحضوره على الساحتين العربية والإقليمية، بعد أن كان يقدم نفسه على مدى ثماني سنوات خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، عاملاً موازناً في الأمن الإقليمي. ثم جاء التدخل الأمريكي للعراق في عام 2003 ليخرجه بشكل كامل من معادلة التوازن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدى هذا التدخل إلى تحول جذري في معادلة التوازن على الساحة الداخلية العراقية، ما أثار جدلاً كبيراً تجاه الهوية السياسية والثقافية العراقية، وبرز في هذا السياق دور الأكراد كهوية أخرى في المنطقة رأت في كل هذه الظروف فرصة للاستقلال، ولا يمكن إنكار أن انهيار القوة المادية للعراق، خاصة العسكرية والاقتصادية، قد أخرجته تماماً من حسابات توازن القوى في المنطقة. عملت اغلب الدول على توظيف الأحداث لصالحها، بداية من سقوط النظام العراقي السابق، وحالة الفوضى والاضطراب التي لحقت بالبلاد، وصولاً لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأمور وضعف معرفتها بتفاصيل وتعقيدات الخريطة السياسية العراقية، فساهمت هذه الأمور في التمدد على الساحة العراقية، ما اضطر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على التنسيق معها خاصة على المستوى الأمني والاعتراف بدورها ونفوذها في العراق.

وزاد من ابتعاد العراق وغيباه عن معادلة التوازن في المنطقة، أن العرب أنفسهم لم تكن لديهم استراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس تجاهه وتجاه التحولات فيه خاصة فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق لسنوات طويلة بعد 2003 باعتباره بلداً محتلاً، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، ما ترك فراغاً سياسياً استفادت منه الدول الأخرى وقامت ببناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية.

فضلاً عما سبق فإن الاضطرابات الأمنية والصراعات الأهلية التي وصلت ذروتها في عامي 2006 و 2007، ومشروعات التقسيم التي طُرحت لتجزئة البلاد إلى ثلاث دويلات في الجنوب والوسط والشمال ومشروع تنظيم داعش الإرهابي لإقامة دولة على أراضي العراق وسوريا، جعل العراق يتحول إلى ساحة للتفاعلات بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، ما استنزف القدرات العراقية بشكل كبير، وجعله منشغلاً على الدوام بالداخل وغير قادر على استثمار قدراته وموارده في لعب الدور الإقليمي الذي كان يمارسه على الدوام.

إن التطورات التي شهدتها العراق خلال السنوات الأخيرة (بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي)، خاصة على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، تدفع إلى طرح عدة تساؤلات من قبيل: هل يمكن للعراق أن يعود إلى ممارسة دور مؤثر في معادلة التوازن على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية خلال الفترة القادمة؟ وهل يمتلك مقومات هذا الدور والرغبة في ممارسته؟ وما هي المعوقات التي تقف أمام عودة العراق إلى الساحتين الإقليمية والدولية؟ وهذه التساؤلات كلها تمثل إشكالية البحث.

لذا ينطلق البحث من نظرية مفادها (أن التطورات التي شهدتها العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، دفعت بالدول العربية والإقليمية إلى إعادة فتح أبوابها تجاه التقارب مع العراق بعد انصهار الكواج المعرقة للعودة العراقية إلى الساحة الإقليمية والعربية وفي ظل استغلال الفرص المتوفرة في الوقت الحاضر) ومن هنا سيتم تناول البحث، وكالاتي :

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية.

** جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المحور الاول : نبذة عن السياسة الخارجية العراقية (المبادئ والاهداف)

تستند السياسة الخارجية العراقية على العامل الخارجي والذي يقوم بدور بارز في رسم سياسات الدولة العليا، واتباعها نهجاً معيناً في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية؛ لترابط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية للدولة، لذا قام العامل الخارجي بدور مهم وحساس في رسم عراق ما بعد 2003، على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والدبلوماسي، وحتى على الجانب الاجتماعي، والديني-المذهبي، لذا تركّز الدولة عبر مؤسساتها الرسمية على مجموعة أولويات تتبعها ضمن السياسة الخارجية لها؛ لتحقيق أهدافها وهي كالآتي¹:

تعزيز العلاقات مع الدول على أساس مبدأ الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وخصوصاً دول الجوار، ودول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية الشقيقة الأخرى.

2-تفعيل دور العراق الريادي بالمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

3- اعتماد مبدأ عدم السماح بأن يكون العراق ممراً، أو موقفاً للاعتداء على الدول الأخرى وفقاً لما نصّ عليه الدستور، والطلب من الدول الأخرى المعاملة بالمثل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الدخول في سياسة المحاور، واتباع سياسة الصداقة، والتعاون مع الجميع.

4-حماية الإنسان العراقي وكرامته خارج العراق كما في الداخل من مسؤولية الحكومة، وعدّ ذلك من صلب مسؤولية الحكومة وواجباتها، والعمل على أن تكون السفارات العراقية في الخارج بيوتاً للعراقيين فعلياً.

5-تكثيف العمل الدبلوماسي مع الدول؛ لتسهيل منح تأشيرات الدخول للعراقيين، وأن يكون للجواز العراقي هيبته، واحترامه في دول العالم.

6- حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة. وهو النموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتت سيؤدي إلى إعادة رسم خارطة السياسة الإقليمية لأغلب دول المنطقة.

وكذلك تستند السياسة الخارجية العراقية على مبدأ استثمار الأوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهات بين القوى التي بدأت وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. وإذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، عبّر احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فإن البراغمية ستتجلى في ادائه السياسي من أجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يتنبهوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة، وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى². ويمكن تعريف الاهداف في السياسة الخارجية بأنها وصف الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغيير سلوك الدولة الأخرى، والأهداف ربها تكون جاهدة جداً، وربما تكون مرنة عند رسم التصورات، وبعض الأهداف تكون بعيدة المدى والاخرى يمكن ان تكون متغيرة واخرى قصيرة المدى كما هناك اهداف تؤثر على كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعمق بقضايا اقتصادية وايضاً بعض المسائل السياسية³. وهنا ينبغي القول ان العراق يسعى عبر سياسته الخارجية الى إعادة بناء وتعزيز العلاقات الثنائية عبر اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار، وتقوية العلاقات مع الدول العربية وتحسين العلاقات مع الدول الإسلامية وفي هذا الاطار تتولى وزارة الخارجية عملية بناء مرتكزات السياسة الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى بما فيها دول الجوار والدول الإقليمية عن خلال الاشتراك في المنتديات المتعددة الاطراف التي تشمل الجامعة العربية والمحافل الدولية الاخرى فضلاً عن تشجيع التعاون الإقليمي على أساس

1 مركز البيان للدراسات والتخطيط، الانترنت، الموقع :

<https://www.bayancenter.org/2022/12/9123>

2 حسين علي الحمداني، العلاقات العراقية العربية وافاق تطورها، جريدة البيان وراء، 22 يوليو، 2021.

3 مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية الخليجية نحو افاق التعاون المثمر، متوفر على الشبكة الدولية للانترنت، www.middle-east-online.com، تاريخ الزيارة، 20/12/2023.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي.¹ وفي هذا السياق فان العراق يسعى أن يكون عاملاً ايجابياً لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية ويتفهم مصالح الأمن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على أسس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي. فالعراق وعبر سياسته الخارجية يسعى الى تحقيق جملة من الاهداف، فقد أثرت سلسلة التحولات التي شهدتها العراق في أهداف سياسته الخارجية وتوجهاتها، لاسيما وأن هذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة بأسقاط النظام فيه، لكن هذا لا يلغي حقيقة أن العراق كانت له رؤيته في صياغة شكل النظام السياسي بعد التغيير في العام 2003 وتوجهاته الخارجية اذ تضمن الدستور مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية.² ويمكن تلخيص اهم اهداف سياسة العراق في مجالها الخارجي على النحو الاتي:³

منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الامني بما يحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.

حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة أراضيه.

موازنة التدخل متعدد الاطراف فانكشاف العراق امام القوى الاقليمية والدولية جعله مفتوحاً امام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من اجل تحقيق نمط واسع من الاهداف قد يكون سياسياً او اقتصادياً وحتى استخباراتياً.

اقامة علاقات متوازنة مع الدول الاخرى لاسيما دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي بالاستناد الى عدة مقومات اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية.

الحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لأهداف البيئة الدولية والاقليمية المحيطة وادراك توجهاتها واهدافها في العراق.

اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع الدول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره.

الانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها.

المحور الثاني : مقومات الدور الإقليمي للعراق

العراق من الدول المهمة والرئيسية في المنطقة، والتي لا يمكن أن تكون دون دوراً مؤثراً في محيطها، ولو غاب هذا الدور أو تراجع لبعض الوقت لأسباب داخلية أو خارجية، فإنه يعود ويطرح نفسه على أذهان النخبة السياسية في الداخل من ناحية، وعلى القوى في المنطقة من ناحية أخرى؛ حال تهيأت الظروف لذلك. وبالإشارة إلى مقومات الدور الإقليمي للعراق خلال المرحلة الحالية والقادمة، يمكن القول إن العراق يمتلك العديد من مقومات هذا الدور، بعضها قديم وبعضها مستحدث، يمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي:

1- القدرات المادية: لدى العراق قدرات اقتصادية ضخمة؛ فبالإضافة إلى توفر المياه «نهر دجلة والفرات» والأراضي الصالحة للزراعة، يمتلك العراق 147 مليار برميلاً من احتياطي النفط، بينما توجد مزيد من الكميات المحتملة ضحها والتي تبلغ 200 مليار برميل، وهذا يجعله رابع بلد في العالم بعد فنزويلا والسعودية وإيران امتلاكاً للاحتياطي النفطي، كذلك فإن لدى العراق 3,100 مليار متر مكعباً معيارياً من احتياطيات الغاز حسب بيانات الأمم المتحدة. وتبلغ القدرة الإنتاجية من النفط حالياً ما يقارب 3.9 مليون برميل، ويخطط لرفعها إلى نحو 7 ملايين و500 ألف برميل يومياً بحلول

1 سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، والدولية، جامعة بغداد، 2019، ص42.

2 محمد وائل القيسي، مكانة العراق الاستراتيجية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2022، ص74.

3مثنى عمي المهدي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة -العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العموم السياسية في العراق العدد 83، 2022، ص7.



عام 2025، وفي يوليو 2018 أعلن البنك المركزي العراقي أن عائدات البلاد من تصدير النفط منذ العام 2005 بلغت أكثر من 700 مليار دولار.¹

2- المقومات الحضارية والروحية : بينما يُسجل العراق حضوراً تاريخياً عريقاً، وحضارة تمتد إلى آلاف السنين، فهو أيضاً يتمتع بالأهمية الدينية المذهبية، متمثلة في مدينتي كربلاء والنجف، اللتين تعذان وجهةً روحية مهمة لدى ملايين المسلمين في المنطقة والعالم. وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين العراق وإيران منذ عام 2003، فإن النجف تُطرح على الدوام على أنها منافس لمدينة «قم» الدينية في إيران، ويشكل صعود «النجف» تحدياً لسلطة «قم»؛ ما يعني التقليل من سلطة ونفوذ الدولة الإيرانية كزعمة سياسية وروحية للمسلمين في العالم. وفي الجانب الآخر يؤدي هذا الصعود إلى تعزيز دور العراق على الساحة الإقليمية.²

3- التجربة الديمقراطية: على الرغم مما يلحق بتجربة العراق الديمقراطية منذ عام 2003 من تبعات وإشكالات معقدة، ثمة مؤشرات على أن هذه التجربة ربما بدأت في السير في طريقها الصحيح، أولها أنه رغم الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية أي (بعد العام 2003 لغاية 2017)، فإن هذا لم يعيق الاستمرار في إجراء الانتخابات البرلمانية وما تنطوي عليه من تغيير سياسي في البلاد، إذ تتأوب على رئاسة العراق أربعة رؤساء للجمهورية منذ عام 2003، وعدد كبير من رؤساء الوزارات، وتبدو عملية التغيير السياسي أكثر سلاسة خلال الفترة الأخيرة مما سبق. وثانيها التداخل المعقد بين الاعتبارات الدينية والعملية السياسية وخيارات الناخبين، وثالثها أن الخلافات على مستوى النخبة السياسية قد بدأت تميل بشكل أكبر إلى الرشد مقارنة بالسنوات الماضية. ورابعها أن تدخل المؤسسات الدينية في العملية السياسية قد تراجع بشكل ملحوظ بعد أن كان هذا التدخل قوياً ومباشراً بعد عام 2003. وهذا بلا شك، يزيد من الثقة الدولية في التجربة السياسية العراقية بشكل تدريجي، ومن ثم يزيد من دعم العالم لهذه التجربة.³

4- الاستقرار النسبي والحفاظ على كيان الدولة: على الرغم مما عاناه العراق من توترات أمنية خطيرة بعد عام 2003 وتهديدات لكيان الدولة؛ فإن ثمة مؤشرات مهمة على قدرة البلاد على استعادة الاستقرار تدريجياً والحفاظ على كيان الدولة، وهي:⁴

- لم تنجح خطط التقسيم التي طرحت بقوة بعد عام 2003 في تجزئة البلاد.
- رغم الاستفتاء الذي أجراه الأكراد للاستقلال عن الدولة في العام 2017، إلا أنها لم تنجح في تحويلها إلى عملية انفصال ولم يتلقوا أي تأييد إقليمي أو دولي في مسعاهم.
- نجح العراق في تجاوز أخطر تهديد لكيان الدولة في العصر الحديث، ممثلاً في تنظيم داعش الإرهابي، على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمها في الحرب على تنظيم داعش الإرهابي سواء على المستوى البشري أو المادي.
- 5- إدراك مقومات الدور: إن امتلاك دولة ما لقدرات ومقومات لتأدية دور إقليمي أو عالمي لا تكفي وحدها للقيام بهذا الدور، ولكن لا بد من توفر عدة شروط لذلك، وفق "نظرية الدور"، أهمها وعي صانع القرار أو النخبة السياسية والثقافية في الدولة لهذه القدرات وامتلاكها الرغبة والإرادة، لتحويلها إلى مركز مؤثر في محيطها الخارجي؛ ومن الواضح أن ثمة إدراك من قبل النخبة السياسية في العراق للدور الذي يمكن أن يؤديه ضمن الإطار الإقليمي، وهذا يتضح جلياً بمحاولات القادة العراقيين إعادة دولتهم إلى الإطار أو المنظومة العربية، وسعيهم إلى إعادة بناء العلاقات العراقية-العربية بأشكال مختلفة، ولعل إصرار العراق على استضافة القمة العربية في عام 2012 على الرغم من الظروف المضطربة التي كان يعانيها، والحضور العربي الضعيف فيها على مستوى القادة والزعماء، كان تعبيراً واضحاً عن رغبة العراق في التأكيد على بعده العربي ودوره الذي يمكن أن يقوم به في المنطقة.⁵ كذلك محاولة العراق في تقريب وجهات النظر السعودية – الإيرانية والتي تكلفت بعودة العلاقات بينهما.

1 خالد محسن اليعقوبي، السياسة الأمريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية بعد نيسان 2003، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2020، ص 12-13

2 سيمون عساف، العراق وقيام المقاومة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص 43.

3 بيتر و. غالبريث، نهاية العراق : كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017، ص 52.

4 سعد اسكندر، كردستان العراق : الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص 17.

5 عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، ط1، مركز المعلومة للبحث و التطوير، بغداد، 2013، ص 4



6- الإدراك العربي والإقليمي والدولي لدور العراق: وهو ما يتضح من تواتر الزيارات التي يقوم بها المسؤولون من دول العالم المختلفة إلى بغداد خلال عام 2019. ولعل الزيارات التي حظي بها العراق في ضوء التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من جهة ثانية، تؤكد بوضوح طبيعة نظرة العالم والإقليم إلى العراق وإلى الدور الذي يمكن أن يؤديه في مسار هذه الأزمة؛ ففي خلال شهور قليلة زارها العديد من المسؤولين الأوروبيين والعرب والإيرانيين وغيرهم؛ إذ زار العراق الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في مارس 2019، ووزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مايو 2019، ووزير الخارجية الأمريكي السابق، مايك بومبيو، في الشهر نفسه. كما زارها وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، في أبريل من عام 2019، والرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، زار العراق نهاية العام 2019، وفي أبريل 2019 أيضا زارها وفد سعودي ضم 9 وزراء برئاسة وزير التجارة والاستثمار، ماجد القصبي، لبحث تطوير العلاقات والتعاون الاقتصادي بين الدولتين. كما زار العراق وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، في يونيو 2019، وفي الشهر نفسه زارها وزير خارجية سلطنة عمان، يوسف بن علوي، وكانت زيارته هي الأولى من نوعها منذ العام 2003، والتي لحقت قرار إعادة فتح السفارة العُمانية في بغداد في مايو 2019. فضلاً عما سبق فإن الرئيس الفرنسي نفسه إيمانويل ماكرون زار العراق قبل نهاية العام 2019 وكذلك في شباط من العام 2022.¹

7- استدعاء عربي لدور العراق: إضافة إلى ما سبق فإن هنالك استدعاءً عربياً لدور العراق في إطار البحث عن توازن القوى مع إيران في المنطقة، وهو ما تعبر عنه التحركات العربية تجاه العراق، خاصة تلك التي تقوم بها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتبدو السعودية، بوجه خاص، مهمة بتعزيز علاقاتها مع العراق في ظل توترها المتزايد مع إيران، ففي العام 2017، زار رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت، حيدر العبادي، المملكة مرتين، وعادت الرحلات الجوية بين البلدين، كما عاد العمل إلى معبر عرعر البري بينهما، وزار زعيم التيار الصدري العراقي، مقتدى الصدر، الرياض في يوليو 2018، كما زارها رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، في أبريل 2019. فضلاً عن ذلك، فقد تم تأسيس مجلس التنسيق السعودي-العراقي، وأعلنت المملكة عن بناء مدينة رياضية في العراق، ودعمه بمليار دولار، وإنشاء أربع قنصليات في ثلاث مدن عراقية، وافتتاح قنصليتها ببغداد في أبريل 2019، والتوقيع على ثلاث عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، وإتاحة الفرصة للسعوديين للاستثمار في العراق، بما يبلغ 189 فرصة استثمارية، وتشجيع المصارف السعودية على فتح فروع لها في العراق، وفتح فرع لمصرف التجارة العراقي في السعودية. في تحركٍ لإعادة العراق كعنصر في معادلة التوازن الإقليمي مع إيران بعد أن أدى غيابه إلى حدوث خلل كبير في هذه المعادلة.²

المحور الثالث : أشكال ومداخل التأثير الممكنة للعراق على الساحة الإقليمية

هنالك العديد من أشكال ومداخل التأثير التي يمكن للعراق من خلالها أن يمارس تأثيره على الساحتين العربية والإقليمية خلال الفترة القادمة، يمكن الإشارة إلى أهمها في الآتي:

1- جسر بين العرب وإيران: على الرغم من أن العراق يواجه أزمة كبيرة في سياسته الخارجية وتوجهاته الاستراتيجية؛ من حيث التوفيق بين علاقاته مع إيران التي تنسم بالعمق والتنوع، وعلاقاته العربية، فإن أحد المداخل الممكنة لعودة العراق إلى ممارسة دور سياسي ما في الساحة العربية والإقليمية، هو أن يكون جسراً بين العرب وإيران، سواء من خلال الوساطة بين الجانبين، أو المساهمة في وضع أطر ثابتة ومستقرة للعلاقات العربية-الإيرانية. وهذا ما تجسد بالدور العراقي في تقريب وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران عبر سلسلة من المناقشات والحوارات التي جرت في بغداد والتي تجسدت بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.³

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مؤتمر رؤساء برلمانات دول جوار العراق الست (السعودية والكويت وإيران وتركيا وسوريا والأردن)، الذي استضافه في أبريل 2019، بدعوة من رئيس البرلمان العراقي، محمد الحلبوسي، وكان التجمع الأول من نوعه الذي يجمع دولاً تتناقض في سياساتها حيال بعضها في المنطقة، وسعى العراق عبر الدبلوماسية الشعبية

1 مروان قبلان، موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022، ص 82.

2 موفق سامي توفيق نجم، اهمية العراق الاستراتيجية، ط1، دار المرتضى، بغداد، 2014، ص 11.

3عمار مرعي الحسن، التناقص التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص 48.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

إلى تجسير الفجوة بينها، خصوصاً أن عقد هذا المؤتمر يأتي بعد جولة قام بها رئيس البرلمان العراقي، إلى هذه الدول خلال الشهور الماضية لعقد المؤتمر.¹

ولكن هذا الدور "الجسر بين العرب وإيران" يقتضي وجود رغبة في ممارسته من قبل صانع القرار العراقي، بدلاً من الاستسلام للتعقيدات والمشاكل التي تعيق هذا الدور خلال الفترة الحالية، التي تشهد توتراً كبيراً في مسار العلاقات العربية-الإيرانية. ومع ذلك فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه العراق في أي محاولة اتخاذ دور الوساطة بين إيران والدول العربية، هي أنها تمثل تحدياً كبيراً له بل معضلة أيضاً، لأن خيارات العراق في التعامل مع هذا الدور ضيقة ومعقدة بشكل كبير.

2- طرف في تيار عربي بأولويات وتوجهات مختلفة: بمعنى أن يكون العراق طرفاً في تيار أو تكتل عربي، يحاول أن يكسر حدة ارتباط السياسة العربية بالصراع مع إيران وتوجيهها نحو مصادر خطر أخرى؛ كـ (إسرائيل)، ولعل القمة الثلاثية التي عقدت في القاهرة في مارس 2019، وضمت كلا من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، والعاقل الأردني، الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، قد أوحى لبعض المراقبين والمحللين بوجود محاولة لإعادة ترتيب الأولويات العربية خلال المرحلة التي تمر بها المنطقة، وما يثار حول "صفقة القرن" لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. وثمة دول عربية عدة لا ترى أن الصراع مع إيران يمثل أولوية رئيسية؛ ومن أبرز هذه الدول المغرب والجزائر والكويت وسلطنة عُمان وغيرها.² فضلاً عن ذلك، فإن ثمة تحليلات ترى أن الأردن، وفي ظل مخاطر "صفقة القرن"، يتجه إلى توسيع خيارات تحركه وتعزيز علاقاته مع العراق وبعض الدول العربية الأخرى خاصة المغرب ومصر وغيرهما، وأن عمان قد تجاوزت نظرية "الهلال الإسلامي الإيراني" الذي حذر منه العاقل الأردني بعد عام 2003، نحو رؤية أخرى دعا إليها الأمير الحسن بن طلال، منذ سنوات، ومفادها "أن المذاهب الإسلامية لا يُفترض لها أن تقسم العالم العربي والإسلامي، وأن المملكة الأردنية تحديداً هي مظلة جامعة لكل المذاهب".³

3- دور مؤثر في سوق النفط العالمية: وفي هذا السياق أشار تقرير لوكالة بلومبيرغ الأمريكية، في أبريل 2019، إلى أن العراق قد أصبح منافساً للمملكة العربية السعودية في التأثير على سوق النفط العالمية، وله دوره المؤثر في القرارات التي يتم اتخاذها داخل منظمة "أوبك" حول الإنتاج والأسعار، بعد سنوات من الابتعاد. وأضافت الوكالة في تقريرها أن مضاعفة إنتاج العراق من النفط الخام في العقد الماضي أعطى له صوتاً في مناقشات النفط ودفع إلى إدراجه في آخر جولة من التخفيضات، كما أنه انضم إلى اللجنة التي تراقب الامتثال بالحصص داخل منظمة أوبك. وجاءت هذه الخطوة، بعد نحو عقدين من بقاء العراق على الهامش في أوبك، نتيجة عدم قدرته على رفع إنتاجه النفطي والمساهمة في قرارات التحكم بالأسعار التي تتخذها المنظمة.⁴

ولا شك في أن زيادة إنتاج العراق من النفط واتساع تأثيره في سوق الطاقة العالمي، سوف يمنحه دوراً وتأثيراً على المستويين العالمي والعربي-الإقليمي؛ فالمستوى العالمي سيكون عبر تحوله إلى طرف فاعل في تحديد مسار أسعار النفط العالمية من ناحية، وزيادة اهتمام دول العالم المختلفة بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري معه من ناحية أخرى، وأما الإقليمي-العربي فيتمثل في اتساع التعاون الاقتصادي العراقي-العربي، لأن زيادة المداخل الوطنية نتيجة زيادة إنتاج النفط سوف تفتح المجال لنشاط اقتصادي عراقي كبير سواء على المستوى الداخلي – مشاريع إعادة الإعمار – أو على مستوى العلاقات مع دول العالم العربي الأخرى، وتبدو مصر على وجه الخصوص من أكثر الدول العربية اهتماماً بتعزيز روابطها الاقتصادية مع بغداد خاصة في مجال الطاقة والاستثمار.⁵

1 انور عادل محمد، تقييم الالتزام الأمريكي مع العراق باتفاقية الاطار الاستراتيجي – ازمة الموصل نموذجا، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 28، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص 182.

2 ايمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، عدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021، ص ص 167-168.

3 ياري فريدمان، دراسة مستقبلية: الحروب المذهبية واشتداد الصراع في العراق 2015، الانترنت، الموقع : <http://almasalah.com/ar/news/44351>

4 عادل شريف الحسيني و محمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الاسباب والحلول المقترحة، بحوث منشورة، جامعة جويلفورد سري، المملكة المتحدة البريطانية، 2023، ص 3.

5 جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 27، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2022، ص 38.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المحور الرابع : معوقات عودة العراق إلى الساحتين العربية والإقليمية

على الرغم من أن العراق يمتلك مقومات عديدة للعودة إلى ممارسة دور مهم في الساحتين الإقليمية والعربية، وفي ظل المتغيرات التي تمر بها المنطقة من ناحية والتحويلات العراقية الداخلية من ناحية أخرى، فإن هناك الكثير من المعوقات البنيوية أو الهيكلية التي تعيق هذه العودة أو تحدّ من فاعليتها، ما يدعو إلى القول بأن هذه العودة محكومة بالوقت، أهم هذه المعوقات هي:

1- التأثير الأمريكي: على الرغم من مضي أكثر من 20 عاماً على التدخل الأمريكي بالعراق في عام 2003، فإن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العراقية الداخلية والخارجية لا يزال حاضراً، خاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ناحية، ودورها في المساعدة على تحرير العراق من تنظيم داعش الارهابي من ناحية أخرى. ولا شك في أن وطأة التأثير الأمريكي على القرار العراقي يضيق الخيارات أمام العراق ويضعه في مواقف معقدة وأمام خيارات صعبة.¹

2- النفوذ الإيراني: على الرغم من أن استطلاعاً للرأي أجرته شركة "المستقل" للأبحاث، المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في عام 2018، قد أظهر تراجع نسبة العراقيين الذين لديهم تفضيلات تجاه طهران من 88% في 2015، إلى 47% في خريف 2018، وزيادة نسبة من لديهم اتجاهات غير منسجمة مع إيران من 6% إلى 51%، وتراجع نسبة العراقيين الذين يعتقدون أن إيران شريك يعول عليه في العراق من 76% إلى 43% في نفس الفترة المذكورة، على الرغم من ذلك، فإن إيران تمارس نفوذاً لا يستهان به على القرار العراقي. وهذا يجعل إيران تنظر إلى العراق باعتباره منطقة نفوذ ومصالح حيوية لها، وثمة من يرى أن إيران تعمل عبر آليات مختلفة لإبعاد العراق عن محيطه العربي.²

فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، تعترف بالطبيعة الخاصة للعلاقات الاقتصادية بين العراق وإيران وهذا ما دفعها إلى إعفاء العراق أكثر من مرة من الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران كان آخرها في مارس 2023، ما يتيح لها استيراد الطاقة الكهربائية منها، إذ يستورد العراق ما يصل إلى 28 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي من إيران لمصانعها، كما يشتري بشكل مباشر 1300 ميغاواط من الكهرباء الإيرانية.³

3- أزمة الخيارات: في ظل التوتر الشديد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، يجد العراق نفسه أمام تحدٍ كبير، وفي مواجهة خيار صعب بينهما، خاصة أن كلا البلدين لديهما تأثير كبير في العراق على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وبالتالي فإن انحياز العراق تجاه أحد الطرفين قد يكلف ثمناً كبيراً، قد لا يستطيع العراق تحمله، وتزداد الأمور تعقيداً كلما زاد التوتر الإيراني-الأمريكي أو تراجعت فرص الحوار أو التسوية السلمية بين الجانبين.⁴ وعلى الجانب الآخر، فإن رغبة العراق في تأدية دور للتهدئة أو الوساطة بين إيران والسعودية، تواجه بعقبة أساسية هي أن كلا الطرفين، إيران والسعودية، يطالب العراق بأن يحدد خياره: إما معه أو مع الطرف الآخر؟ وهذا يجعل العراق غير قادر على الانضمام إلى التيار أو الحلف العربي المعادي لإيران، وفي الوقت نفسه فإنه غير قادر على الانخراط بشكل كامل في المحور الإيراني. ولا شك في أن العراق سوف يكون من أكثر المتضررين في حال اتساع أو انفجار الصراع الإيراني-السعودي أو الإيراني-الأمريكي، إذ يؤثر ذلك بالسلب على الساحة الداخلية العراقية.⁵

4- أزمة الهوية: وهي أزمة بدأت تظهر وتطفو على السطح بقوة بعد عام 2003، خاصة مع بروز تطلعات الأكراد إلى مزيد من الاعتراف بحقوقهم الثقافية والسياسية والاقتصادية، وقد ظهرت هذه الأزمة بشكل واضح في المناقشات التي سبقت إقرار الدستور العراقي في عام 2005، ومن ثم جاءت المادة الثالثة لتتنص على أن "العراق بلد متعدد القوميات

1 مازن شندب، الأعاصير: من سيحكم العالم في القرن الحادي والعشرين أمريكا أم مفاعل المقاومة العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2022، ص52.

2 إبراهيم نوار، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، القاهرة، 2022، ص ص 152-153.

3 عمار جعفر العزاوي، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر : حلف الناتو انموذجا، ط1، مكتبة الغفران للطبع والنشر، بغداد، 2020، ص 73.

4 حسن صبريا، نهاية جماهيرية الرعب، ط3، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2022، ص 62.

5 حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، عدد 40، (جامعة كربلاء : كلية القانون)، 2023، ص 127.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي"، ما يشير إلى اختلاف الدستور الحالي عن جميع الدساتير العراقية السابقة من 1958 إلى 1990، حيث حلت عبارة "العراق بلد متعدد الأعراق والقوميات" بدلا من عبارة "العراق جزء من الأمة العربية" التي كانت مألوفة في الدساتير السابقة.¹ تؤثر هذه الأزمة بشكل واضح على الدور العراقي على الساحتين العربية والإقليمية، وتجعل مواقفه السياسية غير واضحة في بعض الأحيان، ولعل المثال البارز في هذا الخصوص هو موقف العراق من البيان الختامي لقمة مكة العربية الطارئة التي عقدت في رمضان 2019؛ ففي الوقت الذي كانت فيه السعودية وبعض الدول العربية الأخرى تعمل على تعزيز علاقاتها مع العراق، اعترض العراق على البيان الختامي للقمة والذي ندد "بتدخل" إيران في شؤون الدول الأخرى.²

5- هشاشة البناء الأمني والسياسي: على الرغم من أن التجربة السياسية في العراق قد قطعت شوطاً لا بأس به إلى الأمام، وتجاوزت الكثير من المشاكل والمخاطر التي كانت تعترضها، ونجاح العراق في تحقيق استقرار نسبي في البلاد خاصة بعد انهيار مشروع داعش الارهابي من ناحية، وتراجع التوترات الطائفية من ناحية أخرى، إلا أنه لا يزال يعاني من هشاشة في المحور السياسي والأمني؛ إذ أن تنظيم داعش، رغم انهيار مشروعه في العراق، فإنه لا يزال قادراً على تهديد الأمن في بعض المناطق عبر عناصره وخلاياه التي لا زالت قائمة، ما يشير إلى أن الوضع الأمني، رغم تحسنه، لا يزال غير مستقر.³

الخاتمة

في ضوء كل ما سبق يمكن القول إن العراق دولة لديها إمكانيات اتخاذ دور في الساحة العربية والإقليمية، وثمة تحسن ملموس في مصادر أو عناصر القوة العراقية خلال السنوات الأخيرة، بالتزامن مع ظهور معطيات ساهمت في الاهتمام بالدور العراقي في المنطقة من قبل قوى عديدة، لكن في الوقت ذاته؛ فإن هناك العديد من الأسباب أو التحديات التي تعيق هذا الدور أو تحد من تأثيره وتضع حدوداً له سواء خلال الفترة الحالية أو الفترة القادمة، وأن الحديث عن دور عراقي مؤثر وحاسم على الساحتين العربية والإقليمية ربما يحتاج إلى بعض الوقت. وهذا ما يحاول العراق الوصول إليه بأقرب فرصة ممكنة وهذا ما نلاحظه عبر الزيارات الرسمية للعديد من الرؤساء العرب والأجانب، وعبر الاجتماعات التي بدأت تعقد في العراق.

المصادر

مركز البيان للدراسات والتخطيط، الانترنت، الموقع :

<https://www.bayancenter.org/2022/12/9123>

حسين علي الحمداني، العلاقات العراقية العربية وفاق تطورها، جريدة البيان واء، 22 يوليو، 2021.

مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية الخليجية نحو افاق التعاون المثمر، متوفر على الشبكة الدولية للانترنت، www.middle-east-online.com، تاريخ الزيارة، 2023/12/20.

سداد مولود سبع، محددات العلاقات العراقية التركية بعد عام 2003، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، والدولية، جامعة بغداد، 2019.

محمد وائل القيسي، مكانة العراق الاستراتيجية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2022.
مثنى عمي المهداوي، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، مجلة -العلوم السياسية عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العموم السياسية في العراق العدد 83، 2022.

خالد محسن اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2020.

سيمون عساف، العراق وقيام المقاومة، مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2020.

1 احمد سلمان محمد، العلاقات العراقية العربية الواقع والافاق، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، ط1، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2022، ص ص 54-55.

2 حسين عدنان هادي، العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية واقليم كردستان - الاشكاليات - المؤثرات - السيناريوهات، مجلة اباحث استراتيجية، العدد 38، مركز بلادي للدراسات والاباحث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص 144.

3 المصدر نفسه، ص 146



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- بيتر و. غالبريث، نهاية العراق : كيف تسبب القصور الأمريكي في اشعال حرب لا نهاية لها، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2017.
- سعد اسكندر، كردستان العراق : الجذور التاريخية لمشروع الفدرالية، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2022.
- عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، ط1، مركز المعلومة للبحث و التطوير، بغداد، 2013.
- مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.
- موفق سامي توفيق نجم، اهمية العراق الاستراتيجية، ط1، دار المرتضى، بغداد، 2014.
- عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.
- انور عادل محمد، تقييم الالتزام الأمريكي مع العراق باتفاقية الاطار الاستراتيجي – ازمة الموصل انموذجا، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 28، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2022.
- ايمن ابراهيم الدسوقي، معضلة الاستقرار في النظام الاقليمي الخليجي، مجلة المستقبل العربي، عدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2021.
- باري فريدمان، دراسة مستقبلية: الحروب المذهبية واشتداد الصراع في العراق 2015، الانترنت، الموقع : <http://almasalah.com/ar/news/44351>
- عادل شريف الحسيني و محمد عز الدين الصندوق، مشكلة المياه في العراق الاسباب والحلول المقترحة، بحوث منشورة، جامعة جويلفورد سري، المملكة المتحدة البريطانية، 2023.
- جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 27، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2022.
- مازن شندب، الأعاصير: من سيحكم العالم في القرن الحادي والعشرين أمريكا أم مفاعل المقاومة العراقية، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2022.
- ابراهيم نوار، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، القاهرة، 2022.
- عمار جعفر العزاوي، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر : حلف الناتو انموذجا، ط1، مكتبة الغفران للطبع والنشر، بغداد، 2020.
- حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، ط3، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2022.
- حمد جاسم محمد الخزرجي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، عدد 40، (جامعة كربلاء : كلية القانون)، 2023.
- احمد سلمان محمد، العلاقات العراقية العربية الواقع والافاق، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، ط1، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2022.
- حسين عدنان هادي، العلاقة بين الحكومة العراقية الاتحادية واقليم كردستان – الاشكاليات – المؤثرات – السيناريوهات، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 38، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015.



العراق وحتمية المكانة الإقليمية والدولية: دراسة في مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي "طريق التنمية نموذجاً"

م.د. انمار علي إبراهيم الزهيري (*)

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

م.د. ليث علاء خضير (**)

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص:

ليس من وليد الصدفة ان يحظى العراق بمكانة إقليمية ودولية في ظل توفر المقومات الاستراتيجية التي رافقت نشأته وامتداده وعراقة تاريخه ومستقبله، فمنذ القدم مثل الموقع الجغرافي للعراق نقطة التقاء للتجارة الدولية، ومع التطور الذي لأمس حداثة طرق النقل البري والبحري، ونتيجة تزايد أهمية المتغير الجيوبولتيكي في المدرك الاستراتيجي العراقي، دعت الضرورة الى تعزيز موارد القوة الاقتصادية العراقية، عبر إرساء بنى تحتية تجسد أهمها في انشاء ميناء الفاو الذي يمثل مرتكز أساس في مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي العراقي، والذي سيضع العراق امام مجموعة من الخيارات الممكنة في تغيير مسار الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من افتراض مفاده ان سياسات المنفعة لدول الجوار العراقي فضلاً عن سياسات المراكز الاقتصادية العالمية الناشئة جنوب شرق اسيا؛ تستدعي ان يكون العراق بوابة استراتيجية للانفتاح الاقتصادي الهجين ما بين مسارات النقل البحري والبري، ذلك ما يضع العراق اما فرضيات توازن جديدة تؤسس الى خلق شراكات اقتصادية تعزز من افتراضات المقايضة الاستراتيجية عبر سياسات المنفعة المتبادلة (ترابط الفائدة) ليضع المشهد الاقتصادي العراقي امام فرص تتطلب صياغات استراتيجية وخطط بعيدة المدى لديمومة التوظيف الاستراتيجي للجيوبولتك العراقي واستغلاله قبل ان يغتنم الجيوبولتيك الإقليمي فاعلاً اخر. الكلمات المفتاحية: #المكانة، #مستقبل #التوظيف.

Iraq and the inevitability of regional and international status,

"A Study in the Future of Geopolitical Employment"

Abstract: It is not a coincidence that Iraq enjoys a regional and international position in light of the availability of the strategic components that accompany its origin, expansion, and long history and future. Since ancient times, the geographical location of Iraq has represented a meeting point for international trade, and with the development that touched upon the modernity of land and sea transportation methods, and as a result of the increasing importance of the variable Geopolitics In the Iraqi strategic vision, it was necessary to strengthen the resources of Iraqi economic power, by establishing infrastructure, the most important of which is the establishment of Al-Faw port, which represents a fundamental foundation in the future of Iraqi geopolitical employment, and which will place Iraq before a group of possible options in changing the course of the global economy, based on From the assumption that the policies of the benefit of Iraq's neighboring countries as well as the policies of the emerging global economic centers in Southeast Asia; It calls for Iraq to be a strategic gateway to hybrid economic openness between maritime and land transport routes. This is what places Iraq in front of new equilibrium assumptions that establish the creation of economic partnerships that reinforce strategic barter assumptions through policies of mutual benefit (interest interconnection), to place the Iraqi economic scene in front of opportunities that require formulations. Long-term strategy and plans to sustain the strategic employment and exploitation of Iraqi geopolitics before another actor seizes regional geopolitics.

Keywords: #status, #future, #employment,

المقدمة:

لا غلو في القول ان العراق يحظى بأهمية بالغة في المدركات الاستراتيجية العالمية، وبالنظر لما يحوزه من إمكانات جيوبولتيكية توفر إمكانية فكرة المبادلة الاستراتيجية والتوظيف المقدرات المملوكة استراتيجياً: يعد الموقع الجغرافي للعراق وتوظيفاته أحد أبرز مؤشرات قياس قوته المستقبلية عبر توظيف الحيز المكاني وربطه استراتيجياً في المشاريع الدولية، إذ



يمثل طريق التنمية العراقي احد فرضيات التوازن الاستراتيجي ذات بعد جيوبولتيكي الذي يتطلع العراق من خلاله الى ربط الممرات الاقتصادية إقليمية ودولياً. فلم تعد توظيفات الموقع الجغرافي محصورة في مجال استغلال الموارد المتاحة داخل حدود الدولة، وانما فرضت البيئة الدولية متغيرات جديدة زادت من استخدامات الموقع الجغرافي في ميادين التجارة الدولية وخطوط نقل الطاقة مع الأهمية الازلية للوصلات البحرية وارتباطها البري في بعض المراكز الاستراتيجية، وعلى الرغم من قدم التوظيف الجيوبولتيكي على المستوى العالمي، الا ان ما أفضته المشاريع العالمية من حاجة ملحة الى إيجاد مسار بركة جديدة زادت من أهمية التوظيف الجيوبولتيكي لاسيما العراقي منها، بهدف إيجاد ممرات جديدة. في ظل تزايد وتيرة الصراع في الممرات الاستراتيجية البحرية، جنباً عن الميزة الجيوبولتيكية التي يوفرها الحيز المكاني للعراق، تدفع بنا للقول ان الجيوبولتيك العراقي يمكن ان يضيف بعد جديداً يغير من خلاله خارطة الممرات الاقتصادية إقليمية ودولياً، الا ان ذلك البعد لا يخلو تحديات تتعلق بمصالح القوى المنافسة إقليمية ودولياً، ذلك ما يضع مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي العراقي امام تحديات داخلية تتعلق بقدرة الدولة على صياغة استراتيجيات ناجعة تخدم المستقبل الجيوبولتيكي العراقي عبر جعل العراق ممراً برياً واربطة قارياً، لا سيما البحث عن مكانة طريق التنمية العراقي في المشروع الصيني الحزام والطريق. وأخرى تحديات خارجية جراء تعارض المصالح الإقليمية والدولية لوصفها تحتفظ بجزء من الممرات الحالية. وعلى الرغم من تزامن الخيارات الدولية في تحديد خارطة التجارة العالمية، الا ان ملامح خيارات التوظيف العراقي للجيوبولتيك تصبو بوجود مكانة إقليمية ودولية للعراق بالأخص مع وجود رؤية حكومية تركز على حتمية المكانة الجيوبولتيكية.

أهمية البحث: تتأتى أهمية الدراسة في تعزيز مكانة العراق الحتمية في دوائر التوجه الجيوبولتيكي للقوى الكبرى كونها تهتم بالأبعاد التي تمس خارطة التوجه الاقتصادي العالمي، بما يتوافق مع المتطلبات الأمنية لمسارات امنة الوصول لمقاصد السلع والخدمات، فضلاً عن تحفيز الرؤية العراقية لمستقبل التوظيف الجيوبولتيك الذي يقف مستقبلاً امام خارطة ممتدة من الفضاءات التي يمكن من خلالها إقامة مبادلات استراتيجية عبر توظيف الطرق البرية باتجاه المسارب البرية في مختلف الاتجاهات الجغرافية العراقية، بالأخص في ظل توظيف المشاريع الاستراتيجية لاسيما مشروع طريق التنمية الذي يمثل مدخلا استراتيجيا جديدا لخارطة التجارة الإقليمية والدولية.

إشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث بوجود تحديات كبيرة تقف امام مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي العراقي لاسيما في ظل ازدياد التنافس الدولي على استقطاب خطوط التجارة الدولية، مع تزايد المراكز الاقتصادية في القارة الاسيوية، والتي من الممكن للعراق ان يطرح ذاته كمسار من مسارات الاقتصاد العالمي بوصفه رابطاً جغرافياً بحرياً وبرياً مع مناطق الوصول، لذلك لا بد من الإجابة عن التساؤل التالي: هل بمقدور العراق صياغة توليفة ناجعة لإنجاح مشروع طريق التنمية؟ ذلك ما يدفع الباحث الى طرح عدة تساؤلات فرعية مهمه ادقها:

ما هي المكانة وما هي مضامين ارتباطها النظري عبر بوابة الاستدلال الجيوبولتيكي.

ما هي فرص التوظيف الجيوبولتيكي العراقي في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية

ما هي ابرز التحديات التي تواجه مشاريع التوظيف الجيوبولتيكي العراقي (تزامن المصالح الإقليمية)

ما هي خيارات التوظيف الجيوبولتيكي العراقي وما هي مشاهد تكوينه.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من افتراض مفاده كلما زادت أهمية التوظيف الجيوبولتيكي في مدركات صانع القرار العراقي، كلما اسهم ذلك في تعزيز المكانة الإقليمية والدولية عبر جعل العراق ممراً استراتيجياً واربطة قارياً لخارطة التجارة العالمية.

منهجية البحث: تأسيساً على ان عملية استقراء وتعزيز المكانة تجري بواسطة أسلوبين أساسيين من التوظيف العقلي: الأسلوب الأول، الاستنباط، والأسلوب الثاني، الاستقراء؛ والاثنين معاً؛ سوف يتم الركون لهما ضمن سياق البحث، علاوة على مناهج سائدة أخرى مثل (المنهج الوصفي والمنهج التحليلي) للاستقراء المكانة الإقليمية والدولية للعراق، فضلاً عن تحديد انساق العلاقة بينهما ضمن المنهج النظمي (المدخلات والمخرجات) بغية تعزيز المكانة عبر استدراج المتغير الجيوبولتيكي، وصولاً الى تقديم مشاهد مستقبلية التي سيتم التطرق اليها بالأسلوب الاستشرافي.

هيكالية البحث:

المحور الأول: المكانة والتوظيف الجيوبولتيكي مضامين الارتباط المفاهيمي.

المحور الثاني: الجيوبولتيك العراقي وخارطة فرضيات التوازن الدولي (الفرص – التحديات).

المحور الثالث: تحديات التوظيف الجيوبولتيكي العراقي وفرضيات تراجع المكانة.

المحور الرابع: العراق و مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي.



المحور الأول: المكانة والتوظيف الجيوبولتيكي مضامين الارتباط المفاهيمي.

دأبت الدراسات الاستراتيجية تبحث في مضامين التوظيف الجيوبولتيكي وارتباطه في تحديد مكانة وقوة الدولة. وافضت المتغيرات الدولية التي طرأت على البيئة الدولية ازدياد أهمية الترابط الجغرافي وامتداده المكاني وجعلت من قياس قوة الدولة لا يرتبط بحجم الرقعة الجغرافية ومواردها الطبيعية فقط بل أصبح اثر الامتداد المتمثل الجيوبولتيكي (جيوبولتيكي الدولة) لا يقل أهمية عما تحوزه الدولة من موارد، وادت الحتمية المكانية لجميع العمليات السياسية المستندة الى الفضاءات الجيوبولتيكية، ويرى (كار هاوس هوفر) ان الجيوبولتيكي احد اهم العناصر المساهمة في رسم السياسات العامة على المستويين الداخلي والخارجي، ويعلل ان اهم ما يميز الدول الكبرى هو ادراكها لما يحيط بها من جغرافيا سياسية، ما يسهم ذلك في صياغة استراتيجياتها العليا بما يخدم مصالحها الوطنية(1).

ولم يكن الترابط الجيوبولتيكي ومكانة الدولة وليد صفة او حادثة، فمنذ الازل كان للامتداد الجغرافي أهمية في مدركات الدول وتوظيفاتها الاستراتيجية، الا ان ذلك كان يقتصر على الميزات التي تمتاز بها بعض الدول وصنف البعد الجغرافي دولا مطلقة ودولا حبيسة وهكذا، الا ان ما تغير وبفعل اتساع أهمية العامل الجيوبولتيكي والتقدم الحاصل في التوظيفات الاستراتيجية زادت من مكانة الدول التي استطاعت توظيفه بالشكل الذي يخدم المصالح العليا للدولة، ذلك ان ما يتحقق من ترابط بين الجيوبولتيكي وتراكم عناصر قوة الدولة، يؤسس الى مكانة الدولة عالميا انطلاقا من التركيز على مقومات قوتها الذاتية الشاملة، والتي ترتبط بكافة العناصر الأخرى لا سيما الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية منها، فكلما تمكنت الدولة من توظيف امتدادها المكاني كلما اسهم ذلك في توفير عناصر جديدة للقوة والتي لم تقتصر على الاقتصاد فحسب وانما تمتد لتشمل الامن والتنمية والشرابات والتحالفات الدولية وهذا ما يتطلب ادراك الدولة لمقدرات قوتها الداخلية عبر التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج عنه أفكار وحلول بعيدة المدى، ما يتوجب على صانع القرار ان يفهم العمق الاستراتيجي للدولة بهذا المفهوم يعبر عن القدرة التي تمتلكها الدولة للتأثير في الامتداد الجيو - استراتيجي، كموقع يمثل لها قيمة عليا مما يحقق أمنها ويضمن مصالحها العليا، عبر رسم خارطة الدولة من الناحية الاستراتيجية التي تتجاوز الحدود والسيادة وإنما تذهب باتجاه فهم واقعي للمعطيات الجيوسياسية(2).

وفي اطار تتبع المضامين النظرية للدراسة فلابد من التلميح لما يشير له المكانة والتوظيف بغية الوصول الى ترابط العلاقة السببية، فالمكانة في الفقه السياسي الدولي هي الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول في مسائل ترتكز على الاتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية، فالدولة التي تحظى بمكانة تستطيع ان تؤدي أدوار فاعلة ضمن محيطها الإقليمي والدولي، وترتبط المكانة في مقدار ما تحوزه الدولة من ثقل ينجم عنه تأثير دولي على مستوى البيئة الدولية ككل، ومن اجل رص تلك المكانة فعادة ما تلجئ الدول الى ضبط مقومات قوتها الداخلية بالشكل الذي يتناسق مع مقدراتها الذاتية، ولغرض تحديد الأهمية الجيوبولتيكية للعراق لا بد من تحديد مشروع العراقي المتمثل بطريق التنمية الاستراتيجية اذ تقوم الفكرة الأساسية للمشروع على ربط ميناء الفاو الكبير بشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية التي تمتد من جنوب العراق على طول الجغرافيا العراقية لتصل إلى نقطة الالتقاء مع تركيا وسوريا شمالاً. ويتجسد بمسارين الأول بري يبلغ طوله (1200 كم) ويمتد من ميناء الفاو ويمر بـ (10 محافظات) عراقية وصولاً الى منطقة فيش خابور شمال العراق الذي يربط العراق بتركيا وسوريا، ويتوقع بأن يساهم الخط الى نقل (15 مليون) مسافر سنوياً ونقل (3.5 مليون) حاوية أي ما يعادل (22 مليون طن) من البضائع، والذي تقدر جدواه الاقتصادية بتقليص مدة النقل من (33 يوما - الى 15 يوما)(3)، ذلك ان احتساب زمن الرحلات لنقل البضائع من ميناء (جوادر) في باكستان وصولاً الى ميناء (روتterdam) الهولندي تستغرق (33 يوما) في البحر، بينما تتيح إمكانية المرور عبر القناة الطريق العراقي مرورا بتركيا فإنها تستغرق (15 يوما)، وبذلك فإن زمن الرحلة قد يقلص الى النصف اذا ما سلكت البضائع طريق التنمية العراقي، كما يتوقع ان يوفر المشروع (100 ألف) فرصة عمل بشكل مباشر فضلا عن وظائف أخرى بشكل غير مباشر عن طريق ويهدف المشروع الى جعل العراق ممر عالمي لنقل البضائع والطاقة، فضلا عن المساهمة في جعل العراق دولة مصدرة للغاز. اما الثاني فيتمثل الطريق السككي والذي يتضمن انشاء سكك حديد بمسار موازي للخط البري، وبكلفة اجمالية للمسارين البري والسككي بـ (17 مليار) دولار. ذلك ما يجعل العراق في مقدمة الدول التي تعمل على إعادة توظيف الخيار الجغرافي كمسار لتحقيق التنمية وفق مراحل عدة ينتهي اخرها في عام 2050، ما يجعل العراق امام مجموعة من فرصيات بناء قدرات اقتصادية جديدة يمكن ان تساهم بأعاده رسم خارطة جديدة للتوازنات الاستراتيجية على المستوى المتوسط

(1) نقلا عن: آمال زرنيز، الاوراسية الجديدة وتأثيرها في الفكر الاستراتيجي الروسي: دوافع التدخل في اوكرانيا وسوريا وحدوده، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2022، ص 9.

2 حيدر علي حسين، العراق وعمقه الميكانيكي - الادراك والاستجابة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص16.

3 رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مؤتمر طريق التنمية العراقي، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq>



والبعيد. وقد عبرت الحكومة العراقية عن فكرة إقامة مشروع طريق التنمية يعود الى هدفين الأول: يتجسد بالبحث عن مصادر بديلة لتعزيز العائد المالي وتقليل الاعتمادية على النفط، ويسمح بخلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد الداخلي. والثاني: تعزيز الدور الجيو - اقتصادي للعراق عبر استثمار موقعه الجغرافي بوصفه منطقة ربط بين الخليج وآسيا وأوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية ولتعزيز مكانته الإقليمية، وهنا تكمن جاذبية المشروع، باعتباره يقوم على فرضية إنتاج العائد الاقتصادي عبر الاستثمار في الموقع الجغرافي، بهدف تعزيز العلاقات الإقليمية للعراق وتقوية الروابط الاقتصادية المشتركة(1).

ومن خلال لقاء جمع السفير الصيني لدى العراق (تسوي وي) ورئيس مجلس الوزراء العراقي الحالي محمد شياع السوداني، اعرب السفير أن "مشروع التنمية مهم جداً للعراق، وسيكون طريق السلام والازدهار في المنطقة، وسيصبح مكملاً لمشروع الحزام والطريق" مبدئياً رغبته في الاطلاع على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، واستعداد الصين لتقديم المشورات الفنية لإنجاز هذا المشروع الحيوي(2).

المحور الثاني: الجيوبولتيك العراقي وخارطة فرضيات التوازن الدولي (الفرص – التحديات).

منحت الحتمية الجغرافية العراقية إمكانية توظيف موقع الدولة وفقاً لما ينسجم مع متطلبات التطور الحاصل في موضوعات الأمنية والاقتصادية والسياسية والتي سيتم التطرق لها على النحو الآتي:

الجيوبولتيك وفاعلية الدور السياسي العراقي: لا يزال من الصعب جداً وصف معالم الاستراتيجية العراقية تجاه دول الجوار أو التعرف على مكانتها في الاستراتيجية العراقية، الا ان التطلع العراقي الإقامة تفاهات سياسية مبنية على حسن التعامل مع دول الجوار وردم الفجوة السياسية التي أحدثتها السياسات السابقة مع دول الجوار الإقليمي(3)، ومع تزايد مكانة الجيوبولتيك في العلاقات الدولية منح التوظيف العراقي للجيوبولتيك على المستوى السياسي ثلاث مكاسب الأول:

التأثير الدبلوماسي: اذ يسعى العراق عبر توظيف امتداده المكاني من زيادة قوته الدبلوماسية عبر التفاوض مع دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى الطامحة الى انشاء مشاريع عالمية في منطقة الشرق الأوسط ودوائر التوجه الأخرى، فزادت إمكانية المفاضلة الاستراتيجية العراقية لاسيما اخرها في مشروع طريق التنمية التي تسعى الدول الإقليمية الى زيادة التفاهات ورسم الخطط المستقبلية مع العراق من اجل تعزيز المصالح المشتركة لاسيما مع تركيا وسوريا وقطر والصين ودول اوربا ودول اخرى.

التأثير الأمني: يسعى العراق عبر توظيف امتداده الجيوبولتيكي الى تحقيق مكاسب استراتيجية يتمثل في تعزيز العلاقات الدولية بوصفها قوة قادرة على مواجهته تهديد امني عالمي يتمثل بمواجهته الإرهاب، اذ بات العراق يحظى باهتمام دولي كبير بوصفه فاعلاً أساساً في مواجهة الإرهاب والتطرف(4).

الوساطة الدولية: يستثمر العراق موقعه الجغرافي العازل بين إيران والسعودية، فضلاً عن العوامل الأخرى والتي تجعل للعراق دوراً فاعلاً في إدارة التوترات الإقليمية لاسيما التوتر السعودي – الإيراني اذ يؤسس الدور العراقي الى تقريب وجهات نظر البلدين بعد إشارات واضحة برغبتهم في تطبيع العلاقات الثنائية، أو على الأقل تخفيف حدة التوترات بينهما، اذ عمل العراق على استضافة عدة جولات من المباحثات بين إيران والسعودية، مع تطلع الدولتان إلى مزيد من اللقاءات والمباحثات لخفض التوتر في علاقاتها منذ قطع الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران أوائل 2016(5).

الجيوبولتيك وخارطة التطلعات الاقتصادية: ونظراً لأهمية الجيوبولتيكية العراقية والتي تؤسس الى شراكات اقتصادية محتملة مع أطراف إقليمية رئيسية وتحديدًا (تركيا – إيران – دول الخليج) ذلك ان حصيلة التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي في السنوات الأخيرة ابان فترة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، لاسيما مشاريع البنى التحتية التي يتطلع

1 مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني للتنمية جديد، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 2022، ص92.

2 بحسب بيان نقله مكتب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي : <https://pmo.iq>، بتاريخ 1 حزيران 2023.

3 حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي – الادراك والاستجابة، مصدر سبق ذكره، ص91.

4 Juline Beaujouan, Veronique Dudouet , Vulnerability and Resilience to Violent Extremism: An Actor-Centric Approach, first published, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2024, p88.

5 زيد عبد الوهاب، الاتفاق السعودي-الإيراني: محددات النجاح والفشل، مركز دراسات الشرق الأوسط (Orsam)، تحليل 311، مارس 2023، ص16



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

العراق من خلالها الى تأدية أدوار اقتصادية إقليمية جديدة قوامها توظيف الامتداد الجغرافي العراقي واتصاله البحري الذي يمكن ان يؤسس بوابة اقتصادية إقليمية في المنطقة ولا نبالغ ان قلنا بوابة عالمية لما لها اثر كبير على حركة التجارة الدولية بوصفها منطقة عبور بين الشرق والغرب، اذ يمثل ميناء الفاو العراقي (المقرر انجازه في عام 2025)، نقطة تحول في الاستراتيجية الاقتصادية العراقية والتي على أساسها سيتم تحديد خارطة الشراكات الاقتصادية، وفقا لمشروع طريق التنمية، ولعل من ابرز تلك الافتراضات:

تعميق الشراكة العراقية – التركية: تصف تركيا ان مشروع التنمية العراقي بمشروع شامل له فوائد استراتيجية طويلة الأمد في المنطقة وخارجها سيكون لمشاركة تركيا تأثير مضاعف فيما يتعلق بقابلية أي مشروع يهدف إلى التواصل الإقليمي إلى الاستمرار النهوض بالأهداف العالمية والحد من التوترات، وتهدة الصراعات، والمساعدة في جهود مكافحة الإرهاب، وبالتالي يخدم الاستقرار الإقليمي. وما ينعكس عن ذلك تعميق الشراكة الاقتصادية مع تركيا بوصفها حلقة وصل نقطة وصول الى اوربا(1).

وتعمل الديناميكية الاقتصادية التي يوفرها طريق التنمية العراقي على تعزيز التعاون المشترك بين العراق وتركيا وفق مقاربة جديدة ومختلفة تتمثل " بتبادل المنفعة " والتي من المؤمل ان تدفع البلدين الى تحقيق تفاهات ليس فقط في ما يحمله الطريق من مضامين اقتصادية بل تتعدى ذلك الى ان تصل الى تفاهات امنية – عسكرية، وانفراج لحالة التنافر السياسي الجزي الذي ساد مراحل مختلفة من طبيعة العلاقات العراقية التركية لمرحل مختلفة قبل وبعد عام 2003(2).

تعميق الشراكة الاقتصادية العراقية – دول الخليج بلا شك ان حتمية المكانة الاستراتيجية التي يفرضها الواقع الجيوبولتيكي الجديد للعراق يفرض حتمية اتساع نطاق التجارة التركي ودول الخليج عبر البوابة العراقية التي من المتوقع زيادتها عبر هذا الطريق، ويتضح تنامي ذلك الخيار ذلك من خلال الاندفاع الاماراتي – القطري حول الاستثمار في المشاريع الرئيسية المؤسسة للمشروع لاسيما توقيع مذكرة تفاهم رباعية بين العراق – تركيا - قطر – الامارات وبتمثيل دبلوماسي عال تجسد بحضور الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) الى بغداد، ذلك ما يبين حجم الاهتمام التركي – الخليجي بمشروع طريق التنمية لما يحمله في مضمونه من منفعة متبادلة تسهم في تعزيز علاقات التعاون الإقليمي والدولي والسعي نحو اقتصاد مستدام(3).

اولاً: الجيوبولتيك والخارطة امن الطاقة.

لا شك إن الأمن في العلاقات الدولية هو أمر سياسي الى حد ما، لذا لا بد من البحث عن كيفية تأثير العامل الجيوبولتيكي على الخارطة الأمنية، اذ يؤدي الامتداد الجيوبولتيك للدولة دوراً حيوياً في ممارسة السياسة العالمية، فإن الأمن على المستوى الوطني هو حالة تفلت فيها الدولة من التهديد بخسارة كل أو جزء من سكانها وأراضيها او مواردها، ويرتبط الامن بجيوسياسية الطاقة اذ يؤدي الدور الرئيسي للنفط والغاز في تعزيز مكانته الدول في النظام الدولي(4). وفي سياق المكونات الجيوسياسية، فإن الهدف الأساسي للدول المنتجة للطاقة أن تكون لاعباً فاعلاً دولياً يحظى بمكانة متقدمة نظراً لما يحوزه من قدرات ذاتية يفتقدها الآخرون ما تمنحه افضلية جزئية على حساب القوى الأخرى، واستطاعت التوظيفات الجغرافية الى تعزيز مكانة الدول ذات الموارد الطاقوية في مدرجات القوى الكبرى مما اسهم ذلك في تعزيز دور الجيوبولتيك في تحديد الخارطة الأمنية عبر تعظيم المشاريع الدولية(5)، ونتيجة لذلك، ادت قضايا الطاقة وأمنها دوراً حاسماً في السياسة الوطنية والدولية، وشكل التنافس والتعاون في البيئة الدولية؛ أنماطاً من التفاعل والتقارب والتنافر. ذلك ما يعبر عن رؤية

1 Hakan Fidan, Turkish Foreign Policy at the Turn of the 'Century of Türkiye': Challenges, Vision, Objectives, and Transformation, Insight Turkey journal, Volume 25, No.3, Ankara, Summer 2023, p22.

2 Harith Hasan Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentierism, and Border Connectivity, Malcolm Kerr Carnegie For international peace Middle East Center, Washington, March 2024, p10.

3 الموقع الرسمي / مكتب السيد رئيس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://pmo.iq/?article=1695>، بتاريخ 2024/4/22.

4 شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية – الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2023، ص 87.

5 Özsungur, Fahri, Handbook of Research on Cyber Approaches to Public Administration and Social Policy, first published, IGI Global, London, 2022, P346.



واقعية عن أهمية امن الطاقة في المدركات الاستراتيجية العالمية، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون الطاقة، ولذلك فإن بعض أحداث العوامل الثابتة في جيوسياسات الطاقة تشمل الموقع الطبيعي والجغرافي للدولة، وبقدر تعلق الامر في الموقع الجغرافي العراقي وما يوفره من امداد طاقي يتيح إمكانية توظيف الجيوبولتيك في ميدان انتاج ونقل الطاقة نحو المراكز العالمية الكبرى، بمعنى ان "الانفتاح الجديد" الذي يوفره طريق التنمية العراقي يمكن ان يعزز "دور المقايضة المرنة" في مواجهه التحديات او المعوقات مشاريعه المستقبلية لا سيما مشروع طريق التنمية، والمقصود بدور المقايضة المرنة هو ان يتمكن العراق من موائمة المصالح الدولية والبحث عن مصلحة العراق فيها، فمثلا عندما تبحث الصين عن الطاقة بوصفها عنصر أساس من عناصر تقدم الصين اقتصاديا فإن العراق بوصفه منتجا للنفط بمقدار (3.4) مليون برميل يوميا وبمعدل (106) مليون برميل شهريا⁽¹⁾، إذ يمكن له ان يقاوض الصين بأسلوب الدبلوماسية الهادئة، امام مواجهة تحدي الاختيار او اكمال المسار العراقي، وبالتالي هي فكرة يمكن اتباعها في موائمة المصالح المشتركة بين العراق والقوى الإقليمية والدولية، لا سيما المصالح الإيرانية والخليجية والتركية على وجه الخصوص وبدافع إنجاح مشروع طريق التنمية العراقي أولا. فمن الخطأ ان تغلب المصلحة الوطنية على حساب المصلحة الإقليمية طالما ان المشروع يتضمن امتدادات إقليمية واسعة ومن محفزات نجاحه ترتفع بمدى فاعلية الأداء الاستراتيجي الخارجي ونجاعته.

ثانياً : الجيوبولتيك والخارطة الأمنية

يسهم العراق في توظيف القدرات الجيوبولتيكية، إذ يفرض الجيوبولتيك العراقي وتشعب امتداده المكاني تهديد مباشرا لامن تركيا إذ تسعى تركيا الى انها ملف وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، عبر تأسيس حزام اممي بعمق يصل الى (30-40) كم تسعى من خلالها الطرفين الى تعزيز الشراكة الأمنية عبر توظيف الامتداد الجيوبولتيكي (توظيفاً أمنياً) في شمال العراق وان هذه المبادرة ترتبط في مشروع طريق التنمية فضلا عن المفاوضات العراقية المعنية بقضايا المياه والطاقة ما يمنح ذلك الامتداد الجيوبولتيكي فرصة للعراق للمقايضة في إنجاح طريق التنمية، كما يؤكد العراق على ان لا يكون امتداده الجغرافي او أراضيهِ ساحة لتصفية الحسابات أو الصراعات بين الدول الإقليمية أو أن تكون أراضيهِ منطلقاً للعدوان على دول أخرى.⁽²⁾

ثالثاً: تحديات التوظيف الجيوبولتيكي العراقي وفرضيات تراجع المكانة.

مما لا شك فيه ان الشروع في مشروع استراتيجي يواجه جملة من التحديات تتجسد بالتحديات الداخلية والخارجية وفي اطار المقاربة الفكرية لطبيعة التحديات الموجهة للتوظيف الجيوبولتيكي العراقي وبالأخص مشروع طريق التنمية الاستراتيجي فإنه:

التحديات الداخلية: تقف امام مشروع طريق التنمية العراقي جملة من التحديات الداخلية التي يمكن اجمالاً وفق الاتي:

التحديات الأمنية : على الرغم من انتصار العراق على التنظيمات الإرهابية، الا ان تأمين مسار اكثر من 1200 كم يعد من المهام الأمنية الصعبة، لا سيما عند مرور الطريق بمناطق تقترب منها جماعة حزب العمال الكردستاني المعارضة للحكومة التركية والتي تسعى وبأي شكل الحاق الضرر بها وان كان ذلك على حساب طريق التنمية العراقي⁽³⁾، الا ان تنامي القدرات القتالية للقوات العراقية يتيح إمكانية تجاوز هذا التحدي.

التوافق السياسي والتوجه الحكومي: لا شك ان مشاريع طويلة الأمد تتعرض الى تبدل في الرؤى ما تفق غالباً صفة التوافق السياسي لإكمالها نتيجة تبدل الكيانات والسياسية وتبدل برامجها السياسية فهناك من يرى اليوم ان طريق التنمية هو المشروع الأمثل لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية، وربما يطرح الوضع الدولي أسلوباً آخر كمشاريع استبدال الطريق التنمية بمشروع جيواستراتيجي آخر. ذلك ما يتطلب جعل مشروع طريق التنمية " مشروع دولة وليس مشروع حكومة"

1 الإحصائية النهائية الشهرية للصادرات النفطية، الموقع الرسمي لوزارة النفط العراقية، على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://www.oil.gov.iq/?article=2162>، تاريخ الزيارة، 2024/6/27.

2 وزير الخارجية العراقي السيد فؤاد حسين، البيان الختامي المشترك بشأن اجتماع الالية الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية التركية في بغداد، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq/2024/44202> بتاريخ 14 / مارس، 2024.

3 Harith Hasan Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentiers, and Border Connectivity, Op Cit, p12.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

التقدم التقني والذكاء الاصطناعي: نطلق من افتراض مفاده ان العالم يقف اليوم أمام سيل من التطورات التقنية لا سابق لها ولا مثيل، كمشاريع النقل بالطاقة الكهرومغناطيسية والنفرغ الهوائي، وليس ببعيد ان يطرح التقدم الصناعي مشاريع مغايرة للأساليب التقليدية لطرق النقل البرية او السككي مثل مشاريع الهايبر لوب والذي يوفر سرعه هائلة في النقل بالأنابيب قد تصل الى (720 ميل في الساعة) والتي قد تفرضها التقدم في التوظيفات الذكاء الاصطناعي مستقبلا، فضلا عن اسراب طائرات الشحن الجوي العملاقة التي تفوق قدرتها بإيصال البضائع كثير عن القطارات والطرق البرية، موفرة تجاوز التحديات التقليدية(1)، وان ذلك ما يمثل تحديا للعراق فهو يقتقد الى البنى التحتية التكنولوجية.

الطبيعة الجغرافية اذ تمثل الطبيعة الجغرافية احد ابرز التحديات التي تقف اما انجاز مشروع طريق التنمية تحديد في مناطق شمال العراق باتجاه الجنوب التركي اذ تمتاز المنطقة بوورتها الجبلية فمن المتوقع زيادة مدد الإنجاز وارتفاع التكلفة اذا ما اردنا تجاوز هذا التحدي او الانتقال الى المسار السوري(2).

رابعاً : خارطة التحديات الإقليمية

في الوقت الذي يسعى فيه الجميع الى مواكبة التحولات العالمية لا سيما الاقتصادية منها والتي باتت تدنو بخطرها على الدول المنتجة للنفط بوصفها سلع قابلة للنضوب، بات الجميع يفكر في ايجاد مقترحات جديدة لتحقيق الديمومة الاقتصادية تحت مسمى التحول او تعزيز العوائد الاقتصادية للدولة، فوجد الدول مشاريع مماثلة لمشروع طريق التنمية وباتت فكرة طريق التنمية العراقي تمثل تهديدا لمصالح بعض الدول في المنطقة، لا المنطق الاقتصادي يوعز الى اخيار الطرق الأمثل لنقل السلع والخدمات بحثا عن سرعة الوصول وقلة كلفة النقل وهذا ما يوفره طريق التنمية العراقي، مواجهها تحديات ادقها:

التحدي الكويتي: يثير اطلاق مشروع التنمية العراقي مخاوف الكويت من تحول واجهة الارتباط البحري بالعراق، وتحديد بعد وصول ميناء الفاو الكبير الى نسب انجاز متقدمة، وجاءت ردود أفعال الجانب الكويتي بإقامة ميناء مبارك على بعد اقل من 2000 متر فقط، بالرغم من سابقة اطلاق العراق مشروع بناء ميناء الفاو الكبير في عام 2010، اذ وضعت الحكومة الكويتية الحجر الأساس في نقط خناق استراتيجي لميناء الفاو، وتحديد مكان إقامة ميناء مبارك في عام 2011، ما تسبب الشروع ببناء ميناء مبارك الكبير من قبل الحكومة الكويتية بنشوب أزمة سياسية بين البلدين ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية واستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبدالله المؤدية إلى ميناء أم قصر وخور الزبير، ويجعل ميناء الفاو الكبير (محدود القيمة)(3)، ويرى مختصون ان الكويت لا تحتاج الى بناء ميناء جديد كونها تضم 5 موانئ كافية لتسيير التجارة الداخلية وحتى اذا ما ارادت توظيفها ب (الترانزيت) الا ان تعتمد الجانب الكويتي من إقامة ميناء بالقرب من السواحل العراقية جاء ذو مقاصد ادقها ان تنفرد بوصفها محورا مركزيا لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وان خطتها التطوير المعنية بإنشاء ميناء مبارك، ومدينة الحرير، والجزر الخمس جاءت تحت مظلة " رؤية 2035"

التحدي الإيراني: بلا شك ان التطلع الإيراني لان تكون محورا استراتيجيا لطرق الربط البحري والبري بين الشرق والغرب، لا سيما مشروع (الحزام والطريق) فضلا عن مشاريع الربط السكك التي تسعى ايران الى انشائها بهدف اقامة ممر دولي لنقل البضائع والخدمات من (الهند – ايران – روسيا- أذربيجان) فضلا عن ربطها لموانئها في جنوب شرق ايران في الموانئ المطلة على المحيط الهندي والخليج العربي، وان مشروع طريق التنمية العراق من الممكن له ان يعوض ذلك الممر عبر تجاوز مسار الانتقال عبر ايران والتوجه نحو ميناء الفاو الكبير من ثم الى الأراضي العراقية وصولا الى تركيا من ثم الى اوربا. اما التحدي الإيراني الاخر يكمن في سيطرة ايران على مضيق هرمز الذي يمثل بوابة التحكم في الواردات الى دول الخليج العربي بحكم الاطلالة الجيوبولتيكية(4)، الا ان اتساع دائرة الادراك العراقي الى أهمية وتعميق الشركة مع ايران في قطاعات مختلفة تصب في جعل طريق التنمية لا تعارض مع المصالح الإيرانية.

التحدي المصري: تمثل الجغرافية المصرية وتحديد بالمر المائي المتمثل بقناة السويس احد ابر المعابر العالمية، وتحظى بمكانة استراتيجية في خارطة النقل الدولي في مجالاته المختلفة، وعند توارد فكرة جديدة تحقق مضمون تميزها وانفرادها الإقليمي على مستوى الشرق الأوسط فان ذلك يمثل تهديدا للمصالح المصرية الخاصة، بوصفه مشروعا منافسا

1 Tuğrul U. Daim, Roadmapping Future: Technologies, Products and Services, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2021, p 232.

2 مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني للتنمية جديد، مصدر سبق ذكره، ص25.

3 المصدر السابق، ص90.

4 تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي، ط1، دار مؤسسة رسلان للنشر، 2013، ص94.



للقتاة، فعلى الرغم من الضمانات الأمنية وسهولة النقل البحري وانسيابية المرور فيها فإن حلقة الوصل التي يوفرها طريق التنمية تمثل اختصاراً للوقت إذ تشير التقديرات ان مشروع التنمية العراقي وعند الانتهاء من انجاز مراحله كافة يوفر (50%) من وقت الوصول امام حركة التجارة المنقولة عبر العراق، إذ تستغرق الرحلة من اقصى جنوب العراق الى اقصى شماله (12-13 ساعة) امام المرور بالسيارات، واقل بكثير امام العبور بالقطار(1)

التحدي السوري: يقف طرق التنمية امام تحدي اخر يمكن ادراجه تحت مسمى التحدي السوري، ولأسباب تتعلق في مسار الطريق البري والسككي؛ المتمثلة بالطبيعة الجغرافي في شمال العراق، فضلاً عن تواجد مسلحي حزب العمال، يمكن طرح افتراض مفاده ايجاد مسار بديل ليصبح الى (مدينة ربيعة الحدودية مع سوريا بدلاً من مدينة فيشخابور) من ثم الى سوريا، وبالتالي فإن التحدي السوري يكمن في طلب دمشق أجور "ترانزيت" مرتفعة بالنسبة للسماح بمرور القطارات في أراضيها، إذ حددت دمشق 8 دولارات، مع ان اعلى للنقل السككي يصل على 3 دولار، ذلك ما يقلل نسبة العوائد العراقية، ورفع كلفة النقل ما يدفع بتوجيه البضائع نحو مسارات البديلة(2).

خامساً: طريق التنمية العراقي وسياسات المنفعة العالمية.

يرى (اوسكاهاروز) ان توظيف القدرات الذاتية للدولة على وفق سياسات المنفعة أصبح كأنه اداه من ادوات الاستثمار في المستقبل، وان هذه الفكرة تطورت كثيراً بعد عام 2001 عندما اوجد العالم ان نهر التحديات العالمية ليس له موعد وليس له حد، وان تطويع الاستراتيجيات على دفع هذه التحديات عملية غير مجدية، وعلى الدولة ان تجد مساراً جديدة لمجابهة التحديات. فإذا كانت الأمنية أكثر خطورة على امن الافراد، فإن النظام الدولي يمكن ان يفرض مركبة كالتحديات الاقتصادية التي تتجسد بأمن احتياج الافراد، ولا تقل خطورة عن امن الافراد بدلالته العسكرية، فلم تعد التحديات التي تؤسسها التعاملات السلوكية في مختلف ابعادها نهائية بل سيصادف العالم تحديات اساسها الانسان كالتلوث البيئي والتغير المناخي والأمن الغذائي التي تتطلب إعادة النظر في سياسات المنفعة وتغيير المصلحة الشاملة على حساب المصلحة الفردية ما يضعها امام تحدي المصالح الدولية الاخرى(3). ذلك ما يدفع الدول للبحث عن مصالحها الخاصة وان كانت على حساب القوى الاخرى، وهناك بعض الادبيات تشير الى تحديد سياسات المنفعة المنطقية من خلال رهن ارادة دولة بفكرة عامة تخلق محيطاً كبديل لفكرة المجال الحيوي، ابتداء من بحث روسيا في القرم والبلقان وامتداداتها القريبية (اوربا - الشرق الأوسط و الصين في الشرق الأوسط وامتداده المكاني والولايات المتحدة الامريكية في الكثير من المراكز الاستراتيجية العالمية) وهذا يعني ان تركيز القوى الدولية على حوافها (الابتدائية) اخذت منها قسماً كبيراً أكثر من الاطراف البعيدة على عكس أيام الحرب الباردة، عندما اخذت القوى الدولية تبحث عن مصالحها الخاصة خارج نطاقها الاقليمي فأصبحت اوربا تبحث في افريقيا، وروسيا في آسيا، وغيرها(4). طالما ان الرؤية المقصودة من مشروع طريق التنمية ترتبط بروية عالمية تنفيذها يؤثر على حركة التوازنات العالمية بجنبتها الجيوسياسية، فإن مشروع طريق التنمية العراقي، الذي يتناغم مع المشروع الصيني العالمي المتمثل بالحزام والطريق) الى جانب احتدام المنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة وسعي روسيا الى تعزيز الخناق الطاقوي على اوربا فإن هذه المتغيرات يمكن لها ان تقف تحدياً امام المشروع؛ بحكم تناقض المصالح الدولية، ما يرفع سقف فواعل تحديات طريق التنمية لمستوى القوى الكبرى، وللوقوف على ابرز تلك التحديات سيتم التطرق لها على النحو التالي:

1- التحدي الروسي (تحدي نقل الطاقة).

تعاضمت أهمية منطقة الشرق الأوسط وسوريا تحديداً في المدرك الاستراتيجي الروسي خصوصاً مع تزايد المشاريع الاستراتيجية في المنطقة نظراً لما توفره المنطقة من موقع استراتيجي يمنح القوى الفاعلة فيه افضلية في التصرف بالقوة، ذلك ان الحيازة على هذه المناطق من قبل اطراف اخرى سينعكس على الأمن القومي الروسي نظراً لما تشكله هذه المنطقة

1 عصام جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، كراسة استراتيجية (20) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2023، ص12.

2 شادي عبد الوهاب منصور، القناة الجافة: ما هي فرص وتحديات تدشين مشروع "طريق التنمية الاستراتيجي" في العراق؟ تقارير المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1827، يوليو 2023، ص 2.

(3) Therese M. Shea, Technologies That Help the Planet, first edition, Rosen Publishing Group Inc, New York, 2022, P 7.

(4) Tiago Faia, Exporting Paradise? EU Development Policy towards Africa since the end of the cold war, first published, Cambridge Scholars Publishing, London, 2012, P 67.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

من أهمية سياسية – آمني، فالسياسة الخارجية الروسية تعمل وفق منظور امن الطاقة؛ اذ تسعى مرارا الى وضع اوربا بحاجة دائمة في الى عناصر الطاقة الروسية(1)، لذلك نجدها وقفت امام المشاريع المماثلة لمشروع طريق التنمية العراقي، كمشروع مد خطوط أنابيب الغاز من منطقة اسيا الوسطى باتجاه أوربا (2): كذلك اعترضت روسيا مشروع خط انابيب الغاز القطري الممتد باتجاه سوريا الى اوربا مروراً بالدول العربية في حالة تعزيز الخناق الروسي الطاقوي على اوربا، ذلك ما يدفع بنا الى وضع افتراض تعارض المصالح الورسي مع مشروع طريق التنمية العراقية بوصفه بوابة لنقل الطاقة الى اوربا والذي يتضح جليا مع شروع العراق بعقد اتفاقيات مع شركات قطرية للاستثمار في الغاز العراقي، فضلا عن طموحات قطر في إيجاد طريق لنقل الغاز الى تركيا ومن ثم الى اوربا عبر مشروع التنمية العراقي(3).

2- الصين (تحدي المقايضة الاستراتيجية)

تقع في الجزء الشرقي من قارة آسيا ويحدها من الشرق بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر بوهاي ومضيق تايون، وبحر الصين الجنوبي. وعلى الرغم من الاطلاعات الماثلة الا أن الصين تعاني من نقطة اختناق شديدة فيما يخص حركة التجارة والطاقة الصينية؛ تتمثل بمضيق ملقا الذي تمر من خلاله معظم الصادرات والواردات البحرية للصين (4). لذلك بادرت الصين عبر استراتيجية هادئة ومشروع عالمي بإطلاق مشروع الحزام والطريق ليمثل البوابة الصينية للانفتاح الجيوبولتيكي الصيني حول العالم، يبشر المشروع بصعود الصين كطرف منافس للولايات المتحدة الامريكية في مناطق جيواستراتيجية عديدة لاسيما منها منطقة الشرق الأوسط وارتباطاته بأوربا، والذي تسعى الصين من خلاله الى تبوء مكانة عالمية في سلم الهرم الدولي للقوة، ويشير سلوك الأداء السياسي الصيني الى انها دولة غير راضية على تراتبية النظام العالمي ومركزها في تراتبية القوة الدولية، اذ لم يعد الانكفاء الصيني ضمن حدودها محركا للسياسة الخارجية، وانما ذهبت بإطار أوسع من التوجهات الجيوسياسية خارج جوارها الجغرافي القريب والمتوسط والبعيد بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية(5). وحال ما اطلق الصين مبادرة الحزام والطريق 2013 وجهت الدول استراتيجياتها لجعل ذاتها مركزا او محطة اقتصادية طالما ان المشروع يدر بموارد اقتصادية ليس فقط للصين وانما الى جميع المراكز التي يمر بها الحزام والطريق الصيني، ولم يكن العراق بمعزل عن المخططات الصينية بوصفه نقطة عبور مهمة في مدركات صانع القرار، الا ان تعدد الخيارات الممكنة في تغيير مسار طريق الحزام البحري والطريق البري، يجعل من العراق امام تحدي اختيار الممر، فلا جدوى مطلقة لطريق التنمية العراقي لو اختارت الصين مسار بديل عن مرور بضائعها في العراق، وفضلت المسار الإيراني او المصري، ذلك ما يتوجب على العراق ان يوفر ميزات استراتيجية وتحديث منظوماته الأمنية وبناء التحتية لجعل توظيفاته الاستراتيجية تنسجم مع متطلبات المشروع الصيني لتحقيق الوصول السريع والامن للسلع والبضائع وتحقيق مقاصدها.

3- الولايات المتحدة الامريكية (تحدي تعارض المصالح الجيوسياسية)

على الرغم من تصاعد منحنيات القوة الشاملة للدول المنافسة للولايات المتحدة الامريكية الا ان وقت التعددية القطبية لم يحن بعد، فما زالت الولايات المتحدة الامريكية تنتظر لذاتها انها الطرف المهيمن عالميا، فواقعا لم تزل الولايات المتحدة الامريكية الطرف الموازن خارج المجال حتى في دوائر التوجه الجيو سياسية القريبة من موطن الخصوم.

وما زالت متواجدة وبكثافة في منطقة الخليج العربي والتخوم البحرية الأخرى بهدف الاستمرار في ممارسة الضغط الاقتصادي والعسكري على أطراف معينة للحد من تعاونها العسكري مع دول أخرى مناهضة للاستراتيجية الأمريكية ومنه الصين وروسيا، وان أي مشروع يخدم المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط يدخل في دائرة التفكير الأمريكي بهدف المساومة وافضت السلوكيات الامريكية في العراق بعد عام 2003 الى توجه العراق ورغبة في تحقيق التعاون

1 Özel Özcan, Have a nice day, Analyzing Energy Crises and the Impact of Country Policies on the World, first published, International Academic Publisher, Pennsylvania, 2023, P129.

(2) هبة محمود مبارك الربيعي، مكانة آسيا الوسطى في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص62.

3 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq/doha/?p=5824> تاريخ الزيارة 2024/3/12.

(4) عبد القادر محمد دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الابعاد والانعكاسات الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص146.

(5) Tanguy De Wilde, Pierre Defraigne, Jean-Christophe Defraigne, China, the European Union and the Restructuring of Global Governance, first published, Edward Elgar Publishing Limited, London, 2012, P52.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الاقتصادي مع الصين⁽¹⁾. الا ان تعارض المصالح بين الولايات المتحدة الامريكية والصين يمن ان يمثل تحديا كبيرا لإنجاح مشروع التنمية طالما بدا شكلا ومضمونا يخدم المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط وامتداده باتجاه اوربا، ذلك ما يتطلب

فاعلية في الأداء الاستراتيجي العراقية والتركيز على المصالح المشتركة للدول.

المحور الرابع: العراق و مستقبل التوظيف الجيوبولتيكي.

تشير خيارات التوظيف الجيوبولتيكي جملة الفرص والتي أدت الى اصطفاف المصالح الدولية فثمة من يرى ان تنامي القدرات العراقية على مستوى تحقيق الامن يمكن ان تؤسس قاعدة من الخيارات في ظل توافر مشاريع اقتصادية - امنية كبيرة يمكن ان تحدث تغييراً في خارطة التجارة العالمية اذ تنتج الخيارات اعادة ترتيب خطوط النقل الدولي من مناطق شرق العالم الى غربها، خصوصاً مع بروز رغبة العراق في إعادة مكانته الدولية، ويتضح ذلك في حربه جملة من المشاريع الناجمة عن تنامي الادراك العراقي بضرورة إيجاد مسارب جديدة تنوع من خلالها الاقتصاد العراقي وفق نمط جديد قوامه التوظيف الجيوبولتيكي. ليس فقط في مجال التوظيف عبر مسار طريق التنمية وانما باتجاه أخرى عبر الربط السككي مع ايران والمملكة العربية السعودية والأردن طالما من المفترض ان تنشأ مدن صناعية ما يدفع بنا ذلك الى طرح مشهد استمرار وتنامي التوظيف الجيوبولتيكي، ومشهد تعثر توظيف الجيوبولتكس العراقي.

المشهد الأول: استمرار وتنامي التوظيف الجيوبولتيكي:

تفرض حتمية المكانة الجيوبولتيكية وطبيعة المتغيرات والتحويلات التي تتضح ملامحها المستقبلية الى إمكانية نزوب الموارد الرئيسية المتمثلة بالطاقة الى جانب التحول الاقتصادي الذي فرضته المشاريع الدولية الكبرى، حتمت تلك المتغيرات على صانع القرار التفكير برؤية مستقبلية للبحث عن بدائل اقتصادية تتماشى مع الوضع الدولي الجديد، اذ جاء الجيوبولتيك كوسيلة من وسائل تعزيز المكانة الدولية للعراق.

ووفرت التكنولوجيا فرصة كبيرة لإمكانية تنامي التوظيف الجيوبولتيكي لما توفره من إمكانيات استطاعت الدول من خلالها تجاوز التحديات التقليدية، ففي العصور التقليدية " محدودة التكنولوجيا" لم تحظى المشاريع الجيوبولتيكية بمقدار ما تحوزه اليوم من مكانة في مدارك صانع القرار، فالتطور الحاصل في وسائل النقل وطرق البري ووسائل النقل الحديثة المتمثلة بالقطارات السريعة وسهولة اقتنائها أتاح ذلك إمكانية تعزيز العامل الجيوبولتيكي العراقي خصوصاً مع توجه صانع القرار العراقي الى شركات رصينة لاسيما الشركة المنفذة لميناء الفاو الكبير والتي استطاعت وبحكم التقدم التكنولوجي ان تزيد من الأعماق في الساحل العراقي والذي كان يشكل احد تحديات إرساء السفن الكبيرة. لذلك يمكن تحديد افتراض مفاده: كلما تمكن صانع القرار العراقي من ربط فكره المشروع (طريق التنمية العراقي) باستراتيجية عليا ثابتة، كلما اسهم ذلك في تعزيز مكانة العراق الإقليمية والعالمية عبر توظيف العامل الجيوبولتيكي كبوابة اقتصادية جديدة، و ركيزة اساس في تحول الاقتصاد العراقي، بما ينسجم مع متطلبات الوضع الدولي المعني بتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري⁽²⁾. ويقف مشهد تنامي التوظيف الجيوبولتيكي امام جملة من الممكّنات التي تسهم في تحقيق هدف إنجاح طريق التنمية ادقها:

انعكاس الفائدة: ان مشروع طريق التنمية العراقي ليس مشروع محلي – داخلي بل هو رابط دولي بمسارات نقل حديثة يمكن ان تخدم العديد من الدول وتعكس فائدتها على الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية، لا سيما منها (تركيا- قطر- السعودية) بوصفها مصدر طاقة الى إيجاد مسار نقل جديد يمكن ان يعزز افتراض تنامي المشهد الجيوبولتيكي عبر الدعم والاستثمار، الى جانب العديد من الدول الصناعية في جنوب شرق القارة الاسيوية.

حتمية التحول: من الناجع استراتيجيا ان يلج صانع القرار الى توفير بدائل اقتصادية يسعى من خلالها الى تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية بوصفها دعامة اقتصادية لا بديل لها، فالتغيرات التي لامست القطاع النفطي والتي أدت الى تقلبات في الأسعار وضعت صانع القرار محل إعادة تفكير بوسائل اقتصادية جديدة وان كانت مستقبلية، الا انها تحظى بتأثير واسع على التنوع الاقتصادي العراقي، خصوصاً وان مشروع طريق التنمية يحمل الى جنبه النقل مشاريع انشاء مدن صناعية وهي خطوة متقدمة في نجاعة التفكير الاستراتيجي العراقي. اذ يهدف المشروع الى تعزيز التنمية وتوفير فرص عمل كثيرة، اما على المستوى الدولي يسهل عملية وصول السلع والبضائع بتقليل الى النصف من طرق النقل التقليدية⁽³⁾.

1 Lai-Ha Chan, Pak K. Lee, China-US Great-Power Rivalry: The Competitive Dynamics of Order-Building in the Indo-Pacific, first published, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2024, p113.

2 ريكاردو بايون و اماندا هاون و كاثرين هاميلتون، أسواق الكربون الطوعية، ترجمة: نهلة الدرملي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011، ص205.

3 مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني للتنمية جديد، مصدر سبق ذكره ص87.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الفاعلية والأداء: ان تقادم السلطة والفهم الواسع لمشكلات العراق سواء كانت اقتصادية او امنية يمكن ان تساهم توجيه البوصلة الاقتصادية نحو تحقيق التقدم الاقتصادي عبر بوابة التوظيف الجيوبولتيكي، الى جانب شروع حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني لمواجهة العقبات التي تقف اما مسار طريق التنمية.

التقدم التقني: ان ما وفره التكنولوجيا التقدم التقني من حيث انشاء الطرق الحديثة (برية -سكك) واختيار العراق شركات التي يمكن ان تؤدي دوراً بارزاً في إنجاح المشروع عبر تمكين السواحل العراقية عبر إمكانية زيادة الأعماق البحرية في منطقة خور عبد الله من الجانب العراقي أتاح إمكانية تعزيز توظيف الجيوبولتيك أولاً من جانب جعل ميناء الفاو الكبير أكثر قدرة على استيعاب السفن الكبيرة. والأخر من حيث قدرة ما توفره التقنية من ميزات انفرادية يمكن ان تحدث نقلة نوعية في قطاع النقل من ثم القطاعات الأخرى(1).

المشهد الثاني: تعثر توظيف الجيوبولتيكي العراقي

إذا كان صانع القرار ينظروا إلى طريق التنمية على أنه الخيار الاستراتيجي الأمثل فلا بد من مواجهة التحديات الداخلية، التي قد تساهم في إعاقة أو منع حدوث ذلك "تنفيذ المشروع". ومن بينها الفساد والوفرة المالية وجذب المستثمرين ورصانة الشركات المنفذة، فضلا عن مشكلات عدم الاستقرار السياسي والوفاق حول البرامج الحكومية المستقبلية، والتي قد تعيق أيضاً جاذبيته للعملاء حتى بعد اكتمال المشروع، الى جانب صياغة الاستراتيجية الخارجية بالشكل الذي يتلاءم مع حجم الهدف المراد تحقيقه، ويقف مشهد تراجع التوظيف الجيوبولتيكي على افتراض مفاده ان عدم مواجهة التحديات والمعوقات يمكن ان يؤدي الى عدم اكمال مشروع طريق التنمية وتحقيق مشهد التعثر، ومن بين تلك العوامل الداعمة لتحقيق مشهد تعثر التنامي الجيوبولتيكي العراقي هي:

تعارض المصالح على المستوى الإقليمي (الكويت – مصر – ايران – السعودية – وعلى المستوى الدولي (روسيا – الولايات المتحدة الامريكية- الصين).

تراجع الجدوى الاقتصادية لعدم اكتمال البنى التحتية وفقا لما تم التخطيط له في المشروع نتيجة سمو التحديات على طابع التنفيذ المستقبلي.

تزايد التهديدات الأمنية لا سيما التهديدات الإرهابية وتهديد حزب العمال الكردستاني الذي ربما يدفع بتركيا الى التوجه نحو مسار جديد عبر سوريا او ايران.

الاختيار الصيني لوجهة البضائع وتفضيل الخيار العراقي على الخيار المصري او الإيراني.

انعكاسات التنافس الدولي بين القوى الكبرى روسيا الصين – الولايات المتحدة الامريكية) على واقع واهداف طريق التنمية العراقي.

الخاتمة:

لا احد يستطيع انكار، ان مشروع طريق التنمية العراقي بما يحمله من مضامين وتفصيلات من حيث النطاق المكاني وامتداده الجغرافي فضلا عما يرافقه من ميزات تنموية أخرى تتجسد بالمدن الصناعية، يمثل نمطا جديدا من أنماط التفكير الاستراتيجي العراقي، وهو وسيلة للتعبير عن مدى تنامي الادراك الاستراتيجية للتوظيف الجيوبولتيكي، إذ مثل المشروع حقيقة ثابتة ومتلازمة لطبيعة التوجهات الحكومية العراقية في تعظيم الإيرادات العراقية والانتقال من اقتصادي احادي الى اقتصاد متعدد الايراد ليس في مجال توظيف الجيوبولتيك العراقي كإجابة او مسار نقل فحسب، وانما ان يصبح العراق دولة مصدرة للسلع والخدمات عبر المدن الصناعية الجديدة، اذ رسمت اشتراطات طريق التنمية العراقي صورا مختلفة لطبيعة تلك التفاعلات إقليمية ودولياً، بالقدر الذي ننظره كمختصون: "ان التفاعلات الجديدة في ضوء طريق التنمية يمكن ان تمنح العراق افضلية في المقايضة المرنة، محققة معادلة علمية مفادها أن التفاعلات الدولية لا يمكن ان تسير بمعزل عن مرتكزات القوة الذاتية والتي يعول عليها الجانب العراقي عبر توظيف الجيوبولتيكي وامتداده المكاني المتصل جنوبا في دول الخليج وارتباطاتها البحرية باتجاه دول شرق اسيا، و شمال بتركيا وامتدادها المكانية المتمثلة بأوروبا، ما يعبر ذلك عن مضامينه تفسر الحالة الاندفاع المتزايد بين للعراق في إنجاح مشروع طريق التنمية طالما بدت ملامحه قريبة بقرب اكتمال ميناء الفاو الكبير.

ومهما تحققنا ودرسنا طبيعة الجيوبولتيك العراقي نجد ان العراق يقترب من تحقيق تحول يلامس طبيعة التفاعلات الإقليمية ودولية جديدة، نتطلع فيها الى ان تكون عهداً جديداً تصل به صوره العراق الساعي الى تحقيق التنمية والانسجام الدولي عبر معطى طريق التنمية وانعكاسه على الواقع العراقي الجديد.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

في الواقع ان ما يلامس المشروع من تحديات تتجسد بنمطين الأول داخلي قوامه التهديدات الداخلية التي واجهت المشاريع العراقية السابقة لا سيما منها الإرادة السياسية، ورؤية الحكومة فضلا عن تحدي الفساد، تفيد الى ضرورة تكثيف الجهود (جهد السلطة) لمواجهة التحديات انفه الذكر وهي ليست بمستوى تحدي عال يصعب معالجته الا انها ضرورية اذا ما ارادت الحكومة إنجاح هذا المشروع، فضلا عن نجاعة الأداء الاستراتيجي لمواجهة التحديات الخارجية وجذب المستثمرين والعملاء لسلوك الطريق العراقي الجديد.

ومهما يكن امر، فإنه من الثابت على حتمية التوظيف الجيوبولتيكي بالشكل الذي يمكن ان يخدم الاقتصاد يوفر مكانة حتمية في طبيعة التفاعلات الدولية نجزم على تسميتها بطبيعة التفاعلات العراقية الجديدة في ظل طريق التنمية والذي ندع فيه المضمار مفتوح لشرع الباحثون في الشأن العراقي لتنمية الأفكار الموصلة الى إنجاح هذا المشروع: ومن خلال ذلك نقف على جملة من الاستنتاجات ادقها :

الجيوبولتيك بوابة جديدة من بوابات التحول الاقتصادي العراقي الذي خدم واقع ومستقبل العراق طريق التنمية العراقي مشروع واعد ومسار تفكير وادراك سليم بوصفه مسار يمكن له ان يغير طبيعة التفاعلات العراقية.

ان طريق التنمية جاء كأحد معالجات التدهور الاقتصادي المبني على اقتصاد احادي الجانب والمرتبب بأسعار النفط العالمية، فكلما انخفضت الأسعار عالميا كلما وضع الاقتصاد العراقي اما تهديد مباشر طالما ان نسبة الاعتماد على النفط في الميزانية العراقية تفوق 90% من إيرادات النفط.

من الممكن ان تؤسس فكرة مشروع طريق التنمية بوابة تحسين المستقبل العراقي اقتصاديا وسياسيا وامنيا عبر النقاط مكانة إقليمية ودولية حتمية عبر إعادة توزيع الأدوار بحكم ما فرضه الواقع العراقي الجديد المتمثل بوجود بوابة تتمثل بميناء الفاو الكبير، ووصل يتمثل بالطريق السككي والبري، والمراكز المتمثل في المدن الصناعية، والانفتاح المتمثل في فاعلية الأداء الخارجي، من ثم الولوج الى عالم اقتصادي جديد.

التوصيات:

على صانع القرار العراقي ضرورة ان يجعل من مشروع طريق التنمية " مشروع دولة وليس مشروع حكومة" فحسب. على صانع القرار العراقي التركيز على حلحلة المشكلات الداخلية والوصول الى الوفاق السياسي والجماهيري وتوظيفها بالشكل الذي يحقق انجاز المشروع عبر جعل المشروع مطلب شعبي.

يمكن لصانع القرار اللجوء الى خيار المقايضة المرنة في مواجهة التحديات الخارجية وربط المصالح الاستراتيجية للدول التي تنظر الى طريق التنمية بوصفه تهديد اقتصادي.

إعادة النظر بالتوقيعات المحددة لإنجاز المشروع طالما اوشك العمل على الانتهاء من ميناء الفاو الكبير في عام 2025، فعمل الشركات الرصينة في انشاء السكك الحديدية او الطرق البرية يمكن ان تنجز اعمال المسارات بمدة زمنية اقل من المدة المحددة ولا نبالغ ان قلنا يمكن إنجازه خلال سنوات قليلة.

المصادر

أولاً: المصادر العربية والمترجمة :

آمال زرنيز، الاوراسية الجديدة وتأثيرها في الفكر الاستراتيجي الروسي: دوافع التدخل في اوكرانيا وسوريا وحدوده، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2022.

حيدر علي حسين، العراق وعمقه الميكانيكي - الادراك والاستجابة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية والمنظور المكاني للتنمية جديد، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 2022.

زيد عبد الوهاب، الاتفاق السعودي-الإيراني: محددات النجاح والفشل، مركز دراسات الشرق الاوسط (Orsam)، تحليل 311، مارس 2023.

شادي سمير عويضة، استراتيجية الغاز الأميركية - الإسرائيلية في شرق البحر المتوسط، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2023.

تاج الدين جعفر الطائي، إستراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي، ط1، دار مؤسسة رسلان للنشر، 2013.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

عصام جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، كراسة استراتيجية (20) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2023.

شادي عبد الوهاب منصور، القناة الجافة: ما هي فرص وتحديات تدشين مشروع "طريق التنمية الاستراتيجي" في العراق؟ تقارير المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 1827، يوليو 2023.

ريكاردو بايون و اماندا هاون و كاثرين هاميلتون، أسواق الكربون الطوعية، ترجمة: نهلة الدرمللي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2011.

ثانياً: المصادر الإنكليزية:

Juline Beaujouan, Veronique Dudouet , Vulnerability and Resilience to Violent Extremism: An Actor-Centric Approach, first published, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2024.

Hakan Fidan, Turkish Foreign Policy at the Turn of the 'Century of Türkiye': Challenges, Vision, Objectives, and Transformation, Insight Turkey journal, Volume 25, No.3, Ankara, Summer 2023

Harith Hasan Iraq's Development Road: Geopolitics, Rentierism, and Border Connectivity, Malcolm Kerr Carnegie For international peace Middle East Center, Washington, March 2024, p10.

Özsungur, Fahri, Handbook of Research on Cyber Approaches to Public Administration and Social Policy, first published, IGI Global, London, 2022.

Tuğrul U. Daim, Roadmapping Future: Technologies, Products and Services, first edition, Springer Nature Switzerland AG published, Oslo, 2021.

Therese M. Shea, Technologies That Help the Planet, first edition, Rosen Publishing Group Inc, New York, 2022.

Tiago Faia, Exporting Paradise? EU Development Policy towards Africa since the end of the cold war, first published, Cambridge Scholars Publishing, London, 2012.

Özel Özcan, Have a nice day, Analyzing Energy Crises and the Impact of Country Policies on the World, first published, International Academic Publisher, Pennsylvania, 2023.

Tanguy De Wilde, Pierre Defraigne, Jean-Christophe Defraigne, China, the European Union and the Restructuring of Global Governance, first published, Edward Elgar Publishing Limited, London, 2012.

Lai-Ha Chan, Pak K. Lee, China-US Great-Power Rivalry: The Competitive Dynamics of Order-Building in the Indo-Pacific, first published, Routledge Taylor & Francis Group, New York, 2024.

Xianming Yang, China's Qualitative Economic Transformation, first edition, Palgrave Macmillan published, London, 2023.

ثالثاً: مصادر الانترنت:

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مؤتمر طريق التنمية العراقي، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq>

بحسب بيان نقله مكتب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://pmo.iq>، بتاريخ 1 حزيران 2023.

الموقع الرسمي / مكتب السيد رئيس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://pmo.iq/?article=1695>، بتاريخ 2024/4/22.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الإحصائية النهائية الشهرية للصادرات النفطية، الموقع الرسمي لوزارة النفط العراقية، على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://www.oil.gov.iq/?article=2162>، تاريخ الزيارة، 2024/6/27.

وزير الخارجية العراقي السيد فؤاد حسين، البيان الختامي المشترك بشأن اجتماع الالية الأمنية بين جمهورية العراق والجمهورية التركية في بغداد، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، منشور على شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq/2024/44202> بتاريخ 14 / مارس، 2024.

الوقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، شبكة المعلومات العالمية الانترنت وعلى الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq/doha/?p=5824> تاريخ الزيارة 2024/3/12.



مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التفاعلات الاقليمية والدولية

م.م. حرير عصام محمد **

أ.م.د. رواء طه درويش *

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

ليس من السهل تحديد مفهوم سياسة الدولة الخارجية من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية وذلك لوجود اختلاف في الرؤى والتصورات في تحديد تعريف هذا المفهوم، فيمكن ان تعرف على انها " الافعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج". وهناك من يعرفها على انها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي"، وهي بصورة عامة تشير الى " نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي"، إذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي او الاقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الاخرى على وفق مصالحها القومية او الوطنية.

وفي ظل البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي، وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي. فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية. فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الإقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات او الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد، فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيعترب عليه ايجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.

وانطلاقاً من هذا الأساس تتجه السياسة الإقليمية العراقية إلى لعب دور إقليمي فعال، ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الإقليمية، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخدعات المحاور بأشكالها التي ستعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. وهذا يعني تبني نموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في مجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الإقليمية المندفعة، مما يؤدي الى انتاج ازمان جديدة، وبما ان الحياذ غير قابل للتطبيق سياسياً في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. هذا ما يدفع نحو تبني نموذج التوازن الفعّال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية. فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً شرقاً وأسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة. وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتت سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة. ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق، اي بعبارة اخرى ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الإقليمية انطلاقاً من ادراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيوستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية.

إن الادراك يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور اقليمي استراتيجي يمكن ان تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانغماس بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الإقليمية وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة الى الدور المفقود، والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنوي في التوازنات، بالإضافة الى الانتقال الى تفاعلات اخرى تتجاوز البيئة الإقليمية الضيقة لتوسيع مساحة

ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الإقليمية هو استثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهات بين القوى التي بدأت وكأنها المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة. واذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد، من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فان البراغمية ستتجلى في ادائه

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية.

** جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

السياسي من أجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي، وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يتنبهوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة، وان يمون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى.

لم تتوصل الدولة الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدها العراق، وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولاً، وثانياً وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية اما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية، وثالثاً ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة. وعلى هذا الاساس يمكن القول أن العلاقات العراقية – الاقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين :

المرحلة الاولى التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر، إذ طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى، مثل اغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية مثلاً الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول اخرى استراتيجية الاقتراب والحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص، إذ مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية – الاقليمية، بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الاقليمية لكنها أيضاً تتوطى على التكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس في طبيعة الوضع العراقي، بل أيضاً في طبيعة العلاقات الاقليمية البينية وفي المقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح الاحتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلمي مع عراق ما بعد ٢٠٠٣، بكل ما تحتويه من إقصاء لواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية – الاقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من اي ابعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة، وفيما يخص المواقف العربية تحديداً فنتيجة لما سبق يمكن القول ان دور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقاً لمصالحها وأوضاع العراق الأمنية والسياسية.

ولا بد من التأكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي – عربي نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقية – العربية في الآونة الاخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ومثل هذا التطور إستثماراً لتساعد المنحى الإيجابي في قبول العرب لأداء الحكومة العراقية، وإعطاء الأخيرة قدراً من الاهتمام للعلاقة مع المحيط العربي، يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي تعزز من استقرار العراق، ونتج هذا عن تنبه وإدارك مراكز القرار العراقي إلى الاهتمام بالملف العراقي، وأن إعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنما تعتمد تصالحات سياسية في أطار الداخل، والتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيّب فيها. اما بالنسبة للدول الغير عربية، فإن العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي، اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الأكثر عمقاً وانفتاحاً على العراق وعملت على تنويع مجالات علاقتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية.

و من خلال رؤية تحليله مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية، فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازناً أكثر حيال القضايا الاقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الآخرين، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضاً نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربياً، الى جانب دعم إيراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والتعويل أكثر على الحكومة العراقية في تغليب الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر أن اليات التوجه العراقي نحو الدول الاقليمية قد اكتسب مقدارا جيداً من التقبل والتفهم الاقليمي، مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء والعزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية، الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومراكز المصلحة والتعاون.

من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى ايجاد حالة من الضعف الاستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الاستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول جوار العربية واذا ما قمنا تحليلاً مختصراً لما تم طرحه فلا بد من الإشارة الى ان المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في أطاره اهتمامات الأنظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور المكانية على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

صلب العقيدة الأمنية والسياسة لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه. ذو طبيعة خاصة ومميزة.

يمكن القول ان هناك خطوط عريضة وخطة ترمي الى بناء علاقات رصينة اساسها المصالح، وبالنسبة للعراق، فان صياغة الحوار المؤسسي وصولاً لأنهاء الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الاقليمي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة بات يظهر جلياً، ولا بد ان تدرك الدول الاقليمية والعربية تحديداً ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامنه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة.

ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة دول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليمياً وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية، ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الاخرى، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسياً واقتصادياً وامنياً، كما من المسلمات ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة. لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الاقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري، ولاسيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديها للارهاب.

عبر تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيداً من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية. كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثراً فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيققق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول العديد من الملفات في المنطقة.

اذ كان العراق على الدوام عنصراً أساسياً في معادلة التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك بحكم مقوماته الحضارية والتاريخية والروحية والمادية، والدور الذي لعبه عبر التاريخين العربي والإسلامي. الا ان الغزو العراقي للكويت في عام 1990 مثل ضربة قوية لدور العراق وحضوره على الساحتين العربية والإقليمية، بعد أن كان يقدم نفسه على مدى ثماني سنوات خلال فترة الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988، عاملاً موازناً في الأمن الإقليمي.

ثم جاء التدخل الأمريكي للعراق في عام 2003 ليخرجه بشكل كامل من معادلة التوازن في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أدى هذا التدخل إلى تحول جذري في معادلة التوازن على الساحة الداخلية العراقية، ما أثار جدلاً كبيراً تجاه الهوية السياسية والثقافية العراقية، وبرز في هذا السياق دور الأكراد كهوية أخرى في المنطقة رأت في كل هذه الظروف فرصة للاستقلال، ولا يمكن إنكار أن انهيار القوة المادية للعراق، خاصة العسكرية والاقتصادية، قد أخرجه تماماً من حسابات توازن القوى في المنطقة.

عملت اغلب الدول على توظيف الأحداث لصالحها، بداية من سقوط النظام العراقي السابق، وحالة الفوضى والاضطراب التي لحقت بالبلاد، وصولاً لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ضبط الأمور وضعف معرفتها بتفاصيل وتعقيدات الخريطة السياسية العراقية، فساهمت هذه الأمور في التمدد على الساحة العراقية، ما اضطر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل على التنسيق معها خاصة على المستوى الأمني والاعتراف بدورها ونفوذها في العراق.

وزاد من ابتعاد العراق وغيباه عن معادلة التوازن في المنطقة، أن العرب أنفسهم لم تكن لديهم استراتيجية واضحة في التعامل معه، بل كان التوجس تجاهه وتجاه التحولات فيه خاصة فيما يتعلق بتجربته السياسية ومآلاتها هو عنوان الموقف العربي بشكل عام، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تعاملت مع العراق لسنوات طويلة بعد 2003 باعتباره بلداً محتلاً، وبعضهم الآخر نظر إليه على أنه قضية أمريكية وشأن خاص بالولايات المتحدة الأمريكية، ما ترك فراغاً سياسياً استفادت منه الدول الاخرى وقامت ببناء نقاط ارتكازها على أسس أمنية وعسكرية. فضلاً عما سبق فإن الاضطرابات الأمنية والصراعات الأهلية التي وصلت ذروتها في عامي 2006 و 2007، ومشروعات التقسيم التي طُرحت لتجزئة البلاد إلى ثلاث دويلات في الجنوب والوسط والشمال ومشروع تنظيم داعش الارهابي لإقامة دولة على أراضي العراق وسوريا، جعل العراق يتحول إلى ساحة للتفاعلات بين العديد من القوى الدولية والإقليمية، ما استنزف القدرات العراقية بشكل كبير، وجعله منشغلاً على الدوام بالداخل وغير قادر على استثمار قدراته وموارده في لعب الدور الإقليمي الذي كان يمارسه على الدوام.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ان التطورات التي شهدتها العراق خلال السنوات الأخيرة (بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي)، خاصة على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين العربية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، تدفع إلى طرح عدة تساؤلات من قبيل: هل يمكن للعراق أن يعود إلى ممارسة دور مؤثر في معادلة التوازن على المستويات الإقليمية والدولية خلال الفترة القادمة؟ وهل يمتلك مقومات هذا الدور والرغبة في ممارسته؟ وما هي المعوقات التي تقف أمام عودة العراق إلى الساحتين الإقليمية والدولية؟ وهذه التساؤلات كلها تمثل اشكالية البحث.

لذا ينطلق البحث من نظرية مفادها (ان التطورات التي شهدتها العراق بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي على مستوى الأمن والتجربة السياسية وإنتاج النفط، والتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية-الإيرانية، دفعت بالدول الإقليمية والدولية الى اعادة فتح ابوابها تجاه التقارب مع العراق بعد انصهار الكوابح المعرقة للعودة العراقية الى الساحتين الإقليمية والدولية وفي ظل استغلال الفرص المتوفرة في الوقت الحاضر)

ومن هنا سيتم تناول البحث، عبر المحاور الآتية :

المحور الاول : الاهمية الاستراتيجية للعراق اقليمياً بعد العام 2003

سيتم التطرق في هذا المحور الى الاتي :

اولاً : رؤية العراق ودوره اقليمياً بعد العام 2003

اتجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى مسار جديد تجاه العلاقات الاقليمية، اذ بدأت تنبذ العدوانية التي كان ينتهجها النظام السياسي العراقي قبل عام 2003 والذي وضع العراق بأكثر من مازق دولي، فأصبحت السياسة الخارجية العراقية تتجه نحو الانفتاح على العالم ومحاولة ارجاع العراق لمكانته الدولية والاقليمية السابقة عبر محورين الاول : استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة لإخراج العراق من اطار الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة والثاني تمثل في توسيع العلاقات والانفتاح الدبلوماسي على دول الجوار والعالم، وبداية مرحلة جديدة من السياسة الخارجية والتوجهات التي بدأت تتصاع الى الطوبوغرافية الجديدة للفئات الحاكمة، فاضحت السياسة الخارجية العراقية تقوم على منطلقات فكرية ومرتكزات جديدة¹. وهو ما اكده دستور العراق عام 2005، اذ من ضمن ما جاء في المادة الثامنة من الدستور هو : (يرعى العراق مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى الى حل النزاعات بالطرق السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية).²

وتعززت هذه الرؤية فيما بعد في استراتيجية الامن القومي العراقية عام 2007 فقد جاء فيها (ادراك العراقيين ومنذ سقوط النظام السابق انهم بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جديدة مع الدول المجاورة للعراق تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي ايضاً). واخيراً فإن الدستور العراقي في مادته (السابعة ثانياً) و المادة (الثامنة) قد حسم موضوع (كيف ينظر العراق الى علاقاته مع دول الجوار). ولكن في الوقت نفسه يعتقد بعض الباحثين ان من الافضل للحكومة العراقية ان تتعامل مع دول الجوار الاقليمي على الاسس الآتية³:

تقليل عدد الدول الخصوم والاعداء.

اعتماد سياسة سلمية وسلمية مع الدول المجاورة على مستوى الخطاب السياسي والاعلامي.

اعتماد المصلحة العراقية العليا ومنع تحول العراق راعي لمصالح دول مجاورة اقليمية ضد دول اخرى، او راعي لدول خارجية كبرى ضد اخرى.

اتباع العراق سياسة امنية تحافظ على الامن في المنطقة اقليمياً، وضرورة اقناع الدول بالاستثمار السياسي والاقتصادي في العراق.

1 عبد الصمد سعدون عبد الله، خضر عباس عطوان، العراق ومعضلة الامن الخليجي بعد عام 2003، مجلة الخليج العربي، العدد 1، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2014، ص 92.

2 وليد حميد شلتاغ، علاقات العراق مع دول الجوار الاقليمي، مقال منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت : <http://www.newsabah.com/wp/newspaper/45112>

3 عبد الجبار احمد عبد الله، المنظور الوظيفي والعلاقات العراقية العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص 4.



ومن نافلة القول فإنه بعد عام 2003 ظهرت هناك توجهات مختلفة نابعة من التنوع الذي دخل مكنة العمل السياسي في العراق، تدعو هذه التوجهات الى اتباع سلوكيات معينة للسياسة الخارجية العراقية، فمنهم من دعى الى ان يتخذ العراق التوجهات الماركسية وهناك من دعى الى التوجهات الدينية في علاقاته الخارجية مع دول الجوار، وهناك من دعى الى توجه قومي، وهذه التوجهات كانت نابعة من طبيعة وتوجهات الاحزاب التي تقود البلد آنذاك والتي استمرت في سياقاتها المتنوعة اعقاب ذلك والتي كانت اغلبها ذات ولايات خارجية، وهو الامر الذي ادى الى ان يصبح العراق في العقد الثاني من القرن الحالي (الارض التي تجمع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في الوقت نفسه، ويكون النفط والتوسعات الجيوسياسية للدول المجاورة والهيمنة للدول الخارجية هو العنصر المستهدف بالدرجة الاساس)، والسبب في ذلك يعود الى عاملين، الاول هو بسبب تقاطع المصالح بين الدول الجوار والدول المتصارعة فيما بينها، والثاني ضعف العراق من الداخل وهيمنة ونفوذ دول الجوار فيه من خلال الاحزاب ذات الولاءات الخارجية، خاصة بعد بروز مشاكل الاقليات والرغبة بالانفصال ومشاكل الحدود...الخ.¹

وعليه وبحكم اهمية العراق وبسبب تحول دوره اقليمياً عما كان عليه قبل عام 2003، وبسبب تقارب المصالح الاقليمية فيه وتخالفها فيما بينها، اصبح العراق اشبه بدور (موازن للقوى الاقليمية ومحدد للسياسات والتعاونات الاقليمية بعد ان كان قبل عام 2003 له دور في رسم سياسات الدول الجوار و فارض لرؤيته).

ثانياً : الاهمية الجيوستراتيجية للعراق اقليمياً بعد عام 2003

ازدادت اهمية العراق الجيوستراتيجية بعد عام 2003 في مدرك الدول ولا سيما المجاورة اقليمياً، فقد بدأت تنظر بعض الدول الى ان العراق اصبح ساحة فراغ امني استراتيجي واجب الملء لمنع هيمنة قوى اقليمية اخرى عليه قد تكون معادية لها، فميلان الحكومة والشعب العراقي لدولة معينة يؤثر في مصالح وامن دول اخرى، وبما ان العراق بعد عام 2003 اصبح في حالة تراجع امني وسياسي واقتصادي فقد ادى هذا الى زيادة تدخل دول الجوار وازدياد اهمية العراق الجيوستراتيجية كونه اضحى موقع مهم سهل المنال، فعلى سبيل المثال بدأت ايران ترى العراق على انه فرصة ذهبية لمواجهة دول معادية لها (دول الخليج – اسرائيل – الولايات المتحدة)، لان تشكيل عراق جديد بعد الحرب الامريكية يقوم على اساس النموذج الغربي وحليف للخليج واسرائيل يعني تهديد ايراني جديد، ولهذا فقد سعت ايران بعد عام 2003 بمختلف الوسائل بمد نفوذها الى العراق ايدولوجيا – سياسيا – اقتصاديا. وهكذا الحال بالنسبة لتركيا والولايات المتحدة وروسيا.²

وقد كانت للأوضاع والازمات التي عاشها العراق بعد عام 2003 الاثر البالغ في جعل العراق اكثر عرضة لتدخلات دول الجوار، ومن هذه الظروف (ضعف السلطة، ضعف التنمية السياسية والاقتصادية، مشاكل الهوية العراقية، الطائفية، هشاشة الوضع الامني وضعف القدرات العسكرية والتدريب العسكري وبروز خطر الميليشيات المسلحة..). هذا بالإضافة الى بروز احزاب عراقية ذات ولايات و تمويل خارجي ايضا، اذ وصل عدد الاحزاب بعد عام 2003 في العراق الى ما يقارب 500 حزب، وكل حزب من هذه الاحزاب ذا توجهات ورؤية مختلفة عن الآخر، وقد ضمت هذه الاحزاب عدد كبير من الممثلين السياسيين البارزين من وزراء ومدراء عامين الامر الذي ادى الى زيادة التمزق وتعدد الاتجاهات السياسية في العراق داخلياً وسهولة التدخل فيه. هذا فضلاً عن الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وليس بصورة مرنة، وعدم الالتزام بالدستور والقانون.³

وقد اثر هذا على المستوى الاقليمي فقد فتح الاحتلال الامريكي للعراق شكل جديد ومهم من العلاقات والتعاونات الجديدة لدول الجوار معه (خاصة مع ايران)، فبعد ان كان العراق مصدر تهديد لإيران اصبح يرتبط بها بعلاقات تقوم على اساس الدين المشترك والمصالح المشتركة. فعلى سبيل المثال وقفت ايران كحليف مساند للحكومة العراقية في مواجهة الهجمات الارهابية وعقدت اتفاقية تعاون مشترك بين الحكومة الايرانية والعراقية في تاريخ 2005/7/10، وقد كانت لها اليد الطولى في مواجهة الطائفية والتطرف وحركات الجماعات الاسلامية في عام 2006، واخيراً فقد كان لهجوم الجماعات الاسلامية المتشددة (داعش) عام 2014 على العراق السبب الاساس في دفع ايران لاتخاذ دور مهم في دعم المقاومة

1 نقلا عن :رعد قاسم صالح، التماسك الاجتماعي وفاعلية السياستين الداخلية والخارجية للعراق للفترة 2003 – 2010، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2016، ص22.

2 خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2007، ص158

3 خضير ابراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الاقليمي : دور العراق كعامل موازن، مجلة السياسة والدولية، العدد 71، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2022، ص166



العراقية لمواجهة هذا العدوان بالمال والسلاح، بل هناك من يؤكد وجود قوات إيرانية تقاتل مع القوات العراقية وتقدم لها الدعم اللوجستي المطلوب.¹

وكذلك الحال على المستوى الدولي فقد كان الاتحاد الاوربي من اشد المساندين للقضية الكردية في العراق لا سيما حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي له، وهو موقف في الحقيقة يعود الى ما قبل هذا الاحتلال بدعوتها الى ضرورة حماية حقوق الاقليات في العراق وخاصة الاكراد، وتقديم التمويل اللازم لهم، فالاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية على الرغم من تأكيدهم على ضرورة وحدة العراق فأنهم في الحقيقة قدموا الدعم الكبير للأكراد خاصة بعد الحرب من سلاح ومال، والتي بدورها ساعدت على زيادة المطالبة بالانفصال الكردي عن العراق.²

وبالتالي نعتقد بوجود موائمة فكرية استراتيجية بين الاهمية الجيوستراتيجية للعراق وتزايدها اعقاب الاحتلال الامريكي له وبين مستوى السيادة التي يملكها، وبذلك يمكن لنا تفسير سبب السعي الاقليمي والدولي في وضع مخطط الخلل الامني في حالة الاستمرار والديمومة داخل العراق.

ثالثاً : الاهمية الاقتصادية للعراق اقليمياً بعد عام 2003

لجأ العراق بعد عام 2003 الى التحول في نموده الاقتصادي وخاصة في مجال الخدمات الداخلية، اذ بدأ يلجأ الى نموذج الخصخصة الاقتصادية وادخال الاستثمارات الاجنبية لتلبية الحاجات الاجتماعية للشعب العراقي، وهو الامر الذي يمكن الحكومة العراقية من التخلص من نفقات كبيرة لتوفير خدمات الشعب مقابل حصول هذه الشركات الاستثمارية على امتيازات مهمة من العراق، هذا فضلاً عن خلق فرص عمل كبيرة من جراء الخصخصة والاستثمارات الاجنبية، اذ وصلت نسبة البطالة العراقية الى ما يقارب 45%-65% بسبب قرار حل الجيش العراقي بعد عام 2003. الامر الذي قد زاد من الاهتمام الاقليمي والدولي اقتصادياً في العراق بعد زيادة فرص التدخل الاقتصادي والمصالح الاقتصادية بسهولة وامكانية النفوذ الاقتصادي اليه.³ اضافة الى ان الاحتلال الامريكي أعاد هيكلة ورسم الاقتصاد العراقي من جديد بالصورة التي تخدم الشركات الاجنبية والدولية ومصالح الدول المجاورة ايضاً، من خلال جعل العراق يتبع مبدأ (حرية التجارة الخارجية) دون أي قيود وتعريف كمركية وزيادة العرض من المستورد الخارجي داخلياً وارتفاع الرواتب وتجميد المؤسسات الحكومية الاقتصادية ما عدا الشركات النفطية والانفتاح على الاستثمار الاجنبي، ولهذا كانت تذهب المصالح الاقتصادية الغربية ولا سيما الامريكية في تحويل النموذج الاقتصادي العراقي الى نموذج منفتح يقوم على اساس حرية التجارة والسوق، وهو ما أكدته المحكمة المدنية السابق في العراق (بول بريمر) في رأي له نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) الامريكية في تاريخ 20/حزيران/2003 التي وضح فيها اهدافه الاقتصادية في العراق من خلال قوله : (لا بد من تشجيع القطاع الخاص على الاسراع في تخصيص الموارد الى اكثر المشاريع انتاجية، ففي اقتصاديات انتقالية اخرى كان الانتقال من المشاريع العامة المبددة للموارد الى تلك المولدة للقيمة الاقتصادية في القطاع الخاص، قد تم ذلك عبر تحفيز نمو المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة وهي الاكثر قدرة على انتاج فرص العمل بسرعة. ويتحقق هذا التشجيع من خلال خفض الدعم المالي لشركات القطاع العام وانشاء لوائح تجارية واضحة وشفافة مع توافر القضاة الامناء لتنفيذها. وبشكل عام لا بد من انشاء نظام ثابت لحقوق الملكية كي يتمكن الاقتصاد من النمو). وقد تم تطبيق ذلك في (قانون الاستثمار للعام 2007) الذي شجع الاستثمار الاجنبي المباشر.⁴ وكذلك مشروع قانون الأوراق المالية والسلع قيد التشريع في البرلمان العراقي للدورة الحالية 2024.

ان تطبيق هذه القرارات الاستثمارية واللجوء الى تنفيع المصالح الخارجية في العراق، سيمكن الاقتصاد الخارجي من الانتعاش من جانب وابداع سبل للتدخل في العراق من جانب آخر بوسائل اقتصادية وجعل العراق تابع الى الاقتصاد الغربي بالاعتماد على استثماراتهم ومن ثم سيكون ايضا سوق اقتصادية مهمة لتصريف البضائع والصناعات الخارجية للدول المجاورة.

1 حنان محمد القيسي، دراسة في تمويل الاحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، العدد 45، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 2021، ص 63.

2 محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية الايرانية، مجلة السياسية والدولية، عدد 10، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص 71.

3 احمد صدام عبد الصاحب، الخصخصة ودور الدولة في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، العدد 21، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2018، ص 189.

4 هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الامريكية ودبلوماسيه الولايات المتحدة، 1987، ص 45.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ومن نافلة القول انه قد كانت للحرب الامريكية على العراق اثار اقتصادية سلبية، اذ ما زال العراق يعاني من اضرار الحرب والى الان، ففي تقرير (اضرار الحرب على العراق) الذي صدرته وزارة التخطيط العراقية، اوضحت انه قد وصلت مبالغ الانفاق على اضرار الحرب في العراق ولغاية 2020/12/13 الى حوالي (47.357.244.091) مليار دينار عراقي. اما بالنسبة للأسرة العراقية فقد عانت من قلة الدخل الكلي للأسرة، ففي بيانات رسمية عراقية اتضح ان مقدار الدخل الكلي للأسرة العراقية خلال اسبوعين في عام 2022 هو حوالي (60000) الف دينار، وللريف (58250) الف دينار والحضر بما يقارب (61000) الف دينار.¹

في المحصلة نرى بأن الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 قد مر باستراتيجيتين مهمتين، الاولى هي (استراتيجية التغيير) والتي كانت تحت الادارة الامريكية ومحاولة نقل الاقتصاد العراقي الى الرأسمالية الغربية واتباع النموذج الغربي ومن ثم الثانية (استراتيجية التوظيف) فقد تم توظيف هذا النموذج (العراقي الجديد - الرأسمالي) لخدمة الاقتصاد والمصالح الغربية وفتح مجاله كسوق للإنتاج الغربي وتصريف البضائع وادخال استثماراتهم بأوسع اطيافها، وهنا تكمن اهمية الاقتصاد العراقي اعقاب الحرب الامريكية عليه، الامر الذي انهك اقتصاده واصابه التضخم الذي ادى الى تراجعته بالنتيجة خاصة مع وجود جهود دولية راغبة في ذلك كما يحصل في الآونة الاخيرة من اضعاف سوق النفط وانخفاض اسعاره.

رابعاً : الاهمية العسكرية للعراق اقليمياً بعد عام 2003

ترتبط الاهمية العسكرية لأي بلد بعقيدته وقوته العسكرية التي هي أداة من أدوات السياسة الخارجية، اذ ان كل دولة عندما تقوم صياغة استراتيجيتها فإنها تملك عدد من البدائل والخيارات ولكن خيارها الحاسم وقرارها النهائي يعتمد على العقيدة العسكرية التي تعتنقها ويتلخص دور العقيدة العسكرية في تشخيص الأخطار المحتملة وتحديد أساليب مواجهتها واختيار الاهداف الممكنة والقابل للتنفيذ والوسائل الكفيلة بتحقيقها وترتبط بصياغة الاستراتيجية الأمنية للدولة من خلال محورين اساسيين، الاول هو طبيعة الاهداف ومقدار الامكانيات، وثانيا هوية وعدد المؤسسات التي تشارك صياغة الاستراتيجية الأمنية.²

وقد كان العراق قبل عام 2003 تقوم عقيدته على اساس التوسع العسكري الذي يفوق القدرات الذاتية له اقتصادياً وعسكرياً، ولهذا بدأت الحكومات العراقية التي تلت عام 2003 تحاول التدرج في تحقيق التفوق العسكري وارجاع المكانة العسكرية للعراق بعد ان تراجع عسكرياً في حقبة ما بعد الاحتلال الامريكي.³

ولان الاهمية العسكرية لأي بلد معين تبرز أما بسبب ما يملكه من قدرات عسكرية ذو اهمية لدولة اخرى يمكن ان يؤمن لها الحماية العسكرية خاصة اذا كانت حليفة استراتيجية له وتحقيق اهداف وغايات عسكرية ضد دولة اخرى كإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، او ان يكون مهم عسكرياً بسبب حاجته الى التسليح في حقبة معينة وعقد صفقات اسلحة مهمه أو حاجته لعقد اتفاقيات للتدريب العسكري أو شراكة عسكرية للدفاع المشترك، فإنه وفيما يخص العراق يمكن القول انه ذو اهمية عسكرية كونه بلد يمكن ان يحقق صفقات عسكرية مع بلدان مجاورة او ارسال قوات تدريب له، ولهذا تحاول اغلب الدول المجاورة اقليمياً للعراق تحقيق صفقات اسلحة معه، فقد اكدت تقارير امريكية ان ايران قد عقدت صفقة اسلحة مع الحكومة العراقية بقيمة (195) مليون دولار في عام 2014 مستغلة التراجع الامني في البلد والحاجة الى التسليح والدعم الدولي.⁴

1 صبا حسين مولى، موقف الاتحاد الاوربي من القضية الكردية في العراق، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 49، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2022، ص85

2 حمد ابراهيم علي، الاقتصاد العراقي وفاق المستقبل القريب، ص2، بحث منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي :

http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711IraqEconomyDr.AhmedIbrahihi4B.pdf

3 بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات : الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً، مجلة سلسلة رؤى معاصرة، العدد 66، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، 2018، ص11.

4 نقلا عن : منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة : دراسة في نظم تشكيلها، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص11



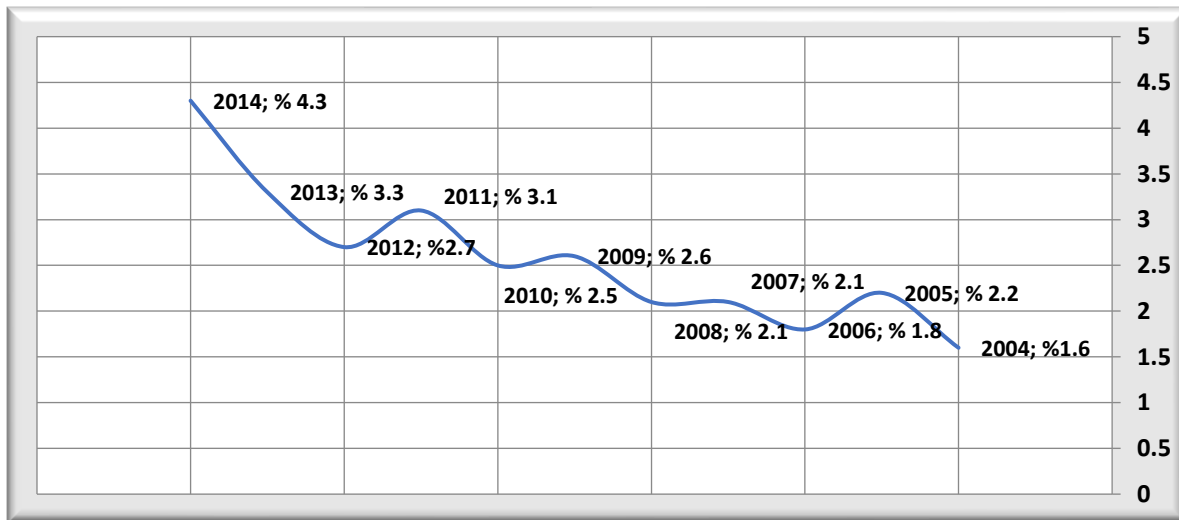
المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ومن الجدير بالذكر ان عدم الاستقرار السياسي والامني يلقي بظلاله على الجانب التنموي والاقتصادي للبلد، فعدم الاستقرار السياسي والامني للعراق دفع به للجوء الى التسليح والانفاق العسكري بشكل متزايد، وبما ان العراق ذا اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر النفط في الغالب فقد اثر عدم الاستقرار على العامل التنموي والاقتصادي للعراق وتراجع مؤشرات التنمية والاقتصاد جميعها وجوانب احوال المعيشة والصحة والتعليم. اذ ان هناك علاقة طردية بين جانب التسليح وعدم الاستقرار الامني والسياسي وعلاقة عكسية بين التسليح والتنمية واقتصاد البلد. وهو الامر الذي يزيد من اهمية العراق عسكرياً، فكلما تزايد الخلل الامني في البلد كلما تزايد اهتمام الدول به عسكرياً في محاولة تحقيق اتفاقيات وصفقات عسكرية ومن هنا تتضح اهميته العسكرية.¹

وان تتبع احصاءات الانفاق العسكري في العراق بعد عام 2012 وحتى عام 2022 يُمكن لنا ملاحظة مقدار التزايد في هذا الانفاق، وكما مبين في الشكل البياني الاتي :

يبين تزايد نسبة الانفاق العسكري العراقي من الناتج المحلي الاجمالي

(2022 – 2012)



المصدر: تقرير نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي، الامم المتحدة، البنك الدولي، 2023. وللمزيد ينظر:

http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS/countries?page=2&order=wbapi_data_value%201020wbapi_data_value%20wbapi_data_value-first&sort=desc&display=default

المحور الثاني : الاهمية الاستراتيجية للعراق دولياً بعد العام 2003

سيتم التطرق في هذا المحور الى الاتي :

اولاً : رؤية العراق ودوره في السياسة الدولية بعد العام 2003

ان من أهم قيود ومحددات رؤية العراق للسياسة الدولية وسياسته الخارجية تجاه العالم هو وجود قيود داخلية مؤثرة في ذلك بالدرجة الاولى، فالعراق ما بعد الحرب الامريكية اصبحت سياسته تقوم على اساس التوافق بين المصالح المختلفة وليس على اساس وجود فلسفة سياسية موحدة تتبناها الدولة الامر الذي ادى الى وجود الكثير من التناقضات الداخلية، اذ قد يصدر قراراً من رئيس الجمهورية يختلف عن قرار رئيس الوزراء أو وزير الخارجية بخصوص قضية معينة في السياسة الدولية.. والخ، وبالتالي تعدد مصادر القرار واختلافها ادى الى تراجع وتواضع الدور السياسي العراقي خارجياً بعد عام 2003.

ومن المفارقات الفكرية والسياسية ان طبيعة وتوجهات السياسة الخارجية العراقية ورؤيتها للعلاقات والسياسة الدولية قد جاءت بصورة مغايرة عما كان مخطط له ان يحدث في الاستراتيجية الامريكية والغربية، اذ اكد تقريراً اوروبياً تم اعداده

1 رشيد باني الظالمي، غسان طارق ظاهر، اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية : العراق انموذجاً، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 31، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، 2023، ص96.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

عام 2022 ان الهدف من غزو العراق هو انشاء دولة عراقية تعتمد العلمانية وتكون عاكسة للتطلعات الغربية ولا سيما الامريكية منها، ويكون ذو نموذج للازدهار والتقدم التكنولوجي والاقتصادي في العالم الشرق اوسطي وله دور في ابعاد العالم العربي عن الاسلام السياسي والقومية العربية المعادية لإسرائيل، ولكن قد جاءت المخططات الغربية بتصورات وتطلعات خاطئة، اذ اصبح العراق مع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ذو دور مستقل عن الدور الامريكي ولو بتبعية نسبية، وتبعية غالبية لبعض دول الجوار عن طريق توظيف الاحزاب التي حكمت ودخلت العراق ما بعد الحرب الأمريكية عليه، فالعراق اصبح دوره (كفاعل دولي) متراجع نسبياً على المستوى الدولي ومتزايد في الوقت نفسه على المستوى الاقليمي بوصفه ساحة مهمه لتطلعات ونفوذ دول اقليمية مجاورة (اي اصبح دوره موازن اقليمي في الشرق الاوسط).¹

وبالتالي نصل الى محصلة فكرية تؤكد ان الواقع السياسي العراقي ورؤيته للسياسة الدولية ما بعد الحرب الامريكية عليه قد مرت بمرحلتين سياسيتين مهمتين، الاولى التي امتدت من العام 2003 وحتى العام 2010 والتي فيها اصبح العراق في حالة انفتاح سياسي وذا دور فاعل نسبياً خلال التجليات الدولية ومؤيد في الغالب للتطلعات الغربية والتي كانت اخرها توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2009 وفي الوقت نفسه قد كان محط جدالات ونزاعات سياسية داخلية وخارجية غير راضية حول هذه الرؤية، اما المرحلة الثانية والتي تمتد منذ عام 2011 والى الان ففيها قد اصبح العراق اكثر ابتعاداً عن السياسة الدولية واكثر اندماجاً بالسياسة الاقليمية وصاحب الدور الاكبر فيها بحكم التغيرات التي طرأت على الساحة والذي حقق تحالفات امنية جعلته ينضم الى محور الدول المعارضة للتطلعات الامريكية والتي تجلت بأنشاء الحلف الرباعي والذي يضم كل من (ايران العراق سوريا روسيا) بعد عام 2014. وبفس الوقت استمرار التفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية حول مسألة بقاء / اجلاء قواتها من العراق.²

ثانياً : الاهمية الجيوستراتيجية للعراق دولياً بعد العام 2003

ليس هناك شك من ان العراق بعد اكتشاف النفط فيه مطلع القرن العشرين قد تزايدت اهميته الاستراتيجية واصبح محط انظار الدول الكبرى والصناعية منذ ذاك الوقت، فضلاً عن تنافس الدول على موقعه الاستراتيجي بحكم ربطه بين منطقتي الشرق والغرب وامتلاكه مصادر الطاقة الكبرى في العالم النفط وياحتياطي ما يقارب ثاني بلد في العالم بعد السعودية على الرغم من تأكيد دراسات على ان العراق قد يمتلك احتياطي نفطي يفوق الاحتياطي السعودي أو ما يعادله، ومن ثم فإن العراق ومنذ مطلع القرن العشرين كان محط تنافس الدول بسبب اهميته الاستراتيجية من حيث الموقع ومن حيث الطاقة حتى انتهت بالحرب الامريكية عليه عام 2003.³

أما مع مطلع القرن الحادي والعشرين فقد تم توظيف موضوع الارهاب والتهديد العالمي والضربة الامريكية في تاريخ 11/ايلول/2001 فيها كوسيلة لتحقيق هدف الحرب والسيطرة على النقاط التي كانت ترغب بها في الشرق الاوسط (العراق وافغانستان)، فعلى الرغم من اعلان افغانستان في تاريخ 12/ايلول/2001 استعدادها لتسليم (اسامة بن لادن) مقابل تقديم الادلة، قد التزمت الولايات المتحدة بالصمت والتنديد بالعمل الارهابي المتهم به افغانستان والدول الراعية للارهاب (العراق)، لان الحصول على المتهم يعني عدم قيام حرب امريكية عالمية على الارهاب وعدم دخول (افغانستان و العراق)، ومن ثم لجأت الولايات المتحدة الى خيار الحرب موظفةً الأزمة في الحصول على العراق عام 2003، واعقاب الحرب تم الهيمنة والتحكم بسيادة العراق بأيدي امريكية من خلال انشاء الحكم الامريكي للعراق بقيادة (بريمر) عام 2004 الذي قام بدور المتحكم بالسيادة العراقية من خلال انشاء الحكومة الانتقالية الاولى في العراق وبصلاحيات محدودة، وادخال التنوع في الطيف السياسي بما يشكل عامل مهدد لاستقرار و وحدة العراق المستقبلية.⁴

ومع نشوء حكومة عراقية ذات سيادة كاملة في العراق عام 2006، فإن انتهاكات السيادة العراقية دولياً واقليمياً قد استمرت ولا سيما من دول الجوار، اذ كنا بين الحين والآخر نسمع عن تدخلات في سيادة العراق وسياسته الدولية والداخلية جاعلةً الاحزاب ذات الولاءات الغير وطنية الامر اكثر سهولة وتبسيط على هذه الدول وقد عزز من هذا الامر انتشار

1 عامر كامل احمد، العراق وتعويضات الكويت، اوراق دولية، عدد 210، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، 2012، ص 1

2 جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 70، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2023، ص198.

3 عبد السلام حمدي الممعي، صراع الحضارات وحوار الدبابات، مكتبة وهبة، القاهرة، 2016، ص314

Gunluk ortadogu bulteni , middle east daily bulletin , (ankara : center for middle eastern startegic studies) , 2023 , p:6



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الطائفية والعنف السياسي في الداخل وانتشار ثقافات الانفصال والمظلومية القومية والقومية، حتى انتهاءها بدخول الجماعات تنظيم داعش الارهابي الى العراق عام 2014 التي تمثل تجسيدا واضحا للانتهاكات لسيادة العراق. وكذلك القوات التركية في بعشيقه عام 2015، والاختراقات المتكررة للسيادة العراقية الى الان، وتصريح بوتين روسيا في خوض الحرب ضد داعش في العراق من دون الاهتمام للسيادة العراقية وكأن السيادة العراقية دولياً أصبحت شبه هلامية.¹

ثالثاً : الاهمية الاقتصادية للعراق دولياً بعد العام 2003

تبرز الاهمية الاقتصادية للعراق دولياً بعد عام 2003 من خلال ارتباطه باقتصاديات الدول الكبرى والدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي (الدول الصناعية)، اذ بسبب اعتماد العراق الجديد في اقتصاده وناتجه المحلي الاجمالي على النفط وبمقدار اكثر من 80%، فإن اي ركود او خمود في صناعات وعمل الالة الصناعية الغربية للدول الصناعية يعني تأثر اسعار النفط العراقي لان الركود في الدول الصناعية تعني قلة الطلب على النفط العراقي وبالتالي تراجع واضمحلال الاقتصاد الوطني، فعلى سبيل المثال ان من اهم تداعيات الازمة المالية الدولية عام 2008 و 2015 هو تراجع اسعار النفط العراقي بعد الركود في الصناعة الغربية والدول الصناعية، وهو الامر الذي يعني ان الاقتصاد العراقي وبسبب الاعتماد الاكبر على مورد النفط اصبح محط تحكم وسيطرة وتوجيه الدول الكبرى والصناعية اضافة الى ارتباطه بهم، ومن هنا تبرز الاهمية الاقتصادية للعراق باعتباره اصبح محط تحكم وملك الدول الكبرى وصناعيا ومرتها باقتصادهم.²

وقد كان لقيام الحرب الامريكية على العراق عام 2003 الدور المهم في جعل المخزونات النفطية العراقية تحت سيطرة الادارة الامريكية مما عد عامل وعنصر مهم لازدياد الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية للنفط العراقي في المدرك الدولي اعقاب الحرب الاخيرة، اذ أصبحت عملية ادخال الشركات الاجنبية (الامريكية – الروسية – الصينية – الالمانية) اكثر سهولة للسيطرة والهيمنة على النفط، ومن ثم فإن سيطرة الشركات الاجنبية وخاصة الامريكية على هذا النفط يعني السيطرة على ثاني احتياطي نفطي في العالم، فحول العالم تنظر الى العراق بأنه منطقة اقتصادية حيوية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.³

هذا فضلاً عن ان قيام الحرب على العراق قد أدت الى نشوء انفتاح في السوق العراقية على السوق العالمية وزيادة استيرادات البضائع والسلع الخارجية وبالمقابل تراجع وانعدام المشاريع الخاصة والوطنية بسبب التدهور الامني وهروب رؤوس الاموال العراقية الى دول الجوار بحثاً عن الامن والاستقرار، ومن ثم كان العراق ارضاً خصبة للبضائع المستوردة ولا سيما من (الصين) مما أدى الى ارتفاع الاهمية الاقتصادية للعراق بعد الحرب ليس من حيث النفط فقط وانما كسوق مستوردة لمختلف انواع البضائع المصنعة دولياً، اذ قدر صندوق النقد الدولي مجموع الاستثمار الاجنبي في العراق في عام 2014 بحوالي (1080 مليون دولار) ويمثل هذا الرقم حوالي 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي العراقي، وفي عام 2015 كان حوالي (1161 مليون دولار) والذي يمثل حوالي 5.3% من الناتج المحلي الاجمالي. وقد صاحب هذا الاستثمار والتصدير الاجنبي الى العراق وجود ارض خصبة (سوق جاذبة للبضائع الاجنبية) بسبب الزيادة الكبيرة والنمو المستمر للسكان فيه ومن ثم زيادة الطلب على البضائع المستوردة مع تراجع الانتاج المحلي وشحته.⁴

ولان النفط هو عنصر اساس في فاعلية وتطور الدول الغربية خاصة، ولكونه العنصر الاساس للطاقة لا سيما في المستقبل القريب والبعيد فان من المتوقع ان يكون هناك تنافس على مصادر الطاقة العراقية مستقبلاً، فالدول الغربية الكبرى بدأت تتنافس في الحصول على استثمارات النفط وامتيازاته من الدول المنتجة له، ولكون العراق الجديد اكثر انفتاحاً على العالم فقد بدأ العراق يؤثر في الدول الخارجية الكبرى في دفعها الى التنافس من اجل الحصول على استثمار النفط فيه والحصول على امتيازاته ولا سيما الصين، هذا اذا ما عرفنا ان النفط العراقي يتمتع بمميزات مغرية للدول الكبرى كونه سهل الاستخراج وبكف رخيصة جداً، ويملك من الاحتياطي النفطي نسبة كبيرة اذا ما قورن بدول العالم وبترتيب الثاني على العالم بعد السعودية، اذ يتوزع النفط العراقي على طول اراضيه ولكن تتركز الكمية الاكبر في المناطق الجنوبية، فيوجد في محافظة البصرة وحدها (15) حقلاً نفطياً، عشرة منها منتجة وخمسة قيد التطوير والانتاج، وتشكل هذه الحقول من الاحتياطي النفطي العراقي حوالي 59% اي بمقدار (65) مليار برميل نفطي، أما اذا ما جمعنا نفط البصرة وميسان وذي قار فيصل الاحتياطي الى حوالي 71% من اجمالي الاحتياطي النفطي للعراق أي ما يعادل (80) مليار برميل نفطي،

1 تشارلز تاونزند، الارهاب، ط1، (القاهرة : مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع)، 2014، ص111.

2 عبد السلام حمدي اللمعي، صراع الحضارات وحوار الدبابات، مصدر سبق ذكره، ص314

3 Gunluk ortadogu bulteni , middle east daily bulletin , (ankara : center for middle eastern strategic studies) , 2023 , p:6

4 جميلة الطاهر، العلاقات العراقية الكويتية بعد الفصل السابع، مصدر سبق ذكره، ص 200.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أما المناطق الوسطى والشمالية فيتركز الاحتياطي الأكبر في محافظة كركوك التي تملك وفق التقديرات ما يعادل 12% من اجمالي الاحتياطي النفطي العراقي اي (13) مليار برميل نفطي.¹

رابعاً : الاهمية العسكرية للعراق دولياً بعد عام 2003

ان الاهمية العسكرية للعراق دولياً تأتي في عقود وصفقات الاسلحة التي يبرمها مع الدول الاقليمية والدولية وتصريف الاسلحة للدول بالدرجة الاولى، ولهذا كانت الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا من أكثر الدول سعياً الى هذا الجانب، فعلى سبيل المثال تعد الاهمية العسكرية للعراق في المنظور الروسي ذا دور مهم ومؤثر في اقتصاده، فيسبب المصالح الاقتصادية الروسية في العراق (عقود استثمار – عقود تسليح – تجارة - نفط) تسعى روسيا الى تحقيق هدف من جانبين الاول اقتصادي - عسكري من خلال تصريف الاسلحة الروسية في العراق والثاني استراتيجي - عسكري من خلال ابقاء العراق مستقر لبقاء استقرار المصالح الروسية فيه، وكما يقول (اليكسي ارباكوف) نائب رئيس لجنة الدفاع الاسبق التابعة لمجلس الدوما الروسي : (لنا مصالحنا الاقتصادية الخاصة في العراق، وان الاستقرار الاقليمي وعدم انتشار الاسلحة امر مهم بالنسبة لروسيا. وقد يكون افضل تحرك تقوم به روسيا هو السعي الى ضمانات بان يحترم اي شخص يخلف النظام السابق مصالح روسيا الاقتصادية والتي تشمل التنقيب في حقول النفط العراقية وتجارة الاسلحة بعد ما رفعت عقوبات الامم المتحدة عن العراق).²

ففي العام 2022 عقدت روسيا صفقة سلاح مهمه مع العراق يتم بموجبها تسليم العراق (40) طائرة مروحية روسية الصنع من طراز (ميغ-35 و ميغ-28)، فضلاً عن عقد صفقة اسلحة بقيمة (4) مليارات و (300) مليون دولار امريكي مع روسيا في العام الاخير نفسه ايضاً وفق اتفاقية التعاون العسكري التقني بين العراق وروسيا. وكذلك في العام 2019 تم توقيع صفقة أخرى، وتم تأجيلها بسبب جائحة كورونا.³

نستنتج مما تقدم ان العراق قد تمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بعد عام 2003 من حيث الجانب الاقتصادي والجيوسراتيجي في مدركات الدول، فعلى الصعيد الاقتصادي كان العراق اشبه بالسوق الجديدة والكبيرة لتصريف السلع والمنتجات للدول الصناعية وانفتاحه على اسواقهم الخارجية وكذلك سهولة وزيادة الاستثمارات الاجنبية ودخول الشركات المستثمرة للنفط العراقي وارتباط العراق باقتصادات الخارج، اما على الصعيد الجيوسراتيجي فان العراق وبحكم اهمية موقعه وادراك الدول لهذه الحقيقة، فقد تزايدت التدخلات الخارجية ولا سيما من لدن الدول الكبرى والمهيمنة على السياسة العالمية، اما على الصعيد السياسي ودور العراق في الساحة الدولية فان العراق كفاعل دولي لم يتمتع بدور كبير مؤثر في السياسة الدولية من حيث عده عنصراً فاعلاً، وانما كان دوره اشبه بالموازن الاقليمي وذا دور وفاعل اقليمي يفوق دوره الدولي بسبب تحكم الاحزاب السياسية ذات الاجندات الاقليمية بسياسته الخارجية، فالعراق دوره الدولي خجول بالنسبة الى الدور الاقليمي الذي عد ساحة توازن قوى بين الاقطاب الاقليمية في الشرق الاوسط.⁴

المحور الثالث : تزايد اهمية السياسة الخارجية العراقية اقليمياً ودولياً

بإمكان العراق ان يشهد حالة من تزايد الاهتمام الدولي والاقليمي عند توافر عوامل يمكن الوصول اليها بصورة استثنائية واصرار الداخل العراقي على ذلك، فتواة العراق يمكن لها ان تجمع حولها عوامل التفاعل الدولي وتضع العراق في بيئة الاهتمام وتفرض العراق كانه مركز فاعل ومركز اهتمام، وهو امر ليس بالبعيد المنال في حال توافر عراقاً مستقراً أمنياً وعراقاً تتوافر فيه النسب الأخيرة من موارد الطاقة في العالم وعراقاً يحرم البلدان الاخرى من القدرة الى التدخل في شؤونه الخاصة ويدفع بهم الى احترام سيادته الكاملة دولياً، ويتحقق ذلك باندثار الاحتقان الطائفي والقومي الداخلي والتوجه نحو التوحيد بالأرض والحدود التي من خلالها تزايد اهمية موقع العراق ومن ثم تُخلق صورة براقعة عن العراق

1 Elizabeth Dickinson , Playing with Fire:Why Private Gulf Financing for Syria's Extremist Rebels Risks Igniting Sectarian Conflict at Home , ANALYSIS PAPER , The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World , 2013 , p.16.

2 حلوب كاظم معلقة، داليا عمر نظمي، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الاعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، عدد 74، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021، ص254

3 احمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، مجلة السياسية والدولية، العدد 74، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص154

4 عبد الجبار الجبوري، بوتين يقرع طبول الحرب من العراق، مقال منشور على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي <http://www.qoraish.com/qoraish/2015/10> :



وتزيد روح الاندفاع نحو نقطة الاهتمام العالمية هذه التي تتوافر بها تلك المميزات الالهة، لهذا ان الأجابه على السؤال الذي يدور في بال كل متنبئ حول مستقبل العراق وتزايد الاهتمام الدولي فيه وبروزه كنقطة لامعة ونواة تجذب نحوها دول العالم، يمكن الوصول اليه، ولكن السؤال الاله هو كيف يمكن ان نجعل هذا الامر يستمر؟، لهذا سوف نتطرق الى اهم الظواهر والاحداث المحفزة والدافعة لتحقيق مشهد تزايد الالهية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً، كالأستقرار الأمني واضمحلال الحركات الانفصالية في العراق وتزايد الطلب على النفط، اذ تعد من ابرز الامور التي ستؤدي الى تزايد الالهية الاستراتيجية للعراق مستقبلاً. وهذا ما سنعكس على مستقبل السياسة الخارجية العراقي وعلى ازدهارها، وبالتالي فانه يمكن عد تزايد التنافس الدولي على النفط العراقي العامل الاول المحفز والدافع لتحقيق هذه الرؤية، وتنطلق هذه الرؤية من خلال توقع تزايد الطلب العالمي على النفط مستقبلاً، الأمر الذي يزيد من الالهية الاستراتيجية للعراق بالدرجة الاولى، بحكم ما يملكه من مخزون نفطي كبير، و وجود مساحات واسعة من الاراضي دون استكشافات نفطية الى الان. اذ ان العراق يتمتع بقدرات نفطية ومخزون نفطي هائل يجعل دول العالم جميعها تكون انظارها موجهة نحوه، فلدیه (74) حقل نفطي مكتشف ولم يتم الاستغلال من هذه الحقول النفطية الا (15) حقلاً نفطياً، هذا فضلاً عن ان منطقة الصحراء الغربية لم يتم اكتشافها نفطياً ومن المتوقع انها تملك من القدرات والمخزونات النفطية القدر الكبير¹، وبعد التنبؤ غير المتفائل حول مستقبل الصراع الدولي بسبب النفط امر ليس بالجديد ويعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد ادراك العالم حقيقة ان النفط مصدر طاقة قابل للنضوب وليس متجدد، ومن هذه الحقيقة تم ادراك مستقبل الصراع الدولي عليه وخاصة في البلدان المنتجة له ومنها العراق. فالثروات والموارد الطبيعية ومن بينها النفط بالأساس ستكون اساس الصراعات والحروب بين الدول مستقبلاً وسيتم خلط هذه الحروب والصراعات مع مواضيع عرقية وطائفية ودينية من اجل قيام الحروب والوصول الى النفط، ففي سنة 2001 صدرت دراسة مستقبلية لمفكر اسمه (كلير) توقع فيها الحروب التي ستنشأ في القرن الحادي والعشرين وقد اكد في دراسته على ان الحروب هذه ستكون من اجل هدفين اساسيين بالدرجة الاولى، وهما النفط ومن ثم المياه، فمع تزايد الطلب على النفط نتيجة التوسع الصناعي في الدول وزيادة السكان والحاجة المتزايدة له ومع استمرار نضوبه سيزداد التنافس عليه وخاصة في المناطق المالكة له وبالتالي ستزداد الصراعات والتنافس للحصول على ما تبقى منه والتحكم به من اجل ديمومة الاقتصاد والصناعة للدول الكبرى والنامية. فالقوة مستقبلاً سيتغير مفهومها وسترتبط بمستوى الناتج المحلي الاجمالي للدولة ومدى قدرتها على تأمين مصادر الطاقة²، ووفق توقعات منظمة الاوبك أنه سيزداد الطلب على النفط الخام العربي بالعموم الى حوالي 110 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 (مقارنة بمعدل الطلب الحالي على النفط البالغ 90 مليون برميل يومياً) والتزايد في الطلب سيأتي أساساً من الدول النامية ولا سيما الآسيوية منها (الصين، كوريا الجنوبية والهند) ومن المتوقع ان قطاع المواصلات وخصوصاً البري سيكون المصدر الأساس لتزايد هذا الطلب على النفط. اضافة الى انه التصنيع في الدول النامية (الذي يعتمد على وفرة مصدر النفط) يعتبر احد التطلعات لتلك الدول عالمياً اذ يوفر لها ميزتين اقتصاديتين، الاولى تخرجها من التبعية الاقتصادية لدول العالم الاخرى والحاجة لسلمهم والثانية تزيد دخلها الوطني، وبالتالي تركز هذه الدول على النفط كأساس لنموها وتوقعها عالمياً³، فضلاً عن ما تقدم ان النفط يتمتع بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي للدول الكبرى منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد اكد على ذلك الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) في عام 1977 عندما كان يقدم برنامجه حول تقليص استخدام الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية عندما قال : (تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب، ان ازمة الطاقة لم تقهرنا بعد، ولكنها ستقهرنا حتما ان لم نتخذ التدابير على الفور..). وهو ما أكده رأي حلفاء الولايات المتحدة الامريكية ابان الحرب على العراق عام 2003 وبقناعة تامة (ان الحرب ستكون حرب من اجل النفط). وهو ما تم تفسيره في تقرير (واقع الاستثمار الاجنبي في العراق للعام 2009)، اذ تم تعاقد وتنافس شركات اجنبية في العراق لاستثمار النفط وضمان تدفقه الى دولها، اذ وفق التقرير الأخير ان تعاقد الحكومة العراقية مع شركات اجنبية لاستثمار النفط في العراق وزيادة الانتاج النفطي للوصول الى ما يقارب (6) مليون برميل في اليوم كان بهدف زيادة القدرة التصديرية للنفط لدول الخارج وزيادة الواردات الوطنية (الناتج المحلي الاجمالي للعراق)، وقد كانت الشركة الوطنية الصينية من ابرز الشركات الاجنبية المتعاقدة في هذا المجال⁴.

- 1 وليامسون موراي، حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2015، ص21.
- 2 بشار فتحي جاسم العكيد، الموقف الروسي من الضغوط الامريكية على العراق 1991-2003، مجلة دراسات اقليمية، العدد 71، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2018، ص357
- 3 صفاء حسين علي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 66، كلية القانون، جامعة كركوك، 2022، ص332
- 4 نزار اسماعيل الحياي، عبد الحميد العيد الموساوي، العلاقات الروسية - الامريكية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية 2001 - 2008، مجلة قضايا سياسية، العدد 1، كلية العلوم السياسية، 2009، ص44.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

أما بما يخص المحفز والدافع الثاني لتحقيق مشهد تزايد الأهمية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية فيمكن عد تحقق الاستقرار الأمني الداخلي والإقليمي وتراجع التدخلات الإقليمية والدولية من أهم المحفزات والدوافع الأخرى لتحقيق مشهد تزايد الأهمية للعراق، فمن خلال هذا المشهد سيكون للاستقرار الأمني في الداخل العراقي وفي محيطه الإقليمي دور في رفع شأن الأهمية الاستراتيجية للعراق، فلا يمكن تصور بلد ذو أهمية استراتيجية (موارد و موقع) من دون وجود استقرار أمني في الداخل وفي المحيط البيئي الإقليمي الذي يعيش فيه، الأمر الذي سيؤدي الى قلة التدخلات الإقليمية والدولية فيه وتحقيق سيادة كاملة داخل حدوده¹، وبالتالي ان تحقق الاستقرار الداخلي سيؤدي الى تحقق استقرار اقتصادي للمصالح الوطنية والدولية في البلد، اذ يؤدي الاستقرار الى زيادة الاستثمارات الأجنبية للشركات الأجنبية بصورة عامة، فمثلا بين عامي 2009-2010 عملت الشركات البريطانية للاستشارات الاستثمارية (ICA) مع الهيئة العراقية للاستثمار في تطوير وتدريب وزيادة جذب المستثمرين الى العراق بعد التحسن الأمني النسبي في هذين العامين الأخيرين.²

ومن جانب آخر ان استقرار وعدم استقرار العراق سيؤدي في مستقبله القريب التأثير في التوازنات الإقليمية، ولهذا تحاول في نفس الوقت اقطاب الشرق الاوسط التدخل به، فهناك دول تتدخل لحفظ امانة واستقراره باعتبار ان استقراره هو من استقرار مصالحها وهناك دول معاكسة لتطلعات الاولى ترمي للمحافظة على شكل التوازنات الإقليمية ومنع تزايد التوسع الإقليمي للطرف الاول. اذ قد اتخذت الدول الكبرى اقليمياً دوراً بارزاً في اختراق حدود العراق بعد عام 2003 وقد أدت وسائل الاعلام والعولمة والشركات متعددة الجنسيات وانتقال رؤوس الاموال (اختراق اقتصادي ثقافي اجتماعي) دور كبير في اختراق سيادة العراق وزيادة التدخلات في شؤونه الداخلية، واصبحت سياسة العراق ومكانته تابعة الى مصالح وتحكم الدول الأخرى به اقليمياً ودولياً.³

على المستوى الدولي فإن تدخلات الدول الكبرى في العراق اصبحت ضمن تطلعاتها ومخططاتها المستقبلية في الشرق الاوسط، اذ يؤكد المفكرون (ريتشارد هاس و مارتن انديك) على انه من الضروري ان تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تشكيل الامن والاستقرار في العراق لأنه سيمثل حجر الاساس في الانطلاق والتفرغ و التعامل مع ايران، خاصة بعد زيادة نفوذها في العراق واقتربها من امتلاك السلاح النووي الذي يشكل تهديد مباشر للمصالح الامريكية والوجود الخليجي والاسرائيلي بالاساس. وكما يقول المفكرون : (اذا ارادت ادارة اوباما تحقيق النجاح في الشرق الاوسط فعليها ان تتخطى مسألة العراق، و ايجاد السبل للتعامل مع ايران تعاملًا بناءً)⁴، وهناك ايضا مفكرين غربيين يؤكدون انه من الضروري ان تستمر الولايات المتحدة الامريكية في دعم السياسيين العراقيين وربط الدور العراقي بالدور الأمريكي والسياسة الامريكية عالمياً. ويجب عليها ان تكيف دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري في حل المشاكل العراقية وكأنها وصية عليها. فالعراق ما زال يعاني الكثير من الازمات وتحاول الولايات المتحدة الامريكية التدخل في حلها ساعية الى استقراره مع تضائل قبول العراق وقناعاته بالمساعي الامريكية، وبهذا ان ما يتطلبه الأمر هو رسم خريطة امريكية جديدة في التعامل مع العراق والشرق الاوسط بعد فشل الطريقة الامريكية في الشرق الاوسط بعد عام 2003 وعدم تحقيق الرؤية التي كانت تهدف لها (عراق مندمج مع الرؤية الامريكية وتابع لها).⁵

أما على الصعيد الإقليمي فإن بعض الدول الإقليمية تشعر بأن قيام دوله عراقية بدعم من الولايات المتحدة سوف يشكل خطراً عليهم وقد يؤدي الى زيادة تداعيات الحرب الأمريكية على العراق اقليمياً، ولهذا تحاول بعض الدول الإقليمية منع قيام عراق يتمتع بعلاقات دولية وإقليمية جيدة وفي الوقت نفسه منع اي دعم دولي سياسي أو عسكري له. فقد نشر موقع

1 رحيم علي الفوايدي، العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية الاسرائيلية بعد الحرب الباردة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 17، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2013، ص 79.

2 مجموعة باحثين، النظرة الاسيوية نحو دول الخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2023، ص 100.

3 توماس وبلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق اسيا : المثلث الاستراتيجي الصين - اليابان - الولايات المتحدة الامريكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2023، ص 16.

4 مصدر حكومي ل/موازين نيوز/ سنلجاً لروسيا والصين لتسليح الجيش العراقي، شبكة موازين نيوز، 16-05-2015 : <http://www.mawazin.net>

5 فهد مزبان خزار، الابعاد الاستراتيجية للعلاقات الايرانية الصينية، مجلة دراسات ايرانية، العدد 15، جامعة البصرة، 2220، ص 15.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ويكيليكس في عام 2015 ان هناك علاقات بين السياسيين العراقيين والسفارات السعودية في دعم الحركات الارهابية والحركات المتشددة الاسلامية في العراق والنفوذ السعودي فيه.¹

بالتالي نستنتج ان من المعوقات المهمة لتحقيق مشهد تزايد الالهية الاستراتيجية للعراق هو عدم تحقق الاستقرار الامني الداخلي والاقليمي واستمرار التدخلات الاقليمية والدولية في العراق، اذ ان من ضروريات تحقق مشهد متكامل للالهية الاستراتيجية لاي بلد يملك مقومات الالهية الدولية والاقليمية (موارد و موقع) هو تحقيق أمن داخلي مرتبط بالضرورة بالأمن الاقليمي، فكلما تزايد مؤشر الامن والاستقرار الخارجي والداخلي كلما تزايد مؤشر الالهية الاستراتيجية للعراق وزادت تطلعات الدول الكبرى والاقليمية فيه، فلا تستطيع هذه الدول تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية دون وجود استقرار يدعم هذه التطلعات، وهو الامر الذي نلاحظه اقليمياً ودولياً في الآونة الأخيرة، فهناك دول تمثل عنصر داعم للاستقرار العراقي لضمان استقرار مصالحها بالنتيجة، وهناك دول اقليمية ودولية تمثل عنصر افسال للاستقرار الداخلي والخارجي العراقي، لأفسال مصالح ومشاريع التوسع الاقليمية والدولية لدول اخرى²، أما المحفز والدافع الثالث والأخير لتحقيق تزايد الالهية الاستراتيجية للعراق وسياسته الخارجية هو تراجع الحركات الانفصالية وتزايد اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق، ففي هذا الواقع سيكون لعامل تراجع الحركات الانفصالية في العراق ونهاية اطروحة التقسيم العراقي دور في تعزيز اهمية الموقع الاستراتيجي ومن ثم تزايد الالهية الاستراتيجية للعراق³، وتظهر هذه الرؤية نتيجة تحول العراق الى دولة قوية في الداخل والخارج على الساحة الدولية، من خلال سعي الاحزاب الداخلية الى تجاوز جميع الانقسامات الطائفية والعرقية والدينية، والتوجه نحو دعم العراق الواحد وليس لفرد أو حزب معين، وكذلك من خلال التراجع عن فكرة الفدرالية أو من خلال تقليل صلاحيات الاقاليم من اجل انعاش قوة المركز العراقي والتوجه الى اهداف وطنية وليس فردية، اذ يمكن من خلال هذا توقع عراق ذو اهمية استراتيجية متزايدة في المستقبل القريب والبعيد.⁴

وان من الأمور التي يجب الاعتماد عليها في تحقيق هذه الرؤية هو الذهاب نحو فكرة (سمو الدولة) التي برزت للوجود في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، اذ يجب ان يكون هناك ولاء تام من قبل الشعب الى سلطة الدولة الحاكمة للشعب وان تكون الدولة اعلى من اي كيان أو مصالح جماعة أو افراد معينين.

هذا ومن الجدير بالذكر ان من ابرز معوقات تحقيق مركز قوي يفوق قوة الاطراف والاقاليم وينأى عن بروز حركات انفصالية هو الثغرات الموجودة في الدستور العراقي للعام 2005 والتي اعطت قوة للأقاليم وادت الى اضعاف المركز العراقي في الوقت نفسه، لهذا يجب تجاوز هذه الفقرات الموجودة في الدستور، كالفقرة الرابعة من المادة (121) من الدستور العراقي والتي تنص على (تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية). وهو الامر الذي لا يعطي للمركز قوة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي، وكذلك الحال ايضاً في الفقرة الرابعة من المادة (126) من الدستور العراقي التي تنص على انه (لا يجوز اجراء اي تعديل على مواد الدستور من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الاقاليم التي لا تكون داخلية ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعني وبموافقة اغلبية سكانه باستفتاء عام). وهذا يضمن بقاء الاقاليم بسلطات قوية دون انتهاك لها او محاولة التقليل والحد منها وتقلل من سلطات المركز.⁵ اما من ابرز المعوقات للحركات الانفصالية في الداخل العراقي هو ان السعي نحو تشكيل دولة من محافظة او مجموعة محافظات (جزء من العراق) يعني انه سيحتاج الى وزارات ودوائر بمختلف اختصاصاتها وميزانية تغطي احتياجات جميع هذه المؤسسات الرسمية وهو الامر الذي سيرهق المحافظة

1 ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية : الرهان الامريكي - الروسي في عالم متغير، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2020، ص105.

2 oxford word power , English Arabic dictionary , 1998 , Helen Worn , cit , p21.

3 ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج الإستراتيجية الدولية في عصر العولمة، دار اليازوري للطبع، عمان، 2022، ص103

4 : Phillip J.baram , the department of state in the middle east , university of Pennsylvania press 1978 , united states of America , 1978 , p.224

5 طالب حسين حمزة، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، الشبكة العربية للنشر، بيروت، 2005، ص26.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

او الدولة، هذا بالإضافة الى حاجته الى كفاءات ادارية كبيرة وهو ما تفتقده اغلب المحافظات فهي تعيش في فشل اداري وفساد اداري ادى الى عدم اكمال وتشغيل المشاريع التنموية بشكل كامل، وهذا يعني عدم القدرة على ادارة دولة بالكامل¹. ومن جانب آخر أكد (سكوت ريتز) كبير مفتشي الاسلحة النووية في العراق سابقاً، ان فشل اسرائيل في دفع الولايات المتحدة الامريكية للحرب على ايران بدل العراق، ادى الى اجراء تحول استراتيجي اسرائيلي بعد حرب عام 2003 في توظيف العراق كوسيلة تجعل ايران هي الهدف القادم بعد العراق وجعل العراق البوابة للتغيير في الشرق الاوسط والمنطقة. وهو ما يتم تفسيره من التغيرات التي حصلت في المنطقة بعد

1 عبد علي المعموري، وسن احسان عبد المنعم، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص17.



(مبادئ وأهداف سياسة العراق الخارجية)

م.م. مها غافل حسين

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

maha.ghafil@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة طبيعة النظام ونظرة نخبه السياسية لمصالح الدول العليا التي يتأثر تحديدها ليس فقط بطبيعة النظام، بل ايضا بمدى تمثيله لمصالح اغلبية المجتمع وتطور مؤسساته ووضوح نظامه السياسي.. هذا في الوضع الطبيعي ومن الناحية النظرية حيث السياسة الخارجية تعبر ايضا عن توجهات النظام لتكون انعكاساً لسياساته الداخلية، فالدول التي تملك نظاماً سياسياً يعكس حقائق الحياة السياسية، ويمثل كل فئات المجتمع ولديه مؤسسات مستقرة تكون قادرة وبسهولة على انتاج سياسة خارجية للدولة تمثل فعلاً مصالح الدولة وعلى اساس ثوابت مقبولة، بحيث لا تتغير بتغير الأشخاص الا بالقدر الضروري الذي تفرضه اية تطورات تستدعي التغيير، ولا يمكن توقع سياسة خارجية فعالة لأي دولة وضعه الداخلي غير متماسك فبالنتيجة السياسة الخارجية هي استجماع عناصر القوة الداخلية وصياغتها وفق الوضع الجغرافي السياسي والعلاقات الخارجية بكل ما فيها من مصالح متبادلة ومن الخطأ تصور نجاح السياسات الخارجية لدولة فقط بسبب مهارة دبلوماسيه رغم اهمية هذا العامل اذ ان السياسة الخارجية هي محصلة قوة العوامل الداخلية والخارجية، تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما الى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من اجل تحقيق أمنها وضمان الحدود والحاجات الأساسية للدولة. وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول الى الأهداف بحسب امكانيات الدولة وقدرتها على التأثير فقد تعمل بعض الدول في إطار سلمي لتحقيق تلك الأهداف بينما تعري القوة دولة أخرى على الحرب والعنوان. ويمكن دراسة موضوع السياسة الخارجية العراقية من منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف، ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والامكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب. وتقتضي صياغة السياسة الخارجية لأية دولة القيام بحسابات معقدة للوصول الى الأهداف المطلوبة لأن العمل السياسي الخارجي ينبغي ان يأخذ بالحسبان أنه يتعامل مع دول أخرى لها خططها وأهدافها، وأن لا أحد يعيش في عزلة ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لسياسة خارجية أو نشاط دبلوماسي..

أشكالية الدراسة: يأتي هذا البحث في شكل نظري لكشف الغموض عن مفهوم السياسة الخارجية بشكل عام مجيبة عن السؤال المركزي التالي، ماهي توجهات ومحددات السياسة الخارجية وما هو مستقبلها ؟

ومن هذه الاشكالية العامة تتفرع الاسئلة الفرعية التالية:

ما هو مفهوم واهداف سياسة العراق الخارجية وما هي اهم محدداتها؟

ما هو تأثير الدول على السياسة الخارجية العراقية؟

ما هو مستقبل السياسة الخارجية العراقية؟

فرضية الدراسة : كلما كان مفهوم السياسة الخارجية ادق، كان تفسيره لواقع السياسة الدولية اشمل ؛ السياسة الخارجية للدول لا تقبل عدة توجهات؛ وقوة السياسة الخارجية للدول تخضع لطبيعة محدداتها.

اهمية الدراسة :تتجلى اهمية البحث في السياسة الخارجية لفهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير اسباب تبلور السياسة الدولية في انماط مختلفة في النسق الدولي، كما ان دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى او اقلية ومدى نفوذها وحجم ادوارها الخارجية، كما تمكننا كذلك من معرفة اسباب ضعف ادوار دول اخرى.

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى كشف الغموض عن مفهوم السياسة الخارجية، من خلال التطرق لمختلف تعريفاتها للانتهاج بتعريف اجرائي لها، وكذلك التعرف على اهم خصائصها وتوجهاتها وبتحديد محدداتها وتأثير الدول عليها واخيراً بمستقبل السياسة العراقية.

منهجية الدراسة :اعتمدت الدراسة المنهج السلوكي لمعرفة السلوك السياسي للدولة، وكذلك المنهج الواقعي لدراسة السياسة الخارجية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المبحث الاول: : التعريف بالسياسة الخارجية العراقية ومعرفة مبادئها واهدافها ومحدداتها

تشير اغلب الدراسات إلى عدم وجود تعريف شامل للسياسة الخارجية على اعتبارها فرع من العلوم السياسية وقد تطرق البعض إلى أن تعريفات السياسة الخارجية قد تتسم بالعمومية، على الرغم من أن أغلبها تتفق على مسألة تحقيق الهدف المرجو للوحدة الدولية في تفاعلها من الوحدات الأخرى التي توضع وفق الاستراتيجيات المقترحة من قبل صانع القرار والمؤسسات المعنية في صنع القرار التي تأخذ في حساباتها نوع وخصائص النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك، والحقيقة ومع التطور الحاصل في النظام الدولي ومن خلال التحولات التي طرأت عليه سواء السياسية أو العلمية من تطور تكنولوجي نجد أن هذا المفهوم قد توضحت مفاهيمه وأهدافه ووسائله ومناهجه مما اتاح أن تتوضح تعريفاته على مختلف المنطلقات الفكرية التي تحاول تعريفه لذلك سوف نوضح تعريفات السياسة الخارجية ومبادئها واهدافها ومحدداتها كالتالي:

مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف (جيمس روزيناو) السياسة الخارجية على أنها " جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الإشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي تلائم الوحدة الدولية، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الهدف الموجهة بشكل منتظم من الفعاليات التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية¹ وتقوم السياسة الخارجية للدول على الحفاظ على كثير من الأهداف والمصالح التي يمكن ترتيبها وفق ثلاثة أهداف:

الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية، وهي الأهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة.

أهداف متوسطة المدى، وهي أهداف تقع في مرتبة أدنى من الأولى، وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.

أهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والأفكار التي ترمي الدولة إلى تحقيقها على

المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وزيادة فاعلية دورها في المجال الدولي.² وبطبيعة الحال فإن سياسية العراق الخارجية وخلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير. لقد تركت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي تأثيراً سلبياً ازاء أي دور فاعل مستقل عن هذه الهيمنة وما يترتب عليها من استراتيجية دولية متعارضة بينما هدف المحافظة على كيان الدولة وصيانة أمنها وسلامتها، يستلزم حشد القدرات الداخلية، وكسب التضامن العربي والإقليمي والدولي.³

ب. مبادئ السياسة الخارجية

مبادئ السياسة الخارجية ضمن دستور 2005 شهدت منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2004 تحولات فجائية سريعة مليئة بالصراعات والمنازعات الإقليمية والمحلية التي أخذت أبعاداً قومية ومذهبية وطائفية، والتي جرت تغذيتها بأجندات خارجية دولية وإقليمية تداخلت معها عناصر شديدة التعقيد من جراء استفحال ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني الجماعات المسلحة، بدءاً من تنظيم القاعدة في عام 2001 وصولاً إلى ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي، بسبب تداعيات الصراع الداخلي في سوريا منذ عام ٢٠١١ ومن ثم مجيء أحداث الموصل في 9 - 10 / 6 / 2014، وتمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة بقيادة (داعش) في المنطقة التي انتشر خطرهما في المحافظات

1 - زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الميركية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص31.

2 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٤٤

3 - قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز 1958 الى 8 شباط ١٩٦٣، ط ١، مكتبة مدبولي، - القاهرة ٢٠٠٨، ص ٤٧٨



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الغربية من العراق لاحقاً، مما أدى إلى ضرورة مراجعة فورية لأهداف سياسة المحاور الإقليمية التي تتبعها دول الجوار الإقليمي للعراق في سياساتهم الخارجية.

لذا أصبحت دول الجوار الإقليمي للعراق أمام منعطف خطير في أهداف السياسة الخارجية المرتبكة بسبب تداعيات الأوضاع الأمنية في عموم المناطق الممتدة مع دول الجوار هذه، مما حتم عليها الانفتاح والتعاطي مع هذه المتغيرات الإقليمية كي تدرأ عنها تحديات الجماعات المسلحة الإرهابية ومخاطر التقسيم في المنطقة التي ترومها الدوائر الخارجية في بعض الدول العظمى في حينها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من ترتيبات دولية جديدة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من جديد.

من هنا وجدنا مدركات أهداف السياسة الخارجية لدول الجوار الإقليمي للعراق تتمحور في حصر مواجهة خطر الجماعات المسلحة الإرهابية ضمن الحدود الجغرافية العراقية كونه أقل كلفة من ناحية الخسائر المادية والبشرية، ومما يجعلها تتخطى في تدخلها مديات الحدود الجغرافية للعراق الذي بات أمام تدفق غير مسبوق للعناصر المسلحة مستغلة الرغبة الأمريكية في جعل العراق ساحة معركة في مواجهة الإرهاب الدولي بدلاً من مواجهته في عقر دارها، ولكن هذه النظرية البنت فشلها بسبب تمدد خطر الإرهاب إلى دول أوروبا والعالم بأكمله في الآونة الأخيرة، ناهيك عن قدرة العراق على تغيير المعادلة بالكامل بعد تحقيق الانتصارات الكبيرة على التنظيمات الإرهابية كافة، ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦، وتمكن مؤسسات الدولة العراقية نفسها من إعادة فرض سيطرتها وسيادتها على كامل الأراضي العراقية، وتجاوز محنة أزمة استفتاء إقليم كردستان على حق تقرير المصير التي جرت في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧. من هنا يمكننا التحليل في أبعاد الرؤى والأهداف في السياسة الخارجية لدول المنطقة التي جاءت متماشية مع التصورات الأمريكية المستقبلية في سياستها الخارجية التي تبغي رسم وضع جيو – سياسي واستراتيجي جديد يحدد خارطة جديدة في منطقة الشرق الأوسط، تضمن السيطرة الفعلية على الأخيرة مع انتهاز الفرصة في إعادة صياغة القوى بما يتلائم وهذه الرؤى والأهداف المستقبلية؛ استكمالاً لما قام به (هنري كيسنجر) عندما تسأل هل تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية في ظل استراتيجية الأمن القومي (National security _strate) من أجل التحرك في الساحة الدولية بمساعدة الدول الإقليمية من أجل تتحكم بالمنطقة الاوراسية (أوروبا + آسيا)؟²

وهذا ما دعا إليه (مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق (زبغنيو بريجنسكي) في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) والذي يعمل حالياً مستشاراً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأستاذاً سادة السياسة الخارجية الأمريكية بجامعة جون هوبكنز في واشنطن) في كتابه (فرصة ثانية) – Second Chance الذي صدر عام ٢٠٠٧، حينما انتقد السياسة لخارجية الأمريكية في عهد الرؤساء السابقين (جورج بوش الأب و بيل كلينتون جورج بوش الابن) بسبب ضياع الفرصة الأولى لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب لباردة، ولكنه يؤكد على إن هناك فرصة ثانية من أجل التحكم في قيادة العالم من خلال حسم الأوضاع غير المستقرة في العراق وعدم اللجوء للمواجهة المباشرة مع إيران بغية ضمان سياسة خارجية فاعلة تحقق الأمن والاستقرار وليس العكس.³ وهذا ما يجري حالياً في منطقة الشرق الأوسط من أجل دمجها وفقاً لرؤية (ريتشارد هاس) الاستراتيجية مع العديد من البلدان والمنظمات الأخرى ضمن ترتيبات تتسق مع المصالح الأمريكية بغية التصدي لجميع المخاطر التي قد تحدث حاضراً ومستقبلاً.⁴

لاسيما وإن (هاس) قد شغل رئاسة مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تموز عام ٢٠٠٣، فضلاً عن دوره السابق في إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، كونه المستشار الأول لوزير الخارجية الأسبق (كولن باول)؛ مما جعلته يضع رؤية محدودة في السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على الدبلوماسية في معالجة

1- مهدي حسن كاظم، السياسة-الخارجية-العراقية-في-ظل-النظام الديمقراطي الحالي: المبادئ/الاهداف/الآليات، بحث منشور بتاريخ 2021/6/6، على الموقع الالكتروني

<http://adhwaa.net>

2 - حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد 7، حزيران 1996، ص 96-99.

3 -جواد كاظم البكري، عصر بريجنسكي الحرب الثالثة في الافق، الحوار المتمدن، متاح على الرابط الالكتروني

WWW.m.alhwar.com

4 -حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، المصدر نفسه، ص 91



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الكثير من الازمات الدولية في سياستها الخارجية على المدى المنظور من جانب، مع استخدام محدود للقوة العسكرية وبحسب ما تقتضيه الظروف والاهداف التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط من جانب آخر.

المطلب الثاني: تحديات السياسة الخارجية العراقية

واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 عدة تحديات أدت الى الإخفاق والتواضع في الاداء السياسي، لذا تعاني الدبلوماسية العراقية عموماً من مشكلة التداخل في الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، مما انعكس سلباً على علاقات العراق الاقليمية والدولية، وهذه المحددات هي:

اولاً: المحددات الداخلية

يمثل العنف التحدي الأكبر الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير المنظومة السياسية، أذ كشفت تلك الأحداث الأزمة البنيوية العميقة والموروثة التي يتعايشها المجتمع العراقي، والتي تمثلت بتعددية وتنوع شعبه العرقي والديني والطائفي والقومي، أذ وضعت هذه العوامل العراق في واقع من العزلة وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما شهد تاريخ العراق المعاصر درجات متفاوتة من العنف والذي كان مصدره انعدام الثقة بين الفقاء السياسيين القابضين على السلطة، وأمد شعور عدم الثقة هذا إلى طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية فتولد العنف بمختلف إشكالاته في صراعها على السلطة وإقصاء الخصوم⁽¹⁾.

أما فيما يخص تحدي الإرهاب: فيعد الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي واجهها الملف الأمني في العراق، لكونه وباختصار يمثل بأعمال تهدف إلى إثارة الفوضى وترويع المواطنين العزل سواء كانوا أفراد أو جماعات، بغية تحقيق أهداف ومكاسب خارج إطار القانون والدولة، وعلى الرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية إلا أنها اتفقت في الآونة الأخيرة على مبدأ مشترك ألا وهو التآثر بإطار ديني والإفتاء بهدر دم الإنسان بمجرد انتمائه إلى جماعة أو طائفة مختلفة⁽²⁾.

وقد اتخذ الإرهاب إشكالاتاً مختلفة ابتداءً من تغيير النظام السياسي في العراق، أذ ظهرت فصائل المقاومة للاحتلال الأمريكي ومن ثم تطورت لتشمل أيضاً كل من يشتبه بانتمائه إلى القوات الأمنية العراقية باعتبارها تابعة للمحتل من وجهة نظرهم وعقيدتهم، كما شهدت تلك المجاميع تطورات وأصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل لتشكّل في حينها ما كان يعرف بتنظيم القاعدة والذي كان يعد تهديداً لمختلف مكونات الشعب العراقي واستخدامه بشكل فاضح الطائفية المقيتة التي ذهب ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء، وبعد عام 2014 ظهر شكل جديد للإرهاب عرف بما يسمى (داعش) وكان أشد خطراً وبطشاً من سابقه أستطاع إن يحتل ثلثي مساحة العراق عام 2014 وكان هدفه الرئيس اخضاع المناطق الذي ظهر فيها تحت سيطرته وطرّد المكونات المتنوعة بصورة دائمة وعرف ذلك التنظيم بوحشيّة وانتهاكاته الصارخة للحقوق الإنسان واستخدامه مختلف أشكال العنف والقسوة بحق المكونات الأخرى والأقليات فمارس القتل والتعذيب والتجهير والخطف وحتى السبي وكل ما تدين به القوانين الدنيوية والسمائية، وأيضاً شمل استهدافهم الأفراد الذين ينتمون للقوات الأمنية العراقية أو من يشكون بولائهم للتنظيم، ويمثل التحدي الأمني في العراق التحدي الرئيس الذي يواجه عملية بناء الدولة العراقية، فالطريقة التي عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف العراق أدت إلى إثارة المخاوف لدى المواطنين العراقيين بشأن مصيرهم تحت وطأة الاحتلال، فضلاً عن ظهور فصائل المقاومة الإسلامية بانتمائها المختلفة المعروفة بعادتها للمحتل، كل ذلك أدخل العراق في أتون حرب طائفية، كان آخرها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، بالإضافة إلى قيام النظام السياسي الجديد وارتكازه على تمكين أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر وشعور الأخير بالإقصاء والتهميش عن المشهد السياسي، مما ولد قوة دفع رامية لعمليات تمرد مسلح والعنف بمختلف إشكالاته⁽³⁾.

وعليه وبناءً على ما تقدم، أسهم تردي الوضع الأمني في العراق إلى سيادة حالة عدم الاستقرار مما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية ناهيك عن شيوع الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل الحكومة والذي نخر بنائها بكل تشكيلاتها، مما ساعد ذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية والتي كانت تركز على

1 - قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، مجلة العلوم السياسية، المجلد 2، العدد 20، جامعة بغداد، 2014ص.

2 - عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى(داعش)- إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، الجزء الأول، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2018.

3 - ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية، بغداد، 2015، ص72.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أساس التخندق والاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية⁽¹⁾، كل ذلك شكل عائقاً كبيراً أمام بناء الدولة العراقية الجديدة وبالتالي هنالك صعوبة في توحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي وذلك يحول دون ممارسة دور إقليمي قوي ومؤثر وعلى مختلف الصعد.

ثانياً: المحددات الخارجية

اوجد الاحتلال الامريكي البيئة المناسبة لتدخل دول الجوار في الشأن الخارجي وقد تمكنت هذه الدول من فرض سيطرتها بشكل قوي من خلال اجندتها الموجودة في الداخل وتعثر العملية السياسية، ومن ثم كانت العلاقات مع دول الجوار لا يقوم على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة لذلك فإن القيود على عمل الدبلوماسية مع دول الجوار الاقليمي والدول العربية والميراث الطويل من الخلافات والاشكالات الامنية التي تحد من التعاون مع بعض الدول كما مع تركيا ومشكلة المياه ومع ايران والتدخلات المستمرة ومشكلات الحدود والمياه والنفط، والتدخل السياسي لدول الخليج، لذا فإن العمل على تجاوز هذه القيود وخلافات العراق مع جيرانه لا تبدو سهلة لكونها مرتبطة بقيود داخلية تجعل من صنع القرار السياسي الخارجي معقد بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية في العراق مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها مع وجود الفاعل الامريكي على القرار السياسي والذي يلعب دور مهم في اثاره هذه التناقضات ويزيدها تعقيداً².

نستنتج مما تقدم ان المحددات الداخلية والخارجية تلعب دوراً كبيراً في القرار السياسي نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي في العراق وما يترتب عليه من عدم الاستقرار السياسي والصراعات على السلطة من قبل الاحزاب السياسية والمحاصصة والتوافقية السياسية وطبيعة النظام وبعض المواد الدستورية وغيرها جعل دول الجوار الجغرافي ان تتدخل بشكل مباشر وخاصة ما يخصه البحث هما ايران والسعودية مما اثر على القرار السياسي الخارجي العراقي وفق المصالح من خلال الادوات الموجودة في السلطة العراقية جعل القرار السياسي مضطرباً في كثير من الاحيان ولا يكون في المستوى المطلوب لتمثيل العراق في العام.

المطلب الثالث: مستقبل سياسة العراق الخارجية

ان كثرة القيود التي تحجم من الاداء السياسي الخارجي للعراق تشكل نقطة ضعف واضحة ولكن لا بد من التأكيد ان الضعف ليس عيباً بحد ذاته، بل ان اكتشاف مواطن الخلل يستدعي عملاً دؤوباً من اجل وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية، لا يستهين بالتجربة ولا يتراجع امام الخطأ. لان حجم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية العراقية كبير جداً ويتطلب اجراءات كثيرة يمكن الاشارة الى البعض منها من اجل تحسين اداء الدبلوماسية العراقية والاستفادة من الفرص المرتبطة بها ومن ذلك:

• الاتفاق بين الاطراف السياسية في الداخل على الاهداف الاساسية ومحاولة تحقيق اجماع وطني حول ادوات السياسة الخارجية واساليبها، والابتعاد عن المهارات الاعلامية التي تعيق العمل الدبلوماسي، لان "السياسة الخارجية لاية دولة يمكن ان تفشل احياناً وتنجح احياناً تبعاً لطبيعة الوضع السياسي الداخلي وصراعات القوى المتنفذة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية".

• "ان فاعلية سياسة العراق الخارجية تزداد كلما استطاعت انماط سلوكه الخارجي احتواء المتغيرات الكابحة واستثمار المتغيرات الداعمة في ضوء التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل وسائل سياسته الخارجية الرامية الى تحقيق الاهداف، والعكس صحيح³.

ان ضعف الامكانيات الحالية ليس سبباً لتأجيل النشاطات الدبلوماسية او تجميدها بل المطلوب

العمل بالممكن ومطالبة الحكومة بتعزيز الامكانيات المالية لتأمين حركة اكثر فاعلية والمراجعة الدائمة للملفات بحثاً عن افاق افضل في العلاقات مع العالم.

1 -ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2015، ص237.

2 ظاهر عبد الزهرة الربيعي و عبد الأمير هادي بلبول العمري، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 3002،

مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص961.

3 -قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٧١.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

• السعي لكسب الاصدقاء في الوسط الاقليمي والدولي، لان امام العراق مهمات ثقيلة لا يستطيع انجازها بمفرده وقائمة المهام المطلوبة لا تنتهي عند حد، ما بين الخروج من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة والضمانات المرافقة له، وابعاد التدخلات الخارجية التي تنتهك وتضعف موقف العراق امام العالم. والاتفاقيات الثنائية والمساهمة في التنظيمات الاقليمية والدولية، ومشكلة الديون والتعويضات، ومشاكل الحدود ومشاكل المياه.

• ان الدور الاميركي المؤثر في سياسة العراق الخارجية ما زال قوياً ولا يمكن تجاوزه، واذا ما اراد العراق تخفيف هذا الدور فعالية التحرك ولو تدريجياً والاستفادة من اية فرصة لتحسين علاقاته بدول الجوار وبقية دول العالم، لان اي توتر في علاقات العراق مع الآخرين يديم الحاجة الى التدخل الاميركي في الشأن العراقي داخلياً وخارجياً.

• اهمية الحراك السياسي والدبلوماسي العراقي بهدف اعادة دور العراق في المحافل الدولية والخروج من ازمة الانحسار في العلاقات الدولية الذي عانى منه العراق لسنوات طويلة والعمل لتفعيل وتطوير العلاقات مع مختلف دول العالم. واعادة بناء ادوات التعامل مع المجتمع الدولي وقواه الفاعلة، عبر الحوار والتفاوض والمرونة السياسية، واتباع اسلوب التهذئة وعدم التصعيد والتعامل مع الآخرين عبر تجنب الاحتكاك وتازيم الاوضاع. وايجاد مقتربات للتعاون مع العالم.

• التعامل بواقعية وعدم فرض شروط تعجيزية للوصول الى اتفاقات وعلاقات افضل مع الدول الاخرى، فالواقعية مطلوبة تماماً في السياسة الخارجية، ووضع العراق الان لا يسمح بالقفز على الحقائق، كما ان مصلحة العراق تتطلب الابتعاد عن سياسة المحاور والسعي لان يكون عامل توازن في المنطقة بدلاً من المساهمة في زيادة مشكلاتها والاختلالات التي تعاني منها؛ لان "الموقف المعقد للغاية يطرح على العراق ان لا تكون علاقاته متمركزة عند قضية واحدة تحسم طبيعة تلك العلاقات سلباً او ايجاباً بل تنوع القضايا بدلاً من حصرها في قضية واحدة، ان العلاقات بين الدول لا تقوم على قضية واحدة مهما كانت رئيسية في سلم الاولويات، بل ان الوصول الى القضية الاساسية يمكن ان يكون كنتاج او محصلة تفاعل القضايا الاخرى.¹

الخاتمة

واجهت السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الاحتلال الاميركي عام 2003 تحديات كبيرة في مجال العلاقات الاقليمية والدولية نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي للعراق؛ لذلك ان اي خلل يصيب النظام السياسي فإنه لابد ان يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية العراقية.

من ناحية اخرى تتأثر السياسة الخارجية بالكثير من العوامل الفاعلة والتي تكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية؛ كما ادت التحديات او المحددات الداخلية والخارجية على عرقلة السياسة الخارجية في الدفاع عن المصالح العراقية سواء كان اقليمياً او دولياً. ايضاً ان للولايات المتحدة الامريكية دور مؤثر على الكثير من القرارات السياسية الخارجية، بل لها الدور الكبير في عدم تطور العلاقات مع بعض الدول وفقاً لمصالحها. وكذلك اثرت حالة عدم الاستقرار السياسي والامني في اضطراب القرارات السياسية الداخلية والتي تعد قاعدة الانطلاق نحو دول العالم والجوار الاقليمي وبناء العلاقات الخارجية على وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

قائمة المصادر

الكتب والمراجع

- 1- زهير بو عمامة، أمن القارة الوروبية في السياسة الخارجية المريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 2- عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى(داعش)- إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة، الجزء الأول، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2018.
- 3- قحطان احمد سليمان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.
- 4- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٨٩.
- 5- ناظم نواف إبراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، مؤسسة مسارات للتنمية والثقافة الإعلامية، بغداد، 2015.

1 - هاني الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس ١٩٩٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 76-77.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المجلات

- 1- حسن لطيف الزبيدي، الشرق الاوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الامريكية على العراق، مجلة المستقبل العراقي، العدد 7، حزيران 1996
 - 2- ظاهر عبد الزهرة الربيعي و عبد الأمير هادي بلبول العمري، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام 3002، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة، المجلد 9، العدد 1، 2019
 - 3--قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، مجلة العلوم السياسية، المجلد 2، العدد 20، جامعة بغداد، 2014
 - 4- هاني الياس الحديثي، العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن اقليمي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس 1999، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد
 - 5- ياسر علي ابراهيم، السياسة العامة في العراق دراسة في المعوقات التشريعية، مجلة دراسات دولية، العدد 61، جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2015
- الروابط الالكترونية

1 -جواد كاظم البكري، عصر بريجنسكي الحرب الثالثة في الافق، الحوار المتمدن، متاح على الرابط الالكتروني

WWW.m.alhwar.com

**



التحولات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل العراق السياسي: صراع المصالح الوطنية والقيم العليا.

م. د. حسن هادي رشيد(*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص:

ربما يمكن الجزم ان المنطقة تعيش مرحلة إعادة صياغة وهيكلية لمكان الدول وادوارها ضمن النطاق الاقليمي والعالمي على وفق رؤى ومصالح القوى العالمية، والإقليمية بالدرجة الثانية؛ فحدة التنافس وتقاطع المصالح بين كل هذه القوى افرز حالة من التوتر الشديد أضفت سمة الصراع العالمي والإقليمي على المنطقة، والظاهر ان القوى العالمية هي التي تتحكم بعمليات التغير باتجاهي الحرب والسلم، والسؤال الذي دائما ما يطرح نفسه اين موقع الدول الضعيفة او غير المستقرة، على المستوى السياسي والاقتصادي مما يحدث من حولها؟، واين هي من حساب المصالح الوطنية والقيم العليا للدولة في ظل هذه التحولات؟، وربما بصورة ادق الحكومات. والصراع ينبنى من كون الامن الوطني لم يعد مقتصر على امن الدولة الخارجي فقط، وانما على مقدار ما تؤثر فيه القيم والمصالح العليا لها مع غيرها من الدول التي ترتبط معها بذات القيم والمصالح العليا، فمرة تكون هذه المصالح نقطة قوة ومرة أخرى نقطة ضعف. وما نشهده اليوم من حروب وصراعات يتم فيها التهديد العلني باستخدام السلاح النووي لاسيما من روسيا ضد اوكرانيا، وما يحدث في غزة من حرب شاركت فيها اغلب الدول الكبرى دعما للكيان الصهيوني، جعل العالم ينقسم الى قسمين وكأن المشهد يعيدنا لأيام الحرب الباردة، وإذ ظهرت التصورات الواقعية بعدم وجود صورة واضحة المصلحة الوطنية العراقية في ضوء الانقسام الحاصل بين القوى السياسية، مما اثر على تحديد المصالح ضمن مفهومى الامن الوطني فضلا عن المصالح والقيم العليا للدولة او حتى الحكومة، لذلك جاء البحث في تحديد ما هي المعوقات التي تمنع إيجاد استراتيجية شاملة تضم "الامن الوطني والمصالح والقيم العليا" وكيفية معالجتها عند الحروب والازمات.

الكلمات الافتتاحية: الامن الوطني، المصالح العليا، الامن القومي.

المقدمة

من بديهيات علم السياسة انه لا صدقات ولا عداوات دائمة، ولكن هناك مصالح دائمة، وانطلاقا من كون مصالح البلاد مقدمة على غيرها من الدول، وعلى وفق النظرية الواقعية؛ فان لكل دولة الحق في البحث عن مصالحها بغض النظر عن مصالح الدول الاخرى، والاشكالية التي نحن بصدها عندما ترتبط الدول مع غيرها من الدول بعقيدة او ايدلوجيا تحتم عليها ان توازن بين أولويات الدولة وغيرها من الدولة المرتبطة معها عقائديا او ايدلوجيا، واذا ما كان العراق نموذج للبحث، بدراسة تأثير واثره هذه المعطيات في علاقاته الخارجية، من منظور ان التطورات والتحولات السياسة الإقليمية والدولية لها اثر كبير على سياسة العراق الخارجية، لاسيما بما يمثلته العراق بموقعه الجغرافي كعامل مهم على الصعيد الخارجي، بكونه يقع في منطقة فضلا عن أهميتها الجيوسياسية فهي منطقة ساخنة منذ القدم. ومع ذلك فالعراق تربطه علاقات عقائدية وايدلوجيا مع جميع دول الجوار، حيث يحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي، ومن الغرب السعودية سوريا والأردن. ومع التنوع الجغرافي هناك التنوع الثقافي والديني والعرقي، حيث يسكنه المسلمون السنة والشيعية والمسيحيون والأكراد وغيرهم من الأقليات الأخرى. مما سمح للقوى الإقليمية الكبرى، والدولية مثل إيران وتركيا والولايات المتحدة ان يكون لها دورا مهما في السياسة العراقية، فضلا عن باقي دول المنطقة، وان كان تأثيرها اقل الا انه لا يمكن تجاهلها. فضلا عن ذلك، فالمنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة يكتسب أهمية بما تحتويه المنطقة من خزين كبير من الوقود الاحفوري (النفط والغاز)، والعراق له من الخزين يتوقع له وكما يتردد على السنة الساسة والمهتمين بالشأن النفطي ان اخر برمبلين للنفط سيكون احدهما من العراق، فكان مطمح لكل القوى الإقليمية والدولية، لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى مرتبطة بانتمائه العربي والإسلامي وارتباطه هذا جعله يكون جزء من التحديات التي تواجه هذه المنظومة القيمية، فضلا عن محاولته للخروج من العباءة الامريكية، مع ما يشهده العالم من تحولات على الصعيدين الدولي المتمثل بالحرب الروسية الأوكرانية، والحرب على غزة ضمن المدى الإقليمي، فوجب على السلطة السياسية العراقية التي تتأثر بهذه التحولات ان تلعب دوراً مؤثراً لاسيما ما يحدث في غزة.

أهمية البحث يُعد هذا البحث مهماً لأنه يتناول موضوعاً ذا أهمية كبيرة، وهو مستقبل العراق في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، في ظل ما يفرضه انتماء العراق وارتباطه بالقيم والمصالح عربيا واسلاميا. ويهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل التي تؤثر على مستقبل العراق السياسي، وربما بقاءه كدولة موحدة.

* - مدرس الفكر السياسي، قسم السياسات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، hassan.hadi@nahrainuniv.edu.iq



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أهداف البحث يهدف هذا البحث: دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستقبل العراق. من خلال تحليل التحولات الإقليمية والدولية التي تؤثر على العراق. بتقييم تأثير هذه التحولات على مستقبل العراق. وبتقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية التعامل مع هذه التحولات، وكيفية التوازن بين مصالحه الوطنية والمصالح القومية التي يؤمن بها.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في التساؤل التالي: كيف تؤثر التحولات الإقليمية والدولية على مستقبل العراق؟ وما هو موقف العراق مما يجري في المنطقة من صراع وتنافس إقليمي دولي، بما تفرضه عليه مصالحه الوطنية والعليا؟ وهل هناك تعارض بين مصالحه الوطنية والمصالح والقيم التي يؤمن بها؟ وهل يمتلك العراق من القوة ان يمكنه من الحفاظ على مصالحه الوطنية، فضلا عن المصالح والقيم العليا التي يؤمن بها، لاسيما ما يحدث في غزة بعد معركة طوفان الأقصى؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "ان التحولات الإقليمية والدولية ستؤثر على مكانة العراق الإقليمية، في ظل ما تفرضه عليه التحولات، ومن تضارب بين المصالح الوطنية وفرضا عن القيم العليا التي تؤمن بها الحكومة".

المنهج: سيتم اعتماد المنهج التحليلي بدراسة اهم الأفكار والآراء التي تتحدث عن طبيعة علاقة العراق الإقليمية، وتحليل كيفية رسم استراتيجية ناجحة للأمن الوطني.

الهيكلية: سينبني البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول والذي سيشمل عنوان الاطار النظري. والذي سيتم البحث فيه عن مفاهيم القيم والمصالح العليا وتقسيمها في ظل استراتيجية الامن الوطني والقومي، والمحور الثاني، والذي سيشمل عنوان، كيفية بناء استراتيجية تنسجم للأمن الوطني العراقي والمصالح والقيم العليا في ظل التحديات الدولية والإقليمية. فيما المحور الثالث، اشكالية عدم وجود الية لتحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا للعراق.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي:

قبل تحديد مفهوم المصالح والقيم العليا لابد من تحديد مفهوم الامن الوطني، ومن ثم يتسنا لنا تحديد المصالح والقيم العليا.

أولاً: مفهوم الامن الوطني:

ابتدأ سيتم التفريق بين مصطلحين الامن الوطني والامن القومي، فعندما يكون الحديث عن امن العراق كدولة مستقلة نتحدث على وفق مفهوم الامن الوطني، اما الحديث عن البعد القيمي الإسلامي والعربي سيكون ضمن محور الامن القومي او المصالح والقيم العليا.

يعد الأمن الوطني لأية دولة عصب الحياة لها، سواء أكانت هذه الدولة متقدمة أم نامية، لذلك أصبح الامن الوطني يحتل قضية مركزية في قمة هرم الأولويات الاستراتيجية للدولة، تبعاً لواقع النظام الدولي، المبني على تشابك المصالح وسرعة التغير والتأثير، مما يدفع بالدول منفردة أم مجتمعة إلى أن تجعل من أمنها المحور الأساس لحركتها الداخلية والخارجية، والتي تتأثر بدورها بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تمس المصالح الحيوية التي تتصل بأسباب وجود الدولة وحمايتها وغاياتها⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق يعد مفهوم الأمن الوطني كظاهرة متعددة الجوانب لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل تتعداه إلى الجوانب الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل بما تحويه من مواقع للقوة والضعف في الدولة. وتكمن أهمية فهم المصطلح لان الأمن الوطني يعد أولى أولويات النظام القائم في الدولة فمن خلاله يستطيع واضعي السياسة العامة أن يحققوا الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي والمنعة للدولة، ومن افرازات منعتها الداخلية تستطيع أن ترسم سياستها الخارجية، وتعد هذه الجوانب حقيقة ثابتة مرة، وأخرى قابلة للتغيير⁽²⁾. على وفق نظرة الحكومة لقيمة المصالح واهميتها. ينظر إلى مفهوم الأمن الوطني بشمولية أكبر على اعتباره يرتبط بقضايا التنمية والاستقرار السياسي، وان الدولة تستطيع تحقيق أمنها من خلال ما تملكه من إمكانات اقتصادية وسياسية وجغرافية وبشرية، ويمكن

1- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد (1) العدد (59)، كانون الأول 2020، ص 123.

2 - يوسف راضي كاظم كاطع، وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد (20)، 2023، ص 343.



وصف الأمن بأنه تحقيق حالة من الاستقرار وعدم الاضطراب والتوتر النفسي⁽¹⁾. ويعرف (عبد السلام بغدادي) الأمن الوطني؛ بأنه القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، نتيجة الجهد الشخصي والجماعي، وهي تتضمن أهدافاً عريضة كالبقاء والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والاقتصادي، فضلاً عن الاعتبارات الأيديولوجية والثقافية، ويرى ان التمييز بين القيم الأساسية والقيم الثانوية ليس أمراً حاسماً⁽²⁾. إلا باعتبار ايهما تمثل أكثر تهديداً لوجود الدولة او نظامها السياسي، وذلك حسب رؤية القوى السياسية الحاكمة. ومن التعاريف المجملة لتعريف الأمن الوطني انه غير محدد بالأمن التقليدي العسكري وحسب، بل يتحدد بثلاث ابعاد، أولهما ضمان القيم الأساسية والمصالح التي تعبر عنها. ثانيهما التقويم السليم للقدرات والتهديدات بشكل واقعي. وثالثهما، مراعاة "المتغيرات الداخلية والخارجية"⁽³⁾

ويحدد البعض نطاق الأمن الوطني للدول بأنه واسع ولا يتوقف عند حدود أراضيها، بل تمتد لتشمل مصالحها الخارجية، وبناءً على ذلك تختلف الأهداف وفقاً لاختلاف مصادر التهديد من حيث التمييز بين مصادر التهديد الرئيسية، ومصادر التهديد الثانوية، فالأول، يتطلب من الدولة أن تحشد قدراتها بطريقة لتتمكن من الرد، بالإضافة الى الردع كون هذه المصادر تهدد وجود الدولة واستقرارها، أما مصادر التهديد الثانوية؛ فإنها لا تهدد وجود الدولة بل تلحق الضرر بالاستقرار السياسي للدولة⁽⁴⁾. او تستهدف بعداً قيمياً تؤمن به الدولة وتضعه في سلم أولوياتها، وغالباً ما يكون خارج أراضي الدولة.

ومن خلال ما ذكر فإن الدولة الآمنة هي الدولة التي تمتلك اسباب ضمان أمنها الشامل، وهي القادرة على توسيع الفرص والأمل من خلال النمو البناء غير حماية شعبيها، داعمة بذلك اكتساب درجة عالية من الفاعلية والاقتدار في سلوكها، وما تتخذه من تدابير، فضلاً عن ما تولده من سبل لاستبدال طرق الإدارة التقليدية للتحديات بأخرى ناجحة وذات قدرة على احتساب عائد الهدف بكل ما تعنيه من تحديدها لدور القوة العسكرية دون تجاهل حيويتها⁽⁵⁾.

ثانياً، مفهوم وحدود الامن الوطني العراقي.

مفهوم الأمن الوطني العراقي لا يخرج في وصفه وتحليله عن مبادئ أساسيين، الأول، يرتبط بالأوضاع الجيوبولتيكية للعراق، والتي ترتبط بسلامة أراضيها بغض النظر عن النظام السياسي الذي يقود السلطة ويحكمها. والثاني، يرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي القائم ونوعية القيادة فيه، وما تضعه تلك القيادة من أهداف ومبادئ ووسائل لتحقيقها، والأمر بطبيعة الحال يحتاج الى التنسيق المستمر، والنشاط بين عناصر النظام الأساسية، وفي مختلف النواحي والمجالات، بتصنيف المصالح الوطنية وتحديداتها أولاً، ومن ثم ادراك متطلبات كيفية توظيف وحماية كل منها ثانياً⁽⁶⁾. من ذلك يمكن الاستنتاج ان مفهوم الامن الوطني العراقي كما كل الدول انه لم يعد مقتصر على الامن العسكرية وقدرة الدولة العسكرية في مواجهة الخطر العسكري وحسب، وذلك لتعدد أوجه المخاطر والتهديدات ومن ثم التحديات التي أصبحت تواجه الدول، وانما كل ما من شأنه ان يمس امنها الوطني ان كان سياسياً او اقتصادياً او ثقافياً او تكنولوجياً، او غيرها من نقاط الضعف او القوة التي يمكن ان تستفاد منه في تلافي الضعف او تعزيز مكامن القوة. فضلاً عن ذلك فهو يشمل بعض القيم العليا ذات البعد الأيديولوجي او العقائدي التي تؤمن به الدولة، ومثل هذه القيم قد تضعها الدولة من ضمن أولوياتها وربما الأساسية.

ثالثاً: تعريف الامن القومي في ضوء المصالح العليا.

اصبح هنالك خلط بين مفهوم الامن الوطني والامن القومي، فمصطلح الامن القومي كان يرتبط سابقاً وعلى مدى العصور بالجماعة البشرية التي تقيم على أرض معينة ويكون بينها قواسم مشتركة كالتاريخ والثقافة والدين واللغة. وهناك

- 1 - المصدر السابق، ص 348. قلا عن نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1) عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، (2011، ص 17.
- 2 - عبد السلام إبراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الشؤون الثقافية والنشر، 1985، ص 25.
- 3 - مروان سالم علي، استراتيجيات-مواجهة تحديات الامن القومي العربي بعد عام 2011، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (7)، 2020، ص 570.
- 4 - داخاز عابد إبراهيم، المتغيرات الأمنية الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني العراقي 2003 - 2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، 2020، ص 11.
- 5- ينظر: منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، مكتبة الغفران للخدمات الطباعة، بغداد ٢٠١٢، ص ٤٥ وما بعدها.
- 6 - داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 20.



فهم اخر حيث لم يعد مصطلح القومي يشمل بالضرورة كل الشعوب الأخرى التي تحمل هذه المشتركات، ولكنه اصبح مفهوم الامن القومي ملازم للأمن الوطني الداخلي، وشاع بين الدول بعد استخدامه من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وان كانا كلا المصطلحين يستخدمان بذات المعنى في اغلب الدول ومنها العراق، ولكننا هنا نستخدم مصطلح الامن القومي على وفق المتعارف عليه سابقا على وفق المشتركات التي تربط العراق بالدول الإسلامية فضلا عن الدول العربية ببعديها الاسلامي والعروبي كقضية فلسطين وسوريا والتهديد الأمريكي لإيران، وغيرها من القضايا المشابهة التي يرى صانعي السياسة في العراق انها تمس العراق بشكل او اخر.

يبين احد الباحثين ان مفهوم القومي ارتبط بمفهوم القومية بعد البلد جز من أمة تجمعها سمات وروابط مشتركة، وترغب في العيش المشترك ضمن هذه الموحدة، والاختلاف بين الباحثين حول هذا المسمى لرغبة كل دولة ان تفسره مع وجهات نظرها ومصالحها التي تنسجم مع هذا التفسير او ذاك، فمنهم من ينظر لها نظرة عسكرية ضمن حدوده الإقليمية، فيما ينظر لها آخرون نظرة شمولية⁽¹⁾. لتشمل كل الدول التي تشترك بالصفات والسمات المشتركة. وعرفته لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، على أنه قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها، وصون استقلالها وسيادتها على مواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، وفي إطار وحدة عربية شاملة، أخذاً في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً أمن ابنائها، وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. كما أكدت اللجنة أن مفهوم الأمن القومي العربي هو مفهوم دفاعي ووقائي، ينطلق من الإيمان بأن الأمة العربية جماعة أمنية ذات هوية واحدة غايتها تحصين الوطن العربي تجاه العدوان والاحتلال بكل أشكاله، ومن هذا المنطلق يشكل الأمن القومي العربي العنصر الأساسي لحماية مصالح الأمة، ويتكامل مع الأمن القطري وحماية وحدة التراب الوطني لكل دولة، وبما يخدم مصالح الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها⁽²⁾. ويعرفه احد الباحثين بأنه أمن متغير تبعاً لتغير الظروف والتهديدات، "وانه يتضمن صون الوطن العربي ومنع احتلال ارضيه ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحماية القيم الأساسية والمصالح الحيوية، كما يتضمن تدعيم ركائزه في كافة المجالات بتحفيز القدرات والإمكانات العربية في اطار علاقات جيدة إقليمية ودولية، وبناء اقتصاد قومي نابع من قاعدة علمية وتكنولوجية" ويكتمل من خلال التعاون والتنسيق المشترك العربي مجتمعياً، وان الامن الوطني لا يتحقق بمعزل عن امن الدول العربية كافة، ويرى هذا الباحث ان ذلك صعب المنال ويبقى مطلب ترنوا اليه الشعوب العربية، دون ان تناله⁽³⁾.

رابعاً، مستويات الأمن الوطني والقومي العربي:

- 1- الأمن القومي بالمعنى الوطني، يتمثل في النظرية القطرية، التي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية العالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي. بما يكفل تطبيق حياة مستقرة ومع هذا فإنه متصل بدرجة أو بأخرى بأمن الدول المجاورة مباشرة وبالدول التي تليها وهكذا. أي ضمن النطاق الجغرافي الذي يمكن ان يؤثر على امن الدولة القطري.
- 2- الأمن دون الإقليمي، يتمثل في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول، كدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة والتي باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصاداتها وتجانسها الديمغرافي تعد هذه المقومات ركائز أساسية لتحقيق منطقة أمن مشتركة.
- 3- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: هو الأمن المتعلق بالنظرية القومية، ويتمثل أمن كل الدول العربية؛ فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي في إطار الوطن العربي ككل⁽⁴⁾.
- ويمكن وضع مقومات الامن العربي، والتي يمكن الاستفادة منها في تدعيم الامن الجماعي للدول العربية من تلك المقومات⁽⁵⁾.

1 - مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 570.

2 - احمد يوسف عبد النبي، مفهوم الامن القومي العربي (نشأة وتطور المفهوم - الأسس - المستويات - الركائز - الابعاد)، اكاديمية ناصر للدراسات العسكرية، العدد الثاني، السنة الأولى، 2023، ص 157.

3 - مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 570.

4 - احمد يوسف عبد النبي، مصدر سبق ذكره، ص 157.

5 - ينظر: مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 573، 576.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أولاً: المقومات الجغرافية الجيوبولتيكية، وبما يتضمنه من الحجم والمساحة، الموقع الجغرافي الاستراتيجي بالنسبة للعالم. وأقطار الوطن العربي على اتساعها وامتدادها القاري في إفريقيا وآسيا لا توجد عوائق تعرقل المواصلات والاتصالات بينها. وهذه الميزة قد تكون نقطة ضعف عن السيطرة عليها من دولة الاحتلال، كاحتلال فلسطين بما تمثله من موقع جغرافي وسط الدول العربية.

ثانياً: المقومات الاقتصادية، لوجود ترابط بين ما يمتلكه الدول العربية من ثروات وبين ضمان امنها الوطني، ويمثل هذا التكامل حجر أساس التنمية عربية شاملة هي جوهر الأمن القومي العربي.

ثالثاً: المقومات البشرية، تمثل الكتلة البشرية التي تتميز بها الدول العربية والتي تقارب الـ 400 مليون وتشكل 5% من مجموع سكان العالم، وهي خامس كتلة بشرية، وبما تحوية من نسبة كبيرة من الشباب، تمثل قوة داعة للأمن القومي عسكرية واقتصادية.

وإذا نتج العالم في ظل العولمة والتقارب لإيجاد موحديات واصول فكرية وثقافية تجمعهم مع بعض لبناء عوامل قوة يدعم بعضهم البعض كالاتحاد الأوربي مع ما بينهم من فروق واختلافات كبيرة، وفي الطرف الآخر الدول الإسلامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة، نجد التنافر والصراعات، مع ما بينهم من عنصر توحيد كثيرة، التي تتطلب من جميع الدول الاستفادة من عناصر القوة المتوفرة والكامنة لدى جميع الأطراف، لاسيما وان الامن الوطني العراقي بعد عام 2003 أصبح هناك بعداً آخر يتمثل بالبعد الإسلامي لاسيما العلاقة مع ايران، وهذا يجعل الامن الوطني العراقي في تشابك بين مصالحه القطرية ومصالح البعد العربي والإسلامي المتصارعان، وهذا ليس بدفع مباشر من العراق ولكن لما تمثله المصالح الوطنية الايرانية في المنطقة العربية. فيما تبقى تركيا خارج اطار الامن القومي العراقي ولا حتى العربي كون جميع الدول العربية تنظر لتركيا بكونها تمثل خطر على كل الدول العربية لاسيما بعد 2002 بهيمنة حزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية وتقاربه مع الأحزاب الإسلامية في المنطقة، وهو ما تخشاه الأنظمة السياسية في تلك الدول.

المحور الثاني: كيفية بناء استراتيجية للأمن الوطني العراقي تتسجم والمصالح والقيم العليا.

أولاً: مفهوم وحدود المصالح الوطنية والقيم العليا:

المصالح بصورة عامة يمكن حصرها ضمن مصطلحات (المصلحة الوطنية، المصالح العليا، المصالح الاستراتيجية)، وتحديد الامن الوطني مبني على تعريف محدد لكل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاث، ومن ثم معرفة أي محصلة لها الأولوية، ومن ثم وضع الأولويات في وضع الاستراتيجية العامة للحفاظ على امن الدولة.

يبين احد الباحثين بان المختصين بعلم السياسة والعلاقات الدولية لم يتمكنوا من حصر تعريف شامل لمفهوم (المصلحة الوطنية)، شأنها شأن بقية مصطلحات ومفاهيم علم الاجتماع الأخرى التي تتعدد مدارسها ومنظروها، حتى صار من الصعب الحصول على تعريف يمكن الاجماع عليه. ويرى انه يمكن حصر مجال المصطلح بالأهداف الأساسية للمصطلح والتي يجمع عليه بعدها من اهداف الدولة المتفق عليها ان كانت (سياسية او اقتصادية او عسكرية او ثقافية او اجتماعية) بعدها الغايات العليا للدولة، والتي لا تخضع للمساومة السياسية⁽¹⁾. ونرى ان هذه الغايات شاملة وعامة وهي تمثل الامن الوطني بالاطار العام لأي دولة، ولا توجد فيه افضلية واضحة لهدف عن آخر، لاسيما وهي تتغير حسب كل بلد وما يمر بها من تغيرات وتحديات داخلية وخارجية.

ويبين احد الباحثين هذه الصعوبة تعريف المصلحة الوطنية ويعده أمراً بالغ الغموض. ويرجع ذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

1- طبيعة النظام الدولي المتسمة بالتعقد والتداخل والتشعب، وفقاً لمبدأ الاعتماد المتبادل، وهو ما يشكل قيوداً لوضع حدود واضحة للمصلحة الوطنية لكل دولة منفردة.

2- ظهور فاعلين جدد في النظام الدولي (كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات).

3- انقسام العالم وتباين موازين القوى بين عالم متقدم وآخر متخلف يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف موحد للمصلحة الوطنية.

ومع تلك الصعوبة التي يكاد يكون اتفاق عليها الا ان هذا لا يمنع من وضع تعاريف لها، ففي موسوعة علم السياسة (لناظم عبد الواحد الجاسور) يعرف المصلحة الوطنية بأنها تحتوي على المظاهر التي تسعى الدولة لتحقيق آمالها به، والتي تحمل الصفة الدائمة، والثابتة لظروف تلك الدولة، ويشمل كل دول العالم الكبيرة والصغيرة، التي تجد من الضروري التعبير

1 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، مارس 2022، ص 1، 2.

2 - عبد السلام قريفة، مصدر سبق ذكره، ص 11.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

عن مصالحها الجوهرية لتأمين حدودها الاستراتيجية الأمانة، حتى وإن كان بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيم الجوهرية للأعراف الدولية⁽¹⁾. ويعرف قاموس العلاقات الدولية مصطلح "المصلحة" بأنها كلمة ذات دلالتين: وسيلة لتحليل أهداف السياسة الخارجية. وبعده مصطلح يتضمن تبرير للخيارات السياسية لتحقيق تلك الأهداف استنادا لما تملكه من قوة في علاقاتها الخارجية. ومعاجم العلوم السياسية تعرف المصالح على أنها: "كل ما يحفز الفرد على الفعل والحركة، وهي سبب حدوث النزاعات بين المجموعات البشرية، كما أن المجتمعات تتجه سعيا وراء حاجياتها لتلبيتها من خلال: تحديد الأهداف التي تتوافق مع المصالح الذاتية، والمرتبطة بسلوك يتوافق وأولويات المصلحة⁽²⁾. إذا لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح الوطنية، ومن خلال هذه المصالح يمكن استنتاج تعريف للمصالح الوطنية يمكن إجمالها بما يبينها أحد الباحثين في ثلاثة مصالح رئيسية: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة. مصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامع. ومصلحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات مع الدول الأخرى، والتي تعد الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية؛ فالمصلحة وفقا لهذه الرؤية تتحدد في إطار القوة، ومن غير الممكن الحفاظ على مصلحة الدولة دون استخدام أو تعظيم القوة العسكرية، وغير العسكرية⁽³⁾.

إن وضع وتخطيط أي استراتيجية عليا للدولة يعتمد على قدرات ومصالح وإمكانات الشعب وآماله، وهي واقع متغير وعلى فترات زمنية طويلة، كما أن بناءها يعتمد على خبرة سياسية واقتصادية وعسكرية دقيقة ومتأنية، بشرط أن تكون المعلومات والإحصاءات عن الإمكانيات والقدرات صحيحة. ونجاح استراتيجية الدولة العليا يعتمد على دعائم أساسية في تحديد ووضوح الهدف الاستراتيجي العام، وفي الإمكانيات المادية والمعنوية، وفي ضمان مصالح الشعب في أمنه وتنميته وتقدمه⁽⁴⁾. ويقدم (ناصر يوسف حتي) مفهوم المصلحة الوطنية عند (هانس مورغنتو) الذي يعده أكثر شمولية ودقة الذي يقسم فيه مصالح الدول على وفق معايير متنوعة كالتالي⁽⁵⁾:

- 1- المصالح الأولية: وتشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحماية أمنها من الاعتداءات الخارجية.
- 2- المصالح الثانوية: تختلف عن المصالح الأولية، لكنها تساهم فيها كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم وصيانة كرامتهم.
- 3- المصالح المتغيرة: وهي المصالح الظرفية المرتبطة بفترة زمنية معينة، والتي قد تتغير بتغير دور وموقع أصحاب القرار في المنظومة السياسية أو تنتهي بانتهاء قضية معينة.
- 4- المصالح الدائمة: هي مصالح الدولة الثابتة نسبيا إذ تدوم لفترات طويلة من الزمن وقد تتغير بشكل بطيء مع الوقت.
- 5- المصالح العامة: هي تلك المبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية للدولة ومواقفها إزاء القضايا الدولية المختلفة.
- 6- المصالح الخاصة: هي مصالح محددة في الزمان والمكان مرتبطة بسياسة معينة كمحاولة الإبقاء على حالة توازن إقليمي.

ويعد تدعيم الدولة لأيديولوجيتها وحمايتها والترويج لها بشتى الوسائل، هدفا أساسيا في منظومة السياسة الخارجية للدول، اعتبارا من كون انتشار الإيديولوجية والقيم المرتبطة بالدولة هو كسب المصالح على المستوى الخارجي وضمن تأييد دولي لها⁽⁶⁾. بما يخدم والمصالح العليا للدولة، وربما لهذا الاعتبار يصعب على بعض الدول تحديد المصالح الوطنية دون أن تضع في حسابها مصالح دول أخرى، لأن مثل هذه الدول ترتبط مع غيرها من الدول ليس بأحلاف ومعاهدات

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة دار مجدلاوي عمان 2004، ص 332.

2 - عبد السلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2012، ص 6.

3 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

4 - محمد فوزي، استراتيجية المصالحة (مذكرات)، ج2، ط1، الفالوجة للنشر، القاهرة، 2019، ص 17.

5 - ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1985، ص 28، 29. ينظر أيضا: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية النظرية والواقع، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1432هـ، 2011م، ص 13، 14.

6 - عبد السلام قريقة، مصدر سبق ذكره ص 9.



وحسب، ولكن لوجود روابط عقائدية أو ايدلوجية، قد تكون من ضمن أولوياتها الأساسية وليس الثانوية. وقد يكون وحدة الخطر والتهديدات المشتركة لمجموعة من الدول، كما يمثلته التهديد الصهيوني على المجموعة الإسلامية والعربية، وبأشكال مختلفة يصعب فهم واحد للمصالح، وكيفية تحدد الدول لأولوياتها ومصالحها.

وحماية المصالح المشتركة خارج أراضي الدولة، لاسيما عندما تكون هذه المصالح تدخل ضمن اطار القيم والعقائد المشتركة التي تصل الى حد المشاركة الفعلية في الحرب فضلا عن الدعم السياسي في المحافل الدولية، ومثال ذلك الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني في حربه الدائرة اليوم على قطاع غزة، والذي لم يقتصر على الدعم العسكرية المباشر وحسب بل بوقوفه ضد المنظومة الدولية باتخاذ حق التصويت (الفيتو) على ثلاث مشاريع قوانين لوقف اطلاق النار رغم ان الحرب وصلت لوصفها بالإبادة الجماعية من المحكمة الجنائية الدولية قتلا وتجويعا. وعلى وفق هذا التصور تبين احدى الباحثات ان على دول المنطقة لاسيما بما بينهم من قيم ومصالح عاليا على صياغة تصورات أمنية مشتركة على الرغم من تقاطعها الفكري والاستراتيجي(1).

ثانيا: تحديد المصالح الوطنية والقيم العليا للعراق.

ويرى احد الباحثين انه منذ العام 2003 وذهنية صانع القرار في العراق تتجه الى محاولة صياغة البناء الاستراتيجي للأمن الوطني، وفي ذات الاطار فان ما يعزز الامن الوطني هو ان التوجه الوطني برمته يحاول إيجاد مقاربة أمنية قادرة على ان تتعامل مع التحديات المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر على الامن الوطني العراقي خصوصا تلك التحديات التي يرتبط تأثيرها واستمرارها بمشاريع خارجية إقليمية ودولية(2). ولقد نص الدستور العراقي في المادة (110) ان سياسة الأمن الوطني هي من واجبات الحكومة الاتحادية الحصرية، لذا فان استراتيجية الأمن الوطني تمثل مطلباً دستورياً تقدمه الحكومة لتبين رؤيتها للمصالح الوطنية، وكذلك التهديدات، والوسائل المتوفرة لمواجهةها. اذ تمثل استراتيجية الأمن القومي العراقي الخطوط العامة التي ستتبعها الحكومة لتحقيق المصالح الوطنية للشعب العراقي والتهديدات التي تواجهها، وسوف تعتمد الوزارات المعنية عليها في وضع برامجها التفصيلية لتنفيذ مبادئ الاستراتيجية(3). وان ما يضمن المصالح الوطنية والقيم العليا لأي بلاد مرتبطة بشكل مباشر بمفهوم الامن، وما يستطيع الامن ان يحقق تلك المصالح. ان الامن الوطني العراقي بعد 2003 لم تتحقق اهدافها السياسية وكذلك الاقتصادية لاسيما ان هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك، تلك التحديات التي تخص الوضع الأمني الناتج عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود رؤى واضحة متفق عليها من قبل الاحزاب الحاكمة، ولا يوجد اتفاق شامل على برنامج امن وطني يخدم المصلحة العليا للبلاد.

ويقدم (منعم صاحي العمار وشيماء ترکان صالح) نقداً لراسمي السياسية في العراق بقوله: "فليس من المتصور ولا المعقول في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أن ترى دولة تمتلك أرثاً غائراً في العمق، وإمكانات تفوق التصور، أن تستجدي رؤى ومواقف الحصانة وجودها، بل وصيانة أمنها من الآخر. فالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة لم يعثر بكل مؤسساته على مقترحات بناء استراتيجية تعين قاداته وأبنائه على الاقتراب من حافة التفكير بالذات الوطنية". والتي يمكن اعتمادها كنموس لقياس للمصالح والأهداف معاً، ويرون انه ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة في الداخل والخارج ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة ليس لأن الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخماً بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً على العراق، حتى أصبح العراق ساحة قياس لتأثير الدول وربما ساحة بناء لتداعياتها المختلفة. ويرون ان ذلك لأن أبنائه مازالوا دون عتبة بناء استراتيجية حقيقية له، وكانوا دون عتبة العثور على نموذج لإدارة ملفاته المتعددة أيضاً(4).

وببين البعض ان الأمن الوطني العراقي يتميز بحساسية مفرطة كونه يتعرض إلى جملة من المتغيرات المتسارعة بحيث لا تدع مجالاً لصناع القرار في السياسة العراقية والمعنيين بالشأن الأمني من الإحاطة بكل تلك المتغيرات والتعامل معها. وتحديد مصالحه الحيوية يبني على ضوء تلك المصالح يرسم الأهداف وتحدد الوسائل. ومن هذا البعد لفهم طبيعة الامن الوطني العراقي بين البعض ان العراق يمر بمرحلة تعد من اعقد المراحل لصعوبة البناء وتعدد القوميات والطوائف والأعراف؛ ولكنه بخلاف الآخرين يرى ان الاختلاف لا يعني الاختلاف بالمسائل الجوهرية كالبنية الاجتماعية والحفاظ

1- سهاد إسماعيل خليل، المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد. 43-44، 2016، ص 224.

2 - يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 339.

3 - مستشارية الامن القومي، العراق أولاً استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010، جمهورية العراق، بغداد، 2007، ص 1.

4 - منعم صاحي العمار وشيماء ترکان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب ((دراسة في إشكالية الإدارة، دراسات دولية)) مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2015، ص 29.



على الهوية الوطنية، ولكنهم في ذات الوقت يرون انه محاصر بضغوط وتدخلات دينية وقومية وطائفية وسياسية من قبل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية. وكل هذه العوامل مجتمعة أثرت على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وعلى السلوك وأحدثت خللاً وضعفاً وصراعاً زاد من حدة التحارب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب، وبالتالي أثر على عملية بناء الدولة وتقويض دعائم الأمن والاستقرار⁽¹⁾. وهذا ما يتفقون فيه مع باحثين آخرين يرون ان معظم برامج المصالح الوطنية التي قدمتها الحكومات العراقية بعد 2003 في بداية فترة كل حكومة كانت تتضمن إشارات إلى المصالح الوطنية ولكن ضمن إطار إنشائي عمومي، لأن معظم تلك البرامج كانت تنفجر إلى خطة عمل واضحة لتنفيذ تلك البرامج من جهة، ومن جهة أخرى ليست هنالك أية جهة تشريعية تحاسب المعنيين على المفردات الواردة في نصوص تلك البرامج، أو على الذي تحقق منها، انتهاء عهد تلك الحكومات. ويرى انه لا يمكن اعتبار البرامج الحكومية المقدمة من رؤساء الحكومات على أنها تعبر عن المصالح الوطنية، لكونها دائماً تخضع للانتقاد والتعديل⁽²⁾. ويبن باحث آخر، لماذا يعد تعريف المصلحة الوطنية وتحديد اطرها موضوع في غاية الصعوبة فيأخذ العراق كنموذج للإجابة على هذا السؤال، فيرى ان الإشكالية تكمن في تحديد الجهة التي تحدد المصلحة الوطنية، لان تعريف المواطنين من العامة يختلف بالتأكيد عن تعريف المؤسسة العسكرية أو النخبة السياسية الحاكمة. فالمؤسسات الرسمية أكثر اهتماماً باتباع سياسات معينة من شأنها أن تعزز مواقفهم الخاصة عوضاً عن تحقيق الخير العام، ولعل فهم الجانب النظري والموضوعي الذي تم اعتماده من قبل أولئك الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية إعداد استراتيجية الأمن الوطني للعراق يعتمد على إحاطتهم بكل الجوانب الممكنة، لتكون أساساً وخطة تسيير عليها الحكومات المتعاقبة على السلطة لإدارة الدولة، وطبقاً لذلك فان نوع وطبيعة المصالح المرتبطة بالأمن الوطني العراقي يمكن ان تتجسد في مستويين⁽³⁾.

1- المستوى الأول ينطوي فضلاً عن مفهوم الأمن مفاهيم أخرى تتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية وما ينسجم منها مع المصالح الاجتماعية.

2- المستوى الثاني يتعلق بمفاهيم الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والسياسي، وما يتعلق بحماية ممتلكات الدولة المادية وغير المادية.

ولهذه الأهمية كان واجبا على المشرع العراقي ان يولي اهتماماً في وضع استراتيجية للحفاظ على امنه الوطني فضلاً عن القومي باتجاهه الإسلامي والعربي، فكيف توضع وتصنع استراتيجية الامن العراقي.

المحور الثالث: اشكالية عدم وجود الية لتحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا للعراق.

وإذ ظهرت التصورات بعدم وجود وضوح لبيان المصلحة الوطنية العراقية، فما هي المعوقات التي تمنع إيجاد هذه الاستراتيجية وكيفية معالجتها. تكمن الاشكالية كما يرى احد الباحثين في عدم وضع اختبار موفق للمصالح الوطنية في السياسة الداخلية للعراق بعد 2003، ويرى انه المصالح العليا للدول بشكل عام تقسم لثلاثة أقسام حيوية، أولهما، المصالح الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الدولة ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي من دولة أخرى أو مجموعة دول، وأيضاً، حماية النظام السياسي من أي تهديد خارجي محتمل مباشر أو غير مباشر. ثانيهما، تعظيم الموارد الاقتصادية للدولة بما يعكس على رفاهية الشعب وضمن وتأمين مستقبل الأجيال من أي تحدي اقتصادي محتمل. ثالثهما، فاعلية السياسية الخارجية والعلاقات الدولية لتحسين او الحفاظ على مكانة الدولة في الحضور الإقليمي والدولي في تأمين مجال حيوي آمن ومستقر⁽⁴⁾. لذلك فالخطوة الاولى في رسم طريق معالم الأمن الوطني العراقي على وفق تنوع المصالح تبينه هذه الباحثة، وهو الاخذ بنظر الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية المحيطة، وما يستجد منها من أمور تتعلق بالدولة. وبما يمثل العراق من أهمية. كموقع العراق الذي جعله يحتل مكاناً لالتقاء العوالم الإسلامية الثلاث العربي، والفارسي، والتركي، وفضلاً عن ذلك فهو يربط بين الخليج العربي وتركيا، فهو يشكل البوابة الشرقية للعالم العربي، وايضاً يشكل قلب المنطقة العربية الآسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية،

1- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 124

2 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 6،5.

3 - داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 20،21.

4 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 9،10.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وإطلالته وتحكمه في الهلال الخصيب(1). ومن المقومات الأساسية لدعم وتنمية الأمن الوطني العراقي ضمن المصالح الوطنية والقيم العليا يقسمها البعض على وفق المعطيات الاتية(2).

1- العقيدة الدينية: باعتبار أن العقيدة تحدث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع العراقي وأمن واستقرار البلد.

2- الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع العراقي الواحد: ليشعر كل مواطن بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماءً وثيقاً. لا بعده مواطن من الدرجة الثانية

3- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة، بعد الإسلام دين الدولة العراقية والذي يوجب ان يحقق عدالة وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع العراقي.

كل ذلك يوفره المعتقد بطرفيه الديني والأيدولوجي المعادلة الاجتماعية والسياسية كمصدر قوة بالعلاقات مع دول الجوار، لا نقطة ضعف وتخذق طائفي يصب في مصلحة تلك الدول على المصالح الوطنية للعراق. وتتجسد الصورة ضمن فترة تقرير استراتيجية الامن الوطني للفترة 2007 – 2010، يظهر التقرير عدد من التهديدات، منها(3):-

1- التهديد الاقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية، يبين التقرير ان العراق يواجه تهديدات إقليمية ودولية خطيرة من ضمنها الإرهابيين والأجانب الذين يدخلون العراق.

2- المجاميع المسلحة والمليشيات يعتبر انتشار المظاهر المسلحة غير القانونية للمجاميع المسلحة والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الكبيرة التي يواجهها العراق، كما وتهدد امن المواطن العراقي بشكل مباشر.

وبناء على تلك المعطيات تقسم الية تحديد الإشكاليات التي تقف خلف عدم تحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا لسببين داخلي وخارجي.

أولاً: الأسباب الداخلية

تضم البيئة الداخلية كما ترى إحدى الباحثات "القوى والأحزاب السياسية والجماهيرية والعشائرية الوطنية، الشخصيات الوطنية والنخب العلمية المناهضة للاحتلال والعملية السياسية، إعادة النظر بأساليب وطرق عقيدة الجيش الحالي، المعتقلين وخطة إطلاق سراحهم وحقوقهم المادية والمعنوية حقوق المرأة والأرامل"(4). وضمن هذه البيئة المتنوعة يعد المقوم السياسي أحد المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي الجامع لكل هذه المكونات، ويمارس تأثيره عليها من خلال الدستور، ونتيجة لطبيعة البيئة السياسية العراقية، والتي تشكلت تبعاً لنمط المحاصصة السياسية والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيسي في إدارة الدولة، ويفترض بالدستور الذي يحدد طريقة إدارته الحكم في الدولة الذي يبين طبيعة العلاقة بين السلطات، ان يكون هو المقوم الأساسي للأمن الوطني العراقي(5). ويرى أحد الباحثين أن الدساتير بشكل عام لا تتضمن إشارات تفصيلية إلى المصالح العليا لكونها قابلة للتحديث بموجب الطرف السياسي والتفاعل الخارجي، ويرى أنه وبسبب الانقسام المجتمعي والسياسي الذي سبب صعوبة الوصول إلى تسوية قريبة للأجل للأزمة النظام السياسي لتكون ملزمة للفاعل السياسي، وأيضاً تحاسب عليها الحكومات في حال عدم تطبيقها أو مراعاتها أو عدم مجابته لتهددها مصالح الدولة العراقية، ليصل لنتيجة إنه بات من الضروري إدراج المصالح الوطنية مع حجم الخطر الذي يهدد المصالح الوطنية. إلا ان ذلك يتعارض مع صعوبة تعديل الدستور، كون الدستور العراقي من الدساتير الجامدة التي يصعب تعديله بموجب بنود التعديل للنصوص عليها، الذي لم يرد به مصطلح (المصالح) سوى مرة واحدة في المادة (8) من الدستور، مع انه يشير الى ما أورده الدستور من مفردة (مكونات) ويرى هذا الباحث انه يمكن مناقشة وإقرار المصالح الوطنية العليا، بوثائق سياسية موازية للدستور والقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة تكون ملزمة للجميع، ضمن اطار مؤسساتي، مستشهاداً بعدد من التجارب العالمية منها، اتفاقية الطائف اللبنانية التي أنهت الحرب الأهلية هناك وكيف أنها رسمت ملامح حل الأزمة

1 - إسراء كاظم جاسم الحسيني، استراتيجية الامن القومي العراقي ومركزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي-النفط)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016م، ص 613.

2 - يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 355.

3 - مستشارية الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

4 - إسراء كاظم جاسم الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 606.

5 - عبد الأمير عباس الحيايلى وإيهاب سالم محمد، مركزات الامن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد الرابع العدد (96)، 2023، ص 307.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

التي طالت 15 عاماً، وكذلك وثيقة الأمن القومي، التي تصدرها الإدارات الأمريكية كل أربع سنوات لتصف المصالح الاستراتيجية ومواقفها الجيوسياسية ومصادر تهديدها المحتملة⁽¹⁾. الا اننا نعتقد ان الاتفاق على طبيعة المصالح لا يقل صعوبة من صعوبة تعديل الدستور.

ولكن ولكثرة الانتقادات على الدستور بين احد الباحثين ان ما يمر به النظام السياسي العراقي من مرحلة عصبية منذ 2003 فيعود لعدم الاستقرار السياسي، والتدخلات المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي الحادين دوراً في تغييب تعريف واضح للمصلحة الوطنية، هذه الوضعية الاستثنائية صعبة اجباد توافق في تحديد الامن الوطني، فضلاً عن غياب إيجاد الية لحل ما تحقيق المصالح الوطنية أو الأهداف الاستراتيجية العليا، بسبب عدم الاستطاعة لإيجاد الحد الأدنى من الإجماع (المكوناتي)^(*) على المصالح الوطنية أو الأهداف الاستراتيجية العليا التي يسعى العراق للوصول إليها. أدى دستور 2005 وكتبوه من الفواعل السياسية دوراً التأسيس لعراق المكونات لا عراق المواطنة، والطلع على ديباجته وبعض فقراته يمكنه إدراك واقع الانقسام الذي تأسس رسمياً منذ ذلك الحين، ومن حينها صار من الصعب إيجاد حالة إجماع بين المكونات للوصول لتشخيص الصالح الوطنية العليا للدولة. كان للتمثيل السياسي (الشيعي) رؤية لإدارة الدولة وتعريف مصالحها قائم على المركزية وحصر الصلاحيات بيد الأغلبية من منظور اجتماعي بغض النظر عن مخرجات الانتخابات، بينما يرى الفاعل السياسي (الكوردي) بأن مصالحه الوطنية التاريخية تكمن في تطبيق المادة 140 من الدستور وحل أزمة تصدير النفط والرواتب تأسيساً لاستقلال الإقليم اقتصادياً وإدارياً وسياسياً، أما المصلحة الوطنية للفاعل السياسي (السنّي) فتتبلور في خطاب يرتفع ويخفت بين الحين والآخر عن الفيدرالية السنية تطبيقاً للدستور كحل الأزمة الثقة بين القوى السياسية التي تدعي تمثيلها لمكونات الشعب العراقي، في حين تتدافع المكونات الأخرى التركمانية والمسيحية واليزيدية وغيرها من الاقليات السياسية للبحث عن موطن قدم لها في السلطة⁽²⁾. وربما في مرحلة ما لا يكتفي اهل السنة بالفدرالية وربما العودة لتصريح رئيس البرلمان الأسبق (أسامة النجيفي) بالاستقلال وتكوين دولة سنية⁽³⁾. في ذات السياق لا يمكن تجاهل طموح الكرد بالانفصال لاسيما بعد نتائج الاستفتاء الذي اجري في يوم 2017/9/25 في اقليم كردستان وفي المناطق الأخرى خارجه ووفقا للهدف الذي اجري من اجل تحقيقه وهو استقلال اقليم كردستان بمحافظات الاقليم الثلاث، فضلاً عن المناطق الأخرى التي تقع خارجه والتي جرى فيها الاستفتاء، لتكون النتيجة اكثر من ممتازة للقائم على الاستفتاء اذ تجاوزت النسبة 92% من نسبة من صوت بالاستفتاء⁽⁴⁾. يعود ذلك لطبيعة الفيدرالية وبما منحت من صلاحيات أكبر ومتعددة للأقاليم على حساب المركز، وفقاً لما نص عليه الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ فأنموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق على الأساس العرقي في الوقت الراهن، والقابلة للتحويل إلى الفيدرالية الطائفية في المستقبل، يمكن أن يكون نموذجاً في القضاء على الدولة المركزية القوية القادرة على إحياء فكرة التوازن الإقليمي. فضلاً عن ما ذكر سابقاً هناك تحديات أخرى تواجه وضع استراتيجية متكاملة للأمن الوطني العراقي من هذه التحديات⁽⁵⁾:-

1- قلة وجود القيادات الاستراتيجية.

2- ضعف الإرادة الوطنية في تنفيذ الخطط الوطنية.

3- عدم وجود آلية مناسبة للتخطيط الاستراتيجي.

4- تحدي السياسة الخارجية.

5- الجفاف والتصحّر.

1 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 5.

* - وردت هذه المفردة 7 مرات في الدستور بدل المواطنة.

2 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 2، 3.

3 - عبد الرحمن الرواشدي، العرب السنة في العراق: تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم، ط1، مركز البان للبحوث والدراسات، الرياض، 2012، ص 340.

4 - ينظر: مصطفى عادل حسن وفراس مؤيد احمد ودعاء انور سعيد، استفتاء حكومة اقليم كردستان وعلاقته بمبدأ تقرير المصير في القانون الدولي العام، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (50)، 2022، ص 337. وللمزيد عن تاريخ وقانونية الكرد بالانفصال حسب وجهة نظرهم، وأسباب تلك الدعوات للانفصال ينظر: المصدر السابق، ص 303 وما بعدها.

5 - يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 360-362.



6- انتشار ظاهرة العمالة الأجنبية.

7- ملف حصر السلاح بيد الدولة.

ثانياً: الأسباب الخارجية:

تضم البيئة الخارجية عدد من الفواعل كقوات الاحتلال، والتغلغل الإسرائيلي في العراق، والدور الإيراني، والتركي، دور المخابرات الأجنبية، فضلاً عن عصابات الجريمة المنظمة القانون الدولي، والضغط الأمريكية على الأمم المتحدة في موضوع أعمار العراق بعد الحرب، ودور الدول العربية في العراق، الثروات الطبيعية الاستراتيجية وكيفية تداولها والحفاظ عليها، الموقف الدولي وعودة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة(1). وإذا تحدثنا عن صعوبة تحديد المصالح، يستشهد احد الباحثين بـ (هانس مورغنثو) لبيان صعوبة تحقيق المصالح وذلك يعود للطبيعة العدوانية التي تميز الأفراد والعلاقات بين الدول بسبب وجود عالم أقل انسجاماً وسلاماً، غير أن ذلك لا يفترض حتمية الحرب كنتيجة لسعي الدول نحو تحقيق مصالحها، بالعكس، إن وجود صراع مستمر وتهديد دائم بالحرب يدفعنا إلى التوفيق بين مصالحنا بالوسائل السلمية، على الرغم من أن (مورغنثو) لا يرى مانعاً في استخدام القوة العسكرية أينما وجبت(2). وذات الراي يصل له احد الباحثين عندما يتحدث عن تأثير البيئة الإقليمية على الامن الوطني العراقي حيث يبين انه وفي الكثير من الاحيان عندما تتضارب المصالح الدولية والإقليمية، تصل الظروف إلى مرحلة حساسة يستحيل معها الوصول لحلول مرضية للطرفين بواسطة الوسائل الدبلوماسية والسياسية، مثل التفاوض كطريق لحل المشاكل العالقة بين الأطراف التي تتصارع حول مصالحها، لتصل في نهاية المطاف إلى مرحلة يتم اللجوء فيها إلى استخدام القوة العسكرية لإنهاء ذلك النزاع أو الصراع، ويرى هذا الباحث ان العراق بعد 2003 يتعرض باستمرار الى ضغوط خارجية من قبل الدول الإقليمية التي تؤثر على بيئتها، وتشكل تهديداً مباشراً أو غير مباشر على أمنها الوطني(3). ولكن الإشكالية الكبرى التي تواجه العراق كدولة وليس كنظام سياسي فحسب ان امه الوطني مبني على تناقضات في انتمائه لاسيما الإقليمي، ففي الوقت الذي يجب ان يكون فيه انتماءه الإسلامي والعربي مصدر قوة، نجد ان هذا الانتماء كان مصدر ضعف له في كثير من الاحيان، ينبني هذا من اختلاف الرؤى لمفهوم الامن الوطني والحفاظ على مصالحه للاختلاف بين مكونات القوى السياسية وارتباطاتها الخارجية؛ مما جعلها لا تتفق حتى على مصالح العراق، فكيف حاول صانعو استراتيجية الامن الوطني العراقي تحقيق اهداف الامن الوطني والتي تم بيانها سابقاً.

البعد الإقليمي:

تعد البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من البيئات التي تزداد وتيرة التغيير بها وفق الوتيرة ذاتها من التغيير في البيئة العالمية، كونها ترتبط ارتباطاً جيوستراتيجياً بمصالح القوى العالمية. لذا تعد هذه المنطقة إحدى ركائز التغيير في البيئة العالمية. إن من مسلمات دراستها، أنها أصبحت بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطاً وثيقاً، حيث لا يمكن تحقيق انفراج في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للأزمة المراد تسويتها. والعراق جزء مهم منها بعده مركز التفاعلات العالمية وعلى مختلف المستويات، ولما يتمتع به العراق من مكانة جيوسياسية في المنطقة، فإن أمنه الوطني يرتبط بأمن المنطقة بشكل خاص والأمن العالمي بشكل عام لاسيما بعد 2003(4). ولعل النقطة الأصعب في إدارة العلاقة بين الأمن الوطني العراقي وامتدادات أدائه الإقليمي تكمن في اختلال النظر لما يستوجبه الواقع العراقي من إدارة، فتارة تصبح القوى الإقليمية عنصر تحديد، وتارة عنصر تفاعل، ليس لعدم وضوح الرؤية فحسب، بل لأن العراق وأمنه مازال يتعرض لتهديدات إقليمية ودولية، اتخذها الداخل غطاء له. ولكي تتحقق المصالح بصورة أكثر لا بد من بلورة الرؤى حيال ما تلعبه القوى الإقليمية من أدوار، تلك القوى التي تبرر تدخلاتها في الشأن العراقي بمخاوفها من انسحاب ما يجري في العراق من أعمال عنف إلى بلدانها، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية (عرقية وطائفية)، وانسحاب أزماتها إلى بلدانها، والأكثر منه أن بعض تلك القوى لم تزل تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق وترى أن الخلاص يكمن في إعاقه عملية التغيير(5).

وإذ تمثل هذه العناصر قوة دعم للأمن الوطني العراقي احياناً، فأنها في ذات الوقت تمثل تحديات وتهديد، وهكذا دول المنطقة تنظر للعناصر المشتركة اما تحدياً وتهديداً بصورة كاملة او قد يكون جزئي، فيما تراه دول أخرى بأنه لا يشكل

1 - إسراء كاظم جاسم الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 606.

2 - عبد السلام قريفة، مصدر سبق ذكره، ص 10، 11.

3 - داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 34.

4- ينظر: سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 222.

5 - منعم صاحي العمار وشيما تركان صالح، مصدر سبق ذكره، ص 40.



تهدي لها كمثال على ذلك العلاقة مع (إيران تركيا اثيوبيا)، فيما يمثل وجود الكيان الصهيوني تحدي مشترك مفترض لجميع الدول العربية الذي يمثل التهديد والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية بل والإسلامية، لتعدد مظاهر الاختراق الصهيوني للأمن القومي العربي، متمثلة بعدد من التحديات كالاتصالات السرية مع بعض القيادات العربية للوصول الى التطبيع مع الجميع بصورة فردية للوصول الى التطبيع مع الجميع لتحقيق امنها الوطني بعيد عن امن الدول العربية بصورة منفردة او جماعية أي تجزئة المشاكل يصاحبه تضعيف لقوى الدول العربية⁽¹⁾. وتدخلات دول الجوار الجغرافي للعراق، وهي كثيرة ومتنوعة، الا انها متفاوتة من دولة الى أخرى، لتحقيق مصالحها. الا انه هناك روابط ومصالح وقيم عليا تجمع بين دول الجوار، الا ان هذا لا يمنع ان تكون لكل دولة مصالحها وهي تكثر بين دول الجوار، والخلل في من يفرط في حقوقه لا من يريد تحقيق مصالحه لان لا نعيش المثالية في الحياة الدنيا، بل يغلب علينا نظرية القوة والواقعية. ومن هذا المنطلق علينا ان ننظر للعلاقة بين العراق ودول الاقليم.

عملية التوازن بين المصالح الوطنية العراقية والمصالح العليا (القضية الفلسطينية مثلاً).

تمثل التحديات التي تواجه استراتيجية الامن الوطني العراقي بعده جزء من الوطن العربي في جزء منها تمثل امنه الإقليمي لوقوعه ضمن منطقة جغرافية ربما هي الأكثر تازماً في العالم بوجود الكيان الصهيوني وبما يمثل له العراق من تحد قديم كقدم التاريخ. ويمثل وجود الكيان الصهيوني في المنطقة خطر مستمر على امن المنطقة ومنها العراق، لاسيما في ظل وجود شعارهم المعلن وسط برلمانهم عن حدود دولتهم من النيل الى الفرات، لذلك فان الحرب الدائرة اليوم في غزة، هي حرب تشمل كل الدول ضمن هذه الخريطة والعراق جزء منها.

واذ تمثل طبيعة العلاقات مع الجوار الاقليمي قوة دعم للأمن الوطني العراقي، فأنها في ذات الوقت تمثل تحديات وتهديد، وهكذا دول المنطقة تنتظر للعناصر المشتركة اما تحدياً وتهديداً بصورة كاملة او قد يكون جزئي، فيما تراه دول أخرى بانه لا يشكل تهديداً لها كمثال على ذلك العلاقة مع (إيران تركيا اثيوبيا)، فيما يمثل وجود الكيان الصهيوني تحدي مشترك مفترض لجميع الدول العربية الذي يمثل التهديد والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية بل والإسلامية، لتعدد مظاهر الاختراق الصهيوني للأمن القومي العربي، متمثلة بعدد من التحديات كالاتصالات السرية مع بعض القيادات العربية للوصول الى التطبيع مع الجميع بصورة فردية للوصول الى التطبيع مع الجميع لتحقيق امنها الوطني بعيد عن امن الدول العربية بصورة منفردة او جماعية أي تجزئة المشاكل يصاحبه تضعيف لقوى الدول العربية⁽²⁾. العراق يقع ضمن اهتمام الصهاينة بإيجاد وطن لهم في قلب العالم الإسلامي أي في فلسطين؛ فسعى الكيان الصهيوني الى تمزيق الدول العربية الكبرى، والتي تجاوزته او تشكل له خطر، عبر شتى سبل منها بث الخلافات وتغذيتها بين الشعب الواحد، كالتأففة والقومية والمناطقية، وهذا ما جرى في مصر وسوريا وليبيا والعراق أخيراً. يضاف لذلك، الاهتمام بالمكانة الاستراتيجية للعراق، من قبل اللوبي اليهودي، الذي وضع نصب عينه، التحدي العسكري الذي مثله الجيش العراقي خلال حروب العرب مع الصهاينة، فكانت القطاعات العراقية رقماً صعباً في الهجوم⁽³⁾. ومن هذا البعد يمكن معرفة سبب مشاركة الكيان في قرار غزو العراق واحتلاله، وقد قال نائب الرئيس الأمريكي السابق (ديك تشيني): "إن هدفنا في العراق هو إيجاد منطقة أكثر أمن لإسرائيل". وكما صرح (كولن باول) امام مؤتمر منظمة ايباك "بان القضاء على النظام العراقي سيحرر اسرائيل والشرق الأوسط من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق". لذلك جاء الدور ((الإسرائيلي)) بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية اذ شهد العراق عمليات اغتالات وتصفيات واسعة شملت أصحاب الكفاءات العملية وكبار الضباط والاطباء وغيرهم، ولم يجد الكثيرون، لتلك الحملات من تفسير منطقي سوى الإشارة الى أن عناصر الموساد ((الإسرائيلي)) دخلت العراق مع قوات الاحتلال⁽⁴⁾. الا ان قوات الاحتلال بكل اشكاله والفوضى في تلك المرحلة لم تجعل من هذه القضية تدخل ضمن أولويات الامن الوطني حيث لم يتم الكشف عن الكثير من هذه العمليات.

وفضلاً عن ذلك هناك تحديات وتهديدات تواجه العراق بعده جزء من الامة الإسلامية واهم قضيه تواجه العالم الإسلامي هي قضية فلسطين لاسيما بعد معركة طوفان الأقصى. لذلك فهذا البعد يقع ضمن ما اطلقنا عليها المصالح والقيم العليا للعراق كونه أول قضية تشغل بال واضعي الاستراتيجية ضمن هذه الاطار العريض القضية الفلسطينية، لذلك يبرز سؤال جوهري للربط بين المصالح الوطنية والقيم العليا عندما يتعلق الامر بالقضية الفلسطينية، كيف نقرا المصالح؟ وكيف يمكن التمييز بين نوع وطبيعة هذه المصالح، ومدى انسجامها مع الامن الوطني الا من خلال ظهور الازمات والصراعات، وواقعاً

1 - مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 588.

2 - مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 588.

3 - مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20>، حمل بتاريخ 2024/2/20.

4- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 137.



كانت القضية الفلسطينية ومنذ اربعينيات القرن الماضي جزء من المصالح الوطنية والقومية للدول العربية والإسلامية، والعراق جزء من هذه المنظومة القيمية، لإسهاماتها في جميع الحروب، فضلا عن الدعم المادي المباشر، فضلا عن المواقف في المحافل الدولية. ذلك لان القضية الفلسطينية بالنسبة للمنظومة العربية او الإسلامية تمثل قضية سياسية ومركزية ومؤثرة على الأمن الدولي والإقليمي، فضلا عن البعد العقائدي والقومي كلا حسب رؤيته لها.

من خلال هذا البعد يمكن النظر لما حدث في غزة في 2023/10/7 بأنه لم يكن الحدث بهذا الحجم متوقعا على مستوى التوقيت والتخطيط لكنه كان منسجما مع مستوى الظروف والسياقات المحلية والإقليمية والدولية التي قادت لطوفان الأقصى، فالحكومة الاشد يمينية في ((إسرائيل)) لم تدخر جهداً في تحييد قطاع غزة والاستمرار بمحاصرته وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والاقتحام المستمر للمسجد الأقصى، حتى باتت الأطراف الفلسطينية تشاهد مرحلة تصفية للقضية، يأتي ذلك بالتزامن مع موجة تطبيع عربي ((إسرائيلي)) غير مسبقة توحى نتائجها بالقفز على الحقوق الفلسطينية وتجاوزها. فيما الأطراف الأخرى الداعمة للكيان كانت على استعداد دائم لأرسال المساعدات العسكرية قبل المساعدات الغذائية والدوائية وغيرها، ففي خطوة سريعة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تم استدعاء إحدى أكبر حاملات الطائرات في العالم إلى سواحل البحر الابيض المتوسط لدعم إسرائيل، وإعلان كل من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها من دول الغرب دعمهم الكامل ((لإسرائيل))⁽¹⁾. والحديث عن طوفان الأقصى لا ينتهي بالنسبة للعراق عند دعم حركة حماس من عدمه ولا بحجم ذلك الدعم او نوعه، وضمن هذا البعد هناك قضية وان كانت ذات بعد إقليمي للعراق الا انها ترتبط ببعد ديني ومصلحة عليا للحكومة العراقية، تلك القضايا التي تتعلق بإيران بحكم التقارب المذهبي، ذلك لان ايران من الأطراف الداعمة لهذه المعركة، وانها كانت خلف دفع حماس لهذه الخطوة، لاسيما وان البعض يرى انها حرب إيرانية بالنيابة متعلقة بالمشروع النووي الإيراني، وان كانت التصريحات الرسمية تنفي هذا الدعم او الدفع بحماس لهذه المعركة.

فالملاحظ في المشهد هو التركيز على العامل الإيراني في حديث المسؤولين الغربيين والأميركيين فضلا عن وسائل الإعلام كافة، وهو ما رفع من مستوى القلق من أن تؤدي الأحداث إلى حرب إقليمية، ووفقا لتسريبات دبلوماسية فإن الجهود الدولية حرصت في الأيام الأولى من المعارك إلى أخذ ضمانات من حزب الله وإيران من عدم الدخول في الحرب، وكان الرد الإيراني بعدم وجود نية للدخول فيها، أما بالنسبة لحزب الله، وفقا للتسريبات ذاتها، فقد ربط دخوله بالحرب باجتياح كبير للقطاع وارتكاب مجازر ضد المدنيين⁽²⁾. وبعد أكثر من سبعة اشهر وبعد الضربات المتبادلة في الطائرات المسييرة والصواريخ بين ايران و((إسرائيل))، وبغض النظر عن تأثيرها العسكري الذي انكره كلا الطرفين، يبقى السؤال كيف ستقيم الحكومة العراقية مصالحه الوطنية مع المصالح والقيم العليا التي يؤمن، لاسيما وان فلسطين او ايران تمثلان لها جزء من هذه القيم. وكيف ستفهم الدول الداعمة ((لإسرائيل)) أي تدخل، هل ممكن ان تفشل العملية السياسية التي حاولت ان تجعلها تجربة نموذجية لاسيما لدول المنطقة.

كيفية التوازن في ضبط المصالح الوطنية والقيم العليا في العلاقة مع ايران وتركيا.

تعد دول الجوار الإقليمي للعراق العمق الدفاعي الجيوستراتيجي والعكس صحيح، تبعا لذلك فإن للعراق ودول المنطقة ولاسيما دول الجوار الجغرافي يربطهم مجال حيوي يشكل نقطة التقاء وتجاذب المصالح بين الدول في أن واحد، ولاسيما بعد 9 نيسان 2003 وما أحدثته من تطورات وتحولات سياسية وأمنية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة برمتها. هذا التحول احدث هاجس امني، سياسي دفع دول المنطقة إلى العمل على إيجاد استراتيجيات أمنية وعلى مستوى عال من التخطيط لحماية حدودها من جهة ومصالحها وأنظمتها السياسية من جهة أخرى. يرتبط العراق مع تركيا ترتبطا جيوبوليتيكيا وامنيا بالعراق في نواحي عديدة من حيث الامتداد الجغرافي وقضية حزب العمال الكردستاني من جهة، والقضية الكردية، وقضية المياه، لذا فالعراق يقع ضمن ما يعرف بالمجال الحيوي الأمني التركي. أما بالنسبة لإيران وما تمتلكه من امتداد جغرافي يعد الأكبر والأكثر تأثيرا وفاعلية بما يشكله من نسبة 37.55 % من الحدود العراقية على الأمن الوطني العراقي والأمن الوطني الإيراني على حد سواء، فضلا عن ذلك إذ يمتلك العراق العمق الحضاري والديني والإنساني مما يجعل الأمن الوطني العراقي يرتبط بالأمن الوطني الإيراني وبعد المجال الحيوي لإيران في تحقيق المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص⁽³⁾.

يبين احد الباحثين ان الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 وفراغ القوة الإقليمية الذي تركه العراق أدى الى بروز للقرى الإقليمية في مقدمتها تركيا وايران اللتان سعت كل منهما الى توسيع نفوذهما في المجال الاقليمي الجيوستراتيجي. فتركيا

1- معهد السياسة والمجتمع، تقدير موقف (1)، الابعاد الاستراتيجية لعملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان، 2023، ص 2.

2- المصدر السابق، ص 5.

3- سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 219، 220.



تحولت من دولة منعزلة نسبياً عن محيطها الإقليمي إلى دولة إقليمية فاعلة ذات علاقات واسعة ومؤثرة، ترافق ذلك مع سعي إيران للهيمنة على المنطقة وتوسيع مجالها الإقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، الأمر الذي أسهم في بروز دورها الإقليمي وتمددتها في المنطقة. ويبين هذا الباحث أن كل من تركيا وإيران يسعيان إلى أن يكونا القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة والاستحواذ على القدر الأكبر في المنطقة لاسيما في العراق، بعد الفراغ الأمني الذي خلفه الاحتلال وتعثر المشروع الأمريكي. وأن التنافس والصراع تمتد جذوره منذ زمن الدولة العثمانية والفارسية(1).

يرى البعض "أن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003 وفر لتركيا وإيران فرصة تاريخية لتحقيق أهدافهما ومصالحهما القومية عبر زيادة التحرك الإقليمي وعلى كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية... بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة من التوازنات الإقليمية، أتاح للدولتين فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثرة"(2). ويرى البعض الآخر أن إيران هي الرابحة الأكبر من إسقاط النظام السياسي العراقي السابق الذي كان يشكل تهديداً لأمنها القومي، حتى رأت أن من أهم مصالحها إزالته والتخلص منه، وفي الوقت نفسه العمل على منع انتاج نظام معادٍ لها، فضلاً عن السعي لإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد(3). وتركيا هي الأخرى تحاول تحقيق أمنها الوطني على حساب العراق، بقضايا متعددة مثل القضاء على حزب العمال الكردستاني المتواجد شمال العراق، والتي استغلته تركيا للدخول في الأراضي العراقية واستغلت قضية المياه لهذا السبب، فضلاً عن بعض التصريحات شبه الرسمية عن المطالبة بالمحافظات الشمالية وكركوك كجزء مقطوع منها، وتعود لذلك لمعاهدة إنهاء الحرب بان تحصل تركيا على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها عند انتهاء الحرب العالمية الأولى.

2_ البعد الخارجي قوات الاحتلال الأمريكي.

العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يبينه (وليم هملتون) حيث يرى أن الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي الأمريكي ينظرون إلى العراق بأنه قلب المنطقة العربية الآسيوية، وأن السيطرة على العراق يعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية(4). ويتمثل التحدي الدولي أكثر قوة وتأثير على الدول العربية، لكونه لا ينحصر بالتحدي العسكري، وإنما يمتد إلى أمور تمس المجتمع بصورة مباشرة، وأن إمكانية التصدي لمثل هذا التهديد أصعب من التهديد العسكرية لافتقار الدول العربية إلى مقومات التصدي. وإذا كان التحدي الأول هو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التحديات الأخرى توضع ضمن خانة الأمن الثقافي والأمن المجتمعي والمتمثل كما يرى ذلك أحد الباحثين. (العولمة، النظام العالمي الجديد، التحدي المعلوماتي أي الأمن السيبراني، ضعف الأمم المتحدة، بروز التكتلات الدولية، استراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية). وهذه التحديات وإن كانت عالمية ربما تمس معظم دول العالم، إلا أنها تمثل لكل تحديات قطرية بحسب كل دولة وما يشكل لها من نقطة ضعف حسب إمكانياتها العلمية والتكنولوجية فضلاً عن وجوب وجود منظمة من المفكرين القادرين على تقديم استراتيجية لمواجهة تقنيا وفكرياً(5). وتقف الكثير من العوامل الخارجية عائقاً أمام العراق وإمكانية تحقيقه للأمن والسيادة وفي مقدمة هذه التحديات، وجود الشركات الأمنية الخاصة بدلاً عن قوات الاحتلال أو شكلاً آخر لها، وارتباطها بالسفارة الأمريكية الأكبر حجماً وعدداً من دول العالم، فضلاً عن تغلغل رجال المخابرات الأجنبية بصورة مختلفة من شتى دول الإقليم لزعزعة الأمن في العراق(6). فضلاً عن ذلك زاد الاهتمام الدولي بأهمية العراق الاستراتيجية، منذ أن اكتشف النفط فيه. يضاف لذلك، الاهتمام بالمكانة الاستراتيجية للعراق(7).

1- عمار مرعي الحسن، عرض كتاب: التنافس التركي - الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد، العدد (61)، 2015، ص 243.

2- المصدر السابق، ص 245، 246.

3- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 129.

4- نقلاً عن سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 218.

5 - للمزيد ينظر: مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 602-611.

6 - يوسف راضي كاظم كاطع، وعبد الجبار كريم عبد الأمير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 358.

7 - مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20>، حمل بتاريخ 2024/2/20.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ثالثاً: الحل وتجاوز تحديات رسم سياسة امن وطني عراقي.

إن وحدة الدولة والتماسك المجتمعي ورسوخ النظام السياسي واستقراره يشكل المدخل الرئيس لتعريف المصالح الوطنية العليا في العراق، وفي الواقع فإن هذا شأن تتشارك به كل الفواعل والنخب والفئات المجتمعية دون تمييز بين مذهب أو طائفة أو عرق، إن كانت النية الحفاظ على وحدة البلد ومكوناته والنهوض بمؤسسات النظام وفاعليتها الداخلية والخارجية (1). وتتطلب الأزمة العراقية إعادة تنظيم الأولويات بتعريف المصالح الوطنية العليا بما يتناسب ومحدداتها وفواعلها، وإخراجها من النمطية الأكاديمية الى خصوصية الوضع العراقي، فآزمة العراق لم تعد أزمة بمسببات سياسية وأمنية واقتصادية فحسب بل لامست تفرعات المجتمع العراقي، وحل الأزمة الاجتماعية يتطلب وقتاً وخارطة حل أكثر فاعلية (2). وفي حل آخر يرى احد الباحثين ضرورة الاتجاه نحو مؤسسة المصالح الوطنية العليا في العراق لان الدستور العراقي لم يرد فيه مصطلح (المصالح) سوى المادة (8) التي تشير بإشثائية عامة إلى السياسات الخارجية للدولة في أن "يقيم العراق علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية" (3).

الخاتمة

يعد حماية امن البلاد بحدوده وموارده، او كنظام سياسي الهدف الأول لواضعي استراتيجية الامن الوطني لأي بلد، وإذ لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الامن الوطني، وانما يمكن معرفته وتحديد ملامحه من خلال الحفاظ على مصالح البلد، وتبني هذه الاستراتيجية على مواضع القوة والضعف التي تبني على مقومات البلد سياسيا واقتصاديا وعسكريا فضلا عن الموقع الجغرافي. وقد تكون هذه العوامل نقاط ضعف وتحدي داخلي وخارجي. كل ذلك مرتبط بطبيعة النظام السياسي والايولوجيا التي يؤمن بها، وكيفية تعامله مع محيطه الإقليمي والدولي.

ومن خلال النظام السياسي يمكن تحديد نوع وطبيعة المصالح وتوزع على وفق نوع مصالحه ان كانت، أساسية وثانوية ودائمة ومتغيرة... الخ، وهذه المصالح قد تكون وطني أي قطرية، وقد ترتبط عقائديا او أيديولوجيا ومن ثم تتوسع هذه المصالح لقيم ومبادئ عليه تربطه بغيرها من الدول التي تؤمن بذات العقيدة او الايديولوجيا، وكما هي مقومات استراتيجية الامن الوطني الداخلي من حيث عده نقاط قوة او ضعف، كذلك هذه المشتركات تمثل مكان قوة وضعف لاسيما ان استغلت من الأطراف الأخرى بصورة لا تتم عن هذا التقارب، والعراق بموقعه الجغرافي وانتمائه العربي والإسلامي، يمكن له الاستفادة من مقومات هذه الدول ان استطاع الموازنة بين مصالحه ومصالح تلك الدول، وإذا ما اخذنا معركة (طوفان الأقصى) كنموذج للتغيرات الإقليمية والشعارات التي يرفعها ان يكون موقفه أكثر تأثيراً من موقفه الحالي، ويعود ذلك لطبيعة النظام السياسي المبني على المحاصصة، وما يريده طرف يرفضه الطرف الآخر، وان كان هو من كان يتبنى هذا الموقف، وإذا لم يكن هناك توافق سياسي ستبقى هذه معضلة في بناء استراتيجية واقعية للأمن الوطني. فهذا يتطلب من القوى السياسية المشاركة بالعملية السياسية على وفق المحاصصة، والاتهامات المتبادلة بين كل الأطراف بانتمائها لدول خارجية ان توازن بين نوع وطبيعة المصالح. وبذات الوقت يتم وقف التدخل من قبل دول الجوار العراقي في الشأن العراقي، وكذلك اتجاه الاطماع الخارجية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والمنظومة الغربية بصورة عامة لاسيما الكيان الصهيوني. وعليه فان استقرار الأمن الوطني العراقي وتعزيزه او على الأقل المحافظة على حدوده، يتطلب من الحكومات ان تتخذ جملة من الآليات تتلاءم مع حجم المعوقات سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي. وإذا لم تفعل ذلك فأن مستقبل العراق كدولة موحدة على وفق المعطيات الحالية سوف لن يكون مضمونا.

المصادر:

أولاً: الدستور العراقي لعام 2005.

ثانياً الكتب العامة:

زيد عبد الوهاب الأعظمي، أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، مارس 2022.

عبد الرحمن الرواشدي، العرب السنة في العراق: تاريخهم - واقعهم - مستقبلهم، ط1، مركز الببان للبحوث والدراسات، الرياض، 2012.

عبد السلام ابراهيم بغداددي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الشؤون الثقافية والنشر، 1985.

1 - زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 4، 5.

2 - المصدر السابق، ص 10.

3 - الدستور العراقي لعام 2005.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- محمد فوزي، استراتيجية المصالحة (مذكرات)، ج2، ط1، الفالوجة للنشر، القاهرة، 2019.
- مستشارية الامن القومي، العراق أولاً استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010، جمهورية العراق، بغداد، 2007.
- معهد السياسة والمجتمع، تقدير موقف (1)، الابعاد الاستراتيجية لعملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان، 2023.
- منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، مكتبة الغفران للخدمات الطباعة، بغداد ٢٠١٢.
- ناصر يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1985.
- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة دار مجدلاوي عمان 2004.
- ثانياً، الرسائل والاطاريح.
- داخار عابد إبراهيم، المتغيرات الأمنية الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني العراقي 2003 – 2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، 2020.
- عبد السلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2012.
- المجلات:
- احمد يوسف عبد النبي، مفهوم الامن القومي العربي (نشأة وتطور المفهوم – الأسس- المستويات- الركائز – الابعاد، اكاديمية ناصر للدراسات العسكرية، العدد الثاني، السنة الأولى، 2023.
- إسراء كاظم جاسم الحسيني، استراتيجية الامن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي-النفط)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016م.
- دينا محمد جبر وابنتسام حاتم علوان الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل الازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية بغداد، السنة الخامسة عشر العدد (23)، 2022.
- سهاد إسماعيل خليل، المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 43-44، 2016،
- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد (1) العدد (59)، كانون الأول 2020،
- عبد الأمير عباس الحيايلى وايهاب سالم محمد، مرتكزات الامن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد الرابع العدد (96)، 2023.
- عمار مرعي الحسن، عرض كتاب: التنافس الترقى – الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003 من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم ايران الفارسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد، العدد (61)، 2015،
- مروان سالم علي، استراتيجيات-مواجهة تحديات الامن القومي العربي بعد عام 2011، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (7)، 2020.
- مصطفى عادل حسن وفراس مؤيد احمد ودعاء انور سعيد، استفتاء حكومة اقليم كردستان وعلاقته بمبدأ تقرير المصير في القانون الدولي العام، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (50)، 2022.
- منعم صاحي العمار وشيماء ترکان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب ((دراسة في إشكالية الإدارة، دراسات دولية)) مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2015.
- يوسف راضي كاظم كاطع، وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد (20)، 2023.
- رابعا: المواقع الالكترونية:
- مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: <https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20>، حمل بتاريخ 2024/2/20.



الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق بعد عام 2003

د. خالد هاشم محمد

قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار

ملخص:

لم يعد العراق مغرباً بالنسبة للولايات المتحدة كما كان في السابق عندما تم احتلاله، لأسباب عديدة لعل أهمها تراجع حاجة الولايات المتحدة للنفط الذي بدأت في استخراجه عبر الاكتشافات الصخرية، وكذلك بسبب توجهات الرأي العام الأمريكي والانفاق العسكري الزائد الذي دفع الولايات المتحدة إلى الانسحاب من العراق. لكن ذلك كله لا يعني أن الولايات المتحدة سوف تتخلى عن العراق بشكل كامل، وإنما ستحافظ على قدر من الاهتمام به لأسباب أهمها، مكانة الولايات المتحدة العالمية وأن ترك العراق يعني تحكم قوى عالمية أخرى به كالصين وروسيا، كما أن الولايات المتحدة لديها أيضاً مسؤولية أخلاقية تتعلق بأنها هي من أنشأت النظام السياسي العراقي (الديمقراطية) بعد عام 2003. وبالتالي، ستحافظ الولايات المتحدة على قدر من الاهتمام بالعراق، ولكن المؤكد أن أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة قد تراجعت عن السابق.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية الأمريكية، العراق، الاهتمام، التراجع.

مقدمة:

ظل العراق يحتل مكانة مميزة في السياسة الأمريكية إلى فترة قريبة، نظراً لموقعه الاستراتيجي ولما يتميز به من ثروات طبيعية، أهمها النفط والغاز الطبيعي اللذين يعدان من أساسيات حياة البشرية على كوكب الأرض في العصر الحديث، إضافة إلى وقوعه على طريق استراتيجي في منطقة هي الأهم بالنسبة للولايات المتحدة ألا وهي منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا جاء الاهتمام الأمريكي بالعراق واعطائه أولوية على غيره من بلدان الشرق الأوسط. بل ومن أسباب أقدام الإدارة الأمريكية بقيادة دبلو بوش عام 2003 على احتلاله.

وفي الحقيقة، ومنذ تولى الرئيس باراك أوباما سدة الحكم في كانون الثاني من عام 2009، بدأ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً في التراجع والانسحاب، وتبدلت الأولويات والأهداف، فقد ترك الرئيس بوش الابن خلفه الرئيس أوباما أوضاعاً دولية متردية، خلفتها سياساته تجاه القضايا الدولية المختلفة، وفي مقدمتها الحرب على العراق، والحرب على الإرهاب، وبدأت تظهر ملامح مرحلة جديدة شعارها "التغيير"، وقد تعززت تلك الرؤية (التراجع والانسحاب) أكثر بالانسحاب من العراق واستمرت مع إدارة دونالد ترامب وستستمر أيضاً مع إدارة جو بايدن الجديدة.

ولكن هذا التوجه لا يعني أن الولايات المتحدة ستتخلى بالكامل عن العراق. فالولايات المتحدة ستحافظ على قدر من الاهتمام بهذا البلد لعدة أسباب، أهمها يتعلق بكون الولايات المتحدة قوة كبرى في العالم وستظل مهتمة بأن تلعب دوراً ما في الشرق الأوسط، والعراق في القلب منها.

وبالتالي، فإن الفرضية الأساسية التي بنيت عليها الدراسة هي، أن العراق قد تراجعت أهميته الاستراتيجية نسبياً لدى صانع القرار الأمريكي ومنذ مدة، وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتخلى عنه نهائياً أو تغادره بالكامل، وإنما يعني أن أهميته النسبية قد تراجعت تبعاً لاختلاف مصالح الولايات المتحدة في العالم.

وبناءً على ما تقدم، فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يدور حول: هل ما يزال العراق يحظى بنفس الأهمية الاستراتيجية التي كان يتمتع بها في السابق عند احتلاله، أم إن تلك الأهمية قد تراجعت بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية:

- 1_ ما هي أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؟ وهل تغيرت تلك الأهداف؟ أم بقيت ثابتة؟
- 2_ ما هي أسباب تراجع أهمية العراق الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترات الأخيرة؟
- 3_ هل تستطيع الولايات المتحدة فك ارتباطها بالعراق بشكل نهائي؟ أم هناك أسباب تدعوها إلى الحفاظ على قدر معين من الاهتمام به؟

4_ ما هي تداعيات وانعكاسات تراجع أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة؟

وعليه، قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

المبحث الثاني: أسباب تراجع الأهمية الاستراتيجية للعراق لدى الولايات المتحدة الأمريكية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المبحث الثالث: العراق ما بين الاهتمام والتراجع في الاستراتيجية الامريكية.

المبحث الأول: أهداف الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق.

أولاً: أهداف الولايات المتحدة قبل عام 2003.

منذ نهاية الستينيات، عُدَّ العراق معادياً للمصالح الغربية ثمَّ أصبح يشكّل مصدر قلق للولايات المتحدة في منطقة تقتضي ضمان المصالح الأمريكية فيها، وإذعان الجميع للإملاءات الأمريكية، وازداد القلق بعد التوازن الإستراتيجي الذي حققه العراق مع "إسرائيل" عقب الحرب الإيرانية - العراقية من جهة، وأدواره الإقليمية وفاعليته في التأثير في النظام الإقليمي العربي من جهة ثانية(1).

وبهذا وجدت الولايات المتحدة ضرورة ضرب قوة العراق وإبعاد خطره عن مصالحها في المنطقة والسيطرة على أمن الخليج ونفطه (مفتاح السيطرة على العالم)، مستغلة انفرادها بالساحة الدولية في ظل غياب المنافس التقليدي (الإتحاد السوفيتي) وقيادتها لنظام دولي جديد، فالإستراتيجية الأمريكية حيال العراق أثناء تلك الفترة بُنيت على هدفين أساسيين هما: عدم جعل العراق مصدر تهديد للمصالح الأمريكية وخلق منه العدو التقليدي الذي تبحث عنه الولايات المتحدة(2). وجاءت أزمة الخليج ومن بعدها حرب الخليج 1990-1991، لتستثمرها الولايات المتحدة لفرض نظامها الدولي الجديد عبر هيمنتها على مجلس الأمن وقراراته وعبر تزعمها لقوة عسكرية دولية وتحت قيادتها لتدمير العراق وبعتراف وزير الخارجية الأمريكي السابق (جيمس بيكر)، بأن العراق أصبح حجر عثرة في طريق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لذا يمكن القول أن حرب الخليج الثانية قد وفرت للولايات المتحدة الأمريكية أهدافها الإستراتيجية التي كانت تخطط لها منذ زمن بعيد والتي كانت من المتعذر لها تحقيقها من دون هذه الحرب، لذلك عمدت جاهدة على استغلالها بشتى الوسائل وفي مختلف الاتجاهات واضعه نصب عينها مصالحها ومصالح حلفائها(3).

بعد انتهاء الصفحة العسكرية في حرب الخليج 1991، وضمن الأهداف الإستراتيجية المتكاملة، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر توظيفها وسيطرتها الكاملة على مجلس الأمن، الوسائل الاقتصادية التي فرضت على العراق بشكل غير مسبق، ففي 1990/8/2 جمد الرئيس الأمريكي (بوش الأب) الأرصدة الحكومية العراقية، وبعد ذلك تم التركيز على صياغة قرارات عقوبات دولية من مجلس الأمن باسم الشرعية الدولية تراوحت بين الحصار والمقاطعة الاقتصادية والتجارية وفرض الحظر الجوي والبحري، وكانت أهداف الولايات المتحدة من كل ذلك هو، منع العراق من التصرف بثرواته النفطية ومنع المساعدات الإنسانية عنه عبر سياسة الحصار الاقتصادي.

وفي نفس السياق، أتبعَت الولايات المتحدة إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" والتي تم وضعها وانتهاجها من قبل إدارة الرئيس بيل كلينتون التي خلفت إدارة بوش الأب، أما الهدف المعلن لهذه الإستراتيجية الجديدة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تلعب بعد الآن لعبة "توازن القوى القديمة" أي دعم العراق أو إيران لكي توازن كل منها الدولة الأخرى(4)، وأن ما يتم الاعتماد على مبدأ الاحتواء المزدوج من خلال عزلها في محاولة لإبقائهما دولتين ضعيفتين باستخدام مزيج بين القوة العسكرية والحظر الاقتصادي والدبلوماسي الدولي وبعترافهما يشكّلان تهديداً مزدوجاً للمصالح الأمريكية والدول الموالية للغرب في الشرق الأوسط. كذلك سيمنع الحصار المفروض على العراق استفادة العراق من عائدات النفطية التي من الممكن أن يستخدمها لمواصلة تطويره برامج أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن إضعافه وأنهائه للحيلولة دون الحصول على إمكانيات وقدرات تؤهله لأداء دور إقليمي مستقبلاً، ومن ثم تهديده للمصالح الحيوية الأمريكية وأمن وسلامة (إسرائيل)

1 (نزار الخزرجي، الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص13-14.

2 (محمود رفيق الشيخ أحمد، الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، دار النهضة العربية، القاهرة، 2021، ص 58.

3 (خالد هاشم، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق 2008-2016، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص78.

4 (وليام كوانت، مالذي تعنيه سياسة "الاحتواء المزدوج"، صحيفة الحياة، العدد(77)، 1993، متاح على الرابط



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة⁽¹⁾. وقد حدد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أهداف إستراتيجية الاحتواء تجاه العراق بما يلي⁽²⁾:

- 1- المحافظة على وجود عسكري قوي في المنطقة مع الاستعداد للاستخدام القوة العسكرية في أربع حالات هي: محاولة النظام العراقي إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل أو الاعتداء على جيرانه وتحدي الطائرات الحليفة وعدم احترام مناطق الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق. ومهاجمة الاكراد في شمال العراق.
- 2- الإبقاء على العقوبات الاقتصادية وحرمان العراق من الموارد التي تمكنه من الأنفاق على إعادة بناء الجيش العراقي مع استمرار دعم برنامج النفط مقابل الغذاء والذي سيوفر 10 مليار دولار سنوياً لشراء الاغذية والادوية.
- 3- عودة اللجنة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق لمتابعة مهمه الأمم المتحدة بشرط أن يتخذ العراق أولاً تدابير واضحة وملموسة وإيجابية.
- 4- على المدى الطويل، فإن من الضروري وضع حد للتهديد الذي يمثله النظام العراقي وأن أفضل الطرق لذلك أن يكون للعراق حكومة مختلفة، وأن الولايات المتحدة ستكثف التزاماتها ودعمها لمجموعات المعارضة العراقية عبر "قانون تحرير العراق" والذي اقر عام 1998.

أن الهدف البعيد المدى بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في تلك الفترة، كان يتمثل في إسقاط النظام الحاكم في بغداد وإقامة حكومة جديدة، وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية هذا الهدف هو الهدف الإستراتيجي لها في العراق وتبلور هذا الهدف في قانون تحرير العراق وتخصيص مبلغ 97 مليون دولار للمعارضة العراقية لكي تقوم بعملية التغيير السياسي داخل العراق ودعمها⁽³⁾، وعندما يأتي الوقت المناسب لذلك، وهو ما أصبح واضحاً للعيان بتحريك الولايات المتحدة وبشكل انفرادي للقيام بعملية تغيير النظام في العراق واحتلاله عبر حملة عسكرية واسعة عام 2003.

ثانياً: أهداف الولايات المتحدة بعد عام 2003.

بلغت الإستراتيجية الأمريكية بفعلها المؤثر في الساحة الدولية، درجة عالية لم تبلغها من قبل وتجسد ذلك بتحقيق هدفها باحتلال العراق. وتمثلت أهداف الولايات المتحدة المعلنة لاحتلال العراق بثلاثة أهداف هي⁽⁴⁾:

اولاً: نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية التي تصورت الإدارة الأمريكية أن العراق يمتلكها والتي تهدد الأمن والسلام الدوليين.

وثانياً: إسقاط النظام العراقي لاثامه بدعم الإرهاب (جعل العالم أكثر أمناً) من خلال تزويده أو احتمال أن يكون قد زود الارهابيين بالأسلحة التقليدية أو غير التقليدية اضافة إلى الدعم اللوجستي والمادي لهم.

ثالثاً: تحرير الشعب العراقي من خلال نشر الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان.

كشفت الحقائق فيما بعد زيف الادعاءات الأمريكية وبطلان الأساس القانوني الذي شنت الحرب بناءً عليه، فاولاً لم يكن العراق يملك أسلحة للدمار الشامل لأن جميع الاسلحة التي كانت بحوزته قد جرى تدميرها أثناء وبعد حرب الكويت ولم يتبقى لدى العراق سوى أسلحة تقليدية عفى عليها الزمن (وهنا سقطت الحجة الأولى). ثانياً لم يصبح العالم أكثر أمناً بعد اسقاط النظام العراقي بل على العكس ازدادت التهديدات ضد المصالح الأمريكية والغربية علاوة على تحويل العراق إلى منطقة جذب للمسلحين المعادين للمشاريع الأمريكية، وأصبح العراق قاعده لعمل تلك التنظيمات بعد أن كانت القطيعة بينها وبينها على أشدها لاختلاف الاسس الايدلوجية والفكرية لكلا الطرفين (وهنا سقطت الحجة الثانية). وثالثاً أن أول من

(1) باهر مردان، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص141.

(2) خالد هاشم، مصدر سابق، ص84

(3) جريجوري جوز، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2003، ص18.

(2) Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS), (Nov. – Dec. 2012), P 29.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أنتهك الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق هو الجيش الأمريكي ذاته(1)، وتمثل فضائح سجن أبو غريب ومجازر حديثة وغيرها العشرات من المجازر التي راح ضحيتها المواطنين الأبرياء الذين قتلتهم القوات الأمريكية لمجرد الشك أفضل مثال على ذلك، ولذلك فأمريكا لم تأت بالديمقراطية كما وعدت بذلك، وربما باستثناء العملية السياسية التي وأن جاءت وفق لعبة الديمقراطية الأمريكية، إلا أنها لم تأت بحكومات قادرة على حل مشاكل العراقيين (وهنا سقطت الحجة الثالثة)(2). إلا أن حقيقة الامر، فإن الأهداف الكامنة للاحتلال الأمريكي للعراق تتلخص في(3):

أولاً: الهدف الاقتصادي. ويعد هذا من ابرز ما دفع الولايات المتحدة لاحتلال العراق الذي يرقد على خزين هائل من النفط(*)، والذي من المقدر له حسب خبراء النفط الاحتفاظ بالبرميل الاخير في العالم تحت اراضيهِ بعدما يتجاوز المئة عام بعد أن تنضب النفوط العالمية(4).

ومن هنا فإن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سيحقق أكثر من هدف، فمن جانب سيأمن للولايات المتحدة مصدراً نفطياً هائلاً ورخيصاً(5)، ومن جهة ثانية سيجعل الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في تحديد اسعار النفط من خلال تحكمها بإنتاج النفط العراقي(6)، ومن جانب ثالث تحقق لإسرائيل الحصول على مصدر جديد ومهم إذ أصبح لها وبعد الاحتلال حظ وفير من النفط العراقي وهو ما شكل بمثابة جائزة لها عن مواقفها خلال الحرب ضد العراق. وهنا تحدث أكثر من مصدر عن إعادة افتتاح خط الأنابيب العراقي الذي يبدأ من كركوك ويصدر نفط عبر حيفا والذي أغلق منذ عقود طويلة. ولذلك كله عملت الولايات المتحدة جاهدة لزيادة إنتاج النفط العراقي لتكسب مصادر دخل أكثر. إضافة إلى تزويد من ترغب من حلفائها به ولكن وفق الشروط الأمريكية وهنا سيتحول إلى عامل ضغط إستراتيجي(7).

ثانياً: الهدف الإستراتيجي الأمني: منذ أن أعلن الرئيس كارتر مبدئه الشهير بخصوص منطقة الخليج العربي وإنشاء لهذا الغرض قوات التدخل السريع، بدأ ارتفاع العدد الاجمالي لانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج بدأ بالحرب العراقية الإيرانية ومروراً بحرب الكويت عام 1991 وصولاً إلى تداعيات الحملة الأمريكية العالمية ضد ما تسميه الارهاب. ولأن القوات الأمريكية انتشرت في جميع دول الخليج باستثناء العراق، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تجد الفرصة لاستكمال أنتشار قواتها في الدولة الأخيرة وهي العراق فكان أن خاضت حرب الاحتلال التي أدت نتائجها إلى انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة.

1) Patrick Cockburn, Chaos & Caliphate: Jihadis and the West in the Struggle for the Middle East, (New York: OR books 2016, P181.

(2) عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد(33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص183.

3) محمد الخراط، مبررات الغزو الأمريكي البريطاني للعراق: احتلال العراق.. الأهداف. النتائج. المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص144-148.

(*) تقدر نسبة الاحتياطات النفطية العراقية الثابتة بـ 112.5 مليار برميل وهو ما يعادل 12% من مجمل الاحتياط العالمي ويرى بعض الخبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لاصبح يملك ضعف احتياطاته الحالية، ولكن توفقت اعمال التنقيب منذ الحرب العراقية الإيرانية عام 1980. وعادت ببطئ بعد احتلال العراق عام 2003، إضافة الى ذلك ميزة مهمة أخرى وهي أن كلفة إنتاج النفط العراقي متدنية كثيراً بالقياس لغيره.

4) Nafeez Ahmed, Iraq invasion was about oil, The guardian, Thursday 20 March 2014, at: <https://www.theguardian.com>.

(5) خليل العنابي، اللوبي النفطي الامريكي: النفوذ واليات التأثير، السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص44-147.

(6) خديجة عرفة، الصين وامن الطاقة: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد (164)، 2006، ص56-57.

(7) عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص186.



وبعيداً عن الأهداف التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لشن حربها على العراق من حيث إن النظام في العراق يهدد الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها، فإن الحقيقة الأساسية هي أن للعراق أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأهمية هي التي دعتها لشن الحرب عليه واحتلاله⁽¹⁾.

ولذلك كانت مسألة اختيار العراق هدفاً آخر للمشروع الأمريكي في الحرب ضد الإرهاب بعد أفغانستان، خاضع لحسابات دقيقة ومستند لأسباب عديدة ذكرها وزير الدفاع رامسفيلد في محضر مجلس الأمن القومي في يوم 2001/9/14 ابرزها أن العراق يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية وهو من موقعه هذا يهدد اصدقاء تقليديين للولايات المتحدة⁽²⁾، وعلاوة على موقعه في شمال الخليج العربي، فإنه يجاور أيضاً إيران وسوريا. وهنا فقد دقت الولايات المتحدة باحتلالها العراق اسفيناً بين هاتين الدولتين المعاديتين للولايات المتحدة، كما أن العراق كان الحلقة المفقودة في سلسلة الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، وبالتالي فإن احتلال العراق مثل استكمالاً لسلسلة التواجد الأمريكي في المنطقة⁽³⁾، كما خدم اسقاط النظام العراقي امن ومصصلحة الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة إسرائيل بشكل أو بآخر. ومن هنا نستطيع فهم لماذا وقع الخيار على العراق لتبرير فكرة تحويله لدولة ديمقراطية كنموذج للدول العربية الأخرى.

المبحث الثاني: أسباب تراجع أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة

مع فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2008، بدأ الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً في التراجع والانحسار. وفي يناير 2012، صدرت وثيقة استراتيجية مهمة من البيت الأبيض تتحدث عن تحول في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط إلى منطقة حوض الباسفيك وآسيا، وبدأنا نشهد وتحديدًا منذ الفترة الثانية لحكم أوباما تراجعاً ملموساً للاهتمام الأمريكي بالعراق تبعاً لتراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، وقد استمر ذلك التراجع وأصبح من المسلمات الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية.

أولاً: دور مؤسسات الفكر الأمريكية وصناع الرأي.

في الواقع، لا يمكننا أن نفهم الأفكار التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير بالانسحاب من العراق وتقليل الاهتمام به، من دون الرجوع إلى مجموعة من المفكرين وصناع الرأي في الولايات المتحدة، الذين دعوا إلى ذلك الانسحاب وتقليل أو تخفيف دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

1_ مجموعة التوصيات التي تضمنها التقرير النهائي الذي أعدته مجموعة "دراسة العراق"، وهي هيئة تشكلت من عدد من أعضاء الكونجرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويرأسها كل من وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، وعضو الكونجرس الأسبق لي هاملتون، ونشر هذا التقرير في ديسمبر 2006. وقد تأثر الرئيس أوباما بها في تبنيه لفكرة الانسحاب من العراق: حثت توصيات التقرير الإدارة الأمريكية على اتخاذ أربع خطوات، هي سحب القوات الأمريكية من العراق، وزيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، وأعادته تنشيط عملية السلام العربية- الإسرائيلية، وأخيراً إطلاق حوار دبلوماسي مع إيران ومع شريكها نظام الأسد في سوريا، استناداً إلى أن هذين النظامين يشتركان مع واشنطن في هدفين، هما جلب الاستقرار إلى العراق، وإحاق الهزيمة بالقاعدة و"بالمجموعات الجهادية السنية الأخرى" هناك، وكما أشرنا فقد تأثرت إدارة أوباما كثيراً بتوصيات تقرير بيكر- هاملتون، وأصبح خطة عمل بالنسبة لاستراتيجية أوباما في العراق⁽⁴⁾.

2_ مجموعة الأفكار التي طرحها ستيفن والت، الأستاذ بجامعة هارفارد، حول السياسة الأمريكية الواجب اتباعها في منطقة الشرق الأوسط والعراق في القلب منها. وقد تأثر بتلك الأفكار العديد من الإدارة الأمريكية: ويرى ستيفن والت أن الشرق الأوسط في منتصف ثورة عميقة، لا يزال مسار مستقبلها غير محدد، والصراع فيها يدور من خلال خطوط عديدة، كالسنة ضد الشيعة، والعرب ضد الكرد، والعلمانية ضد الإسلام، والديمقراطيين ضد السلطويين.. الخ. وفي إطار هذا الموقف المتشاك وبغير المفهوم، فإن آخر ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تحاول القيام بدور الحكم،

1) Jane K. Cramer, A. Trevor Thrall, Why Did the United States Invade Iraq?, (Landon: Routledge 2012, PP. 102-104.

(2) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاعارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص345.

(3) للمزيد حول أهمية هذه المنطقة أنظر: عامر هاشم، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000.

4) James A. Baker, Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report, : DECEMBER 2006, at: <https://online.wsj>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

أو أن تحاول فرض رؤيتها السياسية المفضلة على تلك الأحداث، وأن الإستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة في المنطقة يجب أن تقوم على تقليل وجودها بها⁽¹⁾.

3- في كتابه عن النظام الدولي الذي صدر عام 2014 (النظام العالمي 2014)⁽²⁾، يتحدث "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، عن حالة التشابه اليوم بين أوضاع الشرق الأوسط وفترة حرب الثلاثين عاما التي سادت أوروبا في القرن السابع عشر، والتي دارت رحاها في الفترة من 1618 إلى 1648، خاصة التدخل بين النزاعات الدينية والسياسية، التي أدت إلى حروب راح ضحيتها آلاف البشر، وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع في الشرق الأوسط اليوم سيؤدي إلى اشتعال المواجهة فيه على غرار الحروب الدينية التي سادت أوروبا في تلك الفترة. ما يعني حالة من التفكك والانحيار التي ستوجهها العديد من الدول ذات الظروف المهيبة لمثل ذلك كالعراق على سبيل المثال. ويطرح كيسنجر أفكارا جديدة، يستلهما من مبادئ نظام وستفاليا الذي قام على احترام سيادة الدولة والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، والحد من التدخلات الزائدة للدول، ويرى أن العلاقات بين الدول يجب أن تقوم بالأساس على مفهوم المصالح، وليس الاعتبارات الإيديولوجية والقيمية، كما هو سائد في منطقة الشرق الأوسط⁽³⁾.

4- الأفكار أيضا التي أشار إليها "ريتشارد هاس" رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، في مقال له حول هذا الموضوع (حرب الثلاثين عام الجديدة)⁽⁴⁾: ذكر فيه أن الشرق الأوسط يعيش الآن المراحل المبكرة من النسخة المعاصرة من حرب الثلاثين عاما، حيث تعمل الولاءات الدينية والسياسية على تأجيج الصراعات داخل الدول وفيما بينها. وذكر هاس أن المنطقة مهيأة للمزيد من الاضطرابات، فمعظم شعوبها ضعيفة في قدراتها السياسية والاقتصادية، ولا تملك رؤية مستقبلية، والخطوط الفاصلة بين المقدس والدنيوي غامضة ومحل خلاف وتتنافس الهوية الوطنية مع هويات نابذة من الدين، والمذهب، والقبيلة، وتطغى عليها، بالإضافة إلى إنتشار الإرهاب والميليشيات المسلحة. ويرى "هاس" أن هذا الصراع سيكون طويلا ومكلفا ومهلكا. وبقدر ما ساءت الأمور حتى الآن، فمن الممكن أن تتفاقم في المستقبل⁽⁵⁾.

ومن ثم، هناك اقتناع لدى عدد من المفكرين في دوائر الفكر الأمريكية ومؤسساتها، بأنه من الأفضل ترك الدول التي تعاني في منطقة الشرق الأوسط من أوضاع صعبة ومعقدة للغاية، تركها تمر بعملية التحول الكبرى التي شهدتها، وهذه الدول سيسودها الاضطراب والسيولة، وعدم الاستقرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا أمر لا مفر منه، وإن التدخل الزائد من قبل الولايات المتحدة في شؤونها لن يغير من عملية التحول تلك، كما يصعب تحديد أهداف قومية أمريكية فيها. وبالتالي الأفضل تركها لشأنها⁽⁶⁾.

ولا يخفى على أحد الظروف الصعبة وعملية التحول التي مر بها العراق منذ احتلاله إلى اليوم والتي ساهمت بذلك التراجع الأمريكي عنه.

ثانيا: أسباب تراجع أهمية العراق الاستراتيجية.

أشرنا في المبحث الأول إلى أن من بين الأهداف الرئيسية التي دعت الولايات المتحدة لاحتلال العراق هو الهدف الاقتصادي المتمثل بالنفط وأهميته الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للمكانة والأهمية الاستراتيجية الكبرى للعراق في منطقة هي من أهم المناطق في ذلك الوقت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

(1) خالد هاشم، مصدر سابق، ص 122.

(2) Henry Kissinger, World Order, Penguin Group(USA) LLC, 2014.

(3) محمد كمال، قراءة في كتاب هنري كيسنجر "النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ"، مجلة آفاق سياسية، العدد (2)، القاهرة، 2014.

(4) Richard Haass, The New Thirty Years' War, project syndicate, Jul 21, 2014, At: <https://www.project-syndicate.org>.

(5) محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو 2015، ص 72.

(6) عمرو عبد العاطي، الانتخابات الرئاسية الأمريكية والسياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (223)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2021، ص 206.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

فرضت المتغيرات الجديدة سواء المتعلقة بالوضع في اقليم الشرق الاوسط، وخاصة بعد ما سمي بثورات "الربيع العربي"، أو تلك المتعلقة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية، وتبدل سلم أولوياتها العالمي، فرضت تغيير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، أدت بالنتيجة إلى ذلك التراجع في الاهتمام الأمريكي للعراق. أما أسباب ذلك التراجع فهي:

1_ لم يعد العراق مغري لصانعي القرار الأمريكي، ولم يعد يحظى بالأهمية النسبية التي كان يحظى بها سابقاً عند احتلاله بحكم إمكانياته النفطية، سواء بسبب الاكتشافات الهائلة لما يسمى "للنفط الصخري" في الولايات المتحدة، والبدء في استخراجه وإنتاجه بمعايير اقتصادية، وهو ما سيؤدي إلى وصول الولايات المتحدة إلى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المستقبل القريب.

في عام 2020 صدرت الولايات المتحدة طاقة أكثر مما استوردته وهو لأول مرة منذ العام 1953، ووفق تقديرات فإنه من المرجح أن تكون الولايات المتحدة مصدراً صافياً للطاقة خلال عام 2050⁽¹⁾، وبالتالي عدم الحاجة للواردات النفطية من الخارج، وخاصة من العراق، أو بسبب كذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتنويع مصادر استيراد النفط، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر من خارج منطقة الخليج العربي، مثل كندا والمكسيك ونيجيريا. هذا التطور أصبح يشكل أحد المدخلات الأساسية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط والعراق في القلب منها في الأونة الأخيرة، والتي ارتبط وجودها التاريخي بهدف تأمين مصادر البترول للأسواق الأمريكية، ومن ثم فإن انخفاض حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للبترول كسلعة استراتيجية أصبح يؤثر في درجة اهتمامها وارتباطها بالعراق.

2- تراجع أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان أيضاً انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي التي لم تعد تتحمس للتدخل الأمريكي في العراق، أو النشاط الزائد به، نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الباهض الذي دفعته الولايات المتحدة في غزوها للعراق واحتلاله⁽²⁾. إضافة إلى ذلك أصبح هناك قناعة لدى العديد من دوائر صنع القرار الأمريكي، بأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مجريات الأمور في العراق أصبحت محدودة وغير مرحب بها من غالبية القوى السياسية العراقية لا سيما الحاكمة منها، حيث تم النظر لدور الولايات المتحدة في العراق والمنطقة بشيء من التشكيك وعدم المصادقية⁽³⁾. أي أن هناك إدراكاً أمريكياً لمحدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في العراق، وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت بعض دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية، مفادها أنه لا داعي للقيام بمثل هذا الدور الزائد.

3- كذلك لا يمكن فصل تراجع الاهتمام الأمريكي بالعراق كجزء من تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط ككل والحد من الارتباط بها، وتوجه الولايات المتحدة في المقابل إلى زيادة اهتمامها بالقارة الآسيوية اقتصادياً وأمنياً، وهو ما يراه العديد من المتابعين ومنهم فالي نصر في كتابه "الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع"، وراء تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، والتوجه شرقاً نحو آسيا نتيجة تنامي أهمية جنوب وجنوب شرق آسيا في الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾. فمع تسلم باراك أوباما السلطة، صدرت وثيقة استراتيجية مهمة من البيت الأبيض في يناير 2012، تتحدث عن تحول في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وأوروبا إلى منطقة حوض الباسيفيكي وآسيا.

وبالتالي شهد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط تراجعاً خصوصاً منذ الفترة الثانية من إدارة الرئيس أوباما، في المقابل زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة الآسيوية، سواء للمشاركة في ثمار النمو بهذه القارة الواعدة اقتصادياً، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني بها، والذي يهدد الوجود الأمريكي في القارة الآسيوية، والذي أصبح مصدر التهديد الرئيسي

1) Matt Egan, Next year, the US will export more energy than it imports. That hasn't happened since 1953, CNN, Tue January 29, 2019, At: <https://edition.cnn.com>.

2) Dan Willams, Kori Schake on how America has moved beyond the debacle of the Iraq war, The Economist, Mar 22nd 2023, at: <https://www.economist.com>.

3) خالد هاشم، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الثانية ما بين الثابت والمتغير (2013-2016)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019/4/9، متاح : <https://democraticac.de>.

4) Vali Nasr, The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat, New York: Anchor, 2013, p. 155.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

للويايات المتحدة الأمريكية في الفترات الأخيرة، وأصبحنا امام ما يعرف بإستراتيجية "إعادة التوازن والتمحور نحو آسيا ومنطقة الباسيفيك"(1).

4- تقلّص الانفاق العسكري، ففي ظل ارتفاع مستوى عجز الموازنة والضغوط التي واجهتها الإدارات الأمريكية السابقة المختلفة، نتيجة حرب العراق والاحداث التي تلتها كالحرب على "القاعدة" و"داعش"، بات من الصعب التورط في حروب جديدة والاستمرار في حالة الاستنزاف الأمريكي (خسرت الولايات المتحدة أكثر من 4600 جندي أمريكي وبلغت التكلفة الاقتصادية حوالي (2) ترليون دولار)(2).

كما أن التورط الأمريكي في العراق والإنهاك الذي اصاب الاستراتيجية الأمريكية فيه، أدى إلى إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فبدلاً من الأهداف التقليدية المرتبطة بالحفاظ على تدفق النفط، وأمن إسرائيل، ومنع الانتشار النووي، ومواجهة النفوذ الروسي وريث الاتحاد السوفيتي، أصبح التركيز أكثر على كيفية تحقيق الاستقرار، ومواجهة صعود الحركات الإرهابية.

وقد ظهرت ملامح إعادة صياغة التعامل مع إقليم الشرق الأوسط والتحريك نحو تبني استراتيجية إعادة الهيكلة، مما يخدم المصالح الأمريكية الجديدة دون التورط المباشر في أكثر من ملحق، بداية من استمرارية التمسك بخيار عدم التورط عسكرياً في المنطقة، والتركيز على التعامل مع أزمات الإقليم بانتقائية وعدم تبني استراتيجية شاملة، والاهتمام باضطلاع دول المنطقة بدور مركزي في التعامل مع قضايا وإزمات المنطقة مباشرة وعدم التعويل على الدور الأمريكي، وصولاً إلى تغيير البيئة الاستراتيجية للإقليم، كما هو الحال في تحويل نمط العلاقة على سبيل المثال مع إيران من حالة العداء إلى حالة التعاون، ثم الانتقال إلى مستوى مختلف يتضمن علاقات طبيعية على المدى البعيد(3).

ومن ثم دخلت العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة والولايات المتحدة مرحلة جديدة، اختلط فيها التحالف التقليدي بالشك في توجهات الإدارة الأمريكية، وكثر الحديث في دوائر صنع القرار الإقليمية ومراكز الفكر والإعلام عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، الأمر الذي دفع تلك القوى أيضاً، خاصة القوى العربية إلى إعادة صياغة تحالفاتها مع القوى الدولية الأخرى.

المبحث الثالث: العراق ما بين الاهتمام والتراجع الأمريكي.

قدمنا فيما سبق، بأن تراجع أهمية العراق الاستراتيجية، بات من المسلمات في السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة، وهو التراجع الناتج عن الإحباط المتزايد من التدخلات الأمريكية على مدى أكثر من عقدين في هذه المنطقة المثقلة بالمشاكل والصراعات، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تواجه تحديات وأولويات أكبر في مناطق أخرى من العالم وعلى رأسها منطقة جنوب شرق آسيا حيث التنافس الصيني.

وبالرغم من ذلك التراجع، فإن مصالح الولايات المتحدة في العراق لا يمكن أن تختفي تماماً، وبالتالي، فإمكانية أن تترك الولايات المتحدة العراق بشكل نهائي، هي إمكانية غير قائمة.

أولاً: أسباب عدم فك الولايات المتحدة ارتباطها بالعراق بشكل كامل ونهائي.

أن إمكانية أن تفك الولايات المتحدة ارتباطها بالعراق بشكل كامل ونهائي، هي إمكانية غير قائمة للاعتبارات التالية:

1_ صحيح أن الولايات المتحدة دخلت مجال الإنتاج النفطي وأصبحت تملك كميات كبيرة من النفط التي من المؤمل أن تجعلها أحداً الدول المصدرة له، إلا أن العراق لا يزال على قمة ترتيب الدول التي تملك احتياطيّات ضخمة من النفط والغاز، تمكن العراق من إعادة إنتاجه النفطي إلى مستويات ما قبل الحرب. ومن المتوقع أيضاً أن يكون العراق ثالث أكبر مساهم في نمو الإمدادات النفطية بحلول عام 2024، وهو يحتل المرتبة الخامسة في الاحتياطيّات النفطية المؤكدة في العالم بعد فنزويلا والمملكة العربية السعودية وكندا وإيران. وتشكل تلك الاحتياطيّات أيضاً 14% و12% من احتياطيّات النفط المؤكد في الشرق الأوسط وأوبك على التوالي. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يصل إنتاج العراق من النفط إلى 6 مليون

1) Kurt M. Campbell, The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia, Grand Central Publishing, 2016, P223.

2) Richard Haass, Revisiting America's War of Choice in Iraq, The Council on Foreign Relations (CFR), March 17, 2023, At: <https://www.cfr.org/article>.

3) خالد هاشم، عودة الاهتمام الأمريكي بالعراق مرة أخرى: هل سيكون العراق حاضراً هذه المرة؟، مركز البين للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022/7/16، متاح: <https://www.bayancenter.org>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيين

برميل يوميا بحلول العام 2030، ليتفوق على كندا باعتبارها رابع أكبر منتج في العالم. ويخطط العراق لزيادة إنتاجه النفطي إلى 8 مليون برميل يوميا في العقدين القادمين⁽¹⁾.

إذا فإن تلك الإمكانيات النفطية الضخمة التي يتربع عليها العراق اليوم، تمنح ثروة كبيرة وسلطة لمن يسيطر عليها، وبالتالي، فإن الأهمية الاستراتيجية للعراق وضرورة إبعاده عن الأيدي المعادية ستظل قائمة ومطلوبة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

2_ احتمال أن تؤثر مشاكل العراق على أمريكا إذا تركت من دون علاج، هو احتمال قائم، كما حصل في السابق، خصوصا إذا ما سارعت الولايات المتحدة للخروج من العراق، فقد تجد نفسها تتراجع عن ذلك الانسحاب في ظل ظروف أسوأ وبتكاليف أعلى في المستقبل. أصبح ذلك واضحا تماما في العام 2014، عندما اضطر الرئيس باراك أوباما، بعد أن احتفل بانسحاب جميع القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، إلى إعادتها لمواجهة تهديد "داعش" الإرهابي، خلاف ذلك كان من الممكن أن تتدفق أعداد أكبر من اللاجئين إلى أوروبا وما وراءها، وكان من الممكن أن تكون المراكز الرئيسية لإنتاج النفط بالقرب من الخليج العربي مهددة.

لا يزال تنظيم "داعش" يمثل تهديدا اليوم، حتى لو لم يعودوا يسيطرون على أراضي في العراق⁽²⁾. من المؤكد أن كمية وشدة الهجمات التي يمكن أن ينفذها تنظيم "داعش" سترتفع في غياب الضغط العسكري للولايات المتحدة. تقدر الأمم المتحدة أن تنظيم "داعش" لا يزال لديه احتياطات تصل إلى 300 مليون دولار لمواصلة حملته الإرهابية⁽³⁾. وبالتالي، فإمكانية أن تتخلى الولايات المتحدة بشكل كامل عن العراق هو احتمال غير قائم في ظل الظروف القائمة حاليا.

3- من الوهم الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تنفصل عن العراق من دون عواقب. فلا تزال أمريكا لديها مصالح ملحة فيه، ولأن هذه المصالح من غير المرجح أن تحمي نفسها اليوم من دون الحماية الأمريكية، فسيستمر الاهتمام الأمريكي النسبي بالعراق. إن تنامي النفوذ الصيني والروسي، وطموحات إيران في الهيمنة، كلها مشاكل حقيقية تتطلب إدارة كفؤة من قبل الإدارة الأمريكية.

بالنسبة للصين وروسيا، فالولايات المتحدة الأمريكية مصلحة استراتيجية في العراق لمواجهة جهودهما المشتركة لكسب نفوذ اقتصادي وسياسي هناك. لقد بذل كلا البلدين بالفعل جهودا كبيرة لزيادة نفوذهم في العراق على حساب الولايات المتحدة، يمكن قطع الاستثمارات المالية الأمريكية في العراق إذا جاءت الشركات الصينية أو الروسية لتحل محل الشركات الأمريكية. سيكون لظهور الولايات المتحدة التي تتخلى عن العراق للروس والصينيين تداعيات إقليمية أيضا، وهو ما يبعث برسالة خاطئة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي شريك لا يعتمد عليه في نهاية المطاف⁽⁴⁾.

أما إيران، لا شك أن الخروج الأمريكي من العراق يقوي النظام الإيراني، مما يحمل تداعيات خطيرة على الأمن القومي للولايات المتحدة. ومثلما ثبت أن انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام 2011 كان خطأ فادحا ومكلفا، وبعد فوات الأوان، فإن انسحابا أمريكيا اليوم من شأنه أيضا أن يكون خطأ لقواتها ودعمها للحكومة العراقية وبالتالي، سيكون تأثير كبير على المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة⁽⁵⁾.

1) Carole Nakhle, An oil giant with a chronic disease, GIS, APRIL 9, 2020, At: <https://www.gisreportsonline.com>.

2) Michael E. O'Hanlon, Sara Allawi, The Relationship Between Iraq and The Us Is In Danger Of Collapse That Cant Happen, Brookings, March 20, 2020, At: <https://www.brookings.edu>.

3) David Pollock, Eight Reasons Why the United States and Iraq Still Need Each Other, The Washington Institute for Near East Policy, Jan 9, 2020, At: <https://www.washingtoninstitute.org>.

4) Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, The Washington Institute for Near East Policy, May 14, 2020, At: <https://www.washingtoninstitute.org>.

(احسان الشمري، أزمة العراق بين خلل النظام والتدخل الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للبحاث، العدد(178)، 5 أكتوبر/ 2022، ص13-15.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

من جانب آخر فإن الانسحاب الأمريكي من العراق من شأنه أن يقوي نفوذ إيران الإقليمي. فالعراق يمثل جسر بري بين إيران ولبنان وسوريا، وهو وسيلة لتوسيع القوة والنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط ضد المنافسين الإقليميين المحتملين. إذا انسحبت الولايات المتحدة الآن، فسيكون قد حقق قاسم سليماني بالموت ما حاول عبثاً أن يفعله في حياته⁽¹⁾.

4- سيطر الانسحاب الأمريكي من العراق انطباعاً حول فشل الولايات المتحدة في بناء نظام ديمقراطي مستقر في العراق. لقد كانت هناك دائماً مصلحة أمريكية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق - مصلحة لم تكن أبداً بنفس أهمية المصالح الأمريكية الأخرى، لكنها مارست قوة جذب قوية للسياسة الأمريكية، مما جعل من المستحيل على المسؤولين الأمريكيين تجاهل العراق، وهي أحد أدوات الولايات المتحدة وقوتها للتأثير والجذب العالمي. لقد حاولت الولايات المتحدة بناء نظام ديمقراطي آمن في العراق من شأنه تعزيز موقف الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها في المنطقة. أنفقت لذلك أكثر من (2 تريليون) دولار في العراق وشهدت مقتل أو أصابه الآلاف من جنودها. ومع ذلك لا يزال العراق غير مستقر في ظل نظام ديمقراطي هش. فشل الولايات المتحدة في تحقيق ذلك النموذج الديمقراطي بعد أكثر من عقدين مع قدرتها المحدودة على إجراء تغييرات كبيرة وعدم استعداد السلطات العراقية للعمل نحو تحقيق الرؤية الأمريكية، أصبح أوضح من أي وقت مضى⁽²⁾، إذا تضررت تلك القيم الأمريكية فقد تتضرر أيضاً التصورات الأمريكية لقدراتها العسكرية والصناعية على تحقيق أي مما خططت للقيام به في العراق في المقام الأول⁽³⁾، وفي السياق العالمي، سيؤدي تقويض النموذج الديمقراطي الذي تروج الولايات المتحدة له في العراق، إلى تقديم "الاستبداد التكنولوجي" الصيني الروسي والرأسمالية التي تهيمن عليها الدولة كنموذج بديل للحكم. تعد منطقة الشرق الأوسط ميداناً متنازع عليه في سياق القيم العالمية هذه⁽⁴⁾.

ثانياً: تداعيات وانعكاسات تراجع الاهتمام الأمريكي بالعراق.

يتضح من كل ما تقدم، أن الالتزام الأمريكي تجاه العراق من حيث (الاهتمام والتراجع) يقع في مكان ما بين "الالتزام" و "الانسحاب" - بين "البقاء" و "الرحيل"، وهو ما تجسد في الانفصال أيضاً بين التصريحات الأمريكية الرسمية، التي تؤكد على الالتزام والبقاء في العراق، وما بين النوايا والأفعال التي تؤكد عكس ذلك.

وعلى العموم، فإن تراجع الاهتمام الأمريكي بالعراق أمر له تداعيات وانعكاسات كبيرة، وأن عملية التنبؤ بتلك التداعيات هو أمر محفوف بالمخاطر وليس سهل، ولكن هناك بعض النتائج المحتملة لهذا التراجع والتي يمكن أن نلتمسها.

1_ من المحتمل أن ينمو مع تراجع الاهتمام الأمريكي بالعراق وعدم الرغبة في التدخل، تصور متزايد لدى خصوم أمريكا، بأن الولايات المتحدة الآن أقل احتمالية للتدخل - أو إعادة التدخل. وهو ما يبعث برسائل لخصوم الولايات المتحدة (المحليين والإقليميين) ويولد قناعة لديهم بأنهم نجحوا في إخراج الولايات المتحدة من العراق، وأنهم قادرين أيضاً على أخراجها من المناطق الأخرى في المنطقة (الأطراف التي تكون قادرة على إقناع نفسها بذلك تشمل كل من إيران والتنظيمات المتشددة القاعدة وداعش). كما قد يشجع ذلك التراجع الأمريكي خصوم الولايات المتحدة من الدول على زيادة مشاركتهم في العراق. وهذا بطبيعة الحال يشمل إيران وتركيا⁽⁵⁾.

2- سيكون حلفاء الولايات المتحدة (المحليين والإقليميين) أقل قابلية للتأثر بنفوذ وقرارات الولايات المتحدة. إذا كانوا يرون أن الولايات المتحدة أقل رغبة وقدرة للدفاع عنهم. وقد يقررون أنهم بحاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية بديلة بعيداً عن

1) Anthony H. Cordesman, America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf, The Center for Strategic and International Studies, January 2, 2020, At: <https://www.csis.org>.

2) Renad Mansour, Why Iraqi Democracy Never Stood a Chance: The Roots of the Corrupt Order That Replaced Saddam, Foreign Affairs, March 20, 2023, At: <https://www.foreignaffairs.com>.

(زبير احمد ونوزاد عبد الله، مخاطر وانعكاسات الانسحاب الاميركي الكامل المحتمل من العراق، الشرق للابحث الاستراتيجية، 3 2020/1/12 <https://research.sharqforum.org>، متاح:

4) Brian Katulis, Peter Juul, Strategic Reengagement in the Middle East: Toward a More Balanced and Long-Term Approach for U.S. Policy, American Progress is an independent, DEC 16, 2021, At: <https://www.americanprogress.org>.

5) خير الدين المخزومي ومنة الله العبيدي، العواقب الخطيرة لانسحاب الولايات المتحدة من العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 3 فبراير 2020، متاح: <https://www.washingtoninstitute.org>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الولايات المتحدة، وتشمل تلك التدابير ما بين مهاجمة خصومهم بشكل استباقي، أو محاولة الوصول إلى تسوية مؤقتة معهم، أو البحث عن حلفاء آخرين إما بالإضافة إلى الولايات المتحدة أو بديل عنها⁽¹⁾. وفي ظل هذه السيناريوهات المفتوحة، فإن مجرد محاولة تنفيذ أي منها يمكن أن يزيد التقلبات في العراق والمنطقة المتقلبة أصلاً.

3- سيمى فك الارتباط الأمريكي بالعراق التصور بأن القوة والنفوذ الأمريكي يتراجعان في الشرق الأوسط. تماماً مثلما ساد ذلك الشعور عندما سحبت الولايات المتحدة قواتها من الهند الصينية في بداية عام 1973، سينظر إلى الولايات المتحدة (دولياً ومحلياً) على أنها تدخل في مرحلة تكون فيها أقل استعداداً أو قدرة على التدخل عسكرياً. هذا بالطبع سيكون موضع ترحيب لدى البعض (خصوم أمريكا وبعض أصدقائها المستائين) وموضع عدم ترحيب لدى البعض الآخرين (أصدقائها الذين يخشون الآن من أن الولايات المتحدة لن تحميهم من خصومهم)⁽²⁾. النتيجة سيكون لواشنطن تأثير أقل مع استمرار الانسحاب الأمريكي من العراق خصوصاً إذا ما تعرضت لضغوط شديدة للسيطرة على الأحداث هناك كتجدد اندلاع العنف الطائفي. صحيح أن شركاء الولايات المتحدة في العراق يمكن أن يفعلوا الكثير للتعامل مع هذه المشاكل إذا ما ظهرت اليوم، لكنهم يظلون بشكل واضح غير قادرين على القيام بذلك دون دعم أمريكي كبير⁽³⁾.

4_ ترك العراق لن يفعل شيئاً لتخفيف العديد من مشاكل الأخرى في المنطقة، بما في ذلك صعود التطرف والجماعات الإرهابية، والتدخلات الخارجية وعدم الاستقرار السياسي. كما أن الوجود الأمريكي في العراق لم يفعل شيئاً لتخفيفها أيضاً. بعبارة أخرى، هناك العديد من المشاكل في المنطقة من المرجح أن تستمر بغض النظر عما ستعمله الولايات المتحدة في العراق من انسحاب أو بقاء.

الخاتمة

يمكن القول أن الأهمية التي كان يحظى بها العراق سابقاً بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية، لم تعد اليوم موجودة بنفس المستوى، لأسباب عديدة وكما وضحنا سابقاً، في مقدمتها الاكتفاء الذاتي للنفط نتيجة الاكتشافات الهائلة للنفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي يراه الكثير من المحللين وراء تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالعراق، بالمقابل أصبحنا أمام توجه أمريكي شرقاً نحو آسيا نتيجة تنامي أهمية هذه المنطقة في الاقتصاد العالمي على حساب مناطق أخرى. كما أن توجهات الرأي العام الأمريكي لم تعد متحمسة للتدخل الأمريكي في العراق المضطرب نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الباهض الذي دفعته الولايات المتحدة هناك. لكن هذا التوجه لا يعني تخلي الولايات المتحدة عن العراق بالكامل، فالولايات المتحدة كما قلنا ستحافظ على قدر من الاهتمام بالعراق فبالرغم من انخفاض احتياج الولايات المتحدة لاستيراد النفط، فستظل حريصة على استمرار تدفق النفط العراقي لحلفائها وبأسعار معتدلة لأن أي هزة تؤثر في إنتاج أو تصدير النفط العراقي سوف تؤدي إلى ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية، إضافة إلى أن الثروة النفطية تمنح ثروة كبيرة وسلطة لمن يسيطر عليها. كما أن المسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية المترتبة على احتلالها للعراق عام 3003، تفرض عليها ضرورة المحافظة على نظامه السياسي الذي صنعه هي هناك. من جهة أخرى، فإن تخلي الولايات المتحدة عن العراق من دون عواقب، هو أمر غير ممكن. فأمريكا لا تزال لديها مصالح هناك في ظل تنامي النفوذ الروسي والصيني، وطموحات إيران في الهيمنة، والعودة المحتملة للمنظمات الإرهابية، وعدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، ومن خلال ما سبق، سيشهد الدور الأمريكي في العراق المزيداً من التراجع، ولكن هذا التراجع لم ولن يعني تخلي الولايات المتحدة بالكامل عن العراق. فالولايات المتحدة ستحافظ على قدر من الاهتمام. ولكن المؤكد هو أن أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة في تراجع مستمر، ومن ثم، فإن رغبتها في التورط في شؤونها أو لعب دور قيادي بشأن قضاياها، هي أيضاً في تراجع مستمر.

التوصيات

في الواقع يحتاج العراق إلى الولايات المتحدة ملتزمة بأمنه، وتحتاج الولايات المتحدة إلى عراق ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها شريك وصديق. لدى كلا الجانبين كل الأسباب لتحديد علاقة جديدة يمكن أن تؤدي إلى شراكة استراتيجية دائمة وحقيقية. وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر:

1 (روس هاريسون، قصور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة سياسات عربية، العدد(40)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/سبتمبر 2019، ص79-18.

2 (منى العربي، اختفاء العراق من أجندة بايدن خطأ كبير، (مقال مترجم من اللغة الانكليزية في مجلة الفورين بوليسي)، مجلة شؤون عراقية، العدد (11)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، يناير/2021، ص 202.

3) Anthony H. Cordesman, America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf, The Center for Strategic and International Studies (CSIS), January 2, 2020, At: <https://www.csis.org>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

1- على الولايات المتحدة الأمريكية إيصال رسائل إلى العراق والعراقيين، بأن الولايات المتحدة لن تتخلى عنهم وإنها لن تذهب إلى أي مكان على الأقل في الوقت الحالي، حتى إذا قللت الولايات المتحدة بشكل كبير من قواتها في العراق، فيجب التأكيد على أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة ستكون غير ملتزمة بأمن العراق وسلامته أو هي غير راغبة في تعزيز وتعظيم مصالحها في العراق. وسيكون تركيز الولايات المتحدة على المشاركة السياسية والاقتصادية هناك بمثابة تأكيد على أن الولايات المتحدة ليست حاضرة فقط في المجال العسكري، وإنما هي موجودة على كل المستويات.

2- رغم الرسائل الإيجابية التي بعثتها الولايات المتحدة منذ تولي جو بايدن السلطة، وفي مقدمتها أن الولايات المتحدة لن تغادر المنطقة ولن تتخلى عن أصدقائها وحلفائها، فإن السؤال سيبقى، هو كيفية القيام بذلك، وبأي شروط، ولأي أغراض سياسية؟، وبالتالي المطلوب هو نهج أكثر شمولية ووضوحاً للتأثير في المنطقة، نهج يتضمن المزيد من المعايير الدبلوماسية والاقتصادية، فالوضوح يقلل من مخاطر بدء الصراع.

3- أن حالة الفراغ التي ستتشئ في العراق بفعل الانسحاب الأمريكي منه كما وضحنا، سوف يعطي رسائل مختلفة لكل من حلفاء أمريكا وأعدائها على حد سواء في العراق. سوف يشعر أعداء أمريكا بجرأة أكثر ويشعر حلفاؤها بخيبة أمل أكبر.

إن ما تحتاجه أمريكا اليوم هو سياسة الوضوح في العراق الذي من شأنه أن يقلل من حالة الشك ويزيل اللبس مصحوبا بخطوات عملية ورؤية شاملة لكل قضاياها.

المصادر

• المصادر العربية.

اولاً: الكتب.

- 1- جريجوري جوز، السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2003.
- 2- خالد هاشم، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق 2008-2016، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
- 3- محمد الخراط، مبررات الغزو الأمريكي البريطاني للعراق: احتلال العراق.. الأهداف. النتائج. المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 4- محمود رفيق الشيخ أحمد، الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، دار النهضة المصرية، القاهرة، 2021.
- 5- محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2004.
- 6- نزار الخزرجي، الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

ثانياً: الرسائل الجامعية.

- 1- باهر مردان، مستقبل الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007.
 - 2- عامر هاشم، التنافس الدولي على منطقة قلب أوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000.
- ثالثاً: الدوريات.

- 1- احسان الشمري، أزمة العراق بين خلل النظام والتدخل الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (178)، أكتوبر/ 2022.
- 2- خليل العنابي، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ واليات التأثير، السياسة الدولية، العدد (164)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006.
- 3- خديجة عرفة، الصين وامن الطاقة: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد (164)، 2006.
- 4- روس هاريسون، قصور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة سياسات عربية، العدد (40)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول/سبتمبر 2019.
- 5- عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

- 6- عمرو عبد العاطي، الانتخابات الرئاسية الأمريكية والسياسة الخارجية لإدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (223)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2021.
 - 7- محمد كمال، قراءة في كتاب هنري كيسنجر "النظام العالمي: أفكار حول طبيعة الأمم ومسار التاريخ"، مجلة آفاق سياسية، العدد (2)، القاهرة، 2014.
 - 8- محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2015.
 - 9- منى العربي، اختفاء العراق من أجندة بايدن خطأ كبير، (مقال مترجم من اللغة الانكليزية في مجلة الفوريين بوليسي)، مجلة شؤون عراقية، العدد (11)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، يناير/ 2021.
- رابعاً: المواقع الالكترونية.
- 1- خالد هاشم، الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق في ولاية اوباما الثانية ما بين الثابت والمتغير (2013-2016)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019/4/9، متاح: <https://democraticac.de>
 - 2- خالد هاشم، عودة الاهتمام الأمريكي بالعراق مرة أخرى: هل سيكون العراق حاضرا هذه المرة؟، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022/7/16، متاح: <https://www.bayancenter.org>
 - 3- خير الدين المخزومي ومنة الله العبيدي، العواقب الخطيرة لانسحاب الولايات المتحدة من العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، منتدى فكرة، 3 فبراير 2020، متاح: <https://www.washingtoninstitute.org>
 - 4- زبير احمد ونوزاد عبد الله، مخاطر وانعكاسات الانسحاب الامريكي الكامل المحتمل من العراق، الشرق للابحث الاستراتيجية، 2020/1/12، متاح: <https://research.sharqforum.org>
 - 5- وليام كوانت، مالذي تعنيه سياسة "الاحتواء المزدوج"، صحيفة الحياة، العدد (77)، 1993، متاح على الرابط: daharchives.alhayat.com
- المصادر الاجنبية.

A: Books.

- 1_ Henry Kissinger, World Order, Penguin Group(USA) LLC, 2014.
- 2- Jane K. Cramer, A. Trevor Thrall, Why Did the United States Invade Iraq?, Landon: Routledge 2012
- 3- Kurt M. Campbell, The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia, Grand Central Publishing, 2016.
- 4- Patrick Cockburn, Chaos & Caliphate: Jihadis and the West in the Struggle for the Middle East, New York: OR books 2016.
- 5- Vali Nasr, The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat, New York: Anchor, 2013.

B: Periodicals.

- 1- Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, the atlantic, April 2016.
- 2- Mohamed Kamal1& Khalid Hashim Mohammed, Obama and transformation strategy from the Middle East to the Asia – Pacific Region, Asian Social Science, 6 June 2017.
- 3- Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS), Nov. - Dec. 2012.

C: Internet Links.

- 1- Anthony H. Cordesman, America's Failed Strategy in the Middle East: Losing Iraq and the Gulf, The Center for Strategic and International Studies, January 2, 2020, At:<https://www.csis.org>.



2- Brian Katulis, Peter Juul, Strategic Reengagement in the Middle East: Toward a More Balanced and Long-Term Approach for U.S. Policy, American Progress is an independent, DEC16, 2021, At: <https://www.americanprogress.org>

3- Carole Nakhle, An oil giant with a chronic disease, GIS, APRIL 9, 2020, At: <https://www.gisreportsonline.com>.

4- David Pollock, Eight Reasons Why the United States and Iraq Still Need Each Other, The Washington Institute for Near East Policy, Jan 9, 2020, At: <https://www.washingtoninstitute.org>.

5- Dan Willams, Kori Schake on how America has moved beyond the debacle of the Iraq war, The Economist, Mar 22nd 2023, at: <https://www.economist.com>.

6- James A. Baker, Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report, : DECEMBER 2006, at: <https://online.wsj>.

7- Karl Kaltenthaler, Munqith Dagher, A U.S.-Iraq Strategic Dialogue: A Question of Interests and Expectations, The Washington Institute for Near East Policy, May 14, 2020, At: <https://www.washingtoninstitute.org>.

8- Matt Egan, Next year, the US will export more energy than it imports. That hasn't happened since 1953, CNN, Tue January 29, 2019, At: <https://edition.cnn.com>.

9- Michael E. O'Hanlon, Sara Allawi, The Relationship Between Iraq and The Us Is In Danger Of Collapse That Cant Happen, Brookings, March 20, 2020, At: <https://www.brookings.edu>.

10- Nafeez Ahmed, Iraq invasion was about oil, The guardian, Thursday 20 March 2014, at: <https://www.theguardian.com>.

11- Richard Haass, The New Thirty Years' War, project syndicate, Jul 21, 2014, At: <https://www.project-syndicate.org>.

12- Richard Haass, Revisiting America's War of Choice in Iraq, The Council on Foreign Relations (CFR), March 17, 2023, At: <https://www.cfr.org/article>.

13- Renad Mansour, Why Iraqi Democracy Never Stood a Chance: The Roots of the Corrupt Order That Replaced Saddam, Foreign Affairs, March 20, 2023, At: <https://www.foreignaffairs.com>.



دور العراق في التوازنات الإقليمية

م.م عبد الله محمد قاسم

م.م عماد نهاد عبد الواحد

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

سنحاول في هذا البحث ان نتعرف على دور العراق في تحقيق التوازنات الاقليمية والدولية ، فالعراق ومنذ نشأته كان له دور بارز في تغيير التوازنات وتشكيلها وتلاشيها عبر التاريخ بسبب اختلاف المصالح والتطلعات للأنظمة الحاكمة للدول الجوار وللإعراف نفسه ، وبعد عام 2003 أدى العراق دوراً أكثر فاعلية في التأثير في التوازنات الاقليمية والدولية بحكم التغيير في مراكز القوة ومعادلة الصراع الاقليمية في الشرق الاوسط ، مما أدى الى بروز قوى اقليمية جديدة أكثر فاعلية وقوى اقليمية أخرى أصبحت تحت دائرة التهديد بسبب صعود دول مثلت تهديداً أعقاب تراجع العراق اقليمياً ونشوء الفراغ الأمني في الشرق الاوسط .

وكانت إحدى وسائل تحقيق التوازن عبر التاريخ المعاصر اتباع اسلوب استراتيجية التوظيف التي تعد إحدى أهم النقطات النوعية لعلم الاستراتيجية (1) . فعلى سبيل المثال قد وظفت القوى الكبرى القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان ومبدأ التعاون وحسن الجوار في تحقيق مصالحها الوطنية وبالتالي تحقيق التوازن أو المحافظة على الهرمية الحالية (2) ، ومواجهة الازمات الدولية كـ (الإرهاب ، وخطر الاصولية الإسلامية ، والدول مارقة ، انتشار أسلحة الدمار الشامل ، تفوق وبروز دول جديدة لها أثر فعال وتأثير مختلف في دول العالم والتخوف من دورها المستقبلي) . ولهذا فقد استخدمت الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول \ 2001 التوظيف لهذه المتغيرات الجديدة واستخدامها كعنصر جوهري ، لتحقيق أهدافها (إذ ان وجودها كان كافياً لتحقيق التوظيف) مثال ذلك تحديد الوحدات الدولية المهددة للامن العالمي (بإيران / كوريا الشمالية / ليبيا / العراق قبل 2003/ حزب الله في لبنان)(3) ، أما التوازن الاستراتيجي فهو مفهوم ظهر مع ظهور مفهوم التوازن الحديث ، والذي جاء مع شيوع وانتشار الأسلحة النووية عالمياً ، ويعرف على انه (ذلك التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة في الساحة الدولية وهذه الإمكانيات أو القدرات تشمل قدرات الدولة جميعاً المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة و في المقدمة منها القدرات العسكرية) (4) ، ويتميز التوازن الاستراتيجي بمميزات : (5)

1. عند تكافؤ مجموعة من المتغيرات واستمرار هذا التكافؤ يظهر التوازن الاستراتيجي المستقر ، أما اذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلباً أو ايجاباً يظهر التوازن الاستراتيجي غير المستقر .
2. يتحقق هذا التوازن في الدولة المنفردة بصورة كاملة والمعتمدة على امكانياتها الذاتية وقدراتها القومية .
3. ان هذا التوازن له ثلاثة ابعاد و هي البعد البنائي و يتمثل في القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية لدولة ما أو مجموعة من الدول أما البعد الثاني وهو سلوكي وينبع من مرونة وحركة القوى الفاعلة دولياً أو اقليمياً والبعد الثالث هو بعد يقيم من خلاله حالة القبول او الرفض للقوى الفاعلة .

¹ للمزيد حول استراتيجية التوظيف ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجاً) ، ط1 ، (بغداد : دار الغفران للطباعة والنشر) ، 2015 ، ص14 - ص17 .

² جاسم محمد زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص185 .

³ ينظر : عمار جعفر مهدي ، استراتيجية التوظيف في الفكر الاستراتيجي الأمريكي المعاصر (حلف الناتو انموذجاً) ، مصدر سبق ذكره ، ص17 . وينظر ايضاً : ستار جبر الجابري ، حلف الناتو و مهمات ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001 ، أوراق دوليه ، العدد 100 ، السنة الرابعة ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2002

⁴ نقلاً عن : عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، ط1 ، (بغداد : بيت الحكمة) ، 1990 ، ص134 . وينظر ايضاً : علي الدين هلال ، البحث عن توازن استراتيجي جديد ، مجلة الرسالة ، العدد 4 ، (دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية) ، 1997 ، ص5 .

⁵ بنية الجزائري ، التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، ط1 ، (عمان : دار الجليل للنشر) ، 1984 ، ص55 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

أما التوازن الدولي فهو توازن الكتل ، ووجود الكتلة الدولية يعتمد على وجود دولة قطب تكون بمثابة النواة ، التي تتجمع من حولها مجموعة من الدول الاضعف للاحتواء بها أو التحالف معها ، و من ثم تكوين كتلة دولية واحدة ، و لإن هذا التوازن يعتمد على دولة قطب فإنه كثيراً ما يبدو توازناً بين دولتين . (1)

أما التوازن الاقليمي أو التوازن الاستراتيجي على المستوى الاقليمي فإنه (حالة من التقارب في مختلف جوانب القدرة و القوة بين الدول أو القوى الاقليمية أو انه دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للارادات ذي ابعاد استراتيجية يؤكد في جوهره البحث عن الامن والمصالح الحيوية للدولة داخل الاقليم وهذا ما يمكن ان نطلق عليه الحركة الاستراتيجية للدول في الاقليم الذي قد يذهب بصيغ تحالفات أو تكتلات مضافاً إليها تأثير العامل الدولي بوصفه متغيراً أساسياً فاعلاً في اي معادلة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي ، و التي تستمد الجزء الكبير من خصائصها البنوية أو الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح الحيوية للقوى الدولية وهيكلية توازنها في الاقليم) . (2) ومن هنا سيتم تقسيم البحث وفق الاتي :

اولا : العراق في التوازنات الاقليمية

كان للاحتلال الامريكي للعراق الاثر في احداث تغيير جيوسياسي اقليمي ، فبدأت الدول تجد في التغيير الحاصل الفرصة في احداث تغيير سياسي مشدب لصالحها وفي تحقيق اهدافاً ومصالحاً قومية . (3) فقد ظهرت توازنات اقليمية جديدة في الشرق الاوسط مع مطلع الالفية الثالثة ، وقد اصبح هناك تغير في شكل التهديد (الارهاب بدل التهديد القومي – تغير في شكل التوزيع العسكري الامريكي – تغير شكل العلاقات الاقليمية والدولية) (4) ، وتقوم هذه التوازنات على وجود ثلاثة قوى متصارعة في الشرق الاوسط وهي اسرائيل وايران وتركيا ولكل منهم مصالح وتطلعات خاصة في المنطقة . (5) ومن اهم مميزات هذا الصراع هو: (6)

1. افتقار المنطقة اقليمياً الى اليه ضابطة لهذا الصراع ويقوم بإدارته .
2. الافتقار لحالة توافق سياسي مشترك بين هذه القوى المتصارعة .
3. تراجع مفهوم الامن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب .

والمتمتع لاحصاءات الانفاقات العسكرية ومقدار التزايد بها اقليمياً بعد عام 2003 يمكن ان يدرك مدى مخاطر الدخول الامريكي في العراق ، فقد احست اغلب الدول في الشرق الاوسط بازدياد التهديد الامني لها ، لهذا لجأت الى زيادة الانفاق على التسليح العسكري وبما يعد عنصر اخلال في التوازن الاقليم

وبالتالي فان رؤية العراق للتوازنات الاقليمية تقوم على اساس محاولة العراق ان يكون العنصر المحايد في هذه التفاعلات والتوازنات الاقليمية على الرغم من بعض الخصخصة المؤسساتية في السياسة العراقية واندماجها وتبعيتها الى تطلعات بعض القوى المتصارعة اقليمياً ، وعلى مستوى الهدف يرمي العراق الى ان يحقق مكانة مرموقة كسابق عهده في التوازنات الاقليمية وان يكون عنصراً فاعلاً في التأثير فيها وان يخرج من بوتقة التأثير وساحة تحديد هذه التوازنات وتغييرها . ولعل العوامل التي تساعد العراق على يلعب دور اقليمي هو اقامة علاقات اقليمية ايجابية مستفيدة من التغييرات في الانظمة السابقة التي كانت تضع حواجز مع العراق ، فضلاً عن ان اغلب الدول تتوجه نحو الانتخابات والتداول السلمي للسلطة

¹ محمد علي العويني ، العلاقات الدولية المعاصرة (النظرية ، التطبيق ، الاستخدامات الاعلامية) ، ط1 ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية) ، 1982 ، ص77 .

² نقلا عن : خليل ابراهيم السامرائي ، التوازنات الاقليمية في المنطقة العربية دراسة استراتيجية ، مجلة دراسات دولة ، العدد 26 ، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية) ، 2002 ، ص25 .

³ دينا محمد جبر ، العراق وواقع النظام الاقليمي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص124 . وينظر ايضا : علي فارس حميد ، مازق العراق : تعقيدات الحرب على داعش والتوازنات الاقليمية ، مجلة ابحاث استراتيجية ، عدد 10 ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2015 ، ص146

⁴ ينظر : كوثر عباس الربيعي ، تداعيات احداث الحادي عشر من ايلول 2001 على دول مجلس التعاون الخليجي واعادة بناء التوازنات في المنطقة ، دراسات دولية ، عدد 54 ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص44 – ص45 .

⁵ عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص74 .

⁶ دينا محمد جبر ، المصدر السابق ، ص125 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وبناء الديمقراطية ولعل امتلاك العراق الاسبقية في تحقيق تجربة الممارسة السلمية والذي يمثل فرصة لإبداء حراك اقليمي فاعل على اساس ان العراق يمتلك تجربة وتسعى هذه الدول المتحولة الى اقتناء مضامينها . ومن هنا سيتم الاخذ بالاتي :

1- التوازن الايراني - الاسرائيلي

بادئ ذي بدء ان ايران واسرائيل قد مرتا في تقلبات استراتيجية حكمت طبيعة علاقتهما ونظرة كل واحدة منهما للآخر ، فبعد ان عاشت الدولتان في مراحل من التقارب والتعاون والتفاهم منذ منتصف القرن العشرين جاءت حقبة ما بعد عام 1979 بتحول جديد في ميدان الادراك المتبادل ، فبدأ كل واحد ينظر للآخر على اساس العداء منطلقين ولا سيما ايران من البعد الايديولوجي والبعد التنافسي كأساس للمواجهة والتوازن مع اسرائيل ، ولهذا يدخل العراق هنا كدور بارز في تحديد هذا التوازن ، فوجود العراق كدولة منحازة ايديولوجيا الى ايران يرسم نوع من التقدم والتفوق ويكسر حدود التوازن مع اسرائيل ، وبالمقابل تحاول اسرائيل منع حدوث اي مقاربات ايديولوجية واستراتيجية بين الاخيرين وذلك من خلال اضعاف العراق وتدعيم التحالف الامريكي - الخليجي من جهة والتحالف الخليجي - الخليجي من جهة اخرى ، فالذي يحدد مصير ونوع التوازن الايراني - الاسرائيلي هو الموقف العراقي ، ومستوى النفوذ لكل من اسرائيل وايران فيه ، ولهذا نلاحظ السعي الايراني في الهيمنة وتوسيع نفوذه في العراق من جهة ومن جهة اخرى تحاول اسرائيل خلق كيان داخلي موازن للنفوذ الايراني في العراق وهو الكيان الكردي .

ومنذ اقامة اسرائيل والجهد الفكري الاستراتيجي الاسرائيلي في الشرق الاوسط تذهب غاياته الاقليمية نحو الوصول الى مرحلة (القوة الاقليمية المهيمنة) وعده هدف استراتيجي اسرائيلي لا يقبل النقاش ، وبعد ان كان العراق هو حجر العثرة في طريق تحقيق الهدف الاسمي لاسرائيل اصبح الآن وسيلة مهمه في جعل مخططاتها واهدافها كلها قيد المنال ولو بشكل جزئي فلا يزال هناك ايران التي برزت الى الساحة الاقليمية على حساب التراجع العراقي اعقاب حرب 2003 ، فالعراق اصبح ساحة للتنصارع الاقليمي القومي والعربي والديني ان صح القول وحتى الى صراعات الدول الكبرى ، اذ ان اسرائيل قد استغلت التحولات الاستراتيجية والتراجعات الدولية على مر التاريخ في تحقيق التفوق والتقدم الاسرائيلي اقليميا ودوليا وخلقت لنفسها تحالفات غير ثابتة وانما مرحلية تمكن لها اجراء التعديلات المستمرة في سبيل الوصول الى هدف الهيمنة الاسرائيلية اقليميا ، وهو ما تقوم به الاخيرة في محاولة اجراء تحول في الصراع العربي وتوظيفه انعكاسيا بتحويل الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع عربي ايراني ، وهو الذي يحقق المطامح الاسرائيلية ويضعف بدوره القطب الايراني اقليميا ، فعدم وجود قوة اقليمية توازي أو تفوق الطرف الاسرائيلي هدف استراتيجي اسرائيلي ، ولهذا تبدل الجهود كلها في خلق تحالفات مع القوى المعادية استراتيجية لايران . وهو الواقع الفكري الذي كشفه (افي ديختر) وزير الأمن الداخلي الاسرائيلي السابق في محاضرة القاها أمام (معهد أبحاث الأمن الإسرائيلي) في تاريخ 4/سبتمبر/2008 ، والتي عرض فيها الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لإدارة التفاعلات الإقليمية التي تحقق أهداف ومصالح الدولة العبرية ويفرضها كقوة إقليمية مهيمنة (1).

لذا فإن اسرائيل تراهن على الشراكة الاسرائيلية - التركية في تحقيق قوة مضافة لاسرائيل في مواجهة التطلعات الايرانية في العراق ، فالنفوذ التركي في العراق يوازي النفوذ الاسرائيلي فيه ولهذا تعد تركيا هي المنفذ الاستراتيجي الاسرائيلي تجاه العراق وتحقيق الغايات والمصالح ومن جانب اخر يوفر لتركيا مصالح استراتيجية خارجية عالمية ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال وجود اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية والقدرة على ضمان الدعم الامريكي في كبح جماح وتحييد النفوذ الارمني واليوناني ومن جانب آخر التصدي لبعض الحركات والمنظمات المدعومة من ايران وسوريا . (2)

هذا ومن الجدير بالذكر هنا ان التوجهات الاسرائيلية نحو العراق قد كانت مدعومة سابقا بالايدي التركية ، فإن اسرائيل وتركيا تعد من الدول ذات التوجهات المشتركة وذات حلف استراتيجي منذ عام 1998 (3) ، وهو الامر الذي له دور كبير في تمكين اسرائيل من التغلغل في العراق وزيادة امكانية تحقيق المشاريع الاسرائيلية ، فقد عقدت تركيا واسرائيل اتفاقا

¹ دراسة حول الرؤية الاسرائيلية للتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، مجلة مختارات ايرانية ، منشور على الشبكة العالمية

للاترنت في تاريخ 2009/4/11 ، على الرابط التالي :

<http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=29789&lang>

² هاكان يافور ، العلاقات التركية الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، العدد 29 ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية) ، 2000 ، ص15 - ص16 .

³ ينظر : عبد الحميد عيد الموساوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، ط1 ، (بغداد : دار الكتب العلمية) ، 2013 ، ص114 - ص115 .



للتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في مختلف المجالات في تاريخ 12/تشرين الثاني/1993 ، والذي تحول بعد ذلك الى تحالف عسكري عام 1996 ، وهو الذي كان من التحالفات القوية التي شملت عمليات تدريب مشترك وتعاون عسكري قوي اذ تم تشكيل ما يعرف بـ(المنتدى الامني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل) . (1)

وليس تركيا فقط بل ايضاً من طريق علاقاتها مع دول مساندة للأفكار الغربية كدولة قطر ، وهذا الافتراض يمكن دعمه عن طريق الدعم الاسرائيلي لدولة قطر ، وفق ما تم كشفه من مدير مكتب مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية (سامي ريفيل) اذ صرح (ان العلاقات الاسرائيلية - القطرية تعود بالاخص الى عام 1995 كبدائيات للتعاون في مجالات كثيرة كـ مجال الطاقة والسياسة والاقتصاد والزراعة والتجارة) واخيراً وفق المعلومات والتحليلات فقد خرجت العلاقات الاسرائيلية الكبيرة بشكل شراكة غير معلنة منذ عام 2012 عندما اكد امير قطر في فبراير 2012 على ان اسرائيل دولة صديقة ولا يوجد تخوف من شعوبنا ازاء التمويل القطري - الاماراتي - السعودي للاداءات الجارية . (2)

ولهذا يمكن القول ان التخطيط والمشاريع الاسرائيلية اصبحت هي الاساس في تحقيق التوازن أو تعديله في الشرق الاوسط من جهة وتحقيق مصالحها فيه من جهة اخرى ، وبالمقابل ان هناك ادراك ايراني لهذه المخططات وتحاول جاهدة افشالها عن طريق جذب الحيز الجيوستراتيجي نفسه (العراق) ، فيؤكد الخبير في الشؤون الاسرائيلية (جيمس بتراس) ان المصالح الاسرائيلية كانت تعتمد على مخططات تقتضي في ضرب العراق وذلك من خلال توظيف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية لحثها حول ضرب العراق ، فقد كانت التهديدات تتوجه نحو اسرائيل من دولتين لدولتين لاسرائيل وبعد عام 2003 اصبح الامر اكثر استقراراً وذلك بخروج عنصر من معادلة التهديد الاسرائيلي ولا بد من التوجه نحو التفكير لضرب العدو الجديد وهو ايران . وبالتالي وفق هذه الرؤية تحقق اسرائيل التوازن في الشرق الاوسط من خلال منع هيمنة وصعود قطب مهدد لامن اسرائيل . اذ اكد (جيمس بتراس) في كتابه (سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية) ، ان (ليبرمان) العنصر المهم في اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية في 18-نيسان-2006 قد قال : ("لا اعتقد ان اي شخص يعد الامر بمثابة احتياح بري كبير كما هو الحال في العراق ، للاطاحة بالحكومة ... هي محاولة لتوجيه ضربة الى بعض عناصر البرنامج النووي) . (3) وقد اكد هذا عناصر مهمه اخرى في اللوبي اليهودي وهم (فيت) و(بيرل) في وضع خطة سياسية وصفها (جيمس بتراس) بأنها سيئة السمعة لما لها من تخطيط اسرائيلي يهودي تجاه الشرق الاوسط ، اذ تم تقديم هذه الخطة في عام 1996 الى المتطرف في حزب الليكود اليهودي (بنيامين نتنياهو) وكانت عنوانها "عملية سحق نظيفة : استراتيجية جديدة لضمان امن العالم" وقد اكدت الخطة هذه على ضرورة القضاء على النظام العراقي السابق واسقاطه واستبداله بملك ينتمي الى السلالة الهاشمية ، واكدت من ثم الخطة الى ما بعد اسقاط النظام العراقي من الضروري التوجه نحو سوريا وايران لتحقيق استقرار المنطقة بعد تفجير الاوضاع فيها وهو ما يصب في امن اسرائيل وتوازن القوى في الشرق الاوسط وتحقيق منطقة الاطار المزدهر للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بصورة اكبر . (4)

من هنا يتبين لنا ان اسرائيل وبما تمتلكه من قدرات عسكرية معادلة أو تتفوق على القدرات العسكرية الايرانية وبما تمتلكه من تحالفات استراتيجية مع دول صاعدة اقليمياً كتركيا ودول عظمى كأمريكا يصبح امكانيتها بالنفوذ والتسلط والهيمنة على العراق يعادل القدرات الايرانية ولو بواجهة تركية أو خليجية ، ولكن النفوذ الايراني الايديولوجي يعد من اهم واكبر القدرات الايرانية في داخل العراق ، وبهذا اصبح العراق اشبه (برقعة الشطرنج الكبرى) وفق رأي (زيبغنيو برجنسكي) بالنسبة الى ايران من جانب ، ومن جانب اخر تحاول اسرائيل وبتحالفاتها الاقليمية والدولية مع الدول العظمى منع هذا التمدد الايراني داخل العراق لانه يعد عنصر تهديد لاسرائيل ووجوده بحكم تزايد القرب من الاراضي الاسرائيلية وهو وفق العقيدة الاسرائيلية (الحدود الآمنة) يشكل تهديد لامن القومي الاسرائيلي ، ومن ثم نستنتج ان العراق كان له دور استراتيجي في التوازن الايراني - الاسرائيلي ، فعلى الرغم من التقلبات والتحولات المتتالية في طبيعة الادراك المتبادل لكل من البلدين بقي العراق حجر الاساس في تقييم وتحديد مستوى هذا التوازن ، وبعد عام 2003 قد تزايد الدور الذي يقوم به العراق في تحديد هيكلية وسياكولوجية هذا التوازن ، اذ ادرجت كل دولة من هذه الدول القدرات والوسائل المختلفة في سبيل جذب

¹ سطاتم حسين علوان ، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق ، دراسات دولية ، عدد 51 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص72 . وينظر ايضا في هذا الصدد : عبد الحميد عيد الموسوي ، التحالفات الاستراتيجية في جنوب غرب اسيا ، المصدر السابق ، ص117 .

² نورهان الشيخ ، علاقة اسرائيل بالقوى الاقليمية في اعقاب ثورات الربيع العربي ، مجلة حمورابي للدراسات ، عدد 3 ، (بغداد : مركز حمورابي) ، 2012 ، ص76 - ص80 .

³ ينظر : جايمنس بتراس ، مصدر سبق ذكره ، ص12 - ص13 .

⁴ المصدر نفسه ، ص29 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

العراق نحو توجه سياسي وعسكري لاحت البلدان اقليميا والذي كان لعنصر الفراغ الاستراتيجي والامني في العراق الدور الفعال فيه .

2- التوازن الايراني - التركي

لقد كانت الجهود الايرانية - التركية في البحث عن التفاهات والتوازنات الاقليمية منذ اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد تأسس حلف رباعي بين كل من ايران وتركيا واسرائيل واثيوبيا في عام 1958 سمي هذا الحلف بحلف (دول الاطار) ، ولكن هذا التعاون لم يصل الى مستوى التحالف الرسمي . وكذلك دخلت ايران مع تركيا واسرائيل في علاقات استخباراتية سرية من خلال تشكيل منظمة (السنان الثلاثة او الرمح الثلاثي) عام 1958 المعروفة باسم (ترايدنت) ايضا ويتضمن هذا الاتفاق الثلاثي تقديم وتبادل المعلومات السرية الاستخباراتية والاجتماعات الشبه سنوية على مستوى رئاسة جهاز المخابرات ، وكان يستهدف هذه التحالفات (4) بوجه خاص المعرفة والمعلومات حول التحركات والمخططات العربية تجاه اسرائيل (2).

ومع انبثاق الثورة الايرانية عام 1979 ومجيء النظام السياسي الايراني الجديد بدأت تحولات استراتيجية جديدة تظهر في الافق ، فالتطلعات الايرانية - التركية لم تعد تجري في الاتجاه نفسه وبعد ان كانت تركيا اقرب الى النظام الايراني الشاهنشاهي قبل الثورة اصبحت اقرب الى العداء غير المباشر معه اعقاب الثورة ، اذ ان ايران بدأت تعتمد نظام ايديولوجي - ديني يقوم على اسس الفقه الشيعي المعتمد مذهباً ودستورا للدولة وهو الذي يمثل نقطة الالتقاء بين الطرفين في توجهاتهم الخارجية والداخلية فتركيا نظام علماني غير ديني والاسلام التركي يعمل تحت راية العلمانية من دون الاقتراب من اسسها ، حتى ان الاحزاب الاسلامية التركية سميت انفسها بتسميات لا تتضمن كلمة الاسلام او الاسلامية كـ(حزب النظام الوطني ، ثم حزب الخلاص الوطني ، ثم حزب الرفاه ، وحزب السعادة ، وحزب الفضيلة وكلها برئاسة نجم الدين أربكان ، ثم حزب العدالة والتنمية برئاسة اردوغان..) ، في حين كانت التوجهات الاسلامية والاحزاب الاسلامية الايرانية تقاوم الايديولوجية العلمانية والنظام العلماني الايراني منذ خمسينات القرن المنصرم ، هذا بالاضافة الى ان التغيير في النظام السياسي الايراني اجري عملية تحول استراتيجي في المنطقة والعالم ، فبعد ان كانت تركيا وايران تقوم سياستهما الخارجية على اساس التوافق والتحالف مع القوى الغربية ولا سيما الامريكية منها وحلفاء استراتيجيين مهمين في حلف الشمال الاطلسي ، قد بدأت ايران تنظر الى ذلك برؤية جديدة واصبحت قوى الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية عنصر تهديد لها ، اذ وصفت ايران الولايات المتحدة الامريكية (الشيطان الاكبر) واسرائيل (غدة سرطانية يجب ازالتها) (3) ، في حين استمرت تركيا في تحالفها مع الولايات المتحدة وقوى الغرب ووصفت تركيا المنظور الايراني الجديد بتهديد واضح للتطلعات والمصالح التركية في المنطقة ، فايران اصبحت منافس جديد لها وهذا يعني تغيير موازين القوى ، اذ ان تركيا قد خسرت حليف قوي غير عربي من جانب وبرزت ايران منافس قوي لها في المنطقة من جانب آخر ، واخيرا يعني هذا انه على تركيا ان تجد ائتلاف جديدة وتطلعات جديدة وعلاقات تمكنها من اعادة رسم خارطة التطلعات والمصالح من جديد . (4)

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002 في تركيا بدأت تحاول تركيا اداء دور نشط في الشرق الاوسط يبرز اهميتها في المنطقة اقليميا من خلال ابراز الدور التركي في تحقيق العلاج للمشاكل الظاهرة ، مثال ذلك التدخل كوساطة بين ايران والولايات المتحدة الامريكية بما يخص برنامجها النووي وهو الامر الذي يساعد على تحقيق توازن في الادوار بين تركيا وايران اقليميا اي اصبحت تركيا كعنصر تهدئة وموازنة اقليميا في الشرق الاوسط هذا فضلا عن تدخلها في خصوص التفاوض مع ايران في مستقبل العراق وتقاسم المخاوف و التهديدات والمصالح مع ايران ، وخير مثال في هذا الجانب معارضة تركيا الحرب الامريكية على العراق عام 2003 في البداية لان المصالح التركية في العراق تقوم على ظهور خطين احمرين في هذا الجانب ، الاول هو منع تقسيم العراق وبروز دولة كردية لانه يضر بالامن القومي التركي و الايراني و السوري ، والثاني هو حماية الاقليات التركمانية في العراق التي تتراوح اعدادهم بين 500-800 الف نسمة اي ما يعادل 2% او 3% من سكان العراق (5).

¹ للمزيد حول التحالفات والتكتلات الدولية ينظر : محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، ط1 ، (الكويت : عالم المعرفة للنشر والتوزيع) ، 1978 .

² ينظر : احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الايرانية 1979-2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص520 - ص522

³ هيلاري كلنتون ، خيارات صعبة ، ط1 ، (بيروت : أ للنشر والتوزيع) ، 2016 ، ص405 .

⁴ جريدة بلادي ، العدد 938 ، 12/كانون الثاني/2016 .

⁵ جريدة القدس ، عدد 6670 ، 2010 ، ص9 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

وقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الاثر الكبير في توازن القوة بين كل من ايران وتركيا ، اذ يعد السعي الكردي في شمال العراق في تأسيس دولة كردية أمر ذو تهديد مباشر للمصالح و الامن القومي الايراني و التركي ، اذ ان انشاء دولة كردية في شمال العراق سوف يدفع بالاقليات الكردية في غرب ايران و جنوب تركيا في الاندماج مع الجهود الكردية في شمال العراق وربما زيادة حالة التمرد واتساع في المطالبة بالانفصال عن كل من تركيا وايران . (1) وتحاول تركيا جعل الاكراد بمعزل عن التفاعلات الدولية وازدياد الدور الاقليمي والدولي لهم ، فبعد احداث عمليات العنف من الجماعات المسلحة في سوريا تحركت مجموعات من اللاجئين من شمال سوريا باتجاه جنوب تركيا للالتحاق بالثكنات الكردية في المناطق الامنة وفي هذه الاثناء قامت تركيا مباشرة بانشاء منطقة عازلة لمنع تدفق اللاجئين الى تركيا والمحافظة على محدودية الوجود الكردي في جنوب تركيا لمنع ازدياد الاعداد وخوفا مستقبلا من ازدياد التأثير الداخلي لهم ومنع المطالبة بدولة كردية بعد الاستقلال.(2)

من هذا يتبين لنا ان ايران و تركيا اصبحا يتشاركان المخاوف و الاهداف سويةً وهو ما اكده الرئيس الايراني الاسبق (احمدي نجاد) عندما تكلم حول العلاقات والتعاون التركي - الايراني في عام 2007 (ان العلاقات الايرانية التركية تتطور يوم على يوم وانه لا يوجد اي عامل خارجي يؤثر بهذه العلاقات والتعاون) (3) وهذا ما تأكد ايضا بين عامي 2009-2011 بعد ازدياد التقارب والعلاقات بين الدولتين ولا سيما نحو العراق . (4)

هذا ومن الجدير بالذكر ان هناك تعاون اقتصادي بين الطرفين التركي - الايراني في العقد الاخير وان اقتصادهما يعتمد على الاعتماد المتبادل بينهم بشكل كبير ، وقد اصبحت العلاقات الاقتصادية لكلا الطرفين مهمة ليس فقط لهم وانما للدول الاخرى في الشرق الاوسط والدول الغربية من حيث التأثير في المصالح لهذه الدول ومنها العراق . (5)

وبسبب تراجع العراق من معادلة التوازنات الاقليمية بعد عام 2003 التي كان يحتل فيها العراق دور مؤثر وعنصر فاعل بالتوازنات الاقليمية في الشرق الاوسط بسبب ما كان يملكه من امكانيات وقدرات تسمح له بلعب دور فاعل اقليمياً مهدد للدول الاقليمية وخاصة الايرانية والخليجية ، فقد بدأت تصبح مصالح ايران اكثر تطلعا واكثر يسرا في مواجهة التطلعات الخليجية والغربية ، ولهذا بعد ان ادركت تركيا هذا الموضوع لجأت بصورة مباشرة لتقوية العلاقات و تحقيق تعاون تركي ايراني في الشرق الاوسط فضلا عن تعزيز التعاون في المصالح داخل العراق ، ومن باب اخر يمكن القول ان عملية التنافس بين الدولتين التركية والايرانية موجود ولكن بصورة منتظمة اي لا تصل الى مستوى الصدام ، وهو ما أكده الرئيس التركي الحالي (رجب طيب اردغان) بالقول : (ان العراق اصبح اولوية لتركيا واقاليم اخرى كالمنطقة العربية واقليم القوقاز واسيا الوسطى) (6)

ولهذا على تركيا ان تقوم باتخاذ اجراءات محسوبة نحو المحافظة على موقعها كعنصر قوة في التفاعلات والتوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط ، فهي تقع بين محنتين هل هي تقف الى جانب ايران وتتعاون معها ؟ أم تقف الى الجانب الغربي الأمريكي وتكون تحت طائلة التهديد الايراني مستقبلاً ؟ ، لهذا كانت الاحداث الاخيرة في العراق والتطورات

¹ عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص73 - ص74 . وينظر ايضا : خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ، ط1 ، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب) ، 1999 ، ص34 .

² جريدة النهار ، العدد 25488 ، 20/ايلول/2014 .

³ الرئيس احمدي نجاد : العلاقات الايرانية التركية لن تتأثر باي عامل خارجي ، وكالة انباء الجمهورية الاسلامية ، عدد 20/8/2007 ، <http://www.irna.com/indx.php?fdatad2> ،

⁴ See : AARON STEIN and PHILIPP C. BLEEK , Turkish-Iranian Relations: From "Friends with Benefits" to It's Complicated , Insight Turkey magazine , turkey , Vol. 14 / No. 4 / 2012 , pp. 137-150 .

⁵ Prof. Nader Habibi , Turkey and Iran: Growing Economic Relations Despite Western Sanctions , grown center of middle east studies , usa , no62 , 2012 , p.1 .

⁶ نقلاً عن : عمار مرعي الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص75 - ص76 . وينظر ايضا : سعود المولى ، ايران والعالم العربي : لبنان انموذجاً ، ط1 ، (بيروت : منتدى العلاقات العربية والدولية) ، 2012 ، ص17 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الأنهرين

الامنية والمساوي الكردية للانفصال دفعت بالجهود التركية نحو التوجه للتعاون الايراني - التركي لتحقيق المصالح المشتركة في العراق . (1)

خلاصة القول ان عراق ما بعد عام 2003 قد اثر في التوازن الايراني - التركي ، اذ خلق نوع من التوتر في الاهداف ما بين الطرفين بحكم الفوضى التي عمت الاقليم بعد سقوط طرف مهم ومؤثر اقليميا من معادلة التوازنات الاقليمية (العراق) وسرعان ما ادى الانهيار الى تعدد الازمات ومن ثم اعادة ترتيب المصالح والغايات والاهداف من جديد (توازن المصالح والاهداف فيما بينهما) ، فما زال العراق مؤثرا في هذا التوازن ، اذ ان اي اختلال أو تغيير في العراق داخليا يعني تغيير واختلال التوازن بين البلدين ، فالعراق اضحى الحافظ والمؤثر والمغير لهذا التوازن في الوقت نفسه ، لذلك تسعى كل دولة منهم السيطرة اكثر وفرض نفسها اكثر في الساحة العراقية ولكن ضمن مناطق النفوذ المخصصة لكل منهما اي تقسيم مناطق النفوذ بينهم (شمال العراق لتركيا - الوسط والجنوب لايران) .

3- التوازن الخليجي - الايراني

تبرز اهمية العراق في التوازن الايراني الخليجي من خلال موقع العراق القريب و المؤثر في الخليج العربي ، فدول مجلس التعاون الخليجي العربية تتحدد حدودها من بحر العرب وجمهورية اليمن الشعبية جنوباً ، والخليج شرقاً والعراق والاردن والبحر الاحمر شمالاً ، وبما ان العراق يعد العصر المؤثر شمالاً لقربه من ايران الدولة المنافسة للخليج ووجود تقاربات ايدولوجية مذهبية مع العراق ، فعليه اصبح العراق عنصر اساس ونقطة توازن بين الدولتين فالسيطرة الايرانية عليه يزيد من التهديد للامن القومي الخليجي ان صح القول . (2)

ويقابل ذلك مساعي خليجية في العراق بعد عام 2003 لخلق حالة توازن مع ايران ، اذ تحاول السعودية تحقيق نفوذ عسكري وسياسي في الداخل ولا سيما الاجزاء الغربية التي تتشارك معها الحدود وفي الوقت نفسه تحاول اقامة علاقات معه بغية خلق حالة من التوازن الاستراتيجي بينها وبين ايران وبدعم امريكي بعد ان ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان ايران اصبح لها يد طولى في تحريك السياسة العراقية ، لهذا نلاحظ ان الحكومة السعودية تدعم بصورة مباشرة المعارضة العراقية من جانب لانها تتوافق مع توجهاتها الفكرية ، ومن جانب اخر تحاول الادارة الامريكية دفع العراق للتوجه نحو الدول العربية ولا سيما دول الخليج العربي لانها تتوافق مع تطلعات الادارة الامريكية وموظفة لخدمة المشاريع الامريكية وبما يتعارض مع المصالح و التطلعات الايرانية بعد ان انشأت لها قاعدة شعبية كبيرة في العراق . (3)

وقد زادت الاهمية الاستراتيجية للعراق اعقاب الاحتلال الامريكي له عام 2003 فالعراق اضحى من حيث استقراره (خاصة بعد التحول السياسي الداخلي للنظام السياسي) عنصر اهمية لاستقرار المنطقة اقليميا ومن ثم مؤثر في الاستقرار العالمي ، في حين تحاول الاطراف الخليجية من طرف آخر وبصورة معكوسة السعي الى فرض خلل امني داخلي في العراق واشاعة عدم الاستقرار العراقي ليؤثر بدوره على التوازن الاقليمي ومنع بروز عراق كقطب اقليمي من جديد ، وبالتالي يمكن القول ان الدول الخليجية هي دولة مخلة بالتوازن الاقليمي في حين الولايات المتحدة الامريكية اصبحت محافظة على التوازن الاقليمي من خلال استقرار العراق فهو يخدم مصالحها اولا ، في حين تحاول ايران استخدام العراق من حيث الوجهة الامريكية بصورة مماثلة من خلال الجذب الايدولوجي الايراني للعراق ومن ثم الاخلال ايضا بالتوازن الدولي ولكن ليس افشال التوازن ، بل اجراء تعديل للتوازن الدولي الاقليمي يكون في نتيجته ايران هي المهيمنة اقليمياً . (4)

فايران تعد حلقة الوصل في الشرق الاوسط مع اسيا ، هذا بالاضافة الى النفوذ العسكري والاقتصادي وقدرتها المتميزة في

¹ اندرو بوين ، الطريق الى انقرة : هل يعيد الربيع العربي تشكيل السياسة الخارجية التركية ، مجلة العرب الدولية ، عدد 1569 ، السعودية ، 2012 ، ص 21 .

² ينظر : بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية ، عالم المعرفة ، العدد 85 ، الكويت ، 1985 ، ص 25 .

³ مالك دحام متعب ، قراءة سياسية في علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار ، المجلة السياسية والدولية ، عدد 23 ، (بغداد : الجامعة المستنصرية) ، 2013 ، ص 98 .

⁴ ينظر : عمار حميد ياسين ، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابعد انسحاب القوات الامريكية عام 2011 ، مصدر سبق ذكره ، ص 105 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

استخدام القوة الناعمة في المحيط الاقليمي (1) وفي العراق الذي اصبح عنصراً اساسياً في زيادة القدرة الايرانية وتغيير توازن القوى مع الخليج العربي اعقاب عام 2003 . (2) فتوجه ايران تجاه العراق ينبع من ادراكها ان موازين القوى في الخليج العربي اعقاب عام 2003 غير مستقرة وبالتالي يعد هذا العامل فرصة استراتيجية لها في تحقيق نفوذها . (3)

وبالتالي يتبين لنا ان العراق قد كان ذا دور مهم ومحدد ايضا في التوازن الايراني - الخليجي ، فمصيره وانجذابه نحو مركز وقطب واحد يعني تفوق قطب ايدولوجي على حساب الاخر ، اذ ان العراق يمثل الان ساحة للقتال والتنافس بين الطرفين وهو الفاصل ايضا بينهم فاقتربا وهيمنة احدهم على العراق يعني اقتراب الخطر والتهديد للاخر ويعني بالمحصلة التوسع والهيمنة اكبر في الشرق الاوسط ومن ثم الاخلال بالتوازن بين القوتين .

ثانيا : العراق في التوازنات الدولية

يعد مفهوم التوازن الدولي من اكثر المفاهيم تداولاً في التأريخ المعاصر ، ومن اكثر المفاهيم غموضاً في الوقت نفسه فقد تعددت الاراء حول تفسيره وتوضيح الية عمله ومؤثراته . (4)

كان العراق منذ سبعينات القرن المنصرم تحت انظار القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد كان ضمن خطة كبح جماح القوى الاقليمية المعرقة للمصالح الامريكية عالمياً ، ولكن بسبب المعارضة الداخلية امريكا المستمرة حول عدم خوض حرب مباشرة وشاملة اثر الفشل في حرب الفيتنام حالت دون فعل ذلك ، وبالتالي فقد تم توظيف العراق مرتين في التوازنات الدولية ، الاولى كانت في اعادة التوازنات الاقليمية الى نصابها عام 1991 وكبح جماحه الاقليمي . (5) والمرة الثانية جاءت مع الحرب الامريكية الشاملة عليه عام 2003 لكن هذه المرة لادامة الهيمنة العالمية ، فيعد ان هدفت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق استقرار الهيمنة على العالم واستمرارها من خلال ايصالها رسالة الى العالم ان مصير الدول المعارضة للارادة الامريكية العالمية وامبريالياتها الدولية سيكون مصيرها مصير العراق نفسه وفي الوقت نفسه ارادت اجراء تغيير سياسي مفروض وجبري من اجل خلق واقع جديد يتناسب مع الرؤى الامريكية وانهاء احد عناصر معادلة الصراع الاسرائيلي مع الدول المعادية له وادامة الهيمنة الامريكية العالمية ، الا ان هذه الحرب قد جاءت بنتائج غير المتوقعة في الفكر الاستراتيجي الامريكي ، اذ ادت الى تداعيات كبيرة فقد اثر العراق بسبب اهميته الاستراتيجية على تغير موازين القوى الدولي ، اذ ادى الى تراجع بعض القوى الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ولو نسبياً وصعود اخرى وخاصة روسيا والصين . (6)

وبالتالي فإن تأثير الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية كان واضح بعد عام 2003 ، ويمكن فهم ذلك من خلال فحوى فكري استراتيجي ينطلق نحو رؤية (ان التكاليف الدولية على العراق بسبب اهميته الاستراتيجية دفعت بعض الدول للمخاطرة في سبيل الوصول الى الهيمنة عليه وعلى موارده وهذا الامر ادى الى حدوث امرين ، الاول ادى الى زيادة التنافس الدولي عليه والامر الثاني ادى الى تغير موازن القوى بين الدول الكبرى خاصة فقد ادى الى تراجع بعضها وادى الى صعود اخرى) . ومن هنا سوف ننطلق في تفسير الرؤية والتحليل الفلسفي لدور الاهمية الاستراتيجية للعراق في التوازنات الدولية وفق الاتي :

1- التوازن الروسي - الامريكي

¹ للمزيد حول القوة الناعمة الدينية ينظر : محمد حمدان ، القوى الناعمة وادارة الصراع عن بعد ، ط1 ، (بغداد : مركز حمراي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2013 ، ص51 - ص54 .

² محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، دراسات دولية ، عدد 53 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية) ، 2012 ، ص138 .

³ محمد ياس خضير ، امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة ، مصدر سبق ذكره ، ص137 .

⁴ محمد السيد سليم ، مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الاقليمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، المجلد 17 ، (الكويت : جامعة الكويت) ، 1989 ، ص20 .

⁵ مروان قبلان ، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق : دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط ، ط1 ، (الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات) ، 2015 ، ص5 .

⁶ ينظر : خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان 2003 ، ط1 ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون) ، 2013 ، ص137 - ص138 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

طلما كانت روسيا القطب الموازن للولايات المتحدة الامريكية في العالم وتحديدأ منذ الحرب العالمية الثانية على الرغم من التراجع الكبير ابان انهيار الاتحاد السوفيتي نهايات القرن العشرين ، ولكن بالرغم من ذلك بدأت روسيا مطلع القرن الحادي والعشرين بأعادة البناء واعداد الرؤى والقدرات وتشكيل وتهيئة كل مستلزمات النهوض من جديد في عالم بدأ يشهد تحولات استراتيجية جديدة وتراجع نسبي للهيمنة الامريكية ، ولهذا فقد كان العراق له المكانة المهمة في المدرك الروسي والامريكي مع بداية الالفية الجديدة ، فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية قد دخلت في حرب مع النظام السياسي العراقي لاعادة هيكلة المنطقة وفق تطلعاتها واهدافها وامكانياتها وخلق بيئة مواتية للتوسعية الغربية ، وفي الوقت نفسه ادركت الادارة الروسية المتعاقبة وخاصة مع ادارة الرئيس (فلاديمير بوتين) ان العراق ومحصلة انحيازه لها والهيمنة على موارده تعني اعادة الامبراطورية الروسية للعالم واعادة الهيمنة والمكانة الروسية في الشرق الاوسط من جديد وربما تكون هناك تصورات وتطلعات تكون اكثر قابلية للتحقق في حال لو هيمنت روسيا على موارد العراق وموقعه واقتصاده ، لهذا فأن دور العراق في التوازن الروسي – الامريكي اضحى اشبه بنقطة التوازن بينهم في الشرق الاوسط المنطقة التي تسودها الصراعات والتعاونات والتحالفات واختلاف موازين القوى والتوتر الاقليمي ، فمنذ مجيء الرئيس (فلاديمير بوتين) الى السلطة عام 2000 بدأت روسيا ترفض ان تكون الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنة التفرد الامريكي في العالم وبدأت تحاول اجراء تغيير في موازين القوى العالمية من جديد ، وهي ما عرفت بـ(عقيدة فلاديمير بوتين) ولهذا في حقبة ولايته الاولى اتجهت روسيا نحو التعاون والاندماج مع المواقف الاوربية بغية تحقيق تعاون استراتيجي واعادة بناء المكانة الروسية من جديد وخلق تحالفات وتعاونات برغماتية تمكن روسيا لاحقا من النهوض من جديد ، ومع دخول روسيا في الولاية الثانية لبوتين ، بدأت روسيا في النهوض والدخول في شكل من التفرد والاستقلال بالقرارات والمواقف الروسية الدولية .⁽¹⁾

هذا ومن جانب اخر يرى الليبراليون الجدد ان الولايات المتحدة لم تعد تمثل القطب الاوحد في العالم فقد اثبتت الحرب على العراق و افغانستان مع مطلع القرن الحادي والعشرين ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ان تواجه ازمات وتحديات العالم بمفردها ولا بد من التعاون مع اطراف اخرى في سبيل التصدي لتلك الازمات ، ولهذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تصرف النظر عن فكرة التفرد الدولي أو القطب الاوحد في العالم وان تلجأ الى التكيف الاستراتيجي مع التطورات العالمية الجديدة فالعالم اكبر من ان تسيطر عليه الولايات المتحدة الامريكية وحدها ، وان العراق ادى دور كبير في كشف هذه الحقيقة ومكّن روسيا من رؤية مستقبلها بصورة اكثر تفاؤلاً وإيجابية⁽²⁾ ، وقد حدد (بوتين) ملامح عقيدته في السياسة الخارجية الروسية في الثاني عشر من تموز عام 2004 في اثناء لقائه مع سفراء روسيا في انحاء العالم بخمسة نقاط :⁽³⁾

1. يجب على السياسة الخارجية ان تصبح وسيلة لتحديث البلد .
2. العلاقات مع الدول المستقلة حديثا الواقعة على اراضي الاتحاد السوفيتي السابق تمثل اولوية بالنسبة الى السياسة الخارجية الروسية .
3. تبقى علاقات روسيا مع اوربا اولوية تقليدية فليس هناك بدائل للتعامل مع الاتحاد الاوربي وحلف الناتو.
4. الحاجة الى الشراكة مع الولايات المتحدة الامريكية .
5. البدء بالتعاون مع الدول الواقعة على الساحل الاسيوي من المحيط الهادي لتطوير سيبيريا.

ومن الجدير بالذكر ان روسيا مع مطلع الالفية الثالثة الجديدة قد زادت من انفاقها العسكري الى حوالي ثلاثة اضعاف ، فقد وصل الانفاق العسكري الى حوالي 90 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 4.4% من الناتج المحلي الروسي انذاك ، اضافة الى تحقيق تقارب روسي مع الدول ذات الرؤى الاستراتيجية المتفقة مع التطلعات الروسية عالميا والمناهضة للتفوق الامريكي (دول بريكس مثلا) .⁽⁴⁾

أما فيما يخص العراق واثره في التوازنات بين الدولتين فقد كانت روسيا مُوظفةً للعراق في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية فبعد ان حاول وزير الخارجية الامريكي انذاك (كولن باول) بعد اعلان الحرب على العراق عام

¹ خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا نموذجا ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص 95 .

² ينظر : مصطفى كامل و زهراء عادل ، السياسة الخارجية للرئيس الامركي باراك اوباما تجاه دول الحراك العربي ، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد السابع ، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية) ، 2014 ، ص 153 .

³ خالد اسماعيل سرحان ، عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية اوكرانيا وسوريا نموذجا ، مصدر سبق ذكره ، ص 111 .

⁴ Suresh p singh , brics and world order : a beginner s guide , Foreign Policy, 2011, p.3 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

2003 اقناع مجلس الامن الدولي في استخدام القوة في هذه الحرب واضفاء الشرعية الدولية بأصدار قرار دولي بهذا الخصوص ، لجأت روسيا الى عرقلة مجلس الامن في استصدار قرار يعطي الشرعية الدولية في احتلال العراق ، اذ كانت وسيلة مهمه في تحقيق التوازن الروسي - الأمريكي ومنع التوسع الأمريكي على الرغم من استمرار المساعي الأمريكية في غزو العراق بعد ذاك وتحقيقها الغزو والاهداف فيه ، ولهذا فان منطقة الشرق الاوسط والعراق خاصة اصبحت نقطة توازن بين روسيا وامريكا ، وهو ما صرح به الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في شهر تموز 2013 في اللقاء الذي جمع بينه وبين رئيس المخابرات السعودية (بندر بن سلطان). (1)

ومن بين الاجراءات الجيوستراتيجية التي اتخذتها روسيا كرد فعل على الاحتلال والوجود الأمريكي في العراق اعقاب عام 2003 انها بدأت تطور علاقاتها مع منطقة الشرق الاوسط عموماً بسبب تزايد القرب الأمريكي من جنوب روسيا والتوسع والانتشار الاكبر في قواعدها ، اذ وجدت روسيا عن طريق هذا التفاعل (الاضطرابات والعلاقات مع الشرق الاوسط) وسيلة في جعل المنطقة سوق اقتصادي مهم لتصريف السلاح الروسي والتبادل التجاري مما يعزز مكانة روسيا عالمياً واحياء دورها القديم ، لهذا تحاول روسيا استخدام الوسيلة الاقتصادية كورقة مهمه في تحقيق التوازن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ اوضحت البيانات تاريخياً ان انقطاع التبادلات التجارية بين روسيا والشرق الاوسط او ان صح القول تراجعها اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي قد اثر في مكانة روسيا عالمياً ، ولهذا واتصالاً بما سبق القول ، قد كانت خطوة (فلاديمير بوتين) بأعادة الرحلات الجوية المباشرة بين (موسكو وبغداد) في ايلول 2000 كان يمثل تحدياً للمجتمع الدولي والمكانة الأمريكية بالذات بحكم ما كان العراق فيه من حصار مفروض عليه من المجتمع الدولي وبقيادة امريكية . (2) ومن جانب آخر قد اتبع (بوتين) طريقين في سبيل تحسين الوضع الروسي الاقتصادي والتجاري في الشرق الاوسط ولا سيما في العراق ، اذ كان الطريق الاول يتمثل في الغاء القسم الاكبر من الديون لهذه الدول وجدولة القسم الاخر ، فقد قام بالغاء 93% من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار امريكي بعد ان وقع صفقة مع حكومة بغداد بقيمة 4 مليارات دولار امريكي ، هذا فضلاً عن اعفاء ديون سوريا 37% منها البالغة 13 مليار عام 2005 ، أما الطريق الثاني فقد كان يتمثل في توقيع عقود استثمارية مع هذه الدول والتي تعوض قيمة خسائر الديون التي اعفتها روسيا لهذه الدول ولا سيما في العراق اذ تم ابرام عشرات الاتفاقيات الاستثمارية بمليارات الدولارات . (3)

ومن ثم يمكن ان نفهم ان بوتين قد وظف العراق كوسيلة مهمه في تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ اصبحت لروسيا مكانة مهمه في المجتمع الدولي بعد ان عارضت قرار الحرب على العراق وحاولت منع شرعنة هذه الحرب دولياً وقادت حملة معارضة دولية للمشروع الأمريكي انذاك وبتعاون فرنسي والماني ، اضافة الى انه قد بدأت روسيا في استخدام العراق كوسيلة للتدخل بالاجراءات الأمريكية فقد طلب علناً الرئيس (فلاديمير بوتين) في تاريخ 18/كانون الاول/2007 من الادارة الأمريكية انذاك تحديد موعد الانسحاب الأمريكي من العراق . (4) وبالمقابل ولكي تضيق الولايات المتحدة حالة من التوازن الدولي نتيجة دخولها العراق والقضاء على التوتر الدولي ، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية لاضفاء صبغة شرعية لوجودها في العراق فقد تم استصدار القرار المرقم 1483 من الامم المتحدة الذي تم الاعتراف به ان الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هي دول محتلة للعراق وبالتالي يمكن لها ادارة الموارد والشؤون المالية العراقية وضمن حرية التصرف فيها . (5)

تبعاً لما سبق فالعراق كان ذا دور رئيسي في تحديد التوازن الروسي - الأمريكي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ، وذلك من خلال محورين استراتيجيين ، الاول قد أسهم في الكشف عن التراجع الأمريكي العالمي وعدم قدرتها على ادامة هيمنتها على العالم ولا سيما الشرق الاوسط كما كانت في اواخر القرن العشرين ، اما المحور الثاني فقد أسهم في تزايد مكانة ودور روسيا في المجتمع الدولي والعالم محققاً التوازن بين الاثنين (الروسي - الأمريكي) .

2- التوازن الصيني - الأمريكي :

ان التكلم عن التوازن الصيني - الأمريكي ربما يرتبط بموضوع الهيمنة على العالم واحتمالية التفرد الصيني فيه ، فعلى الرغم من التضارب بين التحليلات المستقبلية في الفكر الاستراتيجي عن دور الصين العالمي مستقبلاً الا ان الامر الواقع والمؤكد ان الصين تملك من القدرات والامكانيات ما يتيح لها فرصة الهيمنة والتفرد العالمي مستقبلاً اذا ما قررت

¹ خالد اسماعيل سرحان ، مصدر سبق ذكره ، ص116 - ص128 .

² ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص 205 .

³ ناصر زيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص206 .

⁴ المصدر نفسه ، ص208 - ص209 .

⁵ ينظر : دينا محمد جبر ، التأثير الأمريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الصين دخول المعتزك الدولي وابرارز نفسها كقطب وصاحبة قرار مهم فيه ، فما زالت الصين تحاول البقاء بعيدة عن مشاكل العالم والاكتفاء بالعزلة وحل مشاكل اقليمها ، اما العراق فيعد عنصر ونقطة مهمه ومكملة للاقتصاد والهيمنة الصينية مستقبلا في الشرق الاوسط ، فمكانة العراق في المدرك الصيني مهمه وذو اثر في تحقيق التوازن الصيني – الامريكي دوليا ، اذ ان المصالح الصينية الاقتصادية منها خاصة تضاهي المصالح الامريكية فيه اذا ما استثنينا منها الجوانب الامنية والعسكرية بخصوص الولايات المتحدة الامريكية .

وتعد منطقة الشرق الاوسط عموماً والعراق خاصةً اعقاب الانسحاب الامريكي منه منطقة حيوية للتطلعات الصينية ، فالصين تعد ثالث بلد مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ولضمان توفير الطاقة مع التوسعات الاقتصادية والتجارية للصين كان لا بد من الحاجة الى كميات اكبر من النفط ، ولهذا بدأت الصين تشجع الشركات حول التقيب والاستثمار وتشبيد معامل التكرير في المنطقة لضمان تدفق النفط اليها.(1)

وعلى الرغم من تعدد القوى في المنطقة من نفوذ دول عظمى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ونفوذ دول كبرى اقليمياً كايوان واسرائيل وتركيا ، فإن الصين تحاول عكس قانون التوازن البرغماتي بين الاطراف جميعها لكي تستطيع تحقيق تطلعات واهداف في المنطقة ، ولهذا ومع مطلع الالفية الجديدة فأنها بدأت تبذل الكثير من اجل ايجاد موطئ قدم لها في دول منطقة الشرق الاوسط ، ومن بينها العراق ، هادفةً في الوصول الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية بينها وبين دول المنطقة (2) ، ولان العراق بعد عام 2003 اصبح محط نفوذ الدول المجاورة اقليمياً وارتباط هذه الدول بتحالفات دولية ودول عظمى ، فقد بدأت الصين تبحث عن تحقيق شراكات استراتيجية للدول المجاورة للعراق والمناوئة لتطلعات الدول الغربية الامريكية والاوربية بالدرجة الاساس ، اذ نلاحظ ان الصين قد وصلت مع ايران الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية وتدعم التوجهات الايرانية التي تعد ضربة موجهة الى التوجهات الامريكية عالمياً من جانب ، ومن جانب اخر تحاول الصين ايضاً الدخول في علاقات برغماتية مع دول اخرى حليفة للولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمتها اسرائيل هذا بالإضافة الى التقارب التركي الصيني ، فالعراق اصبح عامل اساس في تحقيق تطلعات صينية في منطقة الشرق الاوسط وايجاد موطئ قدم لها فيه وتحقيق تحالفات استراتيجية وبرغماتية مع القوى الكبرى في المنطقة اقليمياً ، بهدف الوصول الى هيمنة عالمية صينية وتراجع الهيمنة الامريكية في المنطقة والعالم اجمع ، فالصين تنطلق في تطلعاتها بعدد برغماتي لتحقيق المصالح الكبرى ، وبالنسبة الى العراق ذا دور اساس في تحقيق توازن صيني – امريكي من خلال توسع التحالفات الصينية مع القوى المهيمنة اقليمياً واستخدام العراق كورقة مهمه في تحقيق هذا التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية وتحقيق استراتيجية صينية تقوم على اساس تطويق الخصوم ، فقد دخلت الصين اخيراً في شراكة استراتيجية مع ايران خاصة اذا ما علمنا ان ايران ثاني اكبر مورد للنفط الى الصين ، اذ تستورد الصين من ايران ما يقارب 10% من النفط المستورد ، وطورت علاقاتها مع تركيا ولعل التشارك الصيني مع نظيره التركي في عملية المناورات العسكرية الجوية والبرية في المناسبة السنوية العسكرية لتركيا (صقر الاناضول) عام 2010 هو خير دليل على تطور العلاقات بين الجانبين ، فضلاً عن عقد اتفاقية لتطور العلاقات التجارية وزيادة التبادل التجاري بين الصين وتركيا عام 2011 بهدف الوصول الى تبادل تجاري بقيمة 50 مليار دولار عام 2015 ، وكذلك الحال بالنسبة الى العلاقات الصينية الاسرائيلية ، اذ قد سعت الصين الى تقوية علاقاتها مع اسرائيل لضمان الدعم من الكونغرس الامريكي في المشاريع الصينية والوصول الى مصادر الطاقة في العالم اجمع .(3)

بالتالي فان الحقائق تؤكد ان الدور الصيني بدأ يتصاعد عالمياً ويؤكد باحثون ومحللون صينيون وغربيون ايضاً على تراجع الدور الامريكي عالمياً في الوقت نفسه نتيجة الحرب على العراق وافغانستان والازمة الاقتصادية في عام 2009 ، ومن ثم يمكن القول ان العراق اتاح للصين التقدم على حساب التراجع الامريكي بسبب التوسع الفاض ، ومن جانب آخر ساعد العراق في تعديل المكانة الصينية عالمياً وتدعيمها وتوازنها مع الولايات المتحدة الامريكية (4) ، هذا اذا ما تذكرنا ان الصين تنطلق نحو العالم وتتوجه نحوه من خلال طرح مفهوم يختلف عن المفهوم الامريكي ويؤكد على ضرورة تشارك كل دول العالم في النظام الدولي الجديد ورفض مبدأ الهيمنة للطرف الواحد ، اي تدعو الى التشارك الجماعي وليس التفرد

¹ ينظر : ابراهيم نوار ، غاز المشرق خريطة جديدة للطاقة في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 188 ، القاهرة ، 2012 ، ص16 .

² كرار انور ناصر البديري ، الصين : بزوغ القوة من الشرق ، ط1 ، (بغداد : مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية) ، 2015 ، ص165 .

³ كرار انور ناصر البديري ، مصدر سبق ذكره ، ص170 – ص174 .

⁴ Bonnie S. Glaser , a shifting balance chinese assessments of u.s. power , (USA : Center for Strategic and International Studies) , 2010 , p.5 .



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

في السيطرة (1) ، اذ ما زالت الصين وحكامها يستترشدون بحكمة القائد الصيني الاسبق (دنج هسباو بنغ) الشهيرة (راقبوا بهدوء ، امنوا مواقفنا ، تدبروا شؤونكم بهدوء ، اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة ، اتقنوا فن التواضع ، حذار ادعاء القيادة) . (2)

السابق من القول يدفع بنا الى ادراك السعي الصيني في الآونة الاخيرة الى تحقيق تقارب وتوافق استراتيجي بينها وبين العراق ، وهذا ما اكده وزير الخارجية الصيني (وانغ يونغ) عندما زار العراق في عام 2014 ، مؤكداً دعمه للعراق في اعادة اعمارهم من جديد وتقديم مساعدات للاجئين العراقيين قدرت بـ (10) ملايين دولار واكد ترحيب بلده بدخول الشركات الصينية للاستثمار في العراق وخاصة في المجال النفطي ، هذا بالإضافة الى انه يوجد ما يقارب (10) الاف عامل صيني يعمل في العراق واهتمام الصين في التنمية العراقية وضمن توريد البضائع الصينية اليه ، فوجود شراكة صينية مع دولة مثل العراق باهميتها الاستراتيجية (موارد ، موقع) يزيد من حالة التوازن وربما التفوق الصيني على نظيره الامريكي . (3)

لهذا وادراكا لما سبق يتضح لنا الدور العراقي في التوازن الصيني – الامريكي ، فهو من جانب دفع الصين الى المحافظة على مواردها وتوسيعها خاصة في الشرق الاوسط ومن جانب اخر ساعد في توسيع مجال تحالفاتها العالمية عموماً ومكّنها من التطلع الى مكانة دولية مستقبلية تفوق ما هي عليه حالياً خاصة بعد تراجع الدور الأمريكي عالمياً وحاجته الى دعم من فاعلين دوليين اخرين لمواجهة ازمات العالم وقيادته .

3- التوازن الاوربي – الامريكي

ابتداءً ان العراق يندرج ضمن الاستراتيجية الامريكية (الهيمنة على الشرق الاوسط) فقد دأبت الاستراتيجية الامريكية ومنذ تسعينات القرن الماضي نحو توظيف العراق بما يعرف (اعادة رسم الشرق الاوسط من جديد) وهو ما يندرج ضمن استراتيجية الهيمنة الامريكية ، ويعود مشروع اعادة رسم الخارطة للشرق الاوسط الى عقد التسعينات وبداية تسلم الرئيس الأمريكي الاسبق (بيل كلينتون) للسلطة في عام 1992 . فترى الولايات المتحدة الامريكية ان السيطرة المستمرة على الشرق الاوسط وفق رؤيتها يمكنها من تحقيق الهيمنة على العالم اجمع ومنع بروز قوى مهيمنة او قطب عالمي جديد مشابه لها كالصين وروسيا والاتحاد الاوربي مستقبلاً ، فقد اكدت صحيفتي (واشنطن بوست ونيويورك تايمز) في عام 1992 عن وثيقة تسربت اطلق عليها اسم (ارشاد التخطيط الدفاعي) ، والتي فيها اوصوا الولايات المتحدة الامريكية نحو استخدام الضربة الوقائية ضد الدول التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل وهو ما اطلق عليه لاحقاً بـ (مذهب بوش في السياسة الخارجية) (4) ، ومن جانب آخر أكد حلف الناتو في وثيقته الموسومة بعنوان (استراتيجية امن قومي امريكي لمئة عام قادم) في الدورة الخمسين للحلف في نيسان 1999 ضرورة السيطرة على امدادات الطاقة اذا ارادت الولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بامكانياتها الدولية ، وهو الامر الذي يشير الى التوظيف الأمريكي لحلف الناتو في جعل البعد الفكري الاستراتيجي للناتو ينسجم مع التطلعات الامريكية وبالتالي تحييد وتوظيف اوربا للامان بان امن اوربا من امن امريكا . (5)

ان التوازن الاوربي الأمريكي في العراق ان صح القول هو توازن ليس عسكري امني فحسب وانما اقتصادي بالدرجة الاولى ، فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية منذ اربعينيات القرن المنصرم اهمية العراق الحيوية في الحفاظ على مصالحها المتنامية في الشرق الاوسط (6) ، أما اوربا فأن العراق بما يمتلكه من موقع جيوسياسي واقتصادي اهمية كبيرة

¹ مظفر نذير الطالب ، الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد الواقع و التوقع ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد 16 ، (الجامعة المستنصرية : مركز الدراسات العربية والدولية) ، 2005 ، ص 10 .

² نقلاً عن : زيبغنيو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية : امريكا وازمة السلطة العالمية ، ط1 ، (بيروت : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع) ، 2012 ، ص 96 .

³ جريدة التخطيط اليوم ، عدد 168 ، 24/كانون الاول/ 2014 .

⁴ باقر جواد كاظم ، الرؤية الامريكية لاعادة صياغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي ، مجلة قضايا سياسية ، عدد 18 ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية) ، 2009 ، ص 127 – ص 128 . وينظر ايضاً : انيس الدغيدي ، تاريخ بوش السري الاسود ورجال البيت الابيض ، ط1 ، (القاهرة : دار الكتاب العربي) ، 2004 ، ص 133 – ص 135 .

⁵ عمار حميد ياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 110

⁶ عمر عبد الله عفتان ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي تجاه العراق بين عامي 1990 – 2003 ، ط1 ، (الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للدراسات) ، 2009 ، ص 18 .



لدى الدول الاوربية من خلال محاولة الاستثمار الاقتصادي قدر الامكان في العراق وتحسين العلاقات الاوربية العراقية من خلال فتح المشاريع الاوربية التي تستهدف البنى التحتية العراقية من جانب وزيادة تدفق النفط العراقي الى اوربا استثماريا . فالانفتاح العراقي على دول اوربا يمثل خيار استراتيجي لكلا الطرفين (1) واتمام المشاريع التنموية واعادة الاعمار واقامة بنية اقتصادية تجذب الشركات الاوربية للاستثمار في العراق ، هذا بالإضافة الى ان اوربا ترى العراق من اكثر بلدان الشرق الاوسط في مجال استثمار القطاع النفطي (2) ، ولهذا فإن الرؤية الاوربية للعراق تنطلق من ركيزتين وهي السعي لتطوير علاقات اقتصادية وتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمه مثل النفط والغاز والكهرباء والثاني هو دعم العملية السياسية والتحول الديمقراطي والتعليم والقانون والسلم المجتمعي ومنظمات المجتمع المدني ، وفي هذا السياق قد اكد (كريس باتن) مفوض العلاقات الخارجية الاوربية ان من مصلحة اوربا ان يكون العراق كبلد مستقر امنيا وديمقراطيا لضمان التفوق الاوربي ، واقترح ثلاثة اهداف حيوية لاوربا في العراق وهي اولاً وضع عراقي مستقر وثانياً دعم اقتصاد السوق وثالثاً تكامل اقتصادي وسياسي ، وهذا ان اشار الى شيء فهو يشير الى ان العراق اصبح ضمن معادلة التوازن الاوربية - الامريكية وان اوربا تهدف الى عراق مستقر كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية في هذا الصدد وضمان الاستثمارات الاوربية فيه وخاصة لمصدر الطاقة (النفط والغاز) ، وهو ما يعد عنصر تهديد للمصالح الامريكية في العراق ، ولهذا تحاول الادارة الامريكية الهيمنة على القطاع الاقتصادي العراقي ومنع التفرد الاوربي فيه وهو ما اكدته الوثيقة المشتركة الاوربية 2011-2013 بالتوجه نحو العراق كهدف اساس . (3)

ومن ثم يتوضح هنا الدور العراقي في مآكنة التوازن الامريكي - الاوربي في الشرق الاوسط من خلال جانبين ، الاول مباشر ويتمثل بدور العراق في خلق تنافس على الهيمنة في الشرق الاوسط وبالتالي سيحقق التوازن بينهم بسبب رفض اي طرف قبول هيمنة الآخر وتفرده في الشرق الاوسط بوصف العراق بوابة هذه الهيمنة ، والثاني غير مباشر ويتمثل بدوره بدفع الاثنين نحو ضمان تفوق دولي ودور اكبر في العالم .

وعليه نستنتج ان العراق كان له اهمية استراتيجية منذ اقدم العصور وحتى التأريخ المعاصر لدى الحضارات والدول العظمى والكبرى اقليمياً ودولياً ، وبسبب العوامل والمرتكزات المادية والمعنوية فقد اصبح العراق اكثر عرضة للاطماع والطموحات الخارجية لدول العالم اجمع ، فالمرتكزات المادية تعد عنصر جاذب للاطماع ، في حين المعنوية منها فعلى الرغم من اثارها السلبية في اهمية العراق فهي تعد مهياً مهم للبيئة غير المستقرة التي تمكن الاطماع الكبرى من الوصول الى اهدافها واستغلال الضغط الداخلي ، هذا من جانب ومن جانب اخر ، فإن العراق ولا سيما اعقاب الحرب الامريكية عليه في عام 2003 كان له دور مهم في تغيير خارطة التوازنات الدولية والاقليمية في الشرق الاوسط بسبب تغيير طبيعة النظام الحاكم للعراق وتراجع اقليمياً وتدخل دول الجوار فيه باساليب وامكانيات مختلفة ، وبالتالي يتبين لنا ان العراق كان ضمن استراتيجية التوظيف متعددة الاطراف لتحقيق الاهداف الاستراتيجية واول هذه الاهداف بعد المصالح الاقتصادية هو تحقيق التوازن عالمياً واقليمياً من خلال استمرار ضبط التنافس على الشرق الاوسط .

¹ ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل ، ط1 ، (دمشق : دار المدى للثقافة) ، 2004 ، ص233 .

² عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، اوراق دولية ، عدد 216 ، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية) ، 2012 ، ص 5.

³ عامر كامل احمد ، الاتحاد الاوربي ومستقبل العلاقة مع العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .



العراق والمنظومة الأمنية في الخليج العربي (دراسة مستقبلية)

م.م محمد معن محسن

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية الخليجية خلال العقود الماضية تغييرات عدة انعكست بشكل مباشر في شكل وطبيعة هذه العلاقات، حيث توصف هذه العلاقات بأنها غير مستقرة وتتسم بالريبة والحذر، بسبب توجهات النظام العراقي السابق، ولم تشهد تحسناً، إلا في مدة الحرب العراقية - الايرانية 1980 - 1988، حيث وقفت هذه الدول الى جانب النظام العراقي السابق في هذه الحرب لتحجيم المد الثوري الايراني، وبعد شهور من الحرب سارعت دول منطقة الخليج العربي الى تشكيل مجلس التعاون الخليجي ولولا ظروف الحرب لما استطاعت الحكومات الخليجية أن تؤسس هذا التكتل وتستبعد العراق من عضويته، بعدها جاء غزو النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 لينعكس بصورة سلبية على طبيعة العلاقات العراقية الخليجية والمستقبل السياسي للعراق، إذ غدا مستقبل العراق غامضاً ومضطرباً منذ ذلك الحين، كما انعكست على فاعلية النظام الامني الخليجي و الذي اعتمد بعدها بصورة كاملة على الوجود الامريكي في المنطقة خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، و بعد قطيعة دامت سنوات عدة منذ عام 1990 بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً بعد عام 1996 لاسيما في الجانب الاقتصادي وبعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) واستمر هذا التحسن حتى احداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الامريكية والتي جعلت دول منطقة الخليج لعربي تحت ضغوط وتوجهات السياسة الامريكية في المنطقة الامر الذي دفع هذه الدول الى دعم الحرب على العراق عام 2003، والذي انعكس سلباً على العلاقات العراقية -الخليجية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً تدريجياً إلا أن هذه العلاقات اتسمت بالتردد وعدم الجدية.

أهمية الدراسة :

حدثت في السنوات التي تلت الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 تطورات عديدة في العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي نتج عنها اعادة النظر في طبيعتها، من خلال دراسة كلا الجانبين للأسباب التي تدفع الجانبين، لإعادة العلاقات وطبيعة ادراك كل طرف للآخر، وانعكاسات هذه العلاقات إذ إن هذه العلاقات لا يقتصر تأثيرها في الطرفين العراقي والخليجي فحسب بل يتعدى تأثيرها الى دول المنطقة بكاملها، كما إن وجود ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط في هذه المنطقة يجعل العلاقات العراقية - الخليجية، ذات اهمية على مستوى العالم، لذلك فأن محاولة استشراف المستقبل المنظور لهذه العلاقة من المهم ان يوفر انطباعات اولية لما ستؤول اليه هذه العلاقات، وهل يمكن ان تتطور الى بناء اقليمي متكامل أم لا ؟

الإشكالية :

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى عملية رسم لماهية الوظيفة الجيوبولتيكية لبعض دول منطقة الشرق الاوسط عامة، ودول منطقة الخليج العربي خاصة من منظور امريكي، كما كان الاحتلال بمثابة الاعلان عن انتهاء تدابير كانت قائمة سابقاً ومباشرة سلسلة من المبادرات كمبادرة الشرق الاوسط الكبير والمنتدى الامني الاقليمي، التي ستكون لها تأثيرات كبيرة على المنطقة والتي ستعطي دور اكبر للعراق في تشكيل المنطقة. ومن خلال ما تقدم تثار الاسئلة الاتية :

ما دوافع دول منطقة الخليج العربي لإعادة علاقتها مع العراق ؟

ما التحديات التي تواجه المنظومة الامنية الخليجية ؟

ما الادراك العراقي للمنظومة الامنية الخليجية بعد عام 2003 ؟ وكيف سيتعامل معها؟

ما ادراك المنظومة الامنية الخليجية بعد عام 2003 ؟

ما فرص اندماج العراق في منظومة الامن الخليجي؟ وما الذي يدفع دول المنظومة لقبول انضمام العراق ؟

ما مستقبل العراق في المنظومة الامنية الخليجية؟

الفرضية :

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها (على الرغم من ان العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية تتميز بالتردد والتوجس، إلا انها من الممكن ان تتطور الى تعاون اكبر في المستقبل المنظور، خاصة في ظل وجود العديد من المصالح والمشاركات، التي من الممكن ان تسهم في تطور العلاقة بين الجانبين)

مناهج الدراسة :



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

استوجبت فرضية الدراسة ومسارات سير البحث العلمي الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية كوسيلة للوصول الى النتائج المنطقية، لذلك اعتمدنا المنهج التحليلي لاحتواء الدراسة على مدخل نظري لمفهوم الامن، كما اعتمدنا المنهج التاريخي لتناول التطور التاريخي للمنظومة الامنية الخليجية، وبسبب طبيعة وتنوع المتغيرات المؤثرة في اداء المنظومة الامنية الخليجية ثم اعتماد منهج التحليل النظمي، كما اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الادراك والتعامل بين العراق ومنظومة الامن الخليجي، كما تم الاعتماد على منهج الاستشراف الاحتمالي لصياغة الاحتمالات المستقبلية لمسار العلاقات بين العراق والمنظومة الامنية الخليجية.

هيكلية الدراسة :

فضلاً عن المقدمة والخاتمة فقد توزعت الدراسة الى ثلاث مباحث وكالاتي :

المبحث الاول : التطور التاريخي للمنظومة الامنية الخليجية

المطلب الاول : تطور منظومة الامن الخليجي من 1981-2001

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وقعت ثلاثة احداث فجرت وبغف مسألة امن الخليج العربي، وهي :

أولاً : الغزو السوفيتي لأفغانستان (1979 - 1988)

في 27 كانون الاول 1979 بدأت مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الخليج العربي بغزو الاتحاد السوفيتي السابق عسكرياً لأفغانستان، هذا الاجراء ادى الى تفجير سلسلة من ردود الافعال الحادة من قبل الولايات المتحدة الامريكية خاصة والدول الغربية بصورة عامة. أما على المستوى الاقليمي فقد كان لهذا التدخل انعكاساته المباشرة على مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي وكان لهذا الغزو بعدين استراتيجيين هما : (1)

القرب الجغرافي

إن هذا الغزو جعل القوات العسكرية السوفيتية أكثر قرباً من منطقة الخليج العربي بحيث لا تزيد المسافة على (500) كيلومتراً، الأمر الذي يعطي للاتحاد السوفيتي القدرة على فرض الحصار على موانئ منطقة الخليج العربي، بحيث يمكنهم وفق شاحنات النفط بطريقة فعالة في مضيق هرمز، كما كانت تصور ذلك الدراسات الاستراتيجية الغربية. فضلاً عن ذلك، اعطى هذا الغزو للاتحاد السوفيتي قدرة أكبر واسرع على الانزال العسكري في منطقة الخليج العربي اكبر من قدرة الولايات المتحدة الامريكية على القيام بذلك.

المصالح الدولية

أدى غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان الى احراج الوضع الدولي في منطقة الخليج العربي لأنه زاد من حدة الحرب الباردة ونقلها الى منطقة الخليج العربي، حيث بدأ التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية يعتمد على سياسة التدخل المباشر من خلال تشكيل قوات التدخل السريع، والسعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد برية في منطقة الخليج العربي، وهو ما تجسد في مبدأ كارتر الذي صيغ في كانون الثاني عام 1980، واعلان الولايات المتحدة الامريكية انها لن تسمح لدولة بعينها السيطرة على منطقة الخليج العربي وسوف تستخدم كل الاساليب اللازمة بما فيها القوة العسكرية اذا رأت تهديد مصالحها بالمنطقة (2)، والتي كانت اهدافها تتمثل بالاتي : (3)

التدخل لضمان تدفق النفط لصالحها.

التشديد على ردع اي عدوان محتمل ضد مصالحها.

ايجاد صيغ للتعاون والمشاركة الاقليمية مع دول منطقة الخليج العربي.

ثانياً : الثورة الاسلامية في ايران وسقوط نظام الشاه 1979

أدى نشوب الثورة في ايران عام 1979 إلى انهيار نظام الشاه ومجيء نظام ثوري اسلامي بديل، وكان لنجاح هذه الثورة تأثيرات اقليمية ودولية، فعلى المستوى الاقليمي كان لها الاثر في تعقيد البيئة المحيطة بمنطقة الخليج العربي، وذلك

(1) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات دكتوراه (28)، بيروت، 1996، ص108.

(2) محمود عزمي، أمن الخليج من منظور أمريكي : مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الاوسط، العدد (4)، بيروت، 1991، ص8.

(3) حسين أغا وآخرون، الاستراتيجية الامريكية الجديدة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص16



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

لأن حدود خطر الشاه لم تكن تتجاوز التهديد العسكري في حين ان الثورة كانت تحمل اضافة الى التهديد ذاته بعداً عقائدياً ايديولوجياً، حاول قادة الثورة تصديره إلى منطقة الخليج العربي (1).

إن انبثاق دولة ايديولوجية في ايران، لم يؤد إلى علاقات وثيقة بين الثورة الاسلامية في ايران والانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي، علاوة على ذلك، تعتقد ايران ان الانظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي هي انظمة غير اسلامية وفاسدة وتابعة للولايات المتحدة الامريكية (2)، وتأكيداً على هذه الايديولوجية جاءت تصريحات رئيس جمهورية ايران آنذاك ابوالحسن بني صدر الذي عين رئيساً عام 1980 ((إن إيران لن تتخلى أو تعيد الجزر العربية الثلاث للامارات العربية المتحدة، وإن الدول العربية الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عُمان والكويت والمملكة العربية المتحدة ليست مستقلة بالنسبة لإيران)) (3).

كما إن إيران اتبعت بعد ذلك سياسة معادية للولايات المتحدة الامريكية، وكانت توجهات ايران تتمحور حول ضرورة ابعاد نفوذ الولايات المتحدة الامريكية عن منطقة الخليج العربي (4)، وبالمقابل طرحت الولايات المتحدة الامريكية، بعد ذلك مبدأ كارتر عام 1980، الذي يقضي بضرورة تواجد الولايات المتحدة الامريكية بشكل مباشر في المناطق الحيوية، وانشاء قوات التدخل السريع في منطقة الخليج العربي، كما إن الولايات المتحدة الامريكية اعتبرت ان أمن منطقة الخليج العربي جزء من أمنها القومي، لذلك دعمت وتبنت تعاون دول منطقة الخليج العربي لضمان أمن المنطقة، وهي تبنت تلك السياسة على اعتبار ان ميزان القوى في منطقة الخليج العربي يجب ان يبقى لصالحها، وعلى هذا الاساس خططت الادارة الامريكية واسرعت في تنفيذ خططها لسد الثغرات، من خلال تطوير نظام امني اقليمي جديد بقيادة المملكة العربية السعودية وبقية دول المنطقة (5).

ثالثاً : الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)

إذا كان انهيار نظام الشاه ومجيء نظام الثورة الاسلامية في ايران وتغيير نظم الحكم في الدول المجاورة كجزء من استراتيجية اوسع، قد خلق صراعاً سياسياً عنيفاً كانت له بنتائج سلبية للعلاقة بين ايران والمملكة العربية السعودية ودول منطقة الخليج العربي الخمس الصغيرة فإن هذا التحول الايراني الداخلي، أدى إلى نشوب حرب عنيفة مع العراق وهي حرب امتدت ثمان سنوات وبيدت فرصاً كانت تلوح بالأفق لوضع اسس وركائز أمن اقليمي خليجي ولتعاون وتكامل مشترك (6)، وكانت هناك أسباباً عدة وقفت وراء هذه الحرب منها النزاعات الحدودية والخلافات الايديولوجية وظروف البيئة الدولية وطبيعة البيئة الاقليمية، فضلاً عن الاسباب الاقتصادية كلها التي ساعدت في اشعال فتيل الحرب (7).

وعند قيام الحرب العراقية - الايرانية كان امام دول منطقة الخليج العربي خيارات صعبة، فإيران كانت تسعى الى تحييد المنطقة والضغط عليها للتخلي عن دعم العراق مادياً وكانت ترى إن المملكة العربية السعودية والكويت دولتان منحاظتين للعراق، أما المنظور العراقي فقد كان العراق يرى ان على الدول العربية مساندته باسم العروبة كما ينص ميثاق الدفاع العربي المشترك، إضافة إلى إنه طرح شرطاً أساسياً في حربه مع إيران، وهو استعادة الجزر العربية الاماراتية التي احتلتها إيران ايام الشاه عام 1971 (8).

(1) نصره عيد الله البستاني، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص60.

(2) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل، مصدر سبق ذكره، ص106.

(3) نقلاً عن : مجيد هدا ب هلهول، الأسباب الايديولوجية لحرب العراقية . الايرانية، مجلة السياسية الدولية، العدد (17)، السنة 5، الجامعة المستنصرية، 2011، ص151.

(4) نصره عبد الله البستاني، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، مصدر سبق ذكره، ص60 . 61.

(5) احمد عبد القادر مخلص، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...، مصدر سبق ذكره، ص87.

(6) محمد سعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2000، ص467.

(7) مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي . الايراني، ترجمة : وليد خالد وأحمد حسن، ط2، مكتبة مصر، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص67.

(8) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...، مصدر سبق ذكره، ص163.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

لقد كانت الخيارات الأكثر قبولاً والأقل مخاطرة امام دول منطقة الخليج العربي لا تخرج عن خيار الحياد بينهما أو التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على دعم العراق في حربه مادياً، ولكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران ولا ترغبها على توسيع الحرب بجذب اطراف اخرى جديدة اليها (1)، ويمكن الاشارة الى معالم هذه الحالة الامنية فيما يأتي :

سيادة الامن الوطني على الامن الجماعي :

إن سيادة الامن القطري على الأمن الجماعي، قد رمت بثقلها على فاعلية المجلس كأطار حقيقي لتجمع امني اقليمي له وزنه الاقتصادي والسياسي والعسكري في منطقة، كونها منطقة استراتيجية مهمة وحساسة، الأمر الذي حول قممه السنوية المنعقدة، واجتماعات وزراء خارجيته، الى ما يمكن ان نطلق عليه اجتماعات تشاورية بين الاخوة الاعضاء تلقى فيه الخطابات، وتكرر الدعوات، وبدون ان ترسي اي حلول ناجحة للتحديات التي تواجه دوله (2).

الاختلاف حول مصادر التهديد وأولوية هذه المصادر :

اختلفت دول مجلس التعاون الخليجي حول مصادر التهديد على الرغم من تأسيس مجلس التعاون تحت ضغط من هاجس الخوف على أمن الدول الاعضاء ومصالحها، ففي السبعينيات كان هناك مصادر عديدة للتهديد من منظور أمن النفط سواء امن منابع النفط او ممرات تصديره وامن الانظمة الحاكمة وأبرز هذه المصادر كانت الشيوعية والحركات القومية، وفي الثمانينيات كان هناك خطر تصدير الثورة الإيرانية إلى منطقة الخليج العربي، ودعم جماعات المعارضة في هذه الدول وكذلك خطر الحرب العراقية - الايرانية ومنع امتداد مخاطرها الى دول مجلس التعاون الخليجي، أو تهديد حرية الملاحة في منطقة الخليج العربي (3)، فضلاً عن مخاطر الصراع العربي الاسرائيلي والخلافات الحدودية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمردودات السلبية لعملية التحديث السريعة والكثيفة والارهاق، الذي اخذ يؤثر في قدرتها على الاستمرار في توفير المجتمعات المرفهة، والتراجع الحاد في اسعار النفط، كل هذا ادى الى تبعثر الاهتمامات من ناحية واضاعت فرصة استثمار الخطر الخارجي لإحداث التغيير واعطاء دفعة قوية في مجال الأمن والتكامل من ناحية ثانية، كما أدى الاختلاف حول مصادر التهديد الى تعميق الخلافات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي واستبعاد امكانية قيام امن جماعي حقيقي فيما بينهم (4).

تعميق التبعية للخارج :

أدى التركيز على الامن العسكري لمواجهة الخطر الداخلي، والامن السياسي لمواجهة التهديدات الداخلية الى ان تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لشراء كميات هائلة من الاسلحة وما تبعها من استقدام الخبراء والمدرّبين، ومن ارسال البعثات للتدريب في الدول الموردة للسلاح، والحاجة المستمرة الى قطع الغيار والمستشارين العسكريين (5)، كل هذا ادى الى تعميق التبعية للخارج. وبات الأمن شأناً غير مستقلاً، بل تابعاً، ومن ثم لجوئها إلى منح تسهيلات بحرية للولايات المتحدة الامريكية وتأجير قواعد جوية، ثم الطلب الرسمي بحماية ناقلات النفط عندما بدأت مرحلة حرب الناقلات عام 1987، حيث ادى قيام القوات الايرانية اثناء الحرب العراقية - الايرانية باستهداف ناقلات النفط الخليجية إلى طلب الكويت بشكل خاص ودول منطقة الخليج العربي بشكل عام من الاساطيل الامريكية لحماية ناقلاتها النفطية المارة في منطقة الخليج العربي برفع العلم الامريكي على ناقلات الدول الخليجية (6).

وبينما اكتسحت قوى التغيير مختلف بقاع الارض كرد فعل على سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة عام 1991، بقيت منطقة الخليج العربي في حالة استقرار نسبي، إلا إن احتلال النظام العراقي السابق للكويت في آب عام 1990 مثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة وبداية لتغيير في مفهوم امن منطقة الخليج العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف أثر اجتياح النظام العراقي السابق للكويت على المنظومة الامنية لمنطقة الخليج العربي ؟

(1) المصدر السابق، ص 164.

(2) ناظم عبد الواحد جاسور، المفاهيم الأمنية الخليجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص 245.

(3) Gause, III, Gulf Regional Politics : Revolution, War and Rivalry, New York : Columbia University Press, 1992, P. 58.

(4) قيس محمد نوري، الولايات المتحدة الامريكية والخليج : الابعاد الاستراتيجية للعلاقة، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السابع، بغداد، 2000، ص 50.

(5) شمة بنت محمد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1999، ص 55.

(6) هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي... وابعاد الدور الامريكي فيه، مصدر سبق ذكره، ص 139.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

بدأت الازمة بين العراق والكويت عام 1990 مع قيام كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت بالإنتاج خارج حصصهم في الاوبك، وتبريرهم ذلك بأسباب غير مقنعة حيث وصل سعر البرميل من (18) إلى (7) دولارات قبل الازمة(1). وبعد جهود العراق لأقناع هذه الدول بالدول بالعدول عن سياستها عقد في جدة اجتماع بين وزراء النفط لكل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، خلال المدة من 10 - 11 تموز عام 1990، وقد تم فيه التعهد بالالتزام بحصص الاوبك، إلا ان وزير النفط الكويتي صرح في 16 تموز عام 1990، إن هذا الاتفاق صالح لمدة شهرين فقط وإن بلاده غير ملتزمة بالحصة المقررة بعد ذلك، أخيراً تبنت المملكة العربية السعودية مبادرة لحل الازمة، فعقد اجتماع في جدة في 31 تموز عام 1990، لكن هنا الاجتماع لم يسفر عن شيء ايضاً (2).

فضلاً عن، الأسباب الاقتصادية للازمة كانت هناك اسباباً أخرى، فالحكومة الكويتية رأت ان تنتهز الاوضاع الاقتصادية الصعبة للعراق، من اجل حسم قضية حدودها مع العراق، فالحكومة الكويتية تصورت ان الضعف الاقتصادي للعراق والظروف المالية الصعبة التي تشكل فرصة حقيقية من اجل الضغط على العراق للاستجابة لاي طلب كويتي كل هذه العوامل وعوامل أخرى ساهمت في قرار اجتياح الكويت عام 1990 (3).

على الرغم من الخطأ الذي ارتكبه النظام السابق بدخوله للكويت آنذاك إلا ان بعض الانظمة العربية ارتكبت خطأ آخر، بسبب القرار الصادر عن مؤتمر القمة للجامعة العربية المنعقد في القاهرة في 10 آب عام 1990، والذي نصت احدى بنوده على الاستعانة بقوات اجنبية (غير عربية) لإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية مما شكل خللاً اتسمت به المنظومة الامنية الخليجية منذ تلك الحقبة (4). كما ان مؤتمر القمة لدول مجلس التعاون الخليجي الحادي عشر الذي عقد في الدوحة في 25 كانون الأول عام 1990، وهو اول مؤتمر عقد بعد اجتياح النظام العراقي السابق للكويت عام 1990 جاء في بيانها الختامي ((إعلان الدوحة)) ((إن غزو الكويت قد كشف عدم كفاية الترتيبات الامنية القائمة في اطار مجلس التعاون الخليجي))، وقد دعا البيان إلى ((وضع ترتيبات امنية ودفاعية لدول المجلس التي تكفل حماية أمن دول المجلس))، ويرجع ذلك إلى إحساس منطقة الخليج العربي جراء هذه الازمة ان الخطر الحقيقي على المنطقة كان مصدره اقليمياً وليس دولياً.... فالمنطقة شهدت حربين كبيرتين كانتا من داخل المنطقة نفسها، كالحرب العراقية الايرانية (1980 - 1988)، وحرب الخليج الثانية في آب عام 1990)) (5).

لقد، أصبح الاهتمام السياسي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي هو العمل على عزل العراق دولياً واقليمياً بشكل خاص، من خلال قرارات اضفت عليها طابع الشرعية والالزام القانوني طبقاً للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن قبل كل الاطراف والعربية على رأسها(6).

المطلب الثاني : تطور منظومة الامن الخليجية بعد 2001

عدت الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي بعد احداث 11 أيلول 2001 كمرتکز في حربها ضد ما تسميه الارهاب، وسعت ادارة الرئيس الامريكي السابق بوش (الابن) للحصول على دعم من الانظمة الخليجية، لاستخدام مواقع عسكرية في لدولها كجزء من المجهود الحربي فشاركت بعض الدول في التحالف الدولي الذي قادتته الولايات المتحدة الامريكية لغزو افغانستان عام 2001 كالامارات العربية المتحدة هذا بالإضافة الى قيام هذه الدول بالتعاون مع الولايات المتحدة في الامور الاستخباراتية بالإضافة الى الدعم المالي (7). دفعت احداث 11 أيلول 2001 بالعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية الى التوتر، وظهرت هذه التوترات بوضوح على مستوى الاعلام والرأي العام الامريكي وتحديث المسؤولين الامريكيون عن ضرورة ان تقدم المملكة العربية السعودية توضيحاً لها في عدة امور، منها موضوع زعيم التنظيم الارهابي اسامة بن لادن الذي كان يحمل الجنسية السعودية، وموضوع خاطفي الطائرات التي استخدمت في الهجمات والذين يحملون غالبيتهم الجنسية السعودية، كذلك رفضت المملكة العربية السعودية استخدام اراضيها للحرب على افغانستان لاسيما ان الولايات المتحدة كانت تتوقع ان تقوم المملكة العربية السعودية بالدور نفسه كما

(1) ميثاق خير الله جلود، العلاقات الخليجية التركية 1973 . 1990، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2008، ص162.

(2) المصدر نفسه، ص163.

(3) عبد الخالق عبد الله، أزمة الخليج خلفية الازمة ودور الادراك والادراك الخاطئ : في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص88.

(4) برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص21.

(5) نقلاً عن : نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي...مصدر سبق ذكره، ص303 . 306.

(6) بيار سالنجر، اريل لورن، المفكرة الخفية لحرب الخليج، شركة مطبوعات، بيروت . لبنان، 1991، ص2.

(7) جريجوري جوز، السياسة الامريكية في الخليج...مصدر سبق ذكره، ص179.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

حدث في حرب الخليج الثانية عام 1991، عندما تحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلاً عن موضوع الصلات المالية والسياسية للأفراد من العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية مع تنظيم القاعدة، كذلك الموضوع الخاص بالتفسير الرسمي للإسلام في المملكة العربية السعودية، حيث تزعم العديد من وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأمريكية ان هناك بعض التيارات الدينية المتشددة الموجودة في المملكة العربية السعودية والتي يحمل بعضها صفة رسمية ساهمت في زيادة العنف والعداء للولايات المتحدة الأمريكية (1)، لذلك ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية لأحداث تغيير في مناهجها الدراسية والقيام بإصلاحات سياسية وإدارية كذلك، فضلاً عن اتخاذ اجراءات سياسية ومالية ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة التي ترتبط بعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة والموجودة في المملكة العربية السعودية (2).

وفيما يتعلق بالحرب الأمريكية على العراق فيمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية للعراق جعلته في مقدمة البلدان المستهدفة بحملة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الارهاب والتي اعلنتها الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن عام 2002، والتي تهدف الى السيطرة على العراق ومنطقة الخليج العربي عموماً (3)، فبعد الحرب على أفغانستان وسقوط نظام طالبان عام 2001، جاء دور العراق لوضع نظريات وسياسات المحافظون الجدد موضع التطبيق (4)، فبعد الاعلان عن استراتيجية الامن القومي الأمريكية في ايلول عام 2002، بدأت الدعاية الممنهجة حول العراق كونه يمتلك اسلحة دمار شامل وله ارتباطات بتنظيم القاعدة، وكانت النتيجة ان منح الكونغرس الأمريكي الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) سلطة شن الحرب لحماية الامن القومي الأمريكي من الخطر الذي يمكن ان يشكله العراق (5)، ومن اجل تحقيق هذا الهدف شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد العراق في آذار 2003، دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة سالبة من مجلس الأمن الدولي حقه في تفويض الدول للقيام بالعمليات العسكرية في حال تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتتخذ ذريعة الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 منه (6).

ومنذ الايام الاولى لسقوط النظام العراقي السابق في 9 نيسان 2003 م، عمد الرئيس الأمريكي السابق بوش (الابن) وافراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية الى التأكيد على ان التغيير في العراق هو البداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية والدولية الجديدة (7)، فجوهر الرؤية الأمريكية يقوم على ان تغيير النظام في العراق سيكون البداية لإعادة ترتيب الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط، استناداً الى فكرة مؤداها ان الاحتلال العراق واقامة نظام حكم ديمقراطي سيكون مقدمة للتغيير الشامل في باقي دول المنطقة (8)، لكن الامور لم تسير كما ارادت الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اتسم ادائها بضعف وقصور في التخطيط، فبينما تمكنت قواتها من الانتصار عسكرياً واسقاط نظام الحكم في العراق، فأنها فشلت بدرجة كبيرة في النهوض بمسؤولياتها كقوة احتلال في العراق، اذ وقع العراق اسيراً للفوضى منذ بداية الاحتلال وتسببت ممارسات القوات الأمريكية في تفاقم هذه الفوضى من خلال قراراتها المتسارعة لاسيما حل الجيش والمؤسسات الامنية وفتح الحدود مما اغرق البلاد في حالة من الفوضى والفراغ الأمني المؤسسي (9)، لذلك نرى ان هذا

- (1) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001 . 2002، وحدة الدراسات الاستراتيجية، ط1، دار الخليج، الشارقة، 2002، ص185.
- (2) عبد الله يوسف سهر محمد، الامن والتدخل الخارجي في الشرق الاوسط : دراسة في تطور العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (160)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، ص14.
- (3) ابو بكر الدسوقي، امريكا والارهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (146)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2001، ص99.
- (4) نعوم تشومسكي، الهيمنة ام البقاء : السعي الأمريكي للسيطرة على العالم، ترجمة : سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص19.
- (5) المصدر نفسه، ص26.
- (6) حسن نافعة، وجهة نظر : تطور الرؤية الأمريكية اتجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (153)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، 2003، ص78.
- (7) باقر جواد كاظم، الرؤية الأمريكية لإعادة صيغة التفاعلات الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط : دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد (18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص130.
- (8) أحمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية...، مصدر سبق ذكره، ص63.
- (9) التقرير الاستراتيجي العربي 2002 . 2003، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2004، ص91



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

النموذج سرعان ما تداعى بشكل كبير (1)، من خلال نشاط تنظيم القاعدة الارهابي الذي لم يقف عند الحدود العراقية، بل تمكنت من مد نشاطها ونفوذها إلى العديد من دول منطقة الخليج العربي والدول العربية الآخر بصورة عامة، وبدلاً من جعل العراق مفتاحاً للمشروع الديمقراطي في المنطقة، على حد زعم الولايات المتحدة الامريكية، أصبح العراق حاضناً للقاعدة والجماعات العابرة للحدود المرتبطة بها، التي استطاعت تطوير أدواتها وقدرتها على التكيف مع أعقد الظروف الأمنية والعسكرية، وإن تبني لنفسها حواضن في المنطقة.

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام 2003، إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الشامل في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ويمكن القول إن احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام 2003 كانت له تداعيات أمنية خطيرة على منطقة الخليج العربي، إذ أدى الاحتلال إلى ادخال المنطقة في إطار جديد من العلاقات والمصالح السياسية المتشابكة، فبالرغم من طابع الارتياح الذي أبدته دول منطقة الخليج العربي بسبب ما تعتقده من ان النظام العراقي السابق كان اكبر توتر وتهديد لها، إلا إنها ما لبثت أن أدركت جزماً أن ضعف العراق عمل على تقوية نفوذ إيران في منطقة الخليج العربي، كذلك امكانية لجوء ايران لاستخدام برنامجها النووي ضدهم (2)، هذا بالإضافة الى خشية دول منطقة الخليج العربي من امكانية نجاح المشروع الأمريكي في العراق ليكون نموذجاً ديمقراطياً في المنطقة لأن ذلك له انعكاساته السلبية على تركيبة وبنية مجتمعها التوافق لتبني نهج الاصلاح والتغيير مما سيؤثر على بقاء هذه الانظمة في الحكم مستقبلاً (3).

وفي شباط 2011 شهدت العديد من الدول العربية لاسيما دول المنطقة قيام ثورات وانتفاضات شعبية تطالب بأسقاط الانظمة الحاكمة، ولم تكن منطقة الخليج العربي استثناءً من ذلك، حيث كان للمملكة العربية السعودية وإيران والكويت وسلطنة عمان واليمن نصيباً منها، إلا إنها في البحرين تفجرت بحدة مما أثر على الأمن في منطقة الخليج العربي (4)، وقد شهدت الكويت تحرك قطاعات شعبية واسعة طالبت بمزيد من الإصلاحات وتقليص نفوذ الأسرة الحاكمة، وإتاحة الفرصة أمام المزيد من المشاركة السياسية وتساعد بالتزامن معها نشاط الجمعيات السياسية والمنظمات الاجتماعية التي بدأت تمارس نشاطاً سياسياً وهو ما رفع سقف المطالبات بالتغيير الديمقراطي، كما شهدت المملكة العربية السعودية مظاهرات تركزت في المنطقة الشرقية طالبت بمزيد من الحريات ووضع دستور وإصلاحات سياسية وكفالة المزيد من الحقوق السياسية لشريحة كبيرة من مواطنيها الذين يعانون من التهميش والاقصاء في كل مرافق ومؤسسات الدولة، وتزايد نشاط مجموعات وأفراد ما يسمى بالناشطين السياسيين الذين عبروا عن معارضتهم للنظام السياسي سواء داخلياً، أو من خلال منابر إعلامية وسياسية دولية مختلفة، وكان دخول إيران المؤيد للمظاهرات في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية عاملاً مؤثراً فالأنظمة الخليجية تزعم ان هناك بعداً مذهبياً لهذه المعارضة على أمن المنطقة، كما عبرت الكويت عن ذلك بطرد دبلوماسيين إيرانيين اتهمتهم بالتجسس وادانت المملكة العربية السعودية التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة (5).

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

تواجه منطقة الخليج العربي تحديات متعددة الأوجه وهذه التحديات هي نتاج تطورات داخلية وإقليمية ودولية عدة، ولعل الاحداث التي تعرضت لها المنطقة في الماضي كانت بسبب ما تمتلكه من مصادر الطاقة، والاهمية الاقتصادية التي تحظى بها، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله، وتمثلت التحديات الداخلية بمتطلبات تطوير أنظمة الحكم والتحول الديمقراطي ودور المرأة والحاجة الى تعزيز التكامل الاقتصادي أما الإقليمية فتكمن في الوضع في العراق والبرنامج النووي الإيراني والصراع العربي (الإسرائيلي)، والدولية المتمثلة بالوجود العسكري الأمريكي ومكافحة الارهاب وغيرها (6).

وبناء على ما سبق، يمكن أن نحدد التحديات المؤثرة على إداء المنظومة الامنية الخليجية بالاتي :

- (1) فاضل الربيعي وآخرون، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص129.
- (2) محمد سالم احمد الكواز، انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي 2003 . 2008، سلسلة أوراق إقليمية، العدد (15)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص1.
- (3) حميد شهاب احمد، تداعيات الوجود العسكري...، مصدر سبق ذكره، ص26-27.
- (3) محمد مجاهد الزيات، المشهد في الخليج والجزيرة العربية، مستقبل الاوضاع في المنطقة في ضوء الثورات العربية، اوراق الشرق الاوسط، العدد (52)، المركز القومي للدراسات الشرق اوسطية، 2011، ص179.
- (5) محمد مجاهد الزيات، مصدر سبق ذكره، ص140 . 141.
- (6) مجموعة باحثين، الخليج: تحديات المستقبل، تقديم: جمال سند السويدي، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2004، ص11.



المطلب الأول : التحديات الداخلية التي تواجه المنظومة الأمنية الخليجية

الطبيعة السلطوية للأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج العربي

مما لا شك فيه، إن أغلبية الأنظمة السياسية في منطقة الخليج العربي تمتاز بكونها أنظمة غير ديمقراطية، فضلاً عن إنها نظم احتكارية للثروة والسلطة معاً، كما إن العائلات الحاكمة تحتكر السلطة السياسية احتكاراً مطلقاً ولا يسمح لأي فئة من فئات المجتمع بالمشاركة السياسية في الحكم، فضلاً عن كون ان تلك الأنظمة تتمتع بصلاحيات غير محدودة. كما إنها لا تفسح مجالاً للممارسات الديمقراطية في دولها، وتحول بكافة الوسائل السلطوية، ومن خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام والتعليم دون تنمية الوعي الديمقراطي، كما إن هذه الأنظمة السلطوية تلتزم بأعراف قبلية وضوابط دينية وأسلوب لا يجيز معارضة الحاكم وهو أسلوب اعتادت عليه شعوب المنطقة في علاقاتها مع الحكام (1). كما تتسم المؤسسات التشريعية في دول منطقة الخليج العربي عموماً بالانعدام، نتيجة محورية دور الحاكم واتساع صلاحياته وجمعه وفقاً لنصوص الدستور أو النظام الأساسي للحكم ما بين اختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، وبالقياص على الديمقراطيات الأخرى لا تضم المؤسسات التشريعية الخليجية أي مؤسسات حزبية أو تنظيمات سياسية، تعمل على إدارة هذه المؤسسات كما إنها لا تعتمد على آليات الانتخاب أو التنافس للحصول على السلطة بشكل مؤسسي، إلا إنه في بعض الحالات النادرة قامت المؤسسة التشريعية بدور مهم، كما حدث في حالة الكويت، حيث إن مجلس الأمة الكويتي نجح في أن يظهر خلال فترة العقود الأربعة كنداً للسلطة التنفيذية وكعامل من عوامل التحول الديمقراطي لكن يبقى دور الأمير هو الأكبر في إدارة الدولة في الكويت (2).

2- النزاعات الحدودية البينية

فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والنزاعات الحدودية القائمة بين دوله يمكن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها بما يأتي :

أولاً : ورثت دول منطقة الخليج العربي عن الحقبة الاستعمارية مشكلة من أكثر المشاكل تعقيداً أو خطورة إلا وهو مشكلة الحدود، فقد عمدت الإدارة البريطانية خلال سيطرتها على منطقة الخليج العربي على رسم الحدود السياسية بين كل دولة من دول منطقة الخليج العربي بطريقة تجعل لكل دولة مناطق تابعة لدولة أخرى إلى جانب اقتطاع مساحات من دول معينة والحاقها بدول أخرى إن لم يكن اعطاء بعضها استقلالاً تاماً، وقد تركت مشكلات الحدود دون تسوية لتصبح سبباً من الأسباب الرئيسية للخلاف بين دول المنطقة (3).

ثانياً : أدت كثرة انتشار الجزر في وسط منطقة الخليج العربي والتقارب الجغرافي لدول المنطقة إلى تعارض المصالح وتشابكها وظهور الصراعات الحدودية بشكل مباشر نتيجة التداخل الحدودي وما يقابل ذلك من ازدهار اقتصادي في المناطق المتنازع عليها خاصة المناطق البحرية والنفطية (4).

ثالثاً : إن منطقة الخليج العربي من اغنى خزان العالم بالنفط والغاز الطبيعي والمعادن الطبيعية الأخرى، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في ظهور المنازعات المتعلقة بالجرف القاري والمياه الإقليمية وبعض المناطق الساحلية التي ارتبطت نشأتها بالاكتشافات البترولية في تلك المناطق (5).

ويمكن تحديد ابرز الخلافات الحدودية بين دول منطقة الخليج العربي والتي بعضها قد تم تسويته والبعض الآخر ما يزال قائماً :

النزاع السعودي - القطري

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (114)، مركز الدراسات السياسية والدولية، الاهرام، القاهرة، 1993، ص31.

(2) عبد الرضا علي اسيري، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، المجلد 42، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2007، ص47.

(3) شمة بنت محمد بن خالد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الامن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب 1999، ص51.

(4) راشد المري، عوامل اقتصادية وجغرافية وراء المنازعات الحدودية الخليجية : دراسة حول النظام القانوني للجرف القاري، جريدة القبس الكويتية، العدد (13166)، 23 / 1 / 2010، الانترنت : <http://www.alqabass>

(5) المصدر السابق.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

النزاع السعودي - الإماراتي

النزاع القطري - البحريني

أما فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الاخرى فيمكن الاشارة الى ان هناك نزاع بين الامارات العربية المتحدة وايران وتعد جذور هذا النزاع إلى عام 1971 بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وقيام إيران بالسيطرة على جزيرتي (طنب الصغرى وطنب الكبرى) التابعتين لإمارة رأس الخيمة، بالقوة المسلحة، وعندما رفضت الإمارة التنازل عن سيادتها على الجزيرتين، احتلت القوات الإيرانية الجزيرتين بتاريخ 30 / تشرين الثاني / 1971، وطردت سكان الجزيرتين، فاحتلت القوات الإيرانية الجزيرتين وحولتهما إلى قاعدة عسكرية لحماية مضيق هرمز، وتمكنت من التوصل إلى اتفاقية مع شيخ إمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى، حيث تنازل عن نصف الجزيرة لصالح إيران، ثم عمدت السلطات الإيرانية خلال الحرب العراقية - الإيرانية عام 1980 إلى الاستيلاء على كامل الجزيرة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية (1).

ويمكن القول، إن النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية واليمن لا يزال مستمراً على الرغم من الاتفاق الذي وقعه البلدان في اعقاب اشتباك حصل في جزيرة الدويمة في البحر الاحمر، ووقعه كل من وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ووزير الخارجية اليمني آنذاك عبد القادر بجمال في 29 تموز 1998، وتضمن الاتفاق ستة بنود تنص على اجتماع اللجنة المشتركة خلال شهرين من أجل تحديد العلاقات الحدودية، ابتداءً من جبل ثار إلى رأس العوج كما جاء وصفها في معاهدة الطائف، كذلك ابقاء الوضع كما هو عليه في جزيرة الدويمة، وحسب ما اتفق عليه في اللقاء الميداني العسكري وعلى وضع الضوابط بما فيها الدوريات المشتركة لمنع اي استحداثات جديدة في الجزر، كما نص الاتفاق على اجتماع لجنة تعيين الحدود البحرية بعد شهر من اجتماع اللجنة العسكرية، بالإضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير أي معالم أو القيام بأي استحداثات برية وبحرية. مما يبقى الوضع مسيطراً عليه إلى حد ما.

أما النزاع بين العراق والكويت فهو الأكثر خطورة وليس هناك أدل من الحديث عن اجتياح النظام العراقي السابق للكويت عام 1990، والذي انتهى بحرب الخليج الثانية عام 1991 وترسيم الحدود بين الدولتين من قبل مجلس الأمن الدولي عام 1993 وبموجب القرار المرقم بـ (338)، وقضى بترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين، وأدى تطبيقه بشكل جزئي إلى استقطاع اجزاء من الأراضي العراقية وضمها إلى الكويت بغير وجه حق وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 اعرب المسؤولون العراقيون عن معارضتهم لاستكمال عملية ترسيم الحدود وفق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (338) لعام 1993، وهو الأمر الذي أسهم في عدم التوصل إلى اتفاق نهائي لترسيم الحدود بين الطرفين لاسيما البحرية حيث يشترك العراق في حدود بحرية مع الكويت وتضم هذه الحدود ثروات نفطية مما يبيح مشكلة تقاسم الحدود والنفط وتحديد المياه الإقليمية للطرفين قائمة الى هذا الوقت (2).

العمالة الأجنبية :

تعد دول منطقة الخليج العربي من أكثر الدول استقبالا للعمالة الأجنبية لاسيما بعد الطفرة النفطية التي شهدتها دول منطقة الخليج العربي في أسعار النفط عقب حرب تشرين عام 1973، فقد أدت هذه العائدات النفطية إلى قيام دول منطقة الخليج العربي بتبني خطط انمائية وتجارية، والتي تركزت على تحسين وتوسيع المراكز الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية، وهذا الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب على الأيدي العاملة وفي مختلف المجالات لاسيما مع قلة الكوادر البشرية المتعلمة والمدرّبة في هذه الدول (3)، حيث وصل عدد العمالة الأجنبية عام 1983 في دول منطقة الخليج العربي إلى حوالي (5) ملايين عامل منهم 55% من العمالة العربية من الدول التالية : (مصر، الأردن، فلسطين، السودان، اليمن)، لذلك نجد أنه حتى ذلك الحين والعمالة العربية تمثل الأغلبية في منطقة الخليج العربي (4).

(1) عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) قاسم محمد عبيد، مشكلة الحدود العراقية . الكويتية (دراسة جيوبوليتيكية)، مجلة شؤون عراقية، العدد (5)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهدين، كانون الثاني 2008، ص 27.

(3) حسن محمد حسن، مجلس التعاون الخليجي وإشكالية العمال الاجنبية، مجلة شؤون خليجية، العدد (24)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، البحرين، 2001، ص 124.

(4) احمد البرصان، العمالة العربية والاسيوية والامن القومي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (126)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1996، ص 33.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

ويتزايد تأثير العمالة الأجنبية وبصيح أكثر خطورة على أمن تلك الدول التي يزيد فيها عدد الأجانب على السكان الاصليين، لاسيما في الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة (1)، حيث شكلت نسبة السكان غير الاصليين حسب الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2006 في الامارات العربية المتحدة ما نسبته 81,5% من نسبة السكان و70% في قطر و60% في الكويت و38% في البحرين و27,1% في المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عُمان ما نسبته 25,4%، كما اختل التوازن في البحرين واصبح السكان الاجانب يشكلون نصف السكان تقريباً وبنسبة 49,4% في نهاية عام 2007

3 - انعدام القدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي وصولاً الى التكامل السياسي

في عام 1981 وقعت ست دول من منطقة الخليج العربي هي : المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت، اتفاقية تأسيس مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من ان الاعتبارات الامنية التي اوجدها تحديات الثورة الايرانية عام 1979 وما بعدها متمثلة بالحرب العراقية - الايرانية عام 1980 - 1988، هي التي كانت الدافع الأول وراء قيام هذا الكيان، إلا ان هذا الكيان كانت له أهداف أخرى كذلك، منها الاقتصادي، ومنها الثقافي، ومنها السياسي، وقد بينت الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة ان التعاون المنشود بين هذه الدول يشمل كل مجالات أخرى كالتجارة، وحركة عناصر الإنتاج، والتقنية والنقل والاتصال، والسياسات المالية والنقدية، وقد أكدت هذه الاتفاقية ان البلدان الاعضاء ستعمل على التكامل التدريجي لاقتصاداتها، بدءاً من قيام منطقة تجارة حرة، ثم الانتقال إلى الاتحاد الكمركي يتبعه تأسيس سوق خليجية مشتركة، ثم الانتقال إلى الوحدة الاقتصادية (2).

وانشأت دول مجلس التعاون الخليجي منطقة تجارة حرة عام 1983، عندما تم توقيع الاتفاقية الاقتصادية (3)، وهذه الاتفاقية بقدر ما وضعت الاساس المتين الذي كان يمكن أن يؤدي إلى الترابط بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا إنها واجهت تحفظات سلطنة عُمان التي كانت ترى بان الاتفاقية سوف تتيح للمملكة العربية السعودية افضليات اكبر لما تتمتع به من إمكانيات وقدرات وبسبب هذه التحفظات ظلت هذه الاتفاقية إطار للعمل أكثر من كونها برنامجاً للتطبيق (4). وبدل من أن يتكون الاتحاد الكمركي في عام 1983 الذي كان من المفترض أن يتم بموجبه توحيد دول مجلس التعاون الخليجي لتعرفتها الكمركية مع العالم الخارجي، كما كان مقرراً سابقاً، اكتفت دول مجلس التعاون الخليجي بتعرفة كمركية مع العالم الخارجي تتفاوت ما بين 4% و 20%، وهي عبارة عن تسوية بين تعرفه المملكة العربية السعودية المرتفعة، التي تهدف إلى حماية بعض الصناعات الناشئة، وتعرفة الامارات العربية المتحدة التي تمثل مركزاً تجارياً مهماً يتطلب انتعاشه تخفيض هذه التعرفة (5). وقد تم اعلان الاتحاد الكمركي لدول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الثالثة والعشرين بدولة قطر عام 2003 مع اعتبار الفترة من (2003 - 2005) بمثابة فترة انتقالية يجري خلالها تقويم وتنقيح مؤسسات وآليات عمل الاتحاد الكمركي بما يعظم النتائج المرجوة، وبموجب بدء العمل بالاتحاد الكمركي اصبحت الدول الاعضاء منطقة كمركية واحدة تستبعد فيها الرسوم الكمركية واللوائح والاجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء بما يعني معاملة السلع المنتجة في أي من دول مجلس التعاون الخليجي معاملة المنتجات الوطنية في الدول الأخرى، ولا تخضع لأي إجراءات كمركية عند انتقالها فيما بين تلك الدول، في حين تطبق بتلك الدول لوائح كمركية موحدة، وكذلك تعريفه كمركية موحدة بواقع 5% تجاه العالم الخارجي مع مراعاة الاجراءات المتعلقة بحماية الصناعة الوطنية، بما في ذلك مكافحة الاغراق والاجراءات الاحترازية والتعويضية (6).

المطلب الثاني : تحديات اقليمية

- (1) محمد المسفر، العمالة الاجنبية وامن الخليج، بلا، 2011، الانترنت : <http://www.muhd.maktoob.com>
- (2) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص348.
- (3) توفيق الانباري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين التطور الوحدوي والانكفاء الاقليمي، مجلة العلوم السياسية، العدد (27)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص86 - 87.
- (4) توفيق الانباري، المصدر نفسه، ص87.
- (5) عبد المنعم علي عبد الرحمن وآخرون، السياسة المالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، 21 - 23 تشرين الاول 1988، ص169.
- (6) هشام هيبه، مجلس التعاون الخليجي : قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادي، مجلة السياسة الدولية، الاهرام، القاهرة، 2003، ص321.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

البرنامج النووي الإيراني

برزت الأزمة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني مع الغرب في كانون الثاني 2003، عندما تم نشر صور إظهارت بناء إيران لمنشآتتين سريتين للوقود النووي جنوب طهران، ونفى المسؤولون الإيرانيون على رأسهم الرئيس الأسبق محمد خاتمي (1997 - 2005) بالقول ((إن هذا التقرير لا أساس له من الصحة)) (1)، وفي آب من عام 2005 أعلنت إيران بشكل مفاجئ قدرتها على استخدام تقنية تسمح بإنتاج أكبر كمية من أكسيد اليورانيوم، أو ما يعرف بـ (الكعكة الصفراء) من خام اليورانيوم (2). وفي كانون الثاني من عام 2006 استأنفت إيران أبحاثها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وهو الأمر الذي جعل التوتر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلى أعلى درجاته دافعاً الأمور باتجاه الخيار العسكري الذي لم يتراجع الحديث عنه رغم تأكيد تقرير الاستخبارات الأمريكية في عام 2007 أن إيران أوقفت العمل بأي نشاطات نووية ذات طابع عسكري (3). وبعد عام أي في 2008 أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد الذي تولى الرئاسة عام 2005 ((إن بلاده باشرت بتركيب (600) جهاز طرد مركزي متطور في منشأة (ناتانز) النووية)) وأعلن أيضاً الانتقال إلى مرحلة التخصيب الصناعي لليورانيوم، لافتاً إلى أن هدف بلاده هو الوصول إلى إنتاج (500) جهاز للطرد المركزي (4). وفي أواخر أيلول 2009 كشفت الدول الغربية أن إيران قامت سرّاً ببناء مفاعل نووي جديد لتخصيب اليورانيوم في منطقة جبلية حصينة في مدينة قم منذ عام 2006 دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مخالفة واضحة من جانب إيران لالتزاماتها (5).

مما لا شك فيه أن امتلاك إيران للأسلحة النووية من شأنه التأثير على المنظومة الأمنية الخليجية وعلى كافة المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية

2 - الصراع العربي - (الإسرائيلي)

ليس ثمة شك في أن للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تداعيات على توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط صبت في مصلحة (إسرائيل) جملة وتفصيلاً، وبالمقابل ضعف الموقف الخليجي، رغم ما شكلته المعادلة بعد الحرب من تغيرات تصب في صالح دول منفردة كالكويت وقطر مثلاً، فالأولى تخلصت من شبح النظام العراقي السابق، والثانية، حصلت على جائزة القاعدة الأمريكية الأهم في العالم والمنطقة بعد خروج القوات الأمريكية من الأراضي السعودية عام 2003، وأفرز خروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية أوضاعاً جديدة سواء صعوداً بالنسبة لبعض القوى أو هبوطاً للبعض الآخر، وبرز مصطلح إعادة رسم خريطة المنطقة في الخطاب السياسي الأمريكي. بيد أن ظهور هذا المصطلح لم يتوكل فقط مع الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وإنما سبقها بفترة طويلة ليؤكد أن هذا الأمر مطروحاً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة (6).

وفي أعقاب تطبيق خطة الفصل بين (إسرائيل) وقطاع غزة عام 2005، صرحت عدد من الدول الخليجية ومنها البحرين عن خطوات تطبيع مع (إسرائيل) كما طالب وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم الدول العربية أن ترد بإيجاب على الخطوة التي قامت بها (إسرائيل) (الفصل عن القطاع)، وهذا ما حدث بالفعل عندما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين قطر و(إسرائيل)، قبل الانسحاب الكامل (لإسرائيل) من المناطق المحتلة (7).

(1) نقلاً عن : رشا حمدي، موقف إدارة بوش تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 2003، ص309.

(2) نور عبد الآله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مصدر سبق ذكره، ص233.

(3) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي من التطورات الاخيرة، الحدث السياسي، العدد (7)، وحدة الدراسات والبحوث، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، 2010، ص23.

(4) احمدي نجاد يعلن امتلاك ايران نحو ستة الالف جهاز طرد مركزي، اخبار الافاق، 26 / 7 / 2008، بلا، الانترنت : <http://www.aafaq.org>

(5) سهيلة عبد الانيس، ملف إيران النووي : دراسة في الموقف الدولي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(6) ياسر قطيشات، مستقبل العلاقات الخليجية . (الإسرائيلية)، الحوار المتمدن، العدد (3259)، 27 / 1 / 2011، ص6، الانترنت : <http://www.ahewar.org>

(7) إسرائيل ودول الخليج ((تجميد مقابل تسوية))، مركز دراسات الامن القومي الاسرائيلي، 28 / 9 / 2009، بلا، الانترنت : <http://www.samanews.com>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

وعلى الرغم من إنكار دول منطقة الخليج العربي رغبتها في التطبيع مع (إسرائيل) إلا إنها تحتفظ بعلاقات سرية مع (إسرائيل) وبشكل رئيسي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وكانت العلاقات السرية (إسرائيل) مع الإمارات العربية المتحدة قد عرضت جزئياً من خلال تسريب وثائق دبلوماسية في أواخر تشرين الثاني 2010 من قبل موقع ويكليكييس الذي كشف عن الحوار السري والدائم بين البلدين، حتى وأن كان التعاون بين (إسرائيل) ودول منطقة الخليج العربي يدور حول المسائل الأمنية والاستخبارية، وهو لذلك سري بالطبيعة. وفي صيف عام 2011 تم الاعلان عن وثائق تدل على موافقة المملكة العربية السعودية السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام مجالها الجوي في حال الهجوم على مواقع إيران النووية، حتى إن هناك معدات عسكرية إسرائيلية سُلمت إلى المملكة العربية السعودية في خضم التحضير للهجوم النهائي على إيران. ويؤكد سامي الفرج، رئيس مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية ومستشار الكويت ودول أخرى في مجلس التعاون الخليجي إن ((دول مجلس التعاون الخليجي شاركت (إسرائيل) في المشاورات والتبادل الاستخباري، خصوصاً فيما يتعلق بالتهديد الإيراني))، ولعل ما ربط دول منطقة الخليج العربي بـ (إسرائيل) في السنوات الأخيرة أكثر من أي شيء آخر هو خوفها المتبادل والمتزايد أكثر من أي وقت مضى من إيران (1).

- الصراع الإيراني - الإسرائيلي

كان (إسرائيل) صلة وثيقة بإيران في زمن الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي، إذ كان ينظر لها كونها حليف مهم في المنطقة. إلا إن سقوط شاه إيران عام 1979 نتيجة للثورة الإسلامية في إيران أدى إلى قطع العلاقات مع (إسرائيل) وأصبحت القضية الفلسطينية من أولويات السياسة الخارجية لإيران (2).

وفي العقد الأخير أصبحت كل من إيران و (إسرائيل) تنظر للآخرى على إنها المنافس الإقليمي لها، فبينما ترى (إسرائيل) إن التهديد الإيراني أسوأ وأخطر تهديداً تواجهه (إسرائيل) في المنطقة لأنه تهديد لوجودها ومستقبلها، حيث يكمن مصدر القلق والمخاوف (الإسرائيلية) من إمكانية امتلاك إيران لأسلحة نووية، وإمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة ضد (إسرائيل) (3). كما أن إيران ترى في (إسرائيل) المنافس العازم على تقويضها وتدمير نظامها. وتجد في (إسرائيل) خطراً داهماً في تغلغلها في منطقة الخليج العربي وفي دول آسيا الوسطى بهدف منعها من ممارسة دورها الإقليمي (4).

وبعد أحداث 11 أيلول 2001 كان لـ (إسرائيل) دور كبير في إظهار إيران كدولة راعية للإرهاب، بدعوى إن لها صلة في التخطيط ودعم العديد من العمليات الإرهابية، فضلاً عن تقديم التمويل والتدريب والأسلحة، لحزب الله اللبناني والذي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة من تسميهم المنظمات الإرهابية مثل (منظمة حماس والجهاد الإسلامي والجهة الشعبية لتحرير فلسطين)، وهذه الاتهامات مرتبطة بالموقف الإيراني الرفض لعملية السلام في الشرق الأوسط والعداة الإيرانية لوجود (إسرائيل) في المنطقة التي وصفها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي بأنها ((ورم سرطاني)) (5).

أن التحولات الجيوسياسية التي حدثت في الشرق الأوسط عمقت التنافس بين البلدين، وعندما قامت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وانتهت بإزالة العدو المشترك لهما معاً، بدأت إيران تنظر لنفسها على إنها القوة الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط (6)، لذلك تصاعد العداة (الإسرائيلي) لإيران وسياساتها المستمرة نحو تعزيز قدراتها الدفاعية سواء كانت في مجال الأسلحة التقليدية أم غير التقليدية، لتشكل بذلك الدولة الإقليمية الوحيدة القادرة على تحدي التفوق (الإسرائيلي)

(1) فهد مزبان، بين البعد الايديولوجي والبرغماتي : العلاقات الايرانية . (الاسرائيلية) إلى أين، سلسلة ايران والعالم، العدد (11)، السنة الاولى، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ص1.

(2) سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، ط1، دار وائل للنشر، بغداد، 2003، ص314.

(3) افرايم كام وآخرون، كبح جماح التهديد النووي الإيراني : الخيار العسكري : إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة : احمد ابو هدية، ط1، مركز الدراسات الفلسطينية، الدار العربية للنشر، بيروت، 2006، ص104.

(4) نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، موقع الجيش اللبناني، 13 آب 2005،

بلا، الانترنت : <http://www.lebarmy.org>

(5) Paula A. Desutter, Iranian terrorism, Washington, Desptemper, 2003, P. 17.

(6) هل الصراع الاسرائيلي الايراني قد يؤدي إلى صراع مسلح ؟ تقرير مؤسسة راند، ترجمة الموقع، 25 / 1 / 2012، بلا، الانترنت

<http://www.rand.org> :



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

بنجاح، إذ أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد ((إن إيران ما زالت تشكل تهديداً للمصالح الإستراتيجية الأمريكية ومن بينها ضمان أمن (إسرائيل))) (1).

المطلب الثالث : تحديات دولية

الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي

ان الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي ليس وجوداً حديث العهد، ولكنه اكتسب ابعاداً واشكالاتاً جديدة في خضم التطورات والتحولات الاقليمية والدولية، التي شهدتها العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كان لهذا الوجود ما يسوغه في مرحلة الحرب الباردة متمثلاً باحتواء النفوذ السوفيتي والحيلولة دون وصوله إلى منطقة الخليج العربي (2)، فإن حرب الخليج الثانية عام 1991 فتحت الباب على مصراعيه امام وجود عسكري امريكي مكثف في المنطقة (3)، ان انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 كان له الأثر الكبير في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وطرحها لمفهوم (النظام الدولي الجديد) لذلك حرصت منذ الوهلة الأولى لطرح مشروعها للهيمنة الأمريكية على العالم و ضمان مصالحها من خلال وجودها العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي (4).

وتعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، وكذلك ديمومة واستمرارية مصالح الدول الصناعية المتقدمة تأتي من خلال كونها بعيدة عن أي مصدر للتهديد (5)، فالمنطقة تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، إذ تتمتع دول منطقة الخليج العربي باحتياطات بترولية ضخمة ومؤكدة وسهلة الاستكشاف ومنخفضة التكاليف مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم (6).

ويمكن القول، أن أحداث 11 أيلول 2001 ساهمت في أحداث تحول آخر في الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، إذ غدا هذا الوجود أكثر عدداً وأوسع انتشاراً، فالولايات المتحدة الأمريكية عندما شرعت في الحرب على أفغانستان عام 2001 قدمت كل دول منطقة الخليج العربي التسهيلات اللازمة للعمليات العسكرية الأمريكية وخصوصاً الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، وبعدها وفي سياق الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب على العراق عام 2003 لعبت الكويت دوراً رئيسياً في هذه الحرب، إذ تمركز فيها نحو 150 ألف جندياً أمريكياً وانطلقت منها هذه القوات للحرب على العراق (7). كما أن 300 طائرة قامت بضرب العراق انطلاقاً من القواعد المنتشرة في المملكة العربية السعودية وسمح لها بالتالي بحرية الحركة في الاجواء السعودية وقاعدة السليلة في قطر (8).

(1) نقلاً عن : لازم لفته المالكي، دور اللوبي الصهيوني في العلاقات الايرانية . التركية، شؤون ايرانية، العدد (1)، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، 2004، ص5.

(2) حسن بكر، مجلس التعاون الخليجي في عصر التكتلات الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد (124)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1996، ص166.

(3) Abdel Majid Faried and (Others) < Oil and Security in Arabin Gulf, Coorn Helm, London, 1981, P.52.

(4) التقرير الاستراتيجي لعام 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1992، ص106.

(5) سليم كاطع علي، التواجد العسكري الامريكي في الخليج العربي : الدوافع الرئيسية، مجلة دراسات دولية، العدد (45)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز 2010، ص135.

(6) المصدر نفسه، ص137

(7) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، الحوار المتمدن، العدد (2484)، 3 / 12 / 2008، بلا، الانترنت : <http://www.ahewar.org>

(8) معتز الدبس، القواعد العسكرية الامريكية وتأثيرها على الامن القومي العربي (الخليج العربي)، 3 آب 2010، الانترنت : <http://www.motazdebesmaktooblog.com>



لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من الاطاحة بالنظام العراقي السابق إلى تخفيض القوات الامريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية (1). لقد أدى احتلال العراق عام 2003، إلى تمركز قوة أمريكية ضخمة فيه، فمن بين ما يقدر بحوالي 350 ألف جندي امريكي ينتشرون في حوالي 130 دولة حول العالم، كان هناك أكثر من 150 ألف جندي امريكي في العراق، واستمر هذا الوجود الا انه تم الانسحاب بالكامل للقوات الامريكية من العراق نهاية عام 2011 بموجب اتفاقية سحب القوات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام 2008 (2). وفيما يتعلق بالدول الخليجية فإن حجم القوة العسكرية الامريكية على سبيل المثال في البحرين تبلغ نحو 300 عسكري امريكي موجودين في قاعدة الجفير العسكرية القريبة من المنامة، والتي تضم مركز قيادة الاسطول الخامس وميناء سلمان وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، كما يصل عدد القوات الامريكية في سلطنة عُمان إلى أكثر من 270 جندي امريكي، كما يوجد في الكويت نحو 25 ألف عسكري امريكي حسب تقرير التوازن العسكري عام 2006، كما يبلغ عدد القوات الامريكية في قاعدة العديد الجوية في قطر نحو 6540 عسكري امريكي، حسب تقرير مجلة جينز الدفاعي، كما يصل عدد القوات الامريكية في الإمارات العربية المتحدة إلى ما يقارب 1300 عسكري امريكي اما ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فإن الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 قد قامت بتخفيض وجودها العسكري هناك وتشير التقارير الى وجود 300 عسكري امريكي فقط بعد ان كانت المملكة اكبر دولة مضيضة للوجود الامريكي في المنطقة (3).

الإرهاب

فيما يخص موضوع الدراسة فيمكن القول ان أحداث 11 أيلول عام 2001 شكلت نقطة فاصلة في التوجه الاستراتيجي الامريكي تجاه منطقة الخليج العربي، إذ تحولت المنطقة طبقاً لرؤية الامريكية من منطقة تصدر النفط إلى منطقة تصدر الإرهاب وتدعمه استناداً إلى أن منفذي هجمات 11 أيلول عام 2001 يحملون في غالبيتهم الجنسية الخليجية، فضلاً عن الارتباط في موضوع التمويل المقدم لهم من مصادر أهلية وجمعيات خيرية ونخب حاكمة في الدول الخليجية (4).

لقد عمدت الادارة الامريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 الى الربط بين غياب الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط وانتشار الارهاب الذي يشكل تحدياً للإدارة الامريكية، لذا فإن الولايات المتحدة الامريكية وجهت العديد من الاتهامات إلى دول منطقة الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة كونها منطقة تشهد واقعاً متردياً في مجال الديمقراطية وتعيش حالة من الانغلاق الديني والبرامج التعليمية التي تنتج ثقافة الكراهية ضد الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وعليه كان التوجه الامريكي نحو تجفيف منابع الارهاب المادية بوضع اليد على اموال المؤسسات المشتبه في دعمها ((للإرهاب))، كما قامت بإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تجفيف ما تسميه (منابع الارهاب الثقافية) بالضغط لتغيير مناهج التعليم وفق سلم معايير توافق عليها الولايات المتحدة الامريكية، والحد من سلطة المؤسسة الدينية، ثم تجفيف منابعه السياسية من خلال إجراء الإصلاحات السياسية، وكانت المملكة العربية السعودية أكثر الدول التي تعرضت لهذه الاتهامات، كما أن الخطاب الأمريكي الموجه لها كان مقروناً بلغة التهديد المبطنة (5).

ويمكن القول، أن أحد أهم أسباب انتشار الارهاب في منطقة الخليج العربي بصورة غير مسبقة يرجع بشكل أساسي إلى تداعيات احداث 11 أيلول 2001، وما تلى ذلك من احتلال لأفغانستان عام 2001، وللعراق عام 2003 وتحول كلا البلدين إلى مركز لاستقطاب القوى الارهابية، كما أن مجموعة أحداث العنف في أفغانستان والعراق أثرتا بشكل سلبي في دول منطقة الخليج العربي من خلال العائدين، الذين شكلوا موجات ارهابية كلفت المجتمعات الخليجية الكثير (6).

تجارة الأسلحة

شكلت منطقة الخليج العربي خلال عقدي السبعينات والثمانينات حالة مثالية لتطبيق نموذج سباق التسلح، إذ تفاعلت عوامل عديدة أدت إلى هذا السباق، منها تجدد الصراعات التاريخية التي لم يتاح لها الحل الجذري مثل مشاكل الحدود،

(1) اسعد الدندشلي، نتائج سلبيات الوجود العسكري الامريكي ومستقبله، نيسان 2008، بلا، الانترنت :

<http://www.aldandachli.maktooblog.com>

(2) القواعد العسكرية في الخليج، الشبكة الامريكية، 8 / 12 / 2011، بلا، الانترنت :

<http://www.arabicmilitray.com>

(3) سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقيات الامنية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(4) برادلي أ. تايلر، السلام الامريكي في الشرق الاوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة : د. عماد فوزي شعبي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 32.

(5) اشرف محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 80.

(6) هاني مراد، الارهاب وامن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد (41)، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط، ص 57 . 58.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

وبروز العديد من الدول الحديثة صغيرة الحجم من حيث المساحة والسكان، ولكنها غنية من حيث الموارد النفطية والغاز الطبيعي (1). كذلك الصراعات والنزاعات الإقليمية، التي أخذت تتفاقم منذ انتهاء الحرب الباردة نتيجة سياسات الدول الكبرى القائمة على تغذيتها(2)، لذلك تنامت تجارة السلاح بين دول منطقة الخليج العربي والدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، حيث أصبحت منطقة الخليج العربي سوقاً للسلاح الأكثر حيوية في العالم إلى حد دفع بعضهم إلى أن يطلق عليها أسم (واحة تجارة الأسلحة) (3). وتعد منطقة الخليج العربي السوق الأهم عالمياً لتجارة السلاح(4). وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن تجارة السلاح أحد عناصر سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ويقول كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق ((ستبقى السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط مرتبطة بالصفقات العسكرية وستبقى مبيعات الأسلحة لدول منطقة الخليج العربي مهمة لنا، وبسبب صفقات الأسلحة هذه سيزداد التعاون بين القوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي)) (5).

لقد تحولت منطقة الخليج العربي إلى ما شابه الجائزة الكبرى التي تتنافس عليها الدول والشركات المهمة بتطوير وصناعة الأسلحة والمعدات العسكرية.

المبحث الثالث: العراق ومستقبل المنظومة الامنية الخليجية

يتطلب الخوض في موضوع العراق ومستقبل المنظومة الامنية الخليجية للبحث في الرؤى الداخلية والخارجية المطروحة لمستقبل المنظومة الامنية الخليجية، وتحديد العوامل المؤثرة في مستقبل المنظومة، والذي يأتي في المقدمة منها أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للعالم ومصالح الدول الكبرى والتوازن الاستراتيجي في المنطقة وأثر الوجود العسكري الأمريكي، كما ان معرفة موقع العراق في هذ الترتيبات يعكس رؤى مختلفة، وهذا ما سيتم تناوله من خلال :

المطلب الاول : القوى المؤثرة في مستقبل العراق و المنظومة الامنية الخليجية

إذا كانت المنظومة الامنية الخليجية في منطقة الخليج العربي قد شهدت تغيرات كبيرة نتيجة لحرب الخليج الثانية عام 1991، فإن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 اوجدت تحولات كبيرة أثرت على تلك المنظومة التي باتت معرضة للتغيير بشكل جذري، وخاصة في ظل الخل الذي أحدثته تلك الحرب في موازين القوى الاقليمية (6). ومايزد الامر خطورة هو أن البحث عن الامن أصبح معضلة حقيقية في هذه المنطقة في ظل استمرار غياب هيكل مستقر للامن , وتعدد مصادر الخطر والتهديد، وتباين رؤى وتصورات الاطراف الاقليمية والدولية المعنية بهذا الامر (7)، لذلك سيتم تناول الموضوع من خلال

اولا : رؤية دول مجلس التعاون الخليجي لمستقبل المنظومة الامنية الخليجية

لقد اصبح هناك شعور بأن المظلة الامنية الامريكية لم توفر الاستقرار الاقليمي المنشود، بل ربما اصبحت مصدراً لعدم الاستقرار، ففي ضوء خروج العراق من المعادلة الامنية، والضعف العسكري لدول منطقة الخليج العربي الست، واصرار ايران على تعزيز ترسانتها العسكرية، واحتمال توجهها نحو امتلاك سلاح نووي، تجد دول منطقة الخليج العربي نفسها امام نتيجة مزدوجة :

اولاً / أن مظلة الامن الامريكي عامل اساسي فيما آلت اليه صورة توازنات القوى في المنطقة.

(1) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الانفاق العسكري في الوطن العربي 1970 . 1990 : دراسة في الاقتصاد السياسي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص124.

(2) منعم العمار ونزار اسماعيل الحياي، سباق التسليح التقليدي في الشرق الاوسط، سلسلة افاق، العدد (12)، المكتبة الوطنية، بغداد، 1995، ص10.

(3) مراد إبراهيم الدسوقي، تجارة السلاح والامن القومي في منطقة الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (112)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1995، ص181.

(4) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الانفاق...، مصدر سبق ذكره، ص183.

(5) تميم حسين محمد التميمي، السياسة الامنية للولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص9.

(6) اشرف محمد كشك، الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج تحد جديد للامن القومي الايراني، مختارات ايرانية، العدد 64 , تشرين الثاني 2005 , الموقع : www.albainah.net

(7) حسين توفيق ابراهيم، الخليج ومعضله البحث عن الامن، مجلة اراء حول الخليج، العدد 41، مركز الخليج للابحاث، دبي، شباط 2008، ص26.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ثانياً / أن الضعف العسكري لدول منطقة الخليج العربي واعتمادها المطلق على هذه المظلة، عامل اساسي آخر، ساعد أكثر من غيره، في أن تأخذ التطورات السياسية والأمنية في المنطقة المنحنى الذي انتهت اليه⁽¹⁾

لذلك رأت دول منطقة الخليج العربي الست أن الترتيبات الأمنية التي قد تتشكل في المنطقة، سوف تتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف في منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي ظل ظروف العجز شبه الكامل للنظام العربي، فإنها ستعكس في الأساس نحو مصالح الطرف القوي في معادلة الأمن الخليجي ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية وربما حليفها الجديد العراق وإيران ذات النفوذ والمكانة الإقليميتين حسب وجهة النظر الخليجية⁽²⁾، ونتيجة لذلك أصبحت دول منطقة الخليج العربي الست تفكر في مسألتين مهمتين تتعلقان باستراتيجية مجلس التعاون الخليجي للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الصعد العربية والإقليمية والدولية : ⁽³⁾

الأولى : إمكانية تطوير مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد خليجي لحفظ استقرار دوله وخاصة البحرين واليمن، ولذلك فإن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي، هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفدرالية، وهو خيار الحد الأدنى للوصول الى اتحاد فيدرالي مستقبلاً يرقى الى طموحات وتطلعات دول مجلس التعاون الخليجي.

الثانية : توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية واليمن، وربما دول أخرى على خلفية التطورات السياسية التي مرت وتمر بها المنطقة من رياح التغيير.

ثانيا : الرؤية الخارجية لمستقبل المنظومة الأمنية الخليجية

الرؤية العراقية :

مما لا شك فيه أن العراق سيبقى دولة من دول منطقة الخليج العربي ولا يمكن ابعاده عن اي معادلة لأمن منطقة الخليج العربي وقبل قيام مجلس التعاون الخليجي، كان العراق طرفاً فاعلاً في المجالس والمشاريع الخليجية العربية المشتركة كمجلس وزراء الصحة ووزراء التربية والكثير من المشاريع الاقتصادية التي سبق ان جاءت على ذكرها الدراسة، إلا أن دوره في العمل الخليجي المشترك تراجع بعد قيام مجلس التعاون الخليجي عام 1981م، واثناء حربه مع ايران 1980 – 1988 ليصل الى العزلة التامة بعد دخول النظام السابق الى الكويت عام 1990 ⁽⁴⁾، و يعتبر العراق احد اهم الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، اذ يمتلك احتياطياً مؤكداً يعادل 12 % من الاحتياطي العالمي والذي يبلغ (143) مليار برميل حسب احصائيات عام 2010 والذي يجعله طرفاً مهماً في الأمن العالمي بشكل عام وأمن منطقة الخليج العربي بشكل خاص ⁽⁵⁾.

لقد كانت الرؤية العراقية لأمن منطقة الخليج العربي قبل عام 2003 هي في ان تكون مسألة أمن منطقة الخليج العربي ضمن اطار الموقف العربي والجامعة العربية مع اشراك الدولة الاقليمية الوحيدة غير العربية (ايران) بعد ان تتعهد بإرجاع الاراضي والجزر التي احتلتها من دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لباقي

(1) خالد الدخيل، دول الخليج تعيد النظر في استراتيجيتها الامنية، 2 / آيار / 2011. الموقع :

www.malhumaidi.com

(2) اشرف سعد العيسوي، دول مجلس التعاون الخليجي والترتيبات الامنية...، مصدر سبق ذكره.

(3) عبد الوهاب محمد الجبوري، رؤية استراتيجية حول توسيع مجلس التعاون الخليجي، 2 / حزيران / 2011، الموقع :

www.arabvoice.com

(4) يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وامكانيات العلاقات السياسية والاقتصادية العراقية الايرانية، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص102.

(5) الشهرستاني ارتفع النفط الى 143 مليار برميل.. وحقل غرب القرنة الثاني عالمياً، الشرق الاوسط، العدد 11634، 15 تشرين

الاول 2010، للموقع : www.aawsat.com



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

الدول العربية في المنطقة مع رفض اي تواجد غربي فيها (1)، لذلك فإن ظهور نظام سياسي جديد في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 لن يغير من طموحه في المشاركة في الشأن الخليجي وبالذات الشأن الامني (2).

ويعمل العراق على تأكيد وجوده الاقليمي الخليجي عبر تعزيز سياسة اقليمية تعاونية متعددة، سيما وان اعتماد العلاقات التعاونية وفقاً لمنهج ينطوي على دفع الخلافات السياسية نحو الخلف، ويرجع التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية وسيسهل حل العديد من المشكلات الاقليمية (3). الا ان هناك مشاكل وعقبات تعترض دور العراق الاقليمي وامكانية التحول الى قوة سياسية فعالة في امن منطقة الخليج العربي (4).

وعلى الرغم من أن العراق لا يزال في مرحلة البناء إلا أن هذا لا يلغي أهمية دوره ومشاركته في صياغة الترتيبات الخاصة بأمن منطقة الخليج العربي، كونه حلقة وصل بين ايران ودول منطقة الخليج العربي الست، اضافة الى أن العراق اليوم لا يريد ان تقتصر شراكمته على دول منطقة الخليج العربي بقدر ما يطمح لتوسيعها لتشمل المنظومة العربية بأكملها، من خلال تطوير دور الجامعة العربية وبرز هذا التوجه العراقي الجديد بعد القمة العربية التي عقدت في بغداد في 29 آذار 2012.

الرؤية الايرانية

مما لا شك فيه أن الاهمية الجيوستراتيجية لإيران، ربما تجعلها الرقم الاصعب في المعادلة الامنية الاقليمية الخليجية التي لا تستطيع اي قوة اقليمية اخرى أو دولية اهمالها أو اقصائها، ولذلك فإن اية منظومة امنية اقليمية مستقرة، لا يمكن ان تتأسس على اسس سليمة اذا ما اهتمت المكانة والاهمية الاقليمية لإيران، بمعنى اوضح ان الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي لا يمكن ان يقوم من دون ان تشكل ايران احدى ركائزه المهمة، ولهذا فإن سعي الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وعدد من الدول الغربية لأبعاد ايران من المعادلة سينعكس سلباً على أمن منطقة الخليج العربي برمته (5).

وبعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وزيادة الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي اتسمت المشروعات الإيرانية للتجمعات الاقليمية بقيامها على السياسة الامنية، ومن تلك المشروعات مقترحات اعلناها (حسن روحاني) مرشد الجمهورية الاسلامية في المجلس الاعلى للأمن القومي الإيراني، فقد دعا روحاني في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في الدوحة في نيسان 2006، إلى وضع ترتيبات جديدة في منطقة الخليج العربي من اجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة، ونقلت وكالة مهر الإيرانية للأنباء عن روحاني قوله : ((أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وعدم وجود الثقة والأمن والاستقرار والتعاون الشامل من جهة، وتوفر امكانيات التعاون والمشاركات الثقافية والدينية والتاريخية العديدة من جهة أخرى تتطلب من دول المنطقة البحث عن صيغة التقاء موحدة)) (6).

وعليه، فإن الرؤية الإيرانية الاولى حول النظام الامني الاقليمي الخليجي تكون على الشكل الاتي:

إنّ الأمن القومي لكل بلد من البلدان المتشاطئة على هذا الحوض الخليجي لا يمكن أن يتشكل ويتقرر ويستقر منفصلاً عن الأمن القومي للدول الأخرى المتشاطئة معه.

إنّ الصيغة الاولى للتوفيق بين الرؤى المتباينة للدول المتشاطئة هي عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة تحفظ لكل حقوقه وخصوصياته والجزء الخاص من امنه.

(1) احمد فائق محمد، الدور الامني لفرنسا في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 38، مركزالدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص193.

(2) التعاون الخليجي بعد 30 عاماً، معضلة الامن، مصدر سبق ذكره.

(3) يعقوب مهدي عارف البرزنجي، محددات وامكانيات العلاقة السياسية والاقتصادية...، مصدر سبق ذكره، ص102.

(4) باسل محمد، العراق والامن الخليجي، مصدر سبق ذكره.

(5) عبد الأمير محسن جبار، التقانة النووية الايرانية وامن منطقة الخليج ، الحدث السياسي، العدد السابع، وحده البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، 2010، ص2.

(6) عبد العزيز المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مصدر سبق ذكره، ص60.

(2)المصدر نفسه، ص60.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

إن الصيغة الامثل للدفاع عن الامن القومي لكل دولة على حدة في ظل الفوضى الاجنبية المفروضة على منطقة الخليج العربي تكمن في عقد اتفاقيات عدم اعتداء وثانياً دفاع مشترك أن امكن.

إبقاء الحوار مفتوحاً للتشاور الدائم حول الصيغة المثلى لتحقيق مقولة الامن الاقليمي المشترك.

امتناع الدول المتشاطئة عن عقد اي اتفاقيات مع أي طرف كان من خارج الاقليم تسمح بالتعرض للأمن القومي لأي من البلدان المتشاطئة أو استخدام اراضيها أو مياهاها الاقليمية أو سمائها منطلقاً للحرب أو العدوان على الدول الأخرى.

3. الرؤية التركية

من المبكر جداً الحديث عن مشروع تركي متكامل بالنسبة للأمن في منطقة الخليج العربي، فما هو معروض حتى الان ليس أكثر من أفكار عامة اخذت تتحول الى اتفاقيات تم التوقيع عليها بين تركيا ودول منطقة الخليج العربي الست دون مشاركة ايرانية أو عراقية , ودون موقف امريكي محدد.

ويمكن تحديد ثلاثة دوافع رئيسة تشجع تركيا نحو منطقة الخليج العربي والمشاركة في معادلة الأمن الخليجي مستقبلاً، فألى جانب الحوافز الاقتصادية والتجارية والاغراءات لكي لقيام تركيا بدور ((الموازن الإقليمي)) للدور الايراني في الأمن الخليجي، توجد حوافز بعضها يتعلق بالتطورات الحادثة في النخبة الحاكمة في تركيا، ((حزب العدالة والتنمية)) وبعضها يتعلق بتصاعد الميول الاستقلالية للسياسة التركية بعيداً عن الهيمنة الامريكية واطار حلف الناتو، وهناك ايضاً دافع لا يقل أهمية يضغط على تركيا للدخول كطرف مباشر في معادلة الأمن الخليجي وهو الاوضاع العراقي ما يدفعها الى ان تكون موجودة في منطقة الخليج العربي لصياغة منظومة أمنية قادرة على ضبط التطورات غير المتوقعة في العراق (1).

وتأتي مذكرة التفاهم للحوار الاستراتيجي التي وقعتها دول منطقة الخليج الست مع تركيا لتتويج مبادرة اسطنبول الاطلسية لعام 2004، وعلى هذا الاساس فإن لتركيا وظيفة جغرافية - سياسية : (2)

أولاً : تعني بنظام الأمن الاقليمي في منطقة الخليج العربية تمهيدا لتشمل المنطقة بكاملها.

ثانياً : تعنى بسياسة الطاقة.

ثالثاً : تعنى بأهمية القيمة الاعتبارية والحضارية والنموذج الاسلامي المعتدل.

4 - الرؤية (الاسرائيلية)

بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ادركت (اسرائيل) انها ستحتل بجدارة الصفوف الامامية، أن لم يكن الصف الأول في سلسلة الترتيبات الأمنية، التي خططت لها الإدارة الأمريكية بعد احداث 11 أيلول 2001 لاعاده هيكلة الأمن في منطقة الخليج العربي، وفقاً لمنظورها الاستراتيجي الجديد، لتأسيس مايسمى بـ (الشرق الاوسط الكبير) كمنظومة اقليمية موسعة هدفها أولاً تنظيم شؤونها في المنطقة وادارتها، وثانياً اكساب اسرائيل شرعية لم تنلها في المنطقة، فالأمر لم يعد مجرد تطبيع فحسب بل عملية اندماج ايضاً، وقد نظرت (اسرائيل) إلى نفسها دوماً على انها قوة اقليمية، قد تعدت هذه النظرة حتى إلى جاراتها إليها وفق هذا المنظار، لذلك تصرفت دوماً كأداة ردع أو ضغط فعالة ضد الخصوم والاعداء، وقد تدخل مستقبلاً في اطار صيغة اطلسية لتمارس دوراً أكثر فاعلية داخل المنطقة(3)، ومما لاشك فيه، إن الرؤية الاسرائيلية لأمن منطقة الخليج العربي مطابقة تماماً للرؤية الأمريكية والتي سنأتي على ذكرها لاحقاً، والتي ترى أن عملية دمج (اسرائيل) في المنطقة ومحاولة رصد دور مهم لها في أية ترتيبات أمنية قادمة في المنطقة هي الحلقة الأهم في مشروعها لتحقيق الأمن في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة.

5- الرؤية الامريكية

من الطبيعي أن يمثل أمن منطقة الخليج العربي أهمية لدول العالم كله ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وليس فقط لكونه مصدراً لـ 80% من الاحتياطات العالمية ومصدراً لما يزيد على 40% من الواردات العالمية للنفط، وكذلك لمايتمتع

(1) محمد السعيد ادريس، ابعاد الدور التركي الجديد داخل منظومة الأمن الخليجي، واحة العرب 2009، للموقع :

www.wahalarab.com

(2) ابا الحكم، تركيا مرة اخرى.. كيف نفهمها؟، شبكة البصرة، 11 / 7 / 2011، للموقع : www.albasrah.net

(3) كارول كونيتا، استراتيجية لخروج امريكا من المأزق العراقي 400 يوم ومن ثم الخروج، مجلة دراسات شرق اوسطية، العددان 32 و 33، السنة العاشرة، عمان، 2005، ص57.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

به من موقع استراتيجي في العالم ووجوده في منطقة حساسه تشكل مركزاً للتوتر العالمي⁽¹⁾، ومن المتوقع أن يؤدي التغيير الذي طرأ على معطيات البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي وطبيعة التحديات الأمنية الجديدة التي أصبحت تواجهها المنطقة في مرحلة مابعد أحداث 11 / أيلول / 2001، وماتبعها من احتلال للعراق عام 2003، والذي أدى الى حدوث تغيير مماثل في طبيعة الأطراف الدولية المشاركة في الحفاظ على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي والتطور في حجم وماهية الادوار التي تتصطلع بها، ونوعية المهام والمسؤولية التي تقع على عائق كل منها⁽²⁾.

لقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في منطقة الخليج العربي انطلاقاً من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط دون أي معوقات وبأسعار معقولة، ومع احتلال العراق عام 2003 باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة المهيمنة في منطقة الخليج العربي على الأقل في المستقبل المنظور، وترى الولايات المتحدة الأمريكية ان اعظم التحديات التي تواجهها هو احتمال اخفاقها في منع ايران من الحصول على الاسلحة النووية، وهذا قد يدفع (اسرائيل) الى توجيه ضربة استباقية لإيران، ومن أجل ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج الى تطوير بنية أمنية لمنطقة الخليج العربي تأخذ في الحسبان المخاوف الأمنية الشرعية لكافة الدول الواقعة في المنطقة بما فيها إيران، وأن تزيل احتمالية انتشار الاسلحة النووية، كما انها تحتاج الى توطيد دعائم الاستقرار في العراق بالطرق التي تضمن قدرتها على مواصلة وجودها الأمني في المنطقة في المستقبل المنظور⁽³⁾، وفيما يأتي ابرز الافكار المطروحة لتطوير بنية أمنية جديدة في منطقة الخليج العربي :

خفض الوجود العسكري الأمريكي :

اطار أمني اقليمي جديد

المنظومات العسكرية الأمنية (الدرع الصاروخي الامريكي)

لذلك فالرؤية الامريكية لأمن منطقة الخليج العربي تقع في محاصرة ايران وعزلها عن منطقة، وزيادة عدد القوات الامريكية وتقديم كل اشكال الدعم اللوجستي، لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الامريكية في المنطقة، ولا تقف الرؤية الامريكية عند هذا الحد، بل ترى ان أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بأقامة سلام بين الفلسطينيين و(اسرائيل)، واقامة منطقة مستقرة سياسياً واقتصادياً ضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير

المطلب الثاني : العراق ومستقبل العلاقة مع منظومة الامن الخليجي

يهتم اغلب الباحثين في موضوع مستقبل العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي بفرضية مفادها ان ضعف او نمو هذه العلاقات لابد ان يكون له انعكاسات ليس على الطرفين فحسب بل على دول المنطقة جمعاء⁽⁴⁾، وفي هذا الاطار يطرح هذا المطلب ثلاث رؤى مستقبلية مختلفة سيتم تناولها تباعاً :

الاول : استمرار الوضع الراهن

إن تاريخ العلاقات بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست لا يدعو الى التفاؤل، الامر الذي يعكس حالة من الازدواجية والريبة اللتان طالما اتسمت بهما العلاقات بين العراق وجيرانه من دول منطقة الخليج العربي، فتاريخياً كان النظام العراقي السابق يسعى الى بسط هيمنته على المنطقة وكانت دول منطقة الخليج العربي الست تخشى من ان ترزخ تحت نفوذه، وحتى بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، وجدت بعض دول منطقة الخليج العربي ان من الضرورة ان تواجه احتمال ان يكون العراق، على سبيل المثال لا يزال يملك القوة الكامنة لفرض هيمنته على المنطقة، وتحدي مكانة المملكة العربية السعودية داخل بنية مجلس التعاون الخليجي، وفي محاولة دول منطقة الخليج العربي للتخلي عن مواقفه السابقة وبناء اطار اقليمي جديد فهي بحاجة الى دراسة الافتراضات التي كانت حافزاً لتفاعلها مع العراق اثناء عقد الثمانينات

(1) ممدوح طه، أمن الخليج رؤية من الزوايا الاربع، مجله اراء حول الخليج، العدد 41، مركز الخليج للأبحاث، دبي، شباط 2008، ص50.

(2) التعاون الخليجي بعد 30 عاماً.. معضلة الامن، 31 تشرين الاول 2011، للموقع :

www.mhamaad.ubla.org

(3) مارتين انديك، اولويات السياسة الأمريكية في الخليج (التحديات والخيارات) : المصالح الدولية في منطقة الخليج، الطبعة الاولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006، ص115.

(4) جاسم يونس الحريزي، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص102.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

من القرن العشرين التي افضت الى القرار الجماعي بالابقاء على العراق في وضع القوة المقابلة لإيران (1)، من جانب اخر، ترى دول منطقة الخليج العربي الست أن القول بأحتمال قيام ترتيب أو انخراط العراق فيه أمر يشوبه وجود مقيدات ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار فهي ترى انه مالم يستقر العراق لن يكون هناك دافع نحو القيام بترتيبات اقليمية مع الدول الاخرى، أو أن يتجه الخليجيون الى ضمه اليهم (2)، فدول منطقة الخليج العربي ترى ان تراجع العمليات المسلحة لا يعني توقفها، بل انها تزداد احياناً وتتنخفض احياناً أخرى، وبالتالي تكون امكانية فرض السيطرة على التفجيرات والاعمال الارهابية صعبة جداً ولا شك ان دول منطقة الخليج العربي لا تريد ان تكون طرفاً في هذه الحالة الأمنية غير المستقرة (3)، كما ان استقلالية القرار العراقي يعد امراً غير مرغوب فيه من وجهة النظر الخليجية، بمعنى خشية دول منطقة الخليج العربي الست من وضع العراق الجديد بعد التغيير السياسي في عام 2003 (4).

كما إن دول منطقة الخليج العربي تزعم ان العراق بعد عام 2003 انتهى ليكون ورقة مضافة لاجندات ايران، اذ أفرز الواقع بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 خريطة جديدة مفادها عدم امكانية الوثوق بالعراق في الحسابات الخليجية كقوة صديقة او محايدة وهو في افضل الاحوال ورقة بيد ايران والولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي يمكن استخدامه ضدها في حال الرغبة بالحصول على التزامات او فرض شرعية محددة عليه من وجهة نظرهم (5).

تشير التوقعات في مختلف الاوساط الى ان عراقاً ديمقراطياً يربط بعلاقات قوية مع الغرب قد يحل في نهاية الامر محل المملكة العربية السعودية كشريك رئيس للولايات المتحدة الامريكية في الملف الأمني للمنطقة وهو ما يؤثر سلباً بدول منطقة الخليج العربي الست من وجهة نظرها، وبصرف النظر عن الموضوعات التي تحيط بهذه المسألة بالذات، وفأن دول منطقة الخليج العربي الست تحتاج الى التفكير في بنية العلاقات الأمنية فيما بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية، وفي الدور الذي ينبغي على العراق ان يمارسه ضمن اطار استراتيجي جديد، كما يرى البعض ان للولايات المتحدة الامريكية التأثير الكبير في صناعة القرار السياسي الخليجي وان دعوات الولايات المتحدة الامريكية العلنية التي تنصح بها دول منطقة الخليج العربي للتعاطي مع العراق، لإقامة علاقات معه او قبول عضويته في مجلس التعاون الخليجي والتنازل عن الديون هي ليست إلا دعوات اعلامية أكثر مما تكون جدية فليس من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تكون علاقات العراق مع دول منطقة الخليج العربي جيدة او ايجابية وان صناع القرار في البيت الابيض يرون ان بقاء الحال على ما هو عليه لمصلحة اجندة امريكية بدأت ملامحها تتشكل حيث بقاء الوجود الامريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم جزء من تلك المصلحة (6).

إضافة الى ما سبق، فأن هناك مجموعة من التحديات التي تؤثر على واقع ومستقبل العلاقة بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست وهي قضية الملفات العالقة بين الكويت والعراق كقضية الديون والتعويضات قضية الاسرى والمفقودين التي لا زالت تعد من القضايا الخلافية بين الجانبين اذ ان هذا الملف يبقى مفتوحاً في ظل وجود بعض الاسرى العراقيين في الكويت وان اطلق سراح بعضهم، هذا ومن الصعوبة ان يصل الطرفين الى حلول حاسمة لهذه المسألة الشائكة (7). كما انه مازال مسألة الديون بين اخذ ورد بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست، والتي هي وكما سبق الحديث عنها في

(1) جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الامارات (90)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص 18 - 20.

(2) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2007، ص ص 147 . 148.

(3) سعيد حارب، لماذا يرفض مجلس التعاون دخول العراق، صحيفة اوان الكويتية، العدد 393، 18 / 12 / 2008. للموقع:

www.awan.com

(4) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(5) خضر عباس عطوان، الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية . خليجية فاعلة، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص 179.

(6) عبد الكريم صالح، مجلس التعاون ومستقبل العلاقات العراقية . الخليجية 14 / 7 / 2011 للموقع :

www.almohsun.elaphbog.com

(7) الكويت تطالب العراق بالتعاون في ملفي المفقودين وإعادة الممتلكات المسروقة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11095، 14

2009/4/ للموقع : www.awsat.com



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

دراستنا ليست ديون بل هي عبارة عن منح ومساعدات كانت قد قدمتها هذه الدول للعراق اثناء الحرب العراقية الايرانية عام 1980 - 1988 (1).

المطلب الثاني / احتمالية دخول العراق في المنظومة الامنية الخليجية

لم يكن العراق عضواً من اعضاء مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه عام 1981 والى الآن، رغم ان العراق يشكل مكوناً فعالاً في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بشكل خاص، بسبب عدم ثقة دول منطقة الخليج العربي بالسياسات التي كان ينتهجها النظام العراقي السابق، إلا انه بعد عام 2003، ظهرت دعوات جدية لانضمام العراق لمنظومة الأمن الخليجي، انطلاقاً من واقع ان العراق دولة خليجية كذلك لزوال الاسباب التي كانت تمنع دخول العراق للمجلس بعد سقوط النظام العراقي السابق (2)، فالعراق اليوم في ظل نظام ديمقراطي تعددي وتوجهات سياسة خارجية تتسم بالمصادقية واحترام سيادة الاول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، كما ان خطوة كهذه تصب في الاتجاه الواقعي للتقريب بين دول المنطقة وسعيها نحو تحقيق الكثير من المشاريع التي ظلت حبراً على ورق، رغم تبنيها من قبل الجامعة العربية، وفي مقدمتها مشروع التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك محاولات العراق الصادرة لمد الجسور بينه وبين كل دول العالم وفق اسس المصلحة المشتركة، كل ذلك دفع بعض دول مجلس التعاون الى ان تبادر إلى إظهار رغبتها في انضمامه للمجلس (3).

كما ان ثمة اسباب قوية وواضحة للعيان تقف وراء رغبة دول منطقة الخليج العربي في ان تربط العراق ضمن اطار اقليمي، إذ أن ذلك من شأنه ان يضيف ثقلأً اقتصادياً وقوة سياسية للمجلس ذاته (4).

وتشكل احتمالات دخول العراق الى مجلس التعاون الخليجي توسعاً مهماً لإمكانات مجلس التعاون الخليجي بوصفه كتلة اقتصادية وسياسية، كما سيؤدي اضافة العراق الى مضاعفة عدد سكان الكتلة تقريباً، وبتعبير اقتصادي فإن العراق سيزدهر لا محالة ويمكنه ان يعزز قوة المجلس الاقتصادية بدرجة كبيرة في السنوات القادمة (5)، لذلك فان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول منطقة الخليج العربي سيسهم في تعزيز العلاقات السياسية بالشكل الذي يشجع العراق الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، خاصة وان العراق له ثقله السياسي والاقتصادي ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، فكما هو معروف فإن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطاته النفطية، فضلاً عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة الى جانب كميات الغاز الطبيعي، ناهيك، عن الاراضي الخصبة والايدي العاملة والخبرات العلمية الاخرى، بما يطمئن الشركات الخليجية على الاستثمار فيه، بعكس ما اذا كان دولة فقيرة (6)، كما ان المسائل الاساسية الواجب الاتفاق عليها بين العراق ودول منطقة الخليج العربي الست قبل الانضمام يمكن ان تنحصر بالاتي : (7)

الحرص على الاستقرار السياسي – الأمني للمنطقة.

تسوية القضايا العالقة.

اعفاء الاقليم من التدخلات الخارجية (التسوية الثنائية للمنازعات الثنائية).

عدم تنفيذ دور الوكيل لاي قوة كبرى، واتخاذ موقف موحد من وجود قوات و قواعد عسكرية اجنبية في أراضي الاقليم.

(1) حامد عبيد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد 33، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص 110.

(2) العراق ومجلس التعاون الخليجي، صحيفة الايام، العدد 7919، 14 / 12 / 2012، للموقع :

www.alayam.com

(3) راسم قاسم، حول عودة العراق للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، 18 / 4 / 2011، للموقع :

www.majlis.mc.com

(4) جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي : دور دول مجلس...، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(5) المصدر السابق، ص 23 . 24.

(6) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، العراق وفكرة الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي العربية الفرص المتاحة والقيود المفروضة : مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، اعمال المؤتمر العلمي السادس، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 15 ص 17 .

(7) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص 174.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تبنى سياسات متجانسة بشأن التعاون الاقتصادي والسياسات النفطية والنزاعات الاقليمية.

تجنب سباق التسلح الذي يهدف الى فرض سيطرة احد الاطراف على الاطراف الاخرى.

تبنى موقف متقارب من سياسات الاصلاح السياسي الداخلي.

اقتناع الخليجيون ان احتواء العراق خليجياً كفيل بموازنة قوة ايران.

وعلى الرغم من تأخر دعوة العراق للمنظومة الخليجية إلا انه كانت هناك دعوات عديدة لانضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي منها دعوة وزير التجارة البحريني عام 2003 على هامش ملتقى رجال الاعمال العرب قال ((ان العراق مهياً لدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ولديه امكانيات كبيرة))، مضيفاً ((ان العراق كان عضواً في عدد من المنظمات الاقليمية الخليجية قبل عام 1990))⁽¹⁾، كما اتضح ذلك ايضاً في تصريحات الشيخ عبدالله زايد وزير الاعلام والثقافة بدولة الامارات العربية المتحدة في مؤتمر الخليج الذي نضمه مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في كانون الثاني عام 2004، حيث قال : ((إن مجلس التعاون الخليجي ليس نادياً مغلقاً وان العراق واليمن يمكن ضمهما الى المجلس اذا توفرت الشروط المؤاتية لذلك))، هذا بالإضافة إلى دعوة الكويت للعراق للدخول الى مجلس التعاون الخليجي⁽²⁾.

وفيما يخص وجهة النظر الامريكية في هذا الجانب فقد عبر عنها وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس في 2008 في منتدى حوار المنامة حول أمن الخليج الذي نظّمته مملكة البحرين بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للمدة من 12 - 14 كانون الاول 2008 بمشاركة مسؤولين من 25 دولة من بينهم الولايات المتحدة الامريكية والعراق وايران، إذ دعا في كلمته دول منطقة الخليج العربي الى ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي⁽³⁾، وبهذا المعنى فإن العلاقات الامريكية العراقية قدمت فرص اندماج العراق في بيئته الاقليمية الخليجية، وزاد من امكانية قبوله فيها دونما هواجس متضخمة في هذا الاتجاه او ذاك، وهذا احد المتغيرات التابعة للمتغير الامريكي الرئيسي في معادلة أمن منطقة الخليج العربي⁽⁴⁾. كما دفعت خطة الانسحاب الامريكي من العراق الى خلق مناخ اقليمي اكثر تقبلاً لدمج العراق في محيطه، والقبول به كطرف في معادلات الأمن والتعاون في منطقة الخليج العربي، وهذا في الاصل هدف امريكي معلن، اكدت عليه مراراً ادارة الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما، ذلك مع ضرورة التأكيد في الوقت ذاته على ان دمج العراق في محيطه الاقليمي يعد حاجة عربية وضرورية ثابتة ومتقدمة من ضرورات أمن منطقة الخليج العربي⁽⁵⁾، وهذا ما اكد عليه رئيس وزراء البحرين الامير خليفة بن سلمان آل خليفة، في اطار التحضيرات لانعقاد المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي في العاصمة الاماراتية ابوظبي في السادس والسابع من شهر كانون الاول عام 2010، إذ دعا الى عودة العراق كبلد قوي وفعال في منظومة العمل الخليجي واكد قائلاً : ((إن عودة العراق القوي الى منظومة العمل الخليجي والعربي سيزيدها قوة ومنعة))⁽⁶⁾.

كما دخل العراق والكويت مرحلة جديدة من العلاقات بعد زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي للكويت وحضور الشيخ صباح الاحمد الصباح قمة بغداد عام 2012، حيث تزايدت الآمال ببروز عهد جديد من العلاقات العراقية - الخليجية لما تمثله الكويت من اهمية في هذه المنطقة، مما يترك الخيار لبقية الدول في طي صفحة الماضي، ويرى الخبراء انه يمكن ومع تحسن العلاقات اذا كانت هناك ارادة حقيقية لبقية الدول الخليجية كإرادته الكويت، بأن يصبح العراق العضو السابع لمجلس التعاون الخليجي، وهو مكسب لهذه الدول ايضاً وليس للعراق فقط، وكان سفير الكويت لدى العراق علي المؤمن قد قال مؤخراً ((ان الزيارات الاخيرة المتبادلة بين قادة البلدين، ستعكس ايجاباً على العلاقات الثنائية في المرحلة

(1) نقلاً عن : ملتقى رجال اعمال العرب يدشن اعماله في البحرين بمشاركة 13 دولة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 9091، 19 /

تشرين الاول/ 2003 ، للموقع : www.aawsat.com

(2) نقلاً عن : عبدالله بن زايد العراق اقرب الى مجلس التعاون من اليمن، صحيفة الشرق الاوسط، والعدد 9177، 13 / كانون الثاني

2004. للموقع : www.aawsat.com

(3) نقلاً عن : واثق محمد براك، الدعوة العراقية لانشاء تجمع اقليمي خيار استراتيجي ام مبادرة سياسية، الراصد الاقليمي، العدد 24، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الثاني 2009، ص3.

(4) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العراق وايران والمتغيرات الامريكية، ط1، دراسات استراتيجية، العدد (147)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص14.

(5) المصدر نفسه، ص65.

(6) نقلاً عن : العراق ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المقبلة⁽¹⁾، كما دعت الكويت ايضاً العراق للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي بعد ثمانية ايام من زيارة نجل امير الكويت ووزير شؤون الديوان الاميري ناصر صباح الاحمد الى العراق عام 2012، وكشف خلالها عن وجود توجه كويتي للشراكة مع العراق ضمن منظومة اقليمية لدول شمال الخليج، كما اوضح ان بلاده تهدف من خلال هذه المنظومة الى تنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط بشكل كامل⁽²⁾.

لذلك تبقى مسألة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي بحاجة الى مفاوضات تقوم بها دول منطقة الخليج العربي الست لاستيعاب العراق، كما ينبغي على العراق ايضاً اثبات نفسه كعنصر بناء في المنظومة الامنية الخليجية لا كما تظنه دول منطقة الخليج العربي كمهدد لها.

الخاتمة

لقد كان توجه الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003، للانفتاح الاقليمي والدولي خاصة مع دول منطقة الخليج العربي من خلال محاولاتها لإزاحة اية معرقات لهذه العلاقة واقامة علاقات ودية وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا ان دول منطقة الخليج العربي وعلى الرغم من ادراكها بأن العراق يمثل ثقلأ سياسياً واقتصادياً كبيراً في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، إلا انها لا تزال تأخذ موقفاً متردداً بشأن استئناف العلاقة مع العراق أو إمكانية انضمامه الى مجلس التعاون الخليجي.

ومع التوجه نحو اعادة بناء العلاقات الخليجية العراقية كان لابد من توفر النظرة الواقعية في النظر الى العلاقات الخليجية العراقية باعتبارها مصلحة مشتركة للأمن والاستقرار الاقليمي بقدر كونها استجابة لمعطيات الجغرافيا والتاريخ، كما ان المطلوب هو سلسلة متكاملة في الاجراءات التي تعيد الحياة لهذه العلاقات بعد كل ما اعتراها من مشكلات. وهذه مهمة مشتركة لكن المسؤولية الاكبر تقع على دول منطقة الخليج العربي بسبب الظروف التي يمر بها العراق. إن وجود العراق في مجلس التعاون الخليجي سيساهم في نمو وزن المنطقة وتأثيرها السياسي في المستوى الاقليمي والدولي الى جانب التكامل الاقتصادي والتجاري، كما سيساعد في الحد من التناقضات والتوترات في المنطقة سواء داخل المنطقة ام الاقليم، كما ان العراق يمكن ان يكون ضماناً تحد من التوترات مع ايران وبوابة لعلاقات ايرانية خليجية خاصة في ظل ما يتمتع به من علاقات مع ايران و الولايات المتحدة الامريكية بنفس الوقت.

كما يجب ان تحدد دول منطقة الخليج العربي الدور الذي تود ان يؤديه العراق ضمن الاطار السياسي والاقتصادي في المنطقة كما يجب ان يكون لدول المنطقة تصور ما عن الكيفية التي يمكن للعراق من خلالها أن يتكيف داخل هذا الاطار على نحو تكافلي ومتبادل، كما ينبغي على دول منطقة الخليج العربي تجاوز الخلافات بينها وبين العراق اذا ارادت ان تقيم اطاراً أمنياً جديداً للمنطقة

**

(1) نقلاً عن : المالكي يبعث رسالة خطية لنظيره الكويتي، جريدة الصباح 11 / 6 / 2012. للموقع :

www.alshuhadaa.com

(2) الخزاعي يصف مايشهده علاقات العراق والكويت من تطور بالخطوة الصحيحة، السومرية نيوز، 29 نيسان 2012، للموقع :

www.alsumarianews.com



العراق وتحديات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على علاقات العراق الخارجية

د. نور عماد تركي

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

ملخص الدراسة :

تعد البيئة الإقليمية العراقية من أهم العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية. فالعراق يحتل موقعاً استراتيجياً في الشرق الأوسط ويحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الجنوب الكويت والسعودية ومن الغرب الأردن وسوريا. وبالتالي فإن أي تطورات في هذه الدول تؤثر مباشرة على العراق وعلى سياسته الخارجية. إذ تعتبر العلاقات مع إيران وتركيا من أهم العلاقات للعراق وتأثيرها يظهر بوضوح على السياسة الخارجية العراقية. كما أن الصراعات الإقليمية مثل الصراع في سوريا واليمن والتأثيرات الأمنية المرتبطة بها تؤثر أيضاً على السياسة الخارجية العراقية وتجعلها تتخذ مواقف مختلفة تبعاً للتطورات الإقليمية.

المقدمة :

إن تأثير الدول الخليجية وخاصة السعودية والإمارات على السياسة الخارجية العراقية يعود إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين البلدين. وبشكل عام، يمكن القول أن البيئة الإقليمية العراقية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية العراقية وتحديد الأولويات والمواقف الخارجية للبلاد. كما يتطلب تحديد الأولويات والمواقف الخارجية للعراق في بيئته الإقليمية، عملية تحليل شاملة للعوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقات الخارجية للبلاد. نقدم فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن إتباعها لتحديد الأولويات والمواقف الخارجية للعراق في بيئته الإقليمية:

1. تحليل الوضع الإقليمي: يجب على العراق أن يحلل بعناية الوضع الإقليمي والتحديات والفرص التي تواجهه في الساحة الإقليمية. هذا يتضمن فهم العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول المجاورة والدول الإقليمية الأخرى.
 2. تقييم المصالح الوطنية: يجب على العراق تحديد المصالح الوطنية الأساسية والأهداف الاستراتيجية التي يسعى لتحقيقها في الساحة الإقليمية. هذا يمكن أن يتضمن مصالح اقتصادية وأمنية وسياسية وثقافية.
 3. الاستشارة والتعاون: ينبغي للعراق أن يستشير الخبراء والمسؤولين والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية لتقديم آراء وتوجيهات حول الأولويات والمواقف الخارجية.
 4. تطوير إستراتيجية خارجية: بناءً على التحليل والتقييم، يجب على العراق تطوير إستراتيجية خارجية تحدد الأولويات والمواقف الخارجية المناسبة في بيئته الإقليمية. ويجب أن تكون هذه الإستراتيجية متوازنة ومنسجمة مع الأهداف الوطنية.
 5. التفاوض والتعاون: على العراق أن يتفاوض ويتعاون مع الدول الإقليمية لتحقيق مصالحه الوطنية والإقليمية. باختصار، يمكن تحديد الأولويات والمواقف الخارجية للعراق في بيئته الإقليمية من خلال تحليل الوضع الإقليمي، تقييم المصالح الوطنية، الاستشارة والتعاون، تطوير إستراتيجية خارجية والتفاوض والتعاون مع الدول الإقليمية.
- كما يمكن للعراق أن يكون مؤثراً في بيئته الإقليمية من خلال عدة طرق:
1. الدور السياسي: يمكن للعراق أن يكون مؤثراً في بيئته الإقليمية من خلال ممارسة دور قيادي في التحالفات الإقليمية والمنظمات الإقليمية. ويمكن للعراق أن يساهم في تشكيل السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر على المنطقة.
 2. الدور الاقتصادي: بفضل موارده النفطية الهائلة، يمكن للعراق أن يكون مؤثراً اقتصادياً في الإقليم. يمكن لهذا الدور أن يشمل التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الجوار والمنطقة بشكل عام.
 3. الدور الأمني: بسبب موقعه الاستراتيجي في الشرق الأوسط، يمكن للعراق أن يكون مؤثراً في الأمن الإقليمي والاستقرار. إذ يمكن للعراق أن يلعب دوراً في مكافحة التطرف والإرهاب ودعم الاستقرار في المنطقة.
 4. الدور الثقافي والاجتماعي: يمكن للعراق أن يكون مؤثراً في الإقليم من خلال تعزيز التبادل الثقافي والتعاون الاجتماعي مع دول الجوار والمنطقة.
- من خلال هذه الأدوار، يمكن للعراق أن يكون مؤثراً في بيئته الإقليمية وأن يساهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

وتوصلنا في دراستنا إلى توصيات لسياسة خارجية عراقية أكثر تأثيراً وتوازناً في المنطقة تشمل:



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

1. تعزيز الحوار الدبلوماسي: ينبغي للعراق أن يعزز الحوار الدبلوماسي مع جميع الأطراف في المنطقة، بما في ذلك الدول الجارة والأطراف الإقليمية الأخرى، والعمل على تحقيق التوازن في العلاقات معهم.
 2. تعزيز التعاون الاقتصادي: يمكن للعراق أن يكون أكثر تأثيراً من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الجارة والشركاء الإقليميين، وتوجيه الاستثمارات والتجارة نحو مصالحه الوطنية.
 3. الالتزام بالسلام والاستقرار: يجب على العراق الالتزام بدعم السلام والاستقرار في المنطقة، والمشاركة في جهود تحقيق حلول سياسية للصراعات والأزمات الإقليمية.
 4. تعزيز الدور الإنساني والثقافي: يمكن للعراق أن يكون مؤثراً من خلال تعزيز الدور الإنساني والثقافي في المنطقة، والمساهمة في تعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب.
 5. الالتزام بالمصالح الوطنية: ينبغي للعراق أن يعمل على حماية مصالحه الوطنية في كل علاقاته الخارجية، وأن يتجنب الانجراف نحو التحالفات أو الصراعات التي قد تضر بمصالحه.
- مما سبق نرى أنه يمكن للعراق أن يكون أكثر تأثيراً وتوازناً في المنطقة من خلال تعزيز الحوار الدبلوماسي، التعاون الاقتصادي، الالتزام بالسلام والاستقرار، تعزيز الدور الإنساني والثقافي، والالتزام بالمصالح الوطنية.

أهمية البحث :

إن للبيئة الإقليمية تأثيرات كبيرة على الاستقرار في العراق، وهذه التأثيرات يمكن أن يكون لها تأثيرات على السياسة الخارجية العراقية بشكل عام. والقرارات التي تصدر من العراق اتجاه المنطقة بشكل خاص.

إشكالية البحث: تنطلق الدراسة من سؤالين أساسيين وهما :

1. هل للدول المجاورة تأثير على السياسة الخارجية العراقية ؟

2. هل للبيئة الإقليمية دور في تشكيل السياسة الخارجية العراقية ؟

فرضية البحث : إن تأثير الدول على السياسة الخارجية العراقية يعود إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين البلدين. وبشكل عام، يمكن القول أن البيئة الإقليمية العراقية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية العراقية وتحديد الأولويات والمواقف الخارجية للبلاد.

منهجية البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي – التحليلي لما له من أهمية في وصف وتحليل الأحداث. لذا ستكون الدراسة وفق بحثين :

المبحث الأول : البيئة الإقليمية المجاورة للعراق

المبحث الثاني : تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية

المبحث الأول: البيئة الإقليمية المجاورة للعراق

يمتلك العراق مقومات جعلت منه ذو دور محوري جيو- سياسي دولي وإقليمي فعال إذ يمكنه ذلك من المساهمة في استقرار البيئة الإقليمية وتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة. وبالعكس فكما العراق يمكنه أن يكون مؤثر إذا فهو يتأثر بالبيئة المجاورة على كافة المستويات وهذه التأثيرات تختلف بطبيعتها وبمصدرها فمنها ما يكون من دول عربية مجاورة أو دول غير عربية بحكم موقعه الجيو- سياسي.

المطلب الأول: أثر الدول المجاورة على العراق

منذ الهزيمة العسكرية لداعش، والعراق لا زال يواجه العديد من المشاكل منها التوترات المجتمعية، ومستوى مقلق من الفساد، وضعف الاقتصاد (فالناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 لا يزال أقل مما كان عليه في عام 1990 وفقاً للبنك الدولي)، بالإضافة إلى العديد من النازحين داخليا وضغوط الهجرة. هذه العوامل تقوض استقرار العراق. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز التوترات الإقليمية هذه الصعوبات الداخلية بل وحتى تضاعفها. لهذا السبب، لا يزال العراق يكافح من أجل العثور على مكان مناسب في المنطقة بأكملها خاصة الخليج. وسيستفيد العراق من خفض التصعيد في المنطقة وحث جميع الأطراف إلى خوض خطة العمل الشاملة المشتركة لتعزيز الاستقرار¹.

. Josep Borrell , Iraq, a cornerstone of regional stability, High 1
Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

يقع العراق على مفترق طرق استراتيجي بين العالم العربي وبقية آسيا، وهو نقطة دخول إلى المنطقة للقوى غير العربية مثل تركيا وإيران وخط دفاع للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. مع ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم مع مخطط لزيادة الإنتاج بشكل كبير، كما إن البلاد لديها القدرة على أن تكون دولة غنية. ولجميع جيرانها مصلحة حيوية في ضمان أن يصبح العراق حليفا وليس معتبدا، كما كان في عهد صدام حسين.

ولكن وبسبب الخلافات بين جيران العراق في كثير من الأحيان، فهناك خطر من أن تصبح البلاد ساحة للصراعات السياسية في المنطقة¹.

تمتاز البيئة الإقليمية للعراق بكونها بيئة توتر وصراع إضافة إلى أنها بيئة تؤثر بها القوى العظمى وتداخلاتها الخارجية، ونعني بذلك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إذ إن الدولتين ترغبان بأن تكون هذه مناطق نفوذ خالصة لهما.

إما بالنسبة لدول المنطقة فأن العلاقات بينهم وبين العراق تتسم بالتأثير والتأثر، وذلك بين العراق ومحيطه الإقليمي ويشمل بذلك محيطه العربي.

كان للعوامل الخارجية بعد عام 2003 دور في تصعيد التوتر والصراع الداخلي في العراق بعد أن أصبح ساحة للصراع وتقاسم النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية لأسباب مرتبطة بالترتيبات السياسية الجديدة في العراق، مثل وجود قوات أجنبية في محيط تلك الدول².

و كان للدول الإقليمية المحيطة بالعراق سواء العربية أو غير العربية دور في عرقلة العملية السياسية في العراق بعد العام 2003، ولم يقتصر تأثيرها على البعد السياسي فقط بل شمل أبعاد أخرى ومنها الأمني والاقتصادي والاجتماعي، وكان البعد الأمني في العراق الأكثر تأثراً، ويمكن ذلك في أن البيئة الخارجية لها التأثير الأكبر عليه، وأن هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي فيما يخص الوضع الأمني العراقي من الممكن أن يبقى يحكم الاتجاه المستقبلي لهذا الوضع... وإن الأثر الإقليمي والدولي له تأثيره على الأمن الوطني العراقي، ومن ثم هو يحتم التحرك على ثلاثة مستويات: داخلية وإقليمية ودولية، وعند إدارة الملف الأمني العراقي، إذ أن مثل هذا التحرك الشامل، يجب أن لا يترك ثغرات ممكنة لاستغلالها من أطراف تريد زعزعة الأمن في العراق³.

وعملت دول البيئة الإقليمية المجاورة للعراق على تصدير وسائل العنف إليه أو عبر استمالة عناصر من نخبته السياسية غير المدركة لحجمها الحقيقي ودورها التاريخي الذي يجب أن تؤديه، أو بعدم التفاعل الإيجابي مع العملية السياسية، وبناء جدار من العزل حولها، أو باستغلال الضعف المرحلي للعراق في الوقت الحاضر، من أجل تصفية حسابات عقائدية أو سياسية أو دولية أو إقليمية على أرضه، وهذا الدور الذي أدته تقريبا كل دول جوار العراق، يشكل وما يزال واحداً من أهم التحديات التي تواجه العملية السياسية في العراق وتهدد نجاحها وكذلك تهدد الأمن العراقي⁴.

ولكن في الوقت الحالي يمكن القول ان البيئة الإقليمية للعراق بدأت ترغب بظهور مرحلة جديدة لعلاقاتها ومصالحها مع العراق، إذ إن كل دولة تقيم المخاطر والتحديات التي تواجه او قد تهدد مصالحها القومية وكيف يمكن لها الاستفادة من التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة بشكل عام والعراق خاصة، وهذا يرتبط أيضا بالرؤية الأمريكية للتفاعل الإقليمي

Policy / Vice-President of the European Commission, , 11.09.2021 , further

more: https://www.eeas.europa.eu/eeas/iraq-cornerstone-regional-stability_en

. LIZ SLY, Neighboring countries compete for influence in IraQ ,LOS ANGELES TIMES, AUG. 4, 1

2010 12. Further : <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2010-aug-04-la-fg-iraq-neighbors-20100804-story.html>

2. منى جلال عواد و سوزان كنعان عبد الرزاق إبراهيم، البيئة الإقليمية العربية وغير العربية المؤثرة على الاستقرار السياسي في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 47، 2023، ص 255.

3. منى جلال عواد وسوزان كنعان عبد الرزاق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 267

4. منى جلال عواد وسوزان كنعان عبد الرزاق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 268



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الذي يجب إن يكون العراق طرفاً فاعلاً فيه، إلى جانب الطريقة التي قد تتجر كبتها السياسة الأمريكية في المرحلة القادمة التي يرى باحثون أنها ستشهد تغييرات جديدة وقد يكون لها انعكاسات على العراق وبيئته الإقليمية.¹

باختصار يمكن توضيح تأثير الدول المجاورة على العراق يمكن أن يكون متنوعاً ومعقداً نظراً للعديد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية. وفيما يلي بعض النقاط المهمة حول هذا الموضوع:²

1. إيران: تمتلك إيران تأثيراً كبيراً على السياسة العراقية والشؤون الأمنية. تتمثل هذه العلاقة في الأبعاد الاقتصادية والدينية والثقافية أيضاً..

2. تركيا: الدور التركي مهم في العراق، خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية. كما أن لها علاقات مع مجموعات كردية داخل العراق، مما يؤثر على الاستقرار في مناطق معينة بين حين وآخر.

3. السعودية والخليج العربي: تركز علاقاتها مع العراق عادة على الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، بالإضافة إلى الدعم السياسي.

4. سوريا: يؤثر الصراع في سوريا على الأمن الإقليمي والاستقرار في العراق، بما في ذلك تدفق اللاجئين والتأثير على الأمن الحدودي.

5. الأمريكيين والقوات الدولية: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، كان للقوات الدولية تأثير كبير على السياسة والأمن العراقي، وما زال لها وجود وتأثير في العلاقات السياسية والأمنية إلى اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل داخلية أخرى مثل التيارات السياسية والقبائل والدين والثقافة، التي تؤثر أيضاً على ديناميكيات السياسة والاقتصاد في العراق بشكل كبير.

المبحث الثاني

تأثير البيئة الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية

لطالما كانت المنطقة موقعا للمنافسة بين القوى الإقليمية، ومع ذلك، وكما نوقش أعلاه، فقد ساد نوع من التوازن غير المستقر حول التسلسلات الهرمية الحالية للمكانة الإقليمية لدول المنطقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الضغوط التي فرضتها الجهات الفاعلة الخارجية على النقطة بشكل عام وعلى بعض الدول بشكل خاص.

المطلب الأول

تأثير البيئة الإقليمية على صنع القرار السياسي الخارجي العراقي

تتحرك علاقات العراق الخارجية وسياسياته حول نوع من التوازن مع دول الجوار الإقليمي والانفتاح أكثر على الدول العربية فهي تمثل عمقه الإستراتيجي العربي، كما يرغب صانع القرار العراقي أن يكون له دور أكبر في القضايا العربية كنوع من تعزيز الثقة مع الدول العربية وإثبات إن الدور العراقي دور أساسي وبناء، لكن يأتي هذا الدور مع المحافظة على علاقات مستقرة مع الدول الأخرى غير العربية لكي لا يكون لديهم هواجس بأن العراق يغير من سياسته الخارجية اتجاههم. وهذا الأمر يضيف على علاقات وسياسات العراق الخارجية المرونة وسعة بالتحرك ويزيد من نجاح علاقاته المستقرة.³

إلا أن الملاحظ على تحركات القوى السياسية العراقية، أنها أخذت تميل نحو تحقيق المزيد من الاستقلالية في القرار ومحاولة بناء علاقة مستقرة جديدة مع القوى الدولية والإقليمية القريبة منها وهذه العلاقات قائمة على أساس الشراكة الحقيقية مع مد روابط الثقة مع القوى الأخرى التي لا تشترك معها بعلاقات جيدة، وهنا يبرز دور السياسة الخارجية العراقية، إذ من المتوقع أن تبني السياسة الخارجية العراقية توجهاتها على أساس قاعدة التأثير والتأثير المتبادل والمصالح المتبادلة بعيداً عن الاصطفاف الإقليمي والدولي قدر المستطاع والتركيز على بناء علاقات جيدة مع الجميع لاسيما مع دول الجوار لخدمة أهداف السياسة الخارجية العراقية. وعلى

1. حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار أهداف ومصالح، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص20

2. Roz price ,Environmental risks in Iraq , institute of development studies , United Kingdom, Brighton, 2018, p 9.

3. سعد عبيد السعدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010، وحدة البحوث والدراسات السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 2012، ص 4



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الرغم من أن استقلال القرار السياسي العراقي عن التأثيرات الإقليمية والدولية يعد صعباً لاسيما في عالم يقوم على أساس الاعتمادية المتبادلة وغير المتبادلة وكثافة التفاعل بين مكوناته وأن هذه الاعتمادية قائمة على أساس الفارق في القوة والنفوذ، إلا إن درجة وطبيعة التفاهات الداخلية العراقية حول المشتركات والثوابت الوطنية بين القوى السياسية الرئيسية كفيلة بصنع سياسة خارجية عراقية قادرة على التصدي لهذه المهام¹.

تؤدي البيئة الإقليمية دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الخارجية للعراق، وتؤثر عليها بعدة طرق مهمة يمكن إيجازها بما يأتي²:

1. الأمن والاستقرار: يرتبط استقرار العراق بشكل كبير بالأمن في المنطقة المحيطة به. إذ أن وجود نزاعات مسلحة أو توترات في دول مجاورة مثل سوريا أو الخلافات في منطقة الخليج العربي يمكن أن تنعكس سلباً على الاستقرار الداخلي للعراق مما يؤثر على سياساته الخارجية.

2. العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة: تتأثر سياسة العراق الخارجية بشكل كبير بعلاقاته مع الدول المجاورة مثل إيران وتركيا والسعودية وسوريا. هذه العلاقات قد تكون متوترة أو مستقرة وتؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يتخذها العراق.

3. التجارة والاقتصاد: تعتمد اقتصاديات الدول المجاورة والعلاقات التجارية معها على تأثير كبير في السياسة الاقتصادية الخارجية للعراق. على سبيل المثال، الصادرات والواردات والاستثمارات المشتركة تلعب دوراً في توجيه سياسات التجارة الخارجية والاستثمار في العراق.

4. القضايا الإنسانية والاجتماعية: مثل تدفق اللاجئين والمهاجرين والقضايا الإنسانية الأخرى، والتي قد تدفع العراق إلى اتخاذ مواقف دبلوماسية أو إنسانية مع الدول المجاورة ومنظمات المجتمع المدني.

5. التأثير الإقليمي للقوى الكبرى: مثل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، الذين لهم أيضاً تأثير كبير في السياسة الخارجية للعراق وقدرته على التأثير في العلاقات الإقليمية والدولية.

بشكل عام، فإن توازن القوى والديناميكيات الإقليمية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل سياسة العراق الخارجية، ويجب على القادة السياسيين في العراق أن يكونوا حذرين ومتفهمين للتأثيرات الإقليمية عند اتخاذ القرارات الدولية.

تتجه السياسة الخارجية العراقية إلى أداء دور إقليمي أكبر وأكثر فعالية، ضمن رؤية أوسع لتشكيل صيغة مختلفة للتفاعلات الإقليمية، والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في الانحياز المحور من المحاور بأشكالها التي ستعكس بشكل أو بآخر على المكانة الإقليمية المرتقبة للعراق. وهذا يعني تبني نموذج سياسة عدم الانحياز وعدم وقوع الدولة العراقية في المجال الحيوي لإحدى الاستراتيجيات الإقليمية المندفعة، مما يؤدي إلى إنتاج أزمات جديدة العراق في غنى عنها. وبما أن الحياد غير قابل للتطبيق سياسياً في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الإقليمي مع استمرار الضعف النوعي، الذي يعيشه العراق، واختراق المجال الحيوي من الاستراتيجيات الإقليمية، وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الأوسط. هذا ما يدفع نحو تبني نموذج التوازن الفعال وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدي إلى دور التوازن الإقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة إستراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية. بما يعمل على منع تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً شرقاً وأسطياً. وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة. وهو الأنموذج الأفضل للعراق والمنطقة، فبقاء العراق ضعيفاً سيقود إلى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى، وتشتت سيؤدي إلى إعادة رسم للخارطة السياسية الإقليمية لأغلب دول المنطقة. ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الأداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف، فمقاربة أداء التوازن الإقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مرتكزات الصراع بين محاور القوى الفاعلة، سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات، لكن عبر آلية وسلوك مختلف عن السابق، وبعبارة أخرى أن العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف

إقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط إيقاع التحالفات الإقليمية من منطلق إدراك حقيقي لأهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الإقليمي بهيكلته الجديدة وعناصر القوة الجيوستراتيجية، وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنوية في الوصول إلى تطلعات السياسة الخارجية³. لقد تميزت المتغيرات الإقليمية والدولية

1. المصدر نفسه، ص 5

2. Roz price ,Environmental risks in Iraq, OpCit, p102 .

3. سيف حمزة لفته، متغيرات البيئة وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 42، 2022، ص 199.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

اتجاه العراق بمواقف متباينة ذكرنا منها الإقليمية ونذكر الدولية منها وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وإقرارها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي كانت تعمل عليه وفق توافق مع بعض الدول العربية منها مصر وسوريا والسعودية، ولذا أدركت الدول الإقليمية للعراق خطورة وضعها الإقليمي والدولي في نتيجة تداعيات احتلال العراق، حينها عملت الدول الإقليمية على تحفيز الجامعة العربية لشجب ورفض الحرب ضد العراق وحل الأزمات بالطرق السلمية.

هنا يبرز دور صانع القرار، إذ إن أبرز ما يعمل عليه صانع القرار هو ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفقاً لمقتضيات الموقف والأزمة التي يواجهها إلى إيجاد قرارات توفيقية تضمن المصالح المتبادلة دون خسائر لجميع الأطراف وتحمل نتيجتها لتجاوز ردة فعل صناع القرار.¹

الخاتمة:

تؤدي البيئة الإقليمية للعراق والدول المجاورة له دوراً رئيسياً-إيجابياً وسلبياً - في استقرار وإعادة أعمار "العراق الجديد". وفي محاولة لمنع الصراع العابر لحدود العراق ومن أجل تعزيز المشاركة الدولية والإقليمية الإيجابية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً حوارياً رفيع المستوى وغير رسمي بين شخصيات السياسة الخارجية والأمن القومي من العراق والدول المجاورة. كان إعلان مرمرة، وهو مخطط لعملية سلام إقليمية للعراق كمحاولة لدعم دور العراق الإقليمي في المنطقة وتعزيز استقراره.

بالتالي ومما سبق نرى أنه لا يمكن للعراق اتباع سياسات العزلة لتحقيق استقراره وذلك للترابط والتداخل بينه وبين البيئة الإقليمية، ولا يمكنه تشكيل تحالفات مع دول والنأي بنفسه عن دول أخرى كونها تضعه في المواجهة، لذا يعد من الأفضل إتباع سياسات واستراتيجيات وعلاقات متوازنة مع الجميع لكسب الأصدقاء دون تمييز طرف عن آخر. بل جذب الكثير دون شروط وبودية في سياسته الخارجية، فالعراق يتأثر بمحيطه الإقليمي بشكل كبير وواضح، وذلك لأسباب متعددة سياسية واقتصادية وأمنية، لذا من الممكن إتباع سياسات إيجابية بالتعامل مع القضايا الإقليمية وعدم التدخل بشؤون الدول الأخرى، وكما العراق يهتم سلامة وأمن المنطقة كونها تؤثر عليه فالمنطقة أيضاً تهتم بأمن العراق كونه يؤثر في أمنها واستقرارها. وأبرز مثال على ذلك هو دخول داعش الإرهابي وما سببه من انهيار أمني وعمليات تهجير قسرية. لذا يعد العمل والتعاون على مستوى إقليمي ضروري لمنع أي تهديدات مستقبلية.

يرى الباحث ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن العراق يواجه تحديات بيئية إقليمية متعددة تؤثر بشكل كبير على علاقاته الخارجية. ويمكن تلخيصها ببعض النقاط الرئيسية :

1. الموارد المائية : يعتمد العراق بشكل كبير على مياه الأنهار مثل نهر دجلة والفرات، والتي تتبع من دول مثل تركيا وإيران. وإن نقص المياه والسياسات المائية في دول الجوار قد تؤثر سلباً على الإمدادات المائية للعراق، مما يزيد من التوترات بين الدول المعنية.

2. التلوث البيئي : إن الصناعة والتنمية غير المستدامة في العراق قد تؤدي إلى تلوث بيئي، مما يمكن أن يتسرب عبر الحدود إلى دول الجوار، مما يؤدي إلى خلافات بيئية.

3. التغيرات المناخية: تؤثر التغيرات المناخية على جميع الدول في المنطقة، وتزيد من التحديات البيئية مثل الجفاف وانخفاض مستويات المياه، مما يمكن أن يؤثر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي في العراق ودول الجوار.

4. النفط والطاقة: يؤثر قطاع النفط في العراق على البيئة المحلية ويمكن أن يكون له تأثيرات عبر الحدود، مما يسبب توترات بين الدول المعنية بسبب السياسات البيئية والاقتصادية.

تلخص هذه التحديات البيئية الإقليمية التي تواجه العراق، والتي تؤثر بشكل كبير على علاقاته الخارجية. إدارة هذه التحديات تتطلب التعاون الإقليمي والدولي، وقد تكون مصدراً للتوترات أو الفرص للتعاون البناء بين الدول في المنطقة.

المصادر والمراجع :

1. منى جلال عواد و سوزان كنعان عبد الرزاق إبراهيم، البيئة الإقليمية العربية وغير العربية المؤثرة على الاستقرار السياسي في العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 47، 2023،

2. حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار أهداف ومصالح، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2011

3. سعد عبيد السعدي، المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010، وحدة البحوث والدراسات السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية 2012

1. المصدر نفسه، ص 205



4. سيف حمزة لفتة، متغيرات البيئة و تأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 42، 2022.

Reports:

1. Roz price ,Environmental risks in Iraq , institute of development studies , United Kingdom, Brighton, 08 June 2018,.

Internet sites :

Josep Borrell , Iraq, a cornerstone of regional stability, High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy / Vice-President of the European Commission, 11.09.2021 ,further more:
https://www.eeas.europa.eu/eeas/iraq-cornerstone-regional-stability_en

LIZ SLY, Neighboring countries compete for influence in IraQ ,LOS ANGELES TIMES, AUG. 4, 2010 12. Further : <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2010-aug-04-la-fg-iraq-neighbors-20100804-story.html>



وجود التحالف الدولي في العراق وأثره على السيادة

م.م فيصل غازي ناصر *

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.م نورالدين عبدالله نايف *

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص:-

يواجه التحالف الدولي في العراق ضغوط رسمية وشعبية كبيرة من أجل إنهاء تواجده ومهامه العسكرية، لاسيما بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر عام ٢٠٢٣، وعلى الرغم من أن المطالبات بإنهاء تواجد التحالف الدولي على الأراضي العراقية تعود إلى حادثة المطار واغتيال (قادة النصر) في عام 2020، إلا أنها اكتسبت زخماً كبيراً بعد تورطها بانتهاك السيادة العراقية من خلال قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقصف عدد من المواقع العسكرية التابعة للقوات المسلحة العراقية واغتيال قيادات تابعة للمقاومة الإسلامية، وترى بعض القوى الوطنية أن العراق لم يعد بحاجة إلى قوات أجنبية على أراضيه، وأن داعش لم يعد يشكل تهديداً كبيراً للدولة العراقية ومع ذلك، لا يزال هناك جدل محتدماً حول الحاجة إلى التحالف الدولي والوجود الأمريكي في العراق، لاسيما في ظل استمرار الهجمات ضد الجيش والقوات الأمنية، وإن إنهاء وجود التحالف الدولي في العراق يتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على السيادة الوطنية والحاجة إلى الأمن والاستقرار والتي دائماً ما تلوح بيها الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: _ داعش، مكافحة الإرهاب، التحالف الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، السيادة العراقية.

Summary: The international coalition in Iraq is facing great official and popular pressure to end its presence and military missions, especially after the Israeli aggression on the Gaza Strip in October 2023, and despite the fact that the demands to end the presence of the international coalition on Iraqi territory go back to the airport incident and the assassination of (Al-Nasr leaders) in In 2020, however, it gained great momentum after it was involved in violating Iraqi sovereignty through the international coalition led by the United States of America bombing a number of military sites belonging to the Iraqi armed forces and assassinating leaders affiliated with the Islamic Resistance. Some national forces believe that Iraq no longer needs foreign forces to its territories, and that the Islamic State in Iraq and al-Sham (ISIS) no longer poses a major threat to the Iraqi state. However, there is still a heated debate about the need for the international coalition and the American presence in Iraq, especially in light of the continuing attacks against the army and security forces, and that ending the presence of the international coalition in Iraq requires a delicate balance between Preserving national sovereignty and the need for security and stability, Which the United States of America always threatens.

Keywords: ISIS, combating terrorism, international coalition, United States of America, Iraqi sovereignty.

المقدمة :

على اثر اشتياح عصابات داعش الإرهابية عام ٢٠١٤ لأجزاء واسعة من الأراضي الدولية العراقية، طلبت الحكومة العراقية المساعدة من المجتمع الدولي للوقوف ضد هذه العصابات الإرهابية وطردها لما تمثله هذه الجماعات من خطر على الأمن والاستقرار في العراق والمنطقة وكذلك على المجتمع الدولي بشكل عام، وقد أسهم التحالف الدولي في مساعدة القوات المسلحة العراقية بطرد هذه التنظيمات الإرهابية وتحرير الأراضي العراقية في عام ٢٠١٧، الأمر الذي دفع بعض القوى الوطنية للتساؤل عن مبررات استمرار تواجد التحالف الدولي، لاسيما وأن الحكومة العراقية قد صرحت في محاليل وطنية ودولية لم يعد هناك حاجة لتواجد قوات التحالف الدولي وإن القوات المسلحة العراقية جاهزة وقادرة للحفاظ على سلامة الأراضي العراقية.

* قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين / nooraldin.abdullah@nahrainuniv.edu.iq

* قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين / Faisal.ghazi@nahrainuniv.edu.iq



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

وقد تعالت الأصوات الداعية بطرد هذه القوات بعد تورطها في حادثة المطار واغتيال قادة النصر، الأمر الذي دفع البرلمان العراقي إلى اعتبار أن هذه الممارسات خرق للسيادة العراقية وخروج عن المهام المكلفة بها هذه القوات، وفي عام ٢٠٢١ توصل الجانبان إلى تفاهم بأن تتمركز قوات التحالف في قواعد عسكرية عراقية وإن تضطلع بمهام استشارية وتدريبية، وبعد اشتياح القوات الإسرائيلية لقطاع غزة بعد ٧ أكتوبر عام ٢٠٢٣ تزايدت انتهاكات قوات التحالف الدولي للأراضي العراقية إثر انخراط المقاومة الإسلامية العراقية في معركة طوفان الأقصى، إذ جددت الحكومة العراقية دعوتها للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمغادرة البلاد بإلحاح.

الأهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

١. تأتي أهميتها من أنها تتناول واحدة من الموضوعات المتعلقة في استقلال وسيادة العراق.

٢. تأتي أهميته من تسليط الضوء على مستقبل وجود التحالف الدولي في العراق.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في الآتي:

١. تهدف الدراسة إلى بيان أسباب وجود التحالف الدولي في العراق، والمطالبات الرامية برحيله.

٢. توضيح مستقبل التحالف الدولي على الأراضي العراقية، وأثره على سيادته.

الإشكالية: تنطلق إشكالية الدراسة من أن العراق استعان بالتحالف الدولي للحفاظ على سيادته للتخلص من عصابات داعش الإرهابية، ولكن تورط التحالف الدولي في انتهاك السيادة العراقية في أوقات لاحقة، من هنا تتفرع مجموعة من التساؤلات:

ما مبررات تواجد التحالف الدولي في العراق؟

ما أسباب تصاعد المطالبات برحيل التحالف الدولي من العراق؟

ما أثر وجود التحالف الدولي على السيادة العراقية؟

ما أسباب اصرار الولايات المتحدة الأمريكية لوجود التحالف الدولي؟

ما مستقبل التحالف الدولي في العراق؟

الفرضية: تنطلق فرضية الدراسة من أن وجود التحالف الدولي جاء بطلب من الحكومة العراقية من أجل الحفاظ على سيادته من عصابات داعش الإرهابية، ولكن بعد النصر على داعش عام ٢٠١٧ استمر التحالف الدولي بالوجود على الأراضي العراقية وتورط بأخترق السيادة من خلال توجيه ضربات دفعت البرلمان العراقي إلى قرار بإنهاء وجود التحالف الدولي، وارتفعت أصوات المطالبة برحيله أكثر أيام حكومة السيد السوداني.

مناهج الدراسة: إن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة هي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

المبحث الأول: داعش وتشكيل التحالف الدولي في العراق:

نتناول مطلبين في هذا المبحث الأول: ظهور داعش وسقوط محافظات، والثاني: إعلان النصر واستمرار التحالف.

المطلب الأول: ظهور داعش وسقوط محافظات

إن الأسباب والدوافع وراء تفشي ظاهرة الإرهاب في العراق يمكن تصنيفها إلى مجموعتين أساسيتين من الأسباب، تضم الأولى منها الأسباب الداخلية للإرهاب وكذلك أسباب خارجية، وأول الأسباب الداخلية يتمثل بوكالات التنشئة الاجتماعية التي تمثل أهم منظومة اجتماعية قادرة على احتواء ومكافحة الإرهاب من خلال توعية المجتمعات باتجاه رفض واحتواء هذه الظاهرة^(١).

وعليه فإن تراجع دور وكالات التنشئة والانحراف والقصور الذي أتسم بها قد أسهم في انطلاق الشرارة الأولى التي انطلق منها الغلو والتطرف من الجماعات الإرهابية التي تدفقت إلى العراق من وراء الحدود، ووجهت أعمالها الإرهابية إلى شرائح وفئات اجتماعية متعددة، في ضوء وجود بيئة تميزت بسيادة الولاءات الطائفية الضيقة في العراق، مما وفر

(١) حمد صالح العساف، المدخل إلى البحوث في العلوم السلوكية، الرياض، العبيكان للطباعة، 1995، ص ٢٢.



المناخ لبث السموم الفكرية من الجهات التي تحاول زعزعة الأمن والسلم في العراق، إضافة إلى عوامل أخرى منها السياسية والاقتصادية وظاهرة الفساد والبطالة وغيرها(1).

فضلاً عن ذلك، كانت هناك أيضاً عوامل خارجية كان لها دور كبير في ظاهرة الانهيار الأمني في العراق ولعل أبرزها هو التدخل السلبي لدول الجوار في الشأن الداخلي العراقي، ففي تلك الفترة اشتعلت المنطقة العربية بتأثيرات ثورات الربيع العربي وظهرت التنظيمات الإرهابية في المنطقة التي أدت إلى انتشار الفوضى والصراعات والتدخلات العسكرية سواء أكانت إقليمية أم دولية وانشأت على أثرها تحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى تحت ذريعة فرض الأمن والسلم ومحاربة الإرهاب(2)، ومن الأسباب الخارجية الأخرى وراء تنامي العمليات الإرهابية في العراق بعد 2003، إذ وان العراق محاط ببعض الدول التي لا تتبنى النهج الديمقراطي، إذ ترى أن التغيير الذي شهده العراق ناقوس خطر كان يهددها بالدرجة الأولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى ترى دول إن الوجود الأمريكي في العراق يستهدفها بالدرجة الأولى، مما دفع من هذه الدول إلى دعم الإرهابيين في العراق، والسماح بتسللهم إلى داخل الأراضي العراقية ومدعم بالسلاح والمال ليستهدفوا المشروع السياسي العراقي برمته، وعليه يمكن الاستنتاج إن العراق حينها لا يملك استراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب(3).

يمثل تنظيم داعش أحدث تجسيد في سلسلة طويلة من الحركات الإسلامية المتشددة، التي تعود أصولها إلى ما قبل غزو العراق عام 2003 وظهور تنظيم القاعدة(4) وبعد أن غزت الولايات المتحدة أفغانستان عام 2001 ما جعل تنظيم القاعدة يوزع قاعدته في البلدان المجاورة حفاظاً عليهم، فقامت بإرسال "أبو مصعب الزرقاوي" إلى العراق، وبعد الغزو الأمريكي وبالاغتماد على دعم (أنصار الإسلام)، أسس الزرقاوي جماعته "جماعة التوحيد والجهاد" وبسرعة كبيرة تمكن الزرقاوي من ضم ما يصل إلى خمسة آلاف رجل متفرغين للتنظيم، بالإضافة إلى دعم عشرين ألف عنصر محلي عن الحاجة(5).

بعد ذلك تم التوحيد بين "جماعة التوحيد والجهاد" التي شكلها "أبو مصعب الزرقاوي" وعناصر تنظيم القاعدة الذين كانوا موجودين في العراق، وعلى أثرها قام بمبايعة الزرقاوي لزعيم تنظيم القاعدة "أسامة بن لادن" واتفقهما على تشكيل (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين)، الذي جمع كلا التنظيمين وفي عام 2006، أعلن زعيم تنظيم القاعدة في العراق "الزرقاوي" تشكيل "مجلس شوري المجاهدين"، الذي تولى زعامته "عبد الله رشيد البغدادي"، ويعد المجلس النواة الأولى لتنظيم داعش الإرهابي، تكون من (تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، جيش الطائفة المنصورة، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الجهاد الإسلامي، سرايا الغرباء، كتائب الأهوال)، بعد مقتل الزرقاوي في عام 2006، تولى "أبو حمزة المهاجر" قيادة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في العام نفسه تم تشكيل دولة العراق الإسلامية بزعامة "أبو عمر البغدادي"، بعد اجتماع الفصائل المسلحة وتوقيعهم معاهدة حلف المطيبين، وفي 2010 تم مبايعة "أبو بكر البغدادي" أميراً لتنظيم داعش الإرهابي في العراق بعد تولي البغدادي زعامة التنظيم، توسعت عمليات الهجوم النوعية لداعش(6).

أعلن (أبو بكر البغدادي) في 12 يوليو 2012، انطلاق عملية (هدم الأسوار)، داعياً الشباب للهجرة للعراق والمشاركة في العمليات العسكرية التي يخوضها التنظيم، ومع بدء العمل باستراتيجية هدم الأسوار انطلقت بنشاط عمليات اغتيالات

(1) هيفاء أحمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998، ص ص 3-5.

(2) خليل حسين، مكافحة الارهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2012، ص ص 5-6.

(3) دنيا جواد، الارهاب في العراق.. دراسة في الاسباب الحقيقية دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق... ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص 140.

(4) From Crisis to Catastrophe: the situation of minorities in Iraq, Minority Rights Group international, p.3, <https://n9.cl/c68b9>

(5) فواز جرجس، داعش إلى أين - جهاديو ما بعد القاعدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، مايو 2016، ص ص 69-71.

(6) محمد علوش، داعش وإخواتها-من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2015، ص ص 143-158.



العسكريين في القوات الأمنية العراقية، العمليات الانتحارية، السيارات المفخخة، والهجوم على الدوائر الحكومية⁽¹⁾، وبعد اندلاع الأزمة السورية وانخراط التنظيم الارهابي في الصراع هناك، قام البغدادي بإرسال عناصره للقتال ضد النظام السوري⁽²⁾. وفي 8 نيسان 2013 أعلن "أبو بكر البغدادي" تأسيس ما سمي بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام"⁽³⁾.

إذ اعتمد التنظيم على ضباط الجيش السابق والعسكريين السابقين الذين انضموا له، ومع زيادة عدده للضعف داخل العراق⁽⁴⁾؛ تقدمت عملياته وهاجم (سجن التسفيرات) في مدينة تكريت ونجح بإطلاق سراح (120) سجين من قادة التنظيم، بعدها تمكن من اقتحام (سجن بغداد المركزي) و(سجن التاجي) بعملياتين عسكريتين ضخمتين استخدم فيها 12 سيارة مفخخة وقطع الطرق المؤدية للسجنين، وقصف نقاط الجيش القريبة، وتمكن من تهريب (500) من عناصر تنظيم داعش الذين كانوا في السجنين⁽⁵⁾.

وبعد أن تمكنت عصابات داعش من إحكام سيطرتها على مدينة الرقة السورية مركز المحافظة بعدما انسحبت فصائل المعارضة الأخرى التي كانت موجودة معها، وأصبحت المدينة مركزاً للتنظيم، وفي تطور سريع للأحداث تمكن داعش من السيطرة على مدينة الموصل، وبعد أن ضمنت السيطرة على الموصل وتوسعاتها بعد ذلك امتلاك أراضي شاسعة، فضلاً عن الحصول على سلاح وعتاد متطور وامتلاك موارد مالية ضخمة تتضمن: آبار نفط وأموال مصارف الموصل، وتلتها السيطرة على أجزاء محافظات عراقية هي: كركوك، وصلاح الدين، وديالى، والأنبار⁽⁶⁾.

وفي ١٠ حزيران ٢٠١٤، استولى مقاتلو تنظيم داعش بأعداد كبيرة من مقاتليها الذين انتقلوا إلى العراق من مسرح العمليات في سوريا إلى مدينة الموصل وسط تراجع للقوات الأمن العراقية، وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، غيرت الجماعة الارهابية اسمها رسمياً إلى: "الدولة الإسلامية في العراق والشام" التي عرفت اختصاراً بـ (داعش)، وتقدم مقاتلو داعش فيما بعد نحو مدينة تكريت وأحكام سيطرتهم على أجزاء واسعة منها ومن ثم نحو محافظة ديالى وصولاً إلى محافظة الأنبار لتكون على بعد كيلومترات عن العاصمة بغداد، كما واصل التنظيم تقدمه نحو الأراضي التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان وتقدمت إلى مسافة ما يقرب من ٤٥ كيلومتر عن مدينة أربيل عاصمة حكومة إقليم كردستان⁽⁷⁾.

وعند الحديث عن التقدم السريع لعناصر تنظيم داعش وسقوط المدن العراقية الواحدة تلو الأخرى أمامهم، فمن الواضح أن هنالك عدة عوامل كان وراء تمكنها في العراق ونجاحها في السيطرة على تلك المدن ومن هذه العوامل وأهمها: ⁽⁸⁾

السياسات الغير عادلة التي كانت تنتهجها الحكومة آنذاك تجاه شريحة واسعة من المجتمع العراقي، فمن هذه السياسات حل قوات الصحة واستخدام العنف ضد متظاهري المناطق الغربية وكركوك والموصل أدى إلى إثارة الغضب والاستياء بين سكان تلك المناطق، مما جعلهم أكثر انفتاحاً على الجماعات المتطرفة.

من العوامل المهمة هي سياسة الاقصاء والتهميش ضد شركاء العملية السياسية مما أدى إلى ترسخ حالة الانقسام والتشرذم الداخلي التي أعطت الفرصة للتنظيمات من ممارسة نشاطاتها الإرهابية، وهذا الامر كان أحد أهم العوامل التي أدت إلى السقوط السريع للمدن العراقية أمام هجمات مقاتلي التنظيمات المسلحة.

(1) نيروز ساتيك وآخرون، تنظيم الدولة المكنى داعش- التشكل والخطاب والممارسة، ج2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر، 2018، ص 75.

(2) هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، دار الحكمة-لندن، 2015، ص ص 132-133.

(3) محمد علوش، داعش وأخواتها-من القاعدة إلى الدولة الإسلامية، المصدر السابق، ص 134.

(4) هشام الهاشمي، المصدر السابق، ص 134.

(5) نيروز ساتيك وآخرون، المصدر السابق، ص 77.

(6) تنظيم الدولة... المشاة والأفكار، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، أوراق سياسية على الرابط التالي:

<http://www.fikercenter.com/ar/pview/abzan3>

(7) كوثر عباس الربيعي، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب المناقض في مواجهة الأزمة السورية، مجلة دراسات دولية العددان (64)- (65)، ٢٠١٦، ص ٣٨.

(8) جاييس بوفارد خيانه، بوش سحق الإرهاب والاستبداد في العالم باسم الحرية والعدالة والسلام، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ١٦.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ضعف وعدم كفاءة القوات الأمنية العراقية إذ كانت تفتقر الى التدريب الجيد ونقص في المعدات وفقدان الروح المعنوية، بالمقابل كان مقاتلو داعش يتميزون بالتدريب العالي والشراسة الالتزام.

فبعد أن استولى عناصر تنظيم داعش على مدينة الرمادي وفي منتصف أيار العام 2015، شكلت نقطة فارقة في مسيرة حكومة السيد حيدر العبادي لتحرير المناطق من تنظيمات داعش والسيطرة عليها، وتشكلت من القوات الأمنية العراقية وقوات الحشد الشعبي من أجل خوض العمليات العسكرية، فضلاً عن ما تبدو عليه العملية العسكرية ناجحة إلى حد ما في سياقها العسكري فهي المهمة الرئيسية لرئيس الوزراء حيدر العبادي، وتحاول الحكومة العراقية استثمارها على الأقل سياسي أو إعلامي، وبهذا تمكنت فعلاً القوات العراقية من الجيش والشرطة وفصائل الحشد الشعبي من استعادة مدن مهمة مثل جرف الصخر في محافظة بابل وكذلك آمرلي في قضاء طوز خورماتو، وتكريت وضواحيها كالعلم والدور، فضلاً على ببجي ومصفاتها في تشرين الأول /أكتوبر من العام 2015، وقضاء سنجار في تشرين الثاني / نوفمبر 2015، وأخيراً بعض أجزاء مدينة الرمادي(1).

ان تاريخ العاشر من حزيران من العام 2014 الذي يعد انهياراً على المستوى الأمني في العراق، وذلك بعد دخول عصابات داعش الارهابية وسيطرته على مدينة الموصل، مما أدى الى تضاعف الجهود الدولية لمحاربة التنظيم وتواصل ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما مع الدول الاخرى لتشكيل تحالف دولي، وفعلاً بتاريخ 2014/9/5، إذ أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركي (جون كيري) ان واشنطن تنوي على إنشاء "نواة تحالف" يتكون من عشرة دول أعضاء في حلف الناتو، وقد أعلن في قمة الحلف والتي اختتمت في المملكة المتحدة بتشكيل الحلف الذي يتكون من مشاركة زعماء (60) دولة ومسؤولين من الامم المتحدة، وعلى ضوء ذلك تم تشكيل ما يعرف بالتحالف الدولي لمحاربة (داعش) وتحديدًا بتاريخ 2014/9/10(2)، والذي أكد التحالف حينها على التزام أعضائه بمواجهة التنظيم على مختلف الجبهات وتفكيك شبكاته وتدمير البنى التحتية المالية والاقتصادية له، فضلاً عن منع تدفق الارهابيين عبر الحدود واستعادة الخدمات الاساسية في المناطق المحررة من داعش(3).

نشطت الحكومة العراقية بعد احداث عام 2014 وذلك لغرض مواجهة التنظيم الارهابي ونتيجة للجهود الدبلوماسية للحكومة العراقية من خلال توجيه الرسائل للمجتمع الدولي لزيادة التعاون والتنسيق الأمني لمواجهة الارهاب(4)، إذ اقيمت مجموعة من المؤتمرات لدعم العراق في حربه ضد الارهاب، اهمها(5):

١. مؤتمر بغداد: عقد في بغداد بتاريخ 2014/3/12 بمشاركة ممثلي 25 دولة و12 منظمة متخصصة و40 باحث، وقد حظي بتأييد الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي.

٢. مؤتمر باريس حول امن واستقرار العراق: عقد بتاريخ 2014/9/15 في باريس بدعوة من الرئيس الفرنسي (فرانسوا هولاند) لدعم بغداد في حربه ضد تنظيم داعش الارهابي، وشاركت في كل من المانيا، كندا، بلجيكا، الدنمارك، اسبانيا، امريكا، ايطاليا، فرنسا، النرويج، هولندا، التشيك، بريطانيا، تركيا، روسيا، اضافة الى مشاركة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبي، فضلاً عن مشاركة عشرة دول عربية.

٣. مؤتمر بروكسل الدولي لمكافحة الارهاب: تم عقد هذا المؤتمر في بروكسل في 2014/12/3 بناء على دعوة وزير الخارجية الاميركي (جون كيري)، وذلك لأجراء مشاورات موضوعية في الجلسة الاولى العامة على المستوى الوزاري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الارهابي، إذ القى فيه المشاركين خطابات هامة وعرضوا آخر المستجدات عن التقدم الذي حققه التحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش الارهابي.

(1) وائل عصام، تراجع تنظيم الدولة غرب العراق النتائج المحتملة وتداعياته على أطراف الصراع، صحيفة القدس العربي، 2015، على الرابط التالي: <http://www.alquds.co.uk/?p=459468>

(2) كوثر حسن غازي الياسري، عملية صنع القرار السياسي في العراق دراسة في قرار الحرب على الارهاب بعد عام 2014، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2021، ص ص 193 _ 194.

(3) ما هو التحالف الدولي، بيان على الموقع الرسمي للتحالف، على الرابط التالي

<https://theglobalcoalition.org>:

(4) العراق والحرب على الارهاب، الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، على الرابط التالي: <https://mofa.gov.iq>

(5) كوثر حسن غازي الياسري، مصدر سبق ذكره، ص ص 207_209.



اما مجلس الأمن فقد اصدر قرارات عدة تدعم العراق في حربه ضد التنظيمات الارهابية، ومن هذه القرارات (1):

قرار رقم (2169) عام 2014.

قرار رقم (2170) عام 2014.

قرار رقم (2178) عام 2014.

قرار رقم (2195) عام 2014.

قرار رقم (2233) عام 2015.

قرار رقم (2322) عام 2016.

قرار رقم (2370) عام 2017.

قرار رقم (2379) عام 2017.

اذ جاءت جميع هذه القرارات كدعم دولي لمواجهة الارهاب ودعم العراق في حربه ضد التنظيمات الإرهابية، اذ ان القرارات هذه كانت فاعلة في الزام الدول على انشاء استراتيجيات لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة، وانه لا يمكن دحر الارهاب الا من خلال مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية في التعاون على جميع المستويات وتبادل المعلومات ومنع تمويل الارهابيين.

المطلب الثاني : اعلان النصر واستمرار التحالف

تشكل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي في سبتمبر 2014، ويلتزم التحالف الدولي مجتمعا بدحر هذا التنظيم وإلحاق الهزيمة به. كما يلتزم أعضاء التحالف البالغ عددهم 86 عضواً بالتصدي لتنظيم على كافة الجبهات، والعمل على هدم شبكاته والوقوف أمام طموحاته بالتوسع العالمي. ويتعهد التحالف: بتفكيك البنية التحتية المالية والاقتصادية لتنظيم داعش، والتصدي لتدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود، ودعم الاستقرار وإعادة الخدمات العامة الأساسية للمناطق المحررة من قبضة داعش، ومواجهة دعاية التنظيم.(2)

ونتيجة للتعاون الوثيق بين التحالف والقوات المسلحة العراقية اعلنت الحكومة العراقية في 10 ديسمبر 2017 من اعلان النصر الكامل على داعش واستعادة السيطرة على كامل الأراضي التي كان التنظيم قد أحكم قبضته عليها منذ يونيو 2014.

وفي خطاب متلفز قال رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي : "أيها العراقيون والمقاتلون الشجعان، قاتلنا الدواعش وحققنا الانتصارات، واستطعنا بجهودكم وتضحياتكم القضاء على جميع الخطط لتفريق العراقيين"، وأن "انتصارنا اليوم هو انتصار على الظلام والوحشية والإرهاب". وأضاف أن "هذا النصر تم بتخطيط وإنجاز وتنفيذ عراقي، ولم يشارك به أحد. العراقيون هم من قاتلوا على الأرض، وحققوا النصر ومن حقهم أن يفتخروا به، لأنه لم يقاتل ويضحي على هذه الأرض غير العراقيين"(3).

قدم التحالف الدولي منذ سبتمبر 2014 دعما عسكريا حاسما للقوات المحلية الناشطة ميدانيا من أجل دحر تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسورية، كان دور التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أساسياً في هزيمة تنظيم داعش في العراق، فقد نفذ أكثر من 34 ألف غارة جوية ومدفعية ساهمت إلى حد كبير في السيطرة على جميع مناطق سيطرة داعش في سوريا والعراق بحلول مارس 2019(4).

(1)كوثر حسن غازي الياسري، المصدر السابق، ص ص 210_215.

(2) الموقع الرسمي للتحالف الدولي، على الرابط التالي: <https://n9.cl/w9z8q>

(3) بي بي سي، معركة الموصل : رئيس الوزراء العراقي يعلن النصر رسميا، 10 يوليو 2017، على الرابط التالي: <https://n9.cl/kwuvr>

(4) المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، داعش في العراق . تقييم القدرات القتالية ومصادر التمويل، 23 ديسمبر 2023، على الرابط التالي: <https://n9.cl/kw3wk>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التوهرين

ان المشاركة الفاعلة للتحالف الدولي في المعارك التي خاضتها القوات العراقية ضد تنظيم داعش الارهابي، أسهمت في حسم الموقف لمصلحة القوات العراقية في أكثر من معركة، وهو ما أكدته وزارة الدفاع العراقية، حينما اشارت الى: أهمية دور التحالف الدولي وحيويته في إدامة الزخم القتالي لقواتنا الباسلة"، وعلت: أن "دعم العراق بالمعطيات العملية والاستراتيجية معا هو دفاع عن مصالح العالم المتحضر والقوى المحبة للسلام". وأشارت الى أن "قوات التحالف قدمت على هذا مميزا في دعم قواتنا بمئات الضربات الجوية في مختلف قواطع العمليات، واستطاعت بواسطتها إيقاع خسائر فادحة بالعدو بالروح والمعدات، مما كان لذلك الأثر البالغ في تدعيم موقف قواتنا على الأرض(1).

وبالرغم من الهزيمة النكراء للتنظيم فقد استأنف أسلوبه القديم في التخفي بين التضاريس الوعرة وشن هجمات مباغتة على طريقة حرب العصابات مستهدف النقاط العسكرية والأمنية، واغتيال قادة محليين، ومهاجمة شبكات لنقل الكهرباء ومنشآت نفطية. إذ أعاد التنظيم صياغة استراتيجياته القتالية مُستغلاً مشاكل العراق الداخلية والاستفادة من مناطق جغرافية نائية وغير مألوقة(2).

وبسبب هذه الاوضاع وجد التحالف الدولي مبررا لاستمرار مهامه التي سبق ان حددت بخمسة اهداف رئيسة وهي: تقديم الدعم العسكري للشركاء؛ إعاقة تدفق المقاتلين الأجانب؛ وقف التمويل. معالجة الأزمات الإنسانية في المنطقة وكشف الطبيعة الحقيقية للتنظيم(3).

الأساس القانوني لبقاء قوات التحالف الدولي في العراق:

اكتسبت العمليات العسكرية للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في العراق ضد تنظيم داعش الارهابي أساسها قانوني، من دعوة الحكومة العراقية المجتمع الدولي لمساعدتها في حربها ضد الارهاب، وبعد قبولها وموافقتها حجر الأساس القانوني لتلك العمليات، اضافة إلى قرار مجلس الامن المرقم (2249) لعام 2015، والذي دعا الدول إلى "اتخاذ جميع التدابير اللازمة " لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم داعش(4).

ومن ثم، فإن العمليات التي أطلقتها الولايات المتحدة تمت بدعوة من الحكومة العراقية، ففي 25 يونيو 2014، أرسل وزير الخارجية العراقي الاسبق هوشيار زيباري رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي جاء فيها: "طلبنا في السابق مساعدة المجتمع الدولي وبينما نشعر بالامتنان لما تم إنجازه حتى الآن، إلا أنه لم يكن كافياً. لذلك ندعو إلى الاعتراف بالتهديد الخطير الذي يواجه بلدنا والنظام الدولي... نحن بحاجة لدعمكم لهزيمة داعش وحماية أراضينا وشعبنا... الخ)، ثم في 20 سبتمبر 2014، أرسل إبراهيم الجعفري (وزير الخارجية الأسبق)، رسالة أخرى إلى الولايات المتحدة أكدت على أن العراق "وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، ومع المراعاة الواجبة للسيادة الوطنية الكاملة والدستور العراقي، طلب من الولايات المتحدة الامريكية أن تقود الجهود الدولية من أجل ضرب مواقع داعش ومعقلها العسكرية بموافقة صريحة عراقية(5).

من الواضح ان هناك اساسا قانونيا لاستخدام القوة العسكرية من قبل التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي حظي بموافقة ودعم الحكومة العراقية، ولكن هذا لا يعني باي حال من الاحوال وجود اساس قانوني لقيام القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على ضرب مقرات عسكرية عراقية او القيام بتصفيات جسدية (اغتيالات) على الاراضي العراقية، كان من الواضح ان هؤلاء تجاوزوا حدود التفويض بمساعدة العراق ومحاربة عصابات داعش الارهابية وارتكبوا انتهاكات صريحة للسيادة العراقية.

(1) وليد حسن محمد، الدور الأمريكي في محاربة الرهاب في العراق : د اعش انموذجا، ص51، على الرابط التالي:

<https://www.iasj.net/iasj/download/b0c6fb0254037d41>

(2) المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، مصدر سبق ذكره.

(3) جاسم محمد، مكافحة الإرهاب . التحالف الدولي في العراق وسوريا، قراءة مستقبلية. 10 ديسمبر 2021. <https://n9.cl/oqkhv>

(4) خالد هاشم محمد، تبغات الانسحاب: أسباب ودلالات استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق، المركز المصري للفكر والدراسات

الاستراتيجية، 2022/11/30، على الرابط التالي: <https://ecss.com.eg/31159>

(5) المصدر نفسه.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المبحث الثاني: المطالبات الوطنية بالحفاظ على السيادة وإنهاء وجود التحالف الدولي:

نتناول مطلبين في هذا المبحث الأول: القرار برحيل التحالف الدولي من العراق، والثاني: مستقبل التحالف الدولي في العراق وأثره على السيادة.

المطلب الأول: القرار برحيل التحالف الدولي من العراق:

تعد حادثة المطار (اغتيال قادة النصر) والملايسات الناجمة عن انخراط المقاومة الاسلامية العراقية في عملية طوفان الاقصى وما نتج عنها من عمليات اغتيال لبعض افرادها، هما حجر الزاوية للطالبة برحيل التحالف الدولي من العراق، لاسيما وان كلا الحدثين كان في سياق تاريخي مختلف، لذا من المفيد أن نسلط الضوء في هذا المطلب على الظروف التي أدت الى بداية المطالبة برحيل التحالف الدولي من العراق و فقط هاذين الحادثين.

اولا : حادثة المطار:

١. عادل عبد المهدي ومطالبات الرحيل للقوات الاميركية (24 اكتوبر 2018 - 7 مايو 2020)

المطالبة برحيل القوات الاميركية وقوات التحالف الدولي لم تكن وليدة التوترات التي الناجمة عن تداعيات الحرب على غزة بل سبقت هذا الحدث، فبناء على طلب رئيس الوزراء الاسبق عادل عبد المهدي، اجتمع البرلمان العراقي في 5 يناير 2020 للتصويت على وجود القوات الاميركية على الأراضي العراقية. وفي خروج عن الممارسة المعتادة، طلب رئيس الوزراء إلقاء كلمة افتتاحية استعرض في تصريحاته الأحداث التي أدت إلى الغارة الجوية التي أسفرت عن مقتل الحاج قاسم سليمان قائد فيلق القدس الإيراني، والحاج أبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي، وتحدث رئيس الوزراء عن العلاقة بين العراق والولايات المتحدة ووصف الخلاف المتزايد بين أولوياتهما وطلب من البرلمان الاختيار بين خيارين: الموافقة على انسحاب جميع القوات الأجنبية من العراق على الفور أو إعادة التفاوض والحد من وجودها ومهامها وعملياتها وطلب من البرلمان التداول بشأن عواقب كل خيار لكنه أوصى بالخيار الأول.

وخلال هذه الجلسة قرر البرلمان العراقي إنهاء العمل بالاتفاقية الأمنية مع التحالف الدولي ضد داعش، وصوت على قرار يطالب الحكومة بإنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد، وعدم استعمال الأراضي العراقية أو المجال الجوي لأي سبب كان، كما أوضح القرار أن الحكومة ملزمة بإلغاء طلب المساعدة الأمنية من التحالف الدولي الذي يقاتل تنظيم داعش بسبب إنهاء العمليات العسكرية في العراق وتحقيق النصر، وبالرغم من هذا القرار رأى البعض أن قرارات البرلمان تختلف عن القوانين إذ إنها غير ملزمة للحكومة⁽¹⁾.

شارك في التصويت نواب من جماعات اجتماعية متنوعة مثل الفتح وسائرون والحكمة وصادقون ودولة القانون، وقاطع بعض النواب جلسة التصويت⁽²⁾، من الواضح ان هناك انقسام بشأن رحيل قوات التحالف آنذاك وقد يعود ذلك الى اختلاف الاطراف على تحديد ماهية المصلحة الوطنية العراقية.

وشدد رئيس مجلس النواب الحلبوسي آنذاك، على أن مثل هذه القرارات يجب أن يتم اتخاذها بطريقة أكثر شمولاً وطالب بتقييم العواقب الاقتصادية المحتملة للقرار. كما أصدرت عددا من الأحزاب قراراً من خمس نقاط يطالب الحكومة، من بين مطالب أخرى، بإنهاء وجود أي قوات أجنبية على الأراضي العراقية ومنعها من استخدام الأراضي والمياه والجو العراقي لأي سبب، وطلب آنذاك السيد عبد المهدي من الولايات المتحدة إرسال فريق للتفاوض على انسحاب القوات بينما تصر واشنطن على أنه لن يكون هناك انسحاب.

وأعربت الخارجية الأميركية عن خيبة أملها من دعوة البرلمان العراقي إلى إلزام القوات الأجنبية بالانسحاب من البلاد، وأضافت الوزارة في بيان أن واشنطن تحت بقوة زعماء العراق على وضع أهمية العلاقة الاقتصادية والأمنية مع أميركا في الاعتبار، وأن وجود التحالف بقيادة واشنطن لمواصلة قتال داعش ودحره هو مصلحة مشتركة لأميركا والعراق. وقال الوزير مايك بومبيو خلال مقابلة مع قناة "فوكس نيوز" الأميركية، أن عادل عبد المهدي هو رئيس وزراء مستقبل، ويتعرض لضغوط هائلة. وقد نقل موقع "أكسيوس" عن مسؤولين أميركيين مطلعين ومسؤول عراقي قولهم إن إدارة ترامب لم تتجح في جهودها لإقناع المسؤولين العراقيين بالتخلي عن التصويت على إنهاء الوجود الأميركي في العراق⁽³⁾.

(1) حمزة مصطفى، بتوصية من عبد المهدي البرلمان العراقي يصوت على إنهاء الوجود الأميركي، 6 يناير 2020، على الرابط التالي: <https://n9.cl/cto4u>

(2) شبكة الجزيرة، البرلمان العراقي يصدق على قرار يلزم بإخراج القوات الأجنبية، 5 يناير 2020.

(3) شبكة الجزيرة، بعد قرار البرلمان العراقي.. ترامب : لن ننسحب قبل دفع الثمن، 6 يناير 2020.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

من الواضح ان قرار البرلمان حول رحيل قوات التحالف لم يترجم على ارض الواقع وبقيت القوات تحت عناوين وذرائع مختلفة (مستشارين ومدربين وخبراء).

٢. مصطفى الكاظمي والتحالف الدولي (7 مايو 2020 – 13 أكتوبر 2022):

عندما تولى الرئيس جو بايدن منصبه في عام 2021، كان الاعتقاد العام هو أن السياسة الأمريكية تجاه العراق ستتشكل من خلال الدبلوماسية، على عكس النهج الصارم لإدارة دونالد ترامب، والذي تضمن التهديد بفرض عقوبات ومصادرة الأصول واستخدام الأسلحة. كان رئيس الوزراء العراقي الاسبق مصطفى الكاظمي من المؤيدين للعمل بشكل وثيق مع جميع الجهات الفاعلة الدولية، ولاسيما الولايات المتحدة، وسعى الى تحويل العراق إلى لاعب إقليمي بناء وعامل استقرار؛ على سبيل المثال، نجح العراق في التوسط في صراعات معقدة، مثل النزاع الطويل الأمد بين إيران والمملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، تمتع الكاظمي بعلاقة قوية مع إدارة بايدن⁽¹⁾.

وخلال زيارة الكاظمي للولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2021، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن بان بلاده ستتهيء بحلول نهاية العام "مهمتها القتالية" في العراق لتبشر "مرحلة جديدة" من التعاون العسكري مع هذا البلد، وأوضح ايضاً في حضور رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بانه: "ان نكون مع نهاية العام في مهمة قتالية في العراق، لكن تعاوننا ضد الإرهاب سيتواصل"⁽²⁾.

وتقرر ان يتمركز التحالف في قواعد عسكرية عراقية وان يضطلع بمهام استشارية وتدريبية منذ نهاية عام 2021، مما يمثل بحسب البعض النهاية الرسمية للمهمة القتالية للجيش الأمريكي في البلاد⁽³⁾. وبهذا الصدد أعلن السيد قاسم الاعرجي (مستشار الأمن القومي) في 9 ديسمبر 2021 قائلاً: اليوم أنهينا جولة الحوار الأخيرة مع التحالف الدولي والتي بدأتها في العام الماضي، لنعلن رسمياً انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف وانسحابها من العراق، وستستمر العلاقة مع التحالف الدولي في مجال التدريب والاستشارة والتمكين⁽⁴⁾.

ثانياً : عملية طوفان الاقصى:

اذ تعرضت العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق لضغوط متزايدة منذ هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، فبعد غزو إسرائيل لغزة انخرطت المقاومة الاسلامية العراقية بأعمال عسكرية مباشرة ضد القوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في العراق وسوريا، اذ انها قصفت تلك القوات بالعشرات من الطائرات بدون طيار والصواريخ.

فمن المعلوم ان الولايات المتحدة وفي وقت مبكر من اندع الحرب مارست ضغوط هائلة (دبلوماسية وعسكرية) على دول المنطقة للحيلولة دون اتساع دائرة الحرب، وبما ان معظم دول المنطقة العربية مطبوعة او منخرطة وبعمق في تطبيع العلاقات مع اسرائيل فكانت مصادر القلق الاميركي تتأتى من اطراف محددة وهي: ايران ومحور المقاومة الذي يتشكل من حزب الله اللبناني وجماعة انصار الله في اليمن والمقاومة الاسلامية العراقية ومن جماعات متنوعة في سوريا.

حتى صيف عام 2023، دافع السيد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني علناً عن القوات الأمريكية بالقول إنهم كانوا في العراق بدعوة من الحكومة العراقية لمكافحة الإرهاب بشكل أكثر فعالية، الا ان هذا الموقف قد تغير بعد تداعيات الحرب على غزة على الساحة العراقية، التي انخرطت فيها فصائل من المقاومة الاسلامية العراقية من خلال توجيه ضربات لمناطق تواجد القوات الاميركية في العراق وسوريا.

وعلى اثر غارة أمريكية بطائرة بدون طيار في 4 يناير 2024 أدت إلى مقتل أحد قيادي حركة النجباء، اعتبرت الرئاسة العراقية في بيان لها، إن "هذا العدوان يعد خرقاً وتجاوزاً على سيادة العراق وأمنه، وانتهاكاً صريحاً للعلاقات بين العراق والتحالف الدولي، ومخالفة للأطر والمسوغات التي وجد من أجلها التحالف في تقديم المساعدة والمشورة للقوات

(1) [Abbas Kadhim](https://n9.cl/wp2ow), Iraq's prime minister is sending mixed messages on whether US forces should withdraw or not , Atlantic Council, January 13, 2024. <https://n9.cl/wp2ow>

(2) DW، بايدن يستقبل الكاظمي ويعلن انتهاء "المهمة القتالية" بالعراق، 26 يوليو 2024، على الرابط التالي: <https://www.dw.com>

(3) Lara Seligman, Iraqi officials privately signal they want US forces to stay, 09/01/2024. <https://n9.cl/tfxxe>

(4) فرنسا 24، التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ينهي "المهام القتالية" في العراق، 9 ديسمبر 2024.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الأمنية العراقية⁽¹⁾ وقالت وزارة الخارجية العراقية: ان "الاعتداء على تشكيل أمني يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، ويخضع لسلطة الدولة تصعيد خطير "مؤكد أن بغداد "تحتفظ بحق الرد باتخاذ موقف حازم" (2) . وقال بيان لمكتب رئيس الوزراء إن الحكومة العراقية بصدد تشكيل لجنة ثنائية لوضع الترتيبات "لإنهاء وجود قوات التحالف الدولي في العراق بشكل دائم". وقال السوداني: "تؤكد على موقفنا الثابت بإنهاء وجود التحالف الدولي بعد انتهاء مبررات وجوده".

جدير بالذكر ان للولايات المتحدة 2500 جندي في العراق في مهمة لمساعدة القوات المحلية التي تحاول منع عودة عصابات داعش الارهابية، التي استولت في عام 2014 على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا قبل هزيمته⁽³⁾.

ان الحديث عن رحيل قوات التحالف تصاعد في الآونة الاخيرة، فعند لقاء رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني ورئيس حكومة إسبانيا السيد بيدرو سانشيز، ببغداد في 28 ديسمبر 2023، اكد السوداني أن الحكومة العراقية ماضية باتجاه إنهاء وجود التحالف الدولي في العراق. وأضاف: "أن" الحكومة العراقية في طور إعادة ترتيب العلاقة في ظل قوات عراقية متمكنة"، مؤكدا أن "الحكومة العراقية ماضية باتجاه إنهاء وجود قوات التحالف الدولي الذي يضم مستشارين أمنيين يدعمون القوات الأمنية في مجالات التدريب والمشورة والتعاون الاستخباري⁽⁴⁾.

وقد جدد السيد السوداني دعوته للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمغادرة بلاده وسط تصاعد التوترات الإقليمية بشأن الحرب الإسرائيلية الدامية في غزة، وقال خلال لقاء متلفز في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، إن "إنهاء مهمة التحالف الدولي ضرورة لأمن واستقرار العراق". وأضاف "كما أنها ضرورة للحفاظ على العلاقات الثنائية البناءة بين العراق ودول التحالف"⁽⁵⁾ وأوضح ايضا إن التحالف لم يعد ضروريا. وأضاف: "اليوم، بحسب تحليلات جميع المختصين في العراق وبين أصدقائنا، فإن تنظيم داعش لا يمثل تهديدا للدولة العراقية⁽⁶⁾".

وقال السوداني لرويترز "دعونا نتفق على إطار زمني سريع بصراحة، حتى لا يطول الأمر وتستمر الهجمات". وأضاف أن "إنهاء وجودها سيمنع المزيد من التوترات وتشابك القضايا الأمنية الداخلية والإقليمية"⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من هذه التصريحات قال مستشار سياسي مقرب من رئيس الوزراء العراقي إن السوداني يقع تحت ضغط هائل من أحزاب قوية قريبة لبعض الاطراف الاقليمية تسعى إلى إنهاء الوجود الأمريكي في العراق وإن بيانه الأخير كان يهدف إلى "استرضاء الأطراف الغاضبة داخل الحكومة ضد الولايات المتحدة"⁽⁸⁾.

وكما راينا سابقا، ان هذه ليست المرة الأولى التي تزعم فيها الحكومة العراقية أنها ستطرد القوات الأمريكية، ففي يناير 2020، رداً على مقتل قادة النصر على يد الجيش الأمريكي، صوت البرلمان العراقي على قرار بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق، الا انه لم ينفذ حتى الان، لطالما أكد البنتاغون أن القوات الأمريكية موجودة في العراق لغرض وحيد هو ضمان عدم عودة عصابات داعش الارهابية، وأن لديهم علاقة وثيقة مع قوات الأمن العراقية، ومع ذلك يرى البعض

(1) رئاسة الجمهورية العراقية، بيان الدائرة الإعلامية لرئاسة الجمهورية، ٤ كانون الثاني 2024، على الرابط التالي:

<https://www.presidency.iq/Details.aspx?id=11554>

(2) العراق: نحتفظ بحق الرد على هجوم استهدف مقر أمني ببغداد، 4 يناير - 2024.

(3) [Omer Taspinar](https://www.emiratespolicycenter.com/What-Next-for-the-American-Military-Presence-in-Iraq/), What Next for the American Military Presence in Iraq? The Emirates Policy Center (EPC), 19 Jan 2024. <https://n9.cl/7p796>

(4) السوداني: الحكومة العراقية ماضية باتجاه إنهاء وجود التحالف الدولي 28 /12/2023، على الرابط التالي: <https://www.alhurra.com>

(5) Iraqi PM al-Sudani demands US-led coalition to leave country, New Arab, 18 January, 2024. <https://n9.cl/rhcoi>

(6) Ibid.

(7) Middle East flare-ups test US relations with Iraq, thehill , 17/1/2024. <https://n9.cl/yjvczk>

(8) Ahmed Rasheed and Phil Stewart. Iraq prepares to close down US-led coalition's mission – PM, reuters. January 5, 2024. <https://n9.cl/y0vf6>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ان هذه المرة يمكن أن يكون العراق أكثر جدية، بالنظر إلى أن السيد السوداني نفسه يدفع من أجل سحب الجنود الأمريكيين وفقاً للمحللين (1).

وبهذا الصدد يقول روجيو، من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات: من الصعب على العراق موازنة الضغط الذي تمارسه بعض القوى الوطنية والولايات المتحدة التي تشن ضربات على أراضيها دون موافقة الحكومة العراقية، ان العراق يتمتع بالسلطة الكاملة لطرد الولايات المتحدة من البلاد التي تعمل بناء على دعوة من الحكومة العراقية ولا تعمل بموجب أي معاهدة أو اتفاق رسمي، وترى ربي علي الحسني، الباحثة العراقية في جامعة لانكستر إن السوداني "يتخذ مساراً دبلوماسياً لخفض التصعيد ويدرس خيار إخراج الولايات المتحدة إذا لزم الأمر، وتقول واشنطن إنها لا تخطط لمغادرة العراق، ولكن إذا نفذ السوداني التزامه، فلن يكون أمام الولايات المتحدة خيار سوى المغادرة.

وبحسب السكرتير الصحفي للبنتاغون، اللواء بات رايدر Pat Ryder، إن الولايات المتحدة على اتصال منتظم مع الحكومة العراقية وليس لديها خطط للمغادرة. "نحن هناك بدعوة من الحكومة العراقية". وقال رايدر للصحفيين: "إننا ننظر إلى العراق باعتباره شريكاً قيماً ومهماً وسنواصل التواصل معهم عن كثب بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك وجود قواتنا وسلامتها وأمنها." (2)

المطلب الثاني: مستقبل التحالف الدولي في العراق وأثره على السيادة:

اعتبر بعض المراقبين ان هناك تداعيات أمنية طويلة المدى على العراق إذا أصر رئيس الوزراء على انسحاب جميع قوات التحالف، ومن شأن مثل هذه الخطوة أن تؤدي إلى فقدان التدريب والدعم اللوجستي والفني وتبادل المعلومات الاستخبارية التي يقدمها التحالف، في وقت ما يزال خطر الارهاب كامناً في بعض المناطق، ومن المتوقع أيضاً ان تكون هناك عواقب اقتصادية وخيمة على الاقتصاد العراقي. فقد سبق ان هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض عقوبات اقتصادية قاسية والاستيلاء على الأصول العراقية في الخارج إذا تم اجبار القوات على الرحيل. وفي مثل هذا السيناريو الرهيب، فسوف يعاني قطاع النفط العراقي، وستتخفض الإيرادات، وسوف ينهار الاقتصاد العراقي المنهك بالفعل. قد يعود العراق إلى حالة عدم الاستقرار والتوتر التي شهدتها طوال عام 2019.

ومن المتوقع أيضاً، ان تتوتر علاقات العراق الخارجية مع الغرب، ليس فقط مع الولايات المتحدة بل وأيضاً مع أوروبا، الأمر الذي قد يضطر العراق إلى التحول نحو روسيا والصين (3)، كما ان خروج الولايات المتحدة يخلق فراغاً في المنطقة من المرجح أن تستغله دول بعض الجوار العراقي وروسيا وخصوم آخرون، وليس من الواضح ما هو تأثير الانسحاب الأمريكي من العراق على حرب مكافحة الإرهاب، فلا يزال تنظيم داعش بحسب بعض المراقبين يشكل تهديداً في منطقة الشرق الأوسط، رغم ان التنظيم أصبح مهزوماً إلى حد كبير منذ صعوده إلى السلطة في عام 2014 (4).

ويعد استعداد العراق لإبقاء القوات الأمريكية في البلاد أمراً بالغ الأهمية لإدارة بايدن، وترى الولايات المتحدة أن وجودها في العراق مهم ليس فقط لمنع عودة ظهور داعش ولكن أيضاً لمواجهة نفوذ بعض الدول الإقليمية في المنطقة، وأي قرار يتخذه السوداني بطرد القوات الأمريكية من البلاد يمكن أن يقوض أيضاً جهود الإدارة لمنع اتساع نطاق الحرب في غزة (5).

ويمكن أن نلخص المشاهد المستقبلية لوجود التحالف الدولي في العراق الى مشهدين:

١. استمرار التحالف الدولي في العراق بأطر وأشكال جديدة:

يفترض بقاء قدر أقل من قوات التحالف بعناوين المستشارين والمدرّبين في العراق وتوصل الجانب العراقي والامريكي الى تفاهات مشتركة يضمن فيها العراق الاحترام الكامل لسيادته وفي الوقت نفسه تضمن الولايات المتحدة قدر هام من مصالحها في العراق، والذي يدعم مثل هذا السيناريو حاجة العراق للدعم الامريكي في بعض المجالات لاسيما العسكرية، عقلانية صانع القرار ومراعاته لعواقب الامور، وما يترتب من ممارسات امريكية انتقامية قد تطل الاقتصاد العراقي فضلاً

(1) Lara Seligman. Iraqi officials privately signal they want US forces to stay, Op.Cit.

(2) Ibid

(3) Rend Al-Rahim , Consequences of Iraq's vote to end Coalition troop presence, January 16, 2020.
<https://n9.cl/cf7km>

(4) [Omer Taspinar](#) ,What Next for the American Military Presence in Iraq? Op.Cit.

(5) Lara Seligman , Iraqi officials privately signal they want US forces to stay, Op. Cit.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

عن سياساتها وعلاقاتها الخارجية، ودعوة حكومة السيد السوداني الى تشكيل لجان مشتركة تبحث مسألة رحيل قوات التحالف الدولي للعراق واستعداد الولايات المتحدة بالانخراط في مثل هذا المفاوضات، ورفض الولايات المتحدة صراحة جلاء مدربيها ومستشاريها عن العراق، واصرارها على بقاء العراق في المحور الامريكي.

٢. إنهاء وجود التحالف الدولي:

يفترض اصرار العراق على رحيل كامل القوات الامريكية حتى من دون التوصل الى اتفاقات بين الطرفين، والذي يدعم مثل هذا المشهد وجود قوى عراقية تؤيد الاستقلال التام عن سياسات المحاور في المنطقة، كما ان هناك تنظيمات قوية ونافذة داخل مصادر اتخاذ القرار العراق وحتى خارجه مؤثرة تناصب العداء لسياسات الولايات المتحدة في العراق خصوصاً وفي المنطقة عموماً.

الخاتمة:

لقد أدى ظهور تنظيم داعش الارهابي في عام ٢٠١٤ واحتلاله مناطق واسعة من الأراضي العراقية الى تداعيات كبيرة على السيادة العراقية مما دفع الحكومة الى المطالبة من المجتمع الدولي للوقوف بجانبها ضد التنظيمات الارهابية والدفاع عن سيادته، وعلى اثر ذلك تشكل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في سبتمبر عام ٢٠١٤ وتمكنت القوات المسلحة العراقية بمساعدة التحالف الدولي من دحر التنظيمات الإرهابية وتحرير الأراضي العراقية في ديسمبر عام ٢٠١٧، وواصل التحالف الدولي وجوده على الأراضي العراقية بعد هذا التاريخ، وقد تصاعدت المطالبات برحيله بعد قيامه بخرق السيادة العراقية بتوجيه ضربات إلى مقرات تابعة للقوات المسلحة العراقية فضلاً عن قيامه بعمليات اغتيال لأفراد تابعة للمقاومة الاسلامية العراقية.

يستخلص مما تقدم :

ان الحديث عن رحيل القوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ليس بالجديد فقد سبق ان طرح الموضوع اثر اغتيال قادة النصر.

يرى البعض ليس من الواضح مدى استعداد العراق لتحمل تبعات قرار اخراج قوات التحالف الدولي على المستوى الامني والاقتصادي ومع ذلك تؤكد الحكومة استعدادها وقدرتها على مواجهة اي تحديات ممكن ان تظهر مستقبلاً.

الدعوات لإخراج القوات الامريكية قد لا تحظى بإجماع وطني، وان تباين المواقف سبق ان اتضح بالتصويت على قرار البرلمان عام 2020 المتعلق بإنهاء التواجد للتحالف الدولي على الأراضي العراقية.

التوصيات:

على صانع القرار حساب عواقب الامور اذا ما قرر اجبار الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الدولي على الانسحاب من العراق على صعيد الامني والاستخباري والاقتصادي...الخ.

الطريق الدبلوماسي هو الطريق المستحسن في معالجة ازمة انتهاء الوجود الامريكي في العراق.

العمل على طمأنة الشركاء في الوطن ان الانسحاب لا يعني تعزيز مكاسب بعض الدول الاقليمية في العراق.

من المفيد عمل جميع الاطراف على صياغة مفهوم متفق عليه للمصلحة الوطنية العراقية.

قائمة المراجع :

1-المصادر العربية :

- أحمد، هيفاء.(1998). ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي. جامعة بغداد كلية العلوم السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة.

- بي بي سي.(2017) معركة الموصل: رئيس الوزراء العراقي يعلن النصر رسمياً :

<https://n9.cl/kwuvr>

- جرجس، فواز.(2016). داعش إلى أين جهاديو ما بعد القاعدة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

- جواد، دنيا.(2011) الارهاب في العراق.. دراسة في الاسباب الحقيقية دراسة تحليلية لأسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية مجلة العلوم السياسية. العدد43. كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

- حسين، خليل.(2012) مكافحة الارهاب الدولي الاتفاقيات والقرارات الدولية. منشورات الحلبي الحقوقية. دمشق.

- خيانه، جيمس بوفارد(2006) بوش سحق الإرهاب والاستبداد في العالم باسم الحرية والعدالة والسلام.

- ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم. بيروت.

- DW.(2024). بايند يستقبل الكاظمي ويعلن انتهاء "المهمة القتالية" بالعراق. <https://www.dw.com>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- الربيعي، كوثر عباس.(2016). لولايات المتحدة والحرب على الإرهاب المناقض في مواجهة الأزمة السورية. مجلة دراسات دولية. العددان(64-65).
- رئاسة الجمهورية العراقية.(2024) بيان الدائرة الإعلامية لرئاسة الجمهورية. <https://www.presidency.iq/Details.aspx?id=11554>
- السوداني: الحكومة العراقية ماضية باتجاه إنهاء وجود التحالف الدولي.(2024). <https://www.alhurra.com>
- شبكة الجزيرة.(2020) بعد قرار البرلمان العراقي.. ترامب : لن ننسحب قبل دفع الثمن.
- شبكة الجزيرة. (2020). البرلمان العراقي يصدق على قرار يلزم بإخراج القوات الأجنبية.
- العراق والحرب على الارهاب. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية العراقية، <https://mofa.gov.iq>
- العراق: نحتفظ بحق الرد على هجوم استهدف مقر أممي ببغداد. (2024).
- العساف، حمد صالح.(1995) المدخل إلى البحوث في العلوم السلوكية، الرياض. العبيكان للطباعة والنشر.
- عصام، وائل.(2015). تراجع تنظيم الدولة غرب العراق النتائج المحتملة وتداعياته على أطراف الصراع. صحيفة القدس العربي. <http://www.alquds.co.uk/?p=459468>
- علوش، محمد. داعش واخواتها من القاعدة إلى الدولة الإسلامية. رياض الرئيس. بيروت. 2015.
- فرنسا 24.(2024). التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ينهي "المهام القتالية" في العراق.
- ما هو التحالف الدولي. بيان على الموقع الرسمي للتحالف، <https://theglobalcoalition.org>
- محمد، خالد هاشم. (2022) تبعات الانسحاب: أسباب ودلالات استمرار بقاء القوات الأمريكية في العراق. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. <https://ecss.com.eg/31159>
- محمد، وليد حسن.(د.ت) الدور الأمريكي في محاربة الإرهاب في العراق: داعش نموذجا. <https://www.iasj.net/iasj/download/b0c6fb0254037d41>
- محمد، جاسم.(2021) مكافحة الإرهاب: التحالف الدولي في العراق وسوريا. قراءة مستقبلية. <https://n9.cl/oqkhv>
- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.(2023) داعش في العراق - تقييم القدرات القتالية ومصادر التمويل. <https://n9.cl/kw3wk>
- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث. تنظيم الدولة... المشاة والأفكار.(د.ت). اوراق سياسية. <http://www.fikercenter.com/ar/pview/abzan3>
- مصطفى، حمزة، بتوصية من عبد المهدي البرلمان العراقي يصوت على إنهاء الوجود الأميركي. 6 يناير 2020. <https://n9.cl/cto4u>
- الموقع الرسمي للتحالف الدولي. <https://n9.cl/w9z8q>
- نيروز ساتيك وآخرون. (2018) تنظيم الدولة المكنى داعش _ التشكل والخطاب والممارسة. الجزء الثاني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.
- الهاشمي، هشام.(2015) عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة. دار الحكمة: لندن.
- الياسري، كوثر حسن غازي.(2021). عملية صنع القرار السياسي في العراق دراسة في قرار الحرب على الارهاب بعد عام 2014. اطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين

2.المصادر الاجنبية:

- Al-Rahim, Rend.(2020). *Consequences of Iraq's vote to end Coalition troop presence.* <https://n9.cl/cf7km>
- *From Crisis to Catastrophe: the situation of minorities in Iraq*, Minority Rights Group international. Available at the link: <https://n9.cl/c68b9>
- Iraqi PM al-Sudani demands US-led coalition to leave country. New Arab, (2024). <https://n9.cl/rhcoi>
- *Kadhim, Abbas.(2024). Iraq's prime minister is sending mixed messages on whether US forces should withdraw or not.* Atlantic Council. <https://n9.cl/wp2ow>
- *Middle East flare-ups test US relations with Iraq.* (2024). thehill <https://n9.cl/yjvczk>
- Rasheed, Ahmed and Stewart, Phil.(2024). *Iraq prepares to close down US-led coalition's mission – PM.* reuters. <https://n9.cl/pv8by>



- Seligman, Lara.(2024). *Iraqi officials privately signal they want US forces to Stay*. <https://n9.cl/7p796>
- Taspinar, Omer.(2024). *What Next for the American Military Presence in Iraq?* The Emirates Policy Center (EPC). <https://n9.cl/7p796>



السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية

م.د. محمد معزز الحديثي¹

الملخص:

تتأثر السياسة الخارجية العراقية بمجموعة من التحديات التي تشهدها البيئة الاقليمية في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وتظهر تلك التحديات في ضوء سياسات التطبيع لعدد من الدول العربية مع الكيان الصهيوني، الى جانب تزايد الصراع الأمريكي الإيراني وانعكاساته على العراق، إذ تمثل هذه الملفات تحديات حقيقية تواجه سياسة العراق الخارجية، وتكمن شدة التحديات في ظل الضغوطات التي يتعرض لها العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية في اطار مشروع التطبيع الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية وادماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، الى جانب ذلك تحاول الولايات المتحدة احتواء العراق وابعاده عن المحور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، إذ تعد الساحة العراقية الأشد في المواجهة الامريكية الإيرانية. وفي هذا السياق فقد تبلور موقفاً عراقياً واضحاً وصريحاً باتجاه رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني واتضح من خلال العديد من التشريعات والقرارات والمبادرات التي اتخذها العراق في اطار رفض التطبيع، بينما يظل الوصول الى موقف عراقي متوازن في ظل ازدياد الخلافات الامريكية الإيرانية الأمر الأكثر صعوبة في المرحلة القادمة بالنظر لتداخل الملفات وتعقيدها. الكلمات المفتاحية: العراق / التطبيع / الولايات المتحدة الامريكية / ايران / الكيان الصهيوني

Iraqi foreign policy in light of regional challenges

Abstract:

Iraqi foreign policy is affected by a set of challenges witnessed by the regional environment in light of the state of instability witnessed in the Middle East region, and these challenges appear in light of the normalization policies of a number of Arab countries with the Zionist entity, in addition to the increasing American-Iranian conflict and its repercussions on Iraq, as these represent... The files are real challenges facing Iraq's foreign policy, and the severity of the challenges lies in light of the pressures that Iraq is exposed to from the United States of America and Western powers within the framework of the normalization project that aims to liquidate the Palestinian issue and integrate the Zionist entity into the Arab region. In addition, the United States is trying to contain and expel Iraq. About the Iranian axis in the Middle East region, as the Iraqi arena is the toughest in the American-Iranian confrontation. In this context, a clear and frank Iraqi position has crystallized towards rejecting normalization with the Zionist entity, and it has crystallized through many legislation, decisions and initiatives that Iraq has taken within the framework of rejecting normalization, while reaching a balanced Iraqi position in light of the increasing US-Iranian disputes remains the most difficult matter in the next stage. Given the overlapping and complexity of the files.

Key words: Iraq/normalization/United States of America/Iran/the Zionist entit

المقدمة:

ليس ثمة شك ان أي سياسة خارجية لأي بلد في العالم انما تتأثر في طبيعة المتغيرات الاقليمية والدولية المحيطة بها، وفي هذا السياق ان السياسة الخارجية العراقية منذ مرحلة ما بعد العام 2003 تأثرت بمجموعة تحديات في البيئتين الاقليمية والدولية، بالنظر لحالة عدم الاستقرار السياسي التي كان يشهدها العراق الى جانب طبيعة الازمات والصراعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وفي اطار تقديم دراسة للسياسة الخارجية العراقية في ظل تحديات البيئة الاقليمية، تبرز ثمة تحديات أساسية تواجه السياسة الخارجية العراقية في المحيط الاقليمي، من قبيل سياسات التطبيع لعدد من الدول العربية مع الكيان الصهيوني، الى جانب استمرار الخلافات الامريكية الإيرانية وتأثيراتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

وقد مرت السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003 بمجموعة مراحل منها ما مثلته مرحلة ما بعد العام 2003 حتى العام 2011 التي شهدت الاحتلال العسكري الأمريكي والتي تأثر فيها السلوك السياسي الخارجي العراقي بالوجود الأمريكي بشكل أساسي، اما مرحلة ما بين (2011-2017) فقد شهدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق لا سيما



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

بعد احتلال تنظيم داعش للأراضي العراقية عام 2014، وامتدت هذه المرحلة حتى نهاية العام 2017 التي شهدت الانتصار العراقي على تنظيم داعش، في حين تمثلت مرحلة الانفتاح العراقي نحو البيئة الخارجية وتطور العلاقات العراقية مع العديد من القوى الاقليمية ما بعد العام 2017، التي شهدت مبادرات عراقية نحو توثيق العلاقات العراقية مع الدول الاقليمية.

غني عن القول ان الموقع الجيوسياسي للعراق ودوره الاستراتيجي يحظى بمكانة متميزة في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، إذ تظهر مجموعة اعتبارات توضح بشكل جلي مكانة العراق الاستراتيجية في المنطقة، من قبيل الاعتبارات (الجغرافية - التاريخية - السياسية - الاقتصادية - الامنية - العسكرية).

وفي هذا الصدد تواجه العراق تحديات اقليمية كبرى في اطار تبلور توجهاته السياسية الخارجية في المحيط الاقليمي، اذ ليس من السهولة بمكان ان تسلك السياسة الخارجية مساراتها المتعددة لتحقيق مصالح العراق الاستراتيجية العليا، في ظل الضغط الدولي والاقليمي الذي يمثل ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، آخذين بنظر الاعتبار الضغط التي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية والقوى الغربية على العراق، لا سيما بعد إقدام عدد من الدول العربية على التطبيع بالرغم من تواصل الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والجرائم التي يرتكبها الكيان في ظل حرب الابادة الجماعية في غزة.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته في ضوء المكانة التي يحظى بها العراق في منطقة الشرق الأوسط، في ظل تنامي الدور العراقي على المستوى الاقليمي، بعد ان باتت السياسة الخارجية العراقية تتبنى مواقف وسياسات خارجية تمثل المصالح العراقية، بعيداً عن ردات الفعل التي كان تميز السلوك السياسي الخارجي العراقي في مرحلة ما بعد العام 2003.

هدف البحث: يهدف البحث للكشف عن طبيعة السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية، في ضوء التعريف بالتحديات الأكثر خطراً على السياسة الخارجية العراقية، والمتمثلة بتطبيع بعض الدول العربية العلاقات مع الكيان الصهيوني، ودراسة طبيعة الاستجابة العراقية لهذا التحدي على مختلف المستويات، الى جانب تزايد تأثيرات الصراع الامريكي الايراني على الساحة العراقية وبيان السياسة الخارجية العراقية ازاء ذلك.

مشكلة البحث: يظهر تساؤل اشكالي يتمثل في طبيعة السياسة الخارجية العراقية التي يمكن للعراق ان ينتهجها في ظل التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، في ظل الضغط الدولي والاقليمي الذي يتم ممارسته على صانع القرار السياسي في العراق. وفي هذا الصدد تبرز ثمة تساؤلات اخرى تتمثل في الاتي:

ما هي محددات السياسة الخارجية العراقية؟

ما هي التحديات الاقليمية للسياسة الخارجية العراقية؟

ماهي طبيعة السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية؟

ما هو مستقبل السياسة الخارجية العراقية؟

فرضية البحث: يسعى البحث للتحقق من فرضية مفادها ان السياسة الخارجية العراقية باتت تتخذ مواقف وسياسات تحقق المصالح الوطنية العراقية، بعد ان كانت تمثل أما ردات فعل عن مواقف الدول الاخرى، او ترتبط بمصالح القوى الكبرى المؤثرة في العراق، وهذا يعبر عن تطور الدور العراقي في البيئة الاقليمية.

الاطار المنهجي للبحث: تم الركون الى أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية، وذلك في ضوء استعمال منهج التحليل الوصفي، في وصف وتحليل طبيعة التحديات الاقليمية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية، الى جانب توظيف المنهج النظمي من خلال دراسة وتحليل مدخلات السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية وصولاً الى معرفة المخرجات ثم التغذية العكسية.

أولاً: محددات السياسة الخارجية العراقية

لقد أدى الاحتلال الامريكي للعراق وحالة عدم الاستقرار السياسي على اختلاف مراحل تطور العملية السياسية، في زيادة المعضلات التي تواجهها السياسة الخارجية العراقية، وفي مقدمتها عدم تبلور رؤية متكاملة لسياسة خارجية عراقية مستقرة ازاء البيئة الاقليمية، ويمكن رد ذلك لثلاثة محددات اساسية:

تغير الحكومات العراقية وعدم وجود اطار عمل مؤسسي:

على الرغم من الحالة الايجابية التي تمثلها الحياة الديمقراطية التي يشهدها العراق منذ العام 2003، لا سيما بعد اقرار الدستور الدائم في العام 2005 وتعاقب الحكومات عبر دورات نيابية منتظمة وفق الدستور، بيد أن ذلك لم ينعكس على الاستقرار الحكومي بمعنى ايجاد اليات ووسائل مؤسساتية مترسخة في الواقع السياسي العراقي، ومصادق ذلك ان المواقف السياسية العراقية في الشؤون الخارجية كانت انعكاساً لأراء ومواقف زعماء الحكومات والقوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في تشكيل الحكومات، وقد شهدنا اختلافات كبيرة في مواقف الحكومات العراقية السابقة حيال مختلف القضايا الاقليمية، حتى يصل الحال احياناً الى مواقف متناقضة بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية، او بين رئيس الوزراء وزعماء الكتل



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

السياسية في مجلس النواب، وقد أدى ذلك الى عدم استقرار السياسة الخارجية العراقية ازاء تحديات البيئة الاقليمية على الرغم من صعوبة التحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط¹.

عدم انتاج وثيقة السياسة الخارجية العراقية التي توضح التوجهات الاستراتيجية للعراق حيال مختلف القضايا الاقليمية والدولية:

واحدة من أبرز معضلات السياسة الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد العام 2003 هو عدم تبلور رؤية واضحة للسياسة الخارجية العراقية، سواء ازاء قضايا البيئة الاقليمية او الدولية، وهذا الامر يعود لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر: عدم صياغة مفاهيم واضحة للهوية الوطنية العراقية وهذا الامر أدى الى انعكاس كبير على واقع السياسة الخارجية العراقية، الى جانب ذلك يظهر عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه للمصالح الوطنية العراقية العليا، بحيث لا يمكن التنبؤ بواقع سياسة العراق الخارجية من حيث التحالفات والمواقف والشراكات الاقليمية والدولية، وقد ساهمت هذه المسائل في عدم صياغة وثيقة وطنية عراقية للسياسة الخارجية تحدد فيها الاهداف والبرامج الاستراتيجية لتوجهات العراق الخارجية في البيئتين الاقليمية والدولية².

تأثر المواقف الحكومية العراقية بمواقف وتوجهات القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط التي تتدخل في الشأن السياسي العراقي:

ليس من قبيل المبالغة القول ان هذا المحدد يعد من أخطر محددات السياسة الخارجية العراقية، وذلك لأنه يمس عنصر السيادة في الواقع السياسي العراقي، اذ ان الموقع الجيوسياسي للعراق والموارد الطبيعية التي يحتويها، مدخلان أساسيان لتنافس القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ظهر ذلك جلياً في ارتباط المواقف الحكومية العراقية بمواقف القوى الفاعلة كما يظهر تأثير المتغير الأمريكي احياناً والمتغير الإيراني احياناً اخرى³.

الى جانب ذلك فقد كان من أبرز النتائج هو تحول العراق من مركز اقليمي فاعل الى ساحة اقليمية مفتوحة تتنافس فيها القوى الفاعلة سواء الاقليمية او الدولية لتحقيق مصالحها على حساب مصالح العراق العليا، ويظهر ذلك في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق، وتدخل القوة في الشؤون السياسية الداخلية وتأثيراتها على القرار السياسي الخارجي⁴.

وبناءً على ما تقدم ان مرحلة ما بعد العام 2003 وعلى امتداد العقدين السابقة لم تنجح الحكومات المتعاقبة على اختلافها في صياغة سياسة خارجية عراقية بالمعنى العلمي لمفهوم السياسة الخارجية الذي يعني برنامج عمل متكامل لتوجهات العراق الخارجية تجاه البيئة الاقليمية، وانما شهدنا سلوك سياسي خارجي وتوجهات سياسية خارجية مختلفة ازاء القضايا الاقليمية، اذ كانت بعض المواقف العراقية تجاه البيئة الاقليمية ردت فعل على بعض السياسات الاقليمية غير المتفاهمة مع العراق.

ثانياً: تحديات البيئة الاقليمية

تتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة استراتيجية متميزة في ادراك القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، نظراً لمجموعة اعتبارات (جغرافية – تاريخية – قومية – دينية – اجتماعية – اقتصادية – سياسية – أمنية – عسكرية)⁵، وعلى هذا الأساس فالمنطقة تشهد تنافس وصراع اقليمي محموم بين القوى الفاعلة في المنطقة، ويؤثر هذا التنافس والصراع على الواقع السياسي العراقي نتيجة ارتباطات العراق مع البيئة الاقليمية في مختلف المستويات.

1 صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2012، ص 120.

2 علي حسين حميد ومحمد معزز الحديثي، استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة: رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية، وقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات السياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2022، ص 24.

3 تمارا كاظم الاسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى عام 2014، من كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسة والاقتصادية، ط1، 2018، ص 139-140.

4 لطفي حاتم، الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، مالمو، الجمعية الثقافية العرقية في مالمو، منشورات تموز، ط1، 2007، ص 25.

5 عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الاوسط، بغداد، دار السنهوري، 2016، ص 21-22.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

ويمكن القول ان أبرز تحديات البيئة الاقليمية التي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية تكمن في ملف التطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني الذي يحظى برعاية أمريكية - عربية، في ظل مشروع التمدد الغربي في المنطقة العربية، الذي يسعى لدمج الكيان الصهيوني في المنطقة عبر اتفاقيات السلام التي توالى على مراحل زمنية مختلفة، بدءاً من اتفاقية السلام بين الكيان الصهيوني ومصر عام 1979 ومروراً باتفاقية وادي عربة مع الاردن عام 1994¹، وصولاً الى اتفاقات ابراهام بين الكيان الصهيوني والامارات، وفي هذا الصدد من الأهمية بمكان القول ان اتفاق التطبيع الإماراتي-الصهيوني الذي تم توقيعه في 13 آب 2020²، أصبحت بموجبه دولة الإمارات ثالث دولة عربية، والدولة الخليجية الأولى التي تقوم بذلك، ثم أتبع ذلك توقيع البحرين على اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني في 11 ايلول العام 2020، ثم توقيع السودان في 23 تشرين الاول وصولاً الى توقيع المغرب في 10 كانون الاول من العام 2020³.

ويشكل هذا الملف ضغطاً كبيراً على العراق في ظل النفوذ السياسي الأمريكي والغربي في العراق، لا سيما في ظل نفوذ المنظمات الدولية التي تروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مستفيدة من أوضاع عدم الاستقرار السياسي في البلاد، الى جانب الدور الأمريكي الغربي في ايصال بعض الشخصيات السياسية الى مواقع رئاسية في الدولة العراقية من المؤيدين والداعمين لمشروع التطبيع لا سيما المقربين لبعض الدول العربية والخليجية.

ويظهر في سياق التحديات الاقليمية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية على الجانب الآخر الصراع الأمريكي - الإيراني وانعكاساته على العراق، بالنظر لطبيعة ارتباطات العراق مع الولايات المتحدة من جهة ومع ايران من جهة اخرى، اذ كما هو معلوم فقد كان للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بين ايران والقوى الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والمانيا، في عهد الرئيس الأمريكي الاسبق دونالد ترامب⁴، موعداً مع اعادة توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد مرحلة من الاستقرار النسبي التي شهدتها العلاقة بين البلدين في عهد الرئيس الأسبق باراك اوباما، وقد كان من نتائج ذلك انعكاس الخلافات الأمريكية الإيرانية في الساحة العراقية، الأمر الذي ادى الى تعقيد المسألة وقيام الولايات المتحدة باستهداف قوات عسكرية عراقية في أكثر من مرة، وهو ما أدى الى تصاعد المطالب السياسية العراقية بضرورة الاتفاق الحكومي العراقي على انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، حتى كان ذلك احدى أبرز فقرات البرنامج الوزاري الذي تقدم به رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني الى مجلس النواب وتم التصويت عليه مع الكابينة الوزارية⁵، وجرت سلسلة من المباحثات العراقية الأمريكية حول هذا الموضوع وصولاً الى تشكيل اللجنة العسكرية العليا بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لحسم مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق⁶.

في اطار ما تقدم من الأهمية بمكان القول ان التحديات الاقليمية المتمثلة بالتطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني، الى جانب الصراع الأمريكي الإيراني، تمثل معوقات كبيرة تواجه صانع القرار السياسي العراقي في اطار توجهات العراق الاقليمية وهو ما يستدعي اتخاذ مواقف متوازنة لتحقيق مصالح العراق العليا بعيداً عن سياسات الاستقطاب والمحاور الاقليمية او الدولية.

ثالثاً: السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية

1 وثائق معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد(20)، خريف 1994، ص 183

2 حسين احمد خضر، أثر الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي في أمن الخليج العربي، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2022، ص 65.

3 محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع اسرائيل، منتدى فكرة، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2021/1/5، ينظر الرابط الاتي: <https://www.washingtoninstitute.org>

4 وليد كاصد الزبيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، ايلول 2018، ص 54.

5 مجلس النواب يمنح الثقة لحكومة محمد شياع السوداني، موقع فرانس 24، منشور بتاريخ 2022/10/27، ينظر الرابط الاتي: <https://www.france24.com/ar/>

6 بغداد وواشنطن تبدآن حوار لانتهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2024/1/27، ينظر الرابط الاتي: <https://www.aljazeera.net/news>



يمكننا ان نذهب الى ان العراق منذ العام 2017 شهد العراق انفتاحاً كبيراً تجاه البيئة الاقليمية لا سيما بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي ووجود حكومات متصالحة مع البيئة الاقليمية اكثر من المرحلة الماضية، وهو ما عزز فرص توثيق العلاقات العراقية مع البيئة الاقليمية، وفي هذا الصدد فقد شهد العراق انفتاحاً كبيراً مع الدول العربية والخليجية، لا سيما تلك التي كانت تتخذ مواقف مناوئة للعراق في مرحلة ما بعد عام 2003، واجراء العديد من الزيارات المتبادلة على اعلى المستويات، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون وتأسيس مجالس التنسيق والشراكة على مختلف المستويات، ويعود ذلك لما تمكنت منه الحكومات المتعاقبة في ايجاد آليات متوازنة في التعامل مع الضغوطات الخارجية التي تواجه العراق، وقد ساهمت الحكومات التي تعاقبت فيما بعد في الحفاظ على الانفتاح العراقي ازاء البيئة الاقليمية¹.

وان السياسة الخارجية العراقية ما بعد العام 2017 واجهت التحديات الاقليمية بروى اكثر عقلانية وبراماتية، وتمكنت من اتخاذ مواقف واضحة وصريحة في بعض الاحيان، و مواقف اخرى يغلب عليها الطابع البراغماتي بحسب تعقيدات وضغوطات كل حالة، ففي موضوع التطبيع مع الكيان الصهيوني فبعد اقدام عدد من الدول العربية على توقيع اتفاقيات التطبيع، أقدم مجلس النواب العراقي على تشريع قانون يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك في 26 أيار العام 2022، وجاء في نص القانون انه احتراماً للقيم الدينية والوطنية والتاريخية والتزام العراق بالدفاع عن القضية الفلسطينية، وفي هذا الصدد يفرض القانون عقوبات رادعة وقاسية تجاه الجهات والمؤسسات والأشخاص الذين يروجون للتطبيع داخل المجتمع العراقي².

وقد تجلّى الموقف العراقي الاكثر وضوحاً وصراحةً برفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعم الحق العادل للشعب الفلسطيني بتأسيس دولته بعد اندلاع أحداث عملية طوفان الاقصى في 7 تشرين الاول 2023، اذ اصدرت الحكومة العراقية بياناً اشارت فيه الى حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني ورفض سياسات الابادة الجماعية والتهجير الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني ضد ابناء شعبنا في فلسطين، وبعد تطورات معركة طوفان الاقصى وتزايد عملية حرب الابادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال الصهيوني في قطاع غزة، اصدرت الحكومة العراقية العديد من البيانات والمواقف الرسمية التي استنكرت عمليات القصف الوحشي ضد المدنيين³، غير ان الموقف الاكثر وضوحاً وأهمية تمثل في كلمة رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني على هامش انعقاد مؤتمر القاهرة للسلام في 21 تشرين الاول 2023، اذ اشار فيها بصراحة ووضوح الى رفض العراق لاستمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المسلحة ضد هذا الاحتلال، وندد بوصف بعض المشاركين في المؤتمر أعمال المقاومة بالإرهاب، كما شدد على عدم حق أي جهة بالتنازل او التفاوض مع الاحتلال والقوى الكبرى في النظام الدولي بمعزل عن ابناء الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة فيه، وقد لاقت كلمة السوداني ترحيب كبير داخل الاوساط الرسمية والشعبية العراقية، كما تناقلت وكالات الانباء ووسائل الاعلام العالمية كلمة السوداني باهتمام كبير⁴.

وتواصل الموقف العراقي الداعم للشعب الفلسطيني في ارسال العديد من المساعدات المالية والغذائية الى قطاع غزة المحاصر، وتم توجيه مؤسسات الدولة كافة بالقيام بحملة شعبية واسعة للتبرع الى الشعب الفلسطيني، واثناء الزيارة التي أجراها رئيس الوزراء السوداني الى واشنطن، إذ أعاد السوداني التذكير بموقف العراق في لقائه مع الرئيس الأمريكي جوزيف بايدين والمسؤولين الأمريكيين والجهات والمؤسسات التي تم اللقاء بها⁵، وفي هذا الصدد من الاهمية بمكان القول ان الموقف العراقي تميز عن مواقف جميع الدول الاقليمية سواء العربية او غيرها في الموقف من التطبيع مع الكيان الصهيوني ولاحقاً في الموقف من الحرب في غزة.

1 منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (41-42)، 2019، ص 364.

2 البرلمان العراقي يقر مقترح تجريم التطبيع مع اسرائيل، موقع تي آر تي عربي، منشور بتاريخ 2022/5/26، ينظر الرابط الاتي: <https://www.trtarabi.com/now>

3 علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الاقصى وأحداث غزة، مركز الببان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 8.

4 علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

5 اسعد العكيلي، نتائج زيارة السوداني الى واشنطن هل تضع الحكومة امام مسار جديد من العلاقة مع واشنطن، مركز الببان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2014، ص 7.



اما على صعيد السياسة الخارجية العراقية من الصراع الامريكي الايراني فيمكننا القول ان العراق يواجه تحدياً أكثر صعوبة وضغطاً بالنظر لارتباطات العراق مع الولايات المتحدة سواء على صعيد وجود قوات التحالف الدولي في العراق، او اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين، فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الثنائية بين البلدين على مختلف المستويات، وعلى الجانب الاخر يرتبط العراق مع ايران بارتباطات عديدة على المستوى الديني والمذهبي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وفي هذا السياق فقد تضمن البرنامج الوزاري للسوداني مسألة التفاوض مع الولايات المتحدة لإخراج القوات الامريكية من العراق، وبالفعل تشكلت اللجنة العسكرية العليا ودخلت في مباحثات بين الجانبين، على الرغم من صعوبة وضغوطات الموقف، وتأمل حكومة السودان في الوصول الى حلول متوازنة تحافظ على مصالح العراق الاستراتيجية، وفي اطار الصراع الامريكي الايراني أكدت الحكومة العراقية موقفها الدائم برفض ادخال العراق في سياسة المحاور الاقليمية والتأكيد على رفض استعمال العراق كساحة لتصفية الخلافات والمشاكل بين الجانبين.

وفي سياق تقديم مقاربة علمية لطبيعة الصراع الامريكي الايراني وانعكاساته على العراق من الاهمية بمكان القول ان الموقف اكثر شدة وضغطاً على صانع القرار السياسي الخارجي من ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني، وذلك لان الواقع يشير ان العراق بحاجة للتعاون والتنسيق مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران في ذات الوقت، وليس من اليسير ان تتجه اي حكومة عراقية لتفضيل العلاقة مع دولة على اخرى، وهذا يمثل نتيجة لمجموعة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر:

تعد الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى دولية وهي تدرك ان منطقة الشرق الاوسط في مقدمة مناطق المجال الحيوي الامريكي وتعتقد ان العراق محور اساسي في المنطقة، لذلك تريد الحفاظ عليه بما لا يشكل ابتعادها عن العراق اي تهديد للمصالح الامريكية او مرتكزات الامن القومي الامريكي في المنطقة¹.

بمقابل ذلك فان ايران التي باتت قوى كبرى اقليمية في منطقة الشرق الاوسط نجحت في توسيع نفوذها الاقليمي مستندة الى العراق الذي بات نقطة انطلاقها نحو مساراتها الاستراتيجية في المنطقة وبالتالي ترفض التنازل عن المكاسب التي حققتها في العراق بعد العام 2003².

ترتبط الولايات المتحدة مع العراق باتفاقية الاطار الاستراتيجي التي وقعت عام 2008 والتي تتضمن العديد من المجالات في ظل حاجة العراق للدعم الامريكي سواء في الجانب السياسي الدولي او العسكري او الاقتصادي، وفي هذا الاطار من الاهمية بمكان القول ان اعتماد العراق على العملة الصعبة المتمثلة بالدولار الامريكي يطيح بفرضية امكانية استغناء العراق عن العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية³.

ان وجود قوى مسلحة عراقية مقربة من القيادة الإيرانية قادرة على استهداف المصالح الامريكية في العراق تجبر الحكومة العراقية على التوازن في علاقتها مع الجانبين وتمنع امكانية الاخلال في العلاقات العراقية الايرانية⁴.

غني عن القول ان صانع القرار السياسي العراقي الخارجي قادر لغاية الوقت الحاضر على اتخاذ مواقف عقلانية متوازنة، تدرك أهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة وايران بما يحقق مصالح العراق الاستراتيجية، مستفيداً من حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تشهدها البيئة الداخلية العراقية، الى جانب الدعم الخارجي الاقليمي والدولي لا سيما من الدول العربية التي كانت متقاطعة مع العراق في مرحلة ما بعد العام 2003، واذ تطور الحال ووصل الى امكانية جود ارادة امريكية ايرانية مشتركة على ان يكون العراق نقطة استقرار وتوازن لا نقطة تقاطع وخلاف، فان ذلك يساهم في زيادة توازن وعقلانية السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية.

1 ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (396)، 2012، ص 73.

2 فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط1، 2018، ص 67 - 68.

3 ينظر نص اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في 17 تشرين الثاني 2008، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي: <http://www.cabinet.iq/PageViewer>.

4 مثني علي المهدي، العلاقات الامريكية الايرانية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2018، ص 91.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نذهب الى نتيجة مفادها ان السياسة الخارجية العراقية نجحت لغاية الوقت الحاضر في اتخاذ مواقف عقلانية في مواجهة التحديات الاقليمية، وظهرت مواقف عراقية فاعلة ومتوازنة بخلاف ما كان عليه الحال في المراحل السابقة، اذ كانت ترتبط المواقف العراقية بتأثيرات القوى الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي العراقي، على حساب المصالح العراقية العليا.

رابعاً: مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الإقليمية

من نافلة القول ان عملية تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية تتوقف على مجموعة محددات منها على سبيل المثال لا الحصر: حالة الاستقرار السياسي داخل العراق وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والامني، الى جانب طبيعة العلاقات الامريكية الايرانية في ظل الملفات المتعددة المحددة للعلاقات بين البلدين وفي مقدمتها دورهما في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن طبيعة البيئة الاقليمية ودور القوى الفاعلة فيها. وتأسيساً على ما تقدم يمكن قراءة مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية في ضوء امكانية تبلور احتمالين اساسيين وهما:

الاحتمال الاول: استمرار الفاعلية

يمكن تقديم مقارنة علمية منهجية لاحتمال استمرار الفاعلية في السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية في ضوء زاوية الفرص والكوابح كما يأتي:

ت	الفرص	الكوابح
1	تنامي الاستقرار السياسي في البلاد.	ظهور حالة عدم الاستقرار السياسي داخل العراق.
2	تحقيق نقلة نوعية في التنمية الاقتصادية.	فشل مشاريع التنمية الاقتصادية.
3	تبني رؤية عقلانية في انهاء المشكلات مع الدول المجاورة والاقليمية.	ظهور مشكلات وازمات في علاقات العراق مع الدول المجاورة والاقليمية.
4	استقرار العلاقات الامريكية الايرانية وعدم تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين البلدين.	اعادة توتر العلاقات الامريكية الايرانية.
5	حسم مسألة التواجد العسكري الامريكي في العراق.	استمرار الخلافات العراقية الامريكية بشأن وجود قوات التحالف الدولي في العراق.
6	اتباع سياسة خارجية متوازنة في الحفاظ على العلاقات العراقية الايرانية من جهة والعلاقات العراقية الاقليمية من جهة اخرى.	تفضيل العراق العلاقات مع ايران على العلاقات مع الدول الاقليمية.

الاحتمال الثاني: تراجع الفاعلية

ان تبلور هذا الاحتمال من خلال ظهور مجموعة من الفرص الداعمة لاحتمال تراجع الفاعلية في السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية نتيجة لمجموعة اعتبارات، ومنها الاتي:

ت	الفرص	الكوابح
1	اعادة حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية.	امكانية الحفاظ على الاستقرار السياسي.
2	فشل مشروع التنمية الاقتصادية.	تحقيق نجاحات مؤثرة في مشروع التنمية الاقتصادية.
3	ارتهان السياسة الخارجية الاقليمية للعراق بمواقف اي من القوى الفاعلة على حساب الرؤية المتوازنة التي تحقق مصالح العراق العليا.	اتخاذ العراق مواقف سياسية خارجية تمثل مصالح العراق العليا بمعزل عن مصالح القوى الاقليمية والدولية المؤثرة في المشهد السياسي العراقي.
4	توتر العلاقات الامريكية الايرانية.	استقرار العلاقات الامريكية الايرانية.
5	توتر العلاقات الايرانية مع الدول الاقليمية سواء العربية او غيرها.	استقرار العلاقات الايرانية مع الدول الاقليمية لا سيما العربية منها.

يتضح في اطار ما تقدم ان مستقبل السياسة الخارجية تجاه البيئة الاقليمية يتحدد في ضوء تبلور احتمالين اساسيين هما استمرار الفاعلية التي تشهدها السياسة الخارجية العراقية في الوقت الحاضر، او تراجع الفاعلية وذلك في ضوء دراسة وتحليل الفرص الداعمة لتحقيق كل احتمال بمقابل الكوابح الممكنة لكل احتمال.

الخاتمة والاستنتاج



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التحرير

غني عن القول ان السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية شهدت تحولات كبرى عن المرحلة التي اعقبت العام 2003، وذلك بالنظر لحالة الاستقرار السياسي التي يشهدها العراق وتطور مشاريع التنمية الاقتصادية وتطوير القدرات الامنية العسكرية للأجهزة والمؤسسات العراقية، الامر الذي أدى زيادة الانفتاح العراقي نحو البيئة الخارجية، وبالرغم من قوة التحديات التي تشهدها البيئة الاقليمية، بيد ان السياسة الخارجية العراقية نجحت في اتخاذ مواقف عقلانية تدافع عن مصالح العراق العليا، وفي ما يأتي ابرز الاستنتاجات:

ان محددات السياسة الخارجية العراقية كانت انعكاس للبيئة السياسية الداخلية والخارجية. ابرز تحديات البيئة الاقليمية تتمثل في التطبيع بين عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني والضعف الذي يمثلها هذا التحدي على العراق.

يظهر على الجانب الاخر في تحديات البيئة الاقليمية الصراع الامريكي الايراني وانعكاساته على العراق. نجحت السياسة الخارجية العراقية في تبني مواقف واضحة وصريحة في رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني. تمكنت السياسة الخارجية العراقية في تبني مواقف عقلانية متوازنة لغاية الوقت الحاضر في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران.

تتبلور احتماليين اساسيين في مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه البيئة الاقليمية تتمثل في احتمال استمرار الفاعلية واحتمال تراجع الفاعلية.

المصادر:

اسعد العكيلي، نتائج زيارة السوداني الى واشنطن هل تضع الحكومة امام مسار جديد من العلاقة مع واشنطن، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2014.

ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (396)، 2012.

البرلمان العراقي يقر مقترح تجريم التطبيع مع اسرائيل، موقع تي آر تي عربي، منشور بتاريخ 2022/5/26، ينظر الرابط الاتي: <https://www.trtarabi.com/now>

بغداد وواشنطن تبدآن حوار لانهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، موقع الجزيرة الننت، منشور بتاريخ 2024/1/27، ينظر الرابط الاتي: <https://www.aljazeera.net/news>

بلال وهاب، سيناريوهان صعبان للعلاقات الامريكية العراقية، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2024/2/1، ينظر الرابط الاتي: <https://www.washingtoninstitute.org/ar>

تمارا كاظم الاسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 الى عام 2014، من كتاب: السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسة والاقتصادية، ط1، 2018.

حسين احمد خضر، أثر الاتفاق الاماراتي الاسرائيلي في أمن الخليج العربي، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، بغداد، 2022.

صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (51)، 2012.

علي حسين حميد ومحمد معزز الحديثي، استراتيجية الحليف الواحد والشراكات المتعددة: رؤية جديدة لمصالح العراق في السياسة الخارجية، وقائع الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات السياسية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2022.

علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الاقصى وأحداث غزة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، بغداد، دار السنهوري، 2016. فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ط1، 2018.

لطفي حاتم، الاحتلال الامريكي للعراق وانهيار الدولة العراقية، مالمو، الجمعية الثقافية العرقية في مالمو، منشورات تموز، ط1، 2007.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

مثنى علي المهداوي، العلاقات الامريكية الايرانية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (56)، 2018.

مجلس النواب يمنح الثقة لحكومة محمد شياع السوداني، موقع فرانس 24، منشور بتاريخ 2022/10/27، ينظر الرابط الاتي: <https://www.france24.com/ar/>

محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع اسرائيل، منتدى فكرة، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 2021/1/5، ينظر الرابط الاتي: <https://www.washingtoninstitute.org>

منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (41-42)، 2019، ص 364.

وثائق معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد (20)، خريف 1994.

وليد كاصد الزبيدي، تطورات الازمة بين الولايات المتحدة وإيران في عهد ترامب والخيارات المحتملة، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (1)، ايلول 2018.

ينظر نص اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في 17 تشرين الثاني 2008، على الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء العراقي: <http://www.cabinet.iq/PageViewer>.



العراق وجدلية الصراع في منطقة الشرق الأوسط

أ.د. مالك دحام متعب

جامعة المشرق - كلية القانون

المقدمة: -

ان جدلية الصراع في منطقة الشرق الأوسط لم تكن غائبة في يوم من الأيام عبر مَرّ السنين، لكنها أصبحت أكثر وضوحاً وتجلت معالمها في الفترة الأخيرة، وقد يكون اجلها قد اقترب إذ ان ملامحها باتت قريبة للمتتبع بخاصة الاحداث المتسارعة في المنطقة من خلال صراع الدول العظمى وتنافسها للسيطرة على المواقع والمناطق الاستراتيجية ذات الموارد الطبيعية لإدامة عصب حياتها وقوتها الاقتصادية، فنقط المنطقة الأقل كلفة والأعلى كثافة ووفرة في العالم والموقع الاستراتيجي الذي يمد أطراف العالم بالحياة هو الشرق الأوسط وقلبه العراق وطرق المواصلات التي تربط العالم ببعضه مكانها بلاد الرافدين الامر الذي جعل هذه المنطقة بؤرة للتنافس والصراع العالمي فيما يقابل ذلك وجود أنظمة لهذه المنطقة عاجزة عن صناعة واتخاذ القرار الصائب ويتحكم بها المتغير الخارجي بل ويسيطر على مقدراتها وإمكاناتها المختلفة

فالصراع للسيطرة على هذه المنطقة صراع عقائدي ديني وصراع اقتصادي وسياسي بين الدول العظمى والدول الكبرى ولعل العراق وموقعه في قلب الشرق الأوسط يعد الأساس في المنطقة من النواحي الدينية والحضارية والاقتصادية والسياسية والجغرافية وهذا ما تطرق اليه صنّاع القرار ومفكرو وقادة الدول الكبرى وأكدته الاحداث على ارض الواقع وما احتلال العراق وبناء القواعد القتالية وإقامة أكبر سفارات العالم الا دليل قاطع وبات على ذلك والتركيز على العراق بعده محورا إستراتيجيا في المنطقة، فالعراق يمتلك مجموعة من المرتكزات الخاصة والتميزة التي تعطي للدولة هيبتها وأهميتها في مدركات الدول الأخرى إذ انه يملك موقع جيو استراتيجي وعمق ثقافي ورمزية حضارية و ثروات هائلة جعلت منه رقما مهما في الحسابات الدولية فمرتكزاته المادية والمعنوية تؤثر في مستوى أهميته الاستراتيجية إقليميا ودوليا، ولهذا أصبح محط أنظار وتطلعات الدول الكبرى منذ القدم، فالعراق هدف دولي على مر العصور فقد كان المحفز للتنافس بين الدول ومؤثر في حالة التوازنات الإقليمية والدولية عبر التاريخ وبعد عام 2003 وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق تأكدت مدركات الدول الطامعة لأهمية العراق إقليميا ودوليا بعد تغيير النظام السياسي فيه وخروجه من الحرب كساحة فراغ استراتيجية تسعى الدول إقليميا ودوليا للسيطرة عليه والنفوذ اليه، والهيمنة على مصادر طاقاته، الأمر الذي أدى الى تزايد الأهمية في مدركات أغلب الدول الكبرى

أولاً: - أهمية البحث

جاءت أهمية البحث بوصفه بحثاً يوضح أهمية منطقة الشرق الأوسط بأبعادها كافة الحضارية والدينية والاستراتيجية بخاصة العراق بعده اهم مرتكز من مرتكزات القوة في المنطقة وتتركز فيه اهم مقومات القوة والمنعة من موقع استراتيجي متميز وحضارة عريقة وموارد اقتصادية و طاقة لا تنفذ وهو محط انظار القوى العالمية مع توافر اسباب الصراع العالمي فيه

ثانياً: - هدف البحث

يهدف البحث الى إيضاح الاطماع الحقيقية والتخطيط الاستراتيجي للقوى العظمى التي تتنافس وقد تتصارع للسيطرة على المنطقة ودولها بخاصة المهمة ومدى تأثير هذه الاستراتيجية وعلاقتها بأطماعها الحقيقية في المنطقة والعالم ومحاولات هذه القوى انهاء الدور الفاعل لدول المنطقة ونشر الفوضى والإبقاء على عوامل الضعف وتغذية الخلافات بكل أنواعها والتحكم بها والقضاء على القوة العسكرية واستغلال الموارد الاقتصادية

ثانياً: - إشكالية البحث

لما كان الإطار العام لهذا البحث يختص بتحديد أهمية الشرق الأوسط وتحديد العراق ويوضح أبرز المرتكزات الاستراتيجية للدول العظمى للسيطرة على المنطقة هناك إشكالية تقودنا الى أسئلة يضعها الباحث لغرض الوصول الى حقيقة الأهداف التي تخطط لها الدول العظمى مهنا: ما هي الدوافع والأسباب التي قادت الدول العظمى للتخطيط للسيطرة على المنطقة؟ ولماذا العراق؟ وهل ستكون مواجهة في منطقة الشرق الأوسط بين الأطراف الفاعلة؟ وما هو رد فعل دول هذه المنطقة على الاطماع والمخططات الخارجية؟

رابعا: - فرضية البحث

يتجه البحث لاختبار فرضية مفادها وجود تحديات تهدد منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية وتحديد العراق وان هذه التحديات تحول دون تحقيق الامن والاستقرار لهذه المنطقة فالتحديات قائمة ومتجددة وتوسعية وتزداد مخاطرها يوما بعد آخر بل ملامح الصراع فيها قاب قوسين او أدنى.

منهج البحث خامسا: -



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

اعتمد الباحث على الاستقراء منهجا لدراسة أبرز مركاتز القوى العالمية بخاصة القوة الامريكية بعدّها اهم القوى الفاعلة في العلاقات الدولية في منطقة الشرق الاوسط والعالم، وموقف القوى الكبرى من السياسة الامريكية والتخطيط المتبادل بين هذه القوى للسيطرة على المنطقة

المطلب الأول مفهوم الشرق الاوسط

الشرق الأوسط هو إقليم جغرافي سياسي غير واضح الحدود يتوسط دائرة تضم قارات العالم (آسيا وأفريقيا وأروبا) وعلى أرض هذا الإقليم تتصارع المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية عالميا فينتج عن ذلك تناقضات تعمل على تعقيد العلاقات بينه وبين المتغيرات الداخلية والخارجية من جهة وبينهما بشكل مشترك مع المتغيرات الخارجية وعلى مختلف الصعد فقد تحولت منطقة الشرق الاوسط الى منطقة يتفاقم فيها الصراع متعدد المقاييس الى بؤرة تصادم مصالح الدول بشكل مُجتمع. وتعددت التسميات لهذه المنطقة فمرة منطقة الشرق وأخرى الشرق الأدنى وثالثة الشرق الأوسط

فالشرق الأدنى ظهر في ستينيات القرن التاسع عشر نتيجة للنشاط الاستعماري في تلك الفترة وظهر مشاكل الأرمن ومشاكل البلقان في الإمبراطورية العثمانية، وإلى رغبة دول أروبا في إيجاد مناطق نفوذ لها في الأراضي العثمانية.

اما الشرق الأقصى فهي منطقة إقليمية واسعة تطل على المحيط الهندي والمحيط الهادي وبذلك احتوت على مجموعة أقاليم واسعة تقع في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتألف جغرافيا من (الهند، الصين، منغوليا، شرق سيبيريا، اليابان، دول جنوب آسيا، استراليا، نيوزلندا).

وبعد انحسار الاستعمار الأوربي القديم لصالح القوى الجديدة (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق) استعملت دوائر السياسة الخارجية العاملة في هذه القوى هذه التسميات مع تبديل في المفهوم الجيوسياسي لهذه التسميات فتلاشى المفهوم الأوربي، ومن المعروف إن التسميات الأنفة الذكر قد أتت من خارج المنطقة التي تمثلها ولذلك دلالات علمية تفيد بان شعوب هذه المنطقة الجغرافية الواسعة قد شكلوا مادة سياسية تعمل فيها الأحداث التي تقرر مساراتها الدول الخارجية، وهذه المنطقة تمتد جغرافيا على المساحة الواصلة بين المغرب العربي غربا حتى أفغانستان شرقا ومن اليونان شمالا حتى المحيط الهندي جنوبا دون الأخذ بأية اعتبارات جغرافية أخرى.¹

1 - سليم، محمد السيد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد، 1991، 103، ص153



المطلب الثاني: - نشأة الشرق الأوسط وأهميته

إن الأماكن وأسمائها ذات دلالات جغرافية ألا إننا نجد انه من الغريب ألا يكون لعلماء الجغرافيا دور حول صياغة مصطلح الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي نبّه إلى استخدامه الأميرال البحري (الفريد ما هان) عام 1902 عندما كان يحض حكومة الولايات على وضع استراتيجية مضادة للنشاط الروسي في إيران فضلا عن المشاريع الألمانية المختلفة باتجاه (بغداد) ومطلقاً تسمية (الشرق الأوسط) على تلك المناطق الواقعة بين الشرق الأدنى والأقصى. أما اللورد البريطاني (كرزون) فقد أعجب بإطلاق هذا المصطلح على تلك المساحات الخاضعة للإمبراطورية البريطانية فاستعار مصطلح "الشرق الأوسط" للدلالة على إيران وتركيا والخليج العربي، ومما يجلب الاهتمام انه في عام 1932 تحديداً تم دمج قيادتي سلاح الجو الملكي البريطاني (قيادة قوات الشرق الأوسط) و(قيادة قوات الشرق الأدنى) تحت قيادة واحدة هي (قيادة الشرق الأوسط) فبدأ بذلك ينحسر مصطلح الشرق الأدنى في البلاغات العسكرية لصالح الشرق الأوسط.

وفي عام 1940 تم إنشاء هيئة أركان عسكرية في وزارة الدفاع البريطانية سميت هذه الهيئة (هيئة الأركان العليا للشرق الأوسط) عقب تهديد إيطاليا للممر الملاحي في قناة السويس، إذ غطت المنطقة الجغرافية الممتدة بشكل دائري حول مصر بدءاً من ليبيا في الغرب والصومال في الجنوب والخليج العربي في الشرق، وبذلك أصبحت أفريقيا الشمالية وهي قاعدة انطلاق العمليات العسكرية الألمانية جزءاً من الشرق الأوسط وبذلك غدا هذا المصطلح مصطلحاً جيو إستراتيجياً حاضراً في البيانات والبلاغات العسكرية بشكل متواتر، فالشرق الأوسط هو حلقة الوصل بين قارات العالم الثلاث أفريقيا وآسيا وأوروبا وهو قلب أوراسيا، ويعد نقطة عبور الأرض والسكك الحديدية والجو على جزء كبير من المجتمع الدولي ويزيد من أهمية الموقع الجغرافي المهم للشرق الأوسط الانتشار الواسع للطرق الدولية في المنطقة مما أدى إلى ترايد جشع



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

القوى الدولية للسيطرة عليه. وبذلك فإن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة استراتيجية مهمة في النظام العالمي، فلا توجد بقعة في العالم تعادل نفس أهمية هذه المنطقة، فقد كانت ولا تزال مطمعا لقوى خارجية، تنفذ أجهزتها قوى داخلية هجينة. وقد تأثرت أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بمجموعة من المحددات أهمها أمن (إسرائيل) وضمان انسيابية موارد الطاقة ضمن مستويات إنتاج مناسبة، وأمن الحلفاء من التهديدات المختلفة¹.

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد منطقة الشرق الأوسط للدلالة على مجموعة الأقاليم والدول التي تقع في المناطق المتصلة والمتراصة بين قارتي آسيا وأفريقيا والتي لم تحدد تحديداً جغرافياً ثابتاً والشرق الأوسط منطقة غاية في الأهمية من الناحية الاستراتيجية للنقل والاتصال عبر الجو والبحر فهي همزة الوصل بين قارات العالم القديم (آسيا، أفريقيا، أوروبا) وبالتالي فإن الروابط الطبيعية والبشرية المشتركة بين هذه القارات أثرت بشكل مباشر على ظهور هذا المصطلح. فحول القسم الغربي من آسيا والقسم الشمالي الشرقي من أفريقيا وبالتحديد (مصر، السودان، العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، شبه الجزيرة العربية، دول الخليج العربي، وتركيا، قبرص، إيران وأفغانستان). هي أهم دول الشرق الأوسط وعلى هذا الأساس يكون الشرق الأوسط واحد من أهم المناطق الحضرية والاقتصادية الاستراتيجية والسياسية في العالم منذ أقدم العصور وإن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط كانت ولا زالت تتركها كل القوى الراغبة في السيطرة والاستعمار لأنه بموقعه الجغرافي يسيطر على منافذ بريه وبحرية وجوية فضلاً عن احتواء على موارد وثروات طائلة، ليس آخرها (النفط). وهكذا أصبح مسرحاً للصراع الاستعماري منذ أقدم العصور حتى عصرنا هذا فرغم ما طرحه البعض من أن نهاية الحرب الباردة قد قلصت من الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، فقد كان من الواضح أن أهميته قد تعاظمت، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، على نحو أدى إلى تدخلات واسعة من جانبها في تفاعلات الإقليم، كما وضح بالنسبة لعملية التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وما سمي "الدول المارقة" خلال تسعينيات القرن الماضي، ثم مشكلة الإرهاب وتغيير النظم السياسية بعد ما وقع في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 من هجمات مباشرة ضد أراضيها، من جانب عناصر شرق أوسطية تنتمي في غالبيتها لدول حليفة تقليدياً لها. في هذا الإطار، شكل "الوجود الدولي" في الشرق الأوسط، وما يمارسه "العامل الخارجي" من تأثيرات واسعة النطاق على تفاعلاته، سمة خاصة رئيسية في الإقليم. وقد يبدو أن هذه السمة تختلف كثيراً عما تشهده أقاليم أخرى، على نحو ما يشير إليه دور الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية، وجنوب المحيط الهادئ، وحجم الحضور العسكري الخارجي في جنوب شرق آسيا، والتدخلات الدولية الواسعة في صراعات أفريقيا² إلا أن أوضاع الشرق الأوسط أعقد نسبياً من تلك الحالات، إذ إن الدور الهام للاعبين من خارج المنطقة، يبدو وكأنه جزء من مفهوم الشرق الأوسط³. لذلك سنبين الأهمية الاقتصادية أولاً ثم الأهمية الاستراتيجية ولا يمكن التغافل عن الأهمية العسكرية وإن إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل فيما يسمى "أهميتها الاستراتيجية عابرة الإقليمية"، التي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطياتها الضخمة من النفط، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسية، وتأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي وبؤرة الصراع المزمدة في الخليج على مصالح الأطراف الدولية بها، وقربها الجغرافي من أوروبا⁴.

1- الأهمية الاقتصادية

تعد منطقة الشرق الأوسط ذات قيمة اقتصادية عليا فهي من أغنى بقاع الأرض بالموارد الطبيعية وهنا تكمن اجندات دول العظمى للاستحواذ عليها، فهي تحتل مكانة لا مثيل لها من بين مناطق العالم فهي تشكل قلب العلم ومكمن موارد العالم الاقتصادية الطبيعية المهمة التي تمد العالم بالحياة فلا توجد بقعة في العالم تعادل أهمية هذه المنطقة إذ تمتلك ثروات طبيعية ضخمة، لا سيما موارد الطاقة، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، وتشكل هذه الثروات أساس الاقتصاد العالمي الحديث. وتمتلك أيضاً أكبر حصة بنسبة من احتياطيات النفط المؤكدة عالمياً، والتي بلغت 66% وانتج الشرق الأوسط حوالي ثلث الانتاج العالمي من النفط في نهاية القرن العشرين، وتعد هذه المنطقة المزود الرئيس للنفط الخام في للعالم المتطور بخاصة

2- مجدوب طه، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1

القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 331.

2 - طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي و(إسرائيل)، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1. القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 247.

3 - Workshop on Arms Control and Security in the Middle East III, IGCC Policy, Fred Wehling (Editor) - Paper 23, June 1996. P. 6.

4 - Conference of Research Institutions in the Middle East, Chantal de Jonge Oudraat (Editor) - Proceedings of the Cairo Conference



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وتوجد ابار النفط بكثرة في منطقة الخليج العربي، وعلى هذا الاساس تحاول الدول الكبرى ان تسيطر على المنطقة. ومنحت هذه الموارد الطبيعية أهمية عالمية للمنطقة، وتحاول القوى العالمية السيطرة على موارد المنطقة وضمان استمرار الإمداد لاقتصادها، ما جعل المنطقة محل تنافس وموطنا للصراعات والنزاعات العالمية. وتتوفر في المنطقة ثروات معدنية أخرى كبيرة كالفوسفات والحديد والذهب والزنك واليوتاس وغيرها، إضافة إلى الثروة الحيوانية والسكية والأراضي الزراعية.

2- الأهمية الاستراتيجية

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع إستراتيجي مهم في السوق الاستراتيجي، فقد كانت ولا تزال مطمعا للقوى خارجية، إذ تمثل همزة وصل بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وتقع على مفترق الطرق البرية بين الشرق والغرب، وتطل على عدد كبير من المسطحات المائية منها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب والخليج العربي، ووفق المفهوم الواسع للمصطلح يشمل ذلك أيضا المحيط الهندي والمحيط الأطلسي. ويعتبر مضيق البوسفور والدردينل في تركيا، وقناة السويس في مصر، ومضيق هرمز في إيران، وباب المندب في اليمن، والخليج العربي، وخليج عدن، ومضيق جبل طارق وما إلى ذلك جزءا من الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة. إذ ان المنطقة تتحكم بممرات الملاحة الدولية، بامتلاكها أهم المعابر البحرية، وهذا الموقع هيا للمنطقة أن تكون ممرا رئيسيا لحركة المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية، ومعبرا مهما للتجارة الدولية، وموقعا إستراتيجيا عسكريا، لإقامة قواعد عسكرية في مواقع تتوسط بلدان العالم، من أجل التحكم بالممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، والوصول إلى الأهداف العسكرية بسهولة.

3- الأهمية العسكرية:

تعد أهمية منطقة الشرق الأوسط العسكرية من حيث العناصر ذات الصلة بالعمليات العسكرية من اهم مناطق العالم المتعلقة بالقوات العسكرية برأ وبحراً وجواً والقواعد المعززة لذلك التي تعمل منها القوات المسلحة إذ ان السوق والعمق الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط يتيح لها إمكانية نشر القواعد العسكرية لتأمينها من الاخطار وان تنوع التربة واعتدال المناخ يوفر الظروف الجيدة لتدريب القوات المسلحة على القتال وصلاحيه اجوائها للطيران ومياهاها للملاحة في أي وقت فضلا عن اكتفائها الذاتي لمصادر الطاقة التي يحتاجها السوق العسكري ناهيك عن توفر المطارات المختلفة والقواعد الجوية التي توفر حرية المناورة للوصول الى أي هدف في العالم مع توافر عوامل الإنتاج لقيام صناعات حربية تعزز من عملية امداد القوات المتواجدة في العالم ولا يمكن التغاضي عن شبكة خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية للمناورة ونقل وتحريك القوات وقد شكل "الوجود الدولي" في الشرق الأوسط، وما يمارسه "العامل الخارجي" من تأثيرات واسعة النطاق على تفاعلاته، ملمحا رئيسا في المنطقة. وأن هذه السمة تختلف عما تشهده مناطق أخرى، نظرا للأهمية الاستثنائية للمنطقة ودور الولايات المتحدة في التحرك والتحكم بالمنطقة، وحضورها العسكري والتدخلات الدولية الواسعة، وإن الدور الهام للاعبين من خارج المنطقة، يبدو وكأنه جزء من مفهوم الشرق الأوسط¹ فمواقف الدول الكبرى تمارس تأثيرات خاصة على التفاعلات الرئيسية في الإقليم، وكأنها واحدة من أطرافه بالمعنى الجغرافي. ويستند ذلك عمليا من الناحية العسكرية على عدة أسس أهمها:

ارتباطات دفاعية متطورة بين عدد من دول منطقة الشرق الأوسط ومعظم القوى الكبرى في العالم، تضمنت في بعض الأحوال تحالفات إستراتيجية وتفاهمات نووية²

وجود قواعد وتسهيلات عسكرية مكثفة لبعض الدول الكبرى داخل وحول النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط.

تواجد وتحركات مكثفة لوحدات عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الدولية بالشرق الأوسط.

المطلب الثالث: - أهمية العراق في الشرق الأوسط

يعد العراق بموقعة الجيو استراتيجي، وعمقه الثقافي، ورمزية حضارته الموعلة في الزمن، وثرواته الهائلة، يشكل رقما مهما في عمليات الصراع والهيمنة والنفوذ الإقليمية والعالمية، فمن يهيمن على هذا العراق سيضع يده للسيطرة على المنطقة والعالم. فبعد احتلال العراق بدأت الولايات المتحدة بطرح مشاريعها لترتيب الخارطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة والعالم فالعراق بالنسبة لها مهم اقتصاديا واستراتيجيا وسياسيا وحتى دينيا وحضاريا، ولذلك اتخذته قاعدة للانطلاق والضغط على الوطن العربي والدول الاخرى التي تمثل بمجملها أطراف المشروع الأمريكي القديم بولادته والجديد

1- Workshop on Arms Control and Security in the Middle East III, IGCC Policy, Fred Wehling (Editor)-

6 Paper 23, June 1996. P.

2 - صلاح الدين كامل مشرف، السلاح النووي الإسرائيلي ومستقبل الأمن العربي، مجلة إستراتيجيا، السنة التاسعة، العدد 98، أبريل

1990، ص 33



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

بطروحاته وادوات تنفيذه والعراق له دور محوري في هذه الاجندة لان اي تغيير في العراق سيتحكم بتغيير محتمل اقليمي او عربي اخر، هذا هو المخطط الامريكي والغربي لمناطق الطاقة والثروة، فيما تؤكد مذكرات هنري كيسنجر، أن الهدف الحقيقي والاساس من الحرب على العراق عام 2003 كان السيطرة التاريخية والروحية عليه.. والتي ستكون مقدمة لضمان السيطرة على عموم منطقة الشرق الأوسط. وان الضرب على وتر الدين والفكرة الطائفية، كان أهم وسيلة لبدء الحرب في الشرق الأوسط.. وستكون سببا في تقسيم المقسم والبدء بعملية الصراع الدامي فيه، ومن هنا جاءت فكرة اختيار العراق، لما يمتلكه من عناصر ومقومات الصراع فضلا إلى الموقع الجغرافي المجاور لإيران والسعودية، واللذين تعدان من أهم الدول من حيث أثرهما في المنطقة وتأثيرهما على مجريات الأحداث فيها، وهو ما يعد حافزا لعملية التقسيم الطائفي، إلى جانب الأسباب الأخرى المكملة والداعمة كوجود القوميات والمذاهب والتي تعد أهم الأسباب الداعمة لهذا الصراع.

ان العراق يشكل خط الصد الأول لمنطقة الشرق الأوسط امام الاطماع والتدخلات الخارجية وباختراق هذا الخط من قبل القوى الخارجية ستكون المنطقة برمتها مباحة امام التدخلات الخارجية للدول المختلفة وستتغير موازين المنطقة، وقطعا لن تتخلى الدول العظمى عن العراق بعد ان سيطرة على مقدراته بصورة مباشرة او غير مباشرة ولن تخرج منه البتة وستخلق له ازمات متنوعة ومختلفة وستلعب بخيوط تلك الازمات دون تقديم الحلول لترسيخ بقائها فيه وكل الطروحات والمسميات هي في حقيقتها أهداف يهودية وامريكية يجري تنفيذها عبر خطط ومشاريع تبدأ بمقترحات تنتهي بفرضها على ارض الواقع بشتى الوسائل بما في ذلك استخدام القوة.¹

ويعتبر العراق من الدول المحورية في الشرق الأوسط وموقعه الجغرافي يؤهله للقيام بدور محوري قادر على التحكم في توجهات وطموحات بقية اللاعبين الجيوستراتيجيين في المنطقة وعليه فإن هيمنة صورة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين اللاعبين يمثلون الدول الطامحة للهيمنة والقوة والسلطة

المطلب الرابع: أهمية (إسرائيل) في الشرق الأوسط

للكيان الصهيوني سياسة خارجية نشطة في منطقة الشرق الأوسط، أهداف هذه الاستراتيجية مواجهة الدول القوية والتي تهدد وجود الكيان الصهيوني، وتقوم (إسرائيل) بتعزيز التعاون الأمني والتكنولوجي والاقتصادي والتجاري مع الدول العربية التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية، والانفتاح على العرب الراضين للتطبيع معها أو المتحفظين عليه إلى اليوم، واستعادة العلاقات الجيدة مع تركيا بعد الهزات العنيفة التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية، ولم يكن من أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه الشرق الأوسط التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وفقا لمبدأ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. بل الثابت هو أن (إسرائيل) تعمل على الإبقاء على الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية التي يتواصل إن تفتيتها في القدس والضفة من خلال النشاط الاستيطاني أو حصارها العسكري والاقتصادي والتجاري والحرب المجنونة في غزة لتدميرها. وفي سبيل التنصل من حل الدولتين، لا تمنع السياسة الإسرائيلية في مواصلة التورط تجاه الشعب الفلسطيني في ممارسات لا يمكن توصيفها سوى بكونها سياسات للفصل العنصري. وإبادة جماعية، وتستند العلاقات العسكرية الأميركية- الإسرائيلية على اتفاقات تحالف إستراتيجية متطورة تضمن تعاوناً عسكرياً معقداً بين الجانبين، توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أميركية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية، منها ستة مواقع عسكرية، أهمها الموقع 51 والموقع 53 والموقع 54، التي يتم فيها تخزين أسلحة معدات طوارئ خاصة بالقوات الجوية والقوات البحرية والقوات الخاصة الأميركية، وهي معدات يمكن أن تستخدمها القوات الإسرائيلية نفسها وقت الحاجة كما حدث في حرب 1973.

وان الاستراتيجية التي تتبعها (إسرائيل) في مفاوضاتها واتفاقاتها مع الدول العربية المحيطة هو تأمين أوسع قدر ممكن من السيطرة العسكرية على محيطها. وهذا ما انعكسه المقولة الإسرائيلية بدقة من أن "السلام الإسرائيلي - العربي سيكون سلاماً مسلحاً"²

المطلب الخامس: - صراع القوى العظمى في الشرق الأوسط

لقد كانت الشرق الأوسط منطقة مهمة لصياغة علاقات القوة بين الدول الكبرى الفاعلة في المنظومة العالمية، وقد تجدد الصراع في المنطقة للسيطرة والهيمنة عليها وظهرت قوى وأقطاب متعددة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتتصارع معها للهيمنة على المنطقة، إذ لا تقتصر علاقات القوى الجديدة التي تصاغ اليوم على أرض الشرق الأوسط، وفيما وراء المنطقة الممتدة بين المغرب وإيران عرضاً وبين تركيا والسودان طولاً، على المنافسة المتصاعدة اقتصادياً وتجارياً وتكنولوجياً وأمنياً وجيو - سياسياً بين الولايات المتحدة وروسيا، بل تتجاوزها باتجاه توسيع دول وكيانات كبرى كالصين

1 - طارق المجد وحسن أحمديان وآخرون: إشعال الصراعات في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على

الرابط [www.https\\:org.carnegite](https://www.org.carnegite)

2 - جميل هلال، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995، ص31



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الأميرة

والاتحاد الأوروبي لمساحات فعلهم ونفوذهم وكذلك باتجاه بروز تحالفات بينهم وبين الدول الإقليمية المؤثرة لم تكن حاضرة من قبل. فقد اتسع دور الصين في الشرق الأوسط لتتخطى بالتدريج التركيز الأحادي على النفط والتجارة والتعاون الاقتصادي باتجاه أنشطة دبلوماسية وضمانات أمنية تستهدف معا خفض مناسيب الصراع وعدم ترك قضايا المنطقة جيو - سياسيا للولايات المتحدة بمفردها. ومن الوساطة بين السعودية وإيران لاستئناف العلاقات واحترام السيادة والالتزام بعدم التدخل، مروراً بالإعلان عن انضمام السعودية «كشريك في الحوار» أو مراقب إلى منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين مع روسيا والهند وتشارك فيها مصر وإيران وقطر كمراقبين، إلى الإعلان عن استعداد مجموعة بريكس التي تقودها أيضا الصين مع روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا إتمام بعض تعاملاتها التجارية مع دول شرق أوسطية كمصر وقروضها الموجهة للتنمية باستخدام عملات بديلة للدولار الأمريكي، تدلل الصين بقوة على تنامي حضورها في منطقة الشرق الأوسط كجزء من تعاطف دورها العالمي وعلى فاعلية سياساتها. ومن الخطأ قراءة الدور الصيني الجديد في الشرق الأوسط باختزاله في منافسة الولايات المتحدة وحسب، فالتعاون مع واشنطن بما يضمن المصالح المشتركة للقطين يظل الوجه الآخر لسياسات وممارسات بكين التي تؤول لمواجهة العملاق الغربي حاليا. وبين الكثير من المنافسة والكثير من التعاون لضمان أمن النفط وخطوط التجارة، تريد الصين تثبيت أقدامها في منطقة الشرق الأوسط كمعلق يستطيع أن يقدم لدولها علاقات اقتصادية وتجارية متطورة وتعاوننا تكنولوجيا وأمنيا ودعما دبلوماسيا أفضل من الدعم التي اعتادت على تقديمه الولايات المتحدة. فادوارها الصين تتسع تدريجيا وتزداد فاعلية سياساتها بما لا يتعارض مع استمرار العلاقات لدول الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة أي انها تتجنب العمل على المعادلات الصفرية وعلى أن دول الشرق الأوسط لا تحتاج للاختيار بين أحد العملاقين.

من جهة أخرى يبدو ان الاتحاد الأوروبي يدخل في المنطقة في مواجهة خيارات الولايات المتحدة وخيارات الصين الاستراتيجية فالاتحاد الأوروبي على الرغم من موقفه اليوم في الصراع مع روسيا على خلفية الحرب الأوكرانية وتصعيده للتنافس مع الصين اقتصاديا وتجاريا وتكنولوجيا، لم يعد يملك تلك الأوراق السياسية الفعالة في الشرق الأوسط كالتى تملكها الولايات المتحدة والصين. فالاتحاد الأوروبي تراجع في تقديم الضمانات الأمنية، ولا يستحوذ اقتصاديا وتجاريا على مرتبة الشريك الأول باستثناء عدد قليل من دول الشرق الأوسط. ولا توجد للاتحاد الأوروبي الأوراق التفاوضية التي كانت له تجاه إيران أو فيما خص القضية الفلسطينية، ولم يعد له وجود في ساحات الصراع سوى على الهامش في اليمن وفي تحالف مع قوى عالمية وإقليمية في ليبيا، وبعيدا عن شمال أفريقيا تنحصر تجارته، صادرات وواردات، مع المنطقة. لذا فالاتحاد الأوروبي يتجه بصورة متزايدة إلى التنسيق الاستراتيجي الشامل مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي تتقدم المعسكر الغربي كالقوة الأكبر التي ترغب البقاء في المنطقة، فمواقف الدول الكبرى تمارس تأثيرات خاصة على التفاعلات الرئيسية في الإقليم، وكأنها واحدة من أطرافه بالمعنى الجغرافي. ويستند ذلك عمليا -من الناحية العسكرية- على عدة أسس، أهمها¹:

ارتباطات دفاعية متطورة بين عدد من دول الإقليم ومعظم القوى الكبرى في العالم، تضمنت في بعض الأحوال تحالفات إستراتيجية وتفاعلات نووية

وجود قواعد وتسهيلات عسكرية مكثفة لبعض الدول الكبرى داخل وحول النطاق الجغرافي للمنطقة.

3- تواجد وتحركات مكثفة لوحدة عسكرية بحرية تابعة لمعظم الدول الكبرى في المياه الدولية بالشرق الأوسط.

الاستراتيجية الأمريكية

لم تتفق مع الاتجاهات التي تذهب الى تراجع وانحسار فاعلية السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة لم تفقد نفوذها وتظل القوة الكبرى الأكثر تواجدا وتدخل عسكريا في المنطقة والأكثر قدرة على تقديم ضمانات أمنية لعديد من الدول فيها. ويتمثل التحدي الحقيقي الذى يواجهه صناع السياسة الخارجية في البيت الأبيض والكونجرس في تقبل النهاية الحتمية لحقبة الهيمنة المنفردة التي بدأت في تسعينيات القرن العشرين (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق) والتدخل المباشر في العراق، والانفتاح على قراءة هادئة لتعددية الأقطاب في الشرق الأوسط لا تختزلها في تهديدات للمصالح الأمريكية انما تبحث في سياقاتها عن فرص الحد من استنزاف القدرات العسكرية والأمنية والاقتصادية للعلاق الغربي في رمال منطقتنا (كارثة غزو العراق نموذجا) وعن إمكانيات التنسيق والتعاون الاستراتيجي والتكتيكي مع بعض الدول والكيانات الكبرى الأخرى لضمان المصالح المشتركة، خاصة إمدادات النفط والتبادل التجاري، وحل الصراعات ودعم الاستقرار والسلم الإقليميين.

1- طه المجذوب، إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع: معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة ركيزة جوهريّة في النظرية الجديدة، الأهرام 2000/3/5.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

لكن ظل هناك دائما فارق كبير بين حجم ونوعية الوجود العسكري الدولي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومثيلاته بالنسبة لكل القوى الكبرى الأخرى منذ بداية التسعينيات على الأقل، فقد أصبحت القوات الأميركية تمثل مركز النقل العسكري الخارجي في المنطقة، بعد أن تم سحب القوات السوفياتية، وإغلاق قواعدها العسكرية بها، وتقلص وجود روسيا الاتحادية إلى مستوى المستشارين العسكريين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، مع محدودية حجم وتسليح وانتشار قوات بريطانيا المتحالفة تقليديا مع الولايات المتحدة، وفرنسا شريك الناتو المزعج بالنسبة لها.

فالقوات الأميركية تتمتع بشبكة واسعة من التسهيلات العسكرية التي تتيح لها الحضور أو التحرك "بشكل ما" في أراضي وأجواء ومياه كل دول الشرق الأوسط تقريبا باستثناء إيران.

لقد كان لحرب الخليج الثانية عام 1991 تداعيات مهمة، أدت إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي، فقد تم استخدام المجال الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والانتشار المتقدم وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة وبذلك فقد تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، ليصل إلى خمس قواعد عسكرية في دول الخليج وحدها. وتشكل هذه المراكز عمليات عسكرية رئيسة شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية، وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، سواء من خلال تركز عناصر من تلك القوات فعليا فيها، أو تجهيز القاعدة لانتشارها وقت الحاجة، وتتم إدارتها بموجب اتفاقات عسكرية مع الدول المضيفة لها. ويمكن ذلك القوات الأميركية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد كبرى، أو إتمام ذلك الحشد بشكل سريع.

في هذا الإطار، يمكن رصد أهم مواقع انتشار التسهيلات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، خاصة في المنطقة المحيطة بالعراق، كالتالي: 1:-

ففي البحرين هناك تسهيلات عسكرية مختلفة في ميناء سلمان ومطار المحرق وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، لكن قاعدة الجفير العسكرية، القريبة من المنامة، تمثل واحدة من أهم القواعد العسكرية في الخليج، حيث تضم مركز قيادة الأسطول الخامس الأميركي، ومركز قيادة القوات الخاصة. ويتمركز في البحرين ما بين 860 و1200 عسكري،

أما الكويت فتتمركز القوات الأميركية في كل المواقع العسكرية الكويتية الرئيسية تقريبا، وتعمل بصورة مشتركة مع جيش الكويت، ويبلغ عدد القوات الأميركية في الكويت حوالي 10 آلاف عسكري، مع حوالي 522 دبابة، ومعدات للواء مدرع (ثلاث كتائب)، وحوالي 52 مقاتلة و75 هليكوبتر مسلحة أباتشي ووحدات باتريوت.

وفي قطر أصبح الوجود العسكري الأميركي في قطر يتسم بالقوة في الفترة الأخيرة، تمثل في وجود مخازن أسلحة ومعدات لتشكيل عسكري بحجم لواء، وتعد قاعدة العديد العسكرية من أهم القواعد العسكرية الأميركية في الخليج العربي، خاصة بعد نقل مقر القيادة المركزية من فلوريدا إليها. ويبلغ حجم القوات الأميركية في قطر 3000 جندي و175 دبابة، وعددا من طائرات الاستطلاع.

وتمثل مواقع تواجد للقوات الأميركية في السعودية من أقوى التسهيلات العسكرية فهناك تسهيلات عسكرية مختلفة لعناصر متعددة من القوات الأميركية في الدمام والظهر والخبر وتبوك وينبع وقاعدة الملك عبد العزيز بالظهران وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة وقاعدة الملك خالد الجوية بأبها، وقاعدة الرياض العسكرية، وقاعدة الطائف العسكرية، لكن قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض هي أقوى مواقع التواجد العسكري الأميركي في السعودية، حيث يوجد بها حوالي 5100 جندي أميركي.

وفي عمان يعد الوجود العسكري الأميركي واحدة من أكثر المواقع فعالية في المنطقة، خاصة بعد مشاركة القوات الأميركية المتواجدة بها في حرب أفغانستان. وتتركز التسهيلات العسكرية الممنوحة للولايات المتحدة في ميناء قابوس بمسقط وميناء صلالة ومطار السيب الدولي. ويتمركز في عمان حوالي 3000 عسكري أميركي، وعناصر مختلفة تابعة للقوات الجوية والبحرية

1 - تم الاعتماد في البيانات الخاصة بالتسهيلات والقواعد الأميركية في الشرق الأوسط على عدة مصادر، وهي: تقرير الميزان العسكري السنوي، الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن للعام 2001-2002، (The Military Balance, IISS, 2001-2002)، وكذلك موقع www.globalsecurity.org الذي يقدم رسدا موثقا للتسهيلات العسكرية الأميركية على المستوى الدولي، إضافة إلى تقرير Ready to Move in, Time, December 2, 2002. ولم يتم رصد البيانات الخاصة بوجود قوات للقوى النووية الكبرى في إطار "عمليات حفظ سلام" لارتباط عملها بإطار إستراتيجي مختلف عن "الوجود العسكري" المعتاد



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

تتمتع القوات الأميركية الامارات العربية بعناصر مختلفة من التسهيلات العسكرية في عدد من المواقع الإماراتية، كقاعدة الظافرة الجوية بأبو ظبي ومطار الفجيرة الدولي، وعدد من الموانئ البحرية كميناء زايد ومينائي رشيد وجبل على بدبي وميناء الفجيرة. ويتواجد في الإمارات حوالي 500 عسكري أميركي وبعض طائرات الاستطلاع.

وفي الأردن يوجد حوالي 1200 عسكري تابعين للقوات الجوية، وميناء العقبة الذي تقدم فيه خدمات مختلفة للقوات البحرية. وتجرى بانتظام تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين.

وترتبط مصر بعلاقات عسكرية قوية متعددة المستويات مع الولايات المتحدة، تتخذ شكل تعاون تسليحي ومساعدات عسكرية وتدريبات مشتركة. وتشمل التسهيلات العسكرية المقدمة إلى الولايات المتحدة في مصر، تسهيلات للقوات البحرية في الموانئ مثل بورسعيد والسويس والغردقة والتي تكتسب أهميتها في ظل المرور المكثف بقتاة السويس

اما تركيا هي الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالشرق الأوسط، وترتبطها علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة. وتوجد فيها -إضافة إلى تسهيلات عسكرية في معظم الموانئ والمطارات- واحدة من كبرى القواعد العسكرية التابعة للناتو (الولايات المتحدة) في المنطقة، وهي قاعدة إنجيرليك الجوية التي تضم حوالي 1700 جندي أميركي، وتتمركز بها 36 مقاتلة من طرازات مختلفة، تعمل عادة في إطار مهام مراقبة منطقة الحظر الجوي شمال العراق، ويمكن زيادتها في حالة الحرب بأعداد كبيرة، وتجرى في القواعد التركية عمليات توسع عسكرية هامة بتمويل أميركي في الوقت الحالي، بما يمكن من حشد أعداد هائلة من القوات والمقاتلات وقت الحاجة¹.

أن الوجود العسكري الأميركي يمثل أحد الملامح الأساس التي تشكل واقع الشرق الأوسط وأنه يطوق المنطقة برمتها عسكريا وهو عنصر فاعل من عناصر المعادلات الإستراتيجية الحاكمة لتفاعلاته، ذلك يوضح الصورة تماما فهناك طوق من القواعد العسكرية الرئيسية الأميركية تحيط بالشرق الأوسط²

أن الوجود العسكري الدولي الفعلي في منطقة الشرق الأوسط أكبر مما تشير إليه كل البيانات السابقة، بفعل وجود أساطيل حربية ضخمة تابعة لعدد من الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، تتمركز بشكل شبه دائم في المياه الدولية المحيطة بالمنطقة، أو الداخلة فيها، وتستخدم القواعد والتسهيلات العسكرية المنتشرة في كل دول المنطقة تقريبا. ويمكن نشر وحداتها البرية والجوية في أقاليم المنطقة وقت الضرورة تبعاً لأهداف تواجدها، كالأسطول السادس الأميركي في البحر المتوسط. وكذلك وحدات الأسطول السابع الأميركي التي تتمركز في المحيط الهندي وبحر العرب الذي تعتمد القيادة المركزية على وحداته، مدعومة من الوحدات البحرية الأميركية الغربية، وتضم تلك الأساطيل والتشكيلات البحرية أعدادا كبيرة من القطع البحرية المتنوعة بينها حاملات طائرات، فضلا إلى قوات بحرية ومشاة بحرية وطائرات مقاتلة من طرازات مختلفة، يمكن استخدامها في عمليات التدخل السريع في الشرق الأوسط.

وتحمل تلك القوات ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية، تتضمن ذخائر ذكية وذخائر شديدة التدمير، تمكنها من إدارة عملية عسكرية كبيرة في ظل سيطرة جوية كاملة تقريبا كما حدث في حرب الخليج عام 1991. وبقينا ان تلك القوات تحمل أسلحة محرمة دوليا.

في النهاية، يوضح ما سبق أن الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، الذي يتضمن وجود قواعد عسكرية رئيسية، يمثل أحد المعطيات الأساس في معادلات الأمن الإقليمية، ويتيح للولايات المتحدة حرية حركة واسعة في مواجهة ما تعتبره مصادر تهديد لأمنها القومي، وتحكم واسع النطاق في اتجاه التفاعلات السياسية بالمنطقة، وقد عدت إيران "الوجود العسكري للقوى الخارجية" حولها في الخليج العربي والقواعد العسكرية في تركيا وشمال العراق، والاتفاقات الأمنية بين الدول العربية والدول الغربية "مصدر من مصادر القلق"³. وبعد أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تأمين البيئة الدولية، أخذت مسارات سياستها الخارجية وتوجهاتها تتخذ منحى انفرادي في السلوك السياسي الدولي، وانعكس ذلك على توجهاتها إزاء العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية تمكنت من فرض الهيمنة المطلقة على العراق لتحقيق أهداف أمريكية كونية، تتجه نحو الهيمنة والتحكم بمفاتيح العوامل الإستراتيجية، وفي مقدمتها الطاقة ومصادر ها، ليتسنى

1- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة، 2011 شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2013، ص 33.

2 - طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994، ص 83-92، ص 119-125.

3- حسن مشهدي، ضبط التسليح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني، في: محمد زهير دياب (مترجم ومحرر)، ضبط التسليح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة، ص 98.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

لها التحكم فيام بعد بأية تحولات دولية لا تخدم مصالحها، والهيمنة على نفط العراق هو السبيل المهم والأكثر جدوى لتحقيق هذه الأهداف.

الاستراتيجية الروسية

تقدم روسيا نفسها للشرق الأوسط كقوة استقرار تبحث عن التعاون العسكري والأمني والاقتصادي والتجاري مع جميع دول المنطقة دون أن تشترط على دول الشرق الأوسط بينها وبين تحالفاتهم القائمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تركت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية وضع القيود على صادرات السلاح للمنطقة، فيما عرضت سلاحها دون قيد وشروط. وقد وظف صناع القرار في روسيا واجهزتها الدبلوماسية حالة من الغموض التي صنعتها تقلبات السياسة الأمريكية فيما يخص أمن منطقة الشرق الأوسط، وحاولوا تصدير صورة جديدة لروسيا كقوة عظمى قادرة على التدخل العسكري والأمني المباشر للدفاع عن حلفائها كالتدخل في سوريا وقدرتها في التأثير على تطورات ونتائج الصراعات الدائرة في المنطقة (ليبيا مثالا) ولا تعارض الحلول الدبلوماسية لإنهاءها كما تفعل مع إيران.

وتركز روسيا في استراتيجيتها إلى تكثيف جهودها للحفاظ على الوجود الإقليمي والتأثير السياسي، وتركز على تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، والاستثمار في مشروعات تنمية مشتركة وفي ذات الوقت تعمل على دعم الحلول السياسية للنزاعات في المنطقة بوصفها وسيطاً دولياً فاعلاً.

اما على الصعيد الأمني، فروسيا تتطلع إلى تعزيز التعاون الدفاعي والعسكري مع الدول الشريكة في المنطقة لتعزيز قدراتها وتأثيرها لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وتختلف روسيا مع الولايات المتحدة في عدد من الموضوعات، وأبرزها الرفض الروسي للتفرد الأمريكي وتسعى لعالم متعدد الأقطاب، كما تصر على ضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر تعددية قطبية وبخاصة في الشرق الأوسط، وان إستراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط لعام 2024، تستند إلى فهم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم وان الإستراتيجية الروسية تطوّرت من التوجه الأوروبي الأطلسي إلى تأكيد الهوية الأوراسية، مع التركيز على التكامل والتنوع في استجابتها للتحديات المتغيرة، ومع تطور العلاقات بين روسيا ودول الشرق الأوسط، تم التركيز على الشراكات الفاعلة مع دول مثل إيران، وتركيا، والصين، تتضح أهمية العلاقات الإقليمية في تشكيل إستراتيجية روسيا في المنطقة. اعتمدت روسيا في مواجهة التحديات التي تعترضها في منطقة الشرق الأوسط على تبني إستراتيجيات متعددة، بدءاً من تعزيز العلاقات الدبلوماسية، وصولاً إلى التدخل العسكري، مما يظهر مرونتها في تكييف إستراتيجياتها وفقاً للظروف المتغيرة، واستعدادها لتبني الوسائل الملأمة لحماية مصالحها، وتحقيق أهدافها في المنطقة¹.

وللعوامل الاقتصادية والطاقوية، تأثيراً فعالاً في مدركات القرار الروسي وتظهر أهمية الاقتصاد الكبير والموارد الطبيعية الضخمة في توجيه روسيا للتفاعل مع المنطقة، بخاصة فيما يتعلق بصناعة تصدير النفط. كما أن تعاون روسيا مع الدول الأوراسية يعكس التحول الاقتصادي، والبحث عن التكامل في مجالات الطاقة والاقتصاد.

وتواجه روسيا الكثير من التحديات التي تعقد المتغير الروسي إقليمياً ودولياً وهو كيفية تحقيق توازن بين العلاقات مع مختلف اللاعبين في المنطقة، ومنهم الدول العربية، و(إسرائيل)، وتركيا، دون التورط في صراعات إقليمية، وكيفية التفاعل مع التغيرات المستمرة في هياكل الحكم في بعض الدول العربية، ومع التركيز على دعم المنطقة واستقرارها يقود ذلك الى كيفية تحقيق توازن في مواجهة المنافسة الإقليمية، بخاصة القوى الدولية والإقليمية الكبرى الأخرى وتحقيق التوازن والتعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح الاقتصادية في الشرق الأوسط في ظل تغيرات أسواق الطاقة العالمية².

وعليه فإن الأهداف الإستراتيجية والأمنية لروسيا تتجسد في تعزيز وجودها في البحرين الأسود والمتوسط ويسعى الروس إلى ضمان وجود عسكري دائم في هذه المياه، وتعزيز المواقع الإستراتيجية في البحر الأسود ومنطقة الشرق الأوسط. يعكس ذلك أهمية المنطقة في الأولويات الروسية، بخاصة في ظل التحركات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي بعد الأزمة الأوكرانية ويتعامل الروس مع تغيرات ميزان القوى الدولي، إذ تتزايد قدرات روسيا، مقابل القدرات الأمريكية، مما يجعل النظام الدولي يذهب إلى التعددية. وهذا ما جعل لروسيا قوة فاعلة وذا تأثير على الصعيدين الدولي والإقليمي، وكشفت الأزمة الأوكرانية عن تناقضات المصالح بين موسكو وواشنطن³.

1 - علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي - الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2015، ص55

2- ديميتري ترينين، روسيا وإيران: الارتباب التاريخي والشراكة المعاصرة، مركز كارنيجي موسكو، آب 2016.

3 - حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2016 - 2011، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط على الرابط الإلكتروني <http://beirutme.com?p=17073> www.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

والمتتبع للشأن الروسي يرى انها تسعى إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع الدول العربية، لتحقيق استقرار داخلي لروسيا، وتعزيز العلاقات الجيدة مع دول المنطقة. يركز الروس على استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط بخاصة غزو العراق لزيادة مكاسبهم ونفوذهم، ويسعون إلى تقوية التقارب مع دول المنطقة وإعادة تأكيد وجودها لتحقيق الأمان الإقليمي من خلال استنزاف القدرات الإستراتيجية للولايات المتحدة ودعم الروس للدول الحليفة، مثل إيران وسوريا، وتعزيز التقارب مع دول المنطقة وبذلك يعدّ التوجه الروسي نحو الشرق الأوسط توجهًا إستراتيجيًا متعدد الأبعاد، حيث يسعى الروس إلى تحقيق أهدافهم الاقتصادية والعسكرية والسياسية في هذه المنطقة وتأتي هذه الأهداف في سياق التحولات الجيوسياسية العالمية، والتحديات الجديدة التي تواجه النظام الدولي.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف توجيه استراتيجيات دقيقة، وتكاملاً مستمراً للسياسة الخارجية الروسية. تظهر هذه الأهداف كجزء من إستراتيجية أوسع يتبناها الكرملين لتحديد دور روسيا في التشكيل المستقبلي للنظام الدولي، وتعزيز مكانتها العالمية.

يمكن تلخيص الأهداف الروسية في المنطقة بالسعي إلى تحقيق توازن القوى الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال استنزاف قدرات الولايات المتحدة، وتعزيز النفوذ الروسي في المنطقة، وتعزيز استقلالها الاقتصادي والعسكري عن التأثيرات الغربية، وخاصة الأمريكي، وتكوين تحالفات وشراكات إستراتيجية مع دول الشرق الأوسط، ومنها دول ذات أهمية إستراتيجية كإيران وسوريا. تستند هذه الشراكات إلى مصالح مشتركة في مجالات الأمن، والطاقة، والتجارة، ويتعلق الهدف الروسي أيضاً بتعزيز الاستقرار في المنطقة من خلال وساطتها في تسوية في النزاعات. يرى الروس أنه من خلال التدخل السياسي والدبلوماسي، يمكنهم تحقيق التوازن والتأثير في قضايا المنطقة.

المطلب السادس: تحديات منطقة الشرق الأوسط

تمتد منطقة الشرق الأوسط على مساحة جغرافية واسعة، وتشمل بلدانا عدة، تختلف فيها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وينجم عن ذلك تباين التحديات واختلاف حدتها من بلد لآخر. وتبرز في المنطقة عموماً جملة من التحديات والمشكلات، أهمها:

الفرع الأول: - الاطماع الخارجية

تسببت الميزات التي وهبت لمنطقة الشرق الأوسط في أن تصبح هدفاً للمطامع الأجنبية، وموضع تنافس القوى العالمية، وتحاول الدول الكبرى باستمرار فرض سيطرتها على المنطقة، ومن ثم توظيف نفوذها لاستغلال الثروات الطبيعية ومقومات القوة فيها، وخدمة مصالحها في الصراع الدولي.

وفي المنطقة وجود مكثف للقوات الأميركية والأجنبية، وهو ما يسبب تدخلات دائمة ومستمرة في الشؤون المحلية والإقليمية، فضلاً عن دعم الصراعات الداخلية والتشردم.

الفرع الثاني: - النزاعات الداخلية

تضم منطقة الشرق الأوسط قوميات وإثنيات عرقية ودينية وأقليات متعددة، ويفضي هذا التباين إلى صراعات ونزاعات داخلية، ويقود التعصب القومي أحياناً بين القوميات الثلاث الكبرى (العرب والفرس والترك)، والتي تشكل المجتمع في منطقة الشرق الأوسط، وتؤدي إلى نزاعات وإن لم تكن هي الأشد على أرض الواقع.

ويأخذ صراع الإثنيات الدينية بين السنة والشيعة، ودعم إيران للطوائف الشيعية في المنطقة، أو اندلاع حركات تمرد من قبل الأقليات العرقية مثل الأكراد، خطاً أقوى في مسار الصراعات في المنطقة.

ويمثل التهديد الناجم عن دولة الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأكبر والحقيقي لأمن المنطقة واستقرارها السياسي، إذ يصر الاحتلال باستمرار على فرض تفوقه في القدرة والقوة العسكرية على بلدان المنطقة، ويشن حروب، ويتسبب في توترات عسكرية دائمة.

وتعتبر بيئة النزاعات المستمرة طاردة للسكان، ويتدفق اللاجئين من دول الصراع إلى دول المنطقة الأخرى، مما يسهم في احتدام التنافس على الموارد الشحيحة، وتسبب المشاكل المزمنة، الناتجة عن عدم قدرة السلطات المحلية على احتواء الأزمات، إلى تصاعد مشاعر السخط السياسي وتفاقم الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية

الشرق الأوسط ونظرية الحرب العالمية الثالثة

بعد الشرق الأوسط (بؤرة) الصراع العالمي وتتوافر عوامل عدّة لاندلاع حرب عالمية شاملة في هذه المنطقة ومنها الى العالم والمتتبع في علم العلاقات الدولية يرى ان في مقدّمة هذه العوامل التحالفات والتخندقات العسكرية والسياسية وحتى الاقتصادية التي ينغمس فيها الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى.

فيما يأتي ثاني هذه العوامل تسارع وتيرة التسلح بين الدول الكبرى، والتسابق بين دول النادي النووي على امتلاك أحدث الأسلحة النووية وأكثرها فتكاً والتهديد باستخدامها كما فعل مسؤولون روس منذ بداية الحرب الحالية في أوكرانيا،



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

كما يعزّز فرضية الحرب العالمية الثالثة وفق باحثين، وجود أسلحة لم تكن موجودة في السابق، ومن بينها السلاح السيبراني، فضلا إلى الحرب في أوكرانيا، يرشح باحثون بؤر توتر عديدة لانفجار شرارة الحرب، ويأتي في مقدمتها منطقة الشرق الأوسط إذ إن تداعيات البرنامج النووي الإيراني، وأيضًا بحر الصين الجنوبي، وملف تايوان والصراع بين واشنطن وبكين، علاوة على شبه الجزيرة الكورية حيث تهديدات بيونغ يانغ، وليس أخيرًا التوتر بين الهند وباكستان. فضلا عن هيمنة الصراعات والحروب، واستمرار الحرب الأوكرانية، وتصاعد التوتر بين روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية، ومؤخرًا الحرب على غزة، ودخول إيران في الصراع المباشر مع الكيان الصهيوني تترافق مع استمرار مؤشرات تراجع النمو الاقتصادي العالمي فهذه التحولات العنيفة والخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين إذا تركت دون كايح، والدليل القاطع والبات الذي نراه على حتمية وقوع الحرب الشاملة هو تحرك القوى الفاعلة للسيطرة على المواقع المهمة الجيوستراتيجية عالميا واحتلال العراق هو مفتاح هذه الحرب وساحتها الأولى فموقعه وموارده الاقتصادية الطبيعية تجعله الهدف الأول وساحة الحرب وهذا ما تم حسمه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأحكام السيطرة عليه وإقامة أكبر سفارة لها في العالم وبناء أكبر قواعد القتالية

من جانب آخر فإن الممرات المائية والسيطرة عليها والتحكم بها يعد من دلائل اشتعال الحرب الشاملة فلم تعد الممرات البحرية المهمة كالبحر الأسود ومضيق هرمز، وبحر عمان، ومضيق باب المندب والبحر الأحمر تتمتع بالأمن والانسائية، بل أصبحت مسرحا للعمليات العسكرية النظامية وغير النظامية، وبطبيعة الحرب تتمدد من البر الى البحر وكذلك الجو، وهناك أساليب الحرب متغيرة لاسيما بخصوص الموارد والوسائل، ومن الملاحظ وفقا للمؤشرات العسكرية والسياسية ان الامن الدولي فقد معاييرها في ظل الانتشار المسلح غير المكلف قياسا بكلفة استخدام القوة النظامية.

الخاتمة

إن مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بات واضحاً. ومن غير الممكن أن تتراجع الولايات المتحدة أو تتخلى عن منطقة الشرق الأوسط، مما سيؤدي إلى تصاعد المنافسة والتوترات بين الجهات الفاعلة الرئيسية فيها. وهذا يعني احتمالية الحرب بين الفاعلين في المنطقة مرتفعة. ولن تتخلى الولايات المتحدة في لعب دورها المتحكم في المنطقة وان نفوذ أميركا يتزايد بتزايد التحديات الإقليمية والدولية وتتخذ الإجراءات كافة لمعالجة التطورات وان كانت قريبة من الحرب وبذلك فان الولايات المتحدة تريد تحقيق نتائج سياسية دائمة ومستقرة في الشرق الأوسط، ولن تترك الدول الإقليمية في الشرق الأوسط صناعة موقف متوازن خاص بالمنطقة ولن يستقر الشرق الأوسط

تأسيسا على ما تقدم فإن العالم يخوض حربا عالمية بأنماط مختلفة، لعل الاقتصاد والامن السيبراني اهم العوامل وقد تغيرت قواعد اللعبة في ظل صراع الكبار وطموح الفاعلين الاخرين، ولم يعد هناك مجال للعودة الى الوراء، وقد يكون لصوت السلاح بأنواعه المختلفة في نهاية المطاف القول الفصل في عملية الحسم للتنافس والصراع الدولي.

المصادر:

سليم، محمد السيد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد، 1991، 103.

مجدوب طه، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 القاهرة، مكتبة الشروق، 2001.

طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي و(إسرائيل)، في: الإمبراطورية الأمريكية، ج 1 - القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 247.

صلاح الدين كامل مشرف، السلاح النووي الإسرائيلي ومستقبل الأمن العربي، مجلة إستراتيجية، السنة التاسعة، العدد 98، أبريل 1990.

طارق المجد وحسن أحمديان وآخرون: إشعال الصراعات في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، متاح على الرابط www.hattps\l:org.carnegite

جميل هلال، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6، العدد 22، 1995، ص 31.

طه المجدوب، إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع: معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة ركيزة جوهريّة في النظرية الجديدة، الأهرام 2000/3/5.

جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة، 2011 شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2013.

طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994، ص 83-92، ص 119-125.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة البعث

حسن مشهدي، ضبط التسليح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: منظور إيراني، في: محمد زهير دياب (مترجم ومحرر)، ضبط التسليح والأمن في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة، ص 98.

علي وهب، الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي- الصهيوني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 2015، ص 55

ديميتري ترينين، روسيا وإيران: الارتياح التاريخي والشراكة المعاصرة، مركز كارنيجي موسكو، آب 2016.

حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2011 - 2016، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط على الرابط الإلكتروني <http://beirutme.com?p=17073> www.

Workshop on Arms Control and Security in the Middle East ،Fred Wehling (Editor)
III, IGCC Policy Paper 23, June 1996. P. 6.

Conference of Research Institutions in the ،Chantal de Jonge Oudraat (Editor)
Middle East, Proceedings of the Cairo Conference

Workshop on Arms Control and Security in the Middle East ،Fred Wehling (Editor)
6III, IGCC Policy Paper 23, June 1996. P.



سياسة العراق الخارجية في ظل التحولات الإقليمية والدولي

م.م. تغريد رياض علي Taghreed Riyadh Ali *

الملخص : سياسة العراق الخارجية تحدد بان العراق دخل مرحلة جديدة مختلفة عن ما قبل 2003 واصبح امام بيئة متغيرة فرضت عليه تهديدات وتحديات ومنحته فرص كبيرة الى اعادة بناء وتعزيز السياسة الخارجية العراقية مع الدول الإقليمية والدولية. ومن ثم التحولات الإقليمية والدولية تؤثر في قدرة وتوجه الدولة العراقية على وضع وتنفيذ السياسات الخارجية لانها يجب ان تراعي البيئة والتغيرات الداخلية والخارجية وما هو متوفر من الفرص وتحديات التي توجد في البيئة الخارجية فكلها متغيرات تفرض حضورها بطريقة مباشرة او غير مباشرة على السياسة الخارجية، ومن ثم سياسة العراق الخارجية تبقى مرتبطة بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وأن العراق يشهد حراكا سياسيا داخليا وخارجيا من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الإقليمية. كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثرا فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الإقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاما عراقيا وإقليميا حول العديد من الملفات في المنطقة.

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية، العراق، عام 2003، البيئة الإقليمية، البيئة الدولية.

المقدمة :

تعد تطور البلدان وتنمية اقتصادياتها ومجتمعاتها ومواردها كلها ترتبط بمدى الإستقرار الجيو سياسي، وفي بلدان العالم المتقدم نرى الإنعكاس الحقيقي لهذا الإستقرار في نوعية ومستوى وطبيعة الإدارة الحكومية وندرة الأزمات المتجذرة الى جانب قدرتها السلسة على معالجة الأزمات الطارئة من دون خسائر أو تأثيرات جانبية تذكر.

ومن تم أن الاستقرار الداخلي يؤدي الى الإستقرار الخارجي لخلق منظومة علاقات مستقرة ومتكافئة ومثمرة تنعكس بنتائجها على استقرار المجتمع واقتصاده وتطورهما معا على شتى المستويات.

ينتج العراق خلال الفترة الماضية مبدأ تحقيق التوازن في علاقته الخارجية، في ظل سباق عالمي وإقليمي يتغير بين حين وآخر، على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية وما أنتجتته حالة الاستقطاب الدولي من انعكاسات على الإقليم، دفعت الدول العربية إلى اعتماد نهج المصلحة الوطنية والعمل على تنويع شراكاتها الخارجية، ولل عراق خصوصية في هذا الصدد نظراً لما شهدته من أوضاع مضطربة منذ 2003، بعد الغزو الأمريكي للعراق، ومحاولة تنظيم داعش السيطرة على أراضي الدولة في 2014، مما جعل القيادات المتعاقبة في الحكومات العراقية تدرك المتغيرات المحيطة، لذلك اتبعت نهجاً متوازناً في علاقتها الإقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الوطنية، وتعد العلاقات الثنائية عنصراً حاسماً في هذا النهج الجديد، القائم على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائية التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة أو مذكرات التفاهم الثنائية ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل أمن واستقرار أصبح يتمتع بهما بالإضافة الى ذلك، يطلق العراق كثيراً من المبادرات لتعزيز مكانته كنقطة محورية في الدبلوماسية الإقليمية ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي، تحاول السياسة الخارجية للعراق على تعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه، والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة. وأيضاً التأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلاً لصراع أوسع أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة، رغم الاتجاه الانفتاحي الذي تبنته العراق مؤخراً، إلا أن تحقيق التوازن في سياستها الخارجية يظل محكوماً بالتفاعلات الإقليمية والدولية في ضوء متغيرات الحرب الروسية-الأوكرانية، بالإضافة الى الحضور الصيني في المنطقة ونتائج المحتملة للاتفاق الإيراني - السعودي وماله من انعكاسات إقليمية، كذلك سيكون الأمر مرهوناً بتوازنات القوى بين الفصائل السياسية العراقية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

أهمية البحث : أهمية تناول هكذا موضوع ينبع من موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية والتي تجعله ممكن ان يكون لاعب مهم في الساحة الاقليمية والدولية والسياسة الخارجية العراقية تؤثر بشكل كبير في استقرار المنطقة.

هدف البحث : تحليل بيئة السياسة الخارجية العراقية ومدى تأثرها بالمتغيرات الاقليمية والدولية منها الصراع الاقليمي والتنافس الدولي على العراق.

إشكالية البحث : تتمحور حول توازن العراق بين المصالح الوطنية والتحالفات الاقليمية والدولية يعاني العراق من تحديات كبيرة منها تحديد سياسات مستقلة في ظل تأثير القوى الكبرى والصراعات الاقليمية و تحاول السياسة الخارجية العراقية ايجاد توازن بين الحفاظ على سيادتها الوطنية وتأمين مصالحها الاقتصادية والامنية وفي نفس الوقت تعزيز العلاقات الدولية.

فرضية البحث : اذا نجحت السياسة الخارجية العراقية في تحقيق توازن فعال بين المصالح الوطنية والتحالفات الاقليمية والدولية فإن ذلك سيؤدي الى تعزيز استقرار العراق ونموه الاقتصادي وهذا يعزز من دوره الاقليمي والدولي.

الاطار المنهجي للبحث : تم توظيف المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة وتحليل سياسة العراق الخارجية في ظل التحولات الاقليمية والدولية.

اولاً : أهداف السياسة الخارجية العراقية

ان العراق يسعى عبر سياسته الخارجية الى اعادة بناء وتعزيز علاقاته مع الدول الاقليمية والدولية من خلال اعتماد سياسة خارجية شفافة وفعالة مع دول الجوار وتقوية العلاقات مع الدول العربية وتحسين العلاقات مع الدول الاسلامية وفي هذا الاطار تتولى وزارة الخارجية عملية بناء مرتكزات السياسة الخارجية عبر التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى بما فيها دول الجوار والدول الاقليمية من خلال الاشتراك في احلاف متعددة الاطراف التي تمثل الجامعة العربية والمحافل الدولية الاخرى فضلاً عن تشجيع التعاون الاقليمي على اساس الروابط التاريخية والثقافية والعامل الجغرافي وفي هذا المجال فإن العراق يسعى ان يكون عاملاً ايجابياً لتحقيق استقرار المنطقة وتكوين روابط الصداقة والسلام التي تحترم المصالح الوطنية وتفهم مصالح الامن القومي لدول الجوار والتي يتم التحاور معها لحل القضايا العالقة وتواصل بنشاط عملية تطبيق العلاقات الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على اساس التعاون واحترام المصالح المتبادلة والقانون الدولي (1).

ولاسيما العراق فقد أثرت سلسلة التحولات التي شهدتها في أهداف سياسته الخارجية وتوجهاته وان هذا التحول تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة باسقاط النظام السابق ولكن هذا لا يلغي ان العراق كانت له رؤيته في صياغة شكل النظام السياسي بعد التغيير في 2003 وتوجهاته الخارجية اذ تضمن الدستور مواد تؤكد استقلالية سياسة العراق الخارجية.

ويمكن تلخيص اهم اهداف سياسة العراق في مجالها الخارجي على النحو الاتي (2) :

- 1_ الحيلولة دون تعرض الامن الاستراتيجي لتحديات خطيرة من خلال وضع رؤية واضحة لاهداف البيئة الدولية والاقليمية المحيطة وادراك توجهاتها واهدافها في العراق.
- 2_ موازنة التدخل متعدد اطراف فانكشاف العراق امام القوى الاقليمية والدولية جعله مفتوحاً امام العديد من القوى التي تحاول استثمار هذا الواقع من اجل تحقيق نمط واسع من الاهداف قد يكون سياسياً او اقتصادياً وحتى استخباراتياً.
- 3_ منع استغلال دول المنطقة للخلافات الداخلية العراقية من اجل التأثير على الملف الامني بما يتحقق مصالحها وساعدها في ذلك طبيعة تكوين المجتمع العراقي التعددي.
- 4_ اقامة علاقات متوازنة مع الدول الاخرى لاسيما دول الجوار المؤثرة في الشأن العراقي بالاستناد الى عدة مقومات اهمها مكانة العراق الاقليمية ودوره في البيئة المحيطة به وموارده الاقتصادية.
- 5_ حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة اراضيهِ.

1 (اركان ابراهيم عدوان، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الاوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2019، ص 65.

2 (محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ 2003، بيت الحكمة، بغداد، 2018، ص 34.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

6_ إعادة العلاقات الثنائية الدبلوماسية مع الدول العالم واشراك المجتمع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وتطويره وإعادة أعمار العراق وتطويره.

7_ اعادة نشاط وفعالية البعثات الدبلوماسية العراقية وتعزيز المصالح العراقية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8_ الانضمام من جديد للهيئات متعددة الاطراف والمشاركة في نشاطاتها.

نلاحظ مما تقدم ان اهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالقيم والمصالح الاساسية وهي الاهداف التي اتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة وهي حماية الامن القومي للدولة، وتتضمن ايضا قضايا الرفاه الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة قوة الدولة وزيادة فاعلية دوره في المجال الدولي.

ثانياً: محددات السياسة العراقية

يعد العراق من الدول التي تمتلك تجربة طويلة في بناء المؤسسات السياسية ولها دور فاعل في محيطها الاقليمي والدولي الا ان تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 افرز حقائق ومتغيرات اختلفت كثيراً مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الاقليمي والدولي وذلك بتأثير التغيير الكبير المسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الادوار الخارجية والمقصود هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى الكبرى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتماً الى تغيير كبير في اهداف وادوات وادوار العراق مستقبلاً تغيرت ايضاً الية ادارة السلطات الثلاث وتنوعت فلسفات القيادات السياسية وتداخلت أدوارها وهيمنة على ادارة مؤسسات الدولة مفاهيم مختلفة توزعت بين المحاصصة على وفق رؤية الاحزاب الفكرية وبذلك أصبح النظام السياسي في العراق أمام معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتؤثر في صنع السياسة الخارجية العراقية (1).

ومن خلال وصف المسار التطبيقي للسياسة الخارجية العراقية في اطاره العام فإن من القول ان التغيير في العراق جاء في ظروف دولية استثنائية وضمن منطقة استثنائية وهذا ما افرز حسابات معقدة في المعادلات الاقليمية والدولية بأنماط متعددة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية فكان أمام السياسة الخارجية أن تشرع لتحقيق عدة أمور لا بد من التطرق اليها وفق تدرجها العملي المرتبط بظروف تلك المرحلة فقد انتهج العراق الجديد سياسة خارجية تحقق تغييراً جذرياً للسياسة التي انتهجها النظام السابق وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياساته المنغلقة والعنصرية وذلك عبر الانفتاح على العالم بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي، وقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك باتجاهين متزامنين منذ عام 2003 وحتى يومنا هذا تمثلت في (2) :

اولاً_ استكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

ثانياً_ توسيع الانفتاح الدبلوماسي العراقي حول العالم تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية وفي هذا المجال سعي العراق وما يزال الى حل جميع القضايا العالقة مع دولة الكويت وكذلك حل القضايا العالقة مع دول الجوار اجمالاً مع الحرص على تأسيس علاقات دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي شرقاً وغرباً وبصفة خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد ان استكملت انسحابها العسكري نهاية 2011 في اطار اتفاق سحب القوات الامريكية الذي يمثل احد أهم منجزات السياسة الخارجية العراقية مقارنة بتجارب دولية مماثلة في السياق ذاته نلاحظ مما سبق انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت اجواء التغيير في 2003 الى مرحلة الفعل تمهيداً للعب دور اوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموماً ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والامنية في العراق ان تشكل عاملاً رئيساً في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستخدام الاستخبارات الاجنبية في اطار اعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن ان تؤسس انطلاقاً اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالاً واسياسياً نظراً لما يمتلكه من موارد وثروته النفطية تؤهله لذلك الدور وهذا ايضا يمثل جانباً آخر لانتصار الدبلوماسية العراقية مع تأكيد الصعوبات المحيطة اقليمياً ودولياً الا ان تلك المعطيات التي تحدد مسار سياسة العراق الخارجية تتحدد بمعوقات تؤثر سلباً في مسار وتوجهات العراق الخارجية لكن ذلك لا يمنع ان السياسة الخارجية يمكن ان تشهد انطلاقة قويا نحو تحقيق الاهداف عبر توفر مقومات انجاز الاهداف العراقية او ما يطلق عليها بالممكنات التي لها أثر كبير في مسار سياسة العراق الخارجية ولا بد من الاشارة الى ان المعوقات تلعب دوراً واضحاً

(1) محمد اسعد الظاهري، الديمقراطية التوافقية، دراسة في التجربة العراقية، العهد للطباعة، الاردن، 2015، ص 32

(2) محمد الحاج حمود، مصدر سبق ذكره، ص 54.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

في تحجيم الدور السياسي للعراق ضمن بيئته الاقليمية ومجاله الدولي وعلى العكس من ذلك فأن من الممكن ان تفتح مجالات رحة امام سياسة العراق الخارجية من اجل اداء دور فاعل في بناء الدولة (1).

وهكذا نجد ان القضايا الجيوبوليتكية وقضايا الموارد لا تزال تمثل عاملا من العوامل التي تمنح قدرا من الاستمرارية ازاء العلاقات الاقليمية للعراق كمسار لاثبات ذلك الوجود وديمومته وضرورته اذ تتضمن المقومات الجيوبوليتكية التي ظلت موجودة بعد الاحتلال الامريكي للعراق بشكل مبدئي القضايا والنزاعات التي تتعلق بالموارد الطبيعية على نطاق واسع مثل النفط وموارد المياه العذبة من جانب ومن جانب اخر توجد هناك مبادرات جديدة تفسح المجال أمام الاستثمارات والتجارة الاقليمية اذ تتلاقى مع انفتاح العراق الاقتصادي ومن ثم اعادة تفعيل دوره الاقليمي (2).

ونلاحظ مما تقدم سياسة العراق الخارجية خلال هذه المرحلة الحاسمة انعكاسا لما يجري في الداخل وتنفقيد بما موجود من معطيات داخلية ومتغيرات في النظام الدولي وتؤثر على ما يجب ان يتخذه صانع تلك السياسات في المواقف الدولية

ثالثاً: مركات السياسة الخارجية والاقليمية العراقية

تحديد مفهوم سياسة الدولة الخارجية من فاعلية وتأثير في الساحة الدولية ليس من السهولة وذلك لوجود اختلاف في الرؤى والتصورات في تحديد هذا المفهوم فيمكن ان تعرف على انها الافعال الهادفة والمؤثرة للدولة والموجهة نحو الخارج وهناك وهي بصورة عامة تشير الى نشاط خارجي للدولة مع الفاعلين الدوليين في النظام الدولي اذ تتحرك الدولة في سياستها الخارجية سواء على المستوى الدولي والاقليمي نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الدول الاخرى على وفق مصالحها القومية او الوطنية وفي ظل البيئة الاقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة البعض منه ما هو داخلي وقسم اخر اقليمي وثالث بتأثير دولي فهناك صراع دائم قاد نحو توتر واضطراب امني واختلال في الادوار الاقليمية والتوسع الجغرافي مما ادى الى بروز ادوار جديدة وتدخل بالشؤون الداخلية فلا بد ان تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي ان تستند اليها السياسة الاقليمية العراقية عند وضع وصياغة اهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة هذه المركات او الثوابت سوف تحدد ضوابط واليات التعامل الخارجي في مستواه الاقليمي على وجه التحديد فعملية الحراك العراقي في مجاله السياسي ستحدد بلا شك طبيعة وسلوك التجاوب الموازي مما سيرتبت عليه ايجاد اطر معتمدة لعملية التوازن المقبل في لعبة التحالفات الاقليمية في الشرق الاوسط (3).

وعلى هذا الاساس تتجه السياسة الاقليمية العراقية الى لعب دور اقليمي فعال ضمن رؤية اوسع لتشكيل صيغة مختلفة للفاعلات الاقليمية والتي تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في تخندقات المحاور بأشكالها التي ستعكس بشكل أو بآخر على المكانة الاقليمية المرتقبة للعراق وهذا يعني تبني انموذج سياسة عدم الانحياز وعدم الوقوع الدولة العراقية في مجال الحيوي لاحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة مما يؤدي الى انتاج ازمان جديدة، وبما ان الحياذ غير قابل للتطبيق سياسيا في المرحلة المعاصرة كخيار سياسي في المجال الاقليمي مع استمرار الضعف النوعي الذي يعيشه العراق واختراق المجال الحيوي من قبل الاستراتيجيات الاقليمية وثقل الصراع الدولي على منطقة الشرق الاوسط هذا ما يدفع نحو تبني انموذج التوازن الفاعل وهو انموذج الدولة العراقية المتوازنة داخليا والمؤدية دور التوازن الاقليمي بما يؤهل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة وموازنة الاستراتيجيات الاقليمية فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقرارا استراتيجيا شرق أوسطيا وهذا يعني دولة عراقية قوية سياسيا واقتصاديا وعسكريا قادرة على حفظ التوازن الايجابي بين استراتيجيات المنطقة وهو الانموذج الافضل للعراق والمنطقة فقاء العراق ضعيفا سيقود الى تصادم حقيقي بين الاستراتيجيات الكبرى وتشتت سيؤدي الى اعادة رسم خارطة السياسية الاقليمية لاغلب دول المنطقة (4).

ومن هذا المفهوم نلمس ملامح تبلور الرؤية العراقية المتوازنة على المستوى السياسي الخارجي عند ترابطه مع الاداء التوازني المنتظر بمبدأ الاستقلالية في المواقف فمقاربة أداء التوازن الاقليمي للعراق في المنطقة في ظل تفاعل مركات

1 (حسين أحمد السرحان وآخرون، محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، حلقة نقاشية، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام، كربلاء، 2019، على الموقع الالكتروني : <https://fcds.com/politics/1321>

2 (جين كينيمنون وجاريت ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية: السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014 ص 23.

3 (ارکان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص 39.

4 (وسام حسين علي، التحديث واستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط 1، 2018، ص 65.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الصراع بين محاور القوى الفاعلة سيفرض على العراق الدخول بقوة في هذه التفاعلات لكن عبر الية وسلوك مختلف عن السابق اي بعبارة اخرى ان العراق يسعى لتعزيز فرص الارتقاء بالفعل السياسي والانتقال من مجرد طرف اقليمي هامشي نحو فاعلية محورية تسهم في ضبط ايقاع التحالفات الاقليمية انطلاقا من ادراك حقيقي لاهمية تبلور سياسة متزنة توظف ما هو متحقق من مكاسب على المستوى الاقليمي بهيكليته الجديدة وعناصر القوة الجيواستراتيجية وبهذا يكون العراق قد حقق استجابة بنوية في الوصول الى تطلعات السياسة الخارجية.

ان الادراك الذي يتحدد بعوامل تسهم في حصول العراق على مكانة ودور اقليمي استراتيجي يمكن ان تشخص على وفق المرتكزات الجديدة في اتجاه السياسة العراقية نحو الانغماس بشكل تفاعلي في قضايا المنطقة والابتعاد عن المواقف غير المحسوبة تجاه تطورات البيئة الاقليمية وتحقيق قدر مقبول من القدرة على العودة الى الدور المفقود والعمل على تحييد الخلافات وتضييق فجوة الاختلال البنوي في التوازنات بالاضافة الى الانتقال الى تفاعلات اخرى تتجاوز البيئة الاقليمية الضيقة لتوسيع مساحة الاداء (1).

ومن المرتكزات الجديدة في اتجاهات السياسة العراقية الاقليمية هو استثمار الاوضاع الحالية وبما ستؤول اليه التفاهات بين القوى التي بدأت وكأنما المتحكمة برسم خريطة جديدة للمنطقة واذا ما احسن العراق التعامل مع معطيات الواقع الجديد من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها في ظل التوجه الدولي نحوه فان البراغمية ستجلى في اداءه السياسي من اجل تحقيق التأثير القوي في محيطه الاقليمي وهذا ما يتوجب على صانعي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاقليم ان يدركوا اليه في التعامل مع افرازات الواقع الجديد في المنطقة وان يكون هذا النهج هو السائد في المستقبل من حيث ان اوضاع العراق والمنطقة مترابطة وتؤثر احدهما في الاخرى.

رابعاً : الاتجاه المستقبلي للعلاقات الخارجية العراقية

لم تتوصل الدول الاقليمية الى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدتها العراق وظهر التباين في المواقف الاقليمية عبر مسارات متعددة لعل الابرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية اولا وثانيا وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية اما السياسات والمواقف الجماعية فظهرت من خلال الجامعة العربية ثالثا ادى الاضطراب في الرؤية السياسية الاقليمية الى بروز سياسات اقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة وعلى هذا الاساس يمكن القول ان العلاقات العراقية _ الاقليمية مرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين (2) :

المرحلة الاولى : التي يمكن ان توصف بالترقب الحذر حيث طرحت اوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الاخرى مثل اغراء التدخل وملء الفراغ واغراء الترقب والانتظار واغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول العربية مثلا الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي في حين تبنت دول اخرى استراتيجية الاقتراب والحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية : التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص حيث مثلت التحولات السياسية والامنية في العراق فرصة سانحة لاعادة ترتيب العلاقات العراقية _ الاقليمية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الاقليمية لكنها ايضا تتطوى على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه ليس في طبيعة الوضع العراقي بل ايضا في طبيعة العلاقات الاقليمية البنينة وفي المقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه تلوح الاحتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد 2003 بكل ما تحتويه من اقضاء لواحد من أهم بلدان المنطقة وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية _ الاقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من اي ابعاد استراتيجية او افق لشراكة ممتدة وفيما يخص المواقف العربية تحديدا فنتيجة لما سبق يمكن القول ان دور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية طبعا لمصالحها ولأوضاع العراق والأمنية والسياسية.

ومن ثم أكدت استراتيجيات الامن القومي التي اعتمدها العراق على اهمية الانفتاح على العلاقات السلمية ومنها ما جاء في نص استراتيجية العام 2007 التي اكدت على ادراك العراقيين ان بلادهم بحاجة الى بناء علاقات خارجية جدية وتعاونية وانه تقع عليه التزامات دولية عديدة مع المجتمع الدولي تقتضي منه اتباع بناء صداقات وتعاون متبادل وعدم التدخل في

1 (أركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص 57.

2 (بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، المجلس الاستشاري العراقي، 2022، على موقع الالكتروني :

<https://www.iraqadvisorycouncil.org/all-detail?Jimara=1915>



الشؤون الداخلية للدول الاخرى (1) والامر تكرر في استراتيجية الامن الوطني (2010 – 2015) والتي اكدت على اهمية التعامل مع البيئة الخارجية بوصفها مؤثرة على الشأن العراقي (2).

ولا بد من التاكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك السياسة الخارجية العراقية نحو التقارب واعادة صياغة اطر العلاقات المشتركة فقد شهدت العلاقات العراقية – العربية في الالونة الاخيرة تطورا مهما على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ومثل هذا التطور استثمرا لتصاعد المنحى الايجابي في قبول العرب لاداء الحكومة العراقية واعطاء الاخيرة قدرا من الاهتمام للعلاقة مع المحيط العربي يضاف الى ذلك تدخل الولايات المتحدة في اكثر من مناسبة لتطويع تلك العلاقة بوصفها واحدة من العوامل التي تعزز من استقرار العراق ونتج هذا عن ادراك مراكز القرار العراقي الى اهتمام بالملف العراقي وان اعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية لا تعتمد سياسات امنية داخلية مهما كانت مهما انما تعتمد تصالحات سياسية في اطار الداخل والتزامات اقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيب فيها اما بالنسبة للدول الغير عربية فان العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجدب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي اما ايران فعلى خلاف ذلك كانت الاكثر عمقا وانفتاحا على العراق وعملت على تنويع مجالات علاقتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الجهات الاستراتيجية الايرانية (3).

ومن خلال رؤية مبسطة للمعطيات وما تعنيه على الصعيد المستقبلي يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازنا اكثر حيال القضايا الاقليمية وهذا يدل على سعي العراق الى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي كذلك بتطمين جيرانه الاخرين بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي ايضا نحو المزيد من التقليل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربيا الى جانب دعم ايراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والاعتماد اكثر على الحكومة العراقية في الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر ان اليات التوجه العراقي نحو الدول الاقليمية قد اكتسب مقدارا جيدا من التقبل والتفهم الاقليمي مما يعني امكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء واللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومراكز المصلحة والتعاون وما سيكون له اثر في الحراك المستقبلي العراقي من هذا الاستعراض الموجز يتضح ان الوضع في العراق ادى ايجاد حالة من الضعف الاستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الاخرى في المنطقة ودعم الموقف الاستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية واذا ما قدمنا تحليلا مختصرا لما تم طرحه فلا بد من من الاشارة الى ان المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسيا معقدا ومتشابكا تضيق في أطاره اهتمامات الانظمة السياسية الى حدود جغرافيتها الطبيعية في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الامن والدور المكانية على تلك الانظمة التمدد الى الفضاء الاقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وايدولوجية تصب في صلب العقيدة الامنية والسياسة لهذه النظم السياسية الامر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع او نمط من انماطه ذو طبيعة خاصة ومميزة. على الرغم من البعد الدولي في الحالة العراقية فان الصراعات الاقليمية التي ادارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد قد ساهمت بحجة كبيرة في الحال الذي وصل اليه فالطموحات الاقليمية والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للاقليم كان لها الدور الكبير في التوافق الضمني اقليميا ودوليا على ضرورة صياغة تصور جديدة لبلورة وضع العراق من الناحية السياسية بالشكل الذي يكون طرفا فاعلا في الاستقرار الاقليمي القادم (4).

على الرغم من هناك خطوط عريضة وخطة ترمي الى بناء علاقات رصينة اساسها المصالح وبالنسبة للعراق فان صياغة الحوار المؤسسي وصولا لانتهاء الخلافات وتحقيق الامن والتعاون الاقليمي واحتواء العراق كطرف مهم وحيوي في المنطقة بات يظهر جليا ولا بد ان تدرك الدول الاقليمية والعربية تحديدا ان لها دور ومسؤولية في استقرار العراق وامنه بحكم الجوار الجغرافي والصلات التاريخية والحضارية والاجتماعية وادراك ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة (5).

1 (استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010، بغداد مستشارية الامن القومي، 2007، ص 13.

2 (علي حسين علاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010-2015)، مجلة اراء حول الخليج، العدد 172، الرياض، 2010، ص 65.

3 (وسام حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص 70

4 (بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، مصدر سبق ذكره.

5 (علي حسين علاوي، مصدر سبق ذكره، ص 72.



ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الاقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الامني والسياسي ودعوة حول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليميا وتصفير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الاقليمية ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الاقليمية الاخرى من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسيا واقتصاديا وامنيا كما من المؤكد ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة لذا ستكون اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الاقليمي مبنية على تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات التعاون الامني والاستخباري ولا سيما مع الدول العربية المجاورة من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة مما يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والبلدان المجاورة في تصديدها للارهاب.

ومن اجل ان تاخذ السياسة العراقية دورها الذي تستخدمه للافصاح عن مصالحها وتنمية علاقاتها وتطويرها في هذه المرحلة من حيث دلالاتها أو وظيفتها يحيل اليها وسيلة الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل تمهيدا للقيام بدور اوسع في رسم المعادلات في المنطقة ولهذا ينبغي التأكيد ان هذا التطور في نهج السياسة الخارجية من المؤمل ان يؤدي الى التفاؤل النسبي لاهمية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية وتحقيق المزيد من التقدم على كافة الصعد وهذا يمثل جانبا سيعزز من الجهود المبذولة من جوانب الدبلوماسية العراقية من اجل رفع مكانة العراق في المنطقة (1).

ووفقا لهذا الافتراض تعمل سياسة العراق الخارجية في سياقها الاقليمي من اتخاذ مواقف تؤمن لها مواقع نافذة استخدم موقعه الجغرافي في المنطقة الذي يمكن ان يفضي اليه عن طريق ترتيبات امنية جديدة ومن هنا ترسيخ مفهوم مسؤولية الامن الاقليمي المشترك في المنطقة ملائمة ومقبولة من خلال بنية قائمة بذاتها تتحملها دول المنطقة (العراق وايران وسوريا ولبنان وتركيا ودول الخليج العربي) فأنا نرى بصرف النظر عن مدى الاستجابة لهذه الدعوة وعدم امكان الوصول الى نتيجة بشأنها في الظروف الحالية من حيث المبدأ فهذا لا يقتضي بالضرورة استبعاد الدعوة والثبات عليها وعلى هذا الاساس يجب ان تكون إحدى مبادئ السياسة الخارجية ومشروع العراق الدائم لوضع دول المنطقة أمام خيارين إما تفاعل موثوق وأمن واستقرار أو فوضى واضطراب يتضرر منه الجميع (2).

وان تطورات الاحداث في المنطقة أثرت كثيرا في تبني السياسة الخارجية العراقية استراتيجية الانفتاح المزدوج ويظهر هذا الجانب بشكل خاص في اتباع العراق سياسة تأخذ على عاتقها تقريب وجهات النظر الاقليمية والدولية المتنافرة وذلك بالاحتفاظ بعلاقات استراتيجية مع الدول الاقليمية والدولية عبر اتخاذ خطوات من شأنها تقليل حالة الصدام الدائر في المنطقة بين الاطراف الفاعلة والمؤثرة في الساحة الاقليمية في الشرق الاوسط فهو اليوم بمثابة بوابة الاتصال بين هذه القوى بملفات الاختلاف المتعددة (3).

نلاحظ مما تقدم مستقبل سياسة العراق الخارجية يسير نحو الاستقرار الداخلي رغم ان البيئة الدولية تتجه الى تعظيم حالات التنافس واحيانا صراع بين القوى الكبرى والنافس بين القوى الاقليمية ومن ثم على صانع السياسة الخارجية العراقية ان تعزز ربط تلك السياسات بما يحتاج اليه العراق بما يحقق مصالح البلد العليا.

1 (محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية العدد (37)، بغداد، بيت الحكمة، 2018، ص 22.

2 (محمود احمد عزت، استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد التحرير، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 36، بغداد بيت الحكمة، 2018، ص 23.

3 (علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، بيروت، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018، ص 244.



الخاتمة :

بناءً على ما تقدم من أحداث التطورات واتساعها في منطقة الشرق الأوسط القلق العراقي نتيجة ما تفرضه تلك التطورات من تداعيات سلبية على الداخل العراقي فضلاً عن الاستقرار الاقليمي نتيجة حالة التنافر والتدافع الجيوبوليتيكي بين الاطراف الفاعلة حينما يتعلق الامر بمجال المناطق الحيوية في المنطقة وأن تسعى التحركات السياسية الخارجية العراقية هي تجسيد لفعل يطمح الى كسر طوق الخناق الاقليمي والتوجه نحو تأدية دور إقليمي فاعل مع بقية دول المنطقة على مواجهة التحديات والازمات، وعلى وفق الاستراتيجية التي تبنتها السياسة الخارجية العراقية في الدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية وهذا مما يزيد من اهمية مكانتها واهميتها الاقليمية.

من خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان السياسة العراق في ظل التحولات الاقليمية والدولية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيداً من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات الاقتصادية والامنية.

الاستنتاجات :

واجهت السياسة الخارجية لمرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تحديات كبيرة في مجال العلاقات الاقليمية والدولية نتيجة التغيرات التي حصلت على النظام السياسي في العراق ومن ثم تتأثر السياسة الخارجية بالكثير من العوامل الفاعلة والتي تكون وسيلة ضغط على السياسة الخارجية العراقية، وادت المحددات الداخلية والخارجية على عرقلة السياسة الخارجية في الدفاع عن المصالح العراقية سواء كان اقليمياً او دولياً.

اثرت على العراق وسياسته اوضاعه الداخلية والخارجية اي المتغيرات التي تعرض لها وهي بالمجمل اثرت على وضع العراق وقادته الى عدم استقرار واضح كان كثيراً ما يفرض حضوره على كل المؤسسات والسياسات وبضمنه السياسة الخارجية.

ادركت سياسة العراق الخارجية بطريقة حققت بعض المكتسبات ومنها الانفتاح على دول العالم والحصول على دعم دولي من الدول والمنظمات الدولية منها تتعلق بالحصول على الدعم المالي والمعنوي وخفض مستوى الديون والخروج من احكام الفصل السابع والاهم ان العراق انتقل من مرحلة كونه مجالاً للصراع بين الاطراف الخارجية الى كونه انفتح على مصر والاردن ليؤشر بداية عهد التعاون الاقليمي كما تبنى مبادرة مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة عام 2021 وتبنى مبادرة الوساطة بين السعودية وايران وكلها عبرت عن كون السياسة الخارجية العراقية تمتلك الكثير من المبادرات لتحقيق مصالح العراق بعيداً عن ضغوط الاوضاع الداخلية.

قائمة المصادر :

- استراتيجية الامن القومي العراقي 2007-2010، بغداد مستشارية الامن القومي، 2007.
- اركان ابراهيم عدوان، مكانة العراق الاقليمية في ظل التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، 2019.
- بحوث ودراسات، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية، المجلس الاستشاري العراقي، 2022، على موقع الالكتروني : <https://www.iraqadvisorycouncil.org/all-detail?Jimara=1915>
- جين كينيمونت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري، العراق على الساحة الدولية : السياسة الخارجية العراقية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية، دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
- حسين أحمد السرحان وآخرون، محددات ومقومات التغيير السياسي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، حلقة نقاشية، مؤسسة النبأ للثقافة والاعلام، كربلاء، 2019، على الموقع الالكتروني : <https://fcds.com/politics/1321>
- علي حسين علاوي، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010-2015)، مجلة اراء حول الخليج، العدد 172، الرياض، 2010.
- علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، بيروت، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018.
- محمد الحاج حمود، السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية العدد (37)، بغداد، بيت الحكمة، 2018.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ 2003، بيت الحكمة، بغداد، 2018.
- محمد اسعد الظاهري، الديمقراطية التوافقية، دراسة في التجربة العراقية، العهد للطباعة، الاردن، 2015.
- محمود احمد عزت، استراتيجية الامن الوطني العراقي بعد التحرير، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، العدد 36، بغداد بيت الحكمة، 2018.
- وسام حسين علي، التحديث واستقرار في النظام السياسي العراقي بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2018.



الدور الاقليمي العراقي : رؤية في الابعاد المستقبلية

أ.م.د. عمر كامل حسن

أ.د. اسراء شريف

جامعة الانبار / كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

المستخلص

تقدم الدراسة قراءة تحليلية ورؤية استشرافية لمستقبل الدور الاقليمي العراقي في ظل تنافس اقليمي محموم متعدد المحاور. وتطلب ذلك تاصيلًا نظريًا لمفهوم الدور، وتحديد دول الدول في العلاقات الاقليمية والدولية. وانصرفت الدراسة لاثبات صحة الفرضيات الى تحليل مرتكزات قوة العراق الاقليمية (الجغرافية، والاقتصادية، والديموغرافية، والعسكرية). علاوة على البحث في التاريخ السياسي لدور العراق الاقليمي، وتقديم رؤية مستقبلية لذلك الدور في ضوء المعوقات الجيوبولتيكية التي تحول دون استعادة الدور والمكانة للعراق. اعتمدت الورقة البحثية على المنهج الاستقرائي والتاريخي ومنهج تحليل القوة. وتوصلت الدراسة الى ان المستقبل سيشهد دوراً ملموساً واعادة للدور السابق الذي كان يتميز به العراق اقليمياً على الرغم من الكوابح التي تكاد تكون عائقاً امام مشهد الاسترجاع.

The Iraqi regional role: a vision of future dimensions

Abstract

The study provides an analytical reading and a forward-looking vision for future of Iraqi regional role in light of an intense multi-pronged regional competition. This required a theoretical rooting of concept of role, and defining states in regional and international relations. To prove validity of hypotheses, study focused on analyzing foundations of Iraq's regional power (geographical, economic, demographic, and military). In addition to researching political history of Iraq's regional role, and presenting a future vision for that role in light of geopolitical obstacles that prevent the restoration of Iraq's role and status. The research paper relied on the inductive, historical, and power analysis approaches. The study concluded that future will witness a tangible role and a return to previous role that characterized Iraq regionally, despite obstacles that are almost an obstacle to scene of recovery.

المقدمة: تعد البيئة الاقليمية جزءاً لا يتجزأ من البيئة الدولية التي يتشكل منها النظام الدولي، ولكون العراق هو جزء من بيئة اقليمية والذي كان لاعباً أساسياً على الصعيد العربي والاقليمي الا ان هذا الدور قد تعطل وتأثرت تلك المكانة في مراحل معينة من مراحل عدم الاستقرار الداخلي والتحديات التي واجهت تلك المكانة متمثلة بالتحدي الذي واجهه العراق والحرب على الارهاب "داعش" وقبلها تنظيم القاعدة والذان يعدان من اخطر المجاميع التي مارست الارهاب والعنف في العراق. العراق اليوم يحاول ان يعيد دوره وبنائه ويأخذ المكانة التي يستحقها والتحول من دولة الجسر الى دولة محورية تمثل عامل استقرار وسلام في المنطقة وبناء علاقات متوازنة بشكل يخدم مصالح العراق والمصالح المشتركة مع الدول المجاورة. وفي هذا البحث سوف نركز على الاشكالية من خلال السؤال المركزي: ما هي الرؤية المستقبلية للدور الاقليمي العراقي؟

وتتنشئ عدة اسئلة فرعية من ذلك السؤال.

- ما هو التأصيل النظري لمفهوم الدور ؟

- ما هي المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي ؟

- ما هي الكوابح الجيو سياسية لعودة العراق الى دوره الاقليمي؟

وقد تناول البحث عدة محاور ممثلة بالاتي :

اولاً: الاطار المفاهيمي للدور.

ثانياً: المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي.

ثالثاً: مستقبل الدور الاقليمي العراقي.

اولاً: الاطار المفاهيمي



إن دراسة اي ظاهرة علمية يتطلب عرض مختلف المفاهيم التي تدور في محور البحث او الدراسة، ومن ثم توضيحها بدقة كأساس يمكن الانطلاق منه للولوج في المنظور التطبيقي لفهم العلاقة ما بين المتغيرين التابع والمستقل، على فرض ان الإطار المفاهيمي يعد نظاماً متماسكاً يشمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف واساسيات العلم وبنى المفهوم عادة من تصورات تحصل عبر الادراك للقياس، ومن ثم التقييم والافصاح عن ما تحمله في الاطر العامة والخاصة، وهي - أي المفاهيم - تبحث في معاني الافكار وليس معاني الكلمات والالفاظ، بتعبير آخر : أن اي دراسة علمية ينبغي لها منذ البداية، ان تحدد تصورها للمفاهيم التي تستخدمها، فالمفهوم كما يقول (كارل دوتيش) هو رمز والرمز امر بوجوب التفكير في الاشياء التي يشير اليها الرمز (1). فيما يقدم الباحثان (عبد الرضا الطعان وصادق الأسود) تعريفاً أكثر دقة للمفهوم بأنه: تصور عقلي عام لموضوعات مدروسة. ويفترض المفهوم درجة من الدقة والوضوح اعلى من الفكرة التي تدل على صورة عقلية سائبة الى حد ما (2). وفقاً لما تقدم، فإن بدون المفاهيم يتعذر الوصول الى المعرفة والواقعة المراد الوصول اليها بناء على ان فرضية البحث تتطلب استخدام مفهوم الدور، وبناء رؤية مستقبلية لدور العراق الاقليمي، فان البحث هنا ينصرف لتحديد الاطار المفاهيمي لمصطلح الدور، وتحليل الدور في العلاقات الدولية.

أ. التأسيس النظري لمفهوم الدور: تعددت التعريفات التي، اوردها الدراسات لتوضيح مفهوم الدور، ولعل ذلك يرجع الى انتشار استخدام هذا المفهوم في العديد من المجالات العلمية، حيث استخدم في علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا وما يعيننا - بحسب موضوعه البحث - هو البعد السياسي للدور. تبني علماء السياسة المعاصرين وضع بنية نظرية لمفهوم الدور في علم السياسة، امثال steven walker الذي عرف الدور على انه: تصورات واضعي السياسات الخارجية لمكانة دولتهم في النظام الدولي. فيما عرفه kal Holsti بأنه تعريفات صناعات القرار لأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات الى تصدر عن دولتهم، وللوظائف التي ينبغي على اية دولة ان تؤديها على اساس مستمر في النظام الدولي او النظام الاقليمي الفرعي. وتعود فكرة للدور هنا، الى فكرة: (الوظيفة)، التي تعني في بعدها السياسي - الدور التي تؤديها دولة ما عبر اقليمها او اقتصادها او مواردها او قوتها العسكرية، وبذلك ينطبق هذا المفهوم ايضاً على الدور وعلى مجمل النشاطات التي ترتبط به طالما ان الادوار لا تنفصل عن الوظائف وان كليهما يتضمن عملية استجابة لحاجة معينة وتحقيق اهداف محددة (3). وفقاً لما تقدم، يمكن فهم الدور بدلالة الحركة الاستراتيجية في البيئتين الاقليمية والدولية لأداء وظيفة محددة.

ب. الدور في العلاقات الاقليمية والدولية : إن اكثر المشاكل التي تطرحها دراسة العلاقات داخل الاقليم تتعلق بـ (دور الدول). وقد اشير بالفعل الى ان دور الدول في العديد من النشاطات الاقليمية والمنظمات الاقليمية اما مقيد او هو في اقصى الحالات موضع شك جوهري. ولكن غالباً ما ترى الحكومات الوطنية هذا الدور على نحو مختلف نوعاً ما فهي، من خلال ابرام اتفاقات اقليمية والدخول في منظمات اقليمية، تكون في وضع افضل لتحقيق اهدافها الوطنية، سواء كانت هذه الاهداف تركز على الرفاه او الامن. وهكذا، في حين ان الاتحاد الاوربي يحذر بلا ريب من حرية اعضائه في اتباع اجراءات مستقلة خاصة بهم، وما من شك في ان المشاركة في الاتحاد من منطلقات اقتصادية وسياسية تضيف الى قوة كل من اعضائه. وبالتالي، ومن منظور وطني عقلاني محض، يمكن للمكاسب ان تفوق الخسائر بكل سهولة، وبالمثل في مثل حالة حلف الناتو، ما من شك في ان الدفاع الاقليمي الجماعي يضيف الى كل من الاعضاء قدرته على الدفاع عن نفسه (4). وبالتالي، ان الاسباب التي وجدت من اجلها الادوار تكمن بالدرجة الرئيسية في طبيعة الاهداف والمصالح كما يدركها صناعات القرارات والتي تتجسد في قضايا الامن، المكانة، التنمية والتطور التكنولوجي والاقتصادي، تحقيق الرفاهية في مجتمع الرخاء، ومظاهر القوة التي تسعى الدول للظهور بها عبر الحفاظ على قوتها ام زيادة فعاليتها. وفي ضوء ذلك حدد (Joseph Franke) استخدامات الدور في السياسة الاقليمية الدولية في استخدامين رئيسيين: اما كعنصر اساسي لإقامة العلاقات الدولية، واما لتحديد اولويات السياسة الخارجية. وحدد الدور في ضوءه: بأنه اما دور فاعل ام دور مقبول ام دور سلمي

- (1) علي محمد امنيف الرفيعي، القوة الناعمة واثرها في العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط 2016، ص 17. كذلك ينظر : كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة : شعبان محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 1، 1983، 2017.
- (2) عبد الرضا الطعان وصادق محمود، المدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1996، ص 131.
- (3) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي : اسسه وأبعاده، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 32.
- (4) برايان وايت و ريتشارد ليتل - مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط 1 / 2004، ص 84.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

(1). وفي اطار معالجة الدور في السياسة الدولية والاقليمية، يضع اسماعيل صبري مقلد محددات للدور التي يجب ان تكون في فكر صانع القرار السياسي في حال اتخاذ قرار في ان تلعب دولته دور في بيئتها الاقليمية او الدولية وهي: (1) وضع تصورات للمجالات التي تتمتع بها دولته بنفوذ. (2) ادراك موقع دولته في خريطة التفاعلات الدولية والاقليمية وعلاقات القوى. (3) ماهية الدوافع الرئيسية الخارجية لدولته. (4) استشراف التغيير الذي سيصيب البيئة الخارجية جراء قيام الدولة بهذه الوظيفة (2). ما يجب الاشارة اليه ضمن هذا السياق، هو: اختلاف الادوار التي تؤديها الدول- سواء اكانت ضمن المحيط الاقليمي ام المحيط الدولي. بين (دور فاعل ام متوسط ام قليل الفاعلية)، وهذا يعود الى جملة اختلافات بين الوحدات السياسية

(الدول). ولعل اهمها: (1) الاختلاف في المصالح والاهداف. (2) الاختلاف في عناصر القدرات القومية الشاملة. (3) الاختلافات في طبيعة الدول بين دول عظمى وكبرى ومتوسطة وصغيرة. كما يمكن ان نظيف بعداً رابعاً يتمثل في (التغيير) في مراكز الدول من حيث الاهمية في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات، وبالتالي فان الادوار والوظائف تصبح بدورها غير ثابتة وانما تظهر الى الوجود ثم تغير محتوها ومركزها(3).

ثانياً: المرتكزات المادية للدور الاقليمي العراقي: تفاعلت مجموعة مقومات لتشكيل مرتكزات مادية لدور عراقي اقليمي فاعل وهي.

أ. المرتكز الجغرافي: لقد منح العامل الجغرافي العراق أهمية جيوبوليتكية في منطقة من اكثر المناطق اضطراباً في العالم. فطبقاً لنظرية سبيكمان SPYKMAN إن العراق يقع ضمن ما أسماه الإطار الأرضي RIMLAND ذو الأهمية الاستراتيجية الذي يشكل هلالاً يحيط بالقلب الروسي والذي أعطاه العالم مكانة أهمية خاصة وتنبأ له منذ عام 1904 بمستقبل كبير (4).

أما ما جاء في نظرية القوة الجوية مفتاح للبقاء Air Power Key to Survival لسفرسكي فالعراق يقع ضمن منطقة المصير Area of Decision وهي أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية والتي تعني السيطرة عليها السيطرة على الأجزاء الأخرى من العالم (5). وطبقاً لنظرية القلب الأرضي Heart land يعد العراق جزءاً من الجسر الذي يربط بين القلب الشمالي (الرقعة الجغرافية الممتدة بين الغولغا حتى شرق سيبيريا) والقلب الجنوبي (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، كما إن العراق وفق ما جاء في تلك النظرية يدخل ضمن الهلال الداخلي Inner Crescent الذي يشمل سواحل أوربا والجزيرة العربية وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند وقسماً كبيراً من البر الصيني المحيط بمنطقة الارتكاز Pivot Area التي تشمل نطاق الاستبس من التركستان الروسية حتى جنوب شرقي أوربا، وبما أن العراق يقع في نهاية الهلال الداخلي من جهة الشرق أي في قلب جزيرة العالم بين القارات الثلاث القديمة لذا فإن موقعه الجغرافي ذو أهمية استراتيجية عالية كبيرة بسبب تحكمه في الطريق الذي يربط بين تلك القارات (6). هذا فضلاً عن أن العراق يشكل عمقاً استراتيجياً لدول مواجهة الكيان الصهيوني وخاصة سوريا والأردن في حالة وقوع هجوم "إسرائيلي" عليهما. كما يعد العراق الواجهة الرئيسية للتصدي لكافة التحديات الإقليمية والدولية لمنطقة الخليج العربي. ولهذا يكون الموقع الاستراتيجي للعراق عنصر هام من عناصر القوة لا يستهان بها من الناحية الاستراتيجية (7).

ومن أدق التشخيصات العربية المعاصرة لأهمية موقع العراق، تحليل الدكتور حامد ربيع في بحثه عن الوظيفة الدولية للعراق، حيث يرى أن هناك خمس خصائص إيجابية في موقع العراق من الناحية الاستراتيجية، ليس لأية قوة إقليمية (بما فيها "إسرائيل") أو دولية، أن تتجاهلها، وهو يحدد هذه الخصائص بما يأتي :

- (1) هاني الياس خضر، سياسة باكستان الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 33-34.
- (2) اسماعيل صبري مقلد، نظريات الساسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1978، ص 210.
- (3) صادق الاسود، مصدر سابق، ص 83.
- (4) عراك تركي حمادي، الموقع الجغرافي للعراق وسوريا والكيان الصهيوني، مصدر سابق، ص8.
- (5) محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص39.
- (6) المصدر السابق، ص37.
- (7) مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998، ص31.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

إن موقع العراق يجعله حائطاً أمام التيارات القادمة من إيران.

إن العراق يقع وسط المسافة الممتدة من منطقة القوقاز حتى مشارف المحيط الهندي فيتحكم بالأرض التي تفصل الإقليم السوفيتي عن الخليج، وهو موقع قادر على أن يهدد القوس الدفاعي السوفيتي الذي يمثل حائط الحماية للجناح الشمالي للهجوم (Northern Tier) في الاستراتيجية الأمريكية.

إن العراق يمثل قلب القوس الممتد من وسط شبه جزيرة الأناضول حتى بحر العرب. وهو القوس الذي يعتبر أحد المواقع الأساسية في الاستراتيجية الكونية الأمريكية. ويلاحظ هنا محدودية فعالية " إسرائيل "، إذا ما قورنت بالفعالية المتاحة للعراق.

إن العراق يستطيع من موقعه الاندفاع في التصدي " لإسرائيل "، في حالة محاولتها للاستيلاء على آبار النفط في منطقة الخليج واستغلالها لصالحها، ويكون من المستحيل أن تتمكن إحدى القوتين الدوليتين من التدخل لمنع " إسرائيل " من مثل هذه المحاولة.

إن التعاون الحقيقي بين العراق ومصر، في هذه اللحظة التاريخية، يعوض عن محاولات تفريغ مصر ولو مؤقتاً من عناصر قوتها، وسيكون الأمر لصالح العراق ومصر معاً، وبهدف خلق عمق استراتيجي لكل منهما في آن واحد (1).

وقد أضفى استقلال العراق أهمية خاصة على الموقع العراقي فبعد أن كان تحركه السياسي مقتناً بحكم الهيمنة الاستعمارية امتلاك الحرية الجزئية في التحرك السياسي بعد ثورة تموز 1958 ومن ثم الحرية الكاملة بعد ثورة 1968 ولهذا أصبح يشكل قوة تتربع على رأس الخليج العربي وتهدد المصالح الاستعمارية والتوسعية (رغم إن العراق لا يمتلك إلا إطلالة ضيقة جداً على الخليج العربي تبلغ حوالي 60 كم). من هنا اكتسب العراق أهميته الموقعية الجيوستراتيجية في إطار هذه المرحلة وهو ما يؤكد أهمية تبني دراسة الموقع بنوع من الديناميكية واعتباره متغيراً وليس عاملاً يتصف بالثبات، فلا يمكن معرفة تأثيرات الموقع من رقعة الأرض فقط ولكن من خلال علاقة هذه الرقعة بما عليها من نظام سياسي ومدى التفاعل بينهما وبين الرقعة الجغرافية المجاورة ونظامها السياسي (2). ويؤكد هذا التحول منطوق فرضية علمية قوامها أن غبن الجغرافية لا يصبح فاعلاً إلا في أوقات الضعف وضالة التأثير الخارجي (3).

ب. المرتكز الاقتصادي: اقتصادياً، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة – ولا سيما النفط والمعادن غير الوقودية، فضلاً عن نوعية إمكاناته الزراعية الفعلية والكامنة. فقد قدر مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن أن العراق يمتلك 112 مليار برميل من النفط في باطن الأرض لم يتم استغلالها وتشكل 11% من احتياطي النفط في العالم. وفي العراق (الفا) بئر نفط تنتج حوالي 25% مليون برميل يومياً من الحقول الخمسة عشر الرئيسية في شمال وجنوب وشرق العراق. وتقدر القدرة الحقيقية لهذه الآبار بأكثر من 2,8 مليون برميل يومياً ويمتلك العراق احتياطياً مؤكداً من النفط قوامه 112 – 160 مليار برميل، وهو بذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطيات. ويتوقع خبراء النفط أن يفوق الاحتياطي في العراق نظيره السعودي بإكمال البحث والتنقيب في مساحات لم تلق مسحاً جيولوجياً كاملاً. تفيد المعلومات العراقية الخاصة بأن امهر الباحثين والعلماء والجيولوجيين قد درسوا العراق من شماله حتى جنوبه، وقدموا معلومات غاية في الأهمية عن مستقبل استراتيجية احتياطيات نفطه التي ستغدوا مستقبلاً أكبرها في العالم، ففي العراق هناك حقول مكتشفة غزيرة بنفطها عددها 540 تركيباً (حقل غير محفور من الآبار) ومنها 80 حقلاً محفور الآبار. والاعراب ان استخراج النفط لا يتم الان الا من 11 حقلاً محفوراً الآبار فقط، بعد ان كانت 15 وعليه، فان استراتيجية احتياطي نفوط العراق تقدر بـ (160 مليار برميل) منها (120 مليار برميل) احتياطي مثبت و 40 مليار برميل غير مثبت (4). وقد افضى ما تقدم الى تعزيز فاعلية السياسة الخارجية العراقية باتجاهين اساسيين، (اولهما): دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية. (وثانيهما): تحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول، او المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات الخارجية. الامر الذي ادى الى جعل العراق- لعقود من الزمن – من اكثر الانظمة الموازنة اقتصادياً وسياسياً ضمن دائرته الاقليمية الشرق اوسطيه.

(1) حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987، ص36-49.

(2) محمد عبد المجيد عبد الباقي، مصدر سابق، ص38.

(3) مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، 1968-1990، سلسلة آفاق (9)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1994، ص9-11.

(4) مجموعة باحثين العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006، ص1، ص28 - 29.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ت. المرتكز العسكري: ان المصدرين الرئيسيين لقدرة العراق العسكرية هما عدد سكانه والايادات المالية النفطية وقد اعتبرت الانظمة السياسية التي حكمت العراق، (القدرة العسكرية) احد عاملين الى جانب القدرة الاقتصادية في اية سياسة خارجية فعالة. من المعروف ان القوة العسكرية للعراق على مدار تاريخه الحديث والمعاصر (فعالة) في العموم، إذ اخذت هذه القدرة بالتطور الكمي والنوعي التدريجي وعلى نحو جعل العراق في مصطلح الثمانينيات من القرن الماضي ثالث اكبر قوة عسكرية عربية من حيث العدد، وثالث دولة عربية ايضاً من حيث الانفاق العسكري (1). وليس من شك ان هذا المرتكز شكل قاعدة مادية مؤثرة ايجابياً (دور) عراقي اقليمي فاعل مكنه لولا حربي الخليج الثانية والثالثة ان يلعب دور الموازن الاقليمي للقوى الاقليمية وخاصة " اسرائيل" التي تمتلك اسلحة دمار شامل التي وضفتها للعب (دور) اقليمي فاعل، اصبح اكثر فاعلية في تنفيذ الاستراتيجية " الاسرائيلية" – الامريكية بعد تدمير قدرات العراق العسكرية حيث افضت الى تحييد (دور) العراق الاقليمي. لم يقف الامر عند ذلك الحد، اذ تسببت الغزوة الكولونيلية الامريكية – البريطانية في تدمير المرتكز العسكري للعراق وانهائه وبالتالي تسببت في تآكل جرف قوة ووزن الدولة الجيوبولتيكي وقوتها الاقليمية والدولية.

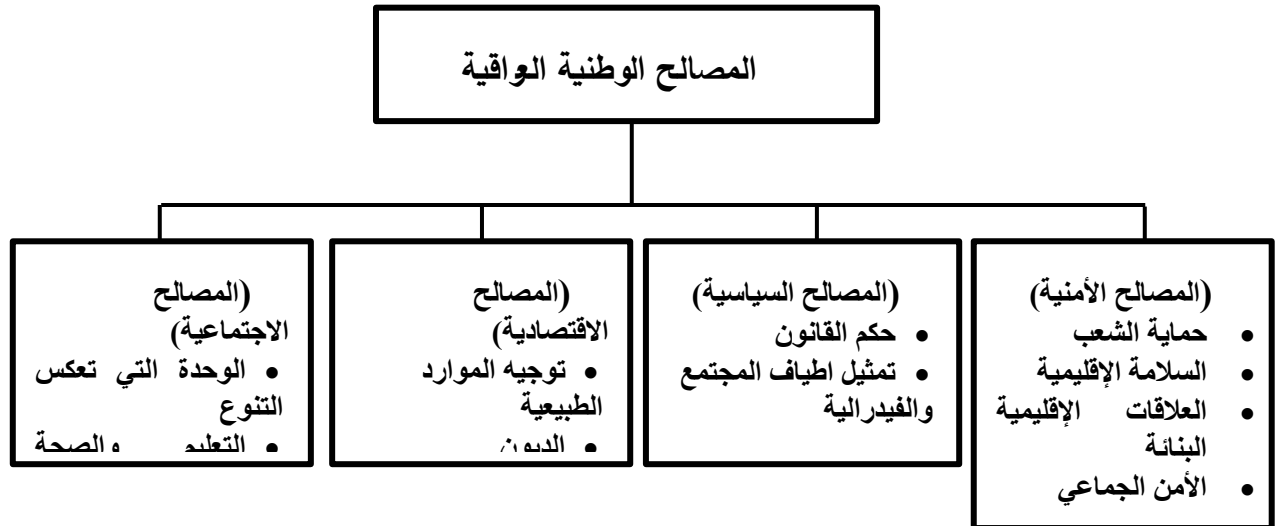
وجاءت استراتيجية الامن الوطني العراقي الصادرة عن مجلس الامن القومي العراقي في 20 / 4 / 2004 بمشروع متكامل من اجل صياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تنبع اساساً من تفعيل المصالح الوطنية العراقية لكي تتضمن (2).

تفعيل الرؤى الموحدة والتي تنص على ان شعب العراق هو (موحد، أمن، فيدرالي، نذر نفسه للمبادئ الديمقراطية ويتمتع بالحرية والازدهار والحياة الكريمة، ناشراً العدل والمساواة ويؤدي دوراً ايجابياً مؤثراً في المجتمع الدولي).

تحديد مشاغل البيئة الإستراتيجية المقبلة للعراق الديمقراطي الحر من حيث الإرهاب، التطرف الديني أو الأيديولوجي، التشويه الإعلامي، الحقيقة الديموغرافية، الحقيقة الجيو – فيزيائية، استنفاد الموارد البشرية، الارتباط البيئي التبادلي، ظاهرة العولمة، التعاون الأمني الإقليمي والدولي، انتشار اسلحة الدمار شامل، إشكالية تخطيط الحدود مع دولة الكويت والأردن).

تحديد جوهر المصالح الوطنية العرقية، كما هو في الشكل الآتي:

شكل (1): المصالح الوطنية العراقية



(1) ينظر: عمر كامل حسن، النظام الشرق – اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2008، ص 159 – 160.

(2) ينظر: التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2008 / ص 173 – 196.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

بيد أن عملية بناء القدرات العسكرية واجهت كابح تمثل في تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية في تجهيز القوات المسلحة العراقية بالمعدات العسكرية المتقدمة، للإرتقاء بأدائها، حيث ما زالت الجهود المبذولة دون مستوى الطموح، لكن رغم ذلك استطاعت القوة العسكرية البرية بالرغم من قصر عمر بنائها من ان تكتسب الخبرة الميدانية والعملية خاصة في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب، الذي تنفذ العناصر المسلحة على مختلف اتجاهاتها.

ثالثاً – الدور الإقليمي للعراق – مدخل تاريخي: تبدو مسألة الدور دائماً وكأنها لا يمكن تجنبها بالنسبة للعراق، فبحكم موقع العراق الجغرافي في قلب الاقليم، وحساسية موارده القومية للتغيرات التي تحدث في البيئة الإقليمية، كان العراق هو الدولة الأكثر تأثراً بما يجري في الإقليم، يتضمن ذلك اتجاه القوى الخارجية نحوه تاريخياً، واتجاه القوى الإقليمية ذاتها إلى استهداف مكانته أحياناً، كما بدى من ناحية أخرى الدولة الأكثر قدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية، وبالتالي لم يكن خيار الانكفاء على الذات أم التوقف داخل الحدود متاحاً أم متصوراً كاستراتيجية ممكنة، وبدت تلك المعادلة حدية أحياناً، فإما أن يكون العراق فاعل أم هدف، إمبراطورية أم مستعمرة قوية أم ضعيفة، وبصرف النظر عن مدى واقعية ذلك، لم يبد أن لدى العراق خيارات بعيداً عن التأثير القوي في الإقليم والاهتمام بما يحدث في العالم. فالعراق منذ أن ظهر على مسرح الحياة الدولية في مطلع العشرينات من القرن الماضي كدولة مستقلة، وبما أمثله منذ فجر استقلاله الحديث من عوامل تأثير في محيطه الإقليمي والعربي بشكل خاص، وفي المحيط الدولي بصورة عامة، فإنه لعب (دوراً) محورياً في دعم حركات التحرر العربي في الأقطار التي كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار، أو في صياغة العلاقات العربية – العربية باتجاه قومي ومشاركة في جميع معارك فلسطين 1948، 1967، 1973، وكان له فيه دوراً محورياً⁽¹⁾. وخلال المدة (1975-1980) نهض العراق ليصبح قوة جيوبوليتيكية مؤثرة في الإقليم بعد حل مشاكله مع إيران في اتفاقية عام 1975 وضمان حل المشكلة الكردية واستعادة قوته المادية والعسكرية وممارسة (دوره القيادي) في الوطن العربي بعد دخول مصر اتفاقية تسوية (سلام) مع إسرائيل⁽²⁾.

وعلى الرغم أن العراق خرج من حرب الخليج الأولى (1980-1988) وهو يتمتع بمكانة وقدرة كبيرة، إلا أنه فقد الكثير من مكانته وقدرته نتيجة لحرب الخليج الثانية، والعزلة الدولية التي فرضت عليه. فيما أدى احتلال العراق واخراجه من معادلة التوازن الاستراتيجي في المنطقة إلى إحداث خلل جيو – استراتيجي في توازنات المنطقة، وتحديد دور العراق الإقليمي تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول: أن مسألة الدور كانت تمثل دائماً أهمية خاصة بالنسبة للعراق، لسببين (الأول جيو- تاريخي)، فهو دولة تاريخية ذا حضارة قديمة جعله – على الأقل بصورته البابلية – أحد الدول القليلة المعروفة لدى كل شعوب الأرض، كما أنه مارس ذلك الدور سياسياً وثقافياً وعسكرياً واقتصادياً في مراحل تاريخية مختلفة، فكانت مواقفه القومية حيال القضايا والأحداث التي مرت على الوطن العربي خصوصاً انموذجاً السياسات القومية الوحودية. (الثاني جيو- سياسي): أن الدور الخارجي للعراق كان يمثل دائماً أهمية عملية تتسحب على المصالح الأخرى الأكثر تحديداً، فقد عمل ذلك الدور وأسهم في دعم، قدرة العراق على الحفاظ على أمنه القومي، واستقراره السياسي ونموه الاقتصادي، كما مثلت قدرته على التأثير الإقليمي عنصر قوة في إدارة علاقاته الإقليمية والدولية.

رابعاً: الكواح الجيوسياسية لـ (عودة العراق إلى إداء الأدوار الإقليمية): لا شك أن هناك كواح (عقبات) جيوسياسية (داخلية وخارجية) تحول دون عودة العراق لإداء ادواره الإقليمية.

ثالثاً: مستقبل الدور الاقليمي العراقي

ان العراق بحكم موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية ومنها الطاقوية يعطيه ميزة خاصة للعب دوراً اقليمياً رغم ان الجغرافية كانت عبئاً في عين الوقت يحكم بعض المحددات التي اجلت فاعلية هذا الدور المنتظر من العراق والذي يطمح اليه مستقبلاً مع بيئة اقليمية ترفع من شأن اكلاف هذه المهمة وتكون عائقاً امام استعادة العراق لمكانته السياسية والاقتصادية على الصعيدين العربي والاقليمي. خاصة في ظل تنافس اقليمي محموم متعدد المحاور: تنافس عربي – إيراني، عراقي – إيراني، عراقي – عربي، عراقي – عربي، والاساس وجوهر ذلك التنافس هو اقتصادي يتمثل في ان كل طرف يحاول الحصول على المكاسب والنفط هو موضع اكلاف وان ما يحكم الصراع في المرحلة الراهنة متغيرات كثيرة تمثل تقاطع الرؤى والمصالح بين اجمالي دول المنطقة (اذا ما استثنينا وجود عوامل تربط دول مجلس التعاون الخليجي) ⁽³⁾. واليوم تتجه السياسة الاقليمية العراقية الى لعب دور اقليمي فعال ضمن رؤية اوسع لتشكل صيغة مختلفة للتفاعلات الاقليمية والتي

(1) ينظر: عمر كامل حسن، النظام الشر اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مصدر سابق، ص 155.

(2) Ahmed S. Hashim (Iraqs Regional political in the 1990: from Regional superpower to " super (pauper" in elabrese. Ed THE future of Iraq. P.p 99–100 and 103–104.

(3) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي والاقليمي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 33، 2007، ص 147 – 176.



تستند بالنسبة للعراق على مبدأ الحراك الفاعل دون الوقوع في فخ تخندقات المحاور بأشكالها التي ستعكس بشكل أو باخر على المكانة الاقليمية المرتقبة للعراق وهذا يعني تبني انموذجاً بعيد عن الانحياز وعدم الوقوع في المجال الحيوي لأحدى الاستراتيجيات الاقليمية المندفعة والحيلولة دون انتاج ازيمات جديدة. ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الحالية وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الاقليمية فالخطاب العراقي بدا متوازياً أكثر حيال القضايا الاقليمية وهذا ان دل على امر انما يدل على سعي العراق الى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الاقليمي. وقد عكست قمة بغداد الاخيرة لدول الجوار 28/ آب / 2021 التي عكست مبدأ التعاون الاقليمي والشاركة وعودة العراق الى مساره الاقليمي الصحيح. من خلال تلك المؤشرات يمكن القول ان العلاقات العراقية – الاقليمية مقبلة على مرحلة تؤثر فيها التفاهات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته وان هنالك مزيد من التنسيق يلوح في الافق سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بينته الاقليمية وعلى الدور الذي يعد شتناً مغري في العلاقات السياسية الدولية فكلماً تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة والعراق اليوم يسعى الى تأهيل إمكانياته بشكل يتكافأ مع متطلبات الدور الذي يطمح له وتنفيذ الادوار المستقبلية المرسومة له.

الخاتمة:

مما لاشك فيه الخوض في سبر اغوار مستقبل الدور السياسي الاقليمي للعراق في المرحلة الراهنة تكاد تكون عملية يكتنفها الغموض نتيجة عدم الاستقرار السياسي وعدم تبلور الكثير من الامور السياسية والاستراتيجية ورغم المحددات الكثيرة والمعوقات التي تحول دون اداء العراق لدوره على الصعيد الاقليمي الا ان القادم من الزمن سوف يشهد دوراً ملموساً واعادة للدور السابق الذي كان يتميز به العراق عربياً واقليمياً وان يكون العراق متغيراً اقليمياً من الصعب انكاره والابتعاد عن كونه ساحة صراع للقوى الاقليمية. وتكوين اتجاهات السياسة العراقية في بعدهما الاقليمي، بشكل يقوم على اساس تعميق وتعزيز الاتصالات مع عمقه العربي في مجالات عدة وخاصة في مجال التعاون الامني والاقتصادي من خلال عقد اتفاقيات امنية مشتركة بشكل يضمن تحقيق الاستقرار الامني للعراق والدول المجاورة في تصديدها للأخطار ومنها خطر الارهاب. وكذلك عقد الاتفاقيات التي تعزز وتحقق مكاسب اقتصادية تساهم في دعم الدور العراقي ومكانته الاقليمية، كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية بلا شك سيكون له الاثر الابرز وسيكون مؤثراً فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما يستحق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول الملفات الساخنة في المنطقة.

المراجع

- علي محمد امين الرفيعي، القوة الناعمة واثرها في العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط، 2016، ص 17.
- كذلك بنظر : كارل دوتيش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة : شعبان محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1983، 2017.
- عبد الرضا الطعان وصادق محمود، المدخل الى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1996، ص131.
- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي : اسسه وأبعاده، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 32.
- براين وايت و ريتشارد ليتل – مايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1 / 2004، ص84.
- هاني الياس خضر، سياسة باكستان الاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998، ص 33-34.
- اسماعيل صبري مقلد، نظريات الساسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1978، ص 210.
- محمد عبد المجيد عبد الباقي، الأهمية الجيوستراتيجية للعراق وأثرها في بناء قوته الدولية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص39.
- مها ذياب حميد بدي التكريتي، الوزن السياسي للعراق في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998، ص31.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- حامد ربيع، الوظيفة الدولية للعراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 1987، ص36-49.
- مازن إسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، 1990-1968، سلسلة آفاق (9)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1994، ص9-11.
- مجموعة باحثين العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، د2006، ط1، ص28 – 29.
- عمر كامل حسن، النظام الشرق – اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، ط1، 2008، ص159 – 160.
- التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط1، 2008/ ص173 – 196.
- خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي والاقليمي، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد 33، 2007، ص147 – 176.
- Ahmed S. Hashim (Iraqs Regional political in the 1990: from Regional superpower to " super pauper" in elabrese. Ed THE future of Iraq. P.p 99-100 and 103-104.



مركزية الطاقة العراقية في الادراك الاستراتيجي الصيني : قراءة مستقبلية

أ.م. د. محسن حساني ظاهر *

م. زيدون سلمان محمد *

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص:

إن "موقع الجغرافي للعراق" المتميز في المنطقة، جعل منه في ان يكون احد المحطات المهمة في العالم، لما يتمتع به من امكانيات من موارد الطاقة لاسيما "النفط" واحتياطيات كبيرة تتجاوز (145) مليار برميل، ليحتل بذلك الترتيب الخامس عالمياً، ونظراً لأهمية تلك الموارد التي تشكل العصب الرئيس لاحتياجات الحياة، فقد اتجهت القوى الكبرى الاقتصادية صوب العراق للاستحواذ على اكبر قدر ممكن من النفط العراقي، ومنها "الصين" التي تعد قوة اقتصادية عالمية، والسوق الرئيس لاقتصادات العالم، لذا عملت الصين على تثبيت موطئ قدم لها في العراق من خلال اقامة علاقات جيدة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والفنية والعلمية لاسيما منذ العام 2003، فضلاً عن علاقاتها الفعلية التي تعود الى منتصف القرن العشرين مع العراق، ومع ذلك حددت من خلال ذلك مساراً متميز في علاقاتها مع العراق، والتي افضت الى شراكة استراتيجية بين البلدين منذ العام 2015، حتى اصبحت العراق لاحقاً المحطة النفطية التي تزود الصين بنسب كبيرة من احتياجاتها النفطية، مما جعل بالعراق في ان يكون ذات مكانة طاقوية مركزية في الادراك الاستراتيجي الصيني.

Abstract:

The distinguished "geographical location of Iraq" in the region has made it one of the important stations in the world, due to its potential in energy resources, especially "oil," and large reserves exceeding (145) billion barrels, thus ranking it fifth in the world, and in view of its importance. These resources constitute the mainstay of life's needs. The major economic powers headed towards Iraq to acquire the largest possible amount of Iraqi oil, including China, which is a global economic power and the main market for the world's economies. Therefore, China worked to establish a foothold in Iraq. By establishing good relations at the diplomatic, economic, technical and scientific levels, especially since 2003, in addition to its actual relations dating back to the middle of the twentieth century with Iraq, it nevertheless set a distinct path in its relations with Iraq, which led to a strategic partnership between the two countries since The year 2015, until Iraq later became the oil station that supplies China with large proportions of its oil needs, which made Iraq have a central energy position in the Chinese strategic perception.

الكلمات المفتاحية: العراق، الصين، النفط الخام، الاهمية الطاقوية، العلاقات العراقية الصينية.

Keywords: Iraq, China, crude oil, energy importance, Iraqi-Chinese relations.

المقدمة :

يتمتع العراق بأهمية استراتيجية مهمة في منطقة الشرق الاوسط، نظراً لما يمتلكه من مقومات عديدة، لاسيما منها موقعه الجغرافي المتميز والذي يحوي على موارد طبيعية كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، مما جعل منه في ان يكون احد المناطق المهمة في العالم، اذ تقدر احتياطياته من "النفط الخام" نحو (145) مليار برميل، بالترتيب الخامس عالمياً، وثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، ونظراً لأهمية تلك الموارد الطبيعية (النفط الخام) التي تشكل العصب الرئيس لاحتياجات الحياة، لذا يلاحظ توجه القوى الكبرى الاقتصادية صوب العراق للاستحواذ على اكبر قدر ممكن من النفط العراقي، ومنها "الصين" التي تعد قوة اقتصادية عالمية، والسوق الرئيس لاقتصادات العالم، فضلاً عن انها تعد مصنع العالم، لذلك عملت الصين على تثبيت موطئ قدم لها في العراق من خلال اقامة علاقات جيدة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والفنية



والعلمية لاسيما منذ العام 2003، فضلا عن علاقاتها الفعلية التي تعود الى منتصف القرن العشرين مع العراق، ومع ذلك تمكنت من صياغة مساراً متميز في علاقاتها مع العراق، والتي افضت الى شراكة استراتيجية بين البلدين منذ العام 2015، حتى اصبحت العراق لاحقاً المحطة النفطية التي تزود الصين بنسب كبيرة من احتياجاتها النفطية، مما جعل بالعراق في ان يكون ذات مكانة طاقوية مركزية في الادراك الاستراتيجي الصيني.

مشكلة البحث: يمكن تحديد مشكلة البحث انطلاقاً من التساؤل الرئيس والذي سيكون كالآتي : ما أهمية العراق الاستراتيجية لاسيما من الناحية الطاقوية في الادراك الاستراتيجي الصيني؟ وما انعكاسات تلك الأهمية مستقبلاً على العراق.

فرضية البحث : وفقاً لإشكالية الدراسة، إذ تكمن الفرضية في ان امتلاك العراق لاحتياطيات ضخمة من موارد النفط الخام، جعله محط انظار القوى الاقتصادية الكبرى وتحديداً (الصين)، والتي منحت للعراق أهمية كبيرة في ادراكها الاستراتيجي، والذي دفع بالصين الى اقامة شراكة استراتيجية مع العراق بوصفه قطباً نفطياً عالمياً كونه منتج للنفط الخام، والذي يوفر للصين نسب كبيرة من النفط في سد احتياجاتها، وبالمقابل توفر هذه الشراكة للعراق فرص استثمارية وتجارية واسعة مقدمة من الصين، والتي قد تسهم في تعزيز علاقاتهما بشكل واسع في المستقبل.

هيكلة البحث : وفقاً لإشكالية وفرضية الدراسة الموسومة بعنوان "مركزية الطاقة العراقية في الادراك الاستراتيجي الصيني : قراءة مستقبلية"، لذا ستكون هيكلة الدراسة وفق الآتي :

اولاً : مسار العلاقات العراقية الصينية منذ العام 2003.

ثانياً : الأهمية الطاقوية للعراق في الادراك الصيني.

ثالثاً : مستقبل العلاقات العراقية – الصينية في مجال الطاقة.

اولاً : مسار العلاقات العراقية الصينية منذ العام 2003.

أخذت العلاقات العراقية – الصينية مساراً واضحاً منذ منتصف القرن الماضي، وكان هذا المسار يركز على العلاقات الجيدة لاسيما بالطابع الدبلوماسي، فضلاً عن المصالح المتبادلة، والمنفعة المشتركة بين الطرفين، وحتى مع تطور الاحداث في الشأن العراقي منذ العام 2003 على خلفية اعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على العراق، كان الموقف الصيني واضحاً ازاء ذلك، وهو معارضة سياسات الامريكية، ودعت الى ايقاف الحملات العسكرية على العراق، ولعل هذا الموقف جاء انسجاماً من طبيعة العلاقات الجيدة التي تجمع العراق والصين، وعلى الرغم من اسقاط النظام العراقي السابق فقد اتجهت الصين الى تعزيز علاقاتها مع الحكومة العراقية الجديدة في مرحلة ما بعد عام 2003، انسجاماً مع طبيعة مصالحها في العراق، إذ عملت على تكثيف حضورها كقوة اقتصادية دولية منافسة في العراق بهدف استقطاب اكبر قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية، والذي تمكنت من خلال ذلك في الحصول على عقود شراكة نفطية وبفوائد رمزية، وكل ذلك يعود الى تثبيت وجودها في دولة ذات أهمية كبيرة (العراق) لاسيما من ناحية امتلاكه الى احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية من النفط الخام والغاز الطبيعي⁽¹⁾.

ومع ذلك، بدء الحضور الصيني في العراق بعد عام 2003 واضحاً، إذ اعدت افتتاح سفارتها في العراق عام 2004، وبادرت في تقديم المساعدات المالية والفنية للعراق، فضلاً عن تعميق العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين من خلال سلسلة من الزيارات للمسؤولين العراقيين الى الصين، وبرزها زيارة الرئيس العراقي السابق "جلال طالباني" في عام 2007، التي جاءت بدعوة من قبل الرئيس الصيني السابق " هو جين تاو"، إذ عدت هذه الزيارة علامة تحول في العلاقات الثنائية، والتي افضت الى عن توقيع مجموعة من الاتفاقيات المهمة لمصلحة الطرفين، فضلاً عن تسوية بعض الملفات والتي تجسدت في: "تسهيل عملية تنفيذ العقود النفطية بين الطرفين التي عقدت ما قبل عام 2003، والغاء الديون العراقية للشركات الصينية والتي بلغت نحو (5,8) مليار دولار"⁽²⁾، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين، من خلال تقديم برامج تدريبية للكوادر العراقية في المجالات العلمية والتكنولوجية لاسيما التي تتعلق بكيفية الاستفادة من الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء⁽³⁾.

(1) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، دور ميناء الفاو الكبير في مستقبل العلاقات العراقية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 225، المجلد 56، 2021، ص52.

(2) عمر هاشم ذنون، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص126.

(3) المصدر نفسه، ص127.



وعلى اثر ذلك، اخذ مسار العلاقات الثنائية في تطور، والتي اسفرت عن زيارات رفيعة المستوى من الجانب العراقي الى الصين ومنها زيارة رئيس الوزراء السابق "نوري المالكي" في عام 2011⁽¹⁾، وبالمقابل تمت زيارة وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" للعراق في شباط/2014 وجاءت هذه الزيارة بهدف تحقيق التنمية المشتركة بين البلدين، والاسهام في تحرير التجارة، وتسهيل الاستثمارات والتبادل في الخبرات التقنية والتكنولوجية، والاهم في هذه الزيارة تجسد في رغبة الصين في ضم العراق ضمن مبادرة الحزام والطريق نظرا لأهمية موقعه الاستراتيجي بحريا الذي يربط بين مسطحين مائيين ذات اهمية كبيرة في المنطقة وهما الخليج العربي في الجنوب، والبحر المتوسط في الشمال، مما يجعل العراق يحتل اهمية واسعة ضمن المواقع المهمة في التجارة العالمية⁽²⁾. وتلتها لاحقا زيارة الرئيس الوزراء السابق "حيدر العبادي" في عام 2015، والتي عدت نقلة نوعية في مسار علاقاتهما من خلال اقامة شراكة استراتيجية بين الطرفين، والتي افضت الى توسيع الاستثمارات الصينية النفطية في العراق، واقامة صندوق لإعادة اعمار العراق، فضلا عن تقديم قروض استثمارية ميسرة للعراق، وتفعيل دور اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة⁽³⁾.

وفي ضوء ذلك شهد مسار العلاقات العراقية الصينية تقدماً كبيراً، انسجاماً مع طبيعة المنفعة المتبادلة لكلا الطرفين، لتأتي لاحقا زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق "عادل عبد المهدي" في عام 2019 نحو خطوة ايجابية أخرى بهدف تعزيز عمل الحكومات العراقية السابقة في استكمال مسار التعاون الاقتصادي المشترك⁽⁴⁾، وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع العراق ثمان اتفاقات مع الصين في مقدمتها "اتفاقية إطارية بين وزارة المالية العراقية وشركة الصين لتأمينات الائتمان والصادرات"، وتشمل مشروعات متعلقة بالطرق، وشبكات السكك الحديدية، والمساكن والموانئ والمستشفيات والمدارس، وسدود المياه والطاقة والمواصلات⁽⁵⁾. وعلى الرغم من ان زيارة عادل عبد المهدي للصين واجهت جملة من التحديات الداخلية والخارجية حول طبيعة التقارب مع الصين ومشاريعها الاستثمارية في العراق لاسيما بمقدماتها رغبة الصين في استثمار ميناء الفاو الكبير كمحطة ضمن مشروع الحزام والطريق⁽⁶⁾، الا ان مسار علاقاتهما بقي بنفس النهج الذي اعتمدت عليه منذ عقود، وهذا ما يثبت اهمية العراق بالنسبة للصين، ولعل اللقاء الذي جمع الرئيس الصيني "شي جين بينغ" مع رئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني" في الرياض عام 2022 دليلاً على المسار الايجابي لطبيعة العلاقات العراقية الصينية، اذ اشار الرئيس الصيني اثناء اللقاء بقوله: "ان العراق كان من أوائل الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، ومنذ إقامة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في عام 2015، شهدت العلاقات الصينية-العراقية تنمية سليمة ومستقرة، وحقق التعاون الثنائي في مختلف المجالات تقدماً مطرداً"، واضاف: "ان الصين ستواصل دعمها للعراق بقوة في حماية السيادة الوطنية والاستقلال وسلامة الأراضي، وستكون مستعدة للعمل جنباً إلى جنب مع العراق لمواصلة تعميق الشراكة الاستراتيجية، بهدف إعادة البناء الاقتصادي للبلاد، واستعادة صناعته، وتحسين معيشة الشعب وتحقيق التنمية المستدامة"⁽⁷⁾.

وفي ضوء ذلك، اتسمت العلاقات الثنائية بين العراق والصين بطابع ايجابي ركز على التعاون المشترك على الصعيد الاقتصادي بجوانبه التجارية والاستثمارية، فضلا عن العلاقات الدبلوماسية التي توسعت بشكل واضح من خلال تبادل الزيارات لمسؤولي البلدين، والتي افضت الى عقد اتفاقيات متعددة الجوانب.

(1) ابتسام محمد العامري، البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية – الصينية، في واقع العلاقات العراقية- الصينية وافاقها المستقبلية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس 15، 2019، ص18.

(2) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص53.

(3) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص18.

(4) مظهر محمد صالح، الاقتصاد السياسي لاتفاقية اطار التعاون بين العراق والصين، اوراق سياسات في التعاون الدولي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2019. الدخول 2024/2/25. <https://iraqieconomists.net/ar/2019/12/05>

(5) عادل فاخر، الإعمار مقابل النفط.. كيف وسعت الشركات الصينية حضورها بالعراق، مركز الجزيرة، الدوحة، كانون الاول/2019. الدخول: 2024/2/25. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/31>

(6) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص55.

(7) Xi Jinping Meets with Iraqi Prime Minister Mohammed Shia' Sabbar al-Sudani, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 2022-12-09. Available: 26/2/2024.

https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/2022/xjpcxfh/202212/t20221211_10988766.html



ثانيا : الالهية الطاقوية للعراق في الادراك الصيني.

مع المسيرة التنموية الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الصين، وكدولة صناعية كبرى، وقطباً عالمياً لاسيما على الصعيد الاقتصادي فضلا عن المجالات الأخرى، فقد أصبحت مستورداً صافياً للنفط العالمي، ونظراً لتزايد طلبها على النفط انسجماً مع توجهاتها الاقتصادية في ديمومة الحفاظ على تفوقها الاقتصادي والصناعي، مما جعلها تركز على مصادر الطاقة المتوفرة في المناطق الحيوية التي تمتلك احتياطات ضخمة من النفط، ومنها (العراق) الذي يعد (قطباً نفطياً عالمياً) وذلك لما يمتلكه من احتياطات ضخمة من النفط الخام والمؤكدة في أحدث الإحصائيات لعام 2023 بما يقارب (145) مليار برميل، وبالمرتبة الخامسة عالمياً⁽¹⁾، فضلاً عن أنه يعد ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، مما جعله واجهة رئيسة لتصدير النفط الخام للدول الصناعية الكبرى. وفي ضوء ذلك، والجدير بالذكر أن وضع العراق في مجال الطاقة يتميز بأهمية كبيرة تعود في الدرجة الأساس إلى جودة نوعية النفط الخام الذي يحتويه، مما جعله أكثر استقطاباً من قبل الدول الصناعية المتقدمة ومن ضمنها (الصين)، التي ترتبط بالعراق بعلاقات تعود إلى أكثر من سبعة عقود، فضلاً عن أنها تعد من الدول المستثمرة في قطاع الطاقة في العراق، والتي تطورت بشكل واسع منذ عام 2003، وعقدت مع العراق مجموعة من الاتفاقيات الاستثمارية، فضلاً عن استيراد النفط العراقي، ومن أهم تلك المشروعات في الوسط والجنوب ومنها تطوير حقل الاهدب في محافظة واسط منذ عام 2008، وحقول أخرى في البزركان والفكة وحلفاية في محافظة ميسان، وحقل المنصورية العراقي للغاز قرب الحدود الإيرانية⁽²⁾.

وهذا ما يؤكد أن الصين تنظر إلى العراق في ادراكها الاستراتيجي، ذات أهمية جيواستراتيجية لما يملكه من مزايا واسعة وأهمها (الطاقة) المتوفرة واحتياطات كبيرة التي تبحث عنها لتغطية احتياجاتها من النفط الخام، مما جعلها من الدول المتنافسة بهدف الحصول على فرص استثمارية في مجال الطاقة في العراق⁽³⁾، ولعل مبادراتها لضم العراق ضمن مشروع (الحزام والطريق)، وعلى الرغم من المعوقات المستمرة لانضمام العراق لهذا المشروع وإلى غاية الآن، إلا أنها استمرت في أكثر من مناسبة إلى التطرق على أهمية انضمام العراق لمشروع الحزام والطريق. وهذا يؤكد مدى أهمية العراق في ادراكها الاستراتيجي الذي لا يقتصر على أهميته البحرية كأقصر الطرق وصولاً إلى أوروبا⁽⁴⁾، وإنما يعود ذلك أيضاً لأهمية العراق (كقطب نفطياً عالمياً)، وفي حال انضمامه إلى الحزام والطريق سيوفر للصين مكاسب كبيرة لاسيما في استثمار مصادر الطاقة في العراق، والذي سيعود له بفوائد كبيرة من تلك المصادر المتوفرة، والتي ستعكس على الاقتصاد العراقي وتطوره بشكل أفضل، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للبلاد، وهذا مبرراً كافياً للتأكيد على أهمية الطاقة في العراق. وحسب المؤشرات المؤكدة، أن الصين تستورد النفط العراقي الخام بكميات كبيرة، وحسب تصريحات المستشار المالي "مظهر محمد صالح" في منتصف عام 2020 إذ أكد أن ما يقارب من نصف صادرات العراق النفطية تذهب إلى الصين، والتي تعد الآن السوق الأول للصادرات النفطية العراقية، وتستهلك ما يقارب (40-44%) بحوالي (800,000) ألف برميل من النفط العراقي يومياً⁽⁵⁾، وهذا الجذب الكبير لموارد الطاقة العراقية من قبل الصين، جعلها تتخبط بشكل واسع في العراق طاقوياً، ففي عام 2021 فازت مجموعة الشركات الصينية (سان يان) بمشاريع صناعية تطويرية في مجال الطاقة تصل لنحو (20) مليار دولار في محافظة المثنى⁽⁶⁾.

(1) Iraq's proven oil reserves 2023, global fire power. 27/2/2024. Available:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=iraq

(2) شراكة نوعية: كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2021. الدخول :

<https://www.futureuae.com/ara/Mainpage/Item/6080> .2024/2/27

(3) عمر هاشم ذنون، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وفاقها المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص128.

(4) حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص55.

(5) مظهر محمد صالح: الصين بحاجة للنفط العراقي حتى عام 2065، شبكة الاقتصاد نيوز، حزيران/2022. الدخول:

<https://economy-news.net/content.php?id=28614> .2024/2/27

(6) Iraq grants \$20bn projects to Chinese companies, Middle East, 2021. 27/2/2024. Available:

<https://www.middleeastmonitor.com/20210117-iraq-grants-20bn-projects-to-chinese-companies/>



وفي مؤشرات عام 2022 بلغ الصادرات النفطية العراقية الى الصين ما يقارب (39,3) مليار دولار، ليصبح العراق هو ثالث أكبر مورد للنفط الى الصين⁽¹⁾، ومع ذلك في الاشهر الثمان الاولى من عام 2023 بلغت الصادرات العراقية النفطية للصين ما يقارب (23,3) مليار دولار كثاني أكبر مورد للنفط الى الصين، وجاءت الهند في المرتبة الاولى كمستورد للنفط العراقي بما يقارب (23,5) مليار دولار⁽²⁾، وهذا ما يؤكد ان العراق يتمتع بأهمية كبيرة لاسيما بوصفه (قطباً نفطياً عالمياً)، ولا يمكن الاستغناء عنه لما يمتلكه من احتياطات ضخمة جعلته محطة نفطية عالمية تزود الدول الصناعية الكبرى بكل احتياجاتها من موارد الطاقة النفطية، ومن ضمنها الصين التي تعد القوة الاقتصادية العالمية، التي وضعت العراق ضمن ادراكها الاستراتيجي كمحطة نفطية رئيسية.

ثالثاً : مستقبل العلاقات العراقية – الصينية في مجال الطاقة.

شهدت العلاقات العراقية- الصينية منذ عام 2003 تطوراً بشكل كبير، لاسيما مع زيادة التجارة بين البلدين، ويعود ذلك التطور منذ نهايات القرن العشرين، فعلى سبيل المثال في عام 1998، قام العراق بتصدير النفط إلى الصين بقيمة (51,4) مليون دولار أمريكي، واستورد بضائع من الصين بقيمة (105) مليون دولار أمريكي، وفي عام 2011 تم تصدير النفط العراقي إلى الصين بقيمة (9,6) مليار دولار أمريكي، واستورد العراق بضائع بقيمة (3,82) مليار دولار أمريكي، وعلى مدى السنوات العشر اللاحقة، تضاعف هذا الرقم ليبلغ في العام 2021 بالنسبة للصادرات النفطية العراقية الى الصين نحو (23,5) مليار دولار، وبالمقابل بلغت نسبة الاستيراد العراقي من البضائع الصينية نحو (10,69) مليار دولار⁽³⁾. ووفقاً لهذه المؤشرات المتزايدة، اذ يلاحظ هناك مسار ثابت بالعلاقات الثنائية التجارية، وإن الصين تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية من العراق.

وفي سياق ذلك، ان الاهمية الطاقوية للعراق بوصفه ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك ويمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي مؤكد يبلغ (145) مليار برميل، دفع بالصين الى ادراك هذه الاهمية الاستراتيجية، فمنذ انسحاب بعض شركات النفط الغربية منذ عام 2013 مثل (شل وإكسون موبيل، وأوكسيدنتال بتروليوم) في التخلي عن مشاريعها في العراق، ويعود خروج هذه الشركات الغربية إلى اتفاق أوبك على خفض إنتاج النفط وانعدام الأمن، وايضا أعربت شركات أخرى مثل (شركة بريتيش بتروليوم، وشركة لوك أويل الروسية) عن تفكيرها في الانسحاب، إذ أظهرت الصين رغبتها في شراء اسهم شركات النفط الغربية المنسحبة من العراق، وذلك بهدف زيادة حضورها بشكل اوسع⁽⁴⁾.

وعليه، يلاحظ ان الصين تدرك اهمية العراق الطاقوية، حتى في ظل التحديات التي واجهت وجودها في العراق، ففي عام 2014 واجه العراق حالة من عدم الاستقرار الامني والسياسي بسبب تنامي الجماعات الارهابية (داعش) التي سيطرت على مساحات واسعة من الاراضي العراقية، ومع ذلك لم تنسحب الشركات الصينية، وانما عززت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع الحكومة العراقية، وبقيت المستورد الرئيس لموارد النفط العراقي⁽⁵⁾، وفي عام 2017 زادت الصين من استثماراتها، وجاءت تلك الاستثمارات انسجاماً مع وضع العراق بعد انهيار (داعش) الذي تسبب بإضرار جسيمة في البلاد، مما دفع بالحكومة العراقية الى التفكير بضرورة القيام بمشاريع اعادة الاعمار من خلال استغلال موارد الطاقة التي تتمتع بها واستثمارها، وهنا كانت الصين حاضرة التي أظهرت موثوقية وثباتاً في علاقاتها التجارية مع العراق، والتي كسبت عقوداً استثمارية اسهمت في جني عوائد مالية، منحت العراق المضي قدماً في اعادة اعمار المناطق المتضررة في البلاد⁽⁶⁾.

(1) Iraq's Oil Exports to China Jumped by Nearly 50% in 2022: Statement, bas News, 2023.

27/2/2024. Available: <https://www.basnews.com/en/babat/795790>

(2) Country Analysis Brief: Iraq, The U.S. Energy Information Administration (EIA), Feb 2024, pp.12-24.

(3) Zana Gul, The new era in the continuum of China and Iraq's relationship, Asian Journal of Comparative Politics, Volume 8, Issue 1, 2022, p. 12.

(4) Zana Gul, The new era in the continuum of China and Iraq's relationship, Op. cit, p. 15.

(5) مروة سماعة، التواجد الاقتصادي للصين في العراق: التحديات واستراتيجية البقاء، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات، مصر، نيسان/2023. الدخول 2024/2/28. <https://2u.pw/ayHsON2>

(6) المصدر نفسه.



وفي السياق نفسه، بقيت الصين في المسار نفسه في علاقاتها مع العراق على الرغم من بعض التحديات التي واجهتها ازاء تعاملاتها التجارية في قطاع النفط في العراق، ومنها رغبة الصين في شراء أسهم شركات النفط الغربية المنسحبة، التي أثارت تلك التوجهات الصينية قلق الحكومة العراقية بأن الصين تتجه ضمن سياسة تهدف من خلالها الى الهيمنة على القطاع النفطي في العراق، وان حكومة مصطفى الكاظمي آنذاك كانت أكثر ميلاً نحو تعاملات العراق مع الشركات الغربية، والتي حاولت إقناع تلك الشركات مثل (شركة بريتيش بتروليوم) بالبقاء في العراق وعدم بيع أسهمها⁽¹⁾، بالإضافة الى ذلك أحبطت وزارة النفط العراقية ثلاث صفقات نفطية محتملة لشركات صينية في عام 2021، الا ان الصين بقيت متمسكة بتوجهاتها ازاء تعاملاتها النفطية مع العراق، ففي الاعوام (2020-2021)، تم بيع ما بين (40 إلى 44%) من النفط العراقي إلى الصين، وهذا ما أكدّه المستشار المالي مظهر محمد صالح بقوله: "إن الصين هي السوق الأول لصادرات النفط العراقي، وجزء صغير من هذه الصادرات هو مستحقات عقود الخدمات النفطية للشركات الصينية العاملة في العراق"⁽²⁾، فضلاً عن ذلك استمرت الصين في توسيع مشاريعها في العراق لتشمل الطاقة المتجددة ومنها مشروع Power China لبناء محطات طاقة شمسية بقدرة (2000) ميغاوات⁽³⁾، وهذا ما يؤكد مدى الأهمية الطاقوية للعراق في الحسابات الصينية التي استمرت في توسيع حضورها في العراق بالرغم من التحديات التي واجهتها، وما يعزز ذلك هو مؤشرات المتزايدة في استيراد النفط العراقي، ومنها مؤشرات عام 2022، اذ بلغت الصادرات النفطية العراقية الى الصين ما يقارب (39,3) مليار دولار، ليضع العراق في الترتيب الثالث كأكبر مورد للنفط الى الصين⁽⁴⁾. ووفقاً لماتقدم، اذ يلاحظ ان العلاقات العراقية – الصينية اخذت بعداً أوسع في التعاون، وان الصين حافظت على وجودها في العراق من خلال زيادة استيرادها للنفط الخام العراقي، مما انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق، وهذا ما يتضح بتوجهات الحكومة العراقية الحالية (محمد شياع السوداني) التي وضعت مجموعة من الاهداف التي تسعى الى تحقيقها، ومنها زيادة الانتاج في القطاع النفطي، لذا وفقاً لذلك، وان الصين مستثمر موثوق فيه في العراق، فقد منحت الحكومة العراقية – وزارة النفط منذ بداية العام 2023، مجموعة من العقود الاضافية للصين، ومنها لشركة (كونسورتيوم) لتطوير مصفاة في محافظة ذي قار، وايضا عقد بناء مجمع جديد (للشركة الوطنية الصينية للهندسة الكيماوية) للعمل في التكرير والبتروكيماويات والذي سيتم تشغيله بالكامل بتمويل من الحكومة الصينية في منطقة الفاو، كما وقعت (مجموعة سيتيك) عقد بناء وتشغيل محطة كهرباء الخيرات للنفط الثقيل في محافظة كربلاء، وايضا وقعت (مجموعة شنغهاي الكتريك) عقداً في نيسان/ 2023 لتوسيع انتاج محطة كهرباء المنصورية في محافظة ديالى⁽⁵⁾. وفي ضوء ما تقدم، ان العلاقات العراقية- الصينية ثبتت مساراً واضحاً اعتمد على الشراكة والتعاون، وبصورة منتظمة طيلة العقود الماضية وحتى في الوقت الحالي، اذ وفرت عوائد ومناافع كثيرة لكلا الطرفين، لذا فإن مستقبل علاقاتهما في المدى القريب سيبقى ضمن المسار نفسه لاسيما وان العراق يعد مصدراً نفطياً مهماً بالنسبة للصين، وانه يمتلك طاقة انتاجية تسد نسب عالية من احتياجات الصين من النفط الخام، وحتى في ظل التحديات التي تواجهها الصين في العراق، فأنها ستحافظ على علاقاتها مع العراق، كونه الصين لا يمكن ان تستغنى عن العراق الذي يضم حالياً مصالح واسعة لها، والمتمثلة بمشاريع واسعة انفق عليها مليارات الدولارات.

الخاتمة :

على الرغم من ان العالم يتجه الى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة وأهمها (النفط الخام) والعمل على تفعيل مصادر الطاقة النظيفة، الا ان (النفط الخام)، لا يمكن الاستغناء عنه بشكل مطلق كونه يعدّ العمود الرئيس في التنمية الاقتصادية العالمية، ولعل ما يؤكد ذلك هو اعتماد الدول الصناعية الكبرى على النفط وزيادة نسب استيرادها، وتأمين مخزونات كبيرة لتلبية احتياجاتها، فضلاً عن توسيع مجالات استثماراتها في هذه القطاع مقابل مليارات الدولارات في المناطق الحيوية في

(1) John Calabrese, Beijing to Baghdad: China's growing role in Iraq's energy sector, Middle East Institute, June 7, 2023. 27/2/2024. Available:

<https://www.mei.edu/publications/beijing-baghdad-chinas-growing-role-iraqs-energy-sector>

(2) مظهر محمد صالح: الصين بحاجة للنفط العراقي حتى عام 2065، مصدر سبق ذكره.

(3) Zana Gul, Op. cit, p. 15.

(4) Xi Jinping Meets with Iraqi, Op. cit,)

(5) John Calabrese, Beijing to Baghdad: China's growing role in Iraq's energy sector, Op. cit.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

العالم، وهنا فإن العراق سيكون من الدول الأكثر جذباً لما يمتلكه من موارد الطاقة، وحتى في المستقبل القريب سيبقى يحتفظ بهذا المكانة الطاقوية العالمية لاسيما من قبل الصين المتعطشة لكسب أكبر قدر ممكن من النفط الخام العراقي كمصدر رئيس في تلبيه احتياجاتها، الذي دفع بها الى توسيع حضورها في المناطق التي تتمتع باحتياطات ضخمة من موارد النفط، ومنها في العراق على الرغم من التحديات التي كانت عقبة امام استثمارات الصين في مجال الطاقة النفطية، وإلى جانب ذلك وايضا سيولد هذا التفوق الطاقوي للعراق انعكاسات ايجابية على وضع البلاد الاقتصادي لما له من عوائد كبيرة بسبب ارتفاع اسعار الاسواق العالمية للنفط وحجم الاستثمارات الحالية الصينية في المناطق العراقية التي تتوافر فيها موارد الطاقة

المصادر العربية :

حميد شهاب احمد وزيدون سلمان محمد، دور ميناء الفاو الكبير في مستقبل العلاقات العراقية – الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 225، المجلد 56، 2021.

عمر هاشم ذنون، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ 2003 وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

ابتسام محمد العامري، البعد الاقتصادي في العلاقات العراقية – الصينية، في واقع العلاقات العراقية- الصينية وافاقها المستقبلية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، كراس 15، 2019.

مظهر محمد صالح، الاقتصاد السياسي لاتفاقية اطار التعاون بين العراق والصين، اوراق سياسات في التعاون الدولي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2019. <https://iraqieconomists.net/ar/2019/12/05>

عادل فاخر، الإعمار مقابل النفط.. كيف وسعت الشركات الصينية حضورها بالعراق، مركز الجزيرة، الدوحة، كانون الاول/2019. <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/12/31>

مظهر محمد صالح: الصين بحاجة للنفط العراقي حتى عام 2065، شبكة الاقتصاد نيوز، حزيران/2022.

<https://economy-news.net/content.php?id=28614>

شراكة نوعية: كيف تطورت العلاقات النفطية بين العراق والصين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات، 2021.

<https://www.futureuae.com/ara/Mainpage/Item/6080>

مروة سماحة، التواجد الاقتصادي للصين في العراق: التحديات واستراتيجية البقاء، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات، مصر، نيسان/2023. <https://2u.pw/ayHsON2>

المصادر الاجنبية :

_Xi Jinping Meets with Iraqi Prime Minister Mohammed Shia' Sabbar al-Sudani, Ministry of Foreign Affairs, the People's Republic of China, 2022-12-09.

https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/2022/xjpcxfh/202212/t20221211_10988766.html

Iraq's proven oil reserves 2023, global fire power.

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=iraq

Iraq grants \$20bn projects to Chinese companies, Middle East, 2021.

<https://www.middleeastmonitor.com/20210117-iraq-grants-20bn-projects-to-chinese-companies/>

Iraq's Oil Exports to China Jumped by Nearly 50% in 2022: Statement, bas News, 2023. <https://www.basnews.com/en/babat/795790>

Country Analysis Brief: Iraq, The U.S. Energy Information Administration (EIA), Feb 2024.

Zana Gul, The new era in the continuum of China and Iraq's relationship, Asian Journal of Comparative Politics, Volume 8, Issue 1, 2022.



John Calabrese, Beijing to Baghdad: China's growing role in Iraq's energy sector,
Middle East Institute, June 7, 2023.

<https://www.mei.edu/publications/beijing-baghdad-chinas-growing-role-iraqs-energy-sector>



المحور الثاني: العراق واستراتيجيات التنمية الاقتصادية
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق: التحديات والفرص

م.م. زهراء حسن محمد

أ. احمد عبد إسماعيل

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المستخلص

تعد استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق تحديا هاما نظرا للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يواجهها البلد. اذ ان العراق يمر بمرحلة حاسمة من تاريخه. وهذه التحديات تتمثل في الاستقرار السياسي، الفساد، ضعف الإدارة، البنية التحتية المتدهورة، التهديدات الأمنية والتحديات الاجتماعية. وبالمقابل تتوفر هناك فرصا كبيرة لتحقيق التنمية الوطنية من خلال اعتماد استراتيجيات فعالة تعالج تلك التحديات بشكل شامل ومستدام، إذا ما تم التركيز على معالجة العقبات الموجودة بشكل فعال واستغلال الإمكانات المتاحة بشكل استراتيجي معتمدة على إمكانيات البلد المتمثلة بالثروات الطبيعية، القطاع الزراعي، القطاع الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية. ان تحقيق التنمية المستدامة تتطلب تعاون شامل ومتكامل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص للتغلب على التحديات واستغلال الفرص لتحقيق التقدم والرفاهية في البلاد.

ABSTRACT

National development strategies in Iraq pose significant challenges amidst economic, political, and social upheavals plaguing the country. Iraq finds itself at a pivotal juncture in its history, grappling with issues such as political instability, rampant corruption, administrative inefficiency, crumbling infrastructure, security threats, and social unrest. Nevertheless, amidst these challenges lie ample opportunities for achieving national development. Effective strategies that comprehensively and sustainably address these obstacles can unlock the nation's potential. By strategically tackling existing barriers and leveraging available resources—including natural endowments, the agricultural and economic sectors, and foreign investments—Iraq can chart a path towards progress. Realizing sustainable development necessitates robust collaboration between the government, civil society organizations, and the private sector. Through integrated efforts, these stakeholders can surmount challenges and capitalize on opportunities to foster growth and prosperity nationwide.

Keywords: sustainable development, national development, challenges, political stability, national strategy.

المقدمة:

يُعدّ العراق من الدول العربية التي تمتلك إمكانيات هائلة للتنمية، فهو غني بالثروات الطبيعية، يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، ويمتلك شريحة شبابية كبيرة تشكل طاقة بشرية هائلة، الا ان الاقتصاد العراقي قد عانى حروب متكررة أنهكت المجتمع ومن سياسات اقتصادية غير فعالة، مما أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية للعراق وأحدث خلل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للدخل، على الرغم من توفر العديد من المقومات اللازمة لتنويع مصادر الدخل وتطوير البنية الإنتاجية. تداعيات الأزمة الاقتصادية في تراجع مؤشرات التنمية البشرية الشاملة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، فضلا عن الانخفاض الكبير في مدخول الفرد المستمد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ظل هذه التحديات، لا بد لصناع القرار الاقتصادي من إعطاء الأولوية لتنفيذ الإجراءات التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من خلال دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية الوطنية في العراق وكذلك تقييم مزايا وعيوب استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق، مع تحديد العوائق التي تعيق تقدم التنمية. بالإضافة الى تقديم اقتراحات لتعزيز هذه الاستراتيجيات، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

مشكلة البحث: يعد موضوع استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق من المواضيع المهمة والاكثر تعقيدا. نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها العراق. بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد. وهذا يشكل تهديدا حقيقيا لمساعي التنمية الوطنية. وانطلاقا من ذلك فان اشكالية هذا البحث تكمن في توضيح الآليات التي يتبناها العراق في تحقيق التنمية الوطنية ومواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية مفادها ان التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات كبيرة، ولكنه قادر على مواجهة تلك التحديات بما يمتلكه من إمكانيات مختلفة سواء كانت سياسية ام اقتصادية او بما يمتلك من ثروات طبيعية وإمكانيات بشرية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية:

تحليل نقاط القوة والضعف في استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق.

تحديد التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق.

تقديم توصيات لتحسين استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي، اذ تم إبراز مجموعة من الصفات والخصائص ومناقشة المفاهيم المرتبطة بالموضوع. كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل العديد من النصوص والاستفادة منها في هذا البحث بغية الوصول الى نتائج موضوعية حول موضوع البحث. اذ تم تقسيم البحث الى مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث. تناولنا في المبحث الأول استراتيجيات التنمية الوطنية. اما المبحث الثاني فقد ركز على مواطن القوة والضعف في التنمية الوطنية في العراق اما المبحث الثالث فقد خصص لتبيان الرؤية المستقبلية للتنمية الوطنية في العراق.

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية الوطنية

المطلب الأول: مفهوم التنمية والمصطلحات القريبة منها

الاستراتيجية الوطنية تُعرف الاستراتيجية الوطنية على أنها خطة يُسعى من ورائها إحداث تغييرات متوازنة ومتكاملة على الأصعدة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وتحظى كل واحدة من دول العالم باستراتيجيتها الخاصة. (1) تُعرف التنمية بأنها قدرة الدولة على زيادة الموارد المختلفة؛ من موارد بشرية، واقتصادية، وطبيعية، واجتماعية، وتدعيمها؛ بهدف تحقيق نتائج أعلى للإنتاج لتلبية الاحتياجات الأساسية لغالبية مواطنيها، وتمكينهم من تقديم مطالبهم وحقوقهم إلى الحكومات. ويُطبق مفهوم التنمية على الصعيد الشعبي والمجمعي، بيد أنه يُطبق أيضاً على صعيد الأفراد بمعنى تنمية الفرد نفسه بنفسه، وتطوير قدراته المعرفية، والثقافية، والإنتاجية. (2)

التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يكون فيه كل من استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات توجيه التطور التكنولوجي والتغيير المؤسسي في انسجام لتعزيز الامكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات الناس وتطلعاتهم. فهي تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحياناً المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى. (3)

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

تحسين تدبير الشأن العمومي في إطار الانسجام والتكامل بين السياسات القطاعية وتجاوز فكرة أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة عن التنمية. وإنما هي من مسؤولية المجتمع بأكمله؛ وان تغيير طرق اتخاذ القرار بشكل مركزي والتطور في اتجاه آليات للتشاور المستمر، مع ضرورة تغيير النظرة المبنية على مجرد إنجاز الإجراءات والمشاريع المنفصلة إلى نظرة مبنية على الانسجام والإدماج والنتائج، والانتقال من تخطيط قطاعي إلى تخطيط مندمج يعتمد على الانسجام. والعمل الجاد على استعمال الإمكانيات المتاحة بالبحث عن التكامل بين القطاعات المختلفة وتسهيل الحصول على التمويلات من التعاون الدولي في إطار منسجم وجذاب والتوجه نحو برامج تسهل التتبع والتعلم والتطور المستمر (4).

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي مسلسل للتخطيط الإستراتيجي ذو طابع تشاركي ومتجدد يرمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية بشكل متوازن ومندمج على جميع المستويات في إطار منظور من العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.. وهناك عدة شروط ضرورية لإعداد الاستراتيجية الوطنية: (5)

1. عادل يوسف أبو غنيمه، كل ما تحتاج الى معرفته عن الاستراتيجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013، ص12.
2. عز الدين آدم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، السودان، دار النور للنشر، 2014، ص4.
3. براء الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة، 2019، مقال، منشور على <https://www.mawdoo3.com>
4. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2017، ص18.
5. احمد طاهر احمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام، مصر، جامعة عين شمس، 2017، ص 32.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التلمن

وجود إرادة سياسية من مستوى عالي والتزام كل مكونات الحكومة والفاعلين.

اعتماد منهجية واقعية لإعداد الإستراتيجية حسب الوسائل المتوفرة.

السماح بمشاركة واسعة واستشارة كل الأطراف المعنية.

تثمين كل الإستراتيجيات والبرامج الموجودة.

تحديد أولويات وأهداف واضحة قابلة للإنجاز ومشاركة

إدماج عناصر الإستراتيجية في كل البرامج القطاعية

تحديد مسؤوليات كل وزارة وكل فئة من المتدخلين

تجنيد الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية

وضع نظام للتتبع والتقييم (المؤشرات، إلخ)

تحديد الآليات والوسائل للتحيين الدوري للإستراتيجية

إعطاء مكانة هامة للتوعية والتربية وتدريب المعلومات

أهمية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي قضية يصعب التعامل معها وتطبيقها أو حتى التغلب على العوائق لتحقيقها، لأنها تتكون من حزمة كبيرة من الجوانب، ونظراً لطبيعة هذا الموضوع وتعقيداته، فمن الأمثل الإلمام بأهميته للوصول إلى فهم وإدراك شامل، والسكان هم المرتكز الأساسي الذي يدفع بعجلة التنمية المستدامة إلى الأمام، وبهذا تظهر أهمية التنمية المستدامة متمثلة بما يأتي: (1)

توفير الاحتياجات الإنسانية الرئيسية: مثل المأوى، والطعام، والماء وذلك باستعمال الطاقة المتجددة والمستدامة كبديل عن الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري.

المتطلبات الزراعية: استخدام طرق الزراعة المستدامة مثل تقنية زرع البذور الفعالة، وتقنية تناوب المحاصيل، حيث تساهم هذه التقنيات في تقليل تآكل التربة، والحفاظ على صحتها، وزيادة خصوبتها من الناحية الإنتاجية.

إدارة تقلب المناخ: تسعى منهجية التنمية المستدامة إلى الحد من استخدام مصادر الوقود الأحفوري، مثل: النفط، والغاز الطبيعي، والفحم فهي تؤثر على المناخ وتبعث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

التوازن والاستقرار المالي: يمكن تحقيق الثبات المالي من ممارسات التنمية المستدامة، فتطوير تقنيات الطاقة المتجددة يمكنه خلق فرص عمل مستمرة كبديل عن الوظائف المقيّدة بتكنولوجيا مصادر الوقود الأحفوري.

حماية التنوع البيولوجي: ممارسات هذا النوع من التنمية الدائمة تشجع الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة واستخدامها، فممارسات الزراعة العضوية التي لا تنبعث منها أي غازات دفيئة في الغلاف الجوي تحافظ على التنوع النباتي، وتحدّ من تلوث الهواء.

المبحث الثاني: مواطن القوة والضعف في التنمية الوطنية في العراق

المطلب الأول: مواطن القوة في التنمية الوطنية في العراق:

أولاً- وجود القيادة الاستراتيجية:

ان كثرة حديث عامة العراقيين عن حاجتهم الى قائد قوي، وما تزرخ به كتاباتهم الفقهية والسياسية -قديما وحديثا- من آراء وأفكار حول الحاجة الى المستبد العادل او الحاكم المستنير او الامام العادل وما شابه هي ليست مجرد ثرثرة مجالس اجتماعية او ترف مثقفين ومفكرين وفقهاء يسكنون في قصورهم العاجية، بل هو تعبير ضماني عن حاجة حضارية لديهم،

1- وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، المغرب، 2021، مقالة متاحة على الرابط 1.

https://www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/sessions_cne/2007/Strategie_nationale.pdf



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

من جهة، وعن إدراكهم لحقيقة تاريخية ومن جهة أخرى هي حاجة حضارية، لأن الأمم والشعوب لم ترتق الى اعلى مقامات المجد بدون تولي زمام القيادة فيها من قبل أفضل رجالها حكمة وخبرة وإدارة، لكنها اليوم تقدمت على غيرها بفضل قياداتها الجيدة، اذ من طبيعة القيادة الجيدة عندما تظهر في حياة المجتمعات انها تتراكم بمرور الوقت وتتحول من تفكير وسلوك فردي الى تفكير وسلوك اجتماعي ينتج المزيد من الخبرات والشخصيات الجيدة في القيادة والادارة، مما يحفز المجتمعات لتتناغم فكريا وسلوكيا معها بطريقة مناسبة، فتكون النتيجة حكما ومحكومين يتحركون برؤية واضحة للقيام بالأفعال المبدعة الضامنة للتقدم.(1)

ان ما أدركته القيادات الاستراتيجية التي قادت العراق هو انه عليها القيام بخطوتين مهمتين لبناء عراق قوي:(2)

وحدة المجتمع: ان أول خطوة تقوم بها أي قيادة عراقية هي توحيد سكان البلد والحفاظ على متانة نسيجهم الاجتماعي، فسكان العراق أقوياء عندما يتحدون، اذ يتحولون من تبديد طاقاتهم على النزاعات والصراعات فيما بينهم الى توجيه تلك الطاقات باتجاه البناء والابداع والتنافس الإيجابي، لكنهم عندما يتفرقون، يصبحون ضعفاء جدا تعييبهم كثرة الانقسام والصراع والاستعراق في تفاصيل جزئية تعيق حركتهم الإبداعية وتعطل نهضتهم الحضارية.

تحقيق الاستقرار: العراقيين يتقدمون بسرعة مذهلة عندما يحظون بالاستقرار، فهم شعب حركي لا يقنع بما لديه، ويبحث دائما وبشكل محموم عن دور له.

الوحدة الحقيقية والاستقرار الطويل هما مفتاحا قوة العراق، وان غياب القيادة العراقية الاستراتيجية المدركة لهما ترك نتائج السلبية على الدولة والمجتمع. ولكن إذا كانت القيادة الاستراتيجية في الماضي ارتبطت بوجود قائد فرد فذ يقود شعبه ودولته الى الامام، فان الوضع في القرن الواحد والعشرين تغير كثيرا، فالقيادة أصبحت مفهوما أكبر من مجرد وجود قائد استثنائي، فهي ترتبط اليوم بوجود مؤسسات حرة استثنائية تعمل بكفاءة على مستوى الرؤية والتفكير، ومستوى الأداء والانجاز.

وعليه يحتاج العراقيون اليوم الى قيادة استراتيجية تقودها مؤسسات كفوة، فقيادة الفرد الكفوء الواحد تمت مغادرتها ربما الى غير رجعة، فقيادة المؤسسات الاستراتيجية الحرة والفاعلة يمكنها الحفاظ على وحدة واستقرار العراقيين، ووضعهم بأمان على مسار الابداع والتقدم من جديد.

ثانيا- وجود جيش قوي

ان العراق لا يقع في أطراف العالم أو على حافة حضاراته الرئيسية، بل يقع في قلب العالم الاستراتيجي، وفي منطقة الصراعات الأكثر سخونة وقلقا واستمرارا، وبحكم موقعه الحرج هذا لا يمكنه الدفاع عن نفسه الا بامتلاكه جيشا محترفا شديد البأس.

ثالثا- الموقع الجيوستراتيجي.

تبرز الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي، وتأثير هذا الموقع الجغرافي على سياسة القوى الإقليمية والدولية، وبما يوفره من إمكانيات إيجابية هائلة، وما يقتضيه من سياسات وآليات عمل ملحة للتكيف معه وتحويله الى مركز لقوة واقتدار البلد.(3)

المطلب الثاني: مواطن الضعف في التنمية الوطنية في العراق:

الاستبداد السياسي:

يشكل الاستبداد السياسي عاملا بارزا من عوامل الضعف في السياسة العراقية عبر تاريخها الطويل، حتى تحولت الى ثابت من ثوابت هذه السياسة لا على مستوى الحكام لوحدهم فحسب، بل وعلى مستوى الثقافة السياسية العامة أيضا.

الانقسام والصراع الاجتماعي:

1. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة ناشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2015، ص 69.

2. احمد طاهر احمد، مصدر سبق ذكره، ص 43.

3. خالد عليوي العرداوي، العراق: عوامل الضعف والقوة، رؤية تحليلية في ضوء التجربة التاريخية، جامعة كربلاء، 2021\1\7، مقالة

متاحة على الرابط <https://i0.wp.com/uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/uok-default-featured-image.png?w=600&ssl=1>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الانقسام والصراع الحاد بين العراقيين هو مظهر من مظاهر الارتداد البدائي في حياتهم، هذه الظاهرة تمثل حالة مرضية خطيرة للغاية، تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاولى النخب المتنفة في هذه البلاد على اختلاف اطيافها الدينية والسياسية والاجتماعية، فالرغبة بالعيش الكريم والتنظيم الجيد للحكم والعلاقات الاجتماعية، والامن والاستقرار ولكن فساد نخبهم، وعدم تعودها على الحوار الموضوعي، وتعمرها اقضاء المخالف والمختلف معها بأي صورة ومهما كان الثمن، فضلا على الانانية المفرطة لكثير منها، ونرجسيتها العالية، وسوء تقديرها للظروف ولمصالح مجتمعها ودولتها. (1)

التدخل الخارجي:

قدر العراق أن يكون ممرا لكل الغزاة، ومفتاحا لتأكيد الزعامة والسيادة الإقليمية منذ أقدم العصور، فهو قلب العالم القديم، ومنطقة الصدع الاجتماعي الأعظم في الشرق الأوسط، ان وقوع العراق في دائرة التدخل الأكثر جاذبية في الشرق الأوسط هو عامل ضعف كبير له مما يؤدي الى عرقلة بناء دولته، وتفكك نسيجه الاجتماعي، فهي تريد ان يصبح البلد مهيا الى مد نفوذها الإقليمي والدولي، لذا تجدها حريصة على اضعافه بشتى السبل، حتى لا يهدد مصالحها، ولا يخرج من دائرة سيطرتها ونفوذها. (2)

ان العراق لديه عوامل ضعف مزمنة، كما لديه عوامل قوة كامنة، ولا يمكن لشعبه من بناء دولتهم المقتدرة الا بتحديد عوامل ضعفهم بإيجاد العلاجات المناسبة للخلاص منها، واستنهاض عوامل قوتهم باستثمارها الأمثل لتحقيق مصالحهم العليا، وهذا سيتطلب درجة عالية من النضج لدى الحكام والمحكومين، وقرارا حاسما مستندا الى إرادة حازمة ووثقة بوقف عملية الانهيار والتداعي التي يعيشونها واستعدادا تاما لتحمل ضريبة التقدم والنجاح.

ومن الأمثلة على ذلك هو الجانب التعليمي حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (المركز والاقليم) للسنوات (2011 - 2020) جهدا تربويا مستقبليا أعتمد على مبدأ التخطيط الاستراتيجي خدمة للأجيال القادمة، ويسهم في الوقت نفسه في احداث نقلة نوعية في قطاع التربية والتعليم العالي بناء على ما تضمنته من منطلقات أساسية للغايات الاستراتيجية وكالاتي: (3)

1 – تعليم ذو جودة عالية، وهو التعليم المستمد من طبيعة المجتمع العراقي المنتفع من أفضل الممارسات العالمية المتقدمة في التعليم وبما يحقق تنمية مفاهيم التفكير العلمي والابداع ويجعل المجتمع العراقي مساهما فاعلا في انتاج المعرفة ونشرها.

2- تعليم يحقق متطلبات المجتمع المتحضر وهو التعليم الذي يؤدي الى تطوير المجتمع المتحضر وتحقيق مبدأ المواطنة الصالحة.

3 – منظومة تعليمية فاعلة ودينامية تقوم على اصلاح نظام التربية والتعليم وتطويره وخصوصا فيما يتعلق بالاستخدام الامثل للموارد البشرية.

وشعورا بأهمية هذه الاستراتيجية فقد تشكلت عدة لجان لأعدادها، وفي مقدمة ذلك كانت لجنة الاشراف برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التعليم العالي ووزير التربية ووزير المالية ووزير التخطيط ووزير التعليم العالي في كردستان ورؤساء لجان التربية والتعليم في مجلس النواب ومستشاري الوزارتين وخبراء واستشاريين، ثم لجنة الصياغة ولجان فنية تشكلت من مختصين في امور التربية والتعليم. وتضمنت الاستراتيجية بنودا متعددة على شكل فصول تعلق بالسياق العام، وتحليل الواقع التربوي والتعليمي في العراق، والتوجهات الاستراتيجية لتحقيقها، وموضوعات اخرى ذات صلة تسهم في تحسين البيئة التعليمية بعد قراءة الواقع التعليمي ووضع الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. (4)

1. مايج شبيب الشمري، الباحث علي حمزة الجبار، الاستدامة في إطار التنمية، رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 57، لسنة 2020، ص 25.

2. طالب عزيز، العراق بين الأمم، دار بدائل للنشر والتوزيع، 2020، ص 23.

3. خالد عليوي العرداوي، مصدر سبق ذكره،

4. طالب عزيز، مصدر سبق ذكره، ص 31.



أما من جانب القطاع الزراعي ومهمة توفير الغذاء يواجه العراق في الوقت الحاضر تحدياً غذائياً بالغ الأهمية من أبرز ملامحه قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، إذ يتوجه القطر لاستيراد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك بالاعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديداً واضحاً لأمنها الغذائي. لذلك فإن قضية تنمية القطاع الزراعي وتطويره يجب أن تحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية إضافة إلى تلبية احتياجات الصناعة إلى المواد الأولية، كما أنها تمثل الدافع الأول لتلبية النشاطات التنموية الاقتصادية، وهذا ما يحتم على الدولة المتمثلة بوزارة الزراعة العراقية أن تتوجه بكل ما يمكن من وسائل وسياسات لتشجيع القطاع الزراعي لتلبية الحد الأدنى المطلوب من الموارد الغذائية كذلك الاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات العراق ومتطلبات التنمية الزراعية بالاستفادة من النظرية الاقتصادية والتجارب العالمية بغية إيجاد أفضل الحلول لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي. كما ويتعين على الدولة أن تركز في نهجها المتبع في أي إستراتيجية للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية.⁽¹⁾

أما من جانب القطاع الصناعي فإن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الرئيسية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل الموازنة العامة. لذلك فالواقع الصناعي في العراق متردي ومتهاك بسبب الاستراتيجيات السابقة الفاشلة، ومن المشاكل التي حدثت في القطاع الصناعي تدني الانتاجية وتقدم المعدات الصناعية) الاستهلاكية، والانتاجية (وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بالواقع الصناعي في العراق. وعليه فإن مشكلة البحث معرفة اسباب تدهور هذا القطاع، ووضع الحلول الناجحة لرفع الانتاجية الصناعية من خلال تشغيل اغلب المصانع المعطلة منذ عدة سنوات، وهذا يكون من خلال رسم الاستراتيجية المناسبة للقطاع الصناعي.⁽²⁾

المبحث الثالث: التحديات والرؤية المستقبلية للتنمية الوطنية في العراق

إن تحقيق تطور اقتصادي منشود يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين: ⁽³⁾

الاول: الاستثمار في رأس المال المادي ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود والخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفاءته، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه.

والثاني: هو الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المرتكز الاساس لعملية التطور الاقتصادي، لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قدراته، فضلاً عن كونه يلعب دوراً هاماً في تدعيم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، يركز الاستثمار في رأس المال الانساني على تعميق مستوى التعليم وتدريب وتطوير القدرات وتوفير الصحة العامة و المتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة والتعليم.

الجانب الآخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال الانساني هو الاهتمام بالصحة، فيعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية، وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية، وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابك وترابط متبادلة فكلهما يعد الانسان غاية، ن تحقيق تنمية مستدامة منشودة والنهوض بالواقع الصحي ومنح البيئة ومواردها المزيد من العناية والاهتمام امور متداخلة مع بعضها البعض وال يمكن العزل فيما بينها، فإذا جرى التركيز على احداها وتركزت الجوانب الأخرى مهمة تداعت بشكل تدريجي، باعتبار أن تراجع المستوى الصحي يعد استنزاف لمورد مهم من موارد البيئة هو رأس المال البشري، لن اعتلال الصحة يؤدي إلى تراجع مستوى الانتاجية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتشكيل الخطر عليها. ⁽⁴⁾

1 هاشم كاطع لازم، دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مقالة منشورة في كلية شط العرب الجامعة، البصرة، 2023/9/8.

2. سلام منعم زامل الشمري، التنمية الزراعية ومتطلبات الامن الغذائي في العراق، جامعة واسط، كلية الإدارة، ص 66.

3. ناجي فارس ساري، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ص 105.

4. ناجي فارس ساري، مصدر سبق ذكره، ص 112.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

فيما يخص الاهتمام في البنى التحتية، فإن معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي أهمية كبيرة للاستثمار بها، بسبب ما تلعبه من دور أساسي في النمو والتنمية، إذ يرى بعض الاقتصاديين ومنهم روزنشتاين أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تقديم دفعة قوية من الاستثمارات في راس المال المادي،⁽¹⁾

فقد عانى العراق من جملة من المشكلات ولعل أبرزها وأكثرها إلحاحاً تردى واقع الطاقة الكهربائية، إذ يعاني هذا القطاع بالذات من عجز كبير في مواكبة تزايد الطلب عليه منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي ولحد الآن بسبب عجز المحطات عن العمل بكامل طاقتها الانتاجية، فضلاً عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات نتيجة تراجع الوضع الأمني، وكذلك حجم الفساد المالي والإداري. وكذلك الحال في مشاريع مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، إذ يعاني العراق من نقص حاد في هذين المجالين ولعدة أسباب أبرزها تقادم شبكات التوزيع وتكسر خطوط النقل، الأمر الذي يتطلب توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في هذين المجالين لنصب محطات جديدة وإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوزيع القائمة، أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوي الآخر وهو قطاع النقل والمواصلات فهو الآخر يعاني من العديد من المشاكل التي تتطلب رصد استثمارات كبيرة من أجل النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز نسبة مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي.⁽²⁾

الخاتمة والتوصيات:

إن التنمية المستدامة تقوم على أساس مبدأ التوازن في توزيع الموارد، ولها ثلاثة أبعاد أساسية متداخلة فيما بينها وتشمل البعد البيئي والذي يهتم بتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة سواء كانت بيئة طبيعية أم مشيدة، والبعد الاجتماعي والذي يضمن تحسين واقع المجتمع وضمان حقه من الموارد المتاحة، والبعد الاقتصادي الذي يهتم بتحقيق التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية وتحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي.

التوصيات:

1- بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم، ويسهم في تطوير قدرات الأفراد العلمية والتكنولوجية، ويمكنهم من مواجهة التحديات التي تصادفهم في حياتهم المهنية فضلاً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومهيأة لتلبي حاجة السوق المحلية.

2- تطوير البنية التحتية ومستوى الخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة والاهتمام بالصناعات الدوائية والعمل على تطويرها وحمايتها وتمكين وتدريب الكوادر الصحية المختلفة من مدراء وأطباء ومساعدين.

3- إن المهمة الأساسية التي يجب أن تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية، إضافة إلى توفير الأمن الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك لن يتم إلا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان، وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص.

4- تفعيل دور المجتمع في الحفاظ على البيئة.

قائمة المصادر:

عادل يوسف أبو غنيمه، كل ما تحتاج الى معرفته عن الاستراتيجية، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2013، ص12.

عزالدين آدم النور، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق، السودان، دار النور للنشر، 2014، ص4.

براء الدويكات، مقالة بعنوان (ما المقصود بالتنمية المستدامة)، 21 مايو 2019. متاحة على الرابط <https://mawdoo3.com>

مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص18

احمد طاهر احمد، التخطيط الاستراتيجي المستدام، مصر، جامعة عين شمس، 2017، ص32.

1. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2006، ص14.

2. مريم احمد مصطفى و احسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية - مصر، 2005، ص 256.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، المغرب، 2021، مقالة متاحة على الرابط ¹.
https://www.environnement.gov.ma/arabe/PDFs/sessions_cne/2007/Strategie_nationale.pdf

عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، مكتبة الناشر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص69.

خالد عليوي العرداوي، مقالة بعنوان (العراق: عوامل الضعف والقوة، رؤية تحليلية في ضوء التجربة التاريخية)، جامعة كربلاء، 2021\2\7. مقالة متاحة على الرابط <https://i0.wp.com/uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/03/uok-default-featured-image.png?w=600&ssl=1>

طالب عزيز، العراق بين الأمم، دار بدائل للنشر والتوزيع، 2020.

هاشم كاطع لازم، مقالة بعنوان (دور التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة)، كلية شط العرب الجامعة، البصرة، 2023.

سلام منعم زامل الشمري، التنمية الزراعية ومتطلبات الامن الغذائي في العراق، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد.. ناجي فارس ساري، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مركز دراسات البصرة والخليج العربي. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2006، ص14..

مريم احمد مصطفى واحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الاجتماعية، الاسكندرية – مصر، 2005.

مايحي شبيب الشمري، وعلي حمزة الجبار، الاستدامة في إطار التنمية، رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد57، لسنة 2020.

مجلس الامن الدولي، القرار رقم 1438 لسنة 2003، الامم المتحدة أكتوبر، 2003.



سياسات العراق المناخية بعد عام 2021 ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار

صفاء ابراهيم الموسوي

كلية القانون – جامعة الأمين

Mr.safaa1@gmail.com

الملخص:

أنضم العراق بتاريخ 2021/12/1 الى اتفاقية باريس للتغير المناخي والتي تم إبرامها في عام 2015، حيث يعتبر من الدول المتأثرة بالظاهرة الى حد كبير بحسب الواقع على الأرض، وبحسب ما أشارت له التقارير الدولية المختصة في هذا المجال والتي صنفت العراق كخامس دولة متضررة على مستوى العالم من ظاهرة التغير المناخي، والتي من أبرز مظاهرها زيادة درجات الحرارة وشحة الأمطار وجفاف الأهوار في جنوب العراق وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن التصحر والعواصف الترابية وغيرها، مما ساهم في خلق ظروف جديدة تنسم بالحرج والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني الى درجة كبيرة.

وبعد انعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرون COP26 والذي أعلن التزامه باستمرار الجهود الرامية لخفض الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة، أعلن العراق اتخاذ خطوات جادة ضمن البرنامج الحكومي للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر عبر خطة طموحة ومتكاملة وواقعية للتقليل من الانبعاثات الضارة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ويأتي هذا كجزء من التزامات الحكومة العراقية تجاه المجتمع الدولي، وعلى الصعيد المحلي والتي تهدف بالأساس الى خفض نسبة الكربون الى حدود دنيا، وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية باريس، التغير المناخي، العراق، الاقتصاد الأخضر، التنمية والاستقرار

المقدمة:

يعتبر التغير المناخي من التحديات الكبيرة التي تواجه البشرية جمعاء خلال العقود الأخيرة، فهو يؤثر بطرق مختلفة على حياة الكائنات الحية بشكل خاص، وعلى البيئة والطبيعة بشكل عام مولدا العديد من الظواهر السلبية الطبيعية كالجفاف والفيضانات وغيرها والناجمة عن زيادة الاحترار العالمي، فضلا عن تهديد النظام الإيكولوجي وتهديد حياة الناس وأرزاقهم وما قد ينجم عنها من نزاعات بسبب شحة الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم والتنسب بالهجرة والنزوح الداخليين أو عبر الحدود الوطنية لبعض البلدان. ويعتبر العراق من الدول المتأثرة بالتغير المناخي الى حد كبير بحسب معطيات الواقع وبحسب ما بينته تقارير وبيانات المنظمات الدولية المتخصصة والتي صنفت العراق كخامس دولة متضررة من الظاهرة على مستوى العالم، حيث أدت شحة الأمطار والموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فقد وجفاف الأهوار في جنوب العراق، الى خلق ملامح جديدة لمرحلة صعبة تنسم بالضغط الهائل على الموارد الطبيعية كترجيع الزراعة، ونفوق الأسماك والجاموس وتهديد النظام البيئي والسكاني برمته، مما دفع سكان الأهوار بشكل خاص، وسكان الأرياف بشكل عام، الى ترك أراضيهم والهجرة الى المدن الأخرى أملا في الحصول على فرص عمل جديدة، وهذا بدوره ولد ضغطا متزايدا على المدن وبنائها التحتية المتهاكلة أصلا، مما أدى الى تفشي البطالة، وتراجع التنمية، وتهديد الاستقرار وأمن المجتمع، مما دعا الدولة الى الالتفات الجدي لمعالجة المشكلة جذريا، من خلال الانضمام الى اتفاقية باريس للتغير المناخي نهاية عام 2021، والعمل مع لمجتمع الدولي جنبا الى جنب في تطوير الظاهرة، والإسراع بتنفيذ الخطط العاجلة على المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة لمنع تفاقم الوضع الداخلي الى مستوى أكثر خطورة، وكان المجتمع الدولي حاضرا أيضا في دعم العراق في قسم من هذه الجهود باعتبار أن الظاهرة عالمية قبل أن تكون محلية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في خطورة ظاهرة التغير المناخي على العراق والآثار السلبية التي تتركها على البيئة والمجتمع كالجفاف وارتفاع درجات الحرارة والتلوث وتهديد حياة الإنسان والكائنات الحية، فضلا عن تأثيره على حياة الناس وأرزاقهم، مما دعا الحكومة العراقية الى العمل الجدي على تطبيق الظاهرة على كافة الصعد عبر حزمة من الإجراءات القانونية والدبلوماسية والفنية، فضلا عن التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في شتى المجالات، ومنها (تحديث الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية) مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على سبيل المثال، وذلك للحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية للظاهرة، والتي أسهمت بخلق ظروف إيجابية تدعم الأمن والاستقرار في البلد.

وتقودنا إشكالية البحث الى عدد من الأسئلة البحثية، والتي سيتكفل البحث بالإجابة عنها:

ما هو المقصود بظاهرة التغير المناخي؟

ما هي الآثار السلبية للظاهرة على العراق؟



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ما هي الجهود التي قامت بها الحكومة العراقية لتطبيق الأزمة؟ وكيف أسهمت في زيادة التنمية والاستقرار.

فرضية البحث:

تولد ظاهرة التغير المناخي آثارا سلبية على البيئة العراقية عبر تهديد الثروات الطبيعية من مياه وزراعة وثروة حيوانية، فضلا عن تهديد حياة الإنسان عبر تهديد أمنه الشخصي والصحي والغذائي، لذا عملت الحكومة العراقية على اتخاذ حزمة من الإجراءات المتنوعة داخليا وخارجيا قلصت من تأثير الظاهرة، وكان لها الأثر الجيد في زيادة الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في ان التغير المناخي له آثار متعددة على البيئة والإنسان، وهذه التأثيرات تكون على عدد من المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، لذا فقد أهتمت الحكومة العراقية بمواجهة الأزمة بالتنسيق مع المجتمع الدولي للحفاظ على الأمن الإنساني الشامل بجميع جوانبه.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان عدد من الحقائق المتعلقة بمدى تأثير ظاهرة التغير المناخي على نمو معدل الجريمة في العراق، والحقائق التي استهدف البحث بيانها هي:

ان العراق هو من الدول المتأثرة بشدة بظاهرة التغير المناخي، وصنفته التقارير الدولية بالمرتبة الخامسة في هذا المجال.

ان آثار التغير المناخي طالت جميع المجالات التي تهدد الأمن الإنساني في العراق، وتركت الآثار السلبية على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق.

وبسبب هذه التحديات الكبيرة التي خلفتها الظاهرة، اتخذت الحكومة العراقية حزمة من الإجراءات السريعة والمهمة من خلال (تحديث الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية) بالتنسيق مع المجتمع الدولي، وذلك بهدف تطبيق الأزمة وآثارها، وخلق ظروف ايجابية تدعم الأمن والاستقرار والتنمية.

منهجية البحث:

تم توظيف المنهج الاستقرائي عند كتابة وإعداد البحث (الجزء الى الكل)، والاستعانة بعدد من المقتربات البحثية، كالمقترب الوصفي والتحليلي والتاريخي، وذلك بهدف الإحاطة بتفاصيل البحث من جميع الجوانب.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة، تضمنت أهم استنتاجات وتوصيات البحث.

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي

يقصد بمصطلح المناخ Climate بأنه: "الظروف الجوية السائدة في منطقة معينة على مدى فترة طويلة من الزمن، ويتحدد المناخ عبر تأثير مجموع عناصر الغلاف الجوي والتغيرات الحاصلة فيه على المدى الطويل". وهناك أيضا مصطلح الطقس Weather كمفهوم ملازم للمناخ، والذي يقصد به: "التغيرات الحاصلة في عناصر الغلاف الجوي خلال مدة زمنية قصيرة"، وتشتمل عناصر الغلاف الجوي عددا من العناصر مثل: "الإشعاع الشمسي، درجة الحرارة، الرطوبة، الهطول، الضغط الجوي، والرياح، وغيرها. ونعني بمفهوم التغير المناخي لأغراض هذه الدراسة: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالارتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفينة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية، فهو التحول في نمط الطقس لمدة لا تقل عن ثلاثين عاما"¹. ويعزى سبب حصول ظاهرة التغير المناخي الى أسباب كثيرة، لعل من أبرزها زيادة النشاط الصناعي للدول الصناعية الكبرى، وكذلك الزيادة المطردة في عدد سكان العالم والذي تجاوز الثمانية مليارات انسان في مطلع عام 2024، فضلا عن وجود أسباب طبيعية للظاهرة مثل ثورات البراكين، البقع الشمسية، والأشعة الكونية، وغيرها. وبصورة عامة، يؤثر التغير المناخي على حياة الكائنات الحية قاطبة، وعلى البيئة مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الاحترار العالمي، وتهديد النظام الإيكولوجي، بالإضافة الى تهديد حياة الناس وأرزاقهم وما قد ينجم عنها من نزاعات على الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم.

1 حوراء أحمد سيد، التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخامس، 2019، ص4.



وبالرغم من ذلك، يشكك العديد من العلماء بحقيقة الدور الذي يقوم به النشاط الإنساني في تغيير المناخ، حيث يعززون هذا التغيير بأنه راجع الى الطبيعة، بل ويعدونه أمراً مفيداً وليس سيئاً، حيث يمكن بسببها التوجه لاستغلال المناطق الباردة جداً (كالمناطق القطبية) للعيش والاستقرار فيها، واستثمار مواردها الغنية. ويمكن أن تقسم الدول من حيث تأثرها بظاهرة التغيير المناخي الى قسمين، حيث يمثل القسم الأول: (الدول المؤثرة والمتأثرة بالتغيير المناخي)، وتشمل الدول الصناعية الكبرى (الفاعلة والمنفعلة بنفس الوقت) والمسؤول المباشر عن زيادة الانبعاثات الضارة الى الجو والتسبب في حصول وتنامي الظاهرة، أما القسم الثاني: فهي (الدول المنفعلة والمتأثرة بالظاهرة فقط)، وتشمل الدول النامية (غير الصناعية)، التي لها دور يكاد يكون هامشياً في حصول الظاهرة قياساً بالقسم الأول، ولكن معاناتها بسبب الظاهرة كبير جداً.

وتشمل التأثيرات للتغيير المناخي مديات متعددة، تشمل القربية منها والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، فالآثار القريبة أو المباشرة يمكن رصدها بصورة واضحة على البيئة، من خلال ارتفاع درجة الحرارة، والجفاف، والتصحر، وشحة المياه، وقلة الأمطار، والفيضانات، أما الآثار المتوسطة، فتشمل تبدل مواعيد الفصول أو اختفاء بعضها خلال السنة، وزيادة التلوث، وعدم جودة المياه والمحاصيل الزراعية، وتزايد الأمراض، فضلاً عن الآثار البعيدة المتمثلة بالنزوح والهجرة، وتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية، والانكماش الاقتصادي، وفقدان الدول لأسباب قوتها.

وبالنسبة للعراق، فقد ذكرنا أنفاً بأنه من الدول المتأثرة بظاهرة التغيير المناخي الى حد كبير حسب معطيات تقارير المنظمات الدولية المتخصصة، والتي صنفت العراق بوصفه خامس دولة معرضة للخطر على مستوى العالم، وقد بين تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق لعام 2022 والصادر عن البنك الدولي: "التفاعل غير المباشر بين تغيير المناخ والتنمية، ويسلط الضوء على عواقب التفاعس عن العمل، وأهمية تعزيز قدرات القطاع العام وبنية التحتية، والاقتصاد، والقدرة على التكيف"¹، لذا فقد أدى نقص المياه وشحة الموارد المائية (قياساً بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلاً عن شحة الأمطار، "الى خلق ظروف جديدة تتسم بالحرر والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني، وبشكل خاص الفئات الأشد فقراً، وسط تصاؤل الحيازات الزراعية. وقد أثرت التغييرات المناخية (في الماضي والحاضر) بشكل سلبي في العراق من خلال تهديد أمنه المائي والغذائي بشكل كبير، وحيث ان مصدر المياه في العراق يأتي من منابع المياه في الدول المجاورة، وهي أيضاً تعاني من التغييرات المناخية، فقد تأثرت المحطات التركية بمعدل تغيير سنوي بلغ 2.24%، وفي سوريا بلغ المعدل 2.81%، أما في ايران فقد بلغ 1.03%، في حين بلغ في العراق للمدة 1968-2018 عتبة 2.35% وهي بلا شك نسبة مرتفعة، ونفس الأمر بالنسبة لمستوى هطول الأمطار فقد كان العراق هو الأقل بين جيرانه من حيث معدل سقوط الأمطار خلال المدة نفسها"². وتتنوع المجالات التي يمكن أن يؤثر بها التغيير المناخي في العراق، فهي تتمثل بالتأثير على جودة ووفرة الموارد الطبيعية واستدامتها أولاً، وبعدم الاستقرار في حالة الطقس، وهبوب العواصف الغبارية، وزيادة تلوث الهواء وشحة الأمطار ثانياً، فضلاً عن تأثير التغيير المناخي على الاقتصاد، وإسهامه المباشر في تراجع الزراعة والصناعة ثالثاً، وكذلك تأثيره على أفراد المجتمع وفي أسلوب الحياة والصحة، وزيادة الوفيات، رابعاً.

وهكذا فإن آثار التغيير المناخي لا يمكن حصرها، فهي تشمل طيفاً واسعاً من الآثار، منها عدم الاستقرار السياسي، والضغط المستمر على الاقتصاد الوطني من خلال تآكل أصول الدولة المالية، وزيادة الكوارث الطبيعية، والضغط على قطاع الطاقة، وتهديد الأمن الوطني بجميع مفاصله، وغير ذلك من الآثار.

المطلب الثاني: الانعكاسات السلبية للتغيير المناخي على العراق

تشمل الانعكاسات السلبية للتغيير المناخي في العراق الآثار المترتبة على كل من الدولة والمجتمع، وهي تمثل طيفاً واسعاً ومتشعباً من الآثار، حيث يشمل التهديد لأمن النظام السياسي والاقتصادي والتآكل في الأصول المالية للبلاد، وغيرها، في حين يشمل التهديد المجتمعي، حالات الهجرة والنزوح، وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وتدهور رفاهية المجتمع، وفقدان الأمن بجميع أنواعه. ولكي نحيط بجميع المجالات التي يمكن أن يشملها تأثير التغيير المناخي (في العراق أو في غيره من الدول)، فإنه من المناسب أن ندرك بداية ان التغيير المناخي يعتبر (مشكلة تنموية وأمنية) مزدوجة في نفس الوقت، "فأمنه التغيير المناخي تنبع من المسارات التي يحتمل أن تربط التغيير المناخي بالصراع المجتمعي في الدولة الواحدة، أو بالصراع بين الدول على الموارد الطبيعية، وقد حددها المجلس الاستشاري الأماني بأربع مسارات هي: النقص في موارد المياه

1 مدونات البنك الدولي، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلب التصدي لتغيير المناخ، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.blogs.worldbank.org> (accessed) 6/3/2024

2 تقرير أممي، العراق من أكثر دول العالم تأثراً بتغيير المناخ، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr> (accessed) 8/3/2024



العذبة، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار حدوث الكوارث الطبيعية وشدتها، والهجرة والحركة السكانية بين المناطق والدول بتأثير الأزمة¹.

وهي مشكلة تنموية من جانب آخر، كونها تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تهديد النظام البيئي الذي ترتكز عليها، من خلال زيادة الانبعاثات والنفايات الضارة التي مارست الكثير من الضغط على البيئة، مما يدعو الى التعجيل بتطبيق خطط التنمية المستدامة، ومنها (خطة التنمية المستدامة لعام 2030) والتي اشتملت على 17 هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرائدة في هذا المجال². فضلا عن تطرق خطة التنمية الوطنية للأعوام 2018-2022 في ركيزة الاستدامة البيئية الى عدد من الأهداف المهمة التي يجب تحقيقها مستقبلا في الخطة، لعل من أبرزها³:

"ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الحد من تلوث الهواء وأثاره.

حماية النظم البيئية واستعادتها وزيادة استخدامها المستدام.

التصدي لتغير المناخ وأثاره."

ومع تزايد تأثير التغير المناخي في العراق مؤخرا، تهدد الأمن وتهددت التنمية أيضا، فقد ساء الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الاجتماعي، وهلم جرا، فالأمن الاجتماعي مرتبط بشكل مباشر بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على الموارد، وحماية موارد الإنتاج، وهذا يستلزم وجود القوانين التي تحمي وتنظم عمل رؤوس الأموال، وتحافظ على التنمية، من أجل توفير الأمن والتصدي للتهديدات والتحديات قبل استفحالها وتحولها الى قضية صعبة الحل⁴، كذلك يعتبر التحدي المناخي تهديدا وجوديا للسكان بسبب تداعياته الخطرة على المجتمع، فالارتفاع في درجات الحرارة الطقس بدرجة أو درجتين مؤثرتين خلال العقود القادمة وحتى عام 2050، يعني مزيدا من التهديد لأمن الناس واستقرارهم، وقدرتهم على الوصول الى الكفاية من الغذاء وبأسعار مناسبة، فضلا عن عدم قدرتهم على الحصول على الكميات الكافية من مياه الشرب والسقي، وهذا بمجموعه يهدد جهود التنمية، ويولد ضغطا حقيقيا على رفاهية المجتمع، لذا حاولت معظم الدول إدراكا منها لأهمية الحفاظ على البيئة، وتأمين الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بها، الى رفع مستوى استثماراتها في الطاقة المتجددة، حيث وصلت في السنوات الأخيرة الى ما يقرب 234 بليون دولار في عام 2010 من أجل تحقيق أعلى مستوى من النمو يكون البعد البيئي أبرز أولوياته⁵.

أن أثر التغير المناخي على البيئة في العراق يتمثل بالدرجة الأساس، التأثير على الموارد المائية من خلال ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الجفاف، وكذلك الأثر السلبي على الزراعة والثروة الحيوانية بسبب ظاهرة التصحر وتراجع نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن أثر التغير المناخي على الصحة العامة للسكان والكائنات الحية الأخرى، وتشير الإحصائيات الرسمية للوزارات العراقية المختصة، فضلا عن إحصائيات المنظمات الدولية المتخصصة العاملة في العراق الى هذه الحقيقة بشكل واضح، مما يستدعي معه اتخاذ الإجراءات السريعة لتقليل الأثار السلبية قدر الإمكان⁶.

1 عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الوصول: 2023/7/19.

2 بشرى عاشور الخزرجي وليلى عاشور، العلاقة بين التنمية والبيئة: تداعيات التغير المناخي على أهداف التنمية المستدامة أنموذجا، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 46، 2023.

3 العراق، خطة التنمية الوطنية، متاح على الرابط الإلكتروني: 13.3.2024 (accessed) <https://www.andp.unescwa.org>

4 واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، ص251.

5 فارس جار الله، الإتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020، ص89.

6 ياسين آشور جوهر وهيمن نصر الدين، التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 75، ص395.



ان زيادة الضغط على الاقتصاد الوطني، والتراجع الحاصل في الناتج القومي الأجمالي، فضلا عن تآكل أصول الدولة المالية، والتي سينتج عنها عدم الإستقرار المالي والسياسي، كلها يمكن أن تكون النتائج المتوقعة لتهديد التنمية والاستقرار، لذا فإن جهود الحكومة العراقية اتجهت نحو إيجاد حلول عاجلة وسريعة بالتنسيق مع المجتمع الدولي لمواجهة الأزمة، وكان من نماذج هذه المبادرات على الصعيد الدولي، هو انضمام العراق الى الاتفاقيات الدولية التي تعنى بالتغير المناخي ومنها اتفاقية باريس، وعلى الصعيد الداخلي الوطني، وضع الخطة الوطنية لمعالجة آثار التغير المناخي، ومن أحد صور تجلياتها، قيام البنك المركزي العراقي بمبادرة تقديم تريليون دينار (بما يعادل 600 مليون دولار) على شكل قروض بدون فوائد تسدد على خمس سنوات، يتم منحها الى من قبل المصارف الى الأفراد والشركات لشراء منظومات توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية، وهو ما يشكل خطوة جادة على صعيد تقليل الانبعاثات الضارة، وتحسين المناخ¹.

المطلب الثالث: جهود الحكومة العراقية لتطويق الأزمة وآثارها في زيادة التنمية والاستقرار

أشرنا في المطلبين السابقين الى ان العراق حسب التقارير الدولية "يبرز ضمن البلدان الأكثر عرضة لصدمات المناخ، سواء من حيث التداعيات المالية أو المادية، ومنها ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه إذ يشهد البلد تناقصا سريعا لموارده المائية، وعلى افتراض سيناريو بقاء الحال على ما هو عليه، فمن المتوقع ان تتسع الفجوة بين المتوفر من المياه (العرض) والطلب عليها، من نحو 5 مليارات متر مكعب الى 11 مليار متر مكعب بحلول عام 2035، وقد يؤدي شح المياه وتدني جودتها الى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية، معرضا الأمن الغذائي للخطر، ومؤثرا بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي"².

ويمثل انضمام الحكومة العراقية الى اتفاقية باريس في عام 2021، خطوة مهمة في مجال مواجهة التغير المناخي، وعلى الرغم من ان هذا الانضمام جاء متأخرا، الا انه يعتبر نقطة الشروع الأولى الصحيحة في هذا المجال، وبعد الانضمام قدم العراق رؤيته الوطنية الخاصة بمواجهة تأثير التغير المناخي وتقليل الانبعاثات، وقد سميت بـ "المساهمات المحددة وطنيا NDC"، وتشمل التزامات الحكومة العراقية الطوعية لتقليل الانبعاثات الضارة بمختلف أنواعها والتي تصل نسبة 1-2% حتى عام 2030، وكذلك معالجة شحة المياه، ودعم الاقتصاد الأخضر بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة، ومن أمثلتها مشروع "تحفيز العمل المناخي في العراق" البالغ قيمته 6.8 مليون دولار، بدعم كل من كندا وبريطانيا كدول مانحة وللمدة من 2022-2024، وقد تمثلت أهدافه الرئيسية في "دعم الحكومة العراقية لتسهيل التحول في مجال الطاقة، وتحسين معرفة العراق وقدرته فيما يخص دبلوماسية المياه العابرة للحدود، وتعزيز استعداد العراق لمواجهة الجفاف والحد من مخاطره"³.

ان التطوير "للمساهمة المحددة وطنيا" سوف يدفع بالاستثمارات الى ما يزيد عن 100 مليار دولار امريكي، مما يعمل على توفير المزيد من الدعم للاقتصاد العراقي، وقدرته على مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي خلال السنوات العشر القادمة⁴. ومع الخطوة المهمة التي اتخذتها الحكومة العراقية بالانضمام الى "اتفاقية باريس"، والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، فضلا عن وجود النصوص الدستورية كالمادة 33 من الدستور العراقي النافذ والتي تنص على: "أولا: لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. ثانيا: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما"، وكذلك التشريعات القانونية الخاصة بالبيئة، مثل:

قانون وزارة البيئة رقم 37 لسنة 2008.

قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.

تعليمات وشروط اعتماد المكاتب الاستشارية والمختبرات في مجالات حماية البيئة رقم 3 لسنة 2014.

1 البنك المركزي العراقي، قسم الإستقرار النقدي والمالي، تقرير الإستقرار المالي لعام 2021، ط1، 2022، ص2.

2 البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الإستقرار الإجتماعي وآفاق التنمية الإقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

3 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.undp.org>، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

4 سلطان جاسم النصراري، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.business.uokerbala.edu.iq>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية رقم 1 لسنة 2015.

فإنها تمثل جميعا خطوات جادة ومهمة لمواجهة الأزمة، ويدعمها بذلك الغطاء الدستوري والقانوني، ولكن مع ذلك، تبقى الإجراءات الحكومية (برأينا) دون المستوى المطلوب المتناسب مع فداحة الأزمة وتأثيرها على البيئة وعلى حياة الناس ومصادرهم المعيشية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملاحظات الآتية:

قيام الحكومة العراقية بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة في 16 آب 2015، ومع الغاء هذا الدمج من قبل مجلس النواب العراقي عام 2019، الا ان الوزارة ظلت لا تتمتع بالدعم الكافي من الحكومة لحد الآن.

عدم كفاية الإجراءات الدبلوماسية المتخذة من قبل الحكومة، فضلا عن وسائل الضغط الفعالة (السياسية أو الاقتصادية) تجاه دول الجوار المتشاطئة معه في حوضي دجلة والفرات، وهي (تركيا، ايران، سوريا) لغرض الحصول على حصصه المائية العادلة، وذلك جراء بناء السدود في هذه الدول، وخسارة العراق لحصصه المائية بموجب الاتفاقيات المعقودة سابقا مع هذه البلدان.

عدم قيام الحكومة ببناء السدود الكافية والخزانات الاصطناعية لحفظ مياه الأنهار عند زيادتها في فصل الشتاء بفعل الأمطار الغزيرة، أو لحفظ مياه السيول، أو تحويلها الى الأهوار.

الاستمرار في اتباع الطرق البدائية في السقي والزراعة، والتحول البطيء تجاه الطرق الحديثة مما يتسبب بهدر الكثير من المياه.

استمرار تجريف البساتين وقلع النخيل وازالة الغطاء النباتي في العديد من المحافظات، بهدف تحويل المناطق الخضراء الى مناطق سكنية، مما يسبب هدر المصادر الطبيعية اللازمة لتحسين المناخ وامتصاص غاز ثاني اوكسيد الكربون، وزيادة غاز الأوكسجين.

استمرار العراق في حرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية مما يسبب تلوث الجو بشكل خطير، والاعتماد الكلي على النفط في الاقتصاد العراقي على حساب الزراعة وباقي المجالات.

عدم وجود الخطط الحكومية الحديثة في تتبع ومراقبة وقياس آثار التغير المناخي الناجمة عن الاستخدامات غير المدروسة لوسائل الصناعة والمواصلات واستغلال المياه لأغراض منافع شخصية مثل انشاء بحيرات الأسماك غير المرخصة ونحوها.

وعلى الرغم من الملاحظات السابقة الا ان الحكومة العراقية اتخذت خطوات جدية لمواجهة أزمة التغير المناخي بعد عام 2021، ومنها على سبيل المثال:

الانضمام الى اتفاقية باريس للتغير المناخي.

عقد مذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية العاملة في العراق لغرض تدريب الكوادر العراقية، وتمويل مشروعات الغطاء النباتي والقضاء على التصحر، والتدريب على أساليب الري الحديث.

إعلان العراق عند مشاركته في مؤتمر الأطراف السادس والعشرون COP26، التزامه باستمرار الجهود الرامية لخفض الانبعاثات الضارة للغازات الدفيئة، واتخاذ خطوات جادة ضمن البرنامج الحكومي للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر عبر خطة طموحة ومتكاملة وواقعية للتقليل من الانبعاثات الضارة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ويأتي هذا كجزء من التزامات الحكومة العراقية تجاه المجتمع الدولي، وعلى الصعيد المحلي والتي تهدف بالأساس الى خفض نسبة الكربون الى حدود دنيا، وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يؤدي بالنتيجة الى تحقيق التنمية والاستقرار الداخلي.

قدمت رئاسة الجمهورية مبادرة أطلق عليها: "مشروع إنعاش بلاد الرافدين"، والذي أوضح أهمية التصدي للتغيرات المناخية في العراق بعد ان وصلت الى مراحل حرجية، إذ ان 54% من الأراضي تتعرض للتدهور، مع وصول نسبة التصحر الى قرابة 39% من المساحة الكلية للبلاد، مع تضرر ما يزيد عن 7 مليون عراقي من الجفاف وتراجع الزراعة والهجرة، والعجز المائي الذي يصل الى 10.8 مليار متر مكعب سنويا حتى عام 2035، وتستند الرؤية المستقبلية للمشروع (والذي يمثل رؤية الدولة العراقية)، بأن يتم تحويل الأزمة الى فرصة، من خلال التكيف مع التغير المناخي عبر خطة عمل تهدف للحفاظ على الموارد وصيانتها حاليا ومستقبلا¹.

ولغرض الوصول الى التغيير الحقيقي المطلوب، فإن المشروع تم تقسيمه الى تسع مراحل مصممة لمواجهة التغير المناخي وآثاره السيئة على البيئة في العراق، وكذلك لتعزيز الأهداف الأوسع للحكومة والتي التزمت بها دوليا وأبرزها

1 رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.iraqpresidency.iq>، تاريخ الوصول: 2023/8/17.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

اتفاقية باريس للمناخ، فضلا عن ضرورة إضافة خطوات وبرامج أخرى تعمل بشكل متوازي مع المشروع، ولعل من أبرزها¹:

تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها كونها الوعاء الطبيعي الذي يحافظ على صحة وحياء الإنسان، والتحذير من آثار التغير المناخي ومرودها السلبي على البيئة والإنسان، وإعداد خطط استراتيجية للحفاظ على البيئة والغطاء النباتي والتنوع الأحيائي لتكون في المناهج الدراسية والبرامج الحوارية والإعلامية عبر الفضائيات وغيرها.

الاستفادة من البرامج الدولية الحديثة في تنمية المشاريع ووسائل النقل الصديقة للبيئة، وفي بناء نظام مالي أخضر (السندات الخضراء، الأسهم الخضراء)، والاستفادة من التمويل الدولي الأخضر عبر المؤسسات الدولية والجهات المانحة، من أجل تنمية المشاريع الخضراء داخل العراق.

التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر أحادي للاقتصاد العراقي، وتنويع الاقتصاد من خلال الاعتماد على الزراعة والسياحة وغيرها، خاصة وان العراق يزخر بالموارد الاقتصادية المتنوعة.

مد الجسور بين الحكومة ومؤسساتها، والمؤسسات الاجتماعية العراقية المهمة بالمجال البيئي والاقتصاد الأخضر، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الأفراد، وكمثال حي على هذا النوع من المؤسسات هي العتبة الحسينية في كربلاء في مشروعها الرائد بإنشاء مزرعة فدك للنخيل في صحراء كربلاء كأحد المشاريع الإستراتيجية، والتي نجحت نجاحا باهرا من خلال الاستفادة من الطرق الحديثة في الزراعة والسقي وتغليب التمور.

إدراك الحكومة العراقية لأهمية موضوع التغير المناخي وتحوله الى قضية دولية تهم المجتمع الدولي كله، لذا سارع الى الانضمام الى اتفاقية باريس، والتعاون مع سائر المنظمات الدولية المتخصصة، فضلا عن المنظمات التطوعية من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية في هذا المجال.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة السياسية والقانونية والتقنية التي تحظى بها الاتفاقيات الدولية، إلا أن خلوها من النصوص الجزائية تجاه الدول التي لا تلتزم بمضامين الاتفاقية، وليس لديها الشفافية التامة في الإفصاح عن مقدار الانبعاثات الناجمة عن أنشطتها الصناعية (وغالبا ما تكون من الدول العظمى)، قد شكل عائقا عن تحقيق الاتفاقية لنتائج ملموسة، وقد جاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية في عهد الرئيس السابق "ترامب" عام دليلا واضحا على ذلك.

ومن هنا نوصي ان تكون الإجراءات المتبعة لمواجهة آثار التغير المناخي في العراق على أكثر من مستوى، أي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وأن تجري في مستوياتها الثلاث بشكل متوازي، وجدي ومستمر لغرض تحقيق أفضل النتائج المرجوة، وهي كالآتي:

أولا: المستوى المحلي:

ونوصي الحكومة العراقية في هذا المستوى بالخطوات الآتية :

وضع الخطط الاستراتيجية المتنوعة (قصيرة الأمد، متوسطة الأمد، طويلة الأمد) والبرامج الموحدة لمعالجة أسباب ومواجهة آثار التغير المناخي في العراق ولجميع المناطق المتضررة وحسب درجة الضرر.

إنشاء مراكز خاصة للرصد والمراقبة والتقييم لحالة المناخ، وملاحظة أي تغير قد يطرأ على المناخ سواء من ارتفاع لدرجات الحرارة، أو تراجع مناسيب المياه أو زيادتها، أو زيادة تلوث الهواء، أو غير ذلك.

تدريب مختصين أكفاء في مجال مواجهة التغير المناخي للعمل في هذه المراكز، ويتم رفع تقارير العمل مباشرة الى أصحاب القرار لغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المحدد.

تخفيف الانبعاثات الضارة للغازات الدفينة، ولاسيما الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري في مواقع الحقول النفطية.

استبدال أسلوب حرق الوقود لغرض توليد الطاقة الى أساليب أكثر نظافة وأقل تأثيرا على البيئة، مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقات باطن الأرض، وغير ذلك.

1 سلطان جاسم النصراني، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مصدر سابق. كذلك ينظر: مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تباشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الإلكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: <https://www.imamhussain.org>، تاريخ الوصول: 2023/7/8، كذلك ينظر: استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: <https://www.timep.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/11.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

التكيف الواعي مع الأزمة، ويقصد بها إتباع أساليب جديدة أكثر واقعية للتألف مع البيئة الجديدة والاستجابة لمردودات التغير المناخي¹.

تدريب وإعداد كوادر الدفاع المدني، والفرق الخاصة بمواجهة الأزمات والكوارث الناجمة عن التغير المناخي، كالحرائق والفيضانات وما شاكل.

منع عمليات تجريف البساتين أو قلع النخيل أو إزالة الغطاء النباتي، بهدف استغلالها كمناطق سكنية، لأن ذلك يسبب هدر المصادر الطبيعية اللازمة لتحسين المناخ وامتصاص غاز ثاني أوكسيد الكربون، وزيادة غاز الأوكسجين.

نوصي الحكومة أيضاً بعدم حرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية، والذي يسبب تلوث الجو بشكل خطير، ويشكل هدراً للثروة الوطنية.

كما ونوصي بعدم الاعتماد الكلي على النفط في الاقتصاد العراقي، وتنويع مصادره من خلال الاعتماد على الاقتصاد الأخضر، والمصادر الأخرى الصديقة للبيئة، كالزراعة والسياحة وغيرها، خاصة وان العراق يزخر بالموارد الاقتصادية المتنوعة.

نوصي الحكومة العراقية بضرورة فرض ضريبة جديدة تحت اسم (ضريبة الكربون)، وتكون بموجب تشريع يصدر من البرلمان، يتم فرضها على جميع المعامل والمنشآت العامة والخاصة والأجنبية العاملة في العراق، وبعض أنواع مكائن الاحتراق، في حال زيادة نسبة الغازات الضارة المنبعثة من هذه المنشآت عن الحدود المسموح بها، وتكون بنسب تصاعدية تحدد في القانون.

كما ونوصي في هذا المقام بضرورة الاستفادة من البرامج الدولية الحديثة في تنمية المشاريع ووسائل النقل الصديقة للبيئة، وفي إنشاء نظام مالي أخضر (السندات الخضراء، الأسهم الخضراء)، والاستفادة من التمويل الدولي الأخضر عبر المؤسسات الدولية والجهات المانحة، من أجل تنمية المشاريع الخضراء داخل العراق.

ثانياً: المستوى الإقليمي:

أما على المستوى الإقليمي، فنوصي الحكومة بما يلي:

تفعيل الدور الدبلوماسي والتعامل بمبدأ حسن نية مع دول الجوار الثلاث المتشاطئة مع العراق في حوضي دجلة والفرات، واعتماد الاتفاقيات الدولية المعقودة بين العراق وكل دولة من هذه الدول كأساس لضمان الحصص المائية العادلة لكل طرف.

لا بد ان نتذكر دائماً أن التغير المناخي لا يهدد العراق وحده، فهي أزمة تضرب المنطقة والعالم أجمع، ومع استمرار الارتفاع في درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار، فإن جميع دول الحوض مهددة، ولكن العراق باعتباره بلد المصب، فإنه معرض للتضرر أكثر من الآخرين بسبب الإجراءات المتخذة في دول المنبع من بناء للسدود وغيرها.

نوصي الحكومة العراقية باستخدام الأوراق الدبلوماسية الضاغطة الأخرى وتوظيفها في عملية المباحثات والمطالبة، ومنها على سبيل المثال، توظيف دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في هذا المجال للضغط على الدول المجاورة له من أجل ضمان الحصول على حصص مائية عادلة.

1- ومن أمثلة هذا التكيف على سبيل المثال: القيام باستخدام سلالات معينة من المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف، وتعتمد قليلاً على الماء، ولها دورة حياة أقصر، إضافة الى استخدام أساليب جديدة وعلمية في تقنين استخدام المياه كالسقي بالمرشات، والري بالتنقيط، وغيرها من الأساليب الحديثة. ومن الأساليب الأخرى للتكيف، زيادة المساحات الخضراء، إذ يعمل الغطاء النباتي والأشجار الخضراء والغابات بشكل عام على إمتصاص الغازات الضارة من الجو وإطلاق الأوكسجين الذي يساعد على تنقية الأجواء، والمساعدة في التنفس، لذا تقوم الدول بشكل عام على زيادة المساحات الخضراء كجزء من خطة متكاملة لمكافحة التغير المناخي، ويعتبر زيادة وعي المواطنين الأمور المهمة في أي خطة تستهدف الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي، فرياضة المشي، أو ركوب الدراجات، أو السفر بالقطارات الكهربائية، أو استخدام السيارات الكهربائية، وكذلك التخلص من النفايات الضارة، كلها تساهم بشكل جدي في التقليل من الآثار الضارة للتغير المناخي.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ومن الأمور المهمة الأخرى، إمكانية قيام العراق أيضا بتوظيف العامل الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة، وخاصة تركيا وإيران والذي يبلغ مليارات الدولارات كوسيلة من وسائل الضغط أيضا.

المستوى الثالث: المستوى الدولي:

يمكن للعراق في هذا المستوى ان يتخذ العديد من الخطوات الجدية التي تسهم في توفير الدعم الدولي له في قضية مواجهة أزمة التغير المناخي باعتباره من الدول الأكثر تضررا منه. ويتم ذلك عبر استثمار العراق لانضمامه الى المعاهدات الدولية الخاصة بالتغير المناخي، وخاصة اتفاقية باريس للمناخ.

فتح باب الاستثمارات أمام الشركات الأجنبية في مجال الطاقة النظيفة، والاقتصاد الأخضر، وطرق الزراعة الحديثة، من أجل توفير جهد داعم للحكومة في مواجهة التغير المناخي.

يمكن أيضا للحكومة استثمار العلاقات الجيدة التي تتمتع بها مع حكومة الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، في الاستفادة من طلب تقديم الخبرات الحديثة في مجال مواجهة التغير المناخي.

نوصي بدفع الحكومة العراقية الى إضفاء الطابع الرسمي على أزمة التغيرات المناخية باعتبارها جزءا أساسيا في شراكتها مع الجانب الأميركي والأوروبي، فلا يوجد من وثائق الشراكة ما يشير الى أزمة التغير المناخي الا نادرا، "بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق واستنتاجات مجلس الإتحاد الأوروبي بشأن العراق".

طلب الحكومة العراقية من الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي ان يقوموا بتوسيع أدوار الفرق الاستشارية التابعة لها، والموجودة أصلا لتقديم الدعم للمؤسسات العراقية، وان تضع أزمة التغير المناخي ضمن أولوياتها وضمن المفهوم الأوسع للتهديدات الأمنية التي تطل العراق، أي أمنه التغير المناخي، بما يتوافق مع المفهوم الحديث للأمن الشامل.

نوصي الحكومة العراقية أيضا بزيادة التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، والتي يمكن أن تزود الحكومة العراقية بالتكنولوجيا الحديثة وبالدعم الفني اللازم لتعزيز جهود الزراعة الحديثة، وتقنيات الري الحديثة، وتعزيز البيئة الريفية، وبيئة الأهوار باعتبارها جزء من التراث الإنساني العالمي.

كذلك نوصي الحكومة العراقية بإنشاء شراكات أوسع مع المنظمات المحلية، والقطاع الخاص في العراق أيضا، من أجل توسيع الاستثمارات الى أقصى حد ممكن، والاستفادة من هذه الخبرات والتي لا تقل في العديد من جوانبها عن الخبرة الأجنبية أحيانا.

الخاتمة:

يقصد بالتغير المناخي: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالارتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفينة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية". وتبين لنا أنه يولد آثارا سلبية على حياة الإنسان وصحته وعلى التنوع الإحيائي والبيولوجي بشكل عام، فضلا عن البيئة ليكون سببا في العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الاحترار العالمي.

وقد سعت الحكومة العراقية بشكل جدي لمواجهة أزمة التغير المناخي بعد عام 2021 وذلك من خلال انضمامها الى اتفاقية باريس للتغير المناخي، فضلا عن اتخاذها لعدد من الإجراءات، وشروعها بعدد من المشاريع الساعية للحفاظ على البيئة والتخفيف من التلوث، واستخدامها للأساليب الحديثة في السقي والزراعة.

وعلى الرغم من حادثة الإجراءات والخطوات المتخذة من الحكومة، إلا أنها أسهمت في استقرار معين للأمن المائي والغذائي، والحد من الهجرة من الريف الى المدن، وتحسين مستوى الصحة والتقليل من التلوث، ولكن تبقى هذه الجهود ليست بمستوى الطموح، لذا فالحكومة مدعوة لأن تزيد من خطواتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لمواجهة الظاهرة، وقد أشتتل البحث على عدد من التوصيات للحكومة، آمليين أن تجد طريقها الى أصحاب القرار.

المصادر:

احمد جاسم الشبيلي (و) سلوان فوزي عبد الهادي، البطالة وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية- صفي الدين الحلي، مجلد 1، العدد 10، 2012.

استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: <https://www.timep.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/11.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.undp.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/15.

البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الاستقرار الاجتماعي وآفاق التنمية الاقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.albankaldawli.org>، تاريخ الوصول: 2023/8/15.

تقرير أممي، العراق من أكثر دول العالم تأثراً بتغير المناخ، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr> (accessed) 8/3/2024

حوراء أحمد سيد، التغير المناخي أسبابه ونتائجه، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار الخامس، 2019. رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.iraqpresidency.iq>، تاريخ الوصول: 2023/8/17.

سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.business.uokerbala.edu.iq>

عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الوصول: 2023/7/19.

غازي حنون الدراجي (و) فؤاد مزعل غانم، جريمة الإخلال بواجبات رجل الشرطة اثناء النزاعات العشائرية المسلحة في التشريع العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد 44، 2022.

فارس جار الله، الاتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020.

مدونات البنك الدولي، معالجة حالة الهشاشة في العراق يتطلب التصدي لتغير المناخ، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.blogs.worldbank.org> (accessed) 6/3/2024

مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تبشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الإلكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: <https://www.imamhussain.org>

واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020.

ياسين آشور جوهر وهيمن نصر الدين، التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد 75.

العراق، خطة التنمية الوطنية، متاح على الرابط: <https://www.andp.unescwwa.org>

البنك المركزي العراقي، قسم الإستقرار النقدي والمالي، تقرير الإستقرار المالي لعام 2021، ط1، 2022.



عام 2011. ومن هنا يمكن فهم الاهمية الاستراتيجية للعراق في مدرك الدول العظمى.¹ ومن نافلة القول انه على الرغم من تأكيد اغلب الباحثين والمحللين الاستراتيجيين والنفطيين على ان مساعي الولايات المتحدة الامريكية في الحرب على العراق هو السيطرة على النفط وعلى الرغم من سعيها الفعلي الى تطوير انتاج النفط بعد عام 2003 فانه في الحقيقة ان هناك الكثير من المشككين في هذه الاطروحة بان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل النفط وزيادة الانتاج النفطي واشباع السوق العالمي بالنفط وخفض سعره، اذ ان الولايات المتحدة الامريكية تحتاج الى زيادة سعر النفط لتغطية تكاليف انتاجها له، وفي الوقت نفسه يؤكد المشككون حول هذه الاطروحة ان الولايات المتحدة الامريكية قد جاءت من اجل زيادة قواعدها العسكرية والاستراتيجية والانتشار في الشرق الاوسط والدليل على ذلك انها قد انشأت بعد عام 2003 قواعد امريكية في العراق مشابهة بالقواعد في دول الخليج، الامر الذي يعني استهداف الموقع قبل النفط وان النفط على الرغم من اهميته فهو يأتي بالدرجة الثانية من حيث الاهداف الامريكية في العراق.

الخاتمة :

واخيراً ووفق الطرح السابق يمكن القول ان المعوقات الاخيرة (الثالثة) المؤثرة والممانعة لتحقيق مشهد تزايد الاهمية للسياسة الخارجية العراقية هو استمرار الحركات الانفصالية وتراجع اهمية الموقع الاستراتيجي للعراق، فالعراق وبسبب اهمية موقعه الاستراتيجي، اذا ما تم المحافظة على وحدة اراضيهِ من جانب، وتزايد المطامع التوسعية للدول الكبرى اقليمياً ودولياً من جانب آخر، سيكون العراق بموقعه هذا ذات اهمية متزايدة في المدرك الاستراتيجي للدول في تحقيق مصالحها التوسعية وضمان استقرار مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية واجراء التحولات الاستراتيجية في المنطقة. هذا من جانب ومن جانب العلاقات الاقليمية والدولية فانه وفق هذا المشهد من المرجح تزايد التحالفات وظهور تحالفات جديدة وتزايد العلاقات الاقليمية والدولية وزيادة التنافس الدولي لتحقيق النفوذ الى العراق والهيمنة على نفطه وموارده الطبيعية، فتراجع كمية المخزون النفطي في العالم سيؤدي الى تزايد التوجه الدولي والاقليمي الى العراق وانشاء تحالفات وعلاقات جديدة وقديمة من اجل الوصول الى مخزونه النفطي خاصة اذا ما شهدنا عراق مستقر وتراجع واضمحلال الحركات الانفصالية وظهور ابار نفط جديدة نتيجة استئناف الاستكشافات النفطية من جديد.

1 عبد علي كاظم المعموري، عولمة القتل : الحضارة الامريكية الجديدة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص15



اثر التحول من المركزية في الحكم الى الحكم اللامركزي في تحقيق التنمية والاستقرار

م.م. عمار عايد كطوف*

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص:

انطلاقاً من محاور المؤتمر السنوي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين تحت عنوان (مكانة العراق في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية), جاء موضوعنا اعلاه الذي ينبع من المحور الذي يأتي تحت عنوان: (سياسة العراق الداخلية من اجل الاستقرار والتنمية), وكسياسة داخلية انتقل اليها العراق يعتبر التحول من نظام مركزي شمولي دكتاتوري الى نظام لامركزي فيدرالي ضمن السياسات التي تتوافق مع متطلبات التنمية, والاستقرار, واهدافهما, اذ انه بعد تغيير النظام في العام 2003 طرأت عدة تغييرات على الواقع العراقي, وفي مقدمتها, وأبرزها: التغييرات السياسية, اذ فرض ذلك التغيير الانتقال من نظام دكتاتوري مركزي شديد الى نظام أقر, وأبدا صراحةً بالانتقال, والتوجه نحو اللامركزية, الفيدرالية, والحكم المحلي عبر النصوص الدستورية, والقانونية التي نُظمت لذلك الانتقال, لذا يجب ان نبين ماهي الآثار التي يمكن ان يتركها ذلك التحول في تحقيق التنمية, والاستقرار, وما هي المعوقات التي واجهت ذلك التحول, وإلى اي مدى ممكن ان تكون اللامركزية فعالة في تحقيق اهداف التنمية ومتطلباتها, وماهي الرؤيا المستقبلية لهذا التحول وآثاره في واقع الدولة العراقي. الكلمات المفتاحية: , اللامركزية, التنمية, الصلاحيات, السلطات, الآثار.

المقدمة:

ان للتوجه, والانتقال نحو اللامركزية آثار, وهذه الآثار قد تكون ايجابية لو طبقت بالشكل السليم, او سلبية ناتجة من التحديات, والمعوقات لذلك التوجه, وهذا يعتمد على التطبيق العملي للامركزية, ولابد الاشارة الى انه آثار الاستقرار, والتحول التنموي نحو اللامركزية في العراق لا تبدو واضحة, ولم تحصد الدولة نتائجها بل ان المجتمع العراقي اعتبرها (حلقة زائدة), وطالبة بالغائها, وايقاف العمل بها, على الرغم من ان للتحول الى اللامركزية ضرورات عدة ممكن ان تتحقق التنمية, والاستقرار عن طريقها, ومن تلك الضرورات هي: الضرورات السياسية/ فهي تخفف العبء على كاهل الحكومة الاتحادية. وضرورات ادارية/ فهي تكون اقرب الى المحافظات, واحتياجاتها, وايصال متطلباتها. وضرورات اجتماعية/ فهي تحقق المشاركة الفعالة, وتعطي للمواطن صورة واضحة عن من يختار, وماهية واجباته, فعن طريق تلك الضرورات ممكن ان يتحقق الاستقرار كنظام, والتنمية, والمشاركة السياسيتين على حدّ سواء الى جانب الكثير من الضرورات الاقتصادية, والامنية, والتنمية, اذ ان اللامركزية بتحقيقها الضرورات اعلاه, فهي قد مثلت روح التنمية, والاستقرار اذ ان تحقيق وتلبية متطلبات المحافظات بالاخص الجنوبية التي لازالت تعاني ابسط مقومات العيش, له الأثر الاهم, والبالغ للامركزية في تحقيق التنمية السياسية, بل وهو معبراً عن جدية النظام السياسي في تحقيق التنمية, والاستقرار بكل ابعادهما.

اهمية البحث:

تتبع اهمية اللامركزية وآثارها من نقطتين: الاولى/ من الاهمية التي اشار اليها الدستور, والنصوص القانونية للاخذ بها, وهذا يعطي قوة في تطبيق اللامركزية. والثانية/ اللامركزية كنموذج للحكم, والادارة طبق فعلياً في العراق, وهو ما يدفعنا الى ان نبين آثاره, واهمية دوره في تحقيق التنمية, والاستقرار.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان اهم الآثار التي تتركها, او تحققها اللامركزية في مجال التنمية, والاستقرار بعد ان نتناول اهم المعوقات, والتحديات التي واجهتها في التطبيق لتكون الآثار دقيقة, وواضحة.

فرضية البحث:

يفترض البحث ان اللامركزية لو طبقت بالشكل السليم في تحقيق اهدافها, ولو اخذت على محمل الجد, وعدم اتخاذها وسيلة للعبور بها الى مناصب اعلى, لحققت آثار ايجابية على صعيدين التنمية, والاستقرار, الا انه عوائق التطبيق, وحالة الفوضى التي عاشتها الدولة العراقية جعل الاهتمام هامشي باللامركزية من قبل الحكومات المتعاقبة بل اعتبارها وسيلة للوصول الى البرلمان, وتحقيق منافع شخصية.

المحور الاول

ماهية, وتعريف المركزية, واللامركزية

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

عند الرجوع الى الدولة في بداية وجودها نجد انها تشدد على: ضرورة الجمع بين الامة الكاملة، والوحدة السياسية الواحدة، فلا تشتت، ولا تقسيم، اي ان المركزية هي نظام الحكم السائد آنذاك، او البداية التي انطلقت منها انظمة الحكم، اما منطلق الدولة الحديثة اختلفت مما هو موجود سابقاً بفعل تطور، واتساع مجالات اهتمام الدولة، وسلطات الحكم، مما جعل التشتت، والتقسيم، والتوزيع للسلطات، والصلاحيات ضرورة، واحتياج ملحين. لاسيما في ظل التوجه الدولي في القرن العشرين نحو تخفيف العبء على كاهل الحكومة الاتحادية(المركزية)، وذلك لتوسع طبيعة العمل السياسي، والاداري الذي لا يمكن حصره بيد جهة، او شخص واحد من جهة، ولمتطلبات طبيعة الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي داخل الدولة من جهة اخرى، فوجدت اللامركزية كنظام يقود هذه المرحلة من الدولة الحديثة، لذا سنتناول هذا المحور بناءً على الاهمية التي اكتسبتها اللامركزية في هذه المرحلة من مفهوم، و ماهية المركزية، واللامركزية، وضرورات الاخذ باللامركزية في العراق، وعلى اساس الآتي:

اولاً: المركزية.

يقصد بالمركزية هي التوحيد، او عدم التجزئة ليس على الصعيد السياسي فحسب بل على الصعيد الاداري ايضاً، اذ يكون النظام بهذا النموذج ذات وحدة سياسية، وادارية، وتشريعية، وقضائية واحدة لها سلطة البت النهائي لكل اقاليم الدولة وافرادها على الإطلاق.(1)

وتعني ايضاً تركيز السلطة وحصر اجهزة الدولة وسلطاتها في سلطة مركزية واحدة الموجودة في العاصمة، وترتكز المركزية على مرتكزين اساسيين هما: حصر السلطة بيد الحكومة المركزية، وخضوع جميع، وحدات الدولة، ومؤسساتها الى نظام وسلم سياسي، واداري، وقانوني موحد.(2)

فالدولة التي تأخذ بالنظام المركزي في الحكم هي: دولة بسيطة، والتي تجتمع سلطاتها، وصلاحياتها بيد شخص او جهة واحدة، وتنحصر درجة المركزية، وشدها في تلك الدولة كلما تراجعت تلك السلطات، والصلاحيات الى هرم اعلى السلطة، وهذا يؤدي الى تقييد الحريات، والتركيز الاداري، والسياسي في الدولة.(3)

ثانياً: اللامركزية.

تعتبر اللامركزية حالة، او نموذج متطور من انموذج المركزية التي قيدت، حجمت، سيطرت، فرضت، وهذا الانتقال الى اللامركزية جاء بفعل التطور لمفهوم الدولة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وادارياً، فضلاً عن توجهه نحو مبدأ المشاركة، والتفاعل في أخذ، وأخذ القرار، مما ولد تدرج ضروري تجاه اللامركزية، ذلك التدرج نابع من: كثرة، واتساع المتطلبات، والاحتياجات، يقابله بعداً للمسافات وضياح للوقت، والجهد، من ذلك اصبحت اللامركزية ضرورة كأداة، وآلية، ونظام حكم، يتوجب توضيح ماهيتها، مفهومها، اسباب الاخذ بها، وعلى اساس الآتي:

اللامركزية: هي حالة او نموذج لتوزيع مهام السلطة بين: وحدات، واقاليم الدولة لادارة شؤونهم عبر وجود مجالس محلية منتخبة توكل اليها تلك المهام، والسلطات، وتُمنح حرية تشريعية، وتقريرية، وتنفيذية داخل تلك الاقاليم، والوحدات، ولا تتعدها.(4)

او هي: تمكين، وتعزيز السلطات المحلية، وصلاحياتها للاستجابة لاحتياجات مجتمعها المحلي عبر توفير الخدمات العامة، ومشاركتهم اتخاذ القرار، اذ كلما كانت اللامركزية قادرة على الاستجابة لتلك الاحتياجات، كلما كانت مؤشر على ايجابياً للامركزية وفعاليتها التنموية، مما يعطي شرعية اوسع في تطبيقها.(5)

1- نيران عدنان كاظم تقويم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص3.

2- يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الاقاليم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق - بغداد، 2011، ص29.

3- فرح ضياء حسين مبارك الصغار، الحكومات المحلية، ط2، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق - بغداد، 2016، ص 73.

4- نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفيدرالية، ط3، المكتبة القانونية، العراق - بغداد، 2017، ص11.

5- ACO, publication of world bank and united cities and local governments, decentralization and local democracy in the world, 2006, p.33.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

كما انها تعني: التوزيع للمهام، والوظائف بين: الحكومة الاتحادية في العاصمة، وبين الهيئات، والوحدات المحلية، او المصلحية المستقلة، بحيث تكون تلك الهيئات، والوحدات تحت اشراف، ورقابة الحكومة في العاصمة.(1)

اذا فلامركزية تعني: التشتيت او التوزيع للسلطات، والصلاحيات تجاه الوحدات، والهيئات، الا ان ذلك التشتيت، والتوزيع يتوقف على شرطين اساسيين هما: الاول/ وجود مجالس، او هيئات محلية منتخبة. والثاني/ هو اخضاع تلك الهيئات، والمجالس لاشراف، ورقابة السلطة الحكومية الاتحادية. اذ انه تكاد لا تخلو اي دولة تأخذ بنظام اللامركزية الا وتحفظ حكومتها المركزية بقدر من المتابعة، والاشراف على هيئاتها وذلك للحفاظ على وحدة الدولة، وسيادتها.

وللأشارة الى التنمية، ومتطلباتها فإن اللامركزية من منظور المنظمات العالمية ترى بأن تطبيق اللامركزية في دولة ما، تعني انه تطبيق لبرنامج انمائي على المستوى المحلي، اذ اكد البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) بأن: للامركزية دور حاسم في التنمية، والاهداف الانمائية. فتعرف اللامركزية وفقاً لهذه الرؤية بأنها: "مجموعة من المؤسسات، والآليات، والعمليات التي تمكن المواطنين من توضيح احتياجاتهم، واهتماماتهم للسلطة الحاكمة من اجل المضي بعمليات التنمية وتكاملها".(2)

ثالثاً: ضرورات الاخذ باللامركزية في العراق.

ان نظام اللامركزية كبرنامج تسعى الدولة لتطبيقه يرمي الى تحقيق اهداف عدة، او بمعنى آخر ان هناك ضرورات عدة دفعت الى الاخذ بذلك البرنامج، او النظام، وتختلف تلك الضرورات من بلد لآخر تبعاً لسياق تطور الدولة، المتغيرات البيئية المحيطة، والدوافع الداخلية لها، وللحديث عن الدولة العراقية، وضرورتها للاخذ باللامركزية سنركز على الآتي:

طبيعة التغيير الذي فرض على الواقع العراقي بعد العام 2003 حتمت عليه ان يتوج نحو اللامركزية، والفيدرالية، واقامة انتخابات محلية، بعد ان رزخ تحت الحكم المركزي الدكتاتوري المتشدد لفترة طويلة تصل لأكثر من 30 عاماً.

ان العراق كموقع جغرافي له محيط اقليمي حساس جداً، ومختلف في سياساته الداخلية، والخارجية، يتطلب منه اتباع نظام وبرنامج متوازن، ومرحلة طويلة، وليس تعبيراً عن الوضع، او الظروف التي تمر بها القوى السياسية النافذة، او المصالح التي تتطلبها المرحلة، فكانت اللامركزية الملاذ الآمن لحفظ التوازن السياسي داخل الدولة العراقية تجاه محيطه الاقليمي.(3)

التعددية المجتمعية العرقية، والقومية فرضت بدرجة كبيرة بأن يتوجه القرار نحو الحكومة الاتحادية الفيدرالية اللامركزية التي تضمن الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية للدولة العراقية.

ارساء الطابع الديمقراطي، او تعزيز مبدأ التحول نحو الديمقراطية في الحكم بعد العام 2003، عبر منح المحافظات صلاحيات تمكنها من ادارة شؤونها الادارية، والمالية بما يحقق المشاركة الفعالة.(4)

ان قرار الولايات المتحدة الامريكية، والمعارضة العراقية الموجودة في الخارج، لاسيما الاكراد قد كان اتفاقهم، او ذهبوا نحو خيار الفيدرالية، واللامركزية في الحكم، لاعتقادهم انه الخيار الانسب للعراق، للضرورات التي اشرنا اليها اعلاه، فكان هذا هو الدافع الابرز والاقوى نحو التوجه للامركزية.

المحور الثاني: معوقات تطبيق اللامركزية

ان اللامركزية منذ صدور قانون المحافظات رقم(21) لسنة 2008 المعدل دخلت حيز التطبيق، وك تجربة بعد العام 2003، واجهة معوقات عدة، هذه المعوقات برزت نتيجة بروز تحديات شهدها الواقع العراقي، هذه التحديات عكست معوقات التطبيق للامركزية وبرزها: معوقات سياسية، معوقات قانونية، ودستورية، المعوقات الامنية، المعوقات

1- احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي، النظام اللامركزي وتطبيقاته (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان- صيدا، 2013، ص30.

2 - united nation development programe, decentralized governance for development: A combind practice note on decentralization, local covernance and urban- ruval development, april, 2004, p.p2-4.

3- مجموعة باحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق- بغداد، 2006، ص ص134-135.

4- ابتسام محمد العامري، الاكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال، بحث ضمن كتاب : مجموعة باحثين، كردستان العراق اقليم فيدرالي ام دولة، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2014، ص19.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الاقتصادية، وباعتبار اللامركزية جزءاً من سياسات تلك الاصعدة، اخفقت الحكومات في تطبيقها بالشكل الذي يحقق التنمية، والاستقرار باعتبارها انعكاساً للواقع المضطرب للدولة العراقية. من ذلك سنتناول ابرز المعوقات التي وقفت قبالة اللامركزية وعلى اساس الآتي:

اولاً/ المعوقات السياسية، والامنية.

ابرز معوق واجه اللامركزية بعد العام 2003 هو التحول المفاجئ، او الانتقال من نظام مغلق متشدد الى نظام منفتح لامركزي بدرجة واسعة سببت حالة من التخبط، وبيئة عشوائية مليئة بالتعقيد، والمباغطات.(1).

عدم توفر المعادل البشري لذلك الانتقال، او التحول نحو اللامركزية، والفيدرالية، او الكيفية التي يمكن عن طريقها تطبيق تلك النماذج في العراق، اذ ان اقليم كردستان اعتبر نفسه دولة مستقلة، كما انه في المحافظات تم اللجوء الى شيوخ العشائر، والضباط السابقين لتولي منصب المحافظ، او غيرها من المناصب الاخرى، التي لا تمتلك معرفة حولة طبيعة اللامركزية مما ادى الى خلل في منظومة الاختيار والترشيح.(2)

التقسيم الطائفي، والمذهبي للجغرافية العراقية اثرت، وشككت بشكل كبير في اللامركزية، واعتبرها الكثيرون بأنها: مؤامرة لتقسيم العراق بين: (السنة، الشيعة، الاكراد)، وينشط هذا التقسيم في محافظتي: كركوك، وديالى، والتي الى حد لحظة كتابة البحث لم تتشكل فيها مجالس المحافظات بعد الانتخابات 2023 نتيجة للصراع المكوناتي لهاتين المحافظتين، مما شكلت هذه التسميات الطائفية جوهر الصراع على الحكم.(3)

التعددية المفرطة للأحزاب، والتي تسعها جميعها الوصول الى السلطة، وبشتى الطرق، استغلت وجود اللامركزية في تعزيز ادواتهم للوصول الى السلطة، وتعزيز مكاسبهم السياسية، كما اعتبروا سلطات اللامركزية (حلقة عبور) الى سلطة اعلى لمجلس النواب، او غيرها من السلطات، مما جعل اللامركزية في حالة من: الجمود التنموي اولاً، وولد سخط جماهيري على مجالس المحافظات ثانياً، وتنافساً بين تلك الاحزاب ادى الى تردي الوضع الامني ثالثاً.(4)

الانقسامات بين الكتل والشخصيات السياسية المؤثرة في الشارع العراقي، والتي جلت واضحة ابان انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 18 كانون الاول 2023، بين مقاطع، ومشارك، هذا يجعل اللامركزية امام معوق القبول، وعدم القبول بالتطبيق، او التشضي بالتطبيق.

الواقع، او المعوق الامني: ان المعوقات الامني بالعراق، بالاصل هي: ذات دوافع سياسية، تتعلق تلك الدوافع بنقطتين نوجزهما بالآتي:(5)

أ. دوافع داخلية: تخص توزيع الثروة، والسلطة لاسيما بوجود محافظات منتجة للنفط، او تمتلك منافذ حدودية، كالبصرة، وكركوك، المناطق المتنازع عليها التي تتصارع عليها القوى السياسية، ليصل ذلك الصراع بالسلاح، والتسقيط الانتخابي، والتصفيات.

ب. دوافع خارجية: تتمثل في عدم الاستقرار الامني في المحافظات نتيجة دخول تنظيم داعش، او الوجود الامريكي العسكري، التدخل الايراني، والتركي المؤثر، لاسيما في محافظتي كركوك وديالى، كل ذلك يفرض انقساماً سياسياً يولد واقع غير مستقر.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية.

1- فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، لبنان- بيروت، 2021، ص49.

2- ابتسام محمد العامري، الاكراد واستراتيجيات بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال، المصدر سبق ذكره، ص52.

3- اسحاق نقاش، الوصول الى السلطة: دور الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة: احمد الزبيدي، ط1، دار المدى، العراق- بغداد، 2020، ص117.

4- محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وازمة بناء الدولة في العراق 2003- 2014، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2017، ص ص78- 79.

5- للمزيد ينظر: عمار عايد كطوف، تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ملحق العدد 72، 2023، ص ص554- 578.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

يمثل الربع النفطي، او المصدر الواحد عائقا معقداً امام تحقيق لامركزية فعالة مستقلة، لاسيما في المحافظات التي لا تمتلك مورد مالي مستقل لتمويل احتياجاتها، لان اسعار النفط غير مستقرة، ومرتبطة بالتأثيرات الخارجية، لذا اي انخفاض يشكل مخاطر عدة ليس لفشل اللامركزية فحسب بل للاقتصادي ككل.(1)

عدم وضوح السياسات المالية، والاقتصادية للاقتصاد العراقي، اي بمعنى: الى اي هوية اقتصادية ينتمي، وهذا يؤدي الى: تشوهات هيكلية بالانتاج، الانفاق، التشغيل، الاستثمار، الاستيرادات، التصدير، ومعظم التحركات الاقتصادية.(2)

التأخير في اقرار الموازنة العامة للدولة، الذي يؤخر وصول تخصيصات المحافظات، والتأخير السمة البارزة للموازنة بالعراق، مما يؤخر وصول تخصيصات المحافظات.

الفسادين: الاداري، والمالي، عرقلا المزيد من مشاريع التنمية، كما ان البيروقراطية اخرت سرعة الانجاز، اذ ان البيروقراطية تعني: نظام المركزية، بالتالي هي لا تتلائم مع التحول نحو اللامركزية.(3)

ضعف البنى التحتية في المحافظات لاسيما الجنوبية، والتي تشجع على البيئة التنموية، والاستثمارية، مما يعرقل وبدرجة كبيرة من ان تخذ اللامركزية دورها في مراحل متقدمة من التنمية، وتبقى في توفير مشاريع بسيطة لا تدخل ضمن المسارات التنموية.

ضعف الاستثمارات الاجنبية، والقطاع الخاص، والاعتماد على القطاع العام، وهذا يجعل مسار التنمية، والاستثمار يجري باتجاه احادي دون التنوع بالاتجاهات التنموية، فضلا عن ذلك فإن هذا الاعتماد يعزز من المركزية ويقيد التحرك التنموي للامركزية.(4)

المحور الثالث

آثار تطبيق اللامركزية في العراق

يتناول هذا المحور الآثار التي يتركها تطبيق اللامركزية في تحقيق التنمية، والاستقرار، اذ ان تناول تلك الآثار ينطلق من عدة ابعاد مفادها: ان الاعتماد على جهة واحدة مركزية في وضع السياسات التنموية الشاملة اصبح امراً غير معقول، ولا يحقق التنمية بكل ابعادها، او بمعنى آخر لا يحقق العدالة التنموية. اضيف الى ذلك انه في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، والحوكمة، والتنمية المحلية، عززت من خيارات الاخذ باللامركزية في الحكم، وهو ما يدفعنا الى متابعة الآثار الناجمة عن ذلك التوجه، والعراق كدولة له مكانته في ظل تلك التوجهات، والمتغيرات الدولية، والاقليمية، اتبع نظام الحكم الفيدرالي اللامركزي بغض النظر عن كيف اخذ بهذا النمط، هل بمطلب مجتمعي، او بفرض ارادة خارجية، فالمهم هو التركيز على كيف نُوظف اللامركزية في تحقيق التنمية، والاستقرار، لذا سنتناول الآثار من جانبين، وعلى اساس الآتي:

الجانب الاول: يتناول الآثار التي من المفترض ان تحققها اللامركزية في العراق، وهو يأخذ الجانب الايجابي، او جانب لو نجحت اللامركزية في التطبيق، اذ ان للامركزية عدة مزايا، وفوائد يمكن ان تحققها في العراق، نوضحها بالآتي:

ان اهم اثر ممكن ان تحققه اللامركزية في العراق هو: التخلص من نظام متشدد، متسلط، قيد الدولة العراقية، وعزلها عن المجتمع الدولي، تحكم بكل مواردها، ومفاصلها، اذ عين النظام في كل محافظة، محافظاً ينتمي لحزب البعث القابض للسلطة، بالتالي فهو نظام متسلط يصدر القوانين، يخرقها، يفسرها، يوقفها، ينفذها، وفقاً لمصلحته.(5)

1- انور مزهر حمدالله، اليات اصلاح الاقتصاد العراقي وجدلية ارتباطها بالربع النفطي للمدة 1922-2-12، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العدد28، ج1، 2017، ص ص 6-7.

2- حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، واثر التشريعات فيه، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2015، ص58.

3- انور مزهر حمدالله، المصدر السابق، ص 129.

4- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003: الواقع والتحديات، ط1، وزارة الثقافة العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، 2013، ص253.

5- فينوريو الفيري، الطاغية، ترجمة: سناء الشامي، ط1، منشورات جدل، دولة الكويت، 2023، 29.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ان اللامركزية خلال تجربة تطبيقها تعتبر مرحلة اعداد, وتقديم, وتهيأة قيادات سياسية, وادارية وتمنح خبرة لممارسة العمل التشريعي النيابي البرلماني, لا سيما في العراق باعتباره دولة غابت عنها الممارسات الديمقراطية, فهو بحاجة الى هكذا نموذج يشكل اطار التحول نحو الديمقراطية, وخلق وعي برلماني.(1)

ان فكرة تطبيق اللامركزية في العراق هي: فكرة صائبة, وصحيحة لما شهده العراق من تزايد سكاني, واتساع لوظائف الدولة, لاسيما بعد عام 2003, التي يحتاج فيها العراق الى بناء مؤسسي, واداري صحيح, بالتالي يجب مغادرة اسلوب المركزية, والتوجه نحو تقسيم العمل.(2)

ان الحكومات المحلية في بعض المحافظات العراقية حققت تطوراً, ولو بجزء معين في مجال الاعمار, والبناء على سبيل المثال محافظات (ميسان, البصرة, بابل, وكربلاء), اذ كانت هذه المحافظات تفتقر لاسط مقومات البنى التحتية.

مكنت اللامركزية المحافظات المنتجة للنفط المطالبة بجزء مما تنتجه, وفقا لتخصيصات (البترودولار) التي اقرت تعويضاً عن الاضرار البيئية, والبنى التحتية الناجمة عن عمليات الانتاج, والتكرير النفطية, بالتالي تركت اثر في تعزيز الموارد المالية للمحافظة.(3)

اختصر وجود اللامركزية العديد من المسائل الادارية, والاجرائية على المواطنين, والمؤسسات حكومية كانت ام خاصة, بدلاً من مجيئهم الى العاصمة, بالتالي خففت عنهم بالوقت, والجهد.

الجانب الثاني: فهو يتناول جانب الفشل في التطبيق, وما يولده ذلك الفشل من آثار سلبية, وهذا الجانب الذي فعلاً عاشته الدولة العراقية خلال مرحلة وجود اللامركزية, نتيجة سوء تطبيق اللامركزية في المحافظات, وما سببه للدولة من قلق ازاء وحدة الدولة, ومواردها الوطنية, كما انه من الملاحظ ان الآثار الايجابية للامركزية فقيرة, او خجولة نتيجة للمساوء التي سببتها اللامركزية في العراق, والفشل الذي رافقها في التطبيق. لذا سنتناول آثار فشل اللامركزية في التطبيق عبر الآتي:

ان اللامركزية, والفيدالية منذ طرحها كنظام حكم, وادارة شكلت محور شد, وجذب, واختلاف, لاسيما اقليم كردستان عند كتابة الدستور, وتبنى البعض فكرة ان اللامركزية مشروع لتفكيك الدولة العراقية, بالتالي شكلت حالة من عدم الاستقرار على مستويين: الاول / مستوى العملية السياسية من الاخذ باللامركزية, او الاقاليم, او من عدمه. الثاني/ مستوى الاطراف السياسية المشاركة التي يرغب البعض بتطبيقها, والاخر يرى بانها غير مجدي, وتهدد الوحدة الوطنية.

فتحت اللامركزية افاق, وطموح سياسية للاحزاب, والكتل السياسية بمختلف مسمياتها القومية, والدينية, والعلمانية لاسط نفوذها, والتنافس على المحافظات لاسيما الغنية بالمصادر المالية, او المحافظات المتنازع عليها (كركوك) فكان عامل التأثير سلبى في احداث الاستقرار السياسي, والاجتماعي, والاقتصادي.(4)

ان اغلب النصوص الدستورية, والقانونية المتعلقة بالاقاليم, والمحافظات الغير منتظمة باقليم شكلت نقاط خلافة, وفوضى تشريعية ناجمة من التعارض, والتداخل, في الاختصاصات, والصلاحيات, مما جعل اللامركزية مره تتوسع بصلاحياتها, ومرة اخرى تسحب الصلاحيات وترجع الى الوزارات, او الهيئات المركزية, فشكلت اللامركزية عبء ادارياً, وتنظيمياً.(5)

1- فوزي حسين سلمان وفريد كريم علي, اللامركزية الادارية في العراق مالها وما عليها : دراسة مقارنة, مجلة الرافدين للحقوق, جامعة الموصل, كلية الحقوق, بدون, ص336.

2- يوسف فواز الهيتي, اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الاقاليم, مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي, العراق- بغداد, 2011, 180.

3- الباب الرابع, المادة(44), الفقرة(8) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم(21) لسنة 2008 وتعديلاته.

4- هبة علي حسين, مقومات بناء دولة العراق, مجموعة باحثين, بحث ضمن كتاب: مجموعة باحثين, بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية, ط1, مؤسسة الرضوان الثقافية, لبنان- بيروت, 2021, ص16.

5- وائل عبد اللطيف الفضل, التعديلات الدستورية: نقاش في النقاط الخلافية, ط1, الرافدين, لبنان, بيروت, 2017, صص34و64.



ان العاصمة بغداد بموجب الدستور لها وضعها الخاص⁽¹⁾ في ظل وجود اللامركزية، الا انه قد تكون اكثر محافظة عانت من وجود اللامركزية لسببين: الاول/ هو قرب مجلس محافظة بغداد من مركز الحكومة ما يسهل من التدخل بشؤون العاصمة، والزيارات لاعضاء مجلس النواب، ومسؤولي الحكومة الاتحادية. والثاني/ هو التدخل في الصلاحيات بين المحافظة، وامانة عاصمة بغداد، ما شكل عائقا بالعمل الخدمي، وإنجاز المشاريع.

ان التقسيم المجتمعي، والجغرافي للعراق، والمتمثل: بالجهة الغربية السنة، والجهة الجنوبية الشيعية، والشمالية للكراد، جعلت آثار المخاوف من اللامركزية اكبر من آثار فوائدها، اذ ان هذا التقسيم يقلب دور اللامركزية في الحفاظ على الوحدة الوطنية، الى الحفاظ على الهوية الدينية، والعقيدية، والقومية، لا سيما وانها تجربة حديثة تفتقر الى اطر نظرية، ومعدل بشري لتطبيقها، فتخذها البض وسيلة لتكوين دولتهم، وتحقيق مصالحهم.⁽²⁾

هدر وجود اللامركزية في المحافظات المزيد من الاموال، والموازنات التي خصصت لها للقيام بمشاريع تنموية استثمارية، الا انها تذهب لأغراض، او احتياجات تشغيلية كرواتب، او فساد مالي، مما جعل سكان المحافظات يعتبرون اللامركزية: باباً من ابواب الفساد، وعيباً مضافاً، بل وحلقة ادارية، وسياسية زائدة، وصل بهم الامر الى المطالبة بالغاء مجالس المحافظات.

عززت اللامركزية من عرف المحاصصة السياسية، اذ انقسمت المحافظات بين الكتل، والحزاب، واعتبرت المحافظات استحقاق انتخابي لها، دون القبول بالنتائج الانتخابية، او الانتقال السلمي للسلطة، بالتالي اعتبرت اللامركزية بهذه الانقسامات الحزبية المذهبية، والطائفية بين المحافظات ورقة تسوية بين الاطراف السياسية.⁽³⁾

وهذان الجانبان يلفتان النظر الى نقطة مهمة في تطبيق اللامركزية وهي: انه على الرغم من الآثار الايجابية التي يمكن ان تحققها اللامركزية، والحكم المحلي بصورة عامة كنموذج حكم، الا انه اي خلل يصيب تطبيق هذا النموذج، او نوع من انواع الفوضى ممكن ان تنقلب تلك الآثار من الجانب الاول الى الجانب الثاني التي اشرنا اليهما اعلاه، بل قد يصبح عائقاً، او عقبة امام تحقيق التنمية، والاستقرار، وعيباً مضافاً الى عبء الفوضى، والمشاكل السياسية، والادارية، والاقتصادية، وهذا للأسف ما جرى للامركزية، والفيدرالية في العراق بعد العام 2003، بل ان تطبيقهما جاء في وقت، والدولة العراقية في حالة فوضى التحول من نظام الى آخر، ووقت لا يمكن ان يطبق مثل هكذا نموذج يحتاج الى نظام مستقر، مما ادى بنتائج سلبية بل، واصبحت تشكل حلقة مكملة لحلقات الفساد، والبيروقراطية في العراق، ودليل ذلك الفشل انه منذ تغيير النظام الى حد لحظة كتابة البحث لم تجرى سوى ثلاث انتخابات مجالس محافظات، والاخيرها التي جرت في 18 كانون الاول 2023، لم تشكل مجالسها بعد، بل كانت هناك مطالبات لايقاف العمل بها، او الغائها، وهذا يضاف الى حجم التحديات التي واجهتها اللامركزية والتي اشرنا اليها في المحور الثاني. وكل ما اشرنا اليه اعلاه يأخذنا الى ضرورة اعطاء رؤيا مستقبلية لما ستكون عليه اللامركزية، والحكم المحلي في الدولة العراقية، وتتمثل تلك الرؤيا في ثلاث اتجاهات نبينها بالآتي:

الاتجاه الاول/ هو اتجاه البقاء، والتطور، او التمدد/ وهذا الاتجاه قد ارتفع مؤشر تحقيقه مع اصرار الحكومة الحالية على اجراء انتخابات مجالس المحافظات على الرغم من المقاطعات السياسية، والمجتمعية.

الاتجاه الثاني/ هو اتجاه الجمود، والمراوحة/ وهو بقاء الوضع على ما هو عليه الان اي قبل انتخابات 2023، بوجود المحافظ، ونائبية من دون مجالس محافظات، لاسيما ان الحكومة وجدت ان اللامركزية بهذه الهيكلية افضل من وجود مجالس المحافظات في متابعة، وسير الاعمال، والمشاريع، ومتابعة الحكومة لها.

الاتجاه الثالث/ اتجاه الانحسار، والتراجع/ اذ يفترض هذا الاتجاه ان اجراء انتخابات محلية، ونقل، وتوسيع صلاحيات الحكومات المحلية، لا يمكن تطبيقها في الوضع العراقي الحالي الذي يحتاج الى مركزية اكثر في الحفاظ على وحدته، وضبط حدوده، وموارده، وهذا الافتراض وارد جداً لاسيما بعد المقاطعات للانتخابات المحلية الاخير، والمطالبات السابقة بالغاء مجالس المحافظات.

ونرجح من بين هذه الاتجاهات ان يكون الاتجاه الاول اتجاه البقاء، والتطوير هو: اقرب لواقع العراق، وذلك لجملة من الاسباب، في مقدمتها: ان حكومة (محمد شياع السوداني) تسعى للالتزام، او الحفاظ على مؤسسات الدولة، وجهاتها الرسمية، ودستورها الدائم لعام 2005، هذا من جانب. ومن جانب آخر ان اطلاق الحكومة حملات الاعمار، في الطرق،

1- المادة (124) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

2- للمزيد ينظر: فريق اباحث، صراع المركزية واللامركزية في البصرة 2003- 2009. ط1، دراسات عراقية، العراق - بغداد، 2010، ص ص 7- 8 ص ص 192- 196.

3- محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وازمة بناء الدولة في العراق 2003- 2014، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2017، ص 82.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

والجسور، وافتتاح مصانع، وغيرها من المشاريع المتوقفة، يعكس حالة الحكومة، ورغبتها في التطوير سواء على مستوى المؤسسات، والقوانين، او مستوى البناء، والاعمار، لذا انه في ظل هذا التوجه الحكومي ممكن ان تأخذ اللامركزية اتجاه التطوير، والبقاء، لاسيما ان اصرار الحكومة على اجراء انتخابات مجالس المحافظات في عام 2023، يعزز من ذلك التطوير، فممكن ان تأخذ اللامركزية في ظل هذا الخيار دورها نحو تحقيق التنمية، والاستقرار.

الخاتمة.

كي نشير الى اللامركزية كمتغير طراً على العراق بعد تغيير النظام، نقول: بأن هذا التحول اعطى للدولة العراقية مكانه مثيراً للجدل على المستويين الداخلي، والخارجي: اذا انه على المستوى الداخلي واجهه ذلك التحول تيارين هما: الاول/ من جهة الحكومة التي مرة تكون متمسكه في تطبيق اللامركزية، وتتخذ اجراءات متقدمة للعمل بها، وتتوسع في منح الصلاحيات الكافية لها. وتتركها في وضع غير مستقر بسحب الصلاحيات، وحسرها بيد الحكومة الاتحادية مرة اخرى. والثاني/ من جهة الشعب الذي طالما كان موقفه بالصد من هكذا توجه، ويطالب بالغائه، واعتباره حلقة زائدة لما يراه المواطن من نتائج سلبية، وعدم تحقيقها اي اثار تنموية، واستقرارية. اما على المستوى الخارجي : فقد شكل ذلك التحول في الدولة العراقية حالة مثيرة للقلق بين محيطه الاقليمي لاسيما فيما يخص اقليم كردستان العراق، الذي شكل انموذجاً اتحادياً مقلقاً بالنسبة لتركيا، وايران تجاه شعبيهما الكردي من ناحية المطالبه بأن يكون لهم نموجاً للحكم مشابهاً لما يتمتع به اكراد العراق، كما ان دول الخليج ايضاً متخوفة من التحول العراقي للديمقراطية، او الى الاخذ بهكذا نموجاً باعتباره نموجاً يهدد سلطتهم الملكية القابضة بعرش الحكم، هذا من جانب، ومن جانب آخر ان الدولة العراقية بهذا النموج من الحكم المزوج بين اللامركزية بوجود محافظات غير منتظمة باقليم، والفيدالية بوجود اقليم كردستان، قد حقق ادنا مستويات الاستقرار، والتنمية بالاخص في المحافظات غير المنتظمة باقليم، وأصبح انموذجاً لحالة عدم الاستقرار، وعدم التوجه نحو الاخذ بمثل هكذا انموذجاً في المنطقة، لاسيما للمجتمعات التي تشابه المجتمع العراقي في التركيبة.

قائمة المصادر.

- نيران عدنان كاظم تقويم تجربة مجالس المحافظات في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013.
- يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الاقاليم، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، العراق- بغداد، 2011.
- فرح ضياء حسين مبارك الصفار، الحكومات المحلية، ط2، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق- بغداد، 2016.
- نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفيدالية، ط3، المكتبة القانونية، العراق- بغداد، 2017.
- احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي، النظام اللامركزي وتطبيقاته (دراسة مقارنة)، ط1، مكتبة زين الحقوقية والادبية، لبنان- صيدا، 2013.
- مجموعة باحثين، مآزق الدستور نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق- بغداد، 2006.
- ابتسام محمد العامري، الاكراد واستراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الاحتلال، بحث ضمن كتاب : مجموعة باحثين، كردستان العراق اقليم فيدرالي ام دولة، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2014.
- فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام 2003، ط1، مركز الرافدين للحوار، لبنان- بيروت، 2021.
- ابتسام محمد العامري، الاكراد واستراتيجيات بناء الدولة في العراقي بعد الاحتلال، المصدر سبق ذكره.
- اسحاق نقاش، الوصول الى السلطة: دور الشيعة في العالم العربي المعاصر، ترجمة: احمد الزبيدي، ط1، دار المدى، العراق- بغداد، 2020.
- محمد هادي عبد الخضر، التعددية الحزبية وازمة بناء الدولة في العراق 2003-2014، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2017.
- المزيد ينظر: عمار عايد كطوف، تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ملحق العدد 72، 2023.
- انور مظهر حمدالله، اليات اصلاح الاقتصاد العراقي وجدلية ارتباطها بالريع النفطي للمدة 1922-2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 28، ج1، 2017.
- حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، واثر التشريعات فيه، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق- بغداد، 2015.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيين

احمد عمر الراوي, دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003: الواقع والتحديات, ط1, وزارة الثقافة العراقية, دار الشؤون الثقافية العامة, 2013.

فيتوريو الفيري, الطاغية, ترجمة: سناء الشامي, ط1, منشورات جدل, دولة الكويت, 2023.

فوزي حسين سلمان وفريد كريم علي, اللامركزية الادارية في العراق مالها وما عليها : دراسة مقارنة, مجلة الرافيدين للحقوق, جامعة الموصل, كلية الحقوق.

يوسف فواز الهيتي, اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الاقاليم, مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي, العراق- بغداد, 2011.

الباب الرابع, المادة(44), الفقرة(8) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم(21) لسنة 2008 وتعديلاته.

هبة علي حسين, مقومات بناء دولة العراق, مجموعة باحثين, بحث ضمن كتاب: مجموعة باحثين, بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية, ط1, مؤسسة الرضوان الثقافية, لبنان- بيروت, 2021.

وائل عبد اللطيف الفضل, التعديلات الدستورية: نقاش في النقاط الخلافية, ط1, الرافيدين, لبنان, بيروت, 2017.

المادة (124) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

للمزيد ينظر: فريق ابحاث, صراع المركزية واللامركزية في البصرة 2003-2009. ط1, دراسات عراقية, العراق- بغداد, 2010, ص ص 7-8.

محمد هادي عبد الخضر, التعددية الحزبية وازمة بناء الدولة في العراق 2003-2014, ط1, مركز العراق للدراسات, العراق- بغداد, 2017,

المصادر الانكليزية:

1. ACO, publication of world bank and united cities and local governments, decentralization and local democracy in the world, 2006.
2. united nation development programe, decentralized governance for development: A combind practice note on decentralization, local covernance and urban- ruval development, april, 2004.



التنافس الاقتصادي الايراني - التركي في العراق منذ عام 2003

د. رندا ظلال حسن (**)

د. فيان هادي عبد (*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المقدمة :

يعتبر العام 2003 نقطة تحول جوهريّة في تاريخ العراق، حيث شهد البلد تغييرات سياسية واقتصادية جذرية بعد الاحتلال الأمريكي. تلك الأحداث أثرت بشكل كبير على العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وتسببت في إحداث فراغ جيوسياسي أتاح للقوى الإقليمية فرصة لتعزيز نفوذها، وبين هذه القوى تبرز إيران وتركيا بوصفهما دولتين تمتلكان مصالح استراتيجية كبيرة في العراق.

يتنافس البلدان في العديد من القطاعات الاقتصادية في العراق، حيث تسعى كل من إيران وتركيا لتعزيز وجودها ونفوذها في هذا البلد الاستراتيجي. تمثل التجارة بين البلدين والعراق عموداً فقرياً في العلاقات الثلاثية، بينما تعمل الاستثمارات الضخمة على بناء روابط اقتصادية أقوى وأعمق. فضلاً عن ذلك، تشكل مجالات الطاقة والبنية التحتية والصناعات الخدمية مجالات تنافس حيوية تشهد منافسة مستمرة بين البلدين.

شهد هذا التنافس تقلبات عبر السنوات، حيث تأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وترتبط بالسياسات والظروف الاقتصادية والأمنية في العراق، بالإضافة إلى العوامل العالمية مثل العقوبات الدولية وتطورات الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن هذا التنافس قد يفتح الباب أمام فرص للتعاون بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية الكبرى في العراق التي تتطلب جهوداً مشتركة للنجاح.

إن مسألة التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق تمثل محوراً مهماً يجب دراسته وتحليله بعناية. فهذا التنافس يتسبب في تأثيرات واسعة النطاق على العلاقات الثنائية بين البلدين وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام، ولذا فإن هذا البحث سيسعى إلى فهم عمق هذا التنافس وتحليل تأثيراته المتباعدة، بالإضافة إلى اقتراح سيناريوهات مستقبلية للتعاون وإدارة التنافس بين الطرفين.

١- أهمية البحث :

إن أهمية البحث تنبع من الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها كل من تركيا وإيران وانعكاس هذه الأهمية بشكل عام على الدول العربية والعراق بشكل خاص، كما تكمن أهمية الدراسة في تصاعد الدور بين التركي والإيراني في المنطقة وسعي كل دولة إلى فرض مشروعاتها الخاصة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الأخرى، موظفة كل ما تمتلكه من أدوات القوة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية وصولاً إلى الجانب العقائدي من أجل فرض هيمنتها على هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية بما تمتلكه من ثروات اقتصادية ومصادر للطاقة في الخليج العربي، حيث شهدت المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة تصاعداً في الأدوار الإقليمية لكل من تركيا وإيران، هذا الفرض يشير إلى اقتراب التأثير المتزايد من المنطقة المركزية في المجال الجيوسياسي الإسلامي، مما يؤدي إلى تشكيل واقع جديد.

٢- إشكالية البحث :

تتركز إشكالية البحث في أن هناك العديد من نقاط التقارب والتنافر ما بين تركيا وإيران، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال السياسة الخارجية لكل منهما تجاه دول الجوار الإقليمي والتي اتسمت بالتباين والتذبذب أحياناً، فضلاً عن ضبابية المشهد حيث يلاحظ ارتفاع مؤشر الفاعلية التركي في المنطقة مدعوماً بتأييد القوى الدولية الفواعل الإقليمية وتارة أخرى يلاحظ بروز الجانب الإيراني، أي أن الساحة الإقليمية تمتاز بعدم استقرار القوى فيها، فضلاً عن توافق الطرفين في قضايا معينة مثل موقف البلدين الرافض لقيام دولة كردية فضلاً عن العلاقات الاقتصادية الإيجابية بينهما.

٣- فرضية البحث :

تنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن ثمة علاقة تربط ما بين تركيا وإيران تتسم بالتنافس بكل ما ينطوي عليها من أبعاد واحتمالات، فضلاً عن أن حدود هذه العلاقة لا تقف عند البلدين بل تتعداهما إلى أبعاد إقليمية ودولية بالغة الحساسية والأهمية وهو الأمر الذي أدى إلى أن لا يكون التنافس بمعزل عن تأثيرات خطيرة للدول الكبرى، بالمقابل فإن ظروف

(*) تدريسية في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

(*) تدريسية في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية / كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

التنافس تدفع الدولتين الى القرارات المتسمة بالحكمة والموضوعية وبرؤية بعيدة المدى تجنباً عن اتخاذ الكثير من السياسات لانحدار العلاقة التنافسية بينهما الى ابعاد صراعية في بيئة شديدة التعقيد.

٤- هيكلية البحث :

تتوزع هيكلية البحث فضلاً عن المقدمة و الخاتمة وثلاث محاور يشمل كالآتي :-
المحور الاول : _ المجالات الاقتصادية للتنافس التركي _ الايراني في العراق منذ عام 2003.
المحور الثاني: _ الأبعاد الاقتصادية للتنافس التركي _ الايراني في العراق منذ عام 2003.
المحور الثالث : _ الاحتمالات والرؤى المستقبلية للتنافس الاقتصادي الايراني _ التركي في العراق

المحور الاول :

المجالات الاقتصادية للتنافس الايراني_ التركي في العراق منذ عام 2003

يُعد العراق من البلدان الشرق اوسطية ذات الأهمية كبيرة في الادراك (الايرواني- التركي) بسبب المقومات التي يمتلكها بالقرب الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية والعسكرية، مكنته من ان يصبح احدى القوى الفاعلة في الاقليم وعنصراً اساساً في تقرير التوازنات الاقليمية ويمتلك العراق اقتصادياً، مجموعة من العناصر الايجابية المؤثرة والمتمثلة بخصائص الاقتصاد العراقي وقدراته في الإطار الإقليمي، وينبع ذلك من خصائص حجم الاحتياطي النفطي الذي يمتلكه، حيث تشير الارقام الى ان العراق، يمتلك احتياطياً نفطياً مؤكداً يبلغ حوالي (١١٥) مليار برميل وفقاً لمجلة النفط والغاز (OIL GAS JOURNAL) في كانون الأول/٢٠٠٢.

لذلك جاء المرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وفنزويلا، من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد، وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، ان ٩٠% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد وحسب معهد بيكر لدراسة الطاقة العالمية، فإن هذا الاحتياط قد يصل الى حدود (٢١٥) مليار برميل اذا ما تمت عمليات البحث والتنقيب في منطقة الصحراء الغربية.

فالعراق من الدول ذات الاهمية الاقتصادية الكبرى بما لديه من موارد اقتصادية، وفي مقدمتها النفط الذي يعد السلعة الاستراتيجية الاولى بالنسبة للدول الصناعية، فالعالم الصناعي يدرك اهمية هذه السلعة والندرة التي تتمتع بها، وبالأخص مع زيادة الطلب على النفط في العالم.

يقابله نزوب هذه السلعة في كثير من مناطق العالم، كما ان النمو الاقتصادي المطرد، ممكن فقط مع التوصل الى نفط وفير ورخيص، اذ تعد احتياطات النفط هي المفتاح لتحقيق التنمية، فضلاً عن ذلك نشرت ادارة معلومات الطاقة في نيسان من العام ٢٠٠٤ (Information AdministrationEnergy) توقعاتها الخاصة بحجم انتاج منطقة الشرق الاوسط من النفط للسنوات العشرين القادمة وتوقعت ان العراق سوف يكون ثاني بلد في العالم من حيث الانتاج بعد السعودية.

١- المجالات الاقتصادية التركية في العراق :

سعت تركيا الى تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع العراق. لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، من خلال اعتمادها نهجاً قد يكون أكثر استدامة بتبنيها القوة الناعمة والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة، وهذا ما أكدته القنصل التركي في أربيل بقوله "لا يحاول أحد أن يستحوذ فجأة على العراق او جزء منه لكن نحاول أن نحقق تكاملاً مع هذه الدولة، الطرق وخطوط السك الحديدية والمطارات والنفط وأنابيب الغاز.. سيكون هناك تدفق من المواطنين والبضائع بين جانبي الحدود، إذ تعبر آلاف شاحنة تحمل (مواد بناء تركية وملابس وأثاث وأغذية وغيرها). وكل شيء يمكن أن يعرض في الاسواق العراقية إذ هناك آلاف الشركات التركية العاملة في العراق". (١)

وهذا يعكس حجم التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى (٨) مليار دولار عام (2007) و يتوقع بعض المسؤولين الاثراك، أن يصبح العراق خلال العامين أو الثلاثة القادمة، أكبر سوق أمام الصادرات التركية لاسيما في مجال الطاقة ونقل والاستثمارات والبناء والمواد الغذائية فالأسواق العراقية باتت تشكل جزءاً هاماً في الإدراك الاقتصادي

1() خالد عدنان صاحب، التنافس الايرواني التركي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص ٤٤.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المستقبلي، فضلا عن ذلك تم انشاء "مجلس التعاون الاستراتيجي" (*). بين تركيا والعراق يهدف الى زيادة التعاون بين البلدين، لذا استمرت تركيا وعبر حكومة (حزب العدالة والتنمية) التعامل مع الملف الاقتصادي مع العراق وبنجاح، ومن ابرز مؤشرات النجاح زيادة الناتج القومي الاجمالي.

تركيا و كما معروف دولة مجاورة للعراق وترتبط معه بالعديد من القضايا، وبعد سقوط النظام في العراق في التاسع من نيسان العام ٢٠٠٣، حاولت تركيا الاستجابة لفكرة ارسال قوات عسكرية الى العراق لحفظ الامن وتأمين الاستقرار وذلك في اواسط شهر ايلول من العام ٢٠٠٣، والتي اقترحتها عدد من المسؤولين الامريكيين، وقد اقترن ذلك بشروط تركية من ابرزها (1):

1. الحفاظ على وحدة العراق وسيادته.

٢. نزع سلاح الميليشيات العراقية وقوات البشمركة العراقية.

٣. وضع ميزانية موحدة للعراق.

٤. منع ظهور نظام فيدرالي.

٥. تمتع التركمان بحقوقهم القومية ومنها

الاقليات وتظهر لنا مشكلتين وهما (2):

المشكلة الكردية : وهي مشكلة تفاقمت منذ تأسيس الدولتين العراقية والتركية على أسس قومية، وشعر معهما الكورد انه غبنت فيها حقوق الكورد في تأسيس كيان قومي بموجب اتفاق أو معاهدة سيفر عام 1920 للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وأكد الحلفاء ضمان حق الكورد بالتمتع بالحكم الذاتي تمهيداً لاقامه دولتهم المستقلة بعد سنة واحدة من ابلاغ الحلفاء عصبة الأمم المتحدة برغبة الاكراد بإقامة دولة، الا ان الحلفاء عادوا واقرروا معاهدة جديدة وهي معاهدة لوزان عام 1923 تجاهلوا فيها أي اشاره لحقوق الكورد القومية.

الاقليات التركمانية : التركمان هم مجموعة أثنية قدمت من آسيا الوسطى واستوطنت ارض العراق ودول اخرى، وهم يرتبطون مع الأتراك بروابط منها الاثنية واللغة، ونظهر تركيا خطاباً سياسياً بحماية الاقلية التركمانية في العراق، خاصة بعد عام 2003، وحاولت تركيا ضمان وجود سياسي لهذه المجموعة في العملية السياسية، ومنع الكورد من السيطرة على مدينة كركوك لأنها تمثل في نظر تركيا مدينة ذات هوية تركمانية.

المياه : وجوهر هذه المشكلة يكمن في أن عائدات نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا، وانهما مسؤولين عن توفير نحو (50%) من احتياجات العراق المائية، وهذه العائدات، وهذه العائدات في تناقص مستمر بسبب المشاريع التركية على النهرين.

(*) وقع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان في بغداد في

10/7/2008 اتفاقية ثنائية لتشكيل " المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين الذي سيكون برئاستهم وتنص بنود الاتفاقية على أن يلتقي رئيس وزراء البلدين مرة واحدة كل سنة على اقل تقدير فضلا عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين، وقد جاء نص الإعلان السياسي المشترك على انه " تتسم العلاقة بين جمهورية العراق والجمهورية التركية بوجود روابط اجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة ويتقاسم البلدان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والاستقرار والحرية والازدهار وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي، وتتضمن هذه الشراكة الاستراتيجية مجالا واسعا من القضايا وخاصة في مجال التعاون السياسي والاقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري... لمزيد من التفاصيل ينظر إلى : المالكي و اردوغان يتراسان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا، متوفر على الرابط الآتي : <https://www.france24.com/ar>

(1) نظير سامي عبد الواحد البلادي، العلاقات الامريكية التركية ما بعد 2011 وانعكاساتها على الاحداث في العراق وسوريا، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2020، ص 123.

(2) - عايذة العلي سري الدين، الدور التركي في رسم خارطة الشرق الاوسط الجديد، (الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2017، ص 301).



التجارة والطاقة : تتمثل التجارة احد اهم مضامين علاقات تركيا الخارجية مع العراق, حجم التجارة بين البلدين ارتفع من مستوى (1.2) مليار دولار عام 2003, الى نحو (8.5) مليار دولار عام 2010 والى نحو (14.4) مليار دولار عام 2014, وأهمية التجارة لتركيا تتمثل بأنها أداة تنشيط الاقتصاد التركي. وإلى جانب التجارة هناك تجارة الطاقة, وتتمثل بتزويد العراق الجانب التركي بجزء من احتياجاته للطاقة, وكان العراق قبل عام 1990 المزود الرئيس لتركيا من الطاقة, والجانب الآخر من هذه التجارة هو حصول تركيا على رسوم ترانزيت لقاء مرور النفط العراقي عبر الاراضي التركية ووصولاً الى مياه البحر المتوسط.

مشكلة ولاية الموصل : وهي مشكلة تعود إلى عام 1918 عندما أعلن توقف الحرب بين الدولتين العثمانية والبريطانية وكانت القوات البريطانية لم تدخل ولاية الموصل بعد , ثم دخلتها بعد الهدنة , وطالبت بها تركيا عام 1923, وسأومت بريطانيا العراق على الاتفاقية مقابل توقيع الاتفاقية العراقية البريطانية , وعندما وقع العراق على الاتفاقية مقابل الدعم البريطاني لضم الولاية للعراق. ورغم اعتراف تركيا بمخططات الترسيم لضم جزء من الولاية للعراق عام 1927 الا انه مازال الأتراك يرون أن الولاية بأكملها تتبع الى تركيا⁽¹⁾.

٢- المجالات الاقتصادية الإيرانية في العراق :

يحكم الدور الإيراني في العراق عدة ثوابت سياسية واقتصادية و يرجع ذلك لأهمية الموقع الجغرافي للعراق بعده الدولة العربية الوحيدة التي ترتبط بأطول حدود جغرافية مع إيران والعلاقات التاريخية على عدة مستويات أهمها الثقافية والاقتصادية, ويعد عام ٢٠٠٣ من اهم الاعوام التي ساهمت في توجيه الدور الإيراني في العراق وتحديد اتجاهاته و مستوى قوته حيث تحول العراق الى دولة تعيش حالة من الفوضى الداخلية تسبب في انعدام الامن مما ساهم و بشكل كبير بان تكون ايران فاعل كبير في العراق.

شهد الموقف الإيراني منذ عام ٢٠٠٣ نوعاً من الاستقرار الرسمي على مطلب اساسي هو جلاء القوات الامريكية و القوات الحليفة لها عن كامل الاراضي العراقية, أذ أن الرؤية الإيرانية لاحتلال الولايات المتحدة للعراق لم تنفصل عن تصور ما بين العام ٢٠٠٣ وما بين ايران و تركيا, حيث سعت ايران لفرض ارادتها السياسية على العراق و توسيع نفوذها في المنطقة وعلى الرغم من انها لم تستطيع تحقيق نجاح كامل الا انها حصلت على عمق استراتيجي في العراق وذلك من خلال اتباع ايران جملة من السياسات اهمها⁽²⁾ :

الاعتراف بالحكومة الانتقالية في العراق, رغم انها تعد العراق دولة محتلة من قوات اجنبية, وان ما يصدر من المحتل من وجهة نظرها غير مقبول, ان لم يكن غير مشروع

الحرص على عدم التورط في اي سياسة يمكن ان يفهم منها ان ايران تقف ضد الوحدة الوطنية للعراق.

حرصت ايران على توطيد علاقاتها مع المراجع الدينية في العراق, في سبيل تحقيق رغبة تقوم على اساس عدم تأسيس دولة علمانية في العراق تدخر قدراً كافياً من العداء لمنهجها الاسلامي.

تنشيط سياسة خارجية فعالة تجاه دول الجوار تحاول تبرأة نفسها من الاتهامات التي وجهت لها بشأن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق, من خلال عقد المؤتمرات والاجتماعات والزيارات التنسيقية مع دول الجوار من اجل تحقيق الاستقرار في العراق, فعلى سبيل المثال بادرت الخارجية الإيرانية الى عقد اكبر مؤتمر اقتصادي مشترك مع الوزراء العراقيين والتجار في طهران حيث ضم اكثر من ٤٠٠ شخص عراقي بين مسؤول وتاجر⁽³⁾.

قيام وزير الخارجية الإيراني في ٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٤ بزيارة رسمية الى سوريا للتنسيق معها ومع تركيا فيما يخص العراق, وادراكه (ايران - تركيا) اهمية انتهاء الاحتلال ونقل السلطة الى الشعب العراقي, وتم الاتفاق على عدة نقاط من بينها الحفاظ على وحدة العراق وعدم تأسيس كيان كردي فيه.

إن مستقبل الاستراتيجية الإيرانية في العراق, مرتبط بعاملين الاستراتيجية الإيرانية في العراق تعيش حالة من التفاعل ومتغيرات داخلية ومؤثرات خارجية, الشديد مع مشروع العالمي الأمريكي, ان العراق اليوم يمثل نقطة ارتكاز لكل من

(1) - نظير سامي عبد الواحد البلداوي , مصدر سبق ذكره , ص 125.

(2) - جهاد عوده , جدل الحرب والاحلاف في صناعة الشرق الاوسط الجديد, (المكتب العربي للمعارف , ط1, مصر, 2019, ص 145).

(3) - جبار فريحعباس, الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى تداعياته الاستراتيجية وانعكاساته الاقليمية (مشورات زين الحقوقية, بيروت, ط1, 2018, ص 123).



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المشروع الإقليمي لإيران لهدفها في سيادة المنطقة الإقليمية المحيطة بها، ومشروع الولايات المتحدة الذي يتمثل في القيادة العالمية لها والذي يعد تأمين مصالحها في ما يعرف "بقوس حيويًا وأساسياً لتحقيق المصالح الأمريكية" الممتد من منطقة الخليج إلى حوض بحر قزوين أمر هيمنتها العالمية أو ما يسمى الآن القيادة الأمريكية العالمية (1).

إيران وتركيا يهتَمُهما الحصول على نفط العراق بوسائل مشروعة أو غير مشروعة وقد نشطت عمليات تهريب تتهم الحكومة العراقية إقليم كردستان بالتغطية عليها، مثلما هناك نشاط واسع للاتجار بالبشر يجد من العراق ممراً ومقراً له، وتبقى مشاكل المياه بين العراق وتركيا بسبب مشروع الغاب التركي وبناء سدود عملاقة تلك التي أثّرت على حوضي نهري دجلة والفرات وعلى منسوب ما يصل إلى العراق، وكذلك تبرز مشكلة المياه مع إيران كجزء من مخلفات حرب الخليج وموضوع شط العرب، وأيضاً بسبب نهر كارون الذي جرى استغلاله إيرانياً بما يتعارض مع القوانين الدولية، خصوصاً شح وصول المياه العذبة إلى شط العرب.

يعود سبب الخلاف بين إيران وتركيا في العراق لاعتبارات "توازن القوى" وسعي البلدين إلى "نفوذ أكبر" في المنطقة، بالتوازي مع "سباق اقتصادي محتدم"، وفق تحليل نشرته مجلة "ناشيونال إنترست". إن طهران تشعر بالقلق بشكل خاص من أن أنقرة التي قد تستخدم حملتها المناهضة للأكراد لتأسيس وجود عسكري طويل الأمد في سنجار، كما فعلت سابقاً في شمال سوريا ومحافظة دهوك العراقية. وبالنظر إلى أن العراق وسوريا، المكونان الرئيسيان "لعمقها الاستراتيجي" فإن إيران لديها "مقاربة صفرية لهذه الدول"، وهذا يعني أن طهران غير راغبة في الأساس في مشاركة مجال نفوذها الاستراتيجي المتصور مع الخصوم.

إلى ذلك، تعد تركيا أيضاً، المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية، ففي عام 2019، صدرت تركيا ما قيمته 10.2 مليار دولار من البضائع إلى العراق، متجاوزة بشكل طفيف صادرات إيران البالغة 9.6 مليار دولار خلال نفس الفترة. كما استثمرت الشركات التركية حوالي 25 مليار دولار في 900 مشروع إنشائي وبنية تحتية - بما في ذلك الطاقة والمياه والصناعات البتروكيماوية - في مدن عراقية مختلفة. وهناك أيضاً منافسة متزايدة بين طهران وأنقرة في إنتاج الكهرباء في العراق، والتي كانت تهيمن عليها الشركات الإيرانية في السابق (2).

إلى جانب ذلك، تعتبر تركيا موقعها الجغرافي عند مفترق طرق أوروبا الشرقية وغرب آسيا ميزة جغرافية اقتصادية فريدة، وتسعى بشكل متزايد إلى احتكار طرق العبور في المناطق المجاورة.

وعلى الرغم من أن القوتين الإقليميتين غير العربيتين حاولتا تاريخياً تحديد مصالحهما ومناطق نفوذهما في العالم العربي بطريقة تتجنب الاحتكاك والتنافس المباشر، لكن في أعقاب تصاعد المشاعر المعادية لإيران في العراق واغتيال جنرال الحرس الثوري، قاسم سليماني، ربما يكون القادة الأتراك قد خلصوا إلى أن الوقت قد حان لدحر النفوذ الإيراني في العراق واستعادة ما يعتبرونه دوراً تاريخياً لتركيا في هذا البلد. مع أن تركيا لا تسعى إلى مواجهة مع إيران في العراق، إلا أنها تتطلع إلى تعزيز نفوذها الاستراتيجي على جيرانها الجنوبيين على المدى الطويل. لكن مسار التنافس الحالي، ينطوي على مخاطر حدوث صدام غير مرغوب فيه، لأن المقاربات الإيرانية والتركية الصارمة تجاه مناطق نفوذهما الفعلية أو المتصورة، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى التصعيد، إذا قرر أحد الطرفين تحدي مصالح الطرف الآخر (3).

المحور الثاني

الأبعاد الاقتصادية للتنافس الإيراني - التركي في العراق منذ عام 2003

رغم أن تركيا وإيران قوتان إقليميتان، تتنافسان، منذ فترة، على النفوذ في دول كثيرة مجاورة التي تعتبرانها حديقة خلفية لهما، إلا أن هذا التنافس ظل تحت السيطرة، ولم يتحول إلى أزمة في العلاقات. لكنّ الاندفاع التركية الجديدة في

(1) - حسين حافظ وهيب ، العراق ودول الجوار دراسة في الفاعلين التركي والإيراني ، (دراسات دولية ، العدد الثالث والثلاثون ، جامعة بغداد ، ص 45).

(2) - صراع النفوذ.. لماذا تتنافس تركيا وإيران على العراق، الحرة / ترجمات - واشنطن

14 مارس 2021.

<https://www.alhurra.com/iraq/2021/03/14/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9->

(3) - هدى رؤف ، التنافس التركي الإيراني وتفاعلات المصلحة ، 2020 ،

<https://www.independentarabia.com/node/141186/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الحرب على حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري الوحدات الكردية إلى جانب الانعطاف الإقليمي في علاقات تركيا أخيراً

لقد برزت على مستوى السياسة الخارجية مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت (1).

١. حوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الادارة المستقرة للامزة العراقية على نطاق الشرق الاوسط.

٢. التخلي عن المقاربة (الامنية) الضيقة ازاء العراق، والتي كانت تركز في قضيتي :

كردستان العراق وكركوك، وانتهاج مقاربة سياسية تقوم على استراتيجية التوازن.

٣. علاقات حسنة بعدد الاطراف والشخصيات العراقية تتوسع لتشمل اطراف اخرى، مثل الاحزاب الكردية.

٤. الابتعاد قليلاً عن سياسة تتسم بمشاغل اثنى ازاء التركمان العراقيين، خصوصاً بعدما تبين ان اعتبارات وطنية تحرك هؤلاء التركمان، اذ إن التركيز الاستثنائي في "جبهة التركمان في العراق" لم يكن في محله مطلقاً.

٥. مقاربة مرنة اكثر للسياسات العراقية، وعملية البناء الدستوري كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى تركيا لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق.

لكن ان الدور التركي بالمنطقة قد شابه تغير بالمعايير، فبعكس استراتيجيتها القائمة على البحث عن بديل عن الاتحاد الاوربي، ومن أجل أن تأخذ تركيا دورها الحقيقي من خلال موقعها الجغرافي و الاقتصادي وفي البحث عن الخيارات المناسبة التي تكون، التي تعاني اقتصادات هذه الدول أزمات اقتصادية لأسباب متباينة، إذ تواجه إيران عقوبات اقتصادية أمريكية بسبب برنامجها النووي وتدخلاتها الإقليمية، ولا يتوقع أن تتحسن أوضاعها، أو تدخل في تكتلات اقتصادية ذات معنى ما لم يتم رفع هذه العقوبات.

ويواجه العراق تحديات أمنية وأزمات سياسية عرقلت من فرص النمو الاقتصادية خلال الفترة الماضية، كما تعاني أنقرة أيضاً تدهوراً كبيراً في اقتصادها، مع فقدان عملتها حوالي 45% من قيمتها مقابل الدولار. لذا فإن هذا التكتل قد يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن بشرط تصحيح الاختلالات الداخلية في كل دولة، والتي انعكست على أوضاعها الاقتصادية.

وتتطلع كل من تركيا والعراق وإيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينها، حيث تسعى تركيا، التي تعد ثاني أكبر المصدرين للعراق بعد الصين، إلى زيادة قيمة التبادل بينها وبين العراق ليلبلغ 50 مليار دولار سنوياً مقابل القيمة الحالية التي لا تتعدى 21 مليار دولار سنوياً، فيما يبلغ حجم التبادل بين إيران وتركيا، حوالي 10 مليارات دولار سنوياً، بينما يخطط البلدان إلى زيادة قيمته ليصبح 30 مليار دولار سنوياً، وفي الوقت ذاته، ترغب إيران والعراق أيضاً في مضاعفة حجم التبادل بينهما ليكون 20 مليار دولار سنوياً.

يلاحظ أن هناك عقبات وأزمات تواجهه وتقف في طريق إتمام ونجاح التكتل الإيراني ، التركي و العراقي، ويتمثل أهمها فيما يلي (2):-

المشاكل المائية المزمنة مع العراق: تعاني العلاقات بين الدول الثلاث من توترات بسبب أزمة المياه وتقاسم الأنهار الدولية بينها، حيث يواجه العراق أزمة شح موارده المائية، نظراً لنشاط إيران في تحويل مجاري الأنهار الدولية إلى داخل البلاد، وذلك لمواجهة موجة الجفاف الحالية، غير عابئة لتداعيات ذلك السلبية على العراق. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لتركيا والتي أقامت على مدار سنوات عدة سدوداً على نهري دجلة والفرات، وهو ما أثر بصورة سلبية على كمية المياه المتدفقة إلى العراق.

وأعلن وزير الموارد المائية العراقي، أن تركيا وإيران قد انتهكتا المواثيق الدولية بخصوص حصة العراق في المياه، مؤكداً أن معدلات الاطلاقات المائية المتدفقة من إيران للعراق وصلت إلى الصفر، فيما أكد الوزير، أن بلاده قد تلجأ

(1) سعيد الحاج، السياسة الخارجية التركية.. أسباب التحول وآفاق المستقبل

<https://www.aljazeera.net/opinions/2017>

(2) - فرص نجاح التكتل الاقتصادي المقترح بين تركيا والعراق وإيران ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مركز المستقبل

للأبحاث والدراسات المتقدمة 2021 ،

<https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6915/%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

للمجتمع الدولي إن لم تطلق إيران حصته المائية، في إشارة إلى فشل محادثاته مع إيران وتركيا للاتفاق على بروتوكول لتقاسم المياه. ولا شك أن غياب الاتفاق على تقاسم الانهار الدولية قد يعرقل من فرص إقامة تعاون اقتصادي بين الدول الثلاث.

التنافس التركي – الإيراني المحتمل: تتضارب المصالح التركية والإيرانية بشكل واضح، إذ إن جوهر مشروعهما الإقليمي يقوم على محاولة الهيمنة الإقليمية على جوارهما المباشر، وهو ما وضع في تنازعهما في سوريا والعراق وآسيا الوسطى. ففي سوريا، كان البلدان على وشك الدخول في مواجهة مسلحة في إدلب في فبراير 2020؛ بين الميليشيات المدعومة من إيران والمتمردين المدعومين من تركيا. كما انتقدت طهران في 27 فبراير الماضي، أنقرة بسبب تدخلها العسكري في شمال العراق. وفي منطقة آسيا الوسطى، اتجهت إيران لدعم أرمينيا، في مقابل الدعم التركي لأذربيجان. كما أن المناورات العسكرية التي أقامتها إيران بالقرب من حدود أذربيجان في مطلع أكتوبر الماضي، قد ردت عليها أنقرة من خلال إقامة مناورات عسكرية تركية – أذربيجانية بعدها بعدة أيام.

التنافس الإيراني – التركي على السوق العراقي: يلاحظ أن هناك منافسة شرسة بين البلدين على السيطرة على السوق العراقي، حيث إن تركيا هي المنافس الاقتصادي الرئيسي لإيران في السوق العراقية، فقد تجاوزت صادراتها إلى العراق عام 2019 صادرات إيران. كما استثمرت الشركات التركية حوالي 25 مليار دولار في 900 مشروع إنشائي وبنية تحتية في مدن عراقية مختلفة؛ وذلك في مجالات الطاقة والمياه والصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن تزايد المنافسة بينهما في إنتاج الكهرباء في العراق، والتي كانت تهيمن عليها الشركات الإيرانية في السابق.

الدور العربي المتزايد: يلاحظ أن العراق قد اتجه خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز علاقاته بالدول العربية، وقد وضع ذلك في الاقتراب من إتمام مشروع الربط الكهربائي بدول الخليج العربية، وهو الأمر الذي سوف يحد من الصادرات الإيرانية إلى العراق، والتي كانت في جانب منها، تعتمد على تصدير الكهرباء والغاز الطبيعي لتشغيل محطات الكهرباء العراقية، كما أن شراء الطاقة من دول الخليج العربية سوف يكون أرخص من نظيرتها الإيرانية.

ومن جانب آخر، يتطلع العراق إلى تعزيز تعاونه مع مصر والأردن عبر مشروع الشام الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاث في إقامة مشاريع اقتصادية، فضلاً عن الربط الكهربائي، إلى جانب استكمال بناء خط الغاز العربي، وهي كلها مشاريع سوف تسمح بتطوير الاقتصاد العراقي، وإلى مزاحمة الاستثمارات العربية لنظيرتها التركية والإيرانية.

لذلك، يمكن القول إنه لم يتبلور بعد تصور واضح من جانب العراق لهذا التكتل الاقتصادي المقترح، فضلاً عن أن كل من إيران وتركيا لم تبدأ بعد مواقف واضحة من مثل هذا التكتل، وعما إذا كانتا على استعداد للتعاون من خلال هذا الإطار الثلاثي، أم يظل الإطار الثنائي هو الأفضل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينهم. وحتى في حالة اتجاه الدول الثلاث إلى تفعيل الاقتراح العراقي، فإنه سوف يواجه بمنافسة من دول عربية، والتي تتجه هي الأخرى للانفتاح على بغداد، وتعزيز علاقاتها بها سياسياً واقتصادياً.

المحور الثالث

مستقبل التنافس الاقتصادي الإيراني - التركي في العراق

قد يكون الحديث والبحث في خبايا المستقبل على الصعد كافة شيء معقد وصعب جداً، لكن إذا ما تم هذا البحث وفق معطيات علمية وواقعية مستنده إلى وقائع عملية، يُمكن حينها أن نقرب من الدقة في رؤية وتحليل ذلك المستقبل.

وعلى وفق ذلك، يصعب اعطاء رؤية مستقبلية حول طبيعة التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق من دون تحليل المتغيرات والمعطيات الواقعية التي تؤثر على مجرى هذا التنافس، والحقيقة هنالك أربعة متغيرات رئيسة تحكم وتتحكم في طبيعة ومستقبل التنافس الاقتصادي الإيراني-التركي في العراق، وهي كالآتي :-

طبيعة النظام الدولي الجديد : تؤثر طبيعة واتجاه التوازنات الدولية على مصالح القوى الإقليمية، حيث مرّ النظام الدولي بأربعة مراحل*، ولكل مرحلة من هذه المراحل قواعد وأركان سياسية واقتصادية خاصة بها تؤثر على مجرى التوازنات الإقليمية، ومنذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، بدأت ملامح وبوادر تنذر بتفكك النظام الدولي القائم بقيادة الولايات المتحدة، وبدأت ملامح عامة وغامضة لنظام دولي جديد يلوح بالأفق، وتتمثل هذه الملامح بصعود قوى دولية تنافس

* تتمثل هذه المراحل بـ(مرحلة ألا توازن ما قبله معاهدة وستفاليا عام 1648، ومرحلة توازن القوى بعد معاهدة وستفاليا، ومرحلة ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية 1944، ومرحلة القطب الواحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991).



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام الدولي، إذ بات جلياً أن كل من الصين وروسيا الاتحادية تعمل بكل قوة لإزاحة الولايات المتحدة والسيطرة على النظام الدولي (1).

ونظراً للعلاقة المعقدة والمتشابكة بين مجريات الأحداث في الانظمة الإقليمية والأحداث على مستوى التنافس الدولي، فإن مصالح القوى الدولية الكبرى تؤثر وبشكل كبير على مصالح القوى الإقليمية، لذلك ومع اشتداد التنافس على قيادة النظام الدولي لما بعد جائحة كورونا، انقسم العالم إلى تكتلين أثنتين؛ الأول- بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا، والثاني- بقيادة الصين وروسيا الاتحادية، إذ بدأت كل من هذان التكتلان بالبحث عن حلفاء اقوياء في جميع الأقاليم لمساعدتهم في السيطرة على النظام الدولي، لذا وجدت الولايات المتحدة في تركيا حليفا مهما في منطقة الشرق الأوسط (2)، يمكن ان تدعمه للسيطرة على هذه المنطقة، وبالمقابل وجدت روسيا-الصين القوى الدولية الصاعدة في إيران شريكا وحليفا يمكن دعمه ومساندته للسيطرة على المنطقة (3). وتبعاً لذلك، يرتبط مستقبل التنافس الاقتصادي بين تركيا-إيران في العراق بشكل كبير بمجريات ومستقبل التنافس بين الولايات المتحدة من جهة، وبين الصين-وروسيا من جهة أخرى للسيطرة والتحكم في النظام الدولي

طبيعة الحكومة في العراق : تُعد طبيعة الحكومة العراقية بشقيها التشريعي والتنفيذي مُحدد أساس لمستقبل التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا داخل العراق، فمنذ سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، لم تشهد السياسة الخارجية للعراق استقراراً في التوجهات والاستراتيجيات، حيث كانت متذبذبة ومتناقضة في احيان كثيرة حول أولويات السياسة الخارجية والعلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي.

والحقيقة إن هذا التذبذب وعدم تحديد استراتيجية وأهداف عليا واضحة للسياسة الخارجية العراقية نابع من التنوع والاختلاف في الايديولوجيات السياسية والدينية للأطراف المشاركة في الحكومة، إذ نجد أن كل حكومة عراقية منتخبة منذ أول انتخابات نيابية عام 2005، تضع أهداف وأولويات لسياستها الخارجية منسجمة مع أيمانها وميولها الايديولوجي والديني هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن كل الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق كان لها مبرراتها الاقتصادية والسياسية في توطيد علاقاتها الاقتصادية مع طرف على حساب طرف آخر، وهذا ما يمكن لمسه بشكل واضح عبر تتبع التجارة للعراق مع كل من إيران وتركيا، إذ نجدها في سنوات معينة تزداد مع تركيا على حساب إيران وسنوات أخرى تزداد مع إيران على حساب تركيا (4).

لذلك سوف تكون إيديولوجية الحكومة وميول صناعات القرار في الحكومة العراقية تأثير كبير على طبيعة ومستقبل المصالح الاقتصادية لكل من إيران وتركيا داخل العراق.

درجة قوة المصالح المشتركة : تُعد نقاط التقاطع والمصالح المشتركة لكل من إيران وتركيا في الأراضي العراقية عامل مهم جداً في تحديد اتجاه ومستقبل التنافس الاقتصادي في العراق بين تركيا-إيران، إذ يوجد الكثير من المصالح المشتركة بين إيران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق، حيث تسعى كل من إيران وتركيا في الحفاظ على هذه المصالح وعدم التفريط بها، ومن أبرز المصالح المشتركة والقضايا المتقاطعة بين تركيا-إيران هي الآتي :-

قضية القومية الكردية : تشكل القضية الكردية نقطة بالغة الأهمية لكل من تركيا وإيران، وذلك يعود لسببين (5): الأول- إن القومية الكردية إحدى الفئات الكبيرة في الشعب التركي والإيراني، والثاني- مخاوف كل من إيران وتركيا بأن تقوم هذه القومية بالاستقلال عن الدولة، مما يؤدي بالنتيجة إلى استقطاع جزء كبير من الدولة سواء التركية أو الإيرانية. والحقيقة

(1) للمزيد ينظر : عبد علي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الأرض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية)، (دار روافد، بيروت، 2017).

(2) حيدر عبد الجبار حسوني، التنافس السياسي والاقتصادي التركي- الإيراني وانعكاساته الإقليمية، اطروحة دكتوراه، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2015، ص 197-198)

(3) المدر نفسه، ص 225.

(4) ينظر في ذلك : جمهورية العراق-وزارة التخطيط، التقرير السنوي لصادرات واستيرادات العراق، (الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، للاعوام 2015-2021). متوافر على الرابط :

<https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01-32>

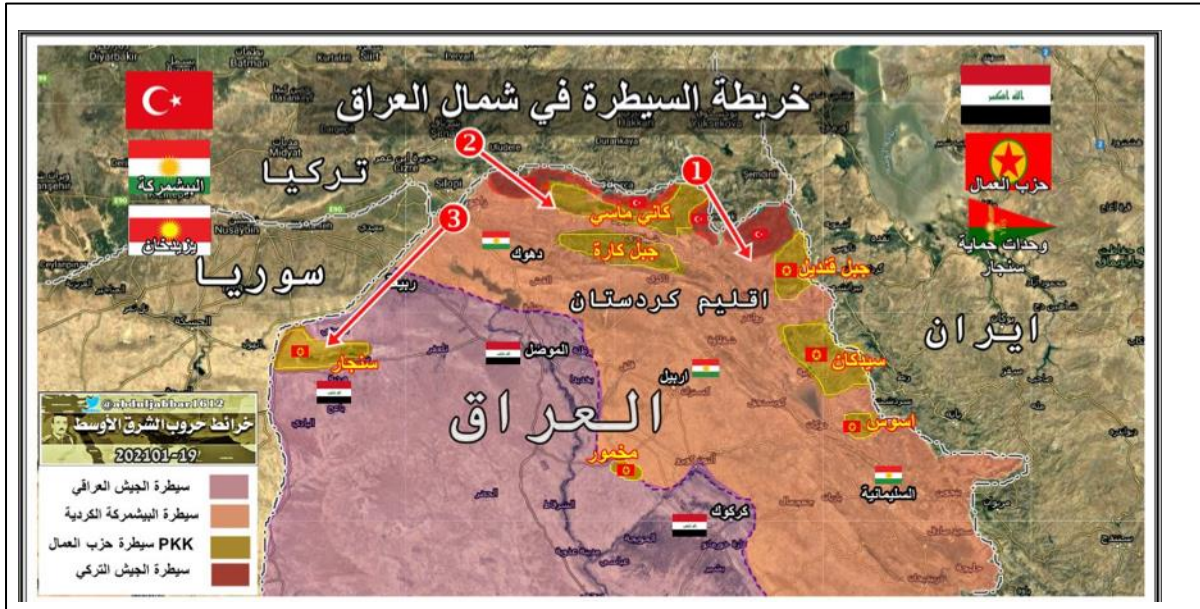
(5) للمزيد ينظر : سليمان الوادعي، الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران، (مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الخامسة، العدد 14، 2021).

إن قضية إقامة دولة كردية كانت وما تزال حلم القومية الكردية سواء في العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا. لذا تُعد قضية كبح جماح القومية الكردية في العراق والتي استطاعت ان تحقق خطوة كبيرة في الاستقلال والحكم الذاتي في العراق نقطة مشتركة للتعاون بين إيران-تركيا. يُنظر خارطة (1).

السوق الاستهلاكية المشتركة والواسعة : يمثل العراق سوقا واسعة لتصريف المنتجات بجميع انواعها، خاصة الغذائية لكل من إيران، و تركيا، فعند النظر إلى الميزان التجاري بين العراق وتركيا-إيران يتضح وللوهلة الأولى أنه لصالح تركيا، وإيران وبفارق كبير جدا (1)، إذ تستقطب السوق العراقية نحو (36%) من إجمالي الصادرات الإيرانية إلى الدول المجاورة والعربية مع نهاية عام 2021، بحسب المحدث الرسمي لمصلحة الجمارك الإيرانية(2)، بينما يُعد العراق أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا، إذ وصلت قيمة التبادل التجاري إلى نحو (20) مليار دولار مع نهاية عام 2021 (3).

الشركات الاستثمارية : بعد انحلال النظام السابق عام 2003، بدأ العراق يُعيد ترتيب علاقاته مع المجتمع الدولي، ومن ضمنهم الدول المجاورة، ونتيجة لانتقال العراق من الفكر الاشتراكي إلى الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق، وما نتج عنه من سياسة الباب المفتوح، تمكنت شركات الاستثمار الإيرانية والتركية في حجز الأولوية للفوز بالمشاريع الاستثمارية داخل العراق في المجالات كافة. وبالرغم من صعوبة تحديد عدد الشركات التركية والإيرانية العاملة في العراق بسبب عدم شفافية المعلومات، إلا أن بعض الدراسات الاستقصائية تحدها بنحو أكثر من (1500) شركة تركية (4)، وأقل من ذلك العدد بقليل بالنسبة لشركات الاستثمار الإيرانية العاملة في العراق (5). لذلك تأخذ بنظر الاعتبار كل من تركيا-إيران مصالح هذه الشركات في العراق.

خارطة (1) التقارب الحدودي بين اقليم كردستان وتركيا-إيران



(1) ينظر : جمهورية العراق-وزارة التخطيط، التقرير السنوي لصادرات واستيرادات العراق مصدر سبق ذكره. متوافر على الرابط :

<https://cosit.gov.iq/ar/2015-11-23-08-01-32>

(2) نقلا عن : السومرية نيوز، قسم الأخبار الاقتصادية، تاريخ الخبر (2022/2/12). متوافر على الرابط :

<https://www.alsumaria.tv/news>

(3) نقلا عن : مركز الجزيرة الأخبارية، قسم الاقتصاد، تأريخ الخبر (2021/4/2). متوافر على الرابط :

<https://www.aljazeera.net>

(4-12) Erdinç Çelikkan, Unrest in Iraq stirs worries over Turkish business links, Hurriyet Daily news, (2014-6-6). look at the link: <https://www.hurriyetdailynews.com/unrest-in-iraq-stirs-worries-over-turkish-business-links-67723>

(5) مركز الجزيرة الأخبارية، مصدر سبق ذكره. متوافر على الرابط : <https://www.aljazeera.net>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الأنهرين

المصدر: مركز الإمارات للدراسات، متوافر على الرابط :

<https://epc.ae/ar/details/featured/potential-turkish-military-operation-in-sinjar-challenges-and-possibilities>

اتجاهات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي : تؤدي طبيعة العلاقات بين العراق وعمقه العربية، وبالاخص دول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعة اتجاه السياسة الخارجية لهذه الدول محدد آخر لمستقبل التنافس الاقتصادي بين تركيا- إيران على العراق، إذ اتسمت العلاقة، خاصة في المجال الاقتصادي بين العراق ومحيطه العربي بالتذبذب، أدل دليل على ذلك مستوى التبادل التجاري بين العراق ومحيطه العربي، إذ نراه يأخذ منحى تصاعدي في سنوات معينة بنما ينخفض هذا المنحنى إلى الاسفل في سنوات أخرى (1) (يُنظر جدول 1)، ويعزى السبب في ذلك إلى حد كبير إلى مستوى علاقة العراق بالدول الجارة غير العربية، ألا وهي إيران، وتركيا، حيث تتخذ العلاقة دالة عكسية بين مستوى علاقة العراق السياسية والاقتصادية مع عمقه العربي وبين علاقته بطرفي التنافس إيران-تركيا.

جدول (1) حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية للأعوام 2014-2021 (ترليون دينار)

السنوات التبادل التجاري	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التبادل التجاري بين العراق والدول العربية	18	12.5	12	15	7	8.5	6	8
النسبة من إجمالي تجارة العراق	%14	%13	%15	%16	%5.5	%4.5	%5.5	%5.5

المصدر : إعداد الباحثة، وبالاتماد على : البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2021-2014، صفحات متفرقة).

مجرى التنافس الاقتصادي في المناطق الأخرى : في خضم بحث تركيا عن إمبراطوريتها المندثرة، وسعي إيران لإعادة سطوتها المطلقة على محيطها، لم ينحصر التنافس بين هاتان الدولتان في الساحة العراقية، بل شمل مناطق واسعة وكثيرة، إذ يمتد التنافس الاقتصادي بين إيران-تركيا إلى مناطق في القوقاز واسيا الوسطى (2)، خاصة في (أذربيجان، وأرمينيا، جورجيا)، وبحر قزوين**، فضلا عن سوريا (3)، لذا يرتبط مستقبل التنافس الاقتصادي بين إيران-تركيا في العراق بعلاقة تشابكية مع مجرى واتجاه التنافس بين إيران وتركيا في تلك المناطق.

(1) للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، للأعوام 2014-2021).

(2) للمزيد يُنظر : عمار جمال، التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 106، ابو ظبي، (2005).

* تنقسم منطقة القوقاز إلى قسمين شمالي وجنوبي، حيث ان الاخير يتمتع بالحكم الذاتي وهو جزء من روسيا الاتحادية، فيما يشهد القسم الجنوبي الذي يشتمل على (أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان) تنافس وصراع حاد بين القوى الدولية والاقليمية ومن ضمنها إيران-تركيا. المصدر : رابحي محمد، التنافس التركي - الإيراني في منطقة القوقاز للفترة 2000-2016، رسالة ماجستير، (جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص9-15).

** يشمل بحر قزوين على خمسة دول هي (روسيا، إيران، كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان)، وتعد كل من كازاخستان، وتركمانستان، مناطق جيوسياسية وموطئ قدم للسيطرة على اسيا الوسطى لكل من إيران - تركيا. للمزيد يُنظر : عبد الصمد سعدون الشمري، و زياد عبد الرحمن الكوراني، الطاقة الناضبة والصراعات الاقليمية، (دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2016).

(3) سليمان الوادعي، الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص114.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

وتبعاً لهذه المعطيات الواقعية يمكن رسم رؤية استشرافية حول مستقبل التنافس الاقتصادي التركي – الإيراني في العراق، وذلك وفق ثلاثة سيناريوهات :-

بقاء التنافس على ما هو عليه : نظراً للترابط المعقد بين التنافس داخل العراق والتنافس في المناطق الأخرى بين تركيا-إيران، فضلاً عن تقييد اتجاه السياسة الخارجية لكل من هاتان الدولتان بالتوافق مع اتجاه السياسة الخارجية لحليفها الدولي (الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية-الصين)، يمكن أن يبقى الوضع مستقبلاً على ما هو عليه من دون تغيير.

حسم التنافس لصالح إيران : يُمكن أن يحسم التنافس الاقتصادي بين تركيا-إيران داخل العراق لصالح إيران، إذ ما توافر شرطان أساسيان : أولهما- أن تيسر الجهات العراقية الموالية إلى إيران سطوتها المطلقة على الحكومة بشقيها التشريعي والتنفيذي، وثانيهما- أن ينحاز النظام الاقتصادي الدولي لصالح روسيا – الصين على حساب الولايات المتحدة.

حسم التنافس لصالح تركيا : كذلك يمكن أن يتجه التنافس الاقتصادي مستقبلاً لصالح تركيا، وذلك إذا ما قبلنا الشرطان الأساسيان الخاصان بإمكان إيران مستقبلاً.

وبالرغم من ذلك، يبدو، ووفقاً للمعطيات العلمية والواقعية سالفة الذكر أن السيناريو الأول هو الأكثر واقعية للتحقق.

الخاتمة

يظهر بوضوح أن التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق منذ عام 2003 له تأثيرات عميقة وشاملة على السياسة والاقتصاد والأمن في المنطقة. تمثل هذه الفترة من التنافس الاقتصادي المستمر والمتجدد مصدراً للتحديات والفرص على حد سواء للبلدين وللعراق. إن التنافس في المجالات المختلفة مثل التجارة، والاستثمار، والطاقة، والبنية التحتية يشير إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه كل من إيران وتركيا للعلاقات الاقتصادية مع العراق. ومع ذلك، فإن هذا التنافس ليس بالضرورة سلبياً، بل يمكن أن يكون دافعاً لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التعاون الإقليمي. ومع تزايد التحديات والتغيرات في المنطقة، فإن التنافس الاقتصادي بين إيران وتركيا في العراق يتطلب مراقبة دقيقة وتحليل مستمر للتطورات السياسية والاقتصادية والأمنية. يتعين أيضاً تعزيز الحوار والتعاون بين البلدين لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. في النهاية، يجب أن يكون الهدف الرئيسي لكل من إيران وتركيا والعراق هو بناء علاقات متبادلة مستدامة تعزز التنمية الاقتصادية وتعزز الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. من خلال التعاون والتفاهم، يمكن أن يسهم كلٌّ من الأطراف في خلق مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً للجميع.

الاستنتاجات

1. تظهر العلاقات الاقتصادية بين إيران وتركيا في العراق تعقيدات كبيرة نتيجة للتنافس المستمر في مختلف القطاعات الاقتصادية.
2. يتأثر التنافس الاقتصادي بشكل كبير بالعوامل السياسية المحلية والإقليمية والدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي في العراق.
3. تشكل التحديات الأمنية في العراق عاملاً رئيسياً يؤثر على سير الأعمال الاقتصادية ويضعف الثقة في الاستثمار.
4. رغم التنافس الحاد، إلا أن هناك فرصاً كبيرة للتعاون بين إيران وتركيا في العراق، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة وتبادل المعرفة والخبرات.
5. يبرز أهمية تحقيق الاستقرار السياسي في العراق كمفتاح لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

التوصيات

1. يجب على إيران وتركيا تعزيز التعاون الاقتصادي في العراق من خلال تطوير الشراكات وتبادل المعرفة والتكنولوجيا. هذا التعاون يعتبر أساسياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار في المنطقة.
2. ينبغي على الحكومة العراقية إجراء الإصلاحات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. هذه الإصلاحات تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الحماية القانونية للمستثمرين وتعزيز الشفافية في القطاع العام.
3. يجب أن تعمل الأطراف السياسية في العراق على تحقيق الاستقرار السياسي ومكافحة التطرف والإرهاب لضمان بيئة أمنية مستقرة للأعمال الاقتصادية. ينبغي للحكومة العراقية أن تكون قادرة على توفير الأمن والاستقرار للمستثمرين الدوليين والمحليين.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

4. ينبغي على العراق تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق الاعتماد الذاتي في مختلف القطاعات لتقليل الاعتماد على دولتين معينتين. من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز الصناعات المحلية، يمكن للعراق تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل التبعية عن الدول الأخرى.

5. يجب تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد الطبيعية والصفقات الحكومية لضمان توزيع الثروات بشكل عادل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ينبغي على الحكومة العراقية أن تكون ملتزمة بمبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتوجيهها نحو التنمية المستدامة والعادلة.

6. ينبغي على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إيران وتركيا والعراق، تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي لتخفيف التوترات وتعزيز الثقة المتبادلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من خلال التعاون المشترك، يمكن للبلدان الثلاثة تحقيق مصالحها المشتركة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

7. من الضروري تعزيز التنسيق والتعاون الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، لتحقيق التوازن في المنطقة وتفادي التصعيد الاقتصادي والسياسي. من خلال التنسيق الدولي، يمكن للمجتمع الدولي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.



السياسات التنموية في العراق ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد عام 2017

م.م علياء محمد طارش

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.د سامر ناهض خضير

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المستخلص :

لقد لجأ العراق نحو صنع سياسات تنموية تقوم على وضع الخطط والبرامج لتعزيز الاستثمار الأجنبي الذي أصبح ضرورة ملحة لاسيما بعد عام 2017، كونه العام الذي حقق به العراق مؤشرات عالية من الاستقرار الأمني والاقتصادي، وإزالة النظرة السلبية لدى المستثمرين الأجانب في إقامة استثماراتهم في العراق، التي لم تعد مصدراً لتوفير رأس المال فقط، إنما تعد اليوم مصدراً لنقل الخبرات والتكنولوجيا المتطورة في إدارة مختلف السياسات التنموية في التسويق والإنتاج وتحفيز المنافسة مما ينعكس إيجاباً على المدى الطويل في تحقيق أهداف السياسات التنموية.

الكلمات المفتاحية: (السياسات التنموية، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد العراقي).

• Abstracts:

Policies Developmental in Iraq have resorted to developing plans and programs to promote foreign investment, which has become an urgent necessity, especially after 2017, as it was the year in which Iraq achieved high indicators of security and economic stability, and removed the negative view among foreign investors in establishing their investments in Iraq, which has no longer A source only for providing capital, today it is considered a source for transferring expertise and advanced technology in managing various development policies in marketing and production and stimulating competition, which reflects positively in the long term in achieving the goals .of Policies Developmental

Keywords : (Policies Developmental, foreign investment, Iraqi economy)

المقدمة :

تعد السياسات التنموية الملأنة والفاعلة أأدى أهم الشروط التي تسهم في زيادة فرص الاستثمارات الأأبنية، والعراق أأدى الدول التي سعت إلى تأسيس سياسات تنموية هادفة تمثلت بالتشريعات والأنظمة والتعليمات التي أسهمت في تهيئة ظروف استقطاب الفرص الاستثمارية الكبيرة في مختلف السياسات الاقتصادية ولاسيما بعد العام 2017 الذي نتج عنه دحر تنظيم "داعش" الإرهابي، إذ شهد العراق استقراراً أمنياً انعكس ذلك على تهيئة الظروف المناسبة لعمل واستقرار الشركات الأأبنية في داخل العراق، ورافق ذلك استقراراً اقتصادياً نتج عنه تطور نمط الإدارة التي تهدف لتحقيق انفتاح الاقتصاد العراقي نحو النمو بعد سنوات من عدم الاستقرار واتباع سياسات اقتصادية غير مدروسة وغيرها من التحديات التي واجهتها مختلف الحكومات العراقية السابقة، فتأمن وجود الشركات الاستثمارية الأأبنية اليوم في العراق يعد مؤشر إيجابي لتجاوز الفساد المالي وضعف إدارة السياسات الانأنتاجية المرهونة بالاعتماد على الاقتصاد الريعي، وإن أنتعاش مختلف السياسات الاقتصادية يسهم بسد حاجة العراق في عملية البناء وتحقيق الإعمار لاسيما وأن الشركات الاستثمارية الأأبنية تمتلك موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا متطورة في سياسات الإدارة والعمل والتي فيما لو استأغلتها الدولة العراقية يمكن حينها أن تنتقل إلى الملاكات الإدارية والوطنية في العراق، وعليه فإن تجربة الاستثمارات والشركات الأأبنية المتطورة صناعياً وتكنولوجياً تخدم بناء الدولة في العراق الذي يحقق اليوم انجازات في المشاريع والسياسات الاقتصادية التي انتقلت إليها الخبرات وتكنولوجيا الإنتاج المتطورة التي تمتلكها الشركات الاستثمارية الأأبنية، كما أن الوعي السياسي للحكومة العراقية اليوم مرهون بمسؤوليتها في العمل الجاد والدؤوب بتوفير الضمانات والمقومات التي تسهم في جذب رؤوس الأموال والاستثمار الأأبنية، ومن جهة أخرى العمل على تخصيص المعوقات المتمثلة بحل النزاع حول الاستثمار وتهيئة الاستقرار السياسي والأمني وتوفير الحماية القانونية لمختلف السياسات الاقتصادية ودعمها الأمر الذي يسهم في الوقت الحاضر فتح المجال أمام المزيد من فرص الاستثمار الأأبنية ومغادرة فكرة الاعتماد على الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الحكومة العراقية، وذلك بالاستأغال الأمثل للموارد التي تسهم برفع معدلات النمو وتحقيق سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة، فضلاً عن تمهيدها لإمكانية الوصول مستقبلاً إلى أسواق لتصدير السلع والمنتجات مما ينعكس في نهاية الأمر بقدرة الحكومة العراقية برفع معدلات الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات في مختلف سياسات الأنشطة الاقتصادية



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

والاجتماعية والثقافية والتعليمية والمصرفية، مما يمهّد لتحقيق معدلات نمو اقتصادي داخلي وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في التركيز على واقع وآليات السياسات التنموية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017، إذ أصبح دور الاستثمار الأجنبي واضحاً بعد الاستقرار السياسي والأمني وتغير النظرة السلبية لعمل الشركات الأجنبية، فضلاً عن هبوط أسعار النفط كانت دافعاً رئيساً نحو لجوء السياسات التنموية في العراق لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية داخل المحافظات العراقية.

هدف البحث : يكمن هدف البحث في بيان أن السياسات التنموية العراقية المؤثرة والفاعلة تسهم في زيادة فرص جذب الاستثمارات الأجنبية، وتخليص العراق من أعباء الاختلالات في الموازنة بين الإيرادات والنفقات والديون الخارجية التي تعيق ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإقليمي والعالمي.

اشكالية البحث : إن عدم فعالية السياسات التنموية، يؤدي إلى وجود بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2017.

فرضية البحث : تعد السياسات التنموية واحدة من أهم الركائز الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية في العراق بعد عام 2017، كونها تقوم على توفير المستلزمات الرئيسة التي يتطلبها المستثمر، سواء أكان ذلك من حيث توفير الأدوات أم البيئة الآمنة والجاذبة التي يحتاجها الاستثمار.

منهج البحث : اعتمد البحث على منهج التحليل النظري.

هيكلة البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم بحث مفهوم وأنواع السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي، أما المبحث الثاني فقد خصص لمبحث مقومات ومعوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق، في حين جاء المبحث الثالث لمبحث السياسات التنموية في العراق : آليات ومستقبل عملها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017.

المبحث الأول : تعريف وأنواع السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي

تعد السياسات التنموية أهم وسيلة لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار الأمثل لمختلف القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثيراً التي تستقطب اهتمام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي الذي يعنى بتحقيق أهداف السياسات التنموية وتهيأ الظروف المناسبة لجذب الاستثمار بصورة عامة والاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه بصورة خاصة، وذلك إذ ما تم التعامل معه وفق آليات وبيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية مناسبة تسهم في انتعاش مختلف السياسات التنموية، وهنا لا بد من إيضاح السياسات التنموية وأنواعها.

المطلب الأول : تعريف السياسات التنموية وأنواعها

لقد وردت عدة تعاريف للسياسات التنموية يصعب في ظلها إعطاء تعريف جامع وموحد لها؛ وذلك نظراً لتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى مثل التخطيط والسياسات الاجتماعية والبرامج التنموية واستراتيجية التنمية وغيرها من المفاهيم التي ترتبط بالتنظيم والإدارة لشؤون المجتمع والدولة، ويمكن ذكر بعض التعاريف للسياسات التنموية.

أولاً : تعريف السياسات التنموية : تعرف السياسات التنموية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بتنمية البنى الاجتماعية القائمة على التجانس والانسجام في علاقتها مع النظام السياسي، وتوجيه السياسات العامة وأنشطة الدولة باتجاه خدمة وتحقيق متطلبات المجتمع بصورة متوازنة، وبأفضل النتائج التنموية الممكنة في إطار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم على مجموعة القواعد والآليات والتشريعات التي تسنها الدولة لأداء وظائفها ومهامها، ومثل ذلك السياسات التوزيعية التي تعكس عدالة وآلية التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (1).

كما تعرف السياسات التنموية : بأنها مجموعة من المبادئ والقرارات التي تتضمن المشاركة صنع السياسات التنموية التي تتوصل لها الحكومة ومختلف الجماعات والتنظيمات والقوى السياسية والإدارية المهنية والاجتماعية على إطار ديمقراطي، ويتم تحديد السياسات التنموية بمجموعة من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تأخذ الطابع التشريعي في أغلب الأحوال لتحقيق الأهداف التنموية (2).

بناءً على ما سبق ذكره يمكننا القول: بأن السياسات التنموية تشير إلى مجموعة القرارات والأنشطة التي تهدف إلى حفظ الكرامة الإنسانية وتعزيز التنمية المستدامة واستمرار الحياة بشكل أفضل، وذلك بتحقيق الاحتياجات الإنسانية على

(1) يوسف حسن يوسف، ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، ص 240.

(2) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والبيئي، وحفظ التماسك بين هذه المستويات هو المبدأ الرئيس في السياسات التنموية.

ثانياً: أنواع السياسات التنموية : تتعدد أنواع السياسات التنموية تبعاً للمجالات التي تعنى بها ومنها :

السياسات التنموية الاجتماعية : وتتضمن مجموعة من الخطوات والأساليب والمشاريع التي بموجبها يتم نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفاهية والرعاية، وذلك لأجل تحقيق الأهداف العليا للدولة المتمثلة بتحسين أوضاع المجتمع التي تمر بسلسلة من القرارات، التي تهدف إلى تخليص الفرد والمجتمع من التخلف الذي يشكل عقبة أمام أهداف السياسات التنموية التي يتم تنفيذها بواسطة شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة والمؤسسات(1).

السياسات التنموية القانونية : وتتضمن مجموعة من المسارات وآليات العمل القانوني والعلاقات الإدارية التي تحدد الأنشطة والعلاقات بين الناس، وتعمل على تهيئة الفرصة لمساحة واسعة من الديمقراطية للنقابات والمؤسسات والمنظمات الشعبية التي تعنى برعاية حقوق المرأة والطفل والطالب والعامل والفلاح والجندي وغيرها، وذلك في ظل بيئة قانونية وبنية تحتية مناسبة وملائمة ترسم في سياستها التنموية أسس ومفاهيم التنمية البشرية التي تعزز المشاركة الاجتماعية في مختلف القطاعات الاقتصادية (2). وهذا التعريف يتجه نحو أبعاد دور الدولة وعدم تدخلها، إذ إنه يركز على السياسات الاجتماعية والجهود الأهلية والعلاقات التفاعلية بين الناس من دون الإشارة إلى الأهداف والغايات والوسائل التي يتم بموجبها تنفيذ السياسات التنموية.

السياسات التنموية الاقتصادية : وتتضمن مجموعة الخطط والبرامج التي تقوم بها الدولة، إذ تأخذ على عاتقها مسؤولية توزيع الدخل بطريقة عادلة تحسن وضع الفقراء في المجتمع، وذلك بواسطة السياسة التنموية الاقتصادية الهادفة إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة، فضلاً عن اللجوء لسياسة خفض تفاوت الدخل الذي يؤثر سلباً في عملية التنمية الاقتصادية والتعليم واشبع حاجة الأفراد والنمو السكاني وإعاقه تكوين رأس المال البشري (3).

السياسات التنموية البيئية : وتتضمن مجموعة البرامج والمناقشات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي حماية الاقتصاد من الفقر والهجرة التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لاسيما أن بعض الخطط التنموية لا تعطي الأهمية لسياسات مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره في حملاتها التسويقية ذات الصورة المنفصلة عن الواقع، مما ينبغي وجود تدابير عملية تعزز البعد الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز التكامل في الخطط التنموية الاستثمارية والبرامج التي تعود بالمنفعة على سياسات التنويع الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة ضمن الالتزامات المناخية الدولية (4).

المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه

لقد وردت عدة تعريفات لمفهوم الاستثمار الأجنبي تعكس طبيعته العملية المركبة التي تجمع ما بين العناصر الاقتصادية والقانونية والسياسية التي تتطلب الوقوف عندها لاسيما بعد أن ازدادت أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في خطط وأهداف السياسات التنموية التي اندفعت نحو الاستعانة بالاستثمار الأجنبي لمواجهة مختلف الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهنا نعرف الاستثمار الأجنبي أنواعه.

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي: يعد الاستثمار الأجنبي من المفاهيم الحديثة التي شغلت اهتمام الكتاب والباحثين ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه " كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر إذ يعد استثماراً أجنبياً، فكل استثمار يجري في الخارج لموارد يملكها بلد من البلدان ولا يكون المستثمر الأجنبي دولة أو مجموعة من الدول فقد يكون شركة أو مجموعة من الشركات" (5). وهنا يمكننا القول : أن هذا التعريف يغلب عليه الصيغة والطابع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي

(1) أحمد النكلاوي، علم الاجتماع وقضايا التخلف : دراسة تحليلية برؤية ماكروسكوبية، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989، ص 102-109.

(2) حمود علي خير، مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2018، ص 117.

(3) حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 68.

(4) رشيد البرزيم، سياسات الحد من التغير المناخي في دول الخليج العربية، في مجموعة مؤلفين: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022، ص 232.

(5) هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين إنموذجاً، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 13.



كما يعرف الاستثمار الأجنبي من خلال الاستعانة بـ "المال المستثمر" إذ يوضع بيان تفصيلي للأموال المستثمرة المراد استخدامها في مجالات المحددة للاستثمار في التشريع، إذ يتضمن انتقال أحد عوامل الإنتاج كالألات والمعدات والنقود والأوراق المالية من الخارج إلى الدولة المضيفة (4). ويلاحظ في هذا التعريف يغلب عليه الجانب القانوني لمفهوم الاستثمار الأجنبي، أما من الناحية السياسية يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه حركة انتقال لرؤوس الأموال سواء أكانت مادية كالنقود أم معنوية كالمعرفة والتكنولوجيا والألات من دولة المستثمر خارج الحدود الوطنية لدولة ما إلى الدولة المضيفة التي يتجه إليها الاستثمار الذي يستهدف تحقيق الأرباح في تمويل المشاريع التي تعتمد في الغالب على رأس المال الأجنبي، ولكن بشرط عدم الخروج عن تشريعات وقوانين الاستثمار والخطط والسياسات التنموية للدولة.

ثانياً : انواع الاستثمار الأجنبي : ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما :

الاستثمار الأجنبي المباشر : هو استثمار طويل الأمد في أصوله الإنتاجية تعكس منفعة المستثمر الأجنبي إذ يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة الفرد أو المؤسسة أو الشركة المقر على المشروع المقام في اقتصاد آخر، كما أن المستثمر الأجنبي يكون له الحق في أن يمارس درجة تأثير مهمة في إدارة المشروع القائم في الخارج غير بلده الأم "البلد المستقل" إذ تحتفي الهوية الحقيقية للمستثمر الأجنبي ويمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي عبارة عن إنشاء للمشاريع الجديدة أو توسيع للمشاريع القائمة سواء أكان تمويلها بالكامل من المستثمر الأجنبي أم أنه يمتلك أسهم في شركات دولية متخصصة أو مؤسسات مالية استثمارية (2). هنا يمكننا القول : إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس فيه المستثمر حقه المباشر في الرقابة ومتابعة إدارة المشروع واتخاذ القرار بما يحقق مصلحته فضلاً عن اختياره طبيعة المشاريع التي يستثمر فيها أمواله.

الاستثمار الأجنبي غير المباشر : وهو استثمار قصير الأمد لأسابيع وأشهر قليلة، إذ يأخذ شكل تملك الأجانب للسندات الخاصة أو الحكومية والأسهم في البلد المضيف وذلك بقصد المضاربة والاستفادة من فرق الأسعار والحصول على أرباح من السندات ذات الفائدة الثابتة والأسهم، ولكن هذا النوع لا يعطي المستثمر الأجنبي الحق في الرقابة والمشاركة في تنظيم وإدارة المشاريع الاستثمارية، إذ لا يجوز للأجانب من الأسهم ما يخولهم الحق إدارة المشروع ويتم التمويل من قبل مؤسسات كـ(البنوك وصناديق الاستثمار والمستثمرين المؤسسين مثل شركات التأمين) (3). هنا نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر محصور بنطاق مالي يتضمن تحويل رؤوس الأموال فقط ولا يعطي الحق للمستثمر الأجنبي الاستقرار لمدة أطول، فالهدف منه تحقيق أرباح سريعة في وقت قصير.

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

إن الوجود الفاعل والمؤثر للسياسات التنموية في العراق يكمن في توظيفها لمختلف المقومات المرتبطة بتهيئة المناخ المناسب لعمل الشركات الاستثمارية الأجنبية التي تتوافر لديها الخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية، فاستقرار الواقع السياسي والأمني ووجود التشريعات المنظمة لعمل وحماية الاستثمار الأجنبي يسهم في تنمية وتطور مختلف القطاعات كالسكن والكهرباء والصحة والمصارف والتعليم والزراعة، إلا إن غياب مقومات الاستثمار شكل تحدياً أمام عمل وجذب الشركات الأجنبية، إذ فضلت الشركات الاستثمارية العمل في القطاع النفطي؛ كونه قطاع ضامن للأرباح الوفيرة والسريعة، إلا إن ذلك لم يمنع السياسات التنموية التي تمتلك الآن الفرصة المواتية للتغلب على المعوقات واستغلالها كافة لجذب الاستثمار الأجنبي لمختلف القطاعات، لاسيما بعد هزيمة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي تطلع العراق لدخول مختلف الشركات المتعددة الجنسيات لإعادة البناء وأعمار المحافظات وتحقيق معدلات نمو وازدهار للاقتصاد العراقي وهذا ما سيتم بحثه في مطلبين.

المطلب الأول : مقومات السياسة التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

يتمتع العراق بالعديد من المقومات والمزايا الاقتصادية التي تجعله محط اهتمام العديد من الشركات الاستثمارية الأجنبية، بسبب تعدد الموارد والثروات والظروف المواتية مما يجعل منه بيئة استثمارية جاذبة ملائمة لتحقيق أهداف السياسات التنموية الفاعلة التي تضعها الحكومة العراقية، في سبيل تحقيق رفاهية واستقرار المجتمع والدولة، مما يؤدي إلى تنمية قطاعات الدولة في المجالات كافة. يمكن إدراج اهم المقومات الاستثمارية في العراق على النحو الآتي:

(1) عقيل كريم صغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص19.

(2) عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص55-56.

(3) عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2012، ص 20.



الموقع الجغرافي المميز : يحظى العراق بموقع جغرافي مميز يربط بين القارات الثلاثة (آسيا، أفريقيا، وأوروبا) مما يجعله يشكل بموقعه هذا أقصر الطرق التي تربط المحيط الهندي بالبحر المتوسط، وعليه فالسياسات التنموية في العراق سعت إلى استغلال الممر التجاري المهم الذي يتمتع به العراق لأجل جذب الشركات الاستثمارية في إقامة مناطق حرة في خور الزبير المرتبطة بميناء "أم قصر" في البصرة التي ساعدت في تنشيط عملية التبادل التجاري (1)، فضلاً عن ذلك فقد تم تخصيص مناطق حرة تابعة إلى "هيئة المناطق الحرة" في محافظة نينوى والأنبار مما يسهم بدوره في تنشيط بيئة أعمال تكافح من أجل تحقيق أهداف التنمية الجاذبة للاستثمار الأجنبي الذي يدخل بمنظومة من علاقات التبادل التجاري للسلع والخدمات في المناطق الحرة لتسهيل التعاون الصناعي والتبادل التجاري مع المستثمرين الأجانب منذ عام 2009 تم إنشاء سبعة مناطق حرة في اختيار نشاطها الاقتصادي والشكل القانوني لنشاط الشركة الاستثمارية التي لا تخضع للضرائب والرسوم الجمركية ولا إلى ضوابط الاستيراد والتصدير، ثلاثة مع إيران واثنين مع تركيا واثنين مع سوريا، فضلاً عن هذه المناطق تم إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والعراق، وعليه فإن كل هذه التسهيلات التي يقدمها العراق يمكن أن تسهم في المستقبل في تحقيق خطط وبرامج السياسات التنموية (2).

واستناداً إلى ما سبق ذكره فإن العراق يحتل موقع استراتيجي مهم بين دول وأسواق العالم، إذ يشكل نقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة البرية والبحرية والجوية، بتعدد منافذه الحدودية التي تجعله مكاناً لإقامة عدداً من المناطق الحرة كخطوة لتسهيل التبادل التجاري التي لجأت إليها التخطيط التنموي في العراق في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بجذب أكبر عدد ممكن من الشركات الاستثمارية.

الموارد الطبيعية: يتمتع العراق بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية التي تشكل مقوم أساس لجذب الشركات الأجنبية التي ترغب بالعمل في العراق بعد توفير المستلزمات اللوجستية والفنية التي تسهل عمل الشركات الاستثمارية الأجنبية لاسيما في "المناطق الحرة" الأمانة التي يتم فيها تهيئة ظروف وموارد العمل (3)، فالثروات والمعادن التي يمتلكها العراق كالكبريت والفوسفات والغاز الطبيعي والنفط الذي يشكل نسبة 11% من إجمالي احتياط العالم، فالمناطق الشمالية الشرقية والصحراء الغربية في العراق يوجد فيها احتياطات نفطية تقدر بـ (112) مليار برميل غير مستثمر من الاحتياطي النفطي، وتمثل هذه ثروة للعراق ومصدراً للدخل في حال تصديرها أو استخدامها كمادة أولية وطاقة للعديد من الصناعات المعدنية والبتروكيمياوية التي عند إنتاجها تعطي العراق ميزة وضع سياسات تنموية استثمارية فاعلة، ومن جهة أخرى تمثل عنصراً أساسياً يجذب العديد من الشركات الاستثمارية الأجنبية (4)، لاسيما أنه من المتوقع أن يفوق احتياط العراق من النفط الدول الخليجية إذ ما تم إنجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تخضع لمسح جيولوجي ولم يتم فيها استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، ولا بد من الإشارة إلى أن العراق يمتلك (73) حقلاً للبتترول، وبتراوح عدد آبار النفط المنتجة بين (1500-1700) يتوقع أن تصل عدد الآبار لـ (100) بعد إنجاز عمليات التنقيب في البصرة وميسان التي تضم 75% من احتياطي النفط، وتسهم إيرادات القطاع النفطي في تمويل وسد احتياجات السياسات التنموية في العراق الذي لا يخفى تأثيراته بالتغيرات والأحداث الاقتصادية العالمية إذ أدت إلى تغير سعر النفط، فبعد أن كان سعر برميل النفط (60) دولار 2007، وبعد العام 2016 وما تلاه من سنوات لاحقة تراجعت أسعار النفط ما بين (20-60) دولار (5)، كما يمتلك العراق 6% من احتياطي "الغاز الطبيعي" في العالم، وإنه من المؤمل في المستقبل أن يجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ذلك يمتلك العراق رمل الزجاج وخامات الحديد والنحاس والفوسفات بكميات تصل (2000) مليون طن في عكاشات بالصحراء

(1) ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، 2018، ص 82.

(2) أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص ص 217-225.

(3) محمود المظفر، بناء المجتمع المعرفي: خطوة نحو الأمام، ط1، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2020، ص ص 79-80.

(4) سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، العدد (9)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة- النجف، 2008، ص 210.

(5) همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، بغداد، 2017، ص 14.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الغربية(1). وعليه تتجه الاستثمارات العالمية نحو العراق كونه يمتلك ثروة "هيدروكربونية" كبيرة يرافقها العدد الكبير من السكان الذي يتطلع الى تلبية احتياجاته الكثيرة في مختلف الهياكل والقطاعات الإنتاجية الأمر الذي يقدم دافعاً ونطاقاً كبيراً من الفرص للاستثمار الأجنبي في العراق (2).

السكان وقوة العمل : يمتلك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية العاملة التي تنظر إلى القطاع النفطي بكونه يسهم في ارتفاع حجم التوظيف الحكومي، فالأجور المرتفعة الناتجة من تصدير النفط تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحسين الخدمات للسكان(3)، التي من شأنها أن تمارس تأثيرين أساسيين في الاستثمارات الأجنبية، إذ أنصب الأثر الأول على جانب الطلب، فممو السكان في العراق بوتيرة عالية أدى إلى اتساع حجم السوق وذلك نتيجة لزيادة الطلب، أما الأثر الثاني فقد أنصب على الانخفاض في تكاليف الإنتاج، وذلك نتيجة لانخفاض الأجور التي تنتج عن الزيادة في عرض العمل، ولابد من الإشارة هنا إلى أن انخفاض المستوى النسبي لأجور الأيدي العاملة في العراق إلى جانب توافر المهارات البشرية وبكاف منخفضة نسبياً، أدى إلى بروز ظاهرة عرض قوى عاملة ذات أجر منخفض يشكل في المرحلة الراهنة ميزة نسبية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتطور الاقتصاد العراقي (4)، فالعراق بموارده البشرية الهائلة وبأسواقه المحلية الكبيرة وبقوة العمل البشرية التي تزيد عن (10) مليون شخص يشكلون قرابة 40% من عدد السكان البالغ عددهم 43,53 مليون نسمة بحسب إحصاء عام 2021، وتجاوز السكان في العراق حدود (45) مليون نسمة بحسب التقرير الأمريكي لمسح تعداد سكان العالم في شهر شباط عام 2023 (5)، وهنا نرى أنه عندما توجد زيادة في عدد السكان فإنه من الطبيعي أن تكون الأجور منخفضة التي يجذب إليها الاستثمار الأجنبي فمن الطبيعي أن تكون هنالك حاجة إلى أسواق لتوفير السلع والخدمات.

السوق العراقية: يعد العراق من البلدان ذات الأسواق الصاعدة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، فحجم ونمو السوق المحلي في العراق يجذب ووجود الشركات الاستثمارية الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تسعى دائماً في الحصول على الأسواق والقدرة الشرائية(6)، وعليه فوجود الاستثمار الأجنبي في الأسواق العراقية لا سيما بعد قانون الاستثمار رقم(13) عام 2006 أعطى للمستثمر الأجنبي الحق في التداول بالأشهر والسندات في سوق العراق للأوراق المالية، واكتساب العضوية في الشركات المساهمة المختلطة والخاصة(7)، مما أسهم في خلق المناخ الاقتصادي والإداري والقانوني المناسب لاستقبال الاستثمار الأجنبي بعد أن بذلت السياسات التنموية في العراق جهوداً كبيرة في سبيل تأهيل الهياكل الارتكازية للاقتصاد العراقي وذلك بتوفير الموارد المالية من الاستثمار الأجنبي لإعادة الأعمار وتحقيق التنمية المستدامة(8)، وهو ما أكدته خطة التنمية الوطنية(2010-2014) بأهمية النهوض بالجانب التنموي للتعليم والسكن والاتصالات واستحداث فرص العمل مما ينعكس بدوره على جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعوض العجز في "المدخرات الوطنية" المخصصة للاستثمار لاسيما في قطاع الكهرباء والنفط الذي يعد الممول الأساس لاستدامة التنمية والحد من عبئ الديون الخارجية والعجز في الموازنة وعدم القدرة على المنافسة في سوق الخدمات والسلع(9).

(1) المصدر نفسه، ص ص 14-15.

(2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الأونكتاد، جنيف 25 حزيران 2013، ص2.

(3) أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، مصدر سبق ذكره، ص191.

(4) علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق: (الفرص والتحديات)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2011، ص 29.

(5) وسن احسان عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، في مجموعة مؤلفين: التحديات الأمنية والسياسية للاستثمار في العراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024، ص12.

(6) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي كاتريونا برفيلد وآخرون، الفرصة للجميع : تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2018، ص29.

(7) المادة (2/11) من قانون الاستثمار العراقي عام 2006.

(8) حافظ مهدي، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة ط1، منشورات الجمل، بغداد، 2009، ص99.

(9) علاء شوكت الدليمي، واقع الاستثمار الأجنبي في العراق وآفاقه في المستقبل، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد(37)، بغداد، 2023، ص ص 251-252.



واستناداً إلى ما سبق ذكره نرى أن السوق العراقية هي سوق استهلاكية كبيرة تهتم المستثمر الأجنبي الذي يمتلك مهارات تسويقية عالية تبحث نمو ومستقبل السوق ونصيب الفرد من الدخل وتفضيلات المستهلكين للخدمات والسلع الخارجية من جانب، ومن جانب آخر تبحث عن مدى تحقيق المستويات المختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومتى ما تحققت هذه الجوانب تزداد أهمية السوق العراقية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

تنوع القطاعات الاقتصادية : يتمتع العراق بثروات متنوعة لمختلف القطاعات الاقتصادية التي يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، ويأتي في مقدمة هذه القطاعات أولاً: قطاع السياحة : يتميز قطاع السياحة في العراق بالتنوع الذي يجذب السائحين الأجانب ويستقطب تشغيل الأيدي العاملة المحلية والأجنبية، فالمواقع الأثرية والأسواق التراثية والطبيعة التي تتميز بها المحافظات الشمالية وأهوار الجنوب وبحيرات الغرب والوسط، وتشكل السياحة الدينية المتمثلة بالمرقد المقدسة في بغداد وسامراء والنجف و كربلاء، بيئة سياحية فاعلة جاذبة للاستثمار الأجنبي الذي يمتلك العديد من الخبرات والمهارات في إدارة القطاع السياحي، ويتحقق هذا الأمر عندما تكون هنالك سياسات تنموية فاعلة قادرة على تهيئة المناخ الاستثماري الذي يتحقق في ظل الاستقرار الأمني والسياسي وتوفير البنية التحتية من وسائل نقل والاتصال والخدمات والفنادق (1).

ثانياً: قطاع الصناعة : تمتلك الحكومة العراقية (192) مشروعاً صناعياً يعمل فيها ما يقارب (500) ألف فرد، إلا إنها ذات إنتاجية قليلة مما دفع الدولة العراقية بالاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بكونه يمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى تطور الصناعة (2)، وبالرغم من أن وزارة الصناعة العراقية تمتلك 65 شركة في مختلف القطاعات الصناعية وأكثر من (204) معملاً معروض للاستثمار الأجنبي ليس على أساس البيع إنما على أساس الشراكة، ويقدر حجم الاستثمار فيها بنحو (4) مليارات لإعادة تأهيلها لاسيما الشركة الدوائية وشركة البتروكيماوية والقطاعات الإنشائية الأولية التي تستثمر فيها الشركات الأجنبية، وفي هذا الشأن سعت وزارة الصناعة في عام 2022 لتعديل قانون الاستثمار المعدني رقم 91 لسنة 1988 بما يحقق أهداف السياسات التنموية في المرحلة الراهنة ويتناسب مع القوانين السارية في ظل توجه هيئة المسح الجيولوجي نحو استغلال الموارد المائية الأمر الذي يعكس إيجاباً نحو جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسد جانب من التنمية الاجتماعية وذلك بتوفير فرص العمل ودعم الصناعة والمنتوج الوطني (3).

ثالثاً: قطاع الزراعة: يعد العراق من البلدان ذات التنوع الطبيعي التي تتميز بصلاحيه أراضي للزراعة، إذ ينتج مختلف المحاصيل الزراعية التي تشكل مقوماً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى العراق التي احتل فيها القطاع الزراعي ما بين عامي (2008-2016) نسبة 5.1% بمبلغ (67.870.299) مليون دولار، ونظراً لأهمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بكونه الركيزة الأساس لتوافر أكبر قدر ممكن من احتياجات السكان الغذائية، فضلاً عن المواد الخام للصناعات التحويلة، فإنه يسهم بتوافر فرص العمل للسكان وتوليد إيرادات لسد النفقات العامة للدولة (4)، إلا إنه في الوقت الحاضر وفي ظل محدودية الأراضي القابلة للزراعة يحتاج القطاع الزراعي العراق إلى حوالي (7.2) مليار دولار وذلك لتغطية احتياجاته الأساسية، و (3) مليار دولار لغرض إقامة المشاريع الزراعية، فضلاً عن الحاجة إلى (4.2) مليار دولار لغرض المشاريع في الموارد المائية، واليوم توجد هنالك رغبة من الحكومة العراقية لاستقبال الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي، وذلك باستغلال مساحة من الأرض وزراعتها لمدة من (2-5) سنوات كما هو الحال مع قطاع النفط والتعدين والخدمات والسكن وغيرها (5).

رابعاً: قطاع العقارات والسكن: يعد الاستثمار في قطاع السكن والعقارات أمر ضروري لنمو الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق، فالسياسات التنموية بما تتخذها من إجراءات وما تقدم من تسهيلات لعمل الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والسكن الذي يعاني التدهور بحكم التكوين والمحتوى الاستيرادي للاستثمارات السكنية منخفض

(1) همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، مصدر سبق ذكره، ص ص 15-16.

(2) آمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، 2023، ص 75.

(3) وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 9-10.

(4) ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، مصدر سبق ذكره، ص ص 89-90.

(5) آمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، مصدر سبق ذكره، ص ص 76-77.



بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، فإن ضرورة الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والسكن أهمية بالغة لتنشيط الصناعات الإنشائية والهندسية فضلاً عن توفير فرص العمل بشكل كبير يسهم في معالجة مشكلة البطالة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية (1).

وإن في سبيل معالجة أزمة السكن في العراق التي تفرض نفسها بقوة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، مما يتطلب تشجيع وتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب في بناء مشاريع العمارات السكنية والشقق لسد العجز السكني، ونظراً للطبيعة المدن العراقية التجارية والدينية والصناعية التي ازدادت أهميتها في خطط السياسات التنموية في استراتيجيتها الشاملة نحو تعزيز القطاع الخاص والأجنبي في البناء السكني والتمويل له الذي يعكس ضرورة التوجه نحو بناء الآلاف من الوحدات السكنية في مختلف المحافظات والمدن العراقية التي تشكل مقوم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية (2).

رابعاً: قطاع البنية التحتية : من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، ينبغي أن يكون هنالك قاعدة متينة من البنى التحتية التي تحقق أهداف السياسات التنموية، وفي سبيل ذلك توجه العراق نحو طلب القروض والمنح من البنك المركزي بمليارات الدولارات لأجل تمويل مشاريع البنى التحتية في قطاع الكهرباء والصحة والتعليم والنقل والري والاتصالات والسوق (3)، وهنا أصبحت الشركات الأجنبية أكثر استعداداً للعمل وإعادة بناء البنية التحتية في العراق لاسيما في قطاع النفط والاستخراج السكن والصناعة وبناء المستشفيات والمدارس والفنادق وشبكات الاتصال (4)، ومن أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في العراق من 2013-2017 هي كل من: Emaar Properties، الروسية Gazprom، Royal Dutch Shell Plc، الإماراتية Abu Dhabi Water and EAuthority، الأمريكية Exxon Mobil، الهولندية (5).

توظيف التكنولوجيا الحديثة: إن مواكبة التطور التكنولوجي وادخال التقنية الجديدة ونقل المهارات والمعرفة من قبل الشركات الاستثمارية الأجنبية إلى الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية في العراق، يسهم في زيادة الإنتاج ومساعدة المستثمرين المحليين فنياً في الوصول إلى الأسواق العالمية، وذلك بفضل التقنية الحديثة والخبرة التي تمتلكها الشركات الاستثمارية في اتصالها بالأسواق العالمية (6)، وإنه منذ عام 2017 توجه العراق صوب التجارة الإلكترونية التي تعد أداة لفهم وتحديد الحلول الملائمة للسياسات التنموية العامة الهادفة إلى تسخير الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، فتنفيذ نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية من قبل مختلف الشركات الاستثمارية في العراق، أدى إلى انضمامه رسمياً إلى بوابة GER.CO التي تتيح النفاذ المباشر لمواقع الشبكة الرسمية لتسجيل الأنشطة التجارية وتقييم مدى سهولة استخدامها، كمبادرة مشتركة بين الاونكتاد وشبكة مؤسسة كوفمان العالمية لريادة الأعمال ووزارة الخارجية الأمريكية (7).

وبناءً على ما سبق ذكره فإن من لوازم الحوكمة وتحقيق التنمية الاقتصادية هو العمل على تطوير الجانب التقني والإلكتروني في العمل الإداري ولاسيما في الجانب الاستثماري، وفي هذا الجانب تمثلت هيئة استثمار بغداد باستحداث نظام إلكتروني "منصة المشاريع الاستثمارية" أنشأت بموجب الأمر الديواني (22) لسنة 2020 في خطوة متقدمة وفاعلة لتوظيف الثورة التكنولوجية في مجال المشاريع الاستثمارية ومرآحلتطورها وانجازها بكل شفافية وفاعلية فضلاً عن تقديم أفضل الخدمات بصورة أسرع لمختلف الشركات الاستثمارية في العراق (8)، وعليه فإن توظيف التكنولوجيا والاستغلال الأمثل لها هو جزء من أهداف السياسات التنموية في العراق التي تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي وتحسين الإنتاج

(1) أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(2) وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(3) أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (23)، بيت الحكمة بغداد، 2010، ص 19.

(4) وسن عبد المنعم، التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 11.

(5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، ص 70.

(6) علي قاسم العقبى، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (19)، جامعة البصرة، 2011، ص 16.

(7) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد لعام 2020.

(8) علي حميد عبيد، المؤسسات ودورها في تفعيل السياسة الاستثمارية في العراق بعد العام 2005: بغداد انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، بغداد، 2022، ص 121.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

وظروف العمل، للوصول إلى اقتصاد السوق العالمي لتأسيس قطاع خاص نشط يعزز في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ويسهم في التغلب على المعوقات كافة التي تقف أمام جذب الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني : معوقات السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي في العراق

عندما يتوجه الاستثمار الأجنبي للعمل وإقامة المشاريع الاستثمارية في دولة ما فإنه يبحث عن سياسات تنموية تحقيق مصالحه وتأمين مشاريعه، وبعد العراق من أهم الدول التي تتمتع بعدة ثروات تجعله محط أنظار لعدد من الشركات الاستثمارية الأجنبية، إلا أن الواقع العراقي يعاني جملة من المعوقات التي تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى التراجع عن قراره في العمل، ومن ثم تكون هذه العوائق عاملاً يؤثر سلباً على ضمان استمرار واستقرار الاستثمار الأجنبي في العراق ومن أهم هذه العوائق هي :

سوء الاستقرار الأمني والسياسي : تؤثر سوء الأوضاع الأمنية والسياسية التي عانى منها العراق على المناخ الاستثماري المتضمن مجموعة السياسات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في ثقة المستثمر الأجنبي، فاستقرار الأوضاع السياسية والديمقراطية وطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية في العراق تشكل عوامل جذب للاستثمار الأجنبي، لكن عندما يغيب استتباب الأمن واستقرار الأوضاع السياسية تتعرض الشركات الأجنبية لمختلف المخاطر، يؤدي إلى تراجع الكثير من الشركات الأجنبية التي أعلنت بتوجهها نحو تأهيل البنى التحتية وإعادة أعمار العراق (1).

فالمناخ السياسي والأمن غير المستقر في العراق يؤثر في خطط وأهداف السياسات التنموية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والتخلص من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الحروب والنزاعات وعدم توفر البنية التحتية، إذ أوضح مؤشر قياس المخاطر الذي بموجبه يتم قياس المخاطر السياسية والأمنية المتعلقة بالاستثمار لـ(140) دولة بضمنها (18) دولة عربية، بأن العراق يقع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً خلال الفترة من (2004-2010)، لكن سرعان ما هبط ترتيب العراق لمجموعة الدول المرتفعة المخاطر جداً للفترة من (2014-2018) بسبب وجود تنظيم "داعش" الإرهابي وسيطرته على بعض المدن والمحافظات العراقية(2)، مما يزيد كلفة الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية الأجنبية في جميع أنحاء العراق؛ فالمستثمر الأجنبي يوظف رؤوس الأموال في قراره للعمل والاستثمار المباشر الطويل الأمد ينظر للوضع السياسي والأمني في عموم البلاد وليس بشكل جزئي، مما يجعل الشركات الاستثمارية الأجنبية في العراق تعتمد على الشركات الأمنية والقوات العسكرية التي تساندها للحماية لاسيما في القطاع النفطي الذي يحقق عوائد مالية مرتفعة يشكل حافزاً للشركات الاستثمارية الأجنبية في تحمل درجة الخطورة العالية، التي حاولت الدولة العراقية الحد منها بواسطة تشريع القوانين التي تدعم وجود وجذب الاستثمارات الأجنبية ولكن من دون جدوى بسبب الوضع السياسي والأمني غير المستقر الذي يؤثر في جذب تدفق الاستثمار الأجنبي(3)، الذي انخفض واضح في عام 2016 بلغ 6.256 مليون دولار وبمعدل التغير السنوي بلغ 17.40-%، وفي عام 2017 بلغ 5.032 مليون دولار وبمعدل التغير السنوي بلغ 19.56-% (4).

ويمكن القول: إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق يعد عائقاً سلبياً يواجه السياسات التنموية التي تستهدف إزالة العوائق السياسية والأمنية التي تؤدي إلى عدم استقرار عمل الاستثمار الأجنبي في العراق، إلا إن ذلك لم يمنع الشركات الأجنبية من العمل بالرغم من كثرة التهديدات التي تتعرض لها الأمر الذي يتطلب من الحكومة العراقية مكافحة الإرهاب وسن القوانين والتشريعات التي تدعم توجهات السياسات التنموية وتضمن بقاء وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ضعف التشريع : إن غياب قوانين حماية الاستثمار الأجنبي في العراق وعدم ثبات التشريعات المنظمة لعمل المشاريع الاستثمارية تشكل إطار قانوني غير جاذب ومعوق يقف بوجه السياسات التنموية وآلياتها في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا إنه عندما يكون هنالك اهتمام من قبل السياسات التنموية بقوانين المنافسة والرسوم الجمركية وحماية المستهلك ومنع

(1) علي شهاب أحمد صباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص: الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص ص 219_220.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد(5)، المجلد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، آب 2021، ص 2.

(3) فاروق فياض حسن ومحمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (10)، 2015، ص 369.

(4) تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي (2004-2017).



الاحتكار، فإنه عند تفعيلها في العراق تعطي المستثمر الأجنبي توجه إيجابي للعمل، وبالعكس من ذلك حينما لا يجد الاستثمار الأجنبي الضمانات القانونية الكافية لفض المنازعات التجارية يلجأ إلى الاستعانة بمختلف الآليات الدولية والتحكيم الأجنبي غير العراقي لفض النزاع بينه وبين أية قطاع عام في العراق (1).

وبالرجوع إلى القوانين المنظمة لعمل والملكية للمستثمر الأجنبي حددها القانون العراقي عام 1951 الذي اعطى حق التسجيل والملكية الأجنبية في حين لم يشير قانون 1971 حق حماية الملكية ووجود الشركات الأجنبية (2)، وعلى الرغم من أن قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام 2006 الذي حل محل قانون الاستثمار رقم (62) لعام 2000، وتعديلاته اللاحقة في عام 2010 و 2013 و 2015 أعطى الاستثمار الأجنبي العديد من التسهيلات والمزايا، إلا أن هذا القانون حصر الاستثمار الأجنبي على السندات والأسهم من دون الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر، يضاف إلى ذلك أن هذا القانون لم يعطي الحق للوسيط الأجنبي في العمل (3)، أما قانون الاستثمار المعدل رقم (7) لعام 2010 المتضمن بيع أراضي وإيجار عقارات الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار مع إمكانية افتتاح "مركز تحكيم تجاري في العراق"، إلا أن هذا القانون لم يستطع توفير البيئة التشريعية التي توفر وتؤمن الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي، وبعد ذلك جاء تعديل قانون العمل الخاص بالاستثمار الأجنبي وذلك في عام 2015 وهو في نسخته تعديل لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، الذي تضمن توظيف العمالة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية المجازة بمقتضى قانون الاستثمار الوطني، وبعد ذلك جاء قرار مجلس الوزراء رقم (53) لسنة 2018 الذي تضمن العمل على تهيئة المناخ السليم لعمل الاستثمار الأجنبي في العراق من ناحية الرؤيا والاستراتيجية والحماية (4)، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كثرة التعديلات التشريعية لقانون الاستثمار والاجتهادات غير الثابتة وتدخل المكونات السياسية في العراق بواسطة نفوذهم ومكانتهم السياسية بالضغط على قرارات الهيئة الوطنية للاستثمار والأمانة العامة لمجلس الوزراء وعلى مالكي الأراضي أو الأراضي المخصصة للاستثمار يسهم في منحه لمؤسسات وجهات غير كفؤه هدفت إلى الحصول على المقاولات الثانوية أو إلى دفع الأتوات لها مثل الجماعات الخارجة عن القانون والعشائر، الأمر الذي أسهم في ضعف جذب الاستثمار الأجنبي في العراق الذي يعد بأمس الحاجة اليوم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تحقق أهداف السياسات التنموية وتتجاوز ما يعانيه المستثمر من البيروقراطية الإدارية في الحصول على الأراضي المخصصة للمشاريع الاستثمار (5).

وبناءً على ما سبق ذكره يمكن القول: أن الاستثمار الأجنبي يفضل العمل في ظل البيئة الاستثمارية المستقرة قانونياً تحمي وجوده ومشاريعه، فمقدرة قانون الاستثمار العراقي تتضمن الالتزام على ما جاء في عقود الاستثمار من ناحية المستثمر الأجنبي الذي يتعهد بنقل خبراته العلمية والتجارية وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات وتوسيعها، أما من ناحية الحكومة العراقية فتتعهد بتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي، مما يتطلب تحسين الإطار التشريعي لقوانين الاستثمار بما يتطابق مع المعايير الدولية التي يحقق فيها الاستثمار الأجنبي معدلات نمو اقتصادي كبير وهذا الأمر مرهون أيضاً بتحقيق التغييرات السياسية التي تغلب عليها البيروقراطية الإدارية والفساد المالي الذي يعاني منه العراق.

الفساد الإداري والمالي: يعد العراق إحدى الدول التي يواجه الاستثمار الأجنبي فيها عقبات سياسية وإدارية تتمثل في الفساد السياسي والإداري الذي أهمل ملف الاستثمار الأجنبي ووجوده في العراق الذي كلفة حمايته الدولة الكثير بالرغم من محدوديته في المجالات الحيوية كالاستثمار في الحقول النفطية، وعليه فقد واجه الاستثمار الأجنبي عقبة أخرى هي الفساد المالي إذ انصب اهتمام صانع القرار السياسي بالأنفاق التشغيلي من دون الاستثمار؛ وذلك لأجل تحقيق العوائد المالية السهلة والسريعة وكسب رضى مؤيدي "النخب السياسية"، ونتيجة للفساد السياسي وضعف صانع القرار في إدارة الاقتصاد وضعف الإجراءات النزاهة الرقابية والتصنيف الائتماني للمصارف العراقية الواقعة تحت رحمة التدخلات السياسية وتردي

(1) أكرم قصير، النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، 2017، ص 861.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق "ورقة سياسية"، مركز البان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020، ص 33.

(3) كزار مكي سلمان و حسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية: (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة معين، جامعة الكفيل، العدد(4)، 2020، ص ص 174-175.

(4) تغريد داوود سلمان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(64)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، آذار 2020، ص 82.

(5) نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق "ورقة سياسية"، مصدر سبق ذكره، ص ص 38-39.



البنى التحتية أدى إلى مغادرة الاستثمار الأجنبي المباشر من العراق⁽¹⁾، وعليه يعد الفساد الإداري والمالي في العراق بعد عام 2003 من المعوقات والمحددات غير الداعمة التي تقف بوجه السياسات التنموية وجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما بعد عام 2017 إذ احتل العراق الترتيب 168 عالمياً من مجموع 170 دولة وبلغ مؤشر الفساد فيه 1.8 وهذا ما أوضحته "منظمة الشفافية العالمية للفساد" التي صنفت العراق بأنه يحتل المرتبة الثانية في الفساد المالي والإداري نتيجة التقصير والإهمال في محاسبة سرقة المال العام وعدم إعطاء أهمية لأجهزة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي وديوان الرقابة المالية، فضلاً عن الإجراءات الإدارية المملة في الموافقة على الاستثمار الأجنبي في منح إجازات الاستثمار⁽²⁾.

وإذا كان العراق لم يحقق طوال الخمسة عشر سنة الماضية تقدم ملموس في القضاء على الفساد المالي والإداري المتجذر في مفاصل الدولة كافة، مما يؤثر ضعف الجهود المبذولة في مواجهة الفساد المالي والإداري، ومع غياب الخطة الوطنية الواضحة وعدم الشفافية الكافية في الإبلاغ عن الفساد وعدم الالتزام بسيادة مبادئ القانون، يعد ضريبة تدعو إلى إعاقة وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبي، فإن العراق اليوم يمكن أن يستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر التكنولوجيا المتقدمة التي تسهم في زيادة المهارات الإدارية وخفض معدلات البطالة مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي والإداري ونوعية إدارة الحكم الرشيد الذي يشجع على الاستثمار الأجنبي⁽³⁾.

ضعف البنى التحتية : تعد البنى التحتية أحد العوامل المهمة في بقاء وديمومة السياسات التنموية والاستثمار الأجنبي المقام على وفق نظم قانونية واقتصادية، والذي يستهدف إنشاء وصيانة وتشغيل القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تشكل الانطلاقة الأساسية للتنمية المستدامة، وفي العراق تعاني البنى التحتية من ضعف وتدهور يدفعها للاستعانة بالاستثمار الأجنبي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح التي يجنيها من خلال رأس المال والعمالة والخبرة الفنية التي يقدمها في مسعى السياسات التنموية في العراق لتحقيق الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وخبراته الفنية في إنشاء وتشغيل وإعادة التأهيل للقطاعات والأبنية⁽⁴⁾، فالطرق والجسور والمطارات والاتصالات والمصارف والكهرباء تضررت بشكل كبير في العراق لاسيما بعد عام 2003 نتيجة للحروب والتدمير والصراعات الداخلية والإرهاب⁽⁵⁾، واستمر ضعف البنى التحتية في العراق حتى عام 2014 في قطاع الكهرباء التي تعاني من نقص شديد في الإنتاج وتدني أداء منظومة النقل والتوزيع مما انعكس سلباً على عرقلة مشاريع الإنتاج التي تجذب الاستثمارات الأجنبية وعلى تطور وتنمية الاقتصاد العراقي⁽⁶⁾، فضلاً عن تدهور أداء المؤسسات الخدمية كالاتصالات التي تعاني من تدني مستوى الأداء الذي ينعكس سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي، مما يتطلب تغيير الهيكل التنظيمي والإداري لأجل رفع كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية والسياسات التنموية⁽⁷⁾، واليوم فإنه لا بد أن تقوم الدولة العراقية من خلال الاستثمار الأجنبي بإعادة وتأهيل وزيادة البنى التحتية القائمة بما يتلاءم مع الزيادة في عدد السكان، وتوفير التمويل اللازم من خلال الموازنة والقروض الخارجية المسيرة

(1) سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيبي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة كلية الكوت الجامعة، آب 2022، ص 358.

(2) علي راغب رزيق وغالب شاكر بحيت، التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(4)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022، ص ص433-434.

(3) ناجي ساري فارس وندوه هلال جودة، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة(2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد(54)، بغداد، 2022، ص ص334-335.

(4) يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص ص 21-22.

(5) سيف عبد الجبار محمد ومصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (5)، 2013، ص 438.

(6) عبد الرحمن عبد الأمير واثي الشمري، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تحليلية 2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد(3)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2017، ص 667.

(7) أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مصدر سبق ذكره، ص ص 19-20.



المخصصة لإعادة إعمار البنى التحتية⁽¹⁾، وعليه فالحكومة العراقية ومن خلال البنك المركزي قامت بالترويج والدعاية التي تبنتها هيئة الاستثمار في العراق بواسطة المعارض الدولية والمؤتمرات وعقد اللقاءات والاتفاقيات مع مختلف الدول والشركات الاستثمارية الأجنبية⁽²⁾. وهنا يمكننا القول: تدني وضعف البنى التحتية في العراق يعود بأسبابه إلى الحرب والحصار الاقتصادي والإرهاب وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والمالي وفساد وضعف المؤسسات يعيق عمل وجذب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يتطلب إعادة بناء وإصلاح البنى التحتية بالتعاون بين الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص الذي ينبغي أن يأخذ دوره الفاعل الواعي في إعادة بناء العراق.

ضعف ثقافة جذب الاستثمار الأجنبي : إن حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمار الأجنبي اليوم تتطلب وجود وإنشاء قاعدة شعبية واعية ومقتنعة بضرورة استقطاب وجذب منشأة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستناد على سياسات تنموية فاعلة وواعية، إذ تقوم بحملات إعلامية توعوية سواء أكانت مسموعة أم مرئية أم مقروءة أم الكترونية يتم فيها تبادل الآراء ووجهات النظر والتحليلات التي تبين مدى اسهام الاستثمار الأجنبي في معالجة اختلال القطاعات الاقتصادية وذلك بتوفير فرص العمل والتكنولوجيا المتقدمة التي تتيح تحقيق نمو اقتصادي من جانب ومخاطبة الرأي العام واقناعه بضرورة فهم أن الاستثمار الأجنبي لا يعني المساس بالسيادة والثروات الوطنية إنما بكونه يمثل ضرورة إيجابية لتحقيق أهداف السياسات التنموية والإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار للاقتصاد العراقي في توجهاته المستقبلية⁽³⁾. ويمكننا القول: إن وجود الاستثمار الأجنبي يعتمد بدرجة ما على تقبل السكان في البلد المضيف الذي يتجه إليه، واليوم الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة للتغلب على معوقات الاستثمار الأجنبي الذي لا يتضمن بالضرورة المساس بالسيادة الوطنية والتدخل في السياسات التنموية وجعلها في خطر فمختلف الدول سواء المتقدمة أم النامية لجأت للاستعانة بالاستثمار الأجنبي في سبيل تطوير اقتصادها.

الصراع الدولي : أسهمت الحرب التي خاضها العراق في تهديد مصالح الشركات الاستثمارية الأجنبية في المنطقة لاسيما في قطاع النفط، فضلاً عن إعاقة الوجود الفاعل والمستمر للاستثمارات الأجنبية، فعقب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ثلاثة عشر سنة تضررت البنية التحتية العراقية بعد عام 2003 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي المتمثل بحروب محلية وإقليمية أعاقَت جهود السياسات التنموية في جذب الاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن المناخ الاستثماري الذي يوفر له الحماية القانونية على المستوى الداخلي والخارجي البعيد عن أعمال الحرب والصراعات السياسية⁽⁴⁾، وأعمال العنف التي أدت إلى تدهور قطاعات الاقتصاد العراقي نتيجة شيوع البطالة والفقر والفساد المالي والإداري والأزمات الاقتصادية وقلة الخدمات للمجتمع العراقي مما تسبب باختلال الموازين في السياسات الداخلية للحكومة العراقية فضلاً عن تأثيرها في العلاقات السياسية الخارجية للعراق مع دول المنطقة مثل مشكلة المياه بين العراق وتركيا وإيران ومشكلة ترسيم الحدود العراقية مع الكويت هنا يمكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي في الحد من آثار الحروب والصراع⁽⁵⁾.

وبناءً على ما سبق ذكره يسهم الاستثمار الأجنبي في تحجيم الفجوة بين العراق وبين الدول العالم والتعايش معها، فضلاً عن قدرته على إعادة بناء العراق وتحقيق أهداف السياسات التنموية والنهوض بها، والتغلب على موجات وأعمال العنف التي تعيق وجود وجذب الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه الذي لا يمكن تأمينه إلا في حالة حصول تغيير جذري في التوجه الفعال للجهات التنفيذية والتشريعية من برلمان وحكومة لأجل بناء مستقبل العراق واستعادة توازنه وتأثيره في المنطقة سياسياً واقتصادياً⁽⁶⁾، وعليه فظروف الصراع الدولي والحرب التي عانى منها العراق أسهمت في إعاقة وجود الاستثمار الأجنبي ووضعت القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية للدولة العراقية التي تستمد قوتها وفعاليتها من خلال الاستقرار

(1) صباح جليل كاظم الحسيني، الاستثمار الأجنبي في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد(9)، المجلد(3)، جامعة كربلاء، 2014، ص299.

(2) حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(23)، جامعة الكوفة، 2014، ص5.

(3) كاوه عبد الرضا محمد، الإعلام والتنمية الاقتصادية، (د.ط.) دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2018، صص 20-21.

(4) أحمد عبد الله المرابي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016، ص53.

(5) ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (44)، بغداد، 2010، ص ص 153-154.

(6) المصدر نفسه، ص 153.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

السياسي والأمني والتفاعل مع دول العالم، وبناءً على تلك التحديات نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بعد عام 2017، وسيتم ايضاحها بالجدول الآتي :

نوع الاستثمار	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة % من إجمالي الناتج المحلي	2.70%	2.10%	1.30%	1.60%	1.30%	0.80%
الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الواردة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	5.30	4.89	3.08	2.86	2.64	2.09

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS?end=2022&location=IQ&start=1970&view=chart>

وبناءً على الجدول المرفق اعلاه فإنه لا يمكن للعراق أن يشهد طفرة نوعية في مجال الاستثمارات الأجنبية ما لم تتوافر وجود المقومات الجاذبة للاستثمار الأجنبي، الذي يعد في الوقت الحالي أهم وسيلة لتحقيق النهوض الاقتصادي وأهداف السياسات التنموية في النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.

المبحث الثالث: السياسات التنموية في العراق : آليات ومستقبل عملها في جذب الاستثمار الأجنبي بعد عام 2017

لقد تعددت آليات السياسات التنموية المنظمة للاستثمار التي اتخذها الحكومة العراقية لاسيما بعد عام 2017 بمختلف الآليات والإجراءات التي هدفت إلى تعزيز المناخ الاستثماري الملائم والمناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومحاولات الحكومة العراقية المستمرة في تحقيق معدلات مقبولة من التنمية، مرهونة بخفض معدلات الفقر والبطالة والتغلب على المعوقات كافة التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال المقومات كافة من قبل الحكومة العراقية في برامجها وخططها التنموية، وهذا ما سيتم بحثه في مطلبين.

المطلب الأول : آليات السياسات التنموية المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي في العراق

أصبحت سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ضرورة مهمة لأهداف السياسات التنموية في العراق، فبعد تفاقم أزمة المديونية والتضخم والعجز في تلبية احتياجات المواطنين، لجأت السياسات التنموية في العراق إلى مجموعة من الآليات لجذب الاستثمار الأجنبي ومنها :

أولاً: التخطيط الاستثماري : إن المسعى الحقيقي لأية دولة ولاسيما العراق بعد عام 2017 يتمثل في اعداد خطة شاملة للاستثمار تعتمد في البداية على عمل مؤسستي ضمن مجموعة خبراء ومتخصصين، ودراسة حثيثة للبيئة العراقية، فضلاً عن وضع جدول للأولويات التي تحتاج إلى عمليات استثمار تجدي نفعاً من دون التنازل عن ممتلكات الدولة أو المساس بسيادته، وعند الولوج في هذا الجانب نجد أن العراق اتجه نحو وضع خطط وبرامج تعدها وزارة التخطيط، هذه الخطة اشتملت على خمس سنوات تضمنت دراسة شاملة للوضع العراقي ومتطلباته، فضلاً عن صدور تقارير سنوية تشير إلى تقييم الإجراءات المختصة في هذه الخطة سواء أكانت بالسالب أم الإيجاب، مما يعني أن العراق يتجه نحو تقويم سياساته التنموية نحو الأفضل(1).

ثانياً: توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الاستثمارية : إن توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الاستثمارية تعد واحدة من أبرز مقومات السياسات التنموية في العراق، التي من شأنها أن تسهم في دعم العلاقات الاقتصادية وتعزيز الرخاء والنمو الاقتصادي وزيادة حجم التنمية الوطنية في العراق (2)، إذ عازمت الحكومة العراقية بعد عام 2017 على الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم عمل الاستثمار في العالم والمتمثلة في ضبط حقوق الطرفين

(1) خطة التنمية الوطنية 2018-2022، وزارة التخطيط، ص 11.

(2) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نظرات ورؤى إلى مشروع تشجيع الاستثمارات في إطار هش: مشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، ص 57.



سواء أكانت مع المستثمر من الدول، أم مع جهة أخرى راغبة في استثمار موجوداتها في سبيل علاج إشكالية أو تحقيق أرباح، لذلك نجد أن صانع القرار العراقي اتخذ من تلك المعايير مرجعاً في عقد اتفاقاته مع المستثمرين الأجانب في كثير من الأحيان، ومع تحسين الوضع الأمني وارتفاع أسعار النفط أعلن البنك الدولي توقعاته بزيادة حجم الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في العراق بنسبة 8.1% عام 2020⁽¹⁾، ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني بين العراق وتركيا، التي أعلنت شركاتها الاستثمارية رغبتها في تأهيل وإعادة البنى التحتية للعراق لاسيما في مجال النقل والصحة⁽²⁾، كذلك مع المستثمرين ورؤوس أموالهم ومن أمثلة ذلك اتفاقية الاستثمار بين العراق والإمارات العربية المتحدة 2021 التي تضمنت تشجيع وتنمية المناخ المناسب لعمل الاستثمار الأجنبي، وتسهيل إجراءات التراخيص المتعلقة بإنشاء الاستثمارات المتبادلة، ومن جانبها تعهدت دولة الإمارات بتخصيص (3) مليار دولار للاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي مع العراق⁽³⁾، ومن الاتفاقيات الاستثمارية أيضاً التي وقعها العراق عام 2023 وذلك بهدف تعزيز التبادل التجاري كانت مع جمهورية بلاروسيا⁽⁴⁾.

ثالثاً: تطوير النظام المصرفي: اتجهت السياسات التنموية في العراق إلى تطوير المؤسسات الاقتصادية في القطاع المالي والمصرفي الذي يساند العملية الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق الاستفادة من الكوادر المصرفية والخبرات العربية والأجنبية والمؤسسات الدولية لاستعمال التكنولوجيا المتطورة في إعادة تأهيل المصارف العراقية⁽⁵⁾، ومن منطلق تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي فقد استثنى قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لعام 2006 من أحكامه الاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين، وأشار قانون الاستثمار الاتحادي لعام 2013 في المادة (11) على حق المستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالسندات والأسهم واكتساب العضوية في الشركات المختلفة والخاصة⁽⁶⁾، وشجعت السياسات التنموية التي اتخذها البنك المركزي العراقي المستثمرين الأجانب في إدخال واستثمار رؤوس أموالهم لدى المصارف العراقية، والاستفادة من خبراتها لأجل تطوير المصارف العراقية ودعم الاقتصاد العراقي وخلق المنافسة مع الشركات المحلية، فضلاً عن خلق منظومة تعامل مالي مع المصارف الأجنبية للعمل في العراق، مما يسهم مستقبلاً في تعزيز الثقة بالسوق العراقية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي، ومن أهم المصارف الأجنبية في العراق هي: (مصرف ستاندر تشارد البريطاني، مصرف زراعات التركي، مصرف آش التركي، بنك الأردن، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصرف البركة التركي، مصرف فاكيف التركي)، ومن أهم المكاتب التمثيلية للمصارف الأجنبية فهي: (ستي بنك، البنك التجاري الألماني مصرف أبو ظبي الأول)، أما أهم المصارف الأجنبية التي تنشط في المصارف المحلية فهي: (البنك الأهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف المنصور، والمصرف التجاري العراقي)، التي تمارس نشاطها عبر المنصة الإلكترونية بعد تقديم الوثائق المطلوبة الخاصة ببيانات المستثمر والمصرف الوسيط مع الحكومة والجهات ذات العلاقة في العراق⁽⁷⁾، وإن أحد السبل التي لجأت إليها السياسات التنموية في العراق بهدف تحسين أداء المصارف هو أن تتبنى ما يعرف عالمياً (IFRS) "معايير الكشف المالي الدولية" الذي تفرض فيه الحكومة العراقية والبنك المركزي إلزام المصارف العراقية بمعايير الكشف المالي الدولية في الدخول مع الشراكة في المصارف العالمية، وهنا تكون سندات الضمان وشهادات الإيداع وإنشاء نظام الخزينة المصرفي الواحد (TSA) في إدارة الأرصدة ونقل المعلومات، إدراج اسم أية شركة عراقية في بوصة تبادل الأسهم الأجنبية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب

(1) تقرير البنك الدولي بتاريخ 2019/4/1.

(2) رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 274

(3) جريدة الوقائع العراقية، العدد (4734)، 28 آب، 2023، ص 2.

(4) جريدة الوقائع العراقية، العدد (4397)، 15 شباط، 2023، ص 13.

(5) نهضة عبد الحسين الخفاجي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص، 2016، ص 102.

(6) كرار مكي سلمان و حسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية: (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مصدر سبق ذكره، ص ص 174-175.

(7) تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية، 2023، ص ص 3-6.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الحسابات الدولية (1)، وفي هذا الصدد أعلنت الحكومة العراقية بالالتزام مع البنك الدولي في إصلاح إدارة الاستثمارات العامة ونظام الإدارة المالية والعمل بنظام الحكومة الإلكترونية والدفع الإلكتروني والتهيئة للأئمة الأنظمة الحكومية، وإلزام المصارف العراقية بالتزامات تعاقدية بتحديث بنائها التحتية و هيكلها الإدارية وفقاً للمواصفات العالمية(2).

يتضح مما سبق أن وجود الأسواق المالية والمصارف المتطورة وتفعيل القوانين في سوق الأوراق المالية العراقية، والاعتماد على التكنولوجيا وحوكمة الشركات كأداة لمنع الفساد المالي والإداري، تسهم في تشجيع التعاون المصرفي بين العراق والمؤسسات والأسواق المالية الدولية، يقود في المستقبل القريب إلى تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في استثمار أمواله بصورة مباشرة لدى المؤسسات والمصارف العراقية.

رابعاً : الحوكمة الإلكترونية : إن اتجاه الحكومة العراقية نحو الآليات والإجراءات الالكترونية وخدمات "الأنترنت" أحد الأساليب الداعمة والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وبرزت تلك الأساليب هي "النافذة الواحدة" التي تعد إحدى الأساليب الإدارية المتطورة في مواجهة الفوضى في إدارة الأعمال ومكافحة الفساد الإداري والمالي المتعلق بحصول المستثمر الأجنبي على إجازة الترخيص التي تتطلب وقت طويل يبدأ بتقديم المستثمر طلباً يتضمن دراسة الجدوى، والخطة المالية والخبرة السابقة، والجدول الزمني الخاص بالمشروع، وهذا الأمر قد يستغرق بعض سنوات للحصول على ترخيص الاستثمار مما يؤدي إلى عدم إنجاز المستثمر للمشاريع في الوقت المحدد لها قانونياً، وعليه تم معالجة كل ذلك من قبل "النافذة الواحدة" (OSS) التابعة لهيئة الاستثمار الوطنية التي تدرس وتتشاور مع الدائرة القانونية ومجلس الوزراء والوزارات ذات الصلة كالمالية لتحديد فيما إذا كانت مشاريع ذات المصلحة الوطنية يتم الموافقة عليها بتخصيص أراضي لعمل المستثمر الأجنبي (3). فعملية الاستثمار بشكل عام يكون ارتباطها مع الجهة الرسمية المتمثلة بالدولة تتعلق بالحصول على الإجازة وكانت هناك التفاتة من قبلها في تذليل العقبات أمامها فأستت النافذة الالكترونية التي اختصرت التوقيتات وحجمت من عمليات الفساد لكن مع ذلك توجد إجراءات أخرى لم يتم معالجتها بشكل جذري في استكمال الإجراءات والالتزامات الأخرى. والدليل في ذلك ما زال العراق في ذيل القائمة للدول المستخدمة للتكنولوجيا.

المطلب الثاني : مستقبل السياسات التنموية في العراق

إن مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق لاسيما بعد عام 2017 الذي تم فيه تحقيق النصر على تنظيم "داعش" الإرهابي، مرهون بمدى فاعلية إجراءات السياسات التنموية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن الناحية القانونية والتشريعية ينبغي إدراك حجم التغييرات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على الواقع ما يتطلب العمل على تحسين سياسات الاستثمار، فضلاً عن إصلاح هيكلية القطاعات الاقتصادية بما يتطابق مع المعايير الدولية والمتطلبات التي تفرضها الأسواق العالمية، أما من الناحية الاقتصادية فإن واقع الاقتصاد العراقي ومدى تطور البنى التحتية الأساسية فيه مرتبطة بمدى محاربة الفساد المالي، واسترجاع الأموال المسروقة والمهربة في البنوك والمصارف الدولية، وتحقيق الاستقرار للدينار العراقي وإعادة تنظيم الجهاز المصرفي والتخفيف من الديون الخارجية، فضلاً عن إيجاد حوافز جديدة تتلاءم وتناسب احتياجات ومتطلبات المستثمرين الأجانب بطريقة تسهم مستقبلاً في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية (4)، ويمكننا القول: بوجود ثلاث سيناريوهات لمستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق وهي:

السيناريو الأول : تطور السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي : يعد واحد من السيناريوهات المحتملة في البيئة الاقتصادية العراقية أن تشهد نمواً ملحوظاً في السياسات التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا السيناريو يعتمد بالدرجة الأساس بعد عام 2017 كون هذا التاريخ مثل نقطة انتقال شهدتها العراق تمثلت في وضع نهاية لتنظيم "داعش" الإرهابي، وانعكس ذلك على استقرار الوضع الأمني الذي يحتاجه المستثمر، فضلاً عن زيادة حجم الثقة لدى المستثمرين من الدول والأشخاص والكيانات في قدرة الدولة من خلال أجهزتها الأمنية في حماية أموال المستثمرين، إذ كانت هذه الخطوة الأهم التي اكتسبها العراق في جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن قانون الاستثمار، اتجهت الحكومة العراقية إلى وضع سياسات تعنى بأمور السياسات التنموية أهمها الخطط، إذ تعدت وضع الخطة القصيرة الأجل إلى المتوسطة الأجل اشتملت

(1) علي الشمري، العراق بين الاستثمار والإفلاس : شهادات الإيداع الدولية سبيلاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ط1، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2019، ص ص 63-65.

(2) التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، ص 50.

(3) علي المولوي، استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق: استكشاف نقاط الضعف في تخطيط السياسات والاستثمار، مركز البیان للدراسات والتخطيط، 2019، ص 20.

(4) عطا الله عطية إسكندر وعلي شهاب احمد، الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (خاص)، المجلد (4)، 2018، ص ص 106-107.



على تقديرات وبرامج عمل تؤسس لبيئة استثمارية مناسبة، ولم يتوقف الأمر إلى ذلك، نجد أن هنالك اتجاه من قبل الحكومة نحو استعمال التقنية في إجراءاتها وهذا ينعكس بشكل إيجابي على دخول المستثمر إلى العراق (1).

وبناءً على ما سبق ذكره فقد جاء تصنيف العراق في المرتبة الرابعة بين الدول : (كمبوديا، الفلبين، كينيا، العراق، ناميبيا، كازاخستان، أذربيجان، المغرب، صربيا، والهند) وذلك بكونه ضمن أكثر 10 دول بنمو الزخم الاستثماري الأجنبي من عام 2021 حتى عام 2024، إذ جاءت درجة مؤشر زخم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بواقع نحو 86 نقطة من أصل 100، أما حجم النمو في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2021 و2023 فقد بلغ نحو 95%، في حين أن نمو الناتج المحلي الإجمالي 2024 بلغ 2.90% (2)، وهنا يمكننا القول: إن الحكومة العراقية إذا كانت جادة ومستمرة في سياساتها التي أعدتها كما هو مؤشر أعلاه ممكن أن يشهد العراق تطوراً نوعياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، ونجد أيضاً ارتفاع مؤشرات الدولة في هذا الموضوع والذي بدوره ينعكس على تقليص نفقات الدولة الذي يثقل كاهلها، فضلاً عن معالجة بعض المشكلات المتمثلة بالخدمات وتوفير فرص العمل، وهذا بدوره سيسهم في تحقيق أداء مناسب لعمل الدولة بشكل عام.

السيناريو الثاني : تراجع السياسات التنموية للاستثمار الأجنبي : هو إحدى السيناريوهات المتوقعة للاستثمار الأجنبي في العراق، فإذا كان هناك تراجع من قبل الحكومة العراقية على وضع سياسات كفيلة على جذب الاستثمار الأجنبي سنلاحظ انخفاض في التدفق المالي الأجنبي نحو العراق، وهذا السيناريو له مدلولات على أرض الواقع فيعد تحسن أسعار النفط وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني بعد الحرب والانتصار على تنظيم "داعش" الإرهابي عام 2017، إلا إنه قد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بالنسبة إلى الأعوام (2018, 2019, 2020, 2017)، وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات العراقية للنفط فإنه بالمقابل تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تراجع صادرات السلع والخدمات التي تعد مصدر قوة لاقتصاد العراق، مما يعكس الأثر السلبي للصادرات النفطية في العراق على الاستثمارات الأجنبية لاسيما مع التغير في سعر برميل النفط، مما توجب على الحكومة العراقية إعادة النظر في سياساتها التنموية المتعلقة بالجانب الاستثماري في دعم القطاعات الأخرى ومدى أساهمها في الناتج المحلي وتمويل الميزانية (3)، وعليه فإن سيناريو تراجع الاستثمارات الأجنبية يتوقف على جملة من المعطيات التي يمكن من خلال السياسات التنموية والإجراءات الحكومية أولها: قانون الاستثمار المشرع في عام 2006 والمعدل عام 2015، وهذا بحد ذاته يمثل تحدياً ومعوفاً أمام الاستثمار في العراق، فكما هو معروف فإن البيئة الاستثمارية معرضة للمخاطر والنزاعات، مما يتوجب توفير متطلبات التغيير والتعديل المستمر لقانون الاستثمار، وهذا يتنافى مع تاريخ التعديل للقانون الذي لا يلبي احتياجات المستثمر المتغيرة، مما يؤخذ على البيئة التشريعية بالضعف وعدم مواكبة التطور (4)، كما أن التماهي الطفيف مع التقنية في توظيفها بشكل واسع على الإجراءات الحكومية هو الآخر يمثل ضعفاً في السياسات التنموية في العراق، ويرافق ذلك توجه تلك السياسات اتجاه القطاع النفطي بشكل واسع من دون القطاعات الأخرى المتمثلة بالقطاع الزراعي الذي بلغ حجم الاستثمار الأجنبي فيه 2% والقطاع الصناعي الذي بلغ حجم الاستثمار فيه 36% إذ تركز في المشاريع الصغيرة التي تهدف إلى تحقيق الأرباح السريعة للمستثمرين (5)، كما أن عدم مراعاة السياسات التنموية في العراق لقيمة العملة سبب إشكالية كبيرة في ارتفاع حجم التضخم بنسبة (6,6%) في بداية عام 2023 وهو ما يشكل عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية (6)، فضلاً عن ذلك إذ لم تجري معالجة حقيقية لعمليات الفساد المالي والإداري التي تشوه عمل السياسات التنموية في تفاصيلها التي يأتي بالنفع على

(1) علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023، ص 212.

(2) <https://www.alsumaria.tv/news/economy/477586/-2024>

(3) باسمه كزار حسن ونبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، دور السياسات الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: (دراسة حالة العراق)، مجلة كلية شط العرب للعلوم الإدارية والقانونية، العدد (2)، 2023، ص ص 17-18.

(4) وديان خالد عودة العبيدي، التحكيم في منازعات الاستثمار في ضوء أحكام مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020، ص ص 41-42.

(5) نبراس محمد عباس، الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة - تجارب مختارة ومدى إمكانية استعادة العراق منها؟، بحث مقدم إلى الجامعة التقنية الوسطى، معهد الإدارة / الرصافة، بغداد، ص ص 17-18.

(6) البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي 2023، دائرة الإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي، ص 5.



البلاد⁽¹⁾، وتبقى إشكالية أخيرة متمثلة بسوء تأسيس العلاقات سواء أكانت مع الدول أم مع المستثمرين من الأشخاص والمؤسسات الاقتصادية التي تفقد العراق أن يكون بيئة استثمارية مناسبة، إذ إنه مع كل تلك الإجراءات والسياسات التي تدل على بقاء العراق عليها سيؤدي إلى وجود بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي. وكذلك النظام المصرفي الذي يعاني الكثير من التحديات سواء أكانت في طريقة التعامل أم التبادل المالي مع المستثمرين والمصارف الدولية، مما يؤدي إلى غياب الثقة المصرفية للكثير من المستثمرين باستثمار رؤوس أموالهم في العراق⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق ذكره فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بنحو 25 مليار دولار خلال خمس سنوات، وهو ما يعني أن حجم الأموال الأجنبية الداخلة كانت هي أقل بكثير من الأموال الخارجة؛ وذلك نتيجة ضعف بيئة الاستثمار وعدم القدرة على جذب استثمارات أجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإنه بعد عام 2021 كان حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى العراق من ثلاث دول هي: (تركيا، الامارات، السعودية) بحدود 200 مليار دولار، إذ كان العائق الأساس للاستثمار الأجنبي في العراق هو ضعف بيئة الأعمال الطاردة للاستثمار، وكذلك ضعف منظومة الاستثمار في العراق إذ لا تملك تصورا واضحا عن أهداف الاستثمار الأجنبي الذي يعد الحل الوحيد المتوافر أمام الدولة العراقية لمواجهة الأزمات والتحديات فهو يمثل مصدر مهم لبناء منظومة اقتصادية داخلية تشجع قيام الاستثمار الحكومي بالعمل على وضع استراتيجيات تعتمد على زيادة الاستثمار الأجنبي في قطاعات أخرى غير النفط، وزيادة أسهامها بالنتائج المحلي، فضلاً عن توفر فرص عمل، إلا إنه مع الاستمرار بمنهجية منح الاستثمارات بدون مقارنتها مع أهداف السياسات التنموية الخاصة بالاستثمار سيؤدي إلى فقدان أهمية الاستثمار وتحواله إلى قانون يهدف إلى تصفير الضرائب والجمارك على المستثمر فقط كما هو سائد في الوقت الحالي⁽³⁾، وتفصح اتجاهات التضخم في العراق والدول المجاورة والعربية أيضاً طبيعة الاستقرار السعري المتحقق، إذ وصل التضخم فيها إلى مرتين أو ثلاث مراتب عشرية، في حين بلغ التضخم في العراق قرابة (3.7%) شهر آب 2023، بالرغم من ارتفاع التضخم في دول الشريك التجاري للعراق وحسب الأهمية النسبية لتلك الدول في تجارتها معه، وهي كل من إيران وتركيا بنسبة (46%) (57%) على التوالي. وهذا يعكس نجاح أدوات سياسة البنك المركزي في تحقيق الاستقرار السعري والحفاظ على معدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة⁽⁴⁾، وعليه يمكن القول: أن هذا السيناريو ينطرح بالاعتماد على السياسات الحكومية التي تبقى في إطار التطور على ما هو مطروح من معطيات الواقع.

السيناريو الثالث: السياسات التنموية بين التقدم والتراجع : يفترض في هذا السيناريو المتوقع للسياسات التنموية في العراق أن تكون ما بين التساوي في الإيرادات والنققات، وذلك عندما تسير إجراءاتها الحالية ما بين الارتفاع الطفيف والانخفاض في معدلات الاستثمار في العراق، وهذا الأمر يعود إلى المعالجة للتحديات بشكل جزئي بحيث لا تجري معالجة شاملة للإشكاليات التي تقف أمام عملية الاستثمار، وكذلك عدم استثمار المقومات التي تساعد على استغلالها بالشكل الذي يسهم في توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار⁽⁵⁾، فالاستثمار يساعد الدولة على تقليص انفاقها ومشاركتها في مختلف القطاعات، لذا لا يمكن أن تشهد تقدماً ملحوظاً في جذب الاستثمار؛ كون الدولة تسير على إجراءات تتقاطع مع عمل المستثمر مما يجعل منه في حالة متردية، وعلى كل حال فإن هذا السيناريو وفقاً للسياسات التنموية يجعل الاستثمار في حالة من التردد والاستقدام⁽⁶⁾، وعليه في هذا السيناريو يقع على السياسات التنموية في العراق أن تقوم بعدة خطوات على المدى القريب والعاجل لابد من تغطية الإيرادات الحكومية للنققات الاستثمارية، وذلك أولاً: عن طريق إيقاف استيراد

(1) هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 75.

(2) حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك واثرا في الأداء والمخاطرة، ط1، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 10.

(3) <https://shafaq.com/ar> (3).

(4) تقرير البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والبيانات، 2023.

(5) محمد طاقة، مأزق العولمة وحتمية الانهيار، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2018، ص 149.

(6) جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص 27.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

والتجهيز من السلع الأجنبية المستوردة الممكن انتاجها او صناعتها محلياً⁽¹⁾. وثانياً: عن طريق القطاع الحكومي او الخاص مثل (الورق الكرتوني، المطبوعات، الأسمدة الكيماوية والعضوية، المواد الانشائية، الطابوق، بعض اعمال الحدادة، السباكة، الأثاث المكتبي، المنتجات الزراعية الفائضة والمعلبات) ويراد من هذه العملية تدوير عجلة الاقتصاد الداخلي وتلافي حالة التدهور وارتفاع نسبة البطالة.

أما على المدى المتوسط: ينبغي اعادة تنظيم المناقصات والمزايدات العلنية وعقد التجهيز في المؤسسات الحكومية والتعاقد مع القطاع الخاص بما يضمن اشراك أكبر شريحة من المستثمرين، وعلى المدى البعيد فان الاقتصاد السليم يكمن في بناء مؤسسات اقتصادية سليمة وفعالة، تسهم في ايجاد فرص للاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، واتباع سياسات تنموية سليمة تخلق مناخ من الثقة للشركات، ولا بد للعراق الاستفادة من تجارب دول العالم وخبراتها في مجال جذب رؤوس الأموال إلى البلاد، إذ تقدم التجربة التركية على سبيل المثال في مجال الخصخصة والاستثمار مثلاً ناجحاً لما قامت به من جذب شركات عالمية كبرى إلى الأرض التركية واستثمار مليارات الدولارات في مختلف قطاعات الدولة الامر الذي انعكس بصورة ايجابية على الاقتصاد التركي. فالعراق لاسيما بعد نجاحه في التخلص من الارهاب اصبح محط تطلعات الدول والشركات الكبرى التي ما برحت تستطلع مجالات الاستثمار في هذا البلد الغني بثرواته المختلفة، وهذا ما اشارت له دلالات مؤتمر لندن الذي عقد في تموز العام 2017 بلقاء ممثلو وزارات عراقية وبريطانية ومؤسسات وشركات متعددة من الجانبين، بحثت في فرص الاستثمار الكبرى المتاحة على الارض العراقية، والتي يمكن أن تنهض بالعراق واقتصاده وتتجاوز محنة ما حل به من إرهاب وتدمير للبنى التحتية ليعود من جديد قوياً وبأخذ دوره الطبيعي بين دول العالم وشعوبه⁽²⁾.

ويمكننا القول: في هذا السيناريو إنه بالنظر لتركيز السياسات التنموية في العراق على القطاع النفطي كمصدر مهم للنمو الاستثمار، انعكس ذلك على الإجراءات الإصلاحية التي تتخذها السياسات التنموية في العراق التي تحاول التوفيق بين النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية لتحقيق معدلات مقبولة من التنمية في ظل تغير أسعار النفط والصرف وما يترتب عليها من آثار ومتغيرات سياسية، جعل السياسات التنموية في العراق ذات مرونة لمحاولة التوفيق بين الإيرادات والنفقات الاستثمارية.

الخاتمة :

إن نجاح السياسات التنموية في العراق بالشكل الصحيح والمطلوب مرهون بمدى توظيفها لمختلف الآليات والوسائل على المدى البعيد بجذب المزيد من والاستثمارات الأجنبية، ومحاولة التغلب على العوائق والتحديات التي تسهم في استمرار المآزق التنموي المتعلق بعدم الوصول إلى معدلات مقبولة من الاستقرار والنمو الاقتصادي، وبالنظر إلى محاولات السياسات التنموية في العراق لتطوير البيئة الاستثمارية نجد خطة التنمية الوطنية التي تم إعدادها من قبل الحكومة العراقية حاولت أن تعالج نقاط الضعف المتعلقة بتهيئة البيئة والضمانات المناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية، إذ مثلت تحديات مباشرة عكست ضرورة الإفادة من الآليات والتكنولوجيا والخبرة التي تمتلكها الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالشكل الذي يدعم عمل وآليات ووسائل السياسات التنموية في العراق في إطار سعيها لتقديم المعرفة والخدمة للبيئة الاستثمارية العراقية، وذلك في إطار التزام الاستثمارات الأجنبية بتقديم الضمانات الحقيقية اللازمة لتحقيق التنمية وتطوير الطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، ففي ظل النمو المتزايد لأعداد السكان وضعف الخدمات التي تقدمها الحكومة وتلك القطاعات الاقتصادية والاقتصاد على القطاع النفطي الذي جعل الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد كلياً على إيرادات القطاع النفطي ذو الأرباح السريعة، نجد أن صانع القرار السياسي الممسك بالسلطة التنفيذية في العراق بالأبونة الأخيرة أخذ على عاتقه مسؤولية متابعة تنفيذ البرامج والخطط والمشاريع الاستثمارية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تعزز سبل التعاون والتبادل التجاري مع الشركات والدول بخطوة تعزز جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية للعمل في المستقبل بإعادة بناء العراق وتحقيق النهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي في العراق.

الاستنتاجات :

إن المعوقات والتحديات التي تقف أمام وجود وجذب الاستثمارات الأجنبية جعلت من الأخيرة هدفاً حيويًا للسياسات التنموية في العراق يحقق العديد من المنافع السياسية والاقتصادية والخدمية للانطلاق مستقبلاً نحو التنمية المستدامة.

هنالك ضعف في الأطر التنظيمية لعمل الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ضعف الخطط والبرامج الاستثمارية والتنموية في العراق وذلك في ظل وجود الفساد السياسي والمالي والإداري الذي تعاني منه المؤسسات العراقية.

(1) نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية : الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص203.

(2) <https://www.alnahrain.iq/post/216>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

إن الاستثمارات الأجنبية تسهم في زيادة سيولة للأسواق المالية في العراق مما ينعكس إيجاباً في تحسين كفاءتها على المدى البعيد الأجل.

هنالك إمكانية لنمو مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي في المستقبل فيما لو يشمل الاستثمار الأجنبي باقي القطاعات الاقتصادية كالصحة والزراعة والصناعة والتعليم.

• التوصيات

1- ضرورة توفير بيئة سياسية واقتصادية مناسبة وأمنة يمكن في ظلها تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية، وذلك باشرأكه مع الشركات الأجنبية لاسيما في القطاعات غير النفطية، بما ينسجم مع تحقيق الهدف من وجود الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن تدريب الكوادر العراقية وتبني سياسات من شأنها أن تبرز قدرتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي.

2- العمل على ضرورة التقليل من قدوم العمالة الأجنبية الوافدة إلى العراق، وإلزام المستثمر الأجنبي بتوظيف العمالة المحلية العراقية كخطوة تتخذها السياسات التنموية بهدف التقليل من نسبة البطالة.

3- العمل الجاد بالاهتمام من قبل السياسات التنموية في العراق بنشر ثقافة الاستثمار الأجنبي كداعم للاقتصاد العراقي، كما ينبغي بذل المزيد من الجهود في إقامة المناطق الحرة المحمية كخطوة أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.

4- اتخاذ الإجراءات الكفيلة والرادعة للحد من التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها المستثمرين والشركات الأجنبية، فضلاً عن ضرورة الحد من ظاهرة تهريب رؤوس الأموال إلى خارج العراق.

5- تعزيز سلطة القانون العراقي وذلك بإعادة النظر بقانون الاستثمار لعام 2015 والزام الوزارات والمؤسسات والدوائر كافة في العراق بتسخير إمكاناتها كلها لغرض تنفيذ المشاريع الاستثمارية وإزالة المتجاوزين على الأراضي الاستثمارية.

6- أن يتم التوجه نحو الحوكمة الإلكترونية في مجالات الإنتاج والتوزيع والتصدير والاتصالات والمعلومات مما يسهم في تهيئة بنية تحتية جاذبة للشركات الاستثمارية وفي الوقت نفسه يتم فيها القضاء على الفساد الإداري والمالي الذي يرافق الشركات الاستثمارية في حصولها على الترخيص في الاستثمار.

7- ضرورة الإسراع في معالجة التباث في بعض المشاريع الاستثمارية المتعثرة التي لم تنجز بسبب الفساد السياسي المنتشر في بعض المؤسسات الحكومية العراقية، وهنا لم يستفد الاقتصاد العراقي من الأموال التي خصصت للمشاريع الاستثمارية لاسيما في قطاع الزراعة والكهرباء والصناعة والبلديات إنما على العكس من ذلك شهدت هذه القطاعات تراجع في الإنتاج.

8- إن يكون هنالك تطوير للأسواق المالية والقطاع المصرفي في العراق الذي يفتقر إلى المؤسسات المالية الداعمة للاقتصاد السوق، لاسيما فيما يتعلق بتقديم التمويل والدعم للمستثمرين، فضلاً عن تطوير قطاع التأمين المتعلق بالإقراض والتمويل الاستثماري وهنا ينبغي تكثيف الجهود من قبل السياسات التنموية ليس فقط في مجال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الثنائية إنما تنمية التعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للاستثمار التابعة للبنك الدولي، فضلاً عن مكاتب التمثيل التجاري للشركات الاستثمارية الأجنبية.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب

أحمد أبريهي علي، الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
أحمد النكلاوي، علم الاجتماع وقضايا التخلف: دراسة تحليلية برؤية ماكروسكوبية، ط1، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1989.

أحمد عبد اللاه المراغي، الإصلاح التشريعي في مواجهة جرائم الاستثمار، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016.

أكرم قصير، النظام القانوني لمؤسسات وأنشطة منظمة التجارة العالمية، ط1، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، 2017.

جاسم يونس الحريري، التنافس الإقليمي في العراق وانعكاساته على علاقاته الخارجية بعد الاحتلال الأمريكي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، دمشق، 2016.

حافظ مهدي، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، ط1، منشورات الجمل، بغداد، 2009.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

حاكم محسن الربيعي، حوكمة البنوك واثرها في الأداء والمخاطرة، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

حمود علي خير، مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2018.
حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

رشيد البزيم، سياسات الحد من التغيير المناخي في دول الخليج العربية، في مجموعة مؤلفين: صنع السياسات العامة في دول الخليج العربية: الواقع والتحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2022.
رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات التركية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

علي الشمري، العراق بين الاستثمار والإفلاس: شهادات الإبداع الدولية سبيلاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، ط1، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2019.

علي شهاب أحمد صباحي، الاستثمار الأجنبي الخاص: الواقع والآفاق دراسة قانونية مقارنة، ط1، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

علي غانم بو حمود، الإصلاح المالي وإعادة الإعمار في فترات الأزمات: دراسة تطبيقية مقارنة، ط1، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2023.

عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة الحسن العصرية، بيروت، 2012.

كاوه عبد الرضا محمد، الإعلام والتنمية الاقتصادية، (د.ط)، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
مجموعة مؤلفين: التحديات الأمنية والسياسية للاستثمار في العراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2024.

محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.

محمد طاقة، مأزق العولمة وحتمية الانهيار، ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2018.
محمود المظفر، بناء المجتمع المعرفي: خطوة نحو الأمام، ط1، مؤسسة شمس للنشر والإعلام، القاهرة، 2020.
نزار كاظم الخيكاني و حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين إنموذجاً، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
وديان خالد عودة العبيدي، التحكيم في منازعات الاستثمار في ضوء أحكام مركز واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

يوسف حسن يوسف، إيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.
يوسف سعدون محمد المعموري، التنظيم القانوني لعقد الصيانة في مشروعات البنية الأساسية: دراسة مقارنة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

علي حميد عبيد، المؤسساتية ودورها في تفعيل السياسة الاستثمارية في العراق بعد العام 2005: بغداد انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - قسم النظم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، بغداد، 2022.

نهضة عبد الحسين الخفاجي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وفقاً للتشريعات النافذة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا قسم القانون الخاص، 2016.

ثالثاً: المجلات والدوريات



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

- أمنة حسين علي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من 2006-2021، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، 2023.
- أيسر ياسن، واقع المناخ الاستثماري وسبل النهوض به، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (23)، بيت الحكمة بغداد، 2010.
- باسمة كزار حسن و نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، دور السياسات الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : (دراسة حالة العراق)، مجلة كلية شط العرب للعلوم الإدارية والقانونية، العدد (2)، 2023.
- تغريد داوود سلمان، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (64)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، آذار 2020.
- حسن كريم حمزة، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (23)، جامعة الكوفة، 2014.
- سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006، العدد (9)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة- النجف، 2008.
- ستار فياض عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الضريبي العراقي للمدة (2004-2015)، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، جامعة بغداد، 2018.
- سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيبي وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة كلية الكوت الجامعة، آب 2022.
- سيف عبد الجبار محمد ومصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (5)، 2013.
- صباح جليل كاظم الحسيني، الاستثمار الأجنبي في العراق: الواقع والتحديات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (9)، المجلد (3)، جامعة كربلاء، 2014.
- ظافر طاهر حسان، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد (44)، بغداد، 2010.
- عبد الرحمن عبد الأمير واشي الشمري، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة : (دراسة تحليلية 2003-2014)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد (3)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، 2017.
- عدنان داوود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- عطا الله عطية إسكندر و علي شهاب احمد، الاستثمار الأجنبي الخاص في العراق: الواقع والتحديات المستقبلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (خاص)، المجلد (4)، 2018.
- عقيل كريم صغير، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي: دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
- علاء شوكت الدليمي، واقع الاستثمار الأجنبي في العراق وآفاقه في المستقبل، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (37)، بغداد، 2023.
- علي راغب رزيق وغالب شاكر بحيث، التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (4)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.
- علي قاسم العقبي، دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد العراقي مع إشارة إلى محافظة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (19)، جامعة البصرة، 2011.
- فاروق فياض حسن ومحمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (10)، 2015.
- كرار مكي سلمان وحسن كريم عبد الحمزة، تحليل دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القيمة السوقية : (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة معين، جامعة الكفيل، العدد (4)، 2020.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- ناجي ساري فارس وندوه هلال جودة، عوامل ومكونات المناخ الاستثماري في العراق للمدة (2004-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (54)، بغداد، 2022.
- نبراس محمد عباس، الاستثمار الاجنبي المباشر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة - تجارب مختارة ومدى إمكانية استفادة العراق منها؟، بحث مقدم إلى الجامعة التقنية الوسطى، معهد الادارة / الرصافة، بغداد.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد (5)، المجلد الثاني، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، آب 2021.
- همسة قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003: (بين الواقع والطموحات)، بحث مقدم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، بغداد، 2017.



مشروع طريق التنمية الاستراتيجية ودوره في تعزيز مكانة العراق الإقليمية

م. م. منار شاكر محمود

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الملخص:

في ظل التطورات الاقتصادية والعولمة التي يشهدها العالم، والانفتاح الاقتصادي لا يمكن للعراق ان يبقى بمعزل عن المشاركة الاقتصادية وان تبقى سياسته الخارجية هامشية، لذلك طرح مشروع "طريق التنمية" كأحد استجابات الحكومة للمتغيرات الدولية، فينظر الى هذا المشروع من وجهة نظر صناع القرار الى انه مشروع لربط الخليج بأوروبا عبر تركيا، باعتباره فرصة لتعزيز ودعم المصالح المشتركة مع الدول الإقليمية المحيطة بالعراق وانعاش الاقتصاد العراقي وتنويعه لأنه يعاني من مشاكل حقيقية باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، فيمكن لهذا المشروع ان يساهم في انعاش الاقتصاد العراقي عبر الاستثمارات وتطوير البنية التحتية لقطاع النقل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، كما يمكن لهذا المشروع وبما يمتلكه من فرص اقتصادية وتنموية الى رفع مستوى الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية:

مشروع طريق التنمية، القناة الجافة، الاقتصاد العراقي الريع، المشاريع الإقليمية المنافسة، تعزيز مكانة العراق الإقليمية.

Abstract:

In light of the economic developments and globalization that the world is witnessing, and the economic openness, Iraq cannot remain isolated from economic participation and for its foreign policy to remain marginal. Therefore, the "Development Road" project was proposed as one of the government's responses to international changes. This project is viewed from the point of view of decision makers. A project to link the Gulf to Europe via Turkey, as an opportunity to enhance and support common interests with the regional countries surrounding Iraq and to revive and diversify the Iraqi economy because it suffers from real problems as a rentier economy that depends on oil. This project can contribute to reviving the Iraqi economy through investments, developing the infrastructure of the transportation sector, achieving economic and social development, and providing job opportunities and basic services. This project, with the economic and development opportunities it possesses, can also raise the level of the Iraqi economy.

Key words:

The development road project, the dry canal, the Iraqi rentier economy, competing regional projects, enhancing Iraq's regional position.

المقدمة:

يمثل طريق التنمية فكرة مهمة تعد بأثار ايجابية على الاقتصاد العراقي وفي تحقيق التنمية المستدامة، كما سيكون ركيزة اساسية واستراتيجية في مكانة العراق الإقليمية ودوره في محيطة الاقليمي للعب مكانة تتلائم مع امكانيات العراق الجغرافية والسياسية والاقتصادية خصوصا ان الاقتصاد العراقي مهني للتنوع بحكم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها.

ان مشروع طريق التنمية ليس مشروعاً جديداً، إذ جرى طرحه في السنوات الماضية تحت مسمى ((القناة الجافة))، حيث اعلن رئيس الوزراء العراقي الاسبق ((نوري المالكي)) عام 2010 مشروع ميناء الفاو الكبير في مدينة البصرة، لكن العبء المالي الذي عانى منه العراق وما تلا ذلك من توجيه الميزانية العراقية لمحاربة تنظيم داعش الارهابي تسبب في تعطيل مسألة الميناء، وفي الوقت الذي يتوقع فيه ان ترسو اول سفينه في ميناء الفاو الكبير والذي تتواصل اعمال بناءه في محافظة البصرة في عام 2025، وينتظر ان يعمل بكامل طاقته عام 2038 عند اكتماله، لذلك ان المشروع لم يتم احراراً أي تقدم فيه حتى عام 2019 خلال فتره رئيس الوزراء السابق ((مصطفى الكاظمي)) تمت مناقشة المشروع وبشكل أوسع وتم تخصيص حصة له من الموازنة المركزية، ولكن المشروع اكتسب مزيداً من الزخم مع وصول حكومة رئيس الوزراء ((محمد شياع السوداني)) الى السلطة.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ان مبادرة " طريق التنمية "، وهو مشروع استراتيجي شامل يهدف الى ربط دول جنوب وشرق آسيا بأوروبا عبر ميناء الفاو الكبير وتحويل العراق الى ممر دولي لنقل البضائع والسلع، حيث من المتوقع ان يساهم هذا المشروع في دعم الاقتصاد العراقي نتيجة لزيادة تدفق التجارة والاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط.

أهمية البحث:

يعد مشروع طريق التنمية تحولا استراتيجيا مهما للعراق وللمنطقة، حيث أعلنت شركة المصممة للمشروع ان هذا الطريق ((سيخدم جميع دول المنطقة، وليس العراق فحسب))، حيث ان المشروع سيعزز المصالح والشراكات الإقليمية وذلك من خلال مسار الطريق، كما انه سيكون ((استثماريا للدول المشاركة وكل دولة بإمكانها انجاز جزء من المشروع))، لذلك فإن أهمية هذا البحث ستركز على كيف سيستطيع هذا المشروع من معالجة الإشكاليات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد أحادي (ريعي) وتقليل الاعتماد على النفط، وترتيباً على هذا نقدم في هذا البحث الفرصة المتاحة امام العراق ومن خلال هذا المشروع (طريق التنمية) على تعزيز مكانته ودوره الإقليمي لنصل الى بحث يبين لنا ما يستطيع هذا المشروع من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتقليل الاعتماد على النفط. وصولاً الى اهم التحديات امام المشروع والمشاريع الإقليمية المنافسة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى معرفة البدايات الأولى لمشروع طريق التنمية الاستراتيجي، وهو مشروع يضم مجموعة طرق وسكك حديد وموانئ ومدن جديدة، الى اختصار مدة السفر بين اسيا و أوروبا عبر تركيا، والتحول الى مركز للعبور من خلال ميناء الفاو الكبير الذي يعد المحطة الأولى في المشروع، كما يهدف البحث الى معرفة الأثر الجيو-سياسي والجيو-اقتصادي الكبير والذي نتجت عنه الحكومة العراقية من خلال تعزيز الدينامية الاقتصادية الداخلية والتي تعاني من الاقتصاد الريعي وإمكانية تحويل المشروع الى شريان حيوي للاقتصاد وعلى المستوى الخارجي من خلال تعزيز مكانه العراق الإقليمية وربط الشرق بالغرب بعده اداة مهمة للتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

مشكلة البحث:

ترتكز إشكالية البحث على سؤال مفاده (هل سيستطيع طريق التنمية العراقي من حل المشاكل التي يعاني منها وتقليل اعتماديته على النفط وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة للعراق، باعتبار ان الفكرة الرئيسية للمشروع هي ربط ميناء الفاو الكبير بشبكة كبيرة من الطرق السريعة والسكك الحديدية التي يتوقع ان تمتد من شمال العراق الى معبر فيشخابور على الحدود العراقية التركية لنقل البضائع بين اسيا وافريقيا) هذا التساؤل بدوره سيقودنا الى تساؤل اخر وهو: هل سيستطيع هذا المشروع سيحقق الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للعراق بين دول المنطقة، وماهي اهم مواقف الدول الإقليمية من هذا المشروع وصولاً الى مواقف ذات المشاريع المنافسة وأهم التحديات التي ستواجه مشروع ((طريق التنمية)). هذه الأسئلة ستمثل المشكلة الأساس لهذا البحث.

فرضية البحث:

ان مشروع طريق التنمية هو مشروع استراتيجي يهدف الى تعزيز مكانة العراق الاستراتيجية من خلال تحويله الى مركز إقليمي في المنطقة بهدف توسيع انفتاحه الجيوسياسي كون الطريق يمتد من الشرق الأوسط الى أوروبا عبر تركيا وسيعزز المشروع من سياسة العراق الخارجية مع دول الجوار الإقليمي والدول التي يمر بها الطريق.

فرضية البحث تقوم على الجدوى الاقتصادية الكبيرة للعراق من خلال تعزيز دوره في المساهمة بالتجارة العالمية ورفع مستوى التنمية وقطاع النقل وسيكون العراق مركزاً للربط بين الخليج و أوروبا، وبالتالي سيساهم المشروع في تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. كما ما للمشروع من أهمية في تعزيز مكانة العراق الإقليمية في ظل وجود التحديات ووجود المشاريع الإقليمية المنافسة لكنه سيحقق فوائد اقتصادية للعراق ودول المنطقة كونه يعد تحولا استراتيجيا مهما للعراق وجميع الدول التي سيمر منها هذا الطريق المهم والحيوي.

منهجية البحث:

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند دراسة اس ظاهرة تحديد المنهج الأنسب لها لكي تكون الوسيلة او الطريق الصحيح للوصول الى النتائج، فبدائية كان لابد من استخدام المنهج التاريخي لمعرفة البدايات الأولى لهذا الطريق او المشروع، كما كان لابد من استخدام المنهج الوصفي الى جانبه لوصف الاحداث كما هي وتحليلها، وبعدها تم الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج الاستشرافي من خلال معرفة ما يمكن ان يحققه هذا المشروع ودوره في تعزيز مكانة العراق بين دول الجوار الإقليمية.

أولاً: البدايات الأولى-مسار الطريق- لمشروع طريق التنمية



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

لطالما كان العراق ارضا خصبة لكل المشاريع الاستثمارية ابتداء من موقعه الجيوسياسي وصولا الى ما يمتلكه من ثروات وموارد يستطيع من خلالها الانطلاق نحو افاق جديدة، كذلك ان ما يجري الحديث عنه حول مشروع طريق التنمية والذي ينوي العراق تحقيقه خلال السنوات القادمة، والذي يبذل من البصرة مرورا ب 10 محافظات وصولا الى شمال العراق كما هو موضح في الخريطة ادناه (1-1):

خريطة رقم (1-1)



المصدر : احمد الأسدي، فوائد وعقبات محلية وإقليمية تواجه مشروع طريق التنمية، المعهد العراقي للحوار، ٢٨/ حزيران ٢٠٢٣ <https://hewariraq.com/?p=12091>

وصولاً الى المثلث العراقي-التركي-السوري مرورا بدول أوربا، هذا الطريق مرتبط بجملة من الفعاليات التي تحتاج بنى تحتية كبيرة وبإشراك شركات متخصصة وارسال رسائل إيجابية لبقية الدول لما يمتلكه مشروع طريق التنمية من مميزات ستصاحب الحركة التجارية ليس للعراق فقط انما لجميع الدول المشاركة فيه.

ان مشروع طريق التنمية الذي اعلنه رئيس الوزراء العراقي ((محمد شياع السوداني)) ليس مشروعاً جديداً، حيث تعد فكرته قديمة تعود الى اتفاق بين السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (1842-1918) والامبراطور الألماني فيلهلم الثاني (1859-1941) لإنجاز مشروع سكك حديدية ((برلين-بغداد-البصرة))¹

استطاعت المانيا ان تحصل على امتياز من السلطان عبد الحميد الثاني 1899 لإنشاء سكك حديد الاناضول من إسطنبول الى الموصل (شمال العراق) ومنها الى بغداد والبصرة حتى وصلت الى سامراء (جنوب بغداد)، ولكن وبسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 تأخر انجاز المشروع حتى عام 1940 عندما اكتملت مد السكة الحديدية الرابطة بين إسطنبول وبغداد وكان هذا الخط يستخدم في نقل المسافرين والمنتجات كافة ومنها المنتجات النفطية²

1- نبيل جعفر عبدالرضا، الأهمية الاقتصادية لمشروع طريق التنمية في العراق، 2023/6/24، وعلى الموقع الاتي <http://www.ahwar.org/debat/nr.asp>:

2 - عماد جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، كراسة استراتيجية ((طريق التنمية وفرضيات التوازن الاستراتيجي الجديدة في المنطقة))، مركز حمورابي، حزيران 2023، ص ٨.



لكن ما حدث جراء الحرب العراقية-الإيرانية وماتلاها في حرب الخليج الثانية عام 1991 والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق فيما بعد أدى الى تعثر النقل بهذا الخط من البداية ثم تعرض الى نهاية مأساوية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وصولا الى تدميره بشكل كامل بعد هجوم تنظيم داعش الإرهابي على مناطق واسعة من شمال العراق وغربه عام 2014 فألحقت العمليات العسكرية اضرارا بالغة بمحطات السكك الحديدية وغيرها من البنى التحتية.¹

أعيد طرح فكرة المشروع عندما أعلن رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في عام 2010، مشروع ميناء الفاو الكبير المتوقع بناؤه في مدينة البصرة بالعراق، ولكن العبء المالي الذي يعانيه العراق خاصتا بعد توجيه الميزانية العراقية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي تسبب في تعطيل مسألة الميناء، لذلك فالمشروع لم يحقق أي تقدم حتى عام 2019 وخلال فتره رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي، حيث تمت مناقشة المشروع بشكل اكبر ووسع وتم تخصيص حصة له من الموازنة المركزية، فقد تم خلال تلك الفترة بالبداية في مشاريع السكك الحديدية والطرق السريعة والتي تشكل طريق التنمية و والذي بدوره يعد جزءا من مشروع الميناء ؟

جاءت حكومة محمد شياع السوداني والتي تم تشكيلها بعد الكاظمي، ليحظى هذا المشروع أولوية خاصة في هذه الحكومة، لتوصف المشروع بأنه ((مشروع المستقبل للعراق))، حيث أكد رئيس الوزراء على ان مشروع طريق التنمية هو خطة طموحة ومدرسة لتغيير الواقع نحو بنية اقتصادية متينة، حتى ان خطة حكومة السوداني تمت قراءتها والموافقة عليها من قبل البرلمان العراقي، فاحتوت على وعد بإدراج المشاريع الاستراتيجية مثل طريق التنمية في الميزانية كأولوية ومواصلتها من دون أي تأخير، وبناءا على ذلك، استضافت بغداد في 27 أيار عام 2023 مؤتمرا لوزراء النقل لدول مجلس التعاون الخليجي وايران وتركيا وسوريا والأردن، لمناقشة مبادرة طريق التنمية والذي يهدف الى ربط ميناء الفاو لنقل البضائع من الخليج العربي وجنوب وشرق اسيا الى تركيا ثم الى أوروبا³ ان مشروع طريق التنمية بما يحمله من منصات للعمل وقيمة مضافة للنواتج القومية والمحلية والاقتصادية، يعد ركيزة للاقتصاد المستدام الغير نفطي، وحلقة وصل وارتباط تخدم جيران العراق والمنطقة، فالعراق ومن خلال هذا المشروع الواعد سينطلق نحو شراكة اقتصادية مع دول الجوار والمنطقة تجعل من خلالها العراق مصدرا للصناعات الحديثة والبضائع وستعتمد في هذا على الممرات متعددة الوسائط واكثر من (1200) كم من السكك الحديدية، والطرق السريعة⁴ وذلك من خلال ربط ميناء الفاو الكبير بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية والتي سيمتد شمالا على طول الجغرافيا العراقية لتصل الى نقطة فيشخابور الحدودية مع تركيا، فتكون هذه الشبكة القناة التي ستمر السلع والبضائع من خلالها والقادمة من اسيا الى أوروبا وبالعكس، فسيوفر الطريق حوالي 15 يوما من المدة الزمنية لشحن البضائع بين شرق اسيا وشمال أوروبا، ولن يقتصر العراق فقط على إقامة هذه الشبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية، بل ستنشئ مدنا صناعية ومنشآت خدمية على طول مسار الطريق وبالتالي خلق فرص عمل مرتبطة بالمشروع⁵ لذلك طرحت الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء العراقي ((محمد شياع السوداني))، مشروع طريق التنمية وتبينته بقوة بوصفه مشروعا تنمويا متعدد الابعاد، مما سيؤثر بشكل كبير في واقع الاقتصاد العراقي، فأصبحت تروج له بوصفه أكبر مشروع استراتيجي يتبناه البلد ويستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، مما سيوفر مصدرا جديدا للدخل الوطني، فقدرت التكلفة الاجمالية للمشروع ب 17 مليار دولار، ينفذ على مراحل متعددة وينتهي عام 2050.

ثانيا: التنافس الإقليمي وموقف الدول من المشروع

على الرغم ما سيشكله المشروع من أهمية كبرى سواء للعراق او للدول المشاركة فيه من تعزيز للتعاون الإقليمي، الا انه قد يواجه مجموعة من التحديات الجيوسياسية من بعض الدول والتي من الممكن ان تقف عائقا في إنجازه، وذلك من خلال رؤيتها ان المشروع من الممكن ان ينافس موانئها وخطوطها، لذلك قد يواجه المشروع مجموعة من التحديات الإقليمية أهمها وجود المشاريع الإقليمية المنافسة بالإضافة الى الدور الذي ستلعبه كلا من تركيا وايران في هذا المشروع، كما ان

1 - المصدر نفسه، ص 8-9.

2 - فيض الله تونا اكون، طريق التنمية: رؤية العراق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2023/9/27، على الرابط :

<https://www.orsam.org.tr/ar/>

kalkinma-yolu-irakin-gelecek-vizyonu

3 - عماد جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص 9.

4 - وزارة الخارجية العراقية، مؤتمر طريق التنمية، وعلى الموقع: <http://mofa.gov.iq>

5 - علي عبد الكريم الجابري، طريق التنمية الاستراتيجية وأثره على الاقتصاد العراقي، كراسة استراتيجية ((طريق التنمية وفرضيات التوازن الاستراتيجي الجديدة في المنطقة))، مركز حمورابي، حزيران 2023، ص 33-34.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

تحديات امن المنطقة والتوترات بين الفاعلين في العراق، والوقوف بوجه المشروع الصيني، هذا يعد من ابرز التحديات الخارجية التي ستواجه المشروع. أما على الصعيد الداخلي فسيواجه المشروع تحديات مهمة قد تعترضه أهمها الفساد السياسي والمالي الذي قد يقف عائقا قد يعترض تنفيذ طريق التنمية.

1-الموقف التركي:

يسعى العراق لان يكون ممرا لنقل البضائع والسلع بين اسيا واوروبا عبر البر والبحر من خلا مشروع طريق التنمية والذي يلاقي دعما وبقرة من حكومة ((محمد شياع السوداني))، وعلى الرغم من ان هذا المشروع ذو فوائد للعراق وبعض الدول المجاورة الا انه قد يشكل تحديا او يؤثر سلبا على بعض الدول الأخرى.

تعد تركيا من اكثر دول الجوار العراقي التي ستستفيد بصورة مباشرة من المشروع، لان طريق التجارة العالمي الجديد سيمر عبر هذا المشروع وكذلك سيصبح ممرا للحمولات القادمة من شرق اسيا 4 لكن هذا الطريق سيكون مرهون بالتنسيق مع الجانب التركي كون الطريق يصل الى شبكة النقل الاوربية من خلال تركيا، ولان تركيا عامل رئيسي في المشروع فقد تواصل رئيس الوزراء العراقي ((محمد شياع السوداني)) مع الرئيس التركي ((رجب طيب اردوغان)) من اجل التعاون في هذا المشروع، ورحب الرئيس التركي بهذا المشروع، لكن السوداني يتوقع ان يكون لدى الجانب التركي العديد من الشروط التي لم تكشف عنها بعد ولا احد يستطيع ان يتنبأ بهذه الشروط المحتملة 2

وتميزت العلاقات العراقية والتركية بعدم استقرارها فالمشكلات بين البلدين مستمرة خاصتا في قضية المياه وحول تواجد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ومشكلات تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي خاصتا بعد القرار الصادر من المحكمة التجارية الدولية الصادر لصالح العراق 3 كما ان تركيا تهتم لان يبقى العراق يستورد السلع التركية أي ان مصلحتها ان تستمر في تصدير هذه السلع وان يبقى العراق بلد استهلاكي يعتمد على تركيا في كثير من احتياجاته السلعية والخدمية، فقد وصل التبادل العراقي-التركي عام 2022 الى 15.2 مليار دولار بواقع 13.8 مليار صادرات الى العراق و 1.4 وارادت تركيا من العراق معظمها النفط 4

2-الموقف الإيراني:

على الرغم من اشتراك ايران في اجتماعات مؤتمر بغداد لمناقشة مبادرة ((طريق التنمية))، الا ان هنالك من يرى ان المشروع سيؤثر على زعزعة الوجود الإيراني في المنطقة، خاصتا انه من الممكن ان يؤثر المشروع على ميناء بندر عباس الإيراني، لذلك ان ايران وبعدها قوة إقليمية من الممكن ان تشعر ان المشروع سيهدد مصالحها، ومن الممكن ان تعمل على عرقلة مساره، لأنه سيكون بديلا عنها للربط بين الشرق والغرب، وهو ماكدته ((علي حسيني))، رئيس لجنة النقل واللوجستيات في غرفة التجارة الإيرانية بالقول ((ان ميناء الفاو سيصبح في المستقبل منافسا رئيسيا لإيران، وبمساعدة تركية واماراتية) 5

لذلك تعد ايران غير بعيدة عن التحديات التي تواجه انشاء الطريق كونه يعد منافسا لموانئها، سيما ميناء الامام الخميني الذي يقع في خور موسى التابع لمحافظة خوزستان على رأس الخليج العربي 6 لذلك فالأمر بالنسبة لإيران، فالأمر يبدو اكثر تعقيدا، خاصتا بعد ان علمت ايران بنوايا حكومة السوداني لتنفيذ مشروع طريق التنمية وهي تضغط عليه لتسريع انشاء خط سكة حديد الشلامجة-البصرة والذي يصب في مصلحة ايران بالمقام الأول، لأنه سيوفر لها نقل سريع للركاب والبضائع الى الموانئ الإيرانية 7. وعلى الرغم من ان الحكومة العراقية لغاية الان لم تقم بمناقشة مشروع طريق التنمية بصورة جدية

1 - النقل تعلن ل(واع) تفاصيل مشروع طريق التنمية وتحدد موعد المباشرة بالقطار المعلق، وكالة الأنباء العراقية، ١٥ أيار ٢٠٢٣،

<https://www.ina.iq/185151---.htm>

2 - احمد الأسدي، فوائد وعقبات محلية وإقليمية تواجه مشروع طريق التنمية، مصدر سبق ذكره.

3 - حيدر نعمت بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مركز الببان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.

4 - هيئة الإحصاء التركية، بيانات عام ٢٠٢٢، وعلى الموقع : <https://www.tuik.gov.tr>

5 - عماد جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

6 - حيدر نعمت بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واعدة وتحديات كبيرة، مصدر سبق ذكره.

7 - حمد الأسدي، فوائد وعقبات محلية وإقليمية تواجه مشروع طريق التنمية، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

مع الجانب الإيراني، لكن ولضمان منع معارضة إيران المحتملة للمشروع، وافق رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على المطالب الإيرانية بتسريع من انتهاء خط سكة حديد الشلامجة- البصرة ¹.

3-الموقف الكويتي:

لا يمكن تجاهل أجواء الحذر التي تحيط بالعلاقات العراقية- الكويتية، هذا الأمر تجلى بواقع الخلافات بين الدولتين في المجالات الاقتصادية، خاصة بعد الخطوات التي اتخذتها الكويت في انشاء ميناء مبارك الكبير، والذي يهدف لمصالح العراق الاقتصادية والسياسية ويقلل من أهمية مينائي أم قصر والفاو، لذلك من الممكن أن تشعر الكويت بالتهديد من تحركات الجانب العراقي لإطلاق مشروع طريق التنمية، خاصة وأن الكويت من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي التي وقعت اتفاقية تعاون مع الجانب الصيني فيما يخص مبادرة ((الحزام والطريق))، ومن ثم وضعها خطة لتطوير البنية التحتية تحت مظلة((رؤيه 2035)) الداعية لتحويل الكويت الى محور مركزي للمبادرة عبر مشاريع مثل ((مدينة الحرير))و((الجزر الخمس))،فضلا عن مشروع ميناء الفاو الكبير .لكن دائما ما يؤكد الجانب العراقي على ان مشروع (طريق التنمية) يمكن أن يتحول إلى شريان حيوي للاقتصاد ويمثل فرصة مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط، حيث يحتاج المشروع لمجموع الموانئ البحرية في المنطقة، لاستيعاب حركة النقل، عبر ميناء جبل علي بالإمارات، وبندر عباس في إيران، ومبارك في الكويت، والميناء الأساسي ميناء الفاو الكبير في العراق³.

4-برنامج رؤية السعودية 2030:

يشير طريق التنمية الى رؤية العراق المستقبلية، وفي هذا الصدد، فهناك أوج للشبه بين طريق التنمية وبرنامج رؤية السعودية لعام 2030 التي أعلنتها المملكة العربية السعودية، لأن السعودية بدورها تهدف أيضا الى انشاء طريق جديد يربط افريقيا بأوراسيا من خلال الاستثمار في قطاعات في قطاعات البنية التحتية والخدمات اللوجستية وسعيها لأعداد البلاد لما بعد النفط، فالمبادرات العراقية بدورها أيضا وخاصة إعلانها عن اطلاق مشروع ((طريق التنمية))فتمثل بأعداد البلاد لمرحلة ما بعد النفط 4،ولان العراق يعتمد بالشكل الأكبر على إيرادات النفط فهذا ما يشكل الهاشاشة الأكبر للاقتصاد العراقي، فهنا يمكننا القول ان هذا المشروع يحمل أهمية مصيرية للعراق فيما يخص بقدرة العراق على تنويع مصادر اقتصاده لذلك سيشكل المشروع بالنسبة للعراق والدول المجاورة من تحقيق مكاسب وتأثر بشكل إيجابي على العراق ودول المنطقة ودول الجوار الاقليمي ⁵.

5-الموقف القطري:

ان الدور الذي تلعبه قطر ليس بجديد في العراق والمنطقة،وانما يتعزز هذا الدور يوما بعد اخر لاسيما مع النزاعات الدولية الحاصلة على المستوى الأمريكي الغربي من جانب والصين وروسيا من جانب آخر،لذلك يشكل العراق بالنسبة لقطر بوابة استثمارية تجارية، وحتى وان كان اهداف مشتركة ما بين الطرفين خاصة بعد زيارة امير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني عام 2023، والتي أتت بعد أيام قليلة من المؤتمر الدولي الذي عقد في العراق بعنوان ((طريق التنمية))والذي يمثل فيه العراق محطة التواصل بين الدول المجاورة وعبر تركيا باتجاه الغرب،فقام الطرفان العراقي والقطري خلال هذه الزيارة بتوقيع ما سمي بإعلان نوايا مشتركة بحضور رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وتآلف الاتفاق من ستة بنود أساسية أهمها توسيع افاق التعاون الاستثماري والتجاري المشترك لاسيما في مشروع طريق التنمية المزمع البدء بتنفيذه قريبا من قبل العراق، ومع وجود هذه الأهداف المشتركة لكن تبقى هيمنة المصالح هي العامل الأساس في تعامل الدول، وهذا ما ينطبق على العراق بكل تأكيد، وهنا يكون التساؤل عن إمكانية العراق من توظيف والاستفادة من زخم

1 - المصدر نفسه.

2 - عماد جاسم محمد،طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة،مصدر سبق ذكره،

3 - طريق التنمية..الفرص والتحديات لبناء نظام إقليمي متكامل،جريدة الصباح،١٧/٧/٢٠٢٣،وعلى الموقع :

<https://alsabaah.iq/80762-.html>

4 - رياض مهدي الزبيدي، مشروع طريق التنمية العراقي : الفرص و التحديات في ظل المشاريع الإقليمية المنافسة،، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤، ص ٩٨.

5 - فيص الله تونا ايكون،طريق التنمية: رؤية العراق المستقبلية، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المشاريع الاقتصادية لتوظيف البنية التحتية بما يصب في بناء استراتيجي طويل الأمد في تطوير الدولة العراقية وفق رؤية استراتيجية مدروسة¹

وأخيراً، ان تعقيد المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، واحتمالات تصاعد المنافسة بين مختلف الأطراف على النفوذ في الممرات التجارية الإقليمية سيناريوهات عدة، فمن الممكن ان يتحول العراق الى مركز عبور لنقل البضائع من الخليج العربي وجنوب وشرق اسيا الى تركيا ومن ثم اوربا، الامر الذي من الممكن ان يؤدي الى إمكانية حدوث تقارب نسبي في العلاقات (الإيرانية-الإماراتية) بتوحيد جهودهم في مواجهة المشروع.

ثالثاً: دور طريق التنمية في تعزيز مكانة العراق الاستراتيجية بين دول الجوار الإقليمي:

ان انشاء العراق لميناء حديث وبطاقات استيعابية كبيرة يعد ضرورة استراتيجية لان ذلك سيرفع من طاقاته الاستيعابية والتصديرية وسيكون مفصلاً محوريا في منظومة التنمية وتطوير المشاريع الإنتاجية بكافة اصنافها في العراق. فيعد طريق التنمية تحولا استراتيجيا مهما للعراق وللمنطقة ولجميع الدول التي سيمر عبرها هذا الطريق المهم والحيوي، حيث سيحظى العراق بفائدة كبيرة من خلال حصوله على عوائد ((الترانزيت)) وعوائد تصدير السلع التي يعتزم العراق بتصديرها، وبشكل عام سيلعب المشروع دورا محوريا في تنشيط الحركة التجارية وزيادة العلاقات بين أوروبا والشرق، الى جانب تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة في ظل احتياج الطرق الجديدة الى التأمين²

فإذا تمكن العراق من انشاء مثل هذه المنظومة الحديثة للنقل وما يرتبط بها من صناعات، ستؤهل العراق لان يكون لاعبا إقليميا في قطاع الصناعة والنقل، والى جانب ذلك ارتفاع قدرات العراق الإنتاجية والتصديرية والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية، والتي بدورها ستمكنه من استثمار هذه المنظومة كبوابة للدخول في شراكات اقتصادية اقليمية مع دول الجوار وبالتالي سيحقق هذا المشروع مكاسب اقتصادية وامنية وسياسية وحتى مجتمعية وسيكون نتاج تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي سواء للعراق او لدول الجوار وجميع الدول التي سيمر عبرها هذا الطريق المهم والحيوي، حيث سيمثل المشروع والذي تتبناه الحكومة العراقية بنقله نوعية في مجال النقل بالنسبة للعراق، خاصة ان طول الطريق يتجاوز اكثر من الف كيلومتر وبالتالي سيعزز قدرات العراق الاقتصادية وقدرات المنطقة⁴

فقبل أن يكون لـ(طريق التنمية) تأثير اقتصادي إيجابي على العراق وحتى على بعض دول المنطقة ودول العالم؛ أيضاً له تأثير سياسي واضح وصريح باعتبار هكذا طريق استراتيجي وحيوي يبعث رسالة واضحة وصريحة أن العراق حاضر وبكل قوة في المنطقة، والقوة هنا هي الثقل الكبير للعراق سواء كان ثقلاً سياسياً أو اقتصادياً، لذلك نجد أن أكثر دول العالم وخصوصاً دول الجوار والجوار الإقليمي قدمت الى العراق من أجل المساهمة والمشاركة في هذا الطريق الذي سيكون عاملاً مساعداً في تقوية النهضة التنموية للعراق في جميع المجالات. كما ان التأثير السياسي لمشروع (طريق التنمية) يكمن في العلاقة ما بين الاقتصاد والسياسة، وأن اغلب الدول تحاول أن تبني اقتصاداً قوياً من خلال علاقات سياسية قوية ومتطورة مع الدول الأخرى، وهذه الدول غير مستعدة لأن تضعف اقتصادها بل على العكس من ذلك تماماً، لذلك توافد مسؤولو وأمرأء الدول إلى العراق من أجل تقوية العلاقات السياسية حتى ينعكس ذلك إيجابياً على وضعهم الاقتصادي، ومن هذا المنطلق ساعد (طريق التنمية) على تعزيز السياسة الخارجية العراقية⁵ ان انشاء العراق لميناء حديث وبطاقات استيعابية كبيرة يعد ضرورة استراتيجية لان ذلك سيرفع من طاقاته الاستيعابية والتصديرية وسيكون مفصلاً محوريا في منظومة التنمية وتطوير المشاريع الإنتاجية بكافة اصنافها في العراق. ان طريق التنمية يعد تحولا استراتيجيا مهما للعراق وللمنطقة ولجميع الدول التي سيمر عبرها هذا الطريق المهم والحيوي، حيث سيحظى العراق بفائدة كبيرة من خلال حصوله على عوائد ((الترانزيت)) وعوائد تصدير السلع التي يعتزم العراق

1 - اسعد كاظم شبيب، زيارة امير قطر.. تنافس المشاريع الخليجية في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، وعلى الموقع : <https://www.mcsr.net/news830>

2 - منار شاكر، مريم علي، مشروع طريق التنمية الاستراتيجية وتوظيف الفرص المتاحة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤، ص ١٠٨.

3 - علي عبد الكريم الجابري، طريق التنمية الاستراتيجية وأثره على الاقتصاد العراقي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

4 - نصار الحاج، معززا لمكانه العراق الإقليمية والدولية... خبراء يتحدثون عن الأهمية الاستراتيجية لطريق التنمية، 2023/5/26، وكالة الانباء العراقية، وعلى الموقع <http://www.ina.iq/186054--html>

5 - طريق التنمية... الفرص والتحديات لبناء نظام إقليمي متكامل، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التوهرين

بتصديدها، وبشكل عام سيلعب المشروع دوراً محورياً في تنشيط الحركة التجارية وزيادة العلاقات بين أوروبا والشرق، إلى جانب تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة في ظل احتياج الطرق الجديدة إلى التأمين.

الخاتمة:

بعد سنوات من الأزمات الأمنية والسياسية وتعدد المشهد في الساحة العراقية، اتجه العراق في السنوات الأخيرة في اتخاذ خطوات ومبادرات ومشاريع عديدة من شأنها أن تسهم في استعادة مكانته في المنطقة وإيجاد دور إقليمي فاعل ومحاولة تفعيل وتعزيز العلاقات علاقته مع دول الجوار الإقليمي ومحاولته في إيجاد نوع من التوازن في علاقته الإقليمية التي أصابها الخلل.

وعلى الرغم من مجموعة التحديات التي من الممكن أن تواجه هذا المشروع، إلا أن الفوائد المحتملة لهذا المشروع كبيرة، خاصة لما يمتلكه هذا المشروع من قدرة على تحويل المشهد الاقتصادي للمنطقة وتوفير فرص جديدة للتجارة والاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل التي من شأنها أن تساعد في جهود إعادة إعمار العراق، وأن يمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً للعراق وبلدان المنطقة. فإذا تمكن العراق من إنشاء مثل هذه المنظومة الحديثة للنقل وما يرتبط بها من صناعات، ستؤهلها لأن يكون لاعباً إقليمياً في قطاع الصناعة والنقل، فألى جانب ارتفاع قدرات العراق الإنتاجية والتصديرية والانفتاح على الأسواق الإقليمية والدولية، فإنه سيكون من الممكن استثمار هذه المنظومة كبوابة للعراق للدخول في شراكات اقتصادية مع دول الجوار الإقليمي للعراق يكون فيها العراق حلقة الوصل الرئيسية بين هذه الدول ومن خلال شبكة نقل إقليمية متعددة الوسائط مما قد يحقق للعراق عوائد مالية مجزية من خلال تعرفه العبور، ومع مرور الوقت ونجاح هذه الشبكة عملياً واقتصادياً، فإن هذه الميزة ستصبح مصدر قوة للعراق ترفع من مكانته الاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة. لذلك سيمثل المشروع بادرة أمل بالنسبة للعراق على كافة الأصعدة، إذ سيمكنه من إدارة ملفه الاقتصادي واستعادة دوره الإقليمي والدولي عبر الأبعاد الجيو-اقتصادية، أما على الصعيد الجيو-سياسي الإقليمي، فيستطيع ومن خلال الانفتاحات الإقليمية التي جرت بين دول المنطقة أن يعزز هذا الدور ويكون حلقة وصل بين الأطراف الإقليمية، ونقطة تلاقٍ بدلاً من أن يكون ساحة صراع.

المصادر

- 1- نبيل جعفر عبدالرضا، الأهمية الاقتصادية لمشروع طريق التنمية في العراق، 2023/6/24، وعلى الموقع الاتي <http://www.ahwar.org/debat/nr.asp>
- 2- عماد جاسم محمد، طريق التنمية وتداعياته على التوازنات الإقليمية في المنطقة، كراسة استراتيجية ((طريق التنمية وفرضيات التوازن الاستراتيجي الجديدة في المنطقة))، مركز حمورابي، حزيران 2023.
- 3- فيض الله تونا ايكون، طريق التنمية: رؤية العراق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2023/9/27، على الرابط: <https://www.orsam.org.tr/ar>
- 4- منار شاكر، مريم علي، مشروع طريق التنمية الاستراتيجي وتوظيف الفرص المتاحة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤.
- 5- وزارة الخارجية العراقية، مؤتمر طريق التنمية، وعلى الموقع: <http://mofa.gov.iq>
- 6- علي عبد الكريم الجابري، طريق التنمية الاستراتيجي وأثره على الاقتصاد العراقي، كراسة استراتيجية ((طريق التنمية وفرضيات التوازن الاستراتيجي الجديدة في المنطقة))، مركز حمورابي، حزيران 2023.
- 7- النقل تعلن لـ (واع) تفاصيل مشروع طريق التنمية وتحدد موعد المباشرة بالقطار المعلق، وكالة الأنباء العراقية، ١٥ أيار ٢٠٢٣، <https://www.ina.iq/185151--.html>
- 8- احمد الأسدي، فوائد وعقبات محلية وإقليمية تواجه مشروع طريق التنمية، المعهد العراقي للحوار، ٢٨ / حزيران ٢٠٢٣، <https://hewariraq.com/?p=12091/>
- 9 - طريق التنمية.. الفرص والتحديات لبناء نظام إقليمي متكامل، جريدة الصباح، ٢٠٢٣/٧/١٧، وعلى الموقع: <https://alsabaah.iq/80762-.html>
- 10- حيدر نعمت بخيت، طريق التنمية العراقي فرص تنموية واحدة وتحديات كبيرة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.
- 11- هيئة الإحصاء التركية، بيانات عام ٢٠٢٢، وعلى الموقع: <https://www.tuik.gov.tr/>
- 12- اسعد كاظم شبيب، زيارة امير قطر.. تنافس المشاريع الخليجية في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، وعلى الموقع: <https://www.mcsr.net/news830>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

- 13 - نصار الحاج، معززا لمكانه العراق الإقليمية والدولية. خبراء يتحدثون عن الأهمية الاستراتيجية لطريق التنمية، 2023/5/26، وكالة الانباء العراقية و على الموقع : <http://www.ina.iq/186054--html>
- 14- رياض مهدي الزبيدي، مشروع طريق التنمية العراقي : الفرص و التحديات في ظل المشاريع الاقليمية المنافسة، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على العراق، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢٤.



توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية

م.م شهد قاسم محمد

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

shahadqasim@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

يتناول هذا البحث دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، إذ يعد العراق بلدًا ذا أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط، حيث يمتلك مواردًا طبيعية غنية، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي ومع ذلك، فإن العراق يواجه تحديات عديدة في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، تشير الدراسات السابقة إلى أن سوء الحوكمة قد يكون أحد العوامل المؤثرة في ضعف مكانة العراق على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ويتمثل تحدي الحوكمة في نقص الشفافية والمساءلة والفساد، وهو ما يؤثر سلبيًا على الاستثمارات وتطور القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

ومن المتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة للقرارات السياسية والاقتصادية في العراق، وللمؤسسات الدولية والمنظمات ذات الصلة التي تعمل على دعم تحسين الحوكمة وتعزيز مكانة العراق في المجتمع الدولي، كما يمكن أن تساهم الدراسة في توجيه السياسات والإصلاحات المستقبلية في العراق، بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد في الساحة الدولية.

الكلمات المفتاحية: (الحوكمة، مكافحة الفساد، الشفافية، التنمية المستدامة، القطاع الخاص)

المقدمة

تعتبر الحوكمة السياسية والاقتصادية عنصرًا حاسمًا في تحقيق التطور والاستقرار في الدولة، وتعزيز مكانتها السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وفي حالة العراق الذي يشهد تحديات عديدة بعد الفترة الطويلة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، يعتبر توظيف الحوكمة أمرًا حاسمًا لتحقيق الاستقرار وتعزيز مكانته السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي.

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتحديد الإجراءات والسياسات التي يمكن اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، إذ ستركز الدراسة على تحليل الأثر المحتمل لتحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية على مختلف جوانب المكانة الدولية للعراق، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، والتجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدات الدولية.

أهمية البحث

يسلط هذا البحث الضوء على أهمية توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية عن طريق تحسين الحوكمة، إذ يمكن للعراق تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز فرص التنمية المستدامة في المستقبل.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في استعراض التحديات التي يواجهها العراق في مجال الحوكمة، مثل الفساد ونقص الشفافية والمساءلة، فضلاً عن دراسة أثر سوء الحوكمة على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتحديد استراتيجيات تعزيزها، كذلك تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي عن طريق استكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية والشركاء الدوليون في دعم جهود تعزيز الحوكمة في العراق.

مشكلة البحث

يعاني العراق من تحديات كبيرة في مجال الحوكمة، مثل الفساد ونقص الشفافية والمساءلة، هذه المشاكل أثرت سلبيًا على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وأحدثت عراقيل في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة بناءً على ذلك، فإن مشكلة البحث تتمحور حول كيفية تحسين الحوكمة في العراق بما يعزز مكانته السياسية والاقتصادية، عن طريق التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين الاستقرار السياسي في البلد.

فرضية البحث

يفترض البحث "أن تحسين الحوكمة في العراق عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد سيكون له تأثير إيجابي على مكانة العراق السياسية والاقتصادية، من خلال زيادة الشفافية في العمل الحكومي وتعزيز المساءلة للمسؤولين،



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

يمكن بناء ثقة المواطنين بالحكومة وتعزيز العلاقة بينهم، كما يتوقع أن مكافحة الفساد ستؤدي إلى تحسين استخدام الموارد الوطنية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وهذه الفرضية تحتمل الاثبات او النفي.

منهج البحث

استوجب البحث الإ اعتماد على عدد من المناهج العلمية، إذ وظفت الباحثة أكثر من منهج علمي كلما استدعت الضرورة إلى ذلك لإتمام هذا البحث على أكمل وجه، وكما يأتي:

المنهج التاريخي: الذي يعد من المناهج الرئيسة في الدراسات والبحوث العلمية لتقديم خلفية تاريخية عن مفهوم الحوكمة. المنهج التحليلي النظامي: الذي يعد المنهج الأساس في هذه الدراسة للوقوف على مدخلات ومخرجات دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق بالارتكاز على الجوانب السياسية والاقتصادية.

المنهج الوصفي التحليلي: يعد أكثر المناهج استعمالاً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وذلك عن طريق الوصف الموضوعي لخصائص وسمات الحوكمة التي تساعد صانع القرار السياسي في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية.

حدود البحث

الحدود المكانية: تم تناول الموضوع (توظيف الحوكمة عن طريق اسقاطها على تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية).

الحدود الزمانية: تم حصر هذا البحث في المدة الزمنية ما بعد العام 2014 بسبب الجهود الإصلاحية والإصلاحات الحكومية المتخذة لتعزيز الحوكمة وتحقيق التنمية الاستقرار في العراق.

المبحث الأول: دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية

دور الحوكمة في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية يعتبر أمراً بالغ الأهمية، فالحوكمة تؤدي دوراً حاسماً في بناء الثقة والاستقرار والتنمية المستدامة في البلد، وتهدف الحوكمة إلى توفير بيئة مواتية للاستثمار وتطوير القطاع الخاص وتعزيز الاقتصاد الوطني، ولذا، من المهم بناء هياكل حوكمة قوية وفعالة للتصدي للتحديات المختلفة التي يواجهها العراق في المجال السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

تشير الحوكمة إلى سلوك وصفات القوة التي يستخدمها المسؤولون في البلاد لتحقيق الاستقرار وتطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية، تتضمن الحوكمة المبادئ الأخلاقية والمؤسسات المحكمة وأداء المسؤولين العام في تأدية وظائفهم بطريقة عادلة وشفافة⁽¹⁾

وتأخذ الحوكمة أيضاً في الاعتبار مبادئ التمييز والعدالة الاجتماعية لضمان أن كل المواطنين يحظون بنفس الفرص والحقوق، فضلاً عن ذلك، تسعى الحوكمة إلى بناء بني تحتية قوية وتعزيز سيادة القانون، مما يساهم في استقرار المجتمع واستدامة التنمية، وإن من أهداف الحوكمة تعزيز التحفيز والمشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات ومراقبة تنفيذها، وهو ما يساهم في بناء دولة ديمقراطية قوية ومزدهرة، تهدف الحوكمة أيضاً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي، إذ يتم وضع آليات لضمان تواجد معايير محددة للأداء وتقييم النتائج المحققة، علاوة على ذلك، فإن الحوكمة تدعم تطبيق حقوق الإنسان وتعزيز حماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك حقوق النساء والأقليات والفئات المهمشة، وبذلك فإن الحوكمة تعد أحد العوامل الرئيسة في بناء المجتمعات المستدامة وتحقيق التنمية الشاملة⁽²⁾

أولاً: أهمية الحوكمة

تعد الحوكمة أحد العوامل الرئيسة التي تساهم في نجاح واستدامة المؤسسات والمنظمات، فهي تساهم في ضمان أن يتم إدارة أعمال المؤسسة بأمانة وشفافية ومهنية رفيعة، كما تعمل على تقوية نظام المساءلة وتشجيع المشاركة الفعالة لجميع

(1) S Safdar, A Khan, Z Andlib. Impact of good governance and natural resource rent on economic and environmental sustainability: an empirical analysis for South Asian economies. Springer. Environmental Science and Pollution. 2022. p.88.

(2) Al-Mashhadani M, Traits of internal mechanisms, unfavorable behavior, and assertive performance. International Journal of Business Invention and Management. 2022; 11(4): p.2.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الأطراف المعنية، مثل المساهمين والعملاء والموظفين والمجتمع المحلي، وتساعد الحوكمة ايضا في بناء سمعة جيدة للمؤسسة وتحقق الثقة لدى الأطراف المهمة، مما يدفع بتحقيق النجاح المستدام وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة.(1)
ثانياً: مبادئ الحوكمة

وهي التوجهات والقيم الأساسية التي يجب أن تتبعها المؤسسات والمنظمات في إدارة شؤونها واتخاذ قراراتها، وتهدف إلى ضمان النزاهة والشفافية والمساءلة والمشاركة في عمليات صنع القرارات، وتعتبر هذه المبادئ أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة والثقة في المؤسسات والمجتمعات، ويشمل تطبيق مبادئ الحوكمة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وضمان توفير المعلومات اللازمة للأطراف المعنية وتشجيع المشاركة الفاعلة للجميع.(2)

شفافية

تُعد الشفافية أحد أهم مبادئ الحوكمة الذي يجب أن تلتزم بها المؤسسات والمنظمات في أداء أعمالها، وتعني ضرورة توفير المعلومات والبيانات المهمة بشكل واضح ومفهوم لجميع الأطراف المعنية، يساهم وجود نظام شفاف في زيادة الثقة والشفافية ويعزز فرص المشاركة والاستدامة، تتضمن مبادئ الشفافية النشر المنتظم للتقارير والمعلومات المالية وإقرار السياسات والإجراءات والعمل على تحقيق فتح المجال للتحقيق والرقابة المستقلة والعينية.

المساءلة

هي مبدأ أساس في الحوكمة ويهدف إلى توفير الإشراف والرقابة على أداء المؤسسات والمنظمات، ويشمل هذا المبدأ تحديد المسؤوليات وتوزيعها بوضوح، وتقييم أداء القادة والموظفين، وتطبيق نظام العقوبات والمكافآت بشكل عادل ومنصف، تساهم المساءلة في تعزيز التفاعل الإيجابي وتطوير آليات تصحيح الأخطاء وتعزيز النزاهة والمصداقية، تشمل آليات المساءلة التقارير الدورية والتقييمات الذاتية والتدقيق الداخلي والرقابة الخارجية.(3)

المشاركة

تعد المشاركة مبدأ مهم في الحوكمة ويهدف إلى ضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في صنع القرارات والإدارة الفاعلة للمؤسسات والمنظمات، إذ تساهم المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأداء، يجب تشجيع المؤسسات على بناء آليات فعالة للمشاركة وتوفير المعلومات اللازمة وتعزيز الشفافية في القرارات، ويجب أيضاً تشجيع المشاركة المجتمعية والشبابية ودعم التواصل البناء والحوار المستدام لتعزيز آليات الحوكمة الفاعلة.

ثالثاً: تطبيقات الحوكمة

تتضمن تطبيقات الحوكمة مجموعة متنوعة من المجالات والمؤسسات، فعلى سبيل المثال، في المجال الحكومي والسياسي، تؤدي الحوكمة دوراً محورياً في ضمان شفافية العملية السياسية والحكومية، وتعزيز المساءلة للمسؤولين الحكوميين، أما في مجال الشركات والمؤسسات، فتساهم الحوكمة في تعزيز فاعلية عمل الشركات من خلال تحقيق المساءلة وإدارة المخاطر والالتزام بالمعايير الأخلاقية، أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية، فتساعد الحوكمة في تعزيز الشفافية والمناقشة العامة والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.(4)

الحكومة والسياسة

تعد الحكومة والسياسة من المجالات الأساسية التي تنطوي على تطبيقات الحوكمة، التي تساهم في تعزيز نزاهة وشفافية العملية السياسية وتحقيق مستوى عالٍ من المساءلة للمسؤولين الحكوميين، كما تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وضمان تمثيل جميع فئات المجتمع في صنع القرارات الحكومية، وتعد الحكومة والسياسة مجالات حساسة تتطلب تنفيذ معايير حوكمة قوية لضمان حكم فاعل وعادل ومنصف.(5)

(1) عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023، ص92.

(2) بريتان بديع، "رمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024، ص53.

(3) S Safdar, A Khan, Z Andlib, Op. Cit, P.92.

(4) عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، مصدر سبق ذكره، ص65.

(5) Al-Mashhadani M, Op. Cit, P.6.



تؤدي الحوكمة دوراً حيوياً في تحقيق فاعلية وشفافية عمل الشركات والمؤسسات، عن طريق تبني مبادئ الحوكمة في الشركات، يتم تعزيز المساءلة والشفافية في اتخاذ القرارات، وتحقيق التوازن بين مصالح مساهمي الشركة المختلفة، وتهدف أيضاً إلى تحقيق المرونة في إدارة الشركات ومعالجة المخاطر، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، اذ تعد الشركات والمؤسسات من أهم مجالات التطبيق لمبادئ الحوكمة.

المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية

يقوم المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية بدور أساس في تطبيق مبادئ الحوكمة، فعلى سبيل المثال، يساهم تبني مبادئ الحوكمة في هذه المنظمات في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتمكين الأعضاء والمستفيدين من المشاركة المجتمعية واتخاذ القرارات، تهدف المنظمات غير الربحية إلى تقديم خدمات وبرامج تلبي احتياجات المجتمع وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات، ومن خلال تنفيذ مبادئ الحوكمة، يتم تحسين فاعلية المنظمات غير الربحية وتحقيق استدامة ونجاح أعمالها.

المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في السياسة والاقتصاد وتأثيرها على مكانة العراق

تتمثل أهمية الحوكمة في تعزيز الاستقرار وبناء ثقة الشعب والمستثمرين في النظام السياسي والاقتصادي للعراق، بواسطة الحوكمة الجيدة يمكن للعراق تحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، كما تساهم الحوكمة في تعزيز فرص العمل وتحسين الخدمات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أولاً: تأثير الحوكمة على مكانة العراق

ان تأثير الحوكمة على مكانة العراق يكمن في تحسين سمعته وموقعه على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إذ تساهم الحوكمة الجيدة في بناء صورة إيجابية عن البلد وتعزيز ثقة المجتمع الدولي به، وعندما يتم تطبيق نظم حوكمة فعالة، فإنها تساعد على خلق بيئة مشجعة للعمل والاستثمار وتجذب الشركات والمستثمرين الأجانب إلى العراق، مما يعزز مكانته الاقتصادية والسياسية.(1)

ثانياً: العوامل المؤثرة في توظيف الحوكمة

تعد العوامل المؤثرة في توظيف الحوكمة في العراق أمراً بالغ الأهمية لتعزيز مكانته السياسية والاقتصادية، وتشير الدراسات إلى أن ارتباط الحوكمة بالاستقرار السياسي والأمني هو عامل حاسم في تعزيز التنمية وجذب الاستثمارات، فضلاً عن ذلك تلعب الشفافية ومكافحة الفساد دوراً كبيراً في تعزيز المصداقية والثقة في النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن ذلك تعد قوة المؤسسات الحكومية عاملاً مؤثراً في تحقيق نجاح الحكومة والتنمية المستدامة وأخيراً، يؤدي تطوير القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات دوراً حاسماً في توفير فرص العمل وتنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة.(2)

الاستقرار السياسي والأمني

يعد الاستقرار السياسي والأمني من العوامل المؤثرة بشكل كبير في توظيف الحوكمة في العراق، فعدم وجود استقرار سياسي يؤدي إلى عدم الثقة في الحكومة ويقوض جهود تعزيز المكانة السياسية والاقتصادية، فضلاً عن ذلك تتأثر استقرارية وأمن البلد بمدى قدرة الحكومة على تفعيل قوات الأمن ومحاربة الجماعات المتطرفة والإرهابية، لذا يجب تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عن طريق تعزيز القدرات الأمنية وتعزيز التفاهم والتسامح السياسي.(3)

(1) هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، 2023، ص 190.

(2) Siriopoulos C, Tsagkanos A, Svingou A, Daskalopoulos E. Foreign direct investment in GCC countries: The essential influence of governance and the adoption of IFRS. Journal of Risk and Financial Management. 2021, (6):264.

(3) Mahmoudreza Rahbarqazi, Corruption Perceptions, Political Distrust, and the Weakening of Political Islam in Iraq, Spanish Journal of Sociology, n.29 (3, supl. 1), 2020, p. 59.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ويؤثر الاستقرار السياسي بشكل كبير على تنفيذ الحكم الرشيد في العراق، فإنه يشجع المؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية للعمل بكفاءة وفعالية، كما يزيد من فرص التعاون والتنسيق بين الأطراف المختلفة، ومن الأهمية أيضاً وجود استقرار سياسي لتأمين بيئة مناسبة وأمنة للاستثمار والتجارة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعزز الحوكمة في البلاد.⁽¹⁾

تأثير النزاعات السياسية

تعد النزاعات السياسية أحد أهم العوامل التي تؤثر على الحوكمة في العراق، فعندما تشهد البلاد صراعات سياسية، تكون هناك اضطرابات وتشتت في العملية الحكومية والإدارية، يعجز الجهاز الحكومي عن تنفيذ السياسات والبرامج بطريقة فعالة، مما يؤثر سلباً على جودة الحياة والخدمات التي يتلقاها الناس كما أن النزاعات السياسية تقوض مصداقية وشرعية المؤسسات الحكومية، مما يؤدي إلى ضعف الحوكمة وانعدام الثقة بين الحكومة والشعب.⁽²⁾

أهمية الاستقرار السياسي في تعزيز الحوكمة الفعالة

يعد الاستقرار السياسي أساساً في تعزيز الحوكمة الفعالة في العراق. فعندما يكون هناك استقرار سياسي، يتمكن الحكومة من وضع خطط استراتيجية طويلة الأمد وتنفيذها بفاعلية. يمكن للحكومة أن تركز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي يعزز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة الشاملة والشمولية في البلد.

تحديات توظيف الحوكمة في ظل عدم الاستقرار السياسي

تواجه الحوكمة تحديات كبيرة في ظل عدم الاستقرار السياسي، فعندما تكون هناك اضطرابات سياسية وانقسامات، يكون من الصعب تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق تقدم في مجال الحوكمة، تتعرض المؤسسات الحكومية للتدخلات السياسية والتأثيرات الخارجية، مما يعقد عملية اتخاذ القرار ويقوض الحوكمة الشاملة، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد من انتشار الفساد وعدم الشفافية، وبالتالي يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين.⁽³⁾

تأثير الاستقرار الأمني في توظيف الحوكمة

يؤدي الاستقرار الأمني دوراً حيوياً في توظيف الحوكمة في العراق، فعندما يكون هناك استقرار أمني في البلاد، يتم تأمين الظروف اللازمة لتطبيق الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الحكومة والمؤسسات وبالتالي، يمكن للحكومة العراقية تعزيز الحوكمة الفعالة وتطبيق السياسات العامة التي تعود بالفائدة على المجتمع، وعن طريق تحقيق الاستقرار الأمني، سيرتفع مستوى الثقة لدى المواطنين في الحكومة ويزداد التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص لتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.⁽⁴⁾

دور الأمن في تعزيز الحوكمة الفعالة

يقوم الأمن بدور مهم في تعزيز الحوكمة الفعالة، فعندما يتم ضمان الأمان والسلامة للمواطنين وممتلكاتهم، يمكن للحكومة أن تركز على القضايا الأساسية لتحقيق الحوكمة الفعالة، ويشمل ذلك تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، كما أن الأمن يعزز الثقة المجتمعية في النظام السياسي والقانوني، ويسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد.

تأثير الأمن الضعيف على تنفيذ السياسات الحكومية

عندما يكون هناك أمن ضعيف في البلد، فإن ذلك يؤثر سلباً على تنفيذ السياسات الحكومية، فالأمن الضعيف يسهم في زيادة حالات الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، مما يعوق عمل الحكومة وتطبيق سياساتها وبالتالي، يعاني المواطنون من

(1) حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، مجلة العقاد للدراسات الإدارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 3، 2021، ص 65.

(2) حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، المصدر نفسه، ص 66.

(3) قاسم العنزي واحمد عباس، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 17، 2021، ص 54.

(4) حمزة حداد ومرسين الشمري، الإهمال الجماعي لجنوب العراق: الفرص الضائعة للتنمية والحكم الرشيد، حفظ السلام الدولي، المجلد 30، العدد 5، 2023، ص 650.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

نقص في الخدمات العامة المقدمة من الحكومة وتأخير في تلبية احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن ذلك يتم استغلال الأمن الضعيف من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية لزعزعة الاستقرار وتعطيل تنفيذ السياسات الحكومية لذلك، يكون تحقيق الأمن الشامل والمستدام أمراً ضرورياً لضمان تطبيق الحوكمة الفعالة وتحقيق الرخاء والتنمية في العراق.

الشفافية ومكافحة الفساد

تؤدي الشفافية ومكافحة الفساد دوراً حيوياً في توظيف الحوكمة، فالشفافية تعزز المصداقية والثقة في الحكومة والنظام السياسي، كما أنها تعزز فرص الاستثمار وتحقق التنمية المستدامة ومن ناحية أخرى، يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية، إذ يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويعوق تنظيم الجهود الحكومية، لذا ينبغي اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية عن طريق تعزيز الرقابة وتحسين آليات الحوكمة.⁽¹⁾

دور الشفافية في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين

تؤدي الشفافية دوراً حاسماً في تعزيز الثقة بين المؤسسات والمواطنين، فعندما تكون المؤسسات شفافة وتتيح للمواطنين نظرة داخل عملها وقراراتها، فإن ذلك يعزز الثقة ويعمل على تجنب الشكوك والشائعات علاوة على ذلك، فإن الشفافية تمكن المواطنين من مراقبة استخدام السلطة ومكافحة الفساد بما يساهم تحقيق الشفافية في تضمين آليات الرقابة والحوكمة الجيدة في العمل الحكومي والمؤسسات العامة، وهو ما يعزز مستوى الثقة بين المواطنين وتلك المؤسسات أيضاً، تعمل زيادة الشفافية على توفير فرص المشاركة والمساواة في صنع القرارات ويعزز علاقة تعاونية بين المؤسسات والمواطنين في تحقيق التنمية المستدامة.⁽²⁾

تأثير مكافحة الفساد على النظام الحكومي والاقتصادي

إن مكافحة الفساد له تأثيرات كبيرة على النظام الحكومي والاقتصادي في العراق، فعندما يكون هناك ارتفاع في مستويات الفساد، يؤدي ذلك إلى عدم الثقة في الحكومة والمؤسسات، ويضعف الشفافية والنزاهة في الإجراءات الحكومية، كما يؤثر الفساد على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور الاستثمارات وزيادة التكاليف وانخفاض الانتاجية، وعن طريق مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، يمكن تعزيز النظام الحكومي والاقتصادي وتحقيق الاستقرار.⁽³⁾

تحديات التعاون الدولي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق

تشكل التحديات الدولية عائقاً إضافياً لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق، لذلك ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لمكافحة الفساد وتحقيق الشفافية، وقد يشمل ذلك تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية علاوة على ذلك، يحتاج العراق إلى الدعم الدولي لتعزيز القدرات البشرية والتدريب في هذا الصدد يتطلب هذا التعاون الدولي جهوداً مشتركة لمواجهة تحديات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العراق.⁽⁴⁾

المبحث الثاني: استراتيجيات تعزيز مكانة العراق بواسطة الحوكمة

(1) Mohammed, Riyam Taqi, Rabab Adnan Al-Rubaye, and Bashaer Khudhair Abbas Alkhafaji. "Exploring the impact of corporate governance in improving transparency, combating corruption and promoting sustainable development plans-Evidence from listed banks Iraqi." In AIP Conference Proceedings, vol. 3092, no. 1. AIP Publishing, 2024, p13.

(2) Al-Awsi, Researcher Mohammed Rafid Raof, and Syed Alireza Tabatabai. "THE ROLE OF TRANSPARENCY IN PREVENTING ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN IRAQ AND EGYPT." World Bulletin of Management and Law 18 (2023): p118-119.

(3) حمادي الفخفاخ وإيمان جليل، دور هيئة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة الكويت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 19، العدد 49، 2023، ص30.

(4) Abida, I. D. and Wajarb, I. J. "Insights on the Components of Smart Governance for Government Units in Iraq." (2022), p1270.



توظف الحكومة العراقية استراتيجيات متعددة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية من خلال تعزيز الحوكمة، تتضمن هذه الاستراتيجيات تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة عن طريق تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة الشؤون الحكومية، كما تركز الاستراتيجية على تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لتعزيز تأثير القرارات الحكومية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، بالإضافة إلى ذلك تسعى الحكومة العراقية لتعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال لضمان العدالة والتوازن في المجتمع، وأخيراً يتم تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال مكافحة التحديات الأمنية والحفاظ على الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الاول: تحسين أداء الحكومة العراقية

يهدف هذه الجزء إلى تحسين أداء الحكومة العراقية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز كفاءة وفاعلية العمل الحكومي، إذ يعتبر تحسين أداء الحكومة العراقية أمراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات وتطلعات المواطنين، وفي ضوء التحديات التي تواجه الحكومة العراقية، فإنه من المهم إجراء تحليل شامل لأدائها الحالي لتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح وتحسين، ومن ثم يمكن وضع استراتيجيات فعالة لتحسين أداء الحكومة العراقية وتحقيق النتائج المرجوة.

تطوير القطاع العام

تعمل الحكومة العراقية على تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة من خلال اتخاذ عدة إجراءات، وتشمل هذه الإجراءات تحسين الكفاءة في إدارة الشؤون الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية، تهدف الحكومة أيضاً إلى الاستثمار في تدريب وتأهيل الموظفين الحكوميين لزيادة مستوى الكفاءة والمهارات بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة العراقية على تطوير نظم التكنولوجيا المعلوماتية لتسهيل الإجراءات الحكومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.⁽¹⁾

تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية

تعد الشفافية والمشاركة المجتمعية عنصراً أساسياً في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، إذ تعمل الحكومة العراقية على تعزيز الشفافية من خلال زيادة نسبة النشر وتوفير المعلومات الضرورية للمواطنين، علاوة على ذلك، تتبنى الحكومة سياسات تشجع المشاركة المجتمعية في صنع القرارات وتوفير منصات للحوار والمشاركة المجتمعية، وتعكس هذه الاستراتيجية التزام الحكومة بتعزيز الشفافية وتعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين.⁽²⁾

تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال

يعد تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال أمراً حاسماً لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، تعمل الحكومة العراقية على تقوية النظام القانوني وتحسين التشريعات المعمول بها لضمان العدالة وتعزيز الشفافية، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق القوانين بشكل فعال يضمن تنفيذ العقوبات على المخالفين وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.⁽³⁾

تعزيز الاستقرار السياسي والأمني

يقوم الاستقرار السياسي والأمني على تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، وتعمل الحكومة العراقية على تعزيز الاستقرار السياسي عن طريق تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار وتسهيل الحوار بين القوى السياسية المختلفة في البلاد، كما تعزز الحكومة الاستقرار الأمني من خلال تعزيز الجهود الأمنية لمكافحة التهديدات الداخلية والخارجية وضمان سلامة المواطنين والممتلكات في العراق.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: تجارب عالمية في تحسين أداء الحكومات

قامت العديد من الدول بتحسين أداء حكوماتها، إذ تمكنت الحكومة السنغافورية من تعزيز أداء القطاع العام من خلال تبني مبادرات تركز على الابتكار واستخدام التكنولوجيا وتحسين الجودة وتطوير مهارات الموظفين، بالإضافة إلى ذلك تعد

(1) Mohammed, Riyam Taqi, Op. Cit, P.15.

(2) هبه جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، ص132.

(3) حمزة حداد ومرسين الشمري، مصدر سبق ذكره، ص652.

(4) Almashtadani M, Almashtadani HA. Internal mechanisms features, unfavourable behaviour and firm performance. International Journal of Business and Management Invention. 2022;11(4): p.6.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا ناجحًا في تحسين أداء حكومتها، إذ تم تطوير استراتيجية واضحة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية وتحسين جودة الخدمات الحكومية، لذلك يمكن استخلاص دروس مهمة من هذه التجارب العالمية في تحسين أداء القطاع العام، مما يمكن أن يساعد الحكومة العراقية في عملية تطوير أداءها وتحقيق أهدافها بفعالية أكبر.

تجربة سنغافورة في توظيف الحوكمة

تعد تجربة سنغافورة في توظيف الحوكمة نموذجًا مثاليًا للعديد من الدول، إذ ركزت على اتباع استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، من بينها ترسيخ مفهوم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، وتهدف سنغافورة إلى تعزيز الفاعلية والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال تعزيز القيادة القوية وتشجيع الابتكار وتحسين الإدارة واستخدام التكنولوجيا، وبفضل هذه الاستراتيجيات الشاملة والكفاءة في تنفيذها، تم تحقيق نتائج مبهره في سنغافورة من حيث استقرار الحكومة وزيادة الثقة والرضا العام بالجهود الحكومية.⁽¹⁾

استراتيجيات سنغافورة لتعزيز الحوكمة

اعتمدت سنغافورة على استراتيجيات متعددة لتحقيق تعزيز الحوكمة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات تعزيز مفهوم الشفافية من خلال تعزيز حق الوصول إلى المعلومات ونشر البيانات الحكومية بشكل مفتوح، كما تهتم حكومتها بتعزيز المساءلة من خلال تعزيز أنظمة المراقبة والرقابة على العمل الحكومي وتشجيع الشفافية في تدفق الأموال وإدارتها، وتعتبر تعزيز مشاركة المجتمع في صنع القرارات واستشارتهم في السياسات والبرامج الحكومية من أهم الاستراتيجيات التي تسعى إليها.⁽²⁾

النتائج والتحسينات المحققة في سنغافورة

حققت سنغافورة نتائج وتحسينات ملموسة في مجال توظيف الحوكمة، فقد أدى التركيز على تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية إلى زيادة الثقة في الحكومة والمؤسسات، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة، وتحسين نوعية الخدمات الحكومية، ولاحظت سنغافورة تحسناً ملحوظاً في مكافحة الفساد ورفع مستوى النزاهة والشفافية في العمل الحكومي، لذلك تعد نموذجًا ناجحًا لتطبيق استراتيجيات الحوكمة وتحقيق التحسينات المستدامة في البلد.

تجربة الإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة

تُعد تجربة الإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة واحدة من النماذج الناجحة في المنطقة وتهدف دولة الإمارات إلى تعزيز الحوكمة كأداة رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي، وتعتبر الحوكمة الفعالة أحد أساسيات نجاحها في تطبيق استراتيجيات التنمية وتحقيق التحول الاقتصادي، من جهة أخرى، فإن الحكومة الإماراتية تعتمد على الأداء المبني على المؤشرات لتقييم ومراقبة الحوكمة، وذلك من خلال إجراء تقييمات دورية لمؤسساتها الحكومية وتبني أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد.⁽³⁾

الإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات العربية المتحدة

يعد الإطار القانوني والتنظيمي في الإمارات العربية المتحدة من العوامل الرئيسية لتحقيق الحوكمة القوية، إذ تم تبني عدد من القوانين واللوائح التي تنظم عمل القطاع الحكومي وتسهم في توفير بيئة ملائمة للحوكمة الفعالة، وتشمل هذه القوانين واللوائح قانون الشفافية والمساءلة، وقانون الحوكمة الحكومية، وقوانين الرقابة المالية والمحاسبية، وتهدف هذه

(1) Abdou, A. M. "Good governance and COVID-19: The digital bureaucracy to response the pandemic (Singapore as a model)." Journal of Public Affairs (2021), p65.

(2) عباس فاضل جيايد، دور الاجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 43، 2020، ص94.

(3) Alabdullah, Tariq Tawfeeq Yousif. "Capital market companies in the UAE: Determinants and factors affecting the performance of listed UAE companies." Cashflow: Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide 3, no. 1 (2023): p7.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الإطارات القانونية والتنظيمية إلى تحقيق الشفافية في إجراءات صنع القرار وتوفير آليات المساءلة والمراقبة القوية لضمان أفضل استخدام للموارد العامة وتحقيق التنمية المستدامة.(1)

الابتكارات والمبادرات لتعزيز الحوكمة في الإمارات العربية المتحدة

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة على الابتكارات والمبادرات المتعددة لتعزيز الحوكمة في الجهاز الحكومي، تم إنشاء هيئة الحوكمة والابتكار المجتمعي ومبادرة "الإمارات السعيدة" لتعزيز الشفافية والمساءلة وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار، فضلاً عن ذلك أطلقت الحكومة الإماراتية برنامج "الحكومة الذكية" الذي يهدف إلى تحسين خدمات الحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية والفعالية في تقديم الخدمات الحكومية، تعكس هذه الابتكارات والمبادرات التزام الإمارات بتحقيق أفضل معايير الحوكمة ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.(2)

العوامل المؤثرة في نجاح تجارب الدول المذكورة

ان العوامل المؤثرة في نجاح تجارب دول سنغافورة والإمارات العربية المتحدة في توظيف الحوكمة هي متعددة، أحد هذه العوامل هو التنظيم القانوني والتنظيمي الذي يوجد في هذه الدول والذي يوفر إطار قانوني قوي ومنظم للحكومة والمؤسسات العامة، كما يعتمد النجاح أيضاً على وجود استراتيجيات وسياسات فعالة وابتكارات في تعزيز الحوكمة وتطبيقها، وبالإضافة إلى ذلك يلعب الالتزام القوي من قبل القادة والمسؤولين الحكوميين دوراً هاماً في تحقيق النجاح، حيث يجب أن يكون لديهم رؤية واضحة وقدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة واتخاذ القرارات الصائبة.

التحديات المحتملة لتطبيق النماذج الحكومية في العراق

يواجه تطبيق النماذج الحكومية في العراق تحديات محتملة، أحد هذه التحديات هو تكرار التغييرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، مما يؤثر على الاستقرار السياسي والمؤسسي، كما أن وجود فساد واستغلال المناصب يعد عقبة أمام تحقيق توظيف الحوكمة بشكل فعال، فضلاً عن ذلك، يمكن أن تكون القيود المالية والموارد المحدودة عائقاً لتنفيذ الإصلاحات وتعزيز الحوكمة في العراق، لذا يجب أن تتعامل الحكومة العراقية مع هذه التحديات بحكمة وتتبنى سياسات واستراتيجيات فعالة لتجاوزها وتحقيق تطبيق نماذج حوكمة ناجحة في البلاد.(3)

النتائج المتوقعة من توظيف الحوكمة في العراق

من المتوقع أن يؤدي توظيف الحوكمة في العراق إلى عدة نتائج إيجابية أولاً، ستساهم الحوكمة في تحسين المكانة السياسية والاقتصادية للعراق في المجتمع الدولي، ستزيد الشفافية والمشاركة المجتمعية من ثقة الدول الأخرى في العراق وتعزيز فرص الشراكات والتعاون الدولي، ثانياً، سيتم تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية في العراق، كذلك ستؤمن الحكومة بيئة استثمارية مستقرة ومواتية، مما يعزز الثقة في تجارة العراق ويجذب المزيد من الاستثمارات، وأخيراً، ستسهم الحوكمة في تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات الحكومة، وايضاً سيتم توجيه الموارد والاستثمارات بشكل فعال لتحقيق ذلك، مما يعزز البنية التحتية ويحسن خدمات الحكومة للمواطنين والشركات.

الخاتمة

في الختام، يتبين أن توظيف الحوكمة لتعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية يشكل تحدياً كبيراً بسبب العديد من العوامل المتداخلة، إلا أنه من خلال تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وتعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، يمكن تحقيق نتائج إيجابية في تعزيز مكانة العراق، ومن المتوقع أن يتحسن الوضع السياسي والاقتصادي للعراق، وتزداد جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية وتعزيز التجارة الدولية، ويتم تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات الحكومة، إلا أنه يجب التصدي للتحديات المستمرة التي تتمثل

(1) Saradara, S. M., Khalfan, M. M. A., Rauf, A., and Qureshi, R. "On the path towards sustainable construction—the case of the United Arab Emirates: a review." Sustainability (2023), p85.

(2) Ahmed, M. A., Kaya, T., and Karanfiller, T. "Evaluating E-court systems in regional governments in developing countries using technology acceptance model." Information Development (2024), p33.

Hajar, Hadi, Elhassani Ibtissam, and Sekkat Souhayl. "Unlocking the Potential of Artificial 3 Intelligence in Public Service: Challenges, Opportunities, and Best Practices for Developing Countries—A systematic art review." Boletin de Literatura Oral—The Literary Journal 10, no. 1 (2023): p3142.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

في الفساد وضعف النظام القانوني، والاضطرابات السياسية والأمنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعد التوصيات والإصلاحات الشاملة ضرورية لتحقيق تعزيز الحوكمة في العراق وتطوير البلاد بشكل شامل.

الاستنتاجات

بناءً على المحتوى المتناول في هذه الدراسة، يمكن الاستنتاج بأن توظيف الحوكمة يلعب دوراً حاسماً في تعزيز مكانة العراق السياسية والاقتصادية، إذ توضح المباحث السابقة أن الحوكمة لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي والأمني، وتطوير القطاع العام والخاص، ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وتحسين أداء الحكومة، من خلال تطبيق استراتيجيات تعزيز الحوكمة وتحقيق تلك العوامل المؤثرة في توظيفها، يتوقع تحسين المكانة السياسية والاقتصادية للعراق عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز التجارة الدولية، وتطوير البنية التحتية وخدمات الحكومة، ومع ذلك تبقى التحديات المتمثلة في الفساد وضعف النظام القانوني، والاضطرابات السياسية والأمنية، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر أفاقاً تحتاج إلى معالجة جادة لضمان النجاح في توظيف الحوكمة في العراق وتحقيق النتائج المرجوة.

التوصيات

من أجل تعزيز الحوكمة في العراق يستدعي اتخاذ توصيات عملية ومحددة عن طريق عدة سبل:

ينبغي تطوير القطاع العام وتحسين أداء الحكومة من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية وتحقيق التوازن بين الوظائف التنفيذية والرقابية.

يمكن تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية عن طريق تعزيز حقوق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار.

يجب تعزيز القوانين وتطبيقها بشكل فعال عبر تعزيز قدرات النيابة العامة والمحكمة العليا وضمان حكم القانون.

يُنصح بتعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال تحقيق التسوية والتعاون بين القوى السياسية وتعزيز القدرات الأمنية للمؤسسات الأمنية.

ينبغي تبني سياسات وآليات لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة وتطبيق العقوبات على المخالفين.

من الضروري أيضاً تعزيز دور المجتمع المدني في رصد العمل الحكومي وتوفير الملاحظات والمقترحات.

يجب تعزيز الشفافية في العملية التشريعية وتشجيع المشاركة الشاملة لجميع الفئات الاجتماعية.

وأخيراً، يجب تعزيز التعليم والتدريب على الحكم الرشيد وتنقيف الموظفين الحكوميين حول معايير الحوكمة الجيدة وأخلاقيات العمل العامة.

تتبنى هذه التوصيات، يمكن تحسين مكانة العراق السياسية والاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

المصادر:

أولاً: اللغة العربية

برتران بديع، "زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024.

حمادي الفخفاخ وإيمان جليل، دور هيئة النزاهة في تفعيل الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 19، العدد 49، 2023.

حمزة حداد ومرسين الشمري، الإهمال الجماعي لجنوب العراق: الفرص الضائعة للتنمية والحكم الرشيد، حفظ السلام الدولي، المجلد 30، العدد 5، 2023.

حيدر بخيت، دور الحكم الرشيد في بناء الدولة: حالة العراق، مجلة العقاد للدراسات الإدارية المعاصرة، المجلد 1، العدد 3، 2021.

عباس فاضل جيايد، دور الأجهزة الرقابية في تطبيق قواعد الحوكمة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 43، 2020.

عزمي بشارة، "مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023.

قاسم العنزي وأحمد عباس، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، 2021.



هبة جمال الدين، الأمن السيبراني والتحول في النظام الدولي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، 2023.

ثانياً: اللغة الانجليزية

Abdou, A. M. "Good governance and COVID-19: The digital bureaucracy to response the pandemic (Singapore as a model)." Journal of Public Affairs (2021)

Abida, I. D. and Wajarb, I. J. "Insights on the Components of Smart Governance for Government Units in Iraq." (2022).

Ahmed, M. A., Kaya, T., and Karanfiller, T. "Evaluating E-court systems in regional governments in developing countries using technology acceptance model." Information Development (2024).

Alabdullah, Tariq Tawfeeq Yousif. "Capital market companies in the UAE: Determinants and factors affecting the performance of listed UAE companies." Cashflow: Current Advanced Research on Sharia Finance and Economic Worldwide 3, no. 1 (2023).

Al-Awsi, Researcher Mohammed Rafid Raoof, and Syed Alireza Tabatabai. "THE ROLE OF TRANSPARENCY IN PREVENTING ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN IRAQ AND EGYPT." World Bulletin of Management and Law 18 (2023).

Almashhadani M, Almashhadani HA. Internal mechanisms features, unfavourable behaviour and firm performance. International Journal of Business and Management Invention. 2022.

Al-Mashhadani M, Traits of internal mechanisms, unfavorable behavior, and assertive performance. International Journal of Business Invention and Management. 2022.

Dylan O'Driscoll, Governance and Development in Iraq, Report Knowledge, evidence and learning for development, Manchester, 2018.

Hajar, Hadi, Elhassani Ibtissam, and Sekkat Souhayl. "Unlocking the Potential of Artificial Intelligence in Public Service: Challenges, Opportunities, and Best Practices for Developing Countries-A systematic art review." Boletín de Literatura Oral-The Literary Journal 10, no. 1 (2023).

Kenneth Katzman, Iraq: Politics, Governance, and Human Rights, Congressional Research Service, 2014.

Mahmoudreza Rahbarqazi, Corruption Perceptions, Political Distrust, and the Weakening of Political Islam in Iraq, Spanish Journal of Sociology, n.29 (3, supl. 1), 2020.

Mohammed, Riyam Taqi, Rabab Adnan Al-Rubaye, and Bashaer Khudhair Abbas Alkhafaji. "Exploring the impact of corporate governance in improving transparency, combating corruption and promoting sustainable development plans-Evidence from listed banks Iraqi." In AIP Conference Proceedings, vol. 3092, no. 1. AIP Publishing, 2024.

S Safdar, A Khan, Z Andlib. Impact of good governance and natural resource rent on economic and environmental sustainability: an empirical analysis for South Asian economies. Springer. Environmental Science and Pollution. 2022.



Saradara, S. M., Khalfan, M. M. A., Rauf, A., and Qureshi, R. "On the path towards sustainable construction—the case of the United Arab Emirates: a review." Sustainability (2023).

Siriopoulos C, Tsagkanos A, Svingou A, Daskalopoulos E. Foreign direct investment in GCC countries: The essential influence of governance and the adoption of IFRS. Journal of Risk and Financial Management. 2021.

**



تحديات تطوير قطاعات البنى التحتية في العراق (قطاع الطاقة إنموذجا)

أ.م.د. نسرین ریاض شنشول

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص:

يعد توفر البنية التحتية في أي بلد أحد الركائز الأساسية التي تسهم في دعم وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعلى الرغم من سعي أغلبية البلدان النامية إلى تنفيذ برامج التنمية وتوظيف إيراداتها في مجالات التنمية الصناعية والبنية التحتية. لكن في ظل التطور السريع حاول العراق اللحاق بركب الدول المتقدمة وعمد العراق إلى توظيف ملايين الدولارات وبخاصة خلال خطط التنمية القومية إبان العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والتي تركز تمويلها وبشكل كبير على العائدات النفطية. إذ قادت الاعتمادية شبه الكاملة على القطاع النفطي لا سيما في مجال العام بأكمل أشكاله لمشاريع البنى التحتية والخدمات وتوفير سلع الحصة التموينية، فضلاً عن أجور الموظفين الشهرية والتي تشكل نسبة كبيرة من الموازنة السنوية للبلاد، إلى تأثر هذا القطاع بأي تغيرات تطرأ على أسعار النفط العالمية، مما ولد عجزاً كبيراً في موازناته السنوية، ليلقي بظلاله على الاداء الاقتصادي الكلي.

لذلك يتطلب هذا الوضع تطوير قطاع الطاقة بطريقة متماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي الوطني المتنوع، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد المجتمع العراقي وخلق فرص عمل، إذ يحتاج العراق إلى تطوير البنية التحتية بشكل سريع في جميع قطاعات الطاقة الأولية والثانوية: النفط (المنبع والمصب) والغاز الطبيعي والكهرباء والمياه. ويجب أن يكون التطور سريعاً ومتوازناً. وفي جميع هذه القطاعات الفرعية وبشكل مترابط ومتوازي ولن تكن فوائد قطاع الطاقة في العراق ممكنة ومجدية حتى يتم إنشاء البنية التحتية الحديثة لجميع هذه القطاعات الفرعية، بشكل الذي يؤدي إلى تحقيق المكاسب الهائلة. ومن ناحية أخرى يؤدي الفشل في تحقيق هذا الترابط بين هذه القطاعات إلى إضاعة الوقت والموارد والفرص. من هنا لإنجاز خطة البنية التحتية الطموحة القصيرة والبعيدة المدى، إذ يحتاج قطاع الطاقة العراقي إلى زيادة الاهتمام والتركيز على موارد العراق الوفيرة من خلال برامج التنمية المنسقة التي تديرها مؤسسات مختصة واستراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات من خلال رؤية واستراتيجيات مستقبلية.

Abstract

The availability of infrastructure in any country is one of the basic pillars that contribute to supporting and increasing economic growth and development, as well as encouraging local and foreign investments, despite the majority of developing countries seeking to implement development programs and invest their revenues in the areas of industrial development and infrastructure. But in light of the rapid development, Iraq tried to catch up with the developed countries, and Iraq deliberately invested millions of dollars, especially during national development plans during the last three decades of the twentieth century, whose funding was largely focused on oil revenues. The almost complete dependence on the oil sector, especially in the public sector in all its forms, such as infrastructure and service projects and the provision of ration goods, as well as the monthly salaries of employees, which constitute about 60% of the country's annual budget, has led to this sector being affected by any changes that occur in the oil sector. Global oil prices, which generated a large deficit in its annual budgets, casting a shadow over the overall economic performance.

Therefore, this situation requires developing the energy sector in a coherent, sustainable, and environmentally friendly way to meet local energy needs, promote diversified national economic growth, improve the living standards of individuals in Iraqi society, and create job opportunities, as Iraq needs to rapidly develop infrastructure in all primary and secondary energy sectors: oil (Upstream and downstream), natural gas, electricity and water. Development must be rapid and balanced. In all of these sub-sectors, in an interconnected and parallel manner, the



benefits of the energy sector in Iraq will not be possible and feasible until the modern infrastructure for all of these sub-sectors is established, in a way that leads to achieving enormous gains. On the other hand, failure to achieve this interconnection between these sectors leads to wasting time, resources and opportunities. Hence, to achieve the ambitious short- and long-term infrastructure plan, the Iraqi energy sector needs increased attention and focus on Iraq's abundant resources through coordinated development programs managed by specialized institutions and appropriate strategies to confront challenges through future visions and strategies.

المقدمة :

يعد موضوع إصلاح وتطوير البنى التحتية في العراق ضرورة إستراتيجية ملحة وكما هو الواقع ان المصدر الرئيسي لدخل الحكومة العراقية هو بيع النفط و في السنوات الأخيرة انخفضت أسعار النفط بينما لم يشهد الإنتاج العراقي زيادة ملحوظة. وقد خفضت الأموال عموماً في الموازنة السنوية وانخفضت الأموال المتاحة للاستثمار في البنية التحتية على وجه التحديد على نحو غير متناسب. وكيف ينبغي ان تزيد عقود الإنتاج في الآونة الأخيرة من إنتاج النفط والإيرادات الحكومية. ولكن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً. ونظراً للتحوّل في أصل التمويل إلى تمويل داخلي وانخفاض هذه التدفقات الداخلية وزيادة الطلب على وجود البنية التحتية الأساسية.

وهنا رغم من التقدم الكبير في العديد من مجالات البنية التحتية في العراق على سبيل المثال الكهرباء والطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية والمطارات وتوفير المياه الصالحة للشرب والاتصالات إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الأشياء التي يتعين القيام بها. ومن المهم بالنسبة للحكومة العراقية أن تعزز قدرتها لتوفير الخدمات الأساسية بالنظر الى أن الشعب العراقي هو على مسار النمو الكبير اذ هناك زيادة في التوقعات لتحقيق أعلى مستوى للمعيشة وأيضاً هناك حاجة إلى نمو اقتصادي. كما جاء الانخفاض أو استنفاد التمويل للبنية التحتية من مصادر خارجية مما خفض الأموال المتاحة للاستثمارات في السنوات الماضية. فكان لابد من أن تبحث الحكومة العراقية عن مصادر بديلة متاحة لصناديق التنمية.

بالاستجابة لهذه الاحتياجات فإن تعزيز البنية التحتية ضرورية، فهي تعني كل الهياكل الفنية التي تدعم حركة الاقتصاد والحياة الاجتماعية مثل الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ وسكك الحديد وإمدادات المياه والصرف الصحي والمدارس والجامعات والمستشفيات والحدائق والمتنزهات ومنظومة تكنولوجيا المعلومات ومعالجة النفايات بأنواعها والملاعب ومؤسسات حفظ الأمن العام وغيرها أن لتوفير خدمات البنى التحتية تأثيراً إيجابياً على عملية التنمية الاقتصادية. إذ يرتبط الاقتصاد العراقي بأداء قطاع الطاقة فيه، فقد عانى كلاهما على مدى أربعة عقود من الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية، في الوقت الحاضر يمتلك العراق أكبر احتياطات في العالم من النفط والغاز الطبيعي، لكن البنية التحتية اللازمة لاستخدام هذه الموارد في حالة سيئة، والصناعات التي تعتمد على هذه الموارد غير موجودة تقريباً، وقطاع الطاقة العراقي غير قادر بشكل مستمر على تلبية احتياجات الطلب ونتيجة للحروب والحصار والاحتلال، أصبحت البنية التحتية لقطاع النفط العراقي وصناعاته بنية متداعية ومتأخرة.

حيث يقع العراق كمنطقة منتجة ومصدر مهمين للطاقة، في قلب هذه المناقشات المتجددة، حيث ان قطاعات الطاقة هي العامل الأساسي في وجهات النظر الاستراتيجية وعامل مهم في تحديد التصورات الخاصة بتطوير البنى التحتية الأساسية في الاقتصاد. علاوة على ذلك، تعد الطاقة متغيراً مهماً يؤثر على رفاهية واستقرار النظام الحاكم وهي جزء لا يمكن التغلب عليه في حسابات الأمن الاقتصادي. لأجل النهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة غالباً ما يرتبط الاقتصاد العراقي بأداء قطاع الطاقة فيه. كلاهما عانى أربعة عقود من الحروب المتقطعة والعقوبات الدولية. واليوم يمتلك العراق أكبر احتياطات في العالم من النفط والغاز الطبيعي، لكن البنية التحتية اللازمة لاستخدام هذه الموارد في حالة سيئة، والصناعات التي تعتمد على هذه الموارد غير موجودة تقريباً، ونظام الطاقة العراقي غير قادر بشكل مزمّن على تلبية الطلب.

١- أهمية البحث :

يعد العراق هو ثاني أكبر منتج للنفط في العالم ولديه رابع أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم، بعد المملكة العربية السعودية وكندا وإيران. اذ يعتمد قطاع الطاقة في العراق بشكل كبير على النفط، حيث يوفر حوالي 94% من احتياجاته من الطاقة. وحتى قرابة 20 عاماً من الاهتمام المحدود، عادت قضية بناء قطاع الطاقة إلى مناقشة القضايا الاستراتيجية نتيجة للتعليق في أسعار النفط العالمية، وكذلك المخاوف بشأن وضع الطاقة المحلية في الولايات المتحدة، ومخاوف من حدوث أزمة طاقة "ثالثة". يحتل العراق المرتبة الخامسة عالمياً في الاحتياطات النفطية المؤكدة، بحدود (140) مليار برميل، وهناك بيانات تشير إلى أن الاحتياطات العراقية قد تكون أعلى بكثير، وقد تصل إلى (300) مليار برميل، إذا أضيفت كثير من الرقع الاستكشافية في مناطق متفرقة من العراق، فضلاً عن احتياطات منطقة كردستان. تبلغ نسبة الاحتياطات النفطية



العراقية المؤكدة بحدود (8%) من احتياطات النفط العالمي البالغة 1,779 مليار برميل حسب معهد البترول الأمريكي، إذ إن إنتاجه النفطي قد يبدو منخفضاً مقارنة بحجم الاحتياطات، إذ يبلغ إنتاجه التصديري اليوم بحدود (3.35) مليون برميل (ما عدا إقليم كردستان)؛ أي: تقارب قدرته السنوية (1.25) مليار برميل سنوياً، كما ويحتل العراق المرتبة السابعة في امتلاكه من احتياطات الغاز الطبيعي بكمية مقدرة (3.2) ترليون متر مكعب قياسي من الغاز من أصل (187) ترليون متر مكعب من الاحتياطات العالمية للغاز، إذ حجم إنتاجه الفعلي للغاز قد تكون خجولة، ولا تعطي نسبة تذكر من احتياجاته الفعلية، إذ يمثل الغاز المصاحب للنفط ما نسبة (70%) من احتياطات الغاز العراقية، ويمثل الغاز الحر ما نسبته (30%)، يحرق العراق أغلب الغاز المصاحب للإنتاج النفطي (الثالث عالمياً في حرقه للغاز) بتقديرات تقدر بـ (18) مليار متر مكعب سنوياً، ويستورد الكمية المعروفة نفسها تقريباً غازاً طبيعياً من إيران؛ لتغطية احتياجاته المحلية الخاصة بإنتاج الطاقة الكهربائية.

٢- أهداف البحث :

التعريف بالبنى التحتية واهم التحديات التي تواجه تطويرها في العراق.
التطرق الى واقع الاصلاحات والتغييرات في قطاعات الطاقة العراقية.
بيان استراتيجيات ادارة قطاع الطاقة في ظل التغييرات الاقتصادية والسياسية وازمات الطاقة وعدم الاستقرار.
اقتراح اصلاحات وتغييرات في قطاعات الطاقة في العراق لأجل تطوير البنى التحتية.

٢- اشكالية البحث :

ان التدمير الذي اصاب البنى التحتية ولاسيما في قطاع الطاقة العراقي اسهم وبشكل كبير في تراجع خدمات هذا القطاع خاصة والخدمات التي تقدمها البنية التحتية بشكل عام ومما سبق يتبادر الى أذهاننا التساؤل المركزي التالي:
ما هو واقع الاصلاحات والتغييرات في قطاع الطاقة وتطويره من خلال استراتيجيات وبرامج تنمية منسقة في ظل تحديات النهوض والتقدم بالبنى التحتية في الاقتصاد العراقي ؟ وانطلقت منا هنا أسئلة فرعية :

- ١- ما هو واقع اصلاح البنى التحتية في العراق ؟
- ٢- ماهي اهم المقومات والاستراتيجيات لإدارة وتنمية قطاع الطاقة منذ عام ٢٠٠٣ ؟
- ٣- وكيف يساهم هذا القطاع في تطوير ودعم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية في العراق ؟
- ٤- ما هو واقع التوجه نحو اصلاح قطاع الطاقة خصوصاً واصلاح كافة البنى التحتية عموماً ؟

اولاً / اهمية واقع البنى التحتية في العراق :

يعد تشييد البنى التحتية ضرورة لا غنى عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية، إذ ان وجودها يعد من اهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني وتطوره، ويختلف قطاع الطاقة عن القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالزراعة والصناعة والتعدين وغيرها) ؛ من خلال رفع كفاءة الموارد البشرية التي تتطلبها العملية الإنتاجية، فضلاً عن انخفاض تكاليف المشاريع الإنتاجية والخدمية للبلد المعني، مؤدية بذلك الى ارتفاع الانتاج من السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي ويليهِ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج.

كما ان تشييد البنية التحتية أمراً ضرورياً لمصالح الاقتصاد الوطني، لأن إنشاء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد يعتمد على تطوير البنية التحتية المناسبة حيث توفر خدماتها المتعددة فوائد لجميع المشاريع، مما يزيد من إمكانية نجاحها من هذه المشاريع ومواصلة أنشطتها الاقتصادية. على سبيل المثال، في المشاريع الصناعية حيث توجد رؤية للموانئ والجسور والطرق ووسائل النقل ومحطات الغاز والنفط والكهرباء، فإنها ستساهم في التسوية الصناعية وبالتالي إنشاء مدن ومراكز صناعية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن توفير وسائل النقل الجوي والبحري والبحري الجديدة يساهم في تسهيل تبادل ونقل البضائع بين المدن والدول مما أدى إلى إنشاء مراكز تجارية مختلفة. ناهيك عن أن توفير قنوات الري وشبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه وتحلية المياه يساهم في إقامة المشاريع الزراعية. في العراق ونتيجة لعدم الكفاءة في إدارة الموارد المالية فضلاً عن الفساد المالي والإداري غير المتنوع وانعدام الاستقرار الأمني والسياسي لعمل القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب نجد أن البنية التحتية لم تكن للمستوى الذي يحقق الاستثمارات الإنتاجية التي تخدم التنمية في الاقتصاد العراقي، ولذلك كان لا بد من توفر وسائل أخرى تساهم في تطوير البنية التحتية. (١)

ليسوى مهدي حسن و حمدية شاكر مسلم، تحليل العوامل المؤثرة في تطوير وتمويل مشريع البنى التحتية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادلة والاقتصاد، المجلد ١٠، العدد ٣٥، ٢٠١٢، ص ص ١٥-١٧.



عانى العراق من معوقات وقفت امام العملية التنموية في العراق مثل (دمار البنى التحتية وتكاليف اعادة اعمارها، المديونية الخارجية، الوضع الامني المتدهور، الفساد المالي والاداري..، ان تلك الخدمات لم تكن كافية (كما ونوعا) لتحقيق ارتفاع كبير في متوسط نصيب الفرد العراقي من (GDP)، وهذا الوضع طبيعي لبلد مثل العراق وذلك؛ لأنه خاض حروبا متعددة كما فرضت عليه عقوبات اقتصادية مما ادخل المجتمع العراقي في صراع مع الفقر والعوز، كما شهد العراق مؤخرا اعمال عنف وتخريب وكذلك انخفاض تمويل انشاءات البنى التحتية طوال المدة (2011-1990)، نتيجة تزايد الانفاق العسكري وتقلب اسعار النفط عالميا) باعتباره الممول الرئيسي لتلك الإنشاءات (، وكذلك نقص الكوادر الفنية والعلمية لصيانة و تحديث تلك الإنشاءات، فضلا عن ذلك جملة العوامل ذاتها التي تسببت في اعاقا العملية التنموية في العراق. فضلا عن ذلك جملة العوامل ذاتها التي تسببت في اعاقا العملية التنموية في العراق كما تتميز البنى التحتية بخصائص تميزها عن غيرها من المنشآت اهمها تتميز بكلفة ابتدائية ثابتة عالية جدا. في حين تتميز بكلفة متغيرة منخفضة عند التشغيل. تقدم خدمات ضرورية فتعتبر شرطا مسبقا لتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. ان الخدمات المنتجة عادة ما تكون بطيئة الانتقال وغير داخلية في التجارة الدولية اي لا يمكن تصديرها او استيرادها، تتميز البنى التحتية بطول مدة انشاءها وتكون معمرة بصورة غير اعتيادية. ان خدمات البنى التحتية لا تعود الى افراد او مجموعة معينة او قطاع معين انما تعود الى كافة افراد وقطاعات المجتمع. وتتميز مشاريع البنى التحتية بصفة الاحتكار الطبيعي لذا يجب على الدولة حماية المستهلكين وتحديد اسعارها. تتطلب استثمارات ضخمة وتكون ايراداتها في السنوات الاولى ضئيلة وتتميز بمدة سداد طويلة. يمكن ان تمول من قبل القطاع العام و القطاع الخاص يعاني العراق من تهالك البنى التحتية بسبب الحروب التي بدأت من عام 1980 مر عليه من حصار اقتصادي وغزو امريكي وحروب ضد الارهاب وطائفية. وما عاناه الاقتصاد من ازمات اقتصادية اخرها هبوط اسعار النفط وتزامن ذلك مع ازمة كورونا. كل ذلك جعل الخزين المادي الحدي للبنى التحتية سالب بمعنى انخفاض الاستثمار في البنى التحتية مع تعاظم اندثار وسوء خدمات البنى التحتية القائمة.

اذ خصصت الحكومة المركزية منذ عام ٢٠٠٣ ومن خلال الموازنات الاتحادية مبالغ للاستثمار وفي قطاعات البنية التحتية لكي تسهم هذه القطاعات في تقديم افضل الخدمات للأفراد، فضلا عن اسهامها في النمو الاقتصادي للعراق، ان التخصصات الاستثمارية لقطاعات البنية التحتية بالرغم من اهميتها، لكنها غير كافية، ان هذه التخصصات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد بلغت في احسن حالاتها حوالي 1.7% لقطاع النقل والاتصالات، 5.7% لقطاع المباني والخدمات، و0.69% لقطاع التربية والتعليم. وبناء على ما تقدم تعد هذه المبالغ اقل بكثير من معدل الاستثمار في البنية التحتية الذي يوصي البنك الدولي به والذي يقدر 9-7% من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المعني (1).

ان اغلب المشكلات التي تعاني منها قطاعات البنى التحتية في العراق والتي لازالت قائمة ومن ابرزها الفساد المالي والاداري المستشري وفي هذا القطاع الذي يكون تحت اشراف ومتابعة القطاع العام مما يفسح المجال وبشكل كبير امام الشركات المرشحة لتنفيذ مشاريع الكهرباء، فضلا عن تلوث الهواء الناجم عن حرق الغاز يوميا وارتفاع نسب الغازات التي تسبب التغيرات في المناخ والاحتباس الحراري. لم يحظ قطاع التربية والتعليم الا بتخصصات استثمارية منخفضة، حيث انها عكست عدم ادراك المخططين بالأهمية النسبية لهذا القطاع الحيوي، حيث يعد من احد المحددات الاساسية للنمو الاقتصادي وذلك لدوره الفعال في تكوين ارس المال البشري من خلال تطوير المهارات في التعليم والمعرفة والتدريب الذي يسهم وبشكل كبير وفي رفع انتاجية العامل وفي القطاعات كافة من خلال رفع معدلات الانتاج وتقليص الهدر وفي المواد الأولية والطاقة. (2)

ثانيا / استراتيجيات قطاع الطاقة في العراق منذ عام ٢٠٠٣:

تم إطلاق أول تحرك صارم للاعتماد على مصادر الطاقة غير التقليدية والترشيد وحل المشكلات استجابةً للمخاوف التي أثارها خبراء تويوتا في اليابان بعد أزمة الوقود العالمية عام 1970 وما تلاها من نجاح. إنهم يوفرون عمليات إنتاج الطاقة ويتخذون خطوات أخلاقية لمعالجة الاستهلاك المفرط للطاقة، وتهدف الشركات اليابانية المذكورة أعلاه إلى القضاء

(1) Salam Zidane, "Efforts to privatize electricity face resistance in Iraq", Al-Monitor, March 12, 2017, 1(

[originals/2017/03/electricity-iraq-private-/available](https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/electricity-iraq-private-/available)

at: <https://www.al-monitor.com/pulse>

[najafgeneral-electric.html](https://www.al-monitor.com/pulse/najafgeneral-electric.html)

(2) Emiliano Bellini, "Iraq plans second 750 MW solar tender", PV Magazine, November 27, 2019, p 2(



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

على هذه العوامل السبعة من هدر الطاقة. وقد دفعت هذه التطورات المجتمع الدولي إلى التنبيه إلى الواقع الحتمي لاستنفاد الطاقة والبحث عن مصادر طاقة بديلة فعالة ليس لها تأثير سلبي على الاستدامة البيئية. (1)

لابد من التذكير بأهم الفقرات الرئيسية الواردة في الاستراتيجية الوطنية العراقية الشاملة لقطاع الطاقة على النحو التالي

تحقيق التنمية والاستدامة في استراتيجيات قطاع الطاقة :

الاستدامة هي قضية خلافية في العديد من الجامعات، والفكرة واضحة من خلال اللجان العلمية بما في ذلك مراكز البحوث والمؤتمرات الدولية. يدعو السياسيون والمنظمات الأخرى أحياناً إلى العمل المشترك، ويمكن للقطاع الخاص أيضاً المساهمة في تنفيذ معايير الاستدامة. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان (2002) أن التنمية المستدامة ستكون حلاً إذا لم يتحرك القطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تحقيق تقدم كبير من خلال تفعيل القطاع الهجين. يمتلك القطاع الهجين القدرات الفنية والتمويلية والإدارية لتحقيق أهدافه. علاوة على ذلك، فهي غير احتكارية ولا تنتظر قرارات الحكومة، حيث أن الطاقة غير التقليدية هي العامل الأكثر أهمية (الاستدامة)، نجد أنه يجب على القادة وصانعي السياسات إيلاء المزيد من الاهتمام لمثل هذه القضية الحاسمة. ثم كان اختيار دراسة العراق مبرراً لأنه يمثل الواقع على الأرض. التعامل مع مشاكل العراق البيئية من جميع النواحي (3).

اذ أن مصادر الطاقة غير التقليدية هي الحل المناسب للمشاكل البيئية، بما يتوافق مع طموحات الحد من المخاوف الصحية الناشئة عن عمليات توليد الطاقة و الانبعاثات المرتبطة بها التي تؤدي إلى تلوث البيئة. ستقدم المشاريع البحثية التالية خيارات مهمة للتعاون المشترك بين الحكومة ومراكز البحث في الجامعات والقطاعات الأخرى لدعم استراتيجيات الطاقة المستقبلية، نظراً لأن العثور على مصدر طاقة بديل للنفط أصبح أولوية قصوى تبحث عنها العديد من الدول حالياً، يجب على الحكومة أن تكون قلقة للغاية بشأن هذه المسألة. الجدير بالذكر أن الاجتماع الذي عقد في 13 أغسطس 2008 ناقش موضوع الوقود الحيوي المستدام. يتم تقديم معايير الوقود الحيوي والتي تشمل اثنتي عشرة توصية لتطوير المعيار وهي (4)

- 1- يجب تصميم عملية إنتاج الوقود الحيوي وتنفيذها في عملية التخطيط والرقابة من قبل جميع السلطات ذات الصلة.
- 2- يجب أن يقلل الوقود الحيوي من انبعاثات الغازات الضارة مقارنة بالوقود التقليدي المستخرج. يجب ألا ينتهك إنتاج الوقود الحيوي حقوق الإنسان أو حقوق العمال ويجب أن يأخذ في الاعتبار ازدهار العمال.
- 3- يجب أن يساهم الوقود الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان والمدن والمناطق الريفية والشعوب الأصلية.
- 4- يجب ألا يؤثر إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي.
- 5- يجب ألا يؤثر إنتاج الوقود الحيوي سلباً على النظم البيئية وتنوعها.
- 6- ويجب الحفاظ على سلامة المناطق البيئية المهمة.
- 7- يجب أن يشجع إنتاج الوقود الحيوي الممارسات التي تعمل على تحسين التربة وإصلاحها.
- 8- يجب استخدام المياه السطحية والجوفية بشكل صحيح.
- 9- يجب تقليل التلوث البيئي إلى الحد الأدنى.

(1) مصطفى عبد الحسين، تقديم اواهم بحر العلوم، قطاع الطاقة تحديات البنى التحتية والاقتصاد والسياسة (الحالة الواقية)، ط ١، سطور للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.

(2) روضة روايقية، عبدالمالك بضياف، تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية النفطية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم الوافي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد/5، العدد:1، الخزانة، 2018، ص 378.

(3) Al- Sharbini, A. and Aoiuth, S. (2020) Solar Energy Doubles to 3000 Giga-Watt by 2020 UAE Today Magazine. [Citation Time(s):4].

(4) Hani FadhilJumaahAlshawhi, The Logistic Management Strategy for Alternative Energy in Iraq, Energy and Power Engineering, Vol.12 No.04(2020), p 10-42.



10- يجب أن يتم إنتاجه باستخدام الطريقة الأكثر كفاءة والأرخص.

الاستراتيجيات في قطاع الطاقة المتجددة في العراق :

يتميز العراق بوفرة الأنواع المختلفة من مصادر الطاقة غير التقليدية. على سبيل المثال، يمكن الحصول على طاقة الرياح في أجزاء مختلفة من البلاد، وخاصة في البصرة. تختلف معدلات سرعة الرياح، مما قد يؤدي إلى إنتاج طاقة عالية. كما يمكن الحصول على كميات هائلة من الطاقة الشمسية في المناطق الصحراوية من العراق والتي لا تستخدم في أي نوع من الاستثمار. إن الاستثمار الفعال لهذه الموارد سيوفر بالتأكيد الكثير من تكاليف العلاج الطبي لأمراض التلوث. هذا هو أحد أسباب التحول إلى تقنيات إنتاج الطاقة غير التقليدية (1). ولأن ذلك، فإن قطاعات الطاقة غير التقليدية لها أيضاً بعض العيوب، يمكن أن تكون الطاقة المتجددة مكلفة للغاية للتركيب، خاصة بالنسبة للأفراد، ومن غير المرجح أن تعتمد بشكل كامل على الطاقة غير التقليدية، وغالباً ما تتأثر بالظروف الجوية، خاصة عندما يكون الطقس غائماً. تحتاج الخلايا الشمسية أيضاً إلى التنظيف اليومي إذا استمر الغبار. تتطلب بطاريات خاصة للحفاظ على الطاقة في الليل وفي الأيام الملبدة بالغيوم، وهذه الأنواع من البطاريات باهظة الثمن. لا يستطيع الفقراء استخدامه. حوالي 500 دولار هو المبلغ المطلوب لتزويد المنزل العادي بنظام شمسي (2). يعتقد الاقتصاديون والخبراء أن الطاقة الشمسية لن تكون بديلاً مقبولاً للنفط ما لم تكن تكلفة الألواح الشمسية أقل بخمس مرات.

من أهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمصادر الطاقة غير التقليدية أن الميزة الاقتصادية للطاقة في البحث هي استقرار تكلفة إنتاج الكهرباء التقليدية. رداً على ذلك، قد يخلق المجال فرص عمل جديدة. تؤكد معظم الدراسات في هذا المجال أنه قد تكون هناك صراعات خارجية بين تطبيقات الطاقة غير التقليدية وأهداف التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يعتقد بعض الخبراء أن هذا صحيح، ولكن في وقت لاحق، يمكن تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية الملموسة على نطاق واسع (3).

3

يجب أن يُنظر إلى الدعم المؤقت لقطاع الطاقة المتجددة على أنه جزء من الاستثمار في نظام إمداد بالكهرباء أفضل وأرخص. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مصادر الطاقة الحالية إلى أعلى الجرات التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

بالنسبة للتأثير المجتمعي للطاقة غير التقليدية، تؤكد الأبحاث أن العديد من البلدان، بما في ذلك العراق، قد تكون قادرة على تصدير الطاقة الشمسية إذا تم التعامل مع الموارد الطبيعية بشكل صحيح. وهذا يمكن أن يؤدي إلى خلق صناعات ووظائف قوية في المقابل (4). إن تقنيات الطاقة غير التقليدية، بما في ذلك الطاقة الشمسية، لها فوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية كبيرة. من ناحية أخرى، يمكن لمصادر الطاقة التقليدية أن تؤثر سلباً على أنشطة الحياة لأنها تستهلك الموارد عبر الأجيال وتسبب إشعاعات خطيرة عبر القارات، مما يتطلب من الخبراء إنهاء الآثار العدوانية لمصادر الطاقة التقليدية (5).

5

إن قطاع الطاقة غير التقليدية هي جزء واضح من حل أزمة قطاع الكهرباء في العراق، وهي الطاقة المتجددة. تمتلك البلاد مجموعة متنوعة من الموارد المتجددة، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية القابلة للاستغلال، ووفرة أشعة الشمس على

(1) انس يحيى اسماعيل الصالحي، مولد الطاقة المتجددة وتطبيقاتها وامكانية تطويرها في العراق، مجلة الطويق التعليمية والعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد (13)، ديسمبر 2018، ص 544

(2) Luft, G. (2009). Dependence on Middle East energy and its impact on global security. In: Stec S., Baraj B. Energy and environmental challenges to security. NATO science for peace and security series C: Environmental security. Dordrecht: Springer, p11.

(3) انس يحيى اسماعيل الصالحي، مولد الطاقة المتجددة وتطبيقاتها وامكانية تطويرها في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 544.

US Department Energy, Smart Grid System Report, USA, Citation Time(s):1, 2009, p 34(2)

(3) Anagnostopoulos, J.S. and Papantonis, D.E. (2007) Pumping Station Design for a Pumped-Storage Wind-Hydro Power Plant. Energy Conversion and Management, 48, 3009-3017. <https://doi.org/10.1016/j.enconman.2007.07.015>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثيرين

الأراضي غير المطورة، وسرعات الرياح الجيدة في بعض المناطق (). بالنظر إلى النقص المزمن في الطاقة والصعوبة في تطوير صناعة الغاز الطبيعي، يمكن أن تكون الطاقة المتجددة الموزعة مكوناً اقتصادياً لتنويع الطاقة. تم تركيب عدد قليل من الألواح الكهروضوئية بقدرة 5.36 ميغاواط في 2013-2014، وتعمل أجزاء من العاصمة بغداد بالطاقة الشمسية لإنارة الشوارع. من النادر استخدام الخلايا الشمسية في الوحدات السكنية. تتوقع الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة أن تولد 2 جيجاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بما في ذلك استخدام محطات الطاقة الكهرومائية الجديدة (). 2

ومع ذلك، تم رفض اعتماد الطاقة الشمسية على نطاق واسع لأنها كانت باهظة الثمن في ذلك الوقت مقارنة بموارد الغاز الطبيعي، على الرغم من أن وزارة الطاقة لديها خطط لبناء محطة هجينة من الرياح / الطاقة الشمسية بقدرة 50 ميغاواط في المناطق النائية لتكون قادرة على التنافس مع غيرها. النباتات. توليد طاقة الديزل. بعد هزيمة داعش، أصدرت الحكومة العراقية قائمة طويلة من الاستثمارات الدولية ومشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك 410 ميغاواط من الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، ومركز أبحاث وتصنيع الطاقة الشمسية (). 3

أظهرت توقعات وزارة الكهرباء العراقية في ذلك الوقت أنه سيتم تركيب 7.2 ميغاواط من محطات الطاقة الشمسية بين 2017-2020، باستثناء إقليم كردستان والمحافظات الشمالية. وقد تم ترسيه المشاريع على عدد من الشركات الإقليمية: 465 ميغاواط في خمسة مواقع مختلفة لشركة سما بغداد و 230 ميغاواط في أربعة مواقع لشركة دانا الدولية في الكويت. لكن هذه الأمور لم تتقدم بدون خطة واضحة وأولويات ونموذج استثماري ينظم قانون الكهرباء رقم 53 لسنة 2017 اعتماد الطاقة المتجددة وأنشطتها تحت إدارة وزارة الكهرباء. تم تقديم مسودة لاحقة لقانون الطاقة المتجددة من خلال وزارة الكهرباء إلى مجلس وزراء الطاقة العراقي، أعلى هيئة تنفيذية للطاقة في البلاد () 4

وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من الشركات بتقديم مقترحات لمشاريع الطاقة الشمسية إلى وزارة الكهرباء، مقترحة رفع أسعار الكهرباء إلى 5.3 دولار / كيلوواط ساعة، مستوحاة من الأسعار المنخفضة في بعض الدول المجاورة. كما تتوفر قروض منخفضة الفائدة لبناء الألواح الشمسية على الأسطح و في يونيو 2013، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية الشاملة للطاقة حددت الاستراتيجية أن العراقيين سيستمعون قريباً بإمدادات الطاقة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حيث كشفت عن خطط لزيادة توليد الطاقة من 10-12 ميغاواط إلى 20 ميغاواط في عام 2015. ستتم إضافة 8 جيجاواط من السعة الجديدة إلى السعة الحالية، ولكن سيتم إضافة 4 ميغاواط فقط في عام 2019، وبذلك تصل السعة الإجمالية إلى 5.16 جيجاواط وتبلغ ذروتها عند 19 جيجاواط. يتم سد جزء من فجوة الطلب من خلال المولدات التي يديرها القطاع الخاص، وهي باهظة الثمن وصاخبة وملوثة وغالباً لا توفر طاقة كافية لتشغيل مكيفات الهواء (). 5

ثالثاً / المقومات الأساسية لتطور قطاع الطاقة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ :

1- يمتلك العراق احتياطيات من النفط والغاز، لكن البنية التحتية اللازمة للاستفادة من هذه الموارد متهورة، والصناعات التي تعتمد على هذه الموارد تكاد تكون معدومة، لذا فإن الهدف من الاستراتيجية هو تحديد خطة العراق لتطوير الطاقة بشكل كامل. ينعكس هذا الهدف في بيان الرؤية الاستراتيجية للطاقة العراقية، وهو تطوير قطاع الطاقة بطريقة متماسكة ومنسقة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني المتنوع، وتحسين مستويات المعيشة للعراقيين، وخلق فرص العمل، ووضع العراق كعامل رئيسي في سوق الطاقة العالمي.

() (جون ر. فانشي، الطاقة والتوجهات للمستقبل، ترجمة : عبد الباسط علي صالح، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للنشر، بيروت، 2011، ص 21.

() (محمد البناء، مستقبل خيار الطاقة والتنمية الاقتصادية في النول العربية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد: 131، الإمارات، 2018، ص 58.

(Khalid al-Taie, "Iraq repairs power lines blown up by ISIS", Diyaruna, May 06 (2020), p 371)

() (الخرطة الاستثمارية للعراق 2018، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، البيئة الوطنية للاستثمار، ص 8.

(3)Ali Al-Saffar, "Powering Iraq: Why Electricity is Key to Peace, Stability and Prosperity", July 29, 2020, available at: <https://1001iraqithoughts.com/2020/07/29/powering-iraq-why-electricity-is-key-to-peacestability-and-prosperity>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

2- حققت خطط الاستثمار والإصلاح الواردة في استراتيجية الطاقة تقدماً ملموساً في جميع هذه المؤشرات وأرست الأساس لمستقبل مزدهر للاقتصاد العراقي. في أي حال، سيتطلب تحقيق هذه الخطة عملاً حكومياً وحكومياً مستهدفاً ومنسقاً والتزاماً.

1- تتطلب استراتيجية الطاقة تطويراً عاجلاً للبنية التحتية في جميع مجالات الطاقة الماضية والمستقبلية، ويجب أن يكون هذا التطور سريعاً ومتوازناً.

2- تشجيع وتفعيل الروابط بين مختلف قطاعات الطاقة السابقة واللاحقة، ستبدأ فوائد عديدة بالتدفق على الاقتصاد العراقي، ومن ناحية أخرى، فإن أي شكل من أشكال تعطيل هذه الروابط سيؤدي إلى اختناقات في الإمداد من شأنها إضاعة الوقت والموارد وصدفة.

3- من أجل تحقيق وتطوير البنية التحتية لاستراتيجية الطاقة في السنوات القادمة مع التركيز بشكل كبير على مهام محددة وحساسة، يتطلب النمو السريع والمستدام والمتوازن في المرحلتين المتوسطة والطويلة الأجل من استراتيجية الطاقة إصلاحات مؤسسية أساسية.

4- تحتاج مؤسسات قطاع الطاقة إلى إعادة هيكلة وتطوير الأنظمة والبرامج والمؤسسات التي تشجع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة، كما يجب تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من المعايير الدولية للتكنولوجيا والاداء والشفافية. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن استثمارات القطاع الخاص المحلي بحاجة إلى التشجيع لبناء المهارات المحلية.

5- ستحتاج الوزارات العراقية إلى تعزيز النمو السريع في القدرات المؤسسية لإدارة النمو المتوسط إلى الكبير في البنية التحتية، وعلى وجه الخصوص سيتعين عليها استخدام سياسات مختلفة للقضاء على هجرة الأدمغة في العراق وبناء الخبرات في مجالات مثل المحاسبة والهندسة وما إلى ذلك، والتخطيط، العقود والادارة القانونية والعامه.

6- يتطلب تنفيذ استراتيجية الطاقة آلية حكومية قوية لتحديد المعالم ومراقبة التقدم ومعالجة العقبات ووضع الخطط وضمان التنسيق بين الوزارات. سيحقق نظام الاستجابة هذا الفوائد الكاملة لاستراتيجية الطاقة من خلال تقليل حالات الفشل وضعف الاداء.

اما فيما يتعلق بمحددات تطوير قطاع الطاقة في العراق، فيمكن ايجاز هذه المحددات والمقومات بالاتي: (1

1- عدم مراقبة تنفيذ تطوير الإنتاج، لا سيما في خمسة حقول رئيسية هي غرب القرنة 1 و 2 والرميلة والزبير ومجنون، والتي تمثل 57٪ من الإنتاج.

2- عدم توسع مشروع الإمداد بمياه البحر للجنة المشتركة والمسار السريع لهذا المشروع أو يحدد خطاً بديلاً لتغطية مناطق أخرى لضمان معالجة المياه المنتجة من الآبار بشكل مناسب وإتاحتها لإعادة الحقن.

3- يجب التأكد من أن البنية التحتية لنقل النفط من حقل النفط من رأس البئر إلى خط الأنابيب الرئيسي قد تم بناؤها في الوقت المحدد وبما يتماشى مع استراتيجية عملية فصل النفط الخام العراقي.

4- يتطلب النمو السريع المستدام والمتوازن على المدى المتوسط والطويل إصلاحات مؤسسية أساسية. ستحتاج الوزارات في قطاع الطاقة إلى إعادة هيكلة. كما أنهم بحاجة إلى بناء أنظمة وبرامج ومؤسسات تشجع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة. يجب تشجيع الاستثمار الدولي لإدخال معايير عالمية في التكنولوجيا والاداء والشفافية. يجب تشجيع الاستثمار الخاص المحلي لبناء المهارات المحلية وريادة الأعمال وتنويع التنمية الاقتصادية.

5- عدم وجود نمو ملحوظ وفوري في البنية التحتية للإدارة قطاع الانتاج، وتحتاج الوزارات العراقية إلى تسهيل النمو السريع في القدرات المؤسسية. على وجه الخصوص، سوف يحتاجون إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لوقف هروب المواهب من العراق وبناء الخبرة في مجالات مثل المحاسبة والهندسة والتخطيط والتعاقد والقانون والإدارة العامة.

6- عدم وجود آليات محكمة وقوية لوضع معايير ومراقبة التقدم ومعالجة العقبات وتكييف الخطط مع الظروف الجديدة وضمان التنسيق المستمر بين الوزارات. ستخفف هذه النظم المنسقة من مخاطر الجانب السلبي المتمثل في عدم تحقيق الفوائد الكاملة عن طريق تقليل الانزلاق وضعف الاداء.

رابعا / تحديات اصلاح قطاع الطاقة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ :

رغم التحديات الهائلة التي يواجهها العراق، فقد تضاعف إنتاجه النفطي تقريباً خلال العقد الماضي (4.7) مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل خمس الزيادة الصافية في العرض العالمي. اليوم، هو خامس أكبر مصدر لإمدادات النفط في العالم، وتعتمد المرحلة التالية إلى حد كبير على أربع قضايا رئيسية: ما إذا كان يتم ضخ كمية كافية من المياه في الخزان



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

لزيادة الإنتاج ؛ وظروف سوق النفط الدولية ؛ وجذب الاستثمار، بما في ذلك رأس المال الأجنبي والخبرة ؛ والحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيزه. من خلال الوصول إلى إنتاج ما يقرب من 6 ملايين برميل يوميًا في عام 2030، سيتفوق العراق على كندا باعتباره رابع أكبر منتج في العالم (1)

يعكس هذا التصور ما تم تشكيله من خلال نوايا السياسة العالمية الحالية (سيناريو السياسة الجديدة في توقعات الطاقة العالمية لوكالة الطاقة الدولية). ويشمل ذلك مساهمة العراق المحددة وطنياً لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 14٪ في عام 2035 بموجب سيناريو "العمل كالمعتاد"، والذي لا تزال السياسات الجديدة بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة. إن زيادة إجراءات السياسة على المستوى العالمي - خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ - تعمل أيضاً على تغيير وجهة النظر هذه. نتيجة لذلك، يمكن للعراق أن يتفوق على كندا باعتباره رابع أكبر منتج للنفط بحلول عام 2030 (2)

من المتوقع أن يكون العراق ثالث أكبر مساهم في إمدادات النفط العالمية بحلول عام 2030، حيث من المتوقع أيضاً أن يصل إنتاج النفط إلى حوالي 6 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030، وهو يقع بين السيناريوهات المركزية والسيناريوهات البطيئة التي تمت مراجعتها في عام 2012.

تخضع تقديرات موارد النفط النهائية القابلة للاستخراج إلى قدر كبير من عدم اليقين. من الواضح مع ذلك، أن مساهمة العراق في إمدادات النفط العالمية في العقود المقبلة لن تكون محدودة بحجم إمكاناته الهيدروكربونية الجوفية. تقع هذه الموارد في ثلاثة أحواض نفط غازية رئيسية 3

1- حزام طي زاغروس الشمالي، بما في ذلك خزان كركوك الضخم وحقول النفط في منطقة حكومة إقليم كردستان.
2- حوض بلاد ما بين النهرين، حيث توجد معظم حقول النفط العملاقة في العراق. وتنقسم هذه عادة إلى المنطقة "الجنوبية" حول البصرة والمنطقة "الوسطى" التي تشمل السهول الفيضية حول بغداد.

3- هضبة فيديان داخل الحوض، والمعروفة أيضاً باسم الصحراء الغربية (أو "الغربية"). هذا هو الأقل استكشافاً من بين الأحواض الثلاثة الرئيسية ويُعتقد أنه من المرجح أن ينتج الغاز أكثر من النفط والجدير بالذكر أن احتياطيات النفط المؤكدة في العراق وحدها كافية لدعم التوسع الكبير في الإنتاج. على الرغم من استمرار الإنتاج، ظلت الاحتياطيات المبلغ عنها عند حوالي 115 مليار برميل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. في عام 2010، زادت وزارة النفط العراقية الاحتياطيات المؤكدة بنحو 25٪ إلى 143 مليار برميل (4)

وفقاً لوزارة النفط، فإن احتياطيات العراق المؤكدة موزعة على أكثر من 70 حقلاً. ومع ذلك، فإن أربعة حقول نفطية ضخمة فقط في المنطقة الجنوبية - الرميلة وغرب القرنة والزبير ومجنون - تمثل أكثر من 55٪ من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة. حقول النفط الرئيسية الأخرى التي تم تحديدها هي شرق بغداد في وسط المنتج والقديم كركوك في الشمال (5)

إن الاحتياطيات ليست فقط أحد مكونات موارد الموارد المحتملة ؛ النمو المتوقع للاحتياطيات إلى الحد الذي لا يتم تضمينه فيه بالفعل في بيانات الاحتياطيات المحددة والكميات غير المكتشفة هي أيضاً عوامل رئيسية. لا يزال الكثير من العراق غير مكتشف أو غير مكتشف مقارنة بمنتجات النفط الرئيسيين الآخرين، لذلك لا يزال هناك الكثير من الاحتمالات

(1) ENI. (2016). Reserves/production Ratio – Middle East, World oil and gas review, 14, available at: https://www.eni.com/docs/en_IT/enicom/company/fuel-cafe/WOGR-2016.pdf

(2) Talbi M. and Sahel, M. (2008) The Importance of Renewable Energy in Environment Protection for Sustainability. Albahith Magazine, No. 6, Al-Bulayda University, Algeria, p39

(1) Wahab B. A. Iraq and KRG Energy Policies: Actors, Challenges and Opportunities. Sulaimani: The Institute of Regional and International Studies, 2014, p 48.

(2) International Energy Agency, World Energy Outlook : Iraq Energy Outlook, France, 2012, p 63

(3) Kate Dourian, "Iraq's Electricity Challenges Mount as Oil Revenue Slows to a Trickle", Arab Gulf States Institute in Washington, May 15 (2020), p 43



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

للاكتشافات المستقبلية. تقدر موارد العراق القابلة للاستخراج المتبقية بما يزيد قليلاً عن 200 مليار برميل، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. (1)

من المرجح أن يظل النمو في إنتاج النفط المتصور في هذه التوقعات طموحاً ما لم يتم ضخ كميات كبيرة من المياه في الحقول. لذلك، فإن كفاية إمدادات المياه ستكون المحدد الرئيسي لنمو إنتاج النفط العراقي.

نظراً لأهمية المياه في الحفاظ على الإنتاج أو زيادته في العديد من حقول العراق، تبحث العديد من شركات النفط الدولية عن حلول بديلة. على سبيل المثال، تولت شركة بريتيش بتروليوم إدارة محطة معالجة المياه في القرمطلي وتجديد المحطة ومحطة الضخ والأنابيب المرتبطة بها. وقد توسعت أيضاً، وأصبح المرفق الجديد قادراً الآن على معالجة ما يصل إلى 1.3 مليون برميل من مياه النهر يومياً. تذهب مياه المنشأة بشكل أساسي إلى حقل الرميطة، لكن حوالي 14٪ تذهب إلى حقل الزبير، حيث يتم إرسال ما يصل إلى 300 ألف برميل يومياً (kb / d) إلى للاستخدام الصناعي (2)

ينتج حقل الرميطة حوالي 1.4 مليون برميل من المياه يومياً لدعم إنتاج النفط في الجزء الشمالي من الحقل، والذي ينتج حوالي مليون برميل يومياً، أو حوالي 1.4 برميل من الماء لكل برميل من النفط المنتج (3) ويأتي الإنتاج الرئيسي في الجزء الجنوبي من الحقل من خزان التدفق العكسي الأساسي، والذي تدعمه طبقات المياه الجوفية الطبيعية.

بشكل عام، سيتطلب إنتاج العراق من النفط أكثر من 8 ملايين برميل في اليوم من المياه بحلول عام 2030، ارتفاعاً من 5 ملايين برميل في اليوم المستخدمة حالياً. وهذا يعني أنه إذا تم تشغيل 5 ميغا بايت / يوم من المياه من مشروع CSSP عبر الإنترنت كما هو متوقع، فيجب أن يكون لدى العراق ما يكفي من المياه لدعم إنتاج النفط المتوقع في عام 2030. (4) مع ذلك، نظراً للبنية التحتية الحالية والجدول الزمني المتوقع لبناء CSSP، فمن غير المرجح أن يكون هناك ما يكفي من المياه لتلبية أهداف الإنتاج لعام 2022، والتي ستطلب أكثر من 12 مليون برميل من المياه يومياً في عام 2022، مما يترك حوالي 700 برميل من المياه يومياً. فجوة لآلاف البراميل من الماء. حتى بعد اتصال CSSP بالإنترنت، يجب الحصول على 4 ميغا بايت إضافية من المياه من خلال خيارات أخرى أو استخدام أكبر للمياه المنتجة للحفاظ على هدف الهضبة بحلول عام 2030. (5)

من حيث آفاق إنتاج الغاز حتى عام 2030، لا يعاني العراق من نقص الغاز. ومع ذلك، فهي تستخدم الغاز الطبيعي بشكل أقل كفاءة وأقل كفاءة من معظم دول المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، الحجم الإجمالي لغاز المنتج كبير. ولكن حتى في الوقت الذي تواجه فيه البلاد نقصاً حاداً في توليد الطاقة، يتم حرق أكثر من نصف الغاز المستخرج اليوم في العراق، والذي يستورد الغاز من إيران المجاورة (6)

(4)International Energy Agency, "Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future", April 2019, p 26

(هيثم عبد الله سلمان الغلوي واقع المنافع الاجتماعية للشركات النفطية وآفاقها في ظل مباداة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد (32)، العدد (27)، آذار 2016، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، آذار 2016، ص 26.

(2)Mehdi and Al-Saffr, "Compounding crises: Iraq's oil and energy economy", op. cit. , p 17

(3)Joseph Sassoon, Management of Iraq's Economy Pre and Post the 2003 War: An Assessment, Iraq Between Occupation, Perspectives from 1920 to the Present ,palgrave macmillan , 2010, p189-208.

(4)International Energy Agency, "Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future", April 2019, p 27

(5)Harvard University's Belfer Center and Rice University's Baker Institute Center for Energy Studies, "The Geopolitics of Natural Gas: Natural Gas in the Republic of Iraq", November 2013, p 19



في عام 2017، بلغت احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة 3.5 تريليون متر مكعب، ويرتبط معظمها بالغاز المصاحب من إنتاج النفط من الحقول العملاقة في منطقة الهيدروكربون الجنوبية. طالما تم تقليل الحرق إلى الحد الأدنى (1)

فإن هذه الاحتياطات كافية لتغطية استهلاك العراق الحالي من الغاز لما يقرب من 200 عام. ومع ذلك، فإن الاحتياطات المؤكدة لا تعكس بدقة إمكانات الإنتاج على المدى الطويل في العراق، والاستهلاك اليوم ليس دليلاً جيداً لما قد يستخدمه العراق في المستقبل. تمثل قاعدة الموارد الأساسية - الموارد القابلة للاسترداد في نهاية المطاف، متى تريليون متر مكعب. معظم هذا الغاز مصاحب، لكن هذه التقديرات تشمل أيضاً كميات كبيرة من الغاز غير المصاحب في شمال وغرب العراق.

كان الغاز الطبيعي شريكاً صغيراً في مناقشات الطاقة العراقية. كما أنه أقل ربحية لكل وحدة إنتاج من النفط لأنه أكثر تعقيداً في النقل والاستخدام ويتطلب عمليات تنسيق معقدة على طول سلسلة القيمة. من الصعب الحصول على هذا الاصطفاف بشكل صحيح، كما قال العراق. المشكلة الأكثر شيوعاً هي الافتقار إلى البنية التحتية للسماح بالاستخدام المنتج للغاز المصاحب بحيث لا يمكن استمرار الحرق على نطاق واسع.

إن حالة العراق طويلة الأمد لاستغلال إمكاناته الغازية أكثر إلحاحاً. كما تمت دراسته في *Produces Economies Outlook : (World Energy Outlook)*، فإن الأهمية المحتملة للغاز الطبيعي أوسع من الإيرادات المباشرة التي يمكن أن يولدها ؛ يمكن أن تدعم الاستراتيجيات الصناعية بطرق لا يستطيع النفط استخدامها، وبهذا المعنى، يمكن أن يكون قناة مهمة للتنويع الاقتصادي والعمالة (2) تستند توقعات الغاز حتى عام 2030 على افتراض أن غاز العراق لن يكون منتجاً ثانوياً مفيداً لإنتاج النفط، كما كان في بعض الأحيان في الماضي، ولكنه سيصبح جزءاً أكثر مركزية واستقلالية من استراتيجية الطاقة في العراق. سيتطلب ذلك تخطيطاً حكومياً شاملاً لضمان إنتاج الغاز واحتجازه ومعالجته بطريقة متماسكة، وضمان أن تكون مصانع المعالجة بالحجم المناسب والموقع المناسب، والمكونات الأكثر وفرة لتيار الغاز - المكثفات وغاز البترول المسال، بمجرد وجود (سوق الإيثان) كما يستخدم بكميات كبيرة. كما يتطلب أيضاً إمدادات الغاز لمواكبة طلب الاستخدام النهائي (خاصة توليد الطاقة والصناعة) وإنشاء البنية التحتية المتوسطة.

من المتوقع أن تزداد مبيعات العراق من إنتاج الغاز الطبيعي (صافي الاحتراق والانبعاثات وإعادة الحقن) بشكل كبير خلال هذه الفترة، من 15 مليار متر مكعب اليوم إلى حوالي 50 مليار متر مكعب في عام 2030، مع أحدث البيانات التي تظهر أدلة على أن إنتاج العراق سيزداد، ولكن لا تزال هذه التوقعات أقل من السيناريو المركزي في توقعات الطاقة الأكبر في العراق قبل عام 2012 وتتماشى مع عام 2012.

لا تعكس هذه المراجعة التنازلية حجم أو جودة قاعدة الموارد الأساسية، بل تعكس التقدم البطيء نسبياً في استخراج ومعالجة العدد المتزايد من الموارد المتعلقة بالغاز الطبيعي، وخاصة الحقول في الجنوب، وصعوبة الاستخراج والمعالجة. تطوير حقول الغاز غير المصاحب بنجاح. هذه هي المتغيرات الرئيسية التي تحدد توقعات إنتاج الغاز العراقي. يزداد إنتاج الغاز الطبيعي مع تأخر النفط. يمكن أن يؤدي الحد من الحرق إلى إدخال كميات كبيرة من الغاز الجديد إلى السوق وقعت الحكومة العراقية على مبادرة البنك الدولي "الاحتراق الصفري الروتيني بحلول عام 2030" في مايو 2017 وهي عضو طويل الأمد في المبادرة العالمية لحرق الغاز.

إن الحكومة العراقية عضو طويل الأمد في مبادرة البنك الدولي "الاحتراق الروتيني الصفري" بحلول عام 2030 في مايو 2017 وتم تمديد الموعد النهائي من 2016 إلى 2022، لكن هناك بوادر على إحراز تقدم في بعض الأماكن الأخرى ؛ تأمل مجموعة KAR في زيادة إنتاج الغاز من حقل شمال خورمال إلى أكثر من الضعف في عام 2019 و استناداً إلى تقييمها للأوضاع السياسية والتنظيمية والسوقية والبنية التحتية والمالية الحالية، من المرجح أن تنخفض كمية حرق الغاز بشكل كبير على مدار العام. في السنوات القليلة المقبلة، ستنخفض إلى أقل من 10 مليارات متر مكعب بحلول عام 2030، ويمكن القول ذلك حجم السوق ويؤدي إلى لعب الغاز المصاحب دوراً أكبر في إجمالي إنتاج العراق من الغاز. (3)

وأثارت المناقشات حول المبادرة العراقية لإصلاح قطاع الطاقة بعض القيود والعقبات التي يجب التغلب عليها، فيما يلي نقاط مهمة يجب التأكيد عليها:

(1) Iraq Oil Report, "Iraq draws electricity from oil projects to help failing power grid", July 17, 2020, p

(2) International Energy Agency, "Iraq's Energy Sector", 2018, p 28.

(1) BarikSchuber, "Main Policy Failures and the necessity of effective reforms of the Iraqi Power Sector", op. cit. , p3



التحديات السياسية :

لا شك أن قطاعات الطاقة في مجالات الإنتاج والخدمات والتوزيع، سواء كانت متقدمة أو بسيطة الاستخدام التقني، تحتل دوراً مهماً ولا غنى عنه في تكوين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم فإن استهلاك الطاقة يولد بعض النفقات ويعيق النظام البيئي. وإن زيادة احتياجات المجتمعات البشرية للصناعة والتجارة والنقل والاستخدام المنزلي وغيرها يؤدي لزيادة كمية الطاقة، فمن الضروري بالنسبة لهم النظر في النظم البيئية التي يعيشون فيها. مفهوم الطاقة وفقاً لوجهة نظر المستخدم، فهي بالنسبة للأشخاص العاديين منتجاً، مثل البنزين أو الفحم أو الكهرباء. لدى الاقتصاديين تفسيرات مختلفة للطاقة، والتي هي مفتاح القوة الوطنية قد يتم تفكيك عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد بدون طاقة. عرّف مصطلح الطاقة على أنه كل ما يمدنا بالضوء والدفع، وينقلنا من مكان إلى آخر، ويساعد الدولة في فرض هيبتها ونفوذها داخل إقليمها وخارجه من خلال تنميتها لقوتها السياسية والعسكرية.

التحديات المالية والاقتصادية:

تركز هذه الحواجز على التكاليف الرأسمالية المرتفعة لمشاريع الطاقة، وفشل أو عدم وجود آليات التمويل، وسوء الفهم بأن الاستثمار في المشروع محفوف بالمخاطر المالية على الرغم من حماية البيئة. قد تعيق بعض البنوك ومصادر التمويل الإقراض والاستثمار في المناطق الناشئة مقارنة بالمشاريع بما في ذلك الطاقة التقليدية والدعم ؛ لذلك، قد لا تكون الاستثمارات في قطاعات الطاقة من نفس النوع قيمة وقد لا تكون جذابة اقتصادياً مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى (تحليل التكلفة والمزايا). (1).

التحديات المؤسسية والهيكلية:

يتطلب إنتاج واستخدام تقنيات إنتاج الطاقة المتقدمة (مثل الرياح والوقود الحيوي والطاقة الشمسية) تضافر جهود العديد من الشركاء، بما في ذلك الشركات المصنعة والشركات المستخدمة ؛ الهيئات التشريعية والتنفيذية والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الكهرباء والطاقة والنقل، البيئة ووزارات المالية (الجمارك والضرائب) ومنظمات المعايير والمعايير، لذلك من المهم تحديد الأدوار وتنفيذ الخطط. وكذلك تطوير نظام إداري متكامل للتنسيق بين جميع الأطراف لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة (2).

- محدودية السياسات والاستثمارات الخاصة الجذابة، وعدم كفاية الموارد الحكومية المخصصة لها.
- السياسات الهادفة إلى بناء شراكات في تطبيقات الطاقة المتجددة ضعيفة.
- محدودية القدرات المؤسسية لتطوير أنظمة الطاقة المتجددة وصعوبات تنسيقها.
- قلة الوعي العام بالقدرات المتاحة وأنظمة الطاقة المتجددة للاستخدام التقني والاقتصادي.
- من الصعب التقدم بطلب للحصول على نظام التمويل الحكومي للطاقة المتجددة.
- محدودية التعاون والتنسيق الإقليمي في مشاريع الطاقة المتجددة وتمويلها والاعتماد على مخططات التمويل الأجنبية.
- للسوق العراقي خبرة محدودة في مجال الطاقة المتجددة بشكل عام، والطاقة الشمسية بشكل خاص، ويفتقر إلى الخبرة المحلية.
- معامل الاختبار المعتمدة غير كافية من حيث العدد والسعة.
- سنت الحكومة العراقية تشريعات غير ملائمة لتشجيع إنتاج وتركيب أجهزة مراقبة لأنظمة الطاقة الشمسية.
- يعتبر سعر الكهرباء من أنواع الوقود الأحفوري الشائعة مثل النفط والغاز الطبيعي اقتصادياً نظراً لسعر المنتجات المرتبطة بالطاقة.

(1) هاري استيبانيان، الطاقة الشمسية في العراق: من البداية الى التعويض، مركز الدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص ص11-12.

(1) Hashim Al-Rikabi, "An Assessment of Electricity Sector Reforms in Iraq", AlBayan Center for Planning and Studies, 2017, available at: <http://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2017/09/909865676600.pdf>



فضلا عن القيود والتحديات المذكورة أعلاه، من منظور تأمين موارد الطاقة، فإن القضية الأهم هي أن دور الطاقة المتجددة في تنويع هذه الموارد سيكون مهماً، لا سيما لتوليد الكهرباء والتدفئة كأهم الموارد. ويعني تعزيز حماية الطاقة والأمن والموارد النفطية للأجيال القادمة. بعد النظر في جميع الأسباب المذكورة أعلاه، سنت العديد من الدول الأوروبية قوانين لتحفيز المستثمرين في الصناعة (1).

يعتمد قطاع الطاقة في البلد العربي بأكمله، والعراق على وجه الخصوص، على الحكومة لامتلاك وتشغيل وإدارة محطات توليد الطاقة، وبالتالي إعطاء الأولوية لخدمة الناس على استخدام التقنيات الأخرى أو إشراك القطاع الخاص. مقارنة بمحطات الطاقة التي تعمل بالوقود الأحفوري، يعتبر بناء محطة للطاقة الشمسية أكثر تكلفة. يفتقر المستثمرون إلى القوانين والأنظمة (2).

خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات وأسعار الكهرباء النظيفة. انعدام الأمن في الوضع الحالي ؛ عوامل أخرى مثل توافر الغاز الطبيعي والنفط في المنطقة تعزز دور موارد الوقود الأحفوري، التي تستخدم لتوليد الكهرباء، مقارنة بالموارد المتجددة، بأسعار أقل بكثير من مصادر الطاقة المتجددة.

فيما يتعلق بمبادرات الحكومة العراقية ودعمها، تقترح الحكومة العراقية عددًا من المبادرات لدعم وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة (3): يمكن تلخيص الأساس والاتجاه العام لخطة قطاع الطاقة على النحو التالي :

1- تطوير وبدء أعمال الاستكشاف، وتعزيز البحث في مجال الهيكل الجيولوجي لحقول النفط من خلال إدخال تقنية حديثة لتقييم عمليات الاستكشاف، وتكملة إنتاج النفط والغاز، وزيادة احتياطيات النفط والغاز المؤكدة. في مناطق أخرى.

2- تطوير واستخدام أساليب عمل جديدة في إدارة المكامن لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الحقول الإنتاجية والقدرة الإنتاجية الجديدة من خلال تطوير الحقول المكتشفة حديثاً، مع الإشارة إلى عقود الخدمة في جولات التراخيص مع الشركات العالمية، والصيغ المحددة وآلياتها. مع كل عنصر.

3- زيادة احتياطيات النفط والغاز لوضع العراق في موقع الريادة بين المنتجين العالميين وزيادة الطاقة الإنتاجية في مجال النفط والغاز وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لمواكبة المعايير الدولية.

4- تحقيق (إدارة وتفعيل العمليات الصناعية) النمو الحقيقي، وتعزيز الاقتصاد الوطني بشكل فعال، وبناء شراكات عالمية، وجذب المستثمرين المحليين والأجانب، والتحول إلى اقتصاد السوق، والمساهمة في الناتج القومي الإجمالي من خلال إدخال التقنيات الحديثة التي تجذب رؤوس الأموال إلى تطوير مساهمة قيمة قطاع الطاقة

5- توجه شركات النفط العالمية والاستثمارات الخاصة العراقية والعربية والدولية في أنشطة التطوير والإنتاج لحقول النفط المنتجة والمناطق غير المطورة والاستكشافية وفق قانون الاستثمار وقانون النفط والغاز.

9- تحسين وتوسيع أنظمة تخزين ونقل النفط الخام والمشتقات البترولية، وأنظمة نقل وتوزيع الغاز الجاف والغاز المسال، وبناء أنظمة وخطوط أنابيب جديدة، واستكمال إعادة بناء موانئ التصدير وتحسين الكفاءة، وإضافة أنظمة عائمة جديدة لهذا الغرض واستخدام وسائل حديثة وتقنيات إدارة هذه الأنظمة لاستهلاك الطاقة، وبالتالي زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام والغاز الطبيعي المنتجين.

10- استكمال بناء منشآت توليد الطاقة وبناء محطات طاقة جديدة لتلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد بمعدل مرتفع للغاية على المدى القصير في محاولة لسد العجز الحالي الضخم مع توفير المرونة اللازمة لنظام الطاقة.

12- رفع الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن تأثير الملوثات والحد من تأثير الملوثات من خلال تطبيق القوانين والتشريعات القائمة والعمل على مفهوم حماية البيئة ومراجعة المشاريع التنموية. يتحقق قطاع البترول من مطابقتها للمتطلبات البيئية المحلية والدولية.

13- الالتزام بسن التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الاستثمار في قطاعي النفط والطاقة ومشاركة الشركات العالمية والخاصة في مشاريع إنتاج ونقل الطاقة.

(2)Harry Istepanian, "Iraq's Electricity Tariff Reform", Iraq Energy Forum, September (2019), p19.

(1)Hashim Al-Rikabi, "An Assessment of Electricity Sector Reforms in Iraq", Al-Bayan Center for Planning and Studies, 2017, p 48

(3) هيثم عبد الله سلمان واخرون، الآثار التنموية المستدامة لإنتاج الطاقة المتجددة في العراق، مجلة دار السلام للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العدد 9، 2019، ص9.



14- تعزيز التعاون العربي والإقليمي في مجال توليد الطاقة ونقلها والمشاركة في اتفاقيات نقل وتصدير الغاز.

الخاتمة :

تعد قضية تطوير قطاع الطاقة والبنى التحتية هي إحدى أكبر التحديات التي تواجه العراق، وعنصراً أساسياً في خطة الحكومات المتعاقبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرنامج إعادة الإعمار بعد الحرب مع داعش على مدار سنوات للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٢٠). إذ ما تزال ملامح الطاقة في العراق كما كانت عليه في حقبة ما قبل عام ٢٠٠٣، وباستثناء الطاقة الكهرومائية، فإن مشاركة الطاقة المتجددة في توليد الطاقة غير فعالة، ولم تتخذ خطوات واضحة للاستفادة من الموارد المتجددة. ويمتلك العراق إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية على مدار العام، إذ يقع في الحزام الشمسي العالمي. لذلك لا بد توفير الطاقة لدعم النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، مع الأخذ بالحسبان أن كميات الغاز الحالية غير كافية لتلبية طلب محطات الطاقة، ومما لا شك فيه أن تدهور الأمن القومي قد أثر بشكل كبير على تطوير مصادر الطاقة المتجددة في العراق، ولم تكن الحرب ضد داعش السبب الوحيد وراء عدم وجود استثمارات أجنبية، بل كان للأطر التنظيمية والقانونية المحدودة لتحفيز استخدام الطاقة المتجددة دوراً أيضاً في التأثير على تطوير هذا القطاع. ولا تتوافر الآليات الحالية لضمان شراء الكهرباء، الاختلالات البيروقراطية والإدارية، وتقلب بيئة الأعمال حوافز كافية للمستثمرين لدخول السوق. وأنه مع تزايد الصراع بين الدول على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال الأعوام القادمة، برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة الذي أضحي مصطلحاً واسعاً ومتعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية. أن التطور السريع في أسعار النفط العالمية قد أثر بشدة على الإيرادات المالية للعراق وقد تعلق الأمر بإحراز تقدم في خطط التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. في نفس الفترة، كان على العراق تحويل قدر كبير من الاهتمام والموارد لخوض حرب ضد تنظيم (داعش الإرهابي)، والوصول إلى تحقيق و ضمان امن الطاقة يكون من خلال التحول السريع و المستمر في قطاع الطاقة، إلى جانب توفر مجموعة من العناصر التي تلعب دوراً مهم في وصول الدول إلى تحقيق امنها الطاقوي مثل النمو السريع للطاقات المتجددة و تطور في قطاع التكنولوجيا، ولا بد من اعتماد التالي :

فيما يلي أهم الاقتراحات لتطوير قطاع الطاقة في العراق ضمن خطط تطوير البنى التحتية :

يجب عدم الاعتماد على نوعية واحدة، أو عملية واحدة، أو بلد واحد، أو مسار واحد، الأمان واليقين في النفط يكمن في التنوع والتنوع فقط.

أن تحدد استراتيجيات الطاقة كل من التهديدات والمخاطر التي تواجه الدولة، لا في حاضرها الراهن فحسب، وفي مستقبل سنينها، ومراحل حياتها المقبلة، كما يجب وضع الخطط والدراسات اللازمة لمواجهة كل مرحلة من المراحل، وتوضع في المقام الأول الثابت الأساسية في حياة الدولة كحماية كيانها السياسي، واستقلالها وسلامة أراضيها ومصالحها الأساسية والقومية.

إنشاء أسواق مفتوحة ومنافسة تسمح بالمشاركة المتنوعة لضمان الاعتماد المستدام للطاقة المتجددة.

أداء وظائف السوق بشكل فعال وضمان تنويع الموارد.

توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في مشاريع الطاقة المحلية.

نشر الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية لضمان قيام الشركات بنقل وتوزيع الطاقة عن طريق شراء الكهرباء المولدة من مصادر متجددة، وإدخال لوائح يمكن أن تمتص نسبة متفق عليها من الطاقة المتجددة. تشمل مشاريع وبرامج التخطيط العمراني تخصيص الأرض اللازمة لبناء مشاريع تستخدم الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء.

رفع مستوى الوعي العام، خاصة فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية والمتطلبات القانونية والفوائد البيئية للطاقة الشمسية.

توفير المعلومات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا الطاقة الشمسية والتفاصيل الفنية المتعلقة ببناء القدرات ودعم البحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة.

تقديم الدعم لخفض نسبة الكهرباء المنتجة باستخدام الوقود الأحفوري من خلال إنشاء تكنولوجيا الطاقة الشمسية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة للنهوض بسوق الطاقة الشمسية بأسعار جذابة لمستخدمي وموردي الطاقة المتجددة.

إنشاء مرافق مخصصة لإنتاج الطاقة الشمسية والمتجددة، وتخفيض الضرائب والرسوم على المعدات المرتبطة بالقروض أو منح انتمانات الطاقة المتجددة في السوق المخصصة، يحتوي كل مورد على نسبة معينة من مصادر الطاقة المتجددة. يسمح نظام التداول بشراء وبيع "شهادات" الطاقة المتجددة حتى يتمكن الموردون من الوفاء بالتزاماتها.

دعم وتخطيط وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة من قبل وزارة الطاقة العراقية لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في زيادة إنتاج الكهرباء القائمة على الطاقة المتجددة بنحو 9.4٪ بحلول عام 2030، مما سيؤثر أيضاً على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

المصادر /



Yusra Mahdi Hassan and Hamdiya Shaker Muslim, Analysis of the factors affecting the development and financing of infrastructure projects in Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Volume 10, Issue 35, 2012.

Salam Zidane, "Efforts to privatize electricity face resistance in Iraq", Al-Monitor, March 12, 2017, available at: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/03/electricity-iraq-private-najafgeneral-electric.html>.

Emiliano Bellini, "Iraq plans second 750 MW solar tender", PV Magazine, November 27, 2019.

Mustafa Abdel Hussein, presented by Ibrahim Bahr Al-Ulum, The Energy Sector, Infrastructure Challenges, Economics and Politics (The Iraqi Case), 1st edition, Soutour Publishing and Distribution, 2019.

Zahra Rouaguia, Abdelmalek Bidiaf, Improving the Efficiency of Energy Use in the Arab Oil Countries, Journal of Economic and Financial Research, Larbi Ben M'hidi University Oum El Bouaghi - Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Volume/5, Issue:1, Algeria, 2018.

Al- Sharbini, A. and Aoiuth, S. (2020) Solar Energy Doubles to 3000 Giga-Watt by 2020 UAE Today Magazine. [Citation Time(s):4].

Hani FadhilJumaahAlshawi, The Logistic Management Strategy for Alternative Energy in Iraq, Energy and Power Engineering, Vol.12 No.04,(2020).

Anas Yahya Ismail Al-Salhi, Renewable energy resources, their applications, and the possibility of developing them in Iraq, Al-Tariq Educational and Social Sciences Journal, Volume 5, Issue (13), December 2018.

Luft, G. (2009). Dependence on Middle East energy and its impact on global security. In: Stec S., Baraj B. (eds) Energy and environmental challenges to security. NATO science for peace and security series C: Environmental security. Dordrecht: Springer.

US Department Energy, Smart Grid System Report,USA, Citation Time(s):1, 2009.

Anagnostopoulos , J.S. and Papantonis, D.E. (2007) Pumping Station Design for a Pumped-Storage Wind-Hydro Power Plant. Energy Conversion and Management, 48, 3009-3017. <https://doi.org/10.1016/j.enconman.2007.07.015>.

John R. Fanci, Energy and Directions for the Future, translated by: Abdel Basset Ali Saleh, Center for Arab Unity Studies, Arab Publishing Organization, Beirut, 2011.

Muhammad Al-Banna, The Future of Energy Options and Economic Development in the Arab Countries, Opinions on the Gulf Magazine, Gulf Research Center, Issue: 131, UAE, 2018.

Khalid al-Taie, "Iraq repairs power lines blown up by ISIS", Diyaruna, May 06 (2020).

Investment Map for Iraq 2018, Republic of Iraq, Presidency of the Council of Ministers, National Investment Environment.

Ali Al-Saffar, "Powering Iraq: Why Electricity is Key to Peace, Stability and Prosperity", July 29, 2020, available



at: <https://1001iraqithoughts.com/2020/07/29/powering-iraq-why-electricity-is-key-to-peacestability-and-prosperity>.

ENI. (2016). Reserves/production Ratio – Middle East, World oil and gas review, 14, available at: https://www.eni.com/docs/en_IT/enicom/company/fuel-cafe/WOGR-2016.pdf.

Talbi M. and Sahel, M. (2008) The Importance of Renewable Energy in Environment Protection for Sustainability. Albahith Magazine, No. 6, Al-Bulayda University, Algeria.

Wahab B. A. Iraq and KRG Energy Policies: Actors, Challenges and Opportunities. Sulaimani: The Institute of Regional and International Studies, 2014.

International Energy Agency , World Energy Outlook : Iraq Energy Outlook, France , 2012.

Kate Dourian, "Iraq's Electricity Challenges Mount as Oil Revenue Slows to a Trickle", Arab Gulf States Institute in Washington, May 15 (2020).

Haitham Abdullah Salman Al-Ghazawi, The reality of the social benefits of oil companies and their prospects in light of the Transparency Initiative for Extractive Industries in Iraq, Gulf Economic Journal, Volume (32), Issue (27), March 2016, Center for Basra and Arabian Gulf Studies, University of Basra, March 2016.

Mehdi and Al-Saffr, "Compounding crises: Iraq's oil and energy economy".

Joseph Sassoon, Management of Iraq's Economy Pre and Post the 2003 War: An Assessment, Iraq Between Occupation, Perspectives from 1920 to the Present ,palgrave macmillan , 2010.

International Energy Agency, "Iraq's Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future", April 2019.

Harvard University's Belfer Center and Rice University's Baker Institute Center for Energy Studies, "The Geopolitics of Natural Gas: Natural Gas in the Republic of Iraq", November 2013.

Iraq Oil Report, "Iraq draws electricity from oil projects to help failing power grid", July 17, 2020.

International Energy Agency, "Iraq's Energy Sector", 2018.

BarikSchuber, "Main Policy Failures and the necessity of effective reforms of the Iraqi Power Sector".

Harry Estepanian, Solar Energy in Iraq: From the Beginning to Compensation, Center for Studies and Planning, Baghdad, 2018.

Hashim Al-Rikabi, "An Assessment of Electricity Sector Reforms in Iraq", AlBayan Center for Planning and Studies, 2017, available at: <http://www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2017/09/909865676600.pdf>

Haitham Abdullah Salman and others, The sustainable development impacts of renewable energy production in Iraq, Dar Al Salam Journal for the Human Sciences, University of Basra, Issue 9, 2019.



مراجعة إستراتيجية الأمن القومي العراقي بعد عام 2003

م.د حيدر قحطان سعدون (1*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المستخلص:

تلجأ الدول إلى وضع إستراتيجية غُليا شاملة تمثل خط سير لها في أوقات السلم والحرب وتستهدف حفظ الأمن القومي للدولة وحماية وجودها وبقائها في ظل نظام دولي يحكمه مبدأ الفوضى التنظيمي؛ إذ لا وجود لمبدأ الهرمية أو لسلطة غُليا أو حكومة عالمية تضبط تفاعلاته وتمارس سلطة الأمر والنهي على أعضائه. على أن إستراتيجيات الدول، التي تمتاز بالمرونة والاستمرارية ووضوح الأهداف، تستهدف معالجة التحديات والتصدي لكل ما يهدد الأمن القومي للدولة من مصادر التهديد، داخلية كانت أم خارجية. وعند دراسة الحالة العراقية بعد العام 2003، يلحظ الباحث والمتتبع أن العراق واجه تحديات كبيرة واستحقاقات صعبة كان على صانع القرار مواجهتها والتعامل معها، ابتداءً من الحاجة إلى إعادة بناء الدولة وترميم سيادتها الوطنية بعد الغزو والاحتلال الأجنبي، ومواجهة خطر الإرهاب والعنف الداخلي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية في ظل الدعوات والحركات الانفصالية، وصولاً إلى الأزمات الإقليمية والدولية وتداعياتها على الأمن الوطني، وكل ما يمس أمن المجتمع واستقراره، وتحرير الفرد فيه من حالتي الحاجة والخوف.

الكلمات المفتاحية : الأمن القومي، الإستراتيجية الغُليا، العراق، التحديات الداخلية والخارجية.

المقدمة :

تذهب إحدى النظريات في العلاقات الدولية إلى أن سلوك الدول على "المسرح" الدولي هو امتداد لسلوك الفرد. فالدولة هي كيان سياسي معنوي يتكون من مجموعة من الأفراد الطبيعيين الذي يمثلون شعب تلك الدولة وصناع القرار فيها. وإذا ما كانت الحياة الإنسانية قائمة على فكرة خوض التجارب والاستفادة منها ومراجعتها؛ لتقييمها وتعيين نقاط الضعف والقوة، وتصويب الخطأ إن وجد. فإن الدول كذلك تعتمد إلى مراجعة إستراتيجياتها وتقييمها، وتعيين مواضع الضعف والقوة فيها، واستخلاص الدروس والعبر للاستفادة منها مستقبلاً في تطوير إستراتيجية شاملة، وتحسين أداء الدولة وسلوكها في مواجهة ما قد يعرض لها من تحديات أمنية داخلية كانت أم خارجية. وهو ما ستحاول هذه الدراسة استهدافه، من خلال مراجعة وتقييم إستراتيجية الأمن القومي العراقي للْحُقبَة ما بعد عام 2003 وحتى تأريخ كتابة هذه السطور.

أهمية البحث:

تقييم أداء الدولة العراقية، للمرحلة السابقة، في مجالات مختلفة؛ كمكافحة الإرهاب، وتعزيز السيادة الوطنية في مواجهة تحديات الوجود العسكري الأجنبي، وحماية الوحدة الوطنية في ظل الدعوات والحركات الانفصالية، وغيرها من استحقاقات الأمن القومي بأبعاده المختلفة كالأمن المائي وأمن الطاقة. فضلاً عن، تقييم الأداء الحكومي في التكيف والتعامل مع تداعيات الأزمات الإقليمية والدولية.

هدف البحث: تطوير إستراتيجية شاملة للأمن القومي العراقي، في مواجهة مختلف التحديات الأمنية الحاضرة منها والمستقبلية.

مشكلة البحث : تتمثل، من خلال، طرح التساؤل التالي: ما طبيعة ومدى استجابة إستراتيجية الأمن القومي العراقي للتحديات الأمنية الداخلية والإقليمية والدولية للْحُقبَة ما بعد عام 2003؟. وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما المقصود بإستراتيجية الأمن القومي (الغُليا)؟.

ما التحديات الداخلية للأمن القومي العراقي للْحُقبَة ما بعد عام 2003؟، وما مدى الاستجابة الحكومية لها؟.

ما التحديات الخارجية للأمن القومي العراقي للْحُقبَة ما بعد عام 2003؟، وما طبيعة الاستجابة الحكومية لها.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (أن العراق واجه ما بعد عام 2003 مجموعة من الاستحقاقات والتحديات الأمنية، الداخلية والخارجية، كان عليه التعامل معها. من خلال صياغة إستراتيجية قومية شاملة للتكيف مع تلك التحديات. وقد تميزت تلك الإستراتيجية بنوع من المرونة والبراغماتية مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية الغُليا).

1 * مدرس (دكتوراه)/ قسم السياسة الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين/ الجادرية/ بغداد/ العراق.



الإطار المنهجي للبحث: اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة وجمع البيانات حول الحالات أو الظواهر البسيطة والفرعية بغية الوصول إلى القواعد والأسس العامة والشاملة. أي التدرج في دراسة الظاهرة موضوع البحث من الخاص (الاستجابات الفرعية للتحديات الأمنية الداخلية والخارجية) للوصول إلى النتائج العامة (إستراتيجية شاملة للأمن القومي العراقي).

أولاً. مفهوم إستراتيجية الأمن القومي (الغليا)

يُعرّف (الأمن) بأبسط معانيه، بأنه غياب حالة الخوف، إذ يأمن الإنسان على نفسه وماله وأهله وأرضه. وغدّ الأمن من أهم المواضيع التي شغلت محور اهتمام الإنسان منذ فجر التاريخ، إذ سعت الحضارات الإنسانية الأولى إلى إشباع حاجة الإنسان إلى الأمن من خلال سنّ مجموعة من القوانين التي تنظم حياة الأفراد في تلك المجتمعات. إذ ظهرت القوانين الشرقية القديمة في العراق، كقانون (أورنمو، بلالاما، لبت عشتار، وحمورابي) ⁽¹⁾. وقد تناولت تلك القوانين مختلف مجالات الحياة اليومية وواجب أداء الخدمة العسكرية وعقوبات الخيانة والتعامل مع الأعداء، وأسست لمجموعة من الأنظمة الجنائية والاجتماعية والزراعية، فيما يُقارب اليوم المفهوم الحديث للأمن الوطني أو أمن الدولة. ففي العراق القديم، تطالعتنا بعض النصوص العقابية الخاصة بالجرائم الموجهة ضد المجموع، فنرى أن التخلف عن أداء الخدمة العسكرية وإيواء المعادين للدولة ومساعدتهم تكون من الجرائم الخطيرة، فقد نصت المواد (26، 33) من شريعة حمورابي على عقوبة الموت لمن يرتكب هذه الجرائم ⁽²⁾. كما تضمنت شريعة حمورابي أنظمة صارمة فيما يتعلق بشؤون الري والزراعة، فحُتم على كل مزارع، كبيراً كان أو صغيراً، أن يُظهر ترعة المياه المارة في أرضه ويحافظ على سدودها. هذا فضلاً عن، القوانين الخاصة بالمرأة، كقانون الطلاق، إذ ألزم الرجل بدفع نفقة الزوجة المطلقة حتى تستطيع أن تُعيل أبنائها، مع السماح للمرأة بمزاولة بعض الأعمال كالتجارة ⁽³⁾. والجدير بالذكر، أن شريعة حمورابي عُدت من قبل الباحثين أول قانون جنائي في تاريخ الإنسانية ⁽⁴⁾.

ومع تطور الحياة البشرية وتعقدها وسعي الأفراد إلى تنظيم حياتهم من خلال التنازل عن جزء من سيادتهم لصالح سلطة غليا تُنتخب منهم وتحكم باسمهم وتفصل في منازعاتهم وما اختلفوا فيه، وفقاً لفكرة "العقد الاجتماعي"، حصل الانتقال من المجتمع الفوضوي إلى المجتمع السياسي الذي تطور مع الزمن وصولاً لظهور ما يُعرّف بالدولة القومية الحديثة وظهور مفهوم جديد للأمن ألا وهو (الأمن القومي).

"ويقوم التأسيس لهذا المفهوم على فرضية مفادها أن الأمن القومي مفهوم عام تشترك كل الدول في تبني مبادئه الأساسية المتمثلة في حماية أركان الدولة، وضمان قيمها ومصالحها، وتحقيق أهدافها، وتطبيق هذه المبادئ، وامتلاك القدرات والوسائل والأساليب اللازمة لذلك، في ضوء الاحتمالات بشأن المتغيرات الداخلية والخارجية، ومقتضيات التعامل معها بموضوعية وواقعية" ⁽⁵⁾. فالأمن القومي، وفقاً لما تقدم ذكره، يستهدف "تأمين كيان الدولة والمجتمع، ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة، اقتصادياً واجتماعياً، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" ⁽⁶⁾.

ولأن الدولة بحاجة إلى وضع إستراتيجية شاملة تحدد فيها أهدافها بوضوح، فتكون أهدافاً واقعية وعقلانية، في ضوء إستراتيجية تمتاز بالاستمرارية والمرونة في التعامل مع المواقف غير المتوقعة (كحالة الحرب مثلاً)، والقدرة على تقديم البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف ⁽⁷⁾. فنكون أمام إستراتيجية قومية (غليا) تمتاز بالشمولية. فلا يقتصر نشاطها على أوقات الحرب فقط، بل تتعدى ذلك إلى أوقات السلم أيضاً. فهي، كما يصفها "راول كاستيه" في تعريفه لها، بأنها: "فن

1 نجدت صبري، "الإطار القانوني للأمن القومي"، بلا ط، (عمان: دار دجلة، بلا سنة)، ص ص 22 - 23.

2 المصدر نفسه، ص 25.

3 عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة - ج 2"، بلا ط، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا سنة)، ص 587.

4 المصدر نفسه.

5 علي عباس مراد، "مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليلي مقترح"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، 2005)، ص 17.

6 علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص 27 - 28.

7 عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، بغداد، 2009، ص ص 21 - 23.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب" (1). إذ "تقود الصراع سواء كان عنيفاً ومباشراً أو غير عنيف وغير مباشر، وسواء دار في الميادين السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو فيها كلها في وقت واحد (2). كما تتطلب هذه الإستراتيجية أجهزة متخصصة ضمن هياكل الدولة تشرف على تنفيذها، تضم كوادر بشرية على درجة عالية من الروح الوطنية والكفاءة في أداء المهام المناطة بها.

ويقدر تعلق الأمر بأنموذج دراستنا، فمن المفيد التعريف بهيكلية أجهزة الأمن القومي في دولة جمهورية العراق، والتي تنقسم إلى نوعين :

1. مجلس الدفاع الأعلى: تشكل (مجلس الدفاع الأعلى) لأول مرة بموجب القانون رقم (15) لسنة 1937، ومن ثم القانون رقم (138) لسنة 1965، وكذلك بالقانون رقم (84) لسنة 1972، والذي أنيطت به مهام الدفاع والأمن الوطني على وجه الخصوص. كما وردت الإشارة إلى (المجلس الأعلى لأمن الدولة في العراق) بالقانون رقم (83) لسنة 1979 وفي المادة (26) منه، كما حددت المادة (2) من هذا القانون، مفهوم الدائرة الأمنية بـ (رئاسة المخابرات العامة، مديريةية الأمن العامة، ومديرية الاستخبارات العامة) (3).

2. الأجهزة الأمنية المتخصصة: لقد نظمت قوانين عديدة، الأجهزة الأمنية المتخصصة في العراق، ومن أهمها، قانون هيئة الأمن الوطني ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة رقم (53) لسنة 1959، وبموجبه تم تشكيل هيئة الأمن الوطني للنظر في جميع القضايا التي تتعلق بتنسيق التعاون بين مديريات الأمن والاستخبارات كافة، فيما يخص النشاط الداخلي والخارجي المعادي للجمهورية، أو تمس تنسيق أي تعاون آخر له علاقة بالدوائر المعنية ورسم خطة الدعاية من الداخل والخارج لخدمة الجمهورية. وتتكون الهيئة المذكورة من: رئاسة مدير الاستخبارات العام وعضوية كل من مدير المباحث العام، مدير الاستخبارات العسكرية، مدير التوجيه والإذاعة العام، مدير في وزارة الداخلية والاقتصاد، مع إضافة أي مدير عام آخر (المادة/1، الفقرة: أ، ب، ج). وبموجب القانون المذكور تشرف هيئة الأمن الوطني على مديريات ودوائر الأمن والاستخبارات في الدولة في شؤون الأمن والاستخبارات كافة، وترسم هيئة الأمن الوطني الخطط اللازمة لتأمين سلامة الجمهورية، وتصدر الوصايا إلى الجهات ذات العلاقة لتطبيقها.... وتعرض قراراتها على رئيس الوزراء لإقرارها (م/4). أما مديريةية الاستخبارات العامة فترتبط برئيس الوزراء مباشرة (م/5)، وتختص بجمع الأخبار والمعلومات المتعلقة بسلامة الدولة وتقوم بتمحيصها ودراستها، وتقديم الاستشارات والتوصيات اللازمة إلى الوزارات والمصالح الحكومية عند الضرورة (4).

وعند الحديث عن إستراتيجية الأمن القومي العراقي (الغليا) وأبرز التحديات التي واجهتها بعد العام 2003. وهو العام الذي تعرضت فيه الدولة العراقية لحملة عسكرية أجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار (الحرية من أجل العراق)، والتي أسفر عنها احتلال البلاد وإسقاط النظام السياسي الحاكم آنذاك، مخلفاً خسائر بشرية ومادية كبيرة. فضلاً عن، العنف الداخلي والانفلات الأمني الذي أعقبها، مما جعل العراق عُرضة للتدخلات الخارجية وهجمات المجرمين الإرهابية التي اجتاحت الحدود وسيطرت على مساحات واسعة من محافظات عراقية عدة. كل ذلك جاء مترافقاً مع مرحلة تاريخية صعبة شهدها الإقليم بشكل عام، ما قبل احتلال العراق وما بعده. ابتداءً من غزو أفغانستان عام 2001، وحتى أحداث (الربيع العربي) منذ العام 2011، وما رافقها من فوضى أمنية لاسيما في الدول المجاورة للعراق، وتحديدًا سوريا، وهو ما وضع الدولة العراقية أمام تحديات كبيرة، داخلية وخارجية، لأمنها القومي يتطلب التعامل معها. وهو ما سنتعرض له تفصيلاً، عَرَضاً وتقييماً، في المطلبين التاليين من هذه الدراسة.

ثانياً. التحديات الداخلية للأمن القومي العراقي

ويمكن تقسيمها إلى ما يلي ذكره :

1. الإرهاب: شكّل الإرهاب تحدي وجودي للأمن القومي العراقي، لاسيما بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مساحة واسعة من الأراضي العراقية، قبل أن تتمكن القوات العراقية وبمساندة المتطوعين من أبناء الشعب العراقي من تحرير الأراضي والمدن المغتصبة. وبناءً عليه، شرّعت الحكومة العراقية قانون خاص لمكافحة الإرهاب ومعالجة كل المسائل المتعلقة به. وهذا القانون هو قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005. إذ حددت المادة الثالثة من القانون الأفعال التي تُعد من جرائم أمن الدولة،

1 المصدر نفسه، ص 26.

2 المصدر نفسه، ص 26.

3 نجدت صبري، مصدر سبق ذكره، ص 74.

4 نجدت صبري، مصدر سبق ذكره، ص ص 82 - 83.



ومنها (1) :

أ. كل فعل ذو دوافع إرهابية من شأنه تهديد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ويمس أمن الدولة واستقرارها أو يضعف من قدرة الأجهزة الأمنية في الدفاع والحفاظ على أمن المواطنين وممتلكاتهم وحدود الدولة ومؤسساتها سواءً بالاصطدام المسلح مع قوات الدولة أو أي شكل من الأشكال التي تخرج عن حرية التعبير التي يكفلها القانون.

ب. كل فعل يتضمن الشروع بالقوة أو العنف في قلب نظام الحكم أو شكل الدولة المقرر في الدستور.

ت. كل من شرع في إثارة عصيان مسلح ضد السلطة القائمة بالدستور أو اشترك في مؤامرة أو عصابة تكونت لهذا الغرض.

- أما المادة الرابعة من القانون، فتناولت عقوبات من يتورط بجرائم إرهابية، وهي كالتالي (2) :

أ. يعاقب بالإعدام كل من ارتكب، بصفته فاعلاً أصلياً أو شريك عمل، أيّاً من الأعمال الإرهابية الواردة بالمادة الثانية والثالثة من هذا القانون، يعاقب المحرض والمخطط والممول وكل من مكّن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي.

ب. يعاقب بالسجن المؤبد من أخفى عن عمد أي عمل إرهابي أو أوى شخص إرهابي بتهمة التستر.

على ان المعالجات القانونية لظاهرة الإرهاب، تُعد غير كافية أو مُجدية، ما لم تترافق معها معالجات اقتصادية واجتماعية تستهدف البيئة الاجتماعية المرشحة لأن تكون بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية. لاسيما مع سعي تلك التنظيمات إلى "التقرب من السكان، وإشعارهم بأنها ستكون عوناً لهم، مع استخدام أسلوب الشحن والحشد الطائفي، وشعارات المنقذ والمخلص، وهي الطريقة التي تعامل بها تنظيم (داعش) الإرهابي مع أهالي محافظة نينوى. إذ ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر، والبطالة، والجهل - التي تعاني منها محافظات عراقية عدة - على توفير بيئة مثالية لتجنيد الأعضاء ضمن صفوف التنظيم. ترافق ذلك مع مشاكل اقتصادية أثقلت كاهل المواطن العراقي كالتضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقد، مما أدى إلى تدهور أكبر في القيم الاجتماعية....، ما نتج عنه سلوكيات سلبية كمظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشراء حالات الفساد الإداري (كالرشوة، والتزوير، والاختلاس)، وتراجع معيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر السلبية وغير الأخلاقية التي باتت يشهدها المجتمع العراقي ضمن ما يُعرف بـ (ثقافة الفقر Poverty Culture)؛ ويُراد بها طريقة الحياة التي تسترشد بقيم تنتقل من جيل إلى جيل، لتؤلف أساس تكيف "الفقراء" بما يحيط بهم، وبالواقع الصعب الذي يعيشونه، كالإدمان على الكحول والمخدرات وانتشار تجارة الجسد (الرفيق الأبيض) وغيرها⁽³⁾. كما ان بعض تلك الأعمال غير المشروعة، كتجارة المخدرات وغيرها، قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية في تمويل أنشطتها وأعمالها التخريبية.

يضاف إلى كل ما تقدم، مُعضلة عوائل التنظيمات الإرهابية لاسيما من الأطفال أو ما يُعرف بـ (أشبال الخلافة)، الذين يسكن بعضهم في مخيمات معزولة أمنياً (كمخيم الجذعة)، وضرورة العمل على إعادة إدماج هؤلاء الأطفال ضمن النسيج الاجتماعي الوطني كأحد أولويات بناء السلام لمرحلة ما بعد الصراع. مع الحرص على عدم استغلالهم مستقبلاً ضمن أنشطة إرهابية أو تخريبية.

2. قوات التحالف الدولي المؤقتة : وهي القوات التي تولت عملية غزو العراق في عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي "عُهد لها لاحقاً بمسؤولية إعادة إعمار عراق ما بعد الحرب، خلافاً للعرف الدولي المعتاد ولمبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع أو غيرها من العمليات، ما خلا الحروب، إذ يقتصر دور الجيش على دعم السلطة المدنية. لكون السلطة المدنية هي وحدها القادرة على ممارسة السيطرة المناسبة في عملية التنسيق بين كل العناصر المعقدة اللازمة لبناء الدولة، بما في ذلك الحكم الرشيد، والاستخبارات، والدفاع، والتنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية"

1قانون مكافحة الإرهاب، رقم (13) لسنة 2005، ص ص 8 - 9.

2 المصدر نفسه، ص 9.

3حيدر قحطان سعدون، "المواطنة والأمن الإنساني في العراق بعد 2003.. الأبعاد والتداعيات الأمنية"، مجلة قضايا سياسية، (بغداد : كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، العدد (73)، 2023)، ص 76.



(1). وفي الواقع، "فقد ألحق تدخل الآلة العسكرية في العراق، والمتمثلة بسلطة التحالف المؤقتة، في كل مجالات الحكومة الضرر البالغ بعملية إعادة الإعمار المدني. حتى بدا في بعض الأحيان أن الكم الهائل من الموارد التي أنفقتها الجيش الأمريكي في إدارة سلطة التحالف المؤقتة، وهي إدارة معقدة متعددة الوكالات، كانت معرضة لخطر أن تتجاوز إجمالي الموارد المكرسة لعملية إعادة الإعمار نفسها" (2). يضاف إلى ذلك الخسائر البشرية الناجمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الأنشطة العسكرية لقوات التحالف. إذ "قُتل وأصيب مئات الآلاف من العراقيين نتيجة العمليات الحربية والعنف الداخلي، وقد أشارت دراسة أعدتها جامعة (جون هوبكنز) الأمريكية إلى مقتل ما لا يقل عن 65 ألف عراقي منذ بداية الغزو عام 2003 (وحتى تاريخ إعداد تلك الدراسة)، ضمنهم علماء وأصحاب كفاءات علمية وأساتذة جامعات وأطباء ومهندسون وحملات شهادات غلّيا" (3). كل ذلك أثار استياءً عاماً لدى أبناء الشعب العراقي، ورفضاً لتواجد تلك القوات بوصفها قوات احتلال أجنبية يتوجب مقاومتها.

ومع تنامي حركة المقاومة الشعبية المسلحة وجهود المفاوضات العراقي، تمكنت الدولة العراقية من إبرام اتفاق لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بحلول عام 2011. إلا أن تلك القوات عاودت التدخل في عام 2014، بناءً على طلب الحكومة العراقية حينها للمساعدة في التصدي لتنظيم (داعش) الإرهابي بعد سيطرته على محافظة الموصل في شمال العراق وسعيه للتمدد إلى محافظات عراقية أخرى. وعلى الرغم من، اختلاف تقييم حجم المساعدة العسكرية المقدمة من قبل القوات الأمريكية في محاربة الإرهاب ومدى تأثيرها في سير العمليات، فإنه من المؤكد أن استمرار تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية أصبح عاملاً مقوضاً للأمن والاستقرار الداخلي، لاسيما بعد تورطها في أعمال عنادية استهدفت شخصيات ومقرات تابعة لهيئة الحشد الشعبي والمؤسسة العسكرية الرسمية العراقية، وهو ما عدته الحكومة العراقية انتهاكاً صريحاً للسيادة لا يمكن التغاضي عنه. وبالتالي أصبح الإسراع في التوصل إلى اتفاق لجدولة الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من العراق مطلباً وطنياً وضرورة ملحة تقتضيها المصلحة الوطنية الغلّيا.

3. القضية الكردية: "ارتبطت القضية الكردية في العراق بتطورات الحركة القومية الكردية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى (....). وفي الخُبة التي تلت انتهاء حرب الخليج الثانية 1991، وما شهدته الحركة القومية الكردية من تطور بدءاً بانتفاضة عام 1991، وما أعقبها من إقامة المنطقة الآمنة في شمال العراق، تمتع الأكراد باستقلال فعلي في إدارة شؤون إقليمهم بعيداً عن سيطرة الحكومة المركزية في بغداد" (4). وفي المرحلة التي أعقبت احتلال العراق عام 2003، ومن ثمّ إقرار دستور البلاد الدائم لعام 2005، أقرّ الدستور العراقي لعام 2005، شكل النظام الاتحادي ليتكون من: العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارات المحلية. فيما حددت المادة 114 من الدستور؛ إقليم كردستان وسلطاته القائمة بعده إقليماً اتحادياً (5). أما المادة الأولى من الدستور فقد أكدت على أن: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة،....، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) (6). وعليه، فإن المحاولات الانفصالية لأي مكون من مكونات الشعب العراقي، عُدت بموجب هذا الدستور، محاولات غير قانونية دستورياً، فضلاً عن كونها، تمس بوحدة العراق السياسية والجغرافية. في المقابل، كانت هناك رغبة حقيقية من بعض القيادات السياسية الكردية في العراق للاستقلال والانفصال عن الدولة العراقية يدفعهم في ذلك حُلم تكوين دولة كردية مستقلة تشمل أراضيها المناطق التي يسكنها الأكراد في كل من العراق وتركيا وسوريا وإيران، فضلاً عن، تأريخ من الأزمات بين الحكومات العراقية السابقة والقيادات الكردية وهو ما دفع أكثر نحو مطلب الاستقلال. ومما فاقم من حجم المشكلة، إصرار القوى السياسية الكردية على إضافة مناطق أخرى إلى إقليم كردستان، وهي (كركوك والموصل وأجزاء من محافظات أخرى تسميها القوى الكردية المناطق المقطعة، وتسميها

1 مايكل روز، "حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق"، سلسلة محاضرات الإمارات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص 18 - 19.

2 المصدر نفسه، ص 19.

3 حامد عبيد حداد، "التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي"، أوراق دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (165)، (أيار / 2008)، ص 9.

4 ستار جبار علالي، "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (54)، 2012)، ص ص 124 - 125.

5 المصدر نفسه، ص 125.

6 الدستور العراقي الدائم لعام 2005، المادة الأولى، ص 3.



الحكومة العراقية المناطق المتنازع عليها (1). وفي الواقع، فإن القضية الكردية، لازالت من الأزمات المزمنة التي تعاني منها الحياة السياسية العراقية، والتي تستوجب أن يوضع لها حل يُرضي جميع الأطراف السياسية وبما يضمن وحدة العراق أرضاً وشعباً.

4. الأمن المائي: يُعد الأمن المائي أحد مفردات الأمن القومي للدولة بالغة الأهمية، حتى قيل في الدلالة على أهميته؛ انه إذا أردت السيطرة على الحكومات فعليك بالسيطرة على مصادر الطاقة، أما إذا أردت السيطرة على الشعوب فعليك بالسيطرة على منابع المياه (2). كما "يشكل الأمن المائي رديفاً إستراتيجياً للأمن الغذائي؛ إذ إن الأمن الغذائي لا يمكن ان يتحقق دون توفير الموارد المائية، وهذا يتطلب بدوره تنمية هذه الموارد لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المياه من خلال العمل على تنفيذ متطلبات الأمن المائي" (3). ويُعد العراق أحد بلدان العالم العربي التي "تقع في منطقة مدارية جافة، وان ما نسبته 90 % من مياهها تنبع وتمر بدول أخرى، ويقع معظم سكانها تحت خط الفقر المائي، إذ يصل نصيب الفرد إلى أقل من 1000 م³ سنوياً" (4). وقد عانى العراق في مراحل تاريخية مختلفة من أزمات مائية، ترجع في بعض أسبابها إلى ظروف مناخية طبيعية متمثلة بقلّة مياه الأمطار والسنوات الممطرة وظاهرة الاحتباس الحراري. أما القسم الآخر منها، فهي أسباب سياسية تتعلق بالسياسات المائية لدول الجوار، تركيا وإيران، التي كان لها تأثيرات سلبية على المخزون المائي للدولة العراقية. فضلاً عن، إمكانية استخدام ورقة المياه كوسيلة للضغط والمساومة من أجل الحصول على بعض الامتيازات، لاسيما مع وجود سوابق تاريخية في هذا المجال. كقيام تركيا في العام 1991، بحبس مياه نهر الفرات بحجة ملئ خزان أتاتورك مستغلة ظروف العراق الصعبة آنذاك (الحرب والحصار) لتضغط عليه من أجل الحصول على امتيازات نفطية، مما شكل خطراً على الاقتصاد العراقي (5). الأمر الذي يوجب على الحكومة العراقية التوصل إلى اتفاق مُرضي مع كل من تركيا وإيران بشأن بنائهما للسدود، وضمان حصة العراق المائية، والعمل بمبدأ تقاسم المنفعة والضرر ما بين دول المنبع والمجرى والمصب.

5. أمن الطاقة (6*): تعد قضية أمن الطاقة إحدى القضايا الأمنية الحساسة التي أخذت مكانتها العالمية ضمن نطاق الدراسات الإستراتيجية والأمنية والمفاهيم والمتغيرات التي أعقبت الحرب الباردة؛ كالعولمة والإرهاب والاعتمادية الدولية.. إلخ، إذ باتت مصادر الطاقة وكيفية تأمين إمداداتها في ضوء التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة، الشغل الشاغل للدول ولاسيما الصناعية الكبرى، التي وضعته ضمن إستراتيجيتها نظراً لارتباط المُحددات الرئيسة لقوة الدولة بتحقيق أمنها الطاقوي (7). ومفهوم أمن الطاقة لم يُعد يقتصر في الوقت الحاضر، وفي ظل تطور المدرجات والمقاربات الأمنية وشموليتها، "على المنظور التقليدي الذي يتمثل بـ (أمن العرض) وهو مفهوم يخدم بالدرجة الأساس الدول المستهلكة للطاقة التي تسعى إلى ضمان إمدادات كافية من الطاقة....، وإنما المفهوم الجديد لأمن الطاقة بات يشمل أيضاً (أمن الطلب) على النفط والغاز بهدف تحقيق المزيد من الضمانات للاستثمارات والمشاريع الضخمة التي تنفذها الدول المنتجة لتأمين صادراتها

1 علي عباس مراد، "حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق"، مجلة حمورابي، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (العدد 4)، (ديسمبر/ 2012)، ص 223.

2 مقولة لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر"، نقلاً عن: حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013)، ص 106.

3 حامد عبيد حداد، "تحديات الأمن المائي للعراق (الحوضي دجلة والفرات)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (51)، (كانون الثاني/ 2012)، ص 88.

4 حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مصدر سبق ذكره، ص 106.

5 حامد عبيد حداد، "تحديات الأمن المائي للعراق (الحوضي دجلة والفرات)"، مصدر سبق ذكره، ص 91.

6 * فقرة (أمن الطاقة) أعلاه، مقتبسة عن ورقة بحثية (غير منشورة) تقدم بها الباحث بعنوان: (النفط العراقي ومستقبل أمن الطاقة في ظل "حرب المضائق" .. (مضيق هرمز إنموذجاً))، للمشاركة في الندوة العلمية التي أقامتها كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين والموسومة (العراق ومستقبل أمن الطاقة) في تاريخ (2023/11/7). تم إدراجها هنا بما يتناسب مع أهمية الموضوع.

7 أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2023، ص 39.



البترولية" (1). وهذا البُعد الجديد لأمن الطاقة، أي تأمين الطلب، هو إحدى المواضيع المهمة التي حازت اهتمام صانع القرار في الدولة العراقية، لاسيما مع اعتماد العراق في تنشيط اقتصاده وتوفير ما يحتاجه من العملة الصعبة على عائدات صادراته النفطية إلى دول العالم المختلفة. "إذ حافظ النفط على موقع الصدارة وبفارق كبير جداً عن ما سواه من الإيرادات، مع توجه حكومي نحو تضخيم هذا النوع من الإيرادات عبر رفع الإنتاج، وهذا ما دفع الاقتصاد العراقي إلى حالة تُعرف بـ (متلازمة المرض الهولندي Dutch diseases) أي التركيز على القطاع المدر للدخل، دون إبداء اهتمام للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، وهو ما عزز من الأحادية في الاقتصاد، وأضعف القدرة على تنويع مصادر الدخل" (2). وزاد من ارتباط التنمية الاقتصادية في البلاد بالقطاع النفطي الذي يتميز بعدم الاستقرار لتأثره بالتطورات والأحداث الإقليمية والعالمية. الأمر الذي حثَّ ضرورة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد فقط على واردات النفط لاسيما في ظل ما تشهده أسواق الطاقة من تقلبات في الأسعار. فالجهد الحكومي لا بد أن ينصب على دعم الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى الزراعية منها والصناعية والسياحية، لاسيما مع ما يمتلكه العراق من أراضي صالحة للزراعة وطاقات بشرية ومراكز سياحية مختلفة. فضلاً عن، إمكانية إنشاء ما يُعرف بصناديق الثروة السيادية "التي يمكن تعريفها بأنها: أوعية استثمار غير متجانسة مملوكة للدولة تديرها جهة مستقلة عن وزارة المالية والسلطة النقدية يتم تمويلها من قبل الدولة عن طريق احتياطات النقد الأجنبي، والتحويلات وبنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية، وتستخدم لغرض تحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتستثمر هذه الجهة المستقلة الجزء الأكبر من أصولها أو كلها خارج البلدان المالكة لها، وهو ما ينفع العراق في ظل أوضاعه الاقتصادية الراهنة باستثمار موارده المالية في الخارج،... مع إمكانية الاستفادة من العوائد النفطية في تحويل قسم منها نحو صناديق الثروة السيادية، إذ يمكن استثمار محتويات هذه الصناديق خارج البلاد في مشاريع استثمارية كسواء المصانع والعقارات والأبنية وحصص الشركات والاستفادة من ريعها في تمويل الموازنات العراقية" (3).

ثالثاً. التحديات الخارجية للأمن القومي العراقي

شهدت حقبة ما بعد العام 2003 أزمات إقليمية، في المحيطين العربي والشرق أوسطي)، وأخرى دولية كان لها تأثيرات متفاوتة على الأمن القومي العراقي. ولعل من أهم تلك الأزمات هي (الأزمة السورية، البرنامج النووي الإيراني، الحرب الأوكرانية، وتطورات القضية الفلسطينية ما بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023).

1. الأزمة السورية: كان للأزمة السورية تداعيات مهمة على الأمن القومي العراقي؛ وذلك نظراً للتجاوز الجغرافي بين البلدين. فموجة الإرهاب التي اجتاحت شمال العراق وسيطرت على عدد من المدن العراقية ومن أهمها وأكبرها مدينة الموصل، كان مصدرها الأراضي السورية. كما أن احتمالية سقوط النظام السياسي في سوريا بيد الجماعات المسلحة سواء المعارضة منها أو المصنفة دولياً على لوائح المنظمات الإرهابية سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن القومي العراقي وعلى أوسع عدة، إذ سيتأثر العراق بالآتي (4) :

أ. اقتصادياً: من خلال التأثير على الاستيراد العراقي من السوق السورية، وهي سوق تُعد رخيصة إلى حد ما، فضلاً عن الخدمات السياحية الرخيصة للعراقيين في سوريا، مع غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لأهم سلع العراق ولاسيما النفط.

ب. سياسياً: من خلال دعم المخططات الأجنبية التي يراد منها تقسيم العراق على أساس طائفي وتمزيق وحدته السياسية والوطنية. إذ سيكون إنشاء (الإقليم السني) تحصيل حاصل، مدعوماً بالعمق السوري "الطائفي".

ت. أمنياً: من خلال إمكانية عودة التعرضات الأمنية من قبل المجاميع الإرهابية المتواجدة على الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين. إذ مازالت تلك المجاميع تسعى إلى إعادة فرض سيطرتها على المناطق الحدودية بين العراق وسوريا، لاسيما مع تواجدها الحالي في بعض المدن السورية الحدودية القريبة أو المحاذية.

2. البرنامج النووي الإيراني: شكّل البرنامج النووي الإيراني إحدى الملفات "الساخنة" في منطقة الشرق الأوسط، وكان للعراق حصته نظراً لكونه إحدى الدول المجاورة لإيران. وبرز تأثير الملف النووي الإيراني على الأمن القومي العراقي،

1 المصدر نفسه، ص 41.

2 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، تقرير صادر عن المعهد العراقي للحوار، 2022، ص 252.

3 لورنس يحيى صالح، عقيل مكي كاظم، "ربعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003"، (بغداد: مجلة الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد (108)، 2016)، ص 22.

4 حسين شلوشي، "العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية"، مجلة حمورابي، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (4)، (ديسمبر/ 2012)، ص ص 271 - 272.



أمنياً؛ من خلال التهديدات الدولية والأمريكية تحديداً، بإمكانية توجيه ضربة عسكرية جوية إلى إيران تستهدف مفاعلاتها النووية وبنيتها التحتية الخاصة ببرنامجه النووي، مع احتمالية استخدام الأجواء العراقية لشن الغارات العسكرية، بالرغم من ممانعة العراق لهذا خطوة. إذ يعارض العراق استخدام أراضيها أو أجوائه للاعتداء على أي دولة أخرى. واقتصادياً؛ إذ كان لتنفيذ العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، بسبب أنشطتها النووية "غير السلمية" وفقاً للدعاء الأمريكي، "انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي بشكل عام، وحركة السلع في السوق المحلية خاصة. إذ تشغل المنتجات الإيرانية الحيز الأكبر من السلع المعروضة بالأسواق العراقية، خاصة الغذائية والكهربائية والسيارات، وبأسعار مناسبة لمستوى دخل الفرد العراقي" (1). كما أن أي صدام أو توتر عسكري ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لاسيما في المناطق والممرات التجارية المهمة كالمضائق، وتحديداً مضيق هرمز، سيؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي. لاسيما "أن 90% من صادرات العراق من النفط تمر عبر هذا المنفذ، وأن 86% من استيرادات البلاد أيضاً تمر عبر البصرة، وهو ما يجعل مصير البلاد الاقتصادي مرهون بالأوضاع (الأمنية) في تلك المنطقة" (2). وفي الواقع، وعلى الرغم من، وجود جهود حكومية سابقة لإيجاد طرق وممرات تجارية بديلة في حال تم إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. كمحاولات إعادة إحياء عدد من الخطوط المعطلة، كخط بانياس على ساحل البحر المتوسط، لكن نتيجة ما شهدته سوريا من أحداث (أمنية) حال دون تحقيق ذلك (3).

3- الحرب الأوكرانية: "أدت الحرب الروسية – الأوكرانية إلى تداعيات اقتصادية عنيفة ليس فقط على البلدين المتحاربين وإنما على العالم برمته؛ نظراً لأنهما يمثلان "سلة" غذاء العالم وخاصة فيما يتعلق بإنتاج وتصدير

الحبوب" (4)، وهو ما طال بتداعياته الأمن الغذائي لدول العالم بما فيها العراق. "إذ يعد العراق من أكبر دول العالم التي تعتمد على نظام توزيع وطني للمواد الغذائية على المواطنين منذ بداية القرن الماضي ضمن ما يعرف بالبطاقة التموينية الشهرية، من بينها مادة الطحين التي توزع على المواطنين بما يعادل 9 كيلوغرامات شهرياً لكل مواطن. وقد أدت الحرب الروسية – الأوكرانية إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية عالمياً مما أثر سلباً على العراق" (5). وفي الواقع، وعلى الرغم من، أن ارتفاع أسعار النفط نتيجة العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الروسي، قد أثر إيجابياً على الاقتصاد العراقي نظراً لارتفاع عائداته النفطية. إلا أنه حمل في الوقت ذاته أثراً سلبياً تمثلت "بارتفاع أسعار المشتقات النفطية – التي يستوردها العراق-، فضلاً عن زيادة تهريب المشتقات النفطية بسبب الفجوة الكبيرة بين سعر الوقود المدعوم وسعره في السوق العالمية" (6). كما كان للحرب الروسية – الأوكرانية تداعيات غير مباشرة على أمن العراق وقدراته العسكرية، وتحديدًا فيما يتعلق بصيانة وإدامة بعض القطع العسكرية الروسية المنشأ التي تعتمد عليها بعض صنوف القوات المسلحة العراقية. فوفقاً لمسؤولين أمريكيين، "فإن الاحتياجات الدفاعية لروسيا قد حُدَّت من فرص الجيش العراقي في الحصول على قطع الغيار لطائرات الهليكوبتر وأُخِرت الشحنات ذات الصلة بالطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفي نيسان/ أبريل 2023، ذكرت القيادة المركزية الأمريكية، أن الطائرات الروسية الصنع في أسطول قوات الأمن العراقي لا تزال في حالة سيئة بسبب تعذر الحصول على قطع بديلة بسبب العقوبات المتعلقة بالحرب في أوكرانيا" (7).

4. القضية الفلسطينية (ما بعد عملية طوفان الأقصى): شكلت عملية (طوفان الأقصى) التي أقدمت عليها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة المحاصر في السابع من أكتوبر عام 2023 رداً على الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب

1 رائد حامد، "العقوبات الأمريكية على إيران.. ساسة العراق منقسمون واقتصاده يتضرر"، مقال منشور على الرابط:

www.aa.com.tr (تأريخ التصفح: 2024 / 4 / 5).

2 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، مصدر سبق ذكره، ص 266.

3 مصطفى جاسم حسين، هناء حسن عبيد، "الصراع الإيراني الأمريكي في مضيق هرمز"، المجلة السياسية والدولية، (بغداد: كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العدد (49)، (كانون الأول/ 2021)، ص ص 135- 136.

4 نبيل جعفر المرسومي، "تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (73)، (حزيران/ 2022)، ص 1.

5 المصدر نفسه، ص 1.

6 المصدر نفسه، ص 4.

7 كريستوفر بلانشارد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة واختصار أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتونة (92)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2023)، ص 7.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الفلسطيني، حدثاً بارزاً في تاريخ الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي) والمنطقة عموماً، لاسيما مع إمكانية تدرج الأوضاع إلى حرب إقليمية متعددة الجبهات يصعب ضبطها أو السيطرة عليها. خاصة في ظل حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها (إسرائيل) بحق الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة. ويأتي تأثر العراق بتداعيات تلك الحرب أمراً طبيعياً؛ إذ صُنِّفَ العراق تاريخياً كأحد دول المواجهة مع (إسرائيل) وإن لم يكن يمتلك حدوداً مباشرة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا فضلاً عن، المطامع الإسرائيلية التاريخية في أرض العراق ومياهه، وفقاً "للشعار الذي رفعتة المخططات الصهيونية منذ بدايتها –

متمثلاً بمقولة- "حدودك يا (إسرائيل) من الفرات إلى النيل" (1). مع مشاريع قديمة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في دول المنطقة ومنها العراق (2*)، تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية وحق العودة للشعب الفلسطيني.

أما عن ردة الفعل صانع القرار العراقي في التكيف والتعامل مع التداعيات الأمنية للأزمات الإقليمية والدولية المشار إليها في أعلاه. فقد تراوحت، إلى حد ما، ما بين المرونة والبراغماتية في جانب، وما بين التصلب وعدم إبداء المرونة في جانب آخر، وتحديد في المسائل ذات المساس بالثوابت الوطنية والقومية العليا. إذ حرص العراق أولاً على أن لا يكون طرفاً في الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية الدائرة. والنأي بنفسه عن سياسة الأحلاف والأحلاف المضادة. مع العمل من خلال دبلوماسيته النشطة للتخفيف من حدة التوترات وتقديم نفسه وسيطاً في حل الأزمات. يساعده في ذلك "امتلاك العراق مرونة عالية في التعامل مع جميع القوى الدولية، فهو (مثلاً) يتمتع بعلاقات جيدة مع روسيا غير إنه لا يشترك في محورها (ومن ضمنه إيران) في الترتيبات المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية. كما انه يتمتع بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية غير انه لا يشترك معها في الجهود الرامية لعزل إيران (وروسيا)، ويأتي ذلك في ظل عقيدة سياسية جديدة تبناها العراق الرسمي بعد عام 2003 تقوم على- الحياد الإيجابي والابتعاد عن سياسة المحاور" (3). إذ حرصت الإستراتيجية العراقية ما بعد عام 2003 على الاهتمام بالشأن الداخلي وإعادة البناء من الداخل من أجل التشافي واسترجاع مكانة ودور العراق إقليمياً ودولياً.

إلا أن سياسة الحياد البناء والمرونة لا تعني، بأي حال من الأحوال، التخلي عن مناصرة القضايا ذات الأبعاد الوطنية والقومية العليا، والقضية الفلسطينية شاهد بين على ذلك. إذ شكلت القضية الفلسطينية محور اهتمام مختلف القوى السياسية والوطنية في العراق. لما لها من مركزية في وجدان الإنسان العراقي الذي يرى فيها قضية عربية وإسلامية وإنسانية عادلة. إذ أكدت الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 على موقفها الثابت من دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في العيش الآمن على أرضه. فضلاً عن، رفض أي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني أو الترويج له على الأرض العراقية، بعد ذلك جُرم يرقى إلى الخيانة العظمى التي يعاقب عليها القانون بعقوبات قد تصل إلى حد الإعدام أو السجن المؤبد (4*).

1 حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مصدر سبق ذكره، ص 107.

2 "منذ طرح المشروع الصهيوني لإقامة (دولة إسرائيل) على حساب الشعب العربي، والعراق يُعد واحداً من الدول العربية المرشحة من الصهيونية لاستقبال الفلسطينيين المقتولين من أرضهم. ونكفي ان نشير هنا على سبيل المثال إلى واحد من المشاريع الصهيونية في هذا الاتجاه. ففي الثلاثينات من القرن الماضي أعد المليونير اليهودي (ادوار.أ. نورمان) مشروعاً لتوطين عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في جنوبي العراق، وقد وقع اختياره على العراق بسبب اتساع أراضيه وغناها بالمياه، الأمر الذي يوفر – بنظر نورمان – للفلاح الفلسطيني فرصة للاستقرار". = أنظر: حميد فاضل حسن، "الرؤية الإسرائيلية للعراق في ظل المتغيرات الجديدة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (23)، (شباط/ 2004)، ص 97.

3 التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، مصدر سبق ذكره، ص 384.

4 إذ أكد قانون (تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني) رقم 1 لسنة 2022 الذي أقره مجلس النواب العراقي، في مادته الثانية على: حظر وتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، منع إقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال، (...).، فيما بينت المادة الرابعة منه العقوبات التي تطال من يخالف هذا القانون وتمثلت بالآتي:

– يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من سافر إلى الكيان الصهيوني أو زار إحدى سفاراته أو مؤسساته في دول العالم كافة أو اتصل بأي منها. (لا تسري أحكام هذه المادة على الزيارات الدينية المقترنة بموافقة مسبقة من وزارة الداخلية العراقية).



الخاتمة :

سعت إستراتيجية الأمن القومي العراقي إلى التعامل مع مجموعة من التحديات الأمنية داخلياً وخارجياً. والبعض من هذه التحديات لازالت قائمة وبدرجة خطورة متباينة (كالإرهاب، التواجد العسكري الأجنبي، الأمن المائي.. إلخ)، والبعض الآخر قابل للتصعيد وصولاً إلى احتمالية الانفجار (كالجرب الأوكرانية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة). وهو ما يتطلب من واضعي تلك الإستراتيجية ضرورة مواصلة المساعي والجهود الحثيثة؛ إذ يُعد عامل (الاستمرارية) شرط أساسي لأي إستراتيجية ناجحة. مع ضرورة التأقلم مع المستجدات الأمنية المفاجئة تحقيقاً لشرط (المرونة)، الذي يتطلب وضع مجموعة من البدائل للتعامل مع الحالات الأمنية المفاجئة والمختلفة. وبكل ما يحفظ أمن العراق أرضاً وشعباً، ويضمن استقراره الداخلي، ويصون سيادته الوطنية.

قائمة المصادر :

- أولا. الدساتير والقوانين:
- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
- قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (1) لسنة 2022، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4680)، السنة الثالثة والستون، (20 حزيران/ 2022).
- قانون مكافحة الإرهاب، رقم (13) لسنة 2005.
- ثانياً. الكتب:
- عبد القادر محمد فهمي، "المدخل في دراسة الإستراتيجية"، بغداد، 2009.
- عبد الوهاب الكيالي، "موسوعة السياسة - ج 2"، بلا ط، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا سنة).
- نجدت صبري، "الإطار القانوني للأمن القومي"، بلا ط، (عمان: دار دجلة، بلا سنة).
- ثالثاً. المجالات:
- حامد عبيد حداد، "تحديات الأمن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، العدد (51)، (كانون الثاني/ 2012)).
- حامد عبيد حداد، "الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط (دراسة اقتصادية)"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد (27)، 2013).
- حسين شلوشي، "العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية"، مجلة حمورابي، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (4)، (ديسمبر/ 2012)).

- يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت كل من قدم أي نوع من أنواع المساعدات أو التبرعات أو الهبات أو قبل أيأ منها، من الكيان الصهيوني أو مؤسساته.
- يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أقام علاقة مع الكيان الصهيوني، دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أمنية أو ثقافية أو أي علاقة من نوع آخر.
- يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من طبع أو تخابر مع الكيان الصهيوني أو روج له أو لأية أفكار أو مبادئ أو أيديولوجيات أو سلوكيات صهيونية أو ماسونية بأية وسيلة كانت علنية أو سرية بما في ذلك المؤتمرات أو التجمعات أو المؤلفات أو المطبوعات أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة أخرى.
- ومنها أيضاً :

- يحظر على الأجنبي الترويج داخل الأراضي العراقية للتطبيع أو الدعوة إلى إقامة علاقة مع الكيان الصهيوني. = المصدر:
- قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (1) لسنة 2022، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4680)، السنة الثالثة والستون، (20 حزيران/ 2022)، ص 1، 2، 4.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

حميد فاضل حسن، "الرؤية الإسرائيلية للعراق في ظل المتغيرات الجديدة"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (23)، (شباط/ 2004)).

حيدر قحطان سعدون، "المواطنة والأمن الإنساني في العراق بعد 2003.. الأبعاد والتداعيات الأمنية"، مجلة قضايا سياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، العدد (73)، (2023)).

ستار جبار علاي، "الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية"، مجلة دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (54)، (2012)).

علي عباس مراد، "حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق"، مجلة حمورابي، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (العدد 4)، (ديسمبر/ 2012)).

لورنس يحيى صالح، عقيل مكي كاظم، "رؤية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003"، (بغداد: مجلة الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد (108)، (2016)).

مصطفى جاسم حسين، هناء حسن عبيد، "الصراع الإيراني الأمريكي في مضيق هرمز"، المجلة السياسية والدولية، (بغداد: كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العدد (49)، (كانون الأول/ 2021)).

نبيل جعفر المرسومي، "تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (73)، (حزيران/ 2022).

رابعاً. الدراسات والبحوث العلمية :

علي عباس مراد، "مشكلات الأمن القومي.. نموذج تحليلي مقترح"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، (2005)).

كريستوفر بلانشارد، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة واختصار أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتونة (92)، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/ سبتمبر 2023).

مايكل روز، "حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق"، سلسلة محاضرات الإمارات، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2007)).

خامساً. الدوريات:

حامد عبيد حداد، "التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي"، أوراق دولية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد (165)، (أيار/ 2008)).

سادساً. أطاريح الدكتوراه:

أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، "الطاقة ومستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2023.

سابعاً. التقارير:

التقرير الإستراتيجي العراقي 2020، تقرير صادر عن المعهد العراقي للحوار، 2022.

ثامناً. مواقع الإنترنت :

رائد حامد، "العقوبات الأمريكية على إيران.. ساسة العراق منقسمون واقتصاده يتضرر"، مقال منشور على الرابط: www.aa.com.tr (تأريخ التصفح: 2024 /4/5).

• List of sources:

Firstly. Constitutions and laws:

The permanent Iraqi constitution of 2005.

Law Criminalizing Normalization with the Zionist Entity No. (1) of 2022, Iraqi Gazette, Issue (4680), Sixty-Third Year, (June 20, 2022).

Anti-Terrorism Law, No. (13) of 2005.

secondly. Books:



1. Abdul Qadir Muhammad Fahmi, "Introduction to the Study of Strategy," Baghdad, 2009.

2. Abdel-Wahhab Al-Kayyali, "Encyclopedia of Politics - Part 2", without edition, (Beirut: Arab Foundation for Studies and Publishing, without a year).

3. Najdat Sabri, "The Legal Framework for National Security," without publication, (Amman: Dar Dijlah, without a year).

Third. Magazines:

1. Hamid Obaid Haddad, "Challenges to Iraq's Water Security (for the Tigris and Euphrates Basins)," Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (51), (January 2012).

2. Hamid Obaid Haddad, "The Conflict over Water in the Middle East (Economic Study)," Journal of International Studies, (Baghdad: House of Wisdom, Issue (27), 2013).

3. Hussein Shallushi, "Iraq between the American partnership and the pressure of the Syrian repercussions," Hammurabi Magazine, (Iraq: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Issue (4), (December 2012)).

4. Hamid Fadel Hassan, "The Israeli Vision for Iraq in Light of the New Changes," Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (23), (February 2004).

5. Haider Qahtan Saadoun, "Citizenship and Human Security in Iraq after 2003... Security Dimensions and Implications," Political Issues Journal, (Baghdad: College of Political Science - Al-Nahrain University, Issue (73), 2023).

6. Sattar Jabbar Ali, "The Iraqi Elections and their Impact on Stability and Development," Journal of International Studies, (Baghdad: Center for International Studies - University of Baghdad, Issue (54), 2012).

7. Ali Abbas Murad, "On Some Problems of Rebuilding the State in Iraq," Hammurabi Magazine, (Iraq: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, (Issue 4), (December 2012)).

8. Lawrence Yahya Saleh, Aqeel Makki Kadhimi, "The rentierism of the Iraqi economy and the necessity of diversifying sources of income after 2003," (Baghdad: Journal of Management and Economics - Al-Mustansiriyah University, Issue (108), 2016).

9. Mustafa Jassim Hussein, Hana Hassan Obaid, "The Iranian-American Conflict in the Strait of Hormuz," Political and International Journal, (Baghdad: College of Political Sciences - Al-Mustansiriyah University, Issue (49), (December 2021)).

10. Nabil Jaafar Al-Marsoumi, "The Effects of the Russian-Ukrainian War on the Iraqi Economy," Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue (73), (June 2022).

Fourthly. Scientific studies and research:

1. Ali Abbas Murad, "National Security Problems... A Proposed Analytical Model," Strategic Studies, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, Issue (105), 2005).

2. Christopher Blanchard, "The Implications of the Russian-Ukrainian War on the Middle East and North Africa," translated and abridged by Amal Itani, Al-Zaytouna



Translation Series (92), (Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations, September 2023).

3. Michael Rose, "Conflict Resolution in the Post-Cold War World and Its Implications for Iraq," Emirates Lecture Series, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2007).

Fifth. Periodicals:

4. Hamid Obaid Haddad, "The Social Repercussions of the American Occupation on Iraqi Society," International Papers, (Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad, Issue (165), (May 2008).

Sixthly. Doctoral dissertations:

1. Ahmed Mahmoud Abdel Majeed Al-Abdali, "Energy and the future position of the Russian Federation in the international system," unpublished doctoral thesis, submitted to the College of Political Science - Al-Nahrain University, 2023.

Seventh. Reports:

Iraqi Strategic Report 2020, a report issued by the Iraqi Institute for Dialogue, 2022.

Eighth. Internet sites:

1. Raed Hamed, "US sanctions on Iran... Iraq's politicians are divided and its economy is damaged," an article published at the link: www.aa.com.tr (browsing date: 4/5/2024).



المحور الثالث: العراق والقضايا البيئية والمناخية

سياسات العراق المائية في ظل ظاهرة الاحتباس الحراري: تحديات الترشيد والاستدامة

أ.د. أحمد عبدالله ناهي

م.م. عمر حسين علوان

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

ملخص:

يشهد العالم في العقود الأخيرة ظاهرة الاحتباس الحراري التي نتجت عن التطور الصناعي الذي أدى إلى إطلاق الغازات الدفينة في الفضاء مما أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض بصفة عامة مما مثل أزمة عالمية تحاول الدول معالجتها عن طريق توقيع اتفاقيات لغرض خفض الانبعاثات الغازية التي ينتج عنها الاحتباس الحراري ولقد عانى العراق ولا يزال من آثار هذه الظاهرة على مناخه مما أدى إلى ارتفاع درجة الحرارة بشكل عام وانخفاض كميات الأمطار الساقطة على الأراضي العراقية مما مثل تهديداً للنشاط الزراعي لقد حاولت الحكومة العراقية ولا تزال تبني سياسات مائية تواجه هذه الظاهرة وتحاول تقليل انعكاساتها السلبية على الأراضي العراقية

المقدمة

يمتلك العراق نهريْن عملاقين هما دجلة والفرات شكلت على مدى التاريخ وفرة مائية لهذا البلد جعلته موطناً لزراعة العديد من المحاصيل الأساسية كالقمح بل إن العراق كان المركز الأول في العالم بزراعة النخيل وتصديره , ولكن بمرور السنين وبفعل سياسات دول الجوار المائية التي تجاوزت على حصة العراق المائية من جهة والسياسات المائية العراقية الخاطئة وإهمال الانشاءات المائية من القنوات والسدود من جهة ثانية وبفعل الاحتباس الحراري وندرة سقوط الأمطار وقلة مستوياتها في السنوات الأخيرة من جهة ثالثة أصبح العراق يعاني شحاً في الواردات المائية بل وفي المخزون الإستراتيجي من المياه مما أثر على ملايين السكان العراقيين.

لقد حاولت الحكومة العراقية ولا تزال تبني سياسات مائية تواجه هذه الظاهرة وتقلل انعكاساتها على المواطنين وعلى الأراضي الزراعية سواء عن طريق عقد الاتفاقيات مع دول المنبع للنهريْن العظيمين (دجلة والفرات) أو عن طريق ترشيد استهلاك المياه ومنع زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة منها.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية موضوع المياه بالنسبة للعراقيين سواء لتوفير مياه الشرب أو الزراعة أو الاستعمالات الصناعية وتشغيل محطات الكهرباء إلخ...

الهدف من البحث : يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات المائية العراقية التي تسعى من خلالها الجهات الحكومية المختصة إلى مواجهة آثار شح المياه في العراق.

أشكالية البحث : تتمثل مشكلة البحث في أن السياسات المائية التي تتبعها الحكومة العراقية رغم أهميتها وجديتها إلا أنها لا تزال غير كافية في مواجهة النقص المائي في العراق وعليه سيكون السؤال هنا وما هي أهم السياسات التي تتبعها الحكومة العراقية في مواجهة الشح المائي الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وما هي أهم المعوقات التي تواجهها.

فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها : أن الإجراءات التي تتبعها الحكومة العراقية لتأمين المياه اللازمة لحياة المواطنين بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود وتذليل الصعاب لتوفير المياه وتحسين كميتها ونوعيتها واستدامتها.

منهجية البحث : اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد وصف وتحليل الظاهرة السياسية وبيان أسبابها ونتائجها..

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور : يتضمن المحور الأول : دراسة في المفاهيم ويتضمن المحور الثاني : طبيعة وانعكاسات أزمة المياه على العراق بينما يتضمن المحور الثالث : البات تنفيذ السياسة المائية العراقية.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

أولاً: مفهوم السياسات المائية :

لقد وضع الباحثون تعريفاً للسياسة المائية بمعناها الواسع بأنها "الإطار الذي من خلاله تم عملية إدارة الموارد المائية واستنباط القواعد المنظمة لذلك" (1)، فهي إذن طريقة محددة في الإدارة باستخلاص قواعد منظمة لها ، ويمكن القول إن السياسة المائية لأية دولة تهدف إلى تعزيز قدرات المستفيدين من موارد المياه في كافة المجالات الإدارية والفنية و المالية لمنظمات مشاركتهم الفعالة في تنفيذ الخطة المائية فضلاً عن تحقيق العدالة في التوزيع وتخصيص الموارد المتاحة والاستخدام مع المحافظة على الجوانب البيئية والصحية فهي إذن ليست مجرد إدارة فاعلة بل وأيضاً التفكير في خطوات تعظيم الموارد المائية وتعزيز استدامتها. أما من المنظور الاقتصادي فتعوق السياسة المائية بأنها إدارة الطلب وزيادة الموارد المائية باستخدام الإمكانات المتاحة وهذا يعني أن تلتزم السياسة المائية بتحقيق الاستراتيجية العامة للدولة في المجال المائي عبر تنفيذ الخطط العامة في مجالات الاستخدامات العامة للمياه للشرب أو الزراعة أو الصناعة وغيرها. (2)

من خلال ما سبق يمكن استغلال مجموعة من الخصائص للسياسة المائية وهي: (3)

السياسة المائية هو مجموعة من الآليات والقواعد والخطط.

السياسة المائية تضعها مجموعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية وحتى المواطن له دور مهم فيها ولكن من يقوم برسمها هي السلطة السياسية الرسمية.

: السياسة المائية ليست هدفها فقط المحافظة على الموارد المائية القائمة من التلوث والضياح بل وكذلك تعزيزها وترشيد استخدامها واستدامتها.

وترتبط بالسياسة المائية مجموعة من المفاهيم سنحاول أن نتناولها باختصار:

أولاً: الموارد المائية:- ويقصد بها تلك الموارد التي يمكن من خلالها توفير المياه اللازمة للشرب والاستخدامات المنزلية والصناعة والزراعة وغيرها وهذه الموارد تنقسم إلى.

الموارد التقليدية للمياه : يختلف تصنيف الموارد المائية العذبة من باحث إلى آخر ولكن في المجمل تنقسم إلى قسمين :

أ- مصادر المياه السطحية الموجودة في الطبيعة بشكل انهار وبحيرات.

ب-مصادر جوفية موجودة تحت الأرض ويمكن استخراجها لاستخدامها في الحاجات المختلفة

الموارد غير التقليدية وتشمل :

أ-تحلية مياه البحر ويقصد بها إزالة الأملاح من مياه البحار والمحيطات وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب والاستخدامات المختلفة.

ب-معالجة المياه المستعملة إذ وجهت كثير من الدول في السنوات الأخيرة جهودها باتجاه إعادة استخدام المياه المستعملة بسبب ندرة المياه من جهة ومحاولة منع التلوث من جهة أخرى.

(1) محمد سلمان طابع، دور الاستراتيجيات الزراعية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية (بالإشارة إلى الحالة المصرية) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. 2009. ص7.

(2) عدلان صدلاني، حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس ، 2013، ص6.

(3) (المصدر نفسه، ص7



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ثانيًا: الإدارة المائية: وهي سياسة تتبع غالباً من الدول التي تعاني من شح في مواردها المائية والتي تتضمن إصدار قرارات وتوجيهات فيما يخص الماء الصالح للاستخدام البشري وتأمينه وتوفير مصدر مستدام منه بحيث يتم ضمان استمرار الحياة والتطور البشري (1).

ثالثًا: الاستراتيجية المائية: وهي عبارة عن الأفكار والمبادئ والقرارات التي تتناول ميدان النشاط المائي بصورة شاملة و متكاملة فتحيط بمساراته وتعين أساليب العمل ووسائله الكفيلة بأحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محددة حيث تحتل الاستراتيجية مرتبة أعلى من السياسة والخططة وتلعب الدور الأساسي في رسم السياسة المائية وعليها تقع مسؤولية وضع أسس وضوابط توزيع المياه بصورة عادلة وتقييم آلياتها و أهدافها و غاياتها. (2)

ثانيًا: مفهوم الاحتباس الحراري:

يعرف الاحتباس الحراري بأنه الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض بسبب زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة وأهم هذه الغازات هو الميثان الذي يتكون من وجود ميكروبات في حقول الارز و حرق الكتلة الحيوية من النباتات والأشجار فضلاً عن غازات أخرى مثل اوكسيد النيتروز والكلوروكاربون وغيرها التي تتسبب في تآكل طبقة الأوزون الذي يحمي الأرض (3). كما يعرف الاحتباس الحراري بأنه ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة في بيئة ما نتيجة تغير في تدفق الطاقة الحرارية من البيئة وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة الأرض عن معدلاتها العامة. (4)

1- اسباب الاحتباس الحراري: يوجد عاملان رئيسيان للاحتباس الحراري هما :

العامل البشري : اذا تساهم الانشطة البشرية في تغير المناخ بشكل واضح من خلال استخدام الإنسان للوقود الاحفوري في الانشطة, إذ أن احتراق الوقود الاحفوري يؤدي إلى انبعاث الغازات الدفيئة كغاز ثاني أكسيد الكربون في الجو مما يؤدي إلى إحداث تغير في الغلاف الجوي وتؤثر الغازات الدفيئة والغبار الجوي في اختلال توازن طاقة الأرض من خلال تأثيرها على التغير في نسبة الإشعاع الشمسي و الأشعة تحت الحمراء الداخلة للغلاف الجوي والخارجة منه واختلاف خصائص الغازات مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض. (1)

العامل الطبيعي: ويتمثل بالظواهر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في حدوثها ومن أهمها البراكين والنشاط الشمسي وحرائق الغابات وذوبان الجليد في القطبين الذي يزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري بسبب وجود كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجليد. (3)

2-تأثير الاحتباس الحراري على المناخ :- يحدث الاحتباس الحراري التغيرات التالية على المناخ(2)

(1) Arun p.elhonce.hydro politics in the 3rd world:conflict and ceeptartaion in international,piver basins
us institute of pace press. washington.1999.p30.

(2) محمد سلمان طابع,مصدر سبق ذكره,ص7.

(3) بن حميدة سفيان, الاحتباس الحراري,مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس مقدمة الى كلية العلوم والتكنولوجيا, جامعة الشهيد الخضر
باته, الجزائر, 2015, ص 3.

(4)عبد العزيز فتحي عبدالله , الاصول العامة الجغرافية المناخية , دار المعرفة الجامعية , القاهرة , 2006,ص99

(1) محمد ابراهيم شرف,جغرافية المناخ والبيئة,دار المعرفة الجامعية,القاهرة,2005,ص296.

(2)selin Michael"Global warning":www.britonica.com

(3) فؤاد الكنجي, التغير المناخي وإزمة السياسات المائية لدول الجوار العراقي, متاح على الرابط
<https://m.ahewar.org/s.asp?aid=738203&r=0>

(4) المصدر نفسه.



- تناقص معدل هطول الأمطار.
- ذوبان الثلوج والجليد القطبي.
- ارتفاع مستوى سطح البحر.
- زيادة حموضة المحيطات.
- التأثير على التيارات المحيطية.
- التغير في المناخ.
- تغيير في نظام الحياة البيولوجي.

ثانياً طبيعة وانعكاسات أزمة المياه على العراق

يشكل الوضع العراقي في مجال المياه حالة منفردة فهذا البلد الذي كان يسمى بأرض السواد لشدة خضرة أراضيها ويسمى ببلاد الرافدين بسبب وجود هذين النهرين في جزء أساسي منهما , ضمن أراضيها أصبح اليوم يعيش شحاً في المياه. تتوافر مؤشرات عديدة عليه، إذ يعاني العراق بوصفه دولة المصب لنهري دجلة والفرات من انخفاض مناسب هذين النهرين مما أثر على الزراعة والثروة الحيوانية والمناطق الريفية التي تتواجد حول النهرين وكذلك ملوحة المياه في نهر الفرات بسبب انخفاض مناسب مياهه , وبحسب توقعات مؤشر (الإجهاد المائي) فإنه بحلول عام (٢٠٤٠) سيصل مجموع انخفاض المياه السطحية بحدود واحد وخمسين مليار متر مكعب سنوياً بعد إنجاز السدود والمشاريع المائية التركية والإيرانية على مجري نهري دجلة والفرات.(3) إن نقص الإيرادات المائية ستلحق أضراراً كبيرة للمستوطنات الريفية للنهرين كما ستخلق لهم معاناة نتيجة تقليص حصصهم المائية وأثراً سلبية على الزراعة والثروة السمكية لأن نوعية المياه العراقية لاسيما في أسفل حوضي النهرين ستكون ملوثة مما يؤدي إلى عدم صلاحيتها للاستخدام البشري(1)

ومن أهم الأضرار التي سيواجهها العراق نتيجة نقص المياه وشحها هي التغيرات المناخية البيئية وزيادة العواصف الرملية بسبب جفاف مناطق الاهوار مثل هور الحويزة وأهوار ميسان وذي قار فضلاً عن انخفاض منسوب بحيرتي الحبانية و الرزازة ووادي الثرثار نتيجة تأثرها بنقص الوارد المائي من تركيا وإيران وسوريا لكون العراق جغرافياً يقع في منطقة مصب جميع الأنهار الآتية من هذه الدول ولهذا السبب تتناقص كميات المياه في الخزانات والبحيرات والأنهار العراقية إلى مستويات حرجة صيفاً الأمر الذي ينعكس سلباً على تغذية المياه الجوفية والاهوار والبحيرات.(2)

ويتأثر العراق زيادة على كل ما سبق بعوامل مناخية أخرى بفعل الموقع الجغرافي والعوامل المناخية التي تؤدي إلى شحة هطول الأمطار وإطالة فصل الصيف وتزايد موجات الحر الذي زاد من عملية التصحر في الأراضي الزراعية التي هجرها أصحابها وانتقلوا إلى المدن طلباً للمعيشة مما ادي إلى تعرض العراق الى عواصف غبارية صيفية بشكل متكرر وشبه يومي بعد أن كانت حالة نادرة في العقود السابقة الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة تبخر المياه.(1)

وفي تقرير للمعهد الاستراتيجي للسياسة الاستراتيجية حذر من تدهور الوضع المائي في العراق الذي تسبب فيه التوترات القائمة حول المياه بين حوضي نهري دجلة والفرات بأضعاف إمكانية التوصل إلى توافق بينهما حول التقاسم العادل للمياه لكنها تدفع في الوقت نفسه باتجاه جعل الجهود الدبلوماسية ملحة أكثر للتوصل إلى حلول عملية وأشار التقرير إلى أن العراقيين يشعرون بالسخط بسبب أزمة المياه مضيئاً أن ندرة المياه في العراق مرتبطة جغرافية عند تقاطع معقد للموارد المائية حيث يشكل نهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا وإيران شريان الحياة للعراق لكن الطلب المتواصل على المياه عند دول المنبع دفع الدولتين إلى بناء السدود والتحويلات التي تحد من التدفقات في اتجاه مجرى النهر وتابع التقرير أن المياه تشكل عنصراً أساسياً في تطور أي بلد ولكن بسبب تزايد السكان بشكل كبير في العراق وتزايد الطلب على الغذاء فإن المياه هي الأكثر تضرراً حيث أن نهري دجلة والفرات يزودان الغالبية العظمى من السكان بالمياه فبينما يوفر نهر الفرات حوالي 85% من المياه المتجددة فلسوريا فإن نهري دجلة والفرات يشكلان حوالي 100% من إمدادات العراق

(1) المصدر نفسه.

(2) تقرير:عوامل خارجية وسوء تصرف في الموارد يضعان العراق امام كارثة مائية وشيكة , متاح على الرابط

<https://www.alarab.co.uk>.

(3) فؤاد الكنجي , مصدر سبق ذكره



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الفرات

المائية ومن الملفت أنه بسبب نقص إمدادات المياه فإن ملوحة نهر الفرات عند الحدود العراقية السورية تتزايد بشكل يتجاوز المستويات المستدامة مما يعرقل الاستفادة منه للزراعة والشرب⁽¹⁾

فضلاً عن ذلك فإن انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات سيؤدي إلى توقف العمل في منظومات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على هذين النهرين لا سيما في سد الموصل وسد دوكان وسد دربندخان وسد سامراء كما ستتخفف الخزانات المائية التي يعتمد عليها العراق في أوقات الجفاف كبخيري الثرثار والحبانية⁽²⁾.

كما أن للجفاف والتغير المناخي إخطاراً أخرى على الأمن الغذائي في العراق حيث أن تراجع الموارد المائية يؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني كما أنه يتسبب في نقص مساحات الغطاء النباتي وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي في الأراضي العراقية وبالتالي فإن التغير المناخي له تداعيات كبرى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق⁽³⁾.

أن تغير الظروف المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري يسبب انخفاض خصوبة التربة وفقدان الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها بسبب نقص الرطوبة في التربة وزيادة العواصف الرملية والترايبية المؤثر المناخي له دور كبير في زيادة نسبة التصحر والملوحة و التلوث و من النتائج الأخرى المصاحبة للاحتباس الحراري هي ظاهرة الأمطار الحامضية بفعل زيادة تركيز أكاسيد الكبريت والنيتروجين في الهواء وتسبب الأمطار الحامضية أضراراً كبيرة فالمياه التي تنساب إلى داخل التربة تقتل الكائنات الحية فيها وتسبب التشوهات في الأوراق النباتية وتقضي على الكائنات الحيوانية والنباتية وتسبب تلوث مياه الشرب⁽⁴⁾.

اسباب الأزمة المائية في العراق:

هناك العديد من الأسباب للأزمة المائية في العراق وتتنوع هذه الأسباب بين اسباب طبيعية مثل التغيرات المناخية المصاحبة لظاهرة الاحتباس الحراري المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وزيادة التبخر وقلة هطول الأمطار أو هطولها في الأوقات غير المناسبة للزراعة مما يتسبب بتدمير المحاصيل وأسباب بشرية تتمثل بارتفاع نسبة الهدر نتيجة اتباع طرق الري التقليدية (الري بالغمر) أو عدم وجود سدود و منشأة مائية كافية وغيرها.

ويمكننا أيضاً تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين أولاً :- الأسباب الداخلية هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى أزمة المياه في العراق من أهمها:-

1- الفجوة بين المتوفر من المياه وبين الحاجة الفعلية , يوجد فرق واضح بين المياه المتوفرة في العراق -المياه السطحية والمياه الجوفية -، وبين الحاجة الفعلية لها أو الطلب الحقيقي إذ تقدر الحاجة الفعلية لسد احتياجات العراق للأغراض الزراعية والصناعية والمدنية بحدود (٦٦,٨) مليار متر مكعب بحسب إحصاءات عام ٢٠١٥ بينما المتوفر هو (٤٣) مليار متر مكعب في نفس السنة، كما أن نوعية المياه نفسها تتردى وتسوء سنوياً بشكل واضح بسبب نقص المياه من جهة ورمي مخلفات المدن والمستشفيات والمياه الثقيلة في الأنهار بشكل مباشر من جهة أخرى⁽⁵⁾.

1 () تقرير : على دول حوض دجلة والفرات التعاون فيما بينهما , متاح على الرابط

<https://shafaq.com/amp/a>

2 () سعد جاسم محمد, الامن الامائي العرقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية,مجلة المامون الجامعة,العدد الثاني والثلاثون, 2018,ص97.

3 () فؤاد الكنجي,مصدر سبق ذكره

4 () عامر راجح نصر , اثر خصائص المناخ في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية,المجلد 18,العدد 1, 2010,ص11

5 () أزمة المياه تفكك بالعراق ارقام صادمة والحكومة تتحرك , متاح على الرابط

- <https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1642296>



2- الهدر المائي: يعاني العراق من الهدر المائي الواضح لكمية المياه المحدودة أصلاً فشيكات المياه قديمة جداً ومتهالكة بحيث أن كفاءتها محدودة وأغلبها بُني في أوائل الثمانينات من القرن الماضي وفي المجال الزراعي لا تزال طرق الري القديمة تسبب هدراً كبيراً للمياه ولا يتم استخدام الطرق الحديثة في الزراعة.(1)

3- تجريف الأراضي الزراعية:- أدى تجريف الأراضي الزراعية والبساتين إلى فقدان المياه إذ أن فقدان الغطاء النباتي يؤدي إلى سرعة تبخر المياه وعدم تكون بخار الماء المؤدي إلى تكون الغيوم وبالتالي الأمطار

4- سوء إدارة الموارد أن السبب الأساس في أزمة المياه في العراق ليس فقط قلة الوارد من المياه في العراق بل سوء إدارة المتوفر منها _ على قلته- فالعراق يمثل منطقة تجمع المياه السطحية والمياه الجوفية في المنطقة بوصفه أكثر البلدان انخفاضاً مقارنة بدول الجوار تركيا وإيران والسعودية والأردن وسوريا فجميع هذه الدول ترتفع أراضيها عن مستوى أراضي العراق مما يجعل مياهها السطحية والجوفية تنساب إلى الأراضي العراقية التي تتعرض بعض مناطقها للفيضان والغرق في الشتاء ولكن هذه المياه تفتقر إلى من يستثمرها ويخزنها لأيام الصيف ذلك أن جميع السدود التي بنيت على نهري دجلة والفرات يعود أحدثها إلى الثمانينات من القرن الماضي وبعضها يعود إلى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي وبالتالي فإن العراق يحتاج إلى سدود جديدة وقنوات تنقل المياه وتقلل الهدر فمنذ عقود لم تبذل وزارة الموارد المائية أي جهد لبناء سدود جديدة أو حفر القنوات مائية أو إصلاح مشاريع الري الموجودة مما تسبب في استمرار الهدر وزيادته وانخفضت مخزون السدود إلى أدنى مستوياته بل والأهم من ذلك أعلنت وزارة الموارد المائية انخفاض الخزين المائي بنسبة ٦٠٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة عام 2021 وان الإيرادات المائية الداخلة للعراق لا تتجاوز نسبة 35% في عام 2022 مقارنة بعام 2021⁽²⁾ فشلت الدبلوماسية العراقية في ضمان حقوق العراق المائية منذ عقود ودول الجوار العراقي (تركيا وإيران) تقييم السدود وتقوم بتحويل الروافد المغذية لنهري دجلة والفرات دون أن تستطيع الدبلوماسية العراقية الضغط عليها للتوقف عن هذه السياسات رغم وجود أدوات ضغط كثيرة يمتلكها العراق مثل الروابط التجارية والاستثمارات والمشاريع التي تديرها الدولتان في العراق فضلاً عن إمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية كون العراق له حقوق ثابتة في القانون الدولي بحسب اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدامات الأنهار الدولية لغير أغراض الملاحة.

6- المعوقات المالية والفنية والسياسية :ان إقامة المشاريع الاروائية يحتاج إلى مبالغ مالية طائلة ورغم أن العراق ليس بلداً فقيراً ولكن الفساد وسنوات العنف واحتلال داعش للمحافظات الغربية في العراق وتدمير بنيتها التحتية أدى إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي للمشاريع المائية فضلاً عن تقادم السدود الموجودة وامتلاء الجداول الرئيسية بالطمي والغرين، ويرتبط بذلك موضوع تجاوز بعض المحافظات لحصصها المائية من جهة والإصرار على املاء وتغذية الاهوار بالمياه التي تنصرف عملياً إلى الخليج العربي ولا يستفيد منها العراق.

ثانياً: _ الأسباب الخارجية: أن وجود منابع نهري دجلة والفرات خارج الأراضي العراقية وكون العراق هو دولة المصب للنهرين _ حيث ينبع كل من نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية بينما تنبع أغلب منابع روافد نهر دجلة من الأراضي الإيرانية _ يفرض على العراق إشكالات والتزامات لضمان حصته من المياه ويؤدي إلى ارتباط رسم السياسات المائية العراقية باتجاهات يفرضها البعد الخارجي لاسيما بعد إنجاز تركيا لمشاريعها المائية في جنوب شرق الأناضول وتحويل إيران لأغلب روافد نهر دجلة إلى داخل أراضيها مما أدى إلى جفاف الكثير من الأنهار التي تغذي محافظات شرق العراق -والسليمانية وديالى وواسط وميسان- وعددها أربعة وأربعون نهراً بين دائم وموسمي الجريان.(3)

ويمكن القول إن أهم الأسباب الخارجية لأزمة المياه في العراق هي:-

التغير المناخي وظاهرة الاحتباس الحراري: تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات المناخية ويعد العراق من بين أكثرها تأثراً إذ يعاني العراق من الجفاف المستمر وتسجل درجات الحرارة فيه ارتفاعاً ملحوظاً ومستمر مما يؤثر على المواطنين وعلى الزراعة نتيجة شدة التبخر من جهة وانخفاض معدلات تساقط الأمطار من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تدهور الزراعة وتصحر الأراضي وانجرافها بفعل الرياح الصيفية مما يؤدي إلى ظاهرة الكثبان الرملية المتحركة.

(1) مسؤولون حكوميون: معدلات هدر الماء الصافي تصل الى 60% متاح على الرابط

<https://almadapaper.net/view.php?cat=295750>

(2) تجريف الاراضي الزراعية , متاح على الرابط <https://ultrairaq.ultrasawt.com/tags>

(3) حسن الجنابي, ملف المياة المشتركة بين ايران والعراق ,متوفر على الرابط, <https://www.dw.com/ar/-17337937>



تقليل حصص العراق من مياه دجلة والفرات وروافدها ذكرنا فيما سبق قيام دول المنبع (تركيا وإيران) بإقامة السدود وتحويل بعض الروافد الى داخل أراضيها وهذا العمل قد أدى الى الأضرار بحقوق العراق المائية وتدمير الزراعة فيه إذ خسر العراق نصف حصته المائية مقارنة بالسنوات العشر الماضية من ٣٥ مليار متر مكعب إلى ثمانية مليارات فقط.(1)

ورغم أن مشكلات العراق المائية مع تركيا وإيران ليست جديدة ولكنها بدأت تتفاقم بفعل الاحتباس الحراري وقلة سقوط الأمطار إذ قامت تركيا بإقامة العديد من السدود أهمها سد اتاتورك على نهر الفرات وسد اليسر على نهر دجلة مما أدى إلى تناقص واضح بالإطلاقات المائية الداخلة إلى العراق وترفض تركيا الاعتراف بنهري دجلة والفرات كنهرين دولتين بل تعتبرها فقط أنهار عابرة الحدود فقط بمعنى أنهار تركية تعبر خارج حدودها الدولية وفي المناقشات والمفاوضات ترفض أن تعتبر نهري دجلة والفرات نهريين مستقلين بل تعتبرها حوضاً واحداً من أجل المساومة بين الكميات المطلقة من نهر دجلة مع تلك المطلقة من نهر الفرات رغم أنهما في الحقيقة حوضان منفصلان.(2)

وتستمر تركيا في سياساتها المائية المتجاهلة لحقوق العراق بإقامة مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم مشروع الغاب (GAP) الذي يضم مشاريع وسدود عدة على نهري دجلة والفرات يبلغ عددها 13 مشروعاً ويعتبر من أكبر المشاريع المائية في العالم والذي يهدف إلى تنمية منطقة جنوب شرق تركيا التي تبلغ حوالي 10% من مساحة تركيا.(3)

أما إيران فإن سياستها المائية أدت إلى تقليل إمدادات المياه الواردة الى العراق إذا أن إيران توفر 40% من إمدادات المياه الواردة الى المحافظات الشرقية عبر أنهار دوكان والزاب الاسفل ونهر دبالى ونهري الكارون والكرخة وجميعها تتبع من الأراضي الإيرانية التي قامت إيران بتحويلها كلياً أو جزئياً إلى داخل الأراضي الإيرانية ولم تعد تتدفق باتجاه العراق وهذا أدى ليس فقط إلى تقليل واردات العراق بل إلى ملوحة المياه في شط العرب(4)

ثالثاً: آليات تنفيذ السياسات المائية العراقية

أن الأضرار التي ترتبت على أزمة المياه في العراق والتي بحثناها سابقاً تؤثر الحاجة إلى وضع سياسات جديدة تواجه سياسات دول الجوار وظاهرة الاحتباس الحراري ومن أهم هذه الخطوات:-

تبنى موقف قانوني ثابت من الملفات المائية مع تركيا وإيران تركز على الحقوق القانونية الدولية للدول المتشاطئة وبما يضمن حقوق العراق المائية وإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال التعاون والاتفاق الشامل مع الدولتين ويتركز موقف العراق القانوني بما يلي:-

أن نهري دجلة والفرات نهريان دوليان وفق قواعد القانون الدولي التي تؤكد السيادة والاستخدام المشترك للدول المتشاطئة على مياه الأنهار المشتركة وأن الإخلال بذلك يعد انتهاكاً لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية.(5)

ب - أن حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وهو ما يؤكد الواقع الجغرافي إذ أن لكل منهما مساره ومنطقته وحوضه وإن التقائهما في شط العرب على بعد آلاف الكيلومترات من منابعهما لا يعني أنهما رافدان لنهر واحد.(6)

1) (تقرير:العراق يحذر المخزون المائي بات على المحك،متوفر على رابط

<https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/iraq/2023/02/26>

(2) مناور عبد حمد المحمدي , الادارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار , اطروحة دكتوراة غير منشورة,جامعة سانت كليمنتس هولندا , 2015,ص34

(3) (مركز التخطيط الفلسطيني,محاطر المشاريع التركية على الامن المائي العربي,غزة,1998,ص28

(4) (مروان سالم العلي,ازمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة,مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2023,ص9

(5) (محمد عبدالله الدوري , المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء احكام القانون الدولي , ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي 29-31 تشرين الاول / 1991 , معهد البحوث والدراسات العربية , 1994,ص38

(6) (المصدر نفسه,ص39



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الفرات

ج - أهمية عقد المفاوضات بصورة مشتركة للدول الثلاث المستفيدة من نهر الفرات (تركيا وسوريا والعراق) لتحديد حصة كل دولة من مياهه بموجب القانون الدولي وبما يضمن حقوق الدول الثلاث العادلة وليس عقد مفاوضات ثنائية بين كل من العراق وسوريا كلاً على حده مع تركيا.⁽¹⁾

د - ضرورة التزام تركيا بمبدأ عدم الأضرار بالغير عند تنفيذ لمشروعاتها المائية على مجري النهرين دجلة والفرات وتستند تركيا في موقفها من مياه نهري دجلة والفرات. وكذلك إيران في موضوع روافد نهر دجلة إلى أن الأنهار النابعة منهما لهما سيادة عليها كما أن لكل بلد السيادة على ثرواته وأن حاجتها إلى المياه لا تختلف عن حاجة العراق إليها، وهذا القول ليس صحيحاً من ناحية القانون الدولي فالنهر - كبيراً كان أو صغيراً، موسميّاً لو دائم الجريان - إذا كان يمر بأراضي أكثر من دولة واحدة فهو لا يعد ملكية خاصة للدولة التي ينبع منها بل هو ملكية مشتركة لكلا الدولتين أو الدول التي يمر بها، إذ ينص القانون الدولي على أن النهر الدولي هو "المجرى المائي الذي تقع أجزاء منه في دول مختلفة"⁽²⁾.

ويمتلك العراق مجموعة من الاتفاقيات مع تركيا وإيران لتقاسم المياه يمكن الاستفادة منهما للبناء عليها في أي مفاوضات مقبلة،

فمع تركيا هناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين من أهمها: (3)

أ - معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة بين البلدين في ٢٩ آذار ١٩٤٦ والتي تنص على اعتراف تركيا بحقوق العراق المائية المكتسبة في حوضي دجلة والفرات، والتي أعطت للعراق حق إرسال الفنيين للإشراف على المحطات التركية ومراقبتها وتقديم كل المعطيات والمقاييس المائية لهؤلاء الفنيين وقبول تركيا بإنشاء سدودها وفقاً لتوصيات الخبراء العراقيين والأترك معاً، وأن موقع أي سد تركي والغرض منه سيكون بالاتفاق مع العراق وإطلاع العراق على جميع المشاريع التركية الخاصة بما يخدم مصلحتها.

ب - مذكرة التفاهم بين البلدين في كانون الأول ٢٠١٤ في مجال المياه وتتضمن (١٢) مادة أبرزها تأكيد أهمية التعاون في مجال إدارة المياه لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصة المائية لكل دولة في مياه النهرين.

ج - اتفاق تقاسم المياه العراقي والتركي توصل البلدان إلى اتفاق جديد حول تقسيم المياه في نهري دجلة والفرات بما يضمن توزيعاً عادلاً له ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في ١٤ تشرين الأول ٢٠٢١ ويتضمن انشاء مركز بحثي مشترك لتقاسم المياه بين البلدين.

أما فيما يخص إيران فلا يوجد اتفاقيات مائية واضحة إذ ترفض إيران التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات بل حتى التفاوض حول الموضوع ولكن هناك اتفاقيات عمومية بين الدولتين مثل بروتوكول طهران ١٩١١ و بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ واتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.⁽⁴⁾

2- ضرورة إدارة المياه بشكل أمثل وعدم هدر المياه: إذ مازالت أساليب الري المستخدمة متخلفة وقديمة فضلاً عن عدم وجود بنية تحتية مناسبة للري الحديث كما أن شبكات المياه هي الأخرى قديمة وهذا ما سبب هدراً كبيراً للمياه وعليه فيجب على الدولة العراقية القيام بدورها الإيجابي لتطوير قطاع المياه في الريف واستخدام تقنيات متطورة للري ومكافحة تلوث مياه الأنهار وبيع وسائل الري الحديثة (التقطير) للفلاحين بأسعار مناسبة ومواجهة آثار الاحتباس الحراري مما يقوي ويعزز الموقف العراقي في أي مفاوضات مقبلة حول المياه.

3- استثمار مياه الأمطار والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي وتحلية المياه وإقامة السدود لتقليل هدر المياه وتعزيز الخزين الاستراتيجي من المياه.

تبني سياسات المقايضة الاقتصادية المائية: أن لدولتي المنبع بالنسبة للمياه العراقية - تركيا وإيران. مصالح تجارية كبيرة مع العراق الذي يعتبر واحداً من أهم المستوردين لمنتجات الدولتين وتتركز فيه استثمارات كبيرة لهما في مجالات البناء والانشاءات والبنية التحتية فضلاً عن مصالح استراتيجية أخرى ولهذا يمكن للعراق استخدام هذا الواقع الاقتصادي للضغط على الدولتين لإطلاق حصته من المياه والتوقف عن الأضرار بمصالحة المائية وهو الأمر الذي يحتاج إلى إرادة سياسية قادرة وسياسة مائية واضحة.

(1) (أيمن عبد الحميد البهلول، الاطماع الخارجية في المياه العربية الحروب القادمة، دار السوسن للنشر، دمشق، 2000، ص65

(2) (انظر المادة (2) الفقرة أ- من اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية لعام 1997.

(3) (مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره، ص18

(4) (المصدر نفسه، ص11



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

إقامة سد على شط العرب بهدف منع رجوع المياه المالحة من الخليج العربي باتجاه شط العرب ومدينة البصرة والسيطرة على المياه العذبة التي تذهب الى الخليج العربي ورغم أن هذا المشروع تعترضه معوقات عديدة إلا أنه ممكن من الناحية التقنية ومن هنا يمكننا القول إن العراق يمتلك مجموعة واسعة من الحلول والخطط التي لو تم تنفيذها فهي كفيلة بمواجهة شح المياه الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري وسياسات الدول المجاورة معاً.

الخاتمة:

أخيراً يمكننا القول إن العراق يواجه مشكلة مركبة تتمثل بظاهرة الاحتباس الحراري من جهة وانخفاض حجم الموارد المائية من جهة أخرى والتي يترتب عليها نتائج وخيمة على حياة المواطنين ومعيشتهم بل وتوفر مياه الشرب لهم، فالعراق ورغم أنه يجري في أراضيها نهران عظيمان هما دجلة والفرات فإن منابع هذين النهرين تقع خارج أراضيها مما يجعله غير متحكم في الاطلاقات المائية بل هو دولة مصب، وبالنتيجة فإن العراق بحاجة إلى سياسة مائية محكمة وفاعلة لتفادي ظواهر الجفاف والتصحر الناجمة عن الاحتباس الحراري.

الاستنتاجات :-

أن العراق يعاني عجزاً واضحاً في مجال الموارد المائية.

أن ظاهرة الاحتباس الحراري اثرت سلباً على الواقع الزراعي والمعيشي للمزارعين والمواطنين. ٣- أن دول الجوار العراقي (تركيا وإيران) هي المتحكمة في الموارد المائية العراقية وهي غير متعاونة في ضمان حصة عادلة من المياه للعراق.

٤- أن العراق بحاجة ماسة لاتباع سياسة مائية فاعلة لتوفير الاحتياجات الأساسية من المياه وترشيد ما هو متوفر منها.

قائمة المراجع و المصادر:

الكتب:

محمد سلمان طابع, دور الاستراتيجيات الزراعية في الادارة المتكاملة للموارد المائية (بالإشارة الى للحالة المصرية)كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة. 2009

عبد العزيز فتحي عبدالله , الاصول العامة الجغرافية المناخية , دار المعرفة الجامعية , القاهرة , 2006

ايمن عبد الحميد البهلول, الاطماع الخارجية في المياه العربية الحروب القادمة , دار السوسن للنشر, دمشق, 2000

الرسائل و الأطاريح:

عدلان صدراني, حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين الجزائر وكندا) , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة فرحات عباس , 2013.

مناور عبد حمد المحمدي , الادارة المتكاملة للموارد المائية في محافظة الانبار , اطروحة دكتوراة غير منشورة, جامعة سانت كليمنتس, 2015.

بن حميدة سفيان, الاحتباس الحراري, مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس مقدمة الى كلية العلوم والتكنولوجيا, جامعة الشهيد الخضر باته, الجزائر, 2015.

المجلات و الدوريات:

سعد جاسم محمد , الامن الامائي العرقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وادارة العلاقات الاقتصادية, مجلة المامون الجامعة, العدد الثاني والثلاثون, 2018.

مروان سالم العلي, ازمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2023.

عامر راجح نصر, اثر خصائص المناخ في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري , مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية, المجلد 18, العدد 1, 2010,

المقالات و التقارير:

فؤاد الكنجي, التغير المناخي وازمة السياسات المائية لدول الجوار العراقي, متاح على الرابط <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=738203&r=0>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تقرير:عوامل خارجية وسوء تصرف في الموارد يضعان العراق امام كارثة مائية وشيكة , متاح على الرابط
<https://www.alarab.co.uk>

ازمة المياه تفتك بالعراق ارقام صادمة والحكومة تتحرك.متاح على
الرابط <https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1642296> -

مسؤولون حكوميون: معدلات هدر الماء الصافي تصل الى 60% متاح على
الرابط <https://almadapaper.net/view.php?cat=295750>

تجريف الاراضي الزراعية , متاح على الرابط <https://ultrairaq.ultrasawt.com/tags>

حسن الجنابي, ملف المياه المشتركة بين ايران والعراق ,متوفر على الرابط, <https://www.dw.com/ar/-/17337937>

تقرير:العراق يحذر المخزون المائي بات على المحك,متوفر على الرابط
<https://www.alarabiya.net/amp/arab-and-world/iraq/2023/02/26>

قائمة المراجع الاجنبية:

Arun p.elhonce.hydro politics in the 3rd world:conflict and ceepartaion in international,piver basins us institute of pace press. washington.1999.

selin Michael"Global warning":www.britonica.com Linda Yohannes , “
APiyshomespun,



تأثير السياسة الحكومية العراقية في قضايا الامن المائي على العلاقات الخارجية حالة دراسية ميسان

م.م. نشوان علاء حسين
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م.م. نور موفق عبد الغني
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المستخلص:

تمر عملية رسم السياسات العامة والمحلية بصورة شاملة والمحلية بصورتها الخاصة مراحل مختلفة وتختلف من دولة لأخرى وفق طبيعتها وطول تعقيدها وفقاً إلى العوامل والمتغيرات البيئية والمجتمعية والأمنية ومنها النظام السياسي ونظام الحكم، حيث أن النظام السياسي والحكم لكل دولة هو المحدد في كيفية رسم السياسة العامة والتي تتضمن السياسة البيئية منها السياسة المائية، مع وصف دور الأفراد والجماعات الرسمية والغير رسمية في كيفية تكريس والاستفادة من السياسة المائية وأثرها على العلاقات الخارجية، مع طرح المشاكل والحلول والتي تنطوي في محورها واجهة تراثية وحضارية لها دوراً مؤثراً على العلاقات الخارجية مثل انضمام الاهوار الى تراث العالم، وكذلك انعكاس هذا الانضمام على اهمية العلاقات الخارجية ودورها في التنمية المحلية المجتمعية والاقتصادية من خلال سياسة عامة ومحلية واهمية الوقوف على سير تنفيذ العملية السياسية في رسم السياسة المائية لتحقيق الاهداف الدولية والمحلية في تحقيق الاستراتيجية الحكومية التي تهدف وتسعى الى صنع وتنفيذ سياسة مائية رشيدة انطلاقاً من مهمة الحكومة الاتحادية (المركزية) يجب ان تكون في خدمة الصالح العام وتحقيق المنفعة العامة، من خلال استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، لتحقيق علاقات ودية على مستوى المنطقة دولياً محققة وهادفة الى تحقيق الاهداف القومية الحكومية. والتي تعد مصدراً ومورداً اقتصادياً ذو غايات واهداف سياسية حكومية ومواكبة وملائمة للدول المتطورة وللمتغيرات البيئية المؤثرة على السياسة المائية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، صنع السياسة العامة، السياسة المحلية، السياسة المائية، التعاون الاقليمي، الامن البيئي.

المقدمة:

ان رسم السياسة الحكومية تتبلور بمراحل مختلفة وتتغير اهدافها من دولة لأخرى في طبيعتها واختلاف الاهداف الحكومية، حيث نال موضوع السياسة المائية اهمية بالغة ورئيسية في صنع وتنفيذ السياسة الحكومية من خلال تكريس الموارد المائية وفق الاحتياجات والتنظيم الاداري والسياسي والاقتصادي انه يعد من اهم التحديات العالمية من خلال التحكم بمصادره وكيفية تمويله واستثماره في توطين العلاقات الدولية كونه يعد مورداً اقتصادي للبلد. والذي يكون ذات ارتباط سياسي من خلال تأثير العلاقات السياسية على العامل الاقتصادي واستقرار المنطقة وعقد اتفاقيات مشتركة ما بين الدول لتحقيق استقرار المورد المائي لما لها اهمية في حياة المجتمعات والأفراد. وفي العراق نشأت ازمتات مائية كان سببها اللاتنظيم الرشيد للسياسات المائية، فضلاً على ذلك عد مورد رهين للعلاقات الدولية في تأثيره السلبي وفق الاحداث والمتغيرات الدولية والتي تمر فيها المنطقة في كل فترة زمنية معينة.

اهمية البحث:

ان اهمية البحث تنبع من توسع النشاطات الحكومية ونطاقها مع تعقيد الاساليب والاجراءات، نتاج تطور ونمو الاحتياجات المحلية بأستخدام الاساليب العلمية في رسم السياسة العامة المائية، ودورها في العلاقات الدولية واستقرارها وكيفية تحقيق الاهداف الحكومية القومية، والتفكير والتخطيط في مواجهة التحديات والمعوقات، والحد من النتائج السلبية التي تواجه السياسة الحكومية مستقبلاً. فينعكس اهمية دور العلاقات الخارجية في التمويل الرشيد للمياه والية رسم السياسة المحلية محققة المصلحة العامة. مع اهمية العلاقات الدولية كل من مع سوريا وتركيا وايران وأثر السياسات على المورد المائي للعراق.

هدف البحث:

ان الهدف الرئيسي من الدراسة هو الوقوف على اهمية السياسة العامة وعلاقتها بالسياسة المحلية ودورها على العلاقات الخارجية وضرورة توفير السياسة الحكومية (المحلية، العامة) المائية المنتظمة والرشيدة والعمل على تطويرها للارتقاء بمستوى فاعليتها وحل المشاكل المجتمعية على المستويين المحلي والدولي، فالسياسة الحكومية تسعى التي تطوير الاساليب والاجراءات المعتمدة في اختيار البدائل المتاحة لحل المشاكل المائية واستثمارها بصورة صحيحة في تحقيق الاهداف الحكومية والعمل على بناء علاقات ودية والكشف عن افضل الاساليب للصنع والتنفيذ المحققة للاهداف العامة ذات فاعلية وكفاءة. والسعي على تحقيق سياسة مشتركة سليمة مع دول الجوار

اشكالية البحث:



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ان واضعي السياسة العامة في استمرارية دائمية بوضع القرارات ومتابعتها وتنفيذها، حيث ان هنالك الكثير من السياسات العامة ومحلية المائنة التي تتدرج ضمن السياسة القومية للبلاد مؤثرة على العلاقات الخارجية واتجه الكثير من التحديات والمشاكل في تنفيذها المحلية والدولية وتحقيق اهدافها، لذا جاء البحث لدراسة مشاكل الصنع والتنفيذ ومحاولة وضع الحلول الناجحة في استخدام اساليب الادارة الحكومية المركزية واللامركزية والمتمثلة بالمجلس المحلي المنتخب، ويمكن حصر مشكلة البحث بالاسئلة الاتية:

ما مدى نجاح المجالس المحلية في صنع السياسة المائنة وفي صنع السياسة المحلية واثار تنفيذها ودور عامل العلاقات الخارجية.

تتضمن الاشكالية الثانية في دراسة عن الحلول والبدائل التي تعيق تقديم الخدمات للمواطنين ومنها حماية البيئة. والاشكالية الثالثة تناولت عن دور الاحداث والمتغيرات في العلاقات الدولية مع الجانب التركي والسوري والايراني في السياسة المائنة من خلال المعاهدات والاتفاقيات

فرضية البحث:

تتطلب فرضية الدراسة من ان رسم السياسة الحكومية المائنة الناجحة والمتوافقة ذات العمل الاداري المتضمن العديد من الاستراتيجيات الرسمية والغير رسمية لغرض تحقيق الخطط التنظيمية المائنة وفق السياسة العامة للبلاد، وتفاعل المحيط المجتمعي واعطاء الاهمية القصوى لها، لما فيها من دور خارجي سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي جوهري في تحديد نوع العلاقات الدولية، فأن هذا الارتباط يجعل السياسة العامة المائنة بدورها الفاعل عامل مؤثر في استقرار العلاقات الدولية.

الاطار المنهجي للبحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لغرض تحليل دور السياسة المائنة التي ترسمها الحكومة الاتحادية مشتركة مع الحكومات المحلية في العلاقات الخارجية، والمنهج الوصفي في طرح المعلومات عن اهمية السياسة الحكومية والبحث في موضوعات الدراسة المرتبطة بها.

هيكلية البحث:

تم تناول في الدراسة ثلاثة محاور رئيسية تضمنت المحور الاول عن ماهية السياسة العامة وانواعها في حين تناول المحور الثاني دور السياسة المحلية في رسم سياسة مائنة (ميسان انموذجاً)، وقد جاء في المحور الثالث اثر السياسة الحكومية المائنة على العلاقات الخارجية واستقرارها.

اولاً: ماهية السياسة العامة

تمهيد:

يعد التمثيل السياسي لتحقيق العديد من الاهداف المجتمعية هو عامل مهم وضروري في الحياة الاجتماعية من خلال اللجوء الى استخدام نوع من انواع النيابة والذي يعد نظام اساسياً وجوهرياً يناسب به الافكار والتطلعات والنقاش الاجتماعي الى عجلات الماكينة السياسية، لتدير هذه العجلات وتحركها. وان التعامل مع المتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي الاقليمي والعالمي والمحلي يتطلب من الضرورة احداث تغييرات جذرية لاسلوب الادارة في السياسة العامة وكيفية تحقيقها للاهداف الحكومية، وهذا يستلزم تبني مفهوم حديث لرسم السياسات العامة، وبما يتلائم مع المتغيرات التي يمر بها البلد، حيث ان المفهوم التقليدي لم يعد قادر على التعامل مع التطورات الحديثة.

السياسة العامة

تعد السياسة هي مجموعة ظواهر وحركات تنظم العلاقات ما بين الافراد والدولة، فالظاهرة السياسية هي الممارسات الفعلية للمسؤولية العامة الرسمية والغير رسمية منبثقة من صميم حياة الجماعة، ويكون علم السياسة والحكم من اقدم المظاهر للنشاط الانساني، كون الانسنا هو كائن محب للاطلاع ومتشوق لمعرفة الوسط السياسي الحكومي الذي يعيش فيه، مع وجود التساؤلات الكثيرة المجتمعية والسياسية لديه.

وان مسؤولية تنفيذ السياسة العامة تكون على عاتق الموظفين الحكوميين، حيث ان عند الطلب منهم ان يسلكو طرق معينة في صنع وتنفيذ السياسة هنالك العديد من الخيارات الاخرى والتي يستطيعون من تلقاء انفسهم سلوكها على المستوى المحلي مع المحاولة على عدم اتخاذ سلوك يناقض السبيل الذي يوجه اليه، ويعرف علم السياسة انه علم الدولة او (علم التنظيم) وكل ما يتصل او يرتبط بحكومة الجماعات لادارة شؤونها وتنظيم علاقاتها في محور واطار الدولة¹. وان السياسة

1 محمد حربي، علم المنظمة (الاصول والتطور والتكامل)، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص20.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

المحلية هي جزء من السياسة العامة وتمثل جميع الاهداف والمصالح التي يسعى النظام لتحقيقها، وان احدى الادوات لتحقيق السياسة العامة هي تلك السياسة المحلية، وحيث ان الدولة هي المصدر الرئيسي لتشريع القوانين واصدار القرارات وتنفيذها وهي مرتبطة بسياسة الدولة والافراد من خلال تطبيق النظام اللامركزي في تحقيق سياساتها وهيكلتها الشاملة ضمن سياسة خاصة في اطار وحدتها الوظيفية.

وان التطرق الى ماهية السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة او تعتزم بالقيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع هادفة الى توفير الحاجات المطلوبة والتي ينشدها المجتمع، فانها الجهد المنظم لتحليل وتقييم وفهم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالحه وكذلك تحسين مستوى كفاءة الاداء الحكومي دام ان تكون هي تلك الافعال الحكومية ذات الطابع القسري لتحقيق اهداف معينة¹. ويرى الموند ان السياسة العامة الادارة العام للنظم السياسية في البيئة، وكل كما سوف يتعلق في استخدام سلطة الدولة لغرض تلبية الحاجات والمتطلبات المجتمعية².

وتتمثل بمعرفة الخطط التي تقوم في اتباعها الحكومة تجاه مشكلة معينة لمعالجة تلك المشكلة وهناك العديد من السياسات منها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والمائية والزراعية والغير من السياسات التي تندرج في اطار مفهوم السياسة العامة للبلد، من اجل الوصول الى هدف معين تم رسمه من قبل المؤسسات الحكومية والغير حكومية محققين بها الصالح العام³. فهي انعكاس ثقافة البلد السياسية فهي العامل الاول المؤثر اجتماعياً لتحقيق اهدافها في مختلف النشاطات التي تتدخل بها الدولة محددة بها الانشطة العامة في سياستها⁴. وان المتغيرات الدولية وتطورها واستمراريتها في عملية التغير البيئي والسياسي والاقتصادي يجعل السياسة العامة ذات متغيرات عديدة تبدأ من كونها متغيرة متأثرة بالبيئة المجاورة مع تفاعلها في العوامل الداخلية والخارجية وفق مدخلاتها ومخرجاتها التي تتأطر في المنظومة المؤسساتية للدولة ومتغيراتها الاقتصادية والتنموية والشأن الخارجي في العلاقات الدولية واثرها في عامل المياه⁵. فهي تنطوي في انواعها الى كل من سياسة عامة تنظيمية للانشطة والاهداف مع تكريس عامل الترغيب في صنعها وتنفيذها في التعبئة الجماهيرية للنظام السياسي، مع تمكين الموارد المائية وغيرها واستثمارها لمؤسسات الدولة والمجتمع لغرض المنفعة المجتمعية في تحقيق سياسة مائية رشيدة مع اقامة علاقات ودية لتحقيقها⁶. متضمنة السياسات العامة بشتى اشكالها الشاملة (الكلية) ذات التدرج الهرمي المقلوب من الأدنى الى الأعلى⁷. وان هذا التدرج الهرمي المقلوب الذي يبتدأ من الجزء والمحدود المحلي التنظيمي وهو والسياسة الجزئية ذو الية واحدة مركز على قطاع وهدف معين متعلق بشأن محلي او مؤقت⁸. لينتقل الى السياسة الكلية الشامل فإنه يشمل وحدة محلية او مؤسسة معينة ومن ثم يدخل ضمن نطاق السياسة العامة ومكمل لها لتكون في محور السياسة الكلية الشاملة⁹.

2 خصائص السياسة العامة :

تتمتع السياسة العامة بعدة خصائص تجعلها مستقلة ومتميزة عن السياسات الاخرى حيث انها تكون نذات قرارات صادرة من الحكومة تجاه مشكلة معينة من قبل سلطة مختصة في اصداره بالشأن السياسي والمتغيرات الدولية ضمن الاطر والحدود

- 1 ثامر ياسر البكري، ادارة التسويق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل، 2002، ص55
- 2 احمد عبد القادر الجمال، دراسات في النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الاولى، 1956، ص98.
- 3 ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص113. وللمزيد ينظر الى: عاصم الاعرجي، مبادئ الادارة العامة منظور سلوكي معاصر، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1990، ص38-39.
- 4 جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص46.
- 5 حسن ابشر الطيب، اهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية، مجلة الاداري، العدد (51)، مسقط، 1991، ص50.
- 6 عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، دار الميسرة، عمان، 1999، ص164.
- 7 جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص119.
- 8 بن حفيظ علاء الدين، دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الانظمة الديمقراطية والتسلطية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضرم، الجزائر، 2014، ص18.
- 9 المصدر نفسه، ص71.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أم القرى

الدستورية والقانونية، مع تداخلها في الفواعل الداخلية والخارجية مع خاصيتها ذات الطابع المجتمعي والالتزام المحلي والدولي في تحقيق الاهداف الحكومية (المجتمعية)¹.

3- ابعاد السياسة العامة:

ان لكل سياسة عامة ابعاداً في تركيبها ووحدتها، وان البعد السياسي هو الاساسي ولا ينفصل عن البعد الاجتماعي، لان السياسة مهما تعقدت فأنها موجهة المجتمع وخدمة مصالحه العامة، وان البعد الاقتصادي والمالي انه عد ضرورياً من اجل ان ترى النور، فان هذه الابعاد مرتبطة لتشكل في الختام ابعاد السياسة العامة وتتمثل بما يلي²:

البعد السياسي: يتمثل هذا البعد في السياسة العامة لانها نتاج قرار الارادة السياسية من خلال اتخاذ القرار بصورة فردية او جماعية، ويثار النقاش في موضوع شرعيتها وكيفية توافقها مع المعتقدات التي يؤمن بها الشعب، ليجعلها سياسة مقبولة محلياً ودولياً في حين ان السياسات التي تمس نظم معتقداته تواجه الرفض الذي يؤدي الى فشل مقررري السياسة في تحقيق اهدافها المتوخاة منها والبعد السياسي من الابعاد الضرورية لفهم كل سياسة عامة الذي يعطي معنى للارقام والاحصائيات، وللوسائل المادية والسيولة المالية المستعملة في كل سياسة عامة من جهة وسياسة مائية من جهة اخرى.

البعد الاجتماعي: كيفما تكون طبيعة كل سياسة عامة فالاجتماعية تهدف الى توزيع الموارد المعبأة في المجتمع، التي تكمن في الوظيفة التوزيعية للسياسة العامة والبعد الاجتماعي لها، فالثروة والخدمات والسلع والموارد المادية تكون مشكلة نقطة التقاء المصالح ما بين مجموعة من الفئات الاجتماعية والفاعلين والسياسة العامة التي تسن من قبل الحكومة لصالح المنفعة العامة، هادفة الى توزيع الموارد على مختلف الشرائح الاجتماعية مع الاشارة الى دور جماعات المؤثرة في السياسة العامة الاجتماعية، والذي من المفترض نظرياً ان تقوم الدولة بالتحكيم السياسي، فسياسة دعم الموارد الاولية الاكثر استهلاكها معبرة عن دعم الفئات الاجتماعية الاكثر فقراً، وتقديم المعونات للفلاحين مترجم الامتداد الاجتماعي للحكومة، وان صنع وتنفيذ سياسة عامة ومحلية مائية يكون ذات ابعاد اجتماعية في تنظيم التنظيم الاداري المائي للمجتمع المحلي، هادف الى تحقيق الخدمات المائية المجتمعية والزراعية، وعلى المستوى الدولي يتمثل في عقد اتفاقيات ومعاهدات مساهمة في ادامة العلاقات الدولية المشتركة في المنطقة وتعزيز دور العلاقات الودية والابتعاد عن المشكلات الدولية اثناء الازمات ومواجهة التحديات والمعوقات بصورة مشتركة من خلال عقد علاقات دولية مجاورة مساهمة في التنمية المحلية والدولية وتحقيق الاهداف القومية للدولة.

البعد الاقتصادي والمالي: يعد المال هو الوقود الحقيقي للسياسة العامة الى جانب المورد المائي من خلال تنمية الثروة السمكية وتكريسه في العامل الزراعي والتكنولوجي، فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة يتوقف على ما يرصد من موارد مالية تهدف الى انجاح وتنفيذ هذه السياسة، وكثيراً ما تبرر هذه الحكومات عجزها في مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق السياسة المالية والمائية وتحقيق اهداف كلا السيارتين. وكل سياسة عامة مائية لا تحقق اهداف اقتصادية ومالية لانجاحها تعد سياسة دون مفعول، فان تحليل السياسات العامة لابد ان ينظر الى هذه الابعاد الثلاثة، فانها ترجمة للسياسة العامة التي يحددها جيمس اندرسون في منهج عمل مقصود او هادف يتبعه فاعل للتعامل في المشاكل التي تعترض تطبيق السياسة العامة³.

وتختلف ادوار الحكومات في صنع السياسة العامة بشكل عام والسياسة المائية بشكلها الخاص في العقود الاخيرة من الزمن في تدخلها ودرجة تأثيرها في المجتمع وعلاقاتها مع الدول، نتيجة للتغيرات العالمية التي جرت في الالونة الاخيرة واساليب وطرق السيطرة العالمية على الموارد الرئيسية للحكومات وكيفية تأمين احتياجاتها لها وتوفيرها لمجتمعاتها لذا عدت السياسة العامة هي مقننة للأنماط والاشكال والاليات في سلوك الحكومة لتحقيق غاياتها ودورها الفعال في علاقاتها الدولية المجاورة والغير مجاورة مع تقنين سياسة ادارية واستراتيجية في المؤسسات في اهمية ودور استراتيجيتها المائية في المؤسسات المختصة بهذا الشأن⁴. والذي يأتي دورها تنظيمي في اعداد السياسة العامة، مع التأكيد على جانب العلاقات السليمة الدولية لتحقيق هذا التنظيم الاستراتيجي المائي فينتقل الحال من تنظيم الموارد المائية الى تنظيم العلاقات الدولية في ادارة الشأن المالي، في دورها السياسي والاداري وتحقيقه على المستوى الدولي، لتحقيق المنافع الحكومية (المجتمعية)،

1 احسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000، ص121-122. وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: زاهد محمد ديري، إدارة حكومية، ط1، عمان، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011، ص151.

2 عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة (النظرية والتطبيق)، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، الامارات، 2009، ص29.

3 علياء حسين سلمان ال بو راضي، تقويم الوضع الاروائي والاستغلال الامثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الاوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006، ص69.

4 محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص52.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

في تكريس دور السياسة كعامل يتأثر ومؤثر في المتغيرات البيئية مع تحقيق الخدمات المحلية كالجسور والتعليمية الى جانب المتطلبات الدولية واهداف اقامة العلاقات الدولية لتوفير الحاجات الاساسية والسلم الدولي في المنطقة¹. الذي يؤدي الى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال سياسة مرتبطة المحلية بالدولية وتحقيق المشاريع الخدمية واعادة توزيع الموارد في استراتيجية وطنية محكمة ورشيدة مساهمة ومحقة لتحقيق استراتيجية تنموية مواكبة ومعاصرة للتطورات الدولية والبيئية في المجتمع الدولي².

4- صانعو السياسة العامة:

تتمثل السياسة الحكومية المؤسساتية الدور المهم في سن القوانين واللوائح لتطبيقها، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الحث الحكومات للمنافسة لتكون في مصاف الدول المتطورة واقامة العلاقات السليمة في تحقيق الاستقرار المائي والاقتصادي وحل الازمات مع مراعاة الظروف البيئية التي تحيط بيها الداخلية الخارجية التي تعد اهم العوامل المؤثرة في رسم السياسات العامة لتعكس مع ثقافات المجتمع مع قيمته ومعتقداته التي تنظم العلاقة ما بين كل من الحكومة والمواطن وانعكاسها على العلاقات الخارجية والاستقرار الاستراتيجي في تحقيق الاهداف. وتتمر عملي صناعة السياسة العامة في مراحل عديدة لتحقيق اهدافها متمثلة بما يلي³:

ادراك المشكلة واهميتها: ان معرفة المشكلة التي تعترض الوحدة المحلية او الاتحادية في تحقيق اهدافها والية رسم سياسة عامة ذات اهداف خارجية مرتبطة بالقضايا الدولية في الموارد المائية وغيرها من الموارد الاخرى والاهداف المرتبطة بالسياسة الحكومية، وتحديد المقومات التي تنطوي في المحاور البيئية، حيث ان ادراك المشكلة وتحديد اهدافها هي المراكز الاساسية لمعرفة كيفية صياغة الاهداف وايجاد الحلول ودور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات في القضاء على المشاكل التي تعترض تحقيق سياسة عامة ناجحة.

تنظيم الاهداف والمشاكل : تعد المشاكل والقضايا والاهداف الحكومية والمجتمعية ذات تدرج هرمي في الاهمية من حيث الرسم (الصنع) والتنفيذ والتي تبدأ في توفير الموارد التي تخدم وتتسم بالضرورة للمجتمع والتي يكون العامل المائي من المراكز الاساسية والمهمة وذات الاولوية في تحقيق الحاجات الحكومية والمجتمعية والتي تتطلب اقامة علاقات ودية.

صنع السياسة الحكومية: ان عملية الصنع او ما يطلق عليها برسم السياسة العامة تبدأ بتدوين الملاحظات والمشاكل والاهداف ومن ثم تثبيتها من حيث الاولوية والاهمية من قبل السلطات والجهات المختصة المحلية والاتحادية للتبلور بصورة عامة ومن ثم ترفع بصيغة قوانين توجه الى السلطات التنفيذية في تحقيقها والسير على الخطط ومواجهة التحديات وايجاد البدائل لتحقيق الاهداف.

تنفيذ السياسة الحكومية: امرحلة التنفيذ هي المرحلة الفعلية والمترجمة للسياسة العامة وانعكاسها على ارض الواقع لتحقيق الاهداف، والتي تكون سياسة ذات قبول ورضا، للاطراف المختصة والمجتمع.

تقويم السياسة الحكومية: ان عملية الرقابة والتقويم تنبع للتأثيرات التي تنتج خلال عملية تنفيذ السياسة العامة ومدى تحقيق اهدافها، وان بعض السياسات من الممكن قد لا تحقق النتيجة المرجوة او ان تكون ذات سياسة مردود متدني مع مواجهتها ببعض التحديات وعدم تلبيةها لجميع القضايا، فيؤدي الى تناولها بصورة ذات تركيبة جزئية هرمية التدرج من حيث الاهمية والتي تهدف الى السياسة المؤسسية والحاجات المجتمعية وفق العوامل المتجددة والبيئة المتغيرة والاحداث المتطورة للمحيط المحلي والدولي الذي يؤدي الى تغيير في كثير من الاحيان نوع السياسة وهدفها لتحقيق توازن في تحقيق المنفعة العامة مع استمرار التنمية المؤسسية في تحقيق الغايات والمتطلبات المجتمعية التي تسعى اليها الدولة.

ثانياً: دور السياسة المحلية في رسم السياسة المائية (ميسان انموذجاً)

مفهوم السياسة المحلية وماهيتها

ترتبط السياسة المحلية بالسياسة العامة فهي جزءاً منها وانعكاس صورتها المصغرة ضمن رقعة جغرافية لوحدة محلية معينة او مؤسسة ملبية الاحتياجات المجتمعية لها وكل وحدة محلية هي مختلفة عن الاخرى في احتياجاتها واهدافها وخصوصيتها التي تمتاز بها سواء من حيث الموارد الطبيعية لها او الفئات المجتمعية التي تحتسب على ضمن هذه الوحدة

1 عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة (النظرية والتطبيق)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، الامارات، 2009، ص28.

2 المصدر نفسه، ص29.

3فرح ضياء حسين، الحوكمة بين السياسات العامة وسياسة الحكم، بغداد، 2018 ص27. وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: احمد مصطفى الحسيني، تحليل السياسات (مدخل جديد في التخطيط في الانظمة الحكومية)، مطابع البيان التجارية، دبي، 1994، ص94.



واختلاف المشاكل فيما بينهم، من حيث مشاكل المياه والكهرباء والخدمات والموقع الجغرافي والدور الاقليمي ودور الحكومة الاتحادية في التدخل ومدى اهمية من مشكلة لآخرى، والذي يعد المورد المائي من اهم المشاكل التي تتطلب تدخل الحكومة الاتحادية لتوفيره من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والية استثماره لتجنب سوء الادارة المائيه¹. وان السياسة المحلية هي عملية تنظيم الخطط وحل المشكلات وتنمية مجتمعها المحلي وفق خطط واستراتيجية ملائمة لقوانين الحكومة الاتحادية. وفي العراق ان تطبيق اللامركزية الادارية للمحافظات الغير منتظمة في اقليم ادى هذه التطبيق الى ممارسة المحافظات الى وظائف ادارية داخل وحداتها المحلية مع وجود عامل الرقابة من قبل الحكومة الاتحادية على اعمالها والتدخل في بعض الوظائف التي تتطلب تدخلها وعدم قدرة تلك الوحدات على تحقيقها بمفردها، وان هذا التفرد في العمل والتدخل يتم ادراكه في تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات ومع اهمية الفصل ما بين اختصاصات وصلاحيات الحكومة الاتحادية والمحلية². وان هذا الفصل في الوظائف ما بينهما يأتي من نوع وطبيعة العمل وهدفه فختصت المجالس المحلية بالعديد من الاهداف منها (التخصص الوظيفي المحلي، التخصص المجتمعي المحلي، الاقتصاد المحلي التنموي والمحضر للاقتصاد القومي، الهدف الديمقراطي في ادارة شؤونهم المحلية)³. وهذه الاهداف تتم من قبل افراد الوحدة المحلية المختصين ومشاركتهم وفق هيئات رسمية وغير رسمية ضمن دوائر مختصة داخل كل مجلس محافظة مع دور المنظمات والرأي العام وجماعات الضغط مع دور الحكومة الاتحادية في حل المشاكل العامة التي تنطوي ضمن سياساتها واختصاصاتها، ولا بد من التركيز على المتغيرات البيئية للمحافظة والتخطيط المحلي والعملية التنموية وان هذا التأقلم مع المتغيرات البيئية يتطلب عامل المرونة في عملية التخطيط واثاء تنفيذه مع الاحتفاظ بالاهداف المرجوة تحقيقها لهم مع وجود البدائل الملائمة للخطط المحلية في الحالات الطارئة والازمات⁴. مع التنظيم في تحقيق السياسات المحلية بصورة عادلة في عملية الصنع والتنفيذ في كل وحدة محلية من خلال تدوين مشاكلها واثار التعامل مع هذه المشاكل ونتائجها من خلال الافكار والخطط والمقترحات وقرار الالية الادارية والمالية والقانونية التي يتم اتباعها في تحقيق الاهداف والقضاء او الحد من المشاكل المحلية⁵. وان صنع وتنفيذ السياسة المشتركة المتضمنة في السياسات المائيه التنموية تكون تعاونية تنسيقية وتعد انها خطط قومية كونها تدخل ضمن محور العلاقات الدولية فتتدخل ضمن العامل التخطيطي والرقابي⁶. وان الجهات المختصة في صنع وتنفيذ سياسة محلية وعامة هيئات رسمية متمثلة بمجلس المحافظة ودوائر مرتبطة بها ودائرة المحافظة (المحافظ وقائمقام ومدير الناحية) مع دور الهيئات القضائية في صحة القرارات والامور التنظيمية والادارية قانونياً وكيفية العمل على الاستثمار المحلية والاتفاقيات المنعقدة وصحة تطبيقها⁷. مع اهمية صياغة خطط محلية من قبل الوحدات الادارية (مجالس المحافظات) متناسبة مع البيئة الخاصة بها منها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية المتضمنة الموارد المائيه) وان هذا التناسب في الموارد الطبيعية يكون عامل مؤثر ومساهم في متغير العملية الاقتصادية وتطبيق سياسة محلية للمحافظات وسياسة عامة للدولة بصورتها الشاملة. وترتبط الادارة العامة في العملية التعاونية المشتركة التي تحقق خدمة الصالح العام وبنسبة انجاز ذات قبول في الوقت والهدف⁸. ومن متطلبات الصنع ومرحلة التنفيذ للسياسات الحكومية الخططة المنظمة ومخرجات الاستقبال الصحيحة للمشكلات المائيه مع عامل التأثير في الفواعل الرئيسية في السلطة⁹.

1 احمد سلامة بدر، دور الادارة المحلية في تخفيف اعباء الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص73.

2 حامد طلبة محمد أبو هيبه، أصول المراجعة، ط1، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص29.

3 سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الغني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق (جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق)، مجلة كلية الآداب، العدد (96)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص54. وينظر الى: عبد الجبار احمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص7.

4 جمعة فرحات السعيد، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، ط1، دار المريح للنشر، السعودية، 2000، ص333.

55 محمد احمد العدوي، دراسة السياسات العامة، ط1، دار الزهراء للنشر، الرياض، 2015، ص48-49.

6 محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص116-117.

7 فرح ضياء حسين الصفار، دليلك في رسم السياسات العامة للحكومة المحلية، مؤسسة النور الجامعة، بغداد، ص37.

8 جاسم محمد الذهبي، ونجم محمد العزاوي، مبادئ الادارة العامة منظور استراتيجي شامل، ط1، مكتبة الجزيرة للطباعة والاستنساخ، بغداد، 2005، ص13.

9 كل فخار فليح جهاد، صنع السياسة العامة الداخلية في العراق ودور الحكومات فيها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص135.



مع تحديد التغذية العكسية المساهمة في معرفة الاخطاء والاحتياجات والمتغيرات البيئية التي تتعرض لها الوحدة المحلية ونقاط الضعف والقوة. ويستند على هذا الامر الغاية السياسية للسياسات الحكومية مع وضع الاستراتيجيات المائية لنجاح العملية التخطيطية وتحقيق اكبر قدر من الانجاز الاستراتيجي⁽¹⁾. وان تحقيق كفاية في الموارد المائية يعود الى دور العامل السياسي وكيفية فلسفته في العلاقات الدولية وانعكاسها على تمكين الموارد الطبيعية (المورد المائي) وتوظيفه في تحقيق الاكتفاء البيئي للوحدات المحلية بصورة خاصة والدولة بصورتها العامة. وان لانجاح السياسات الحكومية المؤسساتية وضع استراتيجيات رفع المستوى للوحدة المحلية بمفاصلة الادارية والمالية والاجتماعية والسياسية وتضمينها ضمن التوزيع العادل والتركيز على الموارد الطبيعية وتوظيفها في خدمة الوحدة المحلية مع تشكيل هيئات مختصة في الرقابة على توظيف الموارد الطبيعية، مع اختيار الخطط الانسب من العديد من مجموعة بدائل لتحقيق الوفرة المائية والمحافظة على البيئة المحيطة.

2- دور مجلس محافظة ميسان في تطبيق سياسة حماية البيئة:

تعرف الموارد المائية هي كل ما يشمل الهبات المائية الطبيعية، وتغطي جزء من سطح الارض وينتفع به في شكل طاقة تنتج من حركات المد والجزر او المساقط المائية والانتفاع في خدمات (النقل المائي)، ولا بد من ذكر اهميتها في حياة الانسان والحيوان والنبات، والانشطة الخدمية والزراعية والصناعية، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومن اهم استخدامات المياه الذي يكون من اجل الناس في مياه الشرب والصرف الصحي، ومن اجل المياه في الزراعة والامن الغذائي، والطاقة الكهربائية². فضلاً الى مواجهة المجتمعات بصورة كافة الى مشكلة اقتصادية ونجرة الموارد وزيادة معدل السكان الى حاجاتهم، الامر الذي يتطلب تدخل الدولة على المستوى المحلي والدولي، حيث ان بسبب ندرة هذه الموارد وانعدامها وقصور توفيرها يؤدي الى تدهور القدرة الانتاجية لبعض هذه الموارد. لذا تحاول الدول وصول الى التخصيص الرشيد والامثل لمواردها وتوزيعها وتحقيق الكفاءة في التنظيم لهذه الموارد، عامل المياه بصورته الخاصة، ويأتي حماية الموارد والمحافظة عليها هو تكريسها بصورة شاملة وكاملة وتحديد امكانية استغلالها مع وضع الخطط والبرامج التي يتضح بها عدم الاسراف في الاستخدام³. ولعامل المياه علاقة وارتباط بالعامل الاقتصادي ففي الدول النامية انها تحل معضلة كبيرة في العوامل الزراعية والصناعية وان الية العلاقة تكمن في حجم الانتاج القومي معتمد على الكميات المتاحة من الموارد البشرية والطبيعية. لذا تم تكريس مصطلح (اقتصاديات الموارد المائية) متضمناً العديد من الابعاد من خلال دراسة الثروة وطرق توزيعها والمعيشة للأفراد مع الانشطة الاقتصادية، وروابط المتعلقة في الاستهلاك والتبادل، مع تكون الاسعار، ان هذه الدراسة تطرح كيفية تكريس وتخصيص ما يتمتع به البلد او رقعة جغرافية معينة من مورد اقتصادي نادر مع توفير البدائل

له⁴. وفي العراق تنتوع مصادر الموارد المائية من الامطار والمياه الجوفية والمياه السطحية، وتعد المياه السطحية من اهم المصادر للمياه العراقية المتمثلة بالآودية والانهار دائمة الجريان وروافدها والآودية الموسمية وخزانات المياه، ويعد مصدراً مهماً في الحياة المجتمعية والاقتصاد حول نهري دجلة والفرات وشط العرب والجدول المتفرعة منها مع ذكر اهمية دور مياه الاهوار المحلي في اقتصاد البلد والمحافظة والدور العالمي ومكانتها كونها تعد من احدى تراث العالمي

1 ميسون علي حسين الليلة، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسة العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة محافظة بابل)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (4)، المجلد (24)، 2016، ص169.

2 علي احمد هارون، اسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص329. وينظر الى خالص حسني الاشعب وانور مهدي صالح، الموارد الطبيعية وصيانتها، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ب ت، ص167.

3 سمير امين واخرون، الصراع حول المياه، الارث المشترك للانسانية، ترجمة سعد الطويل، مجدي الجمال، مركز البحوث العربية الافريقية، ط1، 2005، ص42.

4 اشرف صبحي عبد العاطي، المياه والتنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الاسراء، مصر، طنطا، 1997، ص18.



واتجاه الانظار نحوها واستقطاب السياح وتحقيق الاكتفاء المائي للمنطقة فأنها ذات عامل اجتماعي وسياسي واقتصادي للبلد1. وتواجه الموارد المائية في العراق تحديات داخلية وخارجية والمتمثلة بالتحديات الداخلية منها2:

التغيرات المناخية: ان مشكلة الاحتباس الحراري نتيجة التلوث الحاصل في الهواء ادى الى ارتفاع درجة الحرارة وتغير الطقس وحركة الرياح الذي كان سبباً رئيسياً في الجفاف وشحة الامطار الذي ادى الى معوقات في التنمية الاقتصادية والصناعية وغياب استخدام تقنيات الطاقة المتجددة. ون هذا التغير المناخي وقلة المياه في دجلة والفرات سيؤدي الى زيادة الاملاح وزيادة معدلات التلوث

الزيادة السكانية: تعد الزيادة السكانية عاملاً مضر في البلد على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وان الزيادة في طلب الموارد منها المورد المائي مع نسبة السكان وحاجتها له في الوقت نفسه يؤدي الى نقص في المياه والي يتجه الى مواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية في توفيرة بصورة كافية.

تلوث مياه الانهار: ان المشكلات البيئية ناتجة عن سوء الادارة والاستثمار للموارد المائية

الارتفاع نسبة الملوحة وهدر المياه: فأن فساد مكونات البيئة يخل في التوازن البيئي وان المتضرر الاول هو الهنصر المائي من التلوث بكل انواعه وبسبب شحة المياه في العراق اصبحت الكثير من الروافد انهار ملوثة. وان مصادر تلوثها تنبع من المخلفات البشرية والصناعات والمياه العادمة الزراعية.

سوء الادارة المائية: ان سوء الادارة في شتى الميادين يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف فضلاً عن تراجع وفشل استراتيجية التخطيط والتنظيم في داخل الوحدة المحلية او البلد ذاته، وان عدم استخدام الطرق العلمية في الري واستخدام الطرق التقليدية وهدر المياه، وسوء السياسات المائية والية استخدامها يؤدي الى شحة في المورد المائي مع تراجع في تحقيق الخدمات وازياد التحديات والمعوقات.

تعد مديرية بيئة ميسان هي احدى تشكيلات دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، التابعة لوزارة البيئة، وتتكون المديرية من عدة شعب التي تتضمن فيها البيئة الحضرية، وشعبة الاهوار وشعبة الموافقات البيئية، وشعبة النظم البيئية الطبيعية، اضافة الى شعبة مراقبة الكيماويات. وتسعى الى تحقيق هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية في مراقبتها لنوعية المياه على نهر دجلة وحصول على مياه شرب صحية والحد من التلوث وتحسين ونوعية المياه، وكذلك تحقيق هدف مدن ومجمعات محلية مستدامة من خلال مراقبة ومتابعة مواقع الطمر في المحافظة والسعي نحو تحقيق الانتاج والاستهلاك المسؤولان والذي يتضمن مراقبة التنفيذ للادارة السليمة والصحيحة للمواد الكيماوية والمكاتب الزراعية والنفايات، والمحلات الزراعية والمشاكل مع وضع المخلفات والتجشيع على اعادة التدوير. والتوجه في الحياة في البر وحماية المحميات الطبيعية وتنسيقها مع الجهات ذات العلاقة والمختصة للحفاظ على التنوع الاحيائي. ومن اهم الاعمال والانشطة التي تقوم بها المديرية لتحقيق الاهداف التنموية المستدامة، وهي3:

قيام شعبة البيئة الحضرية بمراقبة المصادر المائية واكمال ترددات الفحوصات التي تختص بها وحدة المراقبة ونوعية المياه، والتي تبلغ 22 تردد لمراقبة نوعية المياه في نهر دجلة على طول محافظة ميسان.

قيام شعبة البيئة الحضرية بقياس مناسيب الابار المتساقط وقياس الضوضاء ووحدة مراقبة نوعية الهواء والضوضاء. ولوزارة البيئة الدور الرقابي لرصد كل من المتغيرات الكيماوية والبيولوجية المعتمدة في المصادر المائية بصورة دورية ومستمرة وفق الاجراءات القانونية المتخذة لغرض الزام الجهات الملوثة والتي تصرف مخلفاتها الى المصادر المائية بعدم التصريف، الا بعد اجراء المعالجات اللازمة والتي قامت المديرية باتخاذ الاجراءات القانونية في حق محطات ضخ المياه

1 سالم محمد عبود وزيد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه، دراسة في الوطن العربي والعراق، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2012، ص177.

2 عماد احمد الجواهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق بين الواقع والحلول المقترحة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد الاول، جامعة القادسية، 2009، ص7.

3ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول: 2024/3/15



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المجاري لتصريفها مياه صرف صحي الى النهر مباشرة، حيث تم توجيه (2) غرامات مالية في حق مديرية مجاري ميسان وعملية سريان لمخالفة مستمرة وكما يلي1:

محطة ضخ مجاري قلعة صالح الاولى فرض غرامة مالية شهرية بموجب كتاب دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، القسم الفني.

محطة ضخ مجاري ناحية العزيز فرض غرامة مالية شهرية بموجب كتاب دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، القسم الفني. اتخاذ الاجراءات القانونية بحق محطة معالجة مجاري قضاء المجر الكبير، بسبب عدم توفير منظومة ازالة الروائح داخل المحطة حيث تم توجيه كتاب غرامة بموجب كتاب وزارة البيئة، الدائرة القانونية.

اتخاذ الاجراءات القانونية في حق محطة مجاري العمارة القديمة بسبب تصرف مخلفات السائلة الى نهر دجلة دون معالجة، توجيه كتاب غرامة مالية بموجب كتاب وزارة البيئة، الدائرة القانونية.

ومن ضمن اعمال مديرية بلدية ميسان ما يلي2:

زيارة شعبة البيئة الحضرية في زيارات ميدانية الى المناطق فيها ابار مياه جوفية ومراقبة المياه الجوفية
زيارة ميدانية ضمن خطة شعبة الاهوار اجراء فحوصات الكيماوية والفيزيائية لنوعية المياه في مختبر البلدية وحالات الجفاف ومعرفة المهددات.

اعداد تقرير عن مواقع سلامة المكون والواقع الاقتصادي للقرى المحاذية للاهوار ومتابعة الواقع البيئي.
مراقبة من قبل شعبة الكيماويات في زيارة الى مصفى النفط الواقع الى المكاتب الزراعية والمشاتل والمحلات الزراعية في المحافظة.

قيام شعبة مراقبة الكيماويات بزيارة مصفى نفط ميسان في المحافظة لمتابعة الواقع البيئي.

اقامت شعبة الموافقات البيئية في دراسة التقارير للاثر البيئي لكافة الانشطة الخدمية والزراعية والصناعية والحد من انتاج النفايات والعمل على اعادتها وفق الطرق السلمية.

قيام شعبة النظم البيئية، الطبيعية في العمل على اعلان المحميات الطبيعية في اكثر من موقع لتوفير بيئة طبيعية ضمن معايير الحفظ للتنوع الاحيائي، في منطقة محمية الطيب.

تعاونت شعبة النظم البيئية الطبيعية والاهوار في المتابعة المستمرة بالجولات والزيارات في رصد حالات الصيد الجائر، غير المشروع.

ولمديرية بيئة ميسان علاقة في اهداف التنمية المستدامة وفق الاجراءات التي تتبعها المديرية لحماية البيئة وتعاونها مع الشركات العاملة بالوقاية من الاضرار البيئية مع ضرورة تحقق الاهداف وبمنع وقوع الاضرار البيئية والتزامها بالمسؤولية وذلك بالرجوع الى احكام القانون العراقي ونصوص عقود الخدمة المبرمة وتحديد مقصودها من الماجة 29 من قانون العقد الفقرة الاولى، مع الرجوع والنظر الى قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008 وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 يجعل الالتزام قابلاً حيث انه في اتباع سياسة وقائية لاقل من حدة التلوث، وان ما تتضمنه عقود الخدمة تجنب الاضرار البيئية كما جاء في نص المادة (41) في البند (1) على الشركة الملزمة القيام بالاعمال البترولية ومراعاة الصحة والسلامة وحماية البيئة. ومن الاجراءات الوقائية من الاضرار البيئية تضمنت احكام القانون العراقي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى الوقاية من الاضرار المؤكدة والمحملة والذي يمثل خطرها على المجتمع المحلي في المحافظة والمساحات المائية والزام الجهات العاملة بالتراخيص بحماية البيئة ولا يقتصر هذا الامر على سعيها لتجنب وقوع الاضرار البيئية بما تتخذه من الاجراءات الوقائية وانما يمتد ليشمل الاجراءات التي تتخذها لمعالجة الاضرار البيئية ويستوي في ذلك ان يكون سبب حصول تلك الاضرار ناتجاً من خطأ الجهة العاملة اخلالها بالضوابط والمحددات البيئية او حصول الاخطاء

1ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول
2024/3/17

www.maysan.gov.iq

2ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول
2024/3/19

www.maysan.gov.iq



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

في ظروف عادية ام حالة طارئة، فمن الضروري التقيد ببرنامج العمل والموازنة المصادق عليها، والسرعة في اتخاذ التدابير لمعالجة اثار الاضرار البيئية المحتملة في المحافظة، ولا تلتزم المحافظة او المؤسسة في تعويض المتضرر عن الاضرار البيئية التي تلحقه ما لم يحصل خطأ من جانبها وان يتحقق الضرر البيئي. ويمكن ان يضاف الى نطاق التعويض التزام الجهات العاملة في منطقة التعاقد معالجة الاضرار التي نشأت نتيجة تسرب النفط الى المسطحات المائية، والاراضي، حيث انه يندرج ضمن التعويض العيني الذي يستهدف ازالة الضرر من الجهات العاملة التي تتحمل مسؤوليته، اضافة الى الجزاء الاداري المتمثل بالاجراءات والقرارات القانونية، منها توجيه الانذار الى الجهة العاملة، على سبيل المثال شركة نفط ميسان توجيه اشعار الى المقاول او المشغل بوضع خطة وتدابير اجرائية علاجية والمصادقة عليها من قبل لجنة مشتركة تحددها شركة نفط ميسان1.

ثالثا: اثر السياسة الحكومية المائية على العلاقات الخارجية واستقرارها

السياسات المائية الحكومية تلعب دورًا هامًا في تشكيل العلاقات الخارجية. على سبيل المثال، قد تؤدي سياسات إدارة المياه وتوزيعها إلى توتر في العلاقات مع الدول المشتركة في مصادر المياه، أو قد تؤدي إلى تعزيز التعاون والتفاهم إذا تم إدارة الموارد المائية بشكل مستدام وعادل. كما أن السياسات المائية يمكن أن تكون موضوعًا للتفاوض والتعاون الدولي، حيث يمكن للدول العمل سويًا لإيجاد حلول لقضايا الإمدادات المائية المشتركة، وهذا يمكن أن يعزز العلاقات الخارجية بين الدول. سياسات إدارة المياه التي تتبناها الحكومات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العلاقات الخارجية للدول. على سبيل المثال2:

- 1- التعاون الإقليمي: قد تشجع السياسات الحكومية على التعاون الإقليمي في إدارة وتوزيع الموارد المائية المشتركة، مما يعزز التفاهم والتعاون بين الدول المعنية ويقلل من فرص النزاعات..
- 2- التأثير الاقتصادي: قد تؤدي سياسات إدارة المياه إلى تأثيرات اقتصادية مباشرة، مثل تأثير الإمدادات المائية على الزراعة والصناعة. هذا يمكن أن يؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول..
- 3- الأمن المائي: تلعب السياسات المائية دورًا في تحديد مدى استقرار وأمان إمدادات المياه، وهذا يمكن أن يؤثر على العلاقات السياسية بين الدول، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الموارد المائية المشتركة..
- 4- التأثير البيئي: قد تؤثر سياسات إدارة المياه على البيئة المائية المشتركة، مما يؤثر على الحفاظ على البيئة والحياة البرية. هذا يمكن أن يكون موضوعًا للتعاون الدولي والتفاوض حول القضايا البيئية. إن السياسات المائية الحكومية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد العلاقات الخارجية، سواء عن طريق التعاون الإقليمي أو التأثير الاقتصادي أو الأمن المائي أو الحفاظ على البيئة.

أصبح الأمن المائي العربي تحت رحمة قوى خارجية تتحكم الى حد كبير فيه، ذلك ان مصادر المياه ومنابعها هي خارج البلاد العربية، ويزيد من خطورة هذه المشكلة غياب استراتيجية أمنية عربية لحماية هذه الثروة القومية3. ويرى العراق يرى العراق انه الأكثر تضرراً من نقص المياه سواء بحكم موقعه الجغرافي كدولة مصب، أو من أثر التغيرات المناخية او المشروعات والسدود المائية في كل من سوريا وتركيا، ويرى العراق انه قد تضرر من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧، حيث لم تتجاوز حصته عن ٩ملياراتم ٣ سنوياً، وهذا يمثل نصف الحد الأدنى للاحتياجات العراقية، وفي الوقت نفسه لا يوجد اتفاق بين سوريا والعراق حول توزيع نسبي لما يبقى من مياه الفرات4. وتحديداً لم يتمكن العراق حتى الآن من إيجاد وتطبيق سياسيات وآليات وسبل ناجحة لمواجهة المشكلات المائية مع دول المنبع والمجرى، بما أثر بشكل سلبي مباشر على الواقع المائي والبيئي. ويعاني قطاع الموارد المائية العديد من الأزمات والمشكلات ذات البعد الخارجي؛ لوقوع منابع أغلب نهر دجلة وكل منابع نهر الفرات خارج العراق، بالإضافة إلى أن العراق دولة المصب الأخير للنهرين، مما يؤثر العديد من القضايا الخلافية بين العراق ودول المجرى (تركيا، سوريا، إيران) خاصة في ظل عدم توصل القانون الدولي لإيجاد معاهدات واتفاقيات ملزمة للدول التعاون في مجالات إنشاء

1 احمد محمد قادر، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية والتأمين عنها من المنظور القانوني دراسة تحليلية 2015، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، النجف الاشرف، مجلد 4، عدد 15، ص346.

2 نوري صبيح، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، جريدة البيئة الجديدة، الثلاثاء 28_02_2012 36:12

3 غازي ربابعة، معضلة المياه في الشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2002، ص29.

غازي ربابعة، معضلة المياه، مصدر سبق ذكره، ص 4.30



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المشاريع المائية على المجرى المائي الدولي بما يحقق عدالة في تقاسم المياه¹. ولم يتمكن العراق حتى الآن من إيجاد وتطبيق سياسيات وآليات وسبل ناجحة لمواجهة المشكلات المائية مع دول المنبع والمجرى، بما أثر بشكل سلبي مباشر على الواقع المائي والبيئي. ولهذا سنتناول المشكلات المائية مع هذه الدول الثلاثة، وما هي البدائل والخيارات المتاحة لمواجهة تلك الآثار

السياسات المائية التركية والعراقية:

رغم وجود عدة اتفاقيات ومعاهدات بين العراق وتركيا تشير في بنودها إلى مشكلة المياه المشتركة إلا أن تركيا ترفض الالتزام بها وتعتبر أن النهرين نهر واحد من الأنهار التركية العابرة للحدود وليست أنهاراً دولية كما يعدها العراق، ولهذا تمارس سياسة الاستخدام الأمثل للمياه وليس تقسيم المياه وفقاً للاحتياجات المشتركة، فمنذ أول اتفاق عقد بين الطرفين عام ١٩٢٠ ثم عام ١٩٢٣ وأهمها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦، وبرتوكول التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٧١ و ١٩٨٠ وأخرها مذكرة عام ٢٠٠٩، التي تضمنت الأمور المتعلقة بتشغيل وإدارة مياه نهري دجلة والفرات². إلا أن تركيا ترفض الالتزام والتوقيع على أي اتفاق مباشر يضمن حصة ثابتة أو حتى وفقاً للاحتياجات العراقية، خاصة أنها لم توقع حتى الآن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، التي أقرتها الأمم المتحدة، مما أدى إلى نشوب أزمات متوالية تهدد بجفاف النهرين داخل الأراضي العراقية، ووفقاً لذلك استغلت تركيا هذه الأسبقيات وضعف الجانب العراقي لإقامة مشاريع مائية على نهري دجلة والفرات أدت إلى أضرار مائية وبيئية كبيرة على العراق، بحدود ٢١ سد، ١٧ على الفرات ضمن مشروع GAP أهمها سد أتاتورك و٤ على دجلة أهمها مشروع سد اليسو، الذي سيعمل على تخفيض منسوب نهر دجلة من (20) مليار م^٣ إلى (9) مليار م^٣ في حال تشغيله، وهذا سيعمل على انحسار رقعة الأراضي الزراعية وزيادة رقعة المنطقة الجافة، مما يعمل على هجرة عكسية من المناطق الزراعية إلى المدن وما لهذه الهجرة من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة فقدان الأراضي الزراعية التي تسقى سيجاً من نهر دجلة³. وأيضاً تقليص حصة العراق من المياه من قبل تركيا سيعمل على انخفاض مناسيب المياه في نهريه مما يعمل على إيقاف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية العراقية، وهذا سينعكس سلباً بشكل حتمي على بقية القطاعات الصناعية والإنتاجية التي تعتمد على هذه الطاقة..

كذلك ستتردى نوعية المياه العراقية في الأجزاء السفلى لمجرى النهرين بسبب مياه الصرف عن مشاريع الري المقامة في دول أعلى النهرين والأسمدة والأملاح، مما يؤدي إلى عدم صلاحية المياه للاستخدام البشري والزراعي⁴ تتفهم تركيا هذه الآثار السلبية على العراق، وتعمل على استثمار ورقة المياه سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فهي دائماً تلوح باستخدام ورقة المياه كضغط في حال ممارسة العراق أي سياسات مضادة لتركيا كإغراق أحواض الخزن العراقية أو حجب المياه عنه وتحويله لسدودها الكبيرة، كذلك تطمح تركيا للوصول إلى مرحلة مقايضة النفط بالمياه، أو توظيف ذلك لأغراض اقتصادية في ما يخص فتح الأسواق العراقية بشكل مستمر للبضائع التركية ومنح تراخيص مفتوحة للشركات الاستثمارية التركية، إضافة إلى منع أي تأثيرات أو انتقادات لسياساتها الداخلية والخارجية وتواجهها العسكري وطلعاتها الجوية شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، هذه المعطيات جعلت ورقة المياه ورقة ضاغطة رابحة ضد العراق لتحقيق مكاسب على المستويات كافة⁵

السياسات المائية السورية والعراقية:

ترجع الخلافات المائية بين العراق وسوريا منذ عام ١٩٦٦ عندما أنشأت سد الطبقة وتجذر هذا الخلاف عام ١٩٧٣ بعد تشغيل السد وملئ بحيرته بالتزامن مع تشغيل سد كيسان من التركي مما تسبب بانخفاض مياه نهر الفرات إلى العراق بنسبة 75%، ورغم وجود اتفاق بين العراق وسوريا عام ١٩٨٩ ونفذ عام ١٩٩٠ لغرض تقاسم المياه إلا أن هذا الاتفاق لم يتطرق إلى إيرادات نهر الفرات من روافد الساجور والبليخ والخابور والتي تعد جزءاً من شبكة مياه النهر المتصلة به،

1 نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق (الاسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، 28 أيار، 2018، ص 90-91.

نظير الانصاري، المصدر السابق، ص 102. 2

3 سعود محمود، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ص 100

4 سعود محمود، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص 101.

5 عوني السبعوي، العلاقات العراقية التركية، مكانة العراق و نقاط التفاهم، الواقع و افاق المستقبل، مجموعة باحثين، جامعة الموصل، حزيران 1999، ص 52.



وبالتالي لم يتسنى معرفة العراق حصته من مياه الفرات¹ من ذات المنطلقات التي استغلتها تركيا، عملت على استغلالها سوريا مع العراق بعد أن دخلت باتفاق مع تركيا عام ١٩٨٧ مستبعدا العراق منه في تحديد حصته، شرعت سوريا بإقامة وتطوير العديد من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات منها سد وخزان الطبقة ومشروع سد البعث وسد تشرين الكهرومائي وأربعة سدود على نهر الخابور في الحسكة على نهر الفرات، أما دجلة فقط أنشأت سوريا محطة ضخ من النهر إلى قناة عين دوار، ومحطة المايكة وسد الباسل². هذه السياسات والمشاريع لها أيضا آثار وأضرار سلبية على العراق، ومنها: رفض سوريا مشاركة المعلومات المائية الحقيقية مع العراق، والمبالغة في تحديد حصة أسهامها في مياهه، وهذا ينطوي على ظلم للجانب العراقي ويحمل نتائج سلبية في صياغة سياسته المائية. ولمشروع سحب مياه نهر دجلة إلى مدينة الحسكة ضمن مشاريع الري على الخابور تأثيرات سلبية على الواقع الاقتصادي والزراعي والبيئي العراقي، إذ سيؤدي إلى خروج آلاف الدوام من الأراضي الزراعية عن العمل وتراجع القدرة على استصلاح أراضي جديدة. وهذا ينطبق على مشروع سد الطبقة الذي نفذ دون التشاور أو الاتفاق مع الجانب العراقي وفقا للأعراف والقوانين الدولية المعهودة، إضافة إلى كل هذا تخطط سوريا لإرواء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من مياه نهر الفرات، وهذا يعمل على تردي نوعية المياه بسبب زيادة الملوحة فضلا عن الأسمدة الكيماوية ومياه البزل، إضافة إلى الأضرار المسحوبة على محطات توليد الطاقة الكهربائية.

ثالثا: السياسات المائية الإيرانية و العراقية.

ومن أهم الخلافات والمشكلات التي نشبت بين إيران والعراق هي الخلافات المائية، المتمثلة بالأنهار التي تنبع من إيران وتصب في العراق، إضافة إلى مشكلة شط العرب المستمرة إلى الآن. ومنذ خمسينيات القرن الماضي عملت إيران بتحويل مجرى عدد من روافد نهر دجلة لداخل أراضيها وإنشاء عدد من السدود الأروائية التي حجزت خلالها كميات كبيرة من المياه الواردة إلى العراق وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وأهم تلك الأنهار: الزاب الكبير، الزاب الصغير، نهر الوند، نهر كنكبر، نهر قره تو، نهر وادي آب نطف، نهر الشهابي، نهر الطيب، دويريج، نهر كلال بدرة، نهر الكارون، نهر الكرخة، شط العرب، هذه المشاريع نفذت رغم وجود اتفاقيات ومعاهدات تاريخية بين الطرفين حول المياه، منها معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧، واتفاقية شط العرب ١٩١٣، واتفاقية عام ١٩٣٧ لترسيم الحدود بين العراق وإيران، واتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، بعد إلغاء إيران العمل باتفاقية ١٩٣٧، وبقيّة التفاصيل معروفة، ولم يتوصل العراق وإيران لغاية الآن إلى أي اتفاق لتقاسم مياه الأنهار المشتركة بينهما³. واستغلت إيران هذه المعطيات بإقامة تلك المشاريع الضخمة على الأنهار المشتركة ألحقت أضرار فادحة بالعراق: إذ تسببت بهجرة العديد من المزارعين وعوائلهم من أهوار العراق مثل هور الجبايش بعد انخفاض مناسيب المياه فيه وعدم تدفق المياه إليه. وهذا تبعه تحمل العراق كلف إنشاء مشاريع نقل المياه للمناطق الحدودية مع إيران لري المزارع، مما عمل على عرقلة التوسع في استثمار الأراضي الزراعية، وأيضا تعرض العراق إلى أضرار وتغيرات مناخية بيئية وازدياد العواصف الرملية بسبب جفاف مناطق هور الحويزة وأهوار ميسان، وتركزت الملوحة في المياه الواردة من إيران على نهر دجلة، مما تسبب بآثار سلبية على مشاريع الري نتيجة الترسبات الملحية ونقص الوارد المائي في شط العرب تسبب في اختلاف العلامات الحدودية بين البلدين، مما زاد من مساحة المياه الإقليمية لإيران على حساب العراق، أدى إلى أضرار في عمل الموانئ ومراسي السفن، فضلا عن أضرار بيئية على الأحياء المائية والثروة السمكية في شط العرب⁴.

1 نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية، مصدر سبق ذكره، ص117

2 عماد خالد ابراهيم، سياسة دول الجوار و اثارها على ازمة المياه في العراق، جامعة الموصل، على الرابط الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول 2024/3/20:

<https://www.researchgate.net>

3 المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، نزاعات المياه المشتركة واقع و اسباب، ورقة عمل منشورة، بيروت 2018، ص.

4 إيران تتسحب من مفاوضات ترسيم الحدود مع العراق وتبتلع 2 كيلو متر مربع، صحيفة المدى، العدد 2904، 2021\3\22، على الرابط في ادناه، تاريخ الدخول : 2024/3/22:

www.https\almadapaper.net



قد وصى العديد من الباحثين والمهتمين في مشكلة الامن المائي العراقي بتوصيات عدة وهي تقاسم مياه دجلة والفرات، وهذا الأمر يتطلب التعاون بين البلدين في توزيع هذه الثروة المائية، لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توتراً ونزاعاً، كذلك ايجاد مشاريع مائية زراعية بين العراق وسوريا وتركيا وايضا ايران بهدف ضمان استمرار تدفق المياه الى سوريا والعراق وبكميات مناسبة، ويضاف الى ذلك العمل على تكليل عوامل ضغط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير على الموقف التركي والدفع به باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشروعة مع العراق في المياه المشتركة¹.

الضغط على دول المنبع والمجرى بضرورة التفاوض من جديد وفقا لقواعد القانون الدولي، للتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات جديدة تراعي خصوصيات الواقع المائي الحالي بما يضمن حصة واحتياجات العراق من المياه بشكل عادل.. واستخدام النفط كسلاح للحصول على الحصص المائية العراقية، إذ يجب أن تتضمن الاتفاقيات أو البروتوكولات أو أي مذكرات تفاهم ومفاوضات الاعتبارات النفطية والاقتصادية وربطها بتقاسم المياه، وبالإمكان منح تركيا وسوريا امتيازات تفضيلية في الأسعار النفطية كما هو الحال مع الأردن، مما يؤدي إلى جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات بما يسهم بالوصول إلى اتفاقيات عادلة تؤمن حاجة العراق من المياه، والحصص يجب أن لا تكون ثابتة بل وفقا للاحتياجات الآتية والمستقبلية..

كذلك استخدام التبادل الاقتصادي والتجاري كسلاح في الحصول على حصص مائية كافية، إذ أن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح الدول الثلاثة ويعد العراق رئة حيوية لها في تصريف السلع والبضائع، مقايضة هذا التبادل وربطه بالسياسات المائية يجب أن يكون أحد الخيارات الصريحة للجانب العراقي لإعادة ضبط التوازن في العلاقات مع هذه الدول لحاجته للمياه نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة²

الخاتمة:

ان الدولة غير القادرة على توفير وتزويد شعبها بالمياه ستتأثر مكانتها وقوتها، ونظرا لأهمية المورد المائي فإن النقص في كمياته يؤدي الى اعاقه الدولة في قدراتها على تأمين الغذاء وإنتاج الطاقة وضرب اقتصادها، ويمكن ان نعتبر دول الشرق الاوسط الفقيرة ستقع حتما في دائرة هذا الخطر، وان العراق باعتباره احد دول الشرق الاوسط فإنه قد مر بنزاعات مع دول جواره بسبب قطع الاخيرة المياه التي تتبع من اراضيها باتجاه الأراضي العراقية، وان اولى بدايات هذا النزاع بدأت مع انخفاض مناسب المياه وانحسارها في ايران وخوفها على ان يضر ذلك في اقتصادها وامنها المائي.

ويعد سلاح المياه هو المصطلح الجديد الذي ستتبناه منطقة الشرق الأوسط، لتندلع الحروب بين المزارعين وسكان المدن، وبين المجموعات العرقية، وبين المستفيدين من منبع ومصب النهر نفسه، ويمكن ان نلاحظ ذلك من الوقائع الملموسة اليوم حرب سوريا الأهلية، اذ ان بعض العلماء يرون أن تغير المناخ الذي أدى إلى شح المياه أوقع السكان في حالة من الركود والفقر، وهي من أهم أسباب اندلاع ثورة سوريا. ويعد شط العرب من الممرات المائية المهمة التي حدثت من اجلها نزاعات بين العراق وايران في الماضي ومنذ تأسيس الدولة العراقية، كما ان شط العرب هو ممر مائي ينتج عن التقاء نهري دجلة والفرات في جنوب العراق وله اهمية كبيرة على الاقتصاد العراقي وامنه المائي، مما ادى النزاع على هذا الممر الى توصل الدولتين الى ضرورة ترسيم الحدود المائية بينها، وقد أدى ترسيم الحدود المائية بين البلدين إلى عدد من المناوشات المسلحة برغم توقيعهما عام 1937 معاهدة استندت إلى معاهدات سابقة بين الدولتين العثمانية والفارسية وأن التوترات التي نشهدها على الأرض نتيجة تزعزع عنصر المياه واعتباره السبب الرئيسي لحدوث هذه النزاعات، ولعدم وجود قانون دولي للمياه أو قانون يحكم النزاعات بين الدول قد بدأت هذه التوترات تنفث حول الأنهار والأحواض منذ عقد من الزمن لتتطور وستنفث على نطاق أوسع في العقد القادم، ويعد ذلك سبب دفع إيران لتضع خطط طوارئ لتقنين المياه في طهران التي تحتضن 22 مليون نسمة، وتمثلت خططها كما ذكرناه في المباحث السابقة ببنائها سدودا عدة حول الانهار التي تتجه نحو الاراضي العراقية وتصب في نهر دجلة، علاوة على قيامها بتحويل روافد ومجرى انهارا اخرى الى داخل اراضيها، تفاديا لوقوعها في ازمة مائية في ظل ما تعانيه من تبعات العقوبات الامريكية تجاهها.

المصادر:

Ahmed Salama Badr, The Role of Local Administration in Reducing the State's Burdens, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2017, p. 73.

Ahmed Abdel Qader El Gamal, Studies in Social and Political Systems, Egyptian Nahda Library, first edition, 1956, p. 98.

1 حامد حداد، تحديات الامن المائي للعراق (حوضي دجلة و الفرات)، مجلة دراسات دولية، العدد 51، ص 99.

2 المصدر نفسه، ص 100.



Ahmed Muhammad Qadir, Civil Liability for Environmental Damage and Insurance for It from a Legal Perspective, Analytical Study 2015, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Al-Najaf Al-Ashraf, Volume 4, Number 15, p. 346.

Ahmed Mustafa Al-Husseini, Policy Analysis (A New Approach to Planning in Government Systems), Al-Bayan Commercial Press, Dubai, 1994, p. 94.

Ashraf Sobhi Abdel Ati, Water and Economic Development, Al-Isra House and Library, Egypt, Tanta, 1997, p. 18.

Iran withdraws from border demarcation negotiations with Iraq and swallows 2 square kilometers, Al-Mada newspaper, issue 2904, 3/22/2021, at the link below, access date: 3/22/2024:

www.https\\almadapaper.net

Ben Hafid Alaeddine, The Role of Unofficial Actors in Drawing Public Policy in Democratic and Authoritarian Regimes, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khidr University, Algeria, 2014, p. 18.

Thamer Yasser Al-Bakri, Marketing Department, University House for Printing, Publishing and Translation, Mosul, 2002, p. 55.

Thanaa Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997, p. 113.

Asim Al-Araji, Principles of Public Administration: A Contemporary Behavioral Perspective, 1st edition, Shafiq Press, Baghdad, 1990, pp. 38-39.

Jassim Muhammad Al-Dhahabi, and Najm Muhammad Al-Azzawi, Principles of Public Administration: A Comprehensive Strategic Perspective, 1st edition, Al-Jazeera Library for Printing and Reproduction, Baghdad, 2005, p. 13.

Juma Farhat Al-Saeed, Financial Performance of Business Organizations, 1st edition, Al-Marrekh Publishing House, Saudi Arabia, 2000, p. 333.

James Anderson, Public Policy Making, translated by Amer Al-Kubaisi, Dar Al-Maysara for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2010, p. 46.

Hamid Haddad, Water Security Challenges for Iraq (Tigris and Euphrates Basins), Journal of International Studies, Issue 51, p. 99.

Hamed Tolba Muhammad Abu Haiba, Fundamentals of Review, 1st edition, Zamzam Publishing and Distribution, Amman, 2012, p. 29.

Hassan Absher Al-Tayeb, The Modern State is a State of Institutions, Cairo, Dar Al-Thaqafa Publishing House, 2000, pp. 121-122.

Hassan Absher Al-Tayeb, Public Policy Objectives and their Role in Rationalizing Development Projects, Al-Adari Magazine, Issue (51), Muscat, 1991, p. 50.

Khalis Hosni Al-Asha'ab and Anwar Mahdi Saleh, Natural Resources and Their Maintenance, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, PT, p. 167.

Maysan Governorate Office, Provincial Council Works, for Sustainable Development, Media Section, on the website below, access date 3/15/2024:

www.maysan.gov.iq



Zahid Muhammad Diri, Government Administration, 1st edition, Amman, Dar Al-Assar Al-Alami for Publishing and Distribution, 2011, p. 151.

Salem Muhammad Abboud and Ziyad Muhammad Abboud, The Thirst Industry and the Futures of the Water War, A Study in the Arab World and Iraq, Dar Al-Doctor for Science, Baghdad, 2012, p. 177.

Saud Mahmoud, Israeli threats to Arab water security, doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, p. 100

Salam Abdul Ali Al-Abadi, Mathal Abdul-Ghani Al-Azzawi, Social Policy in Iraq (The Controversy of the Welfare State and the Market Economy), Journal of the College of Arts, Issue (96), College of Arts, University of Baghdad, 2011, p. 54.

Abdul Jabbar Ahmed Abdullah, Federalism and Decentralization in Iraq, previously mentioned source, p. 7.

Samir Amin and others, The Conflict over Water, the Common Heritage of Humanity, translated by Saad Al-Taweel, Majdi Al-Gammal, Center for Arab-African Research, 1st edition, 2005, p. 42.

Amer Al-Kubaisi, Public Policy Making, Dar Al-Maysara, Amman, 1999, p. 164

Abdel Fattah Yaghi, Public Policies (Theory and Practice), Arab Administrative Development Publishing Organization, Emirates, 2009, p. 29.

Ali Ahmed Haroun, Foundations of Economic Geography, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2000, p. 329.

Alia Hussein Salman Al Bu Radi, Evaluating the irrigation situation and optimal exploitation of water resources in the Middle Euphrates region, Master's thesis, College of Education for Girls, University of Kufa, 2006, p. 69.

Imad Ahmed Al-Jawahri and Reda Abdul-Jabbar Al-Shammari, Water Problems in Iraq between Reality and Proposed Solutions, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume Two, Issue One, Al-Qadisiyah University, 2009, p. 7.

Imad Khaled Ibrahim, the policy of neighboring countries and its effects on the water crisis in Iraq, University of Mosul, at the electronic link below, access date 3/20/2024:

<https://www.researchgate.net>

Awni Al-Sabawi, Iraqi-Turkish relations, Iraq's status and points of understanding, reality and future prospects, group of researchers, University of Mosul, June 1999, p. 52.

Ghazi Rabaya, The Water Dilemma in the Middle East, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2002, p. 29.

Farah Dhia Hussein Al-Saffar, Your Guide to Drawing Public Policies for Local Government, Al-Nour University Foundation, Baghdad, p. 37.

Farah Zia Hussein, Governance between Public Policies and Governance Policy, Baghdad, 2018, p. 27.

Kul Fakhar Falih Jihad, making internal public policy in Iraq and the role of governments in it, Master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2015, p. 135.



Muhammad Ahmed Al-Adawi, Public Policy Study, 1st edition, Al-Zahraa Publishing House, Riyadh, 2015, pp. 48-49.

Muhammad Harbi, Organization Science (Origins, Development, and Integration), University of Mosul, Iraq, 1989, p. 20.

Muhammad Qasim Al-Qaryouti, Drawing, Implementing, Evaluating and Analyzing Public Policy, 1st edition, Al-Falah Library for Publishing and Distribution, Amman, 2009, p. 52.

Muhammad Kadhim Al-Mashhadani, Political Systems, Legal Library, Baghdad, 2008, pp. 116-117.

Arab Center for Legal and Judicial Research, Shared Water Disputes: Reality and Causes, published working paper, Beirut 2018,

Maysoon Ali Hussein Al-Laila, local governments and their role in implementing public policy and providing services (a case study of Babylon Governorate), Babylon University Journal of Science



سياسات العراق التعليمية والسكانية والمناخية

م.م: هديل لطيف ياسر*

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

ملخص البحث:

ارتبط مفهوم السياسات العامة بجوانب متعددة منها السياسة التعليمية والسكانية والمناخية، أذ ان السياسة العامة مهما اختلف ارتباطها فهي تشير الى التفكير المنظم لسلوك وتصرفات برامج الدولة او المنظمة او الافراد باتجاه تحقيق اهداف المجتمع، ومن ثم بقدر تعلق الامر بموضوعنا فلا بد من وجود سياسة سكانية اذ تمثل هذه السياسة الاجراءات التشريعية والبرامج الادارية للتأثير في اتجاهات نمو السكان وخاصة المواليد والوفيات والهجرة. كما وتعتبر ظاهرة التغير المناخي من المواضيع المهددة للاستقرار الداخلي وبالتالي تؤثر على الاستقرار والسلم الدوليين لأنها ترتبط بالأمن الذاتي اضافة الى الأمن القومي لأي دولة لما لها من تأثير على الافراد والمجتمع ويتعدى ذلك الى الأمن الدولي في حالة حدوث الكوارث البيئية.

اما فيما يخص السياسة التعليمية فهي تمثل حزمة من التشريعات والضوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي، لذا حظيت باهتمام كبير من قبل قيادات الدول ومجتمعاتها نظراً لأدراك الدول ان التعليم هو مفتاح التقدم والرقى للمجتمعات وهي تمثل الطريق الامثل لبناء الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: العراق، السياسات العامة، السياسة التعليمية، نمو السكان.

Abstract

The concept of public policies has been linked to multiple aspects, including educational, population, and climate policy. Public policy, no matter how different its connection, refers to the organized thinking of the behaviour and actions of programs of the state, organization, or individuals towards achieving the goals of society. Therefore, as far as our topic is concerned, there must be a population policy, as This policy represents legislative measures and administrative programs to influence population growth trends, especially births, deaths and migration. The phenomenon of climate change is also considered one of the topics threatening internal stability and thus affects international stability and peace because it is linked to self-security in addition to the strong security of any country because of its impact on individuals and society. This extends beyond international security in the event of environmental disasters.

As for educational policy, it represents a package of legislation and controls that organize educational work and determine the course of the educational process to achieve a new vision for its children that adapts to the data of scientific progress. Therefore, it received great attention from the leaders of countries and their societies due to the countries' awareness that education is the key to progress and advancement for societies, and it represents the best way to build human resource

Keywords: Iraq, public policies, educational policy, population growth.

المقدمة

شهد العراق تقلبات في العقود الاخيرة اثرت في جوانب متعددة كالاقتصادية والاجتماعية والسكانية، مضاف للجانب السياسي. ونظرا لأهمية السياسات التعليمية والسكانية والمناخية في تنظيم حياة السكان في العراق فقد تم اختيارها موضوعا للبحث، ومن ثم بقدر تعلق الامر بموضوعنا فلا بد من وجود سياسة سكانية ومناخية وتعليمية قادرة على تعبئة الموارد

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المتاحة سواء كانت بشرية ام مادية ام علمية في إطار فلسفة الدولة لتطوير المجتمع من خلال قيادة عمليات التنمية وحل المشكلات التي تواجه هذا الجانب المهم الذي اصابه الكثير من الوهن نتيجة عدة عوامل واسباب سنتناولها في إطار دراستنا هذه.

فرضية الدراسة : اتساقاً مع اشكالية البحث اذ تعكس الفرضية العلاقة الجدلية بين متغيرات الدراسة اذ ترى الدراسة انه يوجد اثر مباشر للسياسات السكانية والمناخية والتعليمية في الواقع العراقي من شأنه ان يمس بالنمو والتطور.

هدف الدراسة : ايجاد الحلول اللازمة التي تساهم في تطوير السياسات السكانية والتعليمية والمناخية اذ تؤثر هذه السياسات تأثيراً كبيراً في الواقع العراقي.

اهمية الدراسة : تنطلق الدراسة من اهمية مفادها ان قطاع التعليم والمناخ والمستوى السكاني في العراق يعني من اختلالات بنيوية وهيكلية متجذرة فيه كانت ولا زالت السبب الرئيس في تراجع مستواه مقارنة بنظيره العربي والعالمي.

اشكالية الدراسة : يعبر البحث عن علاقة جدلية تثير تساؤل مركز يعكس الاثر الذي تحدثه السياسات السكانية والمناخية والتعليمية في الواقع العراقي، اذ ارتفعت معدلات النمو السكاني في العراق مع اضطراب في النمو الاقتصادي مما يؤدي الى تداخل في الجانب التعليمي وبالتالي يؤثر الاضطراب السكاني في المناخ.

ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية:

ما اسباب تغير السياسات السكانية في العراق.

كيف اثرت التغيرات المناخية في الواقع العراقي.

ما اسباب تراجع المستوى التعليمي في العراق.

منهجية الدراسة: فقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للمشكلة محل الدراسة كما واعتمدنا المنهج الاحصائي لبيان نسب السكان.

هيكليّة الدراسة:

فقد قسمنا الدراسة على ثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان (سياسات العراق التعليمية) أما المحور الثاني فتناول (سياسات العراق المناخية) والمحور الثالث جاء بعنوان (سياسات العراق السكانية).

المحور الأول: سياسات العراق التعليمية

يقصد بسياسات العراق التعليمية هي مجموعة من التشريعات والقرارات والضوابط التي تنظم العمل التربوي وتحدد مسيرة العملية التربوية واتجاهاتها وتأثيرها في المجتمع لتحقيق رؤية جديدة لأبنائه تتكيف مع معطيات التقدم العلمي وعادة ما تصدر من جهات عليا في السلطة التنفيذية على ان تكون هذه القرارات قابلة للتنفيذ وملزمة للعمل بموجبها من العاملين بها ويتم اتخاذها على وفق عملية مقررّة في ممارسة السلطة وقد تتجلى في صور تشريعات وان تكون على خط من العمومية والثبات وتتضمن توجيهات لحركة النظام التربوي (1).

كما تعني بأنها المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها وتعرف أيضاً بأنها الاحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية والتي ينبغي ان تبذل لتحقيق أغراض او توقعات او تطلعات يستهدفها المجتمع وافراده في مرحلة من مراحل تطوره ويعرفها هارمان على انها التوصيف الضمني او الصريح لمسارات العمل الهادف بمعنى انها يجب ان تصحب الاهتمام بمشكلة معرفة او مادة اهتمام أي انها توجه ناحية تحقيق بعض الأهداف. ويمكن الإشارة الى وظيفتين رئيسيتين للسياسة التعليمية الأولى تحديد إطار المعايير الثقافية التي تعتبرها التربية والثانية تحديد الية للمحاسبية يمكن عن طريقها التعليمي (2).

(1) صدام عبد الستار رشيد، السياسات العامة التعليمية في العراق، الواقع والحلول المقترحة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (60)، 2020، ص263.

(2) سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي انموذجاً) المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير 2021.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

تبرز أهمية السياسة التعليمية في تشكيل أساسا لتقويم الخطط القائمة والمقترحة، تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري، تقضي على التذبذب وعدم الاستقلال والازدواجية، توفر نوعا من الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبي، توفر الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الفنية والإدارية، توجه النظام التعليمي⁽¹⁾.

اما خصائص السياسة التعليمية فتتمثل في (2):

الموضوعية: حيث تستند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن موارثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية ومن ثم يجب أن تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص وتكتسب الموضوعية بانحيازها إلى مجموع الناس بخصائصهم ومشاكلهم وطموحهم.

التطويرية: وتعني ان السياسة التعليمية تخضع لقدر كبير من التطور يجعلها تتواءم مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع.

العمومية: فإن الأصل عند وضع السياسة ان تكون توجيهية لا تفصيلية ومصاغة في عبارات عامة وواسعة.

الشمولية: حيث تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية ولذلك تتجنب الإغراق في الأمور الفرعية.

التحديد والوضوح: وذلك بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها بوضوح حتى يسهل تنفيذها.

المعيارية: وذلك بتناول قضايا تربوية معاصرة وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى لتحقيقها.

ويمكن تحديد مراحل تشكيل السياسة التعليمية بثلاث مراحل وهي (3):

المرحلة الأولى- صناعة وصياغة السياسة التعليمية: تعد السياسة التعليمية امتدادا للنظام السياسي للدولة وان صناعة وتشكيل السياسة التعليمية يأتي نتيجة لاختيار سياسي، لذلك كان من الطبيعي ان تأتي السياسة التعليمية كانعكاس للظروف والمناخ السائد الذي تمر الدولة في فترة زمنية معينة

المرحلة الثانية- اعلان وتبني السياسة التعليمية: يتم من خلال هذه المرحلة مجموعة من العمليات التي تشارك فيها مجموعة من القيادات على المستويات السياسية والفنية والإدارية ذات الصلة بالعملية التعليمية ولذلك تعد هذه المرحلة مرحلة الانتقال من المبادئ السياسية والاهداف والتوجهات العامة الى الجوانب العملية والتفصيلية الواضحة والمحددة

المرحلة الثالثة- تنفيذ السياسة التعليمية: ويتم من خلال هذه المرحلة ترجمة التصورات الذهنية والأفكار النظرية والقرارات والمشروعات المتضمنة بالخطط التعليمية الى إجراءات واداءات تنفيذية يمكن ممارستها في الميدان التربوي.

ويمكن تلخيص واقع التعليم من خلال النقاط الآتية (4):

الا يرتبط التعليم الجامعي في العراق باحتياجات السوق ولا يلبي متطلبات التنمية، اذ لا توجد اية خطه واضحة للتنمية على مستوى الدولة.

التوسع الهائل بالتعليم الجامعي لم يواكب أي تحسن في توفير مستلزماته من اجهزه علميه ولوازم مختبريه وكتب دراسية ومصادر علميه بل العكس شهدت الجامعات جميعها نقصا حاداً في المستلزمات وذلك بسبب عدم تزويدها بأية اجهزه حديثه.

فتح دراسات مسائية لا تتوفر في العديد منها شروط الرصانة العلمية على الرغم من خضوعها لتعليمات ومناهج الدراسات الصباحية واداء الامتحانات النهائية بصورة مشتركة مع الدراسة صباحيه ومسائية لضمان قدر من الرصانة بصوره او بأخرى.

عدم تفرغ الطلبة التام للدراسة أذ اجبرت ظروف المعيشة الكثير منهم للعمل على توفير لقمة عيشهم على حساب التعليم.

(1) مهنى محمد إبراهيم غنايم، السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد الأول، العدد (127)، القاهرة، ابريل 2018، ص 4.

(2) المصدر نفسه، ص5.

(3) اكرام عبد الستار محمد ذياب، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي عشر في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية، جامعة الزقازيق، العدد (17)، مصر، 2018، ص366.

(4) سالي سعد، طيف مكي عبد الخالق، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

استنساخ النمط الغربي مما أدى الى تدني مستوى الكفاءة والاداء نتيجة لتقليد النمط الغربي دون الاعتماد على اسس واضحة خاصة، ذلك الامر الذي دفع الشرائح المختلفة في المجتمع نحو ذلك النوع من الجامعات ذات الدراسة الطويلة الاجل واهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين او ثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية.

كما أدى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية جاهزة الى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكري فلسفي تنظيري يستوعب الواقع وخصائصه واماله ولمستقبلية ذلك الامر جعل السياسة التعليمية تعاني من الضبابية وعدم الوضوح وغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها والسبب في ذلك غياب فلسفة تربوية واضحة يتم وضعها على اسس صحيحة وبالاتناد الى الفلسفة القائمة في الدول التي تنتمي اليها مؤسسات التعليم العالي الامر الذي يجعل صانعو الاستراتيجية في التربية الى الاعتماد على الخبرة الشخصية.

واذا القينا نظرة على حالة التعليم العالي والجامعات في العراق واخذنا بواقع الاعتبار نتائج العزلة والهجرة والإرهاب وعدم الاستقرار وهشاشة الوضع الأمني وتعطل التنمية والفساد الإداري ومنذ فترة الحصار الاقتصادي والى يومنا هذا لرأينا واقعا مؤلما يتميز بفقر الإمكانيات البشرية والمادية كما ان التعليم العالي في العراق يواجه مشكلات كثيرة يعرفها القائمون عليه تكبل من دوره وتعيق تحركاته وهي تحديدات ترتبط بواقع المجتمع العراقي الذي يحمل اثقالا كبيرة تحول من دخوله الى عالم مجتمع المعرفة ولربما اهم هذه التحديدات هي تنمية مهارات الانسان وتطوير أدائه وهي من مهمة الجامعات(1).

ان مؤشرات التعليم في العراق اليوم لا تزال متدنية وبعيدة نسبيا عن الأهداف المرجوة مما يؤكد ان التعليم لايزال قاصرا على مواجهة مشكلات الامية والتسرب من التعليم وتحقيق المساواة بين الذكور والاناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله، وفي ضل السكاني المرتفع وقصور الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي(2).

وتتمثل اهم التحديات التي تواجه السياسة التعليمية في العراق في الآتي:

الالتحاق في التعليم: استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في معدلات الالتحاق في التعليم اذ ما تستوعبه المرحلة المتوسطة هو اقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة لمخرجات المرحلة المتوسطة هو ما يعكس هدرا في الفرص التعليمية بتلك اكثر من نصف اعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد، ولا تزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم هذا التعليم في انحاء كثيرة من العالم، وفي العراق لايزال طفل واحد على الأقل من اصل كل عشرة أطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة، حتى الأطفال الملتحقين في المدرسة يواجهون مشكلات كثيرة منها المشكلات الاقتصادية والبيئة والاجتماعية واللوجستية تسهم في ابطاء عملية التعليم والتأثير في نوعه(3).

نقص الأبنية المدرسية: وتتمثل من ابرز التحديات التي تواجه القطاع التربوي والتعليمي في العراق وتتفاقم هذه المشكلة سنويا مع عدم إيجاد الحلول المناسبة لها، ففي عام 2011 وفق بيان لجنة التربية النيابية آنذاك كانت هناك حاجة الى (4000) مدرسة ووفق بيان اللجنة ذاتها ارتفعت الحاجة الى (7000) مدرسة وترتفع الحاجة كل يوم حتى وصلنا في الوقت الحاضر الى نقص ما بين (8000- 9000) مبنى مدرسي(4).

الانفاق على التعليم: على من الزيادة المستمرة في نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي والاجمالي ومن الموازنة العامة للدولة التي خصصت (6%) للتربية (2%) للتعليم عام 2012، الا ان ما تم تخصيصه لا يكفي لتلبية المتطلبات الأساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة المدرسية، وتمثل النفقات الجارية الجزء الأكبر من موازنة التعليم في العراق فيما تنخفض النفقات الاستثمارية الى مستويات متدنية لاسيما في السنوات الأخيرة مما يقف عائقا امام تحسين

(1) محمد الربيعي، هل من ضرورة لأصالح التعليم العالي في العراق، جامعة دبلن، أيرلندا، بحث منشور على شبكة العلماء العراقيين في الخارج، 2010.

(2) فيصل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق نموذجا)، لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد8، 2018، ص341.

(3) المصدر نفسه، ص 342.

(4) فراس جاسم موسى، الواقع التربوي والتعليمي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص7.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

البنية التحتية للتعليم فضلا عن انخفاض نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية وان هناك عجزاً في توفير متطلبات البحث العلمي من مواد أولية وتجهيزات وحاسبات وأجهزة مختبرية تخصصية(1).

اما اهم الحلول لمعالجة مشاكل التعليم في العراق فتكمن في (2):

رفع ميزانية التعليم الى ما لا يقل عن (20%) من ميزانية الدولة.

مواكبة التطور العلمي للمناهج الدراسية وابعاد المناهج الدراسية الطائفية والحزبية المقيتة.

إعطاء دور كبير للإشراف لمتابعة العملية التربوية والتعليمية بدقة ومحاسبة الفاسدين.

الاهتمام بمطابع وزارة التربية ومعامل المستلزمات التربوية وتأهيلها لأهميتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من حاجات الوزارة من انتاجها.

تنمية التعليم المهني وتشجيعه كماً وكيفاً وذلك لتزايد أهمية مخرجاته الخاصة وانه يسهم في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والفنية.

تطوير مقاييس الجودة والاعتماد الأكاديمي التربوي والتعليمي وتدريب الهيئات التدريسية والتعليمية والإدارية والإشراف عن طريق برامج وخبرات دولية.

اعتماد استقلالية التعليم وفصله عن التيارات السياسية ونشر حقوق الانسان واحترام حرية الفكر والتعبير

تعزيز مشاركته المجتمع في تخطيط النظام التعليمي وتقويمه.

التوجه نحو التخطيط المستند على المعطيات الموثوقة واعتماد الأساليب والتقنيات الحديثة في الإدارة وتقويم الأداء.

تجنب طرائق التدريس التقليدية والقائمة على الحفظ والتلقين والارتكاز على المعلم والمدرس واعتماد إستراتيجيات التدريس الحديثة.

تشجيع البحث العلمي لغاية تطوير العملية التعليمية وتحسينها

لقد دمرت عقود من الصراع وغياب الاستثمارات في العراق نظامه التعليمي الذي كان يعد فيما مضى أفضل نظام تعليمي في المنطقة واعاقت بشدة وصول الأطفال الى التعليم الجيد.

يعد العراق اليوم من الدول غير المستقرة بسبب الوضع السياسي المضطرب إضافة الى عدم الاستقرار الاجتماعي والتدهور السياسي، كل هذه المشاكل اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على نتائج النظام التعليمي.

المحور الثاني: سياسات العراق المناخية

تعد مشكلة التغيرات المناخية من أحد أهم المواضيع التي تهدد الامن الداخلي والامن الذاتي مضاف للامن القومي لما له من تأثير في أمن الافراد والمجتمع، وتتعدى مشكلة التغيرات المناخية من الامن الداخلي الى الامن الدولي في حالة حدوث الكوارث البيئية، وتعد مشكلات التغيرات المناخية من المشكلات الحديثة في التاريخ البشري فالظروف التي ترافق التغيرات المناخية لم تكن موضع اهتمام إلا أنها بدأت تؤثر في جوانب الحياة البشرية والاقتصادية والبيئية وبالتالي فلها تأثير مباشر في الامن الغذائي، أذ بسبب التغيرات المناخية بدأت الهجرة من المناطق التي تعاني من الجفاف الى المناطق المعتدلة وهذا أدى الى التأثير في اقتصاد المناطق المهاجرة إليها.

ولا بد لنا من التطرق الى مفهوم التغيرات المناخية بوصفه مشكلة عالمية تؤثر على البشر في كل المجالات، أذ عرفت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام 1992 التغيرات المناخية على أنها (التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغيير في تكوين الغلاف الجوي الذي يلاحظ فضلاً عن التقلب في المناخ على أوقات زمنية متماثلة) وتعرف كذلك التغيرات المناخية (التغير الحاصل في مجرى الطاقة وتوازنها ويؤثر في الأنظمة البيئية والطبيعية) مضاف لهذا يشير التغير المناخي الى التغير المستمر في مناخ الكرة الأرضية والذي يكون سببه أسباب كونية أو بشرية تؤثر بالسلب في المحيط الجوي ويؤدي الى وقوع كوارث مدمرة.

(1) فيصل محمد عليوي، مصدر سبق ذكره، ص 346-347.

(2) حسين صالح السبعوي، ازمة التربية والتعليم في العراق، مقال منشور على موقع مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، 2022.



تحدثت التغيرات المناخية نتيجة لتصادم الغازات الدفيئة مثل غاز أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين والميثان، أذ تتركز هذه الغازات في الوقود الاحفوري (الفحم-الغاز-النفط) وتسبب ارتفاع هذه الغازات الى الاحتباس الحراري والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع درجات حرارة الأرض والأمطار الحامضية والفيضانات والزلازل والتصحر والجفاف.

وقد أهتم المجتمع الدولي لظاهرة التغيرات المناخية أذ عقدت الاتفاقيات والمؤتمرات لوضع الحلول لمعالجة التغيرات وكانت أولى الخطوات الدولية هي مؤتمر قمة الأرض في عام 1972 تلتها الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لعام 1992 وما بعدها بروتوكول كيتو لعام 1997 واتفاقية باريس لعام 2015 أذ ألزمت الاتفاقيات الدولية الدول المسببة لانبعاث الغازات الحد من الانبعاثات وتعويض الدول التي تضرر بسبب التغيرات المناخية ووضعت هذه الاتفاقيات السعي الى خفض درجة الحرارة الى (2مئوية).

بدأت إرهابات تغير المناخ في الظهور في أعقاب الثورة الصناعية، عندما بدأ العلماء يحذرون من اختلال المعادلة المناخية لكوكب الأرض، وذلك بزيادة نسبة الغازات الدفيئة، وارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي بكميات تفوق ما يحتاجه الغلاف الجوي للحفاظ على درجة حرارة الأرض، نتيجة اعتماد الإنسان على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للحصول على الطاقة بنسبة تقدر بحوالي (78%) من الطاقة المستخدمة في العالم، والذي ينتج عن احتراقه انبعاث كميات هائلة من هذه الغازات، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون المسؤول الأول عن ظاهرة الاحتباس الحراري. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن التغيرات المناخية يُمكن أن تحدث بسبب العمليات الديناميكية للأرض كالبراكين، أو بسبب قوى خارجية كالتيغير في شدة الأشعة بسبب نشاطات الإنسان الشمسية وظهور البقع الشمسية، أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخراً (غازات الدفيئة)، وأما الأسباب الاصطناعية، فهي تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل: الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة كتكرير النفط وإنتاج الطاقة الكهربائية ومعامل إنتاج الأسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطراً بعشرة أضعاف من غاز ثاني أكسيد الكربون(1).

اما في العراق فإنه وقبل عقد من الزمان لم يكن هناك فكرة للتكيف مع التغير المناخي في العراق، لكن اليوم توجد نقاشات متزايدة تشير إلى ضعف العراق في مواجهة التغير المناخي بعد أن تعرضت البيئة في العراق إلى ضغوطات عديدة منها زيادة النمو السكاني وتأثير ثلاث حروب وسوء استخدام الأراضي الزراعية، مما أدى إلى تدهور نوعية المياه وجودتها بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وتلوث الهواء، كما أدت النزاعات والاضطرابات إلى غياب اتفاقيات مائية تنظم استخدام الموارد المائية للزراعة وتربية المواشي، وزادت من حدة الهجرة من الريف إلى المدينة. فضلاً عن ذلك يعاني العراق من مشاكل جودة الهواء وارتفاع درجات الحرارة بسبب التغيرات المناخية وضعف الغطاء النباتي نتيجة ضعف الوعي والاستثمار في المساحات الخضراء. إن ضعف السياسات البيئية في العراق كان له انعكاسات سلبية خلال السنوات الثلاث السابقة، إذ شهد العراق خلالها موجات جفاف خطيرة تهدد بفقدان ما يصل إلى 40% من كميات المياه المتدفقة إليه(2).

شهد العراق- في السنوات الماضية - كثرة العواصف الترابية، وتصادم شدتها، كما أنّ درجات الحرارة أخذت في الازدياد في العراق والمنطقة (3-5) درجات مئوية، مقارنة مع الستينيات من القرن الماضي، وشهدنا فترات جفاف متعددة في العقدين الماضيين، وحتى تساقط الثلوج وهطول الأمطار بيدوان غير منتظمين، وأثار هذه التغيرات على العراق تزداد؛ لبناء السدود في تركيا وإيران، وقيام إيران بتغيير مسارات الأنهار وبذلك تتفاقم تأثيرات هذه السدود؛ لعدم التنسيق بين دول المنبع والعراق، فضلاً عن عدم تحديث طرائق الإرواء في العراق، مع أنّ الدراسات الاستراتيجية تدل على الحاجة الماسة لتقليل هدر الموارد المائية المحدودة داخل العراق. إذ أدى بناء السدود على منابع نهرينا إلى تقليل كمية المياه الواصلة لهما، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وقد تسبب انخفاض التدفق المائي إلى شط العرب في ارتفاع اللسان الملحي إلى أعالي شط العرب؛ مما سيتسبب في تملح الأراضي على جانبي شط العرب، ومعاناة البصرة من نقص في مياه الشرب. ووفقاً للدراسات الاستراتيجية لوزارة الموارد المائية العراقية، ستواجه البلاد عجزاً يصل إلى (10.8) مليار متر مكعب من المياه سنوياً بحلول عام 2035 إذا لم يتخذ أي إجراء لتحديث إدارة الري والموارد المائية(3).

(1) انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد (3)، 2019، ص153.

(2) مروان محمد عبود، سياسات المناصرة المناخية في العراق، الواقع والطموح مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2023، ص3-4.

(3) عزام علوش تحويل تهديدات تغيير المناخ الى فرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2023، ص3.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ويرى الباحثين بان العراق هو الأكثر تضرراً بالمتغيرات المناخية من دول المنطقة اذ انها اثرت بشكل كبير في الأجواء العراقية فتعيش البلاد ازمة تصحر في جميع المواسم أدت الى اختفاء بعض الجداول المائية بسبب قلة مياه الامطار ومن ثم تقلص المساحات الزراعية فضلاً عن كثرة العواصف الترابية.

ومن بين تلك الآثار السلبية للتغير المناخي في العراق نلاحظ ما يأتي(1).

انهيار الواقع البيئي والذي سيزيد من التأثير السلبي على الأمن الغذائي وتفاقم مشكلة سوء التغذية ويرفع مستوى المنافسة على الموارد الطبيعية الإستراتيجية ولاسيما الزراعة تحت خطر تهديد التغير المناخي والرعي الجائر

قلة الموارد المائية كونها جزء مهم في منظومة الأمن الغذائي فإنه تعرضت الى تغير واضح في أنماط تساقط الأمطار، وحتى من حيث المياه الأروائية، فإن درجة ملوحتها العالية أصبحت ذات تأثير سلبي على المحاصيل، لاسيما من حيث جودة التربة للمحاصيل الحقلية، والذي سيؤدي إلى تقليص الأراضي القابلة للزراعة.

إخفاقات في إدارة المياه في العراق مما يعني بشكل أو بآخر التأثير على ارتفاع أسعار المياه ولاسيما في المناطق التي تعاني من شحة في المياه العذبة الصالحة للشرب.

ضعف التمويل الذي تعاني منه حملات المناصرة المناخية التي تحتاج الى دعم مالي لأنجاز البرامج والخطط.

غياب الدور الحقيقي للمدافعين عن البيئة في العراق بسبب عدم التوازن بين مناصري المناخ والجهات الحكومية فضلاً عن عدم المشاركة المدنية الكافية.

رافق هذا الاختلال البيئي سوء الإدارة البيئية فعملاً على خلق توازن طبيعي في المناطق الجافة وشبه الجافة، لتفادي هشاشة التربة وسرعة العطش، في ظل الاستخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية (نبات، ومياه، وتربة، وبسبب ذلك قد تختل التوازن ولاسيما حين تتابع سنوات أكثر جفافاً من سابقها فيؤدي هذا الاختلال بالنتيجة إلى حتمية التصحر والجفاف.

درجات الحرارة المرتفعة والعواصف الترابية المستمرة يمكن أن تجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن بسبب الانبعاثات الغازية السامة ذات الصلة بالأحوال الجوية للمدن ذات طبيعة الثروة المعدنية وستكون غير قابلة للعيش؛ مما سيسهم بالتأكيد بارتفاع معدلات الهجرة من هذه المناطق بنحو قسري.

تدني الناتج المحلي الإجمالي أو تقلصه بالنسبة لاقتصاد العراق، فقد حذر البنك الدولي بسبب التغير المناخي من أن اقتصادات في مناطق واسعة من العالم ولاسيما الشرق الأوسط يمكن أن تتقلص بنحو كبير، بحلول منتصف القرن الحالي؛ نتيجة لشح المياه العذبة وتناقصها حول العالم.

أن كثيراً من الحيوانات تنقرض اليوم بمعدل أسرع مئة مرة من المعدلات السابقة المعروفة؛ ويرجع سبب هذا الانقراض إلى التغيرات المناخية، والتلوث، وتقلص الغابات، وفقدان البيئة الطبيعية لحياة كثير من الحيوانات.

قلة المعلومات أو عدم توفرها لدى فئات واسعة من الشعب حول التغير المناخي في العراق مما يجعلهم أقل اهتماماً في الانخراط بالنشاطات البيئية

إن التغير المناخي في العراق أثر بشكل كبير على الجوانب الاجتماعية ايضاً، وأحد الظواهر الناجمة عنه هو ظاهرة الهجرة المناخية. إذ شهدت بعض المناطق في العراق تغيرات مناخية جعلتها غير صالحة للعيش، مما دفع السكان إلى التحرك نحو مناطق أخرى توفر ظروفاً أكثر ملائمة. تسببت دوافع الهجرة المناخية في العراق في زيادة حالات ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة والعواصف الرملية والجفاف وزيادة نسبة الملوحة في المياه وانخفاض الأمن الغذائي نتيجة لزيادة التصحر وتقليص المساحات الزراعية. هذه الظروف القاسية تجبر الناس على مغادرة منازلهم ومناطقهم الأصلية بحثاً عن بيئة أفضل وفرص أفضل للعيش والعمل. تؤدي هذه الهجرة المناخية إلى تغيرات ديموغرافية خطيرة في المناطق المعنية، حيث يمكن أن تتسبب في زيادة الضغط الاجتماعي والاقتصادي على المناطق المستقبلية، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها النازحون في بدء حياة جديدة. ومنذ مطلع عام 2022 هناك حوالي 11 ألف عائلة أي ما يعادل 68 ألف فرد نزحت بسبب التغيرات المناخية خصوصاً في مناطق وسط وجنوب العراق (2).

(1) ضفر عبد مطر التميمي، عقيل حمدان عباس، تداعيات التغير المناخي في تهديدات ثوابت الامن الإنساني (العراق انموذجاً)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2023، ص 9.

(2) مروان محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 4-5.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

إن تداعيات التغير المناخي على العراق في تزايد مستمر، بما في ذلك الجفاف المتزايد، وارتفاع درجات الحرارة التي تصل إلى (55) درجة في المناطق الجنوبية في فصل الصيف، ومن أجل التصدي لهذه التداعيات والمخاطر لا بد من الحكومة العراقية اتباع سياسات للاستجابة للتغيرات المناخية(1):

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتخفيف آثار التغير المناخي في العراق للفترة من 2020 إلى 2030، والتي تتضمن مبادرات وخطط للتكيف مع التحويلات المناخية، وكذلك تحقيق الأهداف المناخية التي حددتها اتفاقية باريس للمناخ من قبل وزارة البيئة وتطوير خطط واستراتيجيات لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

ينبغي على الجهات المعنية كوزارة الصناعة فرض ضريبة على الانبعاثات الكربونية للشركات والصناعات المستخدمة للوقود الأحفوري، وابتعاد وتخفيف استخدام الوقود الأحفوري من قبل وزارة الكهرباء في محطات توليد الكهرباء والانتقال إلى مصادر طاقة نظيفة من خلال استخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتشجيع الاستخدام الفعال للطاقة في المنازل والمباني.

إطلاق برنامج من قبل وزارة الزراعة يهدف إلى زراعة الأشجار في المناطق الصحراوية والجبلية والأراضي الجرداء، وتشجيع المزارعين والمواطنين على الاهتمام بزراعة الأشجار من خلال التوعية.

ينبغي على وزارة الزراعة تشجيع الفلاحين على استخدام تقنيات الزراعة الحديثة والرش المتقدم لتحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة

ومن الإجراءات التي يوصى بها(2)

يجب على حكومة العراق وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للأخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ. يمكن دمج التحليل في خطة التكيف الوطنية العراقية.

اجراء دراسات أكثر عمقا وبمعايير عالمية في منطقة الحوض الأدنى لوادي الرافدين.

استخدام مصادر الطاقة البديلة بدل من الوقود والحد من الملوثات التي تزيد من الاحتباس الحراري

خطة طوارئ في المدن التي تتأثر بالتقلبات المناخية وتدريب كوادر المدني للاستعداد لحدوث أي كارثة طبيعية.

إعادة تدوير المخلفات وتحويلها الى طاقة كهربائية بدل من حرقها وطمرها في الأرض.

يجب على حكومة العراق تعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ للاستجابة للتحديات في تقديم الخدمات العامة؛ بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه. يجب أن تساعد الجهات الفاعلة الدولية في هذه الجهود.

الاستفادة من الضرائب البيئية في تأسيس مشاريع تخفف من وطأة التطرف المناخي وتفضل ان تكون مشاريع إقليمية ودولية لها الأثر الإيجابي كمشاريع تثبيت الكثبان الرملية واستخدام التقنيات الحديثة في الري.

يجب توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتقديم المشورة والدعم ومساعدة حكومة العراق في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ والتدهور البيئي - لتشمل دعم التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك في مجال الأخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ.

ابتكار مصانع وآلات صديقة للبيئة وتقليص انبعاثات الغازات الدفينة.

تشريع قوانين صارمة بحق من يقطع الأشجار المعمرة لاسيما شجرة النخيل مع التأكد على منع استخدام المساحات المزروعة بالنخيل للاستعمالات السكانية باعتبارها مناطق خضراء تساعد على تلطيف الج.

وأخيرا سعت الحكومة العراقية في إطار وضع الاستراتيجيات لمكافحة التغير المناخي من خلال منحها الأولوية للمشاريع التي تسهم في تقليل الانبعاثات الغازية مثل مشاريع إنشاء محطات الطاقة المتجددة وتأهيل مواقع الطمر الصحي المغلقة ومشروعات مكافحة التصحر من خلال إطلاق مبادرة زرع (5) مليون شجرة ونخلة، ومعالجة المياه الثقيلة، وكذلك عقدت الحكومة العراقية جولة التراخيص لاستثمار الغاز ووقف حرقه من أجل خفض الانبعاثات الكربونية بنسب كبيرة

(1) احمد خضير حسين، التغير المناخي في العراق، المخاطر المصاحبة وطبيعة الاستجابة لها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص 13-14.

(2) حقائق حول مناخ العراق وسلامة امه المعهد النرويجي للشؤون الدولية-معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص 4.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

مضاف لعزم الحكومة توقيع عقود لإنشاء محطات الطاقة من المصادر المتجددة لتغطي في عام 2030 ثلث احتياج البلاد من الكهرباء.

وكذلك من خطط الحكومة لتقليل آثار التغير المناخي هو توسعه جهود المبادرة الوطنية لخفض الانبعاث الغازي في مختلف القطاعات مثل مشروعات تقليل الزخم المروري ومشروع الغطاء الطبيعي، مضاف الى اللقاءات الحكومية العراقية مع الأطراف الدولية مثل اللقاءات العراقية -الأمريكية والتي أفضت الى دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في مواجهة التغيرات المناخية.

المحور الثالث: سياسات العراق السكانية

السياسة السكانية هي اجراءات تتخذها الدولة الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلاءم مع الموارد المتاحة فيها، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتختلف رؤى الدول لمؤشراتها الديموغرافية تبعاً لسياساتها التنموية واهدافها السياسية، ويعد النمو السكاني من اهم تلك المؤشرات التي تهتم بها الدول وتعمل جاهدة على تنظيمه ونظراً لأهمية السياسة السكانية في تنظيم حياة السكان وتوفير حياة أفضل لهم تم اختيارها موضوعاً للبحث لاسيما وان العراق قد شهد تقلبات سياسية واقتصادية كثيرة مما إثر بشكل سلبي في مختلف جوانب الحياة فيه.

وتعرف السياسة السكانية بأنها اجراءات حكومية تتمثل بوضع بقوانين او انظمة او برامج تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاثة للتغير السكاني (المواليد، الوفيات، الهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتهدف الى تحسين نوعية الحياة انسجاماً مع الموارد المتاحة للدولة. وان التأثير في تلك العوامل الثلاثة ينتج عنه تغير في حجم السكان، تركيبهم النوعي والعمرى، نموهم، المرض والوفاة، التوزيع الجغرافي والهجرة الداخلية والتحضر، الخصوبة والانجاب، الاسرة، الهجرة الدولية. اذن فهي اجراءات تتخذها الدول الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلاءم مع الموارد المتاحة فيها، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية(1).

كما تعرف السياسة السكانية بأنها سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في الحاضر والمستقبل، أي أنها تشمل مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير كما وكيفا في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهيته وحدد Driver السياسة السكانية على أنها جميع التدابير المباشرة وغير المباشرة المقصودة أو غير المقصودة التي تؤثر على حجم المجتمع السكاني أو توزيعه أو تركيبه كما أن برنارد برلسون يعرفها على أنها الإجراءات الحكومية التي تسعى إلى تغيير الواقع السكاني، أو التي غيرتها بالفعل، وان هناك أربعة عوامل ديموغرافية وأربع نواح سلوكية في عملية صياغة السياسات السكانية، وذلك من خلال تفاعل تلك العوامل والنواحي السلوكية فيما بينها، كما قد يكون كل من العوامل المذكورة محدداً للتغيرات السكانية، وفي الوقت نفسه نتيجة من نتائجها، وبعبارة أخرى، فان ثمة علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعرفها Berelson على أنها تدابير حكومية وضعت لتغيير وقائع سكانية أو أنها تغييرها فعلاً ومن وجهة نظر الأكاديمية الوطنية للعلوم، فان السياسة السكانية تهتم بالتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعاتهم الجغرافية، أي بأعدادهم ومستويات تعلمهم ومهاراتهم وطريقة وأسلوب معيشتهم والموارد المتاحة لهم على الرقعة الجغرافية التي يعيشون عليها، إذ أن التغير في حجم السكان ومستويات خصوبتهم ووفياتهم وتوزيعهم في الريف والحضر، ومعدلات تغير هذا التوزيع، كلها أمور تتفاعل تفاعلاً مهماً مع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء السكان(2)

يعد العراق من الشعوب الفتية من حيث السكان إذ ترتفع فيه معدلات الطفولة والشباب وهذه السمة جاءت نتيجة مجموعة متغيرات وظروف عاشها المجتمع العراقي، ولعل كانت ابعاد الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مؤثرة على الواقع السكاني للعراق، وخاصة في التوليفة السكانية للعراق سيما في المعقود الثلاث الماضية إذ كانت الأكثر بعداً على النمو السكاني والتوزيع الديموغرافي لسكان العراق

لقد تأثر توزيع سكان العراق بعوامل كثيرة ومتشابكة أهمها (3):

وجود الأراضي الزراعية التي لها مورد مائي دائم، ويظهر ذلك جلياً إذا نظرنا إلى خارطتي توزيع الأراضي الزراعية، وتوزيع السكاني.

(1) حسين عذاب عطشان السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني له للمدة 1977-2007، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد 14، العدد (1)، 2011، ص 11.

(2) سهاد كريم عبد الرضا، السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الامن الغذائي في العراق، لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016، ص 643-644.

(3) فراس عباس البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لأسباب الحرب، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2021، العراق، ص 17.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

مراكز إدارية فقد أدى اختيار بعض المدن لتكون مركزاً للإدارة (كمركز القضاء) أدى إلى تجمع وتمركز السكان فيها، نظراً لتجمع دور الحكومة ومعاهد التعليم وغيرها من المعالم، وتعد بغداد خير مثال على ما ذكر في السطور السابقة إذ شهدت توسعاً سكانياً لاختيارها عاصمة البلاد وتجمع جميع أجهزة الدولة الرئيسية فيها وكذلك المراكز التجارية والصناعية الكبرى فضلاً عن المعاهد والكلية العلمية الأمر الذي جذب إليها أعداد كبيرة من السكان لأغراض مختلفة

يعتمد العراق في بياناته السكانية على التعدادات السكانية بالدرجة الأساس والتي تجرى كل عشر سنوات وفي بعض الأحيان تكون البيانات غير دقيقة مما يؤثر سلباً في تخطيط السياسات السكانية ونتائجها.

مراكز المواصلات، فقد نشأت بعض القرى ولا لمدن وتوسع بعضها بعد أن مدت إليها أو مرت بها طرق مواصلات حديثة كالسكك الحديدية، وطرق السيارات المعبدة، كمدن الرطبة، والفوجة، وخانقين والبصرة).

العوامل الدينية فقد تجمع السكان في بعض مدن العراق المقدسة، نظراً لوجود العتبات المقدسة فيها التي يزورها في مواسم كثيرة من جميع أطراف سكان العراق وبعض الدول المجاورة، ولا ينكر ما لهذه الزيارات من أثر في تنشيط التجارة وغيرها من الخدمات، ومن هذه المدن الكاظمية والاعظمية، وكربلاء والنجف الأشرف.

ان عدم وجود استجابة كبيرة في تغيير معدل النمو السكان في العراق للتغيير الحاصل في السياسة السكانية فيه ناتج عن عدم تفهم السكان لأهمية السياسة السكانية وعدم إدراك الكثير منهم لأهمية تنظيم الأسرة لاسيما ان الدولة تستهدف الانجاب بالدرجة الأولى عند وضعها سياسة سكانية هدفها التأثير في معدل نمو السكان.

الموقع الجغرافي، كوقوع مدن على حدود منطقتين مختلفتين في الإنتاج، كالمدن الواقعة بين السهل الرسوبي والهضبة لصحراوية، أو المدن الواقعة بين المنطقة الجبلية والسهل الرسوبي ومن هذه المدن الرمادي، كركوك، الزبير

عوامل إستراتيجية، كقيام بعض المدن لتحكمها في ممرات ومنافذ جبلية كما هو موجود في شمال العراق.

ومن العوامل المؤثرة في التركيب السكاني(1):

الهجرة: من العوامل التي تلعب دورها الرئيسي في التوليفة السكانية للمجتمع، إذ أن الهجرة الوافدة إلى المجتمع عادة ما تؤثر في ارتفاع عدد الذكور إلى الإناث فيرتفع معدلات المذكور عن الإناث، أما الهجرة الطاردة إلى خارج المجتمع فلها الدور الفعال في انخفاض معدلات الذكور إلى الإناث، وذلك بسبب أن نسبة الذكور المهاجرين أعلى من نسبة الإناث وخاصة في المجتمعات العربية.

الحروب: فقد حاول العديد من العلماء دراسة أثر الحروب على السكان، لما لها من عاملاً سلبياً في حجم السكان فعلى الرغم من أن الحروب وخاصة الحديثة منها تستهدف الكان بكافة فئاته الطفولة الشباب الشيوخ وهذا ما حدث لسكان العراق في حرب الخليج الأولى 1996، إذ استهدف الحرب المتمثل بالقصف الصاروخي والجوي سكان العراق بكافة فئاته لأنها استهدفت المدنيين إلا أن عادة ما الحروب تستهدف الشباب باعتبارهم القوى المقاتلة التي لهما الإمكانات الجسدية والعقلية التي تستطيع المقاتل في ساحات الحرب والمعارك، وخير مثال على ذلك إن فقدان العراق في حروبه الثلاث ما يقارب (2) مليونين قتيل ومفقود حسب إحصائية الأمم المتحدة وهم من الشباب.

انتشار ممارسة وسائل ضب النسل وتحديده: إذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الذكور على الإناث وذلك حينما تكتفي الأسرة بالمولود الأول، وخاصة حينما يكون المولود الأول ذكراً.

ظل العراق حتى أوائل الستينيات من القرن الماضي يحمل جميع عناصر المجتمع التقليدي" إذ شكل سكان الريف حوالي 75% مقابل 25% في المناطق الحضرية لكن العراق اليوم مختلف تماماً فقد أدت الحرب، والنقص الحرج في المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني إلى مستوى من التضخم الحضري أدى إلى عكس هذا الوضع بشكل فعال. وتشير التقديرات إلى أن التحضر أخذ في الازدياد بوتائر عالية سنوياً، وانتقل إلى نقطة تصل فيها نسبة سكان الحضر إلى 69.8% مقابل (30.2%) للريف في عام 2018، وتتباين النسبة بحسب المحافظة إذ ترتفع في بغداد إلى 87.5%، وتنخفض في بابل والمثنى وصلاح الدين إلى 50%17. مثلاً بغداد (العاصمة) يصل سكانها إلى حوالي (8) مليون نسمة فضلاً عن الضغط على الموارد والخدمات العامة وتفاقم مشكلة السكن العشوائي إذ أدت هذه التحولات إلى وجود أعداد كبيرة من الشباب العراقيين الباحثين عن عمل، حيث تضع ضغوطاً اجتماعية مكثفة على الذكور الأصغر سناً والنساء المتعلّمات لإيجاد فرص عمل في مجتمع ما يزال فيه الزواج يمثل الطريق الرئيسي لحياة اجتماعية نشطة ويمكن أن يكون حاسماً في تحديد الوضع الاجتماعي. وتزداد هذه المشاكل سوءاً بسبب الافتقار إلى فرص التوظيف القائم على الجدارة في القطاع الحكومي المتضخم، وعدم وجود إصلاح في القطاع الزراعي مما يزيد من تقييد فرص العمل في وقت يتعرض المناخ إلى

(1) فراس عباس البياتي، مصدر سبق ذكره، ص 41-42.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

تغيير واضح، والجفاف في بعض المناطق، واستنزاف الأهوار في الجنوب، وعدم استقرار تدفق نهري دجلة والفرات من المصدر، كل ذلك يؤدي إلى نقص في فرص العمل وزيادة البطالة⁽¹⁾.

يُقدر تعداد سكان العراق لعام (2021) بنحو (41,190,658) نسمة، وذلك بواقع (0.52) من إجمالي عدد سكان العالم، ويحتل العراق المركز السادس والثلاثين من حيث تعداد السكان على الصعيد العالمي، قبل أفغانستان وبعد أوكرانيا، ولقد ارتفع تعداد سكان العراق لعام 2021 عن عام (2020) بأكثر من مليون نسمة، ويُقدَّر عدد المواليد في العراق بنحو (3.7) مولود لكل امرأة، فيما يُقدَّر معدل وفيات الرضع بنحو (21.1) حالة وفاة لكل (1000) مولود جديد فيما يبلغ متوسط العمر المتوقع في العراق بنحو (71.08) عاماً. يحتل العراق - وفق آخر الإحصائيات الرسمية لعام 2020 المرتبة الثانية عربياً في الدول الأكثر نمواً على صعيد السكان بعد جمهورية مصر، ولقد تراوحت الزيادة في عدد السكان بين (850,000-1,000,000) نسمة سنوياً، وتشكل الأعمار (14) - 45 سنة، ما نسبته (57) من مجموع السكان وفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط، فيما يُعدُّ عدد الإناث متقارباً من عدد الذكور بنسبة (50) لكليهما. ووفقاً لهذه المؤشرات الديمغرافية سوف تشهد معدلات النمو السكاني في العراق ارتفاعاً مستمراً، إذ من المتوقع أن يصل حجم سكان العراق إلى أكثر من (50) مليون بحلول عام 2030 وفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في حال بقاء معدلات نمو السكان على الوتيرة نفسها، الأخذ بالحسبان استمرار وجود القيم والأعراف التي تدفع بهذا الاتجاه والتي تجعل العراق بعيداً عن مرحلة الاستقرار السكاني إلا إذا تبني العراق سياسة سكانية، ترمي إلى تخفيض حجم السكان يساندها وعي اجتماعي يوضح عواقب الزيادة السكانية، وتأثير الضغط السكاني على التنمية والبيئة، ووفقاً لذلك يُعدُّ النمو السكاني المرتفع من أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجه العراق⁽²⁾.

وعندما تفشل الحكومة في إدارة التحديات التي تأتي مع النمو السكاني فإن هذه الزيادة ستكون وبالا على العراق كونها ستؤدي إلى الاتي⁽³⁾:

الضغط على الموارد والبيئة: إن الزيادة السكانية ستعمل على الضغط على الموارد الاقتصادية من خلال زيادة معدلات الاستخراج والاستهلاك لتغطية متطلبات الزيادة السكانية من مختلف الموارد الاقتصادية. يمكن أن يكون للزيادات السكانية تأثيرات بيئية كبيرة وبعيدة المدى، فمع كل زيادة في السكان يزداد الطلب على الموارد والضغط على البيئة، مما قد يؤدي إلى تحديات بيئية مختلفة منها:

زيادة معدلات نضوب الموارد تفرض الزيادة السكانية ضغطاً هائلاً على الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة والغابات والمعادن والوقود الأحفوري.

فقدان الموائل وإزالة الغابات مع البنية التحتية لاستيعاب جرف أو تطهير المزيد من الأراضي للزراعة والسكن وتطوير النمو السكاني المتزايد يتم تدمير الموائل الطبيعية مما يؤدي إلى انقراض العديد من الأنواع الحيوانية التي تكافح العديد من الأنواع للتكيف وكذلك انقراض العديد من الأنواع النباتية.

التلوث يؤدي تزايد عدد السكان إلى زيادة توليد النفايات والتلوث.

تغير المناخ يساهم الاكتظاظ السكاني في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إذ يتم استهلاك المزيد من الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى في الغلاف الجوي، ويساهم هذا في الاحتباس الحراري وتغير المناخ مما يؤدي إلى ظواهر الطقس المتطرفة وارتفاع مستويات سطح البحر واضطرابات في النظم البيئية.

ندرة المياه: يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى إجهاد موارد المياه، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على المياه العذبة وقد يؤدي ذلك إلى ندرة المياه، مما يؤثر على الزراعة والنظم البيئية والمجتمعات البشرية.

تدهور الأراضي: يمكن أن يؤدي الاكتظاظ السكاني إلى تدهور الأراضي بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة وتآكل التربة والتصحر. هذا يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية وصحة النظام الإيكولوجي.

(1) عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، منظمة العمل الدولية، ط1، أيار 2022، ص 14-13.

(2) عدنان صبيح ثامر، المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهه النمو السكاني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط1، العراق، ابريل 2023، ص 23-24.

(3) حيدر نعمة بخيت، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية، مركز البيان للدراسات والتخطيط 2023، العراق، ص 31-33.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تحديات إدارة النفايات: يصبح توليد النفايات المتزايد تحدياً للحكومات المحلية، مما يؤدي إلى التخلص غير السليم وتلوث الأراضي والمساحات المائية لاسيما مجرى نهر دجلة والفرات.

الضغط على الخدمات والبنية التحتية ان الزيادة السكانية تتطلب المزيد من الخدمات والبنية التحتية كالسكن والطرق ووسائل النقل والصحة والتعليم والكهرباء والماء والاتصالات، وهذا يحتاج الى استثمارات كبيرة وبالتالي يعد اعباء إضافية يتحتم على الحكومة توفيرها.

زيادة معدلات البطالة والفقر: إن عدم خلق الفرص الكافية للسكان الجدد الذين يدخلون في سوق العمل سيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والتي تقدر حسب بيانات عام 2021 (14.19). كما أن من يعيش تحت خط الفقر قد ازداد بشكل كبير ليصل في عام 2022 إلى حوالي 30% من السكان مدعوماً بتداعيات أزمة كوفيد 19 وسياسات الاغلاق الجزئي والكلبي التي شهدتها البلد.

المشاكل الاجتماعية وزيادة معدل الجريمة: مثل البطالة والفقر والهجرة وتفاقم مشكلة السكن والضغط على الخدمات العامة وتكوين العصابات وضعف التماسك الاجتماعي.

وفي الختام يمكننا القول ان لمعالجة الآثار السلبية للزيادة السكانية في العراق والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تحتاج الدولة إلى سياسات سكانية سليمة منبثقة من استراتيجيات شاملة واستباقية مبنية على أسس زمنية سليمة ذات آجال انية ومتوسطة وبعيدة، إذ يجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الفقر، وخلق فرص العمل لاسيما في القطاع الخاص، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتنمية المجتمع، وزيادة تنافسية الاقتصاد العراقي، وتنويع الاقتصاد العراقي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك تعد تدابير منع الجريمة الفعالة، وتعزيز دور الشرطة المجتمعية، وبرامج الدعم الاجتماعي، وتعزيز دور الجامعات والمؤسسات التعليمية من خلال مناهج وبرامج خاصة للمجتمع. كل هذه السياسات والإجراءات تعد ضرورية للتخفيف من الآثار السلبية للنمو السكاني في العراق ومن ثم كطف ثمار هبة السماء المتمثلة بهذه الوثبة السكانية الكبيرة. و اتباع سياسة سكانية واضحة المعالم والتشجيع على تحديد النسل واستعمال وسائل تنظيم الاسرة لضبط معدلات النمو السنوي للسكان و اتباع الدولة سياسات هادفة الى الحد من نزوح السكان في الريف بتوظيف كافة الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لتنمية الأرياف وتوفير خدمات البنى التحتية كالمياه الصالحة للشرب ومجاري الصرف الصحي وسيارات جمع النفايات وغيرها لكافة المحافظات وخاصة مناطق الأرياف لتنميتها والتشجيع على السكن فيها ويمكن القول ان التحول الديموغرافي، آثار عميقة على المجتمعات والبيئات والمدن والمؤسسات في جميع المجتمعات الانسانية، وتبدو آثار التغيير متعددة الابعاد. فقد تفاقم من عدم المساواة والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من مستويات الهشاشة والتوتر وتنامي صناعة التهميش الإنساني. وكانت الفئات المعرضة للمخاطر، مثل النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة ومن يعيشون في المناطق المكتظة والعشوائيات واحزمة وجيوب الفقر الأكثر تضرراً، ما يزيد من مساحة الصعوبات التي تواجهها هذه الفئات في الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما في البيئات الحضرية كالرعاية الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية وغيرها، وهذا يتطلب تطبيقات عملية وإنسانية ذكية للتخفيف من آثار التحول على السكان.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان سياسات العراق التعليمية والمناخية والسكانية قد أصابها نوع من الاربك حالها حال القطاعات الأخرى و ذلك بسبب اضطراب الأوضاع السياسية والاجتماعي والاقتصادية وغيرها لما تعرض له العراق من حروب وهجرة واحتلال ونزوح، كل هذه الأسباب كانت عاملا مهما لتراجع مستوى التعليم في العراق وبالتالي أصبحت مدخلات التعليم لا تتناسب مع مخرجاته، اما فيما يخص المناخ في العراق فإن ضعف الجانب التنفيذي وعدم تطبيق القانون بالشكل الصحيح والدليل على ذلك وجود العديد من المخالفات البيئية والتي من شأنها زيادة حدة التغيير المناخي مثل تجريف الأراضي الزراعية والبساتين فضلا عن عدم وجود استراتيجيات واضحة في قطع المياه والذي يشكل من اهم القطاعات المتأثرة بقضية التغييرات المناخية في العراق، وكذلك أثرت هذه العوامل على عدم وجود سياسة سكانية واضحة تعمل على تنظيم نمو السكان وفقا للموارد المتاحة وعلى المدى الطويل كون اتباع سياسة جيدة تتطلب وجود ظروف ملائمة لذلك والنمو السكاني يتأثر بمؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة وعلى المدى القصير لذلك يلاحظ ان تغيير نمو السكان في العراق لم يكن كبيرا رغم تغيير السكانية فيه.

المصادر

صدام عبد الستار رشيد، السياسات العامة التعليمية في العراق، الواقع والحلول المقترحة، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص 263

سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي انموذجا) المركز العربي الديمقراطي، دراسة بحثية، القاهرة، فبراير ٢٠٢١



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

- مهني محمد إبراهيم غنايم، السياسة التعليمية والتطبيقية والمواطنة، مجلة الثقافة والتنمية، المجلد الأول، العدد ١٢٧، القاهرة، ابريل ٢٠١٨، ص ٤
- اكرام عبد الستار محمد ذياب، تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي عشر في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية، جامعة الزقازيق، العدد ١٧، مصر، ٢٠١٨، ص ٣٦٦
- محمد الربيعي، هل من ضرورة لأصلاح التعليم العالي في العراق، جامعة دبلن، ايرلندا، بحث منشور على شبكة العلماء العراقيين في الخارج، 2010.
- فصيل محمد عليوي، مشكلة التعليم في الوطن العربي (العراق نموذجا)، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد 8، 2018، ص 341
- فراس جاسم موسى، الواقع التربوي والتعليمي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص ٧
- حسين صالح السباعوي، ازمة التربية والتعليم في العراق، مقال منشور على موقع مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢٢
- انجي احمد عبد الغني مصطفى، الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد الثالث، يوليو: ٢٠١٩، ص ١٥٣
- مروان محمد عيود، سياسات المناصرة المناخية في العراق، الواقع والطموح مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2023، ص ٣-٤
- عزام علوش تحويل تهديدات تغيير المناخ الى فرص، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2023، ص ٣
- ضفر عبد مطر التميمي، عقيل حمدان عباس، تداعيات التغير المناخي في تهديدات ثوابت الامن الإنساني (العراق نموذجا)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2023، ص ٩
- احمد خضير حسين، التغير المناخي في العراق، المخاطر المصاحبة وطبيعة الاستجابة لها، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص ١٣-١٤
- حقائق حول مناخ العراق وسلامة امه المعهد النرويجي للشؤون الدولية-معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2022، ص 4
- حسين عذاب عطشان، السياسة السكانية في العراق وأثرها في النمو السكاني له للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، المجلد 14، العدد ١، ٢٠١١، ص ١١
- سهاد كريم عبد الرضا، السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الامن الغذائي في العراق، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد ٢٣، ٢٠١٦، ص ٦٤٣-٦٤٤
- فراس عباس البياتي، الحرب والسكان دراسة تحليلية لأسباب الحرب، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٤، العراق، ص ١٧
- عدنان ياسين مصطفى، التحول الديموغرافي والمتغيرات الاجتماعية في العراق، منظمة العمل الدولية، ط١، أيار 2022، ص ١٣-١٤
- عدنان صبيح ثامر، المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي مسارات العراق في مواجهه النمو السكاني، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ط١، العراق، ابريل ٢٠٢٣، ص ٢٣-٢٤
- حيدر نعمة بخيت، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٣، ص ٣١-٣٢-٣٣



واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق

ا.م.د. كمال حسين ادهم

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

الملخص

التغيرات المناخية المتطرفة التي شهدتها العراق وكل دول العالم اثرت بشكل سلبي على الواقع الصحي والاجتماعي وحتى الاقتصادي للعراق والمعروفة عنه تاريخياً بلد زراعي، وهذه التغيرات المناخية والبيئية بكل الانعكاسات ضغطت على العراق شعباً وحكومة والذي دفع الحكومات العراقية الى السير في طريق السعي للسير مع التوجهات العالمية لمجابهة هذه التغيرات والكوارث البيئية والمناخية في العالم هو غير مستقر سياسياً بالأساس، فالعراق وما يعانيه من ازمات حقيقية تمثلت بشح مياه نهري دجلة والفرات بكل ما تمثله من تأثيرات بالغه في تفاقم على مدن وريف العراق من الشمال الى الجنوب مع حقيقة ان هذه المشكلة المتعلقة بالمياه مشكله شحة المياه وتحديدا هي مشكلة يشترك فيها العراق مع كل دول العالم العربي والشرق اوسطي الى جانب الضغوط التي تنجم عن تزايد النمو السكاني والتطور الصناعي وازدياد الطلب على الماء وهما يزيد من الضغوط على المجال الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي في كل دول العالم فبالنسبة للعالم العربي يعتمد بشكل اساسي في انتاج الغذاء على مساحه زراعيه قطريه تمثل اربعة اضعف مساحه الزراعات المروية المنتجة في العالم العربي، وهو ما يكون سبباً في السعي للبحث: واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق.

اولاً: أهمية الدراسة : تأتي أهمية بحث واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق من :

ضرورة التعرف الحقيقي على واقع تأثيرات التغير المناخي في حياة العراقيين والتي وصلت الى مستويات بالغة الخطورة في الحياة اليومية للمواطن سواء في الريف او الحضر.

محاولة التعرف على الجهود الحقيقية التي سعت من خلالها الحكومات العراقية المشكلة بعد العام 2005، والتي هو وفق اعراف واهداف النظام البرلماني المعمول به ف العراق بكونها حكومات تشكلت بعد انتخابات برلمانية ديمقراطية أي هي حكومات جأة من رحم الشعب وتتلمس معاناة الشعب.

محاولة البحث تشخيص التحديات والمعوقات التي تقف امام تحقيق التنمية في العراق والتي كانت من المساهمات في غياب الحلول الناجعة للتصدي لواقع التأثيرات السلبية للتغير المناخي في العراق.

ثانياً: هدف البحث: من اهداف بحث واقع تأثيرات التغير المناخي على التنمية في العراق محاولة رصد وتشخيص السياسات التي اتبعتها الحكومات العراقية في السعي لتحقيق تنمية في العراق والتأثير السلبي للتغير المناخي كواقع عالمي علي سياسات تحاول تطبيق وتحقيق التنمية في البلاد.

ثالثاً: اشكالية البحث: تتحد اشكالية البحث في الدور السلبي للتغير المناخي على واقع الحياة في العراق وواقع تحقيق واكمل التنمية في العراق.

رابعاً: فرضية البحث: يتقدم بحث واقع تأثيرات التغير المناخي على التنمية في العراق من افتراضات اسهام فشل بعض السياسات الحكومية في تحقيق تنمية زراعية في العراق مع التراجع الحقيقي بعد العام 2003، لواقع الزراعة والصناعة كانت له اسهمه في تفاق الازمة المناخية في العراق.

خامساً: مناهج البحث: اعتمد البحث على مناهج التحليل النظمي عبر قراءة القوانين والتشريعات المحددة للتنمية وكذلك محاولة التعرف على فحوى تصريحات المسؤولين تم الاعتماد على مناهج تحليل المضمون.

سادساً: هيكلية البحث: واقع تأثيرات التغير المناخي على التنمية في العراق، الذي انقسم الى مبحثين حيث تطرق المبحث الاول: عن التغير المناخي وتأثيراته في العراق، والذي يسعى لفهم طبيعة التغيرات المناخية التي طرأت على العراق، و المبحث الثاني: السياسات الحكومية لتحريك التنمية في العراق يكون عبر طبيعة استجابة الحكومات العراقية والقوانين والسياسات المبذولة لمواجهة التغيرات المناخية ومحاولة المحافظة على البيئة في العراق، مع المقدمة والخاتمة.



ان من متطلبات التي يشترط توفرها للتقليل من الاثار السلبية لتغير المناخ والتي انعكست على ارتفاع درجات الحرارة وازدياد نسب التلوث من العواصف الترابية، وهو ما انعكس على كل دول العالم ومنها العراق، بنسبة اكثر واعلى من باقي دول العالم فعلى مستوى العالم يعد العراق من مجموعة الدول الاكثر تضرر من تغير المناخ، ومن أهم ما تسبب في تراجع المناخ في العراق هي مجموعة من المسببات والتي يتصدرها حرق الوقود الأحفوري، وارتفاع درجات الحرارة والتي تسببت بتغير الواقع الجغرافي في العراق وازدياد مساحات الاراضي الزراعية والتي تحولت الى مساحات من الصحراء والتي تهدد امكانية بقاء العوائل الريفية في عموم محافظات العراق في اراضيهم الزراعية المتصحرة وكذلك تراجع المياه في كل من نهري دجلة والفرات، وهو ما يتسبب في كثير من الازمات الاقتصادية والاجتماعي من تراجع الانتاج الزراعي للعراق والهجرة من الريف الى المدينة لطلب العيش والرزق الذي انعدم في الريف العراقي والذي يتطلب البحث والتمحيص

اهمية البحث: ان ما يتسبب به حالة التغير المناخي لكل دول وشعوب العالم وعلى وجه الخصوص الشعب العراقي والدولة العراقية من ازمات في الانتاج الزراعي والهجرة من الريف المنهك الى المدن المكتظة يستدعي البحث في واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق

هدف البحث: يسعى بحث واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق الى محاولة معرفة المسببات السياسية والاجتماعية لواقع التغير المناخي لدولة العراق.

اشكالية البحث: الدولة العراقية المثقلة بالكثير من المشاكل والازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأتي حالة التغيرات المناخية العالمية ليضيف واقع وازمة جديدة لشعب ودولة العراق.

فرضية البحث: من الاسهامات السلبية والتي تسببت في ازدياد مشاكل وازمات العراق هي عدم وجود سياسة حكومية وثقافة مجتمعية حقيقية للتصدي لواقع التغير المناخي المتطرف في العراق من الماضي وحتى الحاضر.

منهجية البحث: اعتمد بحث واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق على المنهج الاحصائي ومنهج التحليل.

هيكلة البحث: تم تقسيم بحث واقع تأثير التغير المناخي على التنمية في العراق الى مبحثين: المبحث الاول: التغير المناخي وتأثيراته في العراق للتعرف على مسببات ومؤثرات التغير المناخي المتطرف على العراق، اما المبحث الثاني: السياسات الحكومية لتحريك التنمية في العراق للتعرف على محاولات التصدي للواقع المناخي المتراجع للعراق مع مقدمة وخاتمة.

المبحث الاول: التغير المناخي وتأثيراته في العراق

التغيرات المناخية المتطرفة في العالم كانت لتأثيراتها حقيقة وواقع عالي وشديد التأثير في تفاقم مشكلة شحة المياه وتحديد مناطق العالم العربي الى جانب الضغوط التي تنجم عن تزايد النمو السكاني والتطور الصناعي وازدياد الطلب على الماء وهما يزيد من الضغوط على المجال الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي في كل دول العالم فبالنسبة للعالم العربي يعتمد بشكل اساسي في انتاج الغذاء على مساحه زراعية مطرية تعتمد على تساقط الامطار والتي تمثل اربعة اضعف مساحة المناطق والمساحات الزراعية المروية المنتجة في العالم العربي وهما يهدد الانتاج الزراعي بشكل عام بسبب التذبذب الحاصل في تساقط الامطار، وهنا لا يمكن التغاضي عن ان اكثر من نصف مساحة البلدان العربية هي اراضي جافة او حتى شديدة الجفاف بحيث انها غير صالحة للإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية الصعبة وندرة المياه وقد اظهرت نتائج الدراسات الى انخفاض انتاجية معظم المحاصيل الاساسية ذلك ان مساحات الزراعة المطرية بتذبذب فيها الانتاج بشكل كبير من عام الى عام بشكل يتناقص معه معدل الانتاج السنوي بشكل ملحوظ¹، فالواقع البيئي للعراق ولكل منطقة الشرق الاوسط شديدة الاهمية وتحديد كيفية ادارة الموارد المائية والتي تراجعت كثيرا بسبب التغيرات البيئية، فالدول العربية ككل تعاني الشح في امداداتها المائية فنصيب الفرد في العالم العربي لا يتعدى الف متر مكعب من المياه سنوياً وتحديد الان فالمناطق بدولها العربية من اكثر بلدان العالم شحاً بمواردها المائية وفي باب البديل حتى المياه الجوفية يتم استخراجها بشكل يفوق طاقة الابار فتسبب بسحب المياه المالحة الى مكامن مياه الشرب المحاذية لشواطئ البحار، لتسهم في زيادة المشاكل البيئية وبالتالي تقليل معدلات سقوط الامطار في المنطقة لتتشابك كل هذه العوامل البيئية والسياسات المتبعة لمعالجتها الى تدهور التربة وتحديد بسبب الافراط الشديد في الرعي وهو الذي يتسبب في تراجع مساحات الاراضي القابلة للزراعة الى جانب تدهور الشواطئ وتلوث البحار وبالتالي اضمحلال الثروة السمكية ومن ثم ضياع التنوع الحيوي وتدمير الموئل الطبيعي، بسبب تراكم المواد الكيميائية والنفايات وارتفاع معدلات غاز ثاني اوكسيد الكربون نتيجة زيادة

1 مخامرة زياد(2014)، الوعي البيئي المفقود والمستقبل الموعود، التنمية الانسانية العربية في القرن الحادي والعشرين أولوية التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية. منتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيروت، ص409-414.



انبعاثات حرق انواع الوقود الاحفوري¹، بكل هذه النتائج البيئية الكارثية على كل دول العالم ومنها العراق، وهو ما يتم رصد في الانتاج الزراعي للعراق وكل دول المنطقة، وهو ما كان له تأثير واضح للعامل الجغرافي والبيئي على الشعب العراقي فلتاريخ شهد ويشهد العراق تغير اجتماعي بشكل دوري فالكثير من التغيرات الاجتماعية والنزوح نتيجة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ فكانت الهجرات هي حاله مستمرة عبر تاريخ العراق ومن دون الرجوع كثيرا الى التاريخ البعيد ففي العهد الملكي هناك عدة مراحل للنزوح نتيجة الكوارث الطبيعية التي كانت مرتبطة بالمناخ، ففي البداية كانت المرحلة منذ 1921-1940، هل كانت هناك حركات واسعه من النزوح من مناطق الريف العراقي باتجاه المدن نتيجة تدهور الاراضي الزراعية وتدهور واقع التربة العراقية بسبب التملح وارتفاع نسبها في تربة المناطق الريفية، اما المرحلة الثانية 1940-1945، نتيجة الكوارث الطبيعية لاسيما الفيضانات التي حدثت في نهر دجلة والفرات في هذه الاعوام وهما دفع الى موجات نزوح كبيره نحو العاصمة بغداد لتليها المرحلة الثالثة 1957-1965، وهذه المرحلة عرفت تحديدا بالنزوح البيئي والتي شهدت اكبر نسب واعداد للسكان من محافظات العمارة والكوت والبصرة وانتقالهم الى بغداد حيث قدرت أعداد النازحين في تلك المرحلة الى 33,000 نسمة تقريبا ثم يأتي عام 1974-1975، لتتدخل الحاجات الاقتصادية فتؤثر على الواقع البيئي بسبب احتجاز المياه في سد كيسان التركي وسد الطبقة في سوريا وهما ادى الى ازمة مياه نهر الفرات والتي ادت الى موجة هجرات كبيره من السكان من حوض الفرات الاوسط الى المناطق الاخرى بحثا عن عمل وخلال اخذ 1980-1990، بسبب الاوضاع الأمنية في العراق نتيجة الحرب حدثت موجات نزوح اخرى اما المرحلة التي تلتها 1991-2002، في خلال هذه المرحلة والتي تزامنت مع الحصار الاقتصادي للعراق الا انها لم تخلو من كارثة بيئية تمثلت في تجفيف الاهوار من قبل الحكومة العراقية عام 1993، مما دفع سكانه الى النزوح الى الناصرية والبصرة وبغداد ومدن العراقية اخرى²، فالتغيرات المناخية المتطرفة ذات التأثير السلبي تشكلت والتحقّت بيئية العراق ومناخه و كانت حاضرة بشكل حقيقي وجدي وخطير في عقد التسعينات من القرن الماضي فالتلوث في الهواء والماء والتربة بلغ معدلات بالغة الخطورة مع حرب الخليج الثانية 1991، حيث شهد العراق وكل العالم اكبر كارثة نفطية في التاريخ لم تختصر تأثيرها على العراق والكويت والدول المجاورة وانما وصلت تأثيراتها الى مدينة موسكو من حيث المناخ والطقس فالانحباس للأمطار في اليمن كان نتيجة احتراق كميات كبيرة من النفط تكونت 300، بحيرة نفطية كبيرة أذ بلغت نسبة النفط فيها اكثر من 4,000,000 برميل نفط محترق وكانت الحرارة الناتجة عن هذه الحرائق تعادل 86 مليار واط مع انبعاثات بغاز ثاني اكسيد الكربون بلغت 1,9 والذي يساوي الانبعاث العالمي بنسبة 2% لهذا الغاز من احتراق الوقود الاحفوري والكتلة العضوية وانبعاث عشرين مليون طن متري من غاز ثاني اكسيد الكبريت نتيجة الكميات الكبيرة من السخام والنفط الغير المحترق على شكل غبار النفطي انتقل الى مناطق بعيدة ومع هذا لم تنتهي فصول البيئة والمناخ في العراق اذ كان للأسلحة المستخدمة في الحرب التي احتوت من اليورانيوم المنضب في كل الحربين حرب الخليج الثانية 1991، والثالثة 2003، باتت ابعادها الخطيرة تتضح في تلوث الهواء والماء والتربة فكل هذه الحقائق البيئية الخطرة حاضره لتبلغ التقديرات لنسبة التلوث التي اصابته ارض العراق 11% مقارنة بالعام 1987 بسبب الحروب واستخدام الأسلحة الكيماوية وتخفيف الاهوار جنوب البلاد³، هذا لحال العراق الخاص، وعالمياً تأثيرات المناخ خلال العقد الاخير بانته تأثيراتها المتطرفة وبشدة على كل دول العالم فتأثيرات الاحتباس الحراري وارتفاع درجات حرارة الكوكب والتي كان مؤتمر الامم المتحدة في مدينة غلاسكو واحدة من سلسلة من المؤتمرات العالمية والتي بينت بحقيقة كون كل العالم منشغل حالياً بكل جوانب تغير المناخ مثل العلم، والحلول، والإرادة السياسية للعمل، والمؤشرات الواضحة للعمل المناخ⁴، فهذا التوجه ما تأكد كحقيقة في تقرير الموارد العالمي المنشور عام 1992، والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة والتي يشترط ان تحقق الاستدامة يجب على هذه التنمية ان لا تتجاهل ضوابط ومحددات البيئة كما ان على هذه التنمية ان لا تؤذي او تدمر الموارد الطبيعية ولا تستنزفها كما يشترط على الاستدامة تحقيق تطور الموارد البشرية⁵، وهو ما هيى القاعدة الفكرية عالمياً للتصدي للمشاكل والازمة العالمية للتغير المناخي مع الاعتماد كذلك على النشاط عالمي لمواجهة التغيرات الاخيرة امام

1 آرثر ليون دال، البيئة والاستدامة في الشرق الاوسط(11)، اعداد وتحرير سيروس روحاني، بهروز ثابت، رياح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الازمة، الانفراج، التحول، ترجمة : جمال حسن، دار الساقي، ط201، لبنان، ص315-317.

2 م.د. وراق محمد رحيم، النزوح والهجرة في العراق: دراسة في الاسباب والاثار، مجلة دراسات دولية، العدد 88، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2022، ص136-138.

3 هاشم نعمة، وضع البيئة في العراق، مجلة ميزوبوتاميا، العدد 10، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، تشرين 2006، ص64-65.

4 الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الاطراف (cop26) معاً من اجل كوكبنا www.un.org/ar/climatechange/cop26

5 ا.د. كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، حصاد البيان، العدد 15، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، كانون الثاني - شباط- اذار 2018، ص222.



كل دول العالم الا ان ما يحدد مدى المقدرة على مواجهة أي مشكلة من جملة الازمات والمشاكل التي تواجه كل الانسانية في كل القارات هو مدى مقدرة الدول والشعوب على اعتماد العلم والمعرفة وتطويرهما في مواجهة هذه الازمات البيئية وهنا لا يمكن تناسي مدى ضعف وضآلة دور العراقي والانسان العربي في كل المنطقة العربية في المشاركة في هذا الباب من العلم واستثماره في حل المشاكل والازمات ليس الان ولكن منذ عقود مضت، فعلى الرغم من مرور عقود على الاستثمارات والجهود الضخمة التي بذلتها الحكومات العربية في مجالات البنى التحتية من تربيته والصحة والنقل والزراعة للحصول على دخل من مواردها الطبيعية الا ان هذه الجهود لم تكن مناسبة لتصل الى مستوى مقبول اذا ما قورنت بدول مثل كوريا والصين التي حققت انجازاتها الى في تحسين موقعها فقبل عقود مضت كانت بعض الدول العربية وتحديداً قبل عام 1960، تسبق كل من كوريا والهند في نتائج البحث والتطوير المحسوب على اساس الفرد من عدد السكان فعند المقارنة يلاحظ التفاوت الهائل بين البلدان العربية لكنها جميعا تقع في مرتبه ضعيفة مقارنة ببلدان الصناعية ومتقدمة فمثلا كانت نتائج البحث في البلدان العربية مجتمعه عام 1967، تبعا لمعيار ISI للبحوث المنشورة عالميا كان ينتج كل الدول العربية 465، بحثا منشورا فهذا الرقم صغير جدا ومتواضع اذا ما قولنا بنتاج عدو الدول العربية اسرائيل في ذلك العام والذي بلغ 1125، بحثا منشورا والى وقت قريب وصل النتائج مجموعه البلدان العربية عام 2010، الى 29,725 بحثا عالميا منشورا وحتى من جانب تأسيس منظمه علميه وطنيه تعنى بالبحث العلمي لم تقم اي دولة عربية بتأسيس منظمه علميه وطنيه يمكن ان تمكن علمائها واقتصاديينها من الاندماج العضوي في النظام العالمي اي ان الدول العربية كلها ضعيفة المستوى في النتاج العلمي عالميا¹، فهذا الواقع المتردي كانت له نتائج على وجود نقص حقيقي ليست في البحوث العلمية المتعلقة بالمياه والزراعة وانما أيضاً لافتقار الى وجود النظام الشامل تدعّمه فالوطن العربي يقع في منطقه جرداء وامدادات المياه في الوقت الحاضر ومستقبلا ستستمر وتشكل مشكله رئيسيه في معظم البلدان العربية بالإضافة الى ان القطاع الزراعي في البلدان العربية كثيرا ما يعد هو رب العمل الرئيسي او الاقتصاد الاول للبلاد فالبلدان العربية بشكل عام هي مستورد رئيسي للغذاء والمنتجات الزراعية وهذا يتطلب ان هناك سيكون الكثير من الجهد من اجل زياده مردودات والإنتاجية للعمل الزراعي، لاسيما وان من الممكن ان يكون هناك أنقص او حتى التقليل من الخسائر او ضائعات الزراعية وتحسين كفاية استخدام الماء²، فالترابط بين التنمية والنشاطات الاقتصادية في الدولة ترابط طردي فمع نمو النشاط الاقتصادي تنمو التنمية، فواقع الاقتصاد وكسب العيش في العراقي البلد النامي هو نفس مصادر العيش في باقي بلدان العالم النامي حيث يكون الاعتماد بدرجة اساسية على الموارد الطبيعية كمصدر اساسي للدخل فهناك العديد من افراد المجتمع يعتمدون بكسب معيشته بالاعتماد على الموارد الطبيعية وهي حالة عالمية فتشير الاحصائيات الى ان نسبة نصف سكان العالم لا تزال مرتبطة بشكل مباشر في سبل عيشها اليومي بالموارد الطبيعية المحلية فنسبة كثيرة من هذه الموارد الطبيعية تتسلسل من الوقود الاحفوري والزراعة والرعي وصيد الاسماك والمعادن والاشخاب والغابات وهذه المصادر بكل الاحوال تعتمد بشكل اساسي على المناخ³، فالتهديدات الجدية التي بدأت تتفاقم منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي كانت اوضح صورها عن طريق تراجع مساحات الاراضي المخصصة للرعي بنسبة 1,67 %، سنوياً لتبرز المشكلة اكثر وضوحاً في منطقة شمال سوريا والعراق من خلال تأثير الجفاف مؤثرا على انتاج القمح والشعير وهم اكثر بشكل حقيقي على الامن البشري وحتى على ضعف العلاقات الاجتماعية وهم ادى الى نزوح مئات العمال الزراعيين والمنتجين في الاراضي التي تعرضت الى مخاطر التقلبات المناخية⁴، انا العراق مع امكنة معالجة ازمة المياه الحالية لا يمتلك الكثير من الخيارات فتعرض استمرار التقليل من التدفقات المائية من قبل الجانب التركي على نهريه دجلة والفرات وقله هطول الامطار عن مستويات الطبيعية في العراق نذير بحدود كارثة بيئية كبيرة متمثلة في جفاف الاهوار وهجرة السكان من المناطق الريفية وبالتالي نزوح الفلاح عن ارضه الى جانب الصعوبات التي واجهها السكان في جنوب العراق من هلاك العديد من الاراضي الزراعية بعد ان وصل العراق الى مرحلة متقدمة في السنوات السابقة من خلال استثمار الاراضي الزراعية لسد بعض الحاجات البلاد من المواد الغذائية كالحنطة والشعير والارز فبسبب هذا الاجراء التركي يحرم العراق من كثير من الامكانات

1 أنطوان زحلان، حال العلم والتقانة في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد 436، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، حزيران 2015، ص55-56.

2 أنطوان زحلان، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة، المستقبل العربي، العدد 307، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ايلول 2004، ص96.

3 وديد عريان، تغير المناخ ودوره في تفاقم العنف والاستقرار والنزوح، المستقبل العربي، العدد 484، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، حزيران 2019، ص68.

4 عريان وديد (حزيران 2019)، تغير المناخ ودوره في تفاقم العنف والاستقرار والنزوح، العدد 484، حزيران 2019، ص79-81.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

الزراعية¹، وبما ان العراق يعتمد بشكل اساسي على النشاط الاقتصادي الزراعي المصدر الثاني لاقتصاد العراقي بعد المستخرجات من الثروة النفطية، وهذا الاقتصاد حالة كحال كل دول المنطقة العربية، هذا النشاط الاقتصادي الزراعي والذي تراجع بشكل واقعي خلال عقد مضت فواقع الاقتصادي الصعب وتراجعت بالنتيجة على كل العراق والتنمية في بلاد الرافدين، فمن مظاهر تحقيق التنمية في البلاد هو التمكن من تحقيق الامن الغذائي ولكن ما يشهده العراق ككل الدول العربية التي تعاني العجز الغذائي لأسباب شتى منها ما يتعلق بالزيادة السكانية ونقص المياه التغير المناخي، والعديد من الازمات التي يعاني منها الاقتصاد الزراعي في العراق القطاع الاقتصادي الالهم والاكثر مساهمة في الناتج المحلي والتنمية في البلاد وهو ما يستدعي استقراء نسب وارقام في نتائج ومسببات التنمية ونتائج تراجعها على الانتاج الزراعي في العراق :

العجز الغذائي لسنة 2014-2015			
نسبة نمو القوى العاملة الزراعية في العراق للعام 2015-2014		0,7-	
المساحات الجغرافية والمزروعة	5268,50	نصيب الفرد من المساحة الجغرافية هكتار 1,18	نصيب الفرد من المساحة المزروعة هكتار 0,14
التراجع في مساهمة الزراعة وفي الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج الزراعي	228 دولار	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي 5,5

المصدر: كابي الخوري، الملف الاحصائي الرقم (140) العجز الغذائي في البلدان العربية : مؤشرات مختارة، المستقبل العربي، العدد 478، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، كانون الاول 2018، ص 166-169.

فهذا الانحسار للمساحة المزروعة في العراق جاء بسبب الكثير من التراكمات والتي بدأت تظهر بشكل جلي في السنوات الأخيرة فمع انخفاض مستويات الامطار الهائلة في فصل الشتاء تسببت سياسات دول الجوار في حصر مناسيب المياه للنهر النابغة من اراضيها حيث وصلت نسبة التقليل من كميه المياه الداخلة للعراق بنسبه 70%، من قيل كل من الجارتين تركيا وايران وهما عرضا خلال مده سنتين وتحديد في 2021-2022، الى جفاف مناطق الشاسعة من احوار جنوب البلاد وتعرضها للتصحّر الذي تسبب في مشاكل اجتماعيه واقتصاديّه عبر ترك سكنت الاحوار من المزارعين ومربي الماشية مزارعهم وقراهم والانتقال الى المدن وهم يؤكد العواقب الوخيمة على واقع المناخ في العراق والذي تحدد وفق تصنيفات المناخ الدولية من بين اكثر خمسه دول في العالم تأثرا بالتغير المناخي وتداعياته البيئي على السكان مهما تطلب دعو البنك الدولي للعراق باعتماد تنميّه اكثر اخضرار ومراعاة البيئة لمواجهة التحديات المناخية²،

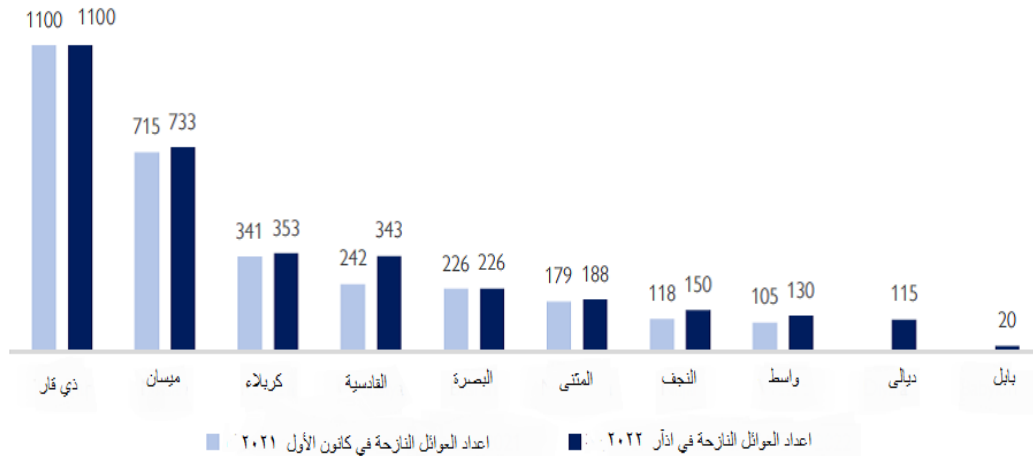
وهو ما اسهم في حدوث نزوح للعوائل الى تعتمد الاقتصاد والانتاج الزراعي في محافظات العراق الجنوبية والوسطى :

1 ايمن عبد الكريم حسين، شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي، حصاد البيان 16، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نيسان -ايار - حزيران 2018، بغداد، ص 170.

2 فاضل النشمي، بلاد الرافدين تخسر 70% من حصصها المائية بسبب سياسة دول الجوار جنوب العراق قلق من انحسار مياه دجلة والفرات جريدة الشرق الاوسط، العدد 16162، طبعة ابريل، 27 شباط 2023.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين



اعداد العوائل النازحة بسبب تغير عوامل المناخ في المحافظات العراقية اذار 2022

Resource : IOM IRAQ. MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE IN IRAQ. www.aideznousaaid.com/2024/02/how-does-climate-change. P13

وهو ما حذر منه تقرير منشور حددت بان منطقه الهلال الخصيب الممتدة من العراق وسوريا الى لبنان والاردن وفلسطين سوف يفقد جميع سمات الخصوبة وقد يتلاشى قبل نهاية هذا القرن بسبب تدهور الامدادات المائية في الانهار الرئيسية مع حلول عام 2025*، عالمياً الامن الغذائي كمفهوم تغير بشكل كبير فالأصل كانت النظرة التقليدية للامن الغذائي بشكل عام هي زراعيه متعلقة بالزراعة اصلا اما الان فهي تدخل ضمن واجب المجتمع كامله كشعب والسياسات الطاقة فكلهما يكون لهما بالغ التأثير على الامن الغذائي والسياسات الزراعية فمن المتوقع لمدى ربع قرن القادمة ستكون هناك زياده تقدر بثلاثة مليار انسان حتى العام 2050، وغالبية هذه الزيادة ستكون في دول تعاني اساسا من نقص المياه ومشاكل السيطرة على السكان وهو ما يستدعي الموازنة بين انتاج الطعام والتوسع السكاني والتخطيط للمشاريع الزراعية فالتغير المناخي بتأثيره على قاعده انتاج الغذاء ستكون اكثر تعقيدا وهما يتطلب الاشتراك في العمل بين وزاره الطاقة ووزارة الزراعة والامن الغذائي من اجل الموائمة بين سياسات الطاقة والامن الغذائي وهما سيكشف الكثير من الحقائق في قطاع انتاج الغذاء هو الاختبار الاول الذي يبين مدى مقدرة (الفقاعة الاقتصادية) العالمية من مواجهة الكوارث البيئية كالأعاصير والعواصف المدمرة وموجات الحرب الشديدة التي تتسبب بمقتل الكثير وتدمير مناطق انتاج الاسماك عالميا كذلك توسع المناطق الصحراوية داخل القارات وبين تصاعد مستويات البحار وهما قد ينتج موجات من اللاجئين قد تصل الى ارقام فلكيه ربما عشرات الملايين²، فالتغيرات المناخية هي حقيقة وواقع متفق عليه عالميا فكوارث المناخية المتطرفة

1 مجموعة من الباحثين والعلماء، كارثة تغير المناخ تهدد الوطن العربي والعالم، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2010، ص 21.

*العراق من بين مجموعة اكثر الدول تضررا من التغيرات المناخية ففي تقرير مجموعه اجهزه الاستخبارات الامريكية والتي تم رفع السرية عنها فالتغيرات المناخية وعلاقتها بالامن القومي حتى العام 2040 اشارت الى ان العراق مع 11 دولة اخرى في منطقتين من العالم هما وسط افريقيا ودول جزر المحيط الهادي الصغيرة واسيا معرضه للخطر بشكل خاص في مجالات الطاقة والغذاء وامكانيه الوصول الى المياه العذبة والرعاية الصحية وبالتالي فهي تتدرج بتوترات مهدده للامن القومي وقد حدد هذا التقرير ان المناخ سيؤدي الى تفاقم التوترات الدولية لا سيما في البلدان الفقيرة التي ستكون اقل استعدادا للتكيف مع التغيرات المناخية ونتائجها مما يترك هذه الدول ومنها العراق فريسه لعدم الاستقرار والنزاعات الداخلية. ينظر: مصطفى محمد راضي، ملامح التغير المناخي في العراق، مجلة البحوث النيابية، العدد 5، مجلس النواب العراقي دائرة البحوث، 2023، بغداد، ص 48.

LESTER R.BROWN. Deflating the Worlds Bubble Economy.Global Issues 08-09.ANNUAL 2 EDITIONS.McGrawHill Higher Education.2008-2009.p47.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

والتي يطلق عليها بالمخاطر يستشعر خطرها وتزايدها من حيث الشدة والتكرارية بوتيرة غير معهوده تاريخيا وهما قد يمثل سببا من اسباب التسارع والتزايد النزاعات بسبب دور العوامل البيئية مع التركيز على الغبن الناشئ من تزايد ندره الموارد المتجددة ودور العوامل الاقتصادية بدافع الجشع المحرك الرئيسي للنزاعات في العالم¹، وبشكل واضح مع تلمس الروح الانانية في المحافل الدولية والتي تسعى الى تحقيق مصالح بلدانها على حساب البيئة وباقي دول العالم فخلال مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ المعقود في جنوب افريقيا نهاية عام 2011، تلمس العالم اجمع المقاربات المناخية التدميرية لكل من الولايات المتحدة والصين اكبر مطلقين للغازات المسببة الاحتباس الحراري في غلاف الكرة الارضية فالولايات المتحدة الدولة بأكبر اقتصاد عالمي لا تريد الالتزام لاتفاقية ملزمة قانونياً اما الصين المطلقة لنسبة 26%، للغازات* في الغلاف الجوي اسهمت مع الولايات المتحدة في تعطيل التوصل لاتفاق دولي جديد فهي كذلك لا تريد اطار دولي صارم للانبعاثات الغازية لتعلق ذلك بالسيادة الوطنية²، الولايات المتحدة تطلق 6 مليارات طن من ثاني اكسيد الكربون في الجو وهذه الغازات المطلقة لا تحترم الحدود منتشرة في كل ارجاء العالم وتزداد معها مخاطر الاحتباس الحراري ليرتفع مع مستوى سطح البحر الى اكثر من متر ونصف مهددا الكثير من المناطق الساحلية في ارجاء العالم³، وهو ما تحدث الرئيس الامريكي عن مخاطر تغير المناخ قائلا ((ازمة المناخ تشكل تهديداً وجودياً)) ليلحق هذا التهديد للبلاد بالإعلان على منصة تويتر ان ادارته اتخذت اجراءات غير مسبوقة من اجل مكافحة تغير المناخ بينما نشطاء المناخ يصرون على

1 وديد عريان، م.س.د، ص69.

*تتبادل كل من الصين والولايات المتحدة التهم بشأن المسؤولية عن واقع الاحتباس الحراري العالمي في الصين تطلق 30% من الغازات بينما الولايات المتحدة 15% وتظل الولايات المتحدة هي الملوث الاقدم والاكبر من حيث عدد السكان وهما فسر ترحيب الدول الغربية بالعودة الى مضامين اتفاقيه باريس بشأن التقليل من الانبعاثات الحرارية، فالولايات المتحدة تعرف بان المعرقل للتواصل الى الاتفاق العالمي بسبب تأثيرات حملته اللوبي الامريكي للنفط الذي يتمتع بنفوذ على النظام السياسي فلوبي تمكن من حظر وتعديل العديد من النصوص المتعلقة بالسياسة المناخية للولايات المتحدة وكان وراء رفض الولايات المتحدة لاتفاقية كيوتو. ينظر: د. فتحي بولعراس، قمة المناخ القادمة في ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسية، السياسة الدولية، العدد 230، مؤسسة الاهرام، مطابع الاهرام التجارية، قليوب جمهورية مصر العربية، اكتوبر 2022، ص93-94.

** اما بالنسبة للدول النامية ومنها العراق الذي لا يتحمل سوى جزء قليل من مسؤوليه انبعاثات الغازات الدفيئة وذلك ان معظم الدول النامية ومنها العراق لا تنتج بمجموعها سوى 5% من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري ومع ذلك فالتأثيرات الاكثر وطئه تقع على هذه الدول النامية فهناك اشارة الى ان الادارة السيئة والتبذير والزيادات السكانية هي من العوامل الاضافية المفاقمة لآثار الجفاف التي تضرب دول العالم بسبب التغير المناخي تعاني منطقة الشرق الاوسط والشمال افريقيا الحجم الاكبر من المعاناة ام باقي مناطق دول العالم حيث اثرت التغيرات المناخية على نقص المياه مع وجود فوارق صارخة اذ ان منطقه الشرق الاوسط واشبال افريقيا تضم 6% من اقبال سكان العالم واقل من 2% من الموارد المائية المتجددة في العالم بينما لا تتجاوز في مجموعة انبعاثاتها من الغازات الدافئة سواء 2.4% على مستوى العالم. ينظر: مصطفى محمد راضي، م.س.د، ص49.

2 شكراني الحسين، تقرير عن: مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ، المستقبل العربي، العدد 397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، اذار 2012، ص221-222.

3 الانبعاثات ثاني اكسيد الكربون في ولاية تكساس على سبيل المثال والتي يبلغ عدد سكانها 22 مليون نسمة تزيد على مجموع الانبعاثات المطلقة من 120 دولة نامية يزيد اجباري سكانها اكثر من مليار نسمة وهوما دفع الولايات المتحدة العزوف عن توقيع بروتوكول كيوتوم فاي اجراء لتلافي المخاطر الناجي معا تزداد اطلاقات الغازات سيرتب اعباء على صناعات السيارات والبتترول للفهم. ينظر: جوزيف أي. ستيجليتز، ترجمة فايزة حكيم. أحمد منيب، كيف نجعل العولمة مثمرة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة. مصر، 2009، ص183-190.



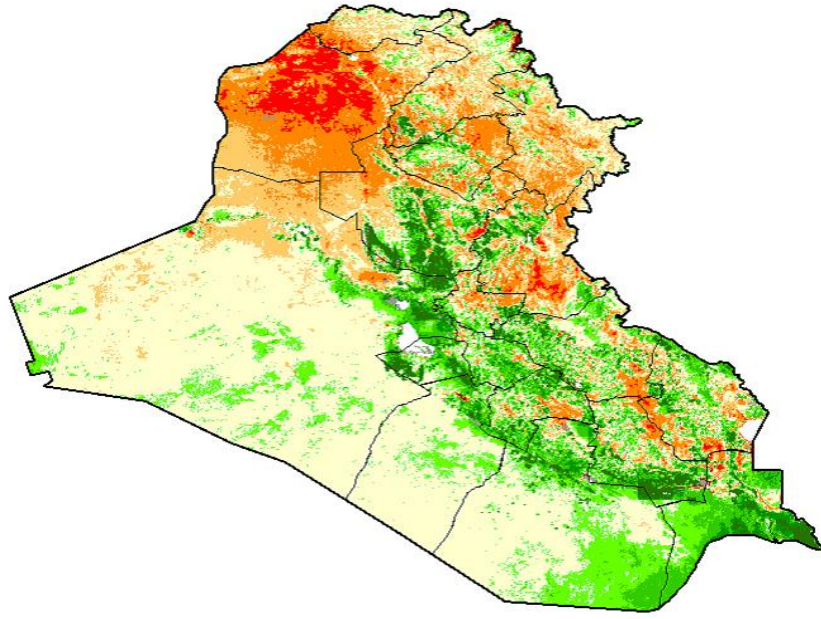
ان الاجراءات التي اتخذتها ادارة جو بايدن لا تليي الحاجة ولا تكبح الخطر القائم¹، وحال العراق هو الاكثر تضرراً فالتقديرات شديدة الواطئة على واقع العراق وتحديدات التهديدات التي أساسها المناخ و المياه في العراق فنقص المياه يوصف بأنه الاخطر منذ بداية الحضارة في العراق مهدداً مليونين انسان في جنوب البلاد من الحرمان من الكهرباء والحرمان من مياه الشرب فمع الرجوع الى التقديرات والنسب في الناصرية رابع اكبر مدن العراق انخفضت التغذية بالكهرباء الى لسنه 50%، بسبب الهبوط السريع في مناسيب نهر الفرات ليقفل معها عمل التوربينات في السد ليحدد باثنين بدل اربعة ليتلو بعد ذلك موسم شتاء جديد لكن بمستوى منخفض من الامطار وصلت الى نصف المعدل السنوي لتصاب الصناعة والزراعة بالشلل وهم دقن قوس الخطر من قبل مدير التخطيط في وزاره الزراعة صلاح عزيز قائلاً ((ان اراضي العراق الزراعية كانت على مدى 4000، عام غنية بالقمح والارز والشعير... وكانت الاراضي كلها تشتغل بنسبة 100%، اما في هذا العام تراجع استغلال الاراضي الى اقل من 50%، ومعظم محاصيلها مشيراً، اننا لا نستطيع هذا العام تأمين حتى 40%، من الطلب على فاكهه العراق وخضروات²))، فمعدلات التغير في درجات الحرارة اثرت بشكل سلبي على البيئة للعراق بمستوى عام :

1 بايدن يحذر من تهديد وجودي بسبب تفاقم أزمة المناخ، صدى البلد، السبت 29 يوليو 2023، www.elbalad.news/5861593/

2 صلاح عزيز مدير التخطيط في وزارة الزراعة العراقية، نقلاً عن: مارتن تشولوف، النقص في المياه يهدد مليوني شخص في الجنوب العراقي، ترجمات المستقبل العربي، العدد 369، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، تشرين الثاني 2009، ص 172-173.

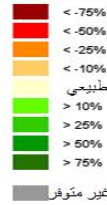
*ادت انخفاض مستويات الاطلاقات المائية لنهر الدجلة والفرات الى مشاكل بيئية معقدة منذ فترة طويلة فالانخفاض مستويات مياه نهريه والفرات دفع الى رداءة نوعية المياه حيث ازدادت الاملاح الذائبة في مياه النهريين كذلك المواد الصلبة الاخرى بسبب زيادة تركيز الاملاح نتيجة انخفاض التصاريح عن معدلاتها الطبيعية فعلى سبيل المثال قبل اكثر من اربعة عقود في العام 1990، كان تركيز الاملاح المذابة في مياه نهر الفرات عند الحدود العراقية لم يتجاوز 450، جزء بالمليون لكنه ارتفع في العام 2011، الى 1375، جزء بالمليون في حين ازدادت التراكيز في مياه نهر دجلة من 250، جزء بالمليون الى 375، جزء بالمليون فهذه التراكيز من الاملاح عالية للغاية لا تصلح للري بل انها تحولت لتكون مصدراً لملوحة التربة وانخفاض انتاجيه الاراضي الزراعية وقد ادت ضعف الاجراءات المتخذة حماه البيئة من التلوث الصناعي والنفايات والزراعة والاستخدام فحتى الزراعة اسهت رداءة نوعية المياه بوسائل مختلفة كالمواد الكيميائية الناتجة عن الاسمدة والمبيدات المستخدمة في النشاطات الزراعية ومن جانب ثاني الانشطة الصناعية التي تسببت في زيادة المواد الصلبة المذابة في المياه والملوثات السامة كالنفايات السائلة ومخلفات الوقود وحتى مخلفات الانسان من الانشطة الصحية (المجاري) النفايات الصلبة والسائلة حيث ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار 17%، في مياه نهر الفرات بعد قيام تركيا بتركيز برنامج سياساتها المائية الامر الذي اثر على تغير طعم المياه بسبب المواد العضوية والصلبة الناجمة عن المخلفات الصناعية او الزراعية او البشرية وهما ادى الى ارتفاع درجات الحرارة المائي بسبب عمليات تبريد محطات الطاقة الكهربائية والذي هدد الثروة السمكية في مياه النهريين كل هذه المسببات ادت الى انخفاض مناسيب المياه السطحية وصعوبة تصفية مياه الشرب وهما ادى الى انتشار الامراض الوبائية فالصورة القادمة بحاله التلوث كل واحد لتر من المياه الملوثة يقوم بتلويث 4-6، م من المياه الجيدة وهما عن التخلي العراق عن 80% من الاراضي والتي تشكل 50% من الاراضي الزراعية. ينظر : م.د. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الاوسط(العراق انموذجاً)، العدد 117، سلسلة دراسات استراتيجيه، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2011، ص 46-47.

*يعد نهري دجلة والفرات من اطول الانهار في منطقة الشرق الاوسط ومن اكثرها اهميه بالنسبة للعراق وسوريا و تركيا مياه كلا النهريين مختلفة فنهري دجلة اشد ملوحة من نهر الفرات حيث لا يمكن استغلالها بكميات كبيره سواء للري او للشرب وحتى الاستخدام المنزلي فمن باب قله تدفق المياه لكلا النهريين تريد تركيا السيطرة واستغلال النهريين وهما كان له تأثير على ضعف الامن الغذائي والزراعي والصناعي للدول العربية فالمياه لكل الاحوال رهان استراتيجي مستقبلي وقيمه متزايدة الامر الذي يستدعي بل ورد سياسات وخطط للحفاظ على الموارد والحقوق المائية العربية وحمايتها والاهتمام بتنميتها كرصود الموارد وتعزيز المعلومات والبيانات الخاصة بالمياه وزيادة الموارد المتاحة والحفاظ على نوعية المياه وحمايتها من انواع التلوث والترشيد في استخدامها ورفع كفاءه استخدام الموارد المائية،



التغير المناخي في العراق
معدلات التغير المناخي لعام ٢٠٢٢

التغيرات المناخية المتطرفة



منظمة الغذاء والزراعة
التابعة للأمم المتحدة

النظام العالمي للتحذير المبكر GIEWS

Resource : IOM IRAQ. MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE
IN IRAQ. www.aideznousaaidier.com/2024/02/how-does-climate-change.P.9

فالتغير المناخي من أول صوره في العراق نتيره على امدادات المياه في العراق* الذي له مسار طويل في جانب التوقيع الاتفاقيات الدولية والمفاوضات مع الدول المجاورة لأجل تأمين حصته المائية لا سيما ان اتفاقية هلسنكي لعام 1966 لا تكاد تحوي اي تصور للكيفية التي يمكن بها الوفاء بالتزامات الموقع عليها بالنسبة للدول المشتركة على الانهر الدولية كما حال نهري دجلة و الفرات أذ ان تركيا لم تصادق على الاتفاقية وحتى مع الالتزامات التي تعهدت بها تركيا عام 1987 على اساس الاكتفاء بكميه 500 متر مكعب في الثانية من مياه الفرات عند الحدود السورية ومع الزيادة الاستهلاك بشكل كبير جدا عجزت الاتفاقية عن التقريب بين وجهات النظر بين الدول الثلاثة تركيا و سوريا والعراق بشأن تقاسم استغلال مياه النهرين وهو ما أدى الى استمرار اجواء الريبة وانعدام الثقة ووجود تربه خصبه لنمو الصراعات وهنا لا يمكن نكران ان العراق هو الدولة الأكثر تضررا لاعتماده الكبير على الري وهو ما جعل كل من العراق وسوريا في حينها الاعتماد على اسلوب الضغط المالي عن طريق التحرك لعدم توفير الغطاء المالي بشأن بناء سد اتاتورك في حينها ولا يغيب عن البال ان هناك سابقة كثيره حول انتاج الطرق الدبلوماسية والقانونية من اجل حل ازمة المياه في نهري دجلة والفرات فمن عام 1962- 1992 عقدت 23 اتفاقية واجتماع ولجنة بين الدول الثلاثة* وكل هذه الاجتماعات لم تتمكن من الوصول الى تحديد اتفاقية شاملة حول تقاسم المياه بين الدول الثلاثة¹، مع حقيقة ادراك انخفاض الكميات الواردة من المياه الى العراق يؤدي بكل الاحوال الى زياده مساحات المناطق الصحراوية فما يتم حجب من مياه عن العراق عبر السدود التركية سيؤثر كما من نوعاً للمياه فكما ذكر سابقاً تتسبب زياده تراكيز الاملاح في مياه نهري دجلة والفرات الى تأثيرات سلبية على النشاط الزراعي في العراق ما يؤدي الى ترك الاراضي وهجره المزارعين لأراضيهم نتيجة عدم الانتفاع منها بسبب

ينظر: شكراني الحسين، المياه العربية : بين التشرذم العربي ولأطما الاجنبية، المستقبل العربي، العدد 500، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، تشرين الاول 2020، ص325-326.

1 يوسف الجهماني، الاعمال الكاملة 7 تركيا والشرق الاوسط سوريا-المياه- اسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2009، ص103-104.



تراجي منتجاتها فضلا عن انقطاع المياه المناطق معينه وشحتها في مناطق اخرى وهو ما ادى الى ازدياد عامل التصحر التي تفعل فعلها في العراق بسبب كونه اصلا في مناطق جافة تتخفف فيها معدلات الامطار السنوية اقل من 250، ملم وهذه مشكله طبيعيه تؤثر على نمو الغطاء النباتي(عشب ونباتات متنوعه)¹، فالواقع يشير الى ان حاله العجز المائي المزمّن التي لا تهدد العراق فحسب وانما كل المنطقه العربيه فمن المتوقع ان ترتفع نسبه العجز المائي في المنطقه العربيه من 25%، الى 37%، عام 2030، في حين تتخفف المياه بنسبه 10% في الانهر الطبيعيه* بسبب تغير المناخ والجفاف استمرار هذا العجز والنقص في المياه تهدد بان تصل المنطقه الى تعداد مناطق جافه واراضي شبه قاحله كما ان اتساع النطاق الطلب على المياه سيستمر بالتزايد ليشمل العديد من الانهار في المنطقه العربيه وتحديدًا نهر الفرات وهما يهدد سكان المناطق الحضاريه الاخرى بالنمو الى التعرض الى النقص الحاد في المياه الى جانب الفقر في المياه للمناطق الريفيه²،

المبحث الثاني: السياسات الحكوميه لتحريك التنميه في العراق

فحسب المنصوص عليه في دستور الدوله العراقيه لعام 2005، حسب ماده 32، حول ما يخص الحقوق الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه، والماده 33، التي نصت لكل فرد الحق في العيش في ظروف سليمه وكذلك تكفل الدوله بحمايه البيئه والتنوع الاحيائي والحفاظ عليه³، وهذه النصوص الدستوريه هي توجه يجد ما يدعمه مع التغيرات المناخيه الى اصابه العالم فالتوجه الاممي عبر التقرير البنك الدولي للعراق والذي اعتبر المستقبل سيكون العراق بحاجه اكبر الاستجابه للاحتياجات كثيره فتحديدا في العام 2040، في العراق بحاجه الى مبلغ 233، مليار دولار للاستثمار لسد الحاجات التنمويه الاكثر الحاحا في البلاد فيما هو بحاجه الى نموذج تنميه اخضر والشامل الاعتبار ان العراق هو من بين اكثر خمسه دول عرضه لعواقب التغير المناخي وفق تقديرات الامم المتحدّه، فالبنك الدولي يعطي الاساس التحليلي لمعالجه الاحتياجات الانمائيه الاكثر الحاحا في العراق فتكلفه تحول البلاد الى اقتصاد اقل اعتمادا على الكربون يناقش فرص واصلاحات تهدف الى اتباع نموذج مراعاة للبيئه في العراق حسب تقديرات هذا التقرير يواجه ثلاثه تحديات اساسيه: تحدي المياه، تحدي التصحر، تحدي تلوث الهواء فالاقتراح بالسلطات بالاصلاحات فالعراق يمتلك الموارد وما هو لازم لمواجهه هذه التحديات، من بين الاجراءات الطارئة التي ينبغي على العراق القيام بها وضع حد للنقص في الكهرباء لاسيما عبر انهاء حرق الغاز المصاحب لا نتاج النفط واستخدامه في انتاج الكهرباء كذلك تحديث نظام الري واعاده تأهيل السدود والحد من اعتماد قطاعه الصناعه والزراعه وقطع النفائات على الكربون وتحسين توزيع المياه واعاده استخدام المياه الصرف والصحي وزياده الاعتماد على الزراعه الذكيه فالتحدي امام العراق يتمثل في الاعتماد الكلي على النفط والتحول الى اقتصاد اكثر تنوع ان يقودها القطاع الخاص والذي سيعتمد على خلق فرص العمل وبناء راس مال بشري المتوازي مع بناء القدره

1 م.د. حامد عبيد حداد، م.س.ذ.ص78.

* من مسببات هذا التراجع في منسوب مياه الانهر غي العراق هو عدم تمكن الحكومات العراقيه على مدى قرن مضى وهو ما تأكد بحاله الفشل من التوصل الى توقيع اتفاق ملزم مع الجارتين تركيا وايران يضمن حقوق بلاد ما بين النهرين بشكل دائم، حيث يبلغ إجمالي معدل الاستهلاك لكافة الاحتياجات في البلاد نحو 53 مليار متر مكعب سنويا، بينما تقدر كمية مياه الأنهار في المواسم الجيدة بنحو 77 مليار متر مكعب، وفي مواسم الجفاف نحو 44 مليار متر مكعب، وإن نقص واحد مليار متر مكعب من حصه العراق المائية يعني خروج 260 ألف دونم من الأراضي الزراعيه من حيز الإنتاج، ينظر: مناف الجنابي، العراق بلا انهار عام 2040.. هذه قصه أزمة المياه، 2019/1/14، شبكة الجزيرة، www.aljazeera.net/politics/2019/1/14/

2 منذ نهاية عقد الثمانينيات القرن الماضي بالنسبة لمناطق ومساكنات الرعي تراجعت مساحتها بنسبه منخفضه من 495، مليون هكتار الى 205 ملايين هكتار عام 2009، طبقاً لخارطة الغطاء الارضي وتراجعت بنسبه متحركة من مليون هكتار الى مليون هكتار عام 2009، في منطقه بين النهرين والتي تشمل سوريا والعراق. ينظر: وديد عريان، م.س.ذ.ص79. * وديد عريان، م.س.ذ.ص70.

3 البيئه في الدساتير العراقيه، مجله ميزوبوتاميا، العدد 11، مركز دراسات الامه العراقيه، عراقي 4377، نيسان 2007، ص114.



على الصمود امام مواجهه التغير المناخي¹، فمناخ العراق ينقسم لعدة اقسام بحسب المناطق فالوسط والجنوب مناخ صحراوي في الشتاء معتدل وصيف حار جدا بينما جبال كردستان في الشمال تمتاز بالشتاء بارد ممطر فهذا التنوع المناخي تمتلك الدولة تنوع واسع في اوقات السياحة فما عند درجات الحرارة العالية افضل اوقات السياحة الداخلية في العراق هي فصلي الربيع والخريف باستثناء شمال شرقي وشمال غربي البلاد اما في الوسط والجنوب فدرجات الحرارة تتحسن بين تشرين الثاني ونيسان (ستة اشهر)، فمع قدوم اشهر الصيف الحار في الوسط والجنوب يتحول الى اهتمام الى شمال شرق العراق بمناخه المعتدل²، فالتغير المناخي يحتوي على تفاعلات معقدة ومتغيرات ذات اثار متنوعه كما يجب ان تتضمن السياسات والاجراءات الحكومية المطلوب ان تتصدى للتغير المناخي والتقليل من اثره على فهم كيفية تشكل انماط المخاطر وتأثيرات عمله التغير المناخي والتخفيف من اثرها والتكيف مع نتائجها فمن المؤقت انما تغير وتبدل من مناخ في العقود الاخيرة تسبب في اثار واسعه على النظام الطبيعي والبشري لكل العالم وهذا ما خلص اليه تقرير فريق الحكومي الدولي لتغير المناخ لعام 2012، وعام 2014، والذين ركز على ان التأثير البشري كان السبب الاساسي لحدوث الاحتباس الحراري منذ منتصف القرن العشرين وتهديد تغير المناخ واستمرت التصاعد لتأثيراته المتطرفة على النظم الطبيعي والامن البشري فما يواجهه العالم العربي من تحدي في المناخ والموارد الطبيعية حيث اوجد المناخ باقيه طوال الوقت الا انه رغم ذلك هناك بعض الامثلة التاريخية المتمثلة بنمو حضارات وثقافات في المنطقة العربية اوجدت من المناخ اساسا لقاء لتقافه بيئية، وفي الوقت الراهن اسهم تسارع التغير السلبية في المناخ الى تعرف كل المنطقة العربية الى مخاطر الكوارث واتجاه صفات الارض الى التدهور وضعف الامن الغذائي والمائي³، اذ فرض التصحر في العراق خلق مساحات جديدة من القفار التي هي مصادر للعواصف الرملية والترابية فمن خلال دراسة اثبتت ان العواصف الرملية والترابية التي هبت على العراق من 2001، الى 2012، مثلت من مجموعها نسبة تصل الى 39%، هي عواصف مصدرها مناطق وقفار حديثه التصحر فالمناطق الزراعية التي تم اهمالها خلال عقود الاخيرة تحولت الى اراضي قاحله وتحديدا في المناطق الشمالية من العراق بالقرب من الحدود السورية فالأسباب الرئيسي الى ترك هذه المناطق والمساحات الزراعية هو الجفاف والحروب المتتالية ونقص الموارد المائية المتاحة فأصبحت مصادر الانبعاث الغبار والرمل⁴

فهنا تكون قضايا الحفاظ على البيئة من التلوث والاحتباس الحراري والعيش ببيئة نقيه اولى مهام اي دولة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤشرات التي يتوجب على اي دولة تحقيقها من اجل الحفاظ على مستوى مرضى من التنمية الى جانب بأفضل يجب ان تكون في قضايا رئيسيه كتحقيق عدالة التوزيع والمشاركة في اتخاذ القرارات والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من الحكومات المتعاقبة في ابواب الصحة العامة والتعليم وتوفير السكن اللائق للمواطن الى جانب الحفاظ الحقيقي على البيئة من التلوث وتوفير المياه العذبة بكميات مناسبة للمواطن مع الارتقاء بمستوى الاداء للبنى الارتكازية والتخلص الصحيح من النفايات بطريقه امنه ومعالجه التصحر والجفاف والارتقاء بالقطاع الزراعي⁵، فلا يمكنني أنكار تأثير الوضع السياسي على البيئة في العراق فالترجع البيئي الواضح للعراق في ضوء التدوير الذي قام به تنظيم داعش للبنى التحتية ودفن النفايات الخطرة والسامة في الاراضي العراقية وتحديدا في المناطق التي كانت خاضعه لسيطرته اضافته الى العمليات العسكرية المتكررة داخل الاراضي العراقية وما اصاب شبكات واحواض الصف الصحي و ابار المياه الى جانب الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية⁶.

اولا: التنمية التي يمكن ادراكها في العراق الى جانب طرقها في استنهاض القيم الوطنية اولا والعمل على الوسائل السياسية والدبلوماسية وكل السبل التي توفر النهوض في الواقع الاقتصادي هناك جانب مهم اخر يعتمد على تأكيد على

1 بغداد، الشرق الاوسط، البنك الدولي : العراق بحاجة الى نموذج تنمية أكثر اخضراراً، جريدة الشرق الاوسط، 16087، الاربعاء 2022/12/14.

2 احمد حسن علي، تحفيز القطاع الخاص لتطوير السياحة الداخلية في العراق، حصاد البيان، 16، نيسان - ايار - حزيران 2018، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص28.

3 نفس المصدر اعلاه، ص72-74.

4 علي مريدنجاد، نعمت كريمي، باريسا أ. اريا، الاقاليم المتصحرة حديثا في العراق و المناطق المحيطة بها :المصادر الجديدة لجزيئات الغبار في العالم، حصاد البيان 4، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تشرين الثاني -كانون الاول 2015، بغداد، ص100-101.

5 ا.م.د، دينا جواد مطلق، الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2005 التحديات واستراتيجيات المواجهة، دراسات دولية، العدد 91، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2022، ص143.

6 نفس المصدر اعلاه، ص148.



الدور الاستراتيجي للغذاء وتزايد اهميه الاقتصاديه من حيث تأثير الاقتصاد الوطن كذلك الظروف المحيطة بالعراق اي الاقتصاد من الخارج فالتطورات اللي تحدث على الساحة الدولية لها تأثيراتها على العراق فهنا لا يمكن انكار وجود دور مهم في استخدام استراتيجيه ضغط جديده وهي استراتيجيه الغذاء التي استخدمت من قبل بعض الدول كوسيله للضغط والترويض ليس فقط للدول الساعيه للتنمية الشامل الافعال بل حتى على مستوى العلاقات بين القوى الدولية الكبرى في مساهمه الغذاء تتخذ خطورة متزايدة على مستوى العالم سيما وانها اتخذت كوسيله والسلاح الامر الذي يدعم الضرورة الى الاجسام الفعلي والجاد في تطوير الزراعة وانتاج الغذاء كجزء مهم من استراتيجيه التنمية ولتحقيق شروط تنفيذ هذه التنمية اصلا في العراق الا ان مع الاسف الفجوة لا سالت واسعه بين الامكانيات الوطنية في انتاج الغذاء والحاجات الانيه والمستقبلية لهذه السلع الاساسية فعند اجراء مقارنة بسيطة يمكن ملاحظة ان نسبة نمو في استهلاك الغذاء تتجاوز نسبة النمو في انتاج هذا الغذاء وهنا يتضح الخطر الحقيقي فزيادة السكانية اعلى من امكانيات الدولة لإنتاج الغذاء وهذه الازمة والمشكلة ليست حكرا على العراق فتحدثت التقارير الدولية الى ان هناك الملايين من سكان الكره الارضية يواجهون الموت البطيء بسبب المجاعة وسوء التغذية¹، ومن ما لا شك فيه اعتماد التنمية وحتى استمرار العيش في العراق على المياه بنحو اساسي فالعراق حاله حال كل دول العالم لا يستطيع العيش والتنمية دون وجود الماء فمشكله الشح المياه يمكن ان تحل عن طريق الاستفادة من تجارب الدول الاخرى عبر ضخ المزيد من الاستثمارات في مجال البنى التحتية لتزويد من نطاق امدادات المياه ليتمكن العراق كغيره من الدول التي نجحت في هذا المجال عبر توفير وتوزيع كميات من المياه الامتداد الدولة².

ثانيا: وضمن الاطار المؤسسي لخدمة توجه الدولة نحو التقليل من مخاطر التغير المناخي والبيئي لا يمكن انكار دور مراكز التعليم المستمر وتطوير المهني في الجامعات العراقية كمصدر من من مصادر المعلومات واكتساب الخبرات وتعزيز القدرات في المجتمع ومؤسسات الدولة في مواجهه التغير المناخي فهي مراكز تعنى به رفع كفاءه الافراد في المجتمع اولا ورفع مستوى اداء المؤسسي لمؤسسات الدولة، ثانيا مع توفير خدمه الاستشارات وما كانت احتياجات المجتمع المستجدة³.

ثالثا: لا يقتصر الامر على ضرورة ايجاد بديل للطاقة النفطية وما يترتب عليها من انبعاثات فاعتماد العراق على الطاقة الاحفورية بشكل عام قد يكون فيه خدمة لعملية التنمية، الا انه مضر بالتنمية المستدامة التي من اولى شروطها وواجباتها عدم الحاق الضرر بالبيئة وهنا يظهر مفهوم الطاقة الحيوية كداعم حقيقي في تحقيق التنمية المستدامة في حال ذهب التوجه الى الاعتماد عليه⁴، فالتلوث لجمع مكونات البيئة بمواد ومركبات وغازات لها تأثيرات مؤذية وسيئة على الطبيعة والبيئة والصحة العامة بسبب عدم تطبيق وتنفيذ القوانين والتشجيعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر المياه والهواء والتربة وقلة الوعي البيئي والفساد الاداري وعدم فعالية اجهزة ومعدات جمع النفايات والمخلفات الى جانب كل هذا ما قامت به دول الجوار من سياسات مائية متجاوزة على حصة العراق المائية الامر الذي ادى الى تراجع مساحه الاراضي الزراعية في العراق الصالحة للصراعات ومن ثم تراجع الانتاج الزراعي والاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة مما فاقم التحديات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة للعراق حيث زادت بذلك مساحات التصحر وتدهور الغطاء النباتي للتربة وسوء استخدام الاراضي الزراعية وكذلك تحولها الى اراضي سكنية وبشكل عشوائي اضافته الى تراجع كميات الامطار والرياح الجافة وارتفاع درجات الحرارة التي زادت من نسب التبخر وهو ما زاد من الامراض⁵، اما الجهود الرسمية للحكومة العراقية اعلن وكيل وزارة البيئة العراقية أن العراق يعول كثيراً على المؤتمر (كوب28) والذي أقيم في دولة الامارات بسبب اهتمام العراق بإقرار الالية التعويضية للدول النامية عن اضرار التغير المناخي، فالعراق يعاني "الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي الزراعية وتقلص المساحات الصالحة للزراعة بسبب قلة المياه وتأثير التغيرات المناخية وسياسات دول المنبع لأنهر الداخلية الى الاراضي العراقية، أدت إلى تضرر العراق بشكل كبير جداً، حيث نفقت إلى 50%، من الأراضي التي كانت صالحة للزراعة، والعراق يعول كثيراً على هذا المؤتمر إذا ما تم الالتزام بمقرراته ووفق

1 عمر علي زند، الاقتصاد والتنمية...أم...التمية والاقتصاد، الحوار والانماء، العدد 14، مركز كركوك الوطني للحوار والانماء الاجتماعي، العراق - كركوك صيف 2009، ص7-8.

2 حيدر الخفاجي، أزمة المياه العراق..تحديات وحلول، حصاد البيان 15، مركز البيان للدراسات والتخطيط، كانون الثاني - شباط - اذار 2018، بغداد، ص33.

3 ا.م.د. عامر كامل احمد، دور الجامعة في المجتمع، المرصد الدولي، العدد 15، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول 2010، ص57-58.

4 نهلة احمد ابو العز، صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، شباط 2015، ص66.

5 ا.م.د، دنيا جواد كاظم، م.س.ذ، ص152.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الأنهرين

الآلية التي استحدثت بها، سيساعد الكثير من الدول المتضررة من آثار التغيرات المناخية في الحصول على التمويل وزيادة مرونتها ومجابهة تأثير هذه المتغيرات، من ضمنها العراق¹، فالحكومة العراقية الحالية اتخذت سياسات مع اعلان رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني في مؤتمر العراق للمناخ عن الآثار الكارثية للتغير المناخي على العراق وشعبة مع نزوح سبعة ملايين مواطن من مناطقهم، حيث اطلق مبادرة زراعة خمسة ملايين شجرة ونخلة من خلال برنامج لمواجهة التغيرات المناخية والذي اتخذ تسمية (رؤية العراق 2030)، كما لخص كل الآثار البيئية على البلاد قائلا ((التغيرات المناخية التي تمثلت في ارتفاع معدلات درجات الحرارة وشخ الأمطار وازدياد العواصف الغبارية مع نقص المساحات الخضراء، هددت الأمن الغذائي والصحي والبيئي والأمن المجتمعي))، ليحدد الاولويات الوطنية لحكومته في خفض الانبعاثات والاعداد لاستراتيجية وطنية بيئية وحماية التنوع البيولوجي للعراق، ورئيس الوزراء العراقي أكد في نفس الوقت على ضرورة مراعاة واعتماد بنود التعاون الدولي في الادارة المشتركة لأحواض الانهار العابرة للحدود وضرورة الحفاظ على حقوق الدول المتشاطئة، وحذر من مخاطر الانفراد بالتحكم بالمياه في دول المنبع يسهم في زيادة هشاشة الدول في مواجهة التغيرات المناخية².

الخاتمة

مع ما شهده العراق من تغيرات مناخية وبيئية سلبية خلال الثلاثة عقود الاخيرة والتي اثرت بشكل كبير جدا على الاقتصاد العراقي على اساس ان بلاد وادي الرافدين هي منذ بدايات التاريخ تعرف على انها بلاد امتلكت ارض زراعية خصبة، ومع ما تعرض له العراق من ارتفاع درجات الحرارة وتحديد في فصول ارتفاع درجات الحرارة وشحة المياه، وكذلك ازدياد نسب التلوث من العواصف الترابية، فالعراق يعد من البلدان الأكثر تعرض للظواهر والنتائج البيئية السلبية والمتطرفة على مستوى العالم و بنسبة أكثر وأعلى من باقي دول العالم فعلى مستوى العالم يعد العراق من مجموعة الدول الأكثر تضرر من تغير المناخ، فهذه الظواهر المتطرفة ومسبباتها والتي يتصدرها حرق الوقود الأحفوري، وارتفاع درجات الحرارة والتي تسببت بتغير الواقع الجغرافي في العراق وازدياد مساحات الاراضي الزراعية والتي تحولت الى مساحات من الصحراء والتي، والتي تسببت بهجرة الكثير من العوائل التي كانت تمثل أساس ساكني الريف العراقي بسبب تراجع مصادر العيش في الريف وهجرة هذه العوائل الى المدن ما تسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية وضغط متزايد على الخدمات العامة والبنى الارتكازية في حواضر المدن، وهو ما دفع الحكومة العراقية الى الاهتمام بمعالجة المشاكل المرتبطة بتراجع مستوى المناخ في العراق على الرغم من التوجهات السلبية لدول الجوار من خلال خفض نسب تدفقات المياه للأنهار الداخلة الى العراق، وفي مجال ما يمكن ان يستفاد منه يمكن للحكومة العراقية الاستفادة المكثفة من المياه في شط العرب والتقليل من المياه المهدورة منه، العمل على ايجاد بدائل للمياه السطحية عن طريق استخراج المياه الجوفية، اقامة مشاريع اروائية جديدة، انشاء خزان استراتيجي للمياه، الحل في مشكلة ملوحة المياه، كما ان الحكومة العراقية الحالية اطلق مبادرة زراعة خمسة ملايين شجرة ونخلة من خلال برنامج لمواجهة التغيرات المناخية والذي اتخذ تسمية (رؤية العراق 2030).

المصادر:

اولا: الكتب العربية

يوسف الجهماني، الاعمال الكاملة 7 تركيا والشرق الاوسط سوريا-المياه- اسرائيل، ط2، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2009.

مجموعة من الباحثين والعلماء، كارثة تغير المناخ تهدد الوطن العربي والعالم، الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2010.

ثانيا: الكتب المترجمة

جوزيف أي. ستيجليتز، ترجمة فايزة حكيم. أحمد منيب، كيف نجعل العولمة مثمرة، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة- مصر، 2009.

ثالثا: الدوريات

البيئة في الدساتير العراقية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد 11، مركز دراسات الامة العراقية، عراقي 4377، نيسان 2007.

1 وكيل وزارة البيئة لرووداو : سنطلق مشاريع مهمة جدا خلال مؤتمر المناخ، رووداو، 2023/12/2،
www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/021220234

2 العراق.. اعلان استراتيجية مكافحة التغير المناخي (رؤية 2030)، اخبار الشرق، 13 مارس 2023،
asharq.com/reports/47435/. www



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

احمد حسن علي، تحفيز القطاع الخاص لتطوير السياحة الداخلية في العراق، حصاد البيان 16، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، نيسان – ايار – حزيران 2018،

ا.م.د. عامر كامل احمد، دور الجامعة في المجتمع، المرصد الدولي، العدد 15، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول 2010.

آرثر ليون دال، البيئة والاستدامة في الشرق الاوسط (11)، اعداد وتحرير سيروس روحاني، بهروز ثابت، رباح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الازمة، الانفراج، التحول، ترجمة: جمال حسن، دار الساقى، ط2001، لبنان

ايمن عبد الكريم حسين، شراكة المياه في المجاري المائية الدولية في ضوء القانون الدولي، حصاد البيان 16، مركز البيان للدراسات والتخطيط، نيسان – ايار – حزيران 2018، بغداد.

م.د. حامد عبيد حداد، دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الاوسط (العراق انموذجا)، العدد 117، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2011.

حيدر الخفاجي، أزمة المياه العراق.. تحديات وحلول، حصاد البيان 15، مركز البيان للدراسات والتخطيط، كانون الثاني- شباط – اذار 2018، بغداد

علي مريندج، نعمت كريمي، باريسا أ. اريا، الاقاليم المتصحرة حديثا في العراق و المناطق المحيطة بها: المصادر الجديدة لجزيئات الغبار في العالم، حصاد البيان 4، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تشرين الثاني – كانون الاول 2015، بغداد

شكراني الحسين، المياه العربية: بين التشرذم العربي ولأطماع الاجنبية، المستقبل العربي، العدد 500، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، تشرين الاول 2020.

_____، تقرير عن: مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ، المستقبل العربي، العدد 397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، اذار 2012.

ا.د. كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، حصاد البيان، العدد 15، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، كانون الثاني – شباط – اذار 2018.

أنطوان زحلان، حال العلم والتقانة في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد 436، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، حزيران 2015.

-----، كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة، المستقبل العربي، العدد 307، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ايلول 2004،

وديد عريان، تغير المناخ ودوره في تفاقم العنف والاستقرار والنزوح، المستقبل العربي، العدد 484، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، حزيران 2019، ص68.

عريان وديد (حزيران 2019)، *تغير المناخ ودوره في تفاقم العنف والاستقرار والنزوح*، العدد 484، حزيران 2019، ص79-81.

د. فتحي بولعراس، قمة المناخ القادمة في ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسية، السياسة الدولية، العدد 230، مؤسسة الاهرام، مطابع الاهرام التجارية، قلوب جمهورية مصر العربية، اكتوبر 2022.

مارتن تشولوف، النقص في المياه يهدد مليوني شخص في الجنوب العراقي، ترجمات المستقبل العربي، العدد 369، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، تشرين الثاني 2009.

مخامرة زياد (2014)، *الوعي البيئي المفقود و المستقبل الموعود، التنمية الانسانية العربية في القرن الحادي والعشرين اولوية التمكين*، مركز دراسات الوحدة العربية. منتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، بيروت.

مصطفى محمد راضي، ملامح التغير المناخي في العراق، مجلة البحوث النيابية، العدد 5، مجلس النواب العراقي دائرة البحوث، 2023، بغداد.

ا.م.د. دينا جواد مطلق، الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2005 التحديات واستراتيجيات المواجهة، دراسات دولية، العدد 91، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، تشرين الاول 2022.

عمر علي زند، الاقتصاد والتنمية... أم... التنمية والاقتصاد، الحوار والانماء، العدد 14، مركز كركوك الوطني للحوار والانماء الاجتماعي، العراق – كركوك صيف 2009.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

نهلة احمد ابو العز، صناعة الوقود الحيوي وأسعار المواد الغذائية في دول حوض النيل، المستقبل العربي، العدد 432، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، شباط 2015.

م.د. ورقاء محمد رحيم، النزوح والهجرة في العراق: دراسة في الاسباب والاثار، مجلة دراسات دولية، العدد 88، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2022.

هاشم نعمة، وضع البيئة في العراق، مجلة ميزوبوتاميا، العدد 10، مركز دراسات الامة العراقية، بغداد، تشرين 2006،

رابعاً: الجرائد والصحف

بغداد، الشرق الاوسط، البنك الدولي : العراق بحاجة الى نموذج تنمية أكثر اخضراراً، جريدة الشرق الاوسط، 16087، الاربعاء 2022/12/14.

فاضل النشمي، بلاد الرافدين تخسر 70% من حصصها المائية بسبب سياسة دول الجوار جنوب العراق قلق من انحسار مياه دجلة والفرات جريدة الشرق الاوسط، العدد 16162، طبعة اربيل، 27 شباط 2023.

رابعاً: الشبكة الدولية:

العراق.. اعلان استراتيجية مكافحة التغير المناخي (رؤية 2030)، اخبار الشرق، 13 مارس 2023، www.asharq.com/reports/47435/

بايدن يحذر من تهديد وجودي بسبب تفاقم أزمة المناخ، صدى البلد، السبت 29 يوليو 2023، www.elbalad.news/5861593/

وكيل وزارة البيئة لرووداو : سنطلق مشاريع مهمة جداً خلال مؤتمر المناخ، روداو، 2023/12/2، www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/021220234

الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الاطراف (cop26) معاً من اجل كوكبنا www.un.org/ar/climatechange/cop26

مناف الجنابي، العراق بلا انهار عام 2040.. هذه قصة أزمة المياه، 2019/1/14، شبكة الجزيرة، www.aljazeera.net/politics/2019/1/14

English resources:

LESTER R.BROWN. Deflating the Worlds Bubble Economy.Global Issues 08-09.ANNUAL EDITIONS.McGrawHill Higher Education.2008-2009.

IOM IRAQ MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE IN IRAQ. www.aideznousaaid.com/2024/02/how-does-climate-change.P.9

IOM IRAQ. MIGRATION, ENVIRONMENT, AND CLIMATE CHANGE IN IRAQ. www.aideznousaaid.com/2024/02/how-does-climate-change



المحور الرابع: العراق والبيئة الاجتماعية والثقافية والتنمية
دور العتبات المقدسة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030

م.م نور سمير محمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الملخص

ان للتنمية المستدامة عامل مهم ورئيسي لإدارة الكرة الأرضية من وجهة نظر اقتصادية بطريقة محكمة، إضافة الى ذلك ان الهدف الأساسي من وراء الاستدامة هو مراعاة الأجيال الحالية والمستقبلية في آن واحد، وبالتالي يجب على الجيل الحالي استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة حصة الجيل القادم. إذاً يجب الاهتمام بالبيئة لأنها أساس التنمية إذ ان هدر الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس النشاطات وستكون لها آثار مضرّة بالتنمية بشكل عام، بالتالي فقد عملت المنظمات والدول على وضع و من ثم تطبيق استراتيجيات مستدامة يكون لها دور في حماية الأجيال الحالية، وللعتبات المقدسة دور في المشاركة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، ويتجسد ذلك الدور في تحقيق هذه الأهداف مهما تنوعت أبعادها وجوانبها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية. ذاً فالهدف النهائي من التنمية المستدامة العمل على إيجاد توازن في النظام الاقتصادي بدون ان يحدث استنزاف في الموارد الطبيعية، مع مراعاة الامن البيئي.

الكلمات المفتاحية: العتبات المقدسة، التنمية المستدامة، الجانب التعليمي، الجانب الاقتصادي.

المقدمة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم كله وذلك من خلال تزايد القضايا المرتبطة بالإنسان والبيئة والصراع الدائم للسيطرة عليها والاستمتاع بمتطلبات الحياة لإشباع الرغبات الغير متناهية، وتحسين ظروف المعيشة بشرط على ان لا يزيد تحمل قدرة كوكب الأرض على ذلك، فضلاً عن ارتباط استخدام الموارد الطبيعية بضمان المحافظة على حقوق لأجيال القادمة، وترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية.

اذ لا يوجد أي شيء على وجه الأرض الا وله مدول يرتبط بالتنمية المستدامة مما جعل الدول تتخذ عدة إجراءات وسياسات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المتواصلة.

كما ان سعي الانسان المتواصل نحو التقدم التكنولوجي أثر في التنمية المستدامة وانعكس هذا على البيئة واصطدم بخطط وبرامج التنمية المستدامة وفرض تحديات حالت دون تحقيقها، اضافة الى ذلك ان ما يشهده هذا العصر من تحديات مختلفة تهدد الأجيال لإعطاء أهمية للتقدم الاقتصادي والاثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة.

لذلك نشط دور العتبات المقدسة من اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للأجيال المعاصرة، مع النظر بعين الأهمية للأخيرة. وذلك من خلال ما تسهم به من تحقيق التكافل الاجتماعي، و ركيزة هامة تحقق النمو الاقتصادي والتوازن البيئي فضلاً عن جملة من القيم المعنوية التي يؤصلها في المجتمع، والسلوك الإيجابية التي تستند بها البيئة.

وبالتالي فقد اصبح للعتبات الدور الكبير في التنمية ليشمل جميع مناحي الحياة العلمية والثقافية، والصحية، والاجتماعية، والإسكانية، والخدمية، والاقتصادية، والطاقة، والبنى التحتية، والامن الغذائي، والمائي... الخ، ليثبت جدارته في تحقيق مستويات عالية ومتقدمة من اهداف التنمية المستدامة كالكرامة الإنسانية، ومستوى معيشي لائق، والامن بجميع ابعاده المادية والمعنوية، بالإضافة الى التعليم الجيد والصحة، وإنصاف المرأة، وتشغيل الايدي العاملة.

إذاً في هذا البحث سنتحدث على دور العتبات المقدسة في تحقيق مستويات متقدمة لكثير من اهداف التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في العديد من تساؤلات وهي ما هو مفهوم التنمية المستدامة ؟ وما هي مبادئها واهدافها ؟ وهل للعتبات المقدسة دور فعال في تحقيق الأهداف ؟

فرضية البحث

للعتبات المقدسة دور فعال في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق من عدة نواحي منها : الجانب التعليمي كبناء المدارس وايضاً في الجانب الاجتماعي اذ ساهمت في سد الاحتياجات وتشغيل الايدي العاملة وبناء مساكن للعوائل المتعففة.

المبحث الأول / مفهوم التنمية المستدامة

اتفق العديد من العلماء والباحثين إلى تعريف هذا المصطلح وهو التنمية المستدامة، إذ أصبح من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية كذلك الأفراد



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

والجماعات، ولهذا سيتم في هذا المبحث توضيح مفهوم التنمية المستدامة من ناحية اللغة والاصطلاح، فضلاً عن استعراض مبادئه وأهميته.

المطلب الأول / تعريف التنمية المستدامة

أولاً / التنمية المستدامة لغةً :

ان مفهوم التنمية مشتق من الكلمة الفرنسية (Developer) والتي تعني التطور (1)، اما في اللغة الإنكليزية فأن كلمة (Development) تمتلك معاني عدة منها التقدم والإصلاح المرتبط بالتحديث "يرتبط التطور بفكرة التقدم المنبثقة عن الحداثة" (2).

اما في اللغة العربية فهي مصدر اشتق من الفعل نما أي زاد، ويعني الزيادة والكثرة ومنه ينمي ونماءً، وبهذا فالتنمية هي فعل النماء والعمل على حداثة (سواء في المال او غيره) (3)، وتأتي كلمة التنمية في قواميس اللغة العربية المختلفة كالنماء والزيادة والاكتثار فهي كلمة تعبر عن نفسها ولا تحتاج الى شرح او تفسير وان التنمية تأتي من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع آخر، نما المال أي ازاد وكثر(4).

اما عبارة الجزء الثاني من المفهوم ونقصد المستدامة في تعود الى ديم ومنه الديمة أي الدائم و الدوام والتواصل دون انقطاع للدلالة على الاستمرار والدوام نقول " دام الشيء سكن واستمر واستدام، استدامة تأتي فيه او طلب دوامه "(5)، ومجمل القول فأن الجذر الذي تعود اليه عبارة المستدامة يحيل على الدوام والتواصل والاستمرار مع العطاء على الدوام والتواصل والزيادة.

وتقابل عبارة المستدامة في اللغة العربية (Durable) في الفرنسية والتي تعني الاستمرار والدوام وهي من كلمة (Durare) وتعني البقاء على الدوام لزم من ما دون ان تتعرض للتلف او التغيير(6).

اذاً فأن مجمل القول " التنمية المستدامة " والتي هي ترجمة "Developpement Durable" في اللغة الفرنسية قد احالاً على معنى التطور المستمر او التقدم المستمر أي الزيادة والكثرة في الإنتاج دون انقطاع أي باستمرار، وهذا الاستمرار في الحاضر وفي المستقبل أي توفير ما يستحقه الجيل الحاضر مع مراعاة حق الأجيال اللاحقة.

ثانياً / التنمية المستدامة اصطلاحاً :

بدأ هذا المفهوم " التنمية المستدامة " يظهر في أواسط الثمانينات من القرن الماضي وذلك في خضم الاهتمامات المستحدثة والمتعلقة بالحفاظ على الطبيعة او البيئة. فيمكن القول بأنها عملية معقدة وشاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والايولوجية(7).

وبالتالي يمكن ان نميز بين العديد من المجالات للتنمية وهي(8):

التنمية الاقتصادية : وتعرف على انها تنصرف في جوهرها الى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

التنمية الاجتماعية : وتعرف على انها أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير، والعمل والحياة عن طريق وعي الناس بالبيئة المحلية من اجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطور المجتمع.

(1) نادر الفرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص ص 26-27.

(2) Rey Alain , Dictionnaire historique de la langue francaise , Dictionnaire de Robert , 1992 , p.574.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ط4، مج 14، دار الصادر، بيروت، 2005، ص 363.

(4) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983، ص 681.

(5) المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 300.

(6) Rey Alain , the previously mentioned source , p.637.

(7) واثق علي الموسوي، اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص46.

(8) المصدر نفسه، ص ص 48-49.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التلمين

التنمية السياسية : تعرف على انها مجموعة الأفكار التي يمكن ان يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي (المشاركة في صنع القرار السياسي بمجموعة من الوسائل: الجمعيات، والنقابات، والأحزاب، اذ يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع).

التنمية الإدارية : وتعرف على انها تطوير قدرات الإداريين، وتحسين أدائهم والتأثير في البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية، وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، إضافة الى تطوير معلومات افراد التنظيم وتنميتها، وتحسين البيئة للعمل الإداري.

أذاً "هو مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والبيئية، والاجتماعية والتي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ". والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام وإنما هي عملية تغيير واستغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتطور التكنولوجي والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية (1)، اذ عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقريره السنوية عن التنمية المستدامة دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا المصطلح، إذ عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية المستدامة على إنها: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الأفراد، وتركز تلك الخيارات الأساس في أن يحيا الأفراد حياة رغيدة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة ويحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى الحياة الكريمة" (2). وعرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992م، التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها" (3). كما عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على إنها : "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، فهي نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساس للإنسان، وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم" (4).

كما ويعرف بأنه " السعي من اجل استقرار النمو السكاني و وقوف تدفق الافراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف " (5). ويعرفها المفكر وليم رولكر هاوس W.Ruchelshaus الى ان التنمية المستدامة هي : " تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق ان التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين "، في حين يرى كل من هيرمان ديلي _Herman Dal، اما وجون كوب John Cobb فيعرف التنمية المستدامة بأنها : "حق كل جيل في توريث الجيل الذي يخلفه و يليه جملة من الأصول الإنتاجية والطبيعية، كما ورثها هو ممن سبقه من الأجيال البشرية" (6). اذاً ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة تركز على مسألة الاستغلال الأمثل للموارد، لتلبية الحاجات الحالية، مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتها المستقبلية، فهي عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، من خلال وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة مع مراعاة الأجيال الحالية.

المطلب الثاني / مبادئ وأهمية التنمية المستدامة

- (1) حمد كامل، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص14.
- (2) تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الامم المتحدة الانمائية، القاهرة، ص 19.
- (3) دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص17.
- (4) العايب عبد الرحمن، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص 12.
- (5) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 244.
- (6) عبد الجبار محمود و ايوب انور حمد، العوامل المحددة لعملية التنمية المستدامة في اقليم كردستان العراق، مج 21، ع 82، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2015، ص 298.



ان لمبادئ التنمية المستدامة دور في تشكيل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية، ويمكن اجمالها فيما يلي (1) :

التوازن بين التنمية والبيئة : حيث تركز التنمية المستدامة على تفهم العلاقة المتكاملة والمستمرة بين التنمية والبيئة، لإشباع احتياجات السكان من ناحية، ومراعاة الاعتبارات البيئية من جهة أخرى، فموارد الأراضي كافية لمواجهة حاجات كل الكائنات الحية، اذا ما اديرت بكفاءة وحكمة و وزعت بين الأجيال الحاضر والمستقبل بطريقة عادلة، وهو ما يعرف بالاستدامة.

التخطيط : تركز التنمية المستدامة على التخطيط السليم، المبني على البيانات التي توازن بين الاحتياجات الحقيقية للسكان، وبين المجتمعية المتاحة، بالإضافة الى الاستفادة من هذه الإمكانيات البشرية والمادية التي يمكن انتاجها في ضوء أولويات يتفق عليها، حيث تراعي التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء، والذي يتحقق بعملية تقويم المشروعات وبرامج التنمية المستدامة. بهدف التعرف على نواحي الضعف والعمل على تلافيها، ونواحي القوة والعمل على تنميتها، على ان تنجز هذه العملية في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة مستخدمين في ذلك أسلوب النظم الفرعية وتكاملها بهدف المحافظة على حياة المجتمع، من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تقوية المجتمع المدني والاقتصاد الوطني : وذلك من خلال تمكين المجتمعات والمنظمات من القدرة على التفاوض مع المؤسسات البيروقراطية، والتأثير عليها في وضع السياسات العامة ومراجعة كل القرارات التي تتخذها الحكومة نحوهم.

التضامن : بين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الاخرى، وبين أجيال الحاضر والمستقبل للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية : تركز التنمية على مبدأ المساواة الاجتماعية بين الأجيال والتي تتضمن بدورها ثلاث مبادئ رئيسية هي (2) :

على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر، حتى لا يحد من فرص الأجيال القادمة.

من حق كل جيل ان يرث ارضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها اسلافه، على ان يحافظوا على نوعية الأرض، بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها.

على كل جيل ان يقدم المساواة لأفراده ويحترم حقوقهم في العيش، كما هو الحال في الأجيال الماضية.

وذلك من اجل التمتع بموارد الأرض في ظل عدالة توزيع التكاليف والعوائد بين طبقات المجتمع، بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، او ينقص من حقوق الاغنياء، وانما يكون التوزيع في اطار من التكامل والحرص وتأمين الفرص المساوية وإلغاء الاستثناءات بالعدالة في توزيع الموارد والثروات والخدمات التعليمية والصحية بين مختلف اطراف المجتمع.

ثانياً / أهمية التنمية المستدامة :

تعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم التي تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة.

يشكل الانسان جزءاً مهماً من التنمية المستدامة، ويمكن النظر الى أهمية التنمية المستدامة كما يلي (3):

توفير احتياجات الانسان الأساسية : ان التضخم السكاني قد يؤدي الى تدافع الأشخاص من اجل تأمين ضروريات الحياة، كالماء والطعام والمأوى، لكن عند اتباع التنمية المستدامة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وذلك يساعد على تجنب استهلاك مبالغ طائلة في مصادر الطاقة الأخرى وبالتالي توفير الاحتياجات الأساسية للجميع.

(1) حسن مغاوري احمد وآخرون، التنمية المستدامة ونشأتها ومبادئها وأهدافها، مج 11، ع 4، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، 2021، ص ص 221-223.

(2) عبد الله حسون محمد وآخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد، ع 67، مجلة ديالى، العراق، 2015، ص ص 343-344.

(3) عبد الرحمن القصاص، أهمية التنمية المستدامة، مقال على شبكة الانترنت <<https://mawdoo3.com>>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

المتطلبات الزراعية : حيث يتم استخدام التنمية المستدامة في الزراعة وذلك من خلال اتباع الطرق الزراعية المستدامة، كزراعة البذور بطرق معينة او تدوير المحصول، حيث تساهم هذه الطرق في توفير كميات كبيرة من المحصول مع الحفاظ على التربة.

إدارة تغير المناخ : حيث تستطيع التنمية المستدامة تخفيف تغير المناخ والتحكم به، وذلك من خلال تجنب استخدام مصادر الوقود الاحفوري كالنفط، والفحم، والغاز الطبيعي، حيث تعد هذه المصادر غير مستدامة وذلك لأنها ستنفذ في المستقبل، كما انها مسؤولة عن انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

الاستقرار المالي : اذ يمكن للتنمية المستدامة تحسين الاقتصاد والاستقرار المالي حول العالم، وذلك من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة ن فالى جانب فوائدها ومميزاتها العديدة يمكنها ان توفر العديد من فرص العمل للأشخاص في هذا المجال.

استدامة التنوع البيولوجي : تؤثر ممارسات الاستهلاك والتنمية غير المستدامة على التنوع البيولوجي بشكل كبير، فالكائنات الحية المختلفة تعتمد على بعضها البعض من اجل البقاء، كالأوكسجين لذي تنتجه النباتات، ويحتاجه الانسان للتنفس ويخرج الانسان ثاني أكسيد الكربون الذي تحتاجه النباتات، لكن مع ممارسات التنمية غير المستدامة، فأن الجو قد يصبح مليء بالغازات الضارة التي تقتل بعض النباتات، مما يقلل من الاكسجين ويؤثر على التنوع البيولوجي (1).

اذ ان للتنمية المستدامة أهمية كبيرة للحفاظ على صحة الكوكب والبشرية في المستقبل، وتعتبر اطاراً شاملاً لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال تحقيق التنمية المستدامة يمكننا خلق عالم افضل يتمتع بالازدهار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك عن طريق تحقيق التوازن الصحيح بين الابعاد الثلاثة، بالإضافة الى ذلك التنمية المستدامة تعزز الاستدامة الاجتماعية والسلام، حيث تعمل على تقليل التوترات والصراعات الناتجة عن ندرة الموارد وعدم المساواة، كما انها تعزز استدامة المجتمعات المحلية وتعزز مشاركتها في صنع القرار والتنمية الشاملة.

اذ بشكل عام ان التنمية المستدامة هي استراتيجية ضرورية للتحويل الى مستقبل اكثر استدامة وعدالة وازدهاراً للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال اتخاذ إجراءات مستدامة على المستويات الشخصية والمجتمعية والعالمية، كما يمكننا مواجهة هذه التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها وبناء عالم افضل للجميع.

المبحث الثاني / دور العتبات المقدسة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030

اعتمد قادة العالم في قمة عالمية تاريخية للأمم المتحدة عام 2015، خطة عالمية للتنمية المستدامة على مدى خمسة عشر سنة المقبلة أي بحلول عام 2030، وتضمنت هذه الخطة سبعة عشر هدفاً لتحقيق هذه التنمية موزعة على ثلاث ركائز أساسية ذات بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي، وبعد بيئي. وقد بدأ رسمياً تنفيذ هذه الأهداف في يناير 2016 (*).

وتعد السياحة الدينية في الوقت الحالي مورداً أساسياً يعتمد عليه العراق في بناء اقتصاده بعد النفط، اذ ان السياحة الدينية تعد جزءاً من السياحة بمفهومها العام، وهذا ما سنتحدث عنه حول واقع القطاع السياحي في العراق.

واخيراً يبرز تساؤل عن علاقة العتبات المقدسة ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واجابة على ذلك بأن للعتبات دوراً محورياً في تحقيق هذه الأهداف بمختلف جوانبها الخاصة بها سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او بيئية وهذا ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول / واقع القطاع السياحي في العراق

تعد السياحة الدينية الوسيلة المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة في العراق، حيث تكفل التنمية السياحية استغلال مقومات والإمكانات السياحية المتوافرة، حيث تسهم في زيادة الدخل.

أولاً / أهمية السياحة الدينية اقتصادياً

اذ اصبحت السياحة الدينية تشكل مورداً مهماً ومصدراً لا غنى عنه للعراق وذلك للحصول على العملات الأجنبية، وأن هذه الخصوصية تدفع الى الاهتمام بتعظيم الفوائد المتحققة بإيصال اكبر عدد ممكن من السياح الى الأماكن المقدسة، وبقائهم

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية (التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة)، مصر، 2007، ص 14_16.

(*) تستند اهداف التنمية المستدامة الى الأهداف الإنسانية المنبثقة عن القمة العالمية للأمم لمتحدة عام 2000، والبالغ عددها ثمانية اهداف لإنهاء الفقر بجميع اشكاله، والقضاء على الجوع، وتحسين الحياة الصحية وغيرها.



لمدة أطول، وانفاقهم اموالاً أكثر، وبذلك يتحقق اهداف التنمية السياحية المطلوبة، والتي من خلالها يتحقق اهداف التنمية المستدامة.

وبعد اصدار الكثير من القوانين بعد عام 2003 ومنها قانون مجالس المحافظات، وتغيير السياسة الاقتصادية، وإدارة الدولة من الإدارة الشمولية الى اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، حيث تم تطوير القطاع السياحي ضمن حدود محافظاتهما، وان تسهم في التنمية السياحية للعراق⁽¹⁾.

وبالفعل بدأت اعداد السياح بالزيادة في السنوات التي تلت 2003 مما أدى الى ارتفاع حصيلة إيرادات السياحة، لاسيما في كربلاء المقدسة والنجف الاشرف، لكن وبسبب الظروف التي يمر فيها العراق حيث يفتقر الوطن الى البنى التحتية هذا ما ادى الى مشاركة العتبات المقدسة في بناء وتطوير البنى التحتية والمشاركة في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعراق.

ثانياً / التدخل الحكومي في القطاع السياحي

يرتبط الوضع السياسي بالوضع الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم، لان الوضع الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً في الوضع السياسي، فالعراق شهد تحولاً سياسياً منذ عام 2003، اذ لازمت الدولة العديد من الازمات المتنوعة، منها أزمات سياسية، وأمنية، واقتصادية، وبذلك فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تمتاز بكونها فنية في محتواها و موضوعها، لكنها تفتقر الى فلسفة إرادة سياسية، وموافقة جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ستصلح وتحقق مصالحها في نهاية المطاف، فكان لابد من تعديل بعض التشريعات وتطويرها والتي لا تشكل في مجموعها الا جزءاً من الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي فهي تعد من اهم الوسائل الفاعلة لإنفاذ الاقتصاد العراقي من الازمات المتفاقمة، وبهذا تم تشجيع دور العتبات باعتبارها الحلول الفعلية لأزمات الاقتصاد العراقي⁽²⁾. الا ان العراق وبسبب عدم وجود نظام سياسي مستقر فلم تتمكن الحكومة النهوض بالاقتصاد الوطني والتطوير المجتمعي، فسن قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لعام 2006 بيع عقارات واراضي الدولة وإيجارها لأغراض الاستثمار، وبذلك استثمرت العتبات هذه الاراضي واقامت عليها العديد من المشاريع الخدمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

وهناك عدة معوقات التي تواجه السياحة الدينية في العراق ولعل من أهمها عدم الاستقرار السياسي والامني اذ تعد من اهم العناصر الطارئة للسياحة هو عدم وجود الامن والامن، وتوتر الأوضاع السياسية للبلد، وذلك لان العراق كان يعاني من حروب متواصلة اضعفت الطلب السياحي الداخلي والخارجي، اما في الفترة من 2003- 2009 لم يشهد البلد حرباً، وانما كان هناك الاسوأ من ذلك وهو دخول الإرهاب الى داخل العراق وتشعبه في انحاء كافة، الامر الذي انعكس على عدم الاستقرار، وسوء الأوضاع الأمنية وتخوف السياح من الدخول الى الاراضي العراقية خشية ان يستهدفهم الإرهاب، لذا فهو يعد سبباً آخر لمنع توافد السياح الى العراق⁽³⁾. فبعد سقوط النظام في نيسان عام 2003 نشأت أوضاع أمنية استثنائية غير مشجعة على زيارة السياح للعراق، فمن المعروف ان الطلب السياحي يعد حساساً جداً بالظروف السياسية والأمنية ومرهوناً بها، فكلما كان الوضع السياسي والامني مستقر، زاد الطلب السياحي والعكس صحيح⁽⁴⁾. وبالتالي نستنتج ان في حالة عدم توفر الاستقرار الأمني، يؤدي الى نفور السياح عن هذه البلاد وبالتالي البحث عن بلدان أكثر اماناً واستقراراً.

وبذلك نرى ان العتبات المقدسة (كربلاء المقدسة والنجف الاشرف) بطبيعة الحال قد تأثرت في هذه الظروف ولعل اهم هذا الظروف⁽⁵⁾ :

(1) محمد عرب الموسوي، التنمية السياحية في العراق، على شبكة الانترنت
<<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/218672.html>>

(2) جواد البكري، بوصلة إنعاش الاقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة، ع37، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص7.

(3) عبير علي كاظم، دور صناعة السياحة في تطوير اقتصاديات بعض الدول النامية المختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2009، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص187.

(4) المؤسسة العامة للسياحة، العراق دليل سياحي، مطبعة لوبيانا، يوغسلافيا، 1982، ص ص 40-42.

(5) مثى طه الحوري، عوامل وتغيير الطلب السياحي على المنتوجات الجبلية خلال فصل الشتاء (دراسة نظرية تجريبية)، جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد، 1993، ص13.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

الظرف السياسي الساخن في العراق.

التراجع الأمني في ظل الظروف الراهنة.

ظهور بعض الظواهر الاجتماعية غير المرغوب فيها، كالجشع، واستغلال السائح.

انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة.

صعوبة التنقل الجوي، والبري، والبحري.

تدهور الخدمات العامة.

إضافة الى ذلك اعمال العنف الذي أصاب البنية الأساسية للعتبات المقدسة، نتيجة الاختلالات الأمنية والهشاشة التي أصاب الوضع الأمني، والإرهاب* التي يأتي في مقدمة العوامل التي اثرت كما ذكرنا سابقاً.

إذاً لاشك في ان لهذا الجانب الدور الكبير والمؤثر في قطاع السياحة، اذ يعد من اهم العوامل واكبرها تأثيراً في جانب الحركة السياحية، واقبال السياح، فانعكاس التوتر السياسي أو الأمني على الجانب السياحي يكون واضحاً وكبيراً، اذ تتأثر السياحة بالجانب السياسي للبلد كما في القطاعات الأخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القرارات السياسية عند عملية تشكيل المؤسسات الحكومية وحلها التي يناط بها مسؤولية إدارة القطاع السياحي وتنشيطه في العراق، وبالتالي يعد الاستقرار السياسي والأمني احد المحددات الرئيسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، اذ ان تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة العلاقات بين الأحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلد يوفر البيئة الملائمة، وان عدم الاستقرار السياسي والأمني يعد عائقاً، ا يسهم بدرجة خاصة في هروب رؤوس الأموال المحلية(1).

المطلب الثاني / دور العتبات المقدسة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

اولاً / دور العتبات المقدسة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

للعتبات المقدسة دور اقتصادي بارز يتمثل في كونها مصدراً للدخل القومي على المستوى الاقتصاد السياحي، حيث تعتبر هذه الأماكن مقدسة للمؤمنين وتجذب الزوار من داخل العراق وخارجه وبالتالي فيمكن القول ان لها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي من خلال الإيرادات وخلق فرص عمل، حيث ستساهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دعم الصناعات الحرفية والمحلية وتعزيز الوعي الثقافي والبيئي وبالتالي فهي ستحافظ على التراث والبيئة. ومن ثم فان النمو الاقتصادي يتحقق بزيادة معدل النمو، وتحقيق الكفاية الاقتصادية في تخصيص موارد المجتمع، مع تشغيل هذه الموارد والعمل على مواجهة البطالة وتحقيق التوازن بين الفرد وحاجاته والمجتمع ومتطلباته، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعاطلين. وبإمعان النظر لأهداف التنمية المستدامة وغايتها المتعلقة بالبعد الاقتصادي يتضح دور العتبات المقدسة في الآتي :

أ / الهدف الثامن : "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".

يتضح هنا دور العتبات المقدسة في تحقيق هذا الهدف حيث تقوم بتعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل(2)، كما انها تعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030، حيث قامت العتبات بإنشاء مدن صناعية في العديد من المحافظات والتي تضم العديد من المعامل الحديثة ومن مناشئ عالمية رصينة ومنها (معمل انتاج البلوك و معامل صناعة

* ان الأسباب الرئيسية وراء بروز الإرهاب في العراق هي مجموعة أسباب ومنها الاجتماعية، فالتراجع في القيم الروحية، وبروز الشعور بالظلم، واليأس، والإحباط، هذا من جهة من جهة ثانية فأن التدهور المعيشي، والبطالة يعملان على دعم ظاهرة الإرهاب، اما السبب الاخر وهو الأسباب النفسية، فأن عدم التوازن النفسي المتمثل بالمجرم المجنون، والمجرم العصاوي، وارباب هوس السرقة، وهوس الحريق، كل هذه الدوافع قد تكون وراء العديد من الاعمال الإرهابية التي تمارس - تجاه الافراد والمجتمع والمؤسسات العامة، ينظر الى : نجاح محمد نعمان، الامن في العراق الى اين، ط1، دار الفرح للطباعة والنشر، 2002، ص55.

(1) اسراء عبد كاظم، اثر السياحة الدينية في تعزيز القدرات التنموية للحكومات المحلية في العراق بعد 2003/ كربلاء والنجف انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 2019، ص112.

(2) عبد المجيد حامد، دراسات إحصائية في الاقتصاديات السياحية والاستثمار في القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، مصر، 1970، ص 10.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهدين

أجهزة التبريد ومنها معمل الوارث لصناعة أجهزة التبريد و معمل صناعة الأثاث والابواب الخشبية) إضافة الى العديد من المشاريع التي تساهم في رفع النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع وتوفير فرص عمل لائق للجميع⁽¹⁾.

ب / الهدف الثاني عشر : "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".

حيث نرى بأن يجب على العتبات الدور في توعية الافراد بالتنمية المستدامة وانماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030، وذلك عن طريق إقامة الندوات والورشات المحاضرات التوعوية المتعلقة بالقضايا المعاصرة والاتجاهات العالمية ذات الحيثية، وعلى رأسها التنمية المستدامة.

ثانياً / دور العتبات المقدسة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

تلعب العتبات المقدسة دوراً حيوياً في تعزيز السلم الاجتماعي، حيث تسهم في القضاء على الفقر و توفير فرص العمل كما انها تعمل على انشاء مراكز للتعليم والتوعية و انشاء مستشفيات للعلاج بالمجان او بأجور مجزية للحد من الفقر والمرض وبهذا نجحت العتبات في تحقيق اهم اهداف التنمية المستدامة من الناحية الاجتماعية. وبالنظر الى الاهداف الخاصة بهذا البعد، يتضح دور العتبات المقدسة في الآتي وفقاً لكل هدف وغايته :

أ / الهدف الأول : "القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان".

حيث تهدف العتبات الى القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي لجميع الناس وتعزيز الاقتصاد الأخضر المستدام على الصعيد الوطني، وخاصة الفقراء والضعفاء، حيث خصصت العتبة الحسينية (150) دونماً لإنشاء مشروع إسكان العوائل المتعففة في كربلاء بواقع (509) دار سكني في منطقة الابراهيمية بتوجيه من قبل ممثل المرجعية الشيعية عبد المهدي الكربلائي، مبيناً "ان المجمع الذي خصص للعوائل المتعففة يعد اهم المشاريع الكبيرة التي تتبناها العتبة الحسينية المقدسة"، مشيراً الى ان الدور صنف حسب المساحة من (120-150 متر)، كما يحتوي المشروع على 4 مدارس لكافة المراحل ولكلا الجنسين فضلاً عن انشاء روضة وحضانة ومركز صحي ومسجد إضافة الى المحال والمجمعات التجارية. كما أشار الى انه تم انشاء محطة معالجة شبكات مياه الصرف الصحي، ومياه الامطار، إضافة الى مياه الشرب، وشبكات الكهرباء وكذلك انشاء شبكة طرق وارصفة وحدائق وذلك لضمان توفير افضل الخدمات للمستفيدين من المشروع⁽²⁾. إضافة الى هذا المشروع مشروع ثاني حيث تصل تكلفة المشروع الى (65) مليار بواقع (1000) وحدة سكنية مجهزة ايضاً بجميع الخدمات إضافة الى 5 مدارس⁽³⁾. كما قامت العتبة الحسينية ببناء مجمع سكني حيث يضم (316) دار سكني خاص بعوائل الشهداء ملبي فتوى الدفاع الكفائي والواقع على طريق الرابط ما بين محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الاشرف، كما وجه الشيخ عبد المهدي الكربلائي الى تقديم العديد من الخدمات الى عوائل الشهداء ومنها تقديم مساعدات مالية، والعلاج، ونفقات التعليم، وتوفير الاحتياجات الخاصة⁽⁴⁾ بهذه الشريحة.

إضافة الى مجمعات أخرى منها (مجمع الوفاء السكني، مجمع العباس السكني)⁽⁵⁾.

كما اقامت العتبة بأنشاء مدن للزائرين ومنها (مدينة سيد الاوصياء العصرية للزائرين) و (مدينة الامام الحسين العصرية للزائرين) و (مدينة الحسن العصرية للزائرين)، كما قامت بأنشاء العديد من المجمعات السكنية الأخرى كمجمع (الفردوس السكني) و (دار إسكان الأطباء وعوائل الكوادر الطبية) و (مجمع إسكان الفقراء) و(مجمع ريحانة المصطفى) و (مركز عطاء الوارث التجاري).

اذاً تسعى الأمانة العامة للعتبات المقدسة لتنفيذ بناء مجمعات سكنية للعوائل الفقيرة كما انها من جانب اخر قامت في زيادة لا نظير لها في ميدان استيعاب اليد العاملة⁽⁶⁾ وبهذا فهي ساهمت بالحد من الفقر بجميع اشكاله.

ب / الهدف الثاني : "القضاء على الجوع، وتوفير الامن الغذائي، والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة".

(1) عماد بوعو، مركز الاعلام الدولي، العتبة الحسينية والمنتج الوطني.

(2) العتبة الحسينية المقدسة على شبكة الانترنت <<https://imamhussain.org>>.

(3) مقال على شبكة الانترنت <<http://burathanews.com/arabic/islamic/274960>>.

(4) مقال على شبكة الانترنت <<https://almerja.net/more.php?idm=224167>>.

(5) العتبات المقدسة على شبكة الانترنت <<https://non14.net/125974>>.

(6) زهير عبد الله حسن، القطاع السياحي (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية مقارنة، دار الببادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص



تتمحور غايات هذا الهدف حول القضاء على الجوع، ومعالجة الاحتياجات الغذائية للأطفال والنساء وكبار السن بحلول عام 2030، وذلك من خلال مضاعفة الإنتاجية الزراعية، عن طريق المحافظة على التنوع الجيني للبذور، وزيادة الاستثمار في البحوث الزراعية، وخدمات الإرشاد الزراعي من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية. وتعد (المزرعة) من أهم المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها العتبة الحسينية المقدسة، والتي تقع في منطقة سدة الرزازة مقابل الحزام الأخضر الشمالي لمديرية زراعة كربلاء⁽¹⁾ حيث ستقوم بتسويق الخضراوات إلى الأسواق المحلية في المحافظة. كما أشارت العتبة إلى تخصيص مشاريع الإنتاج الحيواني الحالية والمستقبلية في مدينة الامام الحسين، حيث سيضم المشروع تربية عجول اللحم، ومشروع تربية الأغنام، ومشروع تربية الدجاج، ومشروع تربية وإنتاج أبقار الحليب. إضافة إلى مزرعة فدك للنخيل لتسويق أجود أنواع التمور إلى جميع المحافظات العراقية، أضاف إلى إنشاء بحيرات الأسماك حيث يتم تسويق الأسماك إلى أسواق الجملة، إضافة إلى العديد من المشاريع الزراعية والإنتاجية الأخرى.

إذاً اهتمت العتبات المقدسة من إنشاء هذه المشاريع من أجل القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي إذ تعد هذه المشاريع من المشاريع المهمة والاستراتيجية التي تساهم بدعم الاقتصاد الوطني وسد حاجة السوق والحفاظ على القيمة الشرائية والسيطرة على الأسعار والحد من الاستيراد الذي يرهق الاقتصاد العراقي⁽²⁾.

ج / الهدف الثالث : "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

لقد أسهمت العتبات المقدسة بإنشاء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية⁽³⁾ لمساعدة العوائل المتعففة و عوائل الشهداء ومنها (مستشفى الامام زين العابدين) و (مستشفى الامام زين العابدين للطوارئ) و (مستشفى خاتم الأنبياء للأمراض القلبية والاوروعية الدموية) و (مركز الامام الحسين للأورام السرطانية) و (مركز علاج الأورام السرطانية) و (مستشفى سفير الامام الحسن التخصصي) و (مركز السيدة زينب الجراحي التخصصي) و (مستشفى الشيخ احمد الوائلي التخصصي)⁽⁴⁾ و (مستشفى السماوة العام) و (مستشفى متخصص للأطفال) و (مجمع العيادات الطبية) و (مجمع طب الانسان للأيتم) و (مركز رعاية مرضى الكبد) و (مستشفى ميداني). إضافة إلى المختبرات الطبية (مختبر فحص الأغذية والمياه) و (مختبر انتاج الادوية في كربلاء المقدسة) و (معمل نبع وارث لإنتاج الغازات الطبية) و (مركز وارث ديرمان للأطراف الصناعية الذكية). إضافة إلى العديد من المستشفيات الأخرى في بابل وبغداد والمثنى و ذي قار.

ولم تكتفي العتبات عند هذا الحد وانما كان لها الدور الكبير في دعم المجتمع وتقديم الخدمات الصحية والإنسانية خلال جائحة كورونا حيث قامت بإنشاء (مركز الشفاء للرعايا والطوارئ) و (مركز الشفاء - النجف الاشرف) و (مركز الشفاء - بغداد/الكرخ) و (مركز شفاء - بغداد/الرصافة) و (مركز شفاء - واسط) و (مركز شفاء - ذي قار) و (مركز شفاء - ديالى) و (مركز شفاء - ميسان) و (مركز شفاء - البصرة) و (مركز شفاء - الديوانية)، حيث قامت بتوزيع الموارد الطبية والوقائية كالكمامات والمعقمات للمساهمة في الحد من انتشار الفيروس⁽⁵⁾.

د / الهدف الرابع : "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم المدمج مدى الحياة للجميع".

حيث اتاحت العتبات فرصة التعليم بالمجان حيث قامت بإنشاء العديد من المدارس والمراكز العلمية والمكتبات حيث أعلنت الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة عن فتح العديد من المدارس ومنها⁽⁶⁾:

المجمعات الثقافية

مجمع الامام الحسين (عليه السلام) القرآني.

مجمع الامام الحسن المجتبي (عليه السلام) الثقافي.

(1) الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، مصدر سبق ذكره.

(2) خالد عبد الحميد العبدلي، دور السياحة في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد، 1960، ص 105.

(3) عدنان مطر ناصر و حنان شهاب احمد، استراتيجية الاستثمار السياحي للمسيحة المليونية في مدينة كربلاء المقدسة، ع 4، مجلة السبيل المحكمة، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مركز دراسات كربلاء، 2017، ص 247.

(4) الموقع الرسمي للعتبة الحسينية المقدسة، مصدر سبق ذكره.

(5) العتبة الحسينية المقدسة، مصدر سبق ذكره.

(6) العتبات المقدسة، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

معهد الزهراء (عليها السلام) للعلوم القرآنية.

مركز الزهراء (عليها السلام) القرآني للطفل.

المكتبات

مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) في مدينة الحلة.

مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) في ناحية القاسم.

مكتبة عامة.

الجامعات والمدارس و رياض الأطفال

جامعة وارث الانبياء (عليه السلام).

جامعة الزهراء (عليها السلام) للبنات.

كلية المعارف الإسلامية.

مدرسة ومكتبة الامام الحسين (عليه السلام).

مدرسة دينية.

مدارس الوارث النموذجية.

مجمع مدارس الايتام النموذجي.

مدارس أولاد مسلم (عليهم السلام) للأيتام.

مدرسة السيدة رقية (عليها السلام) للأيتام.

مدرسة علي الأصغر (عليه السلام) للأيتام.

روضة السيدة رقية (عليها السلام) للأيتام.

إضافة الى دار الوارث للطباعة والنشر و دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.

اما العتبة العباسية المقدسة حيث قامت بفتح سلسلة من المدارس النموذجية (مدارس العميد النموذجية)⁽¹⁾.

وما يجدر الإشارة اليه ان جميع هذه المدارس هي بالمجان إضافة الى جزء منها تقوم بإعطاء مبالغ نقدية للطلبة الايتام. وبهذا ساهمت العتبات بتوفير فرص للتعليم بالمجان لجميع شرائح المجتمع مدى الحياة.

ثالثاً / دور العتبات المقدسة والبعد البيئي للتنمية المستدامة

لعل للعتبات المقدسة دوراً رئيسياً اتجاه البيئة، حيث تهدف في مجملها الحفاظ على الطبيعة ومصادرها لتوفير بيئة سليمة مستدامة للأجيال البشرية.

حيث تعد الجهود المتمثلة في التعاون مع وحدات دراسات البيئة والتنوع البيولوجي، وإقامة الندوات والمحاضرات التي تهدف الى تحقيق التواصل البيئي بين العتبات وافراد المجتمع. حيث تسعى العتبات الى حل المشكلات البيئية كالمخلفات الصلبة، وتلوث المياه، حيث تقوم العتبات جهادةً على حل هذه المشكلات، كما سنوضح جهودها على مستوى كل هدف من الأهداف ذاب البعد البيئي للتنمية المستدامة :

أ / الهدف السادس : "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع".

تسعى العتبات المقدسة الى غاية أساسية وهي حصول الجميع على مياه شرب مأمونة وميسورة التكلفة، وخدمات صرف صحية ونظافة صحية⁽²⁾، إضافة الى تحسين المياه والحد من التلوث، وإلغاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة،

(1) مؤسسة الكفيل على شبكة الانترنت <<https://alkafeel.net/news/amp?id=1286>>.

(2) حاتم كريم سبتي، جاهزية الثقافة السياحية ولغة الجسم لتدعيم إدارة السياحة الدينية دراسة حالة محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد، 2014، ص 121.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الأنهرين

ومعالجة مشكلة شح المياه، وتعزيز التعاون بينها وبين الحكومة في مجال المياه والصرف الصحي وتكنولوجيا إعادة التدوير.

حيث قامت العتبة بأنشاء محطات للمياه قرابة 20 محطة ومنها في كربلاء وضواحيها إضافة الى محطات في محافظة البصرة حيث تشهد هذه المناطق ملوحة عالية، حيث وفرت هذه المحطات المياه الصالحة للشرب والري على مدار 24 ساعة وبشكل مجاني، كما أسهمت بإرواء 4 قرى بالمياه النقية⁽¹⁾. و ان ما يجدر الإشارة اليه ان العتبة الحسينية ساهمت بمعالجة أزمة المياه بالإضافة الى انها ساهمت في إعادة تشغيل عدة محطات بعد توقفها عن العمل لمدة 7 سنوات. إضافة الى مشاريع أخرى ونذكر منها مشروع محطة العتبة العباسية المقدسة لتحلية المياه وتصفيتها ومناهل الوضوء وشرب الماء ومشروع معمل الثلج، ومعمل الكفيل للمياه المعدنية وهو من مشاريع شركة الكفيل للاستثمارات العامة التابعة للعتبات المقدسة⁽²⁾.

ب / الهدف السابع : "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة".

تدور غايته حول ضمان الحصول على طاقة بتكلفة ميسورة، فضلاً عن تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة، ومضاعفة المعدل العالمي لكفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030، ففي مطلع عام 2020، اتجهت ملاكات العتبة العباسية نحو استثمار الموارد الطبيعية وتحويلها الى مخرجات ذات فائدة ونتائج مضمونة، مما ينعكس بشكل واضح على خطتها الرامية الى تحقيق التنمية الشاملة.

وبعد اتساع رقعة مشاريع العتبة المقدسة ومنها المشاريع الزراعية وعلى اعتبار ان الطاقة الكهربائية احد اهم مرتكزاتها، ولبعد هذه المشاريع عن خطوط النقل الكهربائية وكلفتها وعدم استقرارها، إضافة الى ان مولدات الديزل تشكل تكلفة إضافية، استقر الخيار على استخدام الطاقة البديلة (محطات الطاقة الشمسية) لرصد هذه المشاريع بالطاقة الكهربائية⁽³⁾.

إذاً تم استثمار الطاقة البديلة (الشمسية) لتكون من اهم المشاريع لتزويد المشاريع الاستراتيجية الكبرى بالكهرباء، وبالأخص الأراضي الصحراوية التي تم تحويلها الى واحات خضراء.

ج / الهدف الخامس عشر : "حماية التنظيم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، و وقف تدهور الأراضي وعكس مساره، و وقف فقدان التنوع البيولوجي".

يعتبر التصحر احد اكبر التحديات التواجه العراق، حيث يؤدي الى فقدان التنوع الحيوي البيولوجي، وتدهور البيئة وتراجع الإنتاجية الزراعية، وتتأثر العديد من المناطق في العراق بالتصحر، وذلك بسبب الجفاف وسوء التدابير الزراعي وتغير المناخ، وبالتالي فإن مشاريع العتبة الحسينية المقدسة تلعب دوراً مهماً في مكافحة هذه الظاهرة. حيث قامت العتبة المقدسة بعد مشاريع زراعية في مناطق عديدة من العراق، حيث تهدف الى تحسين الإنتاجية الزراعية وتشجيع المزارعين على الاستثمار الزراعي ومن بينها ويعد مشروع (العوالي) الذي قام بتحويل الصحراء الى واحات خضراء ومشروع (التنمية الزراعية) الذي يهدف الى تطوير الزراعة المستدامة وتحسين الوضع البيئي للبلاد، وايضاً مشروع (فدك للنخيل) في المناطق الصحراوية والذي يهدف ايضاً تحسين الوضع البيئي والتخفيف من آثار التصحر.

الخاتمة

يلاحظ مما سبق ان التنمية المستدامة هي مفهوم يهدف الى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي والحفاظ على قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. حيث تشمل التنمية المستدامة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسعى الى تحقيق التقدم والازدهار بطرق تحافظ على موارد الطبيعة وتقلل من التأثير السلبي على البيئة. ولعل للعتبات المقدسة الدور الرئيسي والكبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وهنا تثبت صحة الفرضية، حيث ساهمت في تنمية الاقتصاد المحلي، كما وتساهم في تحسين الواقع الخدمي، وحل الازمات الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل (حيث ان شريحة كبيرة من الشباب هم موظفون في العتبات، وكل بحسب اختصاصه)، كما وتقوم بتوفير الامن الغذائي والمائي للعوائل المتعففة وعوائل الشهداء، إضافة الى انشاء العديد من المستشفيات والمراكز الصحية بالمجان، وتشبيد العديد من المدارس التي تشمل كافة المراحل الدراسية بالمجان مع إعطاء رواتب مجزية للطلبة الايتام، وبالتالي فهي تعمل من اجل الحفاظ على بيئة صحية سليمة مستدامة.

(1) الموقع الرسمي لشبكة الكفيل العالمية، مصدر سبق ذكره.

العتبة الحسينية المقدسة، مصدر سبق ذكره.(2)

(3) تقرير احمد فاضل، على شبكة الانترنت <<http://al-wafifoundation.com>>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً / التقارير الدولية

تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الانمائية، القاهرة.

ثانياً / الموسوعات والمعاجم

ابن منظور، لسان العرب، ط4، مج 14، دار الصادر، بيروت، 2005.

محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983..

ثالثاً/ الكتب العربية والمترجمة

المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، 1993.

المؤسسة العامة للسياحة، العراق دليل سياحي، مطبعة لوبيانا، يوغسلافيا، 1982.

حمد كامل، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1990.

دو جلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

زهير عبد الله حسن، القطاع السياحي (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية مقارنة، دار البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991.

عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

عبد المجيد حامد، دراسات إحصائية في الاقتصاديات السياحية والاستثمار في القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، مصر، 1970.

نادر الفرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

نجاح محمد نعمان، الامن في العراق الى اين، ط1، دار الفرح للطباعة والنشر، 2002.

واثق علي الموسوي، اقتصاديات التنمية، ج1، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

رابعاً/ الرسائل والاطاريح

اسراء عبد كاظم، اثر السياحة الدينية في تعزيز القدرات التنموية للحكومات المحلية في العراق بعد 2003/كربلاء والنجف انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 2019.

العايب عبد الرحمن، التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

حاتم كريم سبتي، جاهزية الثقافة السياحية ولغة الجسم لتدعيم إدارة السياحة الدينية دراسة حالة محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد، 2014.

خالد عبد الحميد العبدلي، دور السياحة في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد، 1960.

عبير علي كاظم، دور صناعة السياحة في تطوير اقتصاديات بعض الدول النامية المختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2009، رسالة ماجستير، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.

خامساً / المجلات والدوريات

. جواد البكري، بوصلة إنعاش الاقتصاد العراقي في ظل سوء الإدارة، ع37، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.

حسن مغاوري احمد وآخرون، التنمية المستدامة ونشأتها ومبادئها وأهدافها، مج 11، ع 4، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، 2021.

عبد الجبار محمود و ايوب انور حمد، العوامل المحددة لعملية التنمية المستدامة في اقليم كردستان العراق، مج 21، ع 82، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 2015.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية (التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة)، مصر، 2007.

. عدنان مطر ناصر و حنان شهاب احمد، استراتيجية الاستثمار السياحي للمسيرة المليونية في مدينة كربلاء المقدسة، ع 4، مجلة السبيل المحكمة، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مركز دراسات كربلاء، 2017.

. مثنى طه الحوري، عوامل وتغيير الطلب السياحي على المنتجات الجبلية خلال فصل الشتاء (دراسة نظرية تجريبية)، جامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد، 1993.

سادساً / الانترنت

. العتبة الحسينية المقدسة على شبكة الانترنت <<https://imamhussain.org>>.

. تقرير احمد فاضل، على شبكة الانترنت <<http://al-wafifoundation.com>>.

. مقال على شبكة الانترنت <<http://burathanews.com/arabic/islamic/274960>>.

. مقال على شبكة الانترنت <<https://almerja.net/more.php?idm=224167>>.

. العتبات المقدسة على شبكة الانترنت <<https://non14.net/125974>>.

محمد عرب الموسوي، التنمية السياحية في العراق، على شبكة الانترنت
<<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/218672.html>>

. مؤسسة الكفيل على شبكة الانترنت <<https://alkafeel.net/news/amp?id=1286>>.

سابعاً / الكتب الأجنبية

Rey Alain , Dictionnaire historique de la langue francaise , Dictionnaire de Robert ,
1992 , p.574



الدبلوماسية الرياضية والعلاقات العراقية الخليجية: خليجي 25 أنموذجاً

الباحثة ايه غانم نمر

أ.م.د. ايناس عبد السادة علي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الملخص:

مرت العلاقات العراقية – الخليجية بتطورات كبيرة سلّبا وإيجابا، ومنعطفات حادة خاصة بعد عام 1990 ثم أحداث عام 2003 وما تلاها من تبعات، وما مرت به الساحة العراقية من سوء الأوضاع الداخلية وتعقيداتها، ثم كان لدخول داعش واحتلاله لجزء كبير من الأراضي العراقية في عام 2014 الأثر الواضح في عودة توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى العراق والمحاولة بشكل جدي إلى إعادته إلى محيطه العربي، وقد شهدت العلاقات العراقية – الخليجية تحسناً ملحوظاً وتقارباً كبيراً على الأصعدة والنواحي المختلفة والتي كان آخرها الصعيد الرياضي، حيث اقيمت بطولة كأس الخليج في دورته الخامسة والعشرين (خليجي 25)، على الأراضي العراقية بعد انقطاع دام لأكثر ثلاثة عقود من الزمن.

ويمكن القول أن هنالك تطوراً في العلاقات العراقية – الخليجية، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً، ففي بداية عام 2023 أقيمت بطولة خليجي 25 التي مثلت مؤشراً إيجابياً للتأثير على العلاقات بين الجانبين راهناً ومستقبلاً، حيث كشفت البطولة عن الفرص الغائبة عن صناع القرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق، كما كشفت عن رغبة المجتمع الخليجي بشكل عام في تعزيز أو اصرر التعاون فيما بينهم وبين المجتمع العراقي وعلى المستويات كافة، فضلاً عن ذلك فإن الفرص الاستثمارية والتجارية في العراق قد تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي تسعى بشكل أو بآخر إلى إعادة العراق إلى مكانه الطبيعي والتعاون من أجل إدامة العلاقات معه، وهذا بدوره سيكون له الأثر الإيجابي على استقرار العراق ولو بشكل نسبي.

أهمية البحث، وتأتي أهمية هذا البحث في كونه يحاول دراسة تأثير الرياضة بوصفها عامل قوة ناعمة، يمكن للعراق توظيفها في تحسين العلاقات العراقية الخليجية، لأن هذا العامل كان غائباً لمدة طويلة بسبب الوضع الذي مرت به تلك العلاقات، وتعد إقامة هذه البطولة في العراق، فرأى العراق أن يجعل من هذه البطولة بشكل خاص، والرياضة بشكل عام منطلقاً نحو تحسين تلك العلاقات مع دول الخليج العربية.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في أن العلاقات العراقية – الخليجية وعلى مر عقود من الزمن، مرت بتقلبات وفقدان الاستقرار، ما بين تقارب وتباعد إضافة إلى سوء الأوضاع الداخلية خاصة بعد عام 2003 وبالتالي هل يمكن للدبلوماسية الرياضية أن تعيد العلاقات العراقية الخليجية لمسارها الصحيح، وأن تفتح آفاق التعاون بين الجانبين، كما حدث في بطولة خليجي 25، وأن ترسم سبل التعايش السلمي في المنطقة وتعيد الثقة بين الأطراف؟ هذه الإشكالية تقودنا لعدة تساؤلات:

ماهية الدبلوماسية الرياضية وتأثيراتها في العلاقات العراقية الخليجية

ماهي الفرص والتحديات التي ستواجه العلاقات العراقية الخليجية

ماهي الاحتمالات المستقبلية للعلاقات العراقية الخليجية في ظل الدبلوماسية الرياضية وآثارها

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان العلاقات العراقية – الخليجية شهدت تحسناً وتطوراً من خلال ممارسة الدبلوماسية الرياضية بشكل عام وإقامة بطولة خليجي 25 بشكل خاص، حيث أدت إلى تقارب وجهات النظر ولاسيما على المستوى الشعبي، ومن الممكن ان تؤدي إلى المزيد من التعاون، والعمل من أجل إعادة العراق إلى مركزه ومكانته بين دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

مناهج البحث : بناءً على متطلبات فرضية البحث ومتطلباته سيتم اعتماد منهجين من مناهج البحث العلمي لدراسة الموضوع، هما المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

هيكلية البحث: سيتم تقسيم البحث على مقدمة تمهيد وثلاث مطالب تتمثل بـ :

المطلب الاول: ماهية الدبلوماسية الرياضية وتطورها

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات العراقية-الخليجية

المطلب الثالث: بطولة خليجي 25 ومستقبل العلاقات العراقية الخليجية

المطلب الأول ماهية الدبلوماسية الرياضية وتطورها

تتمثل مهمة الدبلوماسية بشكلها العام بتعزيز وتطوير العلاقات بين الدول وفي مختلف المجالات، والدفاع عن مصالحها ومصالح الشعب، والدبلوماسية بمعناها العميق تمثل "عمليات تنفيذ وضع وبناء صياغة السياسة الخارجية باعتبارها عملية الاتصال أو التعامل بين الحكومات"، ويرى الدبلوماسي والكاتب الأمريكي "جورج كينان" ان الدبلوماسية اليوم يشار إليها



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التحرير

على أنها "دبلوماسية تقليدية، وذلك عقب ظهور أنواع ومراحل عديدة منها، كالدبلوماسية الشعبية، والدبلوماسية العامة، والرقمية"، والدبلوماسية الرياضية وغيرها. إذ صارت الدبلوماسية الرياضية إحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال التأثير على الشعوب والأفراد، وجذب البلدان والناس للحصول على الدعم بطرق مختلفة. ويعود مصطلح "دبلوماسية الرياضة" إلى مرحلة الحرب الباردة، عندما كانت هناك مساعي لجانبين النظام الثنائي القطب- وبشكل خاص الكتلة السوفيتية- لعكس صورة أفضل لجماهيرها عن طريق رياضات النخبة المنظمة في المسابقات الدولية¹.

وعاد استخدام الدبلوماسية الرياضية في العشرين سنة الماضية، وأضحى يمثل مكانة في الدبلوماسية العامة، إذ تطور ليمثل حجر أساس لتكوين علاقات بعيدة الأمد بين البلدان. وحظيت الرياضة بقدر من الاتفاق على أنها إحدى الوسائل التي تتبعها الكثير من الدول في سياساتها الخارجية في تأسيس قوتها الناعمة، ولوضع قضايا سياسية على الأجندة الدولية، وتأسيس صورتها الذهنية. واليوم، أصبحت الدبلوماسية الرياضية جزءاً من نموذج دولي أوسع للقوة الناعمة تستخدمه الدول لتعزيز جاذبيتها، وباعتبارها أحد المؤشرات الرئيسية لتطور القوة الناعمة والدبلوماسية العامة، فجذب مفهوم الدبلوماسية الرياضية انتباه العديد من الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، نجحت دولة قطر من بين دول المنطقة العربية في مجال الدبلوماسية الرياضية، حيث استثمرت قطر الرياضة في مختلف مجالات الدبلوماسية الرياضية: مثل تنظيم المسابقات الدولية، وتطوير الرياضات المحلية، ورعاية العديد من الفعاليات أو الكيانات الرياضية، والاستحواذ على الأحداث الدولية من خلال حقوق البث الحصرية والجهات المشترية وشراء الأحداث الرياضية الأجنبية، كما ويتم وضع تصور وتخطيط وتنشيط وقيادة الدبلوماسية الرياضية القطرية لصالح الجهاز المركزي لقطر، كما وبلي الاستثمار الرياضي احتياجات عقلانية وطويلة المدى كالحاجة إلى التنوع الاقتصادي، والحاجة إلى التحديث والتطوير الوطني، والحاجة السياسية إلى الاعتراف الدولي؛ لتعزيز مكانة البلاد في المحافل الدولية². وهذا ما شجع على تصاعد اهتمام البلدان الأخرى بتعزيزها لاستراتيجية القوة الناعمة بواسطة الرياضة وعكس صورة إيجابية عنها ونيلها مكانة دولية، ومن خلال ذلك فقد كثرت صيغة الانجاز الرياضي والتي لا تقتصر بالبطولات الدولية أو التصنيفات العالمية بممارسة مختلف الرياضات فحسب، بل وشملت التسويق الإعلان والاندية العالمية لها لنيل حقوق الرعاية للبطولات الكبرى، ونظراً لقوة الرياضة في دورها كأداة مساهمة كدبلوماسية ولقوة مكاسبها الوطنية أطلق على ممثلي الرياضة في ألمانيا الشرقية في القرن العشرين بأنهم "دبلوماسيين في ملابس الرياضة" لدورهم في تنويع الجمود الدبلوماسي وإطلاق سراح بلادهم من حبس العزلة، كما وفي عام 2006 استخدمت دبلوماسيتها الرياضية في الاعتراف بتطورها الثقافي وتقديمها³. وتطورت الدبلوماسية الرياضية بعد بآلياتها ووسائلها كونها تأثرت بالعولمة والتطور التكنولوجي والتقني وانتشار وسائل الاتصال والتواصل، واتسعت الممارسات السياسية لتشمل الشعوب والأفراد بشكل عام ولم تعد محبوسة بنطاق الحكومات والنخب السياسية، ما دفع الرياضة للدخول في ذلك الحيز السياسي ومعتكك العلاقات الدبلوماسية وبالتالي، يمكن تعريف الدبلوماسية الرياضية بأنها "استخدام الظواهر الرياضية في العلاقات الدبلوماسية بين الدول لتحقيق أهداف الدول على اعتبار أن الرياضة ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود اللغوية والوطنية والثقافية"، وهذا بطبيعة الحال يسهل على الشعوب بتقافاتها المختلفة التواصل والتسويق لمعتقداتها وأفكارها⁴. ونتيجة لذلك، أسست الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 قسم خاص في وزارة الخارجية بالدبلوماسية الرياضية، من أجل الوصول من خلال كرة القدم إلى شباب الشرق الأوسط، ومن ثم أتسع هذا القسم تدريجياً ليشمل جميع بلدان العالم، ومنذ أولمبياد اليونان القديمة شكلت الرياضة الأداة الدبلوماسية من أجل تحسين صورة بلد ما في الخارج ولأجل تعزيز العلاقات ما بين الدول. إذ أن الرياضة تعد عاملاً مهماً في العلاقات الدولية فالرياضة تستخدمها الدول من أجل اكتساب الشرعية داخلياً وخارجياً وأقرب مثال لذلك هو ما فعله هتلر في إقامة أولمبياد برلين عام 1936م وقد تنامي تطور الدبلوماسية الرياضية مع الوقت⁵. وبذلك فإن السياسة تتعامل مع الرياضة باعتبارها نوع من

1 - اية عنان، دبلوماسية الرياضة والعلاقات الدولية: كأس العالم 2022 نموذجاً، المرصد المصري، 28 ديسمبر 2022، متاح على الرابط: <https://marsad.ecss.com.eg/74784>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

2 - علي نجاة، دبلوماسية الرياضة القطرية والدروس المستفادة للعراق، مركز البين للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2022/11/8991>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

3 - موزي ابو العينين، الدبلوماسية الرياضية، جريدة الوطن، 2019، متاح على الرابط: <https://www.al-watan.com/article/177921/>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

4 - عمار قردود، الرياضة وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للجزائر، افريكا نيوز، 2023/1/7، الرابط : <https://africanews.dz/%D8%A7%D9>

5 - عمار قردود، مصدر سبق ذكره.



أنواع القوة الناعمة حيث أن الأخيرة تمتلك القدرة على توضيح تفضيلات الأفراد أو بأنها ذات قوة إغوائية جذابة¹. وبالنسبة للأدبيات السياسية وقاموس أكسفورد في مقدماتها تذهب إلى أن أساس الدبلوماسية الرياضية يعود إلى أعمال اللجنة الأولمبية الدولية ودورها الاجتماعي في السياسة العالمية، على الرغم من أن الأخيرة لم يكن دورها هذا لأول مرة حول إظهار الرياضة كفعل دولي تعمل على نشاطاته الدول كافة، إلا أن مساعي اللجنة الأولمبية الدولية منذ سنة 1894م ساهمت في تحول الممارسات الرياضية إلى طابع دبلوماسي كبير².

وذلك عن طريق دعم قضايا مثل التعاون الدولي والسعي إلى تشجيع ممارسات كاحترام ما بين الدول والتعامل بشكل سلمي حيث أن قضايا كهذه تعد أساسية في جوهر العمل الدبلوماسي، وأن العلاقات ما بين الدول لم تتوقف على الدبلوماسية الدولية والدبلوماسيين الكبار فحسب، بل أضحت الدبلوماسية جهود جماعية متطورة تساهم فيه منظمات المجتمع المدني وشركات من مختلف الدول وحكومات الدول، وتحوي لغات عالمية للقوى الناعمة كالموسيقى والرياضة والطعام من أجل تحقيق مكانة دولية مؤثرة وبالتالي تتمكن من تحقيق مكاسب لا تُحصى³. وتنطوي الدبلوماسية الرياضية على "القدرة على استعمال وتوظيف الرياضيين والأحداث الرياضية كأدوات واسعة النطاق لزيادة المكانة الدولية للدولة وتحسين صورتها خصوصاً إذا كانت مشوهة وتشجع قبولها على الساحة الدولية"⁴. وللدبلوماسية الرياضية مميزات عدة تقترب بدورها في تحقيق القوة الناعمة، كونها تمثل وسيلة فعالة للتواصل بين البلدان لما لها من جاذبية، وفي الوقت نفسه تساهم البلدان في طرح رأيها حول القضايا السياسية الخارجية، وإبداء آراءهم تجاه قضايا محددة كالتعبير الفاعل حول حركات التحرر الوطني والبلدان التي تسعى لنيل حقوقها⁵.

كما تعمل الدبلوماسية الرياضية على إيجاد تفاعلات غير رسمية بين الدول تفسح مجالاً للاتصال قد كان معدوماً، مثلاً على ذلك عندما فتح كأس العالم 2022 الكثير من الاتصالات ما بين قطر ودول مختلفة من العالم، وأحياناً قد يكون استعمال الدبلوماسية الرياضية من خلال تنظيم فعاليات رياضية كالعمل على تبني بطولات كرة القدم أو كرة السلة وغيرها من البطولات قد يكون وسيلة لإبراز حجم تطور البنية التحتية في الدولة المستضيفة والتي تعزز من توسع الشراكات في العمل، وبشكل عام هذه النقطة تمثل مصدر قوة للدولة المحتضنة وزيادة الإعجاب بها⁶.

وتمثل وسيلة فعالة ذات تكاليف منخفضة وإضافة إلى ذلك فهي رفيعة المستوى، أي إنها تسعى بأي شكل من الأشكال بتشجيع العلاقات غير الرسمية فيما بين البلدان التي تساهم في تطويرها إلى علاقات رسمية قوية، كما ويعد الكثير من الرياضيين سفراء لبلدانهم بزي رياضي فهم يساهمون في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان وفي الوقت ذاته ينعكس ذلك على التآزر التجاري والدبلوماسي⁷. وبناءً على كل ما سبق فإن هنالك العديد من النماذج الناجحة في مجال الدبلوماسية الرياضية منها على سبيل المثال لا الحصر :

1 جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، 2007)، ص 25.

David Black, Byron Peacock, Sport and Diplomacy, in: Andrew F. cooper. Jorge Heine, Ramesh 2 Thakur, The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, (United Kingdom, CPI Group Lrd, 2013), p.536.

3 Stuart Murray, Gavin Price, Towards a Welsh sports diplomacy strategy, British Council, Wales Cymru, October 2020, P.8, Available at: https://wales.britishcouncil.org/sites/default/files/towards_a_welsh_sports_diplomacy_strategy.

4- Stuart Murray, Sports Diplomacy Origins, Theory and Practice, 1st, (New York, Routledge, 2018), P.61.

5 - سليمان الصالح، الرياضة كيف أصبحت قوة ناعمة للدول وحصانها الرابع في سياستها الخارجية، الجزيرة، 2021، متاح على الرابط: <https://aljazeera.net/amp/opinions/2021/8/13> تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

6 - مروان محمد الشعباني، الدبلوماسية الرياضية البحث عن القوة الناعمة من خلال الرياضة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: بغداد- العراق، 2022.

.- Stuart Murray, Gavin Price, OP, Cit, p. 97



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التحرير

أولاً-الدبلوماسية الرياضية الفرنسية: فرنسا هي أبرز الأمثلة التي يمكن دراستها حول النماذج المستخدمة الرياضية، إذ تمثل الرياضة عاملاً مهماً بالنسبة للسياسة الفرنسية حيث يدعم قطاع الرياضة (109%) من الناتج الإجمالي المحلي، وتعمل الرياضة أيضاً على تعزيز مكانة فرنسا الدولية، وتعمل على دعمها في سياستها الخارجية عن طريق تأثير الاتحادات الرياضية الفرنسية فيما بين الهيئات الدولية، وبالإضافة إلى ذلك الإسهام الذي تقوم به اللجنة الأولمبية في إظهار اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الألعاب الرياضية الدول¹.

وبما إن الدبلوماسية الرياضية تمثل مستوى عالٍ من التنافس بين الدول يجعلها تجذب الأحداث الرياضية، وهذا يحدث عن طريق دعم دولي قوي من قبل حكومات الدول². الأمر الذي يجعل فرنسا تعمل جاهدة على تنظيم أحداث رياضية سواء على صعيد القارة الأوروبية أو على صعيد العالم والسعي للفوز بها، مثل فوز المنتخب الفرنسي ببطولة كأس العالم لعام 2018م والعمل للحصول على تنظيم الأحداث الرياضية، إذ فازت فرنسا في آذار 2015م بالحق في استضافة كأس العالم للسيدات وفازت أيضاً بحق استضافته في عام 2019م، واستضافت كأس العالم لرياضة الركبي في عام 2023م، وفوزها بتنظيم دورة الألعاب البارلمبية في العاصمة باريس للعام المقبل، الأمر الذي يساهم بتدفق العوائد المالية لفرنسا ودعم لسمعتها الرياضية، فضلاً عن دعم نواحي عديدة أخرى مثل اللغة والثقافة للحصول على مكانة دولية مهمة في العالم³.

ثانياً- الدبلوماسية الرياضية الأمريكية: يشهد هذا النوع من الدبلوماسية في الولايات المتحدة الأمريكية بعض الإرباك وسببه عدم تحديد الجهة الفعالة فيها وبعض السياسات المتداخلة مما يجعل اهتمامها أقل في الشأن الرياضي، ولكن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإدارة ملف الدبلوماسية الرياضية مع مشاركة فاعلة للسفارات؛ ولكن يبقى هناك تعارض بالعمل في ظل عدم وجود هيئة واضحة لذلك⁴.

ومع هذا القصور والتباين إلا أن الدبلوماسية الرياضية الأمريكية تعد من الدبلوماسية الفاعلة بسبب البنية الرياضية الأمريكية الفاعلة والقوة الاقتصادية للدولة، لذلك تستغل الولايات المتحدة الأمريكية الأنشطة الرياضية الخاصة بها خارجياً كأداة لتحقيق أهداف على المستوى القاري والدولي الخارجي وبناء النفوذ والسمعة الرياضية. واستخدمت الرياضة كأداة مهمة لإقامة العلاقات السياسية المهمة وتوجيهها بما يخدم مصالحها، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الرياضة أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية وهدف قومي⁵.

وتبرز الدبلوماسية الرياضية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين كمثال بارز على استخدام الرياضة والتي عرفت بدبلوماسية كرة الطاولة. ولقد سعت كل واحدة منهما على إقامة علاقات متبادلة يعكس رغبة كلا الجانبين على الرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بينهما، وبدأت الدبلوماسية الرياضية بين البلدين عندما شاركت الصين في بطولة كرة الطاولة في اليابان عام 1971م وشكلت هذه البطولة فرصة لالتقاء الأمريكيين، وترتب على ذلك أن قامت الصين بعد انتهاء البطولة بدعوة الفريق الأمريكي للعب مباريات مع الفريق الصيني في الصين وتمت الزيارة من قبل الفريق الأمريكي إلى الصين واعتبرت بداية جديدة للعلاقات الودية، وبعد ساعات قليلة من زيارة الفريق الأمريكي تم رفع الحظر التجاري على الصين الذي استمر لمدة 22 عاماً وسمح بتداول سلع معينة وتسهيلات السفر بين البلدين⁶، بالمقابل أراد نيكسون وكيسنجر الذين أصبحا أول من يزورا الصين من المسؤولين الأمريكيين عام 1972م ومن خلال ذلك التعبير

1- The main themes of sporting diplomacy, Minister for Europe and Foreign Affairs of France, 9 Feb ,2017, <https://www.diplomatie.gouv.fr/en/photos-publications-and-graphics/graphics-and-interactive-visuels/article>.

2- David Black, Byron Peacock, OP, Cit, p. 7162.

3 - مروان محمد الشعباني، مصدر سبق ذكره، ص 13.

4 - Edward Elliott, U.S. Sports Diplomacy, Figueroa Press, Los Angeles, August 2022, p. 94.

5- Stuart Murray, Geoffrey Allen Pigman, OP, Cit, p. 5.

6- Michal Marcin Kobierechi, ping- pong Diplomacy and its Legacy in the American Foreign policy, polish political science Yearbook (Vol.45) 2016,Pp. 308-310.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

عن المصلحة الوطنية الأمريكية بغض النظر عن وجهات النظر والتصورات التي كانت لدى الأمريكيين سواء تجاه الصين أو غيرها والتجرب من الأيديولوجية التي توصف بها السياسة الأمريكية الخارجية¹.

المطلب الثاني

طبيعة العلاقات العراقية- الخليجية

يمكن ان يوصف التطور التاريخي للعلاقات العراقية- الخليجية بأنها مرت عبر العقود المختلفة منذ نشأتها بالعديد من المراحل بين التعاون والفتور والاختلاف والصراع، وكل مرحلة من هذه المراحل لها عواملها ومتغيراتها الداخلية والخارجية التي اودت اليها. وبعد مرحلة من الصراع والاختلاف اشترتها سنوات ما بعد عام 1990 التي شهدت أزمة اجتياح القوات العراقية للكويت، دخل العراق على وجه الخصوص ومنطقة الشرق الأوسط عامة مرحلة جديدة تمثلت بالاحتلال الأمريكي للعراق واسقاط النظام فيه، فدخلت العلاقات العراقية- الخليجية مرحلة جديدة اتسمت بالتباين من حيث طبيعة ونوع العلاقات بين العراق ومختلف دول الخليج العربية، كانت على الاغلب علاقات فائرة تشوبها بعض الاختلافات والفتور ان لم يكن هنالك تصعيد بسبب الاتهامات متبادلة بشأن مشكلة الجماعات الارهابية من جهة والنفوذ الإيراني في العراق من جهة اخرى. ولكن بالرغم من كل ذلك تبقى الاهمية المتبادلة لكل دولة بالنسبة للدول الاخرى لاسيما في ظل اشتداد التنافس بين القوى الإقليمية للتأثير في الساحة العراقية.

ان دخول العراق في ظل التنافس الاقليمي هذا عكس آثار بارزة على طبيعة علاقاته وسياساته سواء على صعيد إقليمي أو دولي، وإلى جانب ذلك فإن ما أكتسبه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي من تداعيات قد أدى بالنتيجة الى تراجع مستوى قوة العراق ونتيجة لذلك فقد أضحى العراق مسيطرأ عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المجاورة الإقليمية ذات الهيمنة والتأثير فيه وهذا ما جعل من العراق موقع لالتقاء الدول المهيمنة تتصادم فيما بينها على استراتيجياتها². وكل ذلك على مرأى دول الخليج العربي.

كما ويمثل العراق مركز استراتيجي فعال بنطاقه الإقليمي حيث أن العراق أضحى مؤثراً على هيكليّة التفاعلات والتوازنات الإقليمية وإن كان ذلك بنسبة محدودة، وهذا التأثير ما هو إلا نتيجة للمتغيرات وانعكاساتها التي شهدتها على بينته الإقليمية والدولية، فأصبح العراق يشهد تحولات معقدة ترغمه على إعادة النظر في سياساته وإدارته وعلاقاته الإقليمية والدولية³. وبخاصة جواره الخليجي والعربي.

ومما لا شك فيه إن التحرك الخليجي صوب العراق لم يكن على نمط واحد، حيث يشهد المتتبع للمواقف الخليجية إزاء العراق ووصفها بأنها مندفعة نحو العراق تارة، ومبتعدة ومنطوية بذاتها تارة أخرى ويعود ذلك لأكثر من سبب منها النقاس في التوجه الخليجي تجاه المشروع الأمريكي في العراق⁴.

وتطورت العلاقات العراقية- الخليجية بوضع إيجابي وحدث تقارب بينهما لكن هذا لا يأتي عن فراغ بل حدث ذلك نتيجة لتواجد معطيات عدة والتي تضمنت بدورها عوامل ومحفزات عززت بدورها ذلك الطابع الإيجابي، ويأتي في بدايتها المكانة الاستراتيجية للعراق إذ يقع العراق في موقعه أعلى الخليج، كونه فاصلاً بين ضفة الخليج الشرقية وهي "إيران" وضفتها الغربية "دول مجلي التعاون الخليجي" وهذا ما يعزز نقطة قوة لتجعل من العراق موقعاً استراتيجياً مهماً وتجتمع

1- John Callaghan, Brendon O'Connor, Mark phythian, Ideologies of American Foreign policy, 1st, (New Yourk, Routledge,2019),p.107.

2 - خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، دقائق أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 151.

3 - ايمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص65.

4 - صالح غانم حسين، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، السامي للطباعة والتوزيع، بغداد، 2015، ص24.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

فيه المصالح الإقليمية والدولية، وكذلك جعل من العراق طرفاً قوياً ومؤثراً في الكثير من التطورات التي تعيشها المنطقة والدول الإقليمية¹.

وظهرت تحديات واجهها العراق والمنطقة بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي للموصل عام 2014م، ثم تمدد الاحتلال لباقي المدن العراقية، وهنا برزت دعوات دول التعاون الخليجي ومن بينها الكويت للمطالبة بإجراء تعاون أمني ما بين دول المجلس بغية حمايتها من الداخل لصد تهديدات تنظيم داعش الإرهابي لدول المنطقة، مثلما أبدت السعودية عن قلقها من ارتفاع حدة التطورات الجارية في العراق، والتشديد على ضرورة المحافظة على سيادة واستقلال العراق، ومن الواجب السيطرة على وضعه الداخلي ومنع أي تدخل خارجي، كما وصرح الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي -حينها على إن الحرب في العراق لا يمكن تنبؤ انعكاساتها على العراق والمنطقة، ودعا إلى ضرورة حماية مكانة العراق لكي لا تنتشر العدوى للمنطقة كلها، كما أصرت الإمارات على ضرورة ردع التنظيمات الإرهابية وصدها عن استغلال ممتلكات العراق والحفاظ على التعامل الإقليمي معه، وذلك وفق "بيان وزارة الخارجية الإماراتية" في 11 حزيران 2014م الذي أكد على أهمية المحافظة على مكانة العراق الإقليمية ومد يد العون له في مكافحة الإرهاب، وضرورة إتباع سياسة تكافح الانقسامات ودعم حكومة وحدة وطنية تعمل بشكل جامع في الدولة ولا تستثني أي أحد².

وبعد أن ترأس حيدر العبادي عام 2014م الحكومة العراقية، دخل العراق مرحلة جديدة لمواجهة أزمات البلاد الداخلية، والعمل على مكافحة انتشار تنظيم داعش في البلاد، وتبديل السياسات الداخلية والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية للارتقاء بالبلاد وتجميع كل الأطياف السياسية، وإنعاش علاقة العراق الإقليمية مع دول الجوار والمحيط الخارجي بما يعمل على خدمة مصلحة العراق³.

وقد عملت الحكومة العراقية وقتها إلى تنمية علاقاتها مع الدول المجاورة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي وإصرارها على طي صفحة الماضي، وكان هذا من ضمن برنامج الحكومة حول السياسة الخارجية للدولة، وانفتحت بعد ذلك لتتوالى الزيارات واللقاءات ما بين المسؤولين العراقيين والخليجيين، ولعل أبرزها الزيارة التي قام بها وزير الخارجية ابراهيم الجعفري للكويت في ظل تخطي تم وصفه بأنه "ثابت ومستمر"، ثم أعاد الزيارة نظيره الكويتي صباح الخالد وزير الخارجية الكويتي إلى بغداد أكد على التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بمكافحة الإرهاب والعمل على سد منابعه وبوجه الخصوص القرارات (2170 و 2178)، وأكد على أن بلدان المنطقة تتصدى أفكاراً مدمرة يجب العمل الجماعي على مكافحتها⁴.

وهناك من يرى بأن سياسة رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي (2014-2018م) هي أولى الحكومات التي عملت على إرجاع العلاقات هذه بصورتها الصحيحة، لتتم ما بعد ذلك علاقات العراق مع السعودية تتنامى من بعدها ثم تم تأسيس المجلس التنسيقي ما بين كل من العراق والسعودية لتكون هذه دعوة لإعطاء الضوء الأخضر لتلك العلاقات. ولكن لم تستكمل حكومة عادل عبد المهدي انفتاح العراق على المنظومة الخليجية، وبذلك عادت العلاقات إلى مرحلة الركود، بينما أعطت حكومة مصطفى الكاظمي الملف الخليجي الأولويات القصوى، لذلك أصبحت العلاقات في أعلى مستوياتها، على الرغم من الضغط الإيراني لعدم الانفتاح الذي أثر بدوره في تعطيل الكثير من المشاريع الاستثمارية المائبة والاقتصادية بين العراق ودول الخليج. بيد انه وصفت العلاقات العراقية الخليجية في ظل مرحلة حكومة الكاظمي بأنها علاقات ايجابية وتميزت بالمزيد من التقارب في ظل حقيقة أن دول الخليج بدورها مدركة لمدى تأثير أزمات العراق ومحفزة ورافعة لاستقراره⁵.

1 - مثنى فائق العبيدي، المصالحة الخليجية تبلور موقفاً خليجياً موحداً للعودة للعراق وعدم تركها للتأثير الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، العدد 163، جدة، 2021.

2 - مفيد الزبيدي، المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية - الخليجية، مركزُ البيان للدراسات والتخطيط: بغداد، 2022، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2022/04/8356>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

3 - علي الدين هلال، "حال الأمة العربية 2014-2015: الإصغار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول"، مجلة المستقبل العربي، العدد 35، بيروت، 2015، ص35.

4- رائد الحامد، زخم خليجي ومساع لتعزير العلاقات مع العراق (مقال تحليلي)، وكالة الاناضول: انقر - تركيا، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

5 - طه العاني، مستقبل العلاقة بين العراق والخليج، 18/10/2022، متاح على الرابط: <https://alkhaleejonline.net>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

ويسجل التقارب ما بين دول الخليج العربي والعراق خلال تلك المرحلة وفق خطوط ثلاث يمكن تحيدها بما يلي¹:

الاندماج والتفاعل دبلوماسياً مع الحكومة العراقية وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية.

محاولة تقليل النفوذ الإيراني في العراق، وكانت علاقة العراق والكويت قد أخذت طابعاً إيجابياً أكثر، لما كان للثانية حضور قوي في جامعة الدول العربية التي دعمت العراق والعمل على احتوائه عربياً.

احتضنت الكويت مؤتمر إعادة إعمار العراق وساهمت فيه مختلف دول الخليج العربي.

وبالنسبة لعلاقات العراق مع البحرين لم تكن واضحة المعالم مع العراق منذ عام 2011 م حينما شهدت البحرين موجة من الاحتجاجات وقفت الحكومة العراقية والقوى السياسية في العراق معها ضد حكومة البحرين. أما فيما يخص الإمارات العربية المتحدة فقد أسست لعلاقات وطيدة وشخصية مع شخصيات بارزة ومع أحزاب ذات سلطة قوية في كل من بغداد وأربيل، واستثمرت "نفط الهلال الإماراتية للطاقة" بما يفوق ثلاث مليارات دولار في بلاد العراق وعقدت اتفاقية لبيع الغاز لمدة عقدين من الزمن مع حكومة إقليم كردستان².

وشهدت العلاقات العراقية الخليجية استمرارية بتبادل زيارات المسؤولين خلال مرحلة حكومة حيدر العبادي ومصطفى الكاظمي، وتحققت خلال تلك الزيارات المتبادلة العديد من الإنجازات متمثلة بافتتاح منفذ عرعر الحدودي، والعمل على منطقة محايدة بين كل من العراق والسعودية كما توصل الطرفان للعمل على اتفاقية تقرر برفض الاعتداء والاتفاق على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف³. فعلى الصعيد الاقتصادي كانت السعودية مساهمة في دعم عملية إعمار العراق وتقديم العون وعملت على التمويل المتبادل بينهما وكان عام 2017 قد شهد إبرام العديد من الاتفاقيات حول وضع برامج عمل للربط الكهربائي وكذلك القطاع النفطي والربط البحري والبري⁴. إذ أبرم العراق مع المملكة العربية السعودية (19) مذكرة تفاهم تغطي قطاع النفط والغاز والتكرير والمشاريع النفطية والبتروكيماويات والحفر، بالإضافة إلى عدد من مذكرات التفاهم المبرمة في مجالات الزراعة والتعليم والصناعة والتعدين. كما وصرح وزير النقل العراقي حينها ان البلدين اتفقا على إعادة فتح المعبر الحدودي بينهما وإعادة فتح عمليات السكك الحديدية المتوقفة منذ عقود، وإعلانات عن استئناف الحركة الجوية⁵.

وفيما يخص العلاقات العراقية- القطرية فقد تحسنت بعد العام 2014. وشكلت زيارة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الى العراق سنة 2018م نقلة نوعية مهمة في العمل على ترميم العلاقات بين العراق وقطر وتطويرها، وذلك عن طريق تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بينهما كما وعقدت اللجنة العراقية- القطرية اجتماعاتها بصورة منتظمة ووافق البلدان على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية كما وأجريت لقاءات عديدة من قبل اللجنة العراقية القطرية في الدوحة، وصرح وزير الخارجية العراقي محمد علي الحكيم على وجود تآزر مهم بين كل من العراق وقطر تمثل بإعادة الإعمار والاستثمار في نواحي عديدة بالإضافة الى البحث في مشروع لنقل البضائع التركية إلى قطر عن طريق الأراضي العراقية، كما ووضحت قطر استعدادها على المستويين الحكومي وغير الحكومي لمنح كافة أشكال الدعم للعراق في مجالات عدة، منها تنمية ومنها انسانية وفي مجال التكنولوجيا والتعليم والصحة والنقل⁶. وعن الكويت فإن العلاقات مع العراق بعد عام 2003م، شهدت انفراجاً ملحوظاً في تغيير هذه العلاقات من العداء الى استئنافها، ولكن بالرغم محاولات العراق لإنهاء الملفات العالقة والتفاوض مع الكويت للعمل على تطوير العلاقة بينهما ومن بين تلك المحاولات هو تفعيل مجال الاستثمار،

1 - رانج علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتن مع الخليج بمساعدة أمريكية، مركز بروكنجز، 19 آب 2020، متاح على الرابط: <https://www.brookings.edu/ar/articles>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

2 - المصدر نفسه.

3- محمد عبد الرزاق محمود، أثر المتغير الأمريكي في علاقات العراق الإقليمية بعد عام 2008، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص 62.

4 - المصدر نفسه، ص 63.

5- للمزيد يُنظر : وكالة الانباء العراقية، العراق والسعودية يتفقان على تسريع وتحويل مذكرات التفاهم لواقع عملي، 2022/11/24، الرابط : <https://www.ina.iq/171378--.html>

6 - مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية-القطرية : مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019، ص 4-5.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

إلا أن ما زال هنالك عوارض بين الطرفين منها مشكلة الحدود المشتركة بينهما، وكذلك قضية تأسيس ميناء مبارك الكبير التي تعود بالتأثير السلبي على علاقة الدولتين مجدداً¹.

وتبين تطورات العلاقات العراقية الخليجية في السنوات الاخيرة ان هنالك توجه متبادل نحو تعزيزها ورغبة لكل الاطراف لتوثيق التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التعاون في المجال الامنية وبخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، اذ كان هنالك رغبة خليجية للاستفادة من التجربة العراقية في مجال مكافحة الإرهاب والتنظيمات الارهابية العابرة للحدود.

ومن هنا يمكن القول ان العلاقات العراقية- الخليجية شهدت تحسناً وتطوراً وغير مسبوق في مختلف المجالات والمستويات ولاسيما رفع التمثيل الدبلوماسي وتفعيل وزيادة دبلوماسية الزيارات واللقاءات وتوافق المواقف والسياسات ازاء العديد من القضايا والاحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما نستنتج من كل من ذلك، ان العراق ذو مكانة جغرافية مهمة، وله تاريخه العريق، وهو مشارك فعال مع كافة التفاعلات الإقليمية والدولية ويتمتع بمستويات قوة يمتلكها وعلى أصعدة مختلفة، وهذا الأمر الذي يبرز أهمية وجود وحضور العراق في الساحة، فعلى الجانب الإقليمي يبرز دور العراق كونه عاملاً متوازياً في المنطقة، مما تعمل دول الخليج وتساهم في العمل على المحافظة على حفظ مكانة العراق لما يعود عليها من فوائد مختلفة النواحي، والسير بنهج مستقبلي.

المطلب الثالث

بطولة خليجي 25 ومستقبل العلاقات العراقية- الخليجية

استضاف العراق في بداية هذا العام بطولة كأس الخليج العربي في دورته الـ (25) في مدينة البصرة جنوبي البلاد في كانون الثاني 2023، وتبرز هذا أهمية الحدث نتيجة لاستبعاد العراق لفترة طويلة عن استضافة هكذا بطولات وفعاليات رياضية؛ اذ تمثل عودة بطولة الخليج حدثاً كبيراً ومهماً بعد غياب 43 عاماً حيث كانت آخر بطولة خليجي احتضنها العراق عام 1979م ليواجه العراق سلسلة متتالية من الصعوبات حالت دون إمكانية العراق من احتضان أي بطولة، ويعود السبب في ذلك الى الحظر الدولي المفروض على العراق منذ عام 1990م ومثل هكذا محافل رياضية تعكس دوراً بارزاً وذو أهمية كبيرة في السياسات الدولية، حيث إن الدول بدأت باستخدامها للرياضة كجزء من توظيفها للـ (القوة الناعمة) وتعزيز مكانتها الدولية وذلك على حساب (القوة الصلبة)، وحسب تعريف "جوزيف ناي" للقوة الناعمة، فهو يعرفها على إنها "قوة مزيج من الجاذبية والإغراء، وأن تكون جذباً للأخرين بوسائل لا تقوم على الإكراه"².

وتأتي اقامة فعالية بطولة خليجي 25 في البصرة العراقية، من توجه ورغبة عراقية تبنتها العديد من الاوساط منها الاوساط الرياضية والاجتماعية وحتى توجهات سياسية تهدف الى الغاء الحظر المفروض على الملاعب العراقية وكذلك المنع الدولي من قبل (الفيفا) في إقامة أية مباريات دولية على الملاعب العراقية، وهذا المنع قد تراجع من المنع الكلي الى الجزئي ويشمل مختلف الملاعب العراقية، وتنامت هذه الرغبة أكثر لدى الجماهير الرياضية للتخلص من المنع الذي عانت منه الرياضة في البلاد، وحرمتها من الاتصال بالبلدان المحيطة، وفي حال كانت القوة الناعمة معنية بمنظمات أو مؤسسات حكومية، فما جرى في العراق قوة شعبية قد فاقت نطاق القوة الناعمة³. لم يكن لخليجي 25 أبعاد رياضية فحسب، بل تعدى ذلك وكان له أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن إيضاحها: فمن الناحية السياسية، أدت الرياضة إلى زيادة التقارب ما بين العراق ومحيطه الخليجي، والعمل على معالجة العديد من الخلافات وتجاوز التشنجات السابقة على المستوى الرسمي ما أدى إلى حضور العراق في الكثير من الفعاليات الخليجية، والزيارات الرسمية المتبادلة فقد استضاف العراق الوفود الرياضية الخليجية وقام باستقبالهم رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني. كما لعب الإعلام دوراً مميزاً على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في التسويق لتلك البطولة وهذا ما وجدناه من خلال نقل الأحداث والمباريات على مستوى عالي من الدقة وعلى الرغم من الاخفاقات في بعض الجوانب إلا إنها ركزت على الجوانب الإيجابية التي صاحبت البطولة بشكل كبير، ولم تكتفي بالمحيط الرياضي إنما أصبحت تتجول ما بين الأزقة والنواحي وتلتقي بمختلف الفئات وشرائح المجتمع فعكست بذلك ثقافة العراق وعمقه الحضاري والاجتماعي فضلاً عن ذلك تسهيلات الدخول للحدود

1 - ريام علي حسين، سياسة الكويت الإقليمية للمدة 1990-2018، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2020، ص73.

2 - عماد رزيك عمر، "العراق نحو بناء قوة ناعمة: كأس الخليج العربي (25)"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص3.

3 - صفاء ذياب، كأس الخليج 25 تعيد توزيع الأدوار السياسية، جريدة الصباح العراقية، بغداد، 18/1/2023.



العراقية ساهمت بشكل كبير في دخول الالاف من المشجعين¹. وأما على المستوى الاجتماعي فقد عكست الرياضة كرم الضيافة لدى العراقيين من خلال فتح المنازل للضيوف الخليجيين وإكرامهم وهذا قد أثار الدهشة لدى العالم، وعلى المستوى الثقافي فإن العراق غني عن التعريف بثقافته إلا أن البطولة لعبت دوراً بتصدير تلك الثقافة لدول الجوار والخليج العربي بشكل خاص، فمن خلال الافتتاحية استطاع العراق تقديم لوحة فنية ما بين الحاضر والماضي. وبالنسبة للمستوى الاقتصادي، فإن البطولة الرياضية أنعشت الاقتصاد والسوق تحديداً عن طريق شراء البضائع وتحويل العملة الاجنبية والاستثمارات والتنقل والنقل والسكن ولا سيما في محافظة البصرة. وعلى المستوى الرياضي فإن بطولة الخليج شجعت العراق على استضافة بطولات اخرى مثل بطولة كأس العرب، وهي بذلك تعد رسالة حقيقية سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية².

وهناك من يرى ان حدث اقامة بطولة كأس خليجي 25 يمثل بدء مرحلة جديدة من العلاقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعشائرية التي تجاوزت المستوى المحلي لتصل نحو المستوى الخليجي، ومن ثم فإن كل هذه الصلات تمثل تقارباً رسمياً بين الدول العربية الخليجية مع العراق، علاوة على ذلك فإن الاهتمام العراقي قد وصل أعلى المستويات رغبةً وجهداً بغية انجاح هذه البطولة، ويمثل رسالة أيضاً من قبل العراق إلى أشقائه العرب الخليجيين بأن العراق يضع هذه الدول ضمن عمقه وانتماءه العربي بالدرجة الأساس، وهو ما سوف ينعكس إيجابياً على طبيعة العلاقات الثنائية بين العراق ودول الخليج العربي، وبذلك فإن هذه البطولة تمثل نقلة في العلاقات العراقية الخليجية في كل المجالات ومن بينها المجالات الاقتصادية والاستثمارية، ولا سيما ان دول الخليج العربي هي دول ارتكاز مالي واقتصادي مهم يمكن للعراق الاستفادة منها بشكل كبير. كما اثبتت هذه البطولة ان كل السياسات والممارسات السابقة التي حاولت عزل العراق عن عمقه العربي الخليجي لا تستطيع تحقيق مبتغاها بشكل او مستمر، كما اثبتت أن الشعب العراقي ومن خلال العديد والكثير من ممارسات ومظاهر الضيافة والترحيب بالمنتخبات وال جماهير الخليجية المشاركة قد عبر عن حب ومودة للإخوة الخليجيين، لم يتأثر بكل محاولات دق إسفين بينه وبين أشقائه العرب؛ وفي مقدمتهم أبناء الخليج، فضلاً عن إن السياسات الطائفية التي حاولت جهات إقليمية ودخالية اتخاذها فشلت هي الأخرى³.

وعلى خطى خليجي 25 وعبر اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس، جرى آنذاك لقاء بين فؤاد حسين وزير خارجية العراق ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، حيث شدد الأول على سعي بلاده لاستثمار خليجي 25 من أجل لم شمل الأخوة العرب، موضحاً بأن البطولة تمثل (الدبلوماسية غير التقليدية) التي تساهم في تعزيز العلاقات بين العراق ودول الخليج، كما وأكد استناداً لبيان وزارة الخارجية العراقية على قوة ترابط العلاقات مع السعودية، مؤكداً على سعي العراق لتقوية العلاقات الخليجية بشكل عام، والعراقية-السعودية بشكل خاص، لما لها من تأثير استراتيجي يخدم مصلحة العراق⁴.

ومما سبق نستطيع القول أنه من الضروري للدولة انتهاج السلوك الموضوعي والعقلاني عن طريق ادراكها لمجريات الاحداث وما ينم عن ذلك من تطورات في محيطها الخارجي، ومدى تأثير ذلك على نفوذها في المنطقة ومكانتها، ومعنى ذلك ان الدول تعتمد في سعيها لتطوير علاقاتها الخارجية، عدة وسائل وادوات، تسعى من خلال ذلك ترجمة الأهداف الى واقع، ومن الطبيعي ان تتغير تلك الوسائل وتنوع بالتناسب مع تلك الأهداف وأهميتها، وتختلف تلك الأهداف بحسب قدرة وامكانيات كل دولة وأول تلك الوسائل هي الوسيلة السياسية ثم الاقتصادية والعسكرية والأمنية، وعليه فإن علاقات العراق مع دول الخليج العربي يشوبها التعقيد والتشابك والتشعب فهي تجمع ما بين عوامل التعاون والصراع، فقد كانت تتميز بالانسجام والتناغم قبل دخول القوات العراقية الكويتية 1990م ما أدى الى إصابتها بالانقطاع والجمود⁵. وبذلك فإن تطورات عديدة واحداث مختلفة جلها تمثل دوافع ايجابية لتجاوز مرحلة الصراع والجمود في هذه العلاقات ومنها تنظيم

1 - علي مراد النصراني، أبعاد استضافة العراق لخليجي 25، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2023/1/19، متاح على الرابط: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2023/01/19/>. تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

2 - المصدر نفسه.

3 - ليث الكاتب، خليجي 25.. العراق يستعيد "الفورمة" السياسية وإيران في "التسلل"، العين الاخبارية، 2023/1/11، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-25-iraq-political-gain>.

4 - وزير الخارجية لنظيره السعودي : العراق يسعى لاستثمار خليجي 25 لجمع الأشقاء، وكالة الأنباء العراقية، 2023/1/17، متاح على الرابط: <https://www.ina.iq/175961--25-.html>، تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

5 - "Iraq invades Kuwait". BBC On This Day. BBC. August 2, 1990. Retrieved April 20, 2010.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

حدث رياضي مهم مثل بطولة خليجي 25، وفرصة لزيادة الادراك لدى مختلف الاطراف بأهمية المصالح المتبادلة بين دول الخليج والعراق التي تجعل من العلاقات بينهم اكثر تقارباً وانفتاحاً¹.

ومن هنا فإن اي توقع مستقبلي لتأثير الرياضة وبطولة خليجي 25 على العلاقات الخليجية العراقية، فإنه يجب استحضار امرأ ضرورياً يتجلى بأن هذه البطولة قد كشفت واقع العراق المتقبل لجواره الخليجي وقد اثبت ذلك للدول الخليج الصعيدين الرسمي والشعبي، وهذا التأثير من المتوقع ان يكون اكثر ايجابياً اذا علمنا بأنه يرتكز على العديد من المصالح المشتركة، وان هنالك دافع مهم من قبل دول الخليج وبدعم من الولايات المتحدة على اعطاء العراق دوره الحقيقي مما يعمل على اتاحة المجال للقطاع الخاص للدخول في العراق، الامر الذي سيساهم ايضاً في بناء علاقات بين العراق ودول الخليج وبخاصة ان العراق بلد خليجي تاريخياً وجغرافياً. يضاف الى كل ذلك أن التحديات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط تتطلب إعادة تلك العلاقات وبناء الثقة والسعي لتطوير تلك العلاقات إذ أنها تعود بالفائدة للجميع فتلك العلاقات تستمد قوتها من عدة معطيات ثابتة أولها التاريخ المشترك والجغرافية ووحدته الحضارة والانتماء، الأمر الذي يدفع لإعادة النظر بتلك العلاقات وجعلها مثمرة ومتطورة وتتطلب تلك القناة لدول الخليج بأن تدرك ان العراق يشكل مركزاً جيو سياسياً مهماً وفعالاً، وله باع في اعادة التوازن الإقليمي والخليجي وتوازن المصالح، فهو حجر الأساس والرابط المشترك في الجسد العربي، ويمثل همزة الوصل ما بين دول المنطقة وأوروبا.

وعليه فإن مجلس التعاون الخليجي عليه ان يتعامل مع الملف العراقي على ضوء تلك المعطيات وعليه فتقل العراق الاستراتيجي أو عز إلى ضرورة إيجاد توافق خليجي عراقي حول متطلبات الأمن الإقليمي إذ أنها حاجة ملحة وليس من الضروري ان يقود ذلك الى انشاء تحالفات أو معاهدات واتفاقيات، بسبب خصوصية المنطقة وظروفها الداخلية وبنيتها.

ومن ثم فإن الحل هو ايجاد قواسم مشتركة تساعد في بناء العلاقات للوصول الى الاهداف المشتركة بين جميع الاطراف ومن ثم دمج العراق مع دول المنطقة، وسعي دول الخليج نحو العراق وحرصها عليه جاءت نتيجة التقارب ومن ثم تطوير المجالات كافة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعامل دول الخليج البراغمتي مع العراق هو السبيل نحو التعاون وبالتالي فإن العراق يعد عنصراً فعالاً في كافة المجالات والمستويات من خلال موقعه الجغرافي وتاريخه الحضاري بالإضافة للقوة التي يمتلكها. وهو ما يستوجب ابراز دوره كونه مؤثراً في المنطقة عربياً واقليمياً، بدلاً من تحجيمه. فضرورة الحفاظ على مكانة العراق واستقراره وسلامه اراضييه والعمل على تجاوز الماضي واثاره النفسية والتخطيط للمستقبل وهذا يعتمد على الارادة السياسية الخليجية ما يؤدي الى تفعيل المصالح، المشتركة بين مختلف الاطراف².

الخاتمة:

تعد الدبلوماسية الرياضية استخدام الرياضة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية. ويمكن أن تكون هذه الأهداف متنوعة، مثل تعزيز السلام بين الدول، أو زيادة التعاون التجاري، أو تحسين العلاقات العامة. مثلما تلعب الرياضة دوراً مهماً في العلاقات العراقية الخليجية. فمنذ فترة طويلة، كانت الرياضة تشكل رابطاً بين البلدين، وساهمت في تعزيز التفاهم والتعاون بينهما.

في عام 2023، استضاف العراق بطولة خليجي 25 للمرة الثانية في تاريخ البطولة بعد ان كانت الاستضافة الاولى عام 1979. وقد كان هذا الحدث الرياضي الكبير مناسبة مهمة لتعزيز العلاقات العراقية الخليجية. فمن الناحية السياسية، أظهر تنظيم العراق لبطولة خليجي 25 التزامه بالاستقرار الإقليمي والعلاقات الودية مع دول الخليج. وقد ساهم هذا الحدث في تغيير الصورة النمطية السلبية عن العراق في المنطقة. ومن الناحية الاقتصادية، ساعدت بطولة خليجي 25 في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق. كما ساهمت في تعزيز السياحة في البلاد. اما من الناحية الثقافية، فقد أتاح تنظيم البطولة للشعب العراقي فرصة التفاعل مع شعب دول الخليج، وتبادل الثقافات.

وبشكل عام، كانت بطولة خليجي 25 ناجحة بشكل كبير من حيث تعزيز العلاقات العراقية الخليجية. وقد أظهرت أن الرياضة يمكن أن تكون أداة فعالة للدبلوماسية. اما اهم ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة فإنها تتمثل بـ :

ساهمت بطولة خليجي 25 في ابراز أهمية الدبلوماسية الرياضية في العلاقات العراقية الخليجية.

تساهم الرياضة في تعزيز التفاهم والتعاون بين البلدين وهو ما تجلى في زيادة مستوى التفاهمات بين العراق ودول الخليج بعد تنظيم العراق لخليجي 25.

ساعدت الرياضة في تغيير الصورة النمطية السلبية عن العراق في المنطقة.

1 - سليم كاطع علي، العراق ومجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، موقع البلاغ، 7 أيلول/ سبتمبر 2023، متاح على الرابط: <https://www.balagh.com>. تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

2 - راند الحامد، مصدر سبق ذكره.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

تجذب الرياضة الاستثمارات الأجنبية والسياحة إلى العراق.

تسمح الرياضة للشعب العراقي بتبادل الثقافات مع شعوب ومجتمعات دول الخليج.

من المتوقع أن تستمر الدبلوماسية الرياضية في لعب دور مهم في تعزيز العلاقات العراقية الخليجية في المستقبل.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

استخدام الرياضة كوسيلة وهدف في السياسة العامة والسياسة الخارجية العراقية لتحقيق أهداف واستراتيجية الدولة العراقية في تطوير مؤسساتها وبناء قدرتها.

تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال استثمار الرياضة في التفاعلات السياسية والاقتصادية وبناء علاقات متوازنة مع المجتمع الدولي بما يحقق التنمية المستدامة والسياسية.

العمل على رفع القدرة الرياضية المحلية للوصول إلى المستوى الدولي المطلوب بما يعمل على رفع قيمة الاستثمار في الألعاب والسياسة على حد سواء.

قائمة المصادر

المصادر العربية :

جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان، 2007).

مفيد الزبيدي، العلاقات العراقية-القطرية : مرتكزات التقارب وفرص المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2019.

ريام علي حسين، سياسة الكويت الإقليمية للمدة 1990-2018، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2020.

عماد رزيك عمر، "العراق نحو بناء قوة ناعمة: كأس الخليج العربي (25)"، مركز البیان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

صفاء ذياب، كأس الخليج 25 تعيد توزيع الأدوار السياسية، جريدة الصباح العراقية، بغداد، 18/1/2023.

محمد عبد الرزاق محمود، أثر المتغير الأمريكي في علاقات العراق الإقليمية بعد عام 2008، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022.

مروان محمد الشعباني، الدبلوماسية الرياضية البحث عن القوة الناعمة من خلال الرياضة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: بغداد- العراق، 2022.

خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، دقائق أعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

ايمان أحمد رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.

صالح غانم حسين، مواقف الدول العربية من المتغيرات السياسية في العراق بعد عام 2003، السامي للطباعة والتوزيع، بغداد، 2015.

مثنى فائق العبيدي، المصالحة الخليجية تبلور موقفاً خليجياً موحداً للعودة للعراق وعدم تركها للتأثير الإيراني، مجلة آراء حول الخليج، العدد 163، جدة، 2021.

علي الدين هلال، "حال الأمة العربية 2014-2015: الإصغار من تغيير النظم الى تفكيك الدول"، مجلة المستقبل العربي، العدد 35، بيروت، 2015.

ايه عنان، دبلوماسية الرياضة والعلاقات الدولية: كأس العالم 2022 نموذجاً، المرصد المصري، 28 ديسمبر 2022، متاح على الرابط: <https://marsad.ecss.com.eg/74784>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

رانج علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتن مع الخليج بمساعدة أمريكية، مركز بروكنجز، 19 آب 2020، متاح على الرابط: <https://www.brookings.edu/ar/articles>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

رائد الحامد، زخم خليجي ومساع لتعزير العلاقات مع العراق (مقال تحليلي)، وكالة الاناضول: انقره - تركيا، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

سليم كاطع علي، العراق ومجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجيه مستقبلية، موقع البلاغ، 7 أيلول/ سبتمبر 2023، متاح على الرابط: <https://www.balagh.com>. تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

سليمان الصالح، الرياضة كيف أصبحت قوة ناعمة للدول وحصانها الرابع في سياستها الخارجية، الجزيرة، 2021، متاح على الرابط: <https://aljazeera.net/amp/opinions/2021/8/13>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

طه العاني، مستقبل العلاقة بين العراق والخليج، 18/10/2022، متاح على الرابط: <https://alkhaleejonline.net>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

علي مراد النصر اوي، أبعاد استضافة العراق لخليجي 25، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2023/1/19، متاح على الرابط: <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2023/01/19/>. تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

علي نجات، دبلوماسية الرياضة القطرية والدروس المستفادة للعراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2022/11/8991>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

عمار قردود، الرياضة وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للجزائر، افريكا نيوز، 2023/1/7، الرابط : <https://africanews.dz/%D8%A7%D9>

ليث الكاتب، خليجي 25.. العراق يستعيد "الفورمة" السياسية وإيران في "التسلل"، العين الاخبارية، 2023/1/11، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-25-iraq-political-gain>.

مفيد الزبيدي، المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط: بغداد، 2022، متاح على الرابط: <https://www.bayancenter.org/2022/04/8356>. تاريخ الزيارة: 31/8/2023.

موضي ابو العيين، الدبلوماسية الرياضة، جريدة الوطن، 2019، متاح على الرابط: <https://www.al-watan.com/article/177921/>. تاريخ الزيارة: 2023/8/30.

وزير الخارجية لنظيره السعودي : العراق يسعى لاستثمار خليجي 25 لجمع الأشقاء، وكالة الأنباء العراقية، 2023/1/17، متاح على الرابط: <https://www.ina.iq/175961--25-.html>. تاريخ الزيارة: 1/9/2023.

وكالة الانباء العراقية، العراق والسعودية يتفقان على تسريع وتحويل مذكرات التفاهم لواقع عملي، 2022/11/24، الرابط : <https://www.ina.iq/171378--.html>

المصادر الاجنبية :

"Iraq invades Kuwait". BBC On This Day. BBC. August 2, 1990. Retrieved April 20, 2010.

David Black, Byron Peacock, Sport and Diplomacy, in: Andrew F. cooper. Jorge Heine, Ramesh Thakur, The Oxford Handbook of Modern Diplomacy, (United Kingdom, CPI Group Lrd, 2013).

Stuart Murray, Gavin Price, Towards a Welsh sports diplomacy strategy, British Council, Wales Cymru, October 2020, P.8, Available at: https://wales.britishcouncil.org/sites/default/files/towards_a_welsh_sports_diplomacy_strategy.

Stuart Murray, Sports Diplomacy Origins, Theory and Practice, 1st, (New York, Routledge, 2018).

The main themes of sporting diplomacy, Minister for Europe and Foreign Affairs of France, 9 Feb ,2017, <https://www.diplomatie.gouv.fr/en/photos-publications-and-graphics/graphics-and-interactive-visuels/articl>.

Edward Elliott, U.S. Sports Diplomacy, Figueroa Press, Los Angeles, August 2022.



Michal Marcin Kobierechi, ping- pong Diplomacy and its Legacy in the American Foreign policy, polish political science Yearbook (Vol.45) 2016.

John Callaghan, Brendon O'Connor, Mark phythian, Ideologies of American Foreign policy, 1st, (New Yourk, Routledge,2019).



أمن العراق في ظل وبعد طوفان الأقصى

أ.م. د. سامي احمد كلاوي

م. م. سحر عبد السادة

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

ملخص البحث

كغيره من بلدان المنطقة، تأثر العراق بطوفان الأقصى وما أعقبه من عدوان بربري شرس على قطاع غزة. فبعد مضي بضعة أيام على العدوان أصبح العراق ساحة من ساحات المقاومة، تنطلق منها الصواريخ نحو أهداف أمريكية وصهيونية، وتتلقى صواريخ منطوقة من طائرات ومسيرات أمريكية. فكيف أثرت عملية طوفان الأقصى على أمن العراق الداخلي والإقليمي؟ وما هي التطورات المحتملة لهذه العملية؟ وما مدى تأثيرها في المعادلة الأمنية العراقية مستقبلاً؟ وما السبيل للنأي بالعراق عن حرب شاملة في المنطقة؟

يفترض هذا البحث أن طوفان الأقصى وما بعده سيعيدان صياغة المعادلة الأمنية العراقية بما يبعده عن المحور الأمريكي-العربي وحلفائه، ويقربه من المحور الروسي-الصيني وحلفائه. وما لم تصل حكومة السيد محمد شياع السوداني الى تفاهم واضح مع الفصائل العراقية المقاومة، سيكون العراق ساحة ساخنة لأية مواجهة عسكرية مفتوحة مع العدو الاسرائيلي المدعوم كلياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وللإجابة عن تلك التساؤلات وإثبات أو نفي الفرضية المطروحة سيستعين البحث بنظرية "معضلة الأمن الاقليمي" التي طورتها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، والتي تُعرّف 'المعضلة الأمنية' بأنها "مجموعة من الدول تتداخل مشاريعها وهواجسها الأمنية بشكل يجعل فهم أمن احداها بمعزل عن الأخرى أمراً في غاية الصعوبة". وتماهياً مع افتراضات تلك المدرسة، ينقسم البحث الى ثلاثة فصول رئيسة يتناول كل منها مستوى تحليلياً للمعضلة. وهذه المستويات (1. المحلي، و2. الإقليمي، و3. الدولي) وإن تُبحث بشكل منفصل فهي تلقي جميعاً في نهاية المطاف لرسم صورة شاملة ودقيقة عما يحيق بالعراق من تهديدات أمنية في هذه المرحلة الصعبة من تاريخه.

ويتبنى البحث منهجاً استنباطياً يقوم على أساس اختبار الافتراضات المشتقة من النظرية إزاء الأحداث الدائرة على أرض الواقع بغية تأكيدها أو نفيها، والخروج بمحصلة تفي بهدف البحث.

المقدمة (Introduction)

لكثرة ما خاضه من حروب، وما فُرضت عليه من عقوبات دولية، أمسى العراق بلداً ضعيفاً لا يستطيع الذود عن أمنه وأمن مواطنيه بدون مساعدة الآخرين. وفي عام 2008، وقّع العراق على اتفاقية أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الهدف منها درء المخاطر التي تهدد أمنه من خارج حدوده بعد انسحاب القوات الأمريكية من أراضيه. ولكن ما كان يرجوه العراق من تلك الاتفاقية لم يتحقق. فلم تمض أربع سنوات على انسحاب الأميركيين حتى شنّ ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) هجوماً على مدينة الموصل ثم صلاح الدين والانبار واحتل أكثر من ثلثي مساحة البلاد ليقيم عليها دولة 'الخلافة'. ولم يتمكن العراقيون من تحرير ما احتلّ من بلادهم إلا بعد أن قدموا الآلاف من أبنائهم قرابين لذلك التحرير.

وبعد أقل من عشر سنوات على تنفيذ تلك الاتفاقية الأمنية، قام الأميركيون أنفسهم بانتهاك سيادة العراق بضربة جوية في محيط مطار بغداد الدولي أودت بحياة الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق 'القدس' الإيراني والقيادي في قوات الحشد الشعبي 'أبو مهدي المهندس'. وردّ العراقيون على الضربة الأمريكية بقرار برلماني يقضي بإجلاء جميع القوات الأجنبية عن أرض العراق، إلا أن القرار لم يتم تنفيذه حتى الآن. ولإجبار الأميركيين على الانصياع لقرار الإجلاء، قامت بعض الفصائل الإسلامية المسلحة بشن هجمات على مواقع أمريكية في بغداد وغيرها من المدن العراقية.

وبعد نجاح قوى 'الإطار التنسيقي' بتشكيل حكومة توافقية في أعقاب انسحاب نواب التيار الصدري من مجلس النواب، سادت هدنة غير معلنة بين الفصائل والقوات الأمريكية على أمل أن تنجح الحكومة الجديدة التي يقودها السيد محمد شياع السوداني بإخراج تلك القوات بشكل سلمي. ولم يمض عام واحد على تولي السيد السوداني لرئاسة الوزراء حتى قام العدوان الإسرائيلي على غزة إثر هجوم جريء شنه مقاتلو حركة حماس الفلسطينية على مواقع للجيش الإسرائيلي ومستوطنات يهودية فيما يُعرف بـ 'غلاف غزة'. وكرّد على الانحياز الأمريكي المطلق الى جانب العدوان الإسرائيلي، قامت بعض الفصائل العراقية المسلحة بشن هجمات على مواقع أمريكية داخل الأراضي العراقية وخارجها. وردت القوات الأمريكية بضربات جوية استهدفت قياديين في تلك الفصائل فأودت بحياة بعضهم، الأمر الذي أدى الى قيام مجلس النواب العراقي بتأكيد قرار الاجلاء الذي اتخذه في أعقاب اغتيال الجنرال سلماني والمهندس.

ولم تقتصر هجمات الفصائل العراقية على مواقع أمريكية وحسب، بل تعدتها الى مواقع إسرائيلية أيضاً وهذا ما يُنذر بتطورات خطيرة في حال استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة واستمرار الانحياز الأمريكي لذلك العدوان وما يعقبه من استمرار الرد من جانب الفصائل العراقية.



إشكالية البحث: (Problem Formulation)

مع استمرار الحرب على غزة، ومع استمرار الدعم الأمريكي المطلق، ومماثلة الإدارة الأمريكية في سحب ما تبقى من قواتها في العراق تلوح في الأفق تطورات لا تدعو إلى التفاؤل. ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما هي الاخطار التي تحيق بالأمن القومي للعراق؟

وما هي القوى الإقليمية والدولية التي ستقف مع العراق أو ضده في حال أصبح العراق ساحة مفتوحة من ساحات مقاومة العدوان الإسرائيلي؟

وما الذي تستطيع حكومة السيد السوداني فعله للنأي بالعراق عن حرب إقليمية جديدة؟

فرضية البحث (Research Hypothesis)

في ضوء ما يجري في غزة وساحات المقاومة الأخرى يفترض هذا البحث أن حكومة السيد محمد شياع السوداني ستنتج في الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يقضي بسحب قواتها من أرض العراق. كما يفترض أن يتجه العراق نحو المحور الروسي-الصيني دون أن يقطع صلاته بالمحور الأمريكي-العربي.

منهجية البحث (Methodology)

يستند هذا البحث في تناوله لمعضلة العراق الأمنية، بشكل أساس، إلى نظرية المعضلة الأمنية الإقليمية (Regional Security Complex Theory) التي طورتها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية. وبذلك يُعد بحثاً نوعياً (Qualitative Research) يتعامل مع النصوص، بخلاف البحوث الكمية (Quantitative Research) التي تتعامل مع الأرقام والإحصائيات. وتمتاز البحوث النوعية كذلك بمنح الباحث حرية كبيرة في اختيار ما يراه مناسباً لبلوغ هدفه على أن لا يكون ذلك على حساب موضوعية وحياد البحث. وللوصول إلى مبتغاه يطرح البحث فرضية محورية تتفرع منها فرضيات ثانوية حول مفاصل المشكلة. ويتم اختبار تلك الفرضيات في ضوء معطيات عملية موثقة بمصادر رسمية ومحيدة. فما يتم نفيه من فرضيات يُستبعد، وما يتم اثباته يُصاغ بشكل يمكنه من الإجابة عن الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث.

وتماشياً مع النظرية ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية يتناول كل منها مستوى من مستويات التحليل الثلاثة (المحلي، والإقليمي، والدولي). ثم ينتهي بخلاصة تجمع بين المستويات لتشكل إجابة شاملة ودقيقة عن أسئلة البحث.

ويجدر التنويه إلى أن استخدام البحث لمصطلحات مثل 'شعبة' و 'سنة' وغيرها يعني البعد الديموغرافي للمصطلح وليس البعد المذهبي. فلا يُعنى البحث بمعتقدات الشيعة أو السنة بل بالمواقف السياسية التي تتبناها القوى التي تمثلها أو تدعي تمثيلها.

الإطار المفاهيمي والنظري (Conceptual and Theoretical Framework)

مثل العديد من المفاهيم الأخرى في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، كان مفهوم الأمن موضوع خلاف بين الأكاديميين العاملين في هذا المجال. وقد تركز الخلاف تقريباً على طبيعة القضايا التي ينبغي أو لا ينبغي عدها أهدافاً أمنية. وبناء على ذلك، انقسم الباحثون في حقل الدراسات الأمنية إلى فريقين رئيسيين: ضيق وواسع. فبينما يرى الفريق الأول، الذي ينتمي أغلب أفراده إلى المدرسة الواقعية، أن مفهوم الأمن يجب أن يقتصر على القضايا المتعلقة ببقاء واستمرار الدولة ككيان سياسي، يرى الفريق الثاني أن المفهوم يجب أن يتسع ليشمل قضايا أخرى، مثل الشؤون الاقتصادية والأمنية والعسكرية بالإضافة إلى التهديدات المجتمعية والبيئية التي تهم البشرية جمعاء. ويُعد باري بوزان (Barry Buzan)، أستاذ العلاقات الدولية الفخري في كلية لندن للاقتصاد والأستاذ الفخري في جامعة كوبنهاغن، أول باحث قام بمحاولة جادة لتوسيع مفهوم الأمن. ففي عام 1983 أصدر كتابه "الناس والدول والخوف: أجندة لدراسة الأمن العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"

"People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era".

وتمت مراجعة الكتاب في عام 1991 وأصبح الحجر الأساس لمفهوم الأمن الواسع. ويرى بوزان أن استخدام المفهوم الضيق للأمن كان نتاجاً للتنافس بين المعسكرين المتناحرين بقيادة القوتين العظميتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) إبان الحرب الباردة التي استمرت لنحو خمسة عقود. ولأن ظروف الحرب الباردة جعلت البقاء وتعظيم القوة هدفين رئيسيين لكل دولة من دول العالم، اقتصر مفهوم الأمن على البعدين العسكري والسياسي. وهذا التقيد، وفقاً لبوزان، يتجاهل العديد من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخطيرة التي تواجه الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ورداً على هذه التهديدات، صاغ بوزان مفهوماً أمنياً متعدد الأبعاد يشمل جميع القضايا التي تهدد الإنسانية. فعلى عكس الواقعيين، يرى بوزان أن أمن الجماعات البشرية يتأثر بعوامل في خمس قطاعات رئيسية: عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. فالأمن العسكري، وفقاً لبوزان، يتعلق بالتفاعل على مستويين هما القدرات الهجومية والدفاعية المسلحة



للدول، وتصورات الدولة لنوايا بعضها البعض. ويتعلق الأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تمنحها الشرعية. ويتعلق الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية وسلطة الدولة. ويتعلق الأمن المجتمعي باستدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات الدينية والوطنية، في ظل ظروف مقبولة للتطور. أما الأمن البيئي فيتعلق بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والعالمي باعتباره نظام الدعم الأساس الذي تعتمد عليه جميع المشاريع البشرية الأخرى. وهذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في شبكة قوية من الروابط. (Buzan, 1991: 19-20)

ولم يختلف بوزان مع الواقعيين في تطوير مفهوم الأمن وحسب بل وكذلك في مستويات التحليل الأمني. فبينما تعتمد المدرسة الواقعية مستويان للتحليل الأمني هما 1. مستوى الدولة (State) و2. مستوى النظام العالمي (International System)، يتبنى بوزان أو مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية (Copenhagen School of Security Studies) مستوىً ثالثاً يتوسط الاثنين هو المستوى الإقليمي (Regional level). فوفقاً لهذه المدرسة، لا يتأثر أمن الدول بطبيعة النظام العالمي وحسب بل وبالمستوى الإقليمي الذي تتواجد فيه. ويبرر بوزان تبنيه لهذا المستوى باعتقاده أن معظم التهديدات الأمنية تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، وإن الترابط الأمني عادةً ما يتم تصميمه في هياكل أمنية إقليمية. (Buzan and Weaver, 2003: 4)

وبناءً على هذا المستوى من التحليل الأمني، طور بوزان نظرية معضلة الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory) (RSCT). ويُعرّف بوزان هذه المعضلة الأمنية بأنها: "مجموعة من الدول تتداخل وتتربط اهتماماتها الأمنية الأساسية ببعضها البعض بشكل يجعل من العسير جداً فهم أمن أحدها بمعزل عن فهم أمن باقي دول المجموعة" (Buzan, 1991: 190). وبعد بضع سنوات، عرّف باري بوزان، وأولي ويفر، وجاب دي وايلد (1998: 201) المعضلة الأمنية الإقليمية بأنها: "مجموعة من الوحدات المتداخلة أمنياً بشكل لا يسمح بحل مشكلة أحدها أو بعضها بمعزل عن البقية".

إن استبدال كلمة 'دول' بكلمة 'وحدات' في التعريف الجديد يؤكد أن بوزان وزميله في مدرسة كوبنهاغن قد أدركوا أن الجهات الفاعلة الأخرى إلى جانب الدول يمكن أن يكون لها أدوار مهمة في تشكيل المعضلات الأمنية الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه الجهات الفاعلة مجموعات عرقية، شركات تجارية كبيرة، منظمات مدافعة عن البيئة، وما إلى ذلك.

وترى مدرسة كوبنهاغن أن هناك متغيران مسؤولان عن ديناميكية المعضلة الأمنية وهما 1. توازن القوى بين وحدات المعضلة، و2. أنماط الصداقة والعداء التاريخية بين تلك الوحدات. (Buzan & Weaver, 2003: 47-48) وبالتالي، فإن أقوى الدول الإقليمية هي الجهات الأكثر تأثيراً في ديناميكية المعضلة الأمنية الإقليمية. وفي الوقت نفسه، يؤثر إرث الحروب والصراعات والأعمال العدائية على العلاقات الأمنية بين وحدات المعضلة. وتحدد النظرية ثلاثة مستويات رئيسة لتحليل المعضلات الأمنية الإقليمية: (1) المستوى الداخلي: ويدرس الاستقرار والنظام الداخلي لكل دولة من دول المنطقة. (2) مستوى العلاقات بين دول ووحدات المعضلة، و(3) المستوى العالمي الذي يعني بدراسة دور القوى العالمية في المنطقة، أي التفاعل بين المعضلة الأمنية الإقليمية والنظام العالمي. (Buzan & Weaver 2003, 51) وتماشياً مع هذه النظرية سيتم تناول التهديدات الأمنية التي تحيق بالعراق في ظل وبعد 'طوفان الأقصى' على ثلاثة مستويات: داخلي، وإقليمي، وعالمي.

1. المستوى الداخلي (Domestic Level)

بعد سقوط نظام الحزب الواحد في نيسان من عام 2003 على أيدي التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة، عمد الأميركيون إلى تأسيس نظام سياسي يقوم على أساس المحاصصة الاثنائية. ونظام كهذا نصح به عالم الاجتماع السياسي الهولندي أرنند ليبهارت (Arend Lijphart)، ويُعد نموذجاً لإدارة المجتمعات المتنوعة اثنياً وذلك عن طريق تقاسم السلطة بين المكونات الإثنائية الكبرى في المجتمع (Bealey, 1999: 83). ويرى ليبهارت أن ما يسميه هو 'الديمقراطية التوافقية' تكون مصاحبة للمحاصصة الاثنائية من أجل حماية حقوق الأقليات الإثنائية وفرض التوافق على المستوى السياسي (Lijphart, 1977: 38-43). ولكنها تسببت بتعطيل أو تأخير الكثير من مشاريع القوانين التي تمس بشكل مباشر وقوي حياة المواطنين كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب وقانون المجلس الاتحادي وقانون جهاز الأمن الوطني وغيرها. كما أن 42 مادة أو ما يعادل 30% من مواد الدستور ما تزال معطلة. (1) ومرد هذا هو أن الكتل والأحزاب السياسية التي تتقاسم السلطة تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة المكونات الاثنائية التي تنتمي إليها. وهذا هو حال الوزراء الذين يشكلون الحكومة. فكل وزير يسعى بالدرجة الأولى إلى إرضاء الكتلة أو الحزب الذي رشحه لهذا المنصب الرفيع. وفي المحصلة لا يرتقي مجلس الوزراء إلى أداء الفريق الواحد المنسجم كما ينبغي له أن



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

يكون. ولعل من أعقد ما تسببت به المحاصصة والديمقراطية التوافقية هو الانقسام الشديد بين القوى السياسية العراقية حول التواجد الأجنبي العسكري والأمني على أرض العراق. فكل كتلة حليفها أو صديقها الخارجي الذي تستعين به إن ألم بها شيء ما في الداخل.

وبرز هذا الانقسام بشكل جلي في أعقاب اغتيال الجنرال قاسم سليمان وأبي مهدي المهندس في محيط مطار بغداد الدولي في مطلع كانون الثاني من عام 2020 بضربة جوية نفذتها مسيرات أميركية. فبينما أعربت القوى الشيعية عن بالغ سخطها لهذا الخرق الكبير لسيادة العراق، ونظمت تظاهرة مليونيه في بغداد، وتوعدت الأميركيين بالثأر، اكتفت باقي القوى ببيانات رقيقة اللهجة. فقد اكتفى رئيس الجمهورية السابق والقبائلي في الاتحاد الوطني الكردستاني السيد برهم صالح بالدعوة إلى ضبط النفس، ودعا السيد محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب السابق وزعيم حزب تقدم الذي يُعد أكبر القوى السنية، إلى عدم جعل العراق ساحة لصراعات إقليمية ودولية.

وكرد فوري على ما فعلته إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، استخدمت القوى الشيعية نفوذها النيابي فدعت إلى جلسة برلمانية طارئة للتصويت على مشروع قرار ينص على سحب الحكومة للدعوة التي وجهتها إلى الولايات المتحدة للمشاركة العسكرية في القتال ضد ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وكذلك إجلاء القوات الأميركية من العراق. ورغم أن القوى الشيعية عدلت من صيغة المشروع ليكون إخراج القوات 'الأجنبية' عوضاً عن 'الأمريكية' لتضمن دعم كل القوى الأخرى المشاركة في العملية السياسية، لم تأت النتائج كما أراد أعداء الولايات المتحدة في العراق. فقد تمت مقاطعة جلسة التصويت من قبل أغلب النواب السنة والنواب الكورد.⁽¹⁾

هذا الانقسام حول الوجود العسكري الأمريكي على الأرض العراقية لم يكن وليد لحظة اغتيال سليمان وأبي مهدي المهندس، بل منذ بداية العملية السياسية التي أعقبت سقوط النظام. فكل الطرفين (الكورد والعرب السنة) يرون في تواجد القوات الأميركية في العراق رادعاً للقوى الشيعية من الاستئثار بالسلطة، ولإيران من زيادة نفوذها العسكري والأمني في العراق. وقد أعرب عن هذا الموقف القيادي السني الدكتور ظافر العاني بقوله: "إن مسار الأحداث يوحي بأن إخراج القوات الأميركية يأتي لصالح تمكين إيران من المزيد من التغلغل في النسيج السياسي العراقي وإن إخراج الأميركيين سيجعل الإرهاب والفصائل المدعومة من إيران تتصرف بحرية أكبر مما يسبب زعزعة الوضع الأمني الهش ليس في العراق فقط وإنما في الشرق الأوسط برمته".⁽²⁾ وعن الموقف الكردي، صرح السيد نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء إقليم كردستان: "أن مهمة الأميركيين واضحة، وهي مساعدة العراقيين في محاربة داعش، أمّا الأمور الأخرى فيجب أن نحلّها كعراقيين. يجب أن يكون حصر السلاح ضمن إطار مؤسسات الدولة ولا يمكن أن يُقرّر كل من جانبه توجيه الطائرات المسيرة باتجاه أربيل ويطلق الصواريخ على بلد، ويقصف الأماكن الأخرى. علينا أن نجد حلاً إذا كانت هناك إرادة في بغداد".⁽³⁾

وأدت الانقسامات إزاء التواجد العسكري الأمريكي على الأرض العراقية إلى إرباك كبير لحكومة السيد مصطفى الكاظمي الذي أُنتخب لرئاسة الوزراء في عام 2020. فقد قامت بعض الفصائل الشيعية المسلحة بمهاجمة أهداف أميركية في العراق لإرغام الولايات المتحدة على الانسحاب. وبدا وضعت حكومة الكاظمي في موقف حرج. فمن جهة، لم تكن له القدرة على مواجهة تلك الفصائل، ومن جهة أخرى كان يعمل على التقرب من الإدارة الأميركية، فتعذر عليه التوفيق بين إرضاء الفصائل لتجنب سطوتها وإرضاء الأميركيين للظفر بدعمهم لسياساته وإعادة انتخابه.

وبعد انسحاب نواب 'التيار الصدري' من مجلس النواب تمكن 'الإطار التنسيقي'، التحالف الذي يضم باقي القوى الشيعية وأبرزها 'دولة القانون'، من تشكيل حكومة توافقية بمشاركة الكرد والعرب السنة، وبرئاسة السيد محمد شياع السوداني. ولم يتوجه السيد السوداني إلى المجابهة مع الولايات المتحدة، كما توقع الكثير من المراقبين، بل على العكس من ذلك حاول التقرب منها وإقناع الفصائل المسلحة بوقف هجماتها على المواقع الأميركية في العراق. ولم يمض على تلك الهدنة سوى عام واحد حتى شنت 'إسرائيل' عدوانها على غزة فعادت الفصائل إلى سلاحها وانتهت الهدنة. فما هي الدوافع وراء العودة إلى السلاح؟

(1) الجزيرة نت، 2020/1/5. <https://www.aljazeera.net/politics/2020/1/5>

(2) IranWire, 17/1/2020. <https://iranwire.com/ar/reports/81526/>

(3) Kurdistan24, 3/5/2021. <https://www.kurdistan24.net/ar/opinion>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التهرين

من الصعب الحديث عن دافع للتصعيد الأخير بين الفصائل العراقية الشيعية المسلحة والولايات المتحدة غير الدافع الأيديولوجي. فجميع تلك الفصائل ترى في 'إسرائيل' كيانا غاصبا لأرض إسلامية وقامعا لشعب مسلم. وتضم تلك الأرض المعتصبة المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين، والمكان الذي عرج منه الرسول الأكرم إلى السماء. وعليه فإن الجهاد ضد هذا العدو هو فرض عين على كل مسلم. فعلى سبيل المثال، أفتى آية الله محمد حسين آل كاشف الغطاء في سنة 1938 بالجهاد لتحرير فلسطين. وجاء في فتواه تلك: "يا أيها العرب ويا أيها المسلمون بل يا أيها البشر ويا أيها الناس، أصبح الجهاد واجباً على كل إنسان، ومن يستطيع اللحاق بمجاهدي فلسطين بنفسه فليلتحق بهم، واني ضمّين أنه كالمجاهدين مع النبيّ في بدر" (كاشف الغطاء 1969: 15). وفي عام 1979 حدد آية الله الخميني آخر يوم جمعة من شهر رمضان لكل عام يوماً أسماه 'يوم القدس' للتضامن مع المستضعفين في الأرض وخصوصاً الفلسطينيين. ودعا آية الله الخميني كل مسلمي العالم للخروج في يوم القدس إلى الشوارع والهايات: 'الموت لأمريكا والموت لإسرائيل' (1). وعليه فلا غرابة أن تشهر هذه الفصائل الشيعية أسلحتها بوجه العدو الصهيوني والولايات المتحدة حليفته وأكبر داعميه بالمال والسلاح، وأن تحقق إصابات مباشرة في قواعد عسكرية أمريكية أبرزها تلك التي أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود في هجوم صاروخي على قاعدة في شمال الأردن أواخر كانون الثاني 2024. (2)

ولم تلتزم الولايات المتحدة الصمت أمام تلك الهجمات بل قامت هي الأخرى باغتيال عدد من قيادي وكوادر بعض الفصائل الشيعية المسلحة. ومرة أخرى تجد الحكومة العراقية نفسها في موقف حرج. فليس من السهل أبداً أن يدين السيد السوداني العدوان الاسرائيلي على غزة وأن يدين الهجمات على أهداف صهيونية وأمريكية في وقت واحد.

ومن العسير التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع إن لم تستجب القوات الأمريكية لطلب الحكومة العراقية وترحل بعيداً عن العراق. ومن العسير أيضاً التنبؤ بمدى الردود الاسرائيلية إن استمرت الفصائل في محاولاتها لإصابة أهداف داخل 'إسرائيل'. كما وأنه من العسير أيضاً التنبؤ بمدى قدرة السيد السوداني على درء مواجهات عسكرية مفتوحة على أرض العراق.

2. المستوى الإقليمي (Regional Level)

ترى مدرسة كوبنهاغن أن عاملين رئيسيين يلعبان الدور الأكبر في تحديد شدة المعضلة الإقليمية ومسارات تطورها، وهما (1) توازن القوى بين أطراف المعضلة و(2) نماذج أو أنماط الصداقة والعداء بينها. وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين هذين العاملين يكون من الأفضل لدقة البحث وشموليته تناولهما بشكل منفصل وهذا ما سيتم فعله في هذا الفصل.

2.1 توازن القوى (Balance of Power)

تذهب المدرسة الواقعية بشقيها القديم والجديد إلى أن الطبيعة الفوضوية للنظام السياسي العالمي تفرض على الدول أن تحمي نفسها ضد التهديدات الخارجية. فقد ذهب مؤسس الواقعية الجديدة، كينيث والتز (Kenneth Waltz)، على سبيل المثال إلى أن الدول، حين تتعرض لأخطار خارجية تكون أمام خيارين لا ثالث لهما: الموازنة (Balancing) أو الاصطفاف (Bandwagoning) (Waltz, 1979: 125). ويُعرف البروفيسور ستيفان والت (Stephen Walt) الموازنة بأنها سياسة التحالف مع الآخرين ضد مصدر التهديد. أما الاصطفاف فهو سياسة التحالف مع القوة العظمى الأكبر خطورة (Walt, 1987: 32). وبينما تعتمد القوى الكبيرة على قواها الذاتية للدفاع عن وجودها وحماية مصالحها، تعتمد الدول الصغيرة على سياسة التحالف مع الأقوياء لزيادة قوتها ودرء الاخطار عنها. وهناك من الدول من تلجأ إلى السياستين في آن واحد كـ 'إسرائيل'.

لقد قامت الدولة العبرية في فلسطين بمساعدة مطلقة من الدول الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا حينذاك. ولكون جميع الدول المحيطة بها هي دول عربية ويشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكانها، كان عليها أن تحسب ألف حساب للتهديدات التي ستعرض لها مستقبلاً من قبل جيرانها العرب واشقائهم. وعليه، رأى مؤسسو الكيان الصهيوني أنه لا بد من التحالف مع دولة أو دول عظمى تستطيع حماية كيانه من أعداء كثر، وكذلك القيام ببناء قوة عسكرية تتفوق على ما يمتلكه العرب فتكون رادعا لهم عن القيام بحرب لتحرير

(1) موقع شبكة المعارف الإسلامية. <https://www.almaaref.org/maarefdetails.php?id=3291>

(2) BBC News Arabic. 29/1/2024. <https://www.bbc.com/arabic/live/68086170>



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

فلسطين من قبضتهم. فتحالفت 'إسرائيل' مع بريطانيا وفرنسا عند التأسيس ومع الولايات المتحدة بعد أن أفل نجم البريطانيين في اعقاب الحرب العالمية الثانية التي كلفتهم خسائر باهظة رغم انتصارهم فيها.

وعلى الصعيد الداخلي، لجأ 'إسرائيل' الى بناء ترسانة أسلحة متطورة لا يمتلكها جيرانهم. وقامت ببناء عدة مفاعلات نووية أشهرها مفاعل ديمونة، وتمكنت من تصنيع أسلحة نووية وإن لم تعترف حتى اليوم بامتلاكها لهذا النوع من الأسلحة، ولكن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر صرح في عام 2014 ان 'إسرائيل' تمتلك ما يتراوح بين 300-150 رأس حربي نووي.⁽¹⁾ وبذا تتفوق 'إسرائيل' على كل الدول العربية بأسلحة الردع النووي التي تمتلكها. وكذلك يتفوق الصهاينة بما يمتلكون من 'قوة كامنة' و 'قوة تحطيم'. ففي حين تعني الأولى مقدار ما تمتلكه الدولة موارد بشرية ومادية بالإضافة الى الإرادة القومية، تعني الثانية القدرة العسكرية، ويميل ميزان كلا القوتين لصالح 'إسرائيل' (منصور و نحاس، 2009: 252).

وبمقارنة القوة العسكرية الإسرائيلية بقوة العراق العسكرية فان الميزان يميل بلا أدنى شك لصالح 'إسرائيل'. فوفقاً لمؤسسة 'Global Firepower' يأتي الجيش العراقي بالمرتبة 45 على المستوى العالمي بينما تأتي إسرائيل في المرتبة 17.⁽²⁾ ومع الأخذ بالاعتبار عدم وجود حدود برية بين العراق و 'إسرائيل'، فان اية مواجهة عسكرية بين الطرفين ستكون باستخدام القوة الصاروخية والقاذفات والمقاتلات الجوية التي تتفوق فيها 'إسرائيل' بشكل كبير. وهذا يعني ببساطة هزيمة الجيش العراقي ما لم تتدخل قوة إقليمية أو عالمية صديقة لنصرته. ولا يبدو أن هناك قوة إقليمية مستعدة للوقوف بجانب العراق في حال تعرضه لهجوم إسرائيلي. فإيران التي تُعد من أقرب أصدقائه الإقليميين طالما أعربت عن رغبتها في عدم توسيع دائرة الحرب في فلسطين المحتلة. وعلى الصعيد الدولي، لن تقف الولايات المتحدة بجانب العراق إن تعرض لهجوم إسرائيلي رغم الاتفاقية الاستراتيجية التي تربط البلدين منذ عام 2008 والتي تلزم الاميركيين بالدفاع عن العراق في حال تعرضه لخطر خارجي، ولكن من الواضح جدا ان الموقف الأمريكي في حال كهذا سيكون بجانب 'إسرائيل' لعمق وقدم التحالف الإستراتيجي بين الطرفين. ولهذا السبب ستتجنب إيران التورط بنصرة العراق كي لا تدخل في مواجهة عسكرية مجهولة العواقب مع الولايات المتحدة. وأمام هذه الحقائق المرة يكون أفضل خيار للحكومة العراقية في الوقت الراهن هو المضي في مفاوضات انتهاء الوجود العسكري لقوات التحالف الدولي في العراق بأسرع وقت ممكن، وهذا بحد ذاته يمثل انتصاراً كبيراً للعراق الذي يطمح لبط سيطرته على كافة أراضيها ومياهه واجوائه.

وحتى لحظة كتابة هذا البحث تبدو العلاقة بين حكومة السيد السوداني والفصائل الشيعية المسلحة علاقة ودية رغم معارضة الحكومة لاستهداف المواقع الأميركية لما يمثلها هذا الاستهداف من عرقلة لمساعي اجلاء قوات التحالف عن أرض العراق. الا ان الساحة اللبنانية، على خلاف الساحة العراقية، تبدو حبلية بالمفاجئات. فلاشتباكات العسكرية على الحدود اللبنانية الفلسطينية مستمرة وتتصاعد يوما بعد آخر رغم حرص الطرفين على عدم الوصول الى حالة الحرب الشاملة في الوقت الحاضر، ولكن التمسك بقواعد الاشتباك غالبا ما يكون أمرا في غاية الصعوبة. فأى خرق كبير يقوم به أحد الطرفين ضد الآخر قد يفتح الباب على مصراعيه أمام مواجهة مفتوحة لا تترك خياراً لحلفاء حزب الله في العراق واليمن سوى تصعيد هجماتهم الى أقصى حد، وبذا قد يكون العراق ساحة مواجهة لا أحد الان يستطيع التنبؤ بمجرياتها ونتائجها. كما لا أحد يستطيع التنبؤ بمدى التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العراقي على المستوى الإقليمي حتى في حال توقف العدوان الإسرائيلي على غزة. فتوقف العدوان لا يعني توقف العداء.

2.2 العداء الإسلامي - الصهيوني (Islamic-Zionist Hatred)

للمسلمين واليهود تاريخ طويل من الصراع والعداء يمتد الى فجر الإسلام. فمعارك الرسول ضد قبائل اليهود التي تأمرت على الدعوة الإسلامية كغزوة بني النضير وبني قينقاع وبني قريظة واجلائهم عن المدينة تشكل جزءاً مهماً من السيرة النبوية. وقد أكد القرآن الكريم هذه العداوة في الآية 120 من سورة البقرة: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ ابْتِغَاءَ هَوَاهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، والآية 82 من سورة المائدة: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾. ثم اشتد العداء بين الطرفين حتى بلغ ذروته بقيام دولة 'إسرائيل' على أرض فلسطين التي تضم المسجد الأقصى الذي يُعد واحداً من أقدس الأماكن لدى المسلمين. فلم يُكتب لقيام تلك الدولة النجاح الا بعد صراع ومجازر دموية راح ضحيتها المئات من الفلسطينيين وتهجر الالاف منهم.

(1) الجزيرة نت، 2023/11/11. <https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2023/11/11>

(2) Global Firepower, 2024. <https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php>



وخاض الكيان الصهيوني حروبا ضد الفلسطينيين واشتاقهم العرب في الأعوام 1948، 1956، 1967، و1982، ويشن الآن حربا على قطاع غزة. وحري بهذا التاريخ الدموي الطويل وهذه الحروب الكثيرة أن ترفع من وتيرة الضغينة والكراهية بين الطرفين الى الحد الذي يجعل من الحرب بينهما حرب وجود وليس حرب حدود. وقد أكدت هذه الحقيقة العديد من التصريحات التي أدلى بها قادة سياسيون ودينيون من كلا الجانبين. فقد صرح السيد حسين الموسوي أحد قادة حزب الله اللبناني، على سبيل المثال، بأنهم لا يقاتلون من أجل أن ينالوا اعتراف العدو الصهيوني بل من أجل إزالة هذا العدو من الوجود. وصرح الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة 'حماس': "سنة ملايين قرد (يهود) يقودون دول العالم. اللهم اقتلهم جميعا ولا تبقي منهم أحدا" (Hoffman, 1998: 96-98). وبالمقابل نجد تصريحات مماثلة بل واشد تطرفا من قبل سياسيين ورجال دين يهود. ففي لقاء مع طلبة جامعة لوس انجلوس في عام 1988 وصف كاهانه، زعيم حركة كاخ الصهيونية، العرب بالكلاب وقال انهم يتكاثرون كالبراغيث، ولذا يجب إبعادهم عن 'إسرائيل' أو إبادتهم (Hoffman, 1998: 101). وقبل بضعة أشهر قال وزير التراث الإسرائيلي 'عميحي الياهو' أن قصف غزة بقتيلة نووية هو أحد الخيارات المطروحة أما القادة الإسرائيليين⁽¹⁾ وما تصنعه 'إسرائيل' اليوم من محاولات لإبعاد فلسطينيين غزة الى مصر أو سوريا أو غيرها من دول العالم، أو إبادتهم في حال رفضوا ذلك، تتماشى تماما مع معتقدات الغالبية العظمى من القادة الصهاينة. وهذا يشير بشكل قاطع الى ان حرب الوجود بين العرب والمسلمين من جهة ودولة الاحتلال الإسرائيلية من جهة أخرى هي حرب وجود مستمرة ولا تنتهي باي شكل من اشكال التسويات السلمية. وهذه الحرب لن تقتصر على فلسطين وحدها بل ستمتد الى المنطقة بأسرها. ومن غير المنطقي الاستنتاج بان العراق سيكون بمعزل عن حرب إسلامية- صهيونية شاملة وفيه الكثير من الفصائل المسلحة التي تعد الجهاد ضد الاحتلال الصهيوني فرض عين لا يمكن التغاضي عنه. وبذا ستطال الأمن القومي العراقي تهديدات الحرب في ظل الأقصى وبعده.

3. المستوى العالمي (The Global Level)

كما يرى الواقعيون الجدد، ترى مدرسة كوبنهاغن أن النظام السياسي العالمي له دور حاسم في قيام وتعقيد أو انهاء المعضلات الأمنية. ففي عالم فوضوي يفتقد لسلطة مركزية قوية تنظم العلاقات بين مكوناته، تلعب سياسات التوازن والاصطفاف بين القوى الإقليمية من جهة والقوى العالمية من جهة أخرى دورا محوريا في تحديد مسارات الصراع على المستوى الإقليمي. والمعضلة الأمنية في الشرق الأوسط، وبشكل خاص القضية الفلسطينية، لا تمثل استثناء عن هذه القاعدة بل تأكيد لها. ولكون التباين الكبير في مواقف القوى العالمية من المعضلة الأمنية بين دولة 'إسرائيل' من جهة والدول العربية والإسلامية والفواعل المرتبطة بها من جهة أخرى، سيتم تناول مواقف القوتين العظميتين (الولايات المتحدة وروسيا) من 'طوفان الأقصى' وتأثيرها على الأمن القومي العراقي بشكل منفصل من أجل تشكيل صورة دقيقة وواضحة لتلك المؤثرات.

3.1 الولايات المتحدة (The United States)

منذ الانسحاب البريطاني الفرنسي من الشرق الأوسط في نهاية الخمسينيات على إثر فشل القوتين العظميتين في عدوانهما على مصر عام 1956، حلت الولايات المتحدة الامريكية محلها كأكبر قوة عظمى داعمة لـ 'إسرائيل' سياسيا وعسكريا واقتصاديا واعلاميا. فلم تتخل عنها في أي موقف، ولن تبخل عليها باي شكل من اشكال المساعدة. فمنذ تأسيس مجلس الأمن الدولي في عام 1945 وحتى نهاية العام الماضي (2023)، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض الفيتو 114 مرة، 80 مرة منها لمنع إدانة 'إسرائيل' و34 مرة لعدم تمرير قرارات تساند القضية الفلسطينية⁽²⁾. وهذا لا يدع أدنى مجال للشك في أن لا أحد في هذا العالم يقترب من مكانة 'إسرائيل' لدى الولايات المتحدة.

ويذهب الأكاديميان الأميركيان جون ميرشايمر (John Mearshiemer) وستيفان والت (Stephen Walt) الى أن الولايات المتحدة تبرر دعمها المطلق لـ 'إسرائيل' بثلاثة حجج لا ترقى أي منها الى الحقيقة، أو تقترب منها. فمرة تدعي انها تدعم 'إسرائيل' بسبب نظامها الديمقراطي، وتنسى أن هناك العشرات من الأنظمة الديمقراطية في العالم والتي لم تحصل على 1% من الدعم التي حصلت عليه 'إسرائيل' منها. بل أنها حاكت الكثير من المؤامرات لإسقاط حكومات ديمقراطية كحكومتي مهدي مصدق في إيران (1953) وسلفادور اليندي في تشيلي

(1) الجزيرة نت، 2023/11/5. <https://www.aljazeera.net/news/2023/11/5>

(2) الجزيرة نت، 2023/12/9. <https://www.aljazeera.net/videos/2023/12/9>



(1973). (1) ومرة أخرى تدعي انها تدعم 'إسرائيل' بسبب ما لاقاه اليهود من اضطهاد على يد النظام النازي الألماني، وتنسى أن الصهاينة قتلوا وشردوا مئات الآلاف من الفلسطينيين. ومرة ثالثة تتحجج بان 'إسرائيل' 'المحبة للسلام' محاطة بأعداء عرب ومسلمين 'محبين للحرب والقتال'، وتنسى أن 'إسرائيل' هي التي شنت الحروب على فلسطين ومصر وسوريا ولبنان والأردن واحتلت أراض تفوق مساحتها مساحة الكيان الذي مُنح لليهود من قبل الأمم المتحدة، في عام 1947 بخمس مرات. ويرى ميرشايمر ووالث ان السبب الرئيس وراء هذا الدعم الأمريكي المطلق لـ 'إسرائيل' هو قوة نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة (Mearshiemer & Walt, 2006: 35-39). وهذا النفوذ القوي جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يقول: " أنا أعرف ما هي أمريكا. أمريكا شيء يمكنك تحريكه بسهولة شديدة، وتحريكه في الاتجاه الصحيح." (2) وهذه الحقيقة تؤكد بما لا يقبل الشك أن الأمريكيين سيقفوا مع 'إسرائيل' بشكل مطلق في حال اصطدمت مع العراق أو أي بلد آخر في العالم. وهذا ما اثبتته الحرب على غزة أيضا. فعند زيارته لـ 'إسرائيل' بعد هجوم حركة حماس، قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بانه جاء بصفته يهوديا وليس أمريكيا. (3)

وبالإضافة الى أسلحتها الفتاكة المتطورة، لدى الولايات المتحدة أسلحة أخرى تستطيع استخدامها ضد العراق إذا ما اختار المواجهة العسكرية معها أو مع 'إسرائيل'. فبإمكانها، على سبيل المثال، أن تُعلن حربا مالية ضد العراق بتجميد ودائعه في البنك الاحتياطي الفدرالي والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات. وقد سبق للولايات المتحدة ان استخدمت العقوبات المالية وسيلة لتحقيق مآرب سياسية في علاقاتها مع دول ترفض الانصياع لسياساتها. ففي عام 1980 قامت الولايات المتحدة بتجميد ودائع إيرانية مقدارها 12 مليار دولار بسبب قيام مجموعة من الطلاب الإيرانيين بالهجوم على السفارة الأمريكية في إيران واحتجاز أكثر من خمسين رهينة بتهمة التجسس. (4) وجمدت كوريا الجنوبية، امتثالا للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، ستة مليارات دولار كان عليها دفعها لإيران مقابل منتجات نفطية استوردتها، ولم تفرج عنها الا بواسطة قطرية بعد ان ساءت العلاقات بين البلدين. (5) وجمدت ارسدة إيرانية أخرى بمقدار 6 مليارات دولار في عام 2023 واستخدمتها وسيلة ضغط على الحكومة الإيرانية للاتفاق على عملية تبادل سجناء من الطرفين. (6) واستخدمت الولايات المتحدة هذه الوسيلة حتى مع روسيا. فقد أعلنت إدارة الرئيس بايدن انها ستجمد اصولا روسية تبلغ أكثر من 330 مليار دولار وتنفق عائداتها من الفوائد على إعادة بناء أوكرانيا. (7) ومما لا شك فيه ان اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات كهذه بحق العراق ستكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي، وقد سبق لحكومة السيد السوداني ان عانت من هذه المشكلة الكبيرة في الأسابيع الأولى التي مضت على تشكيلها حين قامت الولايات المتحدة بفرض قيود مشددة على تعامل المصارف العراقية بالدولار الأمريكي، مما أدى الى ارتفاع قياسي في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ومن ثم ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات. وجدير بالذكر أن أموال العراق المتأتية من بيع النفط والتي تشكل أكثر من 90% من واردات العراق من العملة

(1) شبكة فلسطين للحوار، 2004/11/8. <https://paldf.net/f/node/20315>

(2) الجزيرة نت. 2010/7/18.

https://www.aljazeera.com/news/2010/7/18/netanyahu-us-easily-manipulated?utm_source=pocket_saves

(3) RT Arabic, 12/10/2023. <https://arabic.rt.com/world/>

(4) Ibid. 20/1/2023. <https://arabic.rt.com/world/>

(5) The Washington Institute for Near East Policy, 18/9/2023. <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/sfqt-alrhayn-alayranyt-twdyh-alwaml-alty-adt-aly-thwyl-6-mlyarat-dwlar>

(6) BBC News, 17/9/2023. <https://www.bbc.com/arabic/articles/cnkg3z7xl5o>

(7) RT Arabic, 24/1/2024. <https://arabic.rt.com/world/>



الصعبة يتم ايداعها في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بحجة حمايتها من مطالب التعويض التي قدمتها بعض الدول المتضررة من سياسات النظام السابق الذي حكم العراق قبل عام 2003.⁽¹⁾

وبإمكان الولايات المتحدة أيضا أن تستخدم ورقة 'داعش' لإجبار العراق على قبول خياراتها السياسية في المنطقة وقد لوحث بذلك فعلا.⁽²⁾ فكثيرا ما يشير الأمريكيون واصدقائهم الى أن انسحابهم من العراق قد يؤدي الى ما أدى اليه انسحابهم في عام 2011 إذ مهد ذلك الانسحاب الى غزو تنظيم داعش الإرهابي لشمال العراق وإعلان دولته على أكثر من ثلث مساحة العراق. وليس من المستبعد ان تغض الولايات المتحدة الطرف عن قيام (داعش) بعمليات إرهابية في العراق إذا ما وجدت القوات الأمريكية نفسها مُرغمة على الرحيل. فبرغم حربها على الإرهاب في كل مكان، تعاونت الولايات المتحدة بشكل وبأخر مع منظمات إرهابية لتحقيق اهداف وقتية محددة. فقد تعاونت مع تنظيم 'القاعدة' لقتال الاتحاد السوفيتي وهزيمته في أفغانستان، وتكاسلت في الرد السريع على غزو (داعش) للعراق (Tisdall, 2014)، وتعاونت مع 'جبهة النصرة' ومجاميع إرهابية أخرى لقتال نظام بشار الأسد في سوريا (Chengu, 2014)، وسحبت قواتها من أفغانستان تاركة حليفها الرئيس أشرف غني وجيشه فريسة لعصابات طالبان التي أسقطته في غضون أيام قليلة.⁽³⁾

وبذا يمكن الاستنتاج ان الولايات المتحدة الأمريكية حليف لا يؤتمن، فهي على استعداد تام لإدارة ظهرها لحلفائها في أية لحظة تشعر فيها بأن مصالحها مع هذا الحليف قد انتهت. ولا شك انها ستشكل تهديدا أمنيا كبيرا للعراق في حال حاولت حكومتها ان تكون ندا لسياساتها في المنطقة لا سيما تلك السياسات الداعمة لـ 'إسرائيل'.

3.2 روسيا الاتحادية

كان العراق يتمتع بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي، ووقع معه اتفاقية للصدقة والتعاون في عام 1972. واثمرت تلك الاتفاقية عن قيام السوفييت بتسليح الجيش العراقي بأسلحة حديثة ومتطورة، بالإضافة الى إسهامهم في تطوير البنى التحتية العراقية. إلا أن الاتحاد السوفيتي لم يقف بجانب العراق في حربه ضد التحالف الدولي الذي أرغمه على الانسحاب من الكويت في عام 1991. ويبرر السوفييت موقفهم ذاك بان القيادة العراقية لم تستشرهم قبل اجتياح الكويت.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وقيام 15 دولة مستقلة على انقاضه، ورثت جمهورية روسيا الاتحادية ترسانته النووية العملاقة وعضويته الدائمة في مجلس الأمن لكونها الدولة الأكبر والأقوى من بين الدول الجديدة. وبسبب أزمات ومشاكل داخلية كثيرة لم تستطع روسيا مجارة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي فانشغلت بترتيب بيتها الداخلي تاركة قيادة النظام العالمي للأمريكيين وعلى مدى عقدين من الزمان. بعدها عادت روسيا بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين الى فرض نفسها كقوة عظمى وإن لم تكن بمستوى منافس للولايات المتحدة.

وبرز الثقل الروسي في الشرق الأوسط لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الاهلية السورية. ففي عام 2015 قامت روسيا بإرسال قوات عسكرية الى سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد وتوجيه ضربات قوية لمعارضيه من قوى إسلامية متطرفة وأخرى علمانية موالية للغرب وبشكل خاص الولايات المتحدة. ولم تمض سوى بضع سنوات حتى تمكنت روسيا من ترجيح كفة النظام السوري بشكل حاسم وواضح.

ووقفت روسيا كذلك مع العراق في حربه ضد تنظيم (داعش) الإرهابي عند اجتياحه لشمال العراق في عام 2014، وكانت من أولى الدول التي سارعت الى تقديم معونات عسكرية عاجلة للجيش العراقي في الوقت الذي تباطأت فيه الولايات المتحدة وماطلت في مد يد المساعدة رغم الاتفاقية الاستراتيجية التي تربط البلدين وتنص على وجوب تقديم المساعدة العسكرية في حالات كهذه (المفرجي، 2021: 36). ثم قامت روسيا بتأسيس وقيادة تحالف استخباراتي أمني ضم الى جانبها كل من إيران وسوريا والعراق واتخذ له مقرين في بغداد ودمشق. وعمل هذا التحالف على قطع خطوط الاتصال والتموين بين (داعش) العراق و (داعش) سوريا مما أسهم بشكل فعال في إضعاف القدرات العسكرية للتنظيم. وفي نيسان من عام 2020، عرضت روسيا على العراق قيامها بتزويده بمنظومة صواريخ S-400 الدفاعية (Mahmoudian, 2021). وقد أكد وزير الدفاع العراقي الأسبق خالد العبيدي أن الأسلحة الروسية التي يستخدمها الجيش العراقي في حربه ضد (داعش) أفضل بكثير من الأسلحة الأمريكية. والأهم من هذا كله هو تأكيد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على أن بلاده مستعدة لتزويد العراق بالأسلحة الحديثة دون فرض أية شروط سياسية على عكس ما يفعل موردي الأسلحة الآخرين (Nussaibah and Taylor 2015).

(1) BBC Arabic, 8/2/2024. <https://www.bbc.com/arabic/articles/cqed5jym46no>

(2) قناة الحرة، 2024/1/4. <https://www.alhurra.com/iraq/2024/01/05>

(3) The Independent, 15/8/2021. <https://www.independent.co.uk/voices/editorials/afghanistan-taliban-uk-boris-johnson-b1902937.html>



وعند بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، اتخذت روسيا موقفاً مشابهاً للموقف العراقي الرسمي في مساندته للفلسطينيين والتضامن معهم. وتمثلت تلك المساندة بعدة مشروعات قوانين لوقف العدوان الإسرائيلي تقدمت بها روسيا لمجلس الأمن الدولي. وفي الوقت نفسه استخدمت روسيا حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار أمريكي يشير الى حق 'إسرائيل' في الدفاع عن نفسها (Glantz 2023). وفيما يتعلق بالعراق، أدانت روسيا الهجمات الأمريكية على الأراضي العراقية انتقاماً لمقتل ثلاثة من جنودها في قاعدة أمريكية شمال الأردن. ففي الخامس من شباط 2024، دعت روسيا إلى اجتماع لمجلس الأمن الدولي، ووجه السفير الروسي لدى الأمم المتحدة اتهاماً إلى الولايات المتحدة بانتهاك القانون الدولي بضرب العراق وسوريا (1).

وبناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج بان السياسة الروسية في المنطقة تصب في صالح العراق وأمنه القومي. فهي على عكس الولايات المتحدة، التي تضع أمن 'إسرائيل' فوق كل اعتبار، بما في ذلك القوانين والأعراف الدولية، تسعى إلى إقامة شراكات تخدم مصالحها ومصالح شركائها على حد سواء. ولكن هذا لا يعني ان على العراق التوجه نحو المحور الروسي على حساب المحور الأمريكي. فمهما حسنت نيات الروس وساءت نيات الأمريكيين ليس في صالح العراق الدخول في حرب إقليمية وهو ما يزال يضمّد جراحات الحروب العبيثة السابقة التي خاضها.

الخلاصة (Conclusion)

أدت الحروب الكثيرة التي خاضها العراق، والعقوبات الاقتصادية الشديدة التي فُرضت عليه إلى إضعافه بشكل جعل أمنه القومي مهدداً بشكل جدي. وبعد اجتياحه من قبل قوات تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة في عام 2003، لم يكن أمامه خيار سوى الرضوخ لمشبئة المحتلين. وبعد ثمان سنوات من الاحتلال انسحبت معظم القوات الأمريكية من العراق على إثر اتفاقية أمنية استراتيجية نصت في أحد بنودها على التزام الأمريكيين بالدفاع عن أرض العراق في حال تعرضه لعدوان خارجي. ولكن تلك الاتفاقية لم تشفع للعراق حين تعرض لهجوم تنظيم ما يُعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في عام 2014. فقد سقطت ثلاث محافظات عراقية أو ما يعادل أكثر من ثلث مساحة العراق بيد داعش ولم تتحرك الولايات المتحدة على نحو يضاهي حجم الكارثة، بل هرعت دول أخرى (كروسيا وإيران) لمساعدة العراق دون أن تربطها به معاهدات كتلك التي ربطته بالأمريكيين. وعلى الرغم من تشكيل تحالف دولي جديد، بقيادة الولايات المتحدة، لتحرير الأراضي العراقية التي احتلها (داعش)، لم يُعدّ الفضل في هزيمة ذلك التنظيم الإرهابي لقوات التحالف بقدر ما يعود للجيش العراقي والحشد الشعبي الذي تشكل بناءً على فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها السيد السيستاني.

وفي مطلع عام 2020 قامت القوات الأمريكية المتواجدة على أرض العراق باغتيال الجنرال قاسم سليماني وأبي مهدي المهندس بضربة جوية قرب مطار بغداد الدولي. ورداً على هذا الانتهاك الكبير للسيادة العراقية تبنى مجلس النواب العراقي قراراً بإخراج كل القوات الأجنبية من العراق. ولم تلتزم الولايات المتحدة بذلك القرار مما تسبب في هجمات شنتها بعض الفصائل العراقية المسلحة ضد أهداف أمريكية. وبعد نجاح قوى 'الإطار التنسيقي' في تشكيل حكومة جديدة توقفت هجمات الفصائل المسلحة التي ينتمي معظمها لقوى الإطار من أجل منح فرصة للحكومة الجديدة لتنفيذ قرار مجلس النواب بشكل سلمي.

وبقيام العدوان الإسرائيلي على غزة والانحياز الأمريكي المطلق إلى جانب 'إسرائيل' أعلنت الفصائل العراقية المسلحة وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الذي تعرض وما يزال لإبادة جماعية صهيونية. وبذلك انتهت الهدنة وأصبح العراق واحدة من ساحات المقاومة إلى جانب ساحات فلسطين ولبنان واليمن لتنتقل منها الصواريخ باتجاه أهداف أمريكية. كما واستهدفت الفصائل العراقية كذلك كل ما تصل إليه صواريخها وطائراتها المسيّرة من أهداف إسرائيلية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار رجحان موازين القوى العسكرية بين العراق من جهة والولايات المتحدة و 'إسرائيل' من جهة أخرى لصالح الأخيرتين يكون الأمن القومي العراقي مهدداً بشكل جدي لا سيما في حال تطور حرب غزة إلى حرب إقليمية مفتوحة الجبهات أو الساحات. ورغم وقوف إيران إلى جانب المقاومة الفلسطينية بشكل كامل، ووجود تعاطف روسي صيني كبير معها، ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بدخول تلك الأطراف، أو أحدها، في مواجهة عسكرية مفتوحة مع الولايات المتحدة أو 'إسرائيل'. فروسيا منشغلة بحربها مع أوكرانيا، والصين تخشى على مصالحها الحيوية في المنطقة، وإيران تسعى بكل السبل إلى تجنب المواجهة بسبب اختلال موازين القوى العسكرية بينها وبين أعدائها. لذا يكون من الأفضل للعراق ان يتجنب المواجهة العسكرية بكل ما يستطيع من السبل.

(1) Al-Jazeera.net, 3/2/2024. <https://www.aljazeera.com/news/2024/2/3/overshadow-gaza-crimes-world-reacts-to-us-attacks-on-iraq-and-syria>



التوصيات (Recommendations)

أمام هذه التحديات المصيرية التي يواجهها العراق في هذا الوضع البالغ التعقيد في المنطقة بأسرها، وفي هذه المرحلة من مسيرته يجدر بمجلس نوابه وبحكومته العمل على اتباع سياسة داخلية وخارجية تتمثل بالآتي: التنسيق الكامل بين مواقف الحكومة الاتحادية ومواقف الفصائل الوطنية المسلحة فيما يتعلق بالعدوان الصهيوني على غزة.

تحقيق اجماع وطني يضم كل مكونات المجتمع العراقي بهدف تنفيذ قرار مجلس النواب العراقي القاضي بإخراج القوات الأجنبية من أرض العراق.

تعزيز العلاقات مع الدول العظمى التي وقفت مع العراق ومع الشعب الفلسطيني كروسيا والصين، والاستعانة بهما فيما يرفع من قدرات العراق العسكرية والاقتصادية.

الابتعاد عن سياسة التمحور الإقليمي، وجعل مصالح العراق الوطنية فوق كل مصلحة.

اللجوء الى المنظمات الدولية، وبشكل خاص مجلس الأمن الدولي، عند أي خرق لسيادة العراق ومن أي طرف كان.

المراجع العربية

- آية الله محمد حسين كاشف الغطاء. 1969. قضية فلسطين الكبرى. النجف الأشرف: مطبعة النعمان.
- جوين منصور، و فادي نحاس. 2009. المؤسسة العسكرية في اسرائيل: تاريخ، واقع، استراتيجيات، وتحولات. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
- فاطمة المفرجي. 2021. "تطور العلاقات الروسية-العراقية للمدة (2011-2019)". مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد) 62: 234-250.

References

1. Bealey, Frank. 1999. Dictionary of Political Science. Massachusetts: Blackwell Publishers.
2. Buzan, Barry. 1991. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War's Era. London: Harvester Press Group.
3. Buzan, Barry, and Ole Weaver. 2003. Regions and Powers: The Structure of International Security. Cambridge: Cambridge University Press.
4. Buzan, Barry, Ole Weaver, and Wilde de Jaap. 1998. Secyrity: A New Framework of Analysis. London: Lynne Reinner Publishers.
5. Chengu, Garikai. 2014. "America Created al-Qaeda and the ISIS Terror Group." Global Reseach. <http://www.globalresearch.ca/america-created-al-qaeda-and-the-isis-terror-group/5402881>.
6. Glantz, Mary. 2023. How Does the Israel-Hamas War Impact Russia and Ukraine? Washington: United States Institute of Peace.
7. Hoffman, Bruce. 1998. Inside Terrorism. UK: Victor Gollancz.
8. Lijphart, Arend. 1977. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven: Yala University Press.
9. Mahmoudian, Arman. 2021. Russia and Iran's Relations in Iraq. LSE Middle East Centre. <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/07/02/russia-and-irans-relations-in-iraq/>



- .10 Mearshiemer, John, and Stephen Walt. 2006. "The Israeli Lobby and U. S. Foreign Policy." Middle East Policy 13 (3): 29-87.
- .11 Nussaibah, Younis, and Andrea Taylor. 2015. "Putin's Next Conquest: Why Iraq Wants Russian Help." Foreign Affairs. <https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-10-07/putins-next-conquest>.
- .12 Tisdall, Simon. 2014. "Security Collapse in Iraqi City of Mosul is not Solely Maliki's Responsibility." The Guardian .
- .13 Walt, Stephen. 1987. The Origins of Alliances. London: Cornell University Press.
- .14 Waltz, Kenneth. 1979. Theory of International Politics. CA: Addison-Wesley Publishing.



ملائمة سياسة العراق مع متطلبات تعزيز المكانة

م.م فرقان عبد حمود

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

تتلخص اهمية الدراسة في اظهار نمط السياسات المهمة لإنجاح انظمة الحكم القائمة في العراق والتعرف على الفواعل الرسمية في عملية صنع هذه السياسات والتطرق الى اهم انماطها ومنها السياسات الداخلية بما فيها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية وسياسات مكافحة الإرهاب وسياسات التنمية المستدامة والسياسات الخارجية وغيرها، ويدور البحث حول ثلاثة مباحث، الاول يتضمن التعريف بمفهوم السياسات و اشكالها وانماطها وطرق تعزيزها والمبحث الثاني حول اهم وظائف هذه السياسات والمبحث الثالث حول مستقبل عمل هذه السياسات والنتائج المترتبة على هذه السياسات وتضمن البحث خاتمة وتوصيات بأهم الطرق الواجب اتباعها لإنجاح هذه السياسات.

الكلمات المفتاحية

السياسات الخارجية، سياسات مكافحة العنف، سياسات التنمية المستدامة، السياسات الاجتماعية، السياسات الاقتصادية

Abstract

The importance of the study is to show the pattern of policies that are important for the success of the existing ruling systems in Iraq, to identify the official actors in the process of making these policies, and to address their most important patterns, including internal policies, including economic, social, and security policies, anti-terrorism policies, sustainable development policies, foreign policies, and others. The research revolves around three The first section includes an introduction to the concept of policies, their forms, patterns, and ways to enhance them, the second topic is about the most important functions of these policies, and the third topic is about the future work of these policies and the results resulting from these policies. The research includes a conclusion and recommendations on the most important methods that must be followed for the success of these policies.

المقدمة

مازال العراق يعاني من ازمات عميقة منذ الحرب الأخيرة مع تدهور حالة سوق العمل، بسبب تدمير البنية التحتية والنزوح الجماعي وانخفاض الاستثمارات وفقدان الوظائف. ولذلك قامت منظمة العمل الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان العراق في تنفيذ اول مسح وطني للقوى العاملة منذ عقد من الزمن ووضع سياسات توظيف في العراق بالاستعانة بأنظمة معززة لمعلومات سوق العمل واحصاءاته.

فرضية الدراسة

تبين الفرضية التي قامت عليها الدراسة ان طرق اختيار السياسات الملأمة لمجتمع انتقالي خاضع للتحول الديمقراطي منذ فترة ليست طويلة الامد، يجب ان تكون بدقة وعلى درجة عالية من الالهمية لما لها من دور كبير ومهم في تحقيق استقرار داخلي وخارجي، ويؤمن تحقق الأهداف التي قامت من اجلها هذه السياسات ومنها السياسات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والخارجية وسياسات مكافحة العنف والارهاب وغيرها، وهذا الاستقرار سوف يعزز من مكانة العراق امام المجتمع الدولي والإقليمي.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة بالاعتماد على التحليل ودراسة واقع العراق ومعالجة اهم نقاط الضعف في اجهزة الدولة على ايجاد طرق جديدة تسهم في اصلاح مواطن الضعف والخلل وهذا ما يحقق من نجاح عمل سياسات العراق الداخلية والخارجية.

اهمية الدراسة

تؤكد الدراسة على اهمية اعتماد سياسات فاعلة اقليمية ودولية وتكون خاضعة للتجربة مسبقاً لضمان ملائمتها عند التطبيق في المجتمع العراقي وان تحقيق ايجابيات تعالج المشكلة التي تعاني منها اجهزة الدولة وهذا بدوره يعطي للعراق دور فاعل ومهم ويحدد مستوى العلاقات مع دول الجوار.

اشكالية الدراسة



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ان المشكلة الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة تقوم على ضرورة تطبيق خطط عمل وبرامج منظمة وتطبيق سياسات عمل ناجحة والابتعاد عن كل سياسة تؤثر سلباً على معالجة مشاكل العراق الداخلية والخارجية.

وتحاول الدراسة الاجابة عن التساؤلات التالية :

-ماهي اهم السياسات الواجب اتباعها لتعزيز مكانة العراق إقليمياً ودولياً؟

-ماهي محددات السياسة الخارجية العراقية؟

منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي في اظهار مشكلة الدراسة واستنباطها من الوضع القائم ومعالجتها.

المطلب الأول – موقع العراق الإقليمي والدولي واثره في تعزيز مكانة العراق بين الدول المجاورة

يمثل العراق علامة جيوسراتيجية بارزة في منطقة الخليج العربي ومضايقتها العالمية المهمة من جهة وايران واتصالها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة أخرى، وإن موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمثل اضافة نوعية اسبغت عليه صفة الجسر الجوي الرابط بين افريقيا واسيا في قسمها الشرقي، وبين دول الخليج و اوربا عبر سوريا وتركيا. هذا الموقع يعطي العراق أهمية استثنائية في النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة التي ترى أن من يتحكم في نفط الشرق الاوسط يتحكم باقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم بالعراق. ويقع العراق ما بين خطي طول 38 45 و 48-45 شرقاً ودائرتي عرض 23-27 29.5 شمالاً ولخطوط الطول والعرض أهمية من حيث المناخ والتنوع الزراعي اضافة الى قيام الصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مناخات معينة. كذلك، يقع العراق في قلب الشرق الاوسط النابض وتحيط به معظم القوى الشرق اوسطية الفاعلة، وكونه يشكل مع ايران وتركيا رباعية اكبر القوميات فيه الفارسية والطورانية والعربية والكردية متمثلة بالعراق، اما من الناحية الاقتصادية يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة، وطبق التقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى (150) مليار برميل، أي ما يعادل (14%) من إجمالي الاحتياطي العالمي كذلك يتمتع العراق بخيارات استراتيجية عدة إذ بفعل موقعه في قلب الشرق الأوسط فإنه يستطيع ان يقيم ذراعاً عسكرياً جيو ستراتيجياً ممتداً من بحر قزوين الى البحر المتوسط بالتعاون مع روسيا من الشرق وايران في الوسط وسوريا في الغرب⁽¹⁾.

عند الحديث عن الموقع الجغرافي للعراق، ايضاً يقع العراق في الجزء الجنوبي الغربي من قارة اسيا ويحتل

الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي، هذا الموقع المتميز جعل العراق جزءاً من المنطقة التي تتربع على عرش انتاج واحتياطي النفط العالمي يقدر الاحتياطي الثابت من النفط في العراق بحدود (115) مليار برميل وهذا يأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية والتي تمتلك (262) مليار برميل من احتياطي النفط العربي والبالغ (650) مليار برميل.

وتشير المصادر الامريكية ان الاحتياطي النفطي في العراق سيرتفع الى حوالي (350) مليار برميل، وسيحتل العراق المرتبة الاولى من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، وتتوقع المصادر الامريكية ان يرتفع حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العراق الى اكثر من (150) ترليون متر ولموقع العراق المتوسط ووقوعه بين منطقتين فقيرتين في انتاج النفط (الشرق الاقصى وغرب اوربا)، ولسهولة تصدير النفط الى الاسواق العالمية، ولقرب الابار العملاقة كالرميلة من موانئ التصدير، ولضخامة انتاج البئر الواحد من النفط والبالغة اكثر من (17000) برميل ولقلة عمق الابار (7000) قدم وانخفاض تكاليف انتاج النفط العراقي لسهولة استخراجه مقارنة بالمناطق الاخرى والحقول العراقية ما زالت اغنى واغزر الحقول في العالم الذي يطلب قليلاً من الجهد لزيادة الانتاج، ولضخامة احتياطي النفط العراقي والذي يصل الى اكثر من (350) مليار برميل اصبح محط انظار الدول الكبرى اما عملية نقل النفط العراقي فهو يتم بواسطة الناقلات ثم عن طريق مينائي خور العمية وميناء البكر الواقعان على الخليج العربي – اما بالنسبة الى انابيب نقل النفط، ينقل النفط بالانابيب الى سواحل البحر المتوسط او الى الموانئ العراقية الواقعة على ساحل الخليج العربي، لغرض تصديره الى اقطار العالم المختلفة. وقد مد عدد من الانابيب من حقول الانتاج في منطقة كركوك عبر الاراضي السورية والاردنية واللبنانية الى ساحل البحر المتوسط، قامت بمدّها شركة نفط العراق (المؤممة) اما شركة نفط البصرة (المؤممة) فقد قامت، هي الاخرى بمد عدد اخر من الانابيب من الحقول الجنوبية الى سواحل الخليج العربي هذا اضافة الى الخط الاستراتيجي والذي ينقل النفط الخام من محطات الصنع في حديثة الى موانئ الخليج العربي وبالعكس – وتبع انشاء الخط الاستراتيجي انشاء خط اخر ينقل النفط

1 عبد الجبار احمد، حسين مزهر، الدور الإقليمي العراقي المنتظر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص54 ص55



من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي. وان نقل النفط العراقي عبر الانابيب قد تأثر بالأحداث والحروب التي مرت بالمنطقة فالحروب التي خاضتها الامة العربية مع اسرائيل اوقفت عن العمل بعد حرب 1948 وقيام الكيان الصهيوني الخطان وهما خط كركوك – حيفا وخط كركوك – المفرق، وتوقف عن العمل ايضاً خط كركوك – باناس منذ عام 1980 بسبب المشاكل السياسية بين العراق وسوريا والانبوب الممتد الى ميناء ينبع على البحر الاحمر في المملكة العربية السعودية متوقف عن العمل منذ عام 1990 بسبب الاحتلال العراقي للكويت، و انابيب نقل النفط العراقي بسبب العقوبات التي فرضت على العراق من قبل الامم المتحدة، (1) وفي ظل المواجهة الإقليمية وإثرها في سلوك الدبلوماسية العراقية يرى العديد من المختصين أن التطورات المتنامية والمعقدة التي تعيشها المنطقة تنذر بحالة من الانتقال إلى واقع جيوبوليتيكي جديد قد يكون من خلاله قوى جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله. ومن بين هؤلاء الباحثين هاني الياس الحديثي في مقال له يرى فيها : « أن المنطقة قد تخضع إلى مؤتمرات أممية لتوزيع النفوذ من جديد بطريقة تضمن مصالح الأطراف المتنافسة والمتصارعة وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافية جديدة تغير ما هو قائم إلى ما يمكن أن ينبغي في ضوء ما تفرضه المصالح الدولية والإقليمية وفي واقع البيئة الإقليمية للعراق التي تشهد صراعات عديدة، البعض منه ما هو داخلي وقسم آخر إقليمي، وثالث بتأثير دولي قادت نحو توتر واضطراب أمني واختلال في الأدوار الإقليمية والتوسع الجغرافي، مما أدى إلى بروز أدوار إقليمية جديدة أسفرت عن تدخل في الشؤون الداخلية، فلا بد أن تتوفر جملة من الثوابت التي ينبغي أن تستند إليها السياسة الإقليمية العراقية عند وضع وصياغة أهدافها واتجاهاتها في المرحلة المقبلة، هذه المرتكزات أو الثوابت سوف تحدد ضوابط وآليات (2).

المطلب الثاني – السياسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية ودورها في تعزيز مكانة العراق

أولاً: السياسات الاقتصادية.

تأتي أهمية السياسات الاقتصادية في كونها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية وخلال فترة زمنية معينة، كان تكون لمدة سنة واحدة أو لبضعة سنوات، وبالتالي لا يخرج مفهوم السياسة الاقتصادية عن كونها (أهداف، وأدوات، وزمن) فضلاً عن كونها تعكس بلورة وتجسيدا للمبادئ أو الفلسفة التي توجه النشاط الاقتصادي لتحقيق الطموحات الاقتصادية وعلى الرغم من تباين المبادئ والمضامين الفكرية التي تعتمدها تجارب السياسات الاقتصادية استناداً لطبيعة وفلسفة النظام السياسي السائد في البلد والإمكانيات والموارد الطبيعية (Natural Resources) المتاحة والبيئة المحيطة في كل تجربة داخلياً وإقليمياً ودولياً، فأنها في العراق قد أخذت مسارا مختلفا في مضامينه الفكرية وتطبيقاته العملية، كونها لم تدرج في سلم تطور الدولة الطبيعي، وإنما جاءت عقب الاحتلال الأميركي للعراق بعد نيسان ٢٠٠٣، والذي أدى إلى إسقاط السلطة السياسية وتحطيم شامل لمؤسسات الدولة العراقية، ومن ثم الشروع في إعادة تشكيل سلطة سياسية (3)

1. السياسة النقدية

تتلخص السياسة النقدية، عبر قواعدها وتدابيرها المختلفة، والتي تقوم بها السلطة التنفيذية (البنك المركزي) بالتحكم والتأثير على عرض النقود (The Money Supply) وبما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة من خلال تنفيذ الأهداف العامة للسياسة النقدية، وأهمها تحقيق استقرار أسعار الصرف ومعالجة التضخم النقدي (Inflation) بكل أنواعه، ومواجهة الكساد والركود وذلك من خلال موازنة العلاقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار

السياسة المالية

تشكل السياسة المالية عبر مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة، ممثلة بوزارة المالية لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد، والتي تتلخص بالسعي لتحقيق التوازن المالي

1 عبد الله حسون محمد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق بحث منشور، كلية التربية / جامعة ديالى، العراق.

2 الدبلوماسية العراقية بعد العام 2003: مقاربات الاداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، فراس عباس هاشم، بحث منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، ص8.

3 عبد علي كاظم، خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة كلية الادارة واقتصاد، العدد ١٤،



عبر استخدام موارد الدولة المتاحة بأفضل الصيغ الممكنة والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي وصولاً إلى حجم الإنتاج الأفضل بتحقيق التوازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص وضمان التوازن الاجتماعي، وبما يحقق للمجتمع أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة، إلى جانب تحقيق التوازن العام بين مجموع الأنفاق القومي الاستهلاك والاستثمار) وبين مجموع الناتج القومي وبالأسعار الثابتة. وعادة يتم ذلك من خلال أدوات السياسة المالية والمتمثلة بالموازنة العامة والإنفاق العام والإيرادات العامة

3-السياسة النفطية

جاءت أهمية السياسة النفطية في العراق في كونها تتعامل مع قطاع ضخم جداً بل ومتفرد في إمكانياته النفطية، حيث أجمعت العديد من المصادر المعلنة، (العلمية والرسمية والمتخصصة على امتلاك العراق على احتياطات نفطية مؤكدة قدرها (١١٥) مليار برميل مسجلة لدى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك. وفي نيسان ٢٠٠٧، أعلنت وزارة النفط العراقية عن اكتشاف (١٤٥) مليار برميل إضافية من النفط موزعة في المنطقة الغربية (١٠٠) مليار، وفي إقليم كردستان (٤٥) مليار برميل من النفط ليصبح إجمالي الاحتياطات النفطية (٢٦٠) مليار برميل من النفط.

4-السياسات التجارية

تلعب السياسة التجارية في الدول النامية عموماً، ومنها العراق دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالتجارة الخارجية (استيراد وتصدير) تعمل على خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة تلعب السياسة التجارية في الدول النامية عموماً، ومنها العراق دوراً مهماً في مجمل عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك بفعل الدور الذي تؤديه على الصعيدين الداخلي والخارجي. فالتجارة الخارجية (استيراد وتصدير) تعمل على خلق توازن بين العرض والطلب وسد الفجوة القائمة بين الإنتاج والاستهلاك المحليين، كما تقوم بدور مؤثر في تصحيح الاختلالات الهيكلية وعدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وذلك عن طريق تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستيراد ما لا يتوفر محلياً. أما التجارة الداخلية فهي الوسيلة التي يتم من خلالها نقل وتبادل السلع والخدمات المحلية والمستوردة وإيصالها للمستهلك النهائي.

أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية العراقية الإيرانية فإن العراق هو أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للجمهورية الإسلامية، وهناك جزء مهم من الصادرات الإيرانية تُصدّر إلى هذا البلد، وتُعد القواسم المشتركة التاريخية والدينية والثقافية، والحدود المشتركة الطويلة ذات الكثافة السكانية، وتكاليف النقل الأرخص بسبب وجود ستة عشر معبراً وأسواقاً رسمية من بين المزايا النسبية لإيران على المنافسين التجاريين في العراق. ومع ذلك، فإن عملية فرض العقوبات الأمريكية على إيران وتأثير العراق سلباً منها، والقدرة التنافسية لسوق العراق ووجود منافسين كالصين وتركيا وكوريا الجنوبية، وكذلك التجارة الأحادية بين طهران وبغداد هي من بين القضايا التي تهدد صادرات إيران إلى هذه الدولة المجاورة. إن المشكلة الاقتصادية الأساسية لتصدير البضائع الإيرانية إلى العراق هي أن هذه البضائع تشبه صادرات دول المنطقة، لا سيما أن إيران تُصدّر الكهرباء والغاز إلى العراق، وفي المستقبل ستصدر دول المنطقة الغاز والكهرباء إلى العراق، لذلك إذا أرادت إيران أن يبقى العراق وجهة تصديرية فعلياً تصدير سلع لها ميزة نسبية في إنتاجها ومختلفة عن سلع التصدير للحكومات الإقليمية، وأن يختار بعض المنتجين والوسطاء سلعاً منخفضة الجودة؛ لتصديرها إلى العراق، كما أن عدم تناسق وزن البضائع مع الوزن الأصلي والترجمة غير الصحيحة وغير المناسبة لبضائع التصدير والتعبئة غير الملائمة هي من بين العوامل التي تجعل البضائع الإيرانية غير قادرة على منافسة البضائع الأجنبية الأخرى في السوق العراقية. وعلى هذا الأساس، يبدو أن تبني نهج جديد في العلاقات التجارية مع العراق، وتحسين عمليات التصدير يمكن أن يؤدي إلى استقرار العلاقات التجارية بين إيران والعراق وتعزيزها، وفي غضون ذلك، يجب إنشاء مدن صناعية مشتركة وبنائها، والتنويع في تصدير السلع، ورفع جودة البضائع المصدرة للعراق، وتسهيل تجارة الشحن وتسهيل التجارة في المعاملات المصرفية، وإمكانية النقل بالسكك الحديدية، وإقامة المعارض المتخصصة في المحافظات الحدودية المجاورة للعراق بمشاركة وحضور الشركات العراقية والناشطين الاقتصاديين وعقد اجتماع مشترك للمنظمات التجارية للمحافظات الحدودية المتاخمة للعراق، ومراجعة مجالات التعاون لكل محافظة على حدة، وتسهيل تجارة الشحن وتسهيل التجارة في المعاملات المصرفية، وإمكانية النقل بالسكك الحديدية، وإقامة المعارض المتخصصة في المحافظات الحدودية المجاورة للعراق بمشاركة وحضور الشركات العراقية والناشطين الاقتصاديين، وعقد اجتماع مشترك للمنظمات التجارية للمحافظات الحدودية المتاخمة للعراق، ومراجعة مجالات التعاون لكل محافظة على حدة، وتسهيل إصدار التأشيرات وإلغائها للشركات والمصدرين العاملين في السوق العراقي ومنع تصدير البضائع دون المستوى المطلوب إلى العراق، وضرورة إرسال سلع ذات جودة عالية، وضرورة مراقبة عملية نقل البضائع وتوزيعها في العراق من ضمن الإجراءات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى التقارب الاقتصادي بين إيران والعراق.



وجدير بالذكر أن بناء السدود وإنشاء الأنفاق وبناء الجسور وإنشاء الطرق ومشاريع الصرف الصحي ومحطات الطاقة وخطوط نقل الطاقة والإلكترونيات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتشغيل المنشآت الصناعية وتصميم الآلات الصناعية ومعدات المصافي والخدمات الفنية وأنواع البناء من المباني، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية، والمطارات، وإعادة بناء المصانع الصناعية والمعدات المتعلقة بالمستشفيات والجامعات والاستشارات الهندسية والإنشائية، وإنشاء السينما ومعدات، والخدمات الفنية والهندسة الصناعية والكهرباء والخدمات الفنية والهندسية لصناعة النفط، وبناء المصافي والحفر واستخراج النفط من بين قدرات إيران في التصدير إلى العراق، والأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق(1).

كما أن العلاقات العراقية - التركية من أكثر العلاقات حساسية بالنسبة للأمن الوطني العراقي فتركيا وبحكم قربها من العراق تعد من أهم الفواعل المؤثرة على أمن واستقرار العراق، فتركيا اليوم لا تختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق أطماعها في المنطقة فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائية على كل من سوريا والعراق. ليس هذا فحسب، فأنها ومن خلال المشكلات العالقة بين البلدين تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية ومنها استغلالها لقضية حزب العمال الكردستاني كذريعة للتجاوز على أرض وتربة العراق، فضلا عن استغلالها لقضية التركمان التي تحاول ان تجعل منهم بطاقة رئيسة يمكن استخدامها من أجل تحقيق مساعيها لأبقاء كركوك ونفطها خارج الايدي الكردية لما يشكله استحواذ الاكراد على نفط كركوك من مخاطر أهمها تشجيع الاكراد على تحقيق الانفصال والذي ستكون له تأثيره على أكراد تركيا الذين قد يطالبون بذات الاستحقاقات.

ومن أجل بناء علاقات وثيقة لا بد ان يعمل كلا الطرفين على تجاوز الأزمات التي تشكل عائقاً امام كلا البلدين لا سيما وان كلاهما يرتبط بروابط اقتصادية قوية اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان العراق يعد سوقاً رائجاً للصناعة التركية كما ان الإيرادات التي تحصل عليها تركيا نتيجة مرور النفط عبر أراضيها تقدر بمليارات الدولارات، كما ان على كلا البلدين ان يلجأ الى توحيد المواقف تجاه القضايا المختلف عليها بما يخدم مصلحة البلدين، فضلا عن فتح قنوات واسعة للاتصال بين المسؤولين العراقيين والأتراك وذلك من أجل تصفية الأجواء بين البلدين فضلا عن ان حل مسألة المياه في دجلة والفرات بسيط جداً لا سيما اذا ما تم الاتفاق بشكل مكثف ومعقد وعلمي مع تركيا، عن طريق الرجوع إلى الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، والوقوف على طلباتها الفنية بما يخص تصريف المياه والاستفادة منها. كما ان معالجة الهاجس الأكبر لدى تركيا والعراق والمتمثل بمستقبل المجموعة الكردية، والتطور الحاصل لجهة تكوين فكرة الدولة الكردية المنفصلة بشكل تام، والتعامل مع هذا التهديد لدى الدولتين من خلال سياسة الاحتواء المشتركة سيكون له اثره في إشاعة الأمن والاستقرار لكلا البلدين وعليه، فأن مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح ان يكون، اذا ما جرى الالتزام بالاتفاقيات، مثلاً للعلاقات الإيجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها(2).

ثانياً – السياسات الاجتماعية في العراق

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة حول طبيعة عمل السياسات الاجتماعية وبرامجها وخططها وأهدافها وتوجهاتها المعاصرة والمستقبلية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة التي باتت تؤثر بشكل مباشر في تحديد مجالات عمل هذه السياسات بل وفي تحديد ملامح الاستقرار والتماسك الاجتماعي وطبيعته ومداه وعلى الرغم من اختلاف السياسات الوطنية ذات العلاقة بالقضايا والجوانب الاجتماعية المختلفة إلا ان اغلب هذه السياسات إن لم تكن جميعها ترتبط بشكل أو بآخر بالسياسة العامة للدولة.

بالنتيجة فان السياسة الاجتماعية لأي بلد كان لا يمكن فهمها أو الإحاطة بها بمعزل عن سياسات التنمية الوطنية لتداخل الأهداف والبرامج فضلاً عن مقتضيات الاتساق الخارجي التي غالباً ما تستلزم تجاوز مسألة استقلالية القرار انطلاقاً من مبدأ تحقيق التكامل والانسجام بين خطط السياسة العامة للدولة بمختلف توصيفاتها وأنواعها، ومع كل ذلك يبدو أن الدولة لم تعد القوة الوحيدة المؤثرة في وضع هذه السياسات أو حتى في عملية صنع القرار المجتمعي، إذ أن متغيرات الواقع الجديد قد فرضت قوى جديدة فاعلة باتت لها أدواراً مؤثرة إلى حد كبير في ترتيب الاحتياجات والأولويات الخاصة بخطط السياسة الاجتماعية وبرامجها، وتبعاً لذلك ازداد الجدال القائم حول حدود ومديات أدوار القوى الأخرى الفاعلة في المجتمع في ظل تراجع دور الدولة لاسيما فيما يتعلق ببرامج الرعاية أو الحماية الاجتماعية. ومن المعلوم أن السياسة الاجتماعية تصدر على هيئة أهداف ومبادئ تقرر حقوقاً لسكان المجتمع يمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في أطار تدابير وإجراءات متعددة بمعنى أنها اختيارات مقصودة بين بدائل متاحة، وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن طريق سلطة تمتلك المسؤولية و تمتلك القدرة لتحقيق ذلك، مستندة إلى القوة السياسية المتمثلة بالدولة التي

1 علي نجات، افاق العلاقات بين ايران والعراق، سلسلة إصدارات مركز الببان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص2021، ص22، 21

2 منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 60، العراق، ص 109.



تستطيع الهيمنة على عمليات اتخاذ القرارات السياسية المؤثرة في حياة أفراد المجتمع بما في ذلك القرارات ذات العلاقة برفاهية الناس، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن صياغة السياسة الاجتماعية في شكل مجموعة من القرارات هي عملاً جماعياً وليست قراراً فردياً. وهي بذلك نمط من الأفعال التي تستمر خلال فترة زمنية معينة، وقراراتها النهائية تمثل مجموعة الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها في إطار رؤية صانعي القرار لهذه الأهداف، ولذلك فإن السياسة الاجتماعية غالباً ما يتم النظر إليها على أنها مسؤولية وطنية، وأن كل بلد عليه أن يحدد مساره الخاص في هذا الصدد لتحقيق التنمية والتقدم، ومع ذلك فهناك أهداف عامة كثيرة تلتزم الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة بالسعي إلى تحقيقها، فجميع السياسات الاجتماعية في نهاية المطاف هي جزء من سياسات التنمية الوطنية⁽¹⁾.

ثالثاً- السياسات المالية.

تحدد السياسة المالية كيفية قيام الحكومة بتوليد الإيرادات من خلال تحصيل الضرائب، وإنفاق الدخل على النفقات العامة والاستثمارات، وإنشاء ميزانية باستخدام توقعات الإيرادات والنفقات. ويستند إلى نظرية الاقتصاد الكيندي التي تشير إلى أن إنتاجية الاقتصاد الكلي لبلد ما يمكن أن تتأثر بقرارات حكومتها بشأن الضرائب والإنفاق. تحقق الحكومات أهداف الاقتصاد الكلي من خلال الضرائب والإنفاق، تتمتع السياسة المالية في أي دولة بدور حيوي وفعال في قدرتها على التأثير في كل المتغيرات الاقتصادية للدولة، حيث أن هذه السياسة لها دور في معالجة أثر ندرة الأموال في حال إذا كانت الدولة تشكو من هذه الندرة، كما أن السياسة المالية تستخدم في عدة أوجه استثمارية حيث أن الفائض منها يتم توجيهه إلى الاستثمار مما يعود أثره على الدولة بالعديد من الفوائد وهو ما يمكن تحقيقه في ظل وجود سياسة مالية فعالة وسليمة، حيث ثبت عبر فترات مختلفة في التاريخ كيف كان هناك دور كبير للسياسة المالية في تخطي العديد من الأزمات، لذلك يهتم هذا المحور بعرض التطور العام الذي حدث في أداء السياسة المالية في العراق على مدى فترات متعددة وكيف كان لهذه السياسة تأثيرات عديدة على الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث واجهت السياسة المالية العراقية عدد من الصعوبات في السنوات الماضية والتي أثرت على الكفاءة التي تسعى بها السياسة المالية إلى تحقيق أهدافها، هذه الصعوبات لم تكن فقط بسبب ضعف الإدارة ولكن لأن العراق يمتلك هيكل اقتصادي معقد مما عرقل السياسة المالية عن الوصول إلى أهدافها فضلاً عن إكسابها وضع متناقض بين كونها أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الية للتوزيع العادل للموارد. في عام 2003م دخل العراق مرحلة جديدة من التحولات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تواجدت القوات الأمريكية على الأراضي العراقية وهو ما نتج عنه تدمير كل المقومات التي يقوم عليها الاقتصاد في العراق، حيث مرت الدولة بعدد من الأزمات المتعاقبة الناتجة عن الحرب وفرض الحصار الاقتصادي وهو ما انعكس على الموارد الاقتصادية في العراق⁽²⁾.

وقد ظهر ذلك بوضوح في انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نظراً لكون الاقتصاد العراقي وهيكله يعتمد بشكل كامل على القطاع النفطي، وقد انخفضت الصادرات النفطية إلى 39.0% في عام 2009م بعد أن كانت تقدر بـ 61.9% في عام 2008م قبل حدوث الأزمة المالية العالمية (30) وهو ما أوجد حتمية تنمية قطاعات أخرى غير القطاع النفطي وذلك بهدف جعل الاقتصاد العراقي أكثر مرونة⁽³⁾.

ثانياً: الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي من أجل إصلاح السياسات المالية وتحقيق التنمية الشاملة⁽⁴⁾.

-إعادة النظر بأسلوب وآليات ووسائل أعداد وتنفيذ سياسته النقدية واضعاً نصب عينيه:

أ- الاستخدام الكفء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به وذلك عن طريق: تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% إلى 4% باعتباره سعراً تأشيرياً يوحى بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة التي كانت سائدة في الفترة السابقة.

1 سلام عبد علي، مثال عبد الله، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، بحث منشور، مجلة كلية الآداب، العدد 96، ص 44، ص 55، ص 56.

2 هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، هالة كريم، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2014، ص 23.

3 المصدر نفسه.

4 السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2020)، فلاح ثامر علوان واخرون، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة عشر، العدد 64، سنة 2020، ص 62، ص 63.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

ب - تخفيض سعر فائدة الائتمان الأولي إلى 6% والائتمان الثاني إلى 7% وفائدة قرض الملجأ الأخير إلى 7.5% لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل أكبر، مع استبعاد البنك لمنحها الائتمان القصير الاجل في حالة حاجتها الى السيولة.

وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

استخدام البنك لاوليات وأدوات التيسير الكمي من خلال التنسيق مع وزارة المالية العراقية.

تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالصناعة والزراعة والنقل والسياحة والخدمات والإسكان حيث انشأ البنك صندوقين مهمين في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وهما الاقتراض للمشاريع الصغيرة برأس مال 1 تريليون دينار، حيث يجري تقديم القروض للمشاريع الصناعية تتراوح مبالغها ما بين (50) مليون دينار وبفائدة 4.5% لمدة خمس سنوات وصندوق الاقتراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وخصص لهذا الصندوق مبلغ 4.5 تريليون دينار ونسبة فائدة تبلغ 2 تريليون ولمدة عشر سنوات.

المطلب الثالث – السياسة الخارجية واثرها في تعزيز مكانة العراق

أولاً- السياسة الخارجية العراقية ودورها المؤثر في تعزيز مكانتها في الجوار الإقليمي والدولي

أحرز العراق تقدماً سريعاً على كثير من الجبهات، ما يعكس رغبة هذه الحكومة الراسخة في تعزيز مكانة البلاد على الساحة العالمية، وكلاعب رئيسي في السياسة الإقليمية والدولية. والحكومة لديها الرؤية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، ولقد حان الوقت لشركاء العراق الدوليين أن يدركوا قيمة الشراكة مع العراق لما فيها الفائدة لهم وللعراق تقوم السياسة الخارجية للعراق على ما يسميه رئيس الوزراء الدبلوماسية المنتجة» المصممة لتعزيز العلاقات البناءة بين العراق وشركائه والمبنية على أساس شراكة طويلة الأجل، ومصالح مشتركة تعود بالنفع على الجانبين في قطاعات تشمل الاقتصاد والأمن والثقافة. وأيضاً التأكيد على أن العراق قائم لذاته، ودولة ذات سيادة، وشريك، وليس وكيلاً لصراع أوسع أو ساحة لتسوية الحسابات في حروب بالوكالة. وتعد العلاقات الثنائية عنصراً حاسماً في هذا النهج الجديد، القائم على خطوات عملية لتطوير شراكات هادفة للوصول إلى نتائج ملموسة تؤدي إلى تحديد الأهداف والمصالح المشتركة ورسم خريطة طريق للعلاقات الثنائية التي تؤدي إلى توقيع الاتفاقيات الدائمة أو مذكرات التفاهم الثنائية. ونتيجة لهذه الجهود، يتمتع العراق الآن بعلاقة متينة مع الشركاء على المستوى الإقليمي والدولي، ويرى بالفعل فوائد هذا النهج في شكل أمن واستقرار بات يتمتع بهما. علاوة على ذلك، يطلق العراق كثيراً من المبادرات. لتعزيز مكانته كنقطة محورية في الدبلوماسية الإقليمية، ويعمل على إعادة تشكيل علاقاته مع المجتمع الدولي، من خلال استضافة مؤتمر بغداد 2023 للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي)، ومراجعة العلاقة مع التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بناء على التقدم المحرز على أرض الواقع، وقد واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام 3002 عدة تحديات أدت الى الإخفاق والتواضع في الاداء السياسي، لذا تعاني الدبلوماسية العراقية عموماً من مشكلة التداخل في الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات وهنا تدخل طريقة تشكيل السياسة العراقية عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، مما انعكس سلباً على علاقات العراق الإقليمية والدولية، وهذه المحددات هي: 1-المحددات الداخلية : توجد عدة محددات داخلية مؤثرة في القرار السياسي الخارجي خاصة بعد عام 3002 نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق وتغير النظام السياسي فيه مع تغيرات المنطقة بشكل عام، وتشمل تضارب صلاحيات رئيس الوزراء وهيئة الرئاسة(1)

احتلت مسألة تنظيم وانشاء المؤسسات الدستورية في النظام العراقي بعد التغيير في عام 3002 اهمية كبيرة ومرحلة مهمة نحو الانتقال الديمقراطي الا ان الدستور العراقي لعام 3005 يحتوي على الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات واصبح هذا الوضع معيقاً لصنع سياسة خارجية فاعلة، اذ ورد في المادة (101) من الدستور تحديد السلطات المختصة بصنع السياسة الخارجية (ان السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات ومنها رسم السياسة الخارجية والتمثيل لدبلوماسي والاتفاقيات الدولية وغيرها،خلال هذا النص من المقصود بها السلطة الاتحادية، اذ تتألف من فرعين طبقاً للدستور هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء وهذا شكل سبباً للتنازع بينهما من الذي يمثل سياسة البلاد الخارجية، ان عدم تحديد الدستور لطبيعة النظام السياسي العراقي ولاختصاص المؤسسات الدستورية لا بد منها انها اعاققت صنع سياسة خارجية فعالة للبلاد واطهرت عمم اتفاق القوى الحاكمة على كيفية ادارة الازمات التي تواجهها وكذلك ان القضية ليست دستورية فقط بل هي اساساً صراع على السلطة مما الى ادى ارباك الوضع السياسي وعدم امكانية تفعيل السياسة الخارجية واخذ دورها الكامل مما اتاح الى دول الجوار الاقليمي بالتدخل المباشر في الشؤون الداخلية للعراق وبالأخص التدخل الايراني والسعودي تجاه النظام السياسي في العراق(2)

1 المصدر نفسه، ص71، ص72.

2 فهادعلاء الدين، بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية، مقال منشور، صحيفة الشرق الأوسط، 23نيليو، 2023.



المحدثات الدستورية: تتنازع الصلاحيات بين هيئة الرئاسة ومجلس الوزراء بإقراره الدستور الدائم، بعد الكثير من الأخذ والرد، وضع الشعب العراقي اللبنة الأولى في أساس البناء الجديد للدولة العراقية المعاصرة. إذ كانت الظروف الشائكة التي رافقت عملية صياغة ومسودة الدستور الدائم قد ألقت بظلالها على هذه الوثيقة، فان ظروفها لا تقل تعقيداً، إن لم تكن اشد، تعترض تنفيذ الكثير من القواعد الدستورية، خاصة إن من ساهم في صياغة الدستور عمد إلى ترك اشد القضايا حساسية إلى ما بعد إقامة مؤسسات الدولة الدائمة ما يجعل الباب مفتوحاً أمام معضلات كبيرة سيؤثر تأجيل البت بها على مجمل عملية بناء المؤسسات الدستورية للدولة عادة الأعمار وتفعيل العملية الديمقراطية وغيرها من المهمات التي لا يمكن أن تستقيم بدونها الدولة ككيان سياسي-قانوني، إن وجود المؤسسات في النظام السياسي الديمقراطي يحقق مزايا ومنافع عدة، فوجود المؤسسات يفيد في توجيه المواطن بأنه عضو في جماعة وبهذا تسهم في إخراجها من دائرته الخاصة وتجعله يهتم بشؤون الدولة ويسهم في معالجتها ومناقشتها، لذا احتلت نشأة المؤسسات السياسية والدستورية في النظام العراقي بعد التغيير فمسألة تنظيم وإعلاء أهمية كبيرة ومرحلة مهمة في الانتقال نحو الحكم الديمقراطي (1)، إلا إن الملاحظ إن الدستور العراقي لعام 2005 احتوى الكثير من الغموض بخصوص توزيع الصلاحيات بين السلطات فهو ابتداءً لم يوضح طبيعة النظام السياسي في العراق إذ نصت المادة (47) (منه أن نظام الحكم دستوري نيابي) برلماني (ديمقراطي اتحادي، فيما نصت مادة أخرى على إن النظام قائم على أساس الفصل بين السلطات، وهو ما تختص به النظم الرئاسية وليست النظم البرلمانية التي تقوم على مبدأ التعاون بين السلطات، ومن ثم فإن الملاحظ لمواد الدستور المتعلقة باختصاص السلطتين التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما (2).

المحدثات المؤسساتية: من أهم المشكلات التي اتسمت بها الممارسة السياسية في النظام السياسي العراقي الحالي، الواضحة إن المؤسسات السياسية في البلاد لا تعتمد التراتبية التي أقرها الدستور فمن المفترض إن مجلس الوزراء يمتلك صلاحية إصدار القرارات التي لا يمكن تجاهلها من قبل الوزارات المختلفة إلا إن واقع الممارسة الحقيقية إن الوزارات تمتلك مرجعية خاصة بها وهو الحزب أو الكتلة التي يرأس أحد أعضائها الوزارة المعنية ويرجع ذلك المحاصة الطائفية والعرقية التي حكمت العراق منذ 2003، ولا يمكن توزيع المقاعد الوزارية إلا عبر توافقات سياسية وليس لرئيس الوزراء اختيار وزراء حكومته أو حتى إقالتهم بدون موافقة البرلمان، وهذا ما أدى إلى ضعف الأداء الحكومي، عامة وسيطرة الحكومة على وزرائها بشكل خاص، وحتى في الشأن الخارجي نجد اعتماد المحاصة في اختيار البعثات الدبلوماسية وهذا ما ظهر عند اعتماد آخر القوائم للبعثات الدبلوماسية أواخر العام 2020 19F2009، وكل ذلك أدى لإضعاف مؤسسات الدولة وتفككها، وإن المحاصة في توزيع مواقع وموارد السلطة داخل النظام السياسي،، إن علاقة مؤسساتية متواصلة ومتكاملة غير موجودة بل هي علاقات يسندها الانتماء الحزبي وما عزز هذه العلاقة الديمقراطية التوافقية التي اعتمدها النظام العراقي هذه الديمقراطية التي تغذي هذه الانتماءات وتعززها لأن كل حزب أو قوة سياسية ستقف خلف المسؤول الذي يمثلها و تمنع محاسبته ومساءلته، كما إن عملية بناء المؤسسات تبدو قاصرة عن تغيير الواقع العراقي لافتقادها لمرجعية عراقية داعمة وقادرة على بناء مشروع وطني مقبول للدولة (3).

ثانيا - رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003.

لم تتوصل الدول الإقليمية إلى بلورة موقف شبه موحد تجاه التحولات التي شهدتها العراق وظهر التباين في المواقف الإقليمية عبر مسارات متعددة لعل الأبرز منها ظهور تحفظ عربي بشكل عام من التطورات التي طرأت على الساحة العراقية أولاً، وثانياً، وجود محدودية في المواقف العربية المنفردة المعلنة تجاه التطورات العراقية أما السياسات والمواقف الجماعية، فظهرت من خلال الجامعة العربية وثالثاً أدى الاضطراب في الرؤية السياسية الإقليمية إلى بروز سياسات إقليمية مرتبكة من قبل الدول غير العربية تجاه الوضع الجديد وانعكاساته المحتملة وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات العراقية – الإقليمية ومرت بعد التغيير في العراق بمرحلتين مهمتين:

المرحلة الأولى التي يمكن أن توصف بالترقب الحذر، حيث طرحت أوضاع العراق الهشة مغريات كبيرة للدول الأخرى، مثل إغراء التدخل وملء الفراغ، وإغراء الترقب والانتظار، وإغراء المشاركة والتفاعل وقد فضلت جميع الدول

1 ظاهر عبد الزهرة، عبد الأمير هادي، السياسة الخارجية العراقية ومحدثاتها بعد 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع، العدد 2009، 1، ص 953-954

2 المصدر نفسه، ص 953-954.

3 المحدثات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحدثات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، بحث منشور، مجلة دراسات دواية، العدد الرابع والأربعون، ص 40. ص 45، ص 46.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

العربية مثلاً الترقب والانتظار في ظل هيمنة الولايات المتحدة على الوضع العراقي. في حين تبنت دول أخرى استراتيجية الاقتراب الحذر من المشهد العراقي.

المرحلة الثانية التي يمكن ان تعرف بمرحلة اغتنام الفرص، حيث مثلت التحولات السياسية والأمنية في العراق فرصة سانحة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية - الإقليمية بطريقة تخدم اندماج العراق ونظامه السياسي المتشكل الجديد بالبيئة الإقليمية لكنها أيضاً تنطوي على تكيف من قبل هذه البيئة مع التحول الذي لا يمكن الرجوع عنه، ليس فقط في طبيعة الوضع العراقي، بل أيضاً في طبيعة العلاقات الإقليمية البيئية وفي مقابل ما يلوح من فرص بهذا الاتجاه، تلوح احتمالات معاكسة تقوم على فكرة التعايش السلبي مع عراق ما بعد ٢٠٠٣، بكل ما تحتويه من إقصاء الواحد من أهم بلدان المنطقة، وخلق وضع تصبح معه العلاقات العراقية - الإقليمية والعربية على وجه الخصوص مجرد صيغة للتفاعل التكتيكي الخالي من أي أبعاد استراتيجية أو أفق لشراكة ممتدة وفيما يخص المواقف العربية تحديداً فنتيجة لما سبق، يمكن القول أن الدور العربي اقتصر على صيغة المبادرات الفردية التي تقوم بها الدول العربية، طبقاً لمصالحها ولأوضاع العراق الأمنية والسياسية. ولا بد من التأكيد هنا على ان هذه المعطيات لا تعني غياب حراك سياسي عراقي عربي نحو التقارب وإعادة صياغة أطر العلاقات المشتركة، فقد شهدت العلاقات العراقية - العربية في الآونة الأخيرة تطوراً مهماً على كافة الجوانب والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية(1).

يضاف إلى ذلك تدخل الولايات المتحدة في أكثر من مناسبة لتطوير تلك العلاقة، بوصفها واحدة من العوامل التي ستعزز من استقرار العراق. ونتج هذا عن تنبيه وإدراك مراكز القرار العراقي إلى الاهتمام بالملف العربي، وأن إعادة تأهيل البيئة السياسية العراقية، لا تعتمد على سياسات أمنية داخلية مهما كان حزمها، إنما تعتمد تصالحات سياسية في إطار الداخل، والتزامات إقليمية يمثل الجانب العربي الجزء المغيّب فيها. أما بالنسبة للدول غير العربية، فإن العلاقات شهدت مراحل متعددة من الشد والجذب وبخاصة تركيا نتيجة لاختلاف الرؤى الاستراتيجية والهواجس التركية من الوضع العراقي أما إيران فعلى خلاف ذلك كانت الأكثر عمقا وانفتاحاً على العراق وعملت على تنويع مجالات علاقاتها معه وتوطيدها بالشكل الذي يجعل من العراق احد اهم الوجهات الاستراتيجية الايرانية.

ومن خلال رؤية تحليلية مبسطة للمعطيات الواردة وما تعنيه على الصعيد المستقبلي، يلاحظ تغير في لهجة الخطاب السياسي المتبادل بين العراق والدول الإقليمية، فالخطاب السياسي العراقي بدا متوازناً أكثر حيال القضايا الإقليمية، وهذا يدل على سعي العراق إلى تجديد التزامه بالعلاقة مع محيطه الإقليمي. كذلك بتطمين جيرانه الآخرين، بالمقابل تغيرت لهجة الخطاب العربي أيضاً نحو المزيد من التقبل للعراق بطروحاته وسعيه الجديد نحو التعاطي عربياً الى جانب دعم إيراني كبير وركون تركي نحو ترميم العلاقات واعادتها الى طبيعتها والتعويل أكثر على الحكومة العراقية في تغليب الحوار وحل الخلافات وهذا ما يؤشر أن اليات التوجه العراقي نحو الدول الإقليمية قد اكتسبت مقدارا جيداً من التقبل والتفهم الإقليمي. مما يعني إمكانية التحول بالعلاقات من صيغ الاحتواء أو اللجوء الى العزل والتعامل السلبي لدرء المخاطر التي تولدها البيئة العراقية، الى اطر جديدة من التعامل على وفق اسس ومرتكزات المصلحة والتعاون. وما سيكون له اثر في التحرك المستقبلي العراقي من هذا الاستعراض الموجز يتضح أن الوضع في العراق ادى الى ايجاد حالة من الضعف الإستراتيجي في هيكل النظام العربي لحساب النظم الفرعية الأخرى في المنطقة ودعم الموقف الإستراتيجي لدول الجوار العراقي غير العربية على حساب دول الجوار العربية. وإذا ما قدمنا تحليلاً مختصراً لما تم طرحه فلا بد من الإشارة الى ان المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة والتي اوجدت مجالا جيوسياسياً معقداً ومتشابكاً، تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الأمن والدور المكانة على تلك الأنظمة التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقاً من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، الأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة. ومن هنا يسعى العراق في المرحلة الراهنة وامتداداتها المستقبلية المنظورة الى طمأنة مخاوف المحيط الإقليمي من استمرار حالة العنف والاضطراب الأمني والسياسي ودعوة دول الاقليم الى دعم اقامة حكومة عراقية منفتحة اقليمياً وتصغير المشاكل والاندماج في تفاعلات المنطقة عبر الية التوازن وعدم الانحياز ولغرض ايجاد علاقات متطورة في اطار اتجاهات مستقبلية في سياسة العراق الإقليمية، ينبغي على العراق ان يعمل على اعادة بناء الثقة مع دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى، من خلال تواصل عقد لقاءات مشتركة على كافة المستويات والصعد سياسياً واقتصادياً وأمنياً. كما من المسلمات ان يسعى العراق في المرحلة المقبلة الى حلحلة المشكلات القائمة مع جيرانه من خلال المبادرة بتطوير العلاقات ووضع حد للخلافات عبر رؤية جديدة وقراءة متمعنة لمتطلبات المرحلة الجديدة(2).

1 حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، العدد 61، ص14، ص15،

2 المصدر نفسه، ص16، ص17.



نجد العراق نفسه اليوم بعد مضي قرابة عقدين على الحرب في 2003 عند مفترق طرق، فهو محصور في شرك الهشاشة، ويواجه حالة من عدم الاستقرار المتزايد والعديد من الأزمات. ويتوقع أن يسجل العراق أسوأ أداء له على صعيد النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي منذ سقوط نظام صدام حسين. إلا أنه بإمكان العراق، حتى في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وصدمة أسعار النفط، والاحتجاجات التي تفجرت في الآونة الأخيرة، أن ينتهج السبيل الذي يؤدي إلى النمو المستدام والسلام والاستقرار ورفع مستويات معيشة شعبه. جاء ذلك في المذكرة الاقتصادية الجديدة للعراق التي أصدرها البنك الدولي بعنوان "النهوض من واقع الهشاشة" والتي تبحث أسباب عدم نجاح العراق في الإفلات من شرك الهشاشة. كما تشرح المذكرة بالتفصيل كيف يمكن للعراق تحويل الأزمات إلى فرص، وتنويع نشاطه الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، وتحقيق نمو مستدام في المستقبل. إلا أن التقرير الجديد يُشدد على أن ذلك سيتطلب الإصرار والمثابرة، وأن العراق سيواجه قدراً كبيراً من عدم اليقين وهو يسعى إلى التغلب على تحدياته التي طال أمدها، وتغيير الوضع القائم. وتعقيباً على ذلك، قال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الإصلاح وتطوير القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية للحد من التحديات المتعاقبة التي يواجهها العراق. وتتضمن هذه المذكرة الاقتصادية خارطة طريق لمساعدة العراق وشعبه على إعادة النظر في النموذج الاقتصادي القائم، وبناء اقتصاد أكثر تنوعاً لإتاحة الفرص لجميع العراقيين، وإعادة بناء العقد الاجتماعي. ويؤكد البنك الدولي على شراكته في مساعدة العراق على المضي في طريق الإصلاح لترسيخ السلام والاستقرار، وإتاحة الفرصة لكل العراقيين لتحقيق أعلى طموحاتهم وآمالهم." وأوضح التقرير الجديد كيف أن ثروة العراق النفطية مكنته على مدى عدة عقود من الارتقاء إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل، ولكنها في نواح كثيرة جعلت مؤسساته ومخرجاته الاجتماعية والاقتصادية تُشبه أوضاع بلد هش منخفض الدخل. وأدت العائدات النفطية إلى تآكل القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد، وقُلت من الحاجة إلى فرض الضرائب، وأضعفت رباط المساءلة بين المواطنين والدولة، وأجبت الفساد. وكشفت جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط بوضوح مقدار ما خسره العراقيون في العقد الأخيرين. فالنظام التعليمي الذي كان تصنيفه في وقت من الأوقات قريباً من القمة بين أقرانه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بات الآن قريباً من القعر. ومعدل المشاركة في القوى العاملة في العراق يتعثر عند مستوى 42%، بالإضافة إلى تسجيل العراق أحد أدنى معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في العالم. يواجه العراق الآن تدني مستويات رأس المال البشري، وتدهور مناخ الأعمال، وأحد أعلى معدلات الفقر بين الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ويُحدّد التقرير الجديد السبل الرئيسية التي يمكن للعراق انتهاجها لتحقيق نمو مستدام بعد دراسة وافية لأوضاع الاقتصاد السياسي المُعقّدة في البلد. ويُشدّد التقرير على أنه ينبغي للعراق أن يعطي الأولوية لإعادة تركيز العملية السياسية على التنمية، ورفع مستوى الشفافية في إدارة الثروة النفطية والموارد العامة. ويُبرز التقرير أيضاً الحاجة الملحة إلى أن يعيد العراق بناء الثقة بين المواطنين والحكومة من خلال تعزيز مشاركة المواطنين ومساءلة الحكومة في تقديم الخدمات والبنية التحتية ذات الأولوية، وتلبية احتياجات الشباب المتعلقة بالوظائف، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

المصادر

- عبد الجبار احمد، حسين مزهر، الدور الإقليمي العراقي المنتظر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص54 ص55
- رياض الفرطوسي، ما أهمية الدور الاقليمي للعراق، مقال منشور، وكالة المسلة للحدث، بغداد - العراق، ٣ أكتوبر، ٢٠٢٣.
- عبد الله حسون محمد، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، بحث منشور ؟كلية التربية / جامعة ديالى، العراق.
- الدبلوماسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣: مقاربات الاداء وتحديات الجيوبوليتيك المتغيرة، فراس عباس هاشم، بحث منشور في مركز دراسات الشرق الاوسط، ص٨.
- عبد علي كاظم، خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة كلية الادارة واقتصاد، العدد ١٤، 2011.
- علي نجات، افاق العلاقات بين ايران والعراق، سلسلة إصدارات مركز البیان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص2021، ص22.
- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركيبية واثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 60، العراق، ص 109،
- سلام عبد علي، مثال عبد الله، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، بحث منشور، مجلة كلية الاداب، العدد ٩٦، ص٤٤.
- هالة كريم. تركي التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٤.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الثويرين

- فلاح ثامر علوان واخرون، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2020)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة عشر، العدد 64، سنة 2020، ص 62، ص 63.
- فرهاد علاء الدين، بناء الدولة يشكل سياسة العراق الخارجية، مقال منشور، صحيفة الشرق الاوسط، 23 نيووليو، 2023.
- ظاهر عبد الزهرة، عبد الأمير هادي، السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد 2003، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد التاسع، العدد 2009، 1، ص 953 ص 954.
- المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية، هيفاء احمد محمد، سداد مولود سبع، بحث منشور، مجلة دراسات دواية، العدد الرابع والاربعون، ص 40.
- حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الإقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات الدولية والعربية، العدد 61، ص 14 ص 15



دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

م.م سجا فاضل حسن الرماحي م.م رحيم مهدي رحيم المحنة م.م مريم عبد الحسين جبار العبدلي
جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة - كلية اللغات جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

الملخص

يعمل البحث الى التعرف على دور المؤسسات التعليمية والتربوية في عملية التنمية المستدامة اذ يعتبر التعليم الركن الاساسي في بناء القوى العاملة المجتمعية في الانتاج وكيفية التخطيط لمدخلات تهتم بالصالح العام ومواكبة التطورات التي تحصل في عالمنا اليوم من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجالات التعليم والعمل وهناك علاقة وثيقة بين الواقع التنموي والتعليمي اذ لا يمكن النهوض بأي قطاع من قطاعات الحياة دون بناء نظام تعليمي كفؤ يتمكن من مواكبة التكنولوجيا الحديثة وخصوصا في المجال التربوي والتعليمي.

The role of educational institutions in achieving sustainable development goals.

Summary

The research works to identify the role of educational and pedagogical institutions in the process of sustainable development, as education is considered the basic pillar in building the community workforce in production, and how to plan inputs concerned with the public good and keep pace with the developments taking place in our world today through the use of modern technologies in the fields of education and work, and there is a close relationship. Between the developmental and educational reality, as it is not possible to advance any sector of life without building an efficient educational system that can keep pace with modern technology, especially in the educational field.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات التعليمية، التنمية المستدامة، مفهوم وابعاد التنمية المستدامة

المقدمة

تعد التنمية من الموضوعات التي اخذت تهتم بها جميع الدول لذا تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية الى التنمية البشرية، ثم دخلت التنمية الى مجالات عدة منها التنمية السياسية والاجتماعية والبيئية، وكما تدور نحو تطوير هذه المجالات واحداث تغيير جذري فيها، ثم ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي وضع أهدافا عدة تسعى لتحقيقها من خلال السعي للتطوير وزيادة رفاهية المجتمع باستغلال أمثل للموارد ومن دون الاضرار بالبيئة.

كما تهتم دول العالم كافة بعملية التعليم وتعتبره فلسفة تربوية تعتمد على ممارسات المعلم حسب الموقف التعليمي أو الطرف الذي تعيشه" الدول كما تسعى كافة الدول الى توفير نظام تعليمي يتناسب مع احتياجات الطلبة من اجل بناء وتعزيز جيل المستقبل الذي يكون قادر على التعامل مع التنمية المستدامة الذي يعتبر احد الأهداف الإستراتيجية الرئيسة للاستدامة في التركيز على حياة الأجيال المستقبلية وایجاد مجتمع قادر على العمل من اجل حماية مصادرها الطبيعية لذلك تستلزم متطلبات الاستدامة تثقيف جيل الشباب بطريقة تمكنهم من ممارسة دور قيادي من اجل مواصلة استراتيجية الاستدامة.

ولذلك اصبح القضايا والمشكلات المختلفة المرتبطة بالتعليم من الموضوعات المهمة والجديرة بالبحث من اجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة ولاقت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً خاصاً، حيث يقع عليها في عالمنا اليوم مهام عديدة، فعليها أن تخفض أثرها البيئي الناتج عن الأنشطة المختلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتم بالمؤسسة، وأن تقوم بإجراء أبحاث وتقديم تعليم في مجال الاستدامة، وأن تعد بيئة تسملا للطلاب والعاملين بتطوير قدرات جديدة تؤدي إلى ممارسات مستدامة، مما ينتج عنه مجتمع أكثر استدامة. لذلك تمثل استدامة الجامعات المحور الأساسي للدراسة الحالية.

اهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وكما يلي:

يهدف البحث الى دور المؤسسة التعليمية في تنمية واستدامة قطاعات المجتمع.

التعرف على مفهوم التنمية المستدامة في التعليم.

التحقق من مدى تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في مقرر الدراسات والاجتماعية، والتي تتمثل في مفاهيم التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية.

التعرف على اهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالتعليم.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

اهمية الجامعة كصرح مؤسساتي يجسد التنمية المستدامة من خلال مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل الفعلية.

تشخيص الصعوبات والتحديات امام الجامعة التي تعرقل قيامها بتحقيق الاستدامة والجامعات المتميزة.

اشكالية البحث: تأخذ المؤسسات التعليمية اهتمام كبيراً من بين بقية المؤسسات كونها عامل اساسي في بناء مجتمع واع يأخذ وجه جديدة وانطلاقة مختلفة لمفاصل القيادات التربوية والاكاديمية مع مراعاة التوازن بين النظام الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية حيث يمثل البعد البشري للتنمية المستدامة تلازماً مع البعد البيئي الذي يحتم على الاجيال مسؤولية المحافظة عليه ويأتي ذلك من خلال ايجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات من خلال مفهوم التنمية المستدامة وبالتالي يساهم في حل المشكلات ومن هنا تتجه الانظار الى المؤسسات التعليمية أولاً في تحقيق الاهداف فهي في مقدمة الركب نحو التطور ورفي المجتمعات. ومن هنا انطلق البحث لتوضيح دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ويتمحور السؤال الرئيسي لمشكلة البحث في الآتي:

ما هو دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان التعليم ضرورة لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة وان يعد استثماره في الانسان المكون الراس المال البشري الذي يمثل أكثر اهمية وتأثير في المورد المادي لذلك من خلال لمؤسسات التعليمية والتربوية يعتبر التعليم من العوامل الفاعلة في احداث تنمية مستدامة لاسيما ونحن نعيش اليوم عصر الثورة المعلوماتية والمعرفية.

منهجية البحث: في إطار هذا البحث وللتثبت من صحة الفرضية أعلاه تم استخدام توليفة منهجية علمية احتكاماً لطبيعة الموضوع والمقاربات الضرورية في المعالجة والتحليل، ويعتمد البحث بصورة رئيسية على المنهج الاستقرائي من خلال دراسة تطور التنمية المستدامة كما وتم الاعتماد على مجموعة من المقاربات النظرية كالتحليلي من اجل تحليل الصعوبات التي تواجه المؤسسة التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، واستيفاء طبيعة السياسات المستقبلية للتعليم العالي في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يجمع مصطلح التنمية المستدامة بين بعدين هما التنمية كعملية لمتغير والاستدامة كبعد زمني، فضلاً عن ابرازه بان عملية التنمية لا تكفي بحد ذاتها، وانما لا بد من الاهتمام بالعنصر البشري، الذي يعد هدف عملية التنمية واداتها بالوقت ذاته.¹ وعرف ادوارد بابر التنمية المستدامة والذي يعتبر هو أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة على " انها نشاط اقتصادي يؤدي الى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل الأضرار والإساءة للبيئة".²

كما عرفت التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها منظمة الأمم المتحدة" بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".³

وقدمت ((Paget)) تعريف للتنمية المستدامة بانها المحافظة على فرص الاجيال القادمة، بمعنى ان العدالة متداخلة بين الأجيال وهذا التعريف جاء من خلال المفهوم الذي تطرق له جون لوك للحيازة العادلة هو بمعنى ليس من حق الجيل الحالي استنفاد جميع الموارد المتاحة لديه.⁴

لذلك فمفهوم التنمية المستدامة مرتبط بالعديد من الحقول والعلوم المعرفية فهناك تنمية مستدامة ترتبط بالثقافة التي تسعى بدورها الى رفع مستوى ثقافة الانسان وترقية المجتمع، وكذلك تنمية مستدامة اجتماعية، فضلاً عن استحداث مفهوم التنمية

1. محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، البصرة، 2023، ص317.

2 عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 73، بيروت، 1998، ص242.

3 محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001، ص316.

4 سالم توفيق النجفي وايداء بشير الجبلي، البيئة والتنمية المستدامة. مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرفادين، العدد 37، مجلد 25، 2003، ص29.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

البشرية الذي يعمل على الاهتمام بدعم قدرات الافراد وتحسين وقياس مستوى المعيشة في المجتمع.¹ لذلك فان التنمية المستدامة قد فتحت الكثير من وجهات النظر بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها باعتبارها فلسفة تنموية فان النمو ليس التنمية فالتنمية هي محاولة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية عن طريق عمليات تغير محددة كما ونوعا فهي لابد ان تحقق تقدما وتحسن ان هناك مستويات معيشة للسكان في مكان وزمان محددين وهذا ليس بالضرورة ان تنتج التحسينات عن عملية النمو الاقتصادي لان عدم وجود النمو الاقتصادي في مجتمعات لا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيها.² وبصورة عام فان التنمية المستدامة تعني ان نكون منصفين للأجيال القادمة فهي تهدف الى ان يترك الاجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيذا من الموارد الطبيعية.³

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة ومتطلباتها

أولاً: اهداف التنمية المستدامة.

تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال آلياتها ومحتواها يمكن ذكرها بما يلي:

تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على أساس حياة الانسان والعلاقة بين انشطة السكان والبيئة، وطريق المقاييس المتبعة من اجل الحفاظ على نوعية البيئة واصلاحها كما تعمل على ان تكون في الأخير هذه العلاقة هي علاقة تكامل وانسجام.⁴

توعية السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك يكون من خلال حثهم على المشاركة الفعالة وتنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها ويجاد حلول مناسبة في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.⁵

ربط التطور التكنولوجي الحديث بأهداف المجتمع: من خلال توظيف التكنولوجيا بما يخدم مصالح واهداف المجتمع وتنبيه السكان بأهمية التقنيات التكنولوجية المختلفة في العديد من مجالات التنمية وأيضاً كيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتحقيق الاهداف المنشودة وذلك دون ان يؤدي الى مخاطر وأثار بيئية سلبية او يكون على الأقل ان هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.⁶

الاستخدام العقلاني للموارد وتوظيفها بالشكل المناسب لها من خلال تعاملها مع الموارد المتاحة على انها موارد محدودة والحوول دون استنزافها أو تدميرها.

أحداث تغيرات فب حاجات واوليات المجتمع ويكون ذلك من خلال اتباع طريق تتلاءم مع امكانيات التوازن الذي يمكن خلاله تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشاكل البيئية فيها.

تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي التقني الذي يحافظ على المواد البيئية والطبيعية ويحافظ على الرأسمالية وذلك من خلال تطوير المؤسسات والبنى التحتية والادارة الملائمة للمخاطر والتقلبات من اجل تأكيد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال في الحاضر والمستقبل.⁷

ثانياً: متطلبات التنمية المستدامة

يمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب.

1. هايل عبد المولى، المشروع الصغير ودورة في التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 29.
2. عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، "دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 22.
3. محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 2001، ص 3.
4. محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 35.
5. محمد سيف رمضان، روية في إطار التنمية المستدامة للعراق (الأهداف والتحديات واستراتيجيات التطور)، بحث منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 3، بغداد، 2023، ص 107.
6. محمد سيف رمضان، مصدر سابق، ص 107.
7. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص 344.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة التّهرين

الابتعاد عن المشروعات التي تقضي على البيئة، أي التي تسبب تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها.¹

الابتعاد عن الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية 78% من إنتاجها من الحبوب موجه كغذاء للحيوانات، وهو ما يعني أن أرطال من البروتين النباتي تستخدم في إنتاج رطل واحد من البروتين الحيواني.

الاهتمام/ بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا: - نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الإدارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة، ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة، والتي تعتمد على تدوير المخلفات.

نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي.

مراعاة المعايير الإيكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

لتوضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع لابد من التطرق إلى أبعادها وهي: -

أولا: البعد الاقتصادي

ويتعلق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية وبالتالي يحسن من رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يتطلب تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة لديه عبر تبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة ودعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار من أجل مضاعفة الإنتاجية.²

فالتنمية المستدامة في الدول الغنية هي إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك الموارد الطبيعية ومدد الطاقة وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد المتاحة.³

أما فيما يخص الدول الفقيرة فهي تعني استخدام الموارد من أجل الوصول إلى مستويات المعيشة جيدة والتقليل من الفقر الذي يرتبط بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع. فاستخدام الموارد بشكل سليم وعقلاني والحفاظ أيضا على الموارد البيئية هذا سوف يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة باعتبار التنمية المستدامة بشكل عام هي الحد من التفاوت الدخل وابطضا في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.⁴

ثانيا: البعد البشري

البعد البشري يعد أساس التنمية المستدامة فهو يحقق تقدما كبيرا في تحديد نمو السكان باعتباره الكائن الوحيد القادر على إبقاء التوازن داخل البيئة من خلال تحقيق السلم الدائم وتنظيم أسلوب حياته تماشيا مع ل الموارد الطبيعية المتاحة له ومن أهم الأبعاد البشرية هي أهمية توزيع السكان، والحجم النهائي للسكان، والاستخدام الكامل للمواد البشرية، والصحة والتعليم.⁵ فان التنمية المستدامة لا تتحقق الا بتنمية الموارد البشرية وتنمية السكان التي تعد بدورها من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة كما ان الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية كما هو وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني الارتقاء بالعنصر البشري وحسين الرفاهية الاجتماعية، وتأمين الاحتياجات الأساسية للسكان.⁶

1. عقيلة ذبيحي، الطاقة في ضل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص25.

2. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص28.

3. برنار بوزيية وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988، ص18.

4. عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة للفرات (1995-90-80)، اطروحة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص54.

5. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص30-31.

6. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص350.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

ثالثاً: البعد البيئي

تعتمد التنمية المستدامة من الناحية البيئية على ادارة مسؤولية للموارد البشرية والطبيعية والحد من الاستهلاك والتلوث، والنمو السكاني، وانماط الإنتاج السيئة التي تعمل على ابقاء حاجة الأجيال الحالية وبالمقابل تحافظ على مصالح الأجيال القادمة.¹

فالتنمية المستدامة تعني:²

حماية الموارد الطبيعية المتاحة من الضغوط البشرية وعدم الاسراف في استخدام الاسمدة والمبيدات التي تكون قادرة على تلوث المياه السطحية والجوفية والاستهلاك الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

استخدام الاراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بالطرق المثالية والمحافظة على اصناف الحيوانات والنباتات من خطر الانقراض والحد من التغيرات الكبيرة في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون

اتباع تكنولوجيا زراعية متطورة تعمل على زيادة الغلة وتتجنب الافراط في استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات.³

فالتنمية المستدامة تعني عدم الاسراف في استهلاك المياه وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها وعدم سحب المياه. فالتنمية المستدامة وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما السكان فالزيادة السكانية المستمرة تسبب ضغطاً على الموارد واستنزافها وبالمقابل سوف يؤدي الى عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب ذلك توازن بين الموارد وحجم السكان والثاني التكنولوجيا: والتي هي مجموعة من المهارات والمعارف والمعدات والتقنيات التي تستخدم في انتاج السلع والخدمات وهذا⁴ تمثل ثلاثة جوانب للتنمية الأولى هي وسيلة تمكن ممتلكيها من ممارسة السيطرة الاجتماعية وموارد قادرة على خلق الثروة واداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.⁴

رابعاً: البعد التكنولوجي

ان التنمية المستدامة في البعد التكنولوجي هو التحول في الدول الصناعية الى تكنولوجيا انظف واستعمالها بشكل انظف في المرافق الصناعية لان المرافق الصناعية تؤدي الى تلوث ما يحيط بها من هواء ومياه وارض ففي البلدان المتقدمة النمو تعمل على الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفايات كبيرة، اما البلدان النامية فتدفع النفايات في كثير منها لا يخضع للرقابة الى حد كبير ومع هذا فليس التلوث /نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.⁵

فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم بنقل المجتمع الى عصر التقنيات والصناعات النظيفة التي تستخدم اقل قدر من الطاقات "والموارد والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي بالمقابل الى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض".⁶

المطلب الرابع

دور المؤسسات التعليمية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

أولاً - أهمية السياسات التعليمية.

تعد السياسات التعليمية ذات أهمية كبرى بالنسبة لجميع دول العالم، حيث تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومات والمؤسسات المجتمعية، فقد حرصت الدول المتطورة وحتى دول العالم الثالث على تطوير ومراجعة سياساتها التعليمية، ولأدراك هذه الدول أهمية التعليم في تقدم ورقي مجتمعاتها كما أنه الطريق الأمثل الذي يتم من خلاله بناء الموارد البشرية

1 عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص32-33.

2. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص348.

3. عبد المنعم احمد شكري السعيد، مصدر سابق، ص55.

4. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص349

5. عقيلة ذبيحي، مصدر سابق، ص34.

6. عبد الله حسون محمد، مصدر سابق، ص 351.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة الجزيرة

وتحقيق التطور في المجتمع¹, فقد شهد القرن الحادي والعشرين عدد من المتغيرات المتسارعة في مختلف مجالات الحياة , والذي فرض على الدول وضع مجموعة من الأنظمة والممارسات التي تحقق الجودة وتمكن المسؤولين وضع السياسات التعليمية لتلبية الاحتياجات المتسارعة وأفناع أصحاب القرار بأفضل الممارسات العالمية ووضع الحلول المهمة لمواكبة التغيرات ومواجهة التحديات التي تقف عائقاً أمام المؤسسات التعليمية². كما يستمد النظام التعليمي قوته وجودة مخرجاته من سياسات تعليمية ثابتة تعمل على تحديد الاطار الاجرائي الذي يساعد في صياغة القرارات والخطط التي تسهم في تطوير السياسات التعليمية، وتبرز أهمية السياسات التعليمية من خلال:

1: أن السياسات التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي يسعى من خلالها النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة.

2: أن السياسات التعليمية تحدد العلاقة بين التنمية الشاملة للدولة وبين التعليم والتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية أمران مرتبطان، حيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر.

3: السياسات التعليمية هي التي تحدد الحركة التعليمية المستقبلية للمجتمع، كما توفر الكفايات النوعية التي تسهم في تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب ان تتوفر في كل متعلم.

4: توائم السياسات التعليمية بين إمكانات المجتمع التي يمكن ان يوظفها لصالح العملية التعليمية وبين الأهداف والطموحات التي يسعى لتحقيقها.

5: إن السياسة التعليمية توائم بين متطلبات المجتمع وخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية.

6: السياسات التعليمية تنظم العملية التعليمية عن طريق التخطيط وتحديد أهداف كل مرحلة والمسؤوليات الإدارية عند تنفيذ السياسات والأهداف³.

ثانياً-التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

تواجه السياسات التعليمية العديد من المعوقات في تحقيق اهداف التنمية، فقد واجه العراق بعد عام 2003 وعلى مدى العقدين الماضيين تحديات وأزمات خطيرة وعلى كافة المستويات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى التعليمية كان لها جزء من تلك التحديات، بل كان المستوى التعليمي هو الأكثر عرضه في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني والمجمعي، نتلخص التحديات فيما يلي:

1-غياب تناسق المؤشرات الوطنية بالمؤشرات الدولية.

لعل أهم التحديات التي تواجه تحقيق أي برنامج حكومي لأهدافه هو غياب المؤشرات الوطنية وعدم ارتباطها وتناسقها بالمؤشرات الدولية، فتحديد المؤشرات الوطنية لا يكفي ما لم يكن هناك آليات لتنفيذها من جهة أخرى، وأن ترتبط بالمؤشرات الدولية كونها المعيار الحقيقي لنجاح أي برنامج حكومي من جهة أخرى⁴.

2-جودة التعليم.

1 سعود هلال، السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية تحليلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، النكرت، 2019، ص20.

2. غانم إكرام، تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء افضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية ، العدد 17، 2018، ص417.

3. علي بن عبده الألمعي، أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية، مقال منشور في صحيفة الجزيرة على الانترنت، العدد 13698، 1431 هـ، متاح على الرابط www.al-jazirah.com.

4. ينظر: الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج \ وزارة التربية، ص 25.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

تحقيق جودة التعليم من التحديات التي تواجه التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالتعليم يجب أن يكون ذا جودة عالية ويتمشى مع احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل، فإن العديد من النظم التعليمية تعاني من الكوادر المؤهلة والموارد التعليمية الكافية إضافة البنى التحتية المناسبة¹.

3-التمويل.

يعتبر التمويل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال التعليم²، وأيضاً أحد المؤشرات العالمية على تقدم وتطور التعليم في أي بلد هو مقدار ما تخصصه الحكومة في موازناتها العامة للتعليم من جهة والانفاق على البحث العلمي من جهة أخرى، ويعد التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية، ويبقى التحدي المالي مشكلة قائمة ما لم تتخذ الحكومات خطوات عملية ومخطط لها وتحديداً ضمن الموازنات المالية للدولة بعيداً عن الاقتراض من المنظمات الدولية³.

4-التحديات الثقافية والاجتماعية.

يواجه التعليم تحديات ثقافية واجتماعية تقليدية فالتميز الثقافي والاجتماعي يؤثران على فرص التعليم وجودته، فتأثير هذه التحديات من جانبين أولهما : الجانب الوطني القائم على مجموعة من الأسس (تراث الأمة، المبادئ والقيم المجتمعية، التجارب الوطنية والإنسانية، ثقافة المجتمع)، أما الجانب الآخر هو الجانب الدولي بما يفرض من متغيرات وتطورات علمية ومهنية وأكاديمية، لذا يجب التركيز على بناء الانسان الصالح لمواجهة متغيرات التطور العلمي والتكنولوجي وتحولاته التي تعصف بالمجتمع، وتعزيز المساواة والعدالة في نظم التعليم وتجاوز التحديات الثقافية والاجتماعية التي تعيق تحقيق الأهداف⁴

5-ندرة الكوادر البشرية المؤهلة لتنفيذ البرامج الحكومية.

اهم التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات ومتابعة مؤشراتها هو ندرة الكوادر البشرية المدربة لقيادة مثل هذا النوع من البرامج والاعمال التي تعد رائدة على المستوى الوطني أو الإقليمي ويعود السبب في ذلك الى:

-ضعف المهارات القيادية والإدارية للعديد من القيادات التي شغلت إدارة الوزارات والمؤسسات والجامعات والكليات والأقسام العلمية.

- ضعف روح الاهتمام بالعمل المؤسسي والجامعي.

-الاعتماد على الإجراءات التقليدية في إدارة المؤسسات الحكومية وندرة حوكمتها.

-التدخلات السياسية في اختيار المناصب الإدارية العليا والتي تكون بناءً على الولاءات والانتماءات الحزبية وليس أساس الكفاءة والنزاهة⁵.

المطلب الخامس

أولاً: السياسات المستقبلية للتعليم العالي في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة.

تعد السياسات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء اهداف التنمية محوراً هاماً لتحقيق المستدامة في البلاد، والتي تهدف الى تعزيز جودة التعليم العالي وتطويره بما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها، وتشمل السياسات المستقبلية للتعليم في ضوء أهداف التنمية المستدامة عدة جوانب منها:

1-تطوير المناهج الدراسية.

1. أيمان فتوح، تحديات تحقيق أهداف التربية على التنمية المستدامة في المدرسة المغربية، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب، العدد(14)، 2023، ص45.

2. ينظر: رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم GEM report 2020 متاح على الرابط <https://gem-report-2020.unesco.org>.

3. نور شدهان على وحنان شاكر كامل، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

4. ينظر: الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج وزارة التربية، ص3.

5. إحسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، الطبعة الثانية، مكتبة دار البيان، ص240، 2024.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

يتطلب تحقيق التنمية تطوير المناهج التعليمية وطرائق التدريس بما يحفز على البحث العلمي والابتكار في الجامعات العراقية لتشمل مفاهيم ومهارات التنمية المستدامة وتعزيز الوعي لدى الطلاب¹, أن تطوير ضمان جودة السياسات التعليمية وتحسينها بشكل مستمر في الجامعات يعد خطوة أولى على طريق حصول تلك الجامعات على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها المختلفة، لذلك يجب ان تكون هناك رؤية واضحة في الإلية تتبعها الجامعات العراقية لتقويم برامجها وتطوير مناهجها².

2-تعزيز البحث العلمي

يجب تعزيز البحث العلمي في الجامعات العراقية لتطوير حلول مستدامة، كونها تلبي احتياجات المجتمع وترتبط باهتمامات أفراده وتعبّر عن حاجات حقيقية لسوق العمل فيه، وأشار القطاع الخاص في دعم المشاريع المهمة والتدريب وإقامة ورش العمل وتقديم محاضرات متخصصة داخل الجامعة وخارجها، والقيام بترجمة وتأليف الكتب، ربط الجامعات الحكومية بالجامعات الإقليمية والدولية إضافة لزيادة المخصصات المالية للمشاركة في المؤتمرات الدولية لتعزيز البحث العلمي وتطوير البرامج الأكاديمية³.

3-تطوير البنى التحتية.

ينبغي تطوير البنية التحتية للجامعات العراقية لتلبية احتياجات التعليم العالي المستدامة، ويشمل ذلك توفر التخصيصات المالية وتوفير التجهيزات والمعدات الحديثة لتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي، وتوفير البنى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولنظام التعليم الالكتروني، كون معدل النمو السنوي لعدد الطلبة لا يتناسب وعدد الأجهزة والمعدات المتوفرة فيها والتي تعد من أهم متطلبات التعليم الالكتروني والاساس في نجاحها⁴.

4-تعزيز التوظيف وريادة الأعمال.

توفير فرص التوظيف لخريجي الجامعات العراقية وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار في مجالات التنمية المستدامة، كما ينبغي توفير الدعم والتشجيع للشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم الخاصة وتطويرها، فمن خلال محاكاة سوق العمل واحتياجات المجتمع، فضلاً عن إيجاد وظائف تسهم في تقليل نسبة البطالة لاسيما ان البلد مر بفترة زمنية من الازمات والحروب أثر على البنى التحتية في كافة المجالات وزيادة البطالة وقلة فرص العمل، ومن هنا يجب تفعيل دور الجامعات من خلال تنفيذ خطط مستقبلية لخدمة المجتمع والحصول على الدعم الدولي⁵.

5-استقلال الجامعات.

يعد استقلال الجامعات اكاديمياً ادارياً ومالياً، وعدم تدخل أي جهات خارجية في اعمال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فضلاً عن ان يكون اختيار القيادات الجامعية تبعاً لمعايير الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصص العلمي، وتحديد مدة إشغال المنصب للقيادات التعليمية.

6- تطوير الهيئات التدريسية.

مستوى أي مؤسسة يقاس بمستوى العاملين فيها وادائهم، لذا فان مستوى الجامعات العراقية يقاس بمستوى أداء الهيئة التدريسية فيها وما يقدمونه من نتائج علمية في مختلف التخصصات، لذا يجب ان يكون هناك برامج تدريبية مستمرة للأساتذة الجامعيين ومستوى طلبة الجامعة من ناحية أخرى، والتقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا التعليم.

7-تفعيل التشريعات والقوانين.

1. سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليم الجامعي أنموذجاً) ، المركز الديمقراطي العربي، 2021\2\26، متاح على الرابط <https://democraticac.de>.

2. حيدر حاتم العجرش، تصور مقترح لتحسين واقع التقويم في الجامعات العراقية، متاح على الرابط www.repository.uobabylon.edu.iq.

3. إحسان عمر محمد، اياد عبد العزيز، السياسات المستقبلية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق في ضوء اهداف التنمية المستدامة 2030، ص27.

4. ثناء ليلو عباس، متطلبات البنى التحتية التقنية للجامعات العراقية ومدى جاهزيتها للتعليم الالكتروني، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (1)، العدد (2) ، 2023، ص15.

5. سالي سعد محمد، طيف مكي عبد الخالق، مصدر سابق متاح على الرابط <https://democraticac.de>.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

مراجعة القوانين الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي بما يتوافق وحاجات البلد ومتطلبات التنمية، بوصفها الضامن لحقوق المواطنين في حق التعليم ونوعيته وجودته وجعل التعليم إلزامي الى سن الدراسة المتوسطة كونها مرحلة أساسية في تنمية قدرات الانسان وبنائه.

8-الدراسات العليا.

وضع استراتيجية واضحة ومحددة للقبول في الدراسات العليا، إضافة لتعيين حملة الشهادات العليا في الوزارات كافة للإفادة من الخبرات والحد من مستوى البطالة لأصحاب الشهادات، وتفعيل اتفاقيات التعاون بين الجامعات العراقية والجامعات الحكومية، وان يكون الجامعات المانحة للشهادات قائماً على أسس علمية رصينة¹.

ثانياً: أهداف التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ومدى علاقتها بأهداف التنمية.

للمؤسسات التعليمية دور أساسي في تغذية المجتمع بقيادات مستقبلية في كافة المجالات وبختلف دور الجامعات في هذا المجال من بيئة الى أخرى فالجامعات في الدول المتقدمة والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية والجامعات في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث المجال الزراعي , وهذا يدل على أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل يستند على أهمية الجامعة ودورها في ردف المجتمع بكوادر جديدة, كما ان ما تنجزه مؤسسات التعليم العالي أحد أهم مدخلات لتنمية المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً, إضافة الى تنشيط الآليات النوعية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بنائها الاقتصادي والعلمي....الخ², أن التعليم العالي دور مهم في دراسة اهداف التنمية المستدامة، وذلك عن طريق زيادة عدد البحوث العلمية المتخصصة لغرض تحقيق اهداف التنمية باعتبارها الرافد الأساس للعلوم والتكنولوجيا وتهيئة أجيال متمكنة في كافة الاختصاصات، وذلك يتطلب وجود استراتيجية موضوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى من خلال اشراك أساتذة الجامعات والكليات وأصحاب المصلحة (افراد المجتمع)³. فقد تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من الأهداف للنهوض بواقع التعليم العالي أكدت فيها أهمية تحقيق التنمية المستدامة وتدعيم الجودة في التعليم العالي وذلك من خلال:

1-الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في المركز والاقليم 2012-2022 , فقد تضمنت هذه الاستراتيجية عدة مشاريع الا انها لم تنفذ او ان البعض منها لم يكتمل وذلك لعدة أمور منها الازمة الاقتصادية قلة المصادر البديلة للتمويل، وضعف الاستثمار وغيرها من الأسباب وعلى الرغم من ذلك كانت هناك محاولات للنهوض بواقع التعليم وتطويره، من خلال خطة الاستراتيجية الوطنية والشروع بتنفيذها وفق معايير الجودة العالمية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة⁴.

2- إقرار الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2022-2031.

تعد من اوليات البرنامج الحكومي والتي اقرت من قبل مجلس الوزراء أثناء جلسته الاعتيادية المنعقدة 2023\5\16 وان اهم ما يميز هذه الاستراتيجية عما سبقها ليس فقط تحديد الأولويات, بل في تحديد الإجراءات التنفيذية من اجل تحقيق أهدافه. وعلى الرغم من التحديات التي يشهدها الواقع المحلي والإقليمي والدولي والتي تفرض على القائمين تطوير التعليم العالي ورسم السياسات والقيام بعدد من الإجراءات منها:

-إعادة النظر بأهداف الاستراتيجية الوطنية بما يتوافق ومتطلبات التنمية 2030 في العراق.

-إعادة صياغة المشروعات وترتيبها بما يتلاءم وأولويات تطوير التعليم والبحث العلمي وحاجات السوق.

-إشراك القطاع الخاص في تطوير التعليم وتقديم التسهيلات لذلك، ووضع التشريعات المناسبة التي تسهم في تشجيع القطاع الخاص بوصفه سوق العمل.

-تحديد المخصصات المالية من الموازنة العامة للدولة تنفق على مشاريع البحث العلمي والمشاريع الخاصة بالاستراتيجية الوطنية.

الخاتمة:

1. إحسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، مصدر سابق، ص111.

2. كوثر ناهي، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، ص34، 2017.

3. عبد الكريم محمد، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقال منشور، كلية المستقبل، بتاريخ 2022\2\5، متاح على الرابط <https://uomos.edu.iq>.

4 احسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، مصدر سابق ص57-59.



ان معظم مشكلات المجتمع الانساني في جميع انحاء العالم المختلفة ناجمة كلياً او جزئياً من اسراف الموارد الطبيعية المتاحة وتدهور نوعيتها و بالتالي فان العمل على تحسين اساليب استخدام هذه الموارد سوف يؤدي في معظم الحالات الى ايجاد حلول لهذه المشكلات، مقابل ايجاد فهم جديد لدى الأفراد حول طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة من جهة أخرى، ومن اجل فهم هذه العلاقة يجب ان يقوم على أساس أنها علاقة تكاملية، و ليست علاقة تنافرية. لذلك فان المؤسسات التعليمية في التنمية المستدامة تهدف إلى مشاركة الطالب حول إيجاد سبل مستدامة لهم في مختلف جوانب الحياة العملية عن طريق نشر ثقافة جديدة للتعلم بعيدة عن التعليم التقليدي؛ من أجل مستقبل مستدام قائم على المشاركة في النقاش من خلال إيجاد الترابط والتكامل بين التعليم الفردي والمجتمعي، فإن التعليم العالي الاساس لحل مشكلات المجتمع وتحدياته و أحد أهم الأولويات في وثائق السياسات القومية والعالمية، والتي وضحتها كثير من المؤتمرات والمبادرات الدولية، التي هدفت إلى جعل الاستدامة جزءاً من منطلق الوعي بدور التعليم في التنمية كذلك الكليات والجامعات المستدامة؛ فإن تحقيقها يحتاج إلى قوى بشرية قادرة على تحمل المسؤولية ويستدعي ذلك الاعتماد على أساليب حديثة في تزويدهم بالمعارف الضرورية وأساليب تثبت فيهم روح هذه المسؤولية. ومن ثم فالتعليم الجامعي هو المسؤول عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، من خلال إعداد الأفراد للحياة العملية في المجتمع، واستثمار الأنشطة التعليمية والبحثية والخدمية لتطوير المجتمع.

التوصيات.

- ان التعليم يتأثر بالإطار الحضاري لذلك ضرورة مراعاته.
- تعليم الاستدامة وفق المنهج العلمي المحكم مع مراعاة عناصرها المهمة.
- حث الادارة العليا على الدعم وتأمين الموارد والتعاون الفاعل.
- اختيار المواد المتنوعة والملائمة المرتبطة بطبيعة المجتمع والمقبولة ثقافياً.
- تدريب متعلم واعى قادر على تخطي حدود التخصصات متقن للتطبيقات.
- مهارات الاستدامة تكمن في سهولة اكتسابها وقابلة للتطبيق في كل المجالات.
- التدريب ثم التدريب فهي الفلسفة الناجعة لتحقيق الهدف.
- اعتماد الوسائل العلمية التي تساهم في تحليل البيانات والمعلومات.
- الانفتاح على التعليم الخدمي من خلال دمج التعليم الجامعي لخدمة المجتمع.
- حل المشكلات من خلال حث الطلاب على التفكير الابداعي.

المصادر

- محمد جبار كريدي، دور السلطة التشريعية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الأول، البصرة، 2023.
- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 73، بيروت، 1998.
- محمد عبد البديع، اقتصاد الحماية والبيئة، دار الأمين للطباعة، مصر، 2001.
- سالم توفيق النجفي وايداد بشير الجلبي، البيئة والتنمية المستدامة. مقاربات اقتصادية معاصرة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 37، مجلد 25، 2003.
- هايل عبد المولى، المشروع الصغير ودورة في التنمية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- عثمان محمد غنيم وماجد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 2001.
- محمد صالح تركية القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- محمد سيف رمضان، روية في إطار التنمية المستدامة للعراق (الأهداف والتحديات واستراتيجيات التطور)، بحث منشور في مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد 11، العدد 3، بغداد، 2023.
- عقيلة ذبيحي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة أسيوط

- برنار بوزيية واخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، 1988.
- عبد المنعم احمد شكري السعيد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق دراسة تحليلية مقارنة للفترات (1995-90-80)، اطروحة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 1999.
- سعود هلال، السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 رؤية تحليلية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التكريت، 2019.
- غانم إكرام، تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء افضل الممارسات العالمية، مجلة الإدارة التربوية ، العدد17، 2018.
- علي بن عبده الألمعي، أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية، مقال منشور في صحيفة الجزيرة على الانترنت، العدد13698، 1431هـ، متاح على الرابط www.al-jazirah.com.
- =الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج \ وزارة التربية.
- أيمن فتوح، تحديات تحقيق أهداف التربية على التنمية المستدامة في المدرسة المغربية ، المجلة الامريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب، العدد(14)، 2023.
- رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، التقرير العالمي لرصد التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم 2020GEM report.
- نور شدهان على وحنان شاكر كامل، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
- الفلسفة التربوية في العراق المديرية العامة للمناهج\ وزارة التربية.
- إحسان الحديثي، التربية والتعليم في العراق، الطبعة الثانية، مكتبة دار البيان، 2024.
- سالي سعد محمد، طيف مكي عبدالخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق(التعليم الجامعي أنموذجاً) ، المركز الديمقراطي العربي، 2021\2\26.
- حيدر حاتم العجرش، تصور مقترح لتحسين واقع التقويم في الجامعات العراقية، متاح على الرابط، www.repository.uobabylon.edu.iq.
- إحسان عمر محمد، اياد عبد العزيز، السياسات المستقبلية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق في ضوء اهداف التنمية المستدامة 2030.
- ثناء ليلو عباس، متطلبات البنى التحتية التقنية للجامعات العراقية ومدى جاهزيتها للتعليم الالكتروني، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (1)، العدد (2) ، 2023.
- كوثر ناهي، دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.
- عبد الكريم محمد، دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقال منشور، كلية المستقبل، 2022.



توصيات المؤتمر السنوي السابع – كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

توصيات على المستوى الداخلي (الوطني):

1. السلام الحقيقي هو السلام الذي يتبع النصر في الحروب, وعلى المستوى الخاص فإن توظيف نصر ما بعد الحرب الاخيرة على داعش إنما يكمن في إدارة الأزمات الواقعة والناشئة كذلك ادراك عوامل الارتباط التي قد تساعد في تقليل الازمات ما بعد داعش, وهذا الإدراك الاستباقي إنما يدعو صنّاع القرار في أية دولة للتعامل مع الأحداث المستقبلية على أنها تحديات يمكن أن تنتج فرصاً طارئة للمخاطر.
2. دعم التعايش السلمي والحضاري للعراق والذي ظهر على حقيقته بتأثير فتوى الجهاد الكفائي لسماحة الامام السيد السيستاني نتيجة أحتدام الخطر على الدولة والشعب.
3. توظيف العبر والدروس التي حملناها من تجارب الدكتاتورية الفاشلة كذلك مقارنة الارهاب صنعت الحصانة الكافية لعدم تكرار مثل هذه التجارب.
4. العمل على المحافظة وتطوير التطلعات والطموحات التي بدأت دولتنا وشعبنا الافصح عنها عبر الحكومة الحالية والتي تُعبّر عن التطور والنضج للنظام السياسي القائم.
5. دعم البرنامج الحكومي للسيد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني في البنية المؤسساتية والتي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمؤسسات الواضحة للسياسات الخارجية للعراق لتُسهّم في وضع تلك السياسات وانضاجها وتطبيقها على أرض الواقع.
6. دعم تجربة وزارة التعليم العالي في تشجيع الطلبة الأجانب للدراسة في العراق وفق برنامج (أدرس) والذي شكّل انطلاقة علمية للجامعات العراقية.
7. تكليف مراكز البحوث والكليات التخصصية لتقديم الدراسات والخيارات التي تخصّ توجهات سياسة العراق الخارجية تجاه القضايا المطروحة في البيئتين الإقليمية والدولية, بالإضافة الى تنظيم لقاءات مُنظمة المواعيد (كأن تكون شهرية) لوزير التعليم العالي والبحث العلمي مع المختصين والأساتذة المعنيين.
8. ان الواجب اليوم هو دعم الوحدة الوطنية وترسيخ دعائم النظام السياسي والذي طالما وصف بغير المستقر منذ عام 1921.



المؤتمر الدولي السابع لكلية العلوم السياسية/ جامعة القادسيه

توصيات على المستوى الخارجي:

1. تعزيز مكانة العراق في البيئتين الإقليمية والدولية كأحد اتجاهات تطوير علاقاته الدولية عن طريق العمل على توفير بيئة داخلية منسجمة تتناسب واحتياجات العراق وتطلعاته الخارجية.
2. إقامة علاقات فاعلة وناجعة مع دول شرق آسيا عموماً سيما الصين التي تُعدّ طرفاً دولياً فاعلاً، ويمكن توظيف المصالح الصينية في العراق كحصانة وقائية من بعض التحديات الخارجية إضافةً الى توطيد العلاقة مع دول الاتحاد الاوربي بما فيها المانيا (التكنولوجية) وفرنسا (الباحثة عن المكانة المفقودة).
3. توظيف الدبلوماسية الوقائية باتخاذ الإجراءات في منع نشوب النزاعات بين الأطراف والتقليل من درجات الاختلاف لئلا تتحول الى صراعات.
4. الحفاظ على توازن مصالح شامل في توجهات السياسة الخارجية العراقية وذلك لتكوين شبكة من العلاقات المتوازنة وتحفيز قوى المحيط الجغرافي القريب والمتوسط عن طريق الإسهام في تعزيز تعاونهم الأمني والاقتصادي والاستراتيجي مع العراق.
5. تصحيح مدارك الدول حيال العراق لتقديمه بما يتوافق ومكانته ومتطلباته وأولوياته، وهو ما تسعى إليه الحكومة الحالية.
6. استثمار الزيارات الدينية بعدّها داعم اساسي للسياسة الخارجية العراقية وجزء من الحوار الحضاري والديني.

وأخيراً

7. الحفاظ على المكانة التي وصل اليها بلدنا والتي تستحق الاعتراز والفخر والتقدير فهي نتاج التضحيات بالأرواح والابدان والاموال.

شكراً لأصغانكم

حفظ الله بلدنا وشعبنا وزاده رفعةً وتقديراً دائماً دائمين
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(لقاطات مختارة من المؤتمر)









المؤتمر السنوي السابع
لكلية العلوم السياسية
جامعة النهرين 2024

الجلسة الاولى في قاعة المؤتمرات الكبرى
The first session in the Great Conference Hall

محدور الجلسة: (مكافة العراق في ظل التحويلات الإقليمية والدولية)
Session theme: "Iraq's status in light of regional and international transformations"

متحدث
Speaker

عضو مشارك في الجلسة الاولى
المدرس المساعد ليت علاء خضير
PARTICIPATING MEMBER IN THE FIRST SESSION
Assistant Lecturer Latha Alsa Khudair

متحدث
Speaker

عضو مشارك في الجلسة الاولى
المدرس انصار علي ابراهيم
PARTICIPATING MEMBER IN THE FIRST SESSION
Lecturer Anwar Ali Ibrahim

21 أبريل 2024

قاعة المؤتمرات الكبرى
جامعة النهرين بغداد

المؤتمر السنوي السابع
لكلية العلوم السياسية
جامعة النهرين 2024

الجلسة الاولى في قاعة المؤتمرات الكبرى
The first session in the Great Conference Hall

محدور الجلسة: (مكافة العراق في ظل التحويلات الإقليمية والدولية)
Session theme: "Iraq's status in light of regional and international transformations"

متحدث
Speaker

مقرر الجلسة الاولى
الدكتور عبد الأمير سليم
FIRST SESSION RAPORTEUR
Dr. Abdul Amir Salim

متحدث
Speaker

مدير الجلسة الاولى
الاستاذ الدكتور عامر حسن قبايض
SECOND SESSION CHAIRMAN
Professor Dr. Amer Hassan Fayyadh

21 أبريل 2024

قاعة المؤتمرات الكبرى
جامعة النهرين بغداد

